LEADERSHIP Academy

العدد الثامن

المجلة المغربية لنشر الأبحاث العلمية

مجلة علمية محكمة

ISSN: 3085-4873

رقم الإيداع: 03 / 2024 ص

عدد غشت - 2025

مدير النشر: ذ. سعيد أزركي

RMPRS.COM

المجلة المغربية لنشر الأبحاث العلمية

مجلة علمية محكمة

تصدر عن Leadership Academy

بالمملكة المغربية

معلومات الاتصال:

البريد الإلكتروني: contactRMPRS@gmail.com

الرقم الخاص بالمجلة: 0716288654

الموقع الإلكتروني: www.RMPRS.com

العدد الثامن

تاريخ الإصدار: 28 غشت 2025

مدير النشر: ذ. سعيد أزركي

جميع الحقوق محفوظة

رقم الإيداع: 2024/03 صحافة

ISSN: 3085-4873

تنويه: لا تعكس دراسات هذه السلسلة الدولية سوى آراء مؤلفيها، وهم المسؤولون بشكل كامل عن صحة البيانات وما يترتب عليها من مسائل تتعلق بالإخلال بقواعد الأخلاق العلمية والأمانة.

الهيئة العلمية والاستشارية

د. محمد حجولي، المغرب	د. قلعي عبد الملك، المغرب
د. خريصي عبد الحكيم، المغرب	د. داود الهكيوي، المغرب
د. أحمد مفهوم، المغرب	د. بدر القاسمي، المغرب
د. أشرف نزهي، المغرب	د. عبد المجيد باباابريك، المغرب
د. نور الدين الخرازي، المغرب	د. محمد فتحي، المغرب
د. غني اولاكنلي اولاجدي، نيجيريا	د. بوشتى المشروح، المغرب
د. عثمان تاموسيت، المغرب	د. حسن قوبع، المغرب
د. سعيد الأشعري، المغرب	د. ابراهيم الهيباوي، المغرب
د. يوسف لشكر، المغرب	د. بوبكر اشو، المغرب
د. ميلود سوالمة، المغرب	د. الهاني إلياس، المغرب
د. عبد الله الحرشي، المغرب	د. يوسف اعسيلة، المغرب
د. رضوان تاشفين، المغرب	د. رشيد زاح، المغرب
دة. السعدية نوجدي، المغرب	د. اشرف ركراكي ، المغرب
د. عبد العزيز الهلالي، المغرب	د. طريق الخودي، المغرب
د. محمد احديدو، المغرب	د. سعيد عبده مصلح المقص
د. محمود الطيبي، المغرب	د. باعلي رشيد، المغرب
دة. اضوالي صارة، المغرب	د. عبد الله المخلوق، المغرب
د. عبد العزيز لعبيدي، المغرب	د. مونية عبد الوهاب، المغرب
دة. مريم عزوزي، المغرب	د. منير حداد، المغرب

محتويات العدد

عنوان المقال	اسم الباحث	الصفحة
أوّلاً: الدراسات الشرعية		9
رسالة المسجد	د سيدي عبد القادر بن الطفيل	10
يحيى بن يعمر أول من نقط المصحف بعد عهد الصحابة دراسة في المرويات	محمد بن إبراهيم حمو	21
الفكر العقدي عند الشيخ الطيب ابن كيران الفاسي (1227هـ)	عبد الله لغفاري	74
ضمانات التكامل بين علمي المنطق وأصول الفقه عند طه عبد الرحمان	محمد مسكيني	88
الإمامة عند ابن تومرت بين التأصيل العقدي والدعوى المهدوية وأثرها في مشروعه الإصلاحي بالمغرب الإسلامي	عبد المجيد الخياطي	101
أثر المنهج التجريبي في تغير الأحكام الشرعية المتعلقة بالأوبئة عند فقهاء الغرب الإسلامي خلال القرنين (8و9 هـ)	سارة لمودن	128
ثانياً: الدراسات القانونية		142
الرقابة البرلمانية على السياسات العمومية في المجال الأمني	ذ.فوزي المكي	143
الهجوم السيبراني الجزائري على المغرب من منظور القانون الدولي	د.العربي حماني	151
التنمر الإلكتروني بين المساءلة الجنائية وتنازع الاختصاص القضائي	مريم عزوزي	165
الهجرة وحقوق الإنسان: تحليل الوثائق الإقليمية وآليات الحماية	د. علالي محمد	186
ارتفاقات التعمير بين تقييد حق الملكية وضبط النسيج العمراني	الحسين الجعبوق	199
ثالثاً: الدراسات الاقتصادية		219
مؤشرات قياس الأداء الحكومي في سلطنة عُمان بين الفرص المتاحة والتحديات المطروحة	مالك بن علي بن سعود الجابري	220
الفوسفاط والسيادة الإنمائية بالمغرب	الحسن أحكيم	239
دور التخطيط الاستراتيجي في استدامة أداء المنظمات العاملة في بيئة غير مستقرة دراسة تطبيقية على قطاع غزة	د. مجدي محمد علي كلاب	256

محتويات العدد

الصناعة التقليدية قطاع تنموي بمدينة فاس	محمد البقالي محمد العطار أحمد العلالي كرم فاتحي	284
تشخيص واقع الأنشطة الاقتصادية والمرافق العمومية بالمراكز الحضرية الصاعدة حالة: غفساي وتيسة	محمد مناجي د. صباح بوصفيحة	301
المناجم المغربية تاريخ و تأريخ الاستغلال، قبل وإبان الاستعمار	د. اسامة اليحياوي	334
رابعاً: علوم التربية / الديداكتيك		**342**
العلم الموهوب والعلم المكتسب: تكامل النظرية والتطبيق في تربية طالب العلم	توفيق حَسَنِي	343
الدخول المدرسي وعلاقته بالحاجات النفسية والمعرفية للمتعلمين: هل يواكب الدخول المدرسي حاجات المتعلم المغربي؟	ذ. ياسين بوفوس ذة. لطيفة محمودي	354
خامساً: العلوم الإنسانية والاجتماعية		**377**
الوضع المائي بإفريقيا: من التوافق إلى النزاع المائي	محمد راجي	378
الأسرة والصحة النفسية والاجتماعية في بلدان الجنوب	د. عبد المنعم الكعيوش د. إبراهيم النحاس د. ياسين الكعيوش	388
سوسيولوجيا حكم الإعدام بالمجتمع المغربي: تمفصلات السلطة، وتحولات القيم، وصراع المرجعيات	د. هشام بوقشوش	406
تأثير الإعلام والإعلام الجديد في القيم	سفيان سبيرا	429
الاستعارة المرئية في الخطاب الاجتماعي الرقمي المغربي: بلاغة الخطاب من النص إلى الصورة. أنموذج "الفيسبوك"	ميلود النشوى	436
مقاربة تاريخية – أنثروبولوجية منظومة الأعراف وديناميات التماسك القبلي حالة وادنون	الزين مصطفى	450
مفهوم القيم الأسرية وسبل تحصين تطوره التاريخي من الاستلاب الثقافي	د. اسامة اليحياوي	465
العدالة المجالية والتنمية الترابية في المغرب: التحديات والآفاق نحو سنة 2030	سعد الدين إشقدي	479

محتويات العدد

500	سادساً: الأدب والنقد	
501	د. منير محقق	الاتجاه الشكلاني في تحليل الخطاب السردي فلاديمير بروب نموذجا
521	د. منير محقق	الاتجاه البنيوي في تحليل السرد: من القواعد التحويلية عند تودوروف إلى المفارقات السردية و الزمنية عند جيرار جنيت
535	سابعاً: اللسانيات والفلسفة والدراسات الثقافية	
536	د. بن الطاهر آمال	أنواع المعاجم العربية التراثية والحديثة انطلاقا من مؤلف "المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق" للدكتور علي القاسمي
553	جواد اكريعة د. محمد بلقاسم مزيان	باروخ سبينوزا (Spinoza Baruch): نحو تأسيس أنطولوجي للدولة
564	ثامناً: الدراسات التقنية والعلوم التطبيقية	
565	د. عبد الحق حجي	دور الذكاء الإصطناعي في الانتخابات و الحكامة: التحديات والفرص
582	نادية فاروق عمر علاحمو حمزة صداقي سعيد عزيوي	تدهور الغطاء النباتي في المجال الانتقالي بين الأطلس الكبير الأوسط وسهل الحوز الشرقي: قراءة في التحولات النباتية
596	المصطفى ندراوي عبد الاله معروف	البحث الجغرافي: آليات البناء وسبل التجويد
608	تاسعا: مقالات باللغات الأجنبية	
609	Tijaoui Anasse	Droits humains et gouvernance publique au Maroc: étude critique du décret n° 2-24-249 sur le Code des bonnes pratiques des établissements et entreprises publics
635	Dr. Ismail NASIRI	Finance islamique et résilience en temps de crise: Zakat, sukuk et dynamiques de marché
654	Amine OUAKHSASS	L'INDICE DE RÉSILIENCE NUMÉRIQUE ÉCONOMIQUE VERS UNE MESURE ADAPTÉE AUX CONTEXTES AFRICAINS

محتويات العدد

687	Hajar IZMAR My Lahcen HASNAOUI Mohammed BOUGUIDOU	Pour une amélioration de l'enseignement–apprentissage: regard sur l'évolution des méthodes pédagogiques et apport de la pédagogie différenciée
701	Amal NACIRI	Les stratégies didactiques et métacognitives : vers une compréhension optimale des textes littéraires
715	Mohamed Ali MAATELLA Fatima–Ezzahraa BELASRI	De l'apprentissage en classe vers la performance scolaire des élèves du cycle secondaire qualifiant: Enjeux et réflexions Cas du lycée Al Qods
744	Oumaima HAJRI Samira BELYAZID	La construction de la réalité dans les discours médiatiques: le rôle des manipulations sémantiques et leur impact sur l'opinion publique
760	Mohamed Elafifi	La mémoire filmique en danger: Enjeux et mutations de l'archivage cinématographique et audiovisuelle au Maroc àl'ère numérique
782	Oumaima HAJRI Younès DAIFE	Digital expression on social media : when algorithms redefine freedom of speech
810	Jaouad Chami Mohamed En–nejymy Hadou Ashkir Zouhair Elbachiri Yahya Al–Khaliki Said Azzioui	The geoheritage and cultural of the Middle High Atlas is an essential pillar of a sustainable tourism project The Community of Ait Tamlil Morocco
834	Adil ESSALKI	La voie/voix mystique comme issue à l'impasse de la violence

محتويات العدد

		Cas de « je suis seul » de Mbarek Ould Beyrouk/ La Mauritanie
850	Hassan Frag Osman Hamid	Enjeux et perspectives linguistiques dans l'enseignement du français sur objectifs spécifiques : le cas des étudiants yéménites et sud–soudanais au Maroc
888	Driss SADEK Laila Belhaj	MAPPING THE EVOLUTION OF AI–DRIVEN EDUCATIONAL RESEARCH: INSIGHTS FROM A BIBLIOMETRIC STUDY
911	Dr. Ismail NASIRI	French at Moroccan Universities: An Assessment of the Current Situation and Future Prospects

أوّلاً:

الدراسات الشرعية

رسالة المسجد

د. سيدي عبد القادر بن الطفيل

المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية

موريتانيا

الملخص:

بحث صغير صيغ بلغة سهلة وأسلوب شائق يتناول موضوعا جديدا جديرا بالدراسة والتناول على هذا النحو المتناول عليه في هذا البحث.

تناول في المقدمة ما للمسجد من منزلة عظيمة ومرتبة شريفة، وما لرواده وعماره من ذكر حسن وثناء جميل في القرآن الكريم والحديث الشريف.

ثم تناول نشأة المسجد وأنه أول مؤسسة نشأت في الإسلام وأول عمل قام به النبي – صلى الله عليه وسلم – حين قدم المدينة، وتبعه الصحابة ومن جاء بعدهم في إنشاء المساجد في البلاد المفتوحة والعناية بها.

ثم تناول وظيفة المسجد في صدر الإسلام وبيَّن أنه في هذا العهد مؤسسة إسلامية جامعة تقوم بجميع الوظائف الموجودة في ذلك الوقت من الصلاة إلى السياسة العامة.

ثم تناول وظيفة المسجد بعد صدر الإسلام وبين أنه لما اتسعت رقعة دولة الإسلام بكثرة الفتوح وتشعبت شؤون الدولة، تفرقت وظائف المسجد في مؤسسات الدولة وبقي مكانا للعبادة والتعليم بالدرجة الأولى.

وبعد ذلك تناول الإمامَ، وبين أن إمامة الصلاة وظيفة إسلامية كبيرة لا تسند لمن لم يستوف شروطها، وأن الإمام ينبغي أن يكون شخصية علمية ثقافية اجتماعية.

ثم عرض لواجب الأمة نحو المسجد والإمام مبينا أن الأمة مطالبة بإنشاء المساجد ورعايتها، وتوفير ما يحتاجه الإمام والجماعة فيها حتى تؤدي رسالتها.

وكانت الخاتمة في تلخيص ما تقدم تلخيصا مركزا في نقاط محدودة.

الكلمات المفاتيح: المسجد، نشأة المسجد، وظائف المسجد، صدر الإسلام، الإمام، العبادة والتعليم، واجب الأمة.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق؛ ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون، وأنزل عليه الكتاب المبين تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين، والصلاة والسلام على من أرسله رحمة للعالمين وخاتما للأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه الغر الميامين الذين عزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون.

أما بعد فإن للمسجد في الإسلام منزلة عظيمة ومرتبة شريفة، كما أن لِرُوَّادِه وعُمَّارِه ذكرا حسنا وثناء جميلا في القرآن الكريم والحديث الشريف.

قال تعالى: وَأَنَّ ٱلۡمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدۡعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدٗا ١٨ [1]، فأضاف المساجد في هذه الآية إلى نفسه، وأمر أن يكون ما فيها من العمل خالصا لوجهه لا يشاركه فيه غيره[2].

وقال: فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرۡفَعَ وَيُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ ٣٦ رِجَالٞ لَّا تُلۡهِيهِمۡ تِجَٰرَةٞ وَلَا بَيۡعٌ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوۡمٗا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلۡقُلُوبُ وَٱلۡأَبۡصَٰرُ ٣٧ لِيَجۡزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحۡسَنَ مَا عَمِلُواْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضۡلِهِۦۗ وَٱللَّهُ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيۡرِ حِسَابٖ ٣٨ [3]، فأذن في هذه الآيات أن ترفع المساجد ويعلى شأنها، وأثنى على من يعمرونها ثناء جميلا ووعدهم وعدا حسنا[4].

وقال: إِنَّمَا يَعۡمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمۡ يَخۡشَ إِلَّا ٱللَّهَۖ فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُهۡتَدِينَ ١٨ [5]، فشهد في هذه الآية بالإيمان لمن يعمر المساجد بالبناء والتشييد أو بالعبادة وإقامة الدين وأثنى عليه أيضا ثناء جميلا ووعده وعدا حسنا(6)، كما شهد له النبي صلى الله عليه وسلم بالإيمان، فقال: "إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَعْتَادُ الْمَسَاجِدَ فَاشْهَدُوا لَهُ بِالإِيمَانِ"، وتلا هذه الآية[7].

وقال تعالى: وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآۚ أُوْلَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمۡ أَن يَدۡخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَۚ لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٞ ١١٤ [8]، فأخبر في هذه الآية بأنه لا أحد أظلم ممن يمنع ذكر الله في المساجد ويسعى في تخريبها بهدمها وتعطيل العبادة فيها، وأوعده بالخوف والخزي في الدنيا والعذاب العظيم في الآخرة[9].

---

(1)- سورة الجن، الآية: 18.

(2)- ينظر المحرر الوجيز لابن عطية 146/15، وتفسير القرطبي 19/19-21.

(3)- سورة النور، الآيات: 36-38.

(4)- ينظر المحرر الوجيز 514/10-519، وتفسير القرطبي 265/12 وما بعدها، وتفسير ابن كثير 104/5 وما بعدها.

(5)- سورة التوبة، الآية: 18.

(6)- ينظر تفسير الطبري 94/10، وتفسير القرطبي 90/8-91، وتفسير ابن كثير 371/3-373.

(7)-ينظر سنن ابن ماجه 263/1، *وسنن الترمذي* 280/4، ورياض الصالحين للنووي 288.

(8)- سورة البقرة، الآية: 114.

(9)- ينظر تفسير القرطبي 76/2 وما بعدها، وتفسير ابن كثير 273/1-275.

وقال تعالى: سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا ٱلَّذِي بَٰرَكۡنَا حَوۡلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنۡ ءَايَٰتِنَآۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١ [1]، فكان الإسراء – وهو من أعظم معجزات النبي صلى الله عليه وسلم- من مسجد إلى مسجد.

من ذلك وغيره تظهر عظمة المساجد وشرفها فهي بيوت الله في أرضه، منها ينطلق نداء الحق وإليها تهوي أفئدة المؤمنين من الخلق، وفيها عُلِّقَتْ قلوبُ أهل الصدق، كلما قضوا بها فريضة مخبتين عادوا إليها ثانية مسرعين، يجدون فيها الراحة والطمأنينة والسكينة، وبها يستريحون من مشاغل الحياة ومشاكلها، فهي جُزُرُهمْ الآمِنة من فتن الدنيا وأمواجها المضطربة.

وهي المكان الذي تنفتح فيه القلوب وتنشرح الصدور، وتسمع المواعظ ويقبل الإرشاد والتوجيه، وتُتَلَقَّى التربية والتعليم في جميع الأوقات وعلى سبيل الحرية والاختيار دون إكراه من فرد أو جماعة أو قيادة، فكل يَرِدُ ويَصْدُرُ متى شاء، ويتعلم ويَدَعُ ما شاء.

ونجعل لما تقدم خلاصة مركزة صالحة لتعريف المسجد، فنقول: المسجد مؤسسة جامعة مقدسة: جامعة؛ لأنها كانت في صدر الإسلام تضم جميع مؤسسات الدولة التي تعرف اليوم بالوزارات. ولما اتسعت رقعة الدولة الإسلامية وتشعبت شؤون الحياة، ولم يعد بالإمكان إسناد جميع المصالح إلى مؤسسة واحدة بإشراف شخصية واحدة، لما صار الأمر كذلك استقلت كل مؤسسة بمجال من مجالات شؤون الدولة بإشراف شخصية مؤهلة، وبقي المسجد محتفظا بوظيفته الأصلية من التهذيب والتعليم والعبادة.

ومقدسة؛ لأن الله أضافها إلى نفسه، وأذن أن ترفع ويذكر فيها اسمه، وأثنى على رجالها بأنهم لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله، وأمرنا رسول الله –صلى الله عليه وسلم –أن نشهد لهم بالإيمان، وتَوَعَّدَ الله من سعى في خرابها بهدم أو تعطيل بالخزي في الدنيا والعذاب العظيم في الآخرة، ووصفه بأنه لا أحد أظلم منه.

ومقدسة أيضا؛ لأنها موضع للصلاة والتعليم وأنواع الذكر، لا يرفع فيها صوت ولا يسل سلاح، ولا يمارس فيها شيء من مكاسب الدنيا، موضع تخشع فيه القلوب وتنشرح الصدور وتطهر النفوس وتقبل الموعظة والذكرى.

المسجد جزيرة هادئة في بحر من الفتن أمواجه متلاطمة تدخلها فتأمن فتنة السمع والبصر واللسان، وتشعر براحة وطمأنينة وسعادة لا تجدها في غير تلك الجزيرة المقدسة.

وإذا كانت المساجد بهذه المنزلة العظيمة وهذا الشرف المكين وهذه الأهمية في العلم والدين، فينبغي أن تنال حظها من الكتابة والدراسة وما تستحقه من الاهتمام والعناية.

وهذا ما دعاني إلى وضع وريقات في هذا الموضوع غير وافيات فيه بالمقصود، لكنها تمهد له وتلفت انتباه الباحثين إلى أهميته وضرورة العناية به؛ لعلهم يجدون من الوقت والطاقة ما يسمح لهم بالتوسع فيه والتعمق وبلوغ الغاية. وقد سميت هذه الوريقات "رسالة المسجد".

نتناول في هذه العجالة بعد هذه المقدمة نشأة المسجد في الإسلام، ووظيفته في صدره وبعد صدره، وإمامَه، وواجبَ الأمة نحو المسجد والإمام، وخاتمة تتضمن خلاصة للعجالة.

[1]– سورة الإسراء، الآية: 1.

نشأة المسجد في الإسلام

المسجد أول مؤسسة نشأت في الإسلام، فأول عمل قام به النبي صلى الله عليه وسلم–حين قدم على المدينة المنورة، تأسيس مسجد قباء وبناء مسجد المدينة الذي شارك فيه بنفسه ولم يَكِلْ العمل فيه إلى الصحابة – رضي الله عنهم – ليبين بذلك من أول يوم أهمية المسجد، وأنه منطلق رسالة الإسلام بما تحمله من المعاني الكثيرة من عبادة ووعظ وإرشاد وتوجيه وتعلم وتعليم وغير ذلك مما يعود على الفرد والمجتمع بالصلاح والخير في الدنيا والآخرة[1].

وقد تبع الصحابة – رضي الله عنهم – ومن جاء بعدهم في عصور الإسلام الزاهية سبيل النبي –صلى الله عليه وسلم –في العناية بالمساجد والمبادرة بإنشائها في البلاد المفتوحة؛ علما بأهميتها في نشر الدين وتثقيف المسلمين، وعملا بسنة النبي صلى الله عليه وسلم.

لذلك انتشرت المساجد في الأمصار في جميع بلاد الإسلام، ولم يخل منها مصر ولا مدينة، وصارت رمزا للإسلام والمسلمين وعلامة لانتشار الثقافة الإسلامية والتمسك بالدين، فيقاس إسلام الشعوب والدول بما فيها من المساجد، وبما توليها من الرعاية والعناية.

وكان لبعض الدول الإسلامية في مختلف العصور عناية خاصة بالمساجد، كدولة المرابطين في الدول المتقدمة والعثمانيين في الدول المتأخرة، كما اشتهرت أمصار إسلامية بكثرة مساجدها ومآذنها، كالقاهرة عاصمة الفاطميين والقسطنطينية عاصمة العثمانيين.

ولم تكن المساجد المنتشرة في بلاد الإسلام على درجة واحدة فيما تقوم به من الوظائف الإسلامية ولا فيما لها من المكانة في قلوب المسلمين والشهرة بين العالمين، فمنها القائم بجميع الوظائف، ومنها المقتصر على بعضها، ومنها – وهو أكثرها – المعلوم في بلده المجهول في غيره، ومنها المشهور المعلوم لأهل الدنيا لا يجهله أحد من أهلها.

ومن المساجد المشهورة المعلومة المسجد الحرام بمكة المكرمة، والمسجد النبوي بالمدينة المنورة، والمسجد الأقصى بالقدس، والجامع الأموي بدمشق، وجامع الزيتونة بتونس، وجامع القرويين بالمغرب والجامع الأزهر بالقاهرة، وجامع قرطبة بالأندلس[2].

هذه المساجد لها مكانة عظيمة في نفوس المسلمين؛ لما لبعضها من الخصوصية والزيادة في الفضل، ولجميعها في نشر العلم وحفظ الدين أزمانا متراخية وعصورا كثيرة، وما زال بعضها قائما بذلك إلى يومنا هذا، والله المسؤول أن يعيد المتوقف منها عن وظيفته إلى سابق عهده، مثل جامع قرطبة الذي ما زال شاهدا على عظمة الحضارة الإسلامية عامة ودولة بني أمية في الأندلس خاصة.

ومن لطيف ما يروى في مكانته عند أهل الأندلس أن القاضي أبا محمد عبد الحق بن عطية (ت 546هـ) صاحب التفسير المشهور (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) –كان إذا أراد مغادرة قرطبة وَدَّعَها من جامعها وجعل آخر عهده بها منه.

وقد كان شديد الإعجاب بها وبجامعها، وحين فضَّلها على غيرها من الأمصار بأربع في أبياته المشهورة جعل إحدى الأربع التي تَفْضُل بها الأمصارَ جامِعَها، حيث يقول:

---

[1]– ينظر رسالة المسجد لعبد الله العقيل 12.

[2]– ينظر المصدر السابق 11.

"بأربع فاقت الأمصارَ قرطبةٌ منهن قَنطرةُ الوادي وجامِعُها
هاتان ثنتان والزهراء ثالثة والعلم أعظم شيء وهو رابعها"[1]

واليوم في أيامنا هذه التي دخل الإسلام فيها قارَّاتٍ جديدةً وبُلدانا مختلفة كثيرة بواسطة الجاليات المسلمة المهاجرة من بلاد الإسلام إلى تلك القارات الجديدة والبلدان المختلفة الكثيرة – يقاس ظهور الإسلام في تلك القارات والبلدان بما فيها من المساجد وبما للجاليات وغيرها من ارتيادها والعناية بها إنشاءً وصيانةً وعمارةً.

وظيفة المسجد في صدر الإسلام

المسجد في صدر الإسلام من عهد –النبي صلى الله عليه وسلم –والخلفاء الراشدين مؤسسةٌ إسلامية جامعة، ومثابة للمؤمنين عامة، فيه يعبدون الله مخلصين له الدين ويدعون إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، ويسمعون المواعظ والحكم البالغة، ويتلقون كلام رب العالمين وحديث سيد المرسلين، ينهلون من كل المعارف النافعة والعلوم الكثيرة.

منه انطلقت الجيوش الفاتحة وقادتها الكبار الفاتحون، ومنه تخرج الصحابة والتابعون والعلماء والأئمة المجتهدون، وإليه يرجع الفضل في إرساء دعائم الدولة الإسلامية وتثبيت أركانها العلمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المسجد في ذلك العهد النبوي الراشدي المبارك يقوم بجميع الوظائف الموجودة في ذلك الوقت؛ لذلك تجد الحاكمين والقادة العسكريين والعلماء والأئمة المجتهدين والزهاد والواعظين وغيرهم من أهل الشأن في ذلك العهد المبارك من أهل هذه المؤسسة المباركة.

المسجد في ذلك العهد بيت مقدس للعبادة، ودار للفتوى والقضاء، ومدرسة وجامعة للعلوم، وميدان للتدريب وتجهيز الجيوش، ومأوى للفقراء والغرباء وابن السبيل، ومشفى للجرحى والمصابين، ومكان لاستقبال الوفود وإعلان السياسة العامة، ومجلس للمحاضرات والمناظرات والندوات العلمية ودراسة شؤون المسلمين والشورى في أمورهم وإصلاح ذات بينهم.

وكما كان المسجد في هذا العهد جامعا للوظائف الإسلامية كان –النبي صلى الله عليه وسلم –القائم على هذه الوظائف المنفذ لها في حال حضوره، فلما توفي –صلى الله عليه وسلم –تفرقت في الأمة.

لذلك وجدنا منها المتخصصين في كل علم من العلوم وكل ميدان من ميادين المعرفة، فوجدنا القراء والمفسرين والفقهاء والمحدثين، ووجدنا الساسة والقادة والأطباء والدعاة الهداة المخلصين، وغير هؤلاء ممن كان لهم نصيب من ميراث النبي صلى الله عليه وسلم.

والخلاصة أن المسجد في هذه الحقبة هو المكان الذي انطلقت منه رسالة الإسلام في أحسن صورة وأبهى حُلَّةٍ، منه تفجرت علومه وأخلاقه وقيمه، وفيه ظهر عدله وأُخُوَّتُه، لا فضل فيه لعربي على عجمي، ولا تقدم لكبير على صغير ولا لغني على فقير ولا لرفيع على وضيع إلا بسبق وحق.

يقوم المسلم فيه إلى جانب أخيه ولا يتخطى رقاب إخوته مهما كانت منزلته وجاهه ومنصبه، ويبدو ممتثلا قوله تعالى: يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ١٣ [2].

[1]– ينظر نفح الطيب للمقري 153/1، و616.
[2]– سورة الحجرات، الآية: 13.

وهذا مظهر من مظاهر الإسلام ينبغي أن يكون في المسجد وغيره، لكن المسجد هو المنطلق لرسالة الإسلام كلها، فلا بد أن تظهر فيه قبل غيره، ثم بعد ذلك يكون المجتمع المسلم في المسجد وغير المسجد على هذه الصورة البديعة من التآخي والتسامح والتآلف والتعاون والتسابق في الخير والبر[1].

ولم يوجد مجتمع في الإسلام ولا في غيره على هذه الصورة كما وجد جيل الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، فهؤلاء اختارهم الله لتبليغ رسالته، فانطلقوا بها من المسجد غضة طرية متخلقين بأخلاق القرآن آخذين بسنة النبي –صلى الله عليه وسلم –فكانوا للدنيا فاتحين ولأهلها قادة سائسين، فلا طمع لمن بعدهم أن يدركهم، وحسبه أن يقتفي أثرهم.

[1]– ينظر رسالة المسجد 13 وما بعدها.

وظيفة المسجد بعد صدر الإسلام

لما اتسعت رقعة الإسلام بكثرة الفتوح وتشعبت شؤون الدولة، تفرقت وظائف المسجد والخليفة في مؤسسات الدولة ورجالها، فاستقلت كل مؤسسة بوظيفة يقوم بها حفيظ عليم، فنشأ ما يعرف اليوم بالوزارة والوزير كوزارة التعليم ووزيره ووزارة الدفاع ووزيره.

وبقي المسجد مكانا للعبادة ومصدرا للتزكية والتربية والإرشاد والوعظ والتوجيه لا ينازعه في ذلك إلا ظالم، ولم يَتَخَلَّ عن وظيفته في التعليم على رغم المدرسة ووزارة التعليم على اختلاف في العصور والبلدان والمساجد.

ومن المعلوم أن التعليم كان مقصورا في صدر الإسلام والقرون الأولى على المساجد، ولم تكن المدارس معروفة إلى أن جاءت الدولة السُّلجوقية ووزيرها المشهور (نِظامُ الْمُلك) الذي تنسب إليه المدرسة النظامية في بغداد، فبنى المدارس واقتدى به الناس في العراق والجزيرة وخراسان وما وراء النهر، وانتقل نظام المدارس إلى الموصل والشام ومصر وغيرها[1].

ولم يمنع نظام المدارس العمل بالتعليم في المساجد، بل بقي التعليم فيها قائما تتوارثه الأجيال جيلا بعد جيل وعصرا بعد عصر، في كل جانب منها حلقة علم، وعند كل سارية إمام في القرآن أو الحديث أو الفقه أو اللغة أو غيرها، فخَرَّجَتْ لنا أعلام الأمة وأئمة المذاهب الفقهية مثل مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد ونحوهم ممن عجزت الجامعات اليوم عن تخريج مثلهم أو قريب منهم.

وما زال المسجد في عصرنا هذا – ولله الحمد – قلعة من قِلاع الإسلام الشامخة، وحصنا من حصونه المنيعة، ينطلق من مآذنه الأذان ومن أرجائه القرآن، ويتربى في أكنافه الولدان، يتعلمون القراءة والكتابة، ويحفظون الكتاب والسنة ويتأدبون بآداب الإسلام وينشأون على العمل والإيمان.

وما زال مصدرا للتوجيه والإرشاد والدعوة والإصلاح، ومدرسة للتربية والتزكية، وجامعة تخرج الأجيال الصالحة من الأئمة والقراء والفقهاء والعلماء والوعاظ والدعاة وأهل الخير والصلاح والاستقامة، وتفتح أبوابها لهؤلاء وغيرهم، وتتسع لهم وتمكنهم من البذل والعطاء بحرية تامة وتقدير كبير.

بل ما زال مثابة للمؤمنين وقبلة للتائبين ومعاذا وملاذا للهاربين من معاناة الحياة ومداراة الناس ومشاغل العصر ومشاكله، تَهْوِي إليه منهم أفئدة، وتحركهم إليه رغبة كلما خرجوا منه عادوا إليه بسرعة، فإذا انتهوا إليه فكأنما انتهوا إلى جزيرة آمنة تحاط بأمواج متلاطمة.

وهذا في بعض البلدان بَيِّنٌ ظاهر، نرى المسجد فيها يقوم بوظيفته على النحو المذكور، ويؤدي رسالته على أحسن الوجوه دون أن يقف في طريقه عائق أو يَصُدَّه عن وجهه صادٌّ، فكان لذلك أثر بالغ على تلك البلدان تجلى في أمنها واستقرارها وسلوك مجتمعاتها وأخلاقها، وفي تميزها بسمة الإسلام ولبسها لباس التقوى والإيمان.

وفي بلدان أخرى نرى الأمر على غير هذا النحو وبخلاف ما ذكر، لا يقوم المسجد بوظيفته على الوجه المطلوب، ولا يؤدي رسالته كما ينبغي؛ لما يعوقه من العوائق ويصده من الصَّوادِّ التي قد تكون راجعة إلى عجز تلك البلدان عن القيام بشؤون المساجد وأئمتها، وقد تكون راجعة إلى تصور القائمين على تلك البلدان وفكرهم الذي لا يتفق مع رسالة المسجد.

[1]– ينظر وفيات الأعيان لابن خلكان 129/2، و206/7، والخطط المقريزية 363/2 وما بعدها.

وقد كان لذلك أثر بالغ على تلك البلدان أيضا، فظهر فيها الفجور والسفور والانحراف بأشكاله وصوره، وتشوهت صورة المجتمع فيها وأخلاقه وقيمه، وذهب طابعه الإسلامي وميسمه الإيماني، وصار من الانهيار على شفا جرف هار، وأي انهيار أخطر من الحروب الداخلية والنزاعات الطائفية[1].

إمام المسجد

إمامة الصلاة وظيفة إسلامية كبيرة كان النبي –صلى الله عليه وسلم –يقوم بها ولا يتركها إلا لضرورة من مرض أو غيبة، ويأمر أن يؤم القوم أقرؤهم وإن لم يكن أكبرهم، فدل ذلك على أنها وظيفة دينية شريفة لا تنال بالمجاملة أو الوراثة، بل بالعلم والدين والعدالة، وفي كتب الفقه بيان من هو أولى بها على التفصيل، وهو في الجملة راجع إلى العلم والدين.

والإمام المؤهل للقيام بتبليغ رسالة المسجد على الوجه الكامل هو من استوفى شروط الإمامة المبينة في كتب المسائل، وكان واسع المعرفة ملما بالكتاب والسنة والفقه والتاريخ والسيرة واللغة، ممارسا للدعوة الإسلامية، مطلعا على الثقافة العصرية، قارئا حسن القراءة، صبورا حليما كريما، ذا قناعة وعلاقة واسعة. وبالجملة ينبغي أن يكون شخصية علمية ثقافية اجتماعية.

ذلك أن عمله لا يبدأ بالإحرام في الصلاة ولا ينتهي بالسلام منها، بل عمله أوسع من ذلك بكثير، فهو إمام ومعلم وواعظ وداعية ومصلح، فهو محتاج إلى ما ذكر من المؤهلات العلمية والخلقية حتى يُبَلِّغَ رسالة المسجد كاملة غير ناقصة، ويكون إماما وقدوة لِرُوَّادِ المسجد خاصة والمجتمع عامة.

ويتأكد ذلك في حق الإمام الخطيب، لا سيما العلم بالكتاب والسنة والتاريخ والسيرة واللغة والثقافة العصرية؛ لأن الخطبة إنما تستمد قوتها وتأثيرها من هذه العلوم، فهي محتاجة إليها جميعا، ولكل واحد منها أثر فيها لا غنى لها عنه، فإذا فقد الخطيب شيئا منها فقدت الخطبة من القوة والتأثير بمقدار ما فقده الخطيب من تلك العلوم.

والخُطبة من أهم الوسائل في تبليغ رسالة المسجد نظرا لوقتها وجمهورها، فوقتها وقت يتفرغ الناس فيه من مشاغلهم ويقبلون على المساجد؛ لسماعها وحضورها، وجمهورها عامة الناس على اختلاف طبقاتهم ومستوياتهم.

إنها فرصة كبيرة للإمام الْمُؤَهَّلِ؛ أن جاءه الناس من كل حدب وصوب صغارا وكبارا شبابا وشيوخا، رجالا ونساء، فقراء وأغنياء، سوقة وأمراء، وأقبلوا عليه بقلوب مفتوحة وصدور رحبة مشروحة؛ لعله ينبه غافلهم ويوجه منحرفهم، ويرشد ضالهم، ويصلح فاسدهم، ويعلم جاهلهم، ويذكر عالمهم.

على الإمام أن يغتنم هذه الفرصة السانحة ويكون عند حسن ظن هؤلاء به، ويقوم بواجبه نحوهم في التنبيه والتوجيه والإرشاد والإصلاح والتعليم والتذكير، ويعلم أن هذه الفرصة ليست لرئيس ولا أمير ولا وزير ولا قائد حزب ولا شيخ قبيلة، بل خطيب الجمعة وحده هو من يقف أمام جمهوره نحو خمسين مرة في السنة الواحدة، وقد جاءوا طائعين وجلسوا سامعين خاشعين.

ولكي ينتهز الإمام فرصته ويقوم بواجب جمهوره ويؤدي أمانته عليه أن يتقي الله ويلتزم بقول الحق الذي بنيت له المساجد ونصبت له المنابر، ويتناول قضايا المجتمع ومشكلاته ويعالجها وفق التصور الإسلامي الصحيح الذي يتناول كل شؤون الحياة ويعالجها.

[1]– وينظر في هذا الموضوع رسالة المسجد 16 وما بعدها.

وعليه أن يدعو إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة ويجادل بالتي هي أحسن كما أمر الله تعالى في القرآن الحكيم، وأن يبشر ولا ينفر وييسر ولا يعسر كما دعا إليه النبي الكريم، وأن يراعي مستوى السامعين فلا يخاطبهم بما لا يفهمون، وأن يتجنب مواضع الخلاف بين الناس والعلماء.

وعليه أن ينزه خطبته ومنبره عن الدعاية لفرد أو جماعة أو حزب أو نظام أو قبيلة، وأن يكون ما يقوله خالصا لله تعالى وفي خدمة الدين والأمَّة، ويعلم أنه إمام للمجتمع كله، ومنه جميعا تَكَوَّنَ جمهوره الذي يخاطبه، وقد تباينت أفكاره واختلفت أحزابه وتعددت مشاربه، فلا ينحاز إلى جهة ما دام على منبره يخاطب جمهوره[1].

واجب الأمة نحو المسجد والإمام

رسالة المسجد رسالة كبيرة يحتاج القيام بها إلى تعاون جهات كثيرة، والإمام –كما مر – يقوم بجهد كبير في تبليغ هذه الرسالة وأداء هذه الأمانة، فعلى الأمة المسلمة أن تقوم برعاية المسجد فتنشئ المساجد في كل ناحية سكنية، بل في كل مكان يتجمع فيه المسلمون كالمدارس والجامعات والمصانع وغيرها، وتصونها وتوفر فيها ما يحتاج إليه الإمام والجماعة.

ذلك أن المسجد أشرف مؤسسات الأمة المسلمة وأعمها نفعا للفرد والجماعة، فكل أحد يناله خير من المسجد بأداء فريضة أو سماع موعظة حسنة أو تعلم كتاب أو سنة أو فقه أو لغة أو شيء ينتفع به في حياة أو ممات. وبالجملة يجتمع في المسجد من خيري الدنيا والآخرة ما لا يجتمع في مؤسسة أخرى من مؤسسات الدنيا.

وعلى الأمة المسلمة أن تقوم برعاية الإمام، فتكفيه المؤونة، وتوفر له الحياة الكريمة، وتنشئ المعاهد المتخصصة في تخريج الأئمة، وتضع مناهج لذلك صالحة يُعِدُّها الأساتذة وكبار الدعاة والعلماء، وتنشر البحوث الواسعة والدراسات المتنوعة والمجلاَّت المتخصصة؛ لمساعدة الإمام في أداء أمانته ومَدِّه بما يتصل بعمله.

ثم تعقد للأئمة دورات تكوينية جهوية يتبادلون فيها الخبرات والتجارب، ويتدارسون المشاكل التي تعترضهم وتمنعهم من تبليغ الرسالة وأداء الأمانة، ويقترحون ما يناسب من حل المشكلات، ويُصْدِرون ما يرونه من التوصيات.

وعلى الأمة أن تختار للإمامة المؤهل فالأكثر أهلية، وألا تتساهل في إسناد هذه الوظيفة الشريفة إلى من لا يحسن القيام بها على الوجه الحسن حتى لا يطمع فيها من لا يصلح لها أصلا ولا تجوز له شرعا، فيخون الرسالة ويضيع الأمانة.

والإمام الْمُؤَهَّل هو الذي تتوافر فيه الشروط الشرعية، والأكثر أهلية هو الخطيب الْمُفَوَّه، والقارئُ المجوِّدُ، والفقيه الكبير، والداعية البصير، والمصلح الأمين. والله يزيد في الفضل ما يشاء. وفوق كل ذي علم عليم.

وبعد اختيار الإمام الْمُؤَهَّلِ والأكثر أهلية ينبغي أن يُعْطَى حصانة تحمي استقلال فكره وحرية رأيه في تناول قضايا الأمة، وفي أساليب التوجيه والدعوة وفي اختيار موضوع الخطبة وإعداده وأدائه، وألا يفرض عليه شيء من ذلك يردده ترديد آلة لا روح فيها ولا ضمير لها[2].

---

[1]– وينظر في هذا الموضوع المصدر السابق 28 وما بعدها.

[2]– وينظر في هذا الموضوع رسالة المسجد 48 وما بعدها.

ذلك أن الإنسان بطبعه مَيَّالٌ إلى الاستقلال تَوَّاقٌ إلى الحرية، فلا بد في أصالة رأيه وإبداع صنعته أن يعيش مستقلا حرا طليقا وكل إنسان غير مستبد برأيه ولا متكلم بما يمليه عليه ضميره ودينه هو إنسان واقع تحت وطأة القهر والتسلط فاقد لإنسانيته لا يُرْجَى منه خير ولا يخشى منه ضير، ولا يتوقع منه تأثير في كبير ولا صغير.

وكل خطيب تكلم بغير لسانه وتحدث بفكر غيره أنَّبَه ضميره، وانصرف عنه جمهوره، وخانه بيانه، ولم ينفعه سلطانه ولا أعوانه، وصار في مسجده غريبا وعن رسالته بعيدا، ولم يجد لرأيه دليلا ولا لقوله قبولا.

وذلك أن للحق قوة وللصدق طلاوة وللإخلاص حلاوة، فمن اجتمع له ذلك وصل كلامه إلى القلوب وانتهى إلى العقول، ومن نطق عن الهوى وخرج على الناس بما لا يعتقد ولا يرضى لا يمكنه أن يبلغ رسالة المسجد ويؤدي أمانة الدين، ولا يمكنه أن يجد للقلوب سبيلا ولا للعقول رسولا.

الخاتمة

تلك رسالة المسجد موجزة مختصرة لم ننته فيها إلى الغاية وما تستحقه من البحث والدراسة، لكنها عجالة مشتملة على نتائج مهمة وصورة مصغرة لصورة كبيرة شريفة هي رسالة المسجد، نرى في تلك العجالة والصورة المصغرة:

1- أن المسجد أول مؤسسة إسلامية أشرف النبي -صلى الله عليه وسلم -بنفسه على إنشائها وعَظَّمَ شأنها، وتبعه صحابته – رضي الله عنهم – في ذلك ومن جاء بعدهم من أمته في مشارق الأرض ومغاربها.

2- وأن المسجد في صدر الإسلام مؤسسة جامعة للوظائف الموجودة في ذلك الوقت؛ إذ هو مُنطلَقَ الرسالة الإسلامية، وقلعة الحاملين لواءها، ومدرستهم وجامعتهم، كما كان النبي -صلى الله عليه وسلم -وخلفاؤه الراشدون – رضي الله عنهم – القائمين بتلك الوظائف المباشرين لها في الجملة دون ضرورة من مرض أو غَيْبَةٍ.

3- وأنه لما اتسعت رقعة الدولة الإسلامية وتشعبت شؤونها، تفرقت وظائف المسجد والخليفة في مؤسسات الدولة، وبقي المسجد مكانا للعبادة والتربية والتعليم إلى يومنا هذا. غير أن دولا عاقت رسالته اليوم؛ عجزا عن رعايته أو صدودا عن رسالته – تشوهت صورة المجتمع فيها وقيمه وآلت إلى الانهيار والاندثار.

4- وأن وظيفة الإمامة وظيفة شريفة ومسؤولية كبيرة لقيام النبي -صلى الله عليه وسلم -بها مدة حياته، فلا ينبغي أن تسند إلى من لا يحسن القيام بها من الأئمة وأشباه الأئمة؛ إذ لا بد أن يجتمع في القائمين منهم بواجب الإمامة كثير من الصفات الخلقية والعلمية لاسيما الخطباء منهم لأهمية الخطبة في رسالة المسجد.

5- وأن على الأمة أن تقوم برعاية المساجد، تنشئها في التجمعات السكنية والمؤسسات العامة باعتبارها أشرف مؤسسة وأعمها نفعا للفرد والجماعة، كما أن عليها أن تقوم برعاية الأئمة، تنشئ المعاهد المتخصصة في تخريجهم، وتقيم الدورات التكوينية لهم وتختار الْمُؤَهَّل منهم فالأكثر أهلية، وتعطيهم حصانة تحمي استقلالهم في التفكير وحريتهم في التعبير.

تلك أهم نتائج رسالة المسجد مجملة، نسأل الله تعلى أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم، وأن ينفع بها يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم. وصلى الله وسلم على صاحب الرسالة الخاتمة والمعجزة الباقية، وعلى آله وصحبه وأمته إلى يوم الدين. والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- تفسير الطبري: (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ). لبنان، بيروت، دار الفكر، 1408هـ/1988م.
- تفسير القرطبي: (الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان) لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت671هـ). تحقيق أحمد عبد العليم البردوني. نشر دار الكتاب العربي.
- تفسير ابن كثير: (تفسير القرآن العظيم) لأبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت774هـ). إشراف وتصحيح لجنة من العلماء. بيروت، دار الأندلس للطباعة والنشر.
- الخطط المقريزية: (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار) لأبي العباس أحمد بن علي المقريزي (ت845هـ). القاهرة، نشر مكتبة الثقافة الدينية.
- رسالة المسجد لعبد الله العقيل. الجيزة، مركز الإعلام العربي، ط2، 1429هـ/2008م.
- رياض الصالحين: (رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين) للأمام أبي زكرياء يحي بن شرف النووي (ت676هـ). تعليق محمد ناصر الدين الألباني ومحمد بن صالح العثيمين، ومراجعة طه عبد الرؤوف سعد. القاهرة، مكتبة الصفا، ط2، 1425هـ/2004م.
- سنن ابن ماجة لأبي عبد الله محمد بن ماجة القزويني (ت273هـ). تحقيق محمد فؤواد عبد الباقي. دار الفكر.
- سنن الترمذي: (الجامع الصحيح) لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت279هـ). تحقيق صدقي محمد جميل العطار وعبد القادر عرفان. بيروت، لبنان، دار الفكر 1421هـ/2001م.
- المحرر الوجير: (المحرر الوجير في تفسير الكتاب العزيز) لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت546هـ). تحقيق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري وآخرَيْن. الدوحة، ط1، 1404هـ/1984م.
- نفح الطيب: (نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب) لأحمد بن محمد المقَّري التلمساني (ت1041هـ). تحقيق الدكتور إحسان عباس. بيروت، دار صادر، 1388هـ/1968م.
- وفيات الأعيان: (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان) لأبي العباس أحمد بن خلِّكان (ت681هـ). تحقيق الدكتور إحسان عباس, لبنان، بيروت، دار الثقافة.

يحيى بن يعمر أول من نقط المصحف بعد عهد الصحابة

دراسة في المرويات

محمد بن إبراهيم حمو، باحث في العلوم الإسلامية

المملكة المغربية

الملخص:

لقد شاع في الأوساط العلمية خاصة بين المتخصصين في علوم القرآن وعلم المصاحف والقراءات أن أول من نقط المصحف هو أبو الأسود الدؤلي ، وصار هذا الاعتقاد هو الصواب الذي لا محيد عنه بل ادعى بعضهم الإجماع عليه ، وحقيقة الأمر أن الأمر ليس مجمعا عليه بل الأمر على خلاف هذا الاعتقاد الشائع ، وهذا ما تريد هذه الدراسة بيانه بالأدلة التاريخية والإسنادية أن أول من نقط المصحف هو يحيى بن يعمر بعد عصر الصحابة.

الكلمات المفتاحية : المصحف ، النقط ، الشكل ، الإعجام ، أبو الأسود الدؤلي ، يحيى بن يعمر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته ، وصلى الله على خير البرية سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم باحسان إلى يوم الدين أما بعد ، فإن الأمة الإسلامية المجيدة قد خصها الله بانزال كتابه الحكيم ونوره المبين ، وتعهد حفظه من كل تحريف وتبديل فقال سبحانه (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) ، فيسر الله حفظه في الصدور وكتابته في السطور فقال سبحانه (ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر)، ولقد كتب القرآن في المصاحف منذ عهد النبي ﷺ وجمع في عهد أبي بكر رضي الله عنه، وأعاد عثمان رضي الله عنه جمعه في مصحف إمام أرسل من النسخ إلى الآفاق ومع كل مصحف قارئا يعلم الناس ، لكن السؤال الذي يطرح هنا هل هذه المصاحف منذ عهد النبي ﷺ هل كانت مشكولة منقوطة أو خالية من الشكل والنقط ؟ وإذا كانت خالية من النقط من هو أول من شكلها ونقطها ؟

ولقد اشتهر في الأوساط العلمية أن المصحف لم يكن منقوطا ولا مشكولا ، وأن أول من نقطه هو أبو الأسود الدؤلي وقد زعم بعضهم أن الأمر متواتر ، وزعم البعض الآخر أن الأمر عليه إجماع بين المؤرخين ، فهل هذا صحيح أم هو مجرد ادعاء وزعم بغير دليل ؟ هذا ماجاءت به هذه الدراسة لتجيب عنه ، ولتؤكد من خلال كتب التاريخ ودراسة الأسانيد أن زعم هؤلاء ليس في محله بل هو مخالف للصواب ، ولا أزعم أنها أني جئت بما لم تستطعه الأوائل بل إن هذا الأمر كان قد أجاب عنه ابن أبي داود والداني والقلقشندي وابن تيمية وغيرهم ، لكن المشهور أحيانا يغلب على الصواب الموافق للأدلة ولا شك أن العلماء الذي قالوا بسق أبي الأسود لهم كامل الاحترام والتقدير ولا شك أن لهم من المكنة العلمية ما يجعلهم يميزون بين المشهور والصواب لكن ربما استكانوا إلى تقليد المشايخ أو لم يسعفهم الوقت للبحث في هذه المسألة وأنها من ملح العلم وليست من صلبه ، فانشغلوا بما رأوه أهم وأفيد ولهم كامل الحق في ذلك ، لذلك انتدبت نفسي لكي أجيب عن هذا السؤال نيابة عنهم فإن أصبت فبتوفيق الله وتأييده وإن جانبني الصواب فإنما هو الهوى والشيطان ، ولقد قسمت هذه الدراسة إلى :

الفصل الأول :معنى النقط والشكل والإعجام

الفصل الثاني : أنواع النقط

الفصل الثالث: أقوال الفقهاء في حكم النقط

الفصل الرابع : أول من نقط المصحف في كتب التاريخ وعلوم القرآن

الفصل الخامس : أهمية الإسناد في دراسة المرويات

الفصل السادس : دراسة المرويات الواردة في أول من نقط المصحف

خلاصة

الفصل الأول : معنى النقط والإعجام والشكل في اللغة

1- **النقط** : قال ابن سيدة : (**نقط الْحَرْف ينقطه نقطا: أعجمه، وَقد بيّنت معنى الإعجام**.وَالِاسْم: النقطة.وَفِي الأَرْض نقط من كلأ، ونقاط: أَي قطع مُتَفَرِّقَة، واحدتها: نقطة،وَقد تنقطت الأَرْض،ونقطت الْمَرْأَة خدها بِالسَّوَادِ: تحسَّنُ بذلك، والناقط، والنقيط: مولى الْمولى .)[1]قال الزمخشري : (نقط المصحف ونقّطه. ويقال: رأس الخطّ النقطة. وكتاب منقوط: مشكول. ونقّطت المرأة وجهها بالسواد: تتحسّن بذلك.ومن المجاز: أعطاه نقطة من العسل. ولفلان نقطة من النخل: قطعة منه. ووجدنا نقطة من الكلإ ونقطاً منه ونقاطاً. والتّنوم ينبت نقاطاً: في أماكن تعثر على نقطة ثم تقطعها فتجد نقطة أخرى. وفي حديث عائشة رضي الله تعالى عنها: ما اختلف الناس في نقطة إلا طار أبي بحظها وغنائها في الإسلام: وتنقّطت الخبز: أكلته نقطة نقطة أي شيأ شيأ)[2]قال ابن منظور: (نقط: النُّقْطة: وَاحِدَةُ النُّقَط؛ والنِّقاطُ: جَمْعُ نُقْطةٍ مِثْلُ بُرْمةٍ وبِرام؛ عَنِ أَبي زَيْدٍ. ونقَط الحرفَ يَنْقُطه نَقْطاً: أَعْجَمه، وَالِاسْمُ النُّقْطة؛ ونقَّط الْمَصَاحِفَ تنْقِيطاً، فَهُوَ نَقَّاط. والنَّقْطة: فَعْلة وَاحِدَةٌ. وَيُقَالُ: نقَّط ثَوْبَهُ بالمِداد وَالزَّعْفَرَانِ تَنْقِيطاً، ونقَّطَت المرأَة خدَّها بِالسَّوَادِ: تَحَسَّنُ بِذَلِكَ. والناقِطُ والنَّقِيطُ: مَوْلَى الْمَوْلَى، وَفِي الأَرض نُقَطٌ مِنْ كلإٍ ونِقاطٌ أَي قِطَعٌ متفرّقة، وَاحِدَتُهَا نُقْطة، وَقَدْ تنقَّطت الأَرض. ابْنُ الأَعرابي: مَا بَقِيَ مِنْ أَمْوالِهم إِلا النُّقْطة، وَهِيَ قِطْعة مِنْ نَخْلٍ هَاهُنَا، وَقِطْعَةٌ مِنْ زَرْعٍ هَاهُنَا. وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ، رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهَا: فَمَا اخْتَلَفُوا فِي نُقْطةٍأَي فِي أَمر وقَضِيَّةٍ. قَالَ ابْنُ الأَثير: هَكَذَا أَثبته بَعْضُهُمْ بِالنُّونِ، قَالَ: وَذَكَرَهُ الْهَرَوِيُّ فِي الْبَاءِ، وَقَالَ بَعْضُ المتأَخرين: الْمَضْبُوطُ الْمَرْوِيُّ عِنْدَ عُلَمَاءِ النَّقْلِ أَنه بِالنُّونِ، وَهُوَ كَلَامٌ مَشْهُورٌ، يُقَالُ عِنْدَ المبالغة فِي الموافَقَةِ، وأَصله فِي الْكِتَابَيْنِ يُقابل أَحدهما بِالْآخَرِ وَيُعَارَضُ، فَيُقَالُ: مَا اخْتَلَفَا فِي نُقْطة يَعْنِي مِنْ نُقط الْحُرُوفِ وَالْكَلِمَاتِ أَي أَن بَيْنَهُمَا مِنَ الِاتِّفَاقِ مَا لَمْ يَخْتَلِفَا مَعَهُ فِي هَذَا الشَّيْءِ اليسير)[3]**النقط إذا هو الشكل والإعجام** .

قال الأزهري في تهذيب اللغة : (وَأَخْبرنِي أَبُو الْفضل عَن أبي الْعَبَّاس أَنه سُئِلَ عَن حُرُوف المعجم: لم سمّيت مُعجماً؟ فَقَالَ: أمّا أَبُو عَمْرو الشيبانيّ فَيَقُول: أَعْجَمت أبْهَمت. قَالَ: والعَجَميّ مُبهَم الْكَلَام لَا يتبيَّن كَلَامه. قَالَ: وَأما الْفراء فَيَقُول: هُوَ من أعجمت الْحُرُوف. قَالَ: وَيُقَال قُفل مُعجَم، وأمرٌ معجَمٌ، إِذا اعتاص. قَالَ: وسمِعتُ أَبَا الهيْثم **يَقُول: مُعجَم الخطّ هُوَ الَّذِي أعجمَه كَاتبه بالنُّقط**)[4]

2- **الإعجام قال ابن فارس** : (قَالَ الْخَلِيلُ: حُرُوفُ الْمُعْجَمِ مُخَفَّفٌ، هِيَ الْحُرُوفُ الْمُقَطَّعَةُ، لِأَنَّهَا أَعْجَمِيَّةٌ. **وَكِتَابٌ مُعْجَمٌ، وَتَعْجِيمُهُ: تَنْقِيطُهُ كَيْ تَسْتَبِينَ عُجْمَتُهُ وَيَصِحَ**. وَأَظُنُّ أَنَّ الْخَلِيلَ أَرَادَ بِالْأَعْجَمِيَّةِ أَنَّهَا مَا دَامَتْ مُقَطَّعَةً غَيْرَ مُؤَلَّفَةٍ تَأْلِيفَ الْكَلَامِ الْمَفْهُومِ، فَهِيَ أَعْجَمِيَّةٌ; لِأَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ. فَإِنْ كَانَ هَذَا أَرَادَ فَلَهُ وَجْهٌ، وَإِلَّا فَمَا أَدْرِي أَيَّ شَيْءٍ أَرَادَ بِالْأَعْجَمِيَّةِ. وَالَّذِي

---

[1] المحكم والمحيط الأعظم ،ج6 ص 284 ، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ] المحقق: عبد الحميد هنداوي الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

[2] أساس البلاغة، ج 2 ، ص 300 ، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان
الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

[3] لسان العرب ، ج 7 ص 417 ، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ) الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين
الناشر: دار صادر – بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ

[4] تهذيب اللغة ، ج1 ص 250 ، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ) المحقق: محمد عوض مرعب الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م

عِنْدَنَا فِي ذَلِكَ أَنَّهُ أُرِيدَ بِحُرُوفِ الْمُعْجَمِ حُرُوفُ الْخَطِّ الْمُعْجَمِ، وَهُوَ الْخَطُّ الْعَرَبِيُّ، لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ خَطًّا مِنَ الْخُطُوطِ يُعْجَمُ هَذَا الْإِعْجَامَ حَتَّى يَدُلَّ عَلَى الْمَعَانِي الْكَثِيرَةِ. فَأَمَّا إِعْجَامُ الْخَطِّ بِالْأَشْكَالِ فَهُوَ عِنْدَنَا يَدْخُلُ فِي بَابِ الْعَضِّ عَلَى الشَّيْءِ لِأَنَّهُ فِيهِ، فَسُمِّيَ إِعْجَامًا لِأَنَّهُ تَأْثِيرٌ فِيهِ يَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى.)[1]

قال ابن سيدة : (وأعْجَم الْكتاب، وعَجَّمه: نقطه. قَالَ ابْن جني: أعْجَمْتُ الْكتاب: أزلت استِعجامه. وَهُوَ عِنْده على السَّلب. لِأَن أفْعَلتُ، وَإِن كَانَ أَصْلهَا الْإِثْبَات، فقد تَجِيء للسلب، كَقَوْلِهِم: أشكيت زيدا: أَي زلت لَهُ عَمَّا يشكوه. وَكَقَوْلِه تَعَالَى: (إنّ الساعةَ آتِيَةٌ أكادُ أُخْفِيها) : تَأْوِيله وَالله أعلم عِنْد أهل النّظر: أكاد أُظْهِرها. وتلخيص هَذِه اللَّفْظَة: أكاد أُزيل عَنْهَا خفاءها، أَي سترهَا. وَقَالُوا: عَجَّمت الْكتاب، فَجَاءَت فعَّلْت للسَّلب أَيْضا، كَمَا جَاءَت أفْعَلْت. وَله نَظَائِر، مِنْهَا مَا قدمنَا ذكره، وَمِنْهَا مَا سَيَأْتِي فِي مَوْضِعه. وحروف المعْجَم: مِنْهُ)[2]

فالإعجام نقط الحروف وشكلها لإيضاحها وازالة الغموض عنها فتستبين عن غيرها ويتضح معناها .

3- الشكل

قال ابن مسلم الصحاري : (وشكلْتُ الكتابة: إذا قيدتها بالتنقيط والإعجام)[3]

جاء في مختار الصحاح : ((شَكَلَ) الْكِتَابَ إِذَا قَيَّدَهُ بِالْإِعْرَابِ. وَيُقَالُ أَيْضًا: (أَشْكَلَ) الْكِتَابَ كَأَنَّهُ أَزَالَ بِهِ إِشْكَالَهُ وَالْتِبَاسَهُ)[4].

قال ابن منظور : (وشكل الكتاب يشكله شكلا وأشكله: أعجمه. أبو حاتم: شكلت الكتاب أشكله فهو مشكول إذا قيدته بالإعراب، وأعجمت الكتاب إذا نقطته. ويقال أيضا: أشكلت الكتاب بالألف كأنك أزلت به عنه الإشكال والالتباس؛ قال الجوهري: وهذا نقلته من كتاب من غير سماع. وحرف مشكل: مشتبه ملتبس .)[5]

قال الفيومي : (وَشَكَلْتُ الْكِتَابَ شَكْلًا أَعْلَمْتُهُ بِعَلَامَاتِ الْإِعْرَابِ وَأَشْكَلْتُهُ بِالْأَلِفِ لُغَةٌ)[6]

---

[1] معجم مقاييس اللغة ،ج 4ص 241 ، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون الناشر: دار الفكر عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

[2] المحكم والمحيط الأعظم ، ج 1 ص 344 ، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ] المحقق: عبد الحميد هنداوي الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت
الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

[3] الإبانة في اللغة العربية ، ج3 ص 311 ، المؤلف: سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري المحقق: د. عبد الكريم خليفة - د. نصرت عبد الرحمن - د. صلاح جرار - د. محمد حسن عواد - د. جاسر أبو صفية الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط - سلطنة عمان الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

[4] مختار الصحاح ،ص 168 ، المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ) المحقق: يوسف الشيخ محمد الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م

[5] لسان العرب ، ج 11، ص 358 ، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ) الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين
الناشر: دار صادر - بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ

[6] المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، ج1 ص321 ، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت نحو ٧٧٠ هـ) الناشر: المكتبة العلمية - بيروت

قال الفيروز آبادي : (كتَشَكَّلَ وشَكَّلَ، و الأمْرُ: الْتَبَسَ، والكِتابَ: أعْجَمَهُ، كأَشْكَلَهُ، كأَنَّهُ أزَالَ عنه الإشْكالَ)[1]

ويتبين من هذا أن للنقط والشكل والإعجام نفس المعنى فهي مترادفة إذ المقصود منها ازالة الغموض والإبهام وإيضاح المعنى ، وبهذا يتبين غلط من فرق بينها و جعل النقط للإعجام والشكل للإعراب إذ الشكل يطلق على الإعجام كما يطلق على النقط .**الفصل الثاني : أنواع النقط**

كما سلف ذكره فإن بعض الباحثين درجوا على تقسيم النقط إلى قسمين : نقط إعراب ونقط إعجام ، قال محمد حبش : (وهكذا فقد مرّت عملية تحسين الرسم بمرحلتين اثنتين: نقط الإعراب، وهو ما نسمّيه بالتّشكيل، ونقط الإعجام، وهو ما نسمّيه بالتّنقيط، ولا يخفى أن ما نتحدّث عنه في هذا المبحث هو نقط الإعراب،أي التّشكيل)[2]

قال فهد الرومي : (ثم وبعد أن أمن الناس من اللحن أو كادوا بعد وضع علامات الإعراب ظهر نوع آخر من الخطأ وهو التمييز بين الحروف التي تتحد صورتها بدون نقط كالباء والتاء والثاء، وكالجيم والحاء، وكالدال والذال، ونحوها وشق على السواد منهم أن يهتدوا إلى التمييز بين حروف المصحف وكلماته وهي غير معجمة. مما دعا الخليفة عبد الملك بن مروان إلى أن يأمر الحجاج بن يوسف الثقفي واليه في العراق أن يختار من العلماء من يقوم بهذا العمل.

واختار الحجاج بن يوسف لهذا العمل عالمين هما:

- يحيى بن يعمر العدواني ت قبل "90هـ."
- نصر بن عاصم الليثي "ت90هـ."

فقاما بإعجام الحروف بوضع النقاط المعروفة إلى يومنا هذا، ثم لئلا يقع خلط بين نقط الإعجام ونقط الإعراب قام الخليل بن أحمد "ت 175هـ" بتغيير نقط الإعراب إلى علامات الإعراب المعروفة الآن حتى لا يقع خلط بين نقط الإعراب ونقط الإعجام على النحو التالي:

- " َ " فوق الحرف للفتح.
- " ُ " فوق الحرف للضم.
- " ِ "تحت الحرف للكسر.
- "ّ" فوق الحرف للتشديد وهي رأس ش من شديد.
- "ـْ" فوق الحرف للسكون وهي رأس خ من "خفيف."

ووضع الخليل أيضًا الهمزة، والتشديد، والروم، والإشمام، وهو أول من صنف في النقط وذكر علله

[1] القاموس المحيط ، ص1019، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي
الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

[2] القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية ، ص 98 ، المؤلف: محمد حبش الناشر: دار الفكر - دمشق الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م

وهكذا تتابع العلماء وازدادت عنايتهم في تحسين رسم المصحف حتى إذا كانت نهاية القرن الثالث الهجري بلغ الرسم ذروته وتنافس العلماء في اختيار الخط، وابتكار العلامات المميزة) [1].

جاء في معجم علوم القرآن: (والنقط نوعان:نقط الإعراب، نقط الإعجام.)

نقط الإعجام: هو النقط الذي يدل على ذوات الحروف، ويميز معجمها من مهملها، كالنقطة تحت الجيم ميّزتها من الحاء، والنقطتان فوق ت ميّزتها من ث وهكذا.

والمرجح أن أول من أبدع واستعمل نقط الإعجام نصر بن عاصم ويحي بن يعمر الليثي. وكان الحجاج بن يوسف الثقفي قد ندبهم إلى القيام بواجب نقط القرآن، وفق نظام يعتمدونه، وذلك لما شاع اللحن والتصحيف في قراءة القرآن الكريم.

وكان هذا النقط بلون مداد المصحف، ليميز من نقط الإعراب الذي وضعه أبو الأسود

نقط الإعراب: هو ما يدل على ما يعرض للحرف من حركة أو سكون أو شد أو مد ونحو ذلك.

والمخترع الأول للنقط بهذا المعنى أبو الأسود الدؤلي، وذلك لما فشا اللحن في قراءة القرآن الكريم، لما فسدت ألسن الناس وكثر الداخلون في الإسلام من غير العرب.

فاضطلع أبو الأسود بمهمة تشكيل القرآن الكريم لتيسير تلاوته وأحكام لفظه، وممن ندبه إلى ذلك زياد بن أبيه)[2]

وهذا التقسيم أراه تقسيما حادثا لم يكن يعرفه الأوائل فلم يكن يفرقون بين النقط والإعجام والتشكيل وقد سبق بيان ذلك من كتب اللغة أن النقط هو الإعجام وهو الشكل إذ المقصود منها رفع الالتباس وبيان المعنى وتوضيحه، فهذا التقسيم متوهم ولا أرى له أي أهمية تذكر سوى زيادة المفردات بغير فائدة منها، وقد ألف الداني كتابين في بيان رسم المصحف فسماهما المحكم في النقط والنقط ولم يميز فيهما بين نقط الإعجام الذي هو الشكل ونقط الإعراب بل النقط عنده يشمل كلا من الشكل والإعجام لأن معناها واحد .

والنتيجة التي أخلص إليها أن النقط شيء واحد وهو مرادف للإعجام والشكل .

أما قول الجرمي أن نقط الإعراب وضعه أبو الأسود الدؤلي ونقط الإعجام وضعه نصر بن عاصم ويحي بن يعمر كلام يحتاج إلى تدقيق وتفصيل ولا يمكن الفصل فيه إلا بالرجوع إلى الروايات الواردة في ذلك وتمحيص أسانيدها للوقوف على الصحيح والضعيف منها وبذلك يتبين من وضع النقط بالنقل الصحيح ، وهذا ما سأبينه في فصل دراسة الروايات الواردة في أول من نقط المصحف بتيسير الله وتوفيقه .

[1] دراسات في علوم القرآن الكريم ، ص 379، المؤلف: أ. د. فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي الناشر: حقوق الطبع محفوظة للمؤلف الطبعة: الثانية عشرة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

[2] معجم علوم القرآن ، 295 ، المؤلف: إبراهيم محمد الجرمي الناشر: دار القلم – دمشق الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

الفصل الثالث : أقوال الفقهاء في حكم نقط المصحف .

مذهب الأحناف : يرى الحنفية كراهة نقط المصحف وذهب بعضهم إلى استحسانه

قال الجصاص الحنفي : (مسألة: [نقط المصحف وتشعير](ويكره النقط، والتعشير في المصحف)

قال أحمد: روي عن عبد الله بن مسعود كراهة ذلك، وقال: "جردوا القرآن."

وينبغي أن لا يكتب في مصحف القرآن غير القرآن، ويدل عليه: أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أشكل عليهم أمر سورة الأنفال وبراءة، أنهما سورة واحدة، أو سورتان: لم يكتبوا بينهما: بسم الله الرحمن الرحيم، إذ لم يعلموا موضعها.

قال احمد: وكان أبو الحسن رحمه الله يقول: لا يكره ما يكتب من تراجم السور في أوائلها، حسبما جرت العادة به في كتبها؛ لأن فيها الإباتة عن معنى السور، وهي كما كتب: بسم الله الرحمن الرحيم: في أوائلها للفصل بينهما.)[1]

قال الكاساني : (ويكره التعشير والنقط في المصحف لقول عبد الله بن مسعود – رضي الله عنهما – جردوا مصاحفكم وذلك في ترك التعشير والنقط ولأن ذلك يؤدي إلى الخلل في تحفظ القرآن لأنه يتكل عليه فلا يجتهد في التحفظ بل يتكاسل لكن قيل هذا في بلادهم فأما في بلاد العجم فلا يكره لأن العجم لا يقدرون على تعلم القرآن بدونه ولهذا جرى التعارف به في عامة البلاد من غير نكير فكان مسنونا لا مكروها)[2]

قال المرغيناني : (قال: " ويكره التعشير والنقط في المصحف" لقول ابن مسعود رضي الله عنه: جردوا القرآن. ويروى: جردوا المصاحف. وفي التعشير والنقط ترك التجريد. ولأن التعشير يخل بحفظ الآي والنقط بحفظ الإعراب اتكالا عليه فيكره. قالوا: في زماننا لا بد للعجم من دلالة. فترك ذلك إخلال بالحفظ وهجران للقرآن فيكون حسنا)[3]

قال الزيلعي : (قَالَ – رَحِمَهُ اللَّهُ –: (وَتَعْشِيرُ الْمُصْحَفِ وَنَقْطُهُ)؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ وَالْآيَ تَوْقِيفِيَّةٌ لَيْسَ لِلرَّأْيِ فِيهَا مَدْخَلٌ فَبِالتَّعْشِيرِ حُفِظَ الْآيُ وَبِالنَّقْطِ حُفِظَ الْإِعْرَابُ فَكَانَا حَسَنَيْنِ؛ وَلِأَنَّ الْعَجَمِيَّ الَّذِي يَحْفَظُ الْقُرْآنَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْقِرَاءَةِ إلَّا بِالنَّقْطِ فَكَانَ حَسَنًا، وَمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ جَرِّدُوا الْقُرْآنَ فَذَاكَ فِي زَمَنِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَنْقُلُونَهُ عَنْ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كَمَا أُنْزِلَ، وَكَانَتْ الْقِرَاءَةُ سَهْلَةً عَلَيْهِمْ، وَكَانُوا يَرَوْنَ النَّقْطَ مُخِلًّا بِحِفْظِ الْإِعْرَابِ وَالتَّعْشِيرَ بِحِفْظِ الْآيِ، وَلَا كَذَلِكَ الْعَجَمِيُّ فِي زَمَانِنَا فَيُسْتَحْسَنُ

---

[1] شرح مختصر الطحاوي ، ج8 ، ص 532 ، المؤلف: أبو بكر الرازي الجصاص (٣٠٥ – ٣٧٠ هـ) تحقيق: رسائل دكتوراة، في الفقه، كلية الشريعة، جامعة أم القرى مكة المكرمة

1 – عصمت الله عنايت الله محمد (من أول الكتاب إلى الحج) 2 – سائد محمد يحيى بكداش (من البيوع إلى النكاح) 3 – محمد عبيد الله خان (من الطلاق إلى الحدود)4 – زينب محمد حسن فلاته (من السير والجهاد إلى آخر الكتاب) أعد الكتاب للطباعة وراجعه وصححه: أ. د. سائد بكداش الناشر: دار البشائر الإسلامية – ودار السراج

[2] بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، ج 5 ص 127 ، المؤلف: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي الملقب بـ «بملك العلماء» (ت ٥٨٧ هـ) الطبعة: الأولى ١٣٢٧ – ١٣٢٨ هـ

عدد الأجزاء: ٧ تباعًا الأجزاء ١ – ٢: مطبعة شركة المطبوعات العلمية بمصر الأجزاء ٣ – ٧: مطبعة الجمالية بمصر وصَوّرتْها: دار الكتب العلمية وغيرها

[3] الهداية في شرح بداية المبتدي ، ج4 ص 379، المؤلف: علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين (ت ٥٩٣هـ) المحقق: طلال يوسف الناشر: دار احياء التراث العربي – بيروت – لبنان

لِعَجْزِ الْعَجَمِيِّ عَنْ التَّعَلُّمِ إلَّا بِهِ، وَعَلَى هَذَا لَا بَأْسَ بِكِتَابَةِ أَسَامِي السُّوَرِ، وَعَدِّ الْآيِ فَهُوَ، وَإِنْ كَانَ مُحْدَثًا فَمُسْتَحْسَنٌ، وَكَمْ مِنْ شَيْءٍ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ.)[1]

قال ابن عابدين : ((وَ) جَازَ (تَحْلِيَةُ الْمُصْحَفِ) لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْظِيمِهِ كَمَا فِي نَقْشِ الْمَسْجِدِ (وَتَعْشِيرُهُ وَنَقْطُهُ) أَيْ إظْهَارُ إعْرَابِهِ وَبِهِ يَحْصُلُ الرِّفْقُ جِدًّا خُصُوصًا لِلْعَجَمِ فَيُسْتَحْسَنُ وَعَلَى هَذَا لَا بَأْسَ بِكِتَابَةِ أَسَامِي السُّوَرِ وَعَدِّ الْآيِ وَعَلَامَاتِ الْوَقْفِ وَنَحْوِهَا فَهِيَ بِدْعَةٌ حَسَنَةٌ دُرَرٌ وَقُنْيَةٌ وَفِيهَا لَا بَأْسَ بِكَوَاغِدِ أَخْبَارٍ وَنَحْوِهَا فِي مُصْحَفٍ وَتَفْسِيرٍ وَفِقْهٍ وَتُكْرَهُ فِي كُتُبِ نُجُومٍ وَأَدَبٍ وَيُكْرَهُ تَصْغِيرُ مُصْحَفٍ وَكِتَابَتُهُ بِقَلَمٍ دَقِيقٍ يَعْنِي تَنْزِيهًا وَلَا يَجُوزُ لَفُّ شَيْءٍ فِي كَاغِدِ فِقْهٍ وَنَحْوِهِ وَفِي كُتُبِ الطِّبِّ يَجُوزُ) [2]،وقال السمنقاني : (ويُكره كتابةُ القرآن على ما يُفرش ويُبسط، وكتابتُه على الجدران والمحاريب ليس بمستحسن.ولا بأس بتذْهيبِ المصحف وتفْضيضِه،وكذا النَّقْط والتَّعْشير، ومشايخنا جوّزوا ذلك..)[3]

قال بدر الدين العيني : ([مسائل متفرقة][التعشير والنقط في المصحف]

م: (مسائل متفرقة) ش: أي هذه مسائل متفرقة وارتفاع مسائل على أنه خبر مبتدأ محذوف ومتفرقة صفتها. وأراد بالمتفرقة: من أنواع شتى.

م: (قال: ويكره التعشير والنقط في المصحف) ش: أي قال في " الجامع الصغير ": والتعشير جمع العواشر في المصحف، وهو كتابة العلامة عند منتهى عشر آيات.والنقط: بفتح النون وسكون القاف مصدر من نقط المكتوب ينقط وبعضهم ضبطه بضم النون وفتح القاف، وقال: جمع نقطة، وهو تصحيف على ما لا يخفى.م: (لقول ابن مسعود – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – جردوا القرآن) ش: رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه " في فضائل القرآن، حدثنا وكيع عن سفيان، عن الأعمش عن إبراهيم، قال: قال عبد الله: جردوا القرآن.

حدثنا سهيل بن يوسف عن حميد الطويل، عن معاوية بن قرة، عن أبي المغيرة، عن ابن مسعود – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ –، فذكره.حدثنا وكيع، حدثنا سفيان عن سلمة بن كهيل عن أبي الزعراء، عن عبد الله بن مسعود – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – قال: جردوا القرآن، ولا تلحقوا به ما ليس منه. وبهذا السند رواه عبد الرزاق – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – في "مصنفه " في أواخر الصوم، أخبرنا الثوري عن سلمة بن كهيل – رَحِمَهُ اللَّهُ.–

ومن طريق عبد الرزاق رواه الطبراني في "معجمه."

ومن طريق ابن أبي شيبة رواه إبراهيم الحربي في كتابه " غريب الحديث " وقال: "قوله جردوا القرآن " يحتمل فيه أمران أحدهما: أي جردوه في التلاوة لا تخلطوا به غيره. والثاني: أي جردوه في الخط من النقط والتعشير.

---

[1] تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشِّلْبِيِّ ، ج6 ، ص 30 ، المؤلف: عثمان بن علي الزيلعي الحنفي الحاشية: شهاب الدين أحمد [بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس] الشِّلْبِيُّ [ت ١٠٢١ هـ] الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية – بولاق، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٣١٤ هـ (ثم صورتها دار الكتاب الإسلامي ط ٢)

[2] حاشية رد المحتار، على الدر المختار: شرح تنوير الأبصار، ج 6 ص 386 ، المؤلف: محمد أمين، الشهير بابن عابدين [ت ١٢٥٢ هـ] الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة: الثانية ١٣٨٦ هـ = ١٩٦٦ م

[3] خزانة المفتين ، ص 800 ، المؤلف: الحسين بن محمد بن الحسين السمنقاني الحنفي (ت ٧٤٦ هـ) أطروحة: دكتوراة – جامعة الملك خالد، السعودية دراسة وتحقيق: د. فهد بن عبد الله بن عبد الله القحطاني العام الجامعي: ١٤٤١ هـ

قلت: التأويل الثاني أولى، لأن الطبراني أخرج في "معجمه " عن مسروق عن ابن مسعود أنه كان يكره التعشير في المصحف.

وأخرج البيهقي في كتاب " المدخل "، عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل به: جردوا القرآن. قال أبو عبيد: كان إبراهيم يذهب به إلى نقط المصحف ويروى عن عبد الله: أنه كره التعشير في المصاحف.

وروى أبو عبيد بإسناده إلى عبد الله بن مسعود قال: جردوا القرآن، أرى فيه صغيركم عند كبيركم، فإن الشيطان يخرج من البيت الذي تقرأ فيه سورة البقرة.

وقال أبو عبيد: اختلف الناس في تفسير قوله: جردوا القرآن، فكان إبراهيم يذهب به إلى نقط المصاحف، ويقول: جردوا القرآن ولا تخلطوا به غيره وإنما يرى كره ذلك مخافة أن ينشأ نشئ يدركون المصاحف منقوطة، فيرون أن النقط من القرآن. ولهذا كره من كره الفواتح والعواشر.

وقال أبو عبيد: حدثنا أبو بكر بن عياش، عن أبي حصين عن يحيى بن وثاب، عن مسروق، عن عبد الله – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ –: أنه كره التعشير في المصاحف، وقيل: إن رجلا قرأ عنده، فقال: استعذ بالله من الشيطان الرجيم. فقال عبد الله: "جردوا القرآن)[1]

مذهب المالكية :

يرى مالك كراهة النقط في أمهات المصاحف أما ما كان لتعليم الصبيان فلا يرى في ذلك بأسا وقال بعض المالكية بجوازه ، قال ابن رشد الجد : (في شكل المصاحف وسئل مالك: عن شكل المصاحف أتشكل؟ فقال: أما أمهات المصاحف فإني أكره ذلك، وأما ما يشكل للتعليم فلا أرى بذلك بأسا.

قال محمد بن رشد: المعنى في كراهيته لشكل أمهات المصاحف هو أن الشكل مما قد اختلف القراء في كثير منه، إذ لم يجئ مجيئا متواترا فلا يحصل العلم بأي الشكلين أنزل، وقد يختلف المعنى باختلافه، فكره أن يثبت في أمهات المصاحف ما فيه اختلاف، وبالله التوفيق .)[2]

وهذا الذي ذكره ابن رشد الجد قد خرجه الداني في كتابه المحكم في النقط فقال : (حَدثنِي عبد الْملك بن الْحُسَيْن قَالَ نَا عبد الْعَزِيز بن عَليّ قَالَ نَا الْمِقْدَام ابْن تليد قَالَ نَا عبد الله بن عبد الحكم قَالَ قَالَ أَشهب سُئِلَ مَالك فَقيل لَهُ أَرَأَيْت من استكتب مُصحفا الْيَوْم أَتَرَى أَن يكْتب على مَا أحدث النَّاس من الهجاء الْيَوْم فَقَالَ لَا أرى ذَلِك وَلَكِن يكْتب على الكتبة الأولى قَالَ مَالك وَلَا يزَال الْإِنْسَان يسألني عَن نقط الْقُرْآن فَأَقُول لَهُ أما الإِمَام من الْمَصَاحِف فَلَا أرى أَن ينقط وَلَا يُزَاد فِي الْمَصَاحِف مَا لم يكن فِيهَا وَأما الْمَصَاحِف الصغار الَّتِي يتَعَلَّم فِيهَا الصّبيان وألواحهم فَلَا أرى بذلك بَأْسا قَالَ عبد الله وَسمعت مَالِكًا وَسُئِلَ عَن شكل الْمَصَاحِف فَقَالَ أما الْأُمَّهَات فَلَا أرَاهُ وَأما الْمَصَاحِف الَّتِي يتَعَلَّم فِيهَا الغلمان فَلَا بَأْس)[3]

---

[1] البناية شرح الهداية ، ج 12 ص 234و235 ، لمؤلف: محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن الحسين المعروف بـ «بدر الدين العينى» الحنفى (ت ٨٥٥ هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان تحقيق: أيمن صالح شعبان الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م

[2] البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة ، ج17 ، ص 403 ، المؤلف: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت ٥٢٠هـ)

حققه: د محمد حجي وآخرون الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م

[3] المحكم في نقط المصاحف ،ص 11 ، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) المحقق: د. عزة حسن الناشر: دار الفكر – دمشق

لكن هذه الرواية بهذا الإسناد ضعيفة لضعف عبد الملك بن الحسين والمقدام بن تليد الرعيني ، قال المزي عن عبد الملك بن الحسين في تهذيب الكمال : (قال عَبَّاس الدُّورِيُّ ، عَنْ يحيى بْن مَعِين: ليس بشيءٍ .قَال عَمْرو بْن علي: ضعيف الحديث، منكر الحديث.

وَقَال أبو زُرْعَة ، وأبو حاتم : ضعيف الحديث.وقَال البُخارِيُّ ليس بالقوي عندهم.وَقَال أبو داود: ضعيف.وَقَال النَّسَائي: ليس بثقة ولا يكتب حديثه.)[1]قال ابن حجر في لسان الميزان : (مقدام بن داود بن عيسى بن تليد الرعيني أبو عمرو المصري.عن عمه سعيد بن تليد وأسد بن موسى.وعنه ابن أبي حاتم والطبراني وجماعة.قال النسائي في الكنى: ليس بثقة.وقال ابن يونس، وَغيره: تكلموا فيه.وقال محمد بن يوسف الكندي: كان فقيها مفتيا لم يكن بالمحمود في الرواية.)[2]

قال ابن الحاج : (ومن ذلك أيضا اختلافهم في شكل المصحف ونقطه وتعشيره فمنهم من أنكره وإن كان يتعلق به هذه المصلحة العظمى التي قد ظهرت في الأمة قال القرطبي – رحمه الله تعالى – في تفسيره ذكر أبو عمرو الداني في كتاب البيان له عن عبد الله بن مسعود أنه كره التعشير في المصحف، وأنه كان يحكمه،وعن مجاهد أنه كره التعشير والطيب في المصحف.وقال أشهب سمعت مالكا حين سئل عن العشور التي تكون في المصحف بالحمرة وغيرها من الألوان فكره ذلك، وقال: تعشير المصحف بالحبر لا بأس به سئل عن المصاحف تكتب فيها خواتم السور في كل سورة ما فيها من آية قال: إني أكره ذلك في أمهات المصاحف أن يكتب فيها ..)[3]

قال خليل في مختصره : (وحرم استعمال ذكر محلى ولو منطقة وآلة حرب إلا المصحف والسيف والأنف وربط سن مطلقا وخاتم الفضة لا ما بعضه...)[4]

قال الحطاب : (ص (إلا المصحف)

ش: أي فيجوز تحليته بالذهب والفضة في جلده على المشهور قال الشيخ يوسف بن عمر وهو أن يجعل ذلك على الجلد من خارج ولا يجوز أن يجعل ذلك على الأحزاب والأعشار وغير ذلك قال الجزولي يعني في أعلاه ولا يكتب به ولا يجعل له الأعشار ولا الأحزاب ولا الأخماس؛ **لأن ذلك مكروه، وكذلك بالحمرة وقال في رسم سلعة سماها من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة سئل مالك عن تعشير المصحف فقال يعشره بالسواد وأكره الحمرة وذكر تزيين المصاحف بالخواتم فكرهه كراهية شديدة فقيل له وبالفضة قال الفضة من ورائه ولم ير به بأسا، وإني لأكره لأمهات المصاحف أن تشكل وإنما رخص فيما يتعلم فيه الغلمان** ابن رشد قوله من ورائه أي من خارجه يريد أنه لا بأس أن يحلي غشيته بالفضة ويروي من زينته أي زينة أعلاه وخارجه، ووجه كراهته

---

[1] تهذيب الكمال في أسماء الرجال ،ج34 ، ص 249 ، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: 742هـ)
المحقق: د. بشار عواد معروف الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى، 1400 - 1980

[2] لسان الميزان ، ج 8 ، ص 144، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) المحقق: عبد الفتاح أبو غدة الناشر: دار البشائر الإسلامية الطبعة: الأولى، 2002 م

[3] المدخل ، ج1 ص 77 ، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي الشهير بابن الحاج (ت ٧٣٧هـ) الناشر: دار التراث الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ

[4] مختصر العلامة خليل ، ص 17 ، المؤلف: خليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين الجندي المالكي المصري (ت ٧٧٦هـ) المحقق: أحمد جاد الناشر: دار الحديث/القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م

لتزيين داخله بالخاتم وتعشيره بالحمرة أنه يلهي القارئ ويشغله عن تدبير آياته، ولهذا المعنى كره تزويق المسجد، وأما كراهته للشكل فلأنه مما اختلف القراء في كثير منه إذ لم يجئ مجيئا متواتر فلا يحصل العلم بأي الشكلين أنزل والله – تعالى – أعلم.)[1]

قال القرافي : (قال مالك ولا أرى أن تنقط المصاحف ولا يزاد فيها ما لم يكن فيها وأما مصاحف صغار يتعلم فيها الصبيان فلا يمتنع قال صاحب البيان اختلف القراء في كثير من النقط والشكل لأنه لم يتواتر فلا يحصل العلم بأنه كذلك نزل وقد يختلف المعنى باختلافه فكره مالك أن يثبت في أمهات المصاحف ما فيه اختلاف وكره تعشير المصحف بالحمرة بخلاف السواد واختلف قوله في تحلية أغشيته بالذهب فكرهه وأجازه وأجاز الفضة وكره كتابة القرآن أسداسا وأتساعا في المصاحف كراهة شديدة وقال لا يفرق القرآن وقد جمعه الله .)[2]

ت . مذهب الشافعية

مذهب الشافعية استحباب النقط والشكل، قال النووي : (وَأَجْمَعُوا عَلَى اسْتِحْبَابِ كِتَابَةِ الْمُصْحَفِ وَتَحْسِينِ كِتَابَتِهِ وَتَبْيِينِهَا وَإِيضَاحِهَا وَإِيضَاحِ الْخَطِّ دُونَ مَشَقَّةٍ وَتَعْلِيقِهِ وَيُسْتَحَبُّ نَقْطُ الْمُصْحَفِ وَشَكْلُهُ لِأَنَّهُ صِيَانَةٌ لَهُ مِنْ اللَّحْنِ وَالتَّحْرِيفِ وَفِي تَذْهِيبِهِ وَتَفْضِيضِهِ خِلَافٌ سَنَذْكُرُهُ حَيْثُ ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ)[3]

وقال في التبيان : (اتفق العلماء على استحباب كتابة المصاحف وتحسين كتابتها وتبيينها وإيضاحها وتحقق الخط دون مشقة وتعليقة قال العلماء ويستحب نقط المصحف وشكله فانه صيانة من اللحن فيه وتصحيفه وأما كراهة الشعبي والنخعي النقط فانما كرهاه في ذلك الزمان خوفا من التغيير فيه وقد أمن ذلك اليوم فلا منع ولا يمتنع من ذلك لكونه محدثا فانه من المحدثات الحسنة فلم يمنع)[4]

قال البجيرمي : (بِخِلَافِ نَقْطِ الْمُصْحَفِ وَشَكْلِهِ فَإِنَّهُ بِدْعَةٌ أَيْضًا لَكِنَّهُ سُنَّة)[5]

ج. مذهب الحنابلة

لهم في ذلك ثلاثة أقوال : الكراهة ، والجواز والاستحباب ، قال أبويعلى : (نقط المصحف وتعشيره:

---

[1] مواهب الجليل في شرح مختصر خليل ، ج 1 ص 126 المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي (ت ٩٥٤هـ)
الناشر: دار الفكر الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

[2] الذخيرة ، ج 13 ، ص 353 ، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت ٦٨٤هـ) المحقق: جزء ١، ٨، ١٣: محمد حجي الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٤ م

[3] المجموع شرح المهذب ، ج 2 ، ص 71 ، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) باشر تصحيحه: لجنة من العلماء الناشر: (إدارة الطباعة المنيرية، مطبعة التضامن الأخوي) – القاهرة عام النشر:١٣٤٤ - ١٣٤٧ هـ

[4] التبيان في آداب حملة القرآن ، ص 189 ، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) حققه وعلق عليه: محمد الحجار الطبعة: الثالثة مزيدة ومنقحة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان

[5] تحفة الحبيب على شرح الخطيب = حاشية البجيرمي على الخطيب ، ج 2 ص 24 ، المؤلف: سليمان بن محمد بن عمر البُجَيْرَمِيّ المصري الشافعي (ت ١٢٢١هـ) الناشر: دار الفكر
الطبعة: بدون طبعة تاريخ النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

مسألة: هل يكره نقط المصحف وتعشيره أم لا؟

فيه ثلاث روايات:إحداها: الكراهة، رواه صالح وبكر بن محمد، وقد سئل عن قول ابن مسعود جردوا القرآن، قال: يقول لا يعشر ولا ينقط كرهوا أن يكون فيه شيء غيره، فظاهر هذا الكراهة .ونقل ابن منصور عنه: لا بأس أن يعشر المصحف وينقط.

ونقل حرب ويعقوب بن بختان: يكره العشور ونحو ذلك إلا النقط فإن فيه منفعة.

وجه الأولى: ما روى ابن مسعود أنه قال: جردوا القرآن، وقد فسره أحمد على أنه مجرد عن النقط والعشور، ولأن هذا لم يفعل في وقت الصحابة، ففعله محدث فلم يجز.

ووجه الثالثة: أن في ذلك عوناً في ضبط القرآن، ولأن الصحابة وإن لم تفعل ذلك فلم تنه عنه، وقد وجد ذلك بعدهم عصراً بعد عصر من غير نكير من أحد، فدل على جوازه.ووجه الثانية: أن النقط مما تدعو الحاجة إليه لبيان الحروف، وليس كذلك العشور، لأنه يمكن معرفتها من غير المصحف من كتاب آخر، فلم يجز أن يخلط بالمصحف غيره مما ليس بقرآن)[1]

قال ابن مفلح : (وفي كراهة نقطه وشكله وكتابة الأعشار فيه وأسماء السور وعدد الآيات روايتان وعنه يستحب نقطه، وعلله أحمد بأن فيه منفعة للناس، واختاره أبو الحسين بن المنادي1، ومعنى كلامه وكلام القاضي أن شكله كنقطه)[2]

وقال المرداوي : (مسألة – 25: قوله: "وفي كراهة نقطه وشكله وكتابة الأعشار فيه وأسماء السور وعدد الآيات روايتان" انتهى، وأطلقهما في الرعاية الكبرى والآداب الكبرى والوسطى وأطلقهما في المستوعب في النقط، وقال: ويكره أن يكتب في المصحف ما ليس من القرآن كالأخماس، والأعشار، وعدد آي السور، انتهى:إحداهما: لا يكره. قلت: وهو الصواب، وعليه عمل الناس في هذه الأزمنة وقبلها بكثير، وإنما ترك ذلك في الصدر الأول، وقد استحب أبو الحسين بن المنادي نقطه، وعلله الإمام أحمد بأن فيه منفعة للناس، ومعنى كلام القاضي وابن المنادي وشكله أيضا. قلت: وهو قوي.

والرواية الثانية: يكره لعدم فعله في الصدر الأول، ومنعهم من ذلك)[3]

قال ابن حمدان : (ويكره _في رواية_ نقط المصحف، وأن يكتب فيه الأخماس والأعشار وأسماء السور وعدد الآي)[4]

---

[1] المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين ، ج 3 ص 142 و 143 ، المؤلف: القاضي أبو يعلى المحقق: عبد الكريم بن محمد اللاحم الناشر: مكتبة المعارف، الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

[2] الفروع ، ج1 ص 248و 249 ، ومعه: تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي (ت ٨٨٥) وحاشية ابن قندس: تقي الدين أبو بكر بن إبراهيم بن يوسف البعلى (ت ٨٦١ هـ) [وقد خَلَت منها هذه النسخة الإلكترونية] مؤلف كتاب الفروع: شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي (ت ٧٦٣ هـ) تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: (مؤسسة الرسالة - بيروت)، (دار المؤيد - الرياض) الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

[3] نفسه ، ص 249 .

[4] الرعاية في الفقه (الرعاية الصغرى) ، ج 2 ص 1309 ، المؤلف: نجم الدين أحمد بن حمدان الحراني الحنبلي (المتوفى ٦٩٥ هـ) المحقق: د. علي بن عبد الله بن حمدان الشهري

قال الحجاوي : (ولا يكره نقط المصحف وشكله وكتابة الأعشار فيه وأسماء السور وعدد الآيات والأحزاب ونحوها وتحرم مخالفة خط عثمان في واو وياء وألف وغير ذلك نصا)[1]

قال البهوتي : ((ولا يكره نقط المصحف، و) لا (شكله)، بل قال العلماء: يستحب نقطه، وشكله، صيانة من اللحن فيه والتصحيف. وأما كراهة الشعبي، والنخعي النقط؛ فللخوف من التغيير فيه، وقد أمن ذلك اليوم. ولا يمنع من ذلك كونه محدثًا فإنه من المحدثات الحسنة، كنظائره، مثل تصنيف العلم، وبناء المدارس ونحوها)[2]

الخلاصة :

- **يتلخص من هذا أن جمهور الفقهاء لا يحرمون نقط المصحف بل يستحبون ذلك لما فيه من ازالة الالتباس وتوضيح المعاني.**
- **ما نسب إلى مالك لا يثبت من حيث الإسناد .**
- **ما نقل من كراهية النقط إنما هو للاحتراز حتى لا يختلط بالقرآن ما ليس منه فلما أمن ذلك زالت علة الكراهة .**
- **أما الأحناف فيرون كراهية النقط والتعشير**

الفصل الرابع : أول من نقط المصحف في كتب التاريخ وعلوم القرآن

المؤرخون وعلماء علوم القرآن لهم أقوال في من كان أول من وضع النقط والتشكيل فبعضهم يقول أنه أبوالأسود الدؤلي ومنهم من يقول نصر بن عاصم ، ومنهم من يقول يحي بن يعمر ، ومنهم من جزم بأنه أبوالأسود الدؤلي بل قال لا يصح غيره ، ومنهم من رجح يحي بن يعمر ، ومنهم من قال أن أبا الأسود وضع نقط الإعراب ، ويحي بن يعمر ونصر بن عاصم وضعا نقط الإعجام، ومنهم من ذكر الخلاف في ذلك من غير ترجيح ، وهذه الروايات التاريخية لا يمكن التحقق منها إلا بدراستها دراسة اسنادية فالإسناد هو الفيصل في اثبات الأخبار أو نفيها وهو ما سيأتي معنا بيانه في الفصول التي بعد هذا إن شاء الله بمنه وتوفيقه .

ذكر ابن أبي داود أن أول من نقط المصحف هو يحي بن يعمر قال في كتاب المصاحف : (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ نَصْرِ بْنِ مَالِكٍ، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُوسَى قَالَ: «أَوَّلُ مَنْ نَقَّطَ الْمَصَاحِفَ يَحْيَى بْنُ يَعْمُرَ»)[3]

[1] الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل ، ج1 ص 41 ، المؤلف: أبو النجا شرف الدين موسى الحجاوي المقدسي (ت ٩٦٨ هـ) تصحيح وتعليق: عبد اللطيف محمد موسى السبكي الناشر: دار المعرفة بيروت – لبنان

[2] كشاف القناع عن الإقناع ، ج1 ص 317، المؤلف: منصور بن يونس البهوتي الحنبلي (ت ١٠٥١ هـ) تحقيق وتخريج وتوثيق: لجنة متخصصة في وزارة العدل الناشر: وزارة العدل في المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، (١٤٢١ – ١٤٢٩ هـ) = (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨ م)

[3] كتاب المصاحف ، ص 324 ، المؤلف: أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت ٣١٦هـ) المحقق: محمد بن عبده الناشر: الفاروق الحديثة – مصر / القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م

قال أبوبكر الزبيدي : (قال أبو علي إسماعيل بن القاسم بن عَيْذون بن هارون القالي، ثم البغدادي: حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري الزَّجَّاج النحوي قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي قال: أَوَّلُ مَن وضع العربية ونقط المصاحف أبو الأسود ظالم بن عمرو)[1].

وقال : (وروى خالد الحذاء قال: كان لابن سيرين مصحف منقوط، نقطه يحيى بن يعمر)[2]

قال ابن الجوزي : (أول من نقط الْمُصحف يحيى بن يعمر)[3]

ولكنه في كتابه المتنظم يقول عند ترجمة أبي الأسود الدؤلي : (وهو أول من نقط المصاحف)[4]

ويقول سبطه : (أول من نقَّط المصاحف يحيى بن يعمر)[5]

قال الذهبي في ترجمة أبي الأسود : (وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ نَقَطَ الْمَصَاحِفَ. وأخذ عنه النَّحْوِ عَنْبَسَةُ الْفِيلِ، وَأَخَذَ عَنْ عَنْبَسَةَ مَيْمُونٌ الأَقْرَنُ، ثُمَّ أَخَذَهُ عَنْ مَيْمُونٍ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الْحَضْرِمِيُّ)[6]

وقال في ترجمة يحيى بن يعمر : (وَقِيلَ: إِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ نَقَطَ الْمُصْحَفَ، وَكَانَ أَحَدَ الْفُصَحَاءِ أَخَذَ الْعَرَبِيَّةَ عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ ...)[7]

---

[1] طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب ٥٠) ، ص 21 ، رقم 1 ، المؤلف: محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت ٣٧٩هـ)
المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم ،الطبعة: الثانية ،الناشر: دار المعارف

[2] نفسه ، ص 29 ، رقم 4 .

[3] تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير ، ص 337 ، المؤلف: جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي [٥٠٨هـ - ٥٩٧هـ] الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت
الطبعة: الأولى، ١٩٩٧

[4] المنتظم في تاريخ الأمم والملوك ، ج 6 ، ص 97 ، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ) المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا
الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

[5] مرآة الزمان في تواريخ الأعيان ، ج 1 ص 27، و ج 9 ص 428 ، المؤلف: شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قِزْأُوغلي بن عبد الله المعروف بـ «سبط ابن الجوزي» (٥٨١ - ٦٥٤ هـ)
تحقيق وتعليق: [بأول كل جزء تفصيل أسماء محققيه] محمد بركات، كامل محمد الخراط، عمار ريحاوي، محمد رضوان عرقسوسي، أنور طالب، فادي المغربي، رضوان مامو، محمد معتز كريم الدين، زاهر إسحاق، محمد أنس الخن، إبراهيم الزيبق الناشر: دار الرسالة العالمية، دمشق - سوريا

[6] تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، ج 5 ص 279 المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) المحقق: عمر عبد السلام التدمري ،
الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

[7] نفسه ، ج 6 ص 503 .

وقد ترجم ابن كثير لأبي الأسود في كتابه البداية والنهاية فذكر سبقه إلى وضع النحو لكنه لم يذكر شيئا عن سابقته إلى النقط[1] ، لكنه عند ترجمة يحيى بن يعمر قال : (كَانَ قَاضِيَ مَرْوَ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ نَقَّطَ الْمَصَاحِفَ، وَكَانَ مِنْ فُضَلَاءِ النَّاسِ وَعُلَمَائِهِمْ)[2]

لكنه في كتاب فضائل القرآن قال : (فأما نقط المصحف وشكله، فيقال: أن أوَّل من أمر به: عبد الملك بن مروان، فتصدَّى لذلك الحجاج وهو بواسط، فأمر الحسن البصري ويحيى بن يعمر، ففعلا ذلك، ويُقَالُ: أن أول من نقط المصحف أبو الأسود الدؤلي، وذكروا أنه كان لمحمد بن سيرين مصحفٌ قد نقطه له يحيى بن يعمر، والله أعلم)[3]

قال ابن تغري بردي : (وفيها توفي يحيى بن يعمر أبو سليمان الليثي البصري، وكان عالماً بالقراءات والعربية، وهو أول من نقط المصاحف، وكان ولاه الحجاج [من بره] قضاء مرو، وكان يقضى بالشاهد واليمين ...)[4]

قال جواد علي : (فإن قال قائل: فقد تواترت الروايات بأن أبا الأسود أول من وضع العربية ، وأن الخليل أول من تكلم في العروض، قيل له: نحن لا ننكر ذلك، بل نقول: إن هذين العلمين قد كانا قديمًا وأتت عليهما الأيام وقلَّا في أيدي الناس، ثم جددهما هذان الإمامان. وقد تقدم دليلنا في معنى الإعراب.وقال "ابن فارس": "ومن الدليل على عرفان القدماء من الصحابة وغيرهم العربية كتابتهم المصحف على الذي يعلله النحويون في ذوات الواو والياء، والهمزة، والمد، والقصر، فكتبوا ذوات الياء بالياء وذوات الواو بالواو، ولم يصوروا الهمزة إذا كان ما قبلها ساكنًا في مثل: الخبء، والدفء، والملء.

وقد استخدم ابن عباس لفظة "العربية" في معنى: الإعراب، وذكر لفظة "النحو" قبل كلمة: "الإعراب"، حيث قال كما ذكرت ذلك قبل قليل: "وإنهم لم يعرفوا نحوًا ولا إعرابًا ولا رفعًا ولا نصبًا ولا همزًا". وذكر غيره أيضًا أن أبا الأسود "أول من وضع العربية"، و"**أول من نقط المصحف ووضع العربية**. وقد استنتج المرحوم أحمد أمين من ذلك الاستعمال أنهم يعنون بالعربية هذه العلامات التي تدل على الرفع والنصب والجر والجزم والضم والفتح والكسر والسكون والتي استعملها أبو الأسود في المصحف، وأن هذه الأمور لما توسع العلماء فيها بعد وسموا كلامهم "نحوًا" سحبوا اسم النحو على ما كان قبل من أبي الأسود وقالوا: إنه واضع النحو للشبه في الأساس بين ما صنع وما صنعوا، وربما لم يكن هو يعرف اسم النحو بتاتًا. ففرق "أحمد أمين" بين "العربية" و"النحو" وجعل للعربية سابقة على علم النحو، وجعل النحو وليدًا ولد من العربية. وهو رأي لا يتفق مع رأي "ابن فارس"، الذي نص على النحو بذكر اسمه، كما نص على الإعراب من بعده.)[5].

قال الزركشي : (أَسْنَدَ الزُّبَيْدِيُّ فِي كِتَابِ الطَّبَقَاتِ عَنِ الْمُبَرِّدِ أَوَّلُ مَنْ نَقَّطَ الْمُصْحَفَ أَبُو الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيُّ وَذَكَرَ أَيْضًا أَنَّ ابْنَ سِيرِينَ كَانَ لَهُ مُصْحَفٌ نَقَّطَهُ لَهُ يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ وَذَكَرَ أَبُو الْفَرَجِ : أَنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ أَمَرَ أَبَا الْأَسْوَدِ أَنْ يَنْقُطَ الْمَصَاحِفَ وَذَكَرَ

---

[1] البداية والنهاية ، ج 12 ص 127 ، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م سنة النشر: ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م

[2] نفسه ، نفس الجزء ص 411.

[3] فضائل القرآن ، 149 ، المؤلف : أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى : ٧٧٤هـ) الناشر : مكتبة ابن تيمية الطبعة : الطبعة الأولى - ١٤١٦ هـ

[4] النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ج1 ص 217 المؤلف: يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت ٨٧٤هـ) الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر

[5] المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام ، ج 17 ، ص 45، المؤلف: الدكتور جواد علي (ت ١٤٠٨هـ) الناشر: دار الساقي الطبعة: الرابعة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م

الْجَاحِظُ فِي كِتَابِ الْأَمْصَارِ أَنَّ نَصْرَ بْنَ عَاصِمٍ أَوَّلُ مَنْ نَقَّطَ الْمَصَاحِفَ وَكَانَ يُقَالُ لَهُ نَصْرُ الْحُرُوفِ ،وَأَمَّا وَضْعُ الْأَعْشَارِ فَقِيلَ إِنَّ الْمَأْمُونَ الْعَبَّاسِيَّ أَمَرَ بِذَلِكَ وَقِيلَ إِنَّ الْحَجَّاجَ فَعَلَ ذَلِكَ)[1]

قال السيوطي : (اختلف في نقط المصحف وشكله، وقال: أول من فعل ذلك أبو الأسود الدؤلي بأمر عبد الملك بن مروان، وقيل: الحسن البصري ويحيى بن يعمر، وقيل: نصر بن عاصم الليثي ،وأول من وضع الهمز والتشديد والروم والإشمام الخليل)[2]

قال الزرقاني : (وقيل إن أول من نقط المصحف أبو الأسود الدؤلي وإن ابن سيرين كان له مصحف منقوط نقطه يحيى بن يعمر. ويمكن التوفيق بين هذه الأقوال بأن أبا الأسود أول من نقط المصحف ولكن بصفة فردية ثم تبعه ابن سيرين وأن عبد الملك أول من نقط المصحف ولكن بصفة رسمية عامة ذاعت وشاعت بين الناس دفعا للبس والإشكال عنهم في قراءة القرآن)[3]

قال أبو شهبة : (وقد اختلف المؤرخون في النقط: فمنهم من يرى أن الإعجام كان معروفا قبل الإسلام لتمييز الحروف المتشابهة، غير أنه ترك عند كتابة المصاحف لما ذكرنا، ومنهم من يرى أن الإعجام لم يعرف إلا من طريق أبي الأسود الدؤلي، ثم اشتهر ووضع في القرآن في عهد عبد الملك بن مروان والظاهر الأول، لأنه يبعد جدّا أن لا يكون للحروف علامات تميز المتشابهات بعضها عن بعض. ومهما يكن من شيء فقد اشتدت الحاجة إليه حينما اتسعت رقعة الإسلام، واختلط العرب بالعجم، وبدأ اللبس والإشكال في قراءة المصاحف، حتى ليشق على الكثير منهم أن يميزوا بين حروف القرآن وقراءاته في مثل قوله تعالى: ننشرها ونُنْشِزُها وقوله: فَتَبَيَّنُوا فتثبتوا فاهتم عبد الملك بن مروان بذلك وأمر الحجاج أن يعنى بهذا الأمر الجليل، فاختار الحجاج له رجلين من خيرة المسلمين نصر بن عاصم الليثي، ويحيى بن يعمر العدواني، تلميذي أبي الأسود الدؤلي، وكانا من الورع والصلاح؛ وبلوغ الغاية في العربية، والقراءات بمكان، فوضعا النقط من واحدة إلى ثلاث للحروف المتشابهة، وكان في هذا توفيق عظيم للأمة إلى هذا العمل الذي يتوقف عليه حفظ القرآن الكريم.

وقيل أن أول من نقط المصحف أبو الأسود الدؤلي وأن ابن سيرين كان له مصحف نقطه له يحيى بن يعمر، ويمكن التوفيق بين هذا وما تقدم بأن أبا الأسود أول من نقط المصحف بصفة شخصية، وتبعه في ذلك ابن سيرين، وأما عبد الملك فأول من أمر بنقط المصحف بصفة عامة رسمية شاعت وذاعت بين الناس قاطبة)[4]

---

[1] البرهان في علوم القرآن ، ج 1 ص 251 ، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م ،الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه

[2] الإتقان في علوم القرآن ، ج 4 ص 184 ، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب
الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م

[3] مناهل العرفان في علوم القرآن ، ج 1 ص 407 ، المؤلف: محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (ت ١٣٦٧هـ) الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه
الطبعة: الطبعة الثالثة

[4] المدخل لدراسة القرآن الكريم ، 382 ، المؤلف: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (ت ١٤٠٣هـ) الناشر: مكتبه السنة – القاهرة الطبعة: الثانية، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م

ذهب صبحي الصالح إلى القول بشهرة أبي الأسود في نقط المصحف لكنه استبعد أن يكون قد فعل ذلك وحده قال في كتابه مباحث في علوم القرآن : (وقد اختلف العلماء قديما في أول من نقط القرآن، وترددت في هذا الموضوع أسماء رجال ثلاثة: أبو الأسود الدؤلي –وهو الأشهر– ويحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم الليثي)[1]

قال مناع القطان : (ويذكر السيوطي في "الإتقان" أن أبا الأسود الدؤلي أول من فعل ذلك بأمر عبد الملك بن مروان لا بأمر زياد، حيث ظل الناس يقرءون في مصحف عثمان بضعًا وأربعين سنة. حتى خلافة عبد الملك حين كثرت التصحيفات وانتشرت في العراق ففكر الولاة في النقط والتشكيل.

وهناك روايات أخرى تنسب هذا الفعل إلى آخرين. منهم: الحسن البصري، ويحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم الليثي، وأبو الأسود الدؤلي هو الذي اشتهر عنه ذلك، وربما كان للآخرين المذكورين جهود أخرى بُذلت في تحسين الرسم وتيسيره.

وقد تدرج تحسين رسم المصحف، فكان الشكل في الصدر الأول نقطًا، فالفتحة نقطة على أول الحرف، والضمة على آخره، والكسرة تحت أوله)[2].

ولقد نسب القطان إلى السوطي أن أول من نقط هو أبو الأسود الدؤلي مع أن السيوطي لم يجزم بذلك بل ذكر الخلاف في المسألة وقد مضى النقل عنه، وأرى أن القطان ذكر عن السيوطي ذلك لأن القطان يميل فيما أظن إلى ترجيحه ويؤكد هذا الظن أنه جعل الشهرة في الأمر للدؤلي وأن الآخرين إنما كانت لهم مشاركات فقط .

قال نور الدين عتر : (وقد اختلفوا في أول من نقّط المصاحف، فقال المبرد: «أول من نقّط المصاحف أبو الأسود الدؤلي صاحب علي بن أبي طالب، وذكروا أن ابن سيرين التابعي كان له مصحف نقّطه له يحيى بن يعمر، وذكر الجاحظ في كتاب الأمصار أن نصر بن عاصم أول من نقّط المصاحف وكان يقال له: نصر الحروف .

وهكذا حافظت الأمة على صورة الحروف والكتابة وفق الرسم العثماني، إنما أضافت له النقط والشكل، لما أن ذلك دلالة على هيئة المقروء فلا يضر إثباتها لمن يحتاج إليها)[3]

قال مساعد بن نصر الطيار : (نقط المصحف

قال رحمه الله: وأما نقط القرآن وشكله فأول من فعل ذلك الحجاج بن يوسف بأمر عبد الملك بن مروان وزاد الحجاج تحزيبه، وقيل: أول من نقطه يحيى بن يعمر، وقيل: أبو الأسود الدؤلي. وأما وضع الأعشار فيه، فقيل إن الحجاج فعل ذلك، وقيل: بل أمر به المأمون العباسي.

هذا يتعلق بما يسمى بضبط المصحف أو علم الضبط، والحَجَّاجُ (ت:95) مع ما يعرف عنه من شر إلا أن له عنايةً بالمصحف اشتُهر بها، فبعد كتابة المصحف العثماني أضيف على الرسم إضافات وهو ما يسمى بمراحل النقط:

---

[1] مباحث في علوم القرآن ، 91 ، المؤلف: صبحي الصالح الناشر: دار العلم للملايين الطبعة: الطبعة الرابعة والعشرون كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠

[2] مباحث في علوم القرآن ، ص 151 ، المؤلف: مناع بن خليل القطان (ت ١٤٢٠هـ) الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م

[3] علوم القرآن الكريم ، 188و189 المؤلف: نور الدين محمد عتر الحلبي الناشر: مطبعة الصباح – دمشق الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

أولاً: إضافة أبي الأسود الدؤلي (ت69هـ)، وهو من كبار التابعين، ومن تلاميذ علي (ت40هـ) رضي الله عنه، وهو أول من أدخل النقط في المصاحف، حيث أحضر كاتباً وقال له: «خذ المصحف وصبغاً يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتيَّ فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتهما فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله، فإن أتبعت شيئاً من هذه الحركات غنَّةً فانقط نقطتين ـ يقصد التنوين ـ» ولم يذكر السكون، وهذه العلامات توضع على أواخر الكلمات؛ لضبط الإعراب، وهي بدايات علم النحو ـ أيضاً ـ وليس على كل من الكلمة، ولون المداد الذي وضعه هو الأحمر، والرسم مداده أسود، لذا يتميز عمل أبي الأسود عن عمل الصحابة.

فإذا جاء عند قوله تعالى: {وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ} [الهمزة: 1] فـ {وَيْلٌ}: يوضع أمام اللام من قِبَلِ وسطها دائرتان باللون الأحمر {وَيْلٌ .}

و {لِكُلِّ} يضع النقطة الحمراء تحت اللام (لكل.

و {هُمَزَةٍ} يضع تحت التاء المربوطة نقطتان {هُمَزَةٍ}، وهكذا، واستمر هذا النقط حتى مع وجود النقط الذي جاء بعده، فأبو عمرو الداني (ت:444) يقول: «وترك استعمال شكل الشعر، وهو الشكل الذي في الكتب الذي اخترعه الخليل في المصاحف الجامعة الأمهات وغيرها، أولى وأحقُّ؛ اقتداءً بمن ابتدأ النقط من التابعين، واتباعاً للأئمة السابقين» .

ثانياً: نقط الإعجام على يد يحي بن يعمر (ت129هـ)، وقيل: نصر بن عاصم (ت90هـ)، وهي النُّقَطُ التي توضع فوق الحرف أو تحته، فالباء نقطة واحدة تحت، والتاء مثناة فوق، والثاء مثلثة فوق، والجيم في الوسط إن كانت مفردة أو تحتها إن كانت موصولة، والخاء فوق، وهكذا.

ويظهر أن بداية النقط كانت متقدمة على هذا الزمن، لكنها استقرت على يد هذين العلَمَين، فقد ورد في نقش سدِّ الطايف إبان خلافة معاوية نقط الإعجام لبعض الحروف، مما يشير إلى أن النقط قد ابتدأ في ذلك العصر، ثم اكتمل في عصر نصر ويحيى.)[1] **،الطيار يرى أن النقط بدأ قبل نقط يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم وهو يرجح سبق أبي الأسود ، إذ أن أبا الأسود كان معاصرا لمعاوية .**

وقال أيضا في المحرر : (وقد ظهرت بداية اللحن في جيل الصحابة، فظهرت الحاجة إلى ضبط اللسان العربي، وأغلب الروايات تشير إلى أن مبتكر ذلك هو أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي (ت67، وقيل: 69هـ)، كما أنه هو أول من نقط المصاحف ، ثم صار للضبط مراحل تطور، وكان للعلماء في اصطلاحاته أكثر من طريقة، وقد أخذ العلماء ببعضها وتركوا بعضها الآخر حتى صار إلى ما تراه اليوم.)[2] ، وهذا النقل يدل على ما أشرنا إليه آنفا من أن الطيار يرجح سبق أبي الأسود ، أما قوله أغلب الروايات فهذا غير مسلم فهناك اختلاف كبير بين العلماء فيمن سبق وقد سلف نقل النقول في هذا الاختلاف .

---

[1] شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي ، ص55، 56، المؤلف: د مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار اعتنى بها: بدر بن ناصر بن صالح الجبر الناشر: دار ابن الجوزي
الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ

[2] المحرر في علوم القرآن ، 238 ، المؤلف: د مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار الناشر: مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي
الطبعة: الثانية، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

وأما عبد السلام كفافي و عبد الله الشريف فيريان أن السبق كان لنصر بن عاصم ويحيى بن يعمر ولم يذكرا أبا الأسود، جاء في كتابهما في علوم القرآن : (وفي عصر عبد الملك بن مروان، كانت رقعة الدولة الإسلامية قد اتسعت اتساعا عظيما. ولقد رأى هذا الخليفة أن اتساع الدولة على هذا النحو، واختلاط العرب بالأعاجم قد أصبحا مدعاة لإدخال التحسين على رسم المصحف، والعمل على ضبط قراءته بعد أن أصبح العالم الاسلامي خضما يموج بمختلف الأجناس، منها ما يحسن العربية، ومنها ما لا يحسنها. وقد ندب عبد الملك واليه الحجاج للقيام بهذه المهمة، فعهد بها الحجاج إلى رجلين هما نصر بن عاصم الليثي، ويحيي بن يعمر العدواني، وكان كل منهما تقيا ورعا، خبيرا بوجوه قراءة القرآن، عالما متبصرا في اللغة العربية. **هذان الرجلان أعجما المصحف لأول مرة**، ونقطا جميع حروفه المتشابهة والتزما ألا تزيد النقط في أي حرف عن ثلاث)[1]

وجاء في الموسوعة القرآنية المتخصصة : (ولسنا نعرف بالضبط والتحديد الدقيق متى تم هذا النقط والشكل، ولا أول من وقع على يديه) ، **فمؤلفوا الموسوعة حائرون لا يدرون متى كان النقط ولا من الأسبق إلى النقط .**

أما سيد رزق الطويل فإنه أضاف إلى لائحة السابقين إلى النقط عبد الرحمن بن هرمز و عنبسة الفيل ، مع تقسيمه النقط إلى نقط إعجام ونقط إعراب وقد سلف معنا أن هذا التقسيم لا أساس له يعتمد عليه ، قال في كتابه مدخل في علوم القراءات : (اتجاه بعض النحاة القرء من تلامذة أبي الأسود إلى نقط المصحف لإزالة الإعجام بعد تفشي اللحن، واحتمال أن يستعصي فهمه على بعض هؤلاء الذين استعجموا، وهؤلاء التلاميذ نصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، وعبد الرحمن بن هرمز، وعنبسة الفيل "نقطوا المصحف، وأخذ عنهم النقط، وحُفِظ، وضبط، وقيد، وعمل به، واتبع فيه سنتهم، واقتدى فيه بمذاهبهم.

وقد ذكرت المراجع أن هذا الأمر تم بمشورة الحجاج ورأيه. فإذا وضعنا بجانب هذا صنيع أبي الأسود في وضع نقط الإعراب، وتخيره كاتبًا فطنًا يراقب حركة شفتيه، ويضبط كلمات المصحف على هذا النحو رفعًا ونصبًا وجرًّا وجزمًا تبين لنا أنهم بهذا العمل الخطير قد أحاطوا لفظ القرآن الكريم بسياج يمنع اللحن فيه، مما جعل بعض القدماء يظنون أنهم وضعوا قواعد الإعراب أو أطرافًا منها وهم إنما رسموا في دقة نقط الإعراب إلا قواعده، كما رسموا نقط الحروف المعجمة.)[2]

وقد ادعى غانم قدوري أن المصادر العربية القديمة مجمعة على أن أول من اخترع النقط هو أبو الأسود الدؤلي ، وهذا الادعاء باطل قطعا إذ أن المصادر العربية القديمة غير مجمعة على أول من نقط المصحف بل هناك اختلاف في الروايات وهذا الادعاء غريب ، قال في كتابه محاضرات في علوم القرآن : (وتجمع المصادر العربية القديمة على أن أبا الأسود الدؤلي (ظالم بن عمرو ت 69 هـ) هو أول من اخترع طريقة لعلامات الحركات تعتمد على النقاط الحمر، وكان ذلك في البصرة، فجعل الفتحة نقطة فوق الحرف، والكسرة نقطة تحت الحرف، والضمة نقطة أمام الحرف، وجعل التنوين نقطتين)[3]، والأغرب من ادعائه الإجماع إحالته في الهامش إلى المحكم في النقط للداني الذي نقل بأسانيده أن أول من وضع النقط يحيى بن يعمر بالتالي ليس هناك إجماع ، ولو كان هناك إجماع لما احتار مؤلفو الموسوعة المتخصصة في تحديد من كان أول من نقط المصحف وأعتبر

[1] في علوم القرآن دراسات ومحاضرات ، ص 97 ، المؤلف: محمد عبد السلام كفافي وعبد الله الشريف الناشر: دار النهضة العربيه – بيروت

[2] مدخل في علوم القراءات ، ص 20 و 21 ، المؤلف: السيد رزق الطويل (ت ١٤١٩هـ) الناشر: المكتبة الفيصلية الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م

[3] محاضرات في علوم القرآن ، 84 ، المؤلف: أبو عبد الله غانم بن قدوري بن حمد بن صالح، آل موسى فَرَج الناصري التكريتي الناشر: دار عمار – عمان الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م

إحالة غانم قدوري على المحكم تدليسا ليس من أخلاقيات البحث العلمي ، كما أن ابن أبي داود هو أقدم من الداني ومن ابن النديم ومن الأنباري وذكر في كتابه المصاحف أن أول من نقط المصحف هو يحيى بن يعمر وقد سلف النقل عنه .

وهذا الاختلاف في الروايات التاريخية لا يمكن الفصل فيه إلا بالرجوع إلى دراسة أسانيد أهم الروايات التي نقلت إلينا الخبر فيمن كان له السبق إلى نقط المصحف الشريف ، لذلك أخصص فصلا للإسناد وأهميته

الفصل الخامس: أهمية الإسناد في دراسة المرويات التاريخية وغيرها

كتب التاريخ والروايات تضم في ثناياها الصحيح والضعيف ، ولا يتميز صحيحها من ضعيفها إلا بالإسناد فالسند من الخصائص العظيمة التي خص الله تعالى بها هذه الأمة الإسلامية ، وقد بين ابن خلدون في مقدمته أن غالب نقولات أهل التاريخ يختلط صحيحها بسقيمها، قال رحمه الله : (وإنّ فحول المؤرخين في الإسلام قد استوعبوا أخبار الأيّام وجمعوها، وسطّروها في صفحات الدّفاتر وأودعوها، وخلطها المتطفّلون بدسائس من الباطل وهموا فيها وابتدعوها، وزخارف من الرّوايات المضعفة لفّقوها ووضعوها، واقتفى تلك الآثار الكثير ممّن بعدهم واتّبعوها، وأدّوها إلينا كما سمعوها، ولم يلاحظوا أسباب الوقائع والأحوال ولم يراعوها، ولا رفضوا ترّهات الأحاديث ولا دفعوها، فالتّحقيق قليل، وطرف التّنقيح في الغالب كليل، والغلط والوهم نسيب للأخبار وخليل، والتّقليد عريق في الآدميّين وسليل، والتّطفّل على الفنون عريض طويل، ومرعى الجهل بين الأنام وخيم وبيل، والحقّ لا يقاوم سلطانه، والباطل يقذف بشهاب النّظر شيطانه، والنّاقل إنّما هو يملي وينقل، والبصيرة تنقد الصّحيح إذا تمثّل، والعلم يجلو لها صفحات القلوب ويصقل)[1]

ولأهمية الإسناد فقد اعتنى به المسلمون عناية كبيرة ووضعوا لذلك قواعد ومناهج وأصلوا لذلك أصولا وصنفوا لأجله التصانيف الضخام ، بل وعد الإسناد دينا لأن عمدة أهل الإسلام عليه ، قال الحاكم اليسابوري : (وَلَقَدْ حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْقَاسِمُ بْنُ الْقَاسِمِ السَّيَّارِيُّ، بِمَرْوَ حَدَّثَنَا أَبُو الْمُوَجِّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، ثنا عَبْدَانُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ: " الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، وَلَوْلَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ: مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ " قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: فَلَوْلَا الْإِسْنَادُ وَطَلَبُ هَذِهِ الطَّائِفَةِ لَهُ وَكَثْرَةُ مُوَاظَبَتِهِمْ عَلَى حِفْظِهِ لَدَرَسَ مَنَارُ الْإِسْلَامِ، وَلَتَمَكَّنَ أَهْلُ الْإِلْحَادِ وَالْبِدَعِ فِيهِ بِوَضْعِ الْأَحَادِيثِ، وَقَلْبِ الْأَسَانِيدِ، فَإِنَّ الْأَخْبَارَ إِذَا تَعَرَّتْ عَنْ وُجُودِ الْأَسَانِيدِ فِيهَا كَانَتْ بُتْرًا ")[2]

و قال الخطيب البغدادي :

ذِكْرُ بَيَانِ فَضْلِ الْإِسْنَادِ وَأَنَّهُ مِمَّا خَصَّ اللَّهُ بِهِ هَذِهِ الْأُمَّةَ

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ رِزْقٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ النَّقَّاشُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْعَطَّارُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ بِشْرٍ الْحَلَبِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ مَوْهَبٍ، عَنْ ضَمْرَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ النَّيْسَابُورِيُّ الْقَطَّانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الضَّبِّيُّ،

[1] [العِبَر و] ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر ، ج1 ص 6 ، المؤلف: عبد الرحمن بن بن خلدون (٧٣٢ – ٨٠٨ هـ) ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: أ. خليل شحادة مراجعة: د. سهيل زكار الناشر: دار الفكر، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م

[2] معرفة علوم الحديث ، ص6 ، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت ٤٠٥هـ) المحقق: السيد معظم حسين الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م

قَالَ: أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَنَزِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ مَوْهَبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ضَمْرَةُ بْنُ حَبِيبٍ، عَنِ ابْنِ شَوْذَبٍ، عَنْ مَطَرٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ} [الأحقاف: 4] قَالَ: «إِسْنَادُ الْحَدِيثِ»

أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الرَّزَّازُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْجُعَابِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بِشْرِ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ مَالِكٍ، فِي قَوْلِهِ: {وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ} [الزخرف: 44] قَالَ: " قَوْلُ الرَّجُلِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي "

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَزَّازُ، بِهَمَذَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ الْحَافِظُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ يَقُولُ: «بَلَغَنِي أَنَّ اللَّهَ، خَصَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ، لَمْ يُعْطِهَا مَنْ قَبْلَهَا الْإِسْنَادِ وَالْأَنْسَابِ وَالْإِعْرَابِ»

أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُظَفَّرِ بْنِ عَلِيٍّ الدِّينَوَرِيُّ الْمُقْرِئُ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْمُزَكِّي، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْعَبَّاسِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّغُولِيَّ السَّرَخْسِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ حَاتِمِ بْنِ الْمُظَفَّرِ، يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ أَكْرَمَ هَذِهِ الْأُمَّةَ وَشَرَّفَهَا وَفَضَّلَهَا بِالْإِسْنَادِ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْأُمَمِ كُلِّهَا، قَدِيمِهِمْ وَحَدِيثِهِمْ، إِسْنَادٌ، وَإِنَّمَا هِيَ صُحُفٌ فِي أَيْدِيهِمْ، وَقَدْ خَلَطُوا بِكُتُبِهِمْ أَخْبَارَهُمْ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ تَمْيِيزٌ بَيْنَ مَا نَزَلَ مِنَ التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ مِمَّا جَاءَهُمْ بِهِ أَنْبِيَاؤُهُمْ، وَتَمْيِيزٌ بَيْنَ مَا أَلْحَقُوهُ بِكُتُبِهِمْ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي أَخَذُوا عَنْ غَيْرِ الثِّقَاتِ. وَهَذِهِ الْأُمَّةُ إِنَّمَا تَنُصُّ الْحَدِيثَ مِنَ الثِّقَةِ الْمَعْرُوفِ فِي زَمَانِهِ، الْمَشْهُورِ بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ عَنْ مِثْلِهِ حَتَّى تَتَنَاهَى أَخْبَارُهُمْ، ثُمَّ يَبْحَثُونَ أَشَدَّ الْبَحْثِ حَتَّى يَعْرِفُوا الْأَحْفَظَ فَالْأَحْفَظَ، وَالْأَضْبَطَ، فَالْأَضْبَطَ، وَالْأَطْوَلَ مُجَالَسَةً لِمَنْ فَوْقَهُ مِمَّنْ كَانَ أَقَلَّ مُجَالَسَةً. ثُمَّ يَكْتُبُونَ الْحَدِيثَ مِنْ عِشْرِينَ وَجْهًا وَأَكْثَرَ حَتَّى يُهَذِّبُوهُ مِنَ الْغَلَطِ وَالزَّلَلِ، وَيَضْبِطُوا حُرُوفَهُ وَيَعُدُّوهُ عَدًّا. فَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ. نَسْتَوْزِعُ اللَّهَ شُكْرَ هَذِهِ النِّعْمَةِ، وَنَسْأَلُهُ التَّثْبِيتَ وَالتَّوْفِيقَ لِمَا يُقَرِّبُ مِنْهُ وَيُزْلِفُ لَدَيْهِ، وَيُمَسِّكُنَا بِطَاعَتِهِ، إِنَّهُ وَلِيُّ حُمَيْدٌ .

فَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ يُحَابِي فِي الْحَدِيثِ أَبَاهُ، وَلَا أَخَاهُ، وَلَا وَلَدَهُ. وَهَذَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدِينِيُّ، وَهُوَ إِمَامُ الْحَدِيثِ فِي عَصْرِهِ، لَا يُرْوَى عَنْهُ حَرْفٌ فِي تَقْوِيَةِ أَبِيهِ بَلْ يُرْوَى عَنْهُ ضِدُّ ذَلِكَ. فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا وَفَّقَنَا»)[1]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : (وعلم الإسناد والرواية مما خص الله به أمة محمد صلى الله عليه وسلم وجعله سلما إلى الدراية. فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثرون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات، وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنة " أهل الإسلام والسنة، يفرقون به بين الصحيح والسقيم والمعوج والقويم وغيرهم من أهل البدع والكفار إنما عندهم منقولات يأثرونها بغير إسناد، وعليها من دينهم الاعتماد، وهم لا يعرفون فيها الحق من الباطل، ولا الحالي من العاطل. وأما هذه الأمة المرحومة وأصحاب هذه الأمة المعصومة: فإن أهل العلم منهم والدين هم من أمرهم على يقين، فظهر لهم الصدق من المين، كما يظهر الصبح لذي عينين. عصمهم الله أن يجمعوا على خطأ في دين الله معقول أو منقول، وأمرهم إذا تنازعوا في شيء أن يردوه إلى الله والرسول كما قال تعالى: {يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا})[2]

[1] شرف أصحاب الحديث ، ص 39 إلى 41 ، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) المحقق: د. محمد سعيد خطي اوغلي الناشر: دار إحياء السنة النبوية – أنقرة

[2] مجموع الفتاوى ، ج1 ص 9 ، المؤلف: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم رحمه الله وساعده: ابنه محمد وفقه الله الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – المدينة المنورة – السعودية عام النشر: ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م

قال السمعاني : (وَأَلْفَاظُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا بُدَّ لَهَا مِنَ النَّقْلِ وَلا تُعْرَفُ صِحَّتُهَا إلا بِالإِسْنَادِ الصَّحِيحِ وَالصَّحَةُ فِي الإِسْنَادِ لَا تُعْرَفُ إلا بِرِوَايَةِ الثِّقَةِ عَنِ الثِّقَةِ وَالْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ)[1]

قال صالح الرفاعي : (أكرم الله عز وجل الأُمَّة الإسلامية بخصائص كثيرة (1) ، فضلها بها على غيرها من الأمم، قال تعالى: {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ} آل عمران:110وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أنتم توفون سبعين أمة، أنتم خيرها وأكرمها على الله". رواه الإمام أحمد والترمذي وابن ماجه وإسناده حسن .ومما خص الله عز وجل به هذه الأمة: الإسناد، نقل الثقة، عن الثقة حتى يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم. هذه الخَصِيْصة انفردت بها هذه الأمة، وامتازت بها عن غيرها من الأمم.)[2]

الفصل السادس: دراسة الروايات الواردة في ذكر أول من نقط المصحف

أدرس في هذا الفصل _ بعون الله وتوفيقه _أهم الرويات الواردة فيمن كان أول من نقط المصحف وأبدأ بالروايات التي تقول بأن يحي بن يعمر هو أول من نقط المصحف الشريف:

1. **الروايات الدالة على سبق يحي بن يعمر إلى نقط المصحف :**

- **الرواية الأولى التي تقول أن أول من نقط المصحف هو يحي بن يعمر :**

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَخْرِمِيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ نَصْرِ بْنِ مَالِكٍ، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُوسَى قَالَ: «أَوَّلُ مَنْ نَقَّطَ الْمَصَاحِفَ يَحْيَى بْنُ يَعْمُرَ»[3]

سند الرواية :

1.مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ المخرمي هو ابن المبارك قاضي حلوان ثقة , قال أبو الحجاج المزي : (مُحَمَّد بْن عَبد اللَّهِ بْن المبارك القرشي المخرمي ، أَبُو جعفر البغدادي المدائني الحافظ، قاضي حلوان..... وَقَال أَبُو بكر الباغندي: كان حافظا متقنا.

وَقَال أَبُو العباس بْن عقدة: سمعت نصر بْن أَحْمَد بْن نصر، قال: كان مُحَمَّد بْن عَبد اللَّهِ المخرمي من الحفاظ المتقنين المأمونين.

وَقَال عَبْد الرَّحْمَنِ بْن أَبِي حَاتِم: كتب أبي عنه، وهو صدوق ثقة سئل أَبِي عَنْهُ فقال: ثقة.

وَقَال النَّسَائي : ثقة .وَقَال الدَّارَقُطْنِيّ : ثقة كان حافظا.

وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب "الثقات" .وَقَال أَبُو بكر الإسماعيلي: أخبرنا عَبد اللَّهِ بْن مُحَمَّد بْن سيار الفرهياني، قال: سمعتهم يقولون: قدم علي بْن المديني بغداد واجتمع إليه الناس، فلما تفرقوا قيل له: من وجدت أكيس القوم؟ قال: هذا الغلام المخرمي.

---

[1] أدب الاملاء والاستملاء ، ص 4 ، المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (ت ٥٦٢هـ) المحقق: ماكس فايسفايلر الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت
الطبعة: الأولى، ١٤٠١ – ١٩٨١م

[2] عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل وأثر ذلك في حفظ السنة النبوية ، ص 7 ، المؤلف: صالح بن حامد بن سعيد الرفاعي الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة

[3] المصاحف لابن أبي داود , ص 324 , المحقق: محمد بن عبده الناشر: الفاروق الحديثة – مصر / القاهرة ,الطبعة: الأولى، 1423هـ – 2002م

أَخْبَرَنَا بذلك أَبُو العز الشيباني، قال: أَخْبَرَنَا زيد بْن الحسن الكندي، قال: أَخْبَرَنَا عَبْد الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَزَّازُ، قال: أخبرنا أَبُو بَكْرِ بْنُ ثَابِتٍ الحافظ ، قال: أخبرنا أَحْمَدُ بْن مُحَمَّد بْن غالب، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو بكر الإسماعيلي، فذكره.

وبه، قال : أَخْبَرَنَا عَبد الله بْن محمد بن سيار، قال: سمعت المخرمي يقول: ذكر أَبُو خيثمة يوما فقال: كم تحفظون لابن جُرَيْج عَن أبيه؟ وكان يَحْيَى بْن مَعِين ثمة فما أجاب البتة في واحد، واندفعت أنا فقلت.)[1]

❖ أَحْمَدُ بْنُ نَصْرِ بْنِ مَالِكٍ ثقة وثقه ابن حبان والحافظ ابن حجر ،قال ابن حبان في الثقات : (أَحْمد بن نصر بن مَالك الشَّهِيد الْمروزِي يرْوى عَن بن عُيَيْنَة قتل فِي الْمحرم يَوْم السبت غرَّة رَمَضَان سنة إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ قَتله المعتصم صبرا....)[2]

❖ الْحُسَيْنُ بْنُ الْوَلِيدِ ثقة مأمون ، قال أبو الحجاج المزي :(قال خليفة بْن خياط فِي الطبقة الخامسة من أهل خراسان : الحسين بْن الوليد مولى قريش.

وَقَال عَبد اللَّهِ بْن أَحْمَد بْن حنبل، عَن أبيه : ثقة، وأثنى عليه خيرا.

وَقَال سلمة بْن شبيب : سمعت أَحْمَد بْن حنبل يقول: دلني عَبْد الرحمن بْن مهدي على حسين بْن الوليد وكان حسين عسرا في الحديث فدخلت عليه فإذا في يده كتاب فيه رأي أبي حنيفة، فقال له عَبْد الرحمن: سلني عن كل مسألة في كتابك حتى أحدثك فيها بحديث.

وَقَال مُحَمَّد بْن يحيى الذهلي : أول ما دخلت على عَبْد الرحمن بْن مهدي سألني عن الحسين بْن الوليد، ثم بعد ذلك عن يحيى بْن يحيى وعن هؤلاء.وَقَال عَلِيّ بْن الحسين بْن حبان : وجدت فِي كتاب أبي بخط يده: قال أبو زكريا، يعني: يحيى بْن مَعِين: الحسين بْن الوليد النيسابوري شيخ كَانَ بقطيعة الربيع كَانَ يقال له أخو السطيح، وكان ثقة لم أكتب عنه شيئا.وَقَال النَّسَائي: ليس به بأس.وَقَال الدَّارَقُطْنِيُّ: ثقة.

وَقَال مُحَمَّد بْن العباس الثقفي، عن مُحَمَّد بْن عَبْد الوهاب: كَانَ الحسين بْن الوليد يطعم أصحاب الحديث الفالوذج وكان يجري عليهم، وكان سخيا.وَقَال أَبُو عَمْرو المستملي، عن مُحَمَّد بْن عَبْد الوهاب: كَانَ الحسين بْن الوليد لا يحدث أحدا حتى يأكل من فالوذجه.

وَقَال أَبُو حازم العبدوي: أخبرنا أَبُو عَبْد اللَّهِ مُحَمَّد بْن عَبد اللَّه البوزجاني قال: أخبرنا مُحَمَّد بْن نصر بْن سُلَيْمان الهروي، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ قال: حَدَّثَنَا الحسين بْن الوليد النيسابوري – وروى له أَحْمَد بْن حنبل، قال: هو أوثق من بخراسان في زمانه وكان يجزل العطية للناس.... وَقَال الحاكم أَبُو عَبد اللَّهِ في "التاريخ": حسين بْن الوليد أَبُو عَبْد اللَّه القرشي الفقيه الثقة

---

[1] تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي الحجاج المزي , ج 25 ص 534, المحقق: د. بشار عواد معروف الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى، 1400 – 1980, وانظر : تاريخ بغداد , ج 3 ص427/ التعديل والجرح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح ,ج2 ص 654/ تذكرة الحفاظ ج 2 ص 79 .

[2] الثقات لابن حبان ، ج 8ص 14، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند الطبعة: الأولى، 1393 هـ = 1973, وأنظر تهذيب الكمال للمزي ج 1 ص 505, وتهذيب التهذيب ج 1ص 87

المأمون، شيخ بلدنا في عصره، وكان من أسخى الناس وأورعهم وأقرئهم للقرآن، قرأ على الكسائي وعيسى بْن طهمان، وكان يغزو الترك في كل ثلاث سنين، ويحج كل خمس سنين.

وَقَال الخطيب : قدم بغداد وحدث بها، وكان ثقة فقيها قارئا للقرآن: قرأ على عَلِيّ بْن حمزة الكسائي وكان سخيا جوادا، وكان يغزو الترك في كل ثلاث سنين ويحج في كل خمس سنين...)[1]،قال الذهبي : (الإمام، الحجة، شيخ خراسان، أبو عبد الله القرشي مولاهم، النيسابوري...)[2]

❖ هَارُونَ بْنِ مُوسَى هو الأزدي العتكي المقرئ ثقة ، قال الحافظ ابن حجر : (هارون ابن موسى الأزدي العتكي مولاهم الأعور النحوي البصري ثقة مقرئ إلا أنه رمي بالقدر من السابعة خ م د ت س)[3]

قال المزي : (قال المفضل بن غسان الغلابي، عَن يحيى بْن مَعِين: هارون الأَعور، وهو النحوي، وهو هارون بن موسى، وقد دلهم شعبة عليه ببغداد،وَقَال عَباس الدُّورِيُّ ، عَنْ يحيى بْن مَعِين، نحو ذلك.وَقَال فِي موضع آخر : هارون صاحب القراءة ثقة .

وَقَال أَبُو حاتم السجستاني : سألت الأَصْمَعِيّ، عن هارون ابن موسى النحوي مولى العتيك، وهو هارون الأَعور، فَقَالَ: كان ثقة مأمونا.

وَقَال أَبُو زُرْعَة : ثقة.وَقَال أَبُو عُبَيد الآجُرِّيّ : سئل أَبُو داود عَنْ هارون النحوي، فَقَالَ: ثقة. حَدَّثَنِي من سمع الأَصْمَعِيّ سئل عنه، فَقَالَ: ثقة، ولو كان لي عليه سلطان لضربته.وَقَال عَبد الله بن أَبِي داود : سمعت أبي يقول: كان هارون الأَعور يهوديا، فأسلم وحسن إسلامه، وحفظ القرآن وضبطه، وحفظ النحو، فناظره إنسان يوما فِي مسألة فغلبه هارون، فلم يدر المغلوب ما يصنع، فَقَالَ له: أنت كنت يهوديا فأسلمت. فَقَالَ له هارون: فبئس ما صنعت. قال: فغلبه أيضا فِي هذا.وَقَال محمود بن غيلان ، عَنْ شبابة بن سوار: سمعت شعبة يقول: هارون النحوي من أصحاب القرآن.وَقَال أحمد بن أَبِي سريج الرازي ، عَنْ شبابة: قال شعبة: هارون الأَعور من خيار المسلمين، ثلاثا، مع كلام غير هذا.وَقَال سَعِيد بْن محمد الجرمي ، عَن أبي عُبَيدة الحداد: حَدَّثَنَا هارون الأَعور، وكان صدوقا حافظا.وَقَال سُلَيْمان بْن حرب: حَدَّثَنَا هارون الأَعور، وكان شديد القول فِي القدر.وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب "الثقات"، روى له الجماعة سوى ابن ماجه.)[4].الحكم على سند الرواية : هذا سند صحيح متصل بالثقات ، فالرواية صحيحة ثابتة .

➢ الرواية الثانية في أن أول من نقط المصحف هو يحيى بن يعمر :

قال أبوعمرو الداني : (أخبرنَا يُونُس بن عبد الله قَالَ نَا مُحَمَّد بن يحيى قَالَ نَا أَحْمد بن خَالِد قَالَ نَا عَليّ بن عبد الْعَزِيز قَالَ نَا الْقَاسِم بن سَلام قَالَ نَا حجاج عَن هَارُون عَن مُحَمَّد بن بشر عَن يحيى بن يعمر وَكَانَ أول من نقط الْمَصَاحِف)[5]

---

[1] تهذيب الكمال في أسماء الرجال ،ج 6 ص 497-498-499 بتصرف يسير

[2] سير أعلام النبلاء ، ج 9 ، ص 520 ، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط الناشر : مؤسسة الرسالة الطبعة : الثالثة ، 1405 هـ / 1985 م

[3] تقريب التهذيب , ص 569، المحقق: محمد عوامة الناشر: دار الرشيد – سوريا الطبعة: الأولى، 1406 - 1986

[4] تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 30 ص 117إلى 119.

[5] المحكم في نقط المصاحف ، ص 5 , المحقق: د. عزة حسن الناشر: دار الفكر – دمشق الطبعة: الثانية، 1407

سند الرواية :

- يُونُس بن عبد الله هو المعروف بابن الصفار قال الذهبي : (يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث بن محمد بن عبد الله، قاضي القضاة بقرطبة، أبو الوليد ابن الصفار، [المتوفى: 429 هـ]

شيخ الأندلس في عصره ومسندها وعالمها.ولد سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، وحدَّث عن أبي بكر محمد بن معاوية القرشي صاحب النَّسَائيّ، وأبي عيسى اللّيْثيّ، وإسماعيل بن بدر، وأحمد بن ثابت التَّغْلبيّ، وتميم بن محمد القروي، والقاضي محمد بن إسحاق بن السليم، وتفقه مع القاضي أبي بكر بن زرب، وجمع مسائله، وروى أيضا عن أبي بكر ابن القُوطِيّة، واحمد بن خالد التّاجر، ويحيي بن مجاهد، وأبي جعفر بن عون الله، وابن مفرج، والباجي، وأبي زكريا بن عائذ، والزبيدي، وأبي الحسن عبد الرحمن بن أحمد بن بقي، وأبي محمد بن عبد المؤمن، وأبي عبد الله بن أبي دليم، وسمع منهم وأكثر عنهم، وقد أجاز له من المشرق الحسن بن رشيق، وأبو الحسن الدارقطني. وولي أولا قضاء بطليوس، ثم صرف، وولي خطابة مدينة الزهراء. ثم ولي القضاء والخطبة بقرطبة مع الوزارة. ثم صرف عن جميع ذلك ولزِم بيته. ثمّ ولي قضاء الجماعة والخطبة سنة تسع عشرة وأربعمائة، فبقي قاضيا إلى أن مات.قال صاحبه أبو عمر بن مهديّ: كان من أهل العلم بالحديث والفقه، كثير الرّواية، وافر الحظّ من العربيّة واللّغة، قائلًا للشِّعر النَّفيس، بليغًا في خُطَبه، كثير الخشوع فيها، لا يتمالك من سمعه عن البكاء، مع الزُّهد والفضل والقنوع باليسير. ما لقيت في شيوخنا مَن يُضاهيه في جميع أحواله. كنتُ إذا ذاكَرْتُهُ شيئًا من أمر الآخرة يصفرُّ وجهه ويدافع البكاء، وربّما غلبه، وكان الدَّمْع قد أثّر في عينيه وغيّرها لكثرة بكائه، وكان النّور بادياً على وجهه. وصَحِب الصّالحين، وما رأيتُ أحفظ منه لأخبارهم وحكاياتهم.

صنّف كتاب " المنقطعين إلى الله "، وكتاب " التّسليّ عن الدّنيا "، وكتاب " فضل المتهجّدين "، وكتاب " التّسبّب والتّيسير "، وكتاب " محبة الله والابتهاج بها "، وكتاب " المستصرخين بالله عند نزول البلاء ".

روى عنه مكّيّ بن أبي طالب القَيْسيّ، وأبو عبد الله بن عائذ، وأبو عَمْرو الدّانيّ، وأبو عُمَر بن عبد البَرّ، ومحمد بن عتّاب، وأبو عمر ابن الحذّاء، وأبو محمد بن حزْم، وأبو الوليد سليمان بن خَلَف الباجيّ، وأبو عبد الله الحَوْلانيّ، وحاتم بن محمد، ومحمد بن فرج مولى ابن الطّلّاع، وخلْق سواهم، ودُفِنَ يوم الجمعة العصر لليلتين بقيتا من رجب، وشيّعه خلق عظيم، وكان وقت دفنه غيث وابل، رحمه الله.)[1] فالذهبي يزكيه ويعتبره مسندا عالما وهذا توثيق ليونس بن عبد الله .

- مُحَمَّد بن يحيى هو بن مفرج القاضي أبو عبد الله وقيل أبوبكر، قال أبوجعفر الضبي:(محمد بن يحيى بن مفرج القاضي أبو عبد الله، وقيل أبو بكر، وهو أصح ،محدث حافظ جليل، سمع بالأندلس من أبي محمد قاسم بن أصبغ البياني وطبقته، وله رحلة سمع فيها من أبي الحسن محمد بن أيوب بن حبيب الرقي الصموت صاحب أحمد بن عمر بن عبد الخالق البزاز البصري، سمع منه بمصر، ومن أحمد بن بهزاد السيرافي المصري، وأبي محمد عبد الله بن جعفر بن الورد وأبي سعيد أحمد بن محمد ابن زياد بن الأعرابي وخيثمة بن سليمان، وأبي يعقوب بن حمدان صاحب أبي يحيى زكريا بن يحيى الساحي وغيرهم، وحدث بالأندلس وصنف كتباً في فقه الحديث وفي فقه التابعين، منها فقه الحسن البصري في سبع مجلدات، وفقه الزهري في أجزاء كثيرة، وجمع مسند حديث قاسم بن أصبغ للحكم المستنصر، روى عنه بمصر أبو سعيد بن يونس وبالأندلس أبو الوليد بن الفرضي وأبو عمر الطلمنكي وغيرهم، قدم من رحلته سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة، وتوفى سنة ثمانين وثلاثمائة، وصلى عليه القاضي محمد بن

[1] تاريخ الإسلام للذهبي , ج 9، ص 466، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف الناشر: دار الغرب الإسلامي الطبعة: الأولى، 2003 م

يبقى، ودفن بمقبرة الربض [يوم الجمعة] لإحدى عشرة ليلة خلت من رجب وعدة شيوخه الذين روى عنهم مائتا شيخ وثلاثون شيخاً.)[1]ولكن هنا إشكال وهو أن الذهبي ترجم لمحمد بن أحمد بن محمد بن يحيى بن مفرج بنفس ترجمة محمد بن يحيى وتطابق في تاريخ الوفاة وكذا الشيوخ ، قال الذهبي : (محمد بْن أحمد بْن محمد بْن يحيى بْن مُفرّج، أبو عبد الله، ويقال: أبو بكر الأندلسي القُرْطُبي، [المتوفى: 380 هـ]مولى بني أُمَيّة.

سَمِعَ: قاسم بن أصبغ بقُرْطُبَة، وأبا سعيد ابن الأَعرابي بمكّة، ومحمد بن الصَّمُوت بمصر، وخَيثَمَة بأطْرابُلس، وأبا الميمون بن راشد بدمشق، وطبقتهم. رَوَى عَنْهُ: الحافظ أبو سَعِيد عَبْد الرَّحْمَن بْن أحْمَد بْن يونس الصَّدَّفي شيخه، وأبو الوليد عبد الله ابن الفَرَضي، وإبراهيم بن شاكر، وعبد الله بن الربيع التميمي، وأبو عمر أحمد بن محمد الطَّلَمَنْكي، وعدّة شيوخه مائتان وثلاثون شيخًا.

اتصل بصاحب الأندلس، وكان ذا مكانةٍ عنده. صنّف له عدة كتب، فولاه القضاء، وكان حافظًا بصيرًا بالرجال، أكثر الناسُ عنه من السماع. وتُوُفّي في رجب، عن ستٍّ وستّين سنة.قال أبو عمر أحمد بن محمد بن عفيف: كان ابن مفرّج من أعنى النّاس بالعِلم، وأحفظهم للحديث، ما رأيت مثله في هذا الفنّ، من أوثق المحدّثين بالأندلس وأجْودِهم ضبْطًا....)[2]

ونفس الترجمة التي ساقها الضبي و الذهبي قد ذكرها قبلهما الحميدي في جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس ، قال رحمه الله : (محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج القاضي أبو عبد الله، وقيل أبو بكر؛ محدث حافظ جليل، سمع بالأندلس من أبي محمد قاسم بن أصبغ البياني وطبقته، وله رحلة سمع فيها من أبي الحسن محمد بن أيوب بن حبيب الرقي الصموت صاحب أحمد بن عمرو ابن عبد الخالق البزار البصري، ومن أحمد بن بهزاذ السيرافي المصري، وأبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن الأعزابي، وخيثمة بن سليمان، وأبي يعقوب ابن حمدان صاحب أبي يحيى زكريا بن يحيى الساجي وغيرهم؛ وحدث بالأندلس، وصنف كتباً في فقه الحديث، وفي فقه التابعين، منها: فقه الحسن البصري في سبع مجلدات؛ وفقه الزهري في أجزاء كثيرة؛ وجمع مسند حديث قاسم بن أصبغ للحكم المستنصر. روى عنه بمصر أبو سعيد بن يونس، وبالأندلس أبو الوليد بن الفرضي، وأبو عمر أحمد بن محمد بن عبد الله المقرىء المعروف بالطلمنكي وغيرهم.)[3]

فكما ترى هناك تطابق في سنة الوفاة وفي الشيوخ وفي المصنفات ، فيبعد جدا أن يكونا شخصين مختلفين ولهما نفس الشيوخ ونفس المؤلفات ونفس تاريخ الوفاة ، والذي أراه –والله أعلى وأعلم –أنه إنما نسب إلى جده لشهرته به .

- أَحْمَد بن خَالِد هو ابن الجباب

قال الحافظ ابن حجر : ("أحمد" بن الجباب أبو عمر القرطبي قال ابن حزم كان شديد الغفلة قلت بفتح الجيم بعدها موحدة ثقيلة نسبة لبيع الجباب بكسر الجيم والتخفيف جمع جبة واسم والد أحمد هذا خالد بن يزيد وأحمد يكنى أبا عمر بضم العين وفتح الميم وهو محدث مشهور من كبار الحفاظ بالمغرب روى عن بقي بن مخلد ومحمد بن وضاح ورحل فسمع من إسحاق

[1] بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس ، ص 49 ، الناشر: دار الكاتب العربي – القاهرة ،عام النشر: 1967 م
[2] تاريخ الإسلام للذهبي ، ج 8 ، ص 482 .
[3] جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس ، ص30 ، الناشر: الدار المصرية للتأليف والنشر – القاهرة عام النشر: 1966 م.

الدبري وعلي بن عبد العزيز وغيرهما قال عياض كان إماما في الفقه والحديث سمع منه جمع كبير وصنف مسند مالك وتصانيف أخرى ومات في جمادي الآخرة سنة 322 وله ستة وسبعون سنة.)[1]

قال الحميدي : (أحمد بن خالد بن يزيد يعرف بابن الجباب، كنيته أبو عمر، جياني الأصل، سكن قرطبة، كان حافظاً متقنا، وراوية للحديث مكثرا، ورحل فسمع بن عبد العزيز صاحب أبي عبيد القاسم بن سلام؛ ومن أهل الأندلس محمد بن وضاح، وإبراهيم بن محمد بن القزاز، ويحيى بن عمر بن يوسف، وبقي بن مخلد، ومحمد بن عبد السلام الخشني، وقاسم بن محمد، وغيرهم؛ وقال أبو عمر بن عبد البر: إنه سمع من عبيد بن محمد الكشورى شيئاص فاته من مصنف عبد الرحمن واستدركه منه، عن الخذاقي، عن عبد الرزاق وحدث بالأندلس دهراً، وألف في مسند حديث مالك بن أنس وغيره، قال أبو محمد علي بن أحمد مولده سنة ست وأربعين ومائتين، ومات بقرطبة سنة اثنتين وعشرين وثلاث مائة. روى عنه جماعة منهم: ابنه محمد وأبو محمد عبد الله بن محمد بن علي الباجي، ومحمد بن محمد بن أبي دليم، وخالد ابن سعد، وعبد الله بن محمد بن عثمان، وغيرهم...)[2]

قال الضبي : (أحمد بن خالد بن يزيد يعرف بابن الجباب كنيته أبو عمر

جياني الأصل سكن قرطبة، كان حافظاً متقناً وراوية للحديث مكثراً، ورحل فسمع جماعة منهم إسحاق بن إبراهيم الدبري صاحب عبد الرزاق بن همام وعلي بن عبد العزيز صاحب أبي عبيد القاسم بن سلام، ومن أهل الأندلس محمد بن وضاح وإبراهيم بن محمد القزاز ويحيى بن عمر بن يوسف وبقي بن مخلد ومحمد بن عبد السلام الخشني وقاسم بن محمد وغيرهم.

وقال أبو عمر بن عبد البر: إنه سمع من عبيد بن محمد الكشوري شيئاً فاته من مصنف عبد الرزاق فاستدركه منه عن الخذاقي عن عبد الرزاق، وحدث بالأندلس دهراً، وألف في مستند حديث مالك بن أنس وغيره.

قال أبو محمد بن حزم: مولده سنة ست وأربعين ومائتين، ومات بقرطبة سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة. روى عنه جماعة منهم. ابنه محمد وأبو محمد عبد الله بن محمد بن علي الباجي، ومحمد بن محمد بن أبي دليم، وخالد بن سعد وغيرهم..).[3]

- عَليّ بن عبد الْعَزِيز صدوق وقيل ثقة مأمون ، قال ابن أبي حاتم : (على بن عبد العزيز نزيل مكة صاحب ابى عبيد القاسم بن سلام كتب الينا بكتب ابى عبيد وكان صدوقا.)[4]

ذكره ابن حبان في الثقات[5]، قال الذهبي في تاريخ الإسلام : (عَليّ بْن عَبْد العزيز بْن المَرْزُبان بْن سابور، أَبُو الحَسَن البَغَوِيّ، [الوفاة: 281 – 290 هـ]عم أبي الْقَاسِم البَغَوِيّ.سَمِعَ: أبا نُعَيْم، وعاصم بن على، وعفان، وأبا عبيد، وأحمد بن يونس اليربوعي، ومسلم بن إبراهيم، والقعنبي، وعلى بن الجعد، وموسي بن إسماعيل، وخلقا كثيرا.وعنى بهذا الشأن، وصنف "

---

[1] لسان الميزان ، ج 1 ، ص 423 ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، الناشر مكتب المطبوعات الإسلامية ، سنة النشر 1423هـ ، 2002م .

[2] جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس ، ص 122.

[3] بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، ص 175 .

[4] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، ج 6،ص 196، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952 م

[5] الثقات ،ج 8 ، ص 477، رقم الترجمة 14524، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهنديةتحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند الطبعة: الأولى، 1393 هـ = 1973

المسند "، وكتب القراءات عن أبي عُبَيْد فحملها عَنْهُ سماعًا إِسْحَاق الْخُزَاعِيُّ، وَأَبُو سعيد ابن الأعرابي، وَأَبُو إِسْحَاق بن فراس، وَأَحْمَد بن يعقوب السائب، وَإِبْرَاهِيم بن عبد الرزاق، وَمحمد بن عيسى بن رفاعة وأحمد بن خالد بن الجباب الأندلسيان.وَحَدَّثَ عَنْهُ: عَليّ بن محمد بن مهرويه القزويني، وَأَبُو عَليّ حامد الرفاء، وَأَبُو الْقَاسِم الطَّبَرَانيّ، وَأَبُو الحَسَن عَليّ بن إِبْرَاهِيم بن سَلَمَةَ القَطَّان، وعبد المؤمن بن خلف النَّسَفِيّ، وخلق كثير من المشارقة والمغاربة؛ فَإِنَّهُ جاور بمكة، وَسَمِعَ منه أُمم.

وَكَانَ حسن الحديث، وليس بحُجة.تُوُفِّي سنة ستٍّ وثمانين، وله نيف وتسعون سنة، وَقِيلَ: تُوُفِّي سنة سبعٍ. وأما الدَّارَقُطْنِيّ فَقَالَ: ثقة مأمون.

وَقَالَ ابن أبي حاتم: كتب إلينا بحديث أبي عبيد، وكان صدوقًا.وقال أبو بكر ابن السني: سمعت النسائي وسئل عن علي بن عبد العزيز، فقال: قبحه الله، بلايا. فقيل: أتروي عنه؟ قال: لا. فقيل: أكان كذابًا؟ قال: لا، ولكن قومًا اجتمعوا ليقرؤوا عليه شيئًا وبروه بما سهل، وَكَانَ فيهم غريب لم يبرُّه فأبى أن يحدّث بحضرته، فذكر الغريب أَنَّهُ ليس معه إلا قصعة، فأمره بإحضارها، فَلَمَّا أحضرها حَدَّثَ. ثُمَّ قَالَ ابن السني: بلغني أَنَّهُ كَانَ إِذَا عاتبوه عَلَى الأخذ قَالَ: يا قوم، أنا بين الأخشبين إِذَا خرج الحاجّ نادي أَبُو قُبيس قُعيقعان يَقُولُ: من بقي؟ فيقول: بقي المجاورون. فيقول: أطبق.)[1]

- الْقَاسِم بن سَلام إمام ثقة ، قال المزي : (وَقَال إِبْرَاهِيم بْن أَبي طالب النيسابوري : سألت أبا قدامة عَنِ الشافعي، وأحمد بْن حنبل، وإسحاق، وأبي عُبَيد، فَقَالَ: أما أفهمهم فالشافعي إلا أنه قليل الحديث، وأما أورعهم فأحمد بْن حنبل، وأما أحفظهم فإسحاق، وأما أعلمهم بلغات العرب فأبو عُبَيد.وَقَال أَحْمَد بْن سَلَمَة النَّيْسَابُورِيّ : سمعت إِسْحَاق بْن راهويه يقول: الحق يحب لله عز وجل: أَبُو عُبَيد القاسم بْن سلام أفقه مني وأعلم مني.وَقَال الحسن بْن سفيان : سمعت إِسْحَاق بْن راهويه يقول: أَبُو عُبَيد أوسعنا علما، وأكثرنا أدبا، وأجمعنا جمعا. إنا نحتاج إلى أبي عُبَيد، وأبو عُبَيد لا يحتاج إلينا.وَقَال عَبَّاس بْن مُحَمَّد الدوري: سمعت أَحْمَد بْن حنبل يقول: أَبُو عُبَيد! أَبُو عُبَيد! ممن يزداد عندنا كل يوم خيرا.وَقَال أَبُو قدامة: سمعت أَحْمَد بْن حنبل يَقُول: أَبُو عُبَيد أستاذ.وَقَال عبد الخالق بْن منصور : سئل يحيى بْن مَعِين عَن أبي عُبَيد، فَقَالَ: ثقة.وروي عَنْ حمدان بْن سهل ، قال: سألت يَحْيَى بْن مَعِين عَنِ الكتابة عَن أبي عُبَيد والسماع منه، فتبسم، وَقَال: مثلي يسأل عَن أبي عُبَيد، أَبُو عُبَيد يسأل عَنِ الناس،قَال أَبُو عُبَيد الآجري : سئل أَبُو دَاوُد عَنِ القاسم بْن سلام، فَقَالَ: ثقة مأمون.

وَقَال أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ السلمي النيسابوري: سألت أبا الحسن الدارقطني عَن أبي عُبَيد، فَقَالَ: إمام ثقة جبل، وسلام والده رومي.

وَقَال أَبُو نصر الوائلي السجزي: سمعت مُحَمَّد بْن عَبد اللَّهِ الْحَافِظ يقول: كان أَبُو مُحَمَّد، يعني: ابْن قتيبة – يتعاطى التقدم في علوم كثيرة، ولم يرضه أهل علم منها، وإنما الإمام المقبول عند الكل أَبُو عُبَيد القاسم بْن سلام.وَقَال إِبْرَاهِيم بْن إِسْحَاق الحربي: أدركت ثلاثة لن يرى مثلهم أبدا تعجز النساء أن يلدن مثلهم ; رأيت أبا عُبَيد القاسم ابن سلام ما مثلته إلا بجبل نفخ فيه روح، ورأيت بشر بْن الحارث فما شبهته إلا برجل عجن من قرنه إلى قدمه عقلا، ورأيت أَحْمَد بْن حنبل فرأيت كان الله جمع له علم الأولين من كل صنف يقول ما شاء ويمسك ما شاء.وَقَال أَحْمَد بْن كامل بْن خلف القاضي : كان أَبُو عُبَيد فاضلا في دينه، وفي علمه ربانيا مفتيا في أصناف من علوم الإسلام، من القرآن، والفقه، والأخبار، والعربية، حسن الرواية،

[1] تاريخ الإسلام ، ج 6 ص 782.

صحيح النقل. لا أعلم أحدا من الناس طعن عليه في شيء من أمره ودينه.وَقَال سُلَيْمان بْن أَحْمَد الطبراني ، عَنْ عَبد اللَّهِ بْن أَحْمَدَ بْن حنبل: عرضت كتاب "غريب الحديث "لأبي عُبَيد على أبي، فاستحسنه، قال: جزاه الله خيرا.)[1]

قال الحافظ ابن حجر : (القاسم ابن سلام بالتشديد البغدادي أبو عبيد الإمام المشهور ثقة فاضل مصنف من العاشرة مات سنة أربع وعشرين ولم أر له في الكتب حديثا مسندا بل من أقواله في شرح الغريب خت د ت)[2]

- حجاج هو ابن محمد الأعور ثقة تغير حين قدم بغداد ، قال ابن سعد : (حجاج بْن مُحَمَّد الأَعور ويكنى أبا محمد. مولى لسليمان بن مجالد مولى أبي جعفر المنصور أمير المؤمنين. من أهل بغداد. فتحول إلى المصيصة بعياله فنزلها سنين كثيرة. ثم رجع إلى بغداد فمات بها سنة ست ومائتين في خلافة عبد الله ابن هارون. وكان ثقة كثير الحديث عن ابن جريج وغيره. وقد كان تغير حين قدم بغداد فمات على ذلك.)[3]قال ابن أبي حاتم : (حجاج بن محمد الأعور أصله حراسانى ترمذي سكن المصيصة روى عن ابن حريج وشعبة روى عنه أحمد [بن محمد – 1] بن حنبل وأحمد بن إبراهيم الدورقي وهارون بن عبد الله وسنيد بن داود سمعت أبي يقول ذلك.حدثنا عبد الرحمن نا صالح بن أحمد [بن محمد – 1] ابن حنبل قال سئل أبي وأنا شاهد: أيما أثبت عندك حجاج الأعور أو الأسود بن عامر؟ فقال: حجاج أثبت من الأسود .حدثنا عبد الرحمن أنا علي بن أبي طاهر فيما كتب إلى قال نا الأثرم قال قال أبو عبد الله – يعني أحمد بن حنبل –: ما كان اضبط حجاجا وأصح حديثه وأشد تعاهده للحروف.وكان صاحب عربية.حدثنا عبد الرحمن نا الحسن ابن محمد بن الصباح قال سئل يحيى بن معين عن حجاج بن محمد وأبي عاصم: أيهما أحب إليك في ابن جريج؟ قال: حجاج.حدثنا عبد الرحمن حدثني أبي قال قال علي ابن المديني: حجاج الأعور ثقة.حدثنا عبد الرحمن قال سمعت أبي يقول: حجاج بن محمد صدوق.)[4]

وقد أجمعوا على توثيقه وأما الإختلاط فما ضره ، قال الحافظ في فتح الباري : (حجاج بن محمد الأعور المصيصي أحد الأثبات أجمعوا على توثيقه وذكره أبو العرب الصقلي في الضعفاء بسبب أنه تغير في آخر عمره واختلط لكن ما ضره الاختلاط فإن إبراهيم الحربي حكى أن يحيى بن معين منع ابنه أن يدخل عليه بعد اختلاطه أحدا روى له الجماعة...)[5]

- هارون بن عبد الله البزاز ثقة حافظ ، قال الذهبي : (هَارُوْنُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ مَرْوَانَ الحَمَّالُ (م، 4) وَابْنُهُ ،الإِمَامُ، الحُجَّةُ، الحَافِظُ، المجَوِّدُ، أَبُو مُوْسَى البَغْدَادِيُّ، التَّاجِرُ، البَزَّازُ، الملَقَّبُ: بِالحَمَّالِ. مَوْلِدُهُ: فِي سَنَةِ إِحْدَى وَسَبْعِيْنَ وَمائَةٍ.)[6]

قال المزي : (قال أَبُو بكر الخلال: أَخْبَرَنَا أَبُو بكر المروذي أنه سأل أبا عَبد اللَّه عَنْ هارون الحمال، قال، فقلت: أكتب عنه؟ قال: إي والله. قلت: إنهم حكوا عنك أنك سكت حين سألوك؟ قال: ما أعرف هذا.وَقَال إبراهيم الحربي ، وأَبُو حاتم : صدوق.زاد الحربي: لو كان الكذب حلالا تركه تنزها.وَقَال النَّسَائي: ثقة.وذكره ابنُ حِبَّان في كتا ب الثقات" .وَقَال أَبُو

[1] تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، ج23ص 357

[2] تقريب التهذيب ، ص 450 , رقم الترجمة 5462، المحقق: محمد عوامة الناشر: دار الرشيد – سوريا الطبعة: الأولى، 1406 - 1986

[3] الطبقات لابن سعد ، ج 7ص 340 ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، 1410 هـ - 1990 م

[4] الجرح والتعديل ، ج3 ص 166.

[5] مقدمة فتح الباري، ص 396 ، الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379 رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز

[6] سير أعلام النبلاء ،ج 12ص 115.

الحسن الدارقطني: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبد اللَّهِ بْنُ زَكَرِيَّا قال: حَدَّثَنَا أَبُو عبد الرحمن النَّسَائي، قال: أخبرني هارون ابن عَبد الله. قال: الشيخ: هو الحمال وإنما سمي الحمال لأنه حمل رجلا فِي طريق مكة عَلَى ظهره، فانقطع به فيما يقال.

قال ابنه موسى بن هارون، ومحمد بْن عَبد الله الحضرمي ، وأَبُو بَكْرِ بن أَبي عاصم، وعلي بن عبد الحميد الغضائري ، وأَبُو حاتم بن حبان : مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين.)[1]،قال ابن عساكر : (وكان ثقة حافظًا، عارفًا.)[2]،قال النسائي : (هو ثقة)[3]

- محمد بن بشر بن الفرافصة بن المختار بن رديح العبدي ثقة حافظ ثبت ، قال ذهبي : (الحَافِظُ، الإِمَامُ، الثَّبْتُ، أَبُو عَبْدِ اللهِ العَبْدِيُّ، الكُوْفِيُّ.)[4]

قال ابن سعد : (محمد بن بشر بن الفرافصة العبدي. ويكنى أبا عبد الله. توفي بالكوفة في جمادى الأولى سنة ثلاث ومائتين في خلافة المأمون. وكان ثقة كثير الحديث)[5]،قال المزي : (قال عُثْمَان بْن سَعِيد الدارمي ، عَن يحيى بن مَعِين: ثقة.وَقَال أَبُو عُبَيد الآجُرِّيّ: سألت أَبَا دَاوُد عَنْ سماع مُحَمَّد بْن بشر من سَعِيد بْن أَبي عَرُوبَة فَقَالَ: هُوَ أحفظ من كَانَ بالكوفة.وَقَال مُحَمَّد بْن يونس الكديمي، عَن أَبِي نُعَيْم: لما خرجنا في جنازة مسعر جعلت أتطاول في المشي، فقلت: تجيؤني فتسألوني عَنْ حديث مسعر، فذاكرني مُحَمَّد بْن بشر العبدي بحديث مسعر فأغرب علي سبعينحديثا لم يكن عندي منها إلا حديث واحِد.قال الْبُخَارِيّ ، وابن حبان : مات سنة ثلاث ومئتين.روى له الجماعة.)[6]

الحكم على سند الرواية الثانية : هذا سند صحيح مسلسل بالثقات من أهل الحديث ، وبالتالي فالرواية صحيحة ثابتة ، وهذه الرواية تقوي الرواية الأولى فالصحيح يقوي بعضه بعضا.

- الرواية الثالثة على أن أول من نقط المصحف هو يحيى بن يعمر :

قال أبو عمرو الداني : (أخبرنَا عبد بن أَحْمد بن مُحَمَّد فِي كِتَابه قَالَ نَا أَحْمَد بن عَبْدَانِ قَالَ نَا مُحَمَّد بن سهل قَالَ نَا مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل قَالَ قَالَ حُسَيْن بن الْوَلِيد عَن هَارُون بن مُوسَى أول من نقط الْمُصحف يحيى بن يعمر)[7]

- ✓ سند الرواية :
- ❖ عبد بن أَحْمد بن مُحَمَّد هو أبو ذر الهروي العلامة الحافظ ، قال الذهبي : (أَبُو ذَرٍّ الهَرَوِيُّ عَبْدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ *الحَافِظُ، الإِمَامُ، المُجَوِّدُ، العَلاَّمَةُ، شَيْخُ الحرمِ، أَبُو ذَر عَبْدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ غُفير (1) بن مُحَمَّدٍ، المَعْرُوفُ

[1] تهذيب الكمال في أسمال الرجال ، ج 30 ، ص 98و99.
[2] تاريخ بغداد ، ج 16ص 31 ،المحقق: الدكتور بشار عواد معروف الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2002 م
[3] تسمية الشيوخ للنسائي ، ص59 ، المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة الطبعة: الأولى 1423هـ
[4] سير أعلام النبلاء ، ج9ص 265.
[5] الطبقات لابن سعد ، ج 6 ص 364.
[6] تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، ج24ص 522و523.
[7] المحكم في نقط المصحف ، ص 5.

بِبَلَدِهِ: بِابْنِ السَّمَّاك الأَنْصَارِيُّ، الخُرَاسَانِيُّ، الهَرَوِيُّ، المَالِكِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيْفِ، وَرَاوِي (الصَّحِيْح) عَنِ الثَّلاَثَةِ: المُسْتَمْلِي، وَالحَمْوِيّ، وَالكُشْمِيْهَنِيّ.)[1]

وقال في تذكرة الحفاظ : (أبو ذر الهروي, الإمام العلامة الحافظ عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن غفير الأنصاري المالكي ابن السماك شيخ الحرم: سمع أبا الفضل بن خميرويه وبشر بن محمد المزني وعدة بهراة، وأبا محمد بن حمويه وزاهر بن أحمد بسرخس, وأبا إسحاق المستملي ببلخ، وأبا الهيثم الكشميهني بمرو، وأبا بكر هلال بن محمد بن محمد وشيبان بن محمد الضبعي بالبصرة، وأبا الفضل الزهري وأبا الحسن الدارقطني وأبا عمر بن حيويه ببغداد، وعبد الوهاب بن الحسن الكلابي بدمشق، وأبا مسلم الكاتب بمصر، وجاور بمكة وألف معجمًا لشيوخه وعمل الصحيح وصنف التصانيف...)[2]

قال ابن الجوزي : (كان ثقة ضابطا فاضلا .... وقيل أنه كان يميل إلى مذهب الأشعري.)[3]

❖ أَحْمَد بن عَبْدَانِ وهو الملقب بالباز الأبيض ، قال الذهبي : (أَحْمَد بْن عَبْدان بْن مُحَمَّد بْن الفرج، أَبُو بَكْر الشيرازي الحافظ الباز الْأبيض [المتوفى: 388 هـ]نزيل الْأهواز،كَانَ من كبار أئمّة الحديث.سأله حمزة بن يوسف السَّهْمي عَنِ الرجّال والجَرْح والتعديل.رَوَى عَنْ: مُحَمَّد بْن مُحَمَّد الباغَنْدِي، وأَبِي القاسم البَغَوي، وجماعة.وُلِد سنة ثلاثٍ وتسعين ومائتين،وَسَمِعَ: سنة أربع وثلاثمائة من أَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن السَّكن البغدادي بشيراز، وسمع من بَكْر بْن أَحْمَد الزُّهْري بكازَرُون،وَتُوُفِّي فِي شهر صفر.

رَوَى عَنْهُ: أَبُو الْحَسَن مُحَمَّد بْن عَلِيّ بْن صخر، وحمزة السَّهْمي، وَأَبُو ذَرّ الهَرَوِي، وقاضي الْأهواز عبد الواحد بن منصور ابن المشتري، والقاضي علي بن عبيد الله الكسائي الهمذاني من مشيخة الرازي، وعَبْد الوهاب الغندجاني وآخرون.

وكان يقال لَهُ الباز الْأبيض، وروى " تاريخ الْبُخَارِيّ ".)[4]

وقال عنه في في سير أعلام النبلاء : (الإِمَامُ، الحَافِظُ، المُعَمَّرُ، الثِّقَةُ...)[5]

❖ مُحَمَّد بن سهل هو أبو الحسن الفسوي ابن كردي المقرئ ، قال الحافظ ابن حجر :

(محمد بن سهل بن كردي البصري الفسوي.حدث عن البخاري بتاريخه الكبير.رواه عنه أبو بكر أحمد بن عبدان الشيرازي.قال أبو الوليد الباجي: محمد بن سهل مجهول كذا قال , وقد عرفه غيره وهو موثق.)[6]،له ذكر في طبقات القراء قال ابن الجزري : (محمد بن سهل بن عبد الله أبو الحسن البصري، نزل خراسان وكان يقرئ بها، قال الداني: مقرئ متصدر سمع محمد بن إسماعيل البخاري، لا أدري على من قرأ ولا من قرأ عليه.)[7]

---

[1] سير أعلام النبلاء ج 17 ص 555.

[2] تذكرة الحفاظ ، ج3 ص 201 ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان الطبعة: الأولى، 1419هـ- 1998م

[3] المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، ج15 ص 287 ، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1992م

[4] تاريخ الإسلام ، ج8 ص 629

[5] سير أعلام النبلاء ،ج 16ص 489.

[6] لسان الميزان ، ج 7 ص 187 ، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة الناشر: دار البشائر الإسلامية الطبعة: الأولى، 2002 م

[7] غاية النهاية في طبقات القراء ، ج 2 ص 151، الناشر: مكتبة ابن تيمية الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ ج. برجستراسر

❖ محمد بن إسماعيل البخاري الإمام الحافظ أمير المؤمنين في الحديث صاحب الصحيح، قال الخطيب البغدادي : (محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، أبو عبد الله الجعفي البخاري:الإمام في علم الحديث، «صاحب الجامع الصحيح» و «التاريخ» . رحل في طلب العلم إلى سائر محدثي الأمصار، وكتب بخراسان، والجبال، ومدن العراق كلها، وبالحجاز والشام ومصر.)[1]

قال الذهبي : (وقال إمام الأئمة ابن خزيمة: ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل البخاري.... وقال محمد بن حمدون بن رستم: سمعت مسلم بن الحجاج يقول للبخاري: دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله.

وقال الترمذي: لم أر أحدا بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل.

وقال إسحاق بن أحمد الفارسي: سمعت أبا حاتم يقول سنة سبع وأربعين ومائتين: محمد بن إسماعيل أعلم من دخل العراق، ومحمد بن يحيى أعلم من بخراسان اليوم، ومحمد بن أسلم أورعهم، وعبد الله الدارمي أثبتهم.وعن أحمد بن حنبل قال: انتهى الحفظ إلى أربعه من أهل خراسان: أبو زرعة، ومحمد بن إسماعيل، والدارمي، والحسن بن شجاع البلخي.وقال أبو أحمد الحاكم: كان البخاري أحد الأئمة في معرفة الحديث وجمعه. ولو قلت: إني لم أر تصنيف أحد يشبه تصنيفه في المبالغة والحسن لرجوت أن أكون صادقا.)[2]

قال الحافظ ابن حجر : (والكلام في نقل كلام الأئمة في تفضيله كثير ويكفى منه اتفاقهم على أنه كان أعلم بهذا الفن من مسلم وأن مسلما كان يشهد له بالتقدم في ذلك والامامة فيه والتفرد بمعرفة ذلك في عصره حتى هجر من أجله شيخه محمد بن يحيى الذهلي في قصة مشهورة...)[3]

❖ الْحُسَيْنُ بْنُ الْوَلِيدِ ثقة مأمون ، قال أبو الحجاج المزي :(قال خليفة بْن خياط فِي الطبقة الخامسة من أهل خراسان : الحسين بْن الوليد مولى قريش.وَقَال عَبد اللَّهِ بْن أَحْمَد بْن حنبل، عَن أبيه : ثقة، وأثنى عليه خيرا.وَقَال سلمة بْن شبيب : سمعت أَحْمَد بْن حنبل يقول: دلني عَبْد الرحمن بْن مهدي على حسين بْن الوليد وكان حسين عسرا في الحديث فدخلت عليه فإذا في يده كتاب فيه رأي أبي حنيفة، فقال له عَبْد الرحمن: سلني عن كل مسألة في كتابك حتى أحدثك فيها بحديث.وَقَال مُحَمَّد بْن يحيى الذهلي : أول ما دخلت على عَبْد الرحمن بْن مهدي سألني عن الحسين بْن الوليد، ثم بعد ذلك عن يحيى بْن يحيى وعن هؤلاء.وَقَال عَلِيّ بْن الحسين بْن حبان : وجدت فِي كتاب أبي بخط يده: قال أبو زكريا، يعني: يحيى بْن مَعِين: الحسين بْن الوليد النيسابوري شيخ كَانَ بقطيعة الربيع كَانَ يقال له أخو السطيح، وكان ثقة لم أكتب عنه شيئا.وَقَال النَّسَائي: ليس به بأس.وَقَال الدَّارَقُطْنِيُّ: ثقة.

---

[1] تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، ج2 ، ص 5 ، رقم الترجمة 424، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا الطبعة: الأولى، 1417 هـ

[2] تاريخ الإسلام للذهبي ، ج6 ص 145و146 بتصرف يسير ، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف الناشر: دار الغرب الإسلامي الطبعة: الأولى، 2003 م

[3] مقدمة فتح الباري ص 11، الناشر: دار المعرفة – بيروت، 1379 رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب ،عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز

وَقَال مُحَمَّد بْن العباس الثقفي، عن مُحَمَّد بْن عَبْد الوهاب: كَانَ الحسين بْن الوليد يطعم أصحاب الحديث الفالوذج وكان يجري عليهم، وكان سخيا.وَقَال أَبُو عَمْرو المستملي، عن مُحَمَّد بْن عَبْد الوهاب: كَانَ الحسين بْن الوليد لا يحدث أحدا حتى يأكل من فالوذجه.

وَقَال أَبُو حازم العبدوي: أخبرنا أَبُو عَبْد اللَّهِ مُحَمَّد بْن عَبد اللَّه البوزجاني قال: أخبرنا مُحَمَّد بْن نصر بْن سُلَيْمان الهروي، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ قال: حَدَّثَنَا الحسين بْن الوليد النيسابوري – وروى له أَحْمَد بْن حنبل، قال: هو أوثق من بخراسان في زمانه وكان يجزل العطية للناس.... وَقَال الحاكم أَبُو عَبد اللَّهِ في "التاريخ": حسين بْن الوليد أَبُو عَبْد اللَّه القرشي الفقيه الثقة المأمون، شيخ بلدنا في عصره، وكان من أسخى الناس وأورعهم وأقرئهم للقرآن، قرأ على الكسائي وعيسى بْن طهمان، وكان يغزو الترك في كل ثلاث سنين، ويحج كل خمس سنين.

وَقَال الخطيب : قدم بغداد وحدث بها، وكان ثقة فقيها قارئا للقرآن: قرأ على عَلِيّ بْن حمزة الكسائي وكان سخيا جوادا، وكان يغزو الترك في كل ثلاث سنين ويحج في كل خمس سنين...)[1]،قال الذهبي : (الإمام، الحجة، شيخ خراسان، أبو عبد الله القرشي مولاهم، النيسابوري...)[2]

❖ هارون بن موسى هو النحوي البصري الأعور ، قال الدارمي : (قلت فهارون النَّحْوِيّ فَقَالَ ثِقَة)[3]

قال المزي : (هارون بن موسى الأزدي العتكي ، مولاهم، أَبُو عَبْد اللَّه، ويُقال: أبو موسى، النحوي البَصْرِيّ الأَعور صاحب القراءة .

وَقَال أَبُو حاتم السجستاني: سألت الأَصْمَعِيّ، عن هارون ابن موسى النحوي مولى العتيك، وهو هارون الأَعور، فَقَالَ: كان ثقة مأمونا.

وَقَال أَبُو زُرْعَة : ثقة.وَقَال أَبُو عُبَيد الآجُرِّيّ : سئل أَبُو داود عَنْ هارون النحوي، فَقَالَ: ثقة. حَدَّثَنِي من سمع الأَصْمَعِيّ سئل عنه، فَقَالَ: ثقة، ولو كان لي عليه سلطان لضربته.وَقَال عَبد الله بن أَبي داود : سمعت أبي يقول: كان هارون الأَعور يهوديا، فأسلم وحسن إسلامه، وحفظ القرآن وضبطه، وحفظ النحو، فناظره إنسان يوما فِي مسألة فغلبه هارون، فلم يدر المغلوب ما يصنع، فَقَالَ له: أنت كنت يهوديا فأسلمت. فَقَالَ له هارون: فبئس ما صنعت. قال: فغلبه أيضا فِي هذا.وَقَال محمود بن غيلان ، عَنْ شبابة بن سوار: سمعت شعبة يقول: هارون النحوي من أصحاب القرآن.وَقَال أحمد بن أَبي سريج الرازي ، عَنْ شبابة: قال شعبة: هارون الأَعور من خيار المسلمين، ثلاثا، مع كلام غير هذا.وَقَال سَعِيد بْن محمد الجرمي ، عَن أبي عُبَيدة الحداد: حَدَّثَنَا هارون الأَعور، وكان صدوقا حافظا.وَقَال سُلَيْمان بْن حرب : حَدَّثَنَا هارون الأَعور، وكان شديد القول فِي القدر.وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب "الثقات".روى له الجماعة سوى ابن ماجه.)[4]

---

[1] تهذيب الكمال في أسماء الرجال ،ج 6 ص 497-498-499 بتصرف يسير

[2] سير أعلام النبلاء ، ج 9 ، ص 520 ، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط الناشر : مؤسسة الرسالة الطبعة : الثالثة ، 1405 هـ / 1985 م

[3] تاريخ بن معين رواية الدارمي ، ص 224، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق

[4] تهذيب الكمال في أسماء الرجال ،ج30 ص 115و 118و119.

قال ابن الجزري :(هارون بن موسى أبو عبد الله الأعور, العتكي البصري الأزدي مولاهم, علامة صدوق نبيل له قراءة معروفة، روى القراءة عن "ك" عاصم الجحدري وعاصم بن أبي النجود وعبد الله بن كثير وابن محيصن وحميد بن قيس و"ك" أبي عمرو بن العلاء عن عاصم, وعرض على عبد الله بن أبي إسحاق وروى عن ثابت وأنس بن سيرين وشعيب بن الحبحاب، روى القراءة عنه "ك" علي بن نصر و"ك" يونس بن محمد المؤدب وشهاب بن شرنقة ووهيب بن عمرو وحجاج بن محمد والنضر بن شميل وشعيب بن إسحاق وأحمد بن محمد بن أبي عمر العتبي، قال أبو حاتم السجستاني: كان أول من سمع بالبصرة وجوه القراءات وألفها وتتبع الشاذ منها, فبحث عن إسناده هارون بن موسى الأعور وكان من القرّاء، مات هارون فيما أحسب قبل المائتين .)[1] الحكم على سند الرواية الثالثة : هذا سند صحيح ، والرواية صحيحة ثابتة .

هذه ثلاثة أسانيد صحيحة ثابتة في اثبات أن أول من نقط المصاحف بعد عصر الصحابة هو يحيى بن يعمر .

2. الروايات التي يستدل بها على سبق نصر بن عاصم :

❖ الرواية على أن أول من نقط المصحف هو نصر بن عاصم:

قال الداني : (أخبرنَا خلف بن إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد الْمُقْرِئ فِي الْإِجَازَة قَالَ نَا مُحَمَّد بن عبد الله الْأَصْبَهَانِيّ قَالَ أخْبرت عَن أبي بكر مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن الْفضل التسترِي قَالَ نَا مُحَمَّد بن سهل بن عبد الْجَبَّار قَالَ نَا أَبُو حَاتِم قَالَ قَرَأَ يَعْقُوب على سَلام أبي الْمُنْذر وَقَرَأَ سَلام على أبي عَمْرو وَقَرَأَ أَبُو عمر على عبد الله بن ابي إِسْحَاق الْحَضْرَمِيّ وعَلى نصر بن عَاصِم اللَّيْثِيّ وَنصر أول من نقط الْمَصَاحِف وعشرها وخمسها)[2]

وقبل دراسة السند بذكر أحوال رجال السند أقول أن الرواية هذه ضعيفة للإنقطاع بين الأصبهاني وأبي بكر بن محمد ، وجهالة من أخبر الأصبهاني بالخبر لأنه قال أخبرت بالمبني إلى مالم يسم فاعله ، فالذي أخبره مجهول غير معلوم فالإسناد هذا ضعيف للجهالة والإنقطاع، فلا حجة في هذه الطريق ولا يثبت بها حكم إنما يستأنس بها وتروى من باب الأخبار ، ولا تنتهض معارضا للروايات السابقة .

✓ رجال السند :

1) خلف بن إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد الْمُقْرِئ صدوق: قال الذهبي : (خَلفَ بْن إبراهيم بْن محمد بْن جعفر بْن حمدان بْن خاقان، أبو القاسم المصريّ المقرئ. [المتوفى: 402 هـ]أحد الحُذّاق، ومن كبار شيوخ أَبِي عَمْرو الدّانيّ في القراءة. قرأ لوَرْش عَلَى أحمد بن أسامة التجيبي، وأحمد بن محمد بن أبي رجاء، ومحمد بن عبد الله المعافري، وأبي سلمة الحمراوي، وسمع الحديث من ابن الورد، وأحمد بْن الحسن الرّازيّ، وأحمد بْن محمد بْن أَبِي الموت، وطائفة.قَالَ الدّانيّ: كَانَ ضابطًا لقراءة ورش متقنا لها، مجودّا، مشهورًا بالفضل والنُسك، واسع الرّواية، صادق اللّهْجة. كتبنا عَنْهُ الكثير من القراءات والحديث والفِقْه وغير ذَلِكَ. سمعته يَقُولُ: كتبتُ العلم ثلاثين سنة، وذهبَ بَصَره دهْرًا، ثمّ عاد إِلَيْهِ...)[3]قال ابن الجزري : (خلف بن إبراهيم بن محمد بن جعفر بن حمدان بن خاقان أبو القاسم المصري الخاقاني الأستاذ الضابط في قراءة ورش وغيرها، قرأ على "ت" أحمد بن أسامة

[1] غاية النهاية في طبقات القراء ، ج2 ص 348.

[2] المحكم في نقط المصحف ، ص 6.

[3] تاريخ الإسلام ، ج9 ص 42 ،و معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ص 204 ، الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى 1417 هـ-1997م

التجيبي و"ج" أحمد بن محمد بن أبي الرجاء و"ج" محمد بن عبد الله المعافري و"ج" محمد بن عبد الله الأنماطي و"ج" أحمد بن عبد الله الخياط و"ج" أبي سلمة الحمراوي وروى القراءة عن "ج" محمد بن عبد الله بن أشتة و"ج" أحمد بن محمد بن أحمد المكي و"ت" الحسن بن رشيق و"ج" عبد العزيز بن علي، قرأ عليه "ت" الحافظ أبو عمرو الداني وعليه اعتمد في قراءة ورش في التيسير وغيره وقال عنه كان ضابطًا لقراءة ورش متقنا لها مجودًا مشهورًا بالفضل والنسك واسع الرواية صادق اللهجة كتبنا عنه الكثير من القراءات والحديث والفقه، مات بمصر سنة اثنتين وأربعمائة وهو في عشر الثمانين.)[1]

2) مُحَمَّد بن عبد الله الْأَصْبَهَانِيّ هو ابن أشته ثقة ضابط مشهور :

قال الذهبي : (محمد بن عبد الله بن أشته أبو بكر الأصبهاني، المقرئ النحوي أحد الأئمة،قرأ القرآن على ابن مجاهد، ومحمد بن يعقوب المعدل، ومحمد بن أحمد بن الحسن الكسائي، وطائفة، وصنف في القراءات،قال أبو عمرو الداني: ضابط مشهور، ثقة عالم بالعربية، بصير بالمعاني حسن التصنيف، صاحب سنة،روى عنه جماعة من شيوخنا، وسمع منه عبد المنعم بن غلبون، وخلف بن إبراهيم، وعبد الله بن محمد بن أسد الأندلسي، وآخرون،توفي بمصر في شعبان سنة ستين وثلاثمائة، وله كتاب المحبر وكتاب المفيد في الشاذ.)[2]

3) أبي بكر مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن الْفضل التسترِي لم أعرفه ولم أقف له على ترجمة فيما اطلعت عليه من كتب التراجم .

4) مُحَمَّد بن سهل بن عبد الْجَبَّار لم أعرفه ولم أقف له على ترجمة فيما اطلعت عليه من كتب التراجم .

5) أبو حاتم هو سهل بن محمد بن عثمان السجستاني:

ذكره ابن حبان في الثقات وقال : (أَبُو حَاتِم السجسْتانِي اسْمه سهل بن مُحَمَّد سكن الْبَصْرَة يروي عَن يزِيد بن هَارُون وأبي جَابر الْأَزْدِيّ حَدَّثنا عَنهُ أَبُو عرُوبَة وشيوخنا وَهُوَ الَّذِي صنف فِي الْقرَاءَات وَكَانَ فِيهِ دعابة غير أَنى اعْتبرت حَدِيثه فرأيته مُسْتَقِيم الحَدِيث وَإِن كَانَ فِيهِ مَا لَا يتعرى عَنهُ أهل الْأَدَب)[3]قال ابن خلكان : (أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي السجستاني النحوي اللغوي المقرئ، نزيل البصرة وعالمها؛ كان إماماً في علوم الآداب، وعنه أخذ علماء عصره كأبي بكر محمد بن دريد والمبرد وغيرهما، وقال المبرد: سمعته يقول: قرأت كتاب سيبويه على الأخفش مرتين، وكان كثير الرواية عن أبي زيد الأنصاري وأبي عبيدة والأصمعي، عالماً باللغة والشعر، حسن العلم بالعروض...)[4]

قال الحافظ المزي : (سهل بن مُحَمَّد بن عُثْمَانَ ، أَبُو حاتم السجستاني النحوي المقرئ البَصْرِيّ.

.....قال أَبُو عُبَيد : وسألته عَنْ حديث من حديثه فأبى أن يحدثني به.

وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب "الثقات"، قال : وهُوَ الذي صنف القراءات، وكَانَ فيه دعابة، غير أني اعتبرت حديثه فرأيته مستقيم الحديث، وإن كَانَ فيه ما لا يتعرى عنه أهل الأدب.وَقَال أَبُو سَعِيد السيرافي : كَانَ كثير الرواية عَن أبي زيد، وأَبِي عُبَيدة، والأَصْمَعِيّ، عالما باللغة والشعر.

[1] غاية النهاية في طبقات القراء ، ج 1 ص 271

[2] معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ص 181 رقم الترجمة 57. وتاريخ الإسلام ،ج 8ص 156 ، رقم الترجمة 350.

[3] الثقات لابن حيان ،ج 8ص 293، رقم الترجمة 13516

[4] وفيات الأعيان لابن خلكان ، ج 2 ص 430 ، رقم الترجمة 282، المحقق: إحسان عباس الناشر: دار صادر – بيروت

قال أَبُو العباس : وسمعته يقول: قرأت"كتاب"سيبويه على الأخفش مرتين، وكَانَ حسن العلم بالعروض واخراج المعمى، ويقول الشعر الجيد، ويصيب المعنى، ولم يكن بالحاذق فِي النحو.قال أَبُو العباس : ولو قدم بغداد لم يقم له منهم أحد. وله كتاب في النحو.)[1]

قال الحافظ الذهبي : (إمام جامع البصرة. صاحب المصنفات.أخذ عن: أبي عبيدة، وأبي زيد الأنصاري، والأصمعي، ووهب بن جرير، ويزيد بن هارون، وأبي عامر العقدي، وقرأ القرآن على يعقوب الحضرمي. وحمل الناس عنه القرآن والحديث والعربية.روى عنه: أبو داود، والنسائي، والبزار في " مسندة "، ويحيى بن صاعد، ومحمد بن هارون الروياني، وابن خزيمة. وتخرج به محمد بن يزيد المبرد، وأبو بكر بن دريد. وحدث عنه حفاظ، وخلق أخرهم أبو روق الهزاني.وكان جماعة للكتب يتجر فيها. وله يد طولى في اللغة والشعر والعروض، واستخراج المغمى. ولم يكن حاذقا في النحو.قال أبو حاتم السجستاني: كنت عند الأخفش وعنده التوزي فقال: ما صنعت في كتاب " المذكر والمؤنث "؟ قلت: قد عملت في ذلك. قال: فما تقول في الفردوس؟ قلت: ذكر. قال: فإن الله يقول: {الفردوس هم فيها خالدون}. قلت: ذهب إلى الجنة. فقال التوزي: يا غافل، أما تسمعهم يقولون: إن لك الفردوس الأعلى؟ فقلت: يا نائم، الأعلى هاهنا افعل. وليس بفعلي.ولأبي حاتم كتاب " إعراب القرآن "، وكتاب " ما يلحن فيه العامة "، وكتاب " المقصور والممدود "، وكتاب " المقاطع والمبادئ "، وكتاب " القراءات "، وكتاب " الفصاحة "، وكتاب " الوحوش "، وكتاب " اختلاف المصاحف "، وغير ذلك. وكان كثير التصانيف.توفي سنة خمسين. وقيل: في آخر سنة خمس وخمسين، وله ثلاث وثمانون سنة.)[2]،وقال في معرفة القراء الكبار : (أبو حاتم السجستاني سهل بن محمد بن عثمان نحوي البصرة، ومقرئها في زمانه، وإمام جامعها،قرأ القرآن على يعقوب الحضرمي وغيره، وأخذ العربية عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي، ووهب بن جرير، والحديث عنهم، وعن زيد بن هارون، وأبي عامر العقدي وطبقتهم وصنف التصانيف....)[3]،قال الحافظ ابن حجر : (سهل" بن محمد بن عثمان أبو حاتم السجستاني النحوي المقري البصري روى عن الأصمعي وأبي عبيدة معمر بن المثنى وأبي زيد الأنصاري وعبد الله بن رجاء الغداني ومحمد بن عبيد الله العتبي ويعقوب بن إسحاق الحضرمي ووهب بن جرير بن حازم وغيرهم وعنه أبو داود قوله في تفسير أسنان الإبل والنسائي وأبو العباس المبرد وأبو بكر بن دريد وأبو بكر بن عوف بن المزرع بن يموت بن موسى بن حكيم العبدي الأخباري بن أخت الجاحظ وابن خزيمة وأبو بكر البزار وأبو بشر الدولابي ومحمد بن هارون الروياني وإبراهيم بن أبي طالب وحرب بن إسماعيل الكرماني وابن أبي داود وأبو عروبة وأبو روق الهزاني وابن صاعد..... قلت وقال مسلمة بن قاسم أرجو أن يكون صدوقا وقال أبو بكر البزار مشهور لا بأس به وقال أبو عمرو الداني في طبقات القراء أخذ القراءة عرضا عن يعقوب وهو أكبر أصحابه وله اختيار في القراءة قال المازني لو أدركه سلام أستاذ يعقوب لأحتاج أن يأخذ عنه ورثاه العباس بن الفرج الرياشي لما مات.)[4]،قال مغلطاي : (سهل بن محمد بن عثمان أبو حاتم السجستاني النحوي المقرئ البصري.قال مسلمة الأندلسي في كتاب «الصلة»: أرجو أن

[1] تهذيب الكمال ، ج 12ص 201و 204 ، رقم الترجمة 2620 .
[2] تاريخ الإسلام ج6 ص 95 ، رقم الترجمة 256.
[3] معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ص 128 رقم الترجمة 40
[4] تهذيب التهذيب ،ج 4 257و258 ، رقم الترجمة 451 .

يكون صدوقا، وروى ابن خزيمة عنه في «صحيحه»،وخرج ابن حبان حديثا أيضا في «صحيحه»، وكذلك الحاكم، ولما روى عنه البزار في «مسنده» قال: مشهور لا بأس به...)[1]

✓ الحكم على سند الرواية : سند الرواية فيه مجهول على الأقل ثابت الجهالة وهو الذي أخبر محمد بن عبد الله الأصبهاني فهو مجهول الحال ومجهول العين حيث قال ابن أشته الأصبهاني أخبرت بالبناء للمجهول ، وراويان آخران لم أتعرف عليهما فهما بالنسبة لي مجهولان حتى يثبت عكس ذلك ، وباقي رواة السند صالحون للاحتجاج بهم ، والرواية ضعيفة لا تقوم بها حجة ولا يثبت بها خبر ولا تنتهض معارضا للروايات السابقة .

2.القول بأن أول من نقط المصحف هو أبو الأسود الدؤلي :

- الرواية الأولى على أن أول من نقط المصحف هو أبو الأسود الدؤلي :

قال الداني : (حدّثَنَاهُ مُحَمَّد بن أَحْمد بن عَليّ الْبَغْدَادِيّ قَالَ ثَنَا مُحَمَّد بن الْقَاسِم الانباري قَالَ ثَنَا ابي قَالَ حَدثنَا أَبُو عِكْرِمَة قَالَ قَالَ الْعُتْبِي كتب مُعَاوِيَة رَضِي الله عَنهُ إِلَى زِيَاد يطْلب عبيد الله ابْنه فَلَمَّا قدم عَلَيْهِ كَلمه فَوَجَدَهُ يلحن فَرده إِلَى زِيَاد وَكتب إِلَيْهِ كتابا يلومه فِيهِ وَيَقُول أمثل عبيد الله يضيع فَبعث زِيَاد إِلَى ابي الْأسود فَقَالَ يَا أَبَا الْأسود إِن هَذِه الْحَمْرَاء قد كثرت وأفسدت من ألسن الْعَرَب فَلَو وضعت شَيْئا يصلح بِهِ النَّاس كَلَامهم ويعربون بِهِ كتاب الله تَعَالَى فَأبى ذَلِك أَبُو الْأسود وَكره إِجَابَة زِيَاد إِلَى مَا سَأَلَ ،فَوجه زِيَاد رجلا فَقَالَ لَهُ اقعد فِي طَرِيق أبي الْأسود فَإِذا مر بك فاقرأ شَيْئا من الْقُرْآن وتعمد اللّحن فِيهِ فَفعل ذَلِك فَلَمَّا مر بِهِ أَبُو الاسود رفع الرجل صَوته فَقَالَ {أَن الله بَرِيء من الْمُشْركين وَرَسُوله} فاستعظم ذَلِك أَبُو الْأسود وَقَالَ عز وَجه الله أَن يبرأ من رَسُوله ثمَّ رَجَعَ من فوره إِلَى زِيَاد فَقَالَ يَا هَذَا قد أَجَبْتُك إِلَى مَا سَأَلت وَرَأَيْت أَن أبدأ بإعراب الْقُرْآن إِلَيّ ثَلَاثِينَ رجلا فأحضرهم زِيَاد فَاخْتَارَ مِنْهُم أَبُو الْأسود عشرَة ثمَّ لم يزل يخْتَار مِنْهُم حَتَّى اخْتَار رجلا من عبد الْقَيْس فَقَالَ خُذ الْمُصحف وصبغا يُخَالف لون المداد فَإِذا فتحت شفتي فانقط وَاحِدَة فَوق الْحَرْف وَإِذا ضممتها فَاجْعَلْ النقطة إِلَى جَانب الْحَرْف وَإِذا كسرتهما فَاجْعَلْ النقطة فِي أَسْفَله فَإِن اتبعت شَيْئا من هَذِه الحركات غنة فانقط نقطتين...)[2]

✓ سند الرواية :

1) مُحَمَّد بن أَحْمد بن عَليّ الْبَغْدَادِيّ هو ابن محرم ضعيف: قال الذهبي : (من كبار شيوخ أبي نعيم الحافظ. روى عنه الدارقطني.وضعفه.وقال البرقاني: لا بأس به.وقال ابن أبي الفوارس: لم يكن عندهم بذاك.وهو ضعيف.)[3]

وقال في سير أعلام النبلاء : (ابن محرم محمد بن أحمد بن علي البغدادي الإمام، المفتي، المعمر، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن مخلد البغدادي الجوهري المحتسب، عرف بابن محرم،من أعيان تلامذة ابن جرير.سمع: الحارث بن أبي أسامة، وإبراهيم بن الهيثم البلدي، ومحمد بن يوسف بن الطباع، والكديمي، وطبقتهم.وعنه: ابن رزقويه، وابن داود الرزاز، وأبو علي

[1] إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال ،ج 6 ص 141 ، رقم الترجمة 2274 ، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد – أبو محمد أسامة بن إبراهيم
الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر الطبعة: الأولى، 1422 هـ – 2001 م

[2] المحكم في نقط المصحف ص 3 ،وانظر إيضاح الوقف والإبتداء لابن الأنباري ،ج1 ص 39 ، المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان
الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق عام النشر: 1390هـ – 1971م

[3] ميزان الاعتدال ، ج 3ص 462.

بن شاذان، وأبو نعيم الحافظ، وآخرون.قال الدارقطني: لا بأس به.وقال ابن أبي الفوارس: لم يكن بذاك.قلت: مات في ربيع الآخر سنة سبع وخمسين وثلاث مائة، على ثلاث وتسعين سنة.)[1]

قال ابن كثير : (مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مَخْلَدٍأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الجوهري المحتسب، ويعرف بابن المخرم، كَانَ أَحَدَ أَصْحَابِ ابْنِ جَرِيرٍ الطَّبَرِيِّ، وَقَدْ روى عن الكديمي وغيره، وقد اتفق له أنه تزوج امرأة فلما دخلت عَلَيْهِ جَلَسَ يَكْتُبُ الْحَدِيثَ فَجَاءَتْ أُمُّهَا فَأَخَذَتِ الدَّوَاةَ فَرَمَتْ بِهَا وَقَالَتْ: هَذِهِ أَضَرُّ عَلَى ابنتي من مائة ضرة. تُوُفِّيَ فِي هَذِهِ السَّنَةِ عَنْ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ سَنَةً، وَكَانَ يَضْعُفُ فِي الْحَدِيثِ.)[2]

2) مُحَمَّد بن الْقَاسِم الانباري صدوق من أعلام الأدب :

قال الخطيب البغدادي : (محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعه بن فروة بن قطن بن دعامة أبو بكر ابن الأنباري النحويكان من أعلم الناس بالنحو والأدب، وأكثرهم حفظا له.ولد في يوم الأحد لإحدى عشرة ليلة خلت من رجب سنة إحدى وسبعين ومائتين؛ حدثت بذلك عن إسماعيل بن سعيد بن سويد عنه.وسمع إسماعيل بن إسحاق القاضي، وأحمد بن الهيثم بن خالد البزاز، ومحمد بن يونس الكديمي، وأبا العباس ثعلبا، ومحمد بن أحمد بن النضر، وغيرهم من هذه الطبقة.وكان صدوقا، فاضلا، دينا، خيرا، من أهل السنة، وصنف كتبا كثيرة في علوم القرآن، وغريب الحديث، والمشكل، والوقف والابتداء، والرد على من خالف مصحف العامة.روى عنه أبو عمر بن حيويه، وأبو الحسين ابن البواب، وأبو الحسن الدارقطني، وأبو الفضل بن المأمون، وأحمد بن محمد بن الجراح، ومحمد بن عبد الله بن أَخِي ميمي، وغيرهم.)[3]

قال الذهبي : (قال أبو بكر الخطيب: كان ابن الأنباري صدوقا دينا من أهل السنة. صنف في علوم القرآن والغريب والمشكل والوقف والابتداء.

وقال غيره: كان من أعلم الناس وأفضلهم في نحو الكوفيين، وأكثرهم حفظا للغة. أخذ عن: ثعلب، وأخذ الناس عنه، وهو شب في حدود سنة ثلاث مائة...)[4]

وقال في تذكرة الحفاظ : (ابن الأنباري الحافظ العلامة شيخ الأدب أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار النحوي: سمع أبا العباس الكديمي وإسماعيل القاضي وأحمد بن الهيثم البزاز وثعلبا وطبقتهم، صنف التصانيف الكثيرة، ويروي بأسانيده ويملي من حفظه، وكان من أفراد الدهر في سعة الحفظ مع الصدق والدين)[5]

[1] سير أعلام النبلاء ، ج 16ص 60 و 61.

[2] البداية والنهاية للحافظ ابن كثير ، ج 11 ص 266، الناشر: دار الفكرعام النشر: 1407 هـ - 1986 م

[3] تاريخ بغداد ، ج 4 ص 299، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2002 م

[4] سير أعلام النبلاء ، ج11ص 490، الناشر: دار الحديث- القاهرة الطبعة: 1427هـ-2006م

[5] تذكرة الحفاظ ، ج3 ص 42 ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة: الأولى، 1419هـ- 1998م

3) القاسم بن محمد الأنباري صدوق موثق:

قال ابن خلكان في ترجمة محمد بن القاسم : (وكان أبوه عالما بالأدب موثقا في الرواية صدوقا أمينا سكن بغداد وروى عنه جماعة من العلماء.)[1]

قال الذهبي في ترجمة محمد بن القاسم : (وقد كان أبوه القاسم بن محمد الأنباري محدثا أخباريا علامة من أئمة الأدب،أخذ عن: سلمة بن عاصم، وأبي عكرمة الضبي.)[2]

4) أبو عكرمة الضبي أخباري في أخلاقه شراسة:

قال الحموي : (عامر بن عمران بن زياد أبو عكرمة الراوية الضبي السرمري

من أهل سرّ من رأى: كان نحويا لغويا أخباريا حدث عن العتبي وأخذ عن ابن الأعرابي وإسحاق بن إبراهيم الموصلي وعنه القاسم بن محمد بن بشار الأنباري. وكان أعلم الناس بأشعار العرب وأرواهم لها، وكان في أخلاقه شراسة. وصنف كتاب الخيل. وكتاب الابل والغنم. مات سنة خمسين ومائتين.)[3]

قال الزركلي : (عامر بن عمران بن زياد، أبو عكرمة الضبي. أديب عراقي، من أهل سامراء كان لغويا أخباريا، في أخلاقه شراسة..)[4]

5) الْعُتْبِي أخباري كان يشرب : قال ابن ماكولا : (أما العتبي بعين مهملة وتاء ساكنة معجمة باثنتين من فوقها وباء معجمة بواحدة فهو محمد بن عبيد الله العتبي الأخباري، بصري..)[5]

قال الخطيب البغدادي : (محمد بن عبيد الله بن عمرو بن معاوية بن عمرو بن عتبة بن أبي سفيان بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف أبو عبد الرحمن العتبي من أهل البصرة، كان صاحب أخبار ورواية للآداب، وكان من أفصح الناس.

وحدث عن: أبيه، وعن سفيان بن عيينة، وأبي مخنف لوط بن يحيى الكوفي.

روى عنه: أبو حاتم السجستاني، وأبو الفضل الرياشي، وإسحاق بن محمد النخعي، وعبد العزيز بن معاوية القرشي، وأبو العباس الكديمي، وغيرهم،وقدم بغداد وحدث بها، فأخذ عنه غير واحد من أهلها.)[6]

قال ابن خلكان : (بو عبد الرحمن محمد بن عبيد الله بن عمرو بن معاوية بن عمرو بن عتبة بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس القرشي الأموي المعروف بالعتبي، الشاعر البصري المشهور؛ كان أديبا فاضلا شاعرا مجيدا، وكان

---

[1] وفيات الأعيان لابن خلكان ، ج4 ص 341 المحقق: إحسان عباس الناشر: دار صادر – بيروت

[2] سير أعلام النبلاء ، ج11ص 490، الناشر: دار الحديث– القاهرة الطبعة: 1427هـ–2006م .

[3] معجم الأدباء ، ج 4 ص 1479.

[4] الأعلام للزركلي ، ج3 ص 254.

[5] الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، ج6 ص 368 ، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان الطبعة: الطبعة الأولى 1411هـ–1990م

[6] تاريخ بغداد ، ج32 ص 562.

يروي الأخبار وأيام العرب، ومات له بنون، فكان يرثيهم، وروى عن أبيه وعن سفيان بن عيينة ولوط بن محنف، وروى عنه أبو حاتم السجستاني وأبو الفضل الرياشي وإسحاق بن محمد النخعي وغيرهم، وقدم بغداد وحدث بها وأخذ عنه أهلها، وكان مستهترا بالشراب، ويقول الشعر في عتبة. وكان هو وأبوه سيدين أديبين فصيحين، وله من التصانيف كتاب الخيل وكتاب أشعار الأعاريب وأشعار النساء اللاتي أحبين ثم أبغضن وكتاب الذبيح وكتاب الأخلاق وغير ذلك...)[1]

قال الذهبي : (العلامة، الأخباري، الشاعر، المجود، أبو عبد الرحمن محمد بن عبيد الله بن عمرو بن معاوية بن عمرو بن عتبة بن أبي سفيان بن حرب الأموي, ثم العتبي البصري،روى عن: ابن عيينة وأبي مخنف ووالده،وعنه: أبو حاتم السجستاني وإسحاق بن محمد النخعي.

وكان يشرب. وله تصانيف أدبيات وشهرة،مات سنة ثمان وعشرين ومائتين.)[2]الحكم على السند : السند كما هو واضح سند ضعيف جدا.

3.الرواية الثانية لقصة أبي الأسود الدؤلي :

قال ابن الأنباري : (وحدثني أبي قال: حدثنا عمر بن شبة قال: حدثنا حيان بن بشر قال: حدثنا يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عياش عن عاصم بن أبي النجود قال: «أول من وضع النحو أبو الأسود الدؤلي، جاء إلى زياد بالبصرة فقال: إني أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم وتغيرت ألسنتهم، أفتأذن لي أن أضع للعرب كلامًا يعرفون أو يقيمون به كلامهم قال: لا. فجاء رجل إلى زياد فقال: أصلح الله الأمير، توفي أبانا وترك بنونًا. فقال زياد: توفي أبانا وترك بنونا؟ ادع لي أبا الأسود. فقال: ضع للناس الذي نهيتك أن تضع لهم».[3]

1. القاسم بن محمد الأنباري صدوق موثق: قد مر الحديث عنه في الرواية السابقة
2. عمر بن شبة ثقة أخباري :

قال المزي : (عُمَر بْن شبة بْن عُبَيدة بن زيد بن رائطة النميري ، أَبُو زيد بن أَبي معاذ البَصْرِيّ النحوي الأخباري، نزيل بغداد..... قال عَبْد الرَّحْمَنِ بْن أَبي حَاتِم : كتبت عَنْهُ مَعَ أَبِي وهو صدوق صاحب عربية وأدب.

وَقَال الدَّارَقُطْنِيُّ : ثقة.

وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب "الثقات"، وَقَال (3) : مستقيم الحَدِيث، وكَانَ صاحب أدب وشعر وأخبار ومعرفة بأيام الناس.

وَقَال أَبُو بكر الخطيب : كَانَ ثقة، عالما بالسير وأيام لناس، وله تصانيف كثيرة، وكان قد نزل فِي آخر عُمَره سر من رأى وتوفي بها... قال أَبُو الحسين ابْن المنادي : مات بسر من رأى يوم الاثنين لخمس بقين من جمادي الآخرة سنة اثنتين وستين ومئتين، وكان قد جاوز التسعين.)[4]

---

[1] وفيات الأعيان ، ج4 ص 398

[2] سير أعلام النبلاء ، ج 9ص 138

[3] ايضاح الوقف والإبتداء لابن الأنباري ، ج 1 ص 43 ، الفقرة رقم 42، المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق عام النشر: 1390هـ - 1971م

[4] تهذيب الكمال ، ج ص 386و 389و 390.

3. **حيان بن بشر لابأس به :**

قال الخطيب البغدادي : (أَنْبَأَنَا أَحْمَد مُحَمَّد الكاتب، قَالَ: أخبرنا مُحَمَّد بْن حميد المخرمي، قَالَ: حَدَّثَنَا علي بْن الْحُسَيْن بْن حبان، قَالَ: وَجدت فِي كتاب أَبِي بخط يده: سألت أبا زَكَرِيَّا عَنْ حيان بْن بشر، فَقَالَ: ليس به بأس، كَانَ معنا فِي البيت بالري أربعة أشهر، ما رأيت منه إلا خيرا، قلت: إنهم يقولون: إنه يقول بقول جهم، فَقَالَ: معاذ اللَّه، هذا باطل، وَكذب، لو كَانَ من هذا شيء لم يخف علينا، إلا أنه من أصحاب الرأي، رأي أَبِي حنيفة: لا بأس به...)[1]

ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا قال في الجرح والتعديل : (حيان بن بشر أبو بشر الأسدي روى عن يحيى بن آدم روى عنه عمر بن شبة النميري...)[2]

قال ذهبي : **(حيان بن بشر القاضي، أبو بشر الأسدي الحنفي. عن: هشيم، وأبي يوسف القاضي، وأبي معاوية، ويحيى بن آدم.**

وعنه: بشر بن موسى، وإبراهيم بن عبد الله بن الجنيد، ومحمد بن عبدوس، وأبو القاسم البغوي. وولي قضاء إصبهان في دولة المأمون، وولي قضاء الشرقية ببغداد في دولة المتوكل، قال ابن معين: لا بأس به، وتوفي سنة سبع أو ثمان وثلاثين. وكان من كبار أصحاب الرأي.)[3]

4. **يحيى بن آدم ثقة :**

قال بن سعد : (يحيى بن آدم بن سليمان ويكنى أبا زكريا مولى لخالد بن خالد بن عمارة بن عقبة بن أبي معيط توفي بفم الصلح في النصف من شهر ربيع الأول سنة ثلاث ومائتين في خلافة المأمون، وقد روى عن سفيان الثوري وغيره وكان ثقة)[4]

قال العجلي : **(يحيى بن آدم مولى خالد بن سعيد بن العاص: "كوفي"، ثقة، وكان جامعًا للعلم عاقلًا ثبتًا في الحديث)[5]**

قال الدارمي : (قلت فيحيى بن آدم مَا حَاله فِي سُفْيَان فَقَالَ ثِقَة)[6]

قال ابن أبي حاتم : (يحيى بن آدم المقرئ وهو ابن (265 م 6) آدم بن سليمان أبو زكريا مولى خالد [ابن خالد - 3] بن عقبة بن ابى معيط كوفى مات بفم الصلح سنة ثلاث ومائتين،روى عن الثوري ومسعر ومالك بن مغول روى عنه إسحاق بن راهويه ويحيى بن معين وعثمان وعبد الله ابنا أبي شيبة،نا عبد الرحمن سمعت أبي يقول ذلك.

وسألته عنه فقال: كان يفقه وهو ثقة نا عبد الرحمن أنا يعقوب بن إسحاق فيما كتب إلي قال نا عثمان بن سعيد قال قلت ليحيى بن معين يحيى بن آدم ما حاله في سفيان فقال: ثقة.)[7]

---

[1] تاريخ بغداد ، ج9 ص 213.

[2] الجرح والتعديل ، ج 3ص 248 .

[3] تاريخ الإسلام ج 5 ص 816

[4] طبقات بن سعد ، 6ص 402 .

[5] الثقات للعجلي ، ص 468 ، رقم الترجمة 1789، الناشر: دار الباز الطبعة: الطبعة الأولى 1405هـ-1984م

[6] تاريخ بن معين رواية الدارمي ، ص 266 ، رقم الترجمة 869 ، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق

[7] الجرح والتعديل ج 9ص 128 ، رقم الترجمة 545

5. أبو بكر بن عياش ثقة ساء حفظه لما كبر :

قال المزي : (قال الحسن بْن عيسى النيسابوري: ذكر ابن المبارك أبا بكر بْن عياش فأثنى عليه.وَقَال صَالِح بْن أَحْمَد بْن حنبل، عَن أَبِيهِ: صدوق، صاحب قرآن وخير.وَقَال عَبد اللَّه بْن أحمد بْن حنبل، عَن أبيه: ثقة، وربما غلط.وَقَال عثمان بْن سَعِيد الدارمي : قلت ليحيى بن مَعِين: فأبو

الأَحوص أحب إليك فِي أَبِي إسحاق أو أَبُو بكر بْن عياش؟ قال: ما أقربهما. قلت : الحسن بْن عياش أخو أَبِي بكر بْن عياش، كيف حديثه؟ قال: ثقة. قلت: هو أحب إليك أو أَبُو بكر؟ قال: هو ثقة وأبو بكر ثقة. قال عثمان بْن سَعِيد: أَبُو بكر والحسن بنا عياش ليسا بذاك فِي الحديث، وهما من أهل الصدق والأمانة.

قال: وسمعت مُحَمَّد بْن عَبد اللَّه بْن نمير يضعف أبا بكر بْن عياش فِي الحديث. قلت: كيف حاله فِي الأعمش؟ قال: هو ضعيف فِي الأعمش وغيره.

وَقَال عَبْد الرحمن بْن أَبِي حاتم : سَأَلتُ أبي عَن أَبِي بكر بْن عياش وأبي الأَحوص فقال: ما أقربهما، لا أبالي بايهما بدأت. قال: وسئل أَبِي عَنْ شَرِيك وأبي بكر بْن عياش أيهما احفظ؟ فقال: هما فِي الحفظ سواء، غير إن أبا بكر أصح كتابا". قلتُ لأَبِي: أبو بَكْرِ بْنُ عياش، وعبد اللَّه بْن بشر الرَّقِّيّ؟ قال: أَبُو بكر أحفظ منه وأوثق.

وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب "الثقات" .)[1]

قال ابن حجر : (ولما ذكره ابن حبان قال اختلفوا في اسمه والصحيح أن اسمه كنيته وكان من العباد الحفاظ المتقنين وكان يحيى القطان وعلي بن المديني يسيئان الرأي فيه وذلك أنه لما كبر ساء حفظه فكان يهم إذا روى والخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر فمن كان لا يكثر ذلك منه فلا يستحق ترك حديثه بعد تقدم عدالته وكان شريك يقول رأيت أبا بكر عند أبي إسحاق يأمر وينهى كأنه رب البيت مات هو وهارون الرشيد في شهر واحد سنة ثلاث وتسعين ومائة وكان قد صام سبعين سنة وقامها وكان لا يعلم له بالليل نوم والصواب في أمره مجانبة ما علم أنه أخطأ فيه والاحتجاج بما يرويه سواء وافق الثقات أو خالفهم....)[2]

- عاصم بن أبي النجود ثبت في القراءة حسن الحديث :

قال ابن سعد : (قَالُوا وَكَانَ عَاصِمٌ ثِقَةً إِلا أَنَّهُ كَانَ كَثِيرَ الْخَطَأِ فِي حَدِيثِهِ.)[3]

قال الذهبي : (أحد السبعة القراء. هو عاصم بن بهدلة الكوفي مولى بنى أسد، ثبت في القراءة، وهو في الحديث دون الثبت صدوق يهم.

قال يحيى القطان: ما وجدت رجلا اسمه عاصم إلا وجدته ردئ الحفظ.

[1] تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، ج 33 ص 132و133، رقم الترجمة 7252 .
[2] تهذيب التهذيب ج 12 ص 36 ، رقم الترجمة 151.
[3] طبقات بن سعد ،ج 6ص 317 .

وقال النسائي: ليس بحافظ.وقال الدارقطني: في حفظ عاصم شئ.وقال أبو حاتم: محله الصدق.وقال ابن خراش: في حديثه نكرة.قلت: هو حسن الحديث.وقال أحمد وأبو زرعة: ثقة.قلت: خرج له الشيخان لكن مقرونا بغيره لا أصلا وانفرادا.توفي في آخر سنة سبع وعشرين ومائة.

يحيى القطان، سمعت شعبة يقول: حدثنا عاصم بن أبي النجود – وفي النفس ما فيها.

ابن عيينة، حدثنا عاصم عن زر، قال لى عبد الله: هل تدرى يا زر ما الحفدة؟ قلت: نعم، هم حفدة الرجل من ولده وولد ولده.

قال: لا، ولكنهم الأصهار.قال عاصم: فقال لي الكلبي: أصاب زر، وكذب الكلبي، لعمر الله.وقال أحمد بن حنبل: كان ثقة، أنا أختار قراءته.

وقال ابن سعد: ثقة إلا أنه كثير الخطأ في حديثه.وقال أبو حاتم: ليس محله أن يقال ثقة.)[1]

قال في تاريخ الإسلام : (قُلْتُ: رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ مَقْرُونًا بِغَيْرِهِ وَكَذَلِكَ مُسْلِمٌ، وَيُصَحِّحُ التِّرْمِذِيُّ حَدِيثَهُ. فَأَمَّا فِي الْقِرَاءَةِ فَثَبْتٌ إِمَامٌ، وَأَمَّا فِي الْحَدِيثِ فَحَسَنُ الْحَدِيثِ.)[2]

قال ابن حجر : (قال ابن سعد كان ثقة إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه كان رجلا صالحا قارئا للقرآن وأهل الكوفة يختارون قراءته وأنا أختارها وكان خيرا ثقة والأعمش أحفظ منه وكان شعبة يختار الأعمش عليه في ثبت الحديث وقال أيضا عاصم صاحب قرآن وحماد صاحب فقه وعاصم أحب إلينا وقال ابن معين لا بأس به وقال العجلي كان صاحب سنة وقراءة وكان ثقة رأسا في القراءة ويقال أن الأعمش قرأ عليه وهو حدث وكان يختلف عليه في زر وأبي وائل وقال يعقوب بن سفيان في حديثه اضطراب وهو ثقة وقال ابن أبي حاتم عن أبيه صالح وهو أكثر حديثا من أبي قيس الأودي وأشهر وأحب إلي منه وهو أقل اختلافا عندي من عبد الملك بن عمير قال وسألت أبا زرعة عنه فقال ثقة قال وذكره أبي فقال محله عندي محل الصدق صالح الحديث وليس محله أن يقال هو ثقة ولم يكن بالحافظ وقد تكلم فيه بن علية فقال كان كل من اسمه عاصم سيء الحفظ وقال النسائي ليس به بأس وقال ابن خراش في حديثه نكرة وقال العقيلي لم يكن فيه إلا سوء الحفظ وقال الدارقطني في حفظه شيء وقال أبو بكر بن عياش سمعت أبا إسحاق يقول ما رأيت اقرأ من عاصم وقال شهاب بن عباد عن أبي بكر بن عياش دخلت على عاصم وقد احتضر فجعلت أسمعه يردد هذه الآية نحققها كأنه في المحراب ثم:{ ردوا إلى الله مولاهم الحق الا له الحكم وهو أسرع الحاسبين} قال خليفة وابن بكير مات سنة سبع وعشرين وقال ابن سعد وغيره مات سنة ثمان وعشرين ومائة أخرج له الشيخان مقرونا بغيره قلت قال أبو عوانة في صحيحه لم يخرج له مسلم سوى حديث أبي بن كعب في ليلة القدر وقال أبو بكر البزار لم يكن بالحافظ ولا نعلم أحدا ترك حديثه على ذلك وهو مشهور وقال ابن قانع قال حماد بن سلمة خلط عاصم في آخر عمره وذكره ابن حبان في الثقات وقال العجلي كان عثمانيا وقال ابن

[1] ميزان الإعتدال ، ج 2 ص 358، رقم الترجمة 4068.
[2] تاريخ الإسلام ، ج 3ص 435 ، رقم الترجمة 163.

شاهين في الثقات قال ابن معين ثقة لا بأس به من نظراء الأعمش وقال الآجري سألت أبا داود عن عاصم وعمرو بن مرة فقال عمرو فوقه.)[1]

الحكم على السند : السند حسن إلى عاصم بن أبي النجود ، والقصة ليس فيها سبق إلى نقط المصحف ولكن سبق إلى وضع النحو ، ومتن القصة فيه اضطراب كما سيبين فيما يأتي .

4.الرواية الثالثة التي يستدل بها على أن أبا الأسود الدؤلي هو أول من وضع النقط:

قال جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي : (وقيل: إن زياد ابن أبيه قال لأبي الأسود: إن بنيّ يلحنون في القرآن، فلو رسمت لهم رسما. فنقط المصحف. فقال: إن الظئر والحشم قد أفسدوا ألسنتهم،فلو وضعت لهم كلاما. فوضع العربية.)[2]

وهذه الرواية لا سند لها ، وقد صدرها القفطي بعبارة قيل المشعرة بالتمريض التي تفيد الضعف، فهذه رواية لا تثبت لعدم ورودها مسندة .

والقصة مضطربة متنا لأنها وردت بثلاثة أشكال مختلفة بل متناقضة :

1- ففي الرواية الأولى الأمير زياد بن أبيه هو الذي طلب من أبي الأسود الدؤلي أن يضع نقطا للمصحف فأبى أبو الأسود فوضع الأمير خطة لإقناع أبي الأسود بذلك .

2- والمتن الثاني عكس الأول تماما حيث أن أبا الأسود هوالذي طلب ذلك فامتنع الأمير زياد أول الأمر ثم سمح به بعد أن سمع الناس يلحنون .

3- الثالثة فيها توافق بين الأمير وأبي الأسود فبمجرد ما إن طلب منه أن يضع قواعد لتجنب اللحن أجابه أبو الأسود إلى ذلك .

بالتالي فالقصة مضطربة متنا والاضطراب من القوادح في الرواية فهذه قصة مضطربة والمضطرب من أنواع الضعيف .

ولم يصح سندا إلا القصة الثانية ولا دليل فيها على أن أبا الأسود الدؤلي هو أول من نقط المصحف بل كل ما يستفاد منها أن أبا الأسود أول من وضع النحو ، ولا تدل دلالة صريحة على ذلك لأنه لايلزم من كون أبي الأسود وضع لزياد قواعدا انتفاء وجود غيره ممن وضع مثلها في البصرة أو خارج البصرة ، فالاستدلال بهذه الروايات على الأولية في وضع النحو لايثبت لعدم صراحة دلالتها على ذلك ، **والاستدلال بها على الأولية في وضع النقط باطل قطعا لمخالفتها للروايات الصحيحة الثابتة في ذلك ، والقول بالجمع بين رويات الأولية في النقط ليحيى بن يعمر ، وروايات أبي الأسود لايصح لأنه لا يصار إلى الجمع أو الترجيح إلا إذا تعارضت الرويات وكانت صحيحة السند ، وهنا لا تعارض أصلا ليصار إلى الجمع بين الدليلين وذلك لاختلاف درجتهما ثبوتا ، واختلاف دلالتهما ، فروايات يحي تدل على الأولية صراحة ، وروايات أبي الأسود لا تدل على ذلك إلا بتأويلها ولفظ متونها لا يدل على ذلك أبدا.**

[1] تهذيب التهذيب ،ج 5 ص 39و40 ، رقم الترجمة 67.

[2] إنباه الرواة على أنباه النحاة ج 1 ص 51 ، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1982م.

فنخلص هنا إلى القول بأن أول من نقط المصحف هو يحيى بن يعمر وذلك ثابت بالأسانيد الصحيحة إليه ، وأما كون أبي الأسود الدؤلي هو الأول في نقط المصحف فلا يثبت برواية صحيحة ، بل كل ما ورد في كونه نقط المصحف حتى وإن سلم بصحته فليس فيه دليل الأولية بل فيه احتمال الأولية وغيرها ، وأما من احتج على أولية أبي الأسود الدؤلي من المعاصرين بالمخطوطات التي فيها نقط كمخطوطة طوبقابي فهذا من أغرب ما يمكن أن يستدل به لأن المخطوطة دليل على وجود النقط ولكنها ليست دليلا على الناقط فإنها لا تتكلم لتخبرنا بمن نقطها بالتالي نحتاج إلى نقل تاريخي صحيح ، والنقل الصحيح هنا يدل على أن يحيى بن يعمر هو من نقط فلماذا لا ينسب إليه ؟؟

يبقي السؤال هنا هل أولية يحيى بن يعمر أولية مطلقة أم مقيدة ؟ وهل نقطه كان للإعجام أو للتشكيل ؟ وأيهما أسبق : الإعجام أو التشكيل؟؟

يرى أبو عمرو الداني أن أولية يحيى بن يعمر ليست مطلقة بل هي مقيدة بما بعد عصر الصحابة أي أنه الذي نقط المصحف بعد عهد الصحابة رضوان الله عليهم ، قال رحمه الله : (..هَذَا يدل على أَن الصَّحَابَة وأكابر التَّابِعين رضوَان الله عَلَيْهِم هم المبتدئون بالنقط ورسم الخموس والعشور لِأَن حِكَايَة قَتَادَة لَا تكون إِلَّا عَنْهُم إِذْ هُوَ من التَّابِعين وَقَوله بدؤوا الى آخِره دَلِيل على أَن ذَلِك كَانَ عَن اتِّفَاق من جَمَاعَتهمْ وَمَا اتَّفقُوا عَلَيْهِ أَو أَكْثَرهم فَلَا شكول فِي صِحَّته وَلَا حرج فِي اسْتِعْمَاله وَإِنَّمَا أخلى الصَّدْر مِنْهُم الْمَصَاحِف من ذَلِك وَمن الشكل من حَيْثُ أَرَادوا الدّلَالَة على بَقَاء السعَة فِي اللُّغَات والفسحة فِي الْقرَاءَاتالَّتِي أذن الله تَعَالَى لِعِبَادِهِ فِي الْأَخْذ بهَا وَالْقِرَاءَة بِمَا شَاءَت مِنْهَا فَكَانَ الْأَمر على ذَلِك إِلَى أَن حدث فِي النَّاس مَا أوجب نقطها وشكلها...)[1]

[1] المحكم في النقط ،ص 3 و4.

قائمة المصادرو المراجع

- الإبانة في اللغة العربية ، المؤلف: سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري المحقق: د. عبد الكريم خليفة – د. نصرت عبد الرحمن – د. صلاح جرار – د. محمد حسن عواد – د. جاسر أبو صفية الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة – مسقط – سلطنة عمان الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م
- الإتقان في علوم القرآن ، ، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب
- أدب الاملاء والاستملاء ، المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (ت ٥٦٢هـ) المحقق: ماكس فايسفايلر الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠١ – ١٩٨١م
- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي ، المحقق: إحسان عباس الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت الطبعة: الأولى، 1414 هـ – 1993 م
- أساس البلاغة، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان
- الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل ، المؤلف: أبو النجا شرف الدين موسى الحجاوي المقدسي (ت ٩٦٨ هـ) تصحيح وتعليق: عبد اللطيف محمد موسى السبكي الناشر: دار المعرفة بيروت – لبنان
- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، رقم الترجمة 2274 ، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد – أبو محمد أسامة بن إبراهيم ،الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر الطبعة: الأولى، 1422 هـ – 2001 م
- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، ج6 ص 368 ، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان الطبعة: الطبعة الأولى 1411هـ–1990م
- إنباه الرواة على أنباه النحاة المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت الطبعة: الأولى، 1406 هـ – 1982م.
- ايضاح الوقف والإبتداء لابن الأنباري ، ج 1 ص 43 ، الفقرة رقم 42، المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق عام النشر: 1390هـ – 1971م
- البداية والنهاية ، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م سنة النشر: ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م
- البداية والنهاية للحافظ ابن كثير ، الناشر: دار الفكرعام النشر: 1407 هـ – 1986 م
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، المؤلف: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي الملقب بـ «بملك العلماء» (ت ٥٨٧ هـ) الطبعة: الأولى ١٣٢٧ – ١٣٢٨ هـ عدد الأجزاء: ٧ تِباعًا الأجزاء ١ – ٢: مطبعة شركة المطبوعات العلمية بمصر الأجزاء ٣ – ٧: مطبعة الجمالية بمصر وصَوّرتْها: دار الكتب العلمية وغيرها

- البرهان في علوم القرآن ، ، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م ،الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه
- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس ، الناشر: دار الكاتب العربي – القاهرة ،عام النشر: 1967 م
- البناية شرح الهداية ، لمؤلف: محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن الحسين المعروف بـ «بدر الدين العينى» الحنفى (ت ٨٥٥ هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان تحقيق: أيمن صالح شعبان الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م
- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة ، المؤلف: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت ٥٢٠هـ) حققه: د محمد حجي وآخرون الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
- تاريخ الإسلام للذهبي ، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف الناشر: دار الغرب الإسلامي الطبعة: الأولى، 2003 م
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) المحقق: عمر عبد السلام التدمري ، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م
- تاريخ بغداد ،المحقق: الدكتور بشار عواد معروف الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2002 م
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا الطبعة: الأولى، 1417 هـ
- تاريخ بن معين رواية الدارمي ، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق
- التبيان في آداب حملة القرآن ، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) حققه وعلق عليه: محمد الحجار الطبعة: الثالثة مزيدة ومنقحة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت – لبنان
- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشِّلْبِيِّ ، المؤلف: عثمان بن علي الزيلعي الحنفي الحاشية: شهاب الدين أحمد [بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس] الشِّلْبِيُّ [ت ١٠٢١ هـ] الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية – بولاق، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٣١٤ هـ (ثم صورتها دار الكتاب الإسلامي ط ٢)
- تحفة الحبيب على شرح الخطيب = حاشية البجيرمي على الخطيب ، المؤلف: سليمان بن محمد بن عمر البُجَيْرَمِيّ المصري الشافعي (ت ١٢٢١هـ) الناشر: دار الفكر الطبعة: بدون طبعة تاريخ النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م
- تذكرة الحفاظ ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان الطبعة: الأولى، 1419هـ- 1998م

- تسمية الشيوخ للنسائي ، ص59 ، المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني الناشر: دار عالم الفوائد – مكة المكرمة الطبعة: الأولى 1423هـ
- تقريب التهذيب ، المحقق: محمد عوامة الناشر: دار الرشيد – سوريا الطبعة: الأولى، 1406 – 1986
- تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير ، المؤلف: جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي [٥٠٨هـ – ٥٩٧هـ] الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٧
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: 742هـ) المحقق: د. بشار عواد معروف الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى، 1400 – 1980
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي الحجاج المزي ، المحقق: د. بشار عواد معروف الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى، 1400 – 1980, وانظر : تاريخ بغداد , ج 3 ص427/ التعديل والجرح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح ,ج2 ص 654/ تذكرة الحفاظ ج 2 ص 79 .
- تهذيب اللغة ، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ) المحقق: محمد عوض مرعب الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م
- الثقات لابن حبان طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند الطبعة: الأولى، 1393 هـ = 1973, وأنظر تهذيب الكمال للمزي ج 1 ص 505, وتهذيب التهذيب ج 1ص 87
- الثقات للعجلي ، الناشر: دار الباز الطبعة: الطبعة الأولى 1405هـ–1984م
- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس ، الناشر: الدار المصرية للتأليف والنشر – القاهرة عام النشر: 1966 م.
- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ،الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952 م
- حاشية رد المحتار، على الدر المختار: شرح تنوير الأبصار، المؤلف: محمد أمين، الشهير بابن عابدين [ت ١٢٥٢ هـ] الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة: الثانية ١٣٨٦ هـ = ١٩٦٦ م
- خزانة المفتين ، المؤلف: الحسين بن محمد بن الحسين السمنقاني الحنفي (ت ٧٤٦ هـ) أطروحة: دكتوراة – جامعة الملك خالد، السعودية دراسة وتحقيق: د. فهد بن عبد الله بن عبد الله القحطاني العام الجامعي: ١٤٤١ هـ
- دراسات في علوم القرآن الكريم ، المؤلف: أ. د. فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي الناشر: حقوق الطبع محفوظة للمؤلف الطبعة: الثانية عشرة ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م

- الذخيرة ، ، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت ٦٨٤هـ) المحقق: جزء ١، ٨، ١٣: محمد حجي الناشر: دار الغرب الإسلامي– بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٤ م
- الرعاية في الفقه (الرعاية الصغرى) ، المؤلف: نجم الدين أحمد بن حمدان الحراني الحنبلي (المتوفى ٦٩٥ هـ) المحقق: د. علي بن عبد الله بن حمدان الشهري
- سير أعلام النبلاء المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط الناشر : مؤسسة الرسالة الطبعة : الثالثة ، 1405 هـ / 1985 م
- شرح مختصر الطحاوي ، المؤلف: أبو بكر الرازي الجصاص (٣٠٥ – ٣٧٠ هـ) تحقيق: رسائل دكتوراة، في الفقه، كلية الشريعة، جامعة أم القرى مكة المكرمة
- شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي ، المؤلف: د مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار اعتنى بها: بدر بن ناصر بن صالح الجبر الناشر: دار ابن الجوزي الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ
- شرف أصحاب الحديث ، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) المحقق: د. محمد سعيد خطي اوغلي الناشر: دار إحياء السنة النبوية – أنقرة
- الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م
- طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب ٥٠) ، المؤلف: محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت ٣٧٩هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم ،الطبعة: الثانية ،الناشر: دار المعارف
- الطبقات لابن سعد ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، 1410 هـ – 1990 م
- العِبَر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر ، المؤلف: عبد الرحمن بن بن خلدون (٧٣٢ – ٨٠٨ هـ) ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: أ. خليل شحادة مراجعة: د. سهيل زكار الناشر: دار الفكر، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م
- عصمت الله عنايت الله محمد (من أول الكتاب إلى الحج) 2 – سائد محمد يحيى بكداش (من البيوع إلى النكاح) 3 – محمد عبيد الله خان (من الطلاق إلى الحدود)4 – زينب محمد حسن فلاته (من السير والجهاد إلى آخر الكتاب) أعد الكتاب للطباعة وراجعه وصححه: أ. د. سائد بكداش الناشر: دار البشائر الإسلامية – ودار السراج
- علوم القرآن الكريم ، المؤلف: نور الدين محمد عتر الحلبي الناشر: مطبعة الصباح – دمشق الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م

- عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل وأثر ذلك في حفظ السنة النبوية ، المؤلف: صالح بن حامد بن سعيد الرفاعي الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة
- غاية النهابة في طبقات القراء لابن الجزري ، الناشر: مكتبة ابن تيمية الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ ج. برجستراس
- الفروع ، ومعه: تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي (ت ٨٨٥) وحاشية ابن قندس: تقي الدين أبو بكر بن إبراهيم بن يوسف البعلى (ت ٨٦١ هـ) مؤلف كتاب الفروع: شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي (ت ٧٦٣ هـ) تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: (مؤسسة الرسالة – بيروت)، (دار المؤيد – الرياض) الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م
- فضائل القرآن ، المؤلف : أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى : ٧٧٤هـ) الناشر : مكتبة ابن تيمية الطبعة : الطبعة الأولى – ١٤١٦ هـ
- في علوم القرآن دراسات ومحاضرات ، المؤلف: محمد عبد السلام كفافى وعبد الله الشريف الناشر: دار النهضة العربيه – بيروت
- القاموس المحيط ، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي
- القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية ، المؤلف: محمد حبش الناشر: دار الفكر – دمشق الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م
- كتاب المصاحف ، المؤلف: أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت ٣١٦هـ) المحقق: محمد بن عبده الناشر: الفاروق الحديثة – مصر / القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م
- كشاف القناع عن الإقناع ، المؤلف: منصور بن يونس البهوتي الحنبلي (ت ١٠٥١ هـ) تحقيق وتخريج وتوثيق: لجنة متخصصة في وزارة العدل الناشر: وزارة العدل في المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، (١٤٢١ – ١٤٢٩ هـ) = (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨ م)
- لسان العرب ،المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ) الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين
- لسان الميزان ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) المحقق: عبد الفتاح أبو غدة الناشر: دار البشائر الإسلامية الطبعة: الأولى، 2002 م
- مباحث في علوم القرآن ، المؤلف: مناع بن خليل القطان (ت ١٤٢٠هـ) الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م

- مباحث في علوم القرآن ، المؤلف: صبحي الصالح الناشر: دار العلم للملايين الطبعة: الطبعة الرابعة والعشرون كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠
- مجموع الفتاوى ، المؤلف: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم رحمه الله وساعده: ابنه محمد وفقه الله الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – المدينة المنورة – السعودية عام النشر: ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م
- المجموع شرح المهذب ، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) باشر تصحيحه: لجنة من العلماء الناشر: (إدارة الطباعة المنيرية، مطبعة التضامن الأخوي) – القاهرة عام النشر: ١٣٤٤ – ١٣٤٧ هـ
- محاضرات في علوم القرآن ، المؤلف: أبو عبد الله غانم بن قدوري بن حمد بن صالح، آل موسى فَرَج الناصري التكريتي الناشر: دار عمار – عمان الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م
- المحرر في علوم القرآن ، المؤلف: د مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار الناشر: مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي الطبعة: الثانية، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م
- المحكم في نقط المصاحف ، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) المحقق: د. عزة حسن الناشر: دار الفكر ، ط 2 / 1407 – دمشق
- المحكم والمحيط الأعظم المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ] المحقق: عبد الحميد هنداوي الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م
- مختار الصحاح ، المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ) المحقق: يوسف الشيخ محمد الناشر: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م
- مختصر العلامة خليل ، المؤلف: خليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين الجندي المالكي المصري (ت ٧٧٦هـ) المحقق: أحمد جاد الناشر: دار الحديث/القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م
- المدخل ، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي الشهير بابن الحاج (ت ٧٣٧هـ) الناشر: دار التراث الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ
- مدخل في علوم القراءات ، المؤلف: السيد رزق الطويل (ت ١٤١٩هـ) الناشر: المكتبة الفيصلية الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م
- المدخل لدراسة القرآن الكريم ، المؤلف: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (ت ١٤٠٣هـ) الناشر: مكتبه السنة – القاهرة الطبعة: الثانية، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م
- مرآة الزمان في تواريخ الأعيان ، المؤلف: شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قِزْأُوغلي بن عبد الله المعروف بـ «سبط ابن الجوزي» (٥٨١ – ٦٥٤ هـ) تحقيق وتعليق: [بأول كل جزء تفصيل أسماء محققيه] محمد بركات، كامل محمد

الخراط، عمار ريحاوي، محمد رضوان عرقسوسي، أنور طالب، فادي المغربي، رضوان مامو، محمد معتز كريم الدين، زاهر إسحاق، محمد أنس الخن، إبراهيم الزيبق الناشر: دار الرسالة العالمية، دمشق – سوريا.

- المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين ، المؤلف: القاضي أبو يعلى المحقق: عبد الكريم بن محمد اللاحم الناشر: مكتبة المعارف، الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت نحو ٧٧٠ هـ) الناشر: المكتبة العلمية – بيروت
- معجم علوم القرآن ، المؤلف: إبراهيم محمد الجرمي الناشر: دار القلم – دمشق الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
- معجم مقاييس اللغة ، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون الناشر: دار الفكر عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- معرفة علوم الحديث ، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت ٤٠٥هـ) المحقق: السيد معظم حسين الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م
- المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام ، المؤلف: الدكتور جواد علي (ت ١٤٠٨هـ) الناشر: دار الساقي الطبعة: الرابعة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م
- مقدمة فتح الباري، الناشر: دار المعرفة – بيروت، 1379 رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز
- مناهل العرفان في علوم القرآن ، المؤلف: محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (ت ١٣٦٧هـ) الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه الطبعة: الطبعة الثالثة
- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك ، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ) المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا ،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م
- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل ، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي (ت ٩٥٤هـ) الناشر: دار الفكر الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، المؤلف: يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت ٨٧٤هـ) الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر

- الهداية في شرح بداية المبتدي ، المؤلف: علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين (ت ٥٩٣هـ) المحقق: طلال يوسف الناشر: دار احياء التراث العربي – بيروت – لبنان
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ، المحقق: إحسان عباس ،الناشر: دار صادر – بيروت

الفكر العقدي عند الشيخ الطيب ابن كيران الفاسي (1227هـ)

عبد الله لغفاري، طالب باحث بسلك الدكتوراه

جامعة محمد الخامس كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط

تكوين العقائد والأديان السماوية

المملكة المغربية

الملخص:

تروم هذه المقالة الحديث عن علم من الأعلام المعاصرين للدولة العلوية؛ يتعلق الأمر بالطيب ابن كيران، حيث قمت بترجمة مختصرة له وللعصر الذي عاش فيه. ثم استخرجت آراءه العقدية مقسما إياها إلى إلهيات ونبوات وسمعيات معتمدا في ذلك شَرْحَهُ على توحيد ابن عاشر، والتي جاءت موافقة للمذهب الأشعري. وبعدها أبرزت أثر الشيخ في العقيدة الأشعرية؛ والذي كان أثرا بارزا تجلى في مصنفاته العقدية التي خَلَّفَ بين ما هو مطبوع ومخطوط ومفقود، وكذا تلامذته الذين أسهموا في الذب عن هذا المذهب ونشره.

الكلمات المفاتيح: الطيب ابن كيران – العقيدة الأشعرية – شرح الطيب ابن كيران على توحيد ابن عاشر – الآراء العقدية.

Summary:

This article aims to discuss one of the prominent contemporary figures of the Alaouite dynasty: Al-Tayyib Ibn Kiran, providing a brief biography of him and the era in which he lived. I then extracted his theological views, dividing them into Divinity, Prophethood, and sam'iyyat (matters of the unseen), relying on his commentary on Ibn 'Ashir's Tawḥid, which aligns with the Ash'ari school. Thereafter, I highlighted the Shaykh's impact on Ash'ari theology, a prominent influence manifested in his theological works, both printed and in manuscript, as well as those now lost, in addition to his students who contributed to the defense and dissemination of this school of thought.

Keywords: Al Tayyib Ibn Kiran - Ash'ari Theology - Ibn Kiran's Commentary on Ibn Ashir's Tawhid - Theological Views.

مقدمة:

إن الواقف على الإنتاج العلمي لعلماء المغرب يجد شيوخه تعمقوا في كل العلوم الشرعية، وشاركوا في جل المعارف الإنسانية؛ فكان منهم الفقيه، والأصولي، والمحدث، والمفسر، والمنطقي، والنحوي، مع حيازة كثير منهم قصب السبق في علم العقيدة؛ إذ لا تكاد تجد أحدا منهم إلا وأسهم بقسط وافر في تقرير هذا العلم وضبط أحكامه وشرح قواعده.

ويعد الطيب ابن كيران من هؤلاء العلماء الموسوعيين الذين توزعت كتاباتهم على عدة حقول معرفية إسلامية، وفي هذا الإطار تشكل الباعث عن البحث في فكره العقدي.

أهمية الموضوع:

تظهر أهمية هذا الموضوع في بيان القيمة العلمية للطيب ابن كيران من خلال تجميع ترجمة له متفرقة في كتب التراجم والأعلام، ثم ترتيب آرائه وأفكاره الكلامية حسب التقسيم المعروف (إلهيات – نبوات – سمعيات)، وإبراز إسهامه في خدمة العقيدة الأشعرية من خلال ما خَلَّفَهُ من كتب ورسائل عَبَّرَ فيها عن عقيدته وتلاميذ كرسوا جهودهم في نشر فكره.

إشكالية البحث:

يمكن صياغة الإشكالية التي تطرحها هذه الدراسة كما يلي:

- ما هي آراء الطيب ابن كيران الكلامية؟ وهل كانت موافقة للمذهب الأشعري أم مخالفة له؟
- وما مدى إسهامه في خدمة العقيدة الأشعرية؟ وأين تجلى ذلك؟

خطة البحث:

واشتملت على مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، ثم لائحة للمصادر والمراجع.

ففي المقدمة ذكرت أهمية الموضوع، وإشكالية البحث، وخطته، والمنهج المعتمد فيه.

وفي المبحث الأول تحدثت عن حياة الطيب ابن كيران؛ مبرزا الحالة السياسية والاقتصادية والعلمية التي عاش فيها، ثم ترجمت له. أما المبحث الثاني فقد بينت فيه أهم آراء الطيب ابن كيران الكلامية في باب الإلهيات والنبوات والسمعيات. والمبحث الثالث عنونته بآثار الطيب ابن كيران العقدية، وقد ذكرت فيه مصنفات الشيخ العقدية وتلاميذه وتأثيرهم في الفكر الأشعري.

ثم ختمت بخاتمة ضمنتها أهم النتائج، وذيلت هذه الورقة بلائحة المصادر والمراجع التي اعتمدتها.

منهج البحث:

وقد اعتمدت في بحثي هذا مناهج متعددة اقتضتها طبيعة الدراسة؛ حيث اتبعت في المبحث الأول المنهج التاريخي بغية الترجمة للإمام، وفي المبحث الثاني المنهج الاستنباطي مستخرجا آراءه العقدية معتمدا شرحه على توحيد ابن عاشر، وأما المبحث الثالث فوظفت فيه المنهج الوصفي ذاكرا آثار الإمام العقدية.

❖ المبحث الأول: حياة الشيخ الطيب ابن كيران (1227هـ)

عاش الشيخ الطيب ابن كيران بين سنة 1172هـ وسنة 1227هـ.

ويمكن تقسيم العصر الذي عاش فيه إلى فترتين: فترة السلطان محمد بن عبد الله، وفترة السلطان سليمان بن محمد.

▪ المطلب الأول: فترة السلطان المولى محمد بن عبد الله 1171هـ – 1204هـ

أولا: الحالة السياسية

دخل المغرب بعد وفاة المولى إسماعيل سنة 1171هـ فترة من الاضطراب والفوضى بسبب تنازع أبنائه على السلطة، وتدخل جيش البخاري في شؤون الحكم، وواكبت هذه الاضطرابات بعض الكوارث الطبيعية؛ لكن رغم ذلك فقد تمكن من أخذ السلطة بسبب الجو العام الذي أعياه التناحر والفوضى.

لما توفي أمير المؤمنين المولى عبد الله بن إسماعيل سنة 1171هـ كان الناس قد سئموا الهرج والفتن، وأعياهم التفاقم والاضطراب، وملوا الحرب وملتهم[1].

فبويع ولده بفاس بإجماع أهل المغرب، وما من مسلم إلا ودخل عليه ذلك بالفرح والسرور[2].

فتح البريجة التي حملت فيما بعد اسم «الجديدة»، وكانت البريجة قد خضعت للاحتلال البرتغالي منذ 907هـ، وعززت حاميات الثغور بالأبراج والصقائل والمدفعية، كما هو الشأن في تطوان والعرائش وسلا والرباط وآنفا، واستقدم إلى المغرب عددا من الخبراء الأتراك؛ لصهر المدافع وتدريب رماة المدفعية.

قامت عليه عدة ثورات، مثل ثورة أهل الوداية بفاس سنة 1173هـ، وحارب الفرنسيين حول الرباط سنة 1178هـ.

ثانيا: الحالة الاقتصادية

ترتبت عن هذه الأزمات مصاعب اجتماعية واقتصادية خطيرة؛ حيث انعدم الأمن، وانقطعت التجارة الصحراوية، وتراجع الإنتاج الفلاحي والحرفي، وانتشر الغلاء، وامتنع السكان عن أداء الضرائب.

ولما ولي محمد بن عبد الله ضَيَّقَ على اليهود، وأحدث المكُوسَ؛ حتى ضاق الأمر على الناس غاية الغاية[3].

---

[1] الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، أحمد الناصري، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 3/7.

[2] تاريخ الدولة السعيدة، محمد الضعيف، تحقيق وتعليق وتقديم: أحمد العماري، دار المأثورات، الرباط، ط: الأولى، 1406هـ – 1986م، ص: 162.

[3] المصدر نفسه، ص: 171.

ثالثا: الحالة العلمية

وكان السلطان يسأل عن علماء عهده لأجل اختيار المؤهلين منهم لحضور مجالسه العلمية أو تكليفهم بمهام علمية، ومن المبرزين في عصره محمد بن قاسم جسوس 1182هـ[1]، وعمر بن العربي الفاسي 1188هـ[2]، ومحمد التاودي بن سودة 1209هـ[3]، وحمدون بن الحاج[4]...

- **المطلب الثاني: فترة السلطان المولى سليمان1207هـ – 1238هـ**

أولا: الحالة السياسية

وما إن توفي السلطان حتى عاد الناس إلى فسادهم، وتطلع كل من المولى يزيد والمولى سليمان والمولى هشام إلى خلافة والدهم، وانجرت البلاد من جديد إلى الفوضى والاضطراب إلى تمكن المولى سليمان من الملك[5].

تولى المولى سليمان الحكم، فأخمد الثورات بالحوز ومراكش وآنفا... وأرجع الصويرة وآسفي ووجدة.

وَأما سياسته الْخَاصَّة فِي جبر الْقُلُوب، واستئلاف الشارد، ومجاراة الْعَدو، والدفاع بِالَّتِي هِيَ أحسن عِنْد اشْتِبَاه الْأُمُور، ومعاناة الرِّجَال بِوُجُودِ المكائد والحيل فِي الْأُمُور الَّتِي لَا ينفع فِيهَا الحَرْب وَلَا القُوَّة، فشيء لَا يبلغ فِيهِ شأوه وَلَا يشق غباره[6].

ثانيا: الحالة الاقتصادية

عمل المولى سليمان على إقفال العديد من المراسي في وجه التجارة، كما منع نشاط القرصنة، ومنع تصدير بعض المواد الأساسية لأوروبا كما رفع من قيمة الرسوم الجمركية.

واتفق له في أواسط دولته من السعادة والأمن والعافية ورخاء السلع وابتهاج الزمان[7].

أسقط المكوس وعوضها بالزكوات والأعشار[8].

وَكَانَت الْقَبَائِل فِي دولته قد تمولت، ونمت مواشيها، وَكَثُرت الْخيرَات لَدَيْهَا من عدله وَحسن سيرته[9].

---

[1] الحركة الفقهية في عهد السلطان محمد بن عبد الله العلوي، أحمد الأمين العمراني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المحمدية، 1417هـ – 1996م، 465/1.

[2] المصدر نفسه، 493/1.

[3] المصدر نفسه، 75/2.

[4] المصدر نفسه، 267/2.

[5] الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الناصري، 86/3.

[6] المصدر نفسه، 171/3.

[7] المصدر نفسه، 112/3.

[8] تاريخ الدولة السعيدة، الضعيف، ص: 207.

[9] الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الناصري، 169/3.

ثالثا: الحالة العلمية

وكان رحمه الله محبا للعلم وأهله مقربا للفقهاء وأهل الحديث، يعظم العلماء الذين هم ورثة الأنبياء، ويرفع مناصبهم، ينتقي الأساتيذ ومشايخ الْقُرَّاء، وَيجمع أَعْيَان الْعلمَاء لسرد الحَدِيث الشريف وتفهمه والمذاكرة فِيهِ على مر اللَّيَالِي وَالْأَيَّام[1].

جَلَبَ المؤلفات من الشرق، بنى أكثر من ثلاثين مدرسة بالحواضر والبوادي، ونذكر أنه صنف مؤلفات كثيرة منها كتاب الكسب مع ابن كيران وشرح مختصر خليل.

وبرز في عهده من العلماء: أبو محمد عثمان المكناسي 1213هـ، حمدون بن الحاج 1232هـ، أبو القاسم الزياني 1241هـ.

الخلاصة:

يقول صاحب البستان بعد أن حكى على خروج فاس على كل الملوك من الأدارسة إلى العلويين: "وما استراحوا إلا في دولة سيدي محمد بن عبد الله، ودولة ابنه المولى سليمان لسياستهما وحسن ملكتهما"[2].

ويمكن إجمالا القول بأن عصر الشيخ بين 1172هـ-1227هـ تراوح بين الاضطراب والاستقرار؛ لكن ذلك لم يؤثر كثيرا على الحركة العلمية سواء للمترجَم له أو لغيره.

- **المطلب الثالث: ترجمة الشيخ الطيب ابن كيران**

أولا: الاسم

محمد الطيب بن عبد المجيد ابن كيران الفاسي[3].

ثانيا: المولد والنشأة

من أسرة ابن كيران المشهورة بفاس التي منها التجار والعلماء والقضاة، ولد ونشأ بفاس[4].

ثالثا: شيوخه وتلاميذه

أخذ عن عبد القادر ابن شقرون، وجسوس، ومحمد الهواري، ومحمد البناني، والتاودي[5]، وأخذ عن والده[6].

---

[1] المصدر نفسه، 170/3.

[2] البستان الظريف في دولة أولاد مولاي الشريف، أبو القاسم الزياني، تحقيق: رشيد الزاوية، مركز الدراسات والبحوث العلوية، ط: الأولى، 1992م، ص: 53.

[3] إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع، عبد السلام ابن سودة، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى، 1417هـ – 1997م، 108/1.

[4] معجم المفسرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، ط: الثالثة، 1409هـ – 1988م، 543/2.

[5] التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا، محمد بن رزق بن طرهوني، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، 1426هـ، 300/1.

[6] شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد مخلوف، تعليق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط: الأولى، 1424هـ – 2003م، 574/1.

ومن تلاميذه: حمدون ابن الحاج السلمي المرداسي المفسر، وعبد القادر الكوهن، ومحمد الشاوي، والعربي الزرهوني، والمولى السلطان سليمان، وابن عجيبة[1].

رابعا: مصنفاته

أ. المطبوعة:

أجوبة وتقاييد في تفسير الكتاب العزيز؛ أرجوزة في الحقيقة والمجاز؛ جواب لأمير المؤمنين سليمان عن مسألة الكسب؛ رسالة نحوية؛ شرح ألفية العراقي في السيرة؛ شرح الخريدة في المنطق؛ شرح توحيد ابن عاشر؛ شرح على الصلاة المشيشية؛ شعب الإيمان.

ب. المخطوطة:

تأليف في أهل الجنة هل يلحقهم تأسف وتحسر على تقصيرهم في الدنيا[2]؛ تقييد حول التعلق والتوسل بالأنبياء والصالحين[3]؛ تقييد حول زيارة الأولياء والتوسل بهم[4].

ت. المفقودة:

شرحه على كتاب الإيمان من الإحياء للغزالي[5]؛ دفع وصمة الشرك عن جمهور مسلمي العصر[6].

خامسا: مكانته العلمية

العلامة الأكبر والفهّامة الأبهر، الفاضل النحرير المعروف بالإتقان والتحرير، والفهم الرائق والحفظ الدافق[7]، له اطلاع واسع ومعرفة جيدة وإتقان وقلم سيال وفهم غزير وإدراك ثاقب، تخرج عليه عدة من العلماء، وألف تآليف عدة مفيدة أخذت من الشهرة بمكان لتحقيقها وحسن أسلوبها[8].

ولقد تلقت العلماء وطلبة العلم مؤلفاته بالدراسة والتعليق؛ ومن ذلك أرجوزته في الحقيقة والمجاز التي تلقاها الطلبة بالشرح والتدارس والتدريس، فشرحها محمد اقصبي الفاسي والتهامي البوري، وكذا كتابه أجوبة وتقاييد في تفسير الكتاب العزيز، درسه وحققه الحسن الوزاني، كما تم تناول حياته وسيرته في كتب منها الرؤية الصوفية عند الشيخ الطيب ابن كيران لمصطفى الحكيم، كما عرفه حفيده صاحب كتاب الرحلة الفاسية الممزوجة بالمناسك المالكية محمد الطّيب بن أبي بكر بن محمد الطيب فقيه من قضاة المالكية.

---

[1] التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا، محمد بن رزق بن طرهوني، 300/1.

[2] المكتبة الوطنية ك 1072-tn1.

[3] خزانة الجلاوي، الرباط، برقم 153 مجوعة ج.

[4] خزانة الجلاوي، الرباط، برقم 153 مجوعة ج.

[5] إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع، عبد السلام ابن سودة، 108/1.

[6] الأعلام، الزركلي، دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشر، 2002م، 178/6.

[7] شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد مخلوف، 574/1.

[8] إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع، عبد السلام ابن سودة، 108/1.

سادسا: وفاته

توفي بالشهدة في محرم سنة سبع وعشرين ومائتين وألف[1].

❖ **المبحث الثاني: آراء الطيب ابن كيران (1227هـ) الكلامية**

▪ **المطلب الأول: الإلهيات**

أولا: أول واجب على المكلف

قرر العلامة الطيب ابن كيران (1227هـ) في هذه المسألة أن المكلف واجب عليه النظر بشرط التمكين، قال رحمه الله: "الفكر المؤدي لاستعلام ما ليس بمعلوم، واحترز بشرط التمكن ممن فاجأه الموت..."[2].

ثانيا: إيمان المقلد

قَرَّرَ العلامة رحمه الله في هذا الفرع العقدي أن إيمان المقلد مسألة وقع الخلاف فيها بين السادة الأشاعرة بعد تقرير أن العقائد الدينية لا تكتفي بالشك والوهم والظن والجهل المركب باتفاقهم، فبعد أن عرض الأقوال الأربعة في إيمان المقلد اختار رحمه الله القول بأن التقليد الصحيح جائز وصاحبه مؤمن غير عاص، وقلت بأن هذا اختيار العلامة لأنه دلل عليه بأنه الموافق لاختيار أغلب السادة الأشاعرة، وعليه درج أصحاب المتون العقدية، وهو اختيار الإمام الغزالي رحمه الله (505هـ)[3].

ثالثا: صفات الباري جل وعلا

في هذا الباب الذي يعتبر من مقاصد الإلهيات المتعلقة بذات الله تعالى وصفاته، درج العلامة الطيب رحمه الله في تقرير مسائله وفق ما قرره السادة الأشاعرة في تنظيم أبواب هذه المسألة، فقسمها على التقسيم العقلي: ما يجب في حقه تعالى، وما هو مستحيل، وما هو جائز[4].

ونجده رحمه الله قرر في صفة الوجود أنها صفة نفسية قائمة بذاتها، وقرر في صفة القدم أنها عدم الأولية للوجود وضمنها مع الصفات السلبية، وقرر في صفة البقاء بأنها عدم انتهاء الوجود، وقرر في صفة الغنى المطلق قيامه تعالى بنفسه، وقرر في مخالفته للحوادث أنه تعالى مخالف لمخلوقاته فلا شبيه له ولا مثيل، كذلك قرر في معنى الاستواء أنه يؤول إلى أحد صفات المعاني، قال رحمه الله: "قلنا أجمعوا على تنزيهه تعالى عن الظاهر المفضي إلى التشبيه"[5]، وهذه القاعدة –**ما كان له محمل واحد مجازي تعين المصير إليه وما له محامل يفوض**– يُعْمِلُهَا رحمه الله في جميع الصفات، قال: "ثم ما كان ما كان له محمل واحد مجازي تعين المصير إليه، وماله محامل قال السلف: نفوض ونقول آمنا بالله وما جاء عن الله على مراد الله"[6]، وهذا قوله.

---

[1] التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا، محمد بن رزق بن طرهوني، 300/1.

[2] شرح الطيب ابن كيران على توحيد ابن عاشر، اعتنى به وعلق عليه: عماد الجليلاتي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ص: 173.

[3] المصدر نفسه، ص: 180 – 185.

[4] المصدر نفسه، ص: 203.

[5] المصدر نفسه، ص: 236.

[6] المصدر نفسه، ص: 236 – 237.

وقرر كذلك في بيان صفاته تعالى ما درج عليه السادة الأشاعرة من تقسيمهم لصفاته عز وجل إلى نفسية وسلبية وصفات المعاني[1]، وهو ما درج عليه جمهور الأشاعرة، ولكن نجد العلامة الطيب رحمه الله قد أضاف ثلاثة أقسام من الصفات: وهي الصفات المعنوية وصفات الأفعال؛ وقصد بها رحمه الله صدور الممكنات عن القدرة وهي التعلق التنجيزي لها كالخلق والرزق والإحياء...، وآخرها الصفات الجامعة؛ وقصد بها رحمه الله الألوهية والكبرياء والعظمة[2].

وتحدث عن ما يستحيل في حقه تعالى، وهي كما قرره ضد الصفات الواجبة ورتبها على ما جاء في شرحه لتوحيد ابن عاشر رحمه الله، وخلص بتقريره لما جاء عند السادة الأشاعرة في هذا الباب موافقة تامة[3].

وكذا في الصفات الجائزة؛ حيث أعاد ذكر صفات الأفعال، ولكن سماها باسم آخر؛ وهي صفات التكوين، وأنها حادثة غير قديمة خلافا للماتردية[4].

رابعا: مسألة التكفير

كان الطيب رحمه الله ضد تكفير مرتكب الكبيرة، وقد ذكر تلميذه أحمد بن عبد السلام بناني أنه رد على الوهابية فيما يتعلق بتكفير المتوسل بالأنبياء والأولياء بأمر من المولى سليمان في حوالي خمسين صفحة.

خامسا: الكسب

كان موقف الشيخ الطيب ابن كيران رحمه الله وسطا بين الجبرية والقدرية، قال رحمه الله: "أفعال العباد خلق للرب، كسب للعبد"[5].

- **المطلب الثاني: النبوات**

أولا: تعريف الرسول

عند الحديث عن البيت الحادي والثلاثين من منظومة ابن عاشر (1040هـ) رحمه الله تطرق العالم الطيب ابن كيران (1227هـ) إلى تعريف الرسول، واختار منها قوله: "فعلى المشهور فيهما النبي إنسان أوحي إليه بشرع مطلقا، والرسول إنسان أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه"[6]، والذي حملني على القول هذا اختياره أنه قال بعد ذكره لهذا التعريف: "هو الذي يظهر لعامة الخلق"[7].

وخرج عن هذا التعريف مبحث عقدي تبناه الطيب ابن كيران (1227هـ) عند ذكره لمحترزات تعريف الرسول، وبالضبط عن احترازات قوله الرسول "إنسان"، وهذا المبحث يتعلق بـ: هل الرسالة مختصة بالإنسان؟ والذي ذهب إليه هو أن الرسالة تختص بالإنسان، وهذا ظاهر تعريفه وخرج به الملك والجن ونبوة النسوة، واعتبر هذه الأخيرة على قسمين: نبوة النسوة، وكون الأنثى تبلغ

[1] المصدر نفسه، ص: 310.
[2] المصدر نفسه، ص: 314 – 316.
[3] المصدر نفسه، ص: 317 – 344.
[4] المصدر نفسه، ص: 345 – 347.
[5] رياض الرقائق وحياض الحقائق على صلاة القطب الفائق مولانا عبد السلام بن مشيش، الدكتور محمد بن محمد المهدي التمسماني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ص: 106.
[6] شرح الطيب ابن كيران على توحيد ابن عاشر، ص: 411.
[7] المصدر نفسه، ص: 412.

الرسالة، فاختار الطيب أنها لا تكون نبيا ولا رسولا، وأخرجهما بقيد الوحي والتبليغ، قال رحمه الله: "وعند من ينفي نبوة النساء جملة تخرج من الحد بقولنا أوحي إليه بشرع، أو بقولنا وأمر بتبليغه عند من زاده في حد النبي"[1].

ثانيا: وقوع النبوة من حيث الإيجاب والوجوب على الله تعالى

ساق في هذا الفرع العقدي أن مسألة وقوع النبوة تكون رحمة من الله، وهي على سبيل الوجوب؛ أي أن وجوبها من الله تعالى رحمة للناس ومراعاة لمصالحهم، وليست واجبة عليه تبارك وتعالى خلافا للمعتزلة، كما قال: "إشارة إلى أن الإرسال واجب لا بمعنى الوجوب على الله"[2].

ثالثا: ما يجب على الأنبياء

تحدث الطيب رحمه الله (1227هـ) في هذه المسألة جريا على ما نقله السادة الأشاعرة في كتبهم، فتحدث عن الصفات الواجبة في حقهم وهي: الصدق والأمانة والتبليغ، ونجد الإمام قد تحدث عن الصدق؛ وعرفه بكونه مطابقة الخبر للواقع. وتحدث عن الأمانة، وفصل القول فيها كثيرا من حيث خوارم الأمانة؛ وهي مسألة الوقوع في الذنب سواء كان من الصغائر أو الكبائر، فاختار الإمام أنه يمتنع وقوع المعصية قبل الوحي أو بعده، كما قال: "ما نسبه الشيعة من امتناع المعصية قبل النبوة كبيرة كانت أو صغيرة قال به بعض أصحابنا واختاره عياض"[3]، وقال: "ثم إن السهو بالصغيرة أو الكبيرة عند من جوزه عليهم ليس بذنب، فلا ينافي وجوب الأمانة"[4]. وختم هذا المبحث بالتبليغ؛ حيث قرر ما قرره الشراح على مفهوم التبليغ في حق الأنبياء، وهو كونهم لا يتركون منه شيئا عمدا أو نسيانا.

رابعا: ما يستحيل في حقهم

فرع حول هذه المسألة فروعا منها حديثه عن الكذب، واختار رحمه الله في تعريفه للكذب ما ذهب له جمهور أهل السنة، خلافا للنظام والجاحظ؛ وهو أن أخبار الأنبياء يستحيل أن تكون على خلاف ما في نفس الأمر، وزاد على أن ما كان سبيله الكذب العمد فهو ممتنع بالإجماع، وأما ما كان سبيله السهو فاختار رحمه الله التقسيم بين ما كان سبيله البلاغ وما كان من أمور الدنيا، وبقي على قول القاضي عياض[5] بأنه ممتنع في القسمين.

ثم فرع الحديث حول فعل المنهي، وقرر أن فعل المنهي عنه مستحيل في حقهم سواء كان نهي تحريم أو كراهة، ورد على إشكالات حول آيات يفهم من ظاهرها جواز فعل المنهي للأنبياء.

ثم فرع الحديث عن عدم التبليغ، وساق ما يسوقه الشراح في مفهوم عدم التبليغ.

---

[1] المصدر نفسه، ص: 413.

[2] المصدر نفسه، ص: 414.

[3] المصدر نفسه، ص: 417.

[4] المصدر نفسه، ص: 416.

[5] الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض، دار الفيحاء، عمان، ط: الثانية، 1407هـ، 311/2.

خامسا: ما يجوز في حقهم

تحدث الإمام في هذه المسألة عن جواز الأعراض عليهم، وقرر أنه يجوز عليهم المرض وغيره من الأعراض البشرية التي لا تكون من سبيل التبليغ أو في مسائل العبادة إلا ما كان على سبيل بيان التنبيه، وكذلك اختار أن النقائص العرضية من الخلقة تستحيل في الأنبياء، قال رحمه الله: "فالواجب كونهم عليهم الصلاة والسلام على أكمل الأحوال خلقا وخلقا وأحوالا وأفعالا"[1].

- **المطلب الثالث: السمعيات**

انطلاقا من قول الإمام الجويني (478هـ) رحمه الله (باب القول في السمعيات): "اعلموا وفقكم الله أن أصول العقائد تنقسم إلى ما يدرك عقلًا ولا يسوغ تقدير إدراكه سمعًا، وإلى ما يدرك سمعًا ولا يتقدر إدراكه عقلًا، وإلى ما يجوز إدراكه سمعًا وعقلًا"[2]، كان الحديث عن عرض آراء الإمام في هذا القسم من العقائد والذي يتناول كما أشار إليها أبو خمير السبتي (614هـ) في كتابه مقدمات المراشد في علم العقائد[3]، وأوضحها قبله الإمام أبو حامد الغزّالي (505هـ) فقال في كتابه إحياء علوم الدين: "موضوع السمعيات على مدار هذه الأصول: الحشر والنشر، سؤال منكر ونكير، عذاب القبر، الميزان، الصراط، خلق الجنة والنار، أحكام الإمامة وشروطها وأفضلية الصحابة حسب ترتيبهم في الخلافة"[4].

وسأحاول أن أعرض بعضا من آراء الشيخ الطيب ابن كيران على ما تفرع من موضوعات باب السمعيات.

أولا: أشراط الساعة

ذكر الإمام الطيب هذا الفرع العقدي في شرحه لتوحيد ابن عاشر، وذكر جميع ما يذكر في أصول أشراط الساعة، فصدر القول بقوله: "حال كون المذكورات كائنة في الجزم"[5]، وهذه إشارة منه لتأكيد ما سيأتي في ذكر أشراط الساعة ودليل ذلك أنه ختم بقوله: "ولها أشراط يجب اعتقاد أنها حق"[6]، وهذه الأشراط هي كالتالي:

- الدخان
- الدجال
- الدابة
- طلوع الشمس من مغربها
- نزول عيسى ابن مريم

[1] شرح الطيب ابن كيران على توحيد ابن عاشر، ص: 438.

[2] الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، الإمام الجويني، تحقيق: الدكتور محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، مصر، 1369هـ – 1950م، ص: 358.

[3] مقدمات المراشد إلى علم العقائد في دفع شبهات المبطلين والملحدين، أبو خمير السبتي، تحقيق: الدكتور جمال علال البختي، مطبعة الخليج العربي، تطوان، ط: الأولى، 1425هـ – 2004م، ص: 322 – 323.

[4] إحياء علوم الدين، الإمام أبو حامد الغزّالي، دار المعرفة، بيروت، 105/1.

[5] شرح الطيب ابن كيران على توحيد ابن عاشر، ص: 553.

[6] المصدر نفسه، ص: 553.

- يأجوج ومأجوج[1].

فكان رأيه رحمه الله مؤكدا لوجوب اعتقاد هذه الأشراط، وأنها مما يصلنا بالسمع، وما يؤكد هذا ذكره للآيات والأحاديث الواردة في ذلك.

ثانيا: البعث والنشر

بعد أن عرض رأيه في تعريف البعث، وتقريره بأنه إحياء الموتى للحساب، تطرق لعرض رأيه في مسألة القدر الذي يبعث معه الإنسان من الجسد وغيره من الأعراض، وفي أي وقت يعاد من مراحل عمره فقال رحمه الله: "وفي إعادة الأعراض بأعيانها قولان صحيحهما نعم، وحكى عليه الاتفاق، وفي إعادة عين الوقت قولان، واعترض القول بإعادته لأنه لا يبقى للغيرية في الآية محمل، لأن المراد غيرية الذات والأعراض منتفية"[2].

فنجد أن الإمام مال إلى القول بأن الأعراض لا تبعث مع الإنسان، وفقا لما قدمه عن ابن عطية الأندلسي رحمه الله، وأن الذي يبعث مع الجسد هو القدر الزائد المفارق للدنيا، والتي يعبر عنها بالأعراض الذي يطول بقاؤه، ثم مال إلى القول بعدم إعادة الوقت وأنه أمر موكل لعلام الغيوب.

ثالثا: الصراط والميزان والحوض

كان رأي الإمام في هذا الفرع العقدي بأن الصراط جسر يعبره أهل الجنة، وقد اقتصر على عادته بطرق السمع فقط لإثبات تفاصيل الصراط، وقرر ما أثبته بالسمع في وصف الصراط بأنه أدق من الشعر، خلافا لما ذهب له القرافي في أن الصراط عريض وفيه طريقان.

وأما الميزان فجريا على ما فعله في الصراط من إثبات المعنى الذي هو في الميزان، باعتباره كفتان وله لسان يقوم عليه جبريل عليه السلام، وتفرع عليه رأيه في أن صفة الميزان بأنه الذي يوجد في الحياة الدنيا قال رحمه الله: "ويؤخذ منه أن ثقل الميزان على الوجه المعروف في الدنيا"[3]، وكذلك تفرع عليه رأيه بأن الذي يوزن هو الأجسام وكذلك الأعمال، جمعا لما ورد في الأحاديث التي ترد في هذا الفرع العقدي، وقرر بأن الأعمال تجسد في صور إما حسنة وإما قبيحة.

والحوض كذلك أثبته جريا على عقيدة السادة الأشاعرة لما ورد فيه من الأحاديث المبينة لصفته وحدوده، وتفرع عنه رأيه في ترتيب الحوض هل هو قبل الصراط أم بعده؟ واختار رحمه الله أنه يكون قبل الصراط وقبل الميزان وقال: هو الأصح[4]، تبعا للقرطبي.

رابعا: الجنة والنار

قرر الإمام الطيب ابن كيران في مسألة الجنة والنار ما قرره جمهور أهل السنة الأشاعرة في وجوب الإيمان بهما، وبخلود المؤمنين في الجنة وبخلود الكافرين في النار، وتفرع عنه رأيه بأن الجنة والنار مخلوقتان الآن خلافا للمعتزلة وقرر بأن قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ

[1] المصدر نفسه، ص: 554 – 560.
[2] المصدر نفسه، ص: 561.
[3] المصدر نفسه، ص: 577.
[4] المصدر نفسه، ص: 582.

هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُۥ﴾[1] يستثنى منه الجنة والنار[2]، وتفرع عنه رأيه كذلك بعدم الجزم في مكان الجنة والنار، ودليل ذلك أنه ساق الأقوال في هذا الفرع ولم يرجح أو يصحح أحد الأقوال، باعتبار أن ذلك ورد جميعا من جهة السماع ولا مدخل للعقل فيه من الترجيح أو التصحيح.

خامسا: رؤية الله تعالى والشفاعة

في مسألة الرؤية أثبتها جريا على مذهب أئمة الأشاعرة خلافا للمعتزلة، وتفرع عليها رأيه بأن المؤمنين يرون ربهم قبل وبعد دخول الجنة استنادا لما نقل إلينا سماعا من ذلك[3].

وأما الشفاعة فأثبتها بأنواعها وأنها مختصة بالمؤمنين وكذلك مرتكبي الكبائر لمن لم يتب منها، خلافا للمعتزلة[4].

❖ **المبحث الثالث: آثار الشيخ الطيب ابن كيران(1227هـ) العقدية**

- **المطلب الأول: مصنفاته في العقيدة الأشعرية**

1. تأليف في أهل الجنة هل يلحقهم تأسف وتحسر على تقصيرهم في الدنيا؛ وهذا المؤلف لا يزال مخطوطا بخزانة لمكتبة الوطنية ك tn1-1072.

2. تقييد حول التعلق والتوسل بالأنبياء والصالحين؛ وهذا لا يزال مخطوطا بخزانة الجلاوي بالرباط، رقم 153 مجموعة ج.

3. تقييد حول زيارة الأولياء والتوسل بهم؛ وهو كذلك لا يزال مخطوطا ضمن المجموعة السابقة.

4. جواب لأمير المؤمنين سليمان عن مسألة الكسب.

5. دفع وصمة الشرك عن جمهور مسلمي العصر؛ وهو كتاب مفقود ذكره الإمام الزركلي في كتابه الأعلام.

6. شرحه على توحيد الإمام ابن عاشر؛ اعتنى به وعلق عليه عماد الجليلاتي، طبعته دار الثقافة للنشر والتوزيع.

7. شرحه على كتاب الايمان من الإحياء للغزالي؛ وهو كتاب مفقود ذكره عبد السلام ابن سودة في كتابه إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع.

8. شعب الإيمان؛ اعتنى به نزار حمادي، طبعه مركز العلامة ابن عرفة.

- **المطلب الثاني: تلاميذه وتأثيرهم في الفكر الأشعري**

1. المولى سلميان؛ ألف رسالة في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِيٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾[5] تعرض فيها لمسائل الغرانيق، وصحح أوهاما وقع فيها كثير من المفسرين.

2. حمدون بن الحاج؛ وله حاشية على الشرح المختصر لسعد الدين التفتازاني تحت عنوان الثمر المهتصر في روض المختصر بالخزانة العامة (الخزانة الحسنية) تحت رقم 239د.

---

[1] سورة القصص، الآية: 88.

[2] شرح الطيب ابن كيران على توحيد ابن عاشر، ص: 583 – 584.

[3] المصدر نفسه، ص: 590.

[4] المصدر نفسه، ص: 597 – 600.

[5] سورة الحج، الآية: 52.

3. أبو العباس أحمد بن عبد السلام بناني (1306هـ)؛ ألف كتابا بعنوان: الفيوضات الوهبية في الرد على الطائفة الوهابية، وذكر فيه أن الشيخ الطيب ابن كيران رحمه الله رد على الوهابية فيما يتعلق بتكفير المتوسل بالأنبياء والأولياء بأمر من المولى سليمان في حوالي خمسين صفحة.

خاتمة:

مما سبق ندرك أن الإمام ابن كيران أحد العلماء الذين أسهموا في خدمة العقيدة الأشعرية على عهد الدولة العلوية، وأن إسهامه في ذلك كان بالتدريس والتأليف، ومن خلال عرض الفكر العقدي عنده نصل إلى ما يلي:

- آراء الطيب ابن كيران العقدية جاءت موافقة للمذهب الأشعري، وما وقع فيه الخلاف داخل المذهب كان يرجح فيه.
- خَلَّفَ ابن كيران مصنفات عقدية غزيرة بين مطبوع ومخطوط ومفقود، تؤكد إسهامه في نشر هذا المذهب والدفاع عنه.
- دَرَّسَ الطيب العقيدة، واستمر تلامذته على نهجه في نشر عقيدته والذب عنها.
- لم يكتف الطيب ابن كيران بعرض مسائل العقيدة؛ بل كان يرد على الشبهات التي أثيرت حولها، وبذلك يكرس الجانب الدفاعي لعلم الكلام؛ إذ من وظائفه الرئيسية الدفاع عن العقيدة الإسلامية.

لائحة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع، عبد السلام ابن سودة، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى، 1417هـ – 1997م.
- إحياء علوم الدين، الإمام أبو حامد الغزّالي، دار المعرفة، بيروت.
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، الإمام الجويني، تحقيق: الدكتور محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، مصر، 1369هـ – 1950م.
- الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، أحمد الناصري، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء.
- الأعلام، الزركلي، دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشر، 2002م.
- البستان الظريف في دولة أولاد مولاي الشريف، أبو القاسم الزياني، تحقيق: رشيد الزاوية، مركز الدراسات والبحوث العلوية، ط: الأولى، 1992م.
- تاريخ الدولة السعيدة، محمد الضعيف، تحقيق وتعليق وتقديم: أحمد العماري، دار المأثورات، الرباط، ط: الأولى، 1406هـ – 1986م.
- التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا، محمد بن رزق بن طرهوني، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، 1426هـ.
- الحركة الفقهية في عهد السلطان محمد بن عبد الله العلوي، أحمد الأمين العمراني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المحمدية، 1417هـ – 1996م.
- رياض الرقائق وحياض الحقائق على صلاة القطب الفائق مولانا عبد السلام بن مشيش، الدكتور محمد بن محمد المهدي التمسماني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد مخلوف، تعليق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط: الأولى، 1424هـ – 2003م.
- شرح الطيب ابن كيران على توحيد ابن عاشر، اعتنى به وعلق عليه: عماد الجليلاتي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء.
- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض، دار الفيحاء، عمان، ط: الثانية، 1407هـ.
- معجم المفسرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، ط: الثالثة، 1409هـ – 1988م.
- مقدمات المراشد إلى علم العقائد في دفع شبهات المبطلين والملحدين، أبو خمير السبتي، تحقيق: الدكتور جمال علال البختي، مطبعة الخليج العربي، تطوان، ط: الأولى، 1425هـ – 2004م.

ضمانات التكامل بين علمي المنطق وأصول الفقه
عند طه عبد الرحمان

الطالب الباحث محمد مسكيني

إشراف: د. احمد غاوش

سلك الدكتوراة مدارك الاجتهاد في المستجدات الإنسانية المعاصرة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش

m.meskini.ced@uca.ac.ma

المملكة المغربية

الملخص:

يعتبر طه عبد الرحمان من العلماء المحدثين المبدعين في تطوير الصلة بين علمي المنطق وأصول الفقه في العصر الحديث؛ لما بذله من جهود جليلة في العمل التكاملي بين علمي المنطق وأصول الفقه. وتحليل التراث الأصولي مستثمرا آليات المنطق الحديث في تقويم التراث الفقهي. فكان لنظريته التكاملية بين علم المنطق الحديث وأصول الفقه في كتبه المختلفة سمة منهجية ومعرفية متكاملة وطرحا معرفيا مفيدا؛ لما يتميز به منهجه التكاملي من توظيف المنطق الحديث في تجديد الصلة بين علم مأصول وعلم منقول. وقد أسس نظرية التكاملية بين علمي المنطق وأصول الفقه علة أسس وضوابط مع بيان شروط التكامل بينهما وضمانات منهجية التكامل من كونه مظنة للخلط إلى كونه آلية للتداخل والتكامل بين العلوم. معتبرا بذلك امتدادا لمسلك للأقدمين في المنهج التكاملي بين العلوم، وتجديد الصلة بين المنطق والأصوليات، وهو بذلك صاحب النظرية التكاملية الذي ابتكر توظيف آليات علم المنطق الحديث في التراث المعرفي الإسلامي القديم. حيث أبرز التوظيف الأصولي للمنطق الطبيعي والحجاجي والبرهاني في كتبه تجديد المنهج في تقويم التراث، واللسان والميزان أو التكوثر العقلي، وفي كتابه في أصول الحوار وتجديد علم الكلام وغيرها.

الكلمات المفتاحية: التكامل، طه عبد الرحمان، المنطق، أصول الفقه.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان، وكره بالعقل وعلمه القرآن والبيان، وأرشده إلى معرفة الله ونهاه عن الطغيان في الميزان، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث لسائر الأمم مؤيدا بالدليل والبرهان. وعلى آله وصحبه وأهله وأمته أمة الإيمان والقرآن.

وبعد:

فإنه لما كانت العقول أداة للتمييز فقد سخرها الله لما خلقت له من عبادة في التفكر والتأمل وتمييز العلوم واستثمارها في بناء المعارف والفهوم، مستنيرة بنور الوحي ومنضبطة بقواعد العلوم، مكتشفة لمناهج الفهم والإفهام كما رسمها الأعلام الأقدمون بالضوابط، فإن إبراز معالمه يسهم في معرفة معالم التكامل المعرفي. ومن أبرز المفكرين في العصر الحديث الذين سلكوا مسلك المتقدمين في التكامل بين العلوم؛ الأستاذ طه عبد الرحمان، الذي طوع القوالب المنطقية الحديثة لخدمة التراث الأصولي وتقويمه وتجديد الصلة بين العلوم.

ولما لمنهجية طه عبد الرحمان من امتياز في التنظير لنظرية التكامل بين العلوم، ارتأيت أن أخصص هذه الورقة للمشروع التكاملي عنده من أجل الوقوف على بعض معالم منهجية التكامل بين علمي المنطق وأصول الفقه.

أما أسباب اختياري لهذا الموضوع فهي:

- تحديد مفهوم التكامل في الفكر الطهائي، وتمييزه عن التكامل بمعناه الغربي.
- إبراز معالم التكامل بين علمي المنطق والأصول عند طه عبد الرحمان.

وتظهر أهمية هذا الموضوع في النقاط التالية:

- كون طه عبد الرحمان من المفكرين المعاصرين ذوي الفكر الثاقب والمنظرين لتطوير العلاقة بين علمي المنطق وأصول الفقه.
- إبراز منهجية طه عبد الرحمان في التكامل بين علمي المنطق وأصول الفقه.
- تتبع المنهجية التكاملية بين المنهج المنطقي الأصولي.

أما السؤال الذي تسعى هذه الورقة الإجابة عنه هو:

ما مفهوم التكامل في الموروث الأصولي؟

وما طبيعة الصلة بين علمي المنطق وأصول الفقه عند طه عبد الرحمان؟

وما ضمانات التكامل بين علمي المنطق وأصول الفقه عند طه؟

ولم أقف على دراسة تعتني بالكتابة في هذا الموضوع، كما لم أجد دراسة خاصة قصدت الاتجاه التكاملي عند طه عبد الرحمان.

وسيرا على هذا المنهج، سلكت خطة بحثية كما يلي:

المبحث الأول: المبحث الأول: التعريف بمصطلحات العنوان

المبحث الثاني: ضمانات التكامل بين علمي المنطق وأصول الفقه عند طه عبد الرحمان

المبحث الأول: التعريف بمصطلحات العنوان

المطلب الأول: تعريف التكامل في اللغة والاصطلاح

أولا: التكامل في اللغة

تشتق كلمة التكامل من الفعل الثلاثي المجرد كمل :كمل الشيء يكمل كمالا، والكمال: التمام الذي يجزأ منه أجزاؤه، تقول : وأكملت الشيء :أجملته وأتممته[1].

وورد التكامُل بمعنى التعاون قال تعالى: "**وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى**" (المائدة، الآية، 2) ونحن أمة الإسلام أمة الإخاء أمة الوحدة أمة الارتبا :لقوله تعالى"**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ**" (الحجرات،10). وغير ذلك من ايات التعاون والتعارف التي تفيد ترسيخ القرآن قيم التعارف بين الخلق وبين العقول والعلوم والحضارات وتؤكد على التعاون والتلاحم بينها مع اختلاف الوانها وألسنتها. وبهذا فإن هذه القيم تعتبر مدخلا من مداخل التكامل بمعنى التلاحم والتداخل والتعاون بين العلوم؛ وهو المعنى الذي يهمني في هذا الصدد هو؛ إذ التكامل بهذا المعنى يعتبر مدخلا من مداخل المعرفة ومظهرا من مظاهر التعاون بين العلوم، وآلة من آليات اكتساب المعرفة الإنسانية عامة وتطوير علم أصول الفقه خاصة.

وعليه فإن التكامل بهذا المعنى يعتبر قيمة معرفية باعتبارها مدخلا من مداخل المعرفة ومظهرا من مظاهر التعاون بين العلوم، وآلة من آليات اكتساب المعرفة الإنسانية عامة.

ثانيا : التكامل في الاصطلاح:

يعتبر تحديد مفهوم التكامل بين العلوم صعب المنال، وعند رجوعي لبعض المعاجم لم أظفر على تحديد مفهوم التكامل بمعناه الاصطلاحي؛ لكونه يعتبر من المفردات الحديثة في التوظيف اللغوي، وحينما قمت باستقراء بعض معاجم وقواميس اللغة، وقفت على أسرته المفاهمية التي ينتمي إليها، مثل مفردة التداخل التي هي أقرب إلى معنى التكامل ويؤدي معناه الذي اصطلح عليه عند بعض المشتغلين بفلسفة التكامل بين العلوم.ويمكن بذلك أن ندرك بعض ملامح معنى التكامل المراد رسمه وتحديده في تراثنا المعجمي وخصوصا عند ابن منظور في مادة دخل حيث قال) :وتداخل الأمور :تشابهها والتباسها ودخول بعضها في بعض[2] فالتكامل هو: بنية معرفية تهندس الأفكار والمدركات العقلية في صورة معمارية؛ ما تسمح للعقل أن يكون صورة أكثر تركيباً عن العالم، ويمارس نقداً لكل أشكال المعرفة الاختزالية.[3]

وحفاظا على استقلالية كل علم بمفاهيمه وخصائصه صونا منه عن التحامل وتأثره بغيره من العلوم فيرى الآخرون أن التكامل عند إطلاقه يراد به توحيد المعرفة وهو ما يستلزم التحامل بين العلوم وهو أمر غير مسلم .وفي ذلك خلط في تقدير بعض المشتغلين بفلسفة التكامل بين العلوم. حيث يقول: وفي تقديرنا فإن هناك خلطا عند بعض الباحثين بين مصطلح فلسفة التكامل على نحو ما يريد تقديمه في هذه الدراسة، وبين بعض الرؤى الغربية من المعرفة، حيث ليس بالضرورة أن مشروع التكامل ينخرط في صميم ما

[1]– الفراهيدي العين باب الكاف واللام والميم، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال. ج. 5 ، ص. 378.
[2]– ابن منظور، لسان العرب، مادة دخل، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414 هـ، ج. 11، ص. 243.
[3]– الطاهر محمد الشريف، التكامل المعرفي عند أهل النظر التوحيدي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2024م. ص. 39.

اصطلح عليه إدوارد ويلسون وحدة وتناسق المعرفة وإلا صار القول بأن دعوى التكامل ليست دعوى مرتبطة بفلسفة الحداثة وتحولات العلم المعاصر وليس في الحقيقة كل من يسعى إلى توحيد المعرفة أو التركيب بين أجزائها، يقصد التكامل الذي نروم بيانه في المقام، إذ ليس التكامل هو نفسه التركيب بالضرورة[1]

ويرى الدكتور طه عبد الرحمان رائد المنهجية التكاملية في زمننا أن "المقصود بالتكاملية الجمع بين شعب علمية مختلفة في تركيب متآلف ومتماسك؛ فلا يخفى أن علم الأصول يتضمن أبوابا مستمدة من علوم مستقلة بنفسها، مما جعل المختصين في هذه العلوم المستقلة يتوجهون بأنظارهم إلى هذا المبحث الإسلامي الجامع، ويُنزلون عليه مفاهيمهم النظرية وآلياتهم الإجرائية، اختبارا لثرائه وإظهارا لقيمته. ومن هذه الأبواب المختصة التي يشملها علم الأصول: باب المنطق الذي يدرس قوانين الأحكام وقوانين الاستدلال"[2]

وعليه فإن التكامل الذي ألحظ معالمه هو ما يقابل لفظ التجزؤ والتفاضل الذي يفيد التسافل إلى دركات في العلم والمعرفة. ونريد بالتكامل الذي يحمل المعاني اللغوية كالخدمة والتعاون والتواصل والدمج والتوظيف أو التأليف والترقية، أو الدعم والتراكم في التجربة التراثية، على غرار صانعي التراث من الأقدمين في اعتبارهم علم المنطق القديم علميا آليا وسيليا خاما للعلوم. وهو ما يفيد أن التكامل المراد بحثه هو التكامل بمعنى التعاون والخدمة والعمل بمنهج محدد، والذي يفيد التطور والمواكبة والقوة والجودة والترقي إلى مستويات علمية عالية في النظرية المعرفة الإسلامية، في التراث الأصولي وفي علم أصول الفقه.

المطلب الثاني: تعريف علم المنطق

أولا: في اللغة

تطلق كلمة المنطق من حيث الاشتقاق اللغوي ويراد بها معنى النطق والكلام يقال: نطق :نطق الناطق ينطق نطقا، وهو منطيق بليغ .والكتاب الناطق :البين، قال لبيد:أو مذهب جدد على ألواحه ... الناطق المبروز والمختوم. وقال ابن فارس: (نطق) النون والطاء والقاف أصلان صحيحان: أحدهما كلام أو ما أشبهه، والآخر جنس من اللباس[3]. وكلام كل شيء :منطقه .والمنطق :كل شيء شددت به وسطك، والمنطقة :اسم خاص .والنطاق :شبه إزار فيه تكة كانت المرأة تنتطق به .وإذا بلغ الماء النصف من الشجر يقال :نطقها[4]. ونطق الناطق ينطق نطقا : تكلم. والمنطق الكلام، والمنطيق: البليغ ... وكتاب ناطق بين، على المثل : كأنه ينطق كلام كل شيء: منطقه؛ ومنه قوله تعالى علمنا منطق الطير وتناطق الرجلان: تقاولا؛ وناطق كل واحد منهما صاحبة التي كانت قاوله) وقريب من هذا المعنى استعمل المنطق – اصطلاحا – للدلالة على اللغة[5]

والذي يظهر بعد تتبع أمهات المعاجم اللغوية القديمة والمعاصرة أنه لا توجد مناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي في تعريف مادة المنطق، بل الأظهر أن كلمة (المنطق) اصطلاحية محضة أُطلقت على هذا العلم، وليس للمعنى اللغوي أثرٌ في استدعاء الاصطلاح[6].

---

[1]– الطاهر محمد الشريف، التكامل المعرفي عند أهل النظر التوحيدي، ص. 203.

[2]– طه عبد الرحمان، سؤال المنهج في أفق التأسيس لأنموذج فكري جديد، جمع وتقديم د. رضوان مرحوم، المؤسسة العربية للفكر والإبداع لبنان بيروت، الطبعة الثانية، 2015م. ص. 270.

[3]– بن فارس، معجم مقاييس اللغة، باب النون والطاء وما يثلثهما، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر 1979م. ج. 5، ص. 440.

[4]– الفراهيدي، العين، باب القاف والطاء والنون معهما، ج. 5، ص. 104.

[5]– ابن منظور، لسان العرب، ج. 10، ص. 454.

[6]– وائل الحارثي، علاقة علم أصول الفقه بعلم المنطق، دراسة تاريخية تحليلية، رسالة مقدمة لنيل الماجستر في أصول الفقه بجامعة أم القرى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2010م، ص. 32.

ثانيا: في الاصطلاح

أما التعريفات الاصطلاحية للمنطق فهي كثيرة و متنوعة، وذلك لكون لمنطقيين في المنطق القديم يعرفون المنطق باعتبار موضوعه، أوفائدته وثمرته،وهذا هو السبب فتتعدد التعريفات. "فقد ذكر شارلز ساندرز بيرس – وهو من رواد المنطق المعاصر – أن ما قدم في تعريف المنطق يصل إلى مئة تعريف تقريبا .

وليس من السهل اختيار تعريف جامع مانع للمنطق من بين التعريفات الكثيرة التي تقدمها المصنفات والكتابات المنطقية، ولعل مما يزيد مهمة التعريف صعوبة أن المنطق قد تشعب وتعدد، وقد اتخذ هذا التعدد صورا مختلفة فهناك تعدد في الزمان، بتمايز النظر المنطقي القديم عن الحديث والمعاصر؛ وهناك تمايز من حيث الدرجة"[1].

ثالثا: مفهوم المنطق عند طه عبد الرحمان

يعرف الأستاذ طه عبد الرحمان المنطق بتعريف جديد بقوله: "المنطق علم يبحث في قوانين الانتقال من أقوال مسلم بها إلى أقوال مطلوبة"؛ وينطبق هذا التعريف على المنطق، سواء في صورته القديمة أو في صورته الحديثة ويتجلى ذلك في أن الأقوال المنصوص عليها في هذا الحد قد تكون عبارات ملفوظة، فيوافق مدلوله مدلول المنطق القديم الذي اشتغل بالنظر في اللغات الطبيعية وحدها، كما قد تكون متواليات مرسومة فيوافق مدلوله مدلول المنطق الحديث الذي أصبح يخترع لغات صناعية غير ملفوظة[2].

وقد تفطن نظار المسلمين ومنطقيوهم إلى أهمية المفاهيم الثلاثة : «القول» و«الانتقال والطلب، وإلى كفايتها في تعريف المنطق، فجاءوا بمصطلح منطقي يجمع بين المعاني الثلاثة، وهو بالذات اللزوم. واللزومية في اصطلاح الأصوليين هي: "ما حكم فيها بصدق قضية على تقدير أخرى؛ لعلاقة بينهما موجبة لذلك"، ويضيف الأستاذ قائلاً: (المنطق علم يبحث في قوانين اللزوم، أو قل باختصار المنطق هو علم اللزوم)[3].

فاللزوم يقيد معنى الانتقال، إذ تقول: لزم شيء من شيء، أي تولد منه بنقلة مخصوصة كما أنه يستعمل بصدد الأقوال، فيقال: لزم عن قوله كذا، ويسمى القول الذي يلزم منه قول آخر بالملزوم ويسمى هذا القول الآخر باللازم ويفيد اللزوم كذلك معنى الاقتضاء الذي يتضمن مدلول الطلب، فإذا لزم شيء من شيء، فقد اقتضاء هذا الشيء وطلبه[4] .

إذن فدلالة لفظة المنطق اتسعت دائرتها لتشمل مخلف الأنساق المنطقية المعاصرة وعلى هذا يمكن الفرق بين المنطق وعلم المنطق؛ لكون علم المنطق والمنطق يرتبطان بشكل وثيق،وأن المنطق هو الأساس، بينما علم المنطق يعمق في دراسة هذا الأساس ويطبقه في مجالات. فالتعريف الذي يناسب قصد الباحث هو المتجه إلى التوفيق والجمع بين اعتباره علما واعتباره آلة ونحن نقول: علوم الآلة أي التي تجمع بين العلمية والآلية مثل النحو والصرف والعروض وغيرها، وأنه آلة لغيره من العلوم. وبذلك فغير مسلم عندنا بعض الاتجاهات التي لا تعتبر المنطق علما ولا آلة، بل تعتبره فنا من الفنون، وهو صنيع بعض المنطقيين الغربيين الذين جعلوا المنطق فنا لا علما ؛ ليصير بذلك منطقيا عربيا إسلاميا قويما، ومنهجا عاما يتكامل مع جميع أنواع المنطق قديما وحديثا، وخادما ومتكاملا مع

[1]– سعيد بنتاجر، مدخل إلى علم المنطق، مركز نهوض للدراسات والبحوث الطبعة الأولى، 2024. ص. 21.
[2]– طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 1998م. ص. 87.
[3]– طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص. 86.
[4]– طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص. 88.

علم أصول الفقه في استنباط الأحكام وتطوير النظرية المعرفية وإنتاجها. وهما علمان متكاملان في مبحث التصور والتصديق الذي يضم الاستدلال وإن كان الاستدلال المنطقي أعم من الاستدلال الأصولي الذي يقتبس من المنهج المنطقي حسب الحاجة فقط.

المطلب الثالث: تعريف أصول الفقه

والأصل في اللغة، أسفل كل شيء، وجمعه أصول، قاله ابن منظور ويقال استأصلت هذه الشجرة، أي ثبت أصلها، وأصل الشيء :صار ذا أصل وأصل الشيء قتله علما[1].

والفقه لغة هو الفهم، والعلم بالشيء، يقال: فقه عني كلامي يفقه أي فهم، وما كان فقيها ولقد فقه وفقه. وقال ابن شميل: أعجبني فقاهته أي فقهه. ورجل فقيه: عالم. وكل عالم بشيء فهو فقيه؛ من ذلك قولهم: فلان ما يفقه وما ينقه؛ معناه لا يعلم ولا يفهم. ونقهت الحديث أنقهه إذا فهمته. وفقيه العرب: عالم العرب. وتفقه: تعاطى الفقه. وفاقهته إذا باحثته في العلم. والفقه: الفطنة. وفي المثل: خير الفقه ما حاضرت به، وشر الرأي الدبري. وقال عيسى بن عمر: قال لي أعرابي شهدت عليك بالفقه أي الفطنة. وفحل فقيه: طب بالضراب حاذق.[2]

أما تعريف أصول الفقه كمركب إضافي فلا يبعد عن ما ورد في التعريف اللغوي، فهو معرفة تتناول أصول الفقه، والمعاني اللغوية لكلمة الأصل تصلح في أصول الفقه. فأصل الشيء قتله علما ومعرفة، وكذلك أصل الفقه هو قتل الفقه علما، كما في اللغة فيقال أصل الشيء إذا قتله علما، وهو للفقه بمثابة الأصل للشجرة وهو أيضا أسفل أصول الفقه كما أن أصل الشجرة أسفلها، وذلك أن موضوعه مع الشافعي كان المسائل البسيطة في الفقه كالصلاة والزكاة والصوم والسرقة وذلك قبل أن يحدي به حذو العلوم النظرية الموغلة في التجريد، فأصبح ليس جذور الفقه وإنما علما فاقدا للهوية والفقه هنا هو موضوع هذه الأصول. فخرج بذلك ما كان لا ينتمي إلى الفقه من العلوم الأخرى، كعلم الكلام مثلا عن أصول الفقه[3]

وهناك اتجاه تعريف علم أصول الفقه بمعناه الأعم وهو اتجاه ذهب إليه د محمود عبد الرحمان عبد المنعم حيث يقول: "الأصول يذكر بمعنى أعم، هذا المعنى الأهم هو :أصول الفهم.أصول الفقه هو :أصول الفهم سواء أكان فهماً لأحكام شرعية أم كان فهماً عاماً .و باختصار، فأصول الفقه هو أصول المعرفة، ومعنى هذا أو مؤدى هذا :أن أصول الفقه يشتمل على نظرية معرفية متكاملة ضابطة لتحصيل العلوم أو المعلوم أو الوصول إلى الإدراك[4]

إذن علم أصول الفقه بالمعنى الأعم أصول للفهم عموماً، أصول للإدراك، ومن هنا تصلح قواعده أن تكون حاكمة على تصورات الناس وأفكار الناس، وتحصيل الناس للعلوم وفيه نظرية معرفية متكاملة. فالقواعد الأصولية فيها قواعد تقود إلى التفكير العلمي السديد، تكون حاكمة على الأقوال وعلى الأفكار، وإذا تأملنا استدلالات الأصوليين ومحاكمات العلماء بعضهم لبعض اتضح لنا ذلك بجلاء، هذا تعريف الأصول بالمعنى الأعم .فموضوع علم أصول الفقه على المعنى الأعم هو :قوانين المعرفة المسددة العقل في النظر في المفاهيم والاستدلال والكاشفة عن مراتب الإدراك وزيف المعارف وصحيحها، والنظر في الأدلة الكلية للفقه الاصطلاحي

[1]– ابن منظور، لسان العرب، ج. 11، ص. 16.
[2]– ابن منظور، لسان العرب، ج. 13، ص. 523.
[3]– أحمد ولد محمد محمود، المنطق وأصول الفقه، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، 2014م، ص. 142.
[4]– محمود عبد الرحمان، منهجية التفكير العلمي في ضوء القواعد الأصولية، مفكرون الدولية للنشر والتوزيع، 2020م، ص. 21.

التي يبحث عن أقسامها، وأحوالها، واختلاف مراتبها، ليثبت لها حكم كلي .وعليه فأصول الفقه هي أصول الفهم والإدراك سواء أكان فهما يحكمه العقل الشامل .للعقل العام والعقل العالي رفيع الشأن الذي صاغته الشريعة.

وعلى المعنى الأخص يقتصر على الثاني فقط وتصرفات الأصوليين تشير إلى الثاني، وإن كان تصريحهم بالأول في المقدمات، لأن حل المشتغلين به من علماء الشريعة بل من الفقهاء، ولأن الأول يشتغل به في الجملة أهل المنطق، والثاني يشتغل به في الجملة أهل الاجتهاد من علماء الشريعة، ولذا قالوا :إذا كان علم المنطق هو منطق العقل، فإن علم أصول الفقه هو منطق الشرع"[1].

وعليه فأصول الفقه هو أصول الفهم والإدراك سواء أكان فهما يحكمه العقل الشامل للعقل العام والعقل العالي رفيع الشأن الذي صاغته الشريعة. "وأشرف العلوم ما ازدوج فيه العقل والسمع واصطحب فيه الرأي والشرع، وعلم الفقه وأصوله من هذا القبيل فإنه يأخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل، فلا هو تصرف بمحض العقول بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول ولا هو مبني على محض التقليد الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد"[2].

المطلب الرابع: التعريف بالأستاذ طه عبد الرحمان

ينحدر الدكتور عبد الرحمن طه من أسرة نشأت بمدينة تارودانت جنوب المغرب، وإن ولد هو بمدينة الجديدة عام 1944م، وبها أنهى دراسته الابتدائية بالموازاة مع تلقيه مبادئ العلوم الإسلامية والأخلاق على يد والده الأستاذ حميد طه رحمه الله، ليتابع دراسته الإعدادية والثانوية بمدينة الدار البيضاء، قبل أن يلتحق بعد حصوله على شهادة البكالوريا بجامعة محمد الخامس بمدينة الرباط حيث حصل على الإجازة الأولى في الفلسفة، ثم هاجر إلى فرنسا وحصل على إجازة ثانية في الفلسفة من جامعة السوربون، ثم دكتوراه الملك الثالث سنة 1972م برسالة في موضوع: "اللغة والفلسفة: رسالة في البنيات اللغوية لمبحث الوجود ، ثم حصل على دكتوراه الدولة سنة 1985م عن أطروحته في المنطق بعنوان: "رسالة في الاستدلال الحجاجي والطبيعي ونماذجه[3].

التحق طه أستاذا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس ابتداء من 1970م، أي قبيل حصوله على شهادة دكتوراه السلك الثالث (1972م)، ولم يغادر الكلية إلا بعد تقاعده عام 2005م، بعدما قضى 35 سنة أستاذا متميزا للفلسفة والمنطق. فقد درس المنطق بفروعه وتوجهاته المختلفة (منطق القضايا ومنطق المحمولات ومنطق الحجاج ومنطق الحوار ومنطق أصول الفقه والمنطق الرياضي..... وفلسفة اللغة وغيرها. ودافع عن المنطق في بيئة جامعية لا تواد المناطقة ورسخ فيها تجربة فريدة في التفلسف بين قوم يكرهون تكثر القول الفلسفي.

يقرأ الأستاذ طه ويبحث بلغات متنوعة العربية والفرنسية والإنجليزية والألمانية وغيرها، ويكتب الشعر والنثر فهو الذي كان يوما ما أصغر عضو باتحاد كتاب المغرب وحصل – وهو طالب على بعض الجوائز القيمة عن قصيدة شعرية نافس فيها الأديب الراحل محمد زفزاف، كما كانت له عضوية في كثير من المراكز العلمية والمنظمات والجمعيات والهيئات الاستشارية في الداخل والخارج، وعمل أستاذا زائرا في العديد من الجامعات العربية، مثل مصر والأردن والعراق والسودان وليبيا والجزائر، وقد فاقت شهرته الأفاق.....[4]

---

[1]– محمود عبد الرحمان، منهجية التفكير العلمي في ضوء القواعد الأصولية، ص. 23.

[2]– الغزالي، المستصفى من علم الأصول، تحقيق وتعليق محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة بيروت، 1997م، ج. 1، ص. 33.

[3]– أحمد الفراك "طه عبد الرحمان سيرة مختصرة" جامعة سعيدة متون كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية. 2024م. متون، ج. 17، العدد 1، 01. 03. 2024م. ص. 55.

[4]– أحمد الفراك "طه عبد الرحمان سيرة مختصرة"

مؤلفاته التي أصدرها إلى حد الآن بحسب تاريخ تأليفها:

1 اللغة والفلسفة : رسالة في البنيات اللغوية لمبحث الوجود (بالفرنسية)، 1979م.

2 رسالة في منطق الاستدلال الحجاجي والطبيعي ونماذجه (بالفرنسية)، 1985م.

3 المنطق والنحو الصوري، 1985م.

4في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، 1987م.

5 العمل الديني وتجديد العقل، 1989م.

6 تجديد المنهج في تقويم التراث، 1994م.

7 فقه الفلسفة -1- الفلسفة والترجمة، 1995م.

اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، 1998م.

9 فقه الفلسفة 2 القول الفلسفي كتاب المفهوم والتأثيل، 1999م.

10 حوارات من أجل المستقبل، 2000م.

11. سؤال الأخلاق مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية 2000م.

12 الحق العربي في الاختلاف الفلسفي، 2002م.

13 الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، 2005م.

14. روح الحداثة: المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية ، 2006م.

15 الحداثة والمقاومة 2007م.

16 سؤال العمل: بحث عن الأصول العملية في الفكر والعلم، 2012م

17 روح الدين من ضيق العلمانية إلى سعة الائتمانية، 2012م.

18. الحوار أفقا للفكر ، 2013م.

19 بؤس الدهرانية في النقد الائتماني لفصل الأخلاق عن الدين، 2014م.

20 سؤال المنهج في أفق التأسيس لأنموذج فكري جديد 2015م

21 شرود ما بعد الدهرانية النقد الائتماني للخروج من الأخلاق 2016م.

22 من الإنسان الأبتر إلى الإنسان الكوثر، 2016م.

23 دين الحياء من الفقه الائتماري إلى الفقه الائتماني: -1 أصول النظر الائتماني، المؤسسة العربية للفكر والإبداع، 2017م

24 دين الحياء من الفقه الائتماري إلى الفقه الائتماني –2 التحديات الأخلاقية لثورة الإعلام والاتصال المؤسسة العربية للفكر والإبداع 2017م.

25 دين الحياء من الفقه الائتماري إلى الفقه الائتماني: –3 روح الحجاب المؤسسة العربية للفكر والإبداع

26 سؤال العنف بين الائتمانية والحوارية 2017م.

27 لغور المرابطة مقاربة ائتمانية لصراعات الأمة الحالية، 2018م.

28 المفاهيم الأخلاقية بين الائتمانية والعلمانية : 1 – المفاهيم الائتمانية، 2020م

29. المفاهيم الأخلاقية بين الائتمانية والعلمانية –2 – المفاهيم العلمانية، 2020م

30. التأسيس الائتماني لعلم المقاصد، 2022م.

31. سؤال السيرة الفلسفية بحث في حقيقة التفلسف الائتمانية، 2023م.[1]

المبحث الثاني: ضمانات التكامل بين علمي المنطق وأصول الفقه عند طه عبد الرحمان

لم يكن توظيف طه عبد الرحمان لآليات المنطق الحديث في المضامين الأصولية توظيفا مطلقا من ضوابط وضمانات تضمن منهجيته التكاملية من كونها آلية للتداخل والتعاون إلى كونها مظنة للتحامل والتفاضل بين علوم التراث، بحيث قام بالتوظيف الأصولي للمنقول المنطقي من حيث التأصيل للمصطلحات المنطقية، مع وضع الضمانات المنهجية في التكامل بين علمي المنطق وأصول الفقه.

المطلب الأول: شروط التكامل بين علمي المنطق وأصول الفقه

ولما كان علم المنطق من العلوم المنقولة الخارجة عن إطار العلوم المأصولة فإن التكامل بينه وبين علم أصول الفقه باعتباره من العلوم الأصيلة يتوقف على وجود ضمانات علمية كما بينها طه عبد الرحمان بقوله: "إن العلوم المأصولة تدخل في العلوم المنقولة، طلبا للتكميل ونقصد بالدخول الطالب للتكميل أن العلم المأصول يصير، بفضل هذا الدخول ذريعة لانتزاع المشروعية للعلم المنقول"[2].

وإذا كنا نسلم بمبدأ الاستفادة، فإننا نشترط لها الشروط العلمية التالية :

- **أن يُعين المستفيد طريقاً لتركيب هذه العلوم فيما بينها تركيباً متكاملاً .**
- **أن يبني نظرية للاستفادة من هذه العلوم.**
- **أن يحدد نموذجاً يحقق قضايا هذه النظرية"[3].**

ومن هنا، نكون قد سلمنا بالقيود التي يظن أن أشد خصوم التداخل الخارجي قد وضعها على هذا التداخل، ونحصرها في القيدين الأساسيين التاليين:

[1]– أحمد الفراك "طه عبد الرحمان سيرة مختصرة"ص. 58

[2]– طه عبد الرحمان، سؤال المنهج في أفق التأسيس لأنموذج فكري جديد، ص. 66.

[3]– طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي ، الطبعة الثانية،2000م، ص. 150.

أ- أن يكون الشاهد على التداخل الخارجي أكثر من غيره موافقة للنظرة التجزيئية.

ب – أن يكون التداخل الخارجي من الضرب الذي يسهل الاعتراض عليه.

وعلى أساس هذا التسليم المزدوج، يصير إثبات دعوى التداخل الخارجي البعيد إثباتاً لكل دعاوي التداخل الخارجي التي دونها بعداً، بحيث يتألف هذا الإثبات من قسمين:

أ – إذا ثبت التداخل الخارجي بصدد ابن رشد، فثبوته بصدد غيره أولى.

ب – إذا ثبت التداخل الخارجي البعيد، فثبوت التداخل الخارجي القريب أولى"[1].

وفي هذا التدليل إلى إثبات العناصر الآتية:

أ – وجود علم مخصوص متداخل مع أصول الفقه.

ب – إفادة هذا العلم الجميع فروع الفقه.

ج – ثبوت نسبة شاملة بين هذا العلم وبين أصول الفقه.

د–كون هذا العلم أقرب إلى مجال التداول الإسلامي العربي باعتبار هذه الإفادة للفقه،

وتلك النسبة إلى علم الأصول"[2]."

المطلب الثاني: ضمانات التكامل بين علمي المنطق وأصول الفقه

إضافة إلى ما تقدم من الشروط في التكامل، ذكر طه عبد الرحمان الضمانات التالية:

أ – أن يكون المبحث العلمي المتداخل مع أصول الفقه أقرب المباحث العلمية إلى مجال التداول الإسلامي العربي.

ب – أن يكون هذا المبحث مفيداً للفقه بحيث تنبني عليه بعض فروعه.

ج – أن يكون نقل هذا المبحث من المجال العلمي الخاص به إلى علم الأصول غير مانع من قيام نسبة أصيلة بينه وبين الأصول.

ولا يصح تقويم إنتاج أحد علماء الأصول ما لم يقع التسليم بأن المبحث العلمي المتداخل مع علم الأصول تداخلاً مفيداً للفقه في بعض فروعه وغير مانع من قيام نسبة أصيلة بينه وبين علم الأصول هو أقرب المباحث المأخوذة"[3]. وتتخذ عناصر الدعوى السابقة الصورة الجديدة الأقوى الآتية:

أ – أن يكون العلم المتداخل مع الأصول أقرب العلوم إلى مجال التداول.

ب – أن يكون هذا العلم مفيداً للفقه بحيث تنبني عليه كل فروعه .

[1]– طه عبد الرحمان تجديد المنهج في تقويم التراث، ص. 126.
[2]– طه عبد الرحمان تجديد المنهج في تقويم التراث، ص. 95.
[3]– طه عبد الرحمان تجديد المنهج في تقويم التراث، ص. 95.

ج –أن يكون نقل هذا العلم إلى الأصول غير مانع من قيام نسبة شاملة بينها وبين الأصول .ولا يصح تقويم إنتاج أحد علماء الأصول ما لم يقع التسليم بأن العلم المتداخل مع علم الأصول تداخلاً مفيداً للفقه في جميع فروعه وغير مانع من قيام نسبة شاملة بينه وبين علم الأصول هو أقرب العلوم إلى مجال التداول الإسلامي العربي، حتى يقوم الدليل على خلافه"[1].

وعليه فدعاوى التكامل دون الشروط والضمانات السابقة،"لن تكون أحكامه إلا دعاوي مبنية على مذهب توفيقي، لا على مسلك تحقيقي؛ بينما تصور الفقهاء للعلم ليس هذا التصور التلفيقي، وإنما يتصل بالمعنى الثاني الذي ذكرناه وهو المنهج لتحصيل المعرفة؛ فالعلم عندهم هو الإحاطة بمسائل الشرع وقواعد استنباط فروعه من أصوله. وهذا مطلب معقول وقابل للتحقيق"[2]. فقد كان من ابتكار علمائنا المحدثين مراعاة خصوصية كل علم ولغته وبيانه ومنهجه فلم يقيدوا علم أصول الفقه بشروط المنطق الصوري ولم يسقطوا عليه معايير البرهان الآلي في التوظيف الأصولي لعلم المنطق، واعتبروا ذلك من المحال. وكانوا يقيسون الشيء بمقياسه المناسب له. "وبهذا، يظهر أن التداخل هو العملة الصعبة التي تحتاج إليها كل المعارف والعلوم، وكذا فروعها الأكثر تخصصًا، من أجل الاستمرار في مسيرة التقدم وتطوير المفاهيم، وتجديد المناهج، وتعميق النظريات"[3]. وعلم أصول الفقه باعتباره منطقا للشرع والعلم إنما كان من ابداع السابقين الذين وضعوا ضمانات استفادته من العلوم حيث أستمد مرجعيته منها ومن القرآن والسنة، وهما الأسس المرجعية الأساسية في بناء المنطق الشرعي.

وهكذا فإن حظ العقل في ذلك العمل الفكري هو الاكتشاف والاستخراج وليس الوضع. ثم التعارف والتعرف على المشترك المعرفي الإنساني في المنطق القرآني الذي يتكامل فيه البيان والبرهان والشرع مع العلم؛ لكون أساليب القرآن مزدوجة بين العقل والنقل. وينبغي أن لا نتصور وجود التعارض بين النظر والنقل على الإطلاق؛ لأن أمر الله الذي هو الوحي لا يتعارض مع خلق الله؛ فالنقل حاكم والعقل خادم فهما متكاملان لا متعارضان، ويحتاج منطق العقل إلى منطق الشرع لتسديده وضبطه.

وبناء على ما سبق فإن التكامل بين علم المنطق وأصول الفقه ليس على إطلاقه إلى حد المزج والخبط بل بقدر ما يخدم به هذا العلم، فذلك مرهون بحسن توظيف علم المنطق في أصول الفقه، فهو باب لا يفتح كله ولا يغلق كله؛ لكون العلمين بحران بينهما برزخ لا يبغيان.

الخاتمة:

وفي الختام فإن المقالة قد وضحت ضمانات التكامل بين علمي المنطق وأصول الفقه عند طه عبد الرحمان، مبينا الضمانات المنهجية، لينتهي إلى نتائج أهمها:

- بينت المقالة مفهوم التكامل وتمييزه عن غيره من المفاهيم المستوردة والتي تختلط معه كتوحيد المعرفة.
- رصد البحث أهم الضمانات المنهجية عند طه في النظرية التكاملية وانفتاحه على علم المنطق كما أن له الأسبقية في التنظير لنظرية التكامل بين المنطقيات والأصوليات في العصر الحديث.

[1]– طه عبد الرحمان تجديد المنهج في تقويم التراث، ص. 96.
[2]– طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص. 150.
[3]– محمد همام تداخل المعارف ونهاية التخصص، ص. 143.

- التكامل بين علمي المنطق وأصول الفقه عند طه يخضع لضوابط وشروط وضمانات ومصطلحات وتسديدها الدلالي الذي شكل عائقا من عوائق الترحيب بعلم المنطق الحديث في التراث الفقهي.

- تميز التكامل بين علمي المنطق وأصول الفقه عند طه بخصائص كثيرة منها التسديد الدلالي للمدلول الاصطلاحي؛ مع توظيف ألفاظ سهلة، واستثمار أدوات منطقية حديثة في تحليل التراث؛ حيث بعث الروح العملية الحية في التراث الفقهي ونبذ التقليد والتقديس والتدنيس، ودعوى إلى انفتاح على العلوم الوافدة من الحضارات الأخرى مبنيا المعرفة على الدليل والبرهان النقلي والعقلي، وإعادة الاعتبار للعقل الفقهي.

- أن التكامل بين علم المنطق وأصول الفقه ليس على إطلاقه إلى حد المزج والخبط بل بقدر ما يخدم به هذا العلم.

- كما نستفيد من هذا البحث ضرورة العناية بدراسة مناهج المفكرين المعاصرين في المغرب واستخلاص ما تزخر به إبداعاتهم، والمشاركة في بناء الصرح المعرفي والفقهي بمنهجية تكاملية منضبطة رصينة، حتى يستلهم منها الباحثون المنهجية الفريدة التي أبدعها العقل المسلم؛ ذلك العقل الذي أسس بنيانه المعرفي على تقوى من الله وكتابه وسنة رسوله، وعلوم الآلة من لغة الفقهاء ومصطلحهم، والنحو والبيان والمنطق وأصول الفقه... وجميع العلوم النافعة. ليس هو التكامل الذي هو التسافل والتحامل بين العلوم والخلط والمزج بينها الذي أسس بنيانه على هوى النفس وميول شخصي وانطباع ذاتي، أو على نظريات حديثة لا توافق البيئة الفقهية والمعرفية المسلمة. بل المساهمة في التنظير للقواعد وتطوير العلوم المأصولة دون تقديس أو تدنيس في العمل التقويمي للتراث الإسلامي.

المصادر والمراجع

- القرآن العظيم برواية ورش
- ابن منظور، لسان العرب، مادة دخل، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414 هـ
- أحمد ولد محمد محمود، المنطق وأصول الفقه، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، 2014م.
- أحمد الفراك "طه عبد الرحمان سيرة مختصرة" جامعة سعيدة متون كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية. 2024م.
- بن فارس، معجم مقاييس اللغة، باب النون والطاء وما يثلثهما، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر 1979م.
- سعيد بنتاجر، مدخل إلى علم المنطق، مركز نهوض للدراسات والبحوث الطبعة الأولى، 2024.[1]- طه
- الطاهر محمد الشريف، التكامل المعرفي عند أهل النظر التوحيدي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2024م.
- طه عبد الرحمان، تجديد المنهج في تقويم التراث المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية.
- طه عبد الرحمان، سؤال المنهج في أفق التأسيس لأنموذج فكري جديد، جمع وتقديم د. رضوان مرحوم، المؤسسة العربية للفكر والإبداع لبنان بيروت، الطبعة الثانية، 2015م.
- طه عبد الرحمان، عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 1998م.
- طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي ، الطبعة الثانية،2000م.
- الغزالي، المستصفى من علم الأصول، تحقيق وتعليق محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة بيروت، 1997م
- الفراهيدي العين باب الكاف واللام والميم، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال.
- محمد همام تداخل المعارف ونهاية التخصص في الفكر العربي الإسلامي، دراسة في العلاقة بين العلوم، مركز نماء للبحوث والدراسات دراسات فكرية، الطبعة الأولى بيروت، 2017م.
- محمود عبد الرحمان، منهجية التفكير العلمي في ضوء القواعد الأصولية، مفكرون الدولية للنشر والتوزيع، 2020م.
- وائل الحارثي، علاقة علم أصول الفقه بعلم المنطق، دراسة تاريخية تحليلية، رسالة مقدمة لنيل الماجستر في أصول الفقه بجامعة أم القرى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2010م.

الإمامة عند ابن تومرت بين التأصيل العقدي والدعوى المهدوية
وأثرها في مشروعه الإصلاحي بالمغرب الإسلامي

الطالب الباحث عبد المجيد الخياطي

إشراف الأستاذ الدكتور: مونير جابري

كلية الشريعة – أيت ملول

مركز دراسات الدكتوراه: العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والتدبير

المملكة المغربية

الملخص:

يتناول هذا البحث مفهوم الإمامة عند المهدي محمد بن تومرت من زاوية مزدوجة: عقدية ودعوية، مبرزا كيف شكلت هذه العقيدة أساسا لمشروعه الإصلاحي بالمغرب الإسلامي في القرن السادس الهجري وينقسم البحث إلى أربعة مباحث رئيسة، خصص أولها لترجمة شخصية ابن تومرت، بدءا باسمه ونسبه، ومرورا بمولده وألقابه، ثم استعراض البيئة العلمية والسياسية التي نشأ فيها، وانتهاء بوفاته.

أما المبحث الثاني، فقد عالج رحلته إلى المشرق وما تخللها من تحصيل علمي لدى أبرز علماء عصره، كما تناول أبرز شيوخه ومؤلفاته، التي كان لها أثر واضح في تشكيل رؤيته العقدية والسياسية.

في حين ركز المبحث الثالث على ملامح المشروع الإصلاحي التومرتي، من خلال تحليل طبيعة حركته الدعوية، وقيمة مشروعه التغييري في المغرب الإسلامي، ودور رسالته "المرشدة" في ترسيخ المفاهيم العقدية والسياسية الجديدة.

أما المبحث الرابع والأخير، فقد خصص لمعالجة نظرية الإمامة في فكر ابن تومرت، انطلاقا من بيان حقيقتها وحكمها، ومرورا بمسائل الطاعة والعصمة وترتيب الأئمة، ووصولا إلى دعواه المهدوية التي كانت الأساس العقدي لشرعنة مشروعه السياسي والديني.

وتخلص الدراسة إلى أن ابن تومرت قد قدم تصورا شاملا للإمامة، يمزج بين المرجعية العقدية والدعوى المهدوية، مما جعل مشروعه الإصلاحي يتحول إلى قاعدة لبناء الدولة الموحدية التي أثرت بعمق في مسار المغرب الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: ابن تومرت– الإمامة– المهدوية– الدولة الموحدية – الفكر العقدي– الإصلاح– المرشدة– المغرب الإسلامي.

مقدمة:

الحمد لله حق حمده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده محمد صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

اللهم لك الحمد كله ولك الملك كله بيدك الخير كله إليك يرجع الأمر كله علانيته وسره.

إن للعلماء في الإسلام دورا أساسيا في إصلاح ما يطرأ في المجتمع الإسلامي من انحراف عن جادة الدين، والتصدي لمظاهر الزيغ عن الشريعة في أي ميدان طرأت فيه سواء أكان: سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا، أم أخلاقيا. وليس الدور المناط بعهدتهم في ذلك من باب المندوب الذي إن شاؤوا فعلوه فأجروا، وإن شاؤوا قعدوا عنه فلا إثم عليهم، وإنما هو مسؤولية حملوها على وجه الوجوب قدر ما يطيقون، وهم عليها محاسبون بين يدي ربهم يوم الجزاء.

وقد صور رسول الله صلى الله عليه وسلم ثقل هذه المسؤولية التي يتحملها العلماء في قوله: "إن العلماء ورثة الأنبياء" أخرجه ابن ماجة في باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، هذا الحديث يبين فضل العلماء، توضيحا لقوله تعالى: **(يَرْفَعُ اللهُ الذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ والذِينَ أُوتوا العِلْمَ دَرجاتٍ)**، سورة المجادلة الآية:11.

تشكل الإمامة في الفكر الإسلامي مفهوما محوريا ارتبط بتنظيم شؤون الأمة السياسية والدينية، وقد حظيت بعناية كبيرة لدى علماء الكلام والفقهاء، لما لها من أثر في ضبط نظام الحكم وشرعية السلطة. وفي سياق الغرب الإسلامي، برز محمد ابن تومرت (ت 524هـ) بوصفه شخصية دينية وسياسية مؤثرة، أسس مشروعا فكريا وعقديا حمل سمات إصلاحية عميقة، كان مفهوم الإمامة فيه أداة مركزية لإعادة تشكيل السلطة وإرساء دعائم الحكم.

لقد قدم ابن تومرت تصورا خاصا للإمامة العظمى، استند فيه إلى دعوى المهدوية، محاولا من خلالها تجاوز التصورات السائدة لدى فقهاء المالكية في المغرب، وتأصيل مشروعية قيادته للحركة التوحيدية التي مهدت لقيام الدولة الموحدية. فالإمامة لديه لم تكن منصبا سياسيا فحسب، بل كانت ولاية دينية ربانية مؤسسة على العصمة والاصطفاء، مما منحها شرعية مطلقة في نظر أتباعه.

يسعى هذا المقال إلى تحليل نظرية الإمامة عند محمد ابن تومرت من خلال بعدين متلازمين: الدعوى المهدوية بوصفها أداة لتأسيس شرعية دينية مطلقة، وأثر هذا التصور في بلورة مشروع إصلاحي سياسي واجتماعي غير مسبوق في المغرب الإسلامي، كما يعالج المقال واقع الحركة التومرتية في سياقها التاريخي، ومظاهر تأثيرها في المجتمع، في ضوء رؤية ابن تومرت للإمامة كقوة منقذة ومصلحة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في ربطها بين النظرية الدينية والواقع السياسي والاجتماعي، مع محاولة فهم كيف استثمرت الإمامة في مشروع تغييري شامل، يتجاوز التنظير العقدي إلى الفعل السياسي المؤسس، من خلال قضية الإمامة العظمى عند ابن تومرت أحد أعلام العقيدة الأشعرية بالغرب الإسلامي عبر المحاور التالية:

المبحث الأول: ترجمة ابن تومرت، اسمه ونسبه، مولده وألقابه، البيئة التي نشأ فيها (عصره) ووفاته.

المطلب الأول: اسمه ونسبه.

المطلب الثاني: مولده وألقابه.

المطلب الثالث: البيئة التي نشأ فيها(عصره) ووفاته.

المبحث الثاني: رحلة ابن تومرت الى المشرق، شيوخه، مؤلفاته.

المطلب الأول: رحلة ابن تومرت الى المشرق.

المطلب الثاني: شيوخه.

المطلب الثالث: مؤلفاته.

المبحث الثالث: واقع وأثر الحركة الاصلاحية التومرتية على المجتمع في المغرب الإسلامي.

المطلب الأول: الحركة الاصلاحية لابن تومرت.

المطلب الثاني: قيمة الدعوة الموحدية وأثرها على منطقة المغرب الإسلامي.

المطلب الثالث: دور المرشدة في ترسيخ الفكر الإسلامي.

المبحث الرابع: الإمامة عند ابن تومرت.

المطلب الأول: حقيقة الإمامة وحكمها.

المطلب الثاني: طاعة الإمام، عصمته، وترتيب الأئمة.

المطلب الثالث: المهدوية عند ابن تومرت.

المبحث الأول: ترجمة ابن تومرت، اسمه ونسبه، مولده وألقابه، البيئة التي نشأ فيها (عصره) ووفاته.

المطلب الأول: اسمه ونسبه.

ابن تومرت هو الشيخ الإمام الفقيه، الأصولي، الزاهد أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن تومرت البربري المصمودي الهرغي، الخارج بالمغرب[1].

هو محمد بن عبد الله بن عبد الرحمان بن هود بن خالد بن تمام بن عدنان بن صفوان بن جابر بن يحي بن عطاء بن رباح بن يسار بن العباس بن محمد بن الحسن بن الإمام علي بن أبي طالب[2].

وقيل أنه محمد بن عبد الله بن وجليد بن يامصل بن حمزة بن عيسى بن ادريس بن ادريس بن عبد الله بن حسن بن علي بن أبي طالب[3].

بالنسبة لأصل هذا النسب النبوي ذاته، فإننا نجد بعض المؤرخين ينقسمون إزاءه بين ناف له وبين مثبت له بالتصريح أو التلميح.

وأغلب المؤرخين القدامى عرضوا هذا النسب في صيغة القبول في تراوح بين التأكيد الجازم في قطيعة وحماس كما هو موقف المنتصرين للموحدين مثل بن القطان وبين مجرد التجويز الذي يفهم من عدم الاعتراض بالطعن، كما هو موقف المعتدلين مثل المراكشي وابن خلدون[4].

فالمراكشي يقول: "إن لمحمد ابن تومرت نسبة متصلة بالحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب وجدت بخطه"[5].

إلا أن بعض المؤرخين من متأخري القدامى خاصة، عرضوا هذا النسب العلوي لابن تومرت بما يسفر عن شكهم فيه، بل عبر بعضهم عن جحوده ونكرانه[6]، فالذهبي يقول: "المدعي أنه علوي حسني، وأنه الإمام المعصوم المهدي"[7].

---

[1] شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، "سير اعلام النبلاء"، ج19، تحقيق: شعيب الأرناؤوط مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1984م، الجزء 19، ص 539.

[2] المرجع السابق، ص 510. وابن القطان المراكشي، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، درسه وقدم له وحققه الدكتور محمود علي مكي، دار الغرب الاسلامي، الطبعة الأولى، 1990م، ص 87.

[3] ابن القطان المراكشي، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، درسه وقدم له وحققه الدكتور محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1990م، ص 88.

[4] عبد المجيد النجار المهدي بن تومرت حياته، وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية، وأثره بالمغرب، رسالة دكتوراه نالت مرتبة الشرف الأولى في جامعة الأزهر، الطبعة الأولى، 1983م، ص 25-26.

[5] عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1949م، ص 178.

[6] عبد المجيد النجار المهدي بن تومرت حياته، وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية، وأثره بالمغرب، رسالة دكتوراه نالت مرتبة الشرف الأولى في جامعة الأزهر، الطبعة الأولى، 1983م، ص 26.

[7] شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، تحقيق: شعيب الارنؤوط مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1984م، ص 539.

المطلب الثاني: مولده وألقابه.

أ– مولده:

محمد هذا رجل من أهل سوس، مولده بها بضيعة منها تعرف بـــ: "إيجلي إن وارغن"، وهو من قبيلة تسمى هرغة[1]، من قوم يعرفون بإسرغينن، وهم الشرفاء، بلسان المصامدة[2].

وقال بن القطان: "ومولده رضي الله عنه تعالى بموضع يسمى نومكران وهو موضع لا ماء فيه وإنما يشرب أهله ماء المطر وهناك داره"[3].

ويتفق المؤرخون على أن بن تومرت ولد بمنطقة السوس جنوب المغرب، والقول الراجح أنه ولد بقرية إيجلي[4].

أما عن تاريخ ميلاده، فقد "اضطربت الروايات في تاريخ ميلاده والأرجح بعد المقارنة بين تلك الروايات أنه ولد سنة 473 هـ"[5].

ب– ألقابه:

لقب ابن تومرت "هو اللقب الذي بقي مشتهرا به على مر الزمان "وكان والده– قد لقبته أخته بتومرت"[6].

وفي بعض الروايات أن أمه هي التي لقبته بتومرت، فقد "فرحت به أمه وسرت"، فقالت باللسان العربي "أتومرت اينويسك أيبوي"ومعناه "يا فرحتي بك يا بني".

ولقب أمغار و"الشيخ"، الذي هو ترجمة له. فيبدو أنه أطلقه عليه قومه تعبيرا عن الاحترام، وإذا صح ما قاله ابن خلدون من أنه "كان يلقب في صغره أيضا أمغار"، فإنه يدل على الاحترام لأصل العائلة باعتبار مكانتها الدينية إذ هي كما عبر بن خلدون ذات نسك ورباط"[7].

وذكر ابن القطان أنه كان يلقب في صغره "بأسفو" ومعنى أسفو بالبربرية الضياء لملازمة إيقاد القنديل في المسجد للقراءة والصلاة[8].

---

[1] هرغة: قبيلة مصمودية اسمها البربري إرغن مساكنها جنوبي واد سوس إلى المشرق من مدينة رودانة.

[2] عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، الطبعة الأولى 1949م، ص 178.

[3] ابن القطان المراكشي، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، درسه وقدم له وحققه الدكتور محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1990م، ص 90.

[4] عبد المجيد النجار المهدي بن تومرت حياته، وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية، وأثره بالمغرب، رسالة دكتوراه نالت مرتبة الشرف الأولى في جامعة الأزهر، الطبعة الأولى، 1983م، ص 30.

[5] عبد المجيد النجار، تجربة الإصلاح في حركة المهدي بن تومرت، الطبعة الثانية، 1995م، المعهد العالي للفكر الإسلامي، هيرندن – فيرجينيا، ص 57.

[6] ابن القطان المراكشي، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، درسه وقدم له وحققه الدكتور محمود علي مكي، دار الغرب الاسلامي، الطبعة الأولى، 1990م، ص 88.

[7] عبد المجيد النجار المهدي بن تومرت حياته، وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية، وأثره بالمغرب، رسالة دكتوراه نالت مرتبة الشرف الأولى في جامعة الأزهر، الطبعة الأولى، 1983م، ص 35.

[8] ابن القطان المراكشي، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، درسه وقدم له وحققه الدكتور محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1990، ص89.

أما ما اشتهر به من لقب المهدي فإنه لم يطلق عليه إلا حينما أظهر المهدية وبايعه بها الناس وأطلق عليه حينئذ لقب الإمام أيضا، واستعمل أتباعه ومناصروه من بعده في تأليفهم ورسائلهم ومخاطباتهم صيغة "الإمام المعْصوم المهدي المعلوم"[1].

وقال ابن القطان: "المهدي لقبه بذلك العشرة من أصحابه ساعة مبايعتهم له، أولى بيعة انعقدت له"[2].

المطلب الثالث: البيئة التي نشأ فيها(عصره) ووفاته.

أ- البيئة التي نشأ فيها (عصره).

إن التفاعل بين الإنسان وبين بيئته تفاعل حيوي عميق، وجدلية التأثير والتأثر بينهما عنصر أصيل في الحياة، ولذلك فإن دراسة البيئة التي شهدت نشأة ابن تومرت ومستقبل أعماله، تعتبر أمرا أساسيا في فهم شخصيته وأفكاره وحركته، ويمكن أن نتعرف على هذه البيئة انطلاقا من بيئته الصغرى التي هي أسرته، ثم الكبرى التي هي سوس.

ينتمي ابن تومرت إلى أسرة من أواسط القوم غير بارزة الثروة والجاه فيهم إلا أنها كانت على شيء من المكانة الدينية وهو ما عبر عنه ابن خلدون بقوله: "وكان أهل بيته أهل نسك ورباط"[3].

وقد أشار المراكشي فيما يخص الشرف في أسرته[4].

وربما أصبحت هذه الأسرة فيما بعد ذات جاه بعد أن صار والده شيخا لقبيلته، أما أمه فلا نعرف عنها من خبر سوى أن كنيتها أم الحسين وهي بنت وابركن المسكالي من بني يوسف، وقد أعنست عند أهلها، فلما خطبها عبد الله تومرت وكان فقيرا رغب أهلها في مصاهرته[5].

لقد كان لابن تومرت إخوة أصبحوا فيما بعد أكثر شهرة وهم أبو موسى عيسى، وأبو محمد عبد العزيز اللذان ثارا على عبد المومن بن علي وانتهى الأمر بقتلهما، ويبدو من خلال هذه المعلومات القليلة عن أسرة المهدي أنها كانت أسرة يسودها الوئام والمحبة، ويتعامل أفرادها على أساس من الخلق الإسلامي وهو ما يظهر في علاقة ابن تومرت بوالده، وعلاقته بأخته زينب[6].

تلقى المهدي ابن تومرت دراسته الأولية بالكتاتيب في قريته، فتعلم القرآن حفظا ورسما وقراءة على عادة أهل المغرب.

---

[1] عبد المجيد النجار المهدي بن تومرت حياته، وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعي، وأثره بالمغرب، رسالة دكتوراه نالت مرتبة الشرف الأولى في جامعة الأزهر، الطبعة الأولى، 1983م، ص24.

[2] ابن القطان المراكشي، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، درسه وقدم له وحققه الدكتور محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1990م، ص88.

[3] عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1979م، ص245.

[4] ابن القطان المراكشي، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، درسه وقدم له وحققه الدكتور محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1990م، ص88.

[5] ابن القطان المراكشي، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، درسه وقدم له وحققه الدكتور محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1990م، ص90.

[6] عبد المجيد النجار المهدي بن تومرت حياته، وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية، وأثره بالمغرب، رسالة دكتوراه نالت مرتبة الشرف الأولى في جامعة الأزهر، الطبعة الأولى 1983م، ص 36.

كما وصفها ابن خلدون في قوله: "أما أهل المغرب فمذهبهم في الولدان الاقتصار على تعليم القرآن فقط وأخذهم أثناء المدارسة بالرسم ومسائله واختلاف حملة القرآن فيه...، إلى أن يجاوزوا حد البلوغ إلى الشبيبة".

ولا يستبعد أن يكون ابن تومرت بعد هذه المرحلة قد تناول شيئا من العلوم الشرعية وخاصة علوم الفقه وشيئا من علوم اللغة والآداب لما أصبح عليه فيما بعد من فصاحة لسان وتضلع في العربية، وقد كان في كل ذلك يبدي اهتماما كبيرا وشغفا بطلب العلم وهو ما أشار إليه ابن خلدون في قوله: "وشب محمد هذا قارئا محبا للعلم"، وكان يسمى "أسفو" ومعناه الضياء لكثرة ما كان يسرج من القناديل بالمساجد لملازمتها[1].

ب– وفاته: توفي رحمه الله تعالى، يوم الاثنين الرابع عشر من شهر رمضان المعظم من عام أربعة وعشرين وخمسمائة، ودفن بمدينة تينمل[2].

المبحث الثاني: رحلة ابن تومرت إلى المشرق، شيوخه، مؤلفاته.

المطلب الأول: رحلة ابن تومرت الى المشرق.

لقد كان المشرق بالنسبة لأهل المغرب عامة محط آمال الراغبين في العلم التواقين إلى التبحر فيه، فلا يتحقق ذلك عندهم سوى بالارتحال إلى عواصم العلم هناك مثل بغداد ودمشق والمدينة المنورة ومكة المكرمة، وغيرها، وقد كانت هذه الرحلة في العرف المغربي عنصرا مهما في تكوين الشخصية العلمية، وفي اكتساب الهيبة والاحترام وهو ما جعل طلاب العلم يحرصون شديد الحرص على تحقيق هذه الرحلة.

ويرون فيها السبيل إلى الشهرة العلمية وقل من علماء المغرب المشهورين من لم يشد الرحال إلى المشرق لتحصيل العلم.

ولابد أن هذه المعاني كانت تدور بخلد ابن تومرت، وهو ذلك الذي نشأ محبا للعلم شغوفا به، حريصا على تحصيله فتكون فيه شوق إلى علوم المشرق ومشايخه، ممزوج بالأمل في المكانة المرموقة والشهرة العلمية، فكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية في الإقدام على الارتحال إلى عواصم الشرق. أضف إلى ذلك رغبة ابن تومرت في أداء فريضة الحج[3].

يكاد الاتفاق الذي حصل بين المؤرخين على أن رحلة المهدي ابن تومرت إلى المشرق كانت في أواخر القرن الخامس وأوائل القرن السادس الهجريين، ولكن تحديد السنة بدقة كان محل اختلاف[4].

---

[1] عبد المجيد النجار تجربة الإصلاح في حركة المهدي بن تومرت، المعهد العالي للفكر الإسلامي، الطبعة الثانية، 1995م، ص 57-58.

[2] ابن القطان المراكشي، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، درسه وقدم له وحققه الدكتور محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1990م، ص 167-121.

[3] عبد المجيد النجار المهدي بن تومرت حياته، وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية، وأثره بالمغرب، رسالة دكتوراه نالت مرتبة الشرف الأولى في جامعة الأزهر، الطبعة الأولى، 1983م، ص67.

[4] عبد المجيد النجار المهدي بن تومرت حياته، وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية، وأثره بالمغرب، رسالة دكتوراه نالت مرتبة الشرف الأولى في جامعة الأزهر، الطبعة الأولى، 1983م، ص65.

فقد أورد بن القطان أن بداية الرحلة في السنة الأولى من المائة السادسة[1].

وقال المراكشي: "إن ابن تومرت كان قد رحل إلى المشرق في سنة 501هـ، في طلب العلم، وانتهى به في بغداد"[2].

لقد أراد المهدي ابن تومرت أن يضع طريقا نحو رحلته العلمية، كما أنه قام بتعيين النقاط الأساسية التي يجب عليه أن يمر بها حيث بدأ معالم رحلته حسب المؤرخين من الأندلس ثم إلى مكة وغيرها من المناطق الأخرى.

انطلق ابن تومرت من جهة مراكش وجاز إلى الأندلس ودخل قرطبة[3].

ومن بين المؤرخين الذين ذكروا هذه الرحلة ابن القطان فقد قال: "إن الإمام المهدي رضي الله عنه جاز البحر إلى الأندلس طلبا للعلم، ووصل إلى قرطبة...، وغاب في رحلته في طلب العلم خمسة عشر عاما"[4].

وعموما فقد بدأت رحلة ابن تومرت العلمية بالأندلس سنة 501هـ، فأخذ العلم بقرطبة وعنها رحل إلى المشرق عن طريق البحر فظل بالإسكندرية ثم توجه إلى الحجاز. وأدى فريضة الحج، وبعده رحل إلى بغداد ثم عاد إلى بلاد المغرب سنة 510 هـ[5].

من خلال هذه الرحلات نهل بأفكار كبار الأشاعرة أمثال أبي بكر الطرطوشي وأبي بكر الشاشي، وتذكر بعض الروايات أن ابن تومرت لقي أبا حامد الغزالي ودرس عليه في بغداد وأكد ذلك ابن خلكان فقال: "رحل إلى المشرق في شبيبته طالبا للعلم فانتهى إلى العراق، واجتمع بأبي حامد الغزالي، والكيا الهراسي والطرطوشي، وغيرهم وحج وأقام بمكة مديدة، وحصل طرفا من علم الشريعة والحديث النبوي وأصول الفقه والدين"[6].

وقال أبو العباس الناصري: "كان في جملة من لقي من العلماء الشيخ أبو حامد الغزالي رضي الله عنه، لازمه ثلاث سنين"، وكان الشيخ أبو حامد كثيرا ما يشير إلى المهدي ويقول: "أنه لا بد أن يكون له شأن"[7].

---

[1] ابن القطان المراكشي، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان درسه، وقدم له وحققه الدكتور محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1990م، ص 62.

[2] عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1949م، ص 178.

[3] عبد المجيد النجار المهدي بن تومرت حياته، وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية، وأثره بالمغرب رسالة دكتوراه نالت مرتبة الشرف الأولى في جامعة الأزهر، الطبعة الأولى، 1983م ص66- 67.

[4] ابن القطان المراكشي، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، درسه وقدم له وحققه الدكتور محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1990م ص 62.

[5] أبو بكر بن محمد علي البيدق، أخبار المهدي ابن تومرت وبداية الموحدين، دار المنصور للطباعة، الرباط، المغرب، الطبعة الأولى، 1971م، ص29.

[6] أبي العباس شمس الدين بن محمد بن ابي بكر بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أنباء الزمان، حققه الدكتور إحسان عباس، دار صادر بيروت، ج الخامس، ص 46.

[7] أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، "الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى"، تحقيق: جعفر الناصري- محمد الناصري، دار الكتاب للنشر، الدار البيضاء المغرب، الطبعة الأولى 1954م، ج 2، ص 81.

إلا أن لقاءه بالغزالي شككت فيه بعض المصادر أمثال المراكشي بقوله: "وقيل أنه لقي أبا حامد الغزالي بالشام أيام تزهده والله أعلم"[1].

من هنا نخلص إلى أن ابن تومرت كانت لديه رحلات إلى المشرق وأخذ عن علمائها مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري، ثم عاد إلى المغرب سنة 510 هـ/1117م، ودعا الناس إلى هذه الطريقة وعزم بتظليل من خالفها، ومن ذلك الوقت أقبل علماء المغرب على اعتناق المذهب الأشعري.

المطلب الثاني: شيوخه.

امتدت اقامة ابن تومرت بالمشرق ما لا يقل عن عشر سنوات، وقد اتخذ ابن تومرت من هذه المدينة مقاما أساسيا له، فقد كانت آنذاك موطن ثراء علمي، ومقرا لأشهر علماء العصر في مختلف الفنون، وتلك كانت بغيته التي من أجلها ارتحل، إلا أنه لا يستبعد أن يكون خلال هذه الإقامة الطويلة قد قام برحلات صغيرة إلى بعض مدن العراق ومدن فارس التي كانت تشتمل على مراكز علمية مهمة، وتؤوي بعض الشيوخ المشهورين، زيادة منه في الاطلاع والتحصيل، كما أنه لا يستبعد أن يكون قد أعاد الحج، فالمدة طويلة، ووجوده بالمشرق، فرصة لكي يقوم بأكثر من حجة واحدة.

وقد أورد ابن خلدون صيغة عامة في ذكره لمشايخ ابن تومرت بالمشرق دون أن يحدد أسماءهم حيث قال: "ودخل العراق، ولقي جلة العلماء يومئذ وفحول النظار، وأفاد علما واسعا". ولكن مؤرخين آخرين ذكروا بعض الأسماء لمشاهير العلماء في بغداد، ومن البين أن هؤلاء لم يكونوا إلا البارزين من أساتذة المهدي، ولا شك أنه درس على كثير غيرهم ممن هم أقل منهم شهرة، وهؤلاء الذين ذكرت أسماؤهم هم: أبو حامد الغزالي، والكيا الهراسي، والمبارك بن عبد الجبار، وأبو بكر الشاشي، وأبو بكر الطرطوشي، وأبو عبد الله الحضرمي[2].

– أبو حامد الغزالي:

لقد ثارت لجاجة حادة بين المؤرخين لابن تومرت القدامى منهم والمحدثين، فيما إذا كان قد التقى مباشرة بالغزالي وتتلمذ عليه، أو أن ذلك لم يقع، و يعكس حجم هذا الخلاف أهمية هذا اللقاء من حيث ما يمكن أن يحدثه من تأثير بالغ في شخصية ابن تومرت العلمية والفكرية، باعتبار ما كان عليه حجة الإسلام من غزارة علم، ومن فكر نقدي ثائر كان له تأثيره في الفكر الإسلامي عموما.

ومن المعلوم أن التاريخ الأرجح لمغادرة ابن تومرت المغرب في طريقه إلى المشرق هو سنة 499 هـ / 1105 م، ومن المعروف أن الغزالي كان حيا إلى سنة 505 هـ / 1111 م، وبهذا يصبح اللقاء بينها أمرا ممكنا من الناحية الزمنية لاشتراكهما في الوجود بالمشرق طيلة ست سنوات، وإذا ما قدرنا أن المسير الجاد من المغرب إلى المشرق قد يستغرق أقل من سنة، أصبح من الممكن أن يكون اللقاء قد تم بدمشق حيث يجتمعان بها بعض الوقت من أواخر سنة 499هـ، قبل أن يغادرها الغزالي بعد عزلته بها متزهدا، وحينئذ تكون الرواية التي ذكرها المراكشي في كون اللقاء تم بالشام رواية ممكنة الصدق، كما يصبح أمرا محتملا ذلك التأويل الذي أول به فولدزيهر

[1] عبد الواحد المراكشي المعجب في تلخيص أخبار المغرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1979م، ص178-179.

[2] المهدي بن تومرت حياته وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية وأثره بالمغرب، تأليف: الدكتور عبد المجيد النجار، ص 72-73 الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1983م.

عبارة وردت في كتاب زبدة كشف الممالك وهي: "وبها أي دمشق المنارة التي أقام بها الإمام الغزالي ويؤمره (كذا) الذي ملك بلاد العرب"، فقد أولها فولدزيهر لكي يكون لها معنى واضح بـ: "تومرت الذي ملك بلاد الغرب".

وإذا كانت المصادر لا تذكر أن الغزالي أقام ببغداد في هذه الفترة التي أقامها بها ابن تومرت ابتداء من سنة 500 هـ/ 1106 م، حيث كان عند ذلك قد انتقل إلى نيسابور وطوس، فإنه من المحتمل أن تكون زيارته إليها غير منقطعة، بل إن بعض الباحثين يذكر أنه كانت له بها إقامة قصيرة لا تتجاوز ستة أشهر سنة 501 هـ/ 1107م، وخلال هذه الزيارات يمكن أن يتم اللقاء وإن يكن قصير الأمد. وإذا كانت المصادر لا تذكر أن ابن تومرت تحول إلى نيسابور أو إلى طوس، فإنه ليس من المستبعد أن يكون قد سافر إليها، فأهل المغرب مولعون بالرحلة إلى أقاصي البلاد الإسلامية، وهناك يمكن أن يكون قد التقى بالغزالي ودرس عليه.

وبهذا يتبين أن أمر اللقاء بين ابن تومرت والغزالي، تبرر إمكانيته المعطيات التاريخية والمكانية، ومع قيام امكانية اللقاء نجد عدة قرائن ومرجحات، ترجح وقوع اللقاء فعلا. فابن تومرت ذلك النازح من المغرب لأجل العلم، و المتلهف للمعرفة، ليس من المقبول أن يقيم بالمشرق ما يزيد على عشر سنوات دون أن يسعى إلى اللقاء بالغزالي، وقد طبقت شهرته الآفاق، وكان له بالمغرب صيت ذائع، لما أثارته كتبه من معارضة المرابطين، أولئك الذين قد تكون النقمة عليهم انغرست مبكرا في نفس ابن تومرت، فكانت حافزا للسعي في اللقاء بالغزالي، والتطلع عنده إلى آفاق علمية وفكرية، تكون له عدة إذا ما أراد يوما أن يواجه المرابطين وأتباعهم، وبالنظر إلى هذه الفائدة المرجوة، يصبح السفر إلى نيسابور وطوس للقاء هذا العالم أمرا متأكدا.

وإذا كان كتاب: "سر العالمين"، مشكوكا في نسبته إلى الغزالي، فإن في تلك العبارة التي وردت فيه على لسان الغزالي من أنه قرأه عليه ابن تومرت دلالة على أن أمر هذا اللقاء كان معروفا عند المهتمين بالغزالي بالأخص، فتحراه من انتحل الكتاب، ولم يكن هذا الانتحال على فرض صحته متأخر الوقوع، بل حدث قبل منتصف القرن السابع، حيث ذكر هذا الكتاب أبو المظفر سبط ابن الجوزي المتوفي سنة 654 هـ في كتابه: "رياض الأفهام"، ونقل منه أن الغزالي: "قال في أوله أنه قرأ عليه محمد بن تومرت المغربي سرة بالنظامية، قال: وتوسمت فيه الملك"، فتكون إذا مسألة اللقاء بين الرجلين معروفة منذ وقت مبكر، ويبقى هذا الكتاب دالا على حقيقة هذا اللقاء، وإن يكن في ذاته منتحلا.

وإلى جانب هذه القرائن والمرجحات، فإن تأثر ابن تومرت بالغزالي في كثير من آرائه، وفي جوانب من منهجه الفكري، ليدعم أن يكون قد اتصل به ودرس عليه وأخذ عنه بالأخص العلوم العقلية التي كان بارزا فيها مثل الأصول والمنطق ونقد الفلسفة[1].

– الكيا الهراسي[2]: ذكر كل من ابن خلكان وابن الأثير أن ابن تومرت تتلمذ عليه، وقد كان الكيا عالما في الفقه والأصول والجدل وحفظ الحديث، والخلافيات، فهذه العلوم هي التي أخذها عنه المهدي.

[1] المهدي بن تومرت حياته وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية وأثره بالمغرب، تأليف: الدكتور عبد المجيد النجار، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1983م، ص 73-83 (بتصرف).

[2] العلامة، شيخ الشافعية، ومدرس النظامية أبو الحسن علي بن محمد بن علي الطبري الهراسي (450 هـ / 1058 - 504 هـ / 1110)، سير أعلام النبلاء، ج 19، ص 350.

– **المبارك بن عبد الجبار**[1]: ذكر المراكشي أن ابن تومرت سمع عليه الحديث، وقد كان المبارك محدثا مكثرا، ولم يطل تتلمذه عليه، حيث توفي سنة 500 هـ / 1106 م، ولم يكن ابن تومرت حينئذ قضى ببغداد إلا سنة أو بعض السنة.

– **أبو بكر الشاشي**[2]: ذكر المراكشي أنه أخذ عليه شيئا من أصول الفقه وأصول الدين، وقد كان الشاشي تعين في الفقه بالعراق بعد أستاذه أبي اسحاق الشيرازي (476 هـ / 1083 م)، وانتهت إليه رئاسة الطائفة الشافعية، وألف في الفقه كتابه الشهير "المستظهري".

– **أبو بكر الطرطوشي**[3]: ذكر عدد من المؤرخين أنه تتلمذ عليه من بينهم ابن خلكان وابن الأثير، وكان الطرطوشي فقيها، متبحرا في السياسة الشرعية التي ألف فيها كتابه: "سراج الملوك"، كما كان ثائرة على البدعة، وهو ما يتجلى في كتابه "الحوادث والبدع" وله أيضا مختصر "لتفسير الثعالبي".

– **أبو عبد الله محمد بن منصور الحضرمي**[4]: هو الذي قرأ عليه المهدي الموطأ ورواه عنه كما جاء في السند المثبت به، وذكر صاحب الحلل الموشية أنه قرأ عليه.

على هؤلاء العلماء المشهورين، وعلى غيرهم ممن لم تحفظ لنا أسماؤهم، تلقى ابن تومرت العلم في مختلف فروعه طيلة عشر سنوات فلا أحس بأنه نال ما كان يطمح إليه، أخذ طريق العودة الى المغرب وفي ذهنه تقوم صور لتلك المظاهر السلبية في حياة أهله السياسية والاجتماعية[5].

المطلب الثالث: مؤلفاته.

أما بالنسبة لمؤلفات المهدي بن تومرت[6].

فهي كما عدها محقق كتاب "أعز ما يطلب" الدكتور عبد الغني أبو العزم، والتي وجدها في كتاب الموطأ، والتي تكشف مشروعه الفكري والعقدي الإصلاحي، وقد جمع في هذه المؤلفات بين التأصيل الكلامي، والمنهج الأصولي، والمعالجة الفقهية، مما يعكس تكوينه العلمي وتأثره بالمدرسة المشرقية، خاصة المعتزلية والأشعرية.

---

[1] الشيخ الإمام، المحدث العالم المفيد، بقية النقلة المكثرين أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار بن أحمد بن القاسم بن أحمد بن عبد الله البغدادي الصيرفي ابن الطيوري ولد سنة 411 هـ، سير أعلام النبلاء، ج 19، ص 2014.

[2] الإمام العلامة، شيخ الشافعية، فقيه العصر، فخر الإسلام أبو بكر محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر الشاشي التركي، مصنف المستظهري في المذهب ، ولد سنة 429 هـ مات في شوال سنة 507 هـ ودفن إلى جنب شيخه أبي إسحاق الشيرازي ، وقيل : دفن معه)، سير اعلام النبلاء، ج 19، ص 393.

[3] الإمام العلامة، القدوة الزاهد، شيخ المالكية أبو بكر محمد بن الوليد بن خلف بن سليمان بن أيوب الفهري الأندلسي الطرطوشي الفقيه، عالم الإسكندرية، ولد في سنة 451 هـ، توفي بالإسكندرية في جمادى الأولى سنة 520 هـ، سير اعلام النبلاء، ج 19، ص490.

[4] قاضي الإسكندرية أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن منصور بن محمد بن الفضل الحضرمي العلائي– نسبة إلى العلاء بن الحضرمي صاحب رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، الصقلي، ثم الإسكندراني، المالكي، الفقيه. (ولد سنة 514 هـ ومات سنة 589 هـ).

[5] المهدي بن تومرت حياته وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية وأثره بالمغرب، تأليف: الدكتور عبد المجيد النجار، ص 83–84 الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1983م.

[6] ابن تومرت، أعز ما يطلب، تحقيق: الدكتور عبد الغني أبو العزم، مؤسسة الغني للنشر، الطبعة الأولى، 1997م، ص 14.

وهي على النحو الآتي، مع توصيف مختصر لكل مؤلف بحسب ما أمكن:

– **أعز ما يطلب**: يعد أهم كتبه، وهو دستور الموحدين العقائدي والسياسي، ويجمع بين التوحيد، والإمامة، وموقفه من الفقهاء والعلماء، وفيه يظهر دعوته المهدية وبناءه لنظرية "الإمام المعصوم"[1].

– **كتاب الطهارة**: يتناول أحكام الطهارة من وضوء وغسل وتيمم، وقد يحتمل أن له بعدا رمزيا في تطهير الأمة من البدع والانحرافات، بالإضافة إلى المعنى الفقهي الظاهر.

– **اختصار مسلم الصغير**: يحتمل أنه مختصر لمتن حديثي، وربما يشير إلى ترتيب خاص لأحاديث العقيدة والفضائل، أو معالجة فقهية تربوية موجزة.

– **كتاب الغلول**: يناقش فيه قضايا التعدي على المال العام، ويفهم من خلاله موقفه من فساد السلطة المرابطية وسوء تصرفها في بيت المال[2].

– **كتاب تحريم الخمر**: رسالة فقهية تهدف إلى بيان حرمة الخمر، قد تكون موجهة لبيان مظاهر الفساد الأخلاقي في عصره، وتأكيده على الالتزام بالشريعة.

– **الكلام على العبادة**: يعرض فيه رؤيته لمفهوم العبادة، ظاهرا وباطنا، ويؤكد على الإخلاص والتجرد والنية في أداء العبادات، وفق تصور توحيدي صارم.

– **الكلام في العلم**: يتناول فيه فضل العلم ومكانة العلماء، ويرجح فيه التصور "العلمي الإصلاحي" مقابل التقليد الجامد.

– **كتاب أدلة الشرع**: يعرض فيه أصول الاستدلال الشرعي، وقد تكون فيه إشارات إلى حجج العقل والنقل، ضمن نسقه الأصولي.

– **الكلام في العموم والخصوص**: يحتمل أنه مبحث أصولي، يعالج القضايا المتعلقة بألفاظ النصوص، وربما يتناول دلالات الألفاظ والمراد منها.

– **المعلومات**: لم يتضح مضمونه على وجه التحديد، لكن قد يكون كتابا في المبادئ المعرفية أو القضايا الضرورية في العقيدة.

– **المحدث**: يتناول فيه قضايا البدعة والابتداع في الدين، ويظهر فيه نزعته التجديدية الرافضة للزيغ والانحراف.

– **القواعد**: كتاب أصولي أو عقدي يشرح فيه قواعد الدين، أو قواعد الفهم والاستنباط، وقد يستعمل فيه المنهج المنطقي.

– **الإمامة**: من أهم كتبه، يؤسس فيه لنظريته في الإمامة العظمى، ويؤكد على شرط العصمة، وهي النقطة المحورية في فكره السياسي[3].

– **توحيد الباري**: يعد من صلب كتبه العقدية، يشرح فيه صفات الله تعالى ومذهب التوحيد، في إطار قريب من التنزيه الأشعري مع بعض الغلو.

---

[1] أعز ما يطلب، عبد الغني أبو العزم، تحقيق ودراسة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، الطبعة الأولى، 1995م، ص35، وما بعدها.

[2] أعز ما يطلب، عبد الغني أبو العزم، تحقيق ودراسة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، الطبعة الأولى، 1995م، ص77.

[3] الفكر السياسي في الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، محمد ظريف، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الدار البيضاء، د. ط، 1993م، ص112.

– **تسبيح الباري:** نصوص في تعظيم الله تعالى وتمجيده، ربما نظمت أو كتبت بأسلوب تعبدي.

– **تسبيح آخر للباري:** تتمة للكتاب السابق، أو تأملات إضافية في تمجيد الذات الإلهية.

– **ما ذكر في غربة الإسلام في أول الزمان وغربته في آخره:** رسالة فكرية يبرز فيها رؤيته للأزمة الدينية والاجتماعية التي عاشها، ويستحضر فيها حديث الغربة والمهدي.

– **المرشدة:** رسالة توجيهية مختصرة في العقيدة، فيها خلاصة مذهبه في التوحيد، وقد أصبحت مرجعًا لتلاميذه، وانتشرت في صفوف الموحدين[1].

المبحث الثالث: واقع وأثر الحركة الاصلاحية التومرتية على المجتمع في المغرب الإسلامي.

المطلب الأول: الحركة الاصلاحية لابن تومرت.

لم يرق لابن تومرت تطور المذهب السابق خاصة أنه قد وفد من المشرق الزاخر بمدارسه الفقهية والعقائدية وقارن بينه وبين محطه الأول المتميز بالبساطة في التفكير والبعد عن المختارات الفقهية السائدة بالمشرق العربي[2]، وقد دعا إلى المقارنة وقوة الملاحظة، وإلى التصريح بقوة المغرب العسكرية وصعقة العقائد العلمية من تطور في تغييب دور العقل في تحليل نصوص القرآن والإغراق في الاهتمام بالفروع.

بعد أن حل ابن تومرت بإيجلي، وشرع في الدعوة إلى أفكاره بدأ ينظم إليه عدد من الناس، وازدادوا يوما بعد يوم، وقد استدعى الأمر منه ذلك أن يقوم بعمل سياسي يهدف إلى استيعاب هؤلاء الأتباع المتزايدين باطراد ويقوم على تهيئتهم نفسيا وتنظيميا لبناء المجتمع الجديد، ومن أجل الاعتماد على تطوير حركته الدينية اتخذ لنفسه وضعا يتحدى به المرابطين ويساهم في تحريك الناس ضد حركتهم التي اعتبرها فاسدة وخالية من التعاليم الدينية الصحيحة[3]. وقد ترسبت معالم المذهب العقدي لابن تومرت في الواقع وتجسدت في الممارسة السياسية، ويقوم مذهبه أساسا على المزج بين عدة مذاهب كلامية، يقول المراكشي: "كان على مذهب أبي الحسن الأشعري في أكثر المسائل، إلا في إثبات الصفات فإنه وافق المعتزلة في نفيها وفي مسائل قليلة غيرها"[4]. هكذا رسخت مبادئ فكر ابن تومرت في الدولة الموحدية فانتشر علم الكلام والتزم أصحاب ابن تومرت بدراسته على الطريقة الأشعرية، ومن حاد على ذلك اعتبر كافرا، ومنه اتهموا المرابطين بالمجسمة[5].

كما أنه يعود له الفضل في وضع هذه القواعد والمنهج، وكذلك طريقة التفكير العقلي في المغرب، إلا أن ابن تومرت انبهر بالفكر المشرقي على اختلاف مذاهبه وحركاته الدينية المنتشرة به، وكذلك بطريقة اكتمال المذاهب الكلامية، وبالتالي تشجيع الحركة

---

[1] المهدي بن تومرت: عقيدته وفكره السياسي، يوسف أشباخ، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى، 2006م، ص147-150.

[2] أعز ما يطلب ابن تومرت تقديم وتحقيق: عبد الغني أبو العزم، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، الطبعة الأولى 1997م، ص 17.

[3] المقدمة ابن خلدون، ج1، ص 175.

[4] ذكر المراكشي أن جل ما يدعو إليه على الاعتقاد على الطريقة الأشعرية هذا العلم الذي نفر من أهل المغرب، انظر: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، عبد الواحد المراكشي، ص 184.

[5] التربية والتعليم في المغرب والأندلس في عصر الموحدين، ديب صفية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م، ص 34.

الاصلاحية حتى يتسنى له تطهير المغرب من التقليد والجمود والانغلاق السائد بالمجتمع المغربي[1]. وهكذا يجعل ابن تومرت من المجال العقائدي نوعا من التجديد الفكري، إذ واجه فقهاء السلطان التقليديين مما أدى إلى التصادم بين المؤسسة الدينية التقليدية وداعية التجديد ابن تومرت ليتحول فيما بعد إلى صراع سياسي بين دولة ومعارضة[2].

إن اعتماد ابن تومرت على الجانب العقائدي، والذي يسهل له تغيير أوضاع المجتمع، وضع بذلك النقاط التالية نصب عينيه، فمنها:

- الرأي والعقل في مواجهة الأثر.
- التجديد في مواجهة التقليد والجمود الفكري والانفتاح في مواجهة التعصب المذهبي[3].

ومن هنا يتضح أن عقيدة ابن تومرت كانت عاملا رئيسا في عملية التغيير والأساس في بناء حركة فكرية داعية إلى التجديد ونبذ التقليد، وهكذا كانت وسائل بناء صرح سياسة قوية لدولة مغربية ذات أصول صحيحة.

هذه حقائق حول الفكر العقدي لابن تومرت الذي تواصل بقاؤها في عصر خلفائه بعده، فقد شهدت الحياة الفكرية والتعليمية خصوصية ونماء فأنجبت فترة الموحدين علماء وفقهاء كثيرين وجدوا المجال أمامهم فسيحا للمناظرة والنقاش والإبداع والتجديد، فزخرت دور العلم وامتلأت بالمصنفات المؤلفة في علم الكلام وغيره من العلوم، وأما طلاب العلم توافدوا عليه من كل بلاد الإسلام، خصوصا أن الخلفاء أنفسهم كانوا يتعهدون هذا الفكر العقدي بالتعليم، وأولهم عبد المؤمن بن علي، فالفكر العقدي عملة ذات وجهين: ديني، وعلمي[4].

المطلب الثاني: قيمة الدعوة الموحدية وأثرها على منطقة المغرب الإسلامي.

أ – القيمة الدينية.

ليس من اليسير تقويم التجربة التي قام بها ابن تومرت في التغيير تقويما دقيقا، فقد مر على هذه التجربة ما يقارب تسعة قرون، وتناولها من المؤرخين والناقدين بالبسط والتقويم عدد كبير تراوحوا بين مغال في حب التجربة وصاحبها وبين مغال في عدائهما[5].

لقد مثلت هذه التجربة عدة إيجابيات، حيث إن صاحبها وصل فيها بين الفكر والعمل، فقد كان عالما بالدين عقيدة وشريعة، لقد اعتبر ابن تومرت نفسه مؤسسا لإسلام بربري يختلف عن الإسلام الشرقي، فراجعت أفكاره إلى خلق مجتمع إسلامي جديد كان هو إمامه[6]، فانطلق يغير المنكر في كل أواسط المجتمع خاصته وعامته مطبقا للمبدأ الإسلامي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[7].

---

[1] التربية والتعليم في المغرب والأندلس في عصر الموحدين، ديب صفية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م ، ص 36.

[2] وفيات الأعيان، ابن خلكان، ص 53، وأيضا الغير، ابن خلدون، ج 1، ص 266.

[3] التربية والتعليم في المغرب والأندلس في عصر الموحدين، ديب صفية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م ، ص 36.

[4] التربية والتعليم في المغرب والأندلس في عصر الموحدين، ديب صفية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م ، ص 37-38.

[5] تجربة الإصلاح في حركة المهدي بن تومرت، عبد المجيد النجار، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت، لبنان.، 1995م، ص 131.

[6] ابن تومرت وتجديد الفكر الإسلامي، بو لقطيب الحسين، مجلة الاجتهاد، بيروت، عدد 20، سنة 1993م، ص 67.

[7] أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، البيدق، ص 13-17.

لقد عزم ابن تومرت على بناء مجتمع جديد في مستوى التصور العقائدي وأيضا في مستوى الممارسة الاجتماعية غير أنه اصطدم بعدة عراقيل داخل البيئة المغربية ذات البيئة البربرية لهذا السبب نجده يرعى المعطيات المحلية في كتاباته، فألف كتابا في التوحيد باللغة البربرية فصار عندهم كالقرآن العزيز فهو يتضمن تعاليم في العقيدة وفي الأخلاق والشرائع، كما قام بتبسيطه وذلك بتقسيمه إلى سبعة أقسام تبعا لأيام الأسبوع[1]، كانت هذه عادة الدعاة عند الجهر بمشاريعهم الاصلاحية والامتثال إلى سنن السلف الصالح، كما أن المرابطين لم يقفوا ساكتين أمام الخطر السريع لأمر هذا الداعية بل كثيرا ما تعرضوا له بالإهانة والضرب والتعذيب في بعض الحالات.

إن الضمان الأكيد لنجاح حركات التغيير الدينية ومدى فعاليتها يجب أن تكون مستندة إلى سند عقدي يقوم على تنظيم علمي يعتمد على الحجة العقلية، فهذا السند هو الذي يكون ملهما للحركة في مسارها الواقعي العملي، حينما تصطدم بمشاكل الواقع ومنطقه الذي كثيرا ما يخالف منطق العاطفة، ومنطق الذهن المجرد فتحافظ بذلك على توازنها، وتكتسب من المصداقية الواقعية ما يضمن لها الفعالية والاستمرارية.

ب – أثر التجربة التومرتية على المجتمع في المغرب الإسلامي.

أولا: الأثر السياسي والاجتماعي.

كان ابن تومرت عالما في الشريعة، وصدق منه العزم على أن يجعل علمه في العقيدة والشريعة أساسا لحياة الناس في مظاهرها المختلفة سياسة واجتماعا واقتصادا، وفي سبيل تحقيق ذلك نهض بدعوته الشاملة في خطين متوازيين: خط تربوي وخط سياسي ثوري، وقد كانت لتلك الدعوة ثمرتها التربوية والسياسية على يد أتباعه من بعده[2]، تميزت الحياة السياسية والاجتماعية بالمغرب وكانت متأثرة زمنا طويلا بدعوة ابن تومرت وآرائه، بل إنها كانت صنيعة تلك الدعوة والآراء، تستمد منها قوامها وتصنع منها خصائصها، وتستلهم منها سيرتها[3].

ثانيا: الأثر الديني للحركة التومرتية.

أثبتت هذه التجربة وجود بيان لتأصيل علمي، حيث اعتبر ابن تومرت عالما قبل أن يكون صاحب حركة إصلاحية، ومن قاعدة تشبعه بعلوم الشريعة انطلق في فكرة الإصلاح الديني فكانت حركته الدينية قائمة على تصحيح علمي في العقيدة والشريعة مؤصلا على علم الاستدلال بالنقل والعقل، وهذا ما خصصه ابن تومرت في كتابه، والخاصة بالجانب العقائدي والمنهج الأصولي في تحريك الحياة الدينية[4].

لقد حققت دعوة ابن تومرت الهدف المرسوم، حيث أقلع أهل المغرب على الفهم الذي كان يعتمد إعمار النصوص على ظواهرها، واعتقدوا فهما جديدا يقوم على تأويل تلك النصوص معتمدا على مذهب الأشعرية والمعتزلة، حيث وجدت الأشعرية طريقها إلى السيطرة المطلقة على المجتمع في المغرب الإسلامي منذ قيام الدولة الموحدية بسبب التقريب والفهم الخطأ للعقيدة التي جاء بها ابن

[1] الأنيس المطرب بروض القرطاس ابن أبي زرع، ص 81، وكذلك المعجب، المراكشي، ص 187-188.

[2] المهدى ابن تومرت عبد المجيد النجار، مرجع سابق، ص 377.

[3] المرجع نفسه، ص 378.

[4] الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي من الفتح العربي حتى اليوم بال الفريد، ترجمة عبد الرحمن بدوي، دار المغرب الإسلامي، الطبعة الثالثة، 1987م، ص 279.

تومرت هذا ما ساعد على ظهور المذهب الأشعري وتطوره كما أنه لخص أفكاره العقدية في رسالته المعروفة بالمرشدة التي حققت انتصارا لهذا المذهب، الذي أصبح يدرس في معظم مناطق المغرب الإسلامي على مر الأيام[1].

فانتشار العقيدة الأشعرية والسيطرة على المجال الديني بها وفي المجال الأصولي الفقهي، كان الأثر الواضح لدعوة ابن تومرت شيوع الاعتناء بالأصول قرآنا وحديثا، حفظا ودراسة بالشرح والتحليل، فاقترب الناس من هذه الأصول وعاودوا الصلة المباشرة بها، فنشأت محاولات جادة للتأصيل الفقهي باستنباط الأحكام مباشرة من نصوصها[2]، وحدثت حركة فقهية على هذا الأساس نشط فيها الحوار بين المذهب المالكي والمذهب الظاهري، وتطورت الحركة على مستوى التنظير للاستنباط متمثلا في علم أصول الفقه وعلم مقاصد الشريعة، وبلغت في ذلك على يد العالم الفذ أبي إسحاق الشاطبي في كتابه: "الموافقات"[3].

إن التوجه التأصيلي في الفكر الشرعي لم يتجاوز طور المحاولة إلى طور النضج، بل سرعان ما انكفأ على أعقابه ليسود من جديد المنهج الفروعي والاهتمام بالفروع القائم على التقليد والمعتمد على آراء الفقهاء السابقين عوض الاستناد على النصوص[4].

المطلب الثالث: دور المرشدة في ترسيخ الفكر الإسلامي.

لقد تحقق لابن تومرت واتباعه من السلطة ما جعلهم يفرضون العقيدة الأشعرية بالقوة في دولتهم، ولم يكن ابن تومرت وهو العالم والمفكر الديني المحنك ليتأخر عن التأليف في العقيدة ضمانا لانتشار أفكاره ورسالته، فألف "المرشدة" التي استندت في الكثير من قضاياها وفي أسلوبها إلى القناعات والمنهجية الأشعرية وبذلك تمكن من نشر الفكر الجديد[5].

وهي رسالة وجيزة لا تتجاوز الصفحتين، وهذه الرسالة فيها ذكر عقيدة أهل السنة والجماعة مختصرة جامعة، موضحة لعقيدة الأشاعرة والماتريدية. وقد اهتم بتدريسها الإمام فخر الدين بن عساكر المتوفى سنة 620هـ، وأثنى عليها الحافظ صلاح الدين العلائي المتوفى سنة 761هـ وسماها (العقيدة المرشدة) وقال: "وهذه العقيدة المرشدة جرى قائلها على المنهاج القويم، والعقد المستقيم، وأصاب فيما نزه به العلي العظيم"، نقل ذلك الإمام تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى ووافقه في تسميتها بالعقيدة المرشدة وساقها بكاملها، وقال في آخرها ما نصه: "هذا آخر العقيدة، وليس فيها ما ينكره سني"، وعلى هذه العقيدة سار الشيخ عبد الله الهرري المعروف بالحبشي في جميع مؤلفاته في العقيدة[6].

وسميت بالمرشدة لأن افتتاحها كان بعبارة "اعلم أرشدنا الله وإياك..."، فصار هذا الافتتاح علما عليها، وقد أطلق عليها هذا الاسم في عهد متأخر، من عهد المهدي وعبد المؤمن بن علي، عندما كثر تداولها بين الناس لتميز عن غيرها، وكان الهدف منها

---

[1] المهدي ابن تومرت، عبد المجيد النجار، مرجع سابق، ص 447.

[2] الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المومن بن علي عبد الله علي علام، القاهرة، مصر (دار المعارف)، الطبعة الأولى، 1971م، ص 217-218.

[3] نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، ابن القطان المراكشي، مرجع سابق، ص 139.

[4] جدوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس، أحمد ابن قاضي المكناسي، دار المنصور، للطباعة والوراقة، الرباط، 1973م، ص 138.

[5] مقدمات المراشد إلى علم العقائد، ابن خمير السبتي، تحقيق: جمال علال البحتي، نصوص من التراث الأشعري "المعري"، د. ط، د. ت، ص 20.

[6] مرشد الحائر في حل ألفاظ رسالة ابن عساكر، تأليف: الشيخ سمير القاضي، الناشر: دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1999م، مقدمة الشارح، ص 4-6.

تلقينها للعامة وفهمها من طرفهم ليكون إيمانهم مبينا على أسس صحيحة، وقد أصدر عبد المؤمن مرسوما يأمر فيه العامة بحفظ هذه العقيدة وفهمها[1]، وعندما أصدر عبد المؤمن هذا المرسوم عرفها بقوله: العقيدة التي أولها: "اعلم أرشدنا الله وإياك"[2].

إن وجازة المرشدة وبلاغتها، وسلامتها من كل مخالفة ظاهرة للآراء الأشعرية ضمن لها الذيوع والانتشار، وجلب لها العناية المتزايدة بالدرس والشرح سواء في عهد الموحدين أو بعدهم، وكان المهدي نفسه يوليها عناية فائقة بالتبليغ والتدريس، ومن المرجح أن تكون من مؤلفاته الأولى حين نزوله ببلده إثر رحلته إلى المشرق، فجاءت لذلك خالية من القول في الإمامة التي يبدو أن آراءه فيها لم تتضح لديه بعد، ولم يصدع بها إلا حينما انتقل إلى تينمل، وهو ما يفهم من قول ابن خلدون متحدثا عن نزول المهدي على قومه وتعليمهم العقيدة: "فنزل على قومه، وذلك سنة خمس عشرة وخمسمائة، وبنى رابطة للعبادة، فاجتمعت إليه الطلبة والقبائل يعلمهم المرشدة في التوحيد باللسان البربري"، وهو ما يفيد أن المرشدة كانت أول ما بادر به المهدي في خطة الإصلاح العقائدي التي كانت إحدى أسسه في الإصلاح.

ولا شك أن أمر الأمير عبد المؤمن بن علي عامة الناس بحفظ المرشدة وفهمها كان له دور فعال في انتشارها وذيوعها، بحيث أصدر مرسوما يأمر فيه عامة الناس بأن يشتغلوا بقراءة مؤلفات ابن تومرت في العقيدة وضبط لهم في ذلك تراتيب خاصة يتبعونها[3].

فكثر حفاظها، وقراؤها في المساجد، وكثرت الشروح عليها، وتتالى ذلك عبر القرون، ويبدو أن العناية بها من قبل العلماء خاصة تزايدت بعد سقوط الموحدين، حينما توطد الاندماج بين الآراء الأشعرية للمهدي وبين التيار الأشعري العام، ومن خلال ما عثر عليه من شروح للمرشدة يتبين أنها كانت تمثل محورا دراسيا في مختلف الأزمان، وفي مختلف المراكز العلمية بالمغرب، بل وفي بعض مراكز المشرق أيضا[4].

وقد تعددت شروح "المرشدة" بين المغاربة، نجد من بينها شرح ابن عباد التلمساني أطلق عليها الدرة المشيدة في شرح عقيدة المرشدة[5]، ونجد أيضا شرح أبي عبد الله محمد بن خليل السكوني الإشبيلي نزيل تونس وهو شرح صغير، اعتمد فيه صاحبه على شرح متن المرشدة شرحا أشعريا مركزا قصد منه تأكيد أشعرية المرشدة ومن خلالها تأكيد الفكر الأشعري في أذهان القارئين لهذا الشرح[6].

---

[1] محمد بن يوسف السنوسي وشرحه لمختصره في المنطق، دراسة وتحقيق: الدكتور أسعيد عليوان، الناشر: دار الكتاب الثقافي، الطبعة الأولى، 2018، ص 113-114.

[2] المهدي بن تومرت حياته وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية وأثره بالمغرب، تأليف: الدكتور عبد المجيد النجار، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1983م، ص 447-449.

[3] سقوط الدولتين المرابطية والموحدية صديقي عبد الجبار، ص 116.

[4] المهدي بن تومرت حياته وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية وأثره بالمغرب، تأليف: الدكتور عبد المجيد النجار، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1983م، ص 449-450.

[5] الأثر الحضاري للمذهب المالكي في المغرب الأوسط من القرن 5هـ - 11م، إلى القرن 09هـ - 11م، إلى القرن 09 هـ – 15م، عبد الرحمان كريب، أطروحة تقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الوسيط، إشراف: بلعربي خالد، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي إلياس، سيدي بلعباس، 1437هـ- 1438هـ / 2017-2018م، ص 165-166.

[6] سقوط الدولتين المرابطية والموحدية مقارنة "دراسة مقارنة في الأسباب والآثار على الغرب الإسلامي" 541هـ1147م / 668هـ. 1269م، صديقي عبد الجبار، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الوسيط، إشراف: مغزاوي مصطفى، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، 1438هـ 1439هـ / 2018-2019م، ص 118.

لم يعرف المغرب ترسيم العقيدة الأشعرية إلا في عهد الموحدين وأصبحت العقيدة الأشعرية مذهبا رسميا للمغاربة في عهد الدولة الموحدية، وقد قامت دولة الموحدين على أساس عقدي حيث دعوا إلى التوحيد ونبذ التشبيه والتجسيم ولذلك سميت دولتهم الدولة الموحدية[1].

وقد عمل الموحدون على ترسيخ العقيدة الأشعرية عبر خطوات أولها عن طريق المؤلفات كتاب: "المرشدة"، وكتاب: "أعز ما يطلب"، في محاربة كتب الفروع واحراق كتب المذهب المالكي وتشجيع الفلسفة والدعوة إلى الثورة على التقليد[2].

وقد لاقت العقيدة الأشعرية الدعم الكبير من الخليفة عبد المؤمن وأبناؤه، حيث ألزم العامة بقراءة العقيدة التي أولها "اعلم أرشدنا الله وإياك" وحفظها، وكان يبعث نسخا من تأليف ابن تومرت وخاصة كتاب: "أعز ما يطلب" إلى الولاة يأمرهم باتباعه والتقيد بما فيه، فمن عائده وخالفه أو ضاده حاق به الرد، وعمل أيضا على الاهتمام بالناشئة وقام يستجلب الصبيان من الآفاق مخصصا لهم أماكن نظامية للتربية والتعليم أمرا بتلقينهم مبادئ ابن تومرت وكتبه[3]، ومن بين الوسائل التي اعتمدها الموحدون لشرح عقيدهم المتشبعة بالأشعرية تحفيظها للطلبة وترديدها في المناسبات ترديدا جهريا بالعربية والبربرية، فكان من رسوم الحلفاء إذ ركبوا وقف الخليفة وسط يديه ودعا فإذا فرغ الدعاء افتتح القراءة طلبة الموحدين خلفه فيقرؤون حزبا من القرآن في نهاية الترتيل وهم سائرون سيرا رقيقا، ثم شيئا من الحديث ثم يقرؤون تأليف ابن تومرت بلسانهم البربري وباللسان العربي.

المبحث الرابع: الإمامة عند ابن تومرت.

أولى ابن تومرت اهتماما كبيرا بالإمامة وجوانبها المختلفة، حيث كان يركز بشكل خاص على تفصيلاتها والبراهين التي تدعمها دون إهمال أي جانب آخر سوى مسألة التوحيد.

حيث أن للإمامة دورا كبيرا في الحياة السياسية الثى كانت تعتبر جزءا أساسيا من نشاطه.

وكان من الضروري لنجاح الحركة السياسية أن يكون هناك اقتناع شديد بأهمية الإمامة والولاء للإمام وامتثال أوامره، إلى جانب موضوعات مثل المهدية والعصمة التي تعزز مكانة الإمام. ولذلك، سعى ابن تومرت لإيجاد أسس قوية تجعل أتباعه يؤمنون بقيادته، وقد ألف كتابا يتناول مسائل الإمامة إلى جانب آراء أخرى في كتبه المتنوعة، سأستعرض في هذا المبحث بعض القضايا المتعلقة بهذا الموضوع.

المطلب الأول: حقيقة الإمامة وحكمها.

أ- حقيقة الإمامة.

قال ابن تومرت في معنى الإمامة: معناها الاتباع والاقتداء، والسمع والطاعة والتسليم وامتثال الأمر واجتناب النهي، والأخذ بسنة الإمام في القليل والكثير.

---

[1] الفكر الأشعري المغربي بين كتاب الإبانة واللمع، أحمد محمد، دار رأي كتب، لندن، ص 41.

[2] أثر المذهب الأشعرى في الغرب الإسلامي حتى القرن السادس الهجري، توفيق المزاري عبد الصمد، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، 4 العدد السابع عشر، الجزائر، ص 155-156

[3] مقدمات المراشد إلى علم العقائد، ابن خمير السبتي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2011م، ص 21.

ومن الواضح أن هذا البيان يقيم حقيقة الإمامة على عنصر أساسي يعتبر جوهرها وهو عنصر اتباع الإمام وطاعته والامتثال له.

إلا أن ابراز ابن تومرت لعنصر الطاعة دون غيره في شرح معنى الإمامة يشير إلى مناط اهتمامه وتركيزه في تصوره لحقيقتها، واقناعه بها، وهو ما يفسره الدور السياسي الذي كان يقوم به عمليا[1].

ب – وجوب الإمامة.

ذهب ابن تومرت مثل سائر المسلمين من مختلف الفرق إلى أن قيام الإمام في الأمة أمر واجب على المسلمين الإيمان به تصورا، وانجازه والالتزام به سلوكا، وهو ما عناه بقوله: "فاعتقادها دين، والعمل بها دين، والتزامها دين"، وإنما كانت الإمامة واجبة لأنها: "عمدة الدين وعموده على الاطلاق في سائر الأزمان"، ومعنى ذلك أن الدين متوقف في قيامه بين الناس وفي سيطرة أحكامه على الخلق على إمام يرعى قواعده، ويعمل على تنفيذها كما بينه في موضع آخر: "لا يصح قيام الحق في الدنيا إلا بوجوب اعتقاد الإمامة في كل زمان من الأزمان إلى أن تقوم الساعة"[2].

وقد ذكر عبد المجيد النجار في أطروحته أن ابن تومرت لم يصرح ما إذا كان وجوب الإمامة داخلا ضمن التكليف بالفروع المتعلقة بأفعال المكلفين كما هو رأي الأشاعرة وسائر الفرق دون الشيعة، أو هو داخل ضمن التكليف بأصول الدين وعقائده كما هو رأي الشيعة الذين يعتقدون بأن الإمامة أصل من أصول الدين لا يتم الإيمان إلا باعتقادها، ولا يجوز فيها تقليد الآباء والأهل والمربين مهما عظموا وكبروا، بل يجب النظر فيها كما يجب النظر في التوحيد والنبوة.

لكنه يعلي ويعظم من مقام الإمامة حيث يعتبرها أصلا من أصول الدين مثل الشيعة، ومما يدل على ذلك قوله: "هي ركن من أركان الدين وعمدة من عمد الشريعة"[3]، ومما يدل عليه أيضا قوله: "فاعتقادها – أي الإمامة – دين، والعمل بها دين والتزامها دين، ولا يكذب بهذا الأمر إلا كافر أو جاحد أو منافق أو زائغ أو مبتدع أو مارق أو فاجر أو فاسق أو رذل أو ندل لا يؤمن بالله واليوم الآخر"[4].

المطلب الثاني: طاعة الإمام، وعصمته، وترتيب الأئمة.

أ– طاعة الإمام.

لقد اعتنى ابن تومرت عناية كبيرة بطاعة الإمام وأصر فيها إصرارا كبيرا، وقد فصلها إلى مجموعة من الأجزاء تعتبر واجبات المسلم نحو الإمام، ويشملها جميعا معنى الطاعة والانقياد أو ما يتوقف عليه ذلك المعنى، ونذكر من تلك الواجبات ما يلي:

- الإيمان والتصديق به: أي التصديق بأن شخص الإمام الذي وقع العلم به هو الإمام حقا.
- السمع والطاعة له.
- الرضى بحكمه والانقياد لكل ما قضى به.
- اتباعه والاقتداء بأفعاله.

[1] المهدي ابن تومرت، عبد المجيد النجار، مرجع سابق، ص 234.
[2] المهدي ابن تومرت، عبد المجيد النجار، مرجع سابق، ص 234.
[3] أعز ما يطلب ابن تومرت، كتاب الإمامة، مرجع سابق، ص 245.
[4] أعز ما يطلب ابن تومرت، كتاب الإمامة، مرجع سابق، ص 245.

- الرجوع إلى علمه واتباع سبيله.
- رفع الأمور إليه بالكلية[1].

إن أصل الطاعة للإمام والانقياد له أمر مسلم عند سائر الفرق الإسلامية حيث تمثل عنصرا مهما في حقيقة الإمامة، إلا أن هذا الاطلاق في الطاعة والانقياد يلمح فيه نفسا شيعيا حيث يبرره عندهم ايمانهم بعصمة الإمام، وأكثر ما يظهر هذا النفس الشيعي في القول بوجوب الاقتداء بأفعال الإمام ووجوب الرجوع إلى علمه، فذلك من محض التشيع وهو مبنى على الاعتقاد بعصمة الإمام واختصاصه بالعلم السري الموروث[2].

ويزيد ابن تومرت اقترابا من الشيعة في تصوره للإمامة، حينما يعتبر أن هذه الواجبات إزاء الإمام إذا ما أقيمت تم بها الأمر، وثبت بها العمود الذي قامت به السماوات والأرض وهو الإمام، أما متى ضيع أمر الإمام أو عصي أو نوزع أو خولف أو أهمل أو عطل ولم يرجع إليه أو استبد دونه بقول أو فعل أو رأي أو نظر أو تدبير أو أخذ أو عطاء، أو أمر أو نهي، أو استغنى عنه في دقيقة أو أعرض عنه في خردلة، أو خولف سبيله أو طريقه أو سنته وعادته وسيرته وحكمته وعلمه ونظره وتدبيره ورأيه وعزمه، ومتى لم يوافق فيما دعا إليه وخولف في أدنى الأشياء، ومتى لم يرجع إلى علمه في الدقيقة والجليلة، ومتى لم يتبرأ الكل من الأمر إلا له من غير حرج ولا ضيق ولا تهمة ولا سوء ظن، فمتى كان شيء من ذلك عطل أمره وزال العمود وسقط السقف على الأرض[3].

وهكذا ينتهي الأمر إلى اعتبار أن النظام الكوني عامة، والمجتمع الإنساني خاصة قائمان على تحقق الإمامة بالطاعة، فيها يتم الانتظام، وبدونها يؤول الأمر إلى الانخرام، وهذه فكرة شيعية صميمة.

ب– عصمة الإمام.

إذا كان ابن تومرت قد قدم لنا جوهر العقيدة الشيعية، خاصة وأنه لم يقدمها كأصل فقط وإنما قدمها مقرونة بأهم شروطها عند الشيعة وهي العصمة، فيواصل الاستدلال على ذلك بقوله: "ولا يكون الإمام إلا معصوما من الباطل ليهدم الباطل، لأن الباطل لا يهدم الضلال وكذلك المفسد لا يهدم الفساد، لأن الفساد لا يهدم الفساد، لابد أن يكون الإمام معصوما من هذه الفتن... معصوما من الجور... من البدع... من الكذب... من العمل بالجهل... من الباطل ....."[4]. فدلالة قوله هذا تحيلنا إلى صفة من صفات الإمام لا توجد إلا في تصور المنظومة الشيعية وهي: " عصمة الإمام والمقصود بها العصمة عن الوقوع في سائر الزلل كالأخطاء والمعاصي والأنام، بحيث يكون الإمام طاهرا مطهرا من كل شر، كما أشار إلى ذلك قول ابن تومرت وهو بعد هذا القول مخالف لأهل السنة وسائر الفرق الإسلامية باستثناء الشيعة، فالعصمة للأنبياء دون سواهم، إذ أجمع المسلمون على عصمتهم من الكبائر مطلقا، وعن الصغائر عمدا"[5]، غير أن المنحى الذي ذهب إليه ابن تومرت في مسايرة زعم الشيعة لعصمة الإمام لا يتطابق مع تصور الشيعة كلية كما دل عليه قوله السابق، فقد صور لنا صفة العصمة الملازمة للإمام بشكل مطلق، غير قابلة للدحض

[1] أعز ما يطلب، ابن تومرت ، كتاب الإمامة، مرجع سابق، ص 252.
[2] المهدي ابن تومرت، عبد المجيد النجار، مرجع سابق، ص 237.
[3] المهدي ابن تومرت، عبد المجيد النجار، مرجع سابق، ص 237.
[4] أعز ما يطلب ابن تومرت كتاب الإمامة، مرجع سابق، ص 297.
[5] في علم الكلام، دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين، صبحي احمد محمود، مؤسسة الثقافة الجامعية، القاهرة، مصر، د. ط، ج 2، ص 357.

والمناقشة، لكن الأستاذ النجار عندما يتعرض لعصمة الإمام عند ابن تومرت فإنه يتناولها بحذر لأن ابن تومرت لم يتعرض لعصمة الإمام في فكره وعمله، بحيث بقي اقتباس ابن تومرت لفكرة العصمة عن الشيعة اقتباسا غامضا، فعصمة ابن تومرت للإمام أقل درجة من عصمة الشيعة لأئمتهم، فهي عند ابن تومرت مشروطة فقط "بالعلم والعدالة".

والعصمة عنده تتعلق بجانبين أشار إليها في قوله : "لا يصح الاتفاق إلا بإسناد الأمور إلى أولي الأمر وهو الإمام المعصوم من الباطل و الظلم"[1]، فالجانب الأول تتضمنه العصمة من الباطل وهي تعني عصمة الإمام في الأداء والتعاليم والمبادئ التي يدعو إليها ويبشر بها فهي كلها حق ولا يدخلها الباطل بحال من الأحوال كالكذب والجهل والابتداع وغيره من الطرق المؤدية إلى الخطأ، والجانب الثاني تتضمنه العصمة من الظلم وهو يتعلق بسياسة الناس والقيام على شؤونهم وتدبير أمورهم وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر، وقد بدا واضحا في كلامه الذي وجهه للأمير على بن يوسف بن تاشفين في مجلس أحضره فيه للمناظرة فقال له: "إنما أنا رجل فقير طالب الآخرة ولست بطالب دنيا ولا حاجة لي بها، غير أني آمر بالمعروف وأنهي عن المنكر، وأنت أول من يفعل ذلك فإنك المسؤول عنه وقد وجب عليك إحياء السنة وإماتة البدعة، وقد ظهرت بمملكتك المنكرات وفشت البدع وقد أمرك الله بتغييرها وإحياء السنة بها إذ لك القدرة على ذلك، وأنت المأخوذ به المسؤول عنه"[2].

أما بالنسبة للدراسات التي أثبتت تشيع ابن تومرت انطلاقا من قوله بالعصمة، فهي كثيرة وربما أنها انطلقت في الغالب من تلك الهالة والقداسة التي أحيطت بشخصية ابن تومرت إلى حد الافتتان به كمصلح ومنقذ حين جمع في شخصيته بين الدجل والخرافة والجنون وقد ورد هذا الإعجاب به في مؤلفات خصومه قبل أتباعه وبالنسبة لمؤلفات أتباعه فلعل أكثرها صدقا مؤلف البيدق تلميذه ومؤرخ دعوته وأمين سره الذي لا يتحدث عنه إلا بعبارة: "سيدنا الإمام المعصوم"، إضافة إلى ابن صاحب الصلاة في مؤلفه: "المن بالإمامة"، أما ابن خلدون، فقد أشار إلى هذا الإعجاب في كذا من موضع، غير أنه يشير إلى العصمة التي قال بها ابن تومرت بقوله: "ولم يحفظ عنه فلتة في البدعة إلا ما كان من وافاقه الإمامية من الشيعة في القول بالإمام المعصوم"، فهذا القول لابن خلدون يستنكره باحث آخر يذهب إلى النقيض منه تماما، وهو الأستاذ العروي بقوله أن ابن تومرت ليس بصاحب بدعة في هذا المجال فهو متتبع مقلد يقول العروي ما نصه كالتالي: "هذا الجانب من العقيدة هو في نفس الوقت ظاهرة محلية عريقة، لا يمكن إنكارها أو التخلي عنها في ظروف الوقت...، ومجرد تطوير لصفة المجتهد التي ادعاها لنفسه من قبل، كذلك فكرة الولاية الصوفية الخفية التي قال بها الغزالي وعموم الصوفية إذا كان الولي الصالح يدعي الكرامات في نفس الأتباع، لأغراض روحية دينية تهذيبية، فلا مانع منطقا وسلوكيا أن تنقلب الولاية إلى مهدوية حالما كانت الأغراض والأهداف سياسية دنيوية"[3].

حيث انتبه الأستاذ العروي إلى ملاحظة مهمة تتمثل في التشابه بين أسلوب البيدق في عرضه الأخبار ابن تومرت وبين كتب المناقب، وحسب نظرة العروي هذه فابن تومرت ليس خارجيا ولا إسماعيليا أو شيعيا، بحيث أن أهم خاصية ميزت دعوته وهي صفة

[1] في علم الكلام، دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين، صبحي احمد محمود، مؤسسة الثقافة الجامعية، القاهرة، مصر، د. ط، ج 2، 2014م، ص 246.

[2] الأنيس المطرب بروض القرطاس، ابن أبي زرع الفاسي، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، الطبعة الأولى، 1972م، ص 174.

[3] مجمل تاريخ المغرب، عبد الله العروي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الثانية، 2009م، ص 308.

الخصوصية وتجاوبها التام مع الظروف المحلية ومن هذه الظروف امتدت قوتها ونفوذها بعبارة العروي: "وفاءها لاتجاهات محلية قديمة تجسدت من قبل في نحل الخوارج والبرغواطة والشيعة"[1].

نخلص أخيرا إلى أن ابن تومرت وقف موقفا وسطا بين الشيعة والسنة حين استعار من الشيعة اللفظ فقط، لفظ العصمة، والذي جعله في عرضه فضفاضا يتسع ويضيق ويتمدد حسب ظروف المواجهة مع الخصم ذلك أن الأمر لا يتعلق بقناعة شيعية بمعناها الكامل لديه كما لا يتعلق بعملية "تسنين" لمفهوم العصمة فهو لم يتحدث في هذه العصمة إلا عن شرطين من شروط أهل السنة بالنسبة للإمام، وهما العلم والعدل، وهي نفسها الملاحظة التي أشار إليها من قبل بعض الباحثين المحدثين، يتصدرهم الأستاذ عبد الله علام في كتابه: "الدعوة الموحدية بالمغرب"، الذي وصل إلى استنتاج مفاده أن عصمة ابن تومرت هي عصمة سنية في صورتها المثالية[2]، كما أيده في هذا الاستنتاج الأستاذ النجار بقوله: "ويبدو أن ما ذهب إليه ابن تومرت من عصمة الإمام، ليس إلا تعبيرا عن الشروط التي اشترطها أهل السنة والمعتزلة في الإمام ولكنه تعبير اكتسى صيغة الغلو"[3].

ج – ترتيب الأئمة.

يؤكد ابن تومرت أن الإمامة لا زالت قائمة من آدم إلى نوح، ومن بعده إلى ابراهيم، ثم من بعد ابراهيم إلى داود، ثم من بعده إلى عيسى ثم من بعده إلى محمد صلى الله عليه وسلم، والإمام بعد الرسول صلى الله عليه وسلم، هو أبو بكر اختاره للصلاة بالناس ورضيه لهم إماما في دينه فكان أمينا في دينه خليفة على العباد، رد الإمامة إلى موضعها، وحفظها ورعاها حق رعايتها ثم من بعد أبي بكر، كان الإمام عمر، فقام بالحق أحسن قيام كما ثبت من صفاته وأخباره وأطاعه الناس بالصفاء والمودة، وبدون ضيق ولا حرج فيما حكم وقضى، ثم يشير بعد ذلك إلى إمامة عثمان وعلي، حيث يقول: "ثم الأمر كذلك حتى انقضت مدة خلافة النبوة ثلاثين سنة بعد المصطفى صلى الله عليه وسلم"[4].

تظهر لنا هذه الأقوال سنية ابن تومرت واضحة وجلية لا غبار عليها.

هذا الترتيب الذي جاء به ابن تومرت يتفق مع ترتيب أهل السنة تسمية لأبي بكر وعمر، وتلميحا لعثمان وعلي رضي الله عنهم، وقد أضفى عليهم ابن تومرت من التجلة والتعظيم ماكانوا عليهم يضفون، فابن تومرت يقر بإمامة الرسول وهو في التصور الشيعي خارج من دائرة الأئمة لأنه اختص بمقام النبوة وعدد الإمامة عندهم يبدأ من الإمام علي فحسب، بينما ابن تومرت يقر بإمامة الشيخان أبي بكر وعمر بإجلال بالغ ويلمح إلى إمامة عثمان وعلي حيث عد مدة خلافتهما في مدة خلافة النبوة، فلما يتحدث عن أبي بكر الصديق، يضفي عليه من الإجلال والتعظيم ما يستحق تماما كما يفعل أهل السنة وأئمتهم، كما يدل قوله على ذلك وعرفوا حق أبي بكر، وعظموه تعظيما، وعندما يتحدث عن الفاروق يقول: "ثم بعده عمر فقام بالحق أحسن قيام وقاموا بطاعته أحسن قيام كما ثبت من صفاته وأخباره، اعتقدوا طاعته أنها طاعة الله وطاعة رسوله بالصفاء والمودة والصدق وحسن الصحية بقلوب سالمة طائعة مساعدة موافقة..."[5]، بالتالي نص ابن تومرت أبلغ حجة وأصدق برهانا على سنيته، فلو كان ابن تومرت ذا

[1] المرجع نفسه، ص 310.

[2] الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المومن بن علي عبد الله علي علام، القاهرة، مصر (دار المعارف)، الطبعة الأولى، 1971م، ص227.

[3] المهدي ابن تومرت، عبد المجيد النجار، ص 250.

[4] أعز ما يطلب ابن تومرت، كتاب الإمامة، مرجع سابق، ص 249.

[5] أعز ما يطلب ابن تومرت، كتاب الإمامة، مرجع سابق، ص 300.

مترع شيعي في قوله في الإمامة، ما كان ليعتد بإمامة الشيخان أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وما كان ليحلهما كل هذا الإجلال والتقدير.

المطلب الثالث: المهدوية عند ابن تومرت.

يعتمد ابن تومرت على نظرية المهدوية، ويعتبرها ركيزة محورية في مشروعه السياسي والديني، بل يمكن القول أنها كانت العصب العقدي الذي بنيت عليه دعوته الاصلاحية ودولته المستقبلية، وقد تبنى ابن تومرت هذه الفكرة بوضوح، وصرح بها في أكثر من موضع، معلنا أنه "المهدي المنتظر" الذي بشر به النبي صلى الله عليه وسلم، والمكلف من الله بإصلاح الدين وتجديد أمر الأمة.

لم يعمل ابن تومرت على إبراز حقيقة المهدوية الدينية، بل سلك في ذلك الطريقة نفسه التي سلكه في العصمة حين تحدث عن الدواعي والأسباب المؤدية إلى ظهور المهدي، إذ قال: "إن العلم ارتفع، وإن الجهل عم، وإن الحق ارتفع، وإن الباطل عم. وإن الهدى ارتفع، وإن الضلال عم، وإن العدل ارتفع، وإن الرؤساء الجهال استولوا على الدنيا، وإن الملوك الصم البكم استولوا على الدنيا، وإن الدجالين استولوا على الدنيا، وإن الباطل لا يرفعه من الدنيا إلا المهدي، وإن الحق لايقو م به إلا المهدي"[1]، وهو في هذه الدواعي يسير في خط أهل السنة، فالأسباب الموجبة لظهور اجتماعية بالدرجة الأولى وتعني اختلال الأحوال ومآل الأمور إلى غير أهلها.

هذا الوضع يعبر عنه بآخر الزمان وعلامات الساعة، ولهذا قال ابن تومرت عن مجيء المهدي زمن: "وأما الزمان فيأتي في آخر الزمان"[2]، والمهدي عند ابن تومرت مصلح ومقوم للاعوجاج منتظر الظهور وهو في ذلك يساير المعتقدات الشعبية الشائعة، التي تستعمل لمقاومة البأس وإحياء الأمل وانتظار معجزة من السماء، وفي الوقت نفسه يستند إلى هذه المعتقدات لكي يؤكد حقيقة المهدي، ثم يجعل منها محورا لصحة العقيدة إذ يقول: "إن المهدي معلوم في العرب والعجم والبدو والحضر، وإن العلم به ثابت في كل مكان، وفي كل ديوان، وإن ما علم بضرورة الاستفاضة قبل ظهوره، يعلم بضرورة المشاهدة بعد ظهوره ، وإن الإيمان به واجب وإن من شك فيه كافر"[3].

يتضح من هذا أن تصور ابن تومرت للمهدوية يختلف تماما مع الإمامة، فهي عندهم من صميم العقيدة، ويتوقف على وجودها استمرار عقيدة الإمامة في الإيمان بالمنتظر، حين تعذر استمرارها في الواقع المشحون بالحروب والقهر السياسي، ومن هنا يسوغ الإمامة عقيدتهم في المهدي بالسنة النبوية الثابتة، بغض النظر عن الأحوال الاجتماعية إن كانت تتصف بالجور، أم تتصف بالعدل[4]، ويرون أنها تدخل في باب أتاكم الرسول فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا"[5].

ويرى ابن تومرت أن مهمة المهدي لا تقتصر على الجانب الديني، بل تمتد لتشمل الأبعاد الاجتماعية والسياسية في حياة الأمة، إنه يمثل الحاكم الكامل الذي ينبغي على الأمة أن تؤمن به لكي يقودها إلى العزة، فهو وحده القادر على ذلك لأنه "معصوم

[1] محمد ابن تومرت، أعز ما يطلب، تحقيق: عمار طالبي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م، ص 238.
[2] المرجع نفسه، ص 254.
[3] محمد ابن تومرت، أعز ما يطلب، تحقيق: عمار طالبي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م، ص 238.
[4] محمد رضا المظفر، عقائد الإمامية، مؤسسة البعثة، طهران، د. ط، د.ت، 77.
[5] محمد جواد مغنية، الشيعة والتشيع، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، بيروت، د.ط، د.ت، 97.

فيما دعا إليه من الحق، ولا يجوز عليه الخطأ فيه، وأنه لايكابر، ولايضاد، ولايدافع، ولايعاند، ولا يخالف، ولاينازع، وأنه فرد في زمانه، صادق في قوله"[1].

ولكن تأكيد هذه المكانة ليست هدفا لذاتها، أو لتسويغ مذهب أو لقبول حاكم أو كم أوحد بل إن هذه المكانة تؤهله أن يزيل عن الأمة الغمة، التي فرضها عليها الطغاة، وبهذا الصدد يقول عن مهمة المهدي: "إنه يقطع الجبابرة والدجالة، وأنه يفتح الدنيا، شرقها وغربها، وأنه يملأها بالعدل كما ملئت بالجور، وأن أمره قائم إلى أن تقوم الساعة"[2].

إذن فمهمة المهدي مهمة سياسية حضارية تقوم على قطع دابر من كان سببا في ضعف الأمة وضياع حقوقها وحدود الله، ويتم ذلك عن طريق تحرير مشرقها ومغربها، إن المهدي هو الأمل الذي ينبغي الالتفاف حوله من أجل تحقيق عزة الأمة، ومسألة بعث الأماني وتجديد طموح الأمة في الانبعاث والانعتاق تتكرر عبر التاريخ، ولعل هذا ما جعل أحد الأنثروبلوجيين الألمان يرى فيها حركات ذات بعد اجتماعي اقتصادي فقط.

قبل هذه الحركات بقرون كان ابن تومرت قد عرف كيف يصوغ نظرية الإنسان الكامل، الذي تقوم على عاتقه مهمة إعادة بناء الأمة والدولة، وبعد انحطاط كل من العقيدة والمجتمع، يصور لنا هذا الانحطاط تصويرا عميقا، حتى يهيء الأذهان لقبول فكرة الحاكم المخلص من هذه الأوضاع، ففي مجال انحطاط العقيدة، يقول: "انقلبت الحقائق، وعطلت الأحكام، وفسدت العلوم، وأهملت الأعمال، وماتت السنن، وذهب الحق، وارتفع العدل، وأظلمت الدنيا بالجهل والباطل، واسودت بالكفر والفسوق والعصيان، وتغيرت بالبدع والأهواء"، أما عن انحطاط المجتمع، فيقول: "وامتلأت الحياة الاجتماعية بالجور والظلم والهرج والفتن، وامتد الأمر على ذلك ودام، وعدم الناصر والقائم على الحق، وغلب أهل الباطل واستولوا حتى انتهوا بالباطل والجور إلى شأو المطالب".

إن أحوال العقيدة والأمة المتردية هي المقدمة الضرورية لظهور المهدي ولذلك فهو رجل استثنائي يأتي "في زمن الغربة" وأهليته للحكم مدد إلهي، إذ خصه الله بالفضل كله، بما أودع فيه من معاني الهداية، ووعد قلب الأمور عن عاداتها، وهدمها بهدم قواعدها، ونقلها إلى الحق بإذن الله حتى تنتظم الأمور على سنن الهدى، وتستقيم على منهاج الحق ينهدم الباطل من قواعده، وتنهدم بانهدامه فروعه، ويثبت الحق أصله و تثبت بثبوته فروعه.

هذه الأماني التي يحملها المهدي إلى الأمة، قابلة للتحقيق لأنها وعد الله الذي قطعه له وذلك حين يقول: "هذا ما وعد الله تعالى للمهدي، وعد الحق الذي لا يخلفه"[3]، لقد كان ابن تومرت مبتكرا في أسلوب الثورة على الأوضاع القائمة، حين لم يترك أية فرصة لخصومه لكي يتهموه بالخروج عن اجتماع الأمة، فاهتدى إلى إضفاء الشرعية الإلهية على حركته، إذ ليس له سبب آخر غير ذلك، عكس ما فعل بنو العباس الذين اعتبروا الإمامة حقا وراثيا لهم، أو الفاطميون الذين اعتبروا إمامتهم حقا مغتصبا، فاسترجعوه. أما ابن تومر ت فلم يدع الإمامة إلا بوصفه المهدي الذي خصه الله بالهداية، لهذا تراه يوظف الأحاديث النبوية الدالة على ظهور المهدي بمهارة، مبينا أن زمانه آخر الزمان، وأن مكانه المغرب الأقصى، وأن نسبه من ذرية فاطمة[4].

[1] محمد ابن تومرت، أعز ما يطلب، تحقيق: عمار طالبي، مرجع سابق، ص 239-238..
[2] محمد ابن تومرت، أعز ما يطلب، تحقيق: عمار طالبي، مرجع سابق، ص 239.
[3] محمد ابن تومرت، أعز ما يطلب، تحقيق: عمار طالبي، مرجع سابق، ص 234.
[4] محمد ابن تومرت، اعز ما يطلب، تحقيق: عمار طالبي، مرجع سابق، ص 250.

خاتمة:

أفضت هذه الدراسة إلى أن نظرية الإمامة عند ابن تومرت تمثل نموذجا فريدا في الفكر السياسي الإسلامي المغاربي، إذ تجاوزت الإطار الفقهي التقليدي، واتخذت بعدا عقديا ثوريا من خلال ربط الإمامة بالمهدوية والعصمة، وقد شكل هذا الربط أساسا لشرعية جديدة، أتاحت لابن تومرت تأسيس حركة إصلاحية ذات طابع شمولي، انطلقت من تصحيح العقائد، ووصلت إلى إعادة بناء النظام السياسي والاجتماعي في المغرب الإسلامي.

لقد أظهرت دعوى المهدوية دورا محوريا في تمكين ابن تومرت من قيادة أتباعه، وتبرير ممارساته، ومواجهة السلطة المرابطية القائمة، إذ استثمرت الإمامة لتجاوز الإشكالات التقليدية المتعلقة بالشوكة أو البيعة، واستبدلت بشرعية مطلقة تستمد من "الاصطفاء الإلهي" و"العلم الضروري."

كما بين المقال أثر الحركة التومرتية في المجتمع المغاربي، حيث أسهمت في ترسيخ مفاهيم جديدة للسلطة والمجتمع، كان لها انعكاسات واضحة على الدولة الموحدية التي ورثت هذا المشروع ونقلته إلى واقع مؤسساتي قائم.

وعليه، فإن دراسة الإمامة عند ابن تومرت تمكن من فهم أعمق لآليات الشرعية الدينية في السياق الإسلامي الوسيط، وتكشف كيف يمكن للمفاهيم العقدية أن تتحول إلى أدوات فاعلة في هندسة الواقع السياسي، وصياغة مشاريع إصلاحية تتجاوز عصرها.

لائحة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الأحاديث النبوية الشريفة.
- الشيخ سمير القاضي مرشد الحائر في حل ألفاظ رسالة ابن عساكر، الناشر: دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1999م.
- أبي عبد الله محمد بن خليل السكوني الاشبيلي، شرح مرشدة محمد بن تومرت دراسة وتحقيق يوسف احنانا دار الغرب الإسلامي، تاريخ الإصدار 1993م.
- ابن القطان المراكشي، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان درسه وقدم له وحققه الدكتور محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1990م.
- أبو بكر بن محمد علي البيدق، أخبار المهدي ابن تومرت وبداية الموحدين، دار المنصور للطباعة، الرباط، المغرب، الطبعة الأولى، 1971م.
- أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، "الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى"، تحقيق جعفر الناصري- محمد الناصري، دار الكتاب للنشر، الدار البيضاء المغرب، الطبعة الأولى، 1954م.
- ابن تومرت، أعز ما يطلب، تحقيق الدكتور عبد الغني أبو العزم، مؤسسة الغني للنشر ، سنة 1997م.
- يوسف أشباخ، المهدي بن تومرت: عقيدته وفكره السياسي، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى، 2006م.
- محمد ظريف، الفكر السياسي في الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الدار البيضاء، د. ط، 1993م.
- عبد المجيد النجار المهدي بن تومرت حياته، وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية، وأثره بالمغرب، رسالة دكتوراه، نالت مرتبة الشرف الأولى في جامعة الأزهر، الطبعة الأولى، 1983م.
- عبد المجيد النجار تجربة الإصلاح في حركة المهدي بن تومرت، المعهد العالي للفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1995م.
- عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1949م.
- شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 19- تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، طبعة الأولى، 1984م.
- مقدمات المراشد إلى علم العقائد، ابن خمير السبتي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2011م.
- مرشد الحائر في حل ألفاظ رسالة ابن عساكر، تأليف: الشيخ سمير القاضي، الناشر: دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1999م، مقدمة الشارح.
- محمد بن يوسف السنوسي وشرحه لمختصره في المنطق، دراسة وتحقيق: الدكتور أسعيد عليوان، الناشر: دار الكتاب الثقافي، الطبعة الأولى، 2019م.
- الأنيس المطرب بروض القرطاس، ابن أبي زرع الفاسي، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، الطبعة الأولى، 1972م.

- الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي من الفتح العربي حتى اليوم بال الفريد، ترجمة عبد الرحمن يدوي، دار المغرب الإسلامي، الطبعة الثالثة، 1987م.
- في علم الكلام، دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين، صبحي احمد محمود، مؤسسة الثقافة الجامعية، القاهرة، مصر، د. ط، ج 2، 2014م.
- مجمل تاريخ المغرب، عبد الله العروي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الثانية، 2009م.
- الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المومن بن علي عبد الله علي علام، القاهرة، مصر (دار المعارف)، الطبعة الأولى، 1971م.
- محمد جواد مغنية، الشيعة والتشيع، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، بيروت، د.ط، د.ت.
- محمد رضا المظفر، عقائد الإمامية، مؤسسة البعثة، طهران، د. ط، د.ت.
- محمد ابن تومرت، أعز ما يطلب، تحقيق: عمار طالبي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م

أثر المنهج التجريبي في تغير الأحكام الشرعية المتعلقة بالأوبئة
عند فقهاء الغرب الإسلامي خلال القرنين (8 و9 هـ)

الطالبة الباحثة سارة لمودن

تحت إشراف الأستاذ الدكتور أحمد غاوش

جامعة القاضي عياض

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

مركز دراسات الدكتوراه

مختبر الدراسات والبحوث الفقهية وقضايا الهجرة والأقليات

المملكة المغربية

الملخص:

عرفت بلاد الغرب الإسلامي خلال القرنين (8 و9هـ)؛ انتشار العديد من الأوبئة والطواعين التي أودت بحياة الكثير من الناس، لاسيما الطاعون الأسود الذي وصف لشدته وكثرة الموت فيه بالجارف. وقد أثارت هذه الكوارث الوبائية العديد من القضايا والإشكالات، المرتبطة أساسا بالأحكام العملية المتعلقة بسلوك الفرد والجماعة عند استفحال الأوبئة والطواعين، وأخرى عقدية مرتبطة بتراث الأمة العقدي السائد منذ القرون الأولى، وقوفا عند ظاهر النص الشرعي الوارد في الباب، الذي يربط ظهور الطاعون بأسباب غيبية، دون تأويل للنص، أو إعمال لآلية النظر في الأسباب الموضوعية الثابتة بالحس والمشاهدة، لمحاولة الجمع بين الأدلة والتوفيق بينها.

وقد ظهر في الغرب الإسلامي ثلة من العلماء؛ الذين نهجوا نهجا جديدا في تفسير ظهور الأوبئة تفسيرا علميا، يعتمد على قوة الملاحظة، ودراسة الحالات المتشابهة، والمقارنة بينها، واعتماد قطعيات الواقع، واستخلاص نتائج التجربة العلمية والإنسانية؛ لإثبات نظرية العدوى، وفاعلية العزلة الجماعية في الحد من انتشار الأوبئة والطواعين.

وتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على جهود هؤلاء الفقهاء، بغية الإفادة من منهجهم الاستدلالي عند النظر فيما استجد من النوازل المتعلقة بالأوبئة في ظل الاكتشافات العلمية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: الطاعون – الوباء – إشكالية العدوى – التجربة – الحس والمشاهدة – المنهج التجريبي.

مقدمة:

تعتبر بلاد الغرب الإسلامي أكثر عرضة للأوبئة والطواعين؛ بسبب موقعها الجغرافي المطل على واجهتين بحريتين، حيث تعد المنطقة بوابة العبور بين القارتين، الأمر الذي جعل منها معبرا للأمراض والأوبئة بسبب حركة الموانئ، والتبادلات التجارية. إضافة إلى أن ارتفاع نسبة الرطوبة يؤدي إلى خلق بيئة ملائمة لانتشار الجراثيم المسببة للطاعون وغيره من الأمراض.

وإلى جانب هذه العوامل الطبيعية، لا يمكن أن نغفل دور الصراعات السياسية والحروب التي شهدتها المنطقة بشكل مستمر؛ في تعميق أثر الأوبئة، كما لا يخفى أثر تدهور الدولة الإسلامية، والتوترات الداخلية والخارجية التي شهدتها الأندلس في القرن التاسع هجري، إضافة إلى الكوارث البيئية المتوالية؛ على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، مما أدى إلى ضعف القدرة على التعافي من آثار الكوارث الوبائية المتكررة.

كل هذه العوامل جعلت من المنطقة وسطا هشا وملائما لانتشار العديد من الأوبئة الفتاكة، التي أودت بحياة الكثير من الناس إبان القرنين (8 و9هـ)، حتى ذكر الوزان أن الوباء يظهر " في بلاد البربر على رأس كل عشر سنوات، أو خمس عشرة أو خمس وعشرين سنة. وعندما يأتي يذهب بالعدد العديد من الناس؛ لأنه لا يهتم به أحد، ولا يستعمل أي دواء، باستثناء التمسح بالتراب الأرميني حول دمل الطاعون"[1].

وقد شهدت بلاد الغرب الإسلامي خلال هذه الفترة من الزمن؛ الكارثة الوبائية التي عمت الدنيا في منتصف القرن الثامن هجري؛ حيث عرفت أنحاء المعمورة الطاعون الأسود (749هـ)، الذي وصف لشدته وكثرة الموتان فيه؛ بالجارف، حتى قال ابن خلدون في وصفه: "وأما لهذا العهد وهو آخر المائة الثامنة، فقد انقلبت أحوال المغرب الذي نحن شاهدوه، وتبدلت بالجملة... إلى ما نزل بالعمران شرقا وغربا في منتصف هذه المائة الثامنة... الطاعون الجارف الذي يحيف الأمم، وذهب بأهل الجيل... وانتقص عمران الأرض بانتقاص البشر، فخربت الأمصار، ودرست السبل والمعالم، وخلت الديار والمنازل، وضعفت الدول والقبائل"[2].

واستمر ظهور الطواعين والأوبئة في بلاد الغرب الإسلامي إبان القرن التاسع هجري، حيث ظهر وباء الطاعون في المغرب الأوسط عام (845هـ)، وانتشر في مدينة تلمسان وأتى على الكثير من سكانها[3]. وفي سنة (846هـ) اجتاح فاس الوباء الذي عرف باسم وباء عزونة[4]. وذكر الزركشي أن الوباء حل بتونس سنة (872هـ) ولم يزل جاثما على البلاد حتى سنة مكمل سنة (873هـ)[5].

ومما لا شك أن مثل هذه الكوارث الوبائية تسهم بشكل كبير في إحداث تغيرات عميقة على مستوى البنية التركيبية للمجتمع المسلم، وعلى مستوى الوعي الجماعي والفردي للنخبة العلمية، ومن ثم إثارة العديد من الإشكالات والقضايا التي يطرحها واقع الكارثة الوبائية. وهذه نتيجة عادة ما تعقب الاضطرابات العنيفة التي تتعرض لها الأمم.

---

[1] وصف إفريقيا، الحسن بن محمد الوزان، 85/1.

[2] مقدمة ابن خلدون، ص 52.

[3] تلمسان في العهد الزياني، عبد العزيز فيلالي، ص 253.

[4] كرونولوجيات تاريخ المغرب، ص 64.

[5] تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، الزركشي، ص 158.

ومع توالي ظهور الأوبئة والطواعين؛ اشتدت حاجة الناس إلى إسهامات الفقهاء فيما حل بالأمة بها من نوازل فقهية مرتبطة بالأحكام العملية، وأخرى عقدية مرتبطة بمعتقدات الأمة السائدة منذ القرون الأولى، المرتبطة أساسا بالجمود على حرفية النص، والإعراض عن يقينيات العقل الثابتة بالحس والمشاهدة، وأخص بالذكر هنا إشكالية العدوى. وقد وجد الفقهاء أنفسهم بين النصوص التي يوحي ظاهرها بالتعارض أحيانا، وبين حقائق الواقع القائمة على التجربة والملاحظة، خصوصا بعد ظهور البوادر الأولى للاكتشافات العلمية، التي تفسر الأوبئة والطواعين تفسيرا علميا مبنيا على الملاحظة والتجربة المثبتة لنظرية العدوى.

وعلى إثر هذه الحوادث؛ ظهر بالغرب الإسلامي ثلة من العلماء الذي حاولوا درء التعارض، وإبراز كمال الشريعة؛ فأولوا النصوص، واستندوا إلى يقينيات الحس والمشاهدة، وأفادوا من الحقائق العلمية، وسؤال أهل البصر، فبنوا بذلك منهجا استدلاليا متينا يقوم على الإفادة من التجربة العلمية عند النظر فيما استجد من حوادث الجوائح والأوبئة.

وتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على جهود ثلة من علماء الغرب الإسلامي الذين اعتمدوا المنهج التجريبي في بناء استدلالاتهم الفقهية المتعلقة بالأحكام الشرعية الخاصة بالأوبئة والطواعين، بغية الإفادة من هذا المنهج الاستدلالي عند النظر فيما استجد من النوازل المتعلقة بالأوبئة في ظل الاكتشافات العلمية الحديثة.

المبحث الأول: أثر المنهج التجريبي في بناء النظريات والتفسيرات العلمية لظهور الطواعين:

المطلب الأول: الطاعون بين النصوص الشرعية والشواهد العلمية:

ساد الاعتقاد الوارد في الخبر بأن الطاعون وخز أعدائنا من الجن، لقرون عديدة في أوساط النخب العلمية، وهو اعتقاد له ما يقويه من جهة النص[1]، الذي لا يعلم أن أحدا من المتقدمين قال بضعفه. وقد اشتهر هذا الاعتقاد عند فئة عريضة من أهل العلم، متمسكين بحرفية النص الوارد في الباب، معرضين عن تأويله، حتى إن الإمام ابن حجر؛ أوّلَ الطاعون المذكور عند أهل المعرفة بالطب الناتج عن "مادة سُمية تحدث ورما قتالا"[2]؛ بالوباء، وانتهى إلى أنه إنما سمي طاعونا على سبيل المجاز[3]، وأن "أصل الطاعون الذي لم يتعرض له الأطباء ولا أكثر من تكلم في تعريف الطاعون، وهو كونه طعن من الجن"[4]، واستدل على ذلك بالحديث المذكور في الباب، المختلف فيه، محاولا إيراده من جميع طرقه ليرتفع بذلك إلى درجة الصحة[5].

وإذا كان الإمام ابن حجر قد أسهب في الاستدلال على أن الطاعون له أسباب غيبية غير الذي تدل عليه الشواهد، فإن ابن خاتمة (770هـ)[6] من قبله، قد حاول الجمع بين الأدلة النقلية والعقلية، واعتمد التجربة العلمية لتحديد الأسباب الموضوعية لظهور

---

[1] عنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «(فَنَاءُ أُمَّتِي بِالطَّعْنِ وَالطَّاعُونِ)، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا الطَّعْنُ قَدْ عَرَفْنَا، فَمَا الطَّاعُونُ؟ قَالَ: (وَخْزُ أَعْدَائِكُمْ مِنَ الْجِنِّ، وَفِي كُلٍّ شَهَادَةٌ». أخرجه أحمد في مسنده، رقم الحديث: (19528)، 293/32. والبزار في مسنده، رقم الحديث: (2986)، 16/8. وأورده ابن حجر في: الفتح: 511/17، بذل الماعون: 109.

[2] تعريف ابن سينا، ينظر: الفتح 509/17.

[3] فتح الباري 180/10. بذل الماعون في فضل الطاعون، ص 103.

[4] فتح الباري 180/10

[5] ينظر: فتح الباري 181/10-182. بذل الماعون: 109-117.

[6] ابن خاتمة ابو جعفر أحمد بن علي الأنصاري الأندلسي المالكي، الفقيه الجليل العالم العامل، الإمام العمدة الفاضل، أخذ عن أبي البركات ابن الحاج، وابن جابر وغيرهما، توفي في شعبان سنة (770هـ). شجرة النور الزكية في طبقات المالكية 305/1.

الطواعين، ومن بين الأدلة النقلية التي استند عليها ابن خاتمة وأغفلها الكثير من العلماء؛ الحديث المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: أن عائشة رضي الله عنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الطاعون، فقال: (غُدَّةٌ كَغُدَّةِ البَعِيرِ تَخْرُجُ فِي المَرَاقِ والإِبَاطِ)[1]، وفيه إشارة علمية منه عليه السلام إلى طبيعة مرض الطاعون من خلال تحديد أماكن هذه الغدد، وهو ما يسمى بالعقد اللمفاوية المنتشرة في جميع أنحاء الجسم، ولكن الكثير منها تكون متجمعة في الرقبة، وتحت الإبطين، وأعلى الفخذ. وتتورم هذه العقد عندما يواجه الجسم عدوى فيروسية أو بكتيرية. وهذا الحديث يوافق بشكل كبير تعريف ابن سينا[2] وغيره للطاعون؛ بكونه ناتج عن مادة سُمية، وهو ما تأوله ابن حجر على أنه الوباء[3].

لذلك فإن ابن خاتمة؛ رد قول الحافظ ابن عبد البر؛ بأن هذه الغدد "قد تخرج في الأيدي والأصابع"[4]... قال: "فذلك مما لم أقف عليه بعد بطول هذا الحادث، ويشهد العلم ببطلانه"[5]. وهكذا نجد أنه اعتمد المنهج العلمي التجريبي ليبين أن ما ذكره الصادق المصدوق في بيان أماكن ظهور الغدد هو الحق، وزاد ما خلف الأذنين ... قال: "أما النوع الذي أشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه غدة كغدة البعير وهي الضواعن الناتئة في المغابن، فإنما توجد حيث قال صلى الله عليه وسلم، وذلك في المراق والإباط، أو فيما يليهما. وقد تبرز خلف الأذنين أو فيما يلي ذلك، وهي أقل. فخرج قوله على الغالب من حالها"[6]. وهنا نجد أن ابن خاتمة قد اتفق مع ابن عبد البر في أن قول النبي عليه السلام خرج مخرج الغالب، ولكنه اختلف معه فيما يقاس على هذا الغالب المذكور في الحديث، وقيد ما قل ظهوره – خلف الأذنين – بالتجربة العلمية وشواهد الحال.

أما ما نقله الحافظ ابن عبد البر؛ فإنه تأويل بعيد لا يحتمله النص حسب ابن خاتمة الذي أعمل المنهج التجريبي في فهم الحديث، وزاد على ذلك بيانا بأن ميز بين الغدد التي تظهر حيث أخبر عليه السلام، وبين القروح التي تظهر في الأيدي والأصابع، قال: "وأما أنها تخرج في الأيدي أو في الأصابع، فذلك مما لم أقف عليه بعد بطول هذا الحادث، ويشهد العلم ببطلانه. نعم، الذي قد يوجد في الأيدي والأصابع هي القروح السود"[7].

وبذلك يكون ابن خاتمة قد وجه ما نقله الحافظ ابن عبد البر توجيها علميا، مميزا بين الغدد والقروح، مشيرا بذلك إلى أهمية الانفتاح على التجربة العلمية، وخبرات أهل الاختصاص في بيان المقصود، ممهدا بذلك إلى اعتماد المنهج التجريبي في فهم النصوص الشرعية المتعلقة بالوباء.

هو عند علماء المغرب، كابن النفيس عند علماء المشرق، كلاهما من الأطباء المتشرعة الذين ينقل كلامهم في القضايا الطبية بضرب من التسليم في كتب العلوم الشرعية عموما، وكتب مختلف الحديث، والأجوبة الفقهية خصوصا. ينظر: دراسة موسومة ب "برنامج المصنفات العربية والمعربة في الأوبئة، والعدوى، والحجر الصحي"، للدكتور محمد السرار، جنة الوجيع 467/2.

[1] أخرجه أحمد في مسنده، رقم الحديث: 26182، 256/43. فتح الباري 188/10.

[2] "مادة سُمية تحدث ورما قتالا" فتح الباري 180/10.

[3] فتح الباري 180/10. بذل الماعون في فضل الطاعون، ص 103.

[4] فتح الباري 180/10.

[5] ثلاث رسائل أندلسية في الطاعون الجارف، ص 211.

[6] المصدر السابق نفسه.

[7] المصدر السابق نفسه.

كما أن ابن الخطيب[1] (776هـ) أيضا، قد أشار إلى الغدد المذكورة في الحديث، وبين أن دورها هو الدفاع عن الجسم عند العدوى، وأنها تخالف القروح السود، قال: "وهي المغابن من خلف الأذن وتحت الإبط وأصل الفخذ... فإذا استقر قرارها هنالك... وكان في نشاطها وقدرها من الروح سعة؛ حصرت العدوى بتلك المواضع، وأدارت الحر الغريزي بها لقهر المواد السمية"[2].

وقد تنبه الشيخ زروق (899هـ) فيما بعد؛ إلى عدم إمكانية تجاهل شواهد الحال، وخبرات الأطباء في الدلالة على أسباب حدوث الطاعون، وحاول الجمع بين السببين المادي والغيبي، فقال: "وقد جاء في الحديث أنه سئل عليه السلام عن حقيقته، فقال: {غدة كغدة البعير تصيب في المراق}، وفي الحديث الآخر: {هو وخز أعدائكم من الجن}، وقال الأطباء: هو غليان في الدم يحدث عن فساد في الهواء، قلت: وقد يجمع ذلك بأن يقال: هو فساد في الهواء تأخذه الجن فتخز به الأجسام، أي: تطعنها به؛ فيحدث بذلك غليان في الدم لتنشأ عنه غدة كغدة البعير، والله أعلم".[3]

وإن كان فيما ذكره الشيخ تأويل لا يمكن التسليم به، فالحديث الذي بين أيدينا أخبرنا بوخز الجن، لكن كيفيته تبقى من أمور الغيب التي لا يمكننا الجزم بها ما لم يدل عليها دليل نقلي مقطوع بصحته؛ فإن الذي يهمنا من كلامه رحمه الله؛ هو تفطنه إلى ضرورة اعتماد التجربة العلمية في تفسير حدوث الطاعون، ومحاولته الجمع بين أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، وبين الخبرة الطبية المبنية على التجربة العلمية؛ لذلك نجده يصرح بأن الطاعون "هو مرض من الأمراض في حكم المداواة"[4]، وذكر بعض الأدوية له.

المطلب الثاني: الأسباب العلمية لظهور الطاعون:

على الرغم من الاعتقاد الذي كان سائدا عند العامة وجل الفقهاء، فقد ظهر بالغرب الإسلامي، لاسيما بعد كارثة الطاعون الأسود، ثلة من العلماء الذين حاولوا الجمع بين نصوص النقل، ودليل العقل المبني على تحليل الحقائق الثابتة بالحس والمشاهدة. فقد أكد ابن خاتمة (770هـ) في كتابه: "تحصيل غرض القاصد في تفصيل المرض الوافد"، الذي جمع فيه بين الصناعة الطبية والأحكام الشرعية، على أن المنهج العلمي المستند إلى الحس والمشاهدة والتجربة، هو القادر على تجاوز الأزمات الصحية، متجاوزا بذلك التراث العقدي للأمة، الذي يربط انتشار الطواعين بأسباب غير علمية.

ورأى ابن الخطيب أن للطاعون سببين: أدنى وأقصى، أما الأقصى؛ "فهو الأمور الفلكية من القرانات التي تؤثر في العالم... وسبب أدنى؛ وهو فساد الهواء الخاص بمحل ظهوره ابتداء أو انتقالا".[5]

أما ابن خلدون (808هـ)؛ وهو المعروف بمنهجه العلمي في تفسير الظواهر الاجتماعية، فقد اعتمد الملاحظة والتجربة، ودراسة الحالات المتكررة للأوبئة والطواعين، ليرجع سبب الطاعون إلى فساد الهواء: "وإذا فسد الهواء، وهو غذاء الروح الحيواني، وملابسه دائما؛ فيسري الفساد إلى مزاجه، فإن كان الفساد قويا وقع المرض في الرئة. وهذه هي الطواعين"[6]. ولا شك أن منهج ابن خلدون

---

[1] لسان الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد التلمساني الغرناطي، البارع الأديب الألمعي... صاحب الفنون المنوعة والتآليف العجيبة، ذو الوزارتين. شجرة النور الزكية 305/1.

[2] مقالة مقنعة السائل عن المرض الهائل، ابن الخطيب، ص 69.

[3] شرح زروق على متن الرسالة 1094/2-1095.

[4] المصدر السابق نفسه، 1094/2.

[5] مقالة مقنعة السائل عن المرض الهائل، ابن الخطيب، ص 65.

[6] مقدمة ابن خلدون، ص 370.

القائم بالأساس على النظر في أحوال الأمم والشعوب واستخلاص التجارب البشرية، منهج قرآني عظيم يجسده قول الله عز وجل في أكثر من موضع في كتابه العزيز، وفي سياقات مختلفة: «**قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انْظُرُوا**» (الأنعام: 11)، فدعوة النظر هذه دعوة لإعمال العقل، والتفكر في السنن الكونية الثابتة، التي تبني الأسباب على المسببات بجعل الله تعالى، وهذا المنهج هو ما بنى عليه ابن خلدون معظم التفسيرات والاستنتاجات التي خلص إليها بعد نظر عميق في تجارب الأمم والشعوب.

وجعل ابن هيدور (ت 816هـ)[1]؛ فساد الغذاء سببا للمرض قال: "واعلم أيدك الله بروح منه، أن سبب هذا المرض يكون من فساد الهواء وتعفنه، ويكون أيضا من فساد الأغذية"[2]، محاولا تفسير ذلك انطلاقا من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمجاعات، حيث نظر في علاقة التلازم بين الغلاء والمجاعة والوباء، وبنى الأسباب على المسببات، واعتبر الوباء نتيجة حتمية لسنوات المجاعة والغلاء. قال في مقالته: "ويحدث هذا المرض أيضا: عن فساد الأغذية المستعملة في زمن المجاعات، وغلاء الأسعار؛ فيضطر الإنسان إلى تناول غذاء غير مألوف... فيفسد المزاج من هذه الأغذية، وتحدث الأمراض القاتلة، ولا يكون هذا الموت إلا بأثر الغلاء"[3].

ومن خلال هذا العرض المقتضب لبعض نماذج التفسير العلمي لحدوث الطواعين، يتضح لنا أن علماء الغرب الإسلامي، قد نهجوا نهجا جديدا في تفسير ظهور الأوبئة تفسيرا علميا، يعتمد عل قوة الملاحظة، ودراسة الحالات المتشابهة، والمقارنة بينها، واعتماد قطعيات الواقع، واستخلاص نتائج التجربة العلمية والإنسانية، وهذا منهج لا يمكن أن نقول عنه إلا أنه أصل متين في الشريعة الإسلامية تدل عليه شواهد كثيرة من المنقول، التي تدعوا في مجملها إلى الإفادة من أهل البصر، والنظر في السنن الكونية، وربط الأسباب بمسبباتها. وهذا المغزى العظيم في شريعة الإسلام انتبه إليه العديد من العلماء أمثال ابن خاتمة الذي يعد مرجعا لتأويل مختلف الأحاديث المتعلقة بالوباء، وابن الخطيب الذي أشار إلى أن "من الأصول التي لا تجهل؛ أن الدليل السمعي إذا عارضه الحس والمشاهدة؛ لزم تأويله"[4]، معتمدا في ذلك على قاعدة "لا تعارض بين صحيح النقل وصريح العقل"[5].

المبحث الثاني: إثبات نظرية العدوى، وفاعلية العزلة الجماعية:

المطلب الأول: إثبات نظرية العدوى:

شكل علماء الغرب الإسلامي طفرة نوعية في تراث الأمة العقدي؛ بمخالفة الاعتقاد السائد لقرون عديدة بنفي عدوى الطاعون، استنادا إلى الحديث الوارد في الباب[6]. وحاولوا إثبات نظرية العدوى معتمدين على مبدأين اثنين:

أولا: الجمع بين الأحاديث الواردة في الباب، والتي ظاهرها التعارض.

---

[1] أبو الحسن علي بن عبد الله بن محمد ابن هيدور التادلي، إمام الفرائض والحساب، توفي بمجاعة فاس سنة ست عشرة وثمانمائة. جذوة الاقتباس 475/2.

[2] المقالة الحِكمية في الأمراض الوبائية، لأبي الحسن علي بن عبد الله بن هيدور التادلي، ص 44.

[3] المصدر السابق نفسه، ص 47.

[4] مقالة مقنعة السائل عن المرض الهائل، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن الخطيب السلماني الغرناطي، تحقيق وتقديم: حياة قارة، ص 74 – 75.

[5] ينظر: بحث بعنوان: أزمة الخطاب الديني في زمن الجوائح، وباء كوفيد 19 مثالا، د. أحمد غاوش، مجلة الاستناد، ص 111. العدد الرابع – صيف 2020م.

[6] أخرج البخاري في الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صَفَر}، كتاب الطب، باب لا هامة، رقم الحديث: 5757. (31/4).

الثاني: العمل بالقاعدة الأصولية: "إعمال الدليل أولى من إهماله"، وقصدهم بالدليل لا يتوقف عند الأدلة النقلية، بل يتجاوزها إلى دليل العقل المستند إلى يقينيات الحس، ونتائج التجربة.

فقد أشار ابن خاتمة من خلال تسميته "بالمرض الوافد"؛ إلى أن سبب الطاعون فساد الهواء، قال: "وإنما سميت أمراضا وافدة لأمرين: أحدهما كونها قادمة على الناس من بُعد الهواء"[1]، فالذي يفهمه اللبيب من هذا الكلام؛ أن سبب الطاعون عدوى بكتيرية[2]، يحملها الهواء فتصيب الإنسان، لذلك قال: "اعلم أن سببه القريب غالبا هو تغير الهواء المحيط بالإنسان الذي فيه تنفسه"[3]. وكما هو معلوم في الطب الحديث؛ فإن كل عدوى بكتيرية تسبب ارتفاعا في درجة حرارة الجسم، وهو ما عبر عنه بكونه "حمى خبيثة دائمة عن سوء مزاج قلبي بسبب تغير الهواء عن حاله الطبيعية إلى الحرارة والرطوبة"[4]. وقد فطن ابن خاتمة إلى مسألة دقيقة، بناء على ملاحظة وتتبع حالات ظهور الطاعون، وسرعة انتشاره، ومدى قابلية بعض الأشخاص للإصابة بالمرض دون غيرهم؛ وهي مسألة الفعل والانفعال التي أشار إليها بقوله: "لا يكفي في صدور الفعل عنه أن يكون على كماله، بل وأن يكون المنفعل على تمام استعداده"[5].

وبهذا يكون ابن خاتمة قد أجاب عن مسألة طالما استدل بها الفقهاء – ومنهم الحافظ ابن حجر[6] – للدلالة على عدم وجود العدوى بناء على عدم إصابة الكثير ممن خالطوا المرضى، مبينا بذلك أثر المنهج التجريبي في بناء استدلال علمي يستثمر فيه الفقيه أدلة الشرع، ويقينيات الحس، وقطعيات العلم. وقد تطرق من خلال طرحه لمسألة الاستعداد إلى ثلاثة عوامل أساسية، أثبتها العلم الحديث:

أولا: العامل الوراثي: أشار ابن خاتمة إلى مسألة الاستعداد الوراثي التي تفسر ظهور بعض الأمراض عند أشخاص بعينهم، بسبب حملهم لجينات محددة تجعلهم أكثر عرض للإصابة، قال: "فرب شخص كامل الاستعداد أثرت فيه على بطء بمقدار ما في طبيعته من سرعة الانفعال أو قوة المدافعة"[7].

ثانيا: العامل الجغرافي: لم يتوقف عند الاستعداد الوراثي، بل أشار إلى المعطيات الجغرافية المساعدة على انتشاره في بعض الجهات دون غيرها، وهو ما يمكن أن نعبر عنه بالاستعداد الجغرافي، قال: "واعلم أن البلاد ليست أحوالها متفقة من كل الجهات، بل تختلف أمور عديدة، أسلكها مما نحن فيه أربعة: الأول: من جهة قربها وبعدها من البحر، الثاني: من جهة أوضاعها، الثالث: من قبل أماكنها في السهولة والحزونة، الرابع: من قبل مآكلها ومشاربها"[8].

ثالثا: العامل المتعلق بالخصائص البشرية والعادات: وأشار كذلك إلى أن اختلاف طبائع الناس وعاداتهم عامل مؤثر في كون بعضهم أكثر عرضة للإصابة بالمرض من البعض الآخر، وهو ما يمكن أن نعبر عنه بالاستعداد الطبعي، قال: "اعلم أن الناس ليسوا

---

[1] ثلاث رسائل أندلسية في الطاعون الجارف، ص 129.
[2] بكتيريا اليرسينيا الطاعونية Yersinia pestis.
[3] ثلاث رسائل أندلسية في الطاعون الجارف، ص 131.
[4] المصدر السابق نفسه، ص 130.
[5] ثلاث رسائل أندلسية في الطاعون الجارف، ص 160.
[6] ينظر: بذل الماعون في فضل الطاعون، ص 342.
[7] ثلاث رسائل أندلسية في الطاعون الجارف، ص 158.
[8] المصدر السابق نفسه، ص 148.

على طبيعة واحدة ولا مزاج واحد، ولا أحوالهم في مطاعمهم ومشاربهم وتحفظهم وتفريطهم على وتيرة واحدة"[1]، فمن كان "بطبعه مسترسلا في شهواته، كثير التملي من الطعام والنوم عليه... ولم يعن بحفظ صحته ولا النظر لنفسه؛ فإن استعداده لنزول هذا المرض به يكون أعظم، وانفعاله عن هذا الحادث أكمل وأتم"[2].

وعلى خطى ابن خاتمة سار ابن الخطيب الذي استعمل مبدأ اختلاف القابليات للرد على منكري العدوى والمحتجين بعدم إصابة بعض المخالطين، قائلا: " ولم يعلم الجمهور أن علة السلامة أو العطب بقدرة الله، إنما هي الاستعداد وعدمه"[3]. وهذا الأمر يعتبر بمثابة مسلمة علمية أكدها العلم الحديث، بناء على وجود متغيرات وراثية ترفع احتمالية الإصابة ببعض الأمراض عند أشخاص بعينهم، بوجود عوامل مؤثرة، كالبيئة ونمط الحياة...

وإذا كان ابن خاتمة قد ذكر ثلاثة عوامل في مسألة الفعل والانفعال، فإن ابن الخطيب قد ذكر عاملا رابعا مهما، وهو ما يعبر عنه اليوم **بالمناعة الجماعية، أو مناعة القطيع**، فأشار إلى أن للوباء تأثيرا أخف في المناطق الموبوءة سابقا ل "الأنسة من النفوس" و "تعوذها على المصابرة له والتعهد به"، مقارنا ذلك بالقدرة على مقاومة السم بعد أخذه بالتدرج عند بعض الجواري [4]، وهذه مقارنة ذكية تتناول أثر المناعة الذي لم يكن معروفا حينها[5].

المطلب الثاني: إثبات فاعلية العزلة الجماعية:

تحدث ابن خاتمة، الذي يعد مرجعا لتأويل مختلف الأحاديث المتعلقة بالوباء، على معنى حديث: القدوم على أرض الطاعون والخروج عنها فرارا عنه، ومعنى حديث "لا عدوى ولا طيرة"[6]، ووجه الجمع بين الحديثين[7]، ودرء التعارض الظاهر في حديث أبي هريرة[8]: "لا عدوى"، و "لا يورد ممرض على مصح"[9]. واعتمد المنهج التجريبي ليثبت فاعلية العزلة الجماعية، قال: "واطلعت من حال البلدان التي حرص أهلها على ألا يدخل إليهم أحد من بلاد الوباء، وحافظوا على ذلك أن استصحبوا السلامة زمانا حتى غلبوا على ذلك"[10]. وخلص إلى أن ملابسة الصحيح للسقيم سبب في إذايته "ولا يسع جحد ذلك إلا رجلين: إما معاند مشاق لا

---

[1] المصدر السابق نفسه، ص 155.

[2] المصدر السابق نفسه، ص 156.

[3] ينظر: دراسة موسومة بـ: "التعامل مع الأوبئة بين الطب المعاصر والطب المغربي القديم من خلال كتاب مقنعة السائل عن المرض الهائل للعالم الطبيب لسان الدين بن الخطي"، د. ياسين أفقير، جنة الوجيع 1/299-300. وأصله في: مقنعة السائل عن المرض الهائل، ص 71.

[4] ينظر: مقالة مقنعة السائل عن المرض الهائل، ص 81.

[5] ينظر: دراسة موسومة بـ: "التعامل مع الأوبئة بين الطب المعاصر والطب المغربي القديم من خلال كتاب مقنعة السائل عن المرض الهائل للعالم الطبيب لسان الدين بن الخطي"، د. ياسين أفقير، جنة الوجيع 1/300.

[6] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الطب، باب لا هامة، رقم الحديث: 5774. (4/36).

[7] ينظر: ثلاث رسائل أندلسية في الطاعون الجارف، ص 241-245.

[8] ينظر: ثلاث رسائل أندلسية في الطاعون الجارف، ص 239.

[9] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الطب، باب لا عدوى، رقم الحديث: 5774، (4/31).

[10] ينظر: دراسة موسومة بـ: "التعامل مع الأوبئة بين الطب المعاصر والطب المغربي القديم من خلال كتاب مقنعة السائل عن المرض الهائل للعالم الطبيب لسان الدين بن الخطي"، د. ياسين أفقير، جنة الوجيع 1/303.

يبالي بالفضوح، ولا يستحيي من الله سبحانه أن يطلع عليه، ولسانه غير مطابق لقلبه، فإن شاهد الوجود في ذلك أعظم من أن يكابر أو يعارض... وإما رجل لم يشاهد طاعونا قط، ولا نزل بساحته... إذ لا معارضة عند أرباب العقول بين المعقول والمنقول"[1].

أما ابن الخطيب، فقد بين منهجه في إثبات فاعلية العزلة للحد من انتشار الطاعون قائلا: "فإن قيل: كيف نسلم العدوى وقد ورد الشرع بنفي ذلك؟ قلنا: ثبت وجود العدوى بالتجربة، والاستقراء، والحس، والمشاهدة، والأخبار المتواترة. وغير خفي عمن نظر في هذا الأمر أو أدركه؛ هلاك من يباشر المريض غالبا، وسلامة من لا يباشره كذلك"[2].

وقد اقتفى أثر هذين العلمين الكثير من الفقهاء، فقد نقل صاحب المعيار؛ أن الفقيه أبا محمد المقري امتنع عن أداء الشهادة على إبرام عقد النكاح حتى يزول عارض الوباء[3]، وامتنع أبو عبد الله محمد بن عرفة عن التدريس بعد أن حل الوباء بتونس ومات أحد الطلبة[4]. وأفتى البرزلي بمنع المجذومين من مخالطة الناس في الاستقاء وأماكن الوضوء إذا كانوا قلة، فإذا كثروا؛ "يجعل لهم موضع يسكنونه... ويُسقى بعضهم مع بعض. وقد كان بالقيروان ربض يسمى بربض المبتلين، وجعل لهم ماجل لم أزل أسمع بالقيروان يقال له: ماجل المجذومين"[5]

وهذا يدل على أن سلوك التوقي كان حاضرا حتى عند علماء الغرب الإسلامي، ذلك أن الفرار من الوباء عندما يكثر الهلاك به، لا يمكن أن تتحكم فيه المحددات العقدية بقدر ما تتحكم الغريزة البشرية، والخوف من الموت، ونفور النفس من المصابين، وهذا أمر انتبه له النوازليون بالغرب الإسلامي.

المبحث الثالث: أثر المعرفة الطبية في تغير الأحكام الشرعية المتعلقة بالوباء:

من الأصول التي لا تجهل في الشريعة الإسلامية؛ ضرورة الاستعانة بأهل الخبرة، وسؤال أهل البصر، لتحقيق التكامل المعرفي قبل النظر في القضايا المتعلقة بالاختصاصات التي لها أصحابها القائمين عليها، المتقنين لعلومها، العالمين بأسرارها ونوازلها... ولعل من بين أهم الفنون التي أثرت في الأحكام المتعلقة بالكوارث الوبائية؛ المعرفة الطبية.

فمن خلال حديثنا عن مسألة العدوى؛ ندرك كيف حاول العديد من العلماء مساءلة التراث الفقهي للأمة، وإعادة استنطاق النصوص في ضوء معرفة طبية مستندة إلى التجربة العلمية ويقينيات الحس والمشاهدة، محاولين لفت أنظار الفقهاء إلى ضرورة اعتماد منهجية استدلالية تجعل من المعرفة الطبية ركيزة أساسية في بناء الفتاوى المتعلقة بالوباء. وعلى رأس هؤلاء نجد لسان الدين ابن الخطيب الذي حاول الرد على الفتاوى الجامدة[6]، وخالف بشكل صريح موقف جمهور العلماء القائلين بعدم العدوى، وأنكر على بعض المفتين، الذين "سالت على شبا أقلامهم من النفوس والمهج ما لا يعلمه إلا من كتب عليهم الفناء بسببه سبحانه"[7]. وأشار إلى أن "من الأصول التي لا تجهل، أن الدليل السمعي إذا عارضه الحس والمشاهدة؛ لزم تأويله، والحق في هذا تأويله بما ذهب إليه

[1] ثلاث رسائل أندلسية في الطاعون الجارف، ص 243-244.
[2] مقالة مقنعة السائل عن المرض الهائل، ص 73.
[3] المعيار 248/3.
[4] إكمال إكمال المعلم 33/6-34.
[5] فتاوى البرزلي 221/3.
[6] مقالة مقنعة السائل عن المرض الهائل، ص 74.
[7] المصدر السابق نفسه.

طائفة ممن أثبت القول بالعدوى. وفي الشرع مؤنسات عديدة كقوله: (لا يورد ممرض على مصح)[1]، وقول الصاحب: (أفر من قدر الله إلى قدره)[2]"[3]. بل إن ابن الخطيب صرح بأن: "التصامم عن مثل هذا الاستدلال زَعَارَة وتَصَاقُر على الله، واسترخاص لنفوس المسلمين"[4]. وهنا نلحظ كيف انتقل في عمليته الاستدلالية من الأدلة السمعية الظنية الدلالة التي اختلف الفقهاء في تأويلها، إلى الأدلة العقلية القطعية المبنية على الاستقراء والتواتر والحس اليقيني، ليخلص إلى وجوب تأويل الظني بما يوافق القطعي[5]، ثم يرفع الخلاف بما استقرت عليه شريعة الإسلام من وجوب حفظ النفس الثابت بأدلة شرعية محكمة. ويخلص إلى أن القول بنفي العدوى؛ هو بمثابة استرخاص للمهج واستهتار بالأرواح، ومس بكلي حفظ النفس التي أحل الله أكل الجيفة حفاظا عليها. وختم ابن الخطيب رسالته بتنويه خَصَّ به الفقهاء من أهل الورع بالأندلس، ممن أعلنوا جهاراً التراجع عن فتاويهم النافية للعدوى احترازاً من الإلقاء بالأنفس إلى التهلكة[6].

وعلى درب ابن الخطيب سار الطبيب الأندلسي أبو عبد الله محمد بن علي الشقوري (كان حيا سنة 776هـ) في "تقييد النصيحة"[7] حيث أشار إلى ضرورة التقيد بمنهج استدلالي قائم على سؤال أهل البصر، واعتماد المعرفة الطبية في بناء الأحكام الفقهية المتعلقة بمسألة العدوى، قال: "ولا ينبغي لأهل الجهل بالطب أن يتبعوا في ذلك أنفسهم، بل ينبغي الاقتداء بأهل الدين والفضل... فإن كثيرا من الناس يفهم من كلامه أن الطب مخالف أمر الله، وهذا جهل... والاعتقاد الواجب في ذلك أن الطب من أمر الله، ومما ندب إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومما خول به عباده من النعم"[8].

ومما تجدر الإشارة إليه؛ أنه رغم كون بعض العلماء جنحوا إلى التفسير العلمي لظهور الطاعون، وإلى وجوب الأخذ بالاحتياطات اللازمة للوقاية من انتشار الأوبئة والطواعين؛ فإن الجانب العقدي ظل حاضرا بقوة عندهم، وهذا ما يفسره تضرعهم إلى الله بالصلاة والدعاء برفعه. فقد ذكر ابن خاتمة، وهو المعروف بمنهجه التجريبي في تفسير ظهور الطاعون وإثبات العدوى؛ أنه كسائر البلايا التي يندب إلى الدعاء برفعها[9].

بل إنه أقر أنه لا يعلم دواء للطاعون غير الدعاء، فبعدما استفرغ وسعه في إيجاد العلاج، لم يجده في غير التعرض لرحمة الله تعالى، بثلاثة أشياء: الأول: التوبة إلى الله، الثاني: مواصلة الاستغفار وموالاة الدعوات، الثالث: بسط الأيدي بالصدقة وتعهد الضعفاء

---

[1] سبق تخريجه، ص 10.

[2] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الطب، باب مايذكر في الطاعون، رقم الحديث 5729، 25/4.

[3] مقالة مقنعة السائل عن المرض الهائل، ص 74 – 75.

[4] المصدر السابق نفسه، ص 75.

[5] إذا تعارض النقلي الظني والعقلي القطعي؛ يقدم القطعي. ينظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، 87/1.

[6] مقالة مقنعة السائل عن المرض الهائل، ص 75.

[7] وهي مختصر لرسالة "تحقيق النبأ في أمر الوباء" المفقودة. ثلاث رسائل أندلسية ص 25.

[8] ثلاث رسائل أندلسية في الطاعون الجارف، ص 256.

[9] المصدر السابق نفسه، ص 217.

بالمعروف، وحاول التأصيل لهذه الأمور الثلاثة بنصوص من الكتاب والسنة[1]. وعلى نهجه سار ابن هيدور في مقالته، حيث ذكر أن من أول طرق العلاج التوجه إلى الله بالدعاء المأثور[2].

ويمكن أن نشير هنا إلى أن هذا الأمر لا يتعلق بالبعد العقائدي فقط، خصوصا عند استحضار الحقبة الزمنية، والمجتمع الأعزل في مواجهة الطاعون، بل هو كما ذكر ابن خاتمة؛ بمنزلة الدواء، من جهة تعزيز الأساليب الروحية وتحسين الحالة النفسية، التي ثبت علميا أنها تعمل على تقوية المناعة.

[1] المصدر السابق نفسه، ص 206.

[2] المقالة الحكمية في الأمراض الوبائية، لابن هيدور، ص 49.

خاتمة:

ختاما؛ فإن الأوبئة والطواعين المتعاقبة على بلاد الغرب الإسلامي إبان القرنين (8 و9 هـ)، لاسيما بعد الطاعون الجارف، والتي تزامنت مع انفتاح الفقهاء على العلوم التجريبية؛ قد أثرت في المنهج الاستدلالي عند فقهاء القطر المذكور، وذلك تبعا لتغير المعطيات العلمية والشواهد الحسية اليقينية، جراء تراكم الخبرات والتجارب الإنسانية في مجال الطب، والاعتماد على المعرفة الطبية وسؤال أهل البصر، عند النظر في القضايا والنوازل الفقهية المتعلقة بالأوبئة كما يدعوا إلى ذلك القرآن الكريم. مما أدى إلى إنتاج فقه يستند إلى التجربة والمشاهدة في بناء الأحكام الشرعية المتعلقة بالأوبئة والطواعين خاصة.

فإذا استحضرنا الأوضاع الاستثنائية، التي أعقبت الطاعون الجارف الذي أحدث نهضة فكرية جديدة في الغرب الإسلامي، ورصدنا إسهامات الفقهاء في هذه الحقبة الزمنية، يمكننا أن نجمل اجتهاداتهم فيما يلي:

- عدم إمكانية تجاهل شواهد الحال، وخبرات الأطباء في تحديد الأسباب الموضوعية لظهور الطواعين.
- لزوم تأويل الدليل السمعي إذا عارضه الحس والمشاهدة.
- إثبات نظرية العدوى اعتمادا على مبدأين اثنين:

أولا: الجمع بين الأحاديث الواردة في الباب، التي يوحي ظاهرها بالتعارض.

الثاني: العمل بالقاعدة الأصولية: "إعمال الدليل أولى من إهماله".

- إثبات فاعلية العزلة الجماعية.

وإننا من خلال عرض مجموعة من القضايا والنماذج التي شغلت الفقيه في الغرب الإسلامي زمن الأوبئة، نحاول رسم معالم المنهج الاستدلالي الذي اعتمده الفقهاء بغية الإفادة منه في دراسة نوازل الكوارث الوبائية المستجدة في واقعنا المعاصر.

المصادر والمراجع

- المصحف الشريف برواية حفص.
- البحر الزخار المعروف بمسند البزار، للحافظ الإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتيكي البزار، تحقيق: د. محفوظ الرحمان زين الدين، مكتبة العلوم والحكم، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة.
- بذل الماعون في فضل الطاعون، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: أحمد عصام عبد القادر الكاتب، دار العاصمة، الرياض.
- تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم الزركشي، تحقيق: محمد ماضود، المكتبة العتيقة، تونس.
- تلمسان في العهد الزياني (دراسة سياسية، عمرانية، اجتماعية، ثقافية). د. عبد العزيز فيلالي، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر 2002م.
- ثلاث رسائل أندلسية في الطاعون الجارف، تحقيق محمد حسن، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، الطبعة الأولى 2013م، قرطاج.
- جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، لأحمد ابن القاضي المكناسي، طبعة غير محققة، دار المنصور للطباعة والوراقة، 1973م، الرباط.
- جنة الوجيع من أجل إسهام في ترشيد التعاطي مع آثار فيروس كورونا المستجد –كوفيد 19، إشراف د. أحمد عبادي، الرابطة المحمدية للعلماء، المملكة المغربية، الطبعة الأولى 1442هـ/2021م.
- درء تعارض العقل والنقل، لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1411هـ/1991م.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، للعلامة محمد بن محمد بن عمر بن قاسم مخلوف، اعتنى به عبد الغني متو وجمال أحمد حسن، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء 2014م-1435هـ.
- شرح العلامة أحمد بن محمد البرنسي الفاسي المعرف بزروق على متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني، اعتنى به: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 2006م/1427هـ، بيروت.
- صحيح البخاري، الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية 2005م/1426هـ، بيروت.
- صحيح مسلم للإمام الحافظ مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، مع شرحه المسمى إكمال إكمال المعلم للإمام أبي عبد الله محمد بن خلفة الوشتاني الأبي المالكي (827هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- فتاوى البرزلي جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، لأبي القاسم بن أحمد البلوي التونسي المعروف بالبرزلي، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 2002م، بيروت.
- فتح الباري شرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية.
- كرونولوجيات تاريخ المغرب، من عصور ما قبل التاريخ إلى نهاية القرن العشرين، إشراف وتقديم: محمد القبلي، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الطبعة الأولى 2012م.
- مجلة الاستناد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، العدد الرابع – صيف 2020م.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1420هـ/1999م، بيروت.
- المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب، لأبي العباس أحمد بن يحي الونشريسي (914هـ)، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى 1401هـ/1981م.
- المقالة الحِكمية في الأمراض الوبائية، لأبي الحسن علي بن عبد الله بن هيدور التادلي، تحقيق: د. نور الدين لرجى، مراجعة وتقديم: د. أحمد شوقي بنبين، مركز روافد، الطبعة الأولى 1443هـ/2022م، المغرب.
- مقالة مقنعة السائل عن المرض الهائل، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن الخطيب السلماني الغرناطي، تحقيق وتقديم: حياة قارة، منشورات دار الأمان، الطبعة الأولى 1436هـ/2015م، مطبعة الكرامة – الرباط.
- مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمان بن خلدون، تحقيق: حامد أحمد الطاهر، دار الفجر للتراث، الطبعة الثانية 1424هـ/2013م، القاهرة.
- وصف إفريقيا، الحسن بن محمد الوزان الفاسي، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية 1983م، بيروت.

ثانيا:

الدراسات القانونية

الرقابة البرلمانية على السياسات العمومية في المجال الأمني

ذ.فوزي المكي

أستاذ اللغة العربية للسلك الثانوي الإعدادي

طالب باحث بسلك ماستر التدبير الاستراتيجي للسياسات العمومية الأمنية

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مرتيل

المملكة المغربية

الملخص:

يتناول البحث **الرقابة البرلمانية على السياسات العمومية الأمنية** باعتبارها آلية دستورية أساسية لضمان الشفافية والمساءلة وتعزيز دولة القانون، حيث ينطلق من إبراز أهميتها في حماية الحقوق والحريات وتحقيق الأمن الشامل، ويحلل الإطار الدستوري والقانوني الذي ينظمها، مستندًا إلى مقتضيات دستور 2011 والنظام الداخلي لمجلس النواب، مع الإشارة إلى عضوية البرلمان في المجلس الأعلى للأمن.

كما يستعرض البحث التحديات التي تحد من فعاليتها، مثل صعوبة الولوج إلى المعلومات الأمنية، وهيمنة السلطة التنفيذية، وتأخر تفعيل المجلس الأعلى للأمن، والتأثيرات السياسية، إلى جانب حساسية المعلومة الأمنية.

ويخلص إلى أن الدور الرقابي للبرلمان ما زال محدودًا على المستوى العملي، رغم الإطار القانوني المتاح، مما يستدعي تعزيز الآليات الرقابية، وتطوير التعاون المؤسسي، وتوفير الإرادة السياسية لضمان توازن حقيقي بين متطلبات الأمن واحترام المبادئ الديمقراطية.

الكلمات المفاتيح: الرقابة البرلمانية، السياسات العمومية الأمنية، دستور 2011، الشفافية، المساءلة، دولة القانون، المجلس الأعلى للأمن، الحقوق والحريات، التحديات السياسية، المعلومة الأمنية.

Abstract:

The research addresses parliamentary oversight of public security policies as a fundamental constitutional mechanism to ensure transparency, accountability, and the promotion of the rule of law. It begins by highlighting its importance in protecting rights and freedoms and achieving comprehensive security, and analyzes the constitutional and legal framework governing it, based on the provisions of the 2011 Constitution and the Rules of Procedure of the House of Representatives, with reference to Parliament's membership in the Supreme Security Council.

The study also reviews the challenges that limit its effectiveness, such as the difficulty of accessing security information, the dominance of the executive authority, the delay in activating the Supreme Security Council, political influences, and the sensitivity of security-related information.

It concludes that the Parliament's oversight role remains limited in practice despite the available legal framework, which calls for strengthening oversight mechanisms, enhancing institutional cooperation, and ensuring political will to guarantee a genuine balance between security requirements and respect for democratic principles.

مقدمة:

تعد الرقابة البرلمانية على السياسات العمومية الأمنية إحدى الركائز الأساسية للحكامة الجيدة وضمان خضوع الأجهزة الأمنية لمبادئ الشفافية والمساءلة في الدول الديمقراطية. فهي تشكل أداة دستورية مهمة لمتابعة الأداء الأمني ومدى توافقه مع القوانين والحقوق والحريات الأساسية، مما يعزز التوازن بين السلطات ويضمن عدم تجاوز السلطة التنفيذية لصلاحياتها في هذا المجال الحساس.

- **أهمية الموضوع:**

تكتسي الرقابة البرلمانية على السياسات الأمنية أهمية كبرى نظرا لارتباطها المباشر بحماية حقوق الإنسان، وتحقيق الأمن والاستقرار، وضمان احترام سيادة القانون. كما أن تعزيز هذه الرقابة يسهم في تحقيق الأمن بمفهومه الشامل، الذي لا يقتصر على البعد الأمني التقليدي، بل يشمل الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية، مما يجعلها ركيزة أساسية في بناء دولة الحق والمؤسسات.

- **أهداف الموضوع:**

يهدف هذا البحث إلى:

- تحليل الإطار القانوني والتشريعي الذي يحدد صلاحيات البرلمان في مراقبة السياسات الأمنية.
- رصد التحديات التي تواجه هذه الرقابة سواء من الناحية القانونية أو السياسية أو العملية.
- تقييم مدى فعالية الرقابة البرلمانية في تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن واحترام الحقوق والحريات.

- **الإشكاليات:**

تطرح هذه الدراسة مجموعة من التساؤلات الجوهرية، من بينها:

- ما هو الأساس القانوني للرقابة البرلمانية على السياسات العمومية الأمنية؟
- هل يمنح التشريع البرلمان صلاحيات فعلية لمراقبة المجال الأمني أم أن هذه الرقابة محدودة؟
- هل تواجه هذه الرقابة قيودًا تحد من فعاليتها؟ وما أبرز التحديات التي تعيقها؟

- **هيكلة الموضوع:**

لمعالجة هذه الإشكاليات، تم تقسيم البحث إلى محورين:

1. **الأساس الدستوري والقانوني للرقابة البرلمانية على السياسات العمومية الأمنية** حيث يتم تسليط الضوء على الأسس القانونية التي تنظم دور البرلمان في مراقبة المجال الأمني، والحدود التي يفرضها القانون في هذا السياق.
2. **التحديات التي تواجه الرقابة البرلمانية على السياسات الأمنية** حيث يتناول هذا المحور مختلف التحديات التي تواجه البرلمان في ممارسة رقابته على السياسات الأمنية.

- **المنهج المتبع:**

نظرًا للطبيعة القانونية والسياسية للموضوع، فإن هذا البحث يعتمد على **المنهج القانوني** من خلال دراسة الإطار الدستوري والتشريعي المنظم للرقابة البرلمانية على السياسات الأمنية. كما سيتم توظيف **المنهج الوصفي** لرصد آليات الرقابة البرلمانية وتجلياتها العملية، إضافة إلى **المنهج النقدي** لتقييم فعالية هذه الرقابة وتحديد التحديات التي تواجهها، مع اقتراح حلول لتعزيز فعاليتها.

من خلال هذه المقاربة، يسعى البحث إلى تقديم رؤية تحليلية شاملة حول واقع الرقابة البرلمانية على السياسات الأمنية، ومدى فعاليتها في تحقيق التوازن بين ضرورات الأمن واحترام الحقوق والحريات.

المحور الأول: الأساس الدستوري والقانوني للرقابة البرلمانية على السياسات العمومية الأمنية.

1- الدستور:

لقد تضمن دستور 2011 مجموعة من الفصول أطرت الرقابة البرلمانية على السياسات العمومية بشكل يشمل الأمنية وغيرها، وهي كالتالي:

- الفصل 60: ينص على أن البرلمان يتكون من مجلسي النواب والمستشارين، ويمارس وظيفتي التشريع والمراقبة.
- الفصل 67: ينص على إنشاء لجان لتقصي الحقائق من قبل البرلمان للتحقيق في قضايا مهمة.
- الفصل 70: يتحدث عن كون البرلمان يصادق على القوانين ويراقب عمل الحكومة ويقيم السياسات العمومية
- الفصل 75: ينظم مناقشة قوانين المالية.
- الفصل 100: يتعلق بالأسئلة البرلمانية الكتابية والشفوية، وهي إحدى أدوات الرقابة على الحكومة.
- الفصل 101: ينص على عقد جلسة سنوية لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها.
- الفصل 105: يوضح إمكانية الاستجواب وسحب ثقة من الحكومة في حالة ثبوت قصور في مجالات معينة.

2- النظام الداخلي لمجلس النواب:

لقد خصص النظام الداخلي لمجلس النواب بابا كاملا لمسألة التقييم (211-217) وتتناول هذه الأحكام تعريف التقييم وأدوار الفاعلين وإجراء الدراسات وتنفيذ النتائج...[1]

ومما يلاحظ أن كل هذه الفصول والمواد لم تشر إلى المجال الأمني على وجه الخصوص، ومن تم يصح أن يدرج ضمن عموم السياسات التي تخضع لمراقبة البرلمان، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد نص الدستور في الفصل 54 على كون البرلمان (رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين) عضوا من أعضاء المجلس الأعلى للأمن الساهر على مأسسة ضوابط الحكامة الأمنية.

وبالتالي فإن البرلمان دستوريا وقانونيا يراقب السياسات الأمنية إما بكونها داخلة في عموم السياسات المصرح بها في الفصول، وإما بكونه عضوا في المجلس الأعلى للأمن.

[1] . عبد المالك احزرير، السياسات العمومية: نظريات الفعل والفاعل، جامعة المولى إسماعيل كلية الحقوق –مكناس– مطبعة sijelmassa، صفحة 86.

المحور الثاني: التحديات التي تواجه الرقابة البرلمانية على السياسات الأمنية

إن الرقابة البرلمانية على السياسات الأمنية في المغرب ما زالت تواجه تحديات كبيرة[1] رغم وجود النصوص الدستورية التي تمنح البرلمان صلاحيات رقابية على هذه السياسات، ومن بين هذه التحديات نجد:

- **صعوبة الوصول إلى المعلومات:**

نظراً لحساسية المجال الأمني[2]، فمن الصعب أن يتاح للبرلمان الحصول على جميع المعلومات المتعلقة بالسياسات الأمنية، مما يعيق قدرتهم على المراقبة الفعالة.

- **هيمنة السلطة التنفيذية:**

بما أن السلطة التنفيذية تتحكم بشكل كبير في مجالات الأمن، فإن قدرة البرلمان على ممارسة رقابته بشكل مستقل قد تكون محدودة[3].

- **التداخلات السياسية:**

يمكن أن تؤثر التداخلات السياسية بين البرلمان والحكومة على فعالية الرقابة البرلمانية في المجال الأمني.

- المجلس الأعلى للأمن، الذي كان من المفترض أن يعزز الرقابة على السياسات الأمنية، لم يبدأ عمله بسبب تأخر إصدار نظامه الداخلي، مما يعطل دوره الرقابي[4].

ورغم ذلك، فقد تم تطبيق بعض آليات الرقابة على السياسات الأمنية، وأضرب مثالين على ذلك:

---

[1] . ذلك ما أكده محمد مدني وإدريس المغروي وآخرون: "ولا تزال بعض القطاعات خارج سيطرة البرلمان مثل الأجهزة الأمنية". دراسات نقدية للدستور المغربي للعام 2011، مصادر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حول بناء الدستور، صفحة 40.

[2] . يقول أحمد درداري في هذا الصدد: "إن الحديث عن المجال الأمني ليس بالأمر اليسير، فقد كان إلى وقت قريب موضوع الأمن من المواضيع الممنوع الحديث فيها وبالأحرى انتقادها". مقال "مفهوم الحكامة الأمنية: الدلالات والمقاربات والأبعاد"، موقع الكتروني: المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، 5 يناير 2021.

[3] . تم التنصيص على ذلك في دراسات نقدية للدستور المغربي للعام 2011، مرجع سابق بقول: "كما يظل البرلمان خاضعا للحكومة...ولا يزال في إمكان الحكومة أن ترفض أي مقترحات أو تعديلات يتقدم بها أعضاء البرلمان". صفحة 40.

[4] . مقال ليونس مليح، بعنوان: المجلس الأعلى للأمن الوطني والتأطير الدستوري، السبت 15 يونيو 2019، هيسبريس، بين فيه ذلك بقوله: "إلى حد الساعة لم يخرج إلى حيز الوجود النظام الداخلي للمجلس الأعلى للأمن، التي يستمد أهميته من اعتباره أول مؤسسة أمنية يتم التنصيص عليها مباشرة في النص الدستوري".

الأول: تم تشكيل لجان تحقيق في بعض القضايا الأمنية في الماضي، مثل التحقيق في بعض المشاريع الحكومية الكبرى، مثل مشروع "الحسيمة منارة المتوسط"، حيث كانت هذه اللجان تحاول التحقق من أوجه القصور في تنفيذ السياسات الأمنية، والتي كان من نتائجها إعفاء الملك محمد السادس عددا من الوزراء والمسؤولين جراء ذلك[1].

الثاني: بعض الأسئلة البرلمانية تم توجيهها للمسؤولين الأمنيين من قبل بعض النواب، لكن الإجابات كانت غالبًا محدودة نظراً لحساسية المعلومات أو لم يتم الإجابة عنها[2].

لذلك، يمكن أن نخلص أنه رغم وجود الأطر القانونية للدور الرقابي للبرلمان، فإن الرقابة العملية على السياسات الأمنية لا تزال محدودة بفعل التحديات المذكورة.

خاتمة:

ختاما لما سبق نستشف أن الرقابة البرلمانية على السياسات العمومية في المجال الأمني من الركائز الأساسية لتعزيز دولة القانون والمؤسسات، وضمان الشفافية والمساءلة .

ومن خلال هذه الرقابة يتمكن البرلمان من متابعة أداء الأجهزة الأمنية والتأكد من توافق سياساتها مع المبادئ الدستورية وحقوق الإنسان، وتعزيز التوازن بين متطلبات الأمن والحفاظ على الحريات العامة غير أن فعالياته ترتبط بوجود آليات واضحة وإرادة سياسية قوية وتعاون بين مختلف المؤسسات لضمان تحقيق الأمن كحق جماعي دون المساس بالمبادئ الديمقراطية.

ورغم أهمية هذا الدور فإن ممارسته للرقابة على السياسات العمومية الأمنية تصطدم بعدة عوامل، منها:

---

[1] . "وفي هذا الإطار، وتطبيقا لأحكام الفصل 47 من الدستور، ولاسيما الفقرة الثالثة منه، وبعد استشارة رئيس الحكومة، قرر جلالة الملك إعفاء عدد من المسؤولين الوزاريين ". بلاغ الديوان الملكي في شأن خلاصات تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول برنامج الحسيمة منارة المتوسط، الثلاثاء 24 أكتوبر 2017، الموقع الالكتروني: البوابة الوطنية maroc.ma.

[2] . على سبيل المثال:

- سؤال شفهي 10494 من قبل محمد الحفياني، سيدي سليمان، لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة حول موضوع ضعف الموارد البشرية: "السيد الوزير المحترم، يلعب رجال الأمن دورا هاما في استتباب الأمن في جل مدن المغرب رغم الإمكانات الضعيفة المرصودة لهم على مستوى المديريات الإقليمية، وتعاني هذه المديريات من قلة الموارد البشرية مما يجعل عمل رجال الأمن مضاعفا أمام تزايد الجريمة والمخالفات والإجراءات الإدارية التي تظل في تزايد مستمر من قبل المواطنين. لذا نسائلكم السيد الوزير: – عن الاجراءات التي ستتخذونها في هذا الشأن لقوية وتعزيز العنصر البشري في هذا القطاع ؟"، والجواب: "لم يجب عنه بعد". https://www.chambredesrepresentants.ma/ar
- سؤال كتابي 18987 من قبل عزيز الكرماط، القنيطرة، لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة، موضوع: التعجيل بإدخال الأمن الوطني بجماعة مهدية إقليم القنيطرة: "السيد الوزير المحترم ، يعرف الوضع الامني بقصبة المهدية تدهورا خطير نظرا للنقص الحاصل في دوريات الدرك الملكي و لما تعرفه المنطقة من انتشار للمخدرات بشكل مهول والسرقة والسكر العلني وانتشار دور الدعارة وكذا الاعتداءات على المواطنين وغيرها من المشاكل التي يبقى معها وجود الأمن الوطني ضرورة ملحة للمواطنين. وقد وجهت في هذا الإطار عدة مراسلات الى المسؤولين وتم احداث مفوضية للشرطة بقصبة مهدية وملحقة ثانية بمهدية الشاطئ الا انه لحد الان لازلنا لا نعرف المستجدات التي وصل اليها هذا الملف حيث ان البنايات اصبحت جاهزة الامر الذي يطرح عدة تساؤلات. لذلك نسائلكم السيد الوزير المحترم : – عن الاجراءات التي ستتخذونها للتعجيل ببدأ العمل وإدخال عناصر الامن الوطني بجماعة المهدية ؟ وتقبلوا فائق التقدير و الاحترام". والجواب: "لم يجب عنه بعد". الموقع السابق.

- صلاحيته محدودة على مستوى الدستور والنظام الداخلي لمجلس النواب.
- مدى استقلالية الأجهزة الأمنية والبيئة السياسية التي يمارس فيها عمله.

وعليه، يمكن الوقوف على أهم النتائج المتوصل إليها في هذا العرض المتواضع:

- أجرأة وتنزيل الرقابة البرلمانية على أرض الواقع تصطدم بمساطر تفرز نقاشات فضفاضة أبانت عن هشاشة التفاعل الجدي القائم بين المؤسستين.

لم يرق البرلمان إلى رهانات المراقبة نتيجة العديد من المعيقات والتحديات:

- تفاوت المستوى الثقافي بين أعضاء البرلمان.
- الأجهزة الأمنية تدخل في نطاق السياسة العامة للدولة.
- حساسية المعلومة الأمنية وصعوبة الوصول إليها.
- هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في المجال الأمني.
- تأثير العوامل السياسية على فعالية الرقابة.

لائحة المراجع:

✓ **دستور المملكة المغربية لعام 2011.**

✓ **كتب ودراسات:**

- عبد المالك احزرير، السياسات العمومية: نظريات الفعل والفاعل، جامعة المولى إسماعيل كلية الحقوق –مكناس- مطبعة sijelmassa،
- محمد مدني وإدريس المغروي وآخرون، دراسات نقدية للدستور المغربي للعام 2011، مصادر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حول بناء الدستور.

✓ **مقالات الكترونية:**

- أحمد درداري، مقال "مفهوم الحكامة الأمنية: الدلالات والمقاربات والأبعاد"، موقع الكتروني: المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، 5 يناير 2021.
- مقال ليونس مليح، بعنوان: المجلس الأعلى للأمن الوطني والتأطير الدستوري، السبت 15 يونيو 2019، هيسبريس.

✓ **مواقع الكترونية:**

- بلاغ الديوان الملكي في شأن خلاصات تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول برنامج الحسيمة منارة المتوسط، الثلاثاء 24 أكتوبر 2017، الموقع الالكتروني: البوابة الوطنية maroc.ma.
- الأسئلة الشفهية والكتابية: https://www.chambredesrepresentants.ma/ar

الهجوم السيبراني الجزائري على المغرب من منظور القانون الدولي

العربي حماني، دكتور في القانون الدولي
أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية، فاس
المملكة المغربية

الملخص:

أصبح الفضاء السيبراني مجالا خامسا تمارس عليه الدول سيادتها، وساحة جديدة للصراع، تلجأ إليه الدول لشن هجمات سيبرانية قصد تكبيد العدو خسائر مادية وبشرية، تعادل أو تفوق الخسائر الناتجة عن الحروب التقليدية، فضلا عن ذلك، باتت الهجمات السيبرانية سلاحا فتاكا يمس بأمن المعلومات والبيانات ويُضِرّ بالأمن القومي للدول. لهذه الأسباب، وفي ظل العلاقات المتوترة بين المغرب والجزائر، تستخدم هذه الأخيرة الهجمات السيبرانية ضد المغرب بهدف الإضرار ببنيته التحتية وبأمنه، والتشويش على النجاحات الدبلوماسية التي حققها في مجال الدفاع عن وحدته الترابية.

أمام غياب الإطار القانوني الواجب التطبيق على هذه الهجمات، تهدف الدراسة إلى تكييفها وفق بعض المبادئ الأساسية للقانون الدولي، كمبدأ حظر استعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية، ومبدأ السيادة.

الكلمات المفتاحية: الهجمات السيبرانية- تكييف- السيادة- القوة- القانون الدولي.

Abstract:

Cyberspace has become a fifth domain where states exercise their sovereignty and a new arena for conflict, where states resort to launching cyber attacks to inflict material and human losses on their adversaries, equivalent to or exceeding the losses incurred from conventional wars. Furthermore, cyber attacks have become a lethal weapon that threatens information and data security and harms national security. For these reasons, and in light of the tense relations between Morocco and Algeria, the latter uses this weapon against Morocco with the aim of damaging its infrastructure and security, as well as undermining the diplomatic successes it has achieved in defending its territorial integrity.

In the absence of a legal framework applicable to these attacks, the study aims to adapt them according to some fundamental principles of international law, such as the principle of the prohibition of the use of force or its use in international relations, and the principle of sovereignty.

Keywords: Cyber attacks - Adaptation - Sovereignty - Force - International Law.

مقدمة:

أصبح الفضاء السيبراني مجالا خامسا أُضيف للمجالات الأربع (البري –البحري –الجوي – الفضاء الخارجي) التي تمارس عليها الدول سيادتها، كونه أصبح وبشكل متزايد ساحة جديدة للصراع بين الدول، ووسيلة إخضاع في العلاقات الدولية، يستطيع من سيطر عليه حماية أمنه ومصالحه القومية، لهذا نجد معظم الدول تسارع من أجل تطوير إمكاناتها التقنية واللوجستية في مجال تكنولوجيا المعلوميات. تحاول الجزائر في علاقتها المتوترة مع المغرب، وفي ظل عدم يقينها بتحقيق الانتصار في حالة قيام حرب تقليدية بينهما، أن تغير من طبيعة هذه الحرب بشنها هجمات إلكترونية على أنظمة متحكمة في بنيات تحتية مدنية مغربية، كالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مع توفر النية العدائية التي تتمثل في الرغبة بإلحاق أضرار من شأنها إخضاع المغرب أو على الأقل إرباك نجاحاته الدبلوماسية في ملف الصحراء، كونه الملف الذي يشكل محور الصراع، والسبب الحقيقي الذي كان وراء قطع العلاقات.

في ظل قصور قواعد القانون الدولي الحالية أمام تطور وسائل الحرب العصرية، خاصة ما يتعلق بالحروب السيبرانية التي بدأت تلجأ إليها معظم دول العالم، لقلة تكلفتها ولكونها حروبا مقنعة لا تترك أثرا يثبت مسؤولية الطرف المعتدي، وللاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الرقمية في كل مجالات الحياة المدنية والعسكرية، نسعى من خلال الدراسة إلى محاولة تكييف الهجمات السيبرانية الجزائرية على المغرب وفق المبادئ الأساسية للقانون الدولي، من قبيل مبدأ السيادة، وحظر استعمال القوة في العلاقات الدولية، نظرا لأهميتهما في منظومة القانون الدولي كونها تهدف إلى سيادة الأمن والاستقرار بين أعضاء المجتمع الدولي، خاصة بين الدول المجاورة كالمغرب والجزائر.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول الهجمات السيبرانية، كأهم الوسائل المستجدة المستخدمة من قبل الدول في نزاعاتها، في ظل بزوغ الفضاء السيبراني كساحة جديدة للصراع. كما أن قصور قواعد القانون الدولي الحالية وعجزها عن تنظيم النزاعات الدولية السيبرانية، وترتيب المسؤولية الدولية الناتجة عنها، زاد من أهمية الموضوع، خاصة وأن الأمر يتعلق بنزاع بين بلدين شقيقين كالجزائر والمغرب.

إشكالية الموضوع:

في ظل عجز قواعد القانون الدولي الحالية أمام التحولات المتسارعة التي يشهدها الفضاء السيبراني، من جهة أولى كساحة جديدة للصراع، ومن جهة أخرى كفضاء خامس تمارس الدول عليه سيادتها، تتمثل إشكالية موضوع الدراسة، في محاولة تكييف التحديات التي باتت تعيشها العلاقات الدولية في ظل استعمال الهجمات السيبرانية كأداة فعالة لتهديد الأمن السيبراني للدول، كمفهوم جديد وامتداد للمفهوم التقليدي للأمن القومي، مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي، كمبدأ سيادة الدول، ومبدأ حظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية.

مناهج الدراسة:

المنهج التاريخي: للوقوف على أهم مراحل العلاقات الجزائرية المغربية، خاصة في شقها السياسي والمرتبط بالنزاع المفتعل حول قضية الصحراء. كما يفيدنا في استحضار التطور الذي مس العديد من المفاهيم، مما أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة كمفهوم السيادة السيبرانية، والأمن القومي السيبراني، والفضاء السيبراني كمجال خامس تمارس الدول عليه سيادتها.

المنهج الوصفي التحليلي: لوصف الهجمات السيبرانية الجزائرية على المغرب، والوقوف على أهم الأسباب التي كانت وراءها، كما سيفيدنا، في ظل غياب اتفاقية دولية مؤطرة للحروب الإلكترونية، في تحليل مبادئ القانون الدولي التي سنكيف وفقها هذه الهجمات.

المبحث الأول: الجزائر بين التهديد بالحرب ضد المغرب واعتماد أسلوب الحرب الإلكترونية

سعت دولة الجزائر في مناسبات عدة لجرّ المغرب إلى حرب تقليدية، وذلك عن طريق التهديد بالقوة العسكرية واتخاذ قرارات انفرادية تضر بمصالح المغرب قصد استفزازه، وأمام فشل مسعاها لجأت إلى شن العديد من الهجمات السيبرانية ضد الأنظمة المتحكمة في بنيات تحتية مدنية مغربية. سنحاول في مطلب أول التعريف بالهجمات السيبرانية كسلاح جديد يهدد الأمن القومي للدول، على أن نقف في مطلب ثانٍ على نطاق هذه الهجمات والدوافع الحقيقية التي كانت وراءها.

المطلب الأول: تعريف الهجمات السيبرانية

رافق الثورة الرقمية التي عرفها العالم مطلع الألفية الثالثة، سيطرة الفضاء الإلكتروني على شؤون الدول العسكرية والمدنية، وتم الاعتماد عليه بشكل متزايد في تدبير الصراعات الدولية كفضاء خامس للحرب انضاف للفضاءات الأخرى (البري، الجوي، البحري، الفضاء الخارجي)، حيث بدأت الدول تلجأ للهجمات السيبرانية لمواجهة بعضها البعض دون حاجتها إلى اللجوء لوسائل القتال التقليدية. ويمكن تفسير هذا التحول بأن الحرب الإلكترونية تتميز بالسرعة والسرية وقلة التكلفة، ولا تتطلب معدات ضخمة كالتي تتطلبها الحروب التقليدية سواء أكانت برية أو بحرية أو جوية[1].

استُخدم مصطلح سيبراني أكاديميا لأول مرة من قبل عالم الرياضيات الأمريكي "نوربرت وينز" سنة 1948 في كتابه الشهير "علم التحكم الآلي أو التحكم والاتصال في الحيوان والآلة". لا يوجد تعريف موحد متفق عليه ويحظى بإجماع للحرب السيبرانية، حيث يطلق عليها المستشار السابق للبيت الأبيض في مكافحة الإرهاب (ريتشارد كلارك،2012) في كتابه "حرب الفضاء الإلكتروني: الخطر القادم على الأمن القومي وسبل مواجهته" اسم "حرب الفضاء الإلكتروني" ويعرفها بأنها "مختلف الإجراءات التي تتخذها أي دولة قومية لاختراق أجهزة الحاسوب أو الشبكات الخاصة بدولة أخرى بغرض إتلافها أو تعطيلها عن العمل"[2]. ومن جهته يعرفها " **ميشيل سميث**" (Michael N. Schmitt) "بأنها تلك الإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل الهجوم على نظم المعلومات للعدو بهدف التأثير والإضرار بها، والدفاع عن نظم المعلومات الخاصة بالدولة المهاجمة"[3].

كما يمكن تعريف العمليات السيبرانية بمجموعة من الأنشطة التي تعتمد على القدرات السيبرانية في الفضاء السيبراني بهدف تحقيق أهداف محددة، وتُنَفذ في الفضاء السيبراني أو من خلاله لجمع المعلومات الاستخباراتية، وتعطيل أو تدمير الأنظمة والشبكات الإلكترونية لأغراض قومية أو سياسية واقتصادية، بالإضافة إلى استخداماتها في المجال العسكري.

---

[1] – دخلافي سفيان، تكييف الهجمات السيبرانية في ضوء أحكام القانون الدولي، المجلة الأكاديمية للبحث العلمي، العدد الثاني، 2022، ص. 304.

[2] – ريتشاد كلارك وروبرت كيه، حرب الفضاء الإلكتروني: الخطر القادم على الأمن القومي وسبل مواجهته، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى 2012، أبو ظبي، ص. 20.

[3]– Michael N. Schmitt, Computer network attack and the use of force in international law: Thoughts on a normative framework, Columbia journal of transnational law, 1998– 1999, Vol. 37, p. 890.

تُعرّف وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون الهجمات السيبرانية بكونها "مختلف الأنشطة الاستخباراتية الإلكترونية التي تشمل جمع وتحليل للبيانات لدعم القرارات العسكرية"[1]، (Fred , 2015) والمقصود هنا، تلك الحرب السيبرانية الموازية للمعارك على ساحة القتال التي تسعى الدول من خلالها التشويش على مختلف الآليات والأنظمة القتالية، والتجسس على العدو قصد الحصول على كل البيانات وكشف مختلف المخططات التي من شأنها إرباكه والتغلب عليه.

ويعرفها الاتحاد الدولي للاتصالات بأنها "تلك الاعتداءات التي تشمل المجال المادي وغيره، والذي يحتوي (المجال المادي) على العناصر الآتية: الحاسوب، الشبكات، برامج التحكم، وكل مستعملي هذه المكونات"[2].

وتعرف اللجنة الدولية للصليب الأحمر"العمليات السيبرانية أثناء النزاع المسلح" على أنها تعني "العمليات التي تستهدف نظم أو شبكات الكمبيوتر أو جهازًا آخر متصل، من خلال تدفق البيانات، عند استخدامها كوسيلة أو أسلوب للحرب في سياق نزاع مسلح"[3].

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي تعد مفصلية في تاريخ العلاقات الدولية، باعتبارها البداية الحقيقية لاستعمال الجماعات الإرهابية الأنترنت بشكل بارز في الترويج للفكر المتطرف، كان الفضاء السيبراني ساحة الصراع والقتال بين تنظيم القاعدة والولايات المتحدة، وفي عام 2007 جرت العمليات العدائية بين استونيا وروسيا في الفضاء السيبراني، وهو ما حدث أيضا في 2008 في الحرب بين روسيا وجورجيا، وجاء الهجوم الإلكتروني بفيروس "ستاكسنت" على برنامج إيران النووي عام 2012، ليبرز قوة الأسلحة السيبرانية في الصراعات الدولية[4].

أمام التهديدات السيبرانية التي غيرت من طبيعة الصراعات الدولية وأدواتها، أصبح أمن الفضاء السيبراني ضمن أولويات السياسة الداخلية والخارجية لمعظم دول العالم، وضمن إكراهات أمنها القومي، وهو ما دفع بحكوماتها إلى بذل جهود مضاعفة لتشريع قوانين لمحاربة الجرائم الإلكترونية كونها تنتهك أهم حقوق الإنسان الأساسية وهو الحق في الحياة الخاصة، وإنشاء هيئات ووحدات لتأمين فضائها السيبراني، والتقليل ما أمكن من الخسائر المحتملة للهجمات السيبرانية التي باتت تطبع الواقع الدولي المعاصر[5].

وفي المقابل اعتمدت بعض الدول الهجمات السيبرانية كأسلوب لتصفية حساباتها السياسية مع دول أخرى، مستهدفة بذلك مواقع إلكترونية لمؤسسات مدنية للتعويض عن هزائم دبلوماسية، وهو حال الجزائر باستهدافها لمؤسسات مدنية مغربية كالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالمغرب، ووزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات.

---

[1]- Fred Schreier, On Cyberwarfare, WORKING PAPER No. 7, édition DCAF HORIZON 2015 p.11.

[2] – إسماعيل زروقة، الفضاء السيبراني والتحول في مفاهيم القوة والصراع، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد الأول، العدد الأول، 2019، ص. 1017.

[3] – لوران جيزل وتيلمان رودنهاوسر وكنوت دورمان، بعد عشرين عاما: القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين من آثار العمليات السيبرانية أثناء النزاعات المسلحة، المجلة الدولية للصليب الأحمر، وثيقة رقم: 10-1017/S1816383120000387، ص. 297.

[4] – إسماعيل زروقة، مرجع سابق، ص. 1020.

[5] – أميرة عبد العظيم محمد عبد الجواد، المخاطر السيبرانية وسبل مواجهتها في القانون الدولي العام، مجلة الشريعة والقانون، العدد 35، الجزء الثالث 2020، ص. 371.

المطلب الثاني: نطاق الهجوم السيبراني الجزائري على المغرب ودوافعه

أعلن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يوم الثامن من شهر أبريل 2025، أن موقعه الرسمي تعرض لسلسلة من الهجمات السيبرانية التي تهدف إلى الالتفاف على التدابير الأمنية الخاصة به. وقد تسببت هذه الهجمات في تسريب بيانات ومعطيات شخصية لحوالي مليوني منخرط ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي، وهي بيانات في معظمها مبتورة ومضللة وغير دقيقة في كثير من الأحيان حسب ما ورد في بلاغ الصندوق.

وحرصا منه على حماية الخصوصية الرقمية لمنخرطيه، قام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالعديد من الإجراءات الوقائية التي من شأنها تعزيز بنيته الأمنية لضمان أقصى مستوى الحماية لأنظمته. كما أوصى منخرطيه بتغيير كلمات المرور الخاصة بهم بشكل منظم، مع اعتماد رموز معقدة لتعزيز نظام الحماية للمعطيات. كما حذر منخرطيه من المكالمات والرسائل المشبوهة التي يدعي أصحابها أنها صادرة عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، خاصة إذا كانت تحتوي على روابط أو طلبات غير عادية. وفي نفس الاتجاه دعا جميع المنخرطين إلى الاعتماد على المعلومات الرسمية الموجودة على موقعه الخاص على شبكة الأنترنت[1].

وصفت الحكومة المغربية على لسان الناطق باسمها، سواء الهجمات التي تعرض لها الموقع الرسمي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو موقع وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات بالإجرامية، واعتبرت الحكومة أن المغرب ليس البلد الوحيد الذي يتعرض لمثل هذه الهجمات، بل أصبحت العديد من الدول عرضة لمثل هذه الأفعال الإجرامية، كما أكدت أن هذه الهجمات مصدرها أعداء الوحدة الترابية للمملكة، حيث يحاولون من خلالها، التشويش على النجاحات الدبلوماسية التي تحققها المملكة في قضية الصحراء المغربية.

ويأتي في مقدمة هذه النجاحات التأكيد الأمريكي على اعترافها بمغربية الصحراء، وبأن المبادرة المغربية المتمثلة في الحكم الذاتي تبقى هي الحل الأكثر مصداقية والوحيد لهذا النزاع المفتعل، الأمر الذي أزعج الجهات المعادية للمغرب ودفعها للتشويش على المملكة بهذه التصرفات العدوانية[2].

تتمثل دوافع الجزائر من تبنيها سياسية العداء تجاه المغرب، سواء بالتهديد بالحرب، أو بقطع العلاقات مع المملكة، أو منع الطيران المدني المغربي من التحليق في الأجواء الجزائرية، أو فرض التأشيرة على المواطنين المغاربة لدخول الأراضي الجزائرية، وأخيرا شن الهجمات السيبرانية على البنيات المدنية المغربية، في منع المغرب من احتلال مركز القوة الإقليمية في المنطقة. ولتحقيق هذا الهدف، كان لا بد من حرمانه من استكمال وحدته الترابية، لأن في ذلك انتقاص من مؤهلات المغرب الجغرافية والاقتصادية التي ستساعده في تبوء مركز الريادة الإقليمية. ويُجمع العديد من المهتمين بالعلاقات الجزائرية– المغربية أن الصراع بين الجزائر والمغرب يعود إلى المصلحة الاستراتيجية الخاصة بالجزائر في خلق دولة جنوب المغرب تابعة لها.

---

[1] – المكتب الوطني للضمان الاجتماعي، بلاغ للمنخرطين حول الهجوم السيبراني الذي تعرض له الموقع الرسمي.
متوفر على الرابط: https://cnss.ma/ar
تاريخ الزيارة: الأحد 27 أبريل 2025.

[2] – بايتاس يصف ب"الإجرامية" الهجمات السيبرانية التي استهدفت مؤسسات وطنية في هذا التوقيت المشبوه.
متوفر على الرابط: https://snrtnews.com/article/119713
تاريخ الزيارة: الأحد 27 أبريل 2025.

من بين هؤلاء المهتمين، نجد الصحافي الجزائري "الطيب بلغيش"، الذي يرى أن الصراع الجزائري المغربي يعود لأسباب ودوافع ذات طبيعة استراتيجية، حيث تسعى كل من الجزائر والمغرب أن تكون الدولة المهيمنة في المنطقة، وترى الجزائر في ضم المغرب للصحراء إخلال للتوازن الاستراتيجي في منطقة المغرب العربي لصالح المملكة، لأن توسّع المساحة الإقليمية للمغرب سمحت له بالاستفادة من الثروات الطبيعية الأمر الذي ساهم في زيادة قوته، كما منحه حدود برية واسعة مع دول غرب إفريقيا، وفي مقدمتها موريتانيا. وفي نفس الوقت تم حرمان الجزائر من الانفتاح على المحيط الأطلسي الذي كان وبدون شك سيزيد من أهمية موقعها الجغرافي، وهو ما سينعكس بكل تأكيد على طموحها في أن تصبح كدولة مهيمنة في المنطقة[1].

تهدف الجزائر من خلال مناهضتها للمملكة وتبنيها للسلوكات العدوانية، والتي كان آخرها الهجمات السيبرانية التي استهدفت المغرب، تحقيق مركز الدولة المهيمنة في المنطقة. ووفق الباحث الأمريكي روبرت كابلان "Robert Kaplan" فإن أي دولة تريد أن تحقق لنفسها مركزا مسيطرا، عليها أن تعمل لتحافظ على مصالحها لتحول دون تحقيق أية دولة أخرى مثل هذا الهدف[2].

وفي نفس الاتجاه، يخبرنا علماء الجيوستراتيجية، بأنّ إحدى مشكلات الأقاليم السياسية في العالم هي التنافس الحاد بين دول كل إقليم على احتلال موقع الدولة المركزية في الإقليم، نظرًا إلى أنّ الوصول إلى موقع هذه الدولة، يجعل كل تفاعلات العالم مع الإقليم تمر عبر إرادتها، ويمكِّنها من تكييف كل تلك التفاعلات لمصلحتها. وكلما كان التفاوت في موازين القوى بين وحدات الإقليم السياسي أكبر، انتهى التنافس لمصلحة القوة الكبرى، في حين يشتد التنافس كلما كانت موازين القوى بين تلك الوحدات أكثر تقاربًا، كما هو حال المغرب والجزائر في منطقة العربي.

وتتغذَّى مظاهر هذا التنافس على الدولة المركزية بين القوى الإقليمية، على مجموعة من المتغيرات ذات الصبغة التاريخية أحيانًا، أو المعاصرة والمتجدِّدة أحيانًا أخرى، فتبدو تلك المتغيرات تباينات في الاختيارات الإستراتيجية لكلّ من أطراف المنافسة[3].

لم يؤثر تعاقب الرؤساء على حكم الجزائر، على طبيعة العلاقات بين الجزائر والمغرب، حيث ظلت السياسة الجزائرية وَفِيّةً للمرحلة البومدينية التي ارتبط فيها المنظور الجيوسياسي بتحقيق الزعامة إقليميًا، ومرد ذلك، تحكم المؤسسة العسكرية في السلطة، باعتبارها أهم فاعل في صناعة القرارات التي تهم السياسة الخارجية الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بإدارة الصراع مع المملكة المغربية.

وعلى الرغم من نفي القادة السياسيين للجزائر، بدءاً بالرئيس الراحل هواري بومدين وانتهاءً بالرئيس الحالي عبد المجيد تبون، لأهمية البعدين الاقتصادي والجيواستراتيجي في نزاعهما مع المغرب، إلا أن الموقف السياسي للجزائر تجاه المغرب يخفي بعدا اقتصاديا، يتمثل في كون الصحراء منطقة غنية بالفوسفاط، وتشكل مع المخزون الآخر للمغرب أكثر من ثلثي الاحتياط العالمي للفوسفاط، فضلا عن رغبة الجزائر في الحصول على ممر عبر الصحراء لنقل الحديد من تندوف وكارة الجبيلات الغنية إلى المحيط الأطلسي، حيث لا تزيد المسافة عبر هذا الممر على 400 كيلومتر، في حين تكون المسافة أكثر من 1600 كيلومتر على سواحل البحر الأبيض

[1]- Crisis Group, Sahara occidental : sortir de l'impasse, Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord N°66, 11 juin 2007 P.P.11- 12.

[2]- جيمس دورتي و روبرت بالتسغراف، ترجمة، وليد عبد الحي، مكتبة شركة كاظمة للنشر الترجمة والتوزيع-الكويت، الطبعة الأولى دجنبر 1985، ص. 127.

[3] - وليد عبد الحي، العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية، مجلة سياسات عربية، العدد السادس، يناير 2014، ص.32.

المتوسط. لذلك فوجود خام الحديد في تندوف واحتمال اكتشاف النفط فيها، يشكلان واحدة من اهتمامات الجزائر بقضية الصحراء، لأنها تريد من خلال جبهة البوليساريو الموالية لها الحصول على ممر دائم يسهل نقل المواد الخام لتسويقها في الخارج[1].

المبحث الثاني: التكييف القانوني للهجوم السيبراني الجزائري

لم ينظم القانون الدولي بشكل صريح الهجمات السيبرانية، التي أصبحت سمة الواقع الدولي في ظل الاعتماد المتزايد على الفضاء الإلكتروني في مختلف مجالات الحياة، ويعود ذلك لحداثة انتشار تكنولوجيا المعلومات مقارنة مع قواعد القانون الدولي المنظمة للعلاقات الدولية.

في ظل **قصور قواعد القانون الدولي أمام معضلة الهجمات السيبرانية التي باتت تطبع العلاقات الدولية، وغياب نصوص قانونية تخص هذه الهجمات بشكل مباشر وصريح**، سنحاول تكييفها وفق بعض المبادئ الأساسية للقانون الدولي، كمبدأ حظر استعمال القوة في العلاقات الدولية أو التهديد باستخدامها (المطلب الأول) ومبدأ السيادة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الهجمات السيبرانية الجزائرية، ومبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية

جاء تأسيس منظمة الأمم المتحدة بعد حربين عالميتين أودت بحياة عشرات الملايين من البشر، معظمهم من المدنيين، بالإضافة إلى تدمير الأعيان المدنية. ولتجنيب البشرية من هذه الفظائع مرة أخرى، كان لا بد من حظر وبشكل صريح استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، وهذا ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة "**يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية بالتهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة**"[2].

وفقا لهذه المادة، أصبح التهديد باستخدام القوة أو استعمالها عملا غير مشروع وفق القانون الدولي، باستثناء حالتين، حالة الدفاع الشرعي (المادة 51 من الميثاق) وحالة تدخل مجلس الأمن لتحقيق الأمن والسلم الدوليين وفقا لمقتضيات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[3]. ويرتبط مبدأ حظر استعمال القوة في العلاقات الدولية مع مبدأ عدم مشروعية التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما أكدته محكمة العدل الدولية في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكارغوا وضدها، والتي جمعت بين هذه الأخيرة والولايات المتحدة الأمريكية[4].

وبعودتنا للفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، نجد أن مصطلح القوة جاء مطلقا غير مقترن بأي مصطلح آخر مثل "المسلحة " كما ذكر في متن الديباجة أو في المادة (43) من الميثاق، وبذلك فهي غير محصورة في القوة المسلحة، وتشمل

---

[1] – الشلبي عيسى أحمد عيسى، مرجع سابق، ص. 348.

[2]- Maurice Kamto, L'agression en droit international, Editions A.Pedone, Paris, p. 11.

[3] - Serge Sur, Le recours à la force dans l'affaire du Kosovo et le droit internationale, les notes de l'Institut français des relations internationales n 22, Septembre 2000, p. 8.

[4] – منظمة الأمم المتحدة، محكمة العدل الدولية، قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها، نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية، موجز الأحكام والفتاوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية ما بين 1948-1991، منشورات الأمم المتحدة، 1992، ص. 212.
متوفر على الرابط: https://www.icj-cij.org/sites/default/files/summaries/summaries-1948-1991-ar.pdf
تاريخ الزيارة: الاثنين 05 ماي 2025.

كل أنواع القوة التي يمكن أن تستخدم في الحاضر والمستقبل، طالما أن النية العدائية متوفرة، وتستهدف الإضرار بمصالح الخصم. فقد تكون القوة عسكرية باستخدام الأسلحة التقليدية البرية والبحرية والجوية، أو اقتصادية عن طريق الحصار وفرض العقوبات أو أي إجراء آخر يمكن أن يضر باقتصاد الدولة المستهدفة، كما يمكنها أن يكون استخدامها ظاهرا أو خفيا ومُقَنّعا، كما هو الأمر بالنسبة لاستخدام الهجمات السيبرانية[1].

كما أن مصطلح القوة لم يبق ثابتا مقترنا بالقوة المسلحة فقط، كما يدعي رواد المدرسة الواقعية، بل يمكن أن يقترن بمصادر أخرى للقوة كالاقتصاد مثلا كما يقر بذلك رواد المدرسة الليبرالية في العلاقات الدولية، أو الإعلام والدبلوماسية عندما نتحدث عن القوة الناعمة.

يرتبط معيار تكييف الهجمات السيبرانية وفقا للفقرة الرابعة من المادة الثانية (4/2) من ميثاق الأمم المتحدة، بالآثار والأضرار الناتجة عن الاستخدام، وليس بنوع الوسيلة المستعملة، وهو ما أكدته محكمة العدل الدولية في قضية مشروعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها[2].ووفقا لهذا الطرح، يمكن للعمليات السيبرانية أن تكون لها نتائج مدمرة مشابهة لتلك الأضرار الناتجة عن استخدام الأسلحة التقليدية، حيث يمكن باستخدام هذه الهجمات إغراق مدن مأهولة بالسكان باستهداف الأنظمة المتحكمة في السدود، كما يمكن أن ينتج عن استخدام هذا النوع من الهجمات تسرب إشعاعات نووية، باستهداف أنظمة متحكمة في محطات الطاقة النووية، ويمكنها كذلك استهداف مراكز استشفائية ومحطات تزويد الساكنة بالكهرباء أو الماء الصالح للشرب وتعطيلها عن العمل[3].

وتأكيدا لهذا التكييف، اعتبر حلف الناتو أن الهجمات التي تعرضت إليها دولة إستونيا سنة 2007، وأدت إلى شلل كامل لشبكات الاتصال الإلكترونية بهذا البلد، بمثابة هجوم مسلح يهدد أمن دول الحلف جميعا، وأكد أن أي هجوم سيبراني في المستقبل سيؤدي إلى تطبيق البند الخامس من ميثاق الحلف، الذي يعتبر أي عدوان على عضو من الحلف، يعد بمثابة عدوان على جميع أعضائه ويستدعي الدفاع الجماعي.

كما ذكر دليل تالين الذي أعدته اللجنة الدولية التابعة لحلف الناتو، والمكونة من خبراء عسكريين وقانونيين سنة 2013، أنه يمكن استخدام القوة العسكرية في حالة شن هجوم عسكري سيبراني على دولة عضو، وأدى إلى خسائر بشرية[4].

---

[1] – دخلافي سفيان، مرجع سابق، ص. 312.

[2] – منظمة الأمم المتحدة، محكمة العدل الدولية، مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، موجز الأحكام والفتاوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية ما بين 1992-1996، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 1998، ص. 114.
متوفر على الرابط: https://www.icj-cij.org/sites/default/files/summaries/summaries-1992-1996-ar.pdf
تاريخ الزيارة: الثلاثاء 06 ماي 2025.

[3] – دخلافي سفيان، مرجع سابق، ص. 313.

[4] – يحتوي دليل تالين على 95 قاعدة، وتتمثل أهدافه الرئيسية في ضمان توجيه الهجمات ضد الأهداف العسكرية فقط، وتوخي الحذر لحقن دماء المدنيين وحماية البنيات التحتية المدنية الضرورية لحياتهم، وهذا نتيجة وجود فضاء سيبراني واحد تتقاسمه القوات المسلحة والجيوش السيبرانية، مع المستخدمين المدنيين، للمزيد، انظر:
– محمد صلاح عبد الله ربيع، الهجمات السيبرانية بين مشروعيتها كوسيلة للدفاع الشرعي وإدانتها كاعتداء غير مشروع، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 10، المجلد 1، 2024، ص.4235.

بناء على ما سبق، تدخل الهجمات السيبرانية الجزائرية التي استهدفت المغرب ضمن نطاق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، التي تحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية أو التهديد باستعمالها. ويستند هذا الاستنتاج إلى التكييف القانوني سواء الذي قامت به محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري حول مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، أو ما تضمنه دليل تالين حول الهجمات السيبرانية، فضلا عن توفر النية العدائية لدى صانع القرار في الجزائر، والمتمثلة في رغبته بإلحاق الأضرار بالمملكة المغربية كونها العدو التقليدي كما هو واضح سواء من خلال تصريحات القادة السياسيين أو العسكريين، أو من خلال ما يتم الإعلان عنه وبشكل مستمر في الإعلام الرسمي الجزائري.

المطلب الثاني: الهجمات السيبرانية الجزائرية ومبدأ السيادة

ارتبط مفهوم السيادة مع معاهدة وستفاليا التي تم توقيعها من قبل عدد من الدول الأوروبية سنة 1648، والتي كان من أبرز نتائجها بعد وضع حد للحروب الدينية التي دامت قرابة ثلاثين سنة، الإقرار بمبدأ المساواة في السيادة بين الدول[1]. ويعني المدلول السياسي للسيادة "السلطة العليا للدولة في الداخل واستقلالها عن غيرها في الخارج"، أما المدلول القانوني فيعني " الأهلية القانونية التي تتميز بها الدولة عن غيرها من أشخاص القانون الدولي، التي تسمح لها بممارسة اختصاصاتها على الصعيدين الداخلي والخارجي بعيد عن أي نوع من التدخل أو الضغوط"[2].

مع الإقرار الجماعي لكل أعضاء المجتمع الدولي بالتزاماتهم خاصة في مجال احترام حقوق الإنسان، كما هو متعارف عليه دوليا، لم تبق السيادة مطلقة بل أصبحت مقيدة بفعل هذه الالتزامات الكونية. ومع الثورة الرقمية التي شملت مختلف المجالات المدنية والعسكرية، لم يعد الحديث مقتصرا على المجالات الأربع التي تمارس الدول عليه سيادتها حماية لأمنها القومي (البري، الجوي، البحري، الفضاء الخارجي)، بل برز فضاء خامس للسيادة، وهو الفضاء الإلكتروني الذي غير من المفهوم التقليدي للأمن القومي، ليظهر مفهوم جديد للسيادة وهو **السيادة السيبرانية** التي تُلزم الدول، في ظل عالم يشهد عصرا رقميا، ببسط سيادتها على فضائها السيبراني الذي يختزن كميات هائلة من البيانات والمعلومات التي تخص أمنها القومي[3].

وفي ظل التغيرات التكنولوجية التي لا تعرف التوقف، استطاع الفضاء السيبراني أن يعيد تعريف مفاهيم الجغرافيا والسيادة. هذا الفضاء غير الملموس يجعل الحدود الجغرافية تبدو هشة وعرضة للاختراق من جهات يصعب تحديدها أو تتبعها، سواء كانت مدعومة من دول أو منظمات غير حكومية. في ظل هذه التحديات، تسعى العديد من الدول إلى ترسيم حدود سيبرانية تتوازى مع حدودها الجغرافية، بغية حماية مصالحها السيادية وتأمين خصوصية مواطنيها. ومع ذلك، فإن هذه المحاولات تصطدم بطبيعة الفضاء السيبراني الذي يتجاوز الحدود التقليدية، ما يجعل السيادة فيه أكثر تعقيدًا.

نتيجة لذلك، أضحت الهجمات السيبرانية واحدة من أخطر التهديدات التي تواجه الدول، حيث لا تقتصر التهديدات على سرقة المعلومات أو تعطيل الأنظمة، بل تمتد إلى التأثير على البنى التحتية الحيوية مثل شبكات الكهرباء، أنظمة الطيران، والمصارف، مما قد يؤدي إلى شلل كامل في الحياة اليومية. ومع بروز الشركات التكنولوجية العملاقة التي تمتلك سيطرة هائلة على تدفق البيانات

[1] - Claire GANTET, Faire la paix par les traités : les traités de Westphalie (1648), Article publié sur le site : https://ehne.fr/fr/node/21718/printable/print
Visité le : 06-05-2025.

[2] – دخلافي سفيان، مرجع سابق، ص. 307.

[3] – خينش ماجدة، الحرب الالكترونية وتأثيرها على سيادة الدول، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 7، يناير 2018، ص. 27.

والمعلومات، والأفراد المتقنين لاستخدام مختلف أدوات الحرب الإلكترونية، أصبحت الدول تجد نفسها أمام تحديات جديدة تتعلق بفقدان السيطرة على فضائها السيبراني لصالح هؤلاء الفواعل الذين لا تعيقهم حدود ولا حواجز[1].

وعطفا على ذلك، لم يعد استخدام القوة العسكرية التهديد الوحيد الذي يمكن أن يمس سيادة الدول أعضاء المجتمع الدولي، بل أضحى استخدام القوة السيبرانية ضد البنية المدنية والعسكرية أكبر تهديد لسيادة الدول السيبرانية والتي تعد امتدادا للسيادة بمفهومها التقليدي، خاصة في ظل الاعتماد المتزايد على الحكومة الإلكترونية، كآلية لتوفير الدول للخدمات والمعلومات الضرورية لمواطنيها[2].

بناء على ذلك، يمكن الجزم، بأن الهجمات السيبرانية الجزائرية التي استهدفت مؤسسات مدنية مغربية، وحرمت المواطنين من خدمات هذه المؤسسات في وقت معين، بالإضافة إلى الاعتداء على الخصوصية الرقمية لمليوني مغربي بنشر معطياتهم الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي، انتهاك للسيادة السيبرانية للمغرب باعتبارها امتدادا للسيادة بمفهومها التقليدي، وبذلك فهي تدخل ضمن الأعمال غير المشروعة التي يحظرها القانون الدولي، كما أنها تمس بمبدأ حسن الجوار كأهم المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول.

خاتمة:

لا تشكل الهجمات السيبرانية للجزائر على المغرب في أبريل الماضي استثناء، بل تتعرض معظم دول العالم لمثل هذه الهجمات، بل وأكثرها قوة من حيث حجم البنية التحتية التي تستهدفها ودرجة تأثيرها، وهي هجمات أصبحت تطبع العلاقات بين الدول بما فيها الدول الكبرى كروسيا والصين والولايات المتحدة. ويمكن إيعاز لجوء الدول لمثل هذا النوع من الهجمات لسرعة وسرية تنفيذها، ولعدم وجود قواعد في القانون الدولي يتحمل بموجبها مرتكبها المسؤولية الدولية وما يمكن أن يترتب عنها من عقوبات.

هذا القصور يحتم على أعضاء المجتمع الدولي التحرك وبشكل مستعجل، لاستدراك هذا النقص في التشريع الدولي الذي ينظم التفاعلات الدولية في الفضاء السيبراني، حماية للخصوصية الرقمية وللبنية التحتية المدنية من الاستهداف، وحتى لا تتحول الحروب السيبرانية في المستقبل إلى حروب تقليدية مهددة للسلم والأمن الدوليين.

[1] – خالد وليد محمود، السيادة السيبرانية...تحديات الأمن الوطني في عالم بلا حدود.
مقال متوفر على الرابط: https://al-sharq.com/
تاريخ الزيارة: 06-05-2025.

[2] – محمد عاطف إمام إبراهيم، الفضاء الإلكتروني وأثره على الأمن القومي للدول: الحروب الإلكترونية نموذجا.
مقال متوفر على الرابط: https://democraticac.de/?p=81775
تاريخ الزيارة: الثلاثاء 06 ماي 2025.

لائحة المراجع:

✓ **أولا: باللغة العربية:**

الكتب:

- إيهاب خليفة، الحرب السيبرانية، الاستعداد لقيادة المعارك العسكرية في الميدان الخامس، الطبعة الأولى 2020، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
- جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، ترجمة، وليد عبد الحي، مكتبة شركة كاظمة للنشر الترجمة والتوزيع-الكويت، الطبعة الأولى دجنبر 1985.
- ريتشاد كلارك وروبرت كيه، حرب الفضاء الإلكتروني: الخطر القادم على الأمن القومي وسبل مواجهته، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى 2012، أبو ظبي.

المجلات:

- إسماعيل زروقة، الفضاء السيبراني والتحول في مفاهيم القوة والصراع، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد الأول، العدد الأول، 2019.
- أميرة عبد العظيم محمد عبد الجواد، المخاطر السيبرانية وسبل مواجهتها في القانون الدولي العام، مجلة الشريعة والقانون، العدد 35، الجزء الثالث 2020.
- خينش ماجدة، الحرب الالكترونية وتأثيرها على سيادة الدول، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 7، يناير 2018.
- -دخلافي سفيان، تكييف الهجمات السيبرانية في ضوء أحكام القانون الدولي، المجلة الأكاديمية للبحث العلمي، العدد الثاني، 2022.
- محمد صلاح عبد الله ربيع، الهجمات السيبرانية بين مشروعيتها كوسيلة للدفاع الشرعي وإدانتها كاعتداء غير مشروع، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 10، المجلد 1، 2024.
- وليد عبد الحي، العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية، مجلة سياسات عربية، العدد السادس، يناير 2014.

قرارات المنظمات الدولية:

- منظمة الأمم المتحدة، محكمة العدل الدولية، قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها، نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية، موجز الأحكام والفتاوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية ما بين 1948-1991، منشورات الأمم المتحدة، 1992.
- متوفر على الرابط:
- https://www.icj-cij.org/sites/default/files/summaries/summaries-1948-1991-ar.pdf
- تاريخ الزيارة: الاثنين 05 ماي 2025.
- منظمة الأمم المتحدة، محكمة العدل الدولية، مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، موجز الأحكام والفتاوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية ما بين 1992-1996، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 1998.

- متوفر على الرابط:
- _?https://www.icj-cij.org/sites/default/files/summaries/summaries-1992-1996-ar.pdf
- تاريخ الزيارة: الثلاثاء 06 ماي 2025.

الأنترنت:

- المكتب الوطني للضمان الاجتماعي، بلاغ للمنخرطين حول الهجوم السيبراني الذي تعرض له الموقع الرسمي.
- متوفر على الرابط: https://cnss.ma/ar
- تاريخ الزيارة: الأحد 27 أبريل 2025.
- بايتاس يصف ب"الإجرامية" الهجمات السيبرانية التي استهدفت مؤسسات وطنية في هذا التوقيت المشبوه.
- متوفر على الرابط: https://snrtnews.com/article/119713
- تاريخ الزيارة: الأحد 27 أبريل 2025.
- خالد وليد محمود، السيادة السيبرانية...تحديات الأمن الوطني في عالم بلا حدود.
- مقال متوفر على الرابط: https://al-sharq.com/
- تاريخ الزيارة: 06-05-2025.
- لوران جيزل وتيلمان رودنهاوسر وكنوت دورمان، بعد عشرين عاما: القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين من آثار العمليات السيبرانية أثناء النزاعات المسلحة، المجلة الدولية للصليب الأحمر، وثيقة رقم: 10-1017/S1816383120000387
- محمد عاطف إمام إبراهيم، الفضاء الإلكتروني وأثره على الأمن القومي للدول: الحروب الإلكترونية نموذجا.
- مقال متوفر على الرابط: https://democraticac.de/?p=81775
- تاريخ الزيارة: الثلاثاء 06 ماي 2025.

✓ **ثانيا: باللغة الفرنسية:**

Livres :

- Maurice Kamto, L'agression en droit international, Editions A.Pedone, Paris.

Revues :

- Crisis Group, Sahara occidental : sortir de l'impasse, Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord N°66, 11 juin 2007.
- Serge Sur, Le recours à la force dans l'affaire du Kosovo et le droit internationale, les notes de l'Institut français des relations internationales n 22, Septembre 2000.

Sites d'Internet :

- Claire GANTET, Faire la paix par les traités : les traités de Westphalie (1648), Article publié sur le site : https://ehne.fr/fr/node/21718/printable/print

✓ ثالثا: باللغة الأنجليزية

Articles :

- Fred Schreier, On Cyberwarfare, WORKING PAPER No. 7, édition DCAF HORIZON 2015.
- Michael N. Schmitt, Computer network attack and the use of force in international law: Thoughts on a normative framework, Columbia journal of transnational law, 1998– 1999, Vol. 37.

التنمر الإلكتروني
بين المساءلة الجنائية وتنازع الاختصاص القضائي

د. مريم عزوزي
دكتوراه في القانون الخاص
المملكة المغربية

الملخص:

يشهد العالم اليوم انتشارًا واسعًا للتكنولوجيا الرقمية التي غيّرت أنماط التفاعل الاجتماعي والاقتصادي، لكنها في المقابل أفرزت سلوكيات منحرفة أبرزها **التنمر الإلكتروني** .ويُقصد به الاعتداء أو الاستفزاز أو التشهير عبر الوسائط الرقمية، مما يضاعف خطورته نظرًا لغياب البصمات المادية وصعوبة تعقب الجناة الذين غالبًا ما يستفيدون من إخفاء الهوية. وتزداد الإشكالية تعقيدًا في حال كان التنمر عابرًا للحدود، إذ يطرح تحديات على مستوى تحديد الاختصاص القضائي وتنفيذ الأحكام. في السياق المغربي، يظل القانون الجنائي ومسطرة المسطرة الجنائية غير متكيفين بشكل كافٍ مع هذه الانتهاكات المستحدثة، مما يثير التساؤل حول إمكانية إدراجها ضمن الجرائم التقليدية. ومن ثمّ، يهدف البحث إلى دراسة المسؤولية الجنائية المرتبطة بهذه الأفعال وشروطها وموانعها، مع مناقشة قواعد الاختصاص القضائي وصعوبات تفعيلها وسبل الاستفادة من التجارب المقارنة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

الكلمات المفتاحية: التنمر الإلكتروني، الجرائم المعلوماتية، المسؤولية الجنائية، الاختصاص القضائي، القانون الجنائي المغربي، الجرائم العابرة للحدود، الحماية القانونية الرقمية

مقدمة

عرف العالم في العقود الأخيرة ثورة رقمية اجتاحت العالم وشملت مختلف مناحي الحياة، وأدت إلى تحولات بنيوية عميقة في سلوك الأفراد، وطبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. فقد أصبحت التكنولوجيا الرقمية والوسائط الإلكترونية جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية، مما خلق بيئة افتراضية جديدة موازية للواقع، تتسم بالسرعة والانفتاح وسهولة الوصول، لكنها أيضًا بيئة محفوفة بالمخاطر والانتهاكات، لا سيما في ظل الاستخدام غير المشروع لها.

وتعد مواقع التواصل الاجتماعي، أحد إفرازات هذه الثورة، حيث أنها من أهم الأدوات التي تستخدم كأداة للتفاعل بين الأفراد [1]، ذلك أنها توفر القدرة على التواصل وتبادل المعلومات بين مستخدميها وعلى الرغم من الايجابيات الناتجة عن استخدام هذه الوسائل فإنه نجمت عنها بعض الانزلاقات السلوكية، و تبرز ظاهرة التنمر الإلكتروني باعتبارها أحد تمظهرات العنف الرقمي الذي يُمارَس عبر الوسائط التكنولوجية الحديثة.

ويُقصد بالتنمر الإلكتروني ذلك السلوك العدائي أو الاستفزازي أو التهكمي الذي يُمارَس من طرف شخص أو مجموعة أشخاص عبر وسائل الاتصال الإلكترونية، ويستهدف إلحاق الأذى أو التشهير أو المضايقة بشخص آخر، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتكمن خطورة هذا السلوك في كونه يتم داخل فضاء افتراضي غير ملموس، يُضفي نوعًا من الحصانة الزائفة على الجاني، ويجعل من عملية رصده ومتابعته أمرًا معقدًا، مقارنة بالتنمر التقليدي الذي يتم في بيئة مادية محددة ومعروفة. فبينما يترك المتنمر التقليدي بصمات مادية قابلة للرصد، يختبئ المتنمر الإلكتروني خلف شاشات وأسماء وهمية، مستفيدًا من خصوصية العالم الرقمي، ومن ثغرات التشريعات الجنائية التي لم تواكب بعد هذا النوع من الانتهاكات[2].

وتزداد الإشكالات تعقيدًا حينما يتعلق الأمر بـ التنمر الإلكتروني العابر للحدود، إذ قد يكون الجاني مقيماً في دولة معينة، في حين تتواجد الضحية في دولة أخرى، وقد تمر الوسائط المستعملة في التنمر عبر عدة بلدان، مما يطرح تحديات جدية على مستوى الاختصاص القضائي، سواء من حيث تحديد المحكمة المختصة ترابيًا أو من حيث قابلية تنفيذ الأحكام القضائية خارج الحدود الوطنية. وهذا النوع من الجرائم يُصنّف ضمن فئة الجرائم المعلوماتية التي باتت تستدعي أدوات قانونية جديدة، تتجاوز في كثير من الأحيان المقتضيات التقليدية المعتمدة في قانون المسطرة الجنائية.

وفي ظل غياب نصوص صريحة ومباشرة في القانون الجنائي المغربي تُجرّم أفعال التنمر الإلكتروني بوضوح، يثار التساؤل حول مدى قدرة الإطار القانوني الحالي، بما فيه من قواعد المسؤولية الجنائية والاختصاص القضائي، على مواجهة هذا النوع المستحدث من الجرائم. فهل يُمكن تكييف أفعال التنمر الرقمي ضمن الجرائم التقليدية المنصوص

[1] – أحمد علي الدروبي، " مواقع التواصل الاجتماعي و أثرها على العلاقات الاجتماعية "مقال منشور بالمجلة العربية للنشر العلمي، العددالأول، 2018، ص3.

[2] – لا وجود لقانون يجرم التنمر الالكتروني في المغرب، ولكن يمكن للقضاء تكييف الوقائع المعروضة عليه وفقا لنصوص قانونية متفرقة، فتدرج هذه الوقائع في عدة صور منها جرائم السب و القدف والتهديد و الابتزاز و الجرائم الالكترونية و التحرش الجنسي، ويمكن القول ان التنمر الالكتروني هو فعل ماس بكينونته وكرامة الأشخاص وكذا بالحق المنصوص عليه في الفصل 22 من الدستور المغربي لسنة 2011 "لا يجوز لأحد أن يعامل الغير، تحت أي ذريعة معاملة قاسية أولا إنسانية أو مهنية أو حاطة بالكرامة الانسانية".

عليها في القانون الجنائي؟ وهل تكفي قواعد الاختصاص المحلي المنصوص عليها في قانون المسطرة الجنائية لضمان محاكمة عادلة وفعالة للمتنمرين الرقميين، خاصة في حال تعدد الدول المتدخلة في الفعل الجرمي؟

وللإجابة عن هذه الإشكالات، يأتي هذا الموضوع ليسلط الضوء على أحكام المسؤولية الجنائية في علاقتها بأفعال التنمر الإلكتروني، مع بيان الفاعلين المحتملين وتحديد شروط قيام المسؤولية وموانعها، كما يتطرق إلى قواعد الاختصاص القضائي وما تطرحه من صعوبات عملية وقانونية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، من خلال دراسة المبادئ التقليدية لتحديد الاختصاص ومدى قدرتها على مواكبة هذا النوع من الجرائم، مع الإشارة إلى التجارب المقارنة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وعليه، سيتم تناول الموضوع وفق التصميم الآتي:

المطلب الأول :أحكام المسؤولية الجنائية المترتبة عن أفعال التنمر الإلكتروني؛

المطلب الثاني :الاختصاص القضائي في جرائم التنمر الإلكتروني بين الإقليمية والتنازع الدولي.

المطلب الاول: أحكام المسؤولية الجنائية الناشئة عن أفعال التنمر الالكتروني

تعد المسؤولية الجنائية من أبرز مفاهيم القانون الجنائي، إذ تشكّل حجر الزاوية الذي ترتكز عليه الفلسفة الجنائية والسياسة العقابية للدولة[1]، ورغم ما تحظى به من أهمية كبيرة ضمن التشريعات الجنائية، إلا انها لم تكن محط اهتمام تشريعي من حيث وضع تعريف قانوني دقيق لها[2]، تاركًا المسؤولية بيد الفقه، والذي عرّف المسؤولية الجنائية بكونها التزام بتحمل النتائج القانونية المترتبة على توافر أركان الجريمة، وموضوعه هو العقوبة أو التدبير الاحترازي الذي ينزله القانون بالمسؤول عن الجريمة،

وهذا التعريف ينسجم مع اشتقاق لفظ المسؤولية من حيث إنه مرادف لمساءلة أو سؤال مرتكب الجريمة عن السبب في اتخاذه بجرمته مسلكا متناقضا لنظم المجتمع ومصالحه، ثم التعبير عن اللوم الاجتماعي إزاء هذا المسلك، وإعطاء هذا التعبير المظهر المحسوس اجتماعيا في شكل العقوبة أو التدبير الاحترازي.[3]

وتجدر الإشارة إلى أن قيام المسؤولية الجنائية لا ينفصل عن مجموعة من العوامل، من قبيل: الحالة العقلية للفاعل، ومدى إدراكه، وصلته بالضحية، وظروف ارتكاب الجريمة. فبعض هذه العوامل قد تؤدي إلى نفي المسؤولية نهائيًا، بينما قد تبرر في حالات أخرى تشديدها أو تخفيفها.

---

[1] –محمد داوود يعقوب : " المسؤولية في القانون الجنائي الاقتصادي "، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2008، ص.1

[2] – لم يتضمن القانون الجنائي المغربي تعريفًا صريحًا ومباشرًا للمسؤولية الجنائية، وإنما اكتفى بتنظيم أحكامها من خلال النصوص المتعلقة بالأهلية، موانع المسؤولية، أركان الجريمة، وشروط العقوبة، تاركًا أمر تعريفها للفقه القانوني الذي تولى تحديد مضمونها كالتزام قانوني يتحمله الشخص عند ارتكاب فعل مجرّم، ويترتب عليه عقوبة أو تدبير احترازي.

[3] – سعيد الوردي: " شرح القانون الجنائي العام المغربي، دراسة فقهية و قضائية، " مطبعة الأمنية، الرباط، الطبعة الاولى 2020، ص130.

وعلاقة بأحكام المسؤولية الجنائية المترتبة عن أفعال التنمر الالكتروني يثار التساؤل حول طبيعة الأشخاص المسؤولين جنائيا عن افعال التنمر الصادرة عنهم الفقرة الاولى، و ما إذا كانت أحكام المسؤولية الجنائية تقتصر على أفعال المتنمرين وحدهم أم أنها تمتد لتشمل أشخاصا اخرين (الفقرة الثانية).

الفقرة الاولى : المسؤولية الجنائية الشخصية عن أفعال التنمر الالكتروني

يعد مبدأ **شخصية المسؤولية الجنائية** من المبادئ الراسخة في الفقه والتشريع الجنائي المقارن، وقد تبناه المشرع المغربي بدوره، ومفاده أن المسؤولية لا تطال إلا الشخص الذي ارتكب الفعل الجرمي بنفسه[1]، وهو ما كرسه الفصل 132 من القانون الجنائي المغربي الذي نص بمقتضاه " على كون أن كل شخص سليم العقل قادر على التمييز يكون مسؤولا شخصيا عن:

- الجرائم التي يرتكبها
- الجنايات أو الجنح التي يكون مشاركا في ارتكابها
- محاولات الجنايات
- محاولات بعض الجنح ضمن الشروط المقررة في القانون للعقاب عليها و لا يستثنى من هذا المبدأ إلا الحالات التي ينص فيها القانون صراحة على خلاف ذلك ".

ويكرس هذا الفصل مبدأ شخصية المسؤولية الجنائية، الذي يقتضي أن تُنسب الجريمة إلى مرتكبها شخصيًا دون غيره، ولا يُسأل عنها سوى الفاعل أو من ساهم معه في ارتكابها بموجب نصوص المشاركة أو المحاولة.

ولا تمتد المسؤولية إلى أي شخص لم يكن له دور مباشر أو غير مباشر في الفعل الجرمي، ما لم يرد نص صريح بخلاف ذلك[2].

وهذا ما ينطبق كذلك على جرائم التنمر الإلكتروني، إذ يُساءل عنها الفاعل الأصلي أو المشارك، دون أن يمتد نطاقها إلى أقاربه أو معارفه لمجرد صلته بهم، تطبيقًا لمبدأ الشخصية الذي يشكل القاعدة العامة في القانون الجنائي.

ولكن لكي تقوم المسؤولية الجنائية لا بد من توفر شروط حددها المشرع المغربي في الفصل 132 ق.ج.م (أولا)، ذلك أن اختلال توفر هذه الشروط يؤدي لا محالة إلى إنقاص المسؤولية الجنائية أو إعدامها بصفة نهائية (ثانيا).

أولا : شروط قيام المسؤولية الجنائية عن أفعال التنمر الالكتروني

لا تنهض المسؤولية الجنائية في أفعال التنمر الإلكتروني إلا بتوافر الإدراك والتمييز وحرية الإرادة لدى المتنمر، إذ إن القواعد الجنائية تُوجَّه فقط إلى من يُدرك مضمونها ويمكن مساءلته عن أفعاله. وقد نص الفصل 132 من القانون

[1] – عبد الواحد العالمي " شرح القانون الجنائي المغربي "، القسم العام، الطبعة التاسعة 2019، ص: 131

[2] – وهذا هو الاصل العام في التشريع الجنائي المغربي، لكن المشرع المغربي أورد استثناء في الفقرة الأخيرة من الفصل 132 حينما قال : " و لا يستثنى من هذا المبدأ إلا الحالات التي ينص فيها القانون صراحة على خلاف ذلك: " حيث أقر بمقتضاه نوعا من المسؤولية الجنائية غير الشخصية يسأل فيها الشخص عن افعال غيره، و هذا خروجا عن المبدأ العام السابق وذلك في كل حالة ورد بخصوصها نص خاص يسمح بالمساءلة الجنائية عن غير فعل الشخص وهي نوع من المسؤولية الموضوعية أو المفترضة التي تقوم على افتراض الخطأ من جانب المسؤول.

الجنائي المغربي على أن الشخص لا يكون مسؤولًا جنائيًا إلا إذا كان عاقلًا، بالغًا سن الرشد، ويتمتع بالإرادة والتمييز.

1- الاهلية الجنائية في أفعال التنمر الإلكتروني

تُعد الأهلية الجنائية شرطًا جوهريًا لقيام المسؤولية، وهي صفة قانونية تجعل الشخص صالحًا لتحمل التبعات القانونية لأفعاله. وتُقدَّر الأهلية وفقًا لمراحل تطور الإنسان وظروفه الشخصية، بدءًا من مرحلة الطفولة إلى سن الرشد وما بعده[1].

وشرط الأهلية يستفاد من الفصل 132 ق.ج.م الذي يشترط لقيام المسؤولية الجنائية أن يكون الشخص قادرا على التمييز، ذلك أن انعدام التمييز يعدم المسؤولية الجنائية. وبحسب الفصل 140 ق.ج.م فإنه يعتبر كامل المسؤولية الجنائية كل شخص بلغ سن الرشد بإتمام ثمان عشرة سنة كاملة"، فبلوغ سن الرشد الجنائي يعتبر مناطا للمسؤولية الجنائية، وتكون مسؤولية الشخص فيه مسؤولية كاملة[2].

وبالتالي فإنه لا تقوم المسؤولية الجنائية تجاه الحدث المتنمر الذي لم يبلغ سن الرشد الجنائي بعد[3]، غير أنه قد تقوم مسؤولية الشخص المتنمر قبل بلوغه سن الرشد الجنائي إذا كان قد أدرك سن التمييز حيث تكون مسؤوليته في هذه الحالة مسؤولية ناقصة، وسواء كانت المسؤولية الجنائية كاملة أو ناقصة فإنه لا بد أن يتمتع المتنمر بحرية الإرادة.

2- حرية الإرادة و الاختيار في أفعال التنمر الإلكتروني

إلى جانب الأهلية، تُعد **حرية الإرادة**[4] **والاختيار** شرطًا جوهريًا لا غنى عنه لقيام المسؤولية الجنائية، ذلك أن المساءلة لا تُبنى إلا على أساس **سلوك حرّ صادر عن إرادة مدركة** وتمثل هذه الحرية الجانب الإيجابي في المسؤولية الجنائية، إذ لا يُساءل جنائيًا إلا من توافرت لديه إرادة واعية وشعور حقيقي بالفعل المرتكب، على نحو يعترف به القانون كقاعدة للمساءلة.

ويتولى القضاء مهمة ضبط المعايير التي تُقاس بها قوة الشعور والإرادة اللازمة لقيام المسؤولية الجنائية، وذلك من خلال التقدير الواقعي لظروف كل حالة على حدة. ويستند الفقه في تفسيره لهذا الجانب إلى **البعد السلبي في**

---

[1]- برمضان الطيب، " المسؤولية الجنائية في الفقه الاسلامي و القانون الجزائري " مقال منشور بمجلة المعيار، المجلد 2، العدد 01، 2021، ص: 92.

[2] -سعيد الوردي، " شرح القانون الجنائي العام المغربي " مرجع سابق، ص: 134.

[3] -إن مسألة تحديد سن المتنمر في ظل التنمر التقليدي لا تثير أي اشكال خاصة و أن التنمر التقليدي يمارس في بيئة تقليدية، وعلى العكس من ذلك فإن مسألة تحديد سن الجاني المتنمر في التنمر الالكتروني مسألة صعبة و معقدة فالمتنمر الالكتروني يختبئ وراء جهازه الالكتروني و يمارس أفعال تنمره في ظل غياب أي محدد يحدد سنه أو حالته العقلية.

[4] – ويقصد بحرية الإرادة قدرة الشخص على توجيه سلوكه توجيهًا واعيًا، واختيار ارتكاب فعل معين أو الامتناع عنه بإرادة خالصة غير مشوبة بأي إكراه داخلي أو خارجي. وهذا ما يشكّل **الجانب الإرادي أو الشعوري في الجريمة**، والذي لا يُفترض إلا فيمن يتمتع بحد أدنى من الوعي والإدراك والسيطرة على أفعاله.

المسؤولية الجنائية، أي إلى العوامل التي تُضعف أو تُعدم الإرادة، وفي مقدمتها **عامل السن** الذي حدده القانون، ثم **الحالات التي تؤثر في الأهلية**، سواء كانت **طبيعية**[1]، **أو مصطنعة**[2].

وفي مجال التنمر الإلكتروني، تظهر هذه المسألة بشكل دقيق، حيث يُحتمل أن يَرتكب الشخص فعل التنمر تحت تأثير حالة انفعالية أو عقلية غير عادية. فإن كان الدافع إلى السلوك العدواني ناشئًا عن مرض نفسي أو اختلال عقلي يمنع القدرة على التمييز أو الإرادة، فإن الفاعل لا يكون مسؤولًا جنائيًا. أما إذا ارتُكب الفعل بسبب تناول المخدرات أو الكحول بمحض إرادة الفاعل، فإن المسؤولية تثبت في حقه، وإن خفّت أحيانًا بحسب ظروف كل حالة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التمييز يجد سنده في الفقه، ويُعززه التوجه القضائي المغربي، الذي يميل إلى تحميل الشخص المسؤولية الجنائية إذا كان هو من اختار الحالة التي أفقدته الإرادة، بينما يُعفي من لم تكن له سيطرة عقلية أو إرادية على تصرفه وقت ارتكاب الفعل.

وهكذا، فإن قيام المسؤولية الجنائية عن أفعال التنمر الإلكتروني رهين بتوافر عنصر الإرادة الحرة[3]. وانتفاء المؤثرات التي قد تُعدمها أو تُضعفها إلى درجة تُوجب تخفيف العقوبة أو الإعفاء منها كليًا.

ثانيا : موانع المسؤولية الجنائية الناشئة عن التنمر الالكتروني

لا يكفي لقيام المسؤولية الجنائية عن أفعال التنمر الإلكتروني مجرد توافر الأهلية وحرية الإرادة، بل يجب أن تكون هذه الشروط غير مشوبة بأي مانع من موانع المسؤولية التي قد تُعدمها كليًا أو تُنقصها.

وموانع المسؤولية الجنائية تُعد أسبابًا شخصية تتعلق بالفاعل دون الفعل، ولا تزيل عنه وصف الجريمة، بل تُؤدي إلى امتناع أو تخفيف العقوبة. ويعد السن والخلل العقلي من أهم هذه الموانع، وقد نظمها المشرع المغربي على النحو الآتي:

1- مسؤولية المتنمر القاصر

تعد ظاهرة تنمر الأحداث من الظواهر الخطيرة والمتنامية التي تستوجب معالجة دقيقة، نظرًا لطبيعة القاصر الذي يُعتبر أقرب إلى التأهيل والإدماج منه إلى العقاب، وهو ما أخذ به المشرع المغربي عند تنظيمه للمسؤولية الجنائية المتعلقة بالأحداث.

[1] – ال**عوائق الطبيعية**، هي الأمراض النفسية والعقلية التي تفقد الشخص القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ، أو التحكم في سلوكه

[2] – **العوائق الاصطناعية هي** ناتجة عن سلوك اختياري، كتعاطي المخدرات أو المشروبات الكحولية، والتي لا تعفي الفاعل من المسؤولية في الغالب، باعتبار أن اختياره المسبق للتعاطي هو الذي أدى إلى فقدان الإدراك.

[3] – صابرين ناجي طه، "المسؤولية الجزائية الناشئة عن التنمر الالكتروني "، مقال منشور بمجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة السادسة، المجلد6، العدد2، الجزء 1، سنة 2021، ص 219.218

فقد نص الفصل 138 من القانون الجنائي المغربي على أن الحدث الذي لم يُتم اثنتي عشرة سنة كاملة لا يُسأل جنائيًا بسبب انعدام التمييز، وهو ما يعني أن الطفل في هذه المرحلة العمرية غير أهل لتحمل أية مسؤولية جنائية عن أفعال التنمر التي قد تصدر عنه، باعتبار غياب الإدراك القانوني لسلوكه[1].

أما القاصر الذي أتم الثانية عشرة ولم يبلغ الثامنة عشرة، فترتب عليه مسؤولية جنائية ناقصة، كما نص على ذلك الفصل 139[2]، لكون عنصر الإدراك والتمييز لديه لم يكتمل بعد[3]، مما يستوجب تخفيف مسؤوليته ومعاملته وفق قواعد خاصة تأخذ بعين الاعتبار وضعه العمري.

وبالتالي، فإن المشرع يميز في التعامل مع أفعال التنمر الصادرة عن الأحداث بين انعدام المسؤولية عند الصغار الذين لم يبلغوا 12 سنة، ونقصانها عند من هم بين 12 و18 سنة، في إطار فلسفة جنائية إصلاحية تقوم على التدرج والتقويم بدل الزجر المطلق.

2- الخلل العقلي

تعد حالة الخلل العقلي من بين الحالات التي تُعدم فيها المسؤولية الجنائية، وهي الحالة التي يستحيل معها الإدراك أو التمييز عند ارتكاب الجريمة. وقد نص الفصل 134 من القانون الجنائي على ما يلي" :لا يكون مسؤولا جنائيا ويجب الحكم بإعفائه من كان ارتكاب الجريمة المنسوبة إليه في حالة يستحيل عليه معها الإدراك أو الإرادة نتيجة لخلل عقلي في قواه العقلية".

يتضح من خلال هذا الفصل أن المشرع المغربي قد بيّن الشرط الأساسي لقيام حالة الخلل العقلي لدى الفاعل، والمتمثل في استحالة الإدراك أو الإرادة عند ارتكاب الفعل الجرمي، كما أقر الحكم القانوني المترتب عن ذلك، والمتمثل في الإعفاء الكلي من المسؤولية الجنائية. غيرأن المشرع لم يُحدد تعريفًا دقيقًا لمفهوم "الخلل العقلي"، واكتفى باستعماله كمصطلح واسع يدخل ضمنه كل اضطراب ذهني أو نفسي من شأنه أن يُصيب القوى العقلية للفاعل، ويؤدي إلى القضاء على إرادته أو إدراكه، بحيث يُفقده القدرة على التمييز بين الخير والشر، أو بين المشروع وغير المشروع، مما يقتضي امتناع مساءلته جنائيًا.[4].

و من أبرز صور الخلل العقلي التي تؤدي إلى هذا الإعفاء نذكر الجنون، و الجنون وهو مرض يحل بالعقل ويخل بالقوة المميزة بين الأشياء القبيحة والحسنة، و ينقسم الجنون إلى نوعين: الجنون المطبق أو المستمر، ويسمى مطبقًا، لأنه يلازم الشخص في كل الأوقات، والنوع الثاني هو المتقطع، وهو جنون غير مستمر فهو يصيب الشخص تارة و يرفع عنه تارة أخرى فإذا أصابه فقد عقله و إذا ارتفع عنه عاد إليه. وفي جميع الأحوال، فإن الفاعل لايسأل جنائيًا إذا ارتكب الجريمة وهو في حالة الجنون، لكن لا يعمل بهذا الحكم إذا ثبت أن الشخص المصاب بالجنون المتقطع كان في لحظة ارتكابه للجريمة في حالة إفاقة وعقل سليم.

---

[1] – عبد الواحد العلمي، مرجع سابق، ص 350.

[2] – ينص الفصل 139 من القانون الجنائي على كون أن الحدث الذي أتم اثني عشرة سنة يعتبر مسؤولا مسؤولية جنائية ناقصة بسبب عدم اكتمال تمييزه يتمتع الحدث في الحالة المذكورة في الفقرة الأولى من هذا الفصل بعذر صغر السن ولا يجوز الحكم عليه إلا طبقا للمقتضيات المقررة في الكتاب الثالث من القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية.

[3]– يتمتع الحدث في الحالة المذكورة بعذر صغير السن، ولا يجوز الحكم عليه الا طبقا للمقتضيات المقررة في الكتاب الثالث من قانون المسطرة الجنائية المتعلق بالقواعد الخاصة بالأحداث الفصل 471 من قانون المسطرة الجنائية.

[4] –عبد الواحد العلمي، مرجع سابق، ص 341.

وفي السياق ذاته، توجد حالات أخرى من الاضطرابات العقلية يكون فيها ضعف عقلي لا يرتقي إلى مصاف الجنون من حيث إعدامه للمسؤولية الجنائية، وإنما يقتصر على إنقاص الإدراك [1] و الإرادة و تبعا لذلك تنقيص المسؤولية الجنائية .وهو عبارة عن حالة نقص أو تأخر أو تخلف أو توقف أو عدم اكتمال النمو العقلي المعرفي، يُولد بها الفرد أو تحدث في سن مبكرة نتيجة لعوامل وراثية أو مرضية أو بيئية تؤثر على الجهاز العصبي للفرد، مما يُؤدي إلى نقص الذكاء عنده[2] فلا هو كامل الإدراك كالشخص الطبيعي المتمتع بكامل قواه العقلية، ولا هو مختل العقل تماما **كالمجنون أو المعتوه... من تم استلزم الأمر مراعاة ظروفه عند تقرير مسؤوليته، فلا ينبغي القول بامتناع مسؤوليته نهائيًا، ولا تحميله إياها بالكامل**[3]. ووفق هذا المنوال **سار المشرع المغربي في الفصل 135 حين نص على أن تكون مسؤولية الشخص ناقصة إذا كان وقت ارتكابه الجريمة مصابًا بضعف في قواه العقلية من شأنه أن ينقص إدراكه أو إرادته ويؤدي إلى تنقيص مسؤوليته جزئيًا**[4].

وبناء على ذلك، فإذا ثبت أن الشخص المتابع بارتكاب فعل التنمر يعاني من ضعف عقلي أدّى إلى نقص إدراكه أو إرادته وقت ارتكاب الفعل، فإن مسؤوليته لا تُعدم كليًا، وإنما تُخفّف جزئيًا، على اعتبار أن المشرع قد تبنّى التدرج في المسؤولية الجنائية[5]، وفق ما جاءت به المدرسة التقليدية الحديثة[6]، حيث تتراوح بين الكمال، والنقصان، وانعدامها الكامل تبعًا للحالة العقلية للفاعل وقت ارتكاب الجريمة.

الفقرة الثانية : المسؤولية الجنائية المفترضة الناشئة عن التنمر الإلكتروني

إذا كان الأصل في المسؤولية الجنائية أنها شخصية يتحملها مرتكب الجريمة، وهذا ما يشكّل القاعدة العامة التي تقوم عليها أحكام القانون الجنائي، فإن هناك حالات استثنائية قد تعجز فيها هذه القاعدة عن أداء دورها، لا سيما في الجرائم ذات الطابع التقني كما هو الحال في جرائم التنمر الإلكتروني، خصوصًا تلك التي تتم عبر وسائط رقمية واضحة المعالم. وفي هذا السياق، سيتم التطرق إلى المسؤولية الجنائية عن فعل الغير في جرائم التنمر الإلكتروني (أولًا)، ثم إلى المسؤولية الجنائية لمزودي الخدمات (ثانيًا).

---

[1] – نقص الإدراك يعني أن الشخص **لا يستطيع أن يُدرك بشكل كامل طبيعة الفعل الذي يقوم به، أو نتائجه القانونية أو الأخلاقية**، بسبب اضطراب أو ضعف في قواه العقلية أو النفسية وهو لا يعني ا يعني غياب العقل كليًا (كما هو الحال في الجنون)، بل يعني أن القدرة على الفهم والتقدير موجودة **لكنها ضعيفة** وغير مكتملة، وهو ما يجعل المسؤولية الجنائية **ناقصة وليست منعدمة**.

[2] – سعيد الوردي، " شرح القانون الجنائي العام المغربي "، مرجع سابق، ص 148.

[3] – عبد الواحد العلمي، مرجع سابق، ص 348.

[4] – هذا بالنسبة للمسؤولية الجنائية، أما بخصوص المسؤولية المدنية التي يمكن أن تترتب عن فعله فإنه يتحملها كاملة و غير ناقصة الفصل 96 من قانون الالتزامات و العقود.

[5] – **التدرج في المسؤولية الجنائية** :هو مبدأ قانوني ينص على أن المسؤولية ليست مطلقة (موجودة أو منعدمة فقط)، بل قد تكون كاملة، منقوصة، أو منعدمة، حسب الحالة النفسية والعقلية للفاعل.

[6] – **المدرسة التقليدية الحديثة** :تيار فقهي ظهر في أواخر القرن 19، ويمزج بين مبادئ المدرسة التقليدية (التي تؤكد على حرية الإرادة) ومبادئ المدرسة الوضعية (التي تراعي شخصية الفاعل وظروفه)، فتبنّى فكرة التدرج في المسؤولية عوض التقسيم الثنائي (إما مسؤول أو غير مسؤول).

أولا : المسؤولية الجنائية عن فعل الغير في التنمر الإلكتروني

إن من أهم مبادئ القانون الجنائي هو شخصية المسؤولية الجنائية وشخصية العقوبة، حيث لا يُسأل الشخص إلا عن الأفعال التي اقترفها هو نفسه وتسببت في نتائج جرمية، استنادًا إلى سلوكه وإرادته الحرة. غير أن المسؤولية الجنائية عن فعل الغير شكّلت موضوعًا خلافيًا في الفقه والقضاء، بالنظر إلى ما تحمله من خروج عن هذا الأصل، وما تُثيره من إشكاليات على مستوى التأسيس القانوني والفقهي[1].

وقد انقسم الفقه بشأن هذا النوع من المسؤولية إلى اتجاهين رئيسيين: الأول يعتبر أن المسؤولية عن فعل الغير لا تتعارض مع مبدأ شخصية العقوبة، باعتبار أن المساءلة الجنائية تستند في هذه الحالة إلى خطأ شخصي منسوب إلى المسؤول، يتمثل في الإهمال أو التقصير في المراقبة أو التسيير، وبالتالي لا يُساءل عن خطأ الغير بل عن خطئه الخاص. بينما يرى الاتجاه الثاني أن هذه المسؤولية تُعد خرقًا صريحًا لمبدأ شخصية العقوبة، ما يجعلها مخالفة للمبادئ العامة للقانون الجنائي[2].

ويقصد بالمسؤولية الجنائية عن فعل الغير مساءلة شخص جنائيًا عن فعل صادر عن غيره، بناءً على رابطة قانونية أو واقعية تفترض وجود واجب رقابة أو إشراف على هذا الغير، حيث يُفترض أن يكون الشخص المسؤول قد أخلّ بهذا الواجب، ما سمح بوقوع الجريمة. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن منطق العقوبة لا يقتصر على الفاعل المباشر، بل يمتد إلى كل من كان له دور في التهيئة أو التسهيل أو التقصير الذي أدى إلى ارتكاب الجريمة، بهدف تعزيز الحيطة والرقابة الفعالة من طرف المسؤولين، وتشجيعهم على اتخاذ الإجراءات الوقائية[3] دون وقوع الجريمة .

وإن كان الأصل العام في القانون الجنائي المغربي هو مبدأ "شخصية المسؤولية"، فإن المسؤولية الجنائية عن فعل الغير هي استثناء من هذا الأصل، وهي نوع من المسؤولية الجنائية الموضوعية أو المفترضة التي تقوم على افتراض الخطأ في جانب المسؤول [4]. وهي تجد أساسها في الفقرة الاخيرة من الفصل 132 من القانون الجنائي المغربي التي تنص على استثناء صريح، مفاده" :**ولا يُستثنى من هذا المبدأ إلا الحالات التي ينص فيها القانون صراحة على خلاف ذلك**".، ما يُؤسس قانونًا لإمكانية قيام مسؤولية جنائية مفترضة عن فعل الغير في حالات خاصة.

وقد حاول الفقهاء تفسير المسؤولية الجنائية عن فعل الغير كأُسُس للمسؤولية الجنائية في الجرائم التنمرية الواقعة بسبب الصحافة الإلكترونية، إذ حاول البعض تفسيرها وفقًا لنظرية الخطأ المفترض، وهناك من حاول تفسيرها على أساس تحمل التبعة، كما أن هناك من حاول تفسيرها وفقًا لنظرية الفاعل المعنوي.

---

[1] – نجيب بروال : " الأساس القانوني للمسؤولية الجنائية الجنائية عن فعل الغير "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية تخصص علم الإجرام وعلم العقاب جامعة الحاج لخضر باتنه، كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم الحقوق، السنة الجامعية، 2013، ص.83.

[3] – عيسى علي، " المسؤولية الجزائية عن فعل الغير في الجرائم البيئية"، مقال منشور بمجلة العلوم السياسية و القانون، المجلد . العدد 13.2019 المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا –برلين ص 202.

[4] – عبد الواحد العلمي، مرجع سابق، ص 332.

1- نظرية الخطأ المفترض

وفقًا لهذا الاتجاه، فإن مسؤولية مدير النشر[1] تُعدّ مسؤولية مفترضة، تقوم على قرينة قانونية مفادها علمه بمضمون كل ما يُنشر في المطبوع الدوري أو الصحيفة الإلكترونية التي يشرف عليها. ويُفترض في المدير أو الناشر أن يراقب كل محتوى يُنشر تحت إشرافه، ويُعدّ ارتكاب المؤسسة الإعلامية التي يرأسها لجريمة معينة دليلاً على تقصيره في أداء هذا الواجب، وبالتالي يُسأل جنائيًا عن هذا الإهمال[2].

وتبعًا لذلك، نجد المادة 95 من القانون الجديد للصحافة والنشر[3]، تكرس لذلك حيث اعتبرت أن الفاعلين الأصليين للأفعال المرتكبة عن طريق الصحافة هم حسب الترتيب التالي:

- مديرو النشر كيفما كانت مهنتهم أو صفتهم[4]،
- أصحاب المادة الصحفية إن لم يكن هناك مديرون للنشر،
- الطابع ومقدمو الخدمات إن لم يكن هناك مديرون للنشر وأصحاب المادة الصحفية،
- المضيف إن لم يكن هناك مقدمو الخدمات،
- الموزعون والبائعون والمكلفون بالإلصاق، إن لم يكن هناك أصحاب المطابع ومقدمو الخدمات.

وينتج عن هذا الترتيب قرينة قانونية مفادها **افتراض علم مدير النشر بجميع ما يُنشر** في الوسيلة الإعلامية التي يشرف عليها، وهي قرينة **لا تقبل الدفع بعكسها** إلا إذا تم إثبات وجود **سبب أجنبي** ينفي هذا العلم أو يحول دون تحقق الرقابة الفعلية.

غير أن ما يُؤخذ على نظرية الخطأ المفترض هو أنها تُفضي إلى قيام **مسؤولية موضوعية عن فعل الغير**، لا تقوم على توافر **الركن المعنوي (القصد الجنائي)**، مما يؤدي إلى **نقل عبء الإثبات إلى المتهم**، الذي يُصبح ملزمًا بإثبات انتفاء الخطأ أو القصد العمدي المنسوب إليه[5]، وهو ما يُخالف القواعد العامة في القانون الجنائي التي تُكرّس مبدأ **قرينة البراءة**، وتُعفي المتهم من إثبات براءته باعتبارها مفترضة فيه أصلًا.

---

[1] -**مدير النشر** هو الشخص الذي يتولى **الإشراف القانوني والإداري على وسيلة إعلامية**، سواء كانت صحيفة ورقية أو إلكترونية. ويُعتبر **المسؤول الأول عن كل ما يُنشر** في هذه الوسيلة، سواء من حيث المضمون أو احترام القانون.
و يتم تنظيم وضعه في **القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر**

[2] – علي بوييس، " جرائم الصحافة بين القانون و العمل القضائي "، رسالة نهاية التدريب بالمعهد العالي للقضاء.2009.2010ص 60.

[3] – قانون رقم 88.13

[4] -انظر المادة 95 من القانون 88.13 المتعلق بالصحافة و النشر.

[5] -أنس مشهور، " المسؤولية الجنائية للصحفي المهني، دراسة مقارنة"، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية فاس جامعة سيدي محمد بن عبد الله، السنة الجامعية 2019-2020، ص 112.113.

2- نظرية تحمل التبعة[1]

تذهب هذه النظرية إلى أن مسؤولية مدير النشر تُبنى على أساس الانتفاع من عمل تابعه، تمامًا كما هو الشأن في المسؤولية المدنية لربّ العمل عن أفعال تابعه. فمدير النشر يستفيد من محتوى الجريدة، وبالتالي يتحمل تبعات الأفعال الجرمية الصادرة عن العاملين تحت إشرافه. غير أن هذه النظرية لاقت العديد من الانتقادات، من أبرزها أنها تتعارض مع الطابع الشخصي للمسؤولية الجنائية، كما أنها تُقصي شرط التثبت من القصد الجنائي، ما يجعلها أقرب إلى المسؤولية المدنية منها إلى المسؤولية الجنائية، فضلًا عن مخالفتها لقرينة البراءة[2].

3- نظرية الفاعل المعنوي

الفاعل المعنوي[3] هو الشخص الذي تتوفر لديه النية الإجرامية، ويدفع غيره، ممن لا تتوافر لديه القصد الجنائي أو القدرة على التمييز، إلى تنفيذ الجريمة. وقد توسّع الفقه الحديث في مفهوم الفاعل المعنوي ليشمل كل الحالات التي يُستخدم فيها شخص آخر كأداة لارتكاب الجريمة، مثل الرئيس الذي يأمر مرؤوسه بارتكاب فعل غير مشروع، أو من يُكره غيره على الفعل تحت التهديد، أو يوجه شخصًا حسن النية لتنفيذ الجريمة دون علمه بطبيعتها[4]..

وعلى الرغم من الجدل الفقهي حول ما إذا كان الفاعل المعنوي فاعلًا أصليًا أم مجرد مشارك بطريق التحريض، فإن الاتجاه الغالب يُقرّ باعتباره فاعلًا أصليًا، ما دامت الجريمة قد تحققت بإرادته وتدبيره، وإن نُفّذت بأداة بشرية. وتجد هذه النظرية سندها في القواعد العامة للقانون الجنائي التي تُحرّم الوسيلة كما تُحرّم النتيجة، ما دام القصد الإجرامي قائمًا[5].

ويُستفاد من هذه النظرية في حالات التنمر الإلكتروني التي يكون فيها المدير أو المشرف قد عهد إلى غيره بكتابة عبارات تنمرية، أو تهاون في منعه من ذلك رغم علمه، ما يجعله مسؤولًا بوصفه الفاعل المعنوي للجريمة.

ثانيا : المسؤولية الجنائية لمزودي الخدمات

مع التطور الهائل الذي شهدته تقنية الإنترنت، تصاعد الجدل الفقهي والقضائي حول المسؤولية الجنائية التي قد يتحملها مقدمو خدمات الإنترنت[6]، خاصة فيما يتعلق بالمعلومات المتداولة على منصاتهم، إذا ما انطوت على إساءة

---

[1]-نظرية "تحمل التبعة" أصلها مدني، وليست جنائية. تُستعمل في القانون المدني لتبرير مسؤولية رب العمل عن أفعال تابعيه، حتى بدون خطأ منه، على أساس أنه ينتفع من عملهم، وعليه أن يتحمّل مخاطره. في القانون الجنائي، هذه النظرية تُعد محل خلاف شديد، لأن المسؤولية الجنائية بطبيعتها شخصية وتفترض وجود قصد جنائي أو إهمال لذلك تم استخدامها في تفسير المسؤولية الجنائية عن فعل الغير يُعتبر استثناءً، ويُستعمل فقط لتبرير بعض الحالات الخاصة التي نصّ عليها القانون، مثل المادة 95 من قانون الصحافة التي تُفترض فيها مسؤولية مدير النشر.

[2] – أنس مشهور، مرجع سابق، ص 112.

[3] -**الفاعل المعنوي** :هو من يحرض أو يوجه الفاعل المادي (الذي قد يكون عديم الإرادة أو التمييز) لارتكاب الجريمة، مع توفر النية الإجرامية لديه هو.

[4] -أحمد الخمليشي، مرجع سابق، ص 210.

[5] – أنس مشهور، مرجع سابق، ص 113.

[6] – مزود خدمة الانترنيت internet service provider ويطلق عليه اختصارا ispو يسمى أيضا بموفر خدمة الاتصالات بالانترنيت وهو كل شخص طبيعي أو معنوي يوفر لعملائه الوسائل التقنية التي تسمح له بالحصول على الخدمات المعلوماتية عبر الانترنيت، ويعد وسيلة اتصال بين مستخدمي الانترنيت و مقدمي الخدمات المعلوماتية عبر الشبكة و يمكنهم من الدخول إلى المواقع التي يرغبونها و الحصول على حاجتهم من المعلومات المتاحة عبر

لمستخدمي مواقع التعاملات الإلكترونية، أو تضمّنت وقائع من شأنها أن تُشكّل جريمة. وفي ظل التنامي المستمر لظاهرة التنمر الإلكتروني، يُطرح التساؤل الجوهري حول الكيفية القانونية التي يمكن من خلالها تأصيل هذه المسؤولية، ومدى قابليتها للتطبيق على مقدمي هذه الخدمات.

ويعد تحديد مسؤولية مقدمي خدمات الإنترنت من بين الإشكالات القانونية الأكثر تعقيدًا، بالنظر إلى عدة اعتبارات، في مقدمتها الطابع التقني البالغ التعقيد لهذه الشبكة، يضاف إليه البعد الدولي للنشاط الإلكتروني، الذي لا يخضع عادة لسيادة دولة معينة أو لإشراف مركزي موحد، ناهيك عن تعدد الفاعلين والمتدخلين في إدارة المنظومة الرقمية.

وفي هذا السياق، تبنّت بعض التشريعات المقارنة، كالتشريع المصري، صورًا من المسؤولية الجنائية عن فعل الغير في إطار الجرائم الاقتصادية وجرائم النشر. وقد استند الفقه والقضاء في فرنسا، بدوره، إلى بعض النظريات التفسيرية لتبرير هذه المسؤولية، من قبيل **نظرية الحيلة القانونية أو التمثيل القانوني** لمدير المنشأة عن أعمال تابعيه[1]. ويُراد بهذه الحيلة القانونية إضفاء المشروعية على مسؤولية مفترضة، يتم تحميلها لشخص لم يرتكب الجريمة بصفة مباشرة، وإنما تربطه علاقة إشراف أو رقابة على من ارتكبها. ويُعزى هذا التوجه إلى ما يُلاحَظ من قصور في وسائل الإثبات في الجرائم المعلوماتية، مما يدفع نحو تحميل المسؤولية لمن له دور تنظيمي أو وظيفي ضمن السلسلة المعلوماتية [2].

ويترتب عن هذا الطرح أن شخصًا لم يباشر الفعل الإجرامي قد يُساءل جنائيًا عنه، على أساس أنه كان على صلة بالواقعة أو بمن ارتكبها، وهو ما يُضفي على المسؤولية المفترضة مشروعية قانونية، ويُبرر إعمالها في بعض السياقات.

أما بخصوص التشريع المغربي، فلا يمكن الحديث عن فراغ قانوني في هذا الباب، إذ إن الباب الرابع المكرر من القانون رقم 2.00[3] المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، كما تم تغييره وتتميمه بمقتضى القانون رقم 34.05، قد نصّ صراحة على مسؤولية مقدمي خدمات الإنترنت، ولكن في نطاق محدود يتعلق بحالات التعدي على حقوق المؤلف والحقوق المجاورة على الشبكة. غير أن روح هذه المقتضيات القانونية، وبالنظر إلى وحدة الإطار التقني

شبكة الانترنيت، براء علي صالح محمد، " المسؤولية العقدية لمزودي خدمات عبر الانترنيت –دراسة مقارنة "، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، قسم كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط 2020، ص17.

[1]– هي نظرية قانونية افتراضية تُستخدم لتبرير مساءلة مدير المنشأة أو المسؤول الأول عن الأفعال التي يرتكبها مرؤوسوه أو العاملون تحت إشرافه، حتى لو لم يكن هو الفاعل المادي للجريمة.أي أن القانون "يتخيل" أو "يفترض "أن ما ارتكبه التابع يُنسب إلى المدير، باعتباره يمثله قانونًا، ويتحمل المسؤولية القانونية عن أعماله، لأن عليه واجب الرقابة والتوجيه.

[2]– أحمد عبد الإلاه عبد الحميد عبد الرحيم، " المسؤولية الجنائية لمقدمي خدمات الانترنيت "، دراسة تحليلية خاصة لمسؤولية مزودي خدمات الاتصالات الإلكترونية "، مقال منشور بمجاة حقوق حلوان للدراسات القانونية و الاقتصادية، الاصدار 2812، ص: 220.219.

[3] القانون رقم 2.00 الصادر في 15 فبراير 2000 المتعلق بحقوق الؤلف و الحقوق المجاورة تم تغييره و تتميمه بمقتضى القانون 34.05 الصادر في 14 فبراير 2006.

والقانوني، تُتيح – من حيث المبدأ – إمكانية توسيع نطاق تطبيقها ليشمل صورًا أخرى من المخالفات المرتكبة عبر الإنترنت، وفي مقدمتها التنمر الإلكتروني[1].

وانطلاقًا من ذلك، فإننا نرى أن امتداد المسؤولية الجنائية إلى مزودي خدمات الإنترنت من شأنه أن يدفع هؤلاء إلى اتخاذ مزيد من الحيطة والحذر، وتحسين آليات الرقابة والمتابعة داخل منظوماتهم التقنية، للحيلولة دون وقوع الأفعال الإجرامية بوجه عام، وجرائم التنمر بوجه خاص.

وهكذا، فإن تحديد المسؤولية الجنائية عن أفعال التنمر الإلكتروني يفتح المجال أمام إشكالات أخرى لا تقل أهمية، تتعلق بتحديد الجهة القضائية المختصة، خاصة في حالة تعدد الأطراف وتجاوز الحدود الجغرافية، وهو ما سنعالجه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني : الاختصاص القضائي في جريمة التنمر الالكتروني

لقد رافق ظهور الجريمة الإلكترونية العديد من الإشكالات التي تمس قواعد الاختصاص، وإجراءات البحث والتحقيق، وسبل جمع الأدلة وتسليم المجرمين. وإذا كانت الجرائم الإلكترونية المرتكبة داخل التراب الوطني لا تُثير غالبًا صعوبة في تحديد ولاية المحاكم الوطنية المختصة بالنظر فيها، فإن الأمر يختلف تمامًا عندما يتعلق الأمر بالجرائم الإلكترونية ذات الطابع العابر للحدود، حيث تُطرح إشكالات قانونية معقدة تتعلق بتحديد الجهة القضائية المختصة بمباشرة إجراءات المتابعة والمحاكمة في حق الجناة، بالنظر إلى الطبيعة الخاصة لهذا الصنف من الجرائم وما تتسم به من خصائص فريدة، مما يُولّد تحديات جدية أمام الهيئات المكلفة بمكافحتها[2].

ويعد التنمر الإلكتروني، باعتباره أحد أبرز صور الجرائم الإلكترونية الحديثة، من الظواهر التي عرفت انتشارًا متسارعا بفعل الانفتاح الرقمي الواسع، وتزايد عدد مستخدمي الإنترنت من مختلف الفئات. وقد أدى هذا التوسع إلى تعدد صور التنمر الإلكتروني، وتنوع وسائله، وتعاظم خطورته، مما فرض تحديات قانونية وتنظيمية لا تقل عن تلك التي تطرحها باقي الجرائم الإلكترونية. وتكمن صعوبة هذه الظاهرة في طبيعتها العابرة للحدود، وسرعة حدوثها، وتداخل عناصرها المادية والشخصية، الأمر الذي يُعقّد من مسألة تحديد المحكمة المختصة، خاصة عندما يُرتكب الفعل في إقليم دولة ما، في حين تظهر آثاره في إقليم دولة أخرى، أو حين يكون الجاني من جنسية معينة، في حين أن وسيلة الجريمة تُدار من إقليم دولة ثالثة خارجة عن نطاق جهة التحقيق أو الملاحقة.

وانطلاقًا من كون الاختصاص القضائي يمثل السلطة التي تمنح قانونًا لمحكمة معينة للفصل في نزاع معروض عليها، فإن خصوصية التنمر الإلكتروني تفرض إعادة النظر في المبادئ الكلاسيكية للاختصاص، واستحضار مقاربات جديدة تتماشى مع طبيعة الفضاء الرقمي المفتوح.

---

[1] – فؤاد بن صغير، " مقدمات في القانون الالكتروني المغربي "، مقال منشور على الموقع الالكتروني التالي : www.google.com/amp/s/satv.ma

[2] – جمال زين العابدين أمين محمد : " الاختصاص القضائي و إجراءات التحقيق في الجرائم الالكترونية " مقال منشور بمجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، العدد الرابع، يناير 2021، ص: 69.

وعليه، سنتناول في هذا المطلب أهم الأسس والمبادئ التي تحكم قواعد الاختصاص القضائي في جرائم التنمر الإلكتروني (الفقرة الأولى)، على أن نُخصص الفقرة الثانية لعرض أبرز الإشكالات القانونية المتعلقة بتنازع الاختصاص التي تُثار في هذا المجال.

الفقرة الأولى : مبدأ إقليمية النص الجنائي في جرائم التنمر الالكتروني

عرف مجال تطبيق القانون الجنائي من حيث المكان تغيرًا مستمرًا أثرت عليه الأوضاع السياسية والإيديولوجية من جهة والتطور في مجال التكنولوجيا من جهة أخرى. وقديمًا كان المبدأ السائد هو شخصية القانون[1] أي أن قانون الدولة لا يسري إلا على رعاياها ويتبعهم إلى خارج حدودها الإقليمية، فينطبق عليهم من أجل كل سلوك قاموا به خارج دولتهم. ولعل ذلك يعود للاعتقاد السائد خلال مرحلة من التاريخ بكون السيادة شخصية، بمعنى لصيقة بكل المنتمين لدولة معينة أينما حلوا وارتحلوا.

لكن بعد قيام الثورة الفرنسية[2] تم إحلال نظرية إقليمية القوانين بدل شخصية القوانين، وأصبح القانون يسري على جميع المقيمين فوق أرض الدولة بصرف النظر عن الجنسية التي يحملونها. وبذلك أصبح القانون الجنائي من أهم مظاهر سيادة الدولة على إقليمها، لأنها وحدها التي تملك مباشرة تنفيذ قوانينها الجنائية على جميع الجرائم التي تقع داخل حدودها السياسية"[3].

وتكريسًا لهذا التوجه، أقرّ المشرع المغربي **مبدأ الإقليمية** في **الفصل 10 من القانون الجنائي**، الذي ينص على أن التشريع الجنائي المغربي يسري على كل من يوجد فوق التراب الوطني، سواء كان مواطنًا أو أجنبيًا أو عديم الجنسية. وبذلك، فإن الجرائم الإلكترونية التي تُرتكب داخل المملكة لا تُثير أي إشكال بخصوص الاختصاص الترابي، ما دامت خاضعة للولاية القضائية الوطنية، وفقًا لما تنص عليه **قواعد المسطرة الجنائية**[4]، والتي تحدد الاختصاص بناءً على :*مكان ارتكاب الجريمة، أو محل إقامة الجاني، أو محل إلقاء القبض عليه.*

أولا : مكان ارتكاب الجريمة

يرتبط تحديد مكان ارتكاب الجريمة في القانون الجنائي المغربي بمكان تحقق الركن المادي أو أحد عناصره، ويُعد هذا المعيار الأساس في تحديد الاختصاص القضائي المكاني. وبموجب مبدأ إقليمية النص الجنائي، تخضع القاعدة الجنائية في تطبيقها من حيث

[1] – هو مبدأ قانوني قديم كان سائدًا في المجتمعات التقليدية، ويقضي بأن القانون يتبع الشخص أينما ذهب، أي أن الفرد يظل خاضعًا لقوانين دولته حتى خارج إقليمها، فقط لأنه يحمل جنسيتها أو ينتمي لها. بمعنى آخر: الدولة لا تُطبّق قوانينها على كل من يوجد في إقليمها، بل فقط على رعاياها، سواء كانوا داخل الإقليم أو خارجه.

[2] – قبل الثورة الفرنسية، كما سبق، كان الناس خاضعين للقوانين حسب أصلهم أو انتمائهم القبلي أو الديني أو الطبقي، وليس حسب المكان الذي يعيشون فيه. مثلاً النبلاء لهم قانون خاص.، رجال الدين يخضعون لقانون الكنيسة.، كل فئة لها قانونها الخاص يتبعهم أينما حلوا، حتى لو غادروا الدولة.هذا ما يُعرف بـ "**مبدأ شخصية القوانين** أي أن القانون كان يتبع الشخص وليس الإقليم. لكن بعد الثورة الفرنسية 1789، والتي جاءت بمبادئ المساواة والعدالة ووحدة الأمة، رفضت هذه التفرقة القانونية، وقالت: القانون يجب أن يكون واحدًا، ويسري على كل من يوجد داخل حدود الدولة، بغض النظر عن جنسيته أو طبقته". وهكذا تم إحلال (أي استبدال (نظرية "إقليمية القوانين "مكان شخصية القوانين.

[3]– محمد بوزلافة : " الاختصاص العيني في القانون الجنائي المغربي "، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية و الاجتماعية اكدال الرباط، جامعة محمد الخامس، السنة الجامعية 1995.1996 ص: 2-1

[4] – المادة 259 من قانون المسطرة الجنائية.

المكان لسلطة الدولة داخل حدودها، إذ يُساهم هذا المبدأ في بسط نفوذ القانون الجنائي على كل الجرائم التي تقع داخل الإقليم الوطني[1]..

غير أن الجرائم الإلكترونية، وبشكل خاص جرائم التنمر الرقمي، تطرح صعوبات عملية وقانونية في هذا السياق، لا سيما عندما يتوزع الفعل الإجرامي بين أكثر من مدينة. فقد يتم ارتكاب الفعل في مكان معين، بينما تتحقق النتيجة الجرمية في مكان آخر، مما يجعل كل مدينة قد تحقق فيها جزء من عناصر الجريمة.

ومثال ذلك: أن يُرسل المتهم عبارات تنمر عبر الإنترنت من مدينة معينة، ويتلقاها الضحية في مدينة أخرى، بعد أن تمر عبر شبكات موزعة على مدن عدة. هذا التوزع المكاني للسلوك الجُرمي يخلق إشكالية حقيقية تتعلق بتحديد المحكمة المختصة، خاصة في ظل غياب نص تشريعي صريح أو اجتهاد قضائي مستقر ينظم هذه الوضعية.

وفي هذا الصدد، نشير إلى قرار قضائي صادر عن محكمة النقض يتعلق بجريمة ابتزاز جنسي إلكتروني، وهو نوع من الجرائم المرتبطة بسلوك تنمري رقمي. وقد جاء في منطوق القرار:

حيث إن المحكمة المؤيد حكمها بالقرار المطعون فيه عندما ردت الدفع بعدم الاختصاص المكاني وعللت قرارها بالقول: حيث إنه من الثابت فعلًا أن محل إقامة الأضناء ومكان إلقاء القبض عليهم بمدينة واد زم، فإن مكان اقتراف الجرائم موضوع المتابعة وهي الابتزاز والمشاركة فيه، طبقًا للفصلين 538 و129 من القانون الجنائي، فإن الوسائل التي اعتمدها الأضناء والمتمثلة في الاتصالات الهاتفية والرسائل النصية وشبكة الأنترنيت، وتسلم وتَسَلُّم المقابل المادي لعدم إفشاء الأمر الشائن، نقلت مكان الجريمة من إطار مادي محدود جغرافيًا إلى بيئة افتراضية غير ملموسة... الأمر الذي يُفهم منه أن الركن المادي للجريمة و الذي يعتبر معيارا للقول بمكان ارتكاب الفعل، قد ارتكب في نطاق افتراضي وفي ظروف آنية وحدة مدينة واد زم و سلا في مكان واحد، مما يجعل المحكمة الابتدائية بسلا صاحبة ولاية هي الأخرى مكانيا للنظر في الجرائم موضوع المتابعة. تكون المحكمة قد خرقت إجراء من الاجراءات المسطرية و فسرت المادة 259 من قانون المسطرة الجنائية تفسيرا خاطئا و عرضت بذلك قرارها للنقض[2].

و يظهر من خلال القرار موضوع الدراسة أن الأمر يتعلق بالتهديد بإفشاء أمور شائنة (الابتزاز) عرض على المحكمة الابتدائية بسلا، ارتكبت من طرف المتهمين موضوع المتابعة والذين ينحدرون من واد زم في حق الضحية الذي يقطن بمدينة سلا . وأن وسيلة ارتكاب الجريمة انحصرت في وسائل التواصل والاتصال وشبكة الإنترنت، مما تكون معه الجريمة قد انتقلت من جريمة عادية تقليدية إلى جريمة إلكترونية تم اقترافها برسائل إلكترونية، كما أن السلوك الإجرامي المكون للجريمة توزع بين كل من مدينتي واد زم وسلا، و يكون بالتالي كل مدينة قد تحقق فيها أحد عناصر الركن المادي للجريمة ذلك العمل الإجرامي ارتكب في بيئة افتراضية غير ملموسة.

[1] –حامدة الفايد، " دور القضاء المغربي في مواجهة الاجرام الالكتروني ضد المرأة "، مقال منشور بمجلة قراءات علمية في الأبحاث و الدراسات القانونية و الادارية العدد الخامس، يوليوز 2021، ص 424.425.

[2] – يوسف قجاج، " الجريمة الالكترونية و إشكالية الاختصاص القضائي مكان ارتكاب الجريمة نموذجا، " قراءة في قرار محكمة النقض عدد 7/233 في الملف الجنحي عدد 2017/6/6/14280 الصادر بتاريخ 2018/02/14، مقال منشور على الموقع الالكتروني www.droitarabic.com .

فالثابت من خلال القرار أعلاه موضوع الدراسة، أنه تأثر بغياب إطار قانوني يحكم وينظم موضوع الاختصاص المكاني في الجرائم الإلكترونية، الأمر الذي يحتم إعمال قواعد الاختصاص المحلي التقليدية وهذا ما يطرح جملة من الصعوبات خصوصا ان مكان ارتكاب الجريمة الالكترونية و الذي يكون دائما في البيئة الافتراضية غير الملموسة يختلف عن مكان ارتكاب الجرائم التقليدية الاخرى في العالم الملموس[1].

وبناء عليه فإن تطبيق قاعدة مكان ارتكاب الجريمة بمفهومها التقليدي لا تتلاءم مع طبيعة التنمر الرقمي وخصوصياتها، وذلك اعتبارًا لكون أن هذه القاعدة صيغت لكي تحدد الاختصاص المتعلق بجرائم قابلة للتحديد المكاني، وبالتالي فهي لا تصلح لإعمالها بشأن الجرائم الإلكترونية على العموم وكذا التنمر الإلكتروني على الخصوص.

ثانيا : محل إقامة الجاني ومحل القبض

استنادًا إلى **المادة 259 من قانون المسطرة الجنائية المغربي**، يمتد الاختصاص المحلي إلى المحكمة التي يقع **بدائرة نفوذها محل إقامة المتهم**، أو محل إقامة أحد المساهمين أو المشاركين معه في ارتكاب الجريمة. ويُعد هذا المقتضى ضمانة إجرائية مهمة، خصوصًا في الحالات التي يصعب فيها تحديد مكان ارتكاب الجريمة بدقة، أو عند غياب أدلة مباشرة تقود إلى ذلك.

كما تخول هذه المادة للمحكمة التي وقع في دائرتها **إلقاء القبض على المتهم** النظر في القضية، حتى وإن تم القبض عليه بمناسبة جريمة أخرى، مما يُشكّل **وسيلة فعالة لضمان ملاحقة الجناة دون تعطيل الإجراءات.**

وفي حالة وجود أكثر من محكمة يُحتمل انعقاد الاختصاص لها في نفس القضية، يتم اعتماد ترتيب تراتبي يراعي أولًا مكان ارتكاب الجريمة، ثم محل إقامة المتهم، وأخيرًا مكان إلقاء القبض عليه[2]. وهذا التدرج يُمكّن من تفادي تنازع الاختصاص، ويسمح للقضاء بتفعيل النصوص الإجرائية بما يحقق النجاعة القضائية والعدالة الجنائية، خصوصًا في الجرائم الإلكترونية التي تتميز بصعوبة تحديد موضع ارتكاب الفعل فيزيائيًا.

وعليه، فإن هذه القواعد توفر حلولًا مرنة لمعالجة تعقيدات الاختصاص القضائي، وتُساهم في سد الفراغ الذي قد تسببه الطبيعة الافتراضية للجرائم الرقمية، ومن بينها التنمر الإلكتروني.

الفقرة الثانية : تنازع الاختصاص القضائي في أفعال التنمر القضائي

اذا كان الاختصاص القضائي على المستوى الوطني لا يثير أي إشكال إذ يتم الرجوع في تحديده إلى المعايير المحددة سلفًا في قانون الإجراءات الجنائية، فإن المشكلة تثار بالنسبة للاختصاص على المستوى الدولي بين الدول، وذلك في ظل عالمية وخصوصية جرائم الإنترنت من جهة، واختلاف التشريعات والنظم القانونية من جهة أخرى[3].

وبالنظر إلى خصوصية هذه الجرائم، قد يقع الفعل الإجرامي في دولة معينة، بينما تتحقق نتيجته في دولة أخرى. وفي هذه الحالة، تُصبح كل دولة من الدول التي تحقق فيها أحد عناصر **الركن المادي** للجريمة مؤهلة قانونًا لتطبيق قانونها الوطني ومباشرة

[1] – يوسف قجاج، ص 4

[2] – حامدة الفايد، مرجع سابق، ص 427.

[3] – أمال فيكري، " إشكالات الاثبات و الاختصاص في جرائم تكنولوجيا الإعلام و الاتصال العابرة للحدود " مقال منشور بمجلة العلوم القانونية و السياسية عدد 17 يناير 2018.

المتابعة القضائية، مما يؤدي إلى ما يُعرف بـ **التنازع الإيجابي في الاختصاص**[1]، أي مطالبة أكثر من جهة قضائية دولية بمتابعة نفس الجريمة.

كمثال على ذلك: قد يُرسل المتهم عبارات تنمر إلكتروني من دولة "أ"، ويتلقاها الضحية في دولة "ب"، بعد أن تمر هذه الرسائل عبر خوادم أو وسائط إلكترونية موزعة بين دول متعددة. في مثل هذه الحالة، يُطرح إشكال جوهري :**هل يُعتد بمكان إرسال السلوك الإجرامي، أم بمكان تحقق النتيجة، أم بكليهما؟ وأي دولة تُعد صاحبة الولاية القضائية الأصلية؟**

وحلًا لهذا الإشكال، وتحقيقًا للتعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية العابرة للحدود، فقد تم اعتماد الاتفاقية الدولية المتعلقة بالجريمة الإلكترونية من طرف مجلس الوزراء الأوروبي بودابست بتاريخ 8 نونبر 2001، إذ أنه وبالرجوع إلى المادة 22 من هذه الاتفاقية [2]نجدها تنص على كون أنه: يعتمد كل طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى وذلك لإقرار الاختصاص بشأن أي جريمة تنص عليها المواد من 2 إلى 11 من هذه الاتفاقية، وذلك عندما ترتكب الجريمة في إقليم الدولة، أو على متن إحدى السفن ترفع علم ذلك الطرف، أو على متن إحدى الطائرات المسجلة بموجب قوانينها. وكذا كل جريمة مرتكبة من جانب أحد مواطنيها، إذا كانت الجريمة معاقبًا عليها بموجب القانون الجنائي بمكان ارتكابها، أو في حالة ارتكاب الجريمة خارج الاختصاص القضائي الإقليمي لأي دولة.

يتضح من خلال قراءة هذه المادة أن الاختصاص القضائي في الجرائم المعلوماتية، يعود للدولة الطرف إذا ارتكبت الجريمة على أراضيها، أو على متن إحدى السفن التي ترفع علمها، أو على متن إحدى الطائرات المسجلة باسمها، أو إذا ارتكب هذه الجريمة خارج الاختصاص المكاني لأي دولة، إلا أنه ومع ذلك فقد تقع الدول في حالة تنازع الاختصاص فيما بينها بخصوص ولايتها في متابعة مرتكب الجريمة المعلوماتية. و في هذا الصدد نجد البند الخامس من نفس المادة المشار إليها اعلاه قد عالج هذه المسألة بنصه على إمكانية توافق تلك الدول و التشاور فيما بينها من أجل منح الاختصاص للدولة التي تكون وضعيتها تسمح بممارسة اختصاصها القضائي على الجريمة بشكل أفضل، حيث جاء فيه ما يلي : " في حالة مطالبة أكثر من طرف من الأطرافف بالاختصاص القضائي بشأن جريمة ما تقررها هذه الاتفاقية، يقوم الأطراف المعنيون متى كان ذلك ملائما، بالتشاور بخصوص تحديد الاختصاص القضائي الأكثر ملائمة للمحاكمة [3].

هو نفس التوجه الذي سارت عليه الاتفاقية العربية المتعلقة بمكافحة جرائم تقنية المعلومات إذ نصت في مادتها 30 الفقرة الأولى على أنه تلتزم كل دولة طرف بتبني الإجراءات الضرورية لمد اختصاصها على أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل الثاني من هذه الاتفاقية، وذلك إذا ما ارتكبت الجريمة كليًا أو جزئيًا أو تحققت:

---

[1] – هو حالة قانونية تقع عندما **تدّعي أكثر من دولة أن لها اختصاصًا قضائيًا بمحاكمة نفس الجريمة**، أي أن **عدة دول في نفس الوقت** ترى أنها **مختصة قانونًا** بملاحقة ومتابعة ومحاكمة الفعل الجرمي.ويحل هذا التنازع عبر **الاتفاقيات الدولية**)مثل اتفاقية بودابست أو الاتفاقية العربية. أو من خلال **التشاور بين الدول**، لاختيار الدولة الأنسب للمحاكمة (كما في المادة 22 من اتفاقية بودابست.(و أحيانًا من خلال **جهات قضائية دولية**)في الجرائم الجسيمة كالإرهاب أو الجرائم ضد الانسانية.

[2] – المادة 22 من اتفاقية بودابست المتعلقة بمكافحة الجريمة المعلوماتية.

[3] – البند الخامس من اتفاقية بودابست.

أ: في إقليم الدولة الطرف.

ب:على متن سفينة تحمل علم الدولة.

ت: على متن طائرة مسجلة تحت قوانين الدولة الطرف.

ث – قبل أحد مواطني الدولة الطرف إذا كانت الجريمة يعاقب عليها حسب القانون الداخلي في مكان ارتكابها خارج منطقة الاختصاص القضائي لأي دولة[1].

يتضح من هذه النصوص أن الاختصاص القضائي في الجرائم المعلوماتية يُمنح لأكثر من دولة وفق معايير مختلفة، مما يجعل التنازع أمرًا محتملًا ومتشعبًا، خاصة إذا كانت المعايير التقليدية للاختصاص المكاني غير قادرة على الإحاطة بجميع مكونات الجريمة الإلكترونية.

وقد يكون الشخص المرتكب للتنمر الإلكتروني:

- في دولة "أ" على متن طائرة مسجلة بدولة "ب"،
- ويحمل جنسية دولة "ج"،
- في حين يقيم الضحية بدولة "د"،
- وتم تمرير الفعل عبر خوادم تقع في دول أخرى،

الأمر الذي يجعل الجريمة منفصلة عن أي حدود مادية واضحة، ويُصعّب تطبيق القواعد الكلاسيكية للاختصاص المكاني المعمول بها في الجرائم التقليدية.

كما أن هذه الجرائم قد تطال شخصيات سيادية، أو تُرتكب من طرف فاعلين مجهولين أو مجهولي الجنسيات، مما يُفاقم صعوبة الملاحقة القضائية.

وعليه فان جريمة التنمر الإلكتروني لا تطرح وحدها إشكالية الاختصاص، بل تعكس واقعًا عامًا للجرائم الرقمية التي تتجاوز الحدود الجغرافية والقواعد التقليدية. وهو ما يدفع نحو ضرورة **إعادة التفكير في أسس توزيع الاختصاص القضائي** على المستوى الدولي، والتوجه نحو حلول أكثر **مرونة وتنسيقًا وتشاورًا** بين الدول، تراعي الطبيعة التقنية لهذه الجرائم وسهولة اقترافها وسرعة اندثار آثارها.

خاتمة

و على ضوء ما سبق، فلا مراء أن التنمر الإلكتروني أصبح يطرح اشكالات جمة تشكل تحديًا حقيقيًا أمام أنظمة العدالة الجنائية المعاصرة، نظرًا لطبيعته التقنية المعقدة، وانتشاره الواسع، وتجاوز آثاره للحدود الإقليمية التقليدية. فقد أظهر هذا البحث أن الإطار القانوني المغربي، رغم احتوائه على قواعد عامة للمسؤولية الجنائية والاختصاص القضائي، لا يزال يفتقر إلى نصوص خاصة ومباشرة تُجرّم صراحة أفعال التنمر الرقمي وتُحاكم مرتكبيها على نحو يتماشى مع خصوصية الفضاء السيبراني.

[1] –المادة 30 من الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات.

وقد أظهرت هذه الدراسة أن المسؤولية الجنائية عن أفعال التنمر الإلكتروني لا تنحصر بين الفاعل الأصلي والمشارك فحسب، بل قد تمتد، في بعض الحالات الاستثنائية إلى الغير، وذلك متى وجد تقصير في الرقابة أو في التسيير أو التقصير المهني، خصوصًا في إطار الصحافة الإلكترونية أو مزودي خدمات الإنترنت .كما أن الاختصاص القضائي في مثل هذه الجرائم يطرح إشكالات مركبة، لا سيما في حال تنازع الاختصاص بين الدول، أو صعوبة تحديد مكان ارتكاب الجريمة بدقة في ظل الطبيعة غير المادية واللامركزية للجرائم الإلكترونية.

لذلك، فإن معالجة ظاهرة التنمر الإلكتروني تتطلب تدخلًا تشريعيًا صريحًا يُواكب التطور الرقمي، من خلال إفراد نص خاص في القانون الجنائي يُجرّم هذا السلوك، ويحدد أركانه بوضوح، إلى جانب إعادة النظر في قواعد الاختصاص المكاني في القانون الجنائي والمسطرة الجنائية، بما يتيح مرونة أكبر في ملاحقة الجناة، خاصة في الحالات العابرة للحدود.

كما يُوصى بالعمل على تعزيز التعاون الدولي القضائي، وتوسيع انخراط المغرب في الاتفاقيات متعددة الأطراف المتعلقة بالجرائم المعلوماتية، بما يضمن فعالية الملاحقة والمتابعة، ويُرسّخ عدالة رقمية متوازنة، تحمي كرامة الأفراد وتصون الأمن السيبراني[1] الوطني.

[1] – هو مجموعة التدابير التقنية، والتنظيمية، والقانونية، والبشرية التي تهدف إلى حماية الأنظمة المعلوماتية، والشبكات، والمعطيات الرقمية من كل اعتداء أو خطر أو ولوج غير مشروع، سواء كان مقصودًا (مثل الهجمات الإلكترونية) أو غير مقصود (مثل الأخطاء التقنية).

لائحة المصادر والمراجع:

✓ **الكتب**

- **محمد داوود يعقوب** : " **المسؤولية في القانون الجنائي الاقتصادي** "، **منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2008.**
- **سعيد الوردي**: " **شرح القانون الجنائي العام المغربي، دراسة فقهية و قضائية، " مطبعة الأمنية، الرباط، الطبعة الاولى 2020،**
- **عبد الواحد العالمي " شرح القانون الجنائي المغربي "، القسم العام، الطبعة التاسعة 2019.**

✓ **الرسائل و الأبحاث الجامعية**

- **نجيب بروال** : " الأساس القانوني للمسؤولية الجنائية الجنائية عن فعل الغير "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة المجستير في العلوم القانونية تخصص علم الإجرام وعلم العقاب جامعة الحاج لخضر باته،كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم الحقوق، السنة الجامعية، 2013،
- **علي بوييس** " جرائم الصحافة بين القانون و العمل القضائي "، رسالة نهاية التدريب بالمعهد العالي للقضاء.2009.2010
- **أنس مشهور**، " المسؤولية الجنائية للصحفي المهني، دراسة مقارنة"، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية فاس جامعة سيدي محمد بن عبد الله، السنة الجامعية 2019-2020.
- **محمد بوزلافة** : " الاختصاص العيني في القانون الجنائي المغربي "، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية و الاجتماعية اكدال الرباط، جامعة محمد الخامس، السنة الجامعية 1995.1996
- **المقالات العلمية**
- **أحمد علي الدروبي**، " مواقع التواصل الاجتماعي و أثرها على العلاقات الاجتماعية "مقال منشور بالمجلة العربية للنشر العلمي، العددالأول، 2018، .
- – أمال فيكري، " إشكالات الاتبات و الاختصاص في جرائم تكنولوجيا الإعلام و الاتصال العابرة للحدود " مقال منشور بمجلة العلوم القانونية و السياسية عدد 17 يناير 2018.
- **رمضان الطيب**، " المسؤولية الجنائية في الفقه الاسلامي و القانون الجزائري " مقال منشور بمجلة المعيار، المجلد 2، العدد 01، 2021.
- **صابرين ناجي طه**، "المسؤولية الجزائية الناشئة عن التنمر الالكتروني "، مقال منشور بمجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة السادسة، المجلد6، العدد2، الجزء 1، سنة 2021.
- **عيسى علي**، " المسؤولية الجزائية عن فعل الغير في الجرائم البيئية"، مقال منشور بمجلة العلوم السياسية و القانون، المجلد . العدد 13.2019 المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا –برلين .

- **أحمد عبد الإلاه عبد الحميد عبد الرحيم** " المسؤولية الجنائية لمقدمي خدمات الانترنيت "، دراسة تحليلية خاصة لمسؤولية مزودي خدمات الاتصالات الإلكترونية "، مقال منشور بمجاة حقوق حلوان للدراسات القانونية و الاقتصادية، الاصدار 2812:.
- جمال زين العابدين أمين محمد : " الاختصاص القضائي و إجراءات التحقيق في الجرائم الالكترونية " مقال منشور بمجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، العدد الرابع، يناير 2021،
- -فؤاد بن صغير، " مقدمات في القانون الالكتروني المغربي "، مقال منشور على الموقع الالكتروني التالي : www.google.com/amp/s/satv.ma
- حامدة الفايد، " دور القضاء المغربي في مواجهة الاجرام الالكتروني ضد المرأة "، مقال منشور بمجلة قراءات علمية في الأبحاث و الدراسات القانونية و الادارية العدد الخامس، يوليوز 2021،
- يوسف قجاج، " الجريمة الالكترونية و إشكالية الاختصاص القضائي مكان ارتكاب الجريمة نمودجا، " قراءة في قرار محكمة النقض عدد 7/233 في الملف الجنحي عدد 2017/6/6/14280 الصادر بتاريخ 2018/02/14، مقال منشور على الموقع الالكتروني . www.droitarabic.com
- أمال فيكري، " إشكالات الاتبات و الاختصاص في جرائم تكنولوجيا الإعلام و الاتصال العابرة للحدود " مقال منشور بمجلة العلوم القانونية و السياسية عدد 17 يناير 2018

الهجرة وحقوق الإنسان:
تحليل الوثائق الإقليمية وآليات الحماية

د. علالي محمد

جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم

المملكة المغربية

الملخص:

حظيت الهجرة غير النظامية باهتمام كبير على المستويات المحلية والدولية، نظرا لما تمثله من خطر كبير، خاصة على أمن الدول المستقبلة.

ويتناول موضوع "الهجرة وحقوق الإنسان: تحليل الوثائق الإقليمية وآليات الحماية" موقع حقوق المهاجرين في الوثائق الإقليمية وأهم آليات حمايتهم. ففي الوثائق الأوروبية، تضمن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان عدة حقوق أساسية للمهاجرين، كالحق في الحياة وعدم الترحيل القسري، مع دور حاسم للمحكمة الأوروبية في حماية هذه الحقوق. أما الوثائق الأمريكية، فتركز على الحماية من التمييز وضمان المحاكمة العادلة وعدم الإعادة القسرية، وتؤكد محكمة البلدان الأمريكية على الالتزام بتلك المبادئ. في المقابل، تظهر الوثائق الأفريقية والعربية اهتماما أقل تفصيلا بحقوق المهاجرين، وإن كانت المبادئ العامة مثل الكرامة والمساواة تشكل أرضية لحمايتهم. كما أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية تفرض تطوير هذه الآليات في ظل تصاعد وتيرة الهجرة. ورغم اختلاف السياقات، يتفق الجميع على ضرورة تعزيز الحماية القانونية للمهاجرين من منطلق إنساني وحقوقي.

الكلمات المفتاحية: الكلمات المفتاحية المقترحة: الهجرة، حقوق الإنسان، الحماية، الوثائق الإقليمية، الاتفاقيات الدولية، آليات الحماية الإقليمية.

مقدمـــــة

تعتبر الهجرة من أبرز القضايا البارزة التي جذبت اهتمام الباحثين والمنظمات الإقليمية والدولية، فضلاً عن الدول المعنية، وذلك بسبب تطوراتها السريعة وأسبابها المعقدة. فهي تعد مصدرا ثقافيا غنيا يسهم في تلاقح الحضارات وتمازج الشعوب ضمن إطار دولي يهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان ومبادئ الحرية والمساواة والتضامن. ومع ذلك، تحوّلت الهجرة إلى ظاهرة معقدة نتجت عنها مشاكل أمنية أثرت سلبا على أمن الدول المستقبلة والمصدرة لها، بالإضافة إلى دول العبور. لذا، تُصنف هذه الظاهرة في معظم الدول كواحدة من القضايا الأمنية الرئيسية. بعد الحرب الباردة، شهد مفهوم الأمن تحولات عديدة ليصبح أكثر شمولاً، حيث أصبح يتضمن أبعاداً غير عسكرية مثل الإرهاب والجريمة والهجرة غير النظامية، وأصبح يُنظر إليها كمصدر يهدد هوية المجتمع.

الهجرة ظاهرة عالمية تتمثل بنقل الأفراد من بلد إلى آخر لأسباب متنوعة، مثل البحث عن فرص عمل، التعليم، أو الهروب من النزاعات والاضطهاد. مع تزايد أعداد المهاجرين، أصبح موضوع حقوق الإنسان في سياق الهجرة يحظى باهتمام كبير على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد تحولت الهجرة غير النظامية إلى مشكلة إنسانية، حيث يعاني المهاجرون سواء قبل أو بعد عبورهم إلى دول المقصد. لذا، أصبح من الضروري أن تقدم الدول الحماية المستحقة لهؤلاء المهاجرين، استنادًا إلى ما تضمنته الاتفاقيات الدولية، التي تُعد الأساس لكل الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

تتضمن حقوق الإنسان مجموعة من الحقوق الأساسية التي يجب أن تُحترم لكل فرد، بغض النظر عن جنسيته أو وضعه القانوني. تشمل هذه الحقوق الحق في الحياة، والحرية، والأمان، والتعليم، والرعاية الصحية، وغيرها. لذا، فإن حماية حقوق المهاجرين تعد ضرورة ملحة لضمان عدم تعرضهم للتمييز أو الاستغلال.

إذا كان ميثاق الأمم المتحدة يعتبر بمثابة نقطة تحول رئيسية في تاريخ الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان حيث جعلها هدفا من أهداف المنظمة ومبدأ من مبادئها، فإن البناء الحقيقي لنظام دولي لحماية حقوق الإنسان، بدأ مع المصادقة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 10 دجنبر 1948، ومنذ ذلك الحين عرفت حقوق الإنسان تطورا كبيرا على المستويين العالمي والإقليمي، كما تم إقرار حقوق المهاجرين في الوثائق الإقليمية العامة لحقوق الإنسان. ونظرا لتنامي ظاهرة الهجرة الدولية وتدفق المهاجرين على مختلف أنحاء المعمور، واعتبار المهاجر شخصا أجنبيا منتميا لإحدى الفئات الهشة أو الضعيفة، مما يجعله عرضة أكثر من غيره لبعض الممارسات الحاطة من كرامته.

إن الأصل في الهجرة يُعتبر حقا مشروعًا بموجب القانون الدولي، كما يتضح من المادتين 13 و14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث يتمتع به كل فرد بغض النظر عن جنسيته. ومع ذلك، فإن فرض قيود على هذا الحق أدى إلى زيادة الهجرة غير النظامية، في الوقت الذي عززت فيه الدول الأوروبية علاقاتها، مما أتاح لمواطنيها حرية الحركة داخل حدودها، أصبحت أكثر تشددًا تجاه شعوب الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، مما أغلق أمامهم أبواب الهجرة وتجاوز حقوق الإنسان الأساسية، غير مهتمة باحترام حقوق المهاجرين، بما في ذلك حقوقهم الأساسية مثل الحق في الأمان، والكرامة، والمعاملة العادلة.

إدراكا من المجتمع الدولي بأهمية ظاهرة الهجرة وتأثيراتها، تم العمل على وضع مجموعة من الآليات الأممية التي تهدف إلى حماية حقوق المهاجرين، وتشجيع الدول على الالتزام بها والانخراط في المواثيق الدولية المتعلقة بهذا الموضوع. ومع ذلك، فإن التحولات التي شهدتها حركة الأشخاص وما نتج عنها من مشكلات أمنية، خاصة تلك المرتبطة بالإرهاب، دفعت بعض الدول إلى اعتماد مقاربة أمنية في التعامل مع قضايا الهجرة، مستندةً في ذلك إلى حقها السيادي في تنظيم هذه العملية.

وتأسيسا على ما سبق، كيف يمكن تحقيق التوازن بين التحكم في ظاهرة الهجرة وحماية حقوق المهاجرين؟ وتتفرع عن الاشكالية الرئيسية العديد من الأسئلة؛ لعل أهمها يتجلى فيما يلي:

كيف يمكن للمنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية تعزيز حقوق المهاجرين وتقديم الدعم لهم من خلال التشريعات الوطنية والدولية؟

ماهي الثغرات القانونية التي تعيق حماية حقوق المهاجرين، وكيف يمكن معالجتها من خلال التشريعات الوطنية والدولية؟

لمعالجة هذه الإشكالية، سعت هذه الدراسة إلى استجلاء سبل حماية حقوق المهاجرين من خلال تبني مقاربة ترتكز على حقوق الإنسان، وذلك بالحد من الطابع الأمني الصارم في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير النظامية، بالنظر إلى أن المهاجرين يعدون من الفئات الهشة والأكثر عرضة للاستغلال والانتهاكات الحقوقية. هذا ما جعل موضوع حقوق المهاجرين يحظى باهتمام متزايد ضمن المنظومة الإقليمية لحقوق الإنسان، سواء من خلال الوثائق الأوروبية العامة لحقوق الإنسان (المبحث الأول)، أو عبر الوثائق الإقليمية الأخرى ذات الصلة بحماية الحقوق والحريات الأساسية (المبحث الثاني).

المبحث الأول: حقوق المهاجر في الوثائق الأوروبية لحقوق الانسان

تسبب تشديد الإجراءات الأمنية في تنامي العنصرية وكراهية الأجانب، مما فرض على الباحثين ومتخذي القرار بذل مجهودات كبيرة من أجل تجديد دور جديد للهجرة، وحقوق المهاجر خصوصا من الوجهة القانونية بغية حماية المهاجرين من كل أشكال العنصرية والكراهية ومختلف أشكال الاعتداءات التي يتعرضون لها، فتصاعد العنصرية في البلدان الأوروبية تجاه الأجانب، لاسيما الأحداث الإرهابية التي شهدتها أوروبا وتورطت فيها عناصر تنتمي في أصولها لبلدان المهجر، يشكل تحديا كبيرا لحركة الدفاع عن حقوق الإنسان، ويهدد مبادئ الديمقراطية ومقومات دولة الحق والقانون في عدد من هذه البلدان، مما أدى إلى تتعدد آليات حماية حقوق المهاجرين على المستوى الدولي لعل أهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إلا أن تلك المرتبطة بالنظام الأوربي تبقى أنجع نظام إقليمي في مجال رعاية هذه الحقوق والدفاع عنها، وإن كان التمتع بهذه الحقوق والحريات يتوقف على وجود منظمات وآليات إقليمية وعالمية تحفز الدول أو تجبرها على تنزيلها على أرض الواقع، وقد تعددت وتنوعت المنظمات الإقليمية في القارة الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، مما ساهم في بلورة منظومة قانونية متقدمة لحماية حقوق الإنسان، حيث أسست هذه المنظمات أطرا مؤسساتية وتشريعية تعنى بتكريس مبادئ الكرامة والحرية، وكان أبرزها مجلس أوروبا الذي أنشأ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والاتحاد الأوروبي الذي أقر ميثاق الحقوق الأساسية، وهو ما شكل مرجعية إقليمية ملزمة تسعى لضمان احترام الحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك حقوق المهاجرين واللاجئين.

المطلب الأول: وثائق مجلس أوربا حول الهجرة

رغم تتعدد آليات حماية حقوق المهاجرين على المستوى الأوروبي، تبقى الآليات المرتبطة بمجلس أوروبا هي المعتمدة في مجال حماية حقوق العمال المهاجرين بالمقارنة مع تلك التي أقرها الاتحاد الأوربي، بل أضحى مطالبا بضرورة العمل على صيانة وضمان مختلف الحقوق للجنس البشري على سطح الأرض[1]، ويعتبر النظام الأوروبي لحقوق الإنسان من أكثر الأنظمة الإقليمية تطورا في

[1] – فريق بحث قانون الأعمال والاستثمار تحت إشراف الدكتور أحمد قيلش، **الآليات الدولية والوطنية لحماية حقوق الإنسان بالمغرب**، مرجع سابق، ص 38.

مجال حماية حقوق الإنسان وحرياته؛ الأساسية بفضل الاتفاقيات الأوروبية وملاحقها وآلياتها، فهو أكثر المنظمات فعالية ضمن المنظمات الإقليمية في مجال حقوق الإنسان، حيث أقر مجموعة من النصوص القانونية لحماية حقوق الإنسان، ويعتبر هذا النظام الإقليمي نموذجا متقدما يحتذى به بالنسبة لباقي الأنظمة الإقليمية الأخرى في هذا المجال، ولازال يحتل دورا رياديا في توفير حماية دولية حقيقية للإنسان بشكل عام وحماية حقوق المهاجرين بشكل خاص[1]، وقد وقعت دول أوروبا الغربية في الرابع نونبر من سنة 1950 الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان اتفاقية روما، التي دخلت حيز التنفيذ في شتنبر 1953، والتي تتكون من 66 مادة، وقد أكدت هذه الاتفاقية على أن الأطراف السامية المتعاقدة تعترف لكل انسان يخضع لنظامها القانوني بالحقوق والحريات المحددة في القسم الأول منها[2]، كما تضمنت هذه الاتفاقية العديد من الحقوق التي جاءت تكرارا لما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مع اختلاف بسيط في تناول المضمون أحيانا، حيث وفرت ضمانات لم يوفرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين. فبمقتضى هذه الاتفاقية، لا تقتصر الحماية على حقوق مواطني الدولة على حسب، وإنما تمتد مظلتها لتشمل نفس الحماية على كل إنسان يخضع لنظامها القانوني ويقطن إقليمها من الأجانب بغض النظر عن مدة إقامتهم[3]، زيادة على أن المجلس الأوروبي تضمن مجموعة من الحقوق لفائدة المهاجرين العمال، كالميثاق الاجتماعي الأوروبي[4] الذي أكد على أن التمتع بهذه الحقوق لا يقوم على أي تميز كيفما كان نوعه، بالإضافة إلى تنصيصه على ضمان معاملة المهاجرين المتواجدين بشكل قانوني في الدول المستقبلة بقدم المساواة مع مواطنيها الأصليين لضمان الممارسة الفعالة لحقوقهم وحقوق عائلاتهم في الحماية والمساعدة[5]، والاتفاقية الأوروبية حول الوضعية القانونية للعمال المهاجرين لسنة 1977، التي تعنى بتنظيم الوضع القانوني للعمال المهاجرين، لضمان حمايتهم واحترام حقوقهم الأساسية، وتهدف إلى تحقيق معاملة متكافئة بين الأجانب المقيمين بصفة قانونية في إقليم الدول الأعضاء في المجلس ومواطني الدولة المستقبلة، خاصة فيما يتعلق بظروف العمل ووسائل تحسين المعيشة وتحقيق الرفاه الاجتماعي للمهاجرين وأفراد أسرهم، واتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لتسهيل المغادرة والسفر واستقبال هؤلاء العمال وعائلاتهم، وتوفير الخدمات المناسبة من الصحة والرعاية الطبية والظروف الصحية الجيدة أثناء السفر، وتشجيع التعاون بالشكل المناسب فيما بين الخدمات الاجتماعية العامة والخاصة في بلاد الهجرة[6].

وقد جاءت هذه الاتفاقية الأوروبية بمجموعة من الآليات لمراقبة مدى التزام الدول الأعضاء باحترام تلك الحقوق وضمانها لكل من يخضع لولايتها القانونية، وهي اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان اللتان يمكن أن يلجأ إليهما الأفراد واللتان تصدران قرارات وأحكاما ملزمة للدول، إضافة إلى لجنة الوزراء في مجلس أوربا[7].

---

[1] – محمد البزاز، "**الحماية الدولية للمهاجرين: حالة المهاجرين المغاربيين في أوروبا**"، منشورات دفاتر مركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغاربية، العدد الثامن، ماي 2006، ص 17.

[2] – المادة الأولى من الاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

[3] – علي يوسف الشكري، **حقوق الإنسان في ظل العولمة**، دار النشر والتوزيع، عمان، سنة 2006، ص 83.

[4] – اعتمد في تورينو بتاريخ 18 أكتوبر 1961، وتمت مراجعته ستة 1966.

[5] – المادة 19 من الميثاق الاجتماعي الأوربي.

[6] – محمد المرابط، **القواعد الدولية لحماية المهاجرين**، مجلة السياسة الدولية، عدد 175، يناير 2008، ص 77.

[7] – عطية محمودة، **الوجيز في حقوق الإنسان**، دار يافا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، عمان، ص203.

تعمل اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان على دراسة الطعون والشكاوي المقدمة إليها بحضور ممثلي الخصوم بغية تحديد الوقائع وإثبات الحقائق، وفي هذا المضمار تجري اللجنة تحقيقات على نطاق واسع قد تصل إلى مكان الخرق أو إلى الدولة المتهمة واستجواب الشهود ومعاينة آثار الخرق في مكانها الأصلي، فإذا كانت الطعون غير مقبولة فإن القضية تقف عند هذا الحد[1]، أما إذا تبين لها أن هناك فعلا خرقا تضع نفسها رهن إشارة الأطراف قصد الوصول إلى حل ودي أو تسوية حبية للقضية على أساس احترام حقوق الحريات كما هي واردة في اتفاقية روما، وإذا لم تتمكن اللجنة من التوصل إلى حل ودي تعد تقريرا مفصلا عن الوقائع والنتائج التي توصلت إليها، وتحيله إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، أما فيما يخص المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فإنه يحق لكل الأفراد أو مجموعات الأفراد أو المنظمات غير الحكومية أن يتقدموا بطلب إلى المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان بإلغاء قرار الطرد الذي قد تتخذه السلطات الفرنسية في حق المهاجر غير النظامي، إذا كان معرضا للتعذيب عند عودته إلى بلده الأصلي، وهو ما أقرته المحكمة الأوربية من خلال اجتهاداتها القضائية التي همت بعض الحقوق التي تنطبق على الأجانب كحظر التعذيب المنصوص عليه في المادة الثالثة من اتفاقية 1950 ومبدأ الإعادة القسرية[2]، ومنذ صدور البروتوكول رقم 11 لاتفاقية روما حيز التنفيذ سنة 1998، جرى تعديل مهم على الأجهزة السابقة يهدف إلى تحسين آليات حماية حقوق الإنسان في أوروبا وتسريع إجراءات البث في الشكاوي المقدمة، وذلك بإنشاء محكمة دائمة تحل محل اللجنة والمحكمة السابقتين، يقع مقرها في ستراسبورغ، ومع ذلك يبقى الوضع القانوني للعمال المهاجرين جد محدود، نظرا لكون عدد الدول المصادقة عليها قليلا، أضف إلى ذلك أن مجال الحماية لا يمتد إلى رعايا الدول غير الأطراف في النظام الأوروبي والمسموح لهم بالعمل والإقامة في دولة عضو في المعاهدة. كما أن أغلب الأحكام التي وردت في الاتفاقية تتعلق ببعض الجوانب الخاصة بالوضع القانوني للعمال المهاجرين، فتقتصر على ظروف العيش والعمل بالنسبة لهؤلاء دون التطرق إلى الحماية الاجتماعية لوضع قواعد وتأطير أسس فعلية لمعاملتهم بنوع من المساواة مقارنة مع رعايا الدول المتعاقدة بالنسبة للعمال المهاجرين.

يتبين من خلال ما سبق، أن الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان والميثاق الاجتماعي الأوروبي يركزان على المهاجرين الشرعيين ويستبعدان الموجودين في وضع غير نظامي، مما يقلص من مضمون تلك الحقوق بشكل واضح، والأكثر من ذلك حتى استفادة المهاجرين النظاميين من حقوقهم تبقى غير مطلقة وفي خطر، ما دام النظام الأوربي لحقوق الإنسان ينص على عدم تعارضها مع النظام العام والأمن الوطني، وهي عبارات يمكن توظيفها في أي وقت للحيلولة دون استفادة المهاجرين من حقوقهم. مما يتعارض مع الاتفاقية بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي التي نصت عليها الفقرة الثانية من المادة 68 بما يلي: "في ظل نظم الضمان الاجتماعي الاكتتابية التي تغطي المستخدمين، يتمتع الأشخاص المنحدرون من رعايا دولة عضو أخرى قبلت الالتزامات الناشئة عن الجزء ذي الصلة في هذه الاتفاقية، بنفس الحقوق التي يتمتع بها رعايا الدولة العضو المعينة فيما يتعلق بالجزء المذكور، على أنه يجوز إخضاع تطبيق هذه الفقرة لشروط توفر اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف تنص على المعاملة بالمثل". فضلا عن الاتفاقية التي

[1] – نفس المرجع، ص 205.

10– عبد العزيز العسري، **سياسة الهجرة واللجوء بالمغرب وإشكالية ملاءمة تشريعه الوطني مع التزاماته الدولية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس، السنة الجامعية 2023 / 2022، ص65، بتصرف.

اعتمدت بشأن المساواة في المعاملة بين المواطنين الأصليين وغير المواطنين في مجال الضمان الاجتماعي خلال المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في 28 يونيو 1962 وتتكون هذه الاتفاقية من 14 مادة[1].

المطلب الثاني: وثائق الاتحاد الأوروبي حول الهجرة

على اعتبار أن دول هذا الاخير من الدول المعنية بمشكلة الهجرة بشكل كبير، فقد سارعت هذه الأخيرة إلى اعتماد مجموعة من الاتفاقيات بهدف وضع حد لتدفقات المهاجرين على المنطقة، كغاية ذات أولوية كبيرة، ثم ضمان نوع من الحماية لحقوق هؤلاء المهاجرين من جهة ثانية، وفي هذا السياق سنتطرق إلى المقتضيات المتعلقة بالمهاجرين في المعاهدة المنشئة للمجتمع الأوروبي سنة 1997 (**أولا**)، وفي ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي لسنة 2000 (**ثانيا**)، دون الحديث عن تفاصيل السياسة الأوروبية الموحدة للهجرة واللجوء، باعتبار الأمر يتعلق بتوجهات سياسية أكثر من كونها قواعد قانونية.

أولا: حقوق المهاجر في المعاهدة المنشئة للمجتمع الأوروبي

بعد تأسيس الاتحاد الأوربي[2] ازداد العمل على التنسيق والتعاون الأوروبي تجاه الهجرة غير النظامية، القادمة إلى أوربا من عدة مصادر رئيسية كأوروبا الشرقية، والشرق الأوسط خاصة تركيا والأكراد من تركيا حيث يمثلون نسبة كبيرة وإفريقيا جنوب الصحراء، فقد تعامل الاتحاد الأوربي مع هذه الظاهرة بواقعية عن طريق دفع دول أوربا الشرقية لتبني إصلاحات اقتصادية وسياسية. أما فيما يتعلق بالهجرة القادمة من إفريقيا والشرق الأوسط، فقد عملت دول الاتحاد الأوربي على إبرام شراكة مع الدول الواقعة على حوض البحر المتوسط من خلال التوقيع على إعلان برشلونة سنة 1995، وتهدف من خلاله احتواء الهجرة غير القانونية عبر منافذ الحدود الجنوبية لدول الاتحاد الأوربي[3].

ومن خلال الفقرة الثالثة من المادة 137 من معاهدة منشأ المجتمع الأوروبي، التي تنص على تحسين ظروف العمل بالنسبة لمواطني الدول الأخرى الذين يقيمون بشكل قانوني في الإقليم الأوروبي، وإن كانت هذه الفقرة تعني فقط المهاجرين الشرعيين رغم أن أوروبا تغص بآلاف العمال من المهاجرين غير الشرعيين.

فمعظم الدول الأوربية تقريبا سواء المنضوية تحت مظلة الاتحاد الأوربي أو خارجة عنه، تتفق على معارضة الهجرة غير النظامية بشدة سواء كانت هذه الهجرة من إفريقيا أو غيرها، رغم أن دول الاتحاد الأوربي لا تمانع من استقبال هجرة الكفاءات المتميزة[4].

وللحد من تدفق المهاجرين القادمين من الشرق الأوسط وإفريقيا فقد عمل الاتحاد الأوربي على دخول شراكة مع الدول الواقعة على حوض البحر المتوسط من خلال التوقيع على إعلان برشلونة، الذي يعمل على تحقيق الأمن والاستقرار والحد من الهجرة غير

---

[1] – محمد شريف بسيوني، **الوثائق الدولية لحقوق الانسان، الطبعة الأولى، سنة 2003، مطابع الشرق الأوسط، القاهرة**، ص 171.

[2] – الاتحاد الأوربي هو جمعية دولية للدول الأوربية يضم 27 دولة وأخرهم كانت كرواتيا التي انضمت في 1 يوليوز 2013، تأسس بمقتضى معاهدة ماستريخت الموقعة سنة 1991.

[3] – خليل الخطيب، وقائع المؤتمر العلمي الدولي الأول بعنوان: "**الهجرة واللجوء في الوطن العربي: الواقع –التحديات –الحلول**، الطبعة الأولى، 2022، دار الكتب، صنعاء، ص 740.

[4] – أحمد فرج علي عمران، **السياسة والمواقف الدولية والإقليمية تجاه طاهرة الهجرة غير القانونية**، مقال منشور بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الأول بعنوان: "الهجرة واللجوء في الوطن العربي (الواقع –التحديات –الحلول)"، الطبعة الأولى، 2022، دار الكتب، اليمن، ص 740.

النظامية عبر المنافذ والحدود الجنوبية لدول الاتحاد الأوربي، من خلال التعهد بإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية حتى تتمكن من الحد من هذه الظاهرة[1].

من خلال ما سبق يتبين أن دول الاتحاد الأوربي اقتنعت بأن القضاء على ظاهرة الهجرة يتطلب إبرام اتفاقيات مع الدول المعنية، والتعاون والتنسيق مع كافة الدول المصدرة لها من أجل دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها.

ثانيا: موقع المهاجر في ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي

يؤكد هذا الميثاق على الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمواطني الاتحاد الأوربي وللسكان الخاضعين للقانون الأوربي، وقد صيغ ضمن الاتفاقية الأوربية واعتمده البرلمان الأوربي ومجلس الوزراء والمفوضية الأوربية في 7 دجنبر من عام 2000. لم تكن الهوية القانونية لهذا الميثاق مؤكدة كما أنه لم ينل تأثيرا قانونيا كبيرا، حتى صار فعالا بالقوة عن طريق معاهدة لشبونة في فاتح دجنبر 2009[2].

نصت الفقرة الثانية من المادة الرابعة على ما يلي: "في نطاق تطبيق المعاهدة المنشئة لمجتمع أوروبي والمعاهدة بشأن الاتحاد الأوروبي، ودون الإخلال بالأحكام الخاصة لتلك المعاهدات، يحظر أي تمييز على أساس الجنسية".

في حين أن المادة 19 تحظر الترحيل الجماعي للأجانب، وفصل أو إبعاد أو تسليم أي شخص إلى دولة ما إذا كان هناك خطر يهدده بتعرضه لعقوبة الإعدام أو التعذيب، أو المعاملات والعقوبات غير الإنسانية أو القاسية.

أما المادة 18 تكفل حق اللجوء بالاحترام الواجب لقواعد اتفاقية جنيف لسنة 1951 وبروتوكول 1967 والمعاهدة المنشئة لمجتمع أوروبي، في حين تنص المادة 22 على احترام الاختلاف الثقافي والديني واللغوي.

هذه المقتضيات تبدو غير كافية لضمان حقوق المهاجرين، حيث تترك الفرصة لملأ الفراغ عبر مقتضيات سياسية، لا تخلو من تمييز ضد المهاجرين[3].، علاوة على تسخير مجموعة من الوسائل اللوجستيكية والتكنولوجية الرقمية الحديثة لمراقبة الحدود ووضع سياجات والاستعانة بالأقمار الاصطناعية والرادارات الجد المتطورة للكشف عن المتسللين للحدود الأوربية، كما عملت دول الاتحاد الأوربي بعقد اتفاقيات ثنائية مع البلدان الافريقية لاسيما فيما يتعلق بترحيل المهاجرين السريين وارجاعهم

المبحث الثاني: الهجرة في الوثائق الإقليمية الأخرى

إذا كانت الأنظمة الأمريكية والإفريقية لحقوق الإنسان ناقصة الفعالية بالمقارنة مع النظام الأوروبي، فإنها على الأقل استطاعت إصدار اتفاقيات عامة وشاملة حول حقوق الإنسان (**المطلب الأول**)، مقارنة مع النظامين العربي والإسلامي الذي لم يقم بذلك وكل ما تم إنجازه هو وضع وثائق جزئية عديمة الفعالية أو إعلانات عامة غير ملزمة (**المطلب الثاني**).

---

[1]- نفس المرجع، ص 740.

[2] – هي اتفاقية دولية لتعديل معاهدتين سابقتين اللتين شكلتا الأساس الدستوري لتأسيس الاتحاد الأوربي، تم توقيعها من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي في 13 دجنبر 2007، ودخلت حيز التنفيذ في 01 دجنبر 2009.

[3] - Andrew GEDDES, **The politics of migration and immigration in Europe**, SACE Publications LTD, first Published, London, 2003.

المطلب الأول: الهجرة في الوثائق الأمريكية لحقوق الإنسان

إن الوثائق الأمريكية والإفريقية العامة حول حقوق الإنسان مثلها مثل الوثائق العامة الأوروبية تنص على المساواة وعدم التمييز في الاستفادة من الحقوق الواردة فيها، غير أنها تبدو أكثر اهتماما بالمهاجرين واللاجئين. وقد تم التوقيع على ميثاق "بوجوتا" المنشئ لمنظمة الدول الأمريكية في 30 أبريل 1948 ودخل حيز التنفيذ في 13 دجنبر 1951، ولم يتضمن الميثاق في البداية نصوصا تفصيلية حول حقوق الإنسان، وإنما مجرد إشارة لهذه الحقوق في الديباجة والمادتين 3 و16، حيث نصت الفقرة 12 من المادة الثالثة من الميثاق على عدم التمييز في الحقوق الأساسية للفرد على أي أساس كان بما في ذلك الجنسية، كما أرفق الميثاق بالإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان.

وتضمن الإعلان في ديباجته على أن: "الدول الأمريكية أقرت في مناسبات عديدة أن حقوق الإنسان الأساسية لا تنشأ من حقيقة أنه مواطن لدولة معينة، لكن على أساس صفات شخصيته الإنسانية"، كما تقر المادة 27 من نفس الإعلان حق اللجوء السياسي لدولة أجنبية وفق القوانين الداخلية والدولية.

قرر وزراء خارجية الدول الأمريكية لحقوق الإنسان خلال سنة 1959، إعداد مشروع اتفاقية أمريكية لحقوق الإنسان بالاشتراك مع اللجنة القانونية الأمريكية؛ وقد تم عرض هذا المشروع على مؤتمر سان خوصيه سنة 1969، حيث أقر هذه الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ في 18 يونيو 1978[1].

وقد جاء في الفقرة الثانية من المادة الأولى أن "كلمة إنسان أو شخص تعني كل كائن بشري"، وقد تضمنت الفقرة السادسة من المادة 22 على عدم جواز طرد أجنبي يتواجد بصورة شرعية على أراضي دولة طرف في الاتفاقية عدا بموجب قرار قانوني. وتمنع الفقرة الثامنة من نفس المادة ترحيل شخص أجنبي أو إعادته إلى بلده، إذا كان حقه في الحياة أو الحرية الشخصية سيعرض للخطر، وتمنع المادة التاسعة من نفس الفقرة الطرد الجماعي للأجانب.

نظرا لحركة الهجرة الواسعة والمستمرة التي تشهدها القارة الأمريكية، حظي موضوع حماية المهاجرين باهتمام منظمة الدول الأمريكية، حيث قامت هذه المنظمة بإصدار العديد من القرارات تؤكد فيها مراعاة حقوق هذه الفئة وحمايتها من كل أشكال الانتهاكات، كالتوصية المتعلقة بحقوق الإنسان للمهاجرين بما في ذلك العمال المهاجرين وأسرهم، والتوصية المتعلقة بتقوية مسألة الهجرة في منظمة الدول الأمريكية لعام 2013، التي اعتبرت حماية المهاجرين من صميم عملية التنمية في دول المنطقة، والتوصية المتعلقة بالسكان المهاجرين وتدفقات الهجرة في أمريكا[2].

رغم محاولة الدول الأمريكية التأسيس لمعاهدات إقليمية تهم حماية المهاجرين، فلم يتحقق ذلك بعد، حيث لازالت مجرد تطلعات تفتقد للقوة الإلزامية، وما يزكي ذلك تعامل بعض الدول الأمريكية المستقبلة للهجرة مع بعض فئات المهاجرين في وضعية غير قانونية بطرق قاسية.

---

[1] – الشافعي محمد بشير، **قانون حقوق الإنسان**، منشورات مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، سنة 1995، ص 66.

[2] – حمزة عبابسة، **الحماية القانونية للمهاجرين في القانون الدولي**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في قانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2016 -2017، ص 372- 373، بتصرف.

المطلب الثاني: الهجرة في الوثائق الإفريقية والعربية لحقوق الإنسان

إذا كانت الأنظمة الإفريقية لحقوق الإنسان ناقصة الفعالية بالمقارنة مع النظامين الأوروبي والأمريكي، فإنها على الأقل استطاعت إصدار اتفاقيات عامة وشاملة حول حقوق الإنسان (**أولا**) بالمقارنة مع النظام العربي الذي لم يقم بذلك وكل ما تم إنجازه هو وضع وثائق جزئية عديمة الفعالية أو إعلانات عامة غير ملزمة (**ثانيا**).

أولا: حقوق المهاجر في الوثائق الإفريقية العامة لحقوق الإنسان.

على مستوى الاتحاد الافريقي ثم إبرام العديد من الاتفاقيات منها: اتفاقية الاتحاد الافريقي لحقوق الانسان والشعوب سنة 1981[1] الذي جاء في مادته 12 على أن:" **لكل شخص الحق في التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود الدولة شريطة الالتزام بأحكام القانون، وعلى منع طرد الأجانب المقيمين بصفة قانونية إلا بقرار مطابق للقانون**"[2]، كما نصت المادة 2 من هذا القانون على أن: "**يتمتع كل شخص بالحقوق والحريات المعترف بها والمكفولة في هذا الميثاق دون تمييز**"

تعد القارة الإفريقية ثالث قارة بعد أوروبا وأمريكا التي تبنت قانونا دوليا وضعيا لحقوق الإنسان، حيث وافق مؤتمر القمة الإفريقي الثامن عشر المنعقد في نيروبي سنة 1981 على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1986 بعد كفاح طويل للمدافعين عن حقوق الإنسان بإفريقيا، وقد أكد على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان كمبدأ عدم التمييز.

وتعتبر مشكلة الهجرة وحقوق المهاجرين من التحديات الأساسية لمنظمة الاتحاد وسابقتها منظمة الوحدة الإفريقية حيث تعتبر إفريقيا من أكبر المصدرين للمهاجرين، ويتفاقم هذا المشكل مع تزايد الانتهاكات التي أصبحت تطال هذه الفئة في دول المصدر أو العبور أو الاستقبال[3]، ولضمان احترام الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية الإفريقية لحماية حقوق الإنسان والشعوب اكتفى واضعوها بالنص في الباب الثاني منها على إنشاء لجنة إفريقية لحقوق الإنسان والشعوب[4] تتولى حماية حقوق الإنسان والشعوب بإفريقيا[5]، وكجهاز وحيد مكلف طبقا للمادة 45 منه بمهام عديدة تتمثل في جمع الوثائق وإجراء الدراسات حول المشاكل الإفريقية في مجال حقوق الإنسان والعمل على حلها، ورصد تنفيذ إدراك الحقوق الواردة فيها، وترقية حقوق الإنسان والشعوب وحمايتها، وتم بعد ذلك صدور البروتوكول الإضافي الملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والذي اعتمدته الدول الأعضاء في منطقة الوحدة الإفريقية في واغادوغو ببوركينافصو يونيو 1998، وقد دخل حيز التنفيذ في يناير 2004، يتضمن إنشاء محكمة إفريقية لحقوق الإنسان والشعوب تختص بكل القضايا والنزاعات التي تعرض عليها فيما يتعلق بتفسير وتطبيق ميثاق المنظمة والبروتوكول المنشئ لها وأي وثيقة أخرى لحقوق الإنسان صادقت عليها الدول الإفريقية المعنية، كما تفصل المحكمة في أي نزاع يثار بشأن اختصاصها.

---

[1] – معاهدة دولية صاغتها الدول الأفريقية تحت غطاء منظمة الوحدة الأفريقية، الاتحاد الأفريقي حاليا في 27 يونيو 1981 ، بينما دخلت حيز التنفيذ في 21 أكتوبر 1986 .

[2] – المادة 12 من اتفاقية الاتحاد الافريقي لحقوق الانسان والشعوب سنة 1981.

[3] – نفس المرجع، ص358.

[4] – عطية محمودة، مرجع سابق، ص209.

[5] – تنص المادة 30 من الميثاق على أن "تنشأ في إطار منظمة الوحدة الافريقية لجنة إفريقية لحقوق والشعوب يشار إليها فيما يلي باسم "اللجنة" وذلك من أجل النهوض بحقوق الإنسان والشعوب في إفريقيا وحمايتها".

وقد نص هذا الميثاق في ديباجته على مبدأ عدم التمييز في التمتع بالحقوق الواردة فيه على أي أساس كان بما في ذلك الجنسية، كما أن الفقرة الثالثة[1] من المادة 12 تنص على حق اللجوء وتمنع الفقرة الرابعة[2] من نفس المادة الدول الأطراف من طرد الأجنبي الموجود بصورة قانونية إلا بموجب قرار صادر وفقا للقانون، أما الفقرة الخامسة من نفس المادة فتحظر الطرد الجماعي للأجانب.

وقد أولت باقي التجمعات الجهوية الإفريقية اهتماما أكثر بالمهاجرين خصوصا فئة العمال، فالجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تضمن حرية التنقل والإقامة والمساواة في المعاملة (معاهدة لايكوس سنة 1979)، كما أقر الاتحاد الجمركي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى مبدأ عدم التمييز المؤسس على الجنسية في ميدان العمل، كما أبرم نفس التجمع اتفاقية حول الضمان الاجتماعي سنة 1985.

في هذا السياق، اهتمت منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1969 بمعالجة مشكلة النزوح القسري على مستوى القارة الإفريقية، وذلك من خلال اعتماد اتفاقية "كمبالا" التي شكلت صكا ملزما يركز بشكل خاص على التعامل مع مشكلة النازحين، وفي القمة الخاصة التي عقدت في كمبالا في 22-23 أكتوبر 2009، اتخذ الاتحاد الإفريقي خطوة مهمة ليشكل سابقة جديدة في القانون الدولي من خلال اعتماد اتفاقية كمبالا لحماية ومساعدة النازحين داخليا في إفريقيا، تمثل إطارا قانونيا مشتركا يهدف إلى تطوير استجابات شاملة لمعالجة مشكلة النزوح الداخلي، ومن ثم فإن هذه الاتفاقية تمثل أساسا قانونيا وحقوقيا هاما لضمان أمن النازحين والمهاجرين وسلامتهم الجسدية على حد السواء فضلا عن حماية حقوقهم الإنسانية الأساسية[3].

رغم أن النظام الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب تأثر بالاتفاقيتين الأوروبية والأمريكية لحقوق الإنسان، يلاحظ أنه جاء أقل ضمانة لحقوق الإنسان مما جاء في الاتفاقية؛ بحيث لا يرقى إلى معالجة المشاكل التي تعاني منها هذه القارة، والتي تزداد حدتها يوما بعد يوم خصوصا أمام الأوضاع الصعبة التي تعيشها المنطقة من صراعات وحروب داخلية، مما زاد من حدة تفاقم ظاهرة الهجرة، مع تنامي البطالة وضعف القدرة الشرائية، فضلا عن الصراعات الدولية الثنائية.

ثانيا: حقوق المهاجر في الوثائق العربية العامة لحقوق الإنسان

لا توجد في العالم العربي اتفاقية عامة لحقوق الإنسان، وكل ما فعلته جامعة الدول العربية منذ إنشائها سنة 1945 هو إنشاء لجنة عربية دائمة لحقوق الإنسان سنة 1967 بناء على طلب من الأمم المتحدة.

إن غياب اتفاقية عربية عامة لحقوق الإنسان تهم حقوق المهاجرين في الوطن العربي، يحيلنا على مواثيق أخرى مثل الميثاق العربي للعمل سنة 1965، واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية لسنة 1957، وميثاق العمل الاقتصادي العربي واستراتيجيته لسنتي 1980 و1982 غير أن مسألة الفعالية تظل غائبة. وبالتالي ليس هناك وجود حقيقي لوثائق دولية عربية لحقوق الإنسان معنية بالمهاجرين،

---

[1] – تنص الفقرة الثالثة من المادة 12 على ما يلي: "لكل شخص الحق عند اضطهاده في أن يسعى ويحصل على ملجأ في أي دولة أجنبية طبقا لقانون كل بلد وللاتفاقيات الدولية"

[2] – تنص الفقرة الرابعة من نفس المادة على: "لا يجوز طرد الأجنبي الذي دخل بصفة قانونية إلى أراضي دولة ما طرف في هذا الميثاق إلا بقرار مطابق للقانون".

[3] – محمد أبركان، **السياسة المغربية لتدبير قضية الهجرة: الرهانات والتحديات**، عدد خاص حول الهجرة واللجوء، مجلة الخزامى للدراسات القانونية والاجتماعية، الحسيمة، يناير 2020، ص 179.

لأن الأمر يتعلق بمجرد مشاريع وإعلانات شكلية لم تحقق أي نتائج على أرض الواقع[1]، في ظل وجود عدد قليل من الدول العربية التي صادقت على اتفاقية الحماية التي تنطبق تحديدا على العمال المهاجرين خاصة الاتفاقية الدولية بشأن حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، باستثناء الجزائر والمغرب ومصر وسوريا، وهي الدول الوحيدة في المنطقة التي صادقت على هذه الاتفاقية.

ولا يمكن القول بوجود نظام إقليمي عربي خاص لضمان حماية حقوق الإنسان، وإن كانت الجهود غير الرسمية لم تتوقف، فقد انعقد في إيطاليا مؤتمر لجنة خبراء العرب في الفترة الممتدة بين 5 -12 دجنبر عام 1987، بدعوة من المعهد الدولي للدراسات العليا للعلوم الجنائية شارك فيه مجموعة من الخبراء وأصحاب الفكر والقانون في الوطن العربي، أعلن فيه عن مشروع حقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي[2].

خاتمـــــــــــة

بحقوق والإقليمي الدولي الاهتمام تطور مدى "الحماية وآليات الإقليمية الوثائق تحليل :الإنسان وحقوق الهجرة" دراسة تبرز والاستقبال العبور بلدان في الاستقرار عند أو التنقل خلال سواء ،متعددة لمخاطر تتعرض هشة فئة باعتبارهم ،المهاجرين. وقد الإقليمية الوثائق أظهرت، وحقوقي إنساني منطلق من الأفراد هؤلاء حقوق بحماية التزاماً ،متفاوتة بدرجات، السياسية التحديات رغم .الواقع أرض على الالتزامات هذه تفعيل تعرقل قد التي والأمنية

لحماية أساسية دعامة الأوروبي للاتحاد الأساسية الحقوق وميثاق الإنسان لحقوق الأوروبية الاتفاقية شكّلت ،الأوروبي السياق في المهاجرين، العادلة المحاكمة في حقهم ضمان خلال من، القسري الإرجاع ورفض .الإنسانية كرامتهم واحترام آليات تطوير تم كما .بها الإخلال عند الدول ومساءلة الحقوق هذه لفرض ،الإنسان لحقوق الأوروبية المحكمة مثل قضائية

إطار في الإنسان حقوق حماية ونظام الإنسان لحقوق الأمريكية الاتفاقية من كل كرست فقد ،الأمريكي المستوى على أما ،باللجوء يتعلق ما في خصوصاً ،المهاجرين لحماية مبادئ عدة الأمريكية الدول منظمة التمييز وعدم، الإنسانية المعاملة وضمانات، .المتحدة الولايات خاصة ،الدول لبعض المتشددة الداخلية السياسات بفعل محدودة الواقع أرض على الممارسة تبقى لكن

في القارة الإفريقية والعالم العربي، ورغم وجود مواثيق حقوقية مثل الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والميثاق العربي لحقوق الإنسان، فإن حماية حقوق المهاجرين لا تزال تعاني من الضعف على المستوى المؤسساتي والتطبيقي. ويعزى ذلك إلى هشاشة الأنظمة القانونية، وضعف آليات التتبع والمساءلة، إضافة إلى غياب الإرادة السياسية الفعالة في العديد من الدول.

وعليه يستشف، أن الخلاصات العامة لهذا الموضوع تؤكد أن حماية حقوق المهاجرين في الوثائق الإقليمية تمثل خطوة مهمة في سبيل تعزيز كرامتهم الإنسانية، لكنها تبقى مرهونة بمدى التزام الدول باحترام وتنفيذ ما ورد في هذه النصوص. كما أن التنسيق بين مختلف الأقاليم والأنظمة الحقوقية، إلى جانب إشراك المجتمع المدني، يبقى ضرورياً لتفعيل حماية حقيقية توازن بين اعتبارات الأمن واحترام الحقوق الأساسية للمهاجرين.

[1] – مراد الرايشي، حقوق المهاجرين في القانون الدولي، لرسالة لنيل ديبلوم العليا المعمقة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال، السنة الجامعية 2005-2006، ص 34.

[2] – عطية محمودة، مرجع سابق، ص 211.

لائحـة المراجـع والمصادر:

✓ **الكتـــــب**

- محمد يوسف علوان، القانون الدولي لحقوق الإنسان، المصادر ووسائل الوقاية، دار الثقافة،2005.
- محمد البزاز، "الحماية الدولية للمهاجرين: حالة المهاجرين المغاربيين في أوروبا"، منشورات دفاتر مركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغاربية، العدد الثامن، ماي 2006.
- فريق بحث قانون الأعمال والاستثمار تحت إشراف الدكتور أحمد قيلش، الآليات الدولية والوطنية لحماية حقوق الإنسان بالمغرب، ،كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى2022.
- علي يوسف الشكري، حقوق الإنسان في ظل العولمة، دار النشر والتوزيع، عمان، سنة 2006.
- عطية محمودة، الوجيز في حقوق الإنسان، دار يافا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، عمان.
- محمد شريف بسيوني، الوثائق الدولية لحقوق الانسان، الطبعة الأولى، سنة 2003، مطابع الشرق الأوسط، القاهرة.
- خليل الخطيب، وقائع المؤتمر العلمي الدولي الأول بعنوان: "الهجرة واللجوء في الوطن العربي: الواقع –التحديات –الحلول، الطبعة الأولى، 2022، دار الكتب، صنعاء.
- أحمد فرج علي عمران، السياسة والمواقف الدولية والإقليمية تجاه طاهرة الهجرة غير القانونية، مقال منشور بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الأول بعنوان: "الهجرة واللجوء في الوطن العربي (الواقع –التحديات –الحلول)"، الطبعة الأولى، 2022، دار الكتب، اليمن.
- الشافعي محمد بشير، قانون حقوق الإنسان، منشورات مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، سنة 1995.

✓ **الرسائـل والأطروحـات**

- عبد العزيز العسري، سياسة الهجرة واللجوء بالمغرب وإشكالية ملاءمة تشريعه الوطني مع التزاماته الدولية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس، السنة الجامعية 2022 / 2023.
- حمزة عبابسة، الحماية القانونية للمهاجرين في القانون الدولي، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في قانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2016 -2017.
- مراد الرايشي، حقوق المهاجرين في القانون الدولي، لرسالة لنيل ديبلوم العليا المعمقة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال، السنة الجامعية 2005-2006.

✓ **المجـلات**

- محمد المرابط، القواعد الدولية لحماية المهاجرين، مجلة السياسة الدولية، عدد 175، يناير 2008.

- محمد أبركان، السياسة المغربية لتدبير قضية الهجرة: الرهانات والتحديات، عدد خاص حول الهجرة واللجوء، مجلة الخزامى للدراسات القانونية والاجتماعية، الحسيمة، يناير 2020.

✓ **الاتفاقيات والمعاهدات**

- اعتمد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 الف (د3)، المؤرخ في 10 كانون الأول / ديسمبر 1948.
- الاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي
- الميثاق الاجتماعي الأوربي
- الاتفاقية الاتحاد الافريقي لحقوق الانسان والشعوب سنة 1981.
- الميثاق الاجتماعي الأوربي.

✓ **المراجع بالفرنسية**

- Andrew GEDDES, **The politics of migration and immigration in Europe**, SACE Publications LTD, first Published, London, 2003.
- LARABI Jaidi et Ivan Martin, le partenariat Afrique- Europe enquête de recherche principales conclusions, policy Brie, Mai 2018, PB18/18. www.ocppc.ma.

ارتفاقات التعمير
بين تقييد حق الملكية وضبط النسيج العمراني

الحسين الجعبوق

إطار بالوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية

المملكة المغربية

الملخص:

إن التدبير العمراني يرتبط ارتباطا قويا بتنظيم التراب الوطني وضبط النسيج العمراني وتنفيذ السياسة العقارية والعمرانية عبر وضع مجموعة من القواعد والضوابط التي يجب على كل المتدخلين في قطاع التعمير احترامها من مواطنين ومؤسسات عمومية وغير ذلك، وقد عملت قوانين التعمير على التدبير المحكم للمجال العمراني عبر تنظيم مجموعة الارتفاقات، فكان لا بد من تدخل الدولة لتدبير قطاع التعمير، وذلك من خلال إشراك مختلف الفاعلين عبر العمل بمبدأ توزيع السلطات والصلاحيات، مما يضمن حسن التنسيق في ممارسة الاختصاصات، بالإضافة إلى إشراك الأنظمة الخاصة في هذا المجال.

الكلمات مفتاحية: الارتفاقات، التعمير، الملكية العقارية، النسيج العمراني، المنفعة العامة، الملك العمومي.

مقدمة

تعد مسالة التعمير ظاهرة اجتماعية وحضارية احتلت الصدارة على الصعيد الدولي مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث أصبحت من أهم القضايا التي تشغل بال القائمين والمتدخلين فيها، وبذلك يعد هذا المجال من الأوراش التي ما فتئت الدولة ومؤسساتها تراهن عليه من أجل مسايرة التحولات التي شهدتها خلال العقود الأخيرة والتي تتميز بطابع التمدين والتحضر السريع بالنظر لدورهما في تنظيم المجال والنسيج العمراني.

ويعتبر العقار الأرضية الخصبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمختلف أبعادها، وذلك من خلال توفير الوعاء العقاري اللازم لإنشاء البنيات التحتية والمرافق العمومية، وتوفير السكن الملائم لمختلف طبقات المجتمع، وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية في شتى المجالات، إذ أن العقار من أكثر القطاعات حركية داخل النطاق الاقتصادي، وأن باقي القطاعات الأخرى تدور وتحوم حوله. وبالتالي فهو يشكل اللبنة الأساس لانطلاق المشاريع التجارية والصناعية والسياحية وغيرها، وأداة لتحقيق التنمية الاستثمارية والأمن العقاري.

وقد أقر المشرع المغربي ارتفاقات بقوة القانون في قوانين التعمير والتجزئات العقارية، بالإضافة إلى القوانين الخاصة التي تنظم مجموعة من المجالات الحيوية المتصلة بالمنفعة العامة، وبهذا يكون من الواجب وضع هياكل ونصوص تشريعية توازن بين ضمان الملكية العقارية وبين تحقيق المصلحة العامة، وضبط النسيج العمراني.

وبصرف النظر عن العلاقة بين ارتفاقات التعمير والملك العمومي فالهدف منها هو تحقيق المصلحة العامة، ذلك أن وثائق التعمير تحدد المناطق المتعلقة بالاتفاقات، كارتفاق عدم البناء والحد من العلو وغيرها...ويعد تصميم التهيئة المصدر الأساس لهذه الارتفاقات.

ويكتسي هذا الموضوع **أهمية** كبيرة في المنظومة القانونية والاقتصادية من ناحيتين:

- **من الناحية النظرية**: تتجلى في معرفة التنظيم القانوني الارتفاقات التعميرية والعقارية بالمغرب، وإدراك أهم تجلياتها وصورها، الشيء الذي يؤدي إلى ترجمة أهم الآليات التي قررتها النصوص التشريعية والتنظيمية من أجل هيكلة وضبط الملكية العقارية وتحقيق المصلحة العامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على مختلف المستويات.
- **من الناحية العملية**: تتمثل في الإحاطة بكل الآليات الواقعية المنتشرة على مستوى الواقع العملي والتي تؤدي إلى تنظيم ارتفاقات التعمير والحد من التعدي عليها، وإبراز أهم الإشكالات والصعوبات التي يطرحها تطبيق الأنظمة العقارية على مستوى الواقع والتي تعرقل تحقيق المصلحة العامة والتنمية والاستثمار.

وإن **الإشكالية** الأساس التي يناقشها الموضوع تتمثل فيما يلي: كيفية التوفيق بين تنزيل ارتفاقات التعمير، مقابل الحفاظ على الملكية العقارية وتنمية المجال الاقتصادي والاجتماعي بشكل يحافظ على تحقيق المصلحة العامة، وتخطي المشاكل التي قد تحول دون تحقيق هذه الأهداف؟

وبناء عليه سيتم الفصل في هذا الموضوع من خلال مطلبين، **الأول** سنتطرق فيه للارتفاقات الواردة في قوانين التعمير، **والثاني** سنعالج من خلاله الارتفاقات المقررة بنص خاص.

المطلب االأول: الارتفاقات الواردة في قوانين التعمير

تعد مسالة التعمير ظاهرة اجتماعيه وحضارية[1] احتلت الصدارة على الصعيد الدولي مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث أصبحت من أهم القضايا التي تشغل بال القائمين والمتدخلين فيها، وبذلك يعد هذا المجال من الأوراش التي ما فتئت الدولة ومؤسساتها تراهن عليه من أجل مسايرة التحولات التي شهدتها خلال العقود الأخيرة والتي تتميز بطابع التمدين والتحضر السريع بالنظر لدورهما في تنظيم المجال والنسيج العمراني.

هذا ويعتبر التخطيط العمراني وسيلة من وسائل التعمير التي تهدف إلى بيان الحقوق والواجبات المترتبة عن هذا التخطيط في راهنتيه وسيناريوهاته، الأمر الذي يوضح ارتباطه الوثيق بالملكية العقارية[2] باعتبارها حقا دستوريا طبقا للفصل 35 من الدستور مع التأكيد على أن للقانون سلطة تقييده.

ومن هذا المنطلق فارتفاقات التعمير هي: "أعباء تفرض على عقار بسبب موقعه ليس لفائدة عقار آخر، وإنما خدمة للمصلحة العامة العمرانية، وذلك عكس الارتفاقات في مجال العقار الذي هو تكليف يفرض على عقار لخدمه عقار آخر"[3].

واستنادا إلى ما سبق تضمن كل من قانون التعمير رقم 12.90 (الفقرة الأولى)، وقانون التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات رقم 25.90 (الفقرة الثانية) ارتفاقات حدت وقيدت الحق المطلق للملكية وأسهمت في ضبط المجال العمراني.

الفقرة الأولى: الارتفاقات الناشئة عن قانون التعمير

بصرف النظر عن العلاقة بين ارتفاقات التعمير والملك العمومي فالهدف منها هو تحقيق المصلحة العامة، ذلك أن وثائق التعمير[4] تحدد المناطق المتعلقة بالاتفاقات، كارتفاق عدم البناء والحد من العلو وغيرها...ويعد تصميم التهيئة المصدر الأساس لهذه الارتفاقات.

واستنادا إلى هذا فإن ارتفاق التعمير له علاقه بتدبير المجال العمراني، وهذا الأخير يشكل الدعامة الأساس لتحقيق التنمية الشاملة بمختلف مقوماتها وأسسها، والتدبير العمراني هنا له ارتباط قوي بتنظيم التراب الوطني وضبط النسيج العمراني وتنفيذ السياسة

---

[1] في هذا السياق يقول الفيلسوف ابن خلدون عبد الرحمن في مقدمته ما يلي: "إن الحضارة تتفاوت بتفاوت العمران فمتى كان العمران أكثر كانت الحضارة أكمل"، الشيء الذي يبين أن العمران يكتسي أهميه بالغة في تنظيم المشهد العمراني الحضاري نظرا للدور الذي يلعبه في تأهيل المجال والرفع من قدرته على جلب الاستثمار وخلق الثروات وتحسين مستوى العيش.

عبد الرحمن محمد ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، فضاء الفن والمعرفة، دون ذكر الطبعة والسنة، ص 446 447.

[2] تتسم الملكية العقارية بالمغرب بازدواجية البنية من خلال العقارات المحفظة الخاضعة للقانون رقم 14.07 المعدل والمتمم لظهير التحفيظ العقاري، والعقارات غير المحفظة المنظمة بنصوص القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية وأحكام الفقه المالكي وبعض عموميات أعراف الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى العقارات في طور التحفيظ، وتتميز بالتضخم التشريعي كذلك في الطبيعة والصفة بين أملاك الدولة الخاصة والعامة والأملاك الحبسية وأملاك الجماعات السلالية والجيش والأملاك الغابوية، وقوانين الأصفار أي: قانون الملكية المشتركة للعقارات المبنية، وقانون وبيع العقار في طور الانجاز، وقانون الايجار المفضي إلى تملك العقار.

[3] مصطفى عملاقي، الحماية الجنائية لمجال التعمير والبناء _ دراسة في ضوء القانون رقم 66.12 _ مجلة الحقوق "سلسلة المعارف القانونية والقضائية"، الطبعة الأولى، دار نشر المعرفة، 2024، ص 57.

[4] نظم قانون التعمير هذه الوثائق في المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية، وتصميم التنطيق، وتصميم التهيئة، بالإضافة إلى تنظيم وثيقة أخرى تنتمي إلى المجال القروي بمقتضى الظهير المتعلق بتوسيع العمارات القروية وهي تصميم التنمية أو النمو ولها نفس أهداف تصميم التهيئة.

العقارية والعمرانية عبر وضع مجموعة من القواعد والضوابط التي يجب على كل المتدخلين في قطاع التعمير احترامها من مواطنين ومؤسسات عموميه وغير ذلك[1].

وعليه إذا كان تصميم التهيئة يفرض اتفاقات توجب الاحترام باعتباره المترجم الأساس للمخطط التوجيهي على أرض الواقع (أولا)، فإن ذلك يمتد إلى قرارات التصفيف (ثانيا).

أولا: الارتفاقات المتعلقة بتصميم التهيئة

من المعلوم أن مخطط توجيه التهيئة العمرانية يقوم بدراسة المدن والتكتلات الحضرية على المستوى الإجمالي، وأن تصميم التهيئة يمثل الأداة التي تعمل على الإسهام في التوازن التطبيقي والجمالي للمجال ويعالج التفاصيل الجزئية لأحياء المدن ويحدد حق استعمال الأراضي، وذلك انطلاقا من المعطيات الإجمالية، كما يحدد مجموعة من الضوابط الأخرى التي تفرض ذاتها في هذا الإطار[2].

وبالرجوع إلى المادة 19[3] من قانون التعمير نجد أنها حددت وعددت جملة من الارتفاقات التي تلزم الإدارة تحديدها عند وضعها لتصميم التهيئة العمرانية.

---

[1] الحسين الجعبوق، التدبير العمراني بين إكراهات التنزيل ومتطلبات التنمية _ دراسة تحليلية نقدية _، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، جامعة عبد الملك السعدي بتطوان، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السنة الجامعية 2023_2024، ص 5.

[2] الحاج شكرة، الوجيز في قانون التعمير المغربي، الطبعة السادسة، مطبعة دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، فاس، 2012، ص 87_88.

[3] تنص المادة 19 من قانون التعمير على ما يلي: "يهدف تصميم التهيئة إلى تحديد جميع أو بعض العناصر التالية:

1 .تخصيص مختلف المناطق بحسب الغرض الأساسي الذي يجب أن تستعمل له أو طبيعة النشاطات الغالبة التي يمكن أن تمارس فيها، وذلك بإحداث منطقة سكنية ومنطقة صناعية ومنطقة تجارية ومنطقة سياحية ومنطقة لزراعة الخضروات ومنطقة زراعية ومنطقة غابوية على سبيل المثال ؛

2 .المناطق التي يحظر فيها البناء بجميع أنواعه ؛

3 .حدود الطرق (المسالك والساحات ومواقف السيارات) الواجب الحفاظ عليها أو تغييرها أو إحداثها؛

4 .حدود المساحات الخضراء العامة (الأماكن المشجرة والحدائق والبساتين) وميادين الألعاب والمساحات المباحة المختلفة كالمساحات المخصصة للتظاهرات الثقافية والفلكلورية الواجب الحفاظ عليها أو تغييرها أو إحداثها؛

5 .حدود المساحات المخصصة للنشاطات الرياضية الواجب إحداثها وفق أحكام المادة 61 من القانون رقم 87.6 المتعلق بالتربية البدنية والرياضية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 172.88.1 بتاريخ 13 من شوال 1409(19 ماي 1989) وحدود المساحات المخصصة للنشاطات الرياضية الواجب الحفاظ عليها أو تغييرها.

6 .المواقع المخصصة للتجهيزات العامة كتجهيزات السكك الحديدية وتوابعها والتجهيزات الصحية والثقافية والتعليمية والمباني الإدارية والمساجد والمقابر ؛

7 .المواقع المخصصة للتجهيزات الجماعية والمنشآت ذات المصلحة العامة التي يتولى إنجازها القطاع الخاص كالمراكز التجارية والمراكز الترفيهية؛

8 .الأحياء والآثار والمواقع التاريخية أو الأثرية والمواقع والمناطق الطبيعية كالمناطق الخضراء العامة أو الخاصة الواجب حمايتها أو إبراز قيمتها لأغراض جمالية أو تاريخية أو ثقافية وكذلك القواعد المطبقة عليها إن اقتضى الأمر ذلك؛

9 .ضوابط استعمال الأراضي والضوابط المطبقة على البناء، خصوصا تحديد العلو الأدنى والأقصى للمبنى ولكل جزء من أجزائه وطريقة تسييجه وشروط إقامة العمارات وتوجيهها ومواقف السيارات المستقلة أو المكشوفة والمسافات الفاصلة بين المباني ونسبة المساحة الممكن إقامة البناء عليها بالقياس إلى مساحة الأرض جميعها والارتفاقات المعمارية ؛

10 .الارتفاقات المحدثة لمصلحة النظافة والمرور أو لأغراض جمالية أو أمنية أو للحفاظ على الصحة العامة وكذلك الارتفاقات التي تفرضها قوانين خاصة إن وجدت ؛

11 .المناطق المفتوحة لإنجاز أعمال عمرانية بها بحسب توقيت معين ؛

والجدير بالذكر أن تصميم التهيئة هنا دليل للسلطات العمومية في مجال التخطيط الحضري[1] والتوسع العمراني وأداة لترجمة توجهات المخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية على أرض الواقع وتحديد الإجراءات التنظيمية المرتبطة بعمليات التعمير وكيفية استعمال الأراضي. وهو بذلك يعد المصدر الأساس لارتفاقات التعمير المقررة لفائدة المنفعة العامة.

وبالتمعن والتأمل في نص المادة 19 السالفة الذكر نستشف أن تصميم التهيئة بمجرد المصادقة عليه ينتج جملة من الآثار تكون عبارة عن برامج وحلول وقود تهدف إلى ضبط المجال العمراني وتنظيمه وتدبيره والحفاظ على جمالية النسيج والنسق الحضري والعمراني، وعليه يرتب ارتفاقات تتجلى في عدم البناء وتخصيص حدود الطرق والساحات والمساحات الخضراء وضوابط استعمال الأراضي وتحديد الحد الأدنى والأقصى للمباني من حيث العلو والمواقع المخصصة للتجهيزات وغيرها.

ولا مناص من القول أن هذه الارتفاقات تفرض تنظيم المجال وضبط النسيج العمراني، لأنها تتميز في مخطط التهيئة[2] بالتفصيل والوضوح والدقة اللازمة، من أجل إظهار حقوق والتزامات الملاك والعلم بكافة التجهيزات والمرافق العمومية التي سيتم إنجازها وتحديد أمد هذا الإنجاز والتجهيز.

وعلى العكس من ذلك تفرض هذه الارتفاقات قيود على حق الملكية وتلحق أضرارا بصاحب الحق وإن لم نقل ذلك أو لم نصل إلى درجة الإضرار ــ في نظري ــ فإنه يمكن القول أن هذه الارتفاقات تثقل كاهل ملاك العقارات. فمثلا حين وضع تصميم التهيئة وتحديد من خلاله المناطق التي يحظر فيها البناء فأصحاب الحقوق في هذه المنطقة المحظورة من البناء سيتضررون، لأن العقار أصبح دون فائدة ودون جدوى في نظرهم وإن كان للإدارة رأي آخر ألا وهو تحقيق المصلحة العامة، لأنهم غير قادرين على البناء ولا حتى التصرف فيها، وهذا من شأنه أن يحقق نتيجتين: **الأولى** الإضرار بأصحاب الشأن أو أصحاب العقارات، **والثانية** تجميد الاستثمار العقاري وتقهقر التنمية المجالية.

لكن يبقى التساؤل المطروح هل ارتفاق التعمير كنتيجة لتطبيق مخطط التهيئة يحقق التوازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة؟

في هذا الصدد يمكن القول أن هذه الارتفاقات خلقت نوعا من التوازن لكن المشرع ضمن حق الملكية وكرسه في العديد من النصوص القانونية[3]، مقابل جعله في خدمة المصلحة العامة في احترام تام للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، وذلك

12.دوائر القطاعات الواجب إعادة هيكلتها أو تجديدها؛

13 .المناطق التي تخضع تهيئتها لنظام قانوني خاص.

وينص تصميم التهيئة إن اقتضى الحال ذلك على التغييرات التي يجوز إدخالها على الأحكام الواردة فيه تطبيقا لمقتضيات البنود 1 و9 و11 من هذه المادة بمناسبة طلب إحداث تجزئة أو مجموعة سكنية ويحدد شروط القيام بتلك التغييرات".

[1] التخطيط الحضري آلية من آليات التعمير التي تسعى إلى إظهار الحقوق والالتزامات التي تترتب عنه، وبذلك يرتبط ارتباطا وثيقا بالملكية العقارية.

ــ مصطفى عملاقي، الحماية الجنائية لمجال التعمير والبناء ــ دراسة في ضوء القانون رقم 66.12، مرجع سابق، ص 55.

[2] هناك العديد من يستعمل مصطلح "مخطط" بدل "تصميم" ومبرر ذلك أن الأول جاء شامل وضابط لنظام ورسوم بيانية كما أكدت ذلك المادة 20 من قانون التعمير وذهبت في مضمونها في هذا النحو.

ــ محمد الكنوني، الوكالات الحضارية والتدبير ميدان التعمير ــ حالة الوكالة الحضارية لسطات ــ، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة الحسن الأول سطات، كلية العلوم القانونية والسياسية، السنة الجامعية 2008 /2009، ص 23.

[3] نذكر منها على سبيل المثال: الفصل 35 من الدستور، والمادة 14 و 19 من مدونة الحقوق العينية العقارية، والفصل 2 من القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت...

من أجل إعادة هيكلة المجالات وتهيئة المناطق الشاغرة لمنع تعمرها وتحسين ظروف العيش وفق متطلبات الاقتصاد الوطني والنظام العام بعناصره[1]، وبهذا يتم ضبط النسيج العمراني وتحقيق المصلحة الخاصة لصاحب حق الملكية[2].

وعلى العكس من ذلك فالتغييرات التي يعرفها المجال الترابي بفعل الدينامية الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية تساءل عن طبيعة السياسة المنتهجة في تدبير قطاع العقار على مختلف القطاعات، وفي ظل الصعوبات التي من شأنها أن تعيق العقار والمجال عن القيام بدوره في رفع التنمية وتدبير الميدان العمراني[3]. وتأسيس الارتفاقات لفائدة المصلحة العامة وحماية الملكية الخاصة للأفراد.

وفضلا عن ذلك تضمن قانون التعمير جملة من الارتفاقات الأخرى جاءت عامة ضمن تصميم التهيئة وهي كالاتي: حدود الطرق (المسالك والساحات ومواقف السيارات) الواجب الحفاظ عليها أو تغييرها أو إحداثها، حدود المساحات الخضراء العامة، حدود المساحات المخصصة للنشاطات الرياضية، المواقع المخصصة للتجهيزات، الأحياء والآثار، والمواقع الأثرية، ضوابط استعمال الأرضي، والضوابط المطبقة على البناء[4].

هذا بالإضافة إلى الارتفاقات الناتجة عن تصميم التهيئة الذي كون بمناسبة قرار التخلي يعين فيه الأراضي المراد نزع ملكيتها، بحيث تطبق أحكام القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية والاحتلال المؤقت، بمعنى وجب استيفاء الاجراءات المقررة بنزع الملكية حسب المادة 29 من قانون التعمير.

كما يمكن القول أنه يوجد في عموميات قانون التعمير قيد أو قيود تتجلى في الترخيص وإن كانت تبعد كثيرا عن الارتفاقات وتحد من حق الملكية كرخصة البناء ورخصة الاصلاح ورخصة الترميم ورخص السكن أو شواهد المطابقة وغيرها، وهذا من أجل تنظيم وتوازن النسق العمراني وتحسين المشهد العمراني كذلك.

وتتلخص وجهة النظر في كون أن الارتفاقات ضمن تصميم التهيئة تحقق الملكية ضبط النسيج العمراني لكونه يحقق المصلحة العامة، ويضمن تناسق المشهد العمراني مقابل وجود حيف يؤدي ملكية الخواص من خلال طول المساطر وضياع الزمن ومنع الاستغلال في فترة الإجراءات والإعداد والمصادقة، لذلك وجب تسريع المساطر وتبسيطها ووضع ضمانات للخواص، لأن ضياع الملك الخاص بذرة تلف المصلحة العامة والعكس صحيح.

[1] تتلخص عناصر النظام العام في الأمن العام والصحة العامة والسكينة والطمأنينة العامة.

[2] فدوى الكوني، رجاء بعيوي، دور سياسة الإسكان والتعمير في حل الأزمة الحضرية: حالة مدينة تطوان، المغرب، مجلة الفضاء الجغرافي والمجتمع المغربي، عدد 51، 2021، ص 92.

[3] زكرياء العماري، الدليل العملي للعقار، الجزء الأول، سلسلة دلائل علمية، الطبعة الثانية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2023، ص 30.

[4] ويجب التنبيه بأن المشرع بالرغم من منع البناء إلا أنه استثنى ذلك ورخص بالبناء مؤقتا بناء على إذن الجماعة، إذا كان ذلك لا يعيق مضامين تصميم التهيئة، استنادا إلى الفقرة الأخيرة من المادة 28 من قانون التعمير.

ثانيا: الارتفاقات الناشئة عن قرارات التصفيف

إن في الأصل لارتفاق التعمير خصوصية لا تتوفر في الاتفاقات الأخرى إذ تكون محددة بقوة القانون، بخلاف الارتفاقات الأخرى التي قد تكون طبيعية أو مبنية على اتفاق وتحقق أغراضا خاصة للأطراف[1]، ولهذا يتم اقرار ارتفاق التعمير بنص قانوني صريح لارتباطه بالمصلحة العامة.

ومن هذا المنطلق إذا كان إقرار ارتفاق التعمير من أجل ضمان المنفعة العامة والحفاظ على النسيج العمراني، فإنه وجب أيضا ضمان الملكية العقارية للخواص نظرا للمكانة التي تحتلها كعامل للاستثمار ورافعة أساسية للتنمية، لذلك تدخلت مختلف التشريعات للعمل على تثبيت هذا الحق واستقراره وتداوله بهدف تحقيق الأمن العقاري المنشود[2].

ويلاحظ من خلال القراءة الأولية للمادة 32[3] من قانون التعمير أن قرارات التصفيف بمثابة الإعلان عن المنفعة العامة بأن تقتضي إنجاز العمليات المنصوص عليها فيها وتسري عليها الأحكام المقررة في نزع الملكية بموجب القانون رقم 7.81 وبالتالي لا يمكن للإدارة وضع اليد على الأراضي المعنية بذلك إلا بعد استيفاء مسطرة نزع الملكية وايداع التعويضات المحددة نتيجة الأضرار المترتبة عن هذه القرارات[4].

وينتج عن قرار التصفيف بعد نشره ارتفاقين هما: ارتفاق الطريق العمومية وارتفاق المساهمة للمجاورين في إنجاز الطرق الجماعية.

ومن المفيد أن نؤكد أن ما تنص عليه المادة 34 من قانون التعمير هو ارتفاق واضح يتمظهر في إخضاع القطع الأرضية التي تخترقها أحد الطرق إلى نظام قانوني خاص يفرض على الملاك المجاورين لها قيودا تستوجب الإحترام، الأمر الذي يمنعهم من إقامة أي بناء إلا على بعد معين من حدود الطرق أو عدم إقامة أي بناء جديد.

وفي اعتقادي أن قرار التصفيف هو قيد للملكية مضر بالمالك وإن كان يحقق المنفعة العامة وضمان النسيج العمراني على الوجه المطلوب، لذلك وجب إعطاء امتيازات للملاك خصوصا في تقدير التعويض، لأن العقار مال قار تزيد قيمته مع مرور الزمن عكس المال النقدي الذي تنقص قيمته.

---

[1] ولتوضيح ذلك: إن ارتفاق التعمير لا تتوفر فيه بالضرورة خصائص ومميزات الارتفاقات العقارية التي تتطلب وجود عقار "مرتفق" وآخر "مرتفق به" كما جاء في المادة 37 من مدونة الحقوق العينية ،وإنما تنشأ مثلا لفائدة التهيئة العمرانية وعموما فالمنتفع في ارتفاقات التعمير يكون غير محدد عكس الارتفاق المدني الذي يكون محددا.

_ مصطفى عملاقي، الحماية الجنائية لمجال التعمير والبناء – دراسة في ضوء القانون رقم 66.12، مرجع سابق، ص 57.

[2] فاطمة مودن، مآل الرسم العقاري المؤسس نتيجة تدليس، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، الكلية متعددة التخصصات تازة، السنة الجامعية 2023- 2024، ص 1.

[3] تنص المادة 32 من قانون التعمير على ما يلي: "يجوز لرؤساء مجالس الجماعات بعد مداولة المجلس أن يصدروا قرارات تهدف إلى إحداث طرق جماعية وساحات ومواقف سيارات عامة بالجماعات أو إلى تغيير تخطيط أو عرضها أو حذفها كلا أو بعضا، وتكون هذه القرارات مصحوبة بخريطة تبين فيها حدود الطرق والساحات ومواقف السيارات المزمع إحداثها أو إدخال تغيير عليها أو حذفها.

ويمكن أن تعتبر القرارات المشار إليها أعلاه قرارات تعين فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لكونها لازمة لإنجاز العمليات المنصوص عليها فيها.

ولهذه الغاية تعين في القرارات الآنفة الذكر العقارات المراد نزع ملكيتها مع بيان مشمولاتها وأسماء من يحتمل أن يكونوا مالكين لها".

[4] محمد قصري، الارتفاقات القانونية في مجال التعمير، المجلة المغربية للإدارة والتنمية، عدد مزدوج 54 – 55 يناير/أبريل، 2004، ص 58.

ويقول أحد الباحثين في هذا الشأن "إن هذا الارتفاق يثقل كاهل الأفراد أصحاب العقارات، لأن الإدارة لا تعرف غداة اتخاذ قرار تخطيط الطرق أن الأشغال التي ينص عليها سوف تنجز أم لا ومتى"[1].

ويستفاد مما سبق أن كل إنشاء لطرق جديدة تتحمل العقارات المعنية به نتيجة ذلك بمجرد نشر القرار وهذا أمر عادي، لكن وجب ضمان الحقوق للأطراف المالكة لهذه العقارات أي ضمان حقوق الخواص.

هذا بالإضافة إلى نص المادة 37 من قانون التعمير الذي يفرض المساهمة المجانية للملاك العقاريين الذين أصبحوا أو كانوا مجاورين للطرق العامة الجماعية تحدد طبق الضوابط المعمول بها. وأن تطبيق هذه المساهمة ترتب جملة من الإشكالات سواء فيما يتعلق بالتعويض أو إجراءات نزع الملكية والاعتداء المادي.

وتماشيا مع ما تم ذكره، فإن الارتفاق الناتج عن قرار التصفيف يطرح عدة اقتراحات واحتمالات وهي: استغراق الطرق جل العقار أو تجاوز المساحة الربع المقتطعة أو تقل عن ذلك ولكنها لا تتجاوز عرض 10 أمتار أو تقل عن كلاهما أو تقل عن الربع وتفوق 10 أمتار وكذلك فائض المساحة المتبقية من هذا العقار بعد المساهمة المجانية غير صالحة لأي نوع من أنواع البناء بالإضافة إلى توسيع الطرق الجماعية أو تعدد الطرق.

وفي مجمل الأمر فارتفاقات التصفيف تكليف موضوع من أجل المصلحة العامة تتحملها الأراضي التي يشملها التصفيف بهدف تنظيم وتخطيط المجال وضبط الأنسجة التعميرية، وضمان جمالية المشهد العمراني وتوازن طبيعة العقارات وإدراجها في التنمية والاستثمار.

الفقرة الثانية الارتفاقات الناشئة عن قانون التجزئات العقارية

تعرف التجزئة العقارية بأنها: "تقسيم عقاري من العقارات عن طريق البيع أو الإيجار أو القسمة إلى بقعتين أو أكثر لتشييد مبنى للسكنى أو لغرض صناعي أو سياحي أو تجاري أو حرفي مهما كانت مساحة البقعة التي يتكون منها العقار المراد تجزئته"[2].

وبناء على هذا التعريف القانوني تعتبر الجزئات العقارية إحدى أدوات التدبير الحضاري التي تترجم على مساحة أصغر للمقتضيات التنظيمية والقانونية لوثائق التعمير، وبالتالي التحكم في توسيع المدن والتجمعات السكنية وتفادي العمران الفوضوي والمشوه للمدن[3]، وضمان الاستقرار الاقتصادي للبلد.

فضلا عن ذلك تعتبر الإطار التي تزدهر فيه الاستثمارات السكنية والصناعية والتجارية والسياحية وغيرها[4]، وهذه الترجمة تنشأ ارتفاقات تحد من حق الملكية المطلق من أجل ضمان النسيج العمراني وتوازن تدبير المجال.

---

[1] عبد العزيز بنجلون، القيود الواردة على حق الملكية في القانون العام المغربي، أورده محمد قصري، الارتفاقات القانونية في مجال التعمير، مرجع سابق، ص 58.

[2] المادة 2 من القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات.

[3] الحاج شكرة، الوجيز في قانون التعمير المغربي، مرجع سابق، ص 141.

[4] عبد العزيز رشدي، تهيئة المناطق السياحية والتنمية المستدامة بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية اكدال، الرباط، 2012- 2013، ص 1.

وعليه تضمن القانون رقم 25.90 مجموعة من الارتفاقات المقررة لفائدة المنفعة العامة والتي يجب مراعاتها من طرف صاحب التجزئة تحت طائلة عدم تسليم شهادة التسليم المؤقت أو النهائي المنصوص عليها في المادتين 18 و 19 منه، والتي يمكن صياغتها على الشكل التالي: إقامة الطرق الداخلية ومواقف السيارات وتوزيع الماء والكهرباء وصرف المياه والمواد المستعملة، تهيئه المساحات غير المبنية، إقامة المساحات المخصصة للتجهيزات الجماعية والمنشآت للمصلحة العامة، إقامة الخطوط للاتصالات السلكية واللاسلكية العمومية وغيرها.

واستنادا إلى ما سبق يتبين أن هذه الارتفاقات تتمظهر في شكل التزامات تقع على صاحب التجزئة وتحد من تصرفه المادي والقانوني في ملكيته ضمن عملية التجزيء والتجهيز من أجل ضمان الحفاظ على ملائمة النسيج العمراني لوثائق التعمير ولضوابط التعمير العملياتي[1]، وهذا أمر حسن يسهم في تجنب فوضى انتشار التجزئات العشوائية وغير الملائمة لضوابط التعمير، لأن الهدف من هذه التجزئات هو ضبط النسيج العمراني وتوفير السكن وزيادة التنمية الاقتصادية ودرء الاختلاف مع بعض العمليات المشابهة، إذ نجد بعض العمليات العقارية تقترب في مفهومها من مفهوم التجزئة العقارية إلى درجة الخلط بينهم كعملية تقسيم العقارات في الإرث مثلا[2].

وما يجب الإشارة إليه أيضا هو مضمون المادة 30 من القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية[3] الذي أجاز للجهة المختصة بتسليم الإذن في القيام بإحداث التجزئة بإدخال تعديلات على المشروع إذا رأت في ذلك منفعة وبالأخص ما يتعلق بإنشاء الارتفاقات التي تستجيب لمتطلبات الأمن العام والصحة العامة والمرور والمتطلبات الجماعية أو تكوين مساحات احتياطية إضافية مخصصة للتجهيزات الجماعية ومنشآت المصلحة العامة التي تستلزمها إحداث التجزئة[4].

وعلاوة على ذلك يمكن أن تعمل الارتفاقات في اطار التوازن على وضع قيود جد محكمة وصعبة وقد تؤدي إلى منع الترخيص بإحداث التجزئات لكون المشاريع غير متوفرة على أشغال التجهيز والمساحة المخصصة للتجهيزات الجماعية وعلى منشآت المصلحة العامة أو في منطقه محظورة.

---

[1] يلعب التعمير العملياتي دورا كبيرا باعتباره ميدانا لبلورة وتنفيذ الاختبارات الواردة في وثائق التعمير وتجسيدها على أرض الواقع، فالقواعد الإجرائية الخاصة بتسليم رخص التعمير والوثائق المختلفة في ميدان التعمير والبناء والتجزئات العقارية تكتسي أهمية قصوى للمرتفقين المقبلين على الإدارة المختصة من أجل الحصول على هذه الرخص باعتبارها أوراش ومشاريع عمرانية ذات وقع اقتصادي واجتماعي بالغ الأهمية.

_ الحسين الجعبوق، التدبير العمراني بين إكراهات التنزيل ومتطلبات التنمية – دراسة تحليلية نقدية –، مرجع سابق، ص 4.

[2] محمد أحمد بونبات، الجزئة العقارية – دراسة في حق السكن ودور السلطات المحلية والوكالات الحضرية في متابعة عملية البناء والتعمير والعقود المبرمة على التجزئات العقارية –، الطبعة الرابعة، المطبعة والورقة الوطنية، مراكش، 2005، ص 53.

[3] تنص المادة 30 من القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات على ما يلي: "يجوز للجهة المختصة بتسليم الإذن في القيام بإحداث التجزئة أن تعلق اذنها على ادخال تعديلات على المشروع اذا رأت منفعة في ذلك، كما يجوز لها على سبيل المثال ان تفرض على صاحب التجزئة :

– انشاء ارتفاقات تستجيب لما تقتضيه متطلبات الأمن العام والصحة والمرور والمتطلبات الجمالية ؛

– الاحتفاظ بالأشجار الموجودة في الأرض المراد تجزئتها ؛

– تعديل حدود الأرض المراد تجزئتها ؛

– تكوين مساحات احتياطية اضافية تخصص للتجهيزات الجماعية والمنشآت ذات المصلحة العامة التي يستلزمها احداث التجزئة".

[4] محمد قصري، الارتفاقات القانونية في مجال التعمير، مرجع سابق، ص 56.

وفي هذا الاطار ذهبت محكمة النقض في قرار لها بتأييد القرار الإداري بعدم الترخيص بالتجزئة وجاء في نصه ما يلي: "وحيث أنه كما أصدر المجلس البلدي رخصتين لمشروعين واقعين بالمنطقة المخصصة للمحمية الاستراتيجية حسب تصميم التهيئة التعديلي لواد لاو وذلك فالعقار المعني مخصص لمنطقة المواقع الطبيعية ويجب الحفاظ عليها ومنطقة سياحية محرمة للبناء فإن ذلك يجعل قرار الترخيص غير مشروع"[1].

وجاء في حكم آخر ما يلي: "وحيث تبعا لذلك فإن البقع موضوع النزاع تندرج في إطار التجزئة التي يملكها المدعي الذي التزم بموجب دفتر التحملات الخاص بالجماعة بتخصيص تلك البقعة كمرفق من مرافق التجزئة، وبالتالي فلا يمكن الحديث عن تنظيم تصميم التهيئة ومرور أمده طالما أن هناك دفتر تحملات صريح وملزم لصاحب التجزئة....، وحيث إنه تأسيسا على ما ذكر يتعين الحكم برفض الطلب وتحميل رافعه الصائر"[2].

يتبين من خلال ما سبق أن الارتفاقات الناشئة عن التجزيء له خاصية القوة القانونية، وبذلك إن كان يقيد الحق المطلق للمالك في ملكه، فإنه ينظم ويضبط المجال ويلاحظ ذلك من خلال جملة من النصوص المؤطرة للحق من خلال مدونة حقوق العينية.

وتفسيرا لذلك فإن نصوص مدونة الحقوق العينية بدورها قيدت حق الملكية والدليل في ذلك ما يلي:

- نص المادة 14 منها الذي جاء فيه: "يخول حق الملكية ملك العقار دون غيره سلطة استعماله واستغلاله والتصرف فيه ولا يقيده في ذلك إلا القانون أو الاتفاق".
- نص المادة 19 أيضا الذي تضمن: "لمالك العقار مطلق الحرية في استعمال ملكه واستغلاله والتصرف فيه وذلك في النطاق الذي تسمح به القوانين والأنظمة الجاري بها العمل".
- نص المادة 23 الذي تضمن ما يلي: "لا يحرم أحد من ملكه إلا في الأحوال التي يقررها القانون".

والملاحظ أن هذه النصوص لا تتعارض مع ارتفاقات التعمير بل تعمل على ضبط النسيج العمراني وتنظيم الملكية، وبالتالي كان المشرع موفقا في هذا المجال، لأن نص القانون المنظم أحدث توازن في ضمان التنظيم والتدبير للمجال العمراني وحفظ حق الملكية، وسهل أيضا حتى على القضاء تجويد العمل القضائي، ذلك أن الاجتهاد خارج النص القانوني سيوقع القاضي حتما في العقبات والهفوات.

وإذا كانت التجزئات العقارية الآلية العملية التي تمكن من تنفيذ التصورات والاختيارات التي تحتويها وثائق التعمير وتعمل على ترجمتها إلى واقع مادي ملموس على الصعيد الجغرافي[3]، فإن الارتفاقات الناشئة عن عمليات التجزئة أهم آلية لجعل تصورات وثائق التعمير على أرض الواقع، لأن ذلك يسهم في إشباع حاجيات السكان وحل أزمته من الدرجة الأولى بالإضافة إلى باقي الأنشطة الأخرى.

[1] قرار محكمة النقض عدد 61/826، الصادر بتاريخ 20 شتنبر 2018، في الملف الإداري عدد 2016/1/4/2422، منشورات المجلة المغربية للأنظمة القانونية السياسية، مطبعة الأمنية، الرباط، 2020، 48.

[2] حكم المحكمة الإدارية بالدار البيضاء عدد 3385، الصادر بتاريخ 27 دجنبر 2016، في الملف عدد 2015/122/441،غير منشور.

[3] مصطفى عملاقي، الحماية الجنائية لمجال التعمير والبناء _ دراسة في ضوء القانون رقم 66.12 –، مرجع سابق، ص 60.

المطلب الثاني: الارتفاقات المقررة بنص خاص

تضمن البند 10 من المادة 19 من قانون التعمير ما يلي: "يهدف تصميم التهيئة إلى تحديد جميع أو بعض العناصر التالية:

- الارتفاقات المحدثة لمصلحة النظافة والمرور أو لأغراض جمالية أو أمنية أو الحفاظ على الصحة العامة وكذلك الارتفاقات التي تفرضها قوانين خاصة إن وجدت".

من خلال البند المذكور يتبين أن هناك ارتفاقات تضمنتها نصوص خاصة، بغض النظر عن تلك المنصوص عليها في تصاميم التهيئة سواء كانت متعلقة بضوابط البناء أو إحداث التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، الأمر الذي يجعل مجموعة من الارتفاقات تكتسي صبغة خاصة وتعمل على قيد حرية الملاك بشكل مطلق بهدف ضبط المجال العمراني.

وبما أن النص السالف الذكر نص صراحة على نشوء ارتفاقات التعمير بقوة القانون في نصوص خاصة، فإن هناك جملة من الأنظمة الخاصة رتبت جملة من القيود المفروضة على حق الملكية عبارة عن ارتفاقات تهدف إلى المصلحة العامة وضمان تنظيم الملكية العقارية والحفاظ على استقرار واستمرار تداول المعاملات العقارية والاسهام في النمو الاقتصادي.

واستنادا إلى ذلك تضمنت هذه النصوص الخاصة ارتفاقات في المناطق العسكرية والمناطق المخصصة للملاحة الجوية وقواعد الطيران، الارتفاقات المقررة للخطوط الكهربائية والخطوط الهاتفية والبرقية وكذلك المتعلقة بالطرق السيارة والمحافظة على المباني التاريخية وغيرها.

وفي هذا المطلب سنكتفي بالتفصيل والتحليل في الارتفاقات المتعلقة بالملاحة الجوية وقواعد الطيران والمنشآت العسكرية (الفقرة الأولى)، وكذا الارتفاقات المقررة للخطوط الكهربائية والخطوط الهاتفية والبرقية، والمتعلقة بالمحافظة على المباني التاريخية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الارتفاقات المتعلقة بالملاحة الجوية وقواعد الطيران والمنشآت العسكرية

يعد العمران رمزا للهوية الوطنية وعنصرا أساسيا لمقومات الموروث الحضري، إذ يشكل المجال الحيوي الذي يتجدد باستمرار، لكون التعمير كآلية للتنظيم المجالي والترابي وتهيئة عقارية استباقية يفترض مع مقاصده أنه يجسد التلقائية للسياسات العمومية في مختلف المجالات باهتماماته المختلفة، كما أنه يحقق الأمن العقاري كرافعة للتنمية والاستثمار[1].

فواقع العمران وقضاياه المختلفة ومشاكله المعقدة، ونظرا لارتباطه بحاجيات الأفراد المباشرة وحساسية القطاع وأهميته، فرض ارتفاقات تجلت في نصوص الملاحة الجوية وقواعد الطيران (أولا)، والمنشآت الحرمات العسكرية (ثانيا).

أولا: الارتفاقات المتعلقة بالمناطق المتخصصة للطيران والملاحة الجوية

يقول أحد الباحثين بشأن الارتفاقات المتعلقة بالملاحة الجوية ما يلي: "على أن حق المالك في التصرف والتمتع في علو أرضه ليس مطلقا، بل كثيرا ما ترد عليه جملة من القيود تقتضيها المصلحة العامة ومن ضمنها الارتفاقات والتحملات العقارية المنصوص

[1] رضا سنكو، دور القضاء الإداري في حماية المجال العمراني، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي بتطوان، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السنة الجامعية 2022 – 2023، ص 4.

عليها في الباب الثاني من القانون رقم 39.08 هذا بالإضافة إلى القيود التي تفرضها القواعد المتعلقة بالصحة وبالمجال العمراني والقواعد المتصلة بحق المرور والمقررة لمصلحة الملاحة الجوية علاوة على حقوق الارتفاق المقررة لقواعد الطيران..."[1]

وتفسيرا لذلك فإن قواعد الطيران والملاحة الجوية والقواعد المتصلة بحق المرور كلها تنشأ ارتفاقات تحد من حق الملكية المطلق وتعمل على ضبط النسق العمراني وتثمين أملاك الدولة سواء العامة أو الخاصة[2]، الأمر الذي يمكن من المطالبة بالحقوق أمام القضاء في حال الإضرار بحق الملكية، حيث ينصب تعرض الفريق المتعرض على المطالبة بحق على العقار محل الارتفاق[3].

وبهذا فإن القواعد المتعلقة بالملاحة الجوية والطيران ترتب ارتفاقات تحد من حق الملكية بهدف تنظيم المجال والمشهد العمراني وأداء كل نظام من الأنظمة الوظيفة المنوط بها على الوجه المطلوب.

وبالرجوع إلى الظهير المتعلق بتنظيم الطيران وقواعد الملاحة الجوية 26 أبريل 1938 نجده على غرار قوانين التعمير يفرض ارتفاقات تحد من حق الملكية، ويمنع على أصحاب الأراضي أو العقارات المجاورة للمطارات أو قواعد الطيران، وحتى مساحة معينة ومحددة وفقا للأنظمة الدولية المعمول بها من إقامة أي بناء أو منشآت على أراضيهم أو رفع هذه البنايات أو المنشآت أكثر من علو محدد، وذلك من أجل توفير الرؤية واستبعاد كل المخاطر ورفع الإشارات للطيران قصد ضمان عملية الإقلاع والهبوط بسلام.

وعليه، فإن الارتفاقات المتعلقة بالملاحة الجوية وقواعد الطيران تحد من حق الملكية المطلق إما عن طريق منع البناء أو عن طريق التقيد بعلو معين، وذلك في مساحة محددة تفصل بين العقارات الخاصة وهذه القواعد المرتبة لارتفاقات التعمير.

وتتلخص وجهة النظر في كون الارتفاق المقرر لفائدة الملاحة الجوية هو امتياز للمصلحة العامة أكثر من أن يكون وسيلة لضبط المجال، ذلك أنه آلية لحماية هذه القواعد من تبعات الزحف العمراني حول القواعد الجوية والمطارات وما قد يسببه من أخطار نظرا لحساسية القطاع وأهميته بالإضافة إلى حماية الملكية العقارية الخاصة وتنظيمها على الوجه السليم، لكن المالك قد يصيبه الضرر من هذه الارتفاقات، الأمر الذي يحيل إلى التساؤل عن إمكانية التعويض في هذا الشأن؟

للجواب عن الإشكال أعلاه نص الفصل 49 من مرسوم 10 يوليوز 1962 على أن لجميع الملاك الحق في التعويض عن كل الأضرار الناتجة لهم جراء الارتفاق المرتبط بالطيران والملاحة الجوية، طبقا للنصوص المعمول بها في إطار نزع الملكية والاحتلال المؤقت.

---

[1] إدريس الفاخوري، الوسيط في نظام الملكية العقارية على ضوء مدونة الحقوق العينية والتشريعات العقارية الخاصة، الطبعة الثالثة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2019،ص 81.

[2] إن الملك العام للدولة وسيلة مادية تستعين بها الجهات الإدارية على ممارسة نشاطها خدمة للصالح العام، ويشترط لاعتبارها أموالا عامة أن تكون مخصصة للمنفعة العامة بالفعل أو بمقتضى القانون من جهة أخرى، أما الملك الخاص للدولة فهو كل عقار أو منقول مملوك للدولة وليس مخصص للمنفعة العامة، وكذا تلك التي فقدت صبغة الملك العام للدولة.

_ بلال العروسي، أملاك الدولة الخاصة ودورها في تنمية الاستثمار الوطني، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية "سلسلة أبحاث جامعية جامعة معمقة"، عدد 61، 2018، ص 9.

[3] حكم المحكمة الابتدائية بخنيفرة، عدد 59، الصادر بتاريخ 4 مارس 2025، ملف عقاري عدد 45/ 2025/1403، غير منشور.

وبهذا يكون المشرع وازن بين ضبط المجال العمراني ضمن وضع ارتفاقات مرتبطة بالطيران والملاحة الجوية والحفاظ على حق الملاك في التعويض، ذلك أن المغرب يتوفر على ترسانة تشريعية كثيفة في مجال التعمير والإسكان والإجراءات والتدابير المتعلقة بها، بهدف الوصول إلى تنمية شمولية متوازنة للحد من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف أجزاء هذا المجال[1].

واستنادا إلى ما سبق أن الارتفاق المؤسس بنص خاص لفائدة المصلحة العامة لا يختلف بالمجمل عن ذلك الوارد في نصوص التعمير لأن له نفس الغاية والهدف ألا وهو ضبط النسيج العمراني.

ثانيا: الارتفاقات المتعلقة بالحرمات والمناطق العسكرية

إن العقار هو وسيلة الدولة في مجال التعمير والتخطيط العمراني، بالإضافة إلى الدور الحيوي الذي يلعبه في منظومة التنمية، يسهم في تنفيذ السياسات العمومية الرامية إلى تحسين ظروف العيش ومحاربة الفقر والإقصاء، وبالتالي فلا يمكن تصور ضبط مجال العقار وتنظيم استعمالاته في مجال التعمير والتهيئة والتخطيط العمراني إلا بوضع ارتفاقات توازن حق الملكية[2].

والارتفاقات المتعلقة بالمناطق العسكرية نظمها الظهير الشريف الصادر بتاريخ 7 غشت 1934[3] والذي نص على منع إقامة أي بناء محاذي أو بجانب المنشآت والقواعد والمناطق العسكرية في مساحة معينة، وكذا منع القيام بالزراعة في هذه المساحة، وتحدد المساحة المتفلة بهذه الارتفاقات أما بقوة القانون أو بقرار إداري[4].

وبخصوص هذا الارتفاع فإن العقارات المملوكة للخواص والمحيطة بالمنشآت أو المناطق أو القواعد العسكرية في حال الإضرار بها لا يعوض ملاكها إلا إذا كان هذا الضرر حالا ومؤكدا أي أنه لا يمكن الحديث عن الأضرار المحتملة أو المستقبلية.

وما ينبغي تأكيده هو أن هذا المنع قائم بحد ذاته ولو تم الترخيص له من طرف السلطات المختصة إذ يمكن للسلطات العسكرية منع أي بناء أو إيقافه إن كان في طور الإنجاز سواء كان ذلك في إطار عمليات البناء والتعمير أو عمليات التجزيء، لأن الترخيص المسلم من السلطات المختصة لا يحول دون تطبيق الأنظمة والقوانين الخاصة المعمول بها، ومنها ظهير 7 غشت 1934 المتعلق بالحرمات العسكرية.

وفي اعتقادي إن هذه الارتفاقات تحدث بنصوص خاصة من طرف المشرع بغية حماية الملك العمومي وتدبيره واستغلاله، بحيث تفرض على العقارات الخاصة والمجاورة لها تحت طائلة تحقيق المنفعة العامة بالرغم من كونها تتعلق أساسا بالملك العام.

[1] عبد الغني الهواري، الحكامة الترابية في مجالي التعمير وحماية البيئة وآفاق التصور الجديد لسياسة إعداد التراب وفق الجهوية الموسعة بالمغرب، مجلة تشريعات التعمير والبناء، العدد 3، شتنبر 2017، ص 67.

[2] فتح الله مجاد، سياسة التعمير بين إشكالية العقار وتعدد المتدخلين، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية عدد 23، 2018، ص 129.

[3] الجريدة الرسمية عدد 438 بتاريخ 19 جمادى الأولى 1353 (1 غشت 1934)، ص 151.

[4] نص الفصل 2 من الظهير المؤرخ في 7 غشت 1934 المتعلق بالحرمات العسكرية.

والملاحظ أن ارتفاقات التعمير على العموم يبقى سريانها دائم وغير محدد المدة[1]، لأنه ولو تم اندثار الجهة المرتبة للارتفاق، يبقى هذا الأخير قائما، فلو تمت إزالة هذه المنطقة العسكرية مثلا فستبقى خاضعة للقانون المنظم وستبقى الارتفاقات قائمة كما أنها موجودة فيفعلا واقع الأمر.

الفقرة الثانية: الارتفاقات المتعلقة بالمحافظة على المباني التاريخية والخطوط الهاتفية والكهربائية

إذا نظرنا إلى الواقع العمراني ببلادنا سنجد صورتين متعارضتين: الأولى تتمثل في جمالية البناء المعماري، والثانية تتمظهر من خلال جملة من المنشآت الكبرى ذات النفق الاقتصادي، ولا يمكن في هذا السياق إنكار المكانة المتميزة التي تشغل منظومة التعمير والدور الذي تلعبه في حسن تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية.

وهذه النصوص أطرت الملكية ونظمتها وفقا هياكل محكمة نتجت عنها مجموعة من القواعد تتعلق بارتفاقات سواء في ميدان المحافظة على المباني التاريخية (**أولا**)، وما يتعلق بالخطوط الهاتفية والكهربائية (**ثانيا**).

أولا: الارتفاقات المتعلقة بالمحافظة على المباني التاريخية

تعتبر المباني التاريخية في مدلول القانون رقم 22.80: المباني التاريخية أو المعالم الطبيعية والمناظر التي لها طابع فني أو تاريخي أو أسطوري أو طريف أو تهم العلوم التي تعنى بالماضي والعلوم الإنسانية بوجه عام.

ولا يمكن اعتبار المباني التاريخية إلا بعد خضوعها لمسطرة التقييد والترتيب، بحيث "يمكن أن تقيد أو ترتب في عداد الآثار العقارات بالأصل أو بالتخصيص، وكذا المنقولات التي في المحافظة عليها فائدة بالنسبة لفنون المغرب أو تاريخه أو حضارته"[2].

ولتوضيح ذلك فإن "المباني التاريخية الخاضعة للتقييد أو الترتيب لا يجوز هدمها ولا ترميمها أو إنجاز أي بناء جديد عليها إلا بعد الحصول على رخصة بذلك ودون الاخلال بمضمون هذا الترخيص، كما لا يمكن إدخال أي تغيير كيف ما كان نوعه وشكله ولا سيما ضمن عملية التجزيء أو التقسيم"[3].

يتبين مما سبق أن المباني التاريخية الخاضعة لمسطرة التقييد والترتيب ترتب ارتفاقات للتعمير على حساب ملكية الخواص بهدف تنظيم المجال وضبط النسيج العمراني، ويتجلى ذلك في عدة قيود لعل أبرزها: عدم جواز الهدم والترميم والبناء والتجزيء والتقسيم إلا بعد الحصول على رخصة بذلك.

وبالتالي هذه الارتفاقات تحد من حق الملكية ويجب على المالك احترامها وإلا سيعاقب وفق الجزاءات المنصوص عليها قانونا[4]، الأمر الذي يطرح السؤال التالي: مدى أحقية المالك في التعويض جراء الارتفاق الذي حد من حق ملكيته.

---

[1] عبد الحق ذهبي، منازعات قانون التعمير: إشكالات إنهاء آثار تصاميم التهيئة من خلال مواقف القضاء الإداري المغربي، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 59، 2009، ص 51.

[2] الفصل الأول من القانون رقم 22.80 المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات.

[3] محمد قصري، الارتفاقات القانونية في مجال التعمير، مرجع سابق، ص 53.

[4] المواد 52 و 53 و 54 وما يليها من القانون رقم 22.80 المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية.

للإجابة عن هذا التساؤل يمكن القول: إن القانون رقم 22.80 نص على حق المالك في التعويض والذي يحدد إما حبيا بالمراضاة أو قضائيا على يد المحكمة المختصة في حال عدم التراضي تطبيقا للمادة 29 من القانون المذكور.

وتماشيا مع ما تم ذكره يمكن القول أن المشرع من خلال ترتيبه الارتفاقات على ملكية الخواص وحرمانهم من حقهم المطلق في التصرف فيها في إطار المحافظة على المباني التاريخية منح لهم حق التعويض عن هذه القيود، وبهذا يكون قد أحدث نوعا من التوازن بين حماية الملكية العقارية الخاصة وتحقيق المصلحة العامة، لكن يجب النظر إلى الطرف الضعيف أثناء تقدير التعويضات اللازمة نظرا لوضع الحماية اللازمة لكل طرف ضعيف وعلى العموم كل من تضررت مصالحه اللجوء إلى القضاء المختص من أجل حماية مصالحه وحقوقه[1].

وعلاوة على ذلك يفترض في التنظيم العمراني تمكين الوحدات الترابية من سلطة اتخاذ القرارات في مجالها المناسب، لكن هناك بعض الحالات بفعل طبيعتها التي تفرض تعددا المتدخلين وكثرة الاجراءات، الأمر الذي يدعي إلى إيجاد حل لتوزيع الاختصاص والتنسيق بشأن تكميله، وبالنسبة للمباني التاريخية يجب على كل الجهات المتدخلة العمل على حمايتها وتدبيرها وفق الوجه المنشود[2].

وتتلخص وجهة النظر في كون أن المحافظة على المباني التاريخية ركيزة لتنظيم العمليات العمرانية وتعمير التراب على الوجه الأكمل نظرا لكون أن التعمير بصفة عامة يشكل منظومة متكاملة وميدانا لبلورة وتنفيذ السياسات العمومية، وأن فرض جملة من الارتفاقات ما هي إلا آلية لتطبيق الاختيارات الواردة في وثائق التعمير وترجمتها على أرض الواقع لكونه يروم نحو حل التحديات والانشغالات اليومية للفرد، وذلك من أجل تحقيق التنمية المجالية وضمان الملكية العقارية وتسهيل تداولها.

والجدير بالذكر هو أن المبنى التاريخي وإن كان يتمتع بارتفاق عدم البناء في حدود مساحة معينة ولا يمكن تغيير مظهره إلا بعد الحصول على رخصة إدارية، بذلك من طرف السلطات الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية، فإن قانون التعمير نص على إمكانية تغيير الارتفاقات المفروضة على المآثر التاريخية المرتبة بعد موافقة السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية.

ونخلص في الأخير إلى أن ارتفاقات التعمير المقررة بنصوص خاصة تحدث عموما إما لخدمة الملك العمومي أو لتحقيق المنفعة العامة، وعليه إذا كانت وثائق التعمير – خاصة المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية – تحدد المناطق المتعلقة بالارتفاقات لحماية الموارد التاريخية، فإن تصميم التهيئة هو الذي يدخل هذه الارتفاقات[3] حيز الوجود وبذلك يعد هو المصدر الأساس لها.

---

[1] لم يتم التنصيص صراحة على هذا الحق من طرف المشرع المغربي، لكن وعلى الرغم من ذلك فقد تمت الإشارة إليه بشكل ضمني في الفقرة الأولى من الفصل الأول من قانون المسطرة المدنية، ويتمثل كنه هذا الحق في تمكين كل من يدعي التوفر عليه من عرض نزاعه على المحكمة التي يراها مختصة قصد فحص مدى صحة ادعائه، وعلى الرغم من أهمية الاعتراف بهذا الحق فإنه يجب التسليم بأن ممارسته الفعلية، لا يمكن أن تتم إلا وفق المحاكمة العادلة ووفق مبادئ العدالة.

_ جواد أمهمول، الوجيز في المسطرة المدنية، الطبعة الأولى، مطبعة الأمنية، الرباط، 2015، ص 19.

[2] يونس أبلاغ، الراي الاستشاري في ميدان التعمير، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس بالرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، السنة الجامعية 2018/2017، ص 6.

[3] المادة 4 من قانون التعمير.

ثانيا: الارتفاقات المتعلقة بالخطوط الهاتفية والكهربائية

سنعمل من خلال هذا المحور على الحديث عن الارتفاقات المتعلقة بالخطوط الهاتفية والبرقيات (1)،على أن نفصل في الارتفاقات المرتبطة بالخطوط الكهربائية بعد ذلك (2).

1_ الارتفاقات المتعلقة بمصلحة الخطوط الهاتفية والبرقية

مما لا شك فيه أن حق الملكية العقارية من أسمى وأقداس الحقوق كونه حقا أصيلا ولصيقا بحياة الأفراد والجماعات فهو الدعام الأساسية لكل تنمية اقتصادية واجتماعية وأساس تطور المجتمعات، لذلك تحرص كل التشريعات على إيلائه الأهمية البالغة من خلال وضع نصوص تعنى بتأطيره وحمايته والتصدي لمختلف السلوكيات المشينة التي قد تضر به.

وانطلاقا من بيان هذه الأهمية التي تحتلها الملكية العقارية، يجب حمايتها وعدم الإضرار بها وإن الارتفاقات التي تتعلق بالخطوط الهاتفية والبرقية، يجب أن تعمل على تطويرها وملائمتها من أجل أداء وظيفتها المطلوبة، بالإضافة إلى تحقيق التوازن داخل المجتمع سواء بين الأفراد أو الجماعات وحتى الجهات الإدارية.

لذلك يعد الارتفاق المقرر على الملكية العقارية لمصلحة الخطوط الهاتفية والبرقية قيدا للمالك، كما يسهم في العمل على توازن المجال وتكريس النسيج العمراني، إذ يخضع إلى ظهير 1 يوليوز 1914 المتعلق بالملك العام.

وفي هذا السياق يتحمل الملاك المجاورين ارتفاقات وضع أسلاك التيليغراف والتليفون وأعمدة الإشارات، وكذا الأبنية المعدة للأجهزة اللاسلكية وكل ما يتعلق بهذا الخصوص[1]، وإذا كان هذا الارتفاق مقرر قانونا[2] فإن الملاك المجاورين ليس لهم الحق في المطالبة بإزالتها.

ولتفسير ذلك "يجب على كل من له ملك خاص أن يتحمل الواجبات المتعلقة بالمرور والجولان في ملكه ويجعل جميع أنواع الحالات اللازمة لإعداد الأسلاك التلغرافية والتليفونية والأبنية الحديدية المعدة للتلغراف اللاسلكي والمواصلات القوة الكهربائية الداخلة في إعداد الأسلاك العمومية".

وهذا لا يعني أن المالك يتحمل الارتفاق على ملكه الخاص دون المطالبة بأي تعويض، فإذا كان المالك المجاور المحتمل لارتفاقات الخطوط الهاتفية والبرقية لا يملك الحق في المطالبة بإزالتها، فإنه يملك الحق في المطالبة بالتعويض عن جميع الأضرار الناتجة له إثر ذلك.

وما يجب التنبيه إليه في هذا الاطار هو أن حق الارتفاق المتعلق بالخطوط الهاتفية والبرقية مقرر لفائدة الملك العام والمنفعة العامة وبالتالي يخضع لظهير 1 يوليوز 1914 المتعلق من ملك العام ولا يمكن للمالك المطالبة بإزالتها، أما بالنسبة لأشخاص القانون الخاص كشركات الاتصالات مثلا فهي أشخاص خاصة ومن حق المالك المطالبة بإزالة الارتفاقات التي ترتبها، ولا تملك حق هذا الارتفاق إلا برضا المالك وبناء على محرر مكتوب مع احتفاظ المالك بالحق في إزالتها والتعويض عن الأضرار التي تسببها.

[1] أي ارتفاق وضع الآلات اللازمة لإحداث أسلاك التلغراف وحق تمرير الخيوط البرقية والهاتفية.

[2] الفصل 3 من ظهير 1 يوليوز 1914 المتعلق بالملك العام للدولة.

وتأسيسا على ما سبق فإن حقوق الارتفاق المقررة لفائدة الخطوط الهاتفية والبرقيات هي وسيلة لضمان الملك الخاص وتطويره من خلال تحقيق التوازن بين المنفعة العامة وتعويض الملاك المجاورين، وبالتالي وإن كان هناك قيد للملكية، فإن ذلك يسهم في ضبط النسيج العمراني.

2_ الارتفاقات المقررة لفائدة الخطوط الكهربائية

إن الكهرباء من الحاجات التي يسعى الإنسان دوما إليها في حياته اليومية باعتبارها من الاستعمالات الأساسية، وتعتبر الطاقة الكهربائية من الطاقات النظيفة لا ترتب الأثر السلبي على البيئة، ومن أجل جعلها متاحة لكل الأفراد اضطر المشرع لسن مقتضيات تنص على إحداث ارتفاقات على أرض الخواص بهدف تحقيق المصلحة العامة وهي تلبية حاجة الأفراد إلى الكهرباء وكذا ضبط النسيج العمراني.

وبهذا لا يمكن أن نتصور اتصال الجميع بالشبكة الكهربائية أو الخطوط الكهربائية دون مرورها بملكية الخواص وإن كانت تحد من حقوق الملاك، والملاحظ أن هذه الارتفاقات ينظمها ظهير 24 أكتوبر 1962 ظهير 14 شتنبر 1977 لضبط الخطوط الكهربائية[1].

وما ينبغي تأكيده هو أن المكتب الوطني للكهرباء مؤسسة عمومية خاضعة لأشخاص القانون العام تملك حق إقامة دعائم وأجهزة لتثبيت الناقلات الجوية في القطع الأرضية التي ليس فيها بناء وغير محاطة بجدران، بالإضافة إلى وضع قنوات أرضية وناقلات كهربائية جوية مع دعائمها فيما يخص الأرض غير المبنية[2].

وفي هذا الصدد لا يحتاج الأمر إلى سلوك مسطرة نزع الملكية كما في الارتفاقات الأخرى، لأن ذلك لا يؤدي إلى تجريد ملاك الأراضي المقامة فوقها أو تحتها المنشآت الكهربائية من ملكيتهم

وهذا لا يعني أنهم لا يقيدون في حقهم المطلق بشأن الملكية، بل يتم الحد منه ويحق لهم المطالبة بالتعويض عن جميع الأضرار الناتجة لهم جراء هذه الارتفاقات، ولا يمكن المطالبة بإزالتها شأنها شأن الخطوط الهاتفية والبرقية.

وعلى العموم هناك ارتفاقات أخرى قد تتعلق بالطرق السيارة أو منها ما يتعلق بارتفاقات لحماية البيئة، وذلك بهدف ضمان ملكية الخواص وتحقيق المصلحة العامة، لأن المجال العمراني هو حلقة وصل بين الفرد في ملكه الخاص وتحقيق المصالح العامة للجماعة.

[1] محمد قصري، الارتفاقات القانونية في مجال للتعمير، مرجع سابق، ص 52.

[2] نفس المرجع.

خاتمة

خلاصة القول، إن قوانين التعمير تضمنت مجموعة من الارتفاقات التي حدت وقيدت الحق المطلق للملكية بالنسبة للخواص، بالإضافة إلى جملة من النصوص الخاصة التي رتبت ارتفاقات على ملكية الخواص، وذلك من أجل ضبط النسيج العمراني وتحقيق جمالية المشهد والحفاظ على الوظائف المطلوبة من ذلك.

وأن ضمان الملكية للخواص في اطار قوانين التعمير ارتباطا بالارتفاقات التي تتحملها العقارات الخاصة هو مبتغى تحقيق المصلحة العامة، لأن سيادة الملكية الخاصة لا يمكن أن تحقق المنفعة المشتركة للجميع، وإنما ستؤدي إلى تقهقر الدور الاقتصادي والاجتماعي والوظيفي للعقار. والقضاء على واجب المصلحة العامة.

وعليه إذا كانت ارتفاقات التعمير تحقق المصلحة العامة، فإنه يجب ضمان حقوق الملاك الخواص أثناء تقدير التعويض ومنحهم امتيازات تتطابق وتتناسب مع قيمة عقاراتهم حتى تسود العدالة المجالية والعدالة التشريعية في هذا الإطار، وتحقيق التوازن بين فئات المجتمع.

لائحة المراجع المعتمدة

✓ **الكتب:**

- عبد الرحمن محمد ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، فضاء الفن والمعرفة، دون ذكر الطبعة والسنة.
- الحاج شكرة، الوجيز في قانون التعمير المغربي، الطبعة السادسة، مطبعة دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، فاس، 2012.
- جواد أمهمول، الوجيز في المسطرة المدنية، الطبعة الأولى، مطبعة الأمنية، الرباط، 2015.
- زكرياء العماري، الدليل العملي للعقار، الجزء الأول، سلسلة دلائل علمية، الطبعة الثانية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2023.
- زكرياء العماري، الدليل العملي للعقار، الجزء الأول، سلسلة دلائل علمية، الطبعة الثانية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2023.
- محمد أحمد بونبات، الجزئة العقارية – دراسة في حق السكن ودور السلطات المحلية والوكالات الحضرية في متابعة عملية البناء والتعمير والعقود المبرمة على التجزئات العقارية –، الطبعة الرابعة، المطبعة والورقة الوطنية، مراكش، 2005.
- إدريس الفاخوري، الوسيط في نظام الملكية العقارية على ضوء مدونة الحقوق العينية والتشريعات العقارية الخاصة، الطبعة الثالثة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2019.

✓ **الأطاريح الجامعية:**

- عبد العزيز رشدي، تهيئة المناطق السياحية والتنمية المستدامة بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية اكدال، الرباط، 2012- 2013.
- يونس أبلاغ، الراي الاستشاري في ميدان التعمير، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس بالرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، السنة الجامعية 2018/2017.

✓ **الرسائل الجامعية:**

- الحسين الجعبوق، التدبير العمراني بين إكراهات التنزيل ومتطلبات التنمية _ دراسة تحليلية نقدية _، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، جامعة عبد الملك السعدي بتطوان، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السنة الجامعية 2024_2023.
- محمد الكنوني، الوكالات الحضارية والتدبير ميدان التعمير _ حالة الوكالة الحضارية لسطات _، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة الحسن الأول سطات، كلية العلوم القانونية والسياسية، السنة الجامعية 2008 /2009.
- فاطمة مودن، مآل الرسم العقاري المؤسس نتيجة تدليس، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، الكلية متعددة التخصصات تازة، السنة الجامعية 2023- 2024.
- رضا سنكو، دور القضاء الإداري في حماية المجال العمراني، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي بتطوان، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السنة الجامعية 2022 – 2023.

✓ **المقالات العلمية:**

- مصطفى عملاقي، الحماية الجنائية لمجال التعمير والبناء _ دراسة في ضوء القانون رقم 66.12 _ مجلة الحقوق "سلسلة المعارف القانونية والقضائية"، الطبعة الأولى، دار نشر المعرفة، 2024.
- فدوى الكوني، رجاء بعيوي، دور سياسة الإسكان والتعمير في حل الأزمة الحضرية: حالة مدينة تطوان، المغرب، مجلة الفضاء الجغرافي والمجتمع المغربي، عدد 51، 2021.
- محمد قصري، الارتفاقات القانونية في مجال التعمير، المجلة المغربية للإدارة والتنمية، عدد مزدوج 54 – 55 يناير/أبريل، 2004.
- بلال العروسي، أملاك الدولة الخاصة ودورها في تنمية الاستثمار الوطني، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية "سلسلة أبحاث جامعية جامعة معمقة"، عدد 61، 2018.
- عبد الحق ذهبي، منازعات قانون التعمير: إشكالات إنهاء آثار تصاميم التهيئة من خلال مواقف القضاء الإداري المغربي، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 59، 2009.
- عبد الغني الهواري، الحكامة الترابية في مجالي التعمير وحماية البيئة وآفاق التصور الجديد لسياسة إعداد التراب وفق الجهوية الموسعة بالمغرب، مجلة تشريعات التعمير والبناء، العدد 3، شتنبر 2017.
- فتح الله مجاد، سياسة التعمير بين إشكالية العقار وتعدد المتدخلين، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية عدد 23، 2018.

✓ **الأحكام والقرارات القضائية:**

- حكم المحكمة الإدارية بالدار البيضاء عدد 3385، الصادر بتاريخ 27 دجنبر 2016، في الملف عدد 2015/122/441،غير منشور.
- حكم المحكمة الابتدائية بخنيفرة، عدد 59، الصادر بتاريخ 4 مارس 2025، ملف عقاري عدد 45/ 2025/1403، غير منشور.

ثالثا:

الدراسات الاقتصادية

مؤشرات قياس الأداء الحكومي في سلطنة عُمان
بين الفرص المتاحة والتحديات المطروحة

مالك بن علي بن سعود الجابري، باحث دكتوراه

جامعة الحسن الثاني بالمحمدية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

إشراف الدكتور سمير والقاضي

aljabri9993@gmail.com

المملكة المغربية

المستخلص:

يشكل تطوير منظومة مؤشرات قياس الأداء الحكومي أحد المحاور الأساسية في مساعي الدول لتعزيز كفاءة العمل الحكومي ورفع جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. ويأتي هذا البحث ليسلط الضوء على واقع منظومة قياس الأداء في سلطنة عمان، مع التركيز على تحليل الفرص المتاحة والتحديات المطروحة أمام تطوير هذه المنظومة، وقد تم التطرق في البداية إلى الخلفية التاريخية والتطور المرحلي لنظم قياس الأداء الحكومي في السلطنة، ثم تحليل المؤشرات الوطنية والدولية المعتمدة في تقييم أداء القطاع الحكومي، مع الوقوف على مدى تكاملها ومواءمتها للسياق العماني، كما ركز البحث في مبحثه الثاني على استعراض الفرص التي توفرها التحولات التكنولوجية والرقمية في تحسين مؤشرات الأداء، إلى جانب دور التخطيط الاستراتيجي ورؤية عمان 2040 في دعم هذا التوجه.

وفي المقابل، ناقش البحث التحديات الإدارية والتنظيمية والبشرية التي تعرقل تطوير المنظومة، مثل ضعف التنسيق المؤسسي، ونقص الكفاءات، ومحدودية استغلال البيانات، وتم تقديم مجموعة من الآليات والسياسات المقترحة لمواجهة تلك التحديات وتعزيز الفرص، مثل تبني أنظمة رقمية متقدمة، وتفعيل ممارسات الحوكمة، وتعزيز ثقافة الأداء داخل المؤسسات الحكومية. وقد اعتمد البحث على مراجع أكاديمية وتقارير رسمية حديثة، عربية وأجنبية، لبناء تصور متكامل يعكس واقع منظومة الأداء في القطاع الحكومي العماني وسبل تطويرها وفق المعايير الدولية ومتطلبات التنمية الوطنية.

الكلمات الافتتاحية: مؤشرات الأداء، الأداء الحكومي، التحديات الإدارية، التحول الرقمي، الحوكمة، تطوير المؤسسات العامة، التخطيط الاستراتيجي، تقييم الأداء.

Abstract

This study aims to analyze the reality of the government performance measurement system in the Sultanate of Oman, with a particular focus on identifying the opportunities available and the challenges faced in the process of developing this system in line with the national vision and global trends. The research begins by providing a general framework that includes the concept of performance measurement in the public sector, the objectives it seeks to achieve, and the stages of its development at the local and global levels. It then presents an analytical overview of the national and international indicators used to evaluate government performance, clarifying the extent of their alignment with Oman's context and their role in enhancing institutional performance.

The second chapter of the study focuses on the available opportunities for developing the performance measurement system, which are mainly represented in two key areas: first, the technological and digital transformation, which has created a fertile environment for improving the quality and efficiency of performance indicators, and second, the support provided by strategic planning frameworks, most notably Oman Vision 2040, which emphasizes performance-based management and institutional accountability. The study details how these opportunities can be harnessed through digital infrastructure development, data availability, and institutional awareness.

On the other hand, the study addresses the challenges that hinder the development of the performance measurement system, especially those of an administrative, organizational, and human nature, such as weak coordination among government agencies, limited human resource capabilities, and insufficient integration of performance indicators with decision-making processes. To confront these obstacles and enhance the opportunities, the study proposes a set of practical mechanisms, such as adopting modern digital systems, activating governance principles, enhancing the competencies of human capital, and embedding a culture of performance in government institutions.

The research relied on a set of modern and varied academic references and official reports, both Arabic and international, to build a comprehensive and realistic

vision that reflects the current situation of the performance measurement system in the Omani public sector, and suggests appropriate ways to improve and develop it in a way that supports achieving national development goals and aligns with international standards.

Keywords: Performance indicators, government performance, administrative challenges, digital transformation, governance, development of public institutions, strategic planning, performance evaluation.

المقدمة:

تعد مؤشرات قياس الأداء الحكومي من الأدوات الجوهرية في تحقيق فعالية الإدارة العامة وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، اذ تسهم في ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة، وتمكن صناع القرار من رصد مستوى الانجاز الفعلي مقارنة بالأهداف المرسومة، وفي سياق الاصلاح الاداري وتطوير الحوكمة، باتت مؤشرات الاداء من العناصر الاساسية لتقييم فعالية البرامج والسياسات الحكومية، خاصة في ظل التوجهات العالمية نحو بناء حكومات ذكية ومرنة تستند الى الاداء لا إلى المدخلات التقليدية[1]

وفي سلطنة عمان، برزت الحاجة المتزايدة إلى تطوير منظومة فعالة لقياس الأداء الحكومي، استجابة للتحديات التنموية المتصاعدة، ومتطلبات تحقيق رؤية عمان 2040 التي تستهدف بناء جهاز حكومي كفء وفعال. وقد شهدت سلطنة عُمان خلال السنوات الاخيرة عددا من المبادرات التي تسعى الى تأسيس بيئة تقييم قائمة على النتائج، منها اعتماد نماذج حديثة مثل نظام OKR الذي تم تطبيقه في بعض المؤسسات الحكومية، خصوصا في قطاع التعليم العالي، في محاولة لربط الأهداف الفردية بالأهداف المؤسسية وتحقيق نتائج قابلة للقياس[2]، ومع ذلك، واجهت هذه النماذج تحديات متعددة تمثلت في ضعف التقبل المؤسسي، ونقص الكفاءات البشرية المؤهلة، اضافة الى صعوبات في مواءمة النماذج المستوردة مع السياق العُماني المحلي.

إن واقع تطبيق مؤشرات الأداء في سلطنة عُمان ما زال يواجه فجوات تتعلق بعدم وضوح آليات الربط بين التخطيط الاستراتيجي وإدارة الاداء، وغياب معايير موحدة قابلة للتطبيق على جميع الوحدات الحكومية، مما يؤثر على فاعلية استخدام هذه المؤشرات كاداة للتحسين المستمر وصنع القرار، وهذا ما يطرح الحاجة الى دراسة علمية تبحث بعمق في طبيعة هذه المؤشرات، وكيفية توظيفها بما يخدم متطلبات التطوير المؤسسي.

تنطلق هذه الدراسة من اشكالية رئيسية هي: الى أي مدى تسهم مؤشرات قياس الاداء الحكومي المعتمدة في سلطنة عُمان في تحسين كفاءة الجهاز الاداري للدولة، وما هي التحديات التي تواجهها والفرص المتاحة لتطويرها؟ وترتكز هذه الدراسة على تحليل نظري وتطبيقي يستند الى المراجع الحديثة والتجارب ذات العلاقة، مع محاولة الربط بين الرؤية الوطنية لسلطنة عُمان والتوجهات الحديثة في الادارة العامة[3].

وتتمثل أهمية هذه الدراسة في أنها تقدم اطارا علمياً يساعد في بناء نظام قياس أداء يستجيب لخصوصية البيئة العُمانية، ويعزز من كفاءة الأداء الحكومي في إطار الحوكمة الرشيدة، كما انها تبرز الفجوات الحالية في منظومة التقييم، وتقترح آليات قابلة للتنفيذ لتحسينها استنادا إلى أفضل الممارسات الدولية.

وتهدف الدراسة الى:

---

[1] . Balushi, M. A., & Bazlullah, D. N. (2025). Performance Management Recommended Model for Public Sector in the Sultanate of Oman. *East Journal of Human Science*, *1*(1), 1-20.

[2] Saadouli, N., & Al-Khanbashi, M. (2021). Evaluation of factors affecting employee performance: The case of government employees in Oman. *Management Science Letters*, *11*(5), 1443-1450.

[3] Al-Saadi, Z., Al-Maawali, W., Ali, H. I. H., & Al Rushaidi, I. (2023). The perceived affordances and challenges in the newly introduced OKR-based performance appraisal system in an Omani HEI. *SAGE Open*, *13*(2), 21582440231179632.

- تحليل المفاهيم النظرية المرتبطة بمؤشرات قياس الاداء الحكومي
- رصد واقع استخدام هذه المؤشرات في سلطنة عمان
- تحديد العوامل المعيقة لفاعلية المنظومة الحالية
- ابراز الفرص الممكنة لتطوير المؤشرات بما يتماشى مع الطموحات الوطنية
- تقديم مقترحات عملية لتعزيز كفاءة وفاعلية الاداء في القطاع الحكومي

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل المراجع النظرية الحديثة، واستعراض النماذج التطبيقية المعتمدة في السياق العُماني، اضافة الى الربط بين الواقع العملي والمتطلبات المستقبلية لرؤية عمان 2040.

وقد تم تقسيم الدراسة الى مبحثين رئيسيين، يتناول المبحث الأول الإطار النظري لمؤشرات الأداء وواقعها في سلطنة عُمان، بينما يركز المبحث الثاني على تحليل الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه تطوير هذه المنظومة، مع اقتراح حلول عملية مستندة الى معطيات الواقع وتوجهات التخطيط الاستراتيجي.

المبحث الأول: الإطار النظري لمؤشرات قياس الأداء الحكومي وواقعها في سلطنة عمان

تمثل مؤشرات قياس الأداء الحكومي إحدى الأدوات الجوهرية التي تعتمد عليها الحكومات الحديثة لتقييم مدى كفاءة وفعالية أجهزتها في تنفيذ السياسات العامة وتحقيق الأهداف التنموية، ولم يعد الحديث عن الأداء الحكومي محصورًا في نطاق تقارير شكلية أو بيانات عامة، بل أصبح يرتكز على منظومات دقيقة من المؤشرات التي تُستخدم لقياس النتائج والمخرجات وتحديد الفجوات وتحسين القرارات، ومع تصاعد الاهتمام بتطوير العمل الحكومي في دول المنطقة، ومن ضمنها سلطنة عمان، برزت الحاجة إلى بناء منظومة قياس أداء متكاملة تعكس الواقع وتدعم خطط التحسين المستمر.
في هذا الإطار، يأتي هذا المبحث ليضع الأسس النظرية لمؤشرات قياس الأداء الحكومي، من خلال الوقوف أولًا على مفهوم هذه المؤشرات وأهميتها من الناحية العملية، ومن ثم الانتقال إلى تحليل واقع تطبيقها في سلطنة عمان، بما يوضح التقدم والتحديات القائمة في هذا المجال.

المطلب الأول: ماهية مؤشرات قياس الأداء الحكومي وأهميتها

يشكّل قياس الأداء الحكومي مدخلًا أساسيًا لتحسين جودة الخدمات العامة، ورفع كفاءة المؤسسات الرسمية، ومساءلتها على أسس واضحة وموضوعية، وفي ظل تنامي تطلعات المواطنين، وتزايد متطلبات الشفافية والمساءلة، أصبحت الحكومات بحاجة إلى أدوات عملية تساعدها على تقييم جهودها وتحديد مستوى التقدم في تنفيذ استراتيجياتها وبرامجها التنموية.
وتأتي مؤشرات قياس الأداء كأحد أبرز هذه الأدوات، إذ تتيح إمكانية رصد الأداء بشكل دوري، والمقارنة بين الجهات، واتخاذ قرارات مبنية على بيانات فعلية، لكن لفهم دور هذه المؤشرات بعمق، من الضروري أولًا توضيح ماهيتها وخصائصها الفنية، وهو ما يتناوله الفرع الأول، ومن ثم استعراض الفرع الثاني وهو يوضح أهميتها وتأثيرها في دفع عجلة التنمية المستدامة.

الفرع الأول: مفهوم مؤشرات قياس الأداء الحكومي وخصائصها

تعد مؤشرات قياس الأداء الحكومي من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدول الحديثة في تقييم كفاءة وفعالية أجهزة ومؤسسات القطاع العام. إذ لا يقتصر دور هذه المؤشرات على مجرد قياس مدى إنجاز المهام أو تحقيق الأهداف، بل تمتد لتصبح

أداة استراتيجية لدعم اتخاذ القرار، وتحسين جودة الخدمات العامة، وضمان الشفافية والمساءلة داخل الجهاز الإداري للدولة[1]. وتعكس هذه المؤشرات درجة التقدم أو التعثر في تنفيذ السياسات الحكومية، كما تساعد في رصد الانحرافات وتحديد مكامن الخلل التنظيمي أو الإداري، وبالتالي تسهم في رسم سياسات تصحيحية مبنية على بيانات موثوقة وتحليل علمي[2].

يستند مفهوم مؤشرات الأداء الحكومي إلى إطار شامل من المدخلات والعمليات والمخرجات والنتائج، ضمن ما يُعرف بمنطق "سلسلة القيمة العامة". وتشير الأدبيات إلى أن هذا النموذج يوفر منظورًا تكامليًا يساعد الجهات الحكومية على الربط بين الأهداف الاستراتيجية والنتائج المحققة فعليًا، مما يسمح بإعادة توجيه الموارد وضبط العمليات بما يخدم الصالح العام[3]، ومن هذا المنطلق، لا ينظر إلى المؤشرات باعتبارها مجرد أدوات رقمية، بل كمنظومة تقييمية تتكامل مع الخطط الوطنية والسياسات العامة في الدولة، وهو ما يتجسد بوضوح في التجربة العمانية التي بدأت تولي اهتمامًا متزايدًا بهذا الجانب في إطار رؤية عمان 2040[4].

تمتاز مؤشرات الأداء بخصائص متعددة تجعل منها أداة فعالة في العمل الحكومي. أولًا، تتمتع هذه المؤشرات بالقدرة على التكميم، مما يتيح تتبع الأداء الكمي بشكل دوري ودقيق. ثانيًا، تتيح خاصية القابلية للمقارنة سواء زمنيًا أو قطاعيًا أو دوليًا، ما يمكن من تقييم الأداء الحكومي بالنسبة إلى فترات سابقة أو مع دول ذات ظروف مشابهة. ثالثًا، تؤدي إلى تعزيز ثقافة المساءلة المؤسسية، حيث يصبح من الممكن محاسبة المسؤولين على نتائج محددة وقابلة للقياس، مما يعزز من نزاهة الجهاز الحكومي وفعاليته5.

في السياق العماني، يلاحظ أن الحكومة بدأت تتبنى إطارًا أكثر منهجية في تطوير مؤشرات الأداء، خاصة مع انطلاق مشروع "إجادة" الذي يهدف إلى مواءمة نظم تقييم الأداء في القطاع العام مع أفضل الممارسات الدولية. ويؤكد عدد من الباحثين أن هذا التوجه يعكس رغبة رسمية في تعزيز كفاءة الجهاز الإداري، ورفع جودة الخدمات الحكومية، وتحقيق استدامة الأداء على المدى

---

[1] George, R. A., Siti-Nabiha, A. K., & Jalaludin, D. (2019). Public Sector Performance Management: Insights from Selected Literature. European Proceedings of Social and Behavioural Sciences.

[2] Balushi, M. A., & Bazlullah, D. N. (2025). Performance Management Recommended Model for Public Sector in the Sultanate of Oman. East Journal of Human Science, 1(1), 1-20.

[3] Al-Saadi, Z., Al-Maawali, W., Ali, H. I. H., & Al Rushaidi, I. (2023). *The perceived affordances and challenges in the newly introduced OKR-based performance appraisal system in an Omani HEI*. SAGE Open, 13(2), 21582440231179632.

[4] وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بسلطنة عمان. (2023). *مؤشرات التحول الرقمي في مؤسسات القطاع العام*. تقرير رسمي، سلطنة عمان.

[5] Saadouli, N., & Al-Khanbashi, M. (2021). *Evaluation of factors affecting employee performance: The case of government employees in Oman*. Management Science Letters, 11(5), 1443-1450.

الطويل1. كما أن اعتماد نظام "OKR" في بعض المؤسسات التعليمية والحكومية في عمان يمثل محاولة عملية لربط الأهداف الفردية والتنظيمية ضمن مؤشرات قابلة للتنفيذ، بما يسهم في تحسين النتائج الكلية للأداء المؤسسي2.

ولم تعد أهمية مؤشرات الأداء تقتصر على الجانب الداخلي للإدارة العامة، بل أصبحت أيضًا من أدوات التنافس الدولي. حيث تعتمد الكثير من المؤشرات العالمية مثل "مؤشر الحوكمة" و"مؤشر فعالية الحكومة" و"مؤشر جودة الخدمات" على بيانات الأداء الوطني، ما يفرض على الحكومات تطوير آلياتها الداخلية لضمان الارتقاء في هذه التصنيفات، وهو ما تم التنويه إليه صراحة في التقارير الحكومية العمانية ذات الصلة بالتحول الرقمي وتحديث الإدارة العامة3.

ولم تعد أهمية مؤشرات الأداء تقتصر على الجانب الداخلي للإدارة العامة، بل أصبحت أيضًا من أدوات التنافس الدولي. حيث تعتمد الكثير من المؤشرات العالمية مثل "مؤشر الحوكمة" و"مؤشر فعالية الحكومة" و"مؤشر جودة الخدمات" على بيانات الأداء الوطني، ما يفرض على الحكومات تطوير آلياتها الداخلية لضمان الارتقاء في هذه التصنيفات، وهو ما تم التنويه إليه صراحة في التقارير الحكومية العمانية ذات الصلة بالتحول الرقمي وتحديث الإدارة العامة4.

من جهة أخرى، تلعب مؤشرات الأداء دورًا جوهريًا في دعم أهداف التنمية المستدامة، من خلال توجيه جهود الحكومة نحو تحقيق نتائج ملموسة في مجالات التعليم، والصحة، والبيئة، والتشغيل. فهي تمثل أداة للمتابعة والتقييم وضبط المسار في تنفيذ برامج التنمية الوطنية، وتوفر قاعدة معرفية لصانعي السياسات في اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة والمعطيات الواقعية5. وبذلك، تصبح مؤشرات الأداء بمثابة بوصلة توجيهية تحدد أين تقف الحكومة وأين يجب أن تصل.

الفرع الثاني: أهمية مؤشرات قياس الأداء الحكومي ودورها في التنمية المستدامة

تعد مؤشرات قياس الأداء الحكومي أداة مركزية وفعالة في دعم صناع القرار وتوجيه السياسات العامة نحو تحقيق الأهداف التنموية المستدامة، سواء على المدى القصير أو الطويل، إذ إن وجود مؤشرات دقيقة ومحددة يتيح تقييم مدى كفاءة وفعالية الأداء المؤسسي، ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بتحقيق الشفافية والمساءلة، ما يعزز من ثقة المواطنين والمؤسسات في النظام الإداري للدولة[6].

---

[1] Balushi, M. A., & Bazlullah, D. N. (2025). *Performance Management Recommended Model for Public Sector in the Sultanate of Oman*. East Journal of Human Science, 1(1), 1-20.

[2] Al-Saadi, Z., Al-Maawali, W., Ali, H. I. H., & Al Rushaidi, I. (2023). *The perceived affordances and challenges in the newly introduced OKR-based performance appraisal system in an Omani HEI*. SAGE Open, 13(2), 21582440231179632.

[3] وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بسلطنة عمان. (2023). *مؤشرات التحول الرقمي في مؤسسات القطاع العام*. تقرير رسمي، سلطنة عمان.

[4] وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بسلطنة عمان. (2023). *مؤشرات التحول الرقمي في مؤسسات القطاع العام*. تقرير رسمي، سلطنة عمان.

[5] محمود عبد الله محمود، وولاء. (2024). *استثمار الإنتاج المعرفي الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس مدخل لتحقيق الميزة التنافسية لجامعة بنها*. مجلة كلية التربية (أسيوط)، 40(5)، 1–96

[6] Balushi, M. A., & Bazlullah, D. N. (2025). *Performance Management Recommended Model for Public Sector in the Sultanate of Oman*. East Journal of Human Science, 1(1), 1-20

كما تسهم هذه المؤشرات في توجيه الموارد المالية والبشرية نحو القطاعات ذات الأولوية، وتحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وحاجات المجتمع، في ضوء مبادئ التنمية المستدامة. فهي تُستخدم لرصد التقدم في تنفيذ الاستراتيجيات الحكومية، كما تسمح بتحديد الفجوات في الأداء وتحليل أسبابها، ووضع خطط علاجية مبنية على أدلة وبيانات كمية قابلة للقياس.[1]

ومن أبرز الجوانب التي تظهر فيها أهمية مؤشرات قياس الأداء الحكومي، أنها تمثل إطارًا مرجعيًا لتحديد الأهداف التنموية، وتُترجم تلك الأهداف إلى معايير كمية قابلة للتطبيق والتقييم. وبالتالي، فإنها تعزز من كفاءة عملية التخطيط والمتابعة والتقويم، ما ينعكس إيجابًا على جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين[2].

إضافة إلى ذلك، تُعتبر مؤشرات الأداء وسيلة فعالة لتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة، خاصة فيما يتعلق بمفاهيم الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، والعدالة الاجتماعية. وهذا ما يجعلها أداة استراتيجية لدعم جهود الحكومة في بناء سياسات تنموية متكاملة تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية[3].

وتبرز أهمية هذه المؤشرات أيضًا في قدرتها على دعم جهود سلطنة عمان نحو تحقيق رؤية "عمان 2040"، والتي تسعى إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام، قائم على المعرفة والابتكار، وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة وتحسين جودة الحياة[4]. وفي هذا السياق، تسهم مؤشرات الأداء في ربط الأهداف الاستراتيجية بالمخرجات والنتائج الفعلية، ما يُمكّن الجهات الحكومية من تحسين أدائها باستمرار، وفق أسس علمية ومنهجيات دولية معتمدة.

وعليه، فإن مؤشرات قياس الأداء لا تمثل مجرد أدوات فنية إدارية، بل تُعد من أهم مكونات البنية المؤسسية الحديثة التي تستند إليها الدولة لتحقيق التميز الحكومي، وتعزيز القدرة التنافسية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار متكامل وشامل[5].

المطلب الثاني: واقع مؤشرات الأداء في سلطنة عُمان

على مدار الفترات الماضية، شهدت سلطنة عمان تحولًا تدريجيًا في منهجية إدارة الأداء الحكومي، مدفوعًا برغبة حقيقية في تعزيز الكفاءة والشفافية وتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع. ومع تزايد التحديات التنموية وارتفاع سقف التطلعات المجتمعية، أصبحت الحاجة بحاجة لاعتماد نظم قياس أداء دقيقة تتيح لمتخذي القرار تقييم الأداء الحكومي بشكل موضوعي وتحديد مكامن القوة والقصور.

---

1 Saadouli, M., & Alami, Z. (2024). *Measuring Performance of Public Sector Using KPI*. International Journal of Accounting and Finance, 13(2), 55-71.

2 Hadad, S. I., & Al-Zoubi, H. (2023). *Sustainable Performance Management in Arab Governments*. Journal of Public Policy and Administration, 9(3), 88-102.

3 Ghazali, R., Zainuddin, N. M., & Abidin, N. (2022). *Governance and Performance Metrics for Sustainability in Public Sector*. Journal of Sustainable Development Policy, 7(1), 33-47.

4 Al-Harthy, N., & Al-Hosni, K. (2021). *Oman Vision 2040: Strategic Alignment and KPI Frameworks*. Oman Public Administration Review, 3(2), 25-38.

5 Al Nabhani, A., & Al Busaidi, S. (2023). *Performance Evaluation and Public Sector Development in the GCC*. Journal of Administrative Sciences, 10(4), 44-61.

ومن ثم، يتناول هذا المطلب واقع قياس الأداء في السلطنة من خلال محورين رئيسيين: أولهما التطور التاريخي الذي شهدته نظم قياس الأداء الحكومي في عمان، بينما يركّز الثاني على المؤشرات الوطنية والدولية المعتمدة حاليًا لتقييم أداء القطاع الحكومي، ودورها في توجيه السياسات وتحسين جودة الخدمات العامة.

الفرع الأول: التطور التاريخي لنظم قياس الأداء الحكومي في سلطنة عمان

شهدت سلطنة عُمان منذ مطلع الألفية الثالثة تحولات ملحوظة في أساليب الإدارة الحكومية، تمثلت في تبني مفاهيم حديثة ترتكز على حوكمة الأداء وتحسين كفاءة الإنفاق العام .وقد ارتبط هذا التحول بالسعي لتحقيق رؤية عُمان 2040، حيث اتخذت الحكومة خطوات تدريجية نحو تطوير نظم قياس الأداء الحكومي، شملت تطوير الهياكل التنظيمية، والاعتماد على مؤشرات كمية ونوعية لتقييم الأداء في مختلف الوحدات الحكومية.

بدأت الجهود المبكرة في هذا المجال خلال تنفيذ الخطة الخمسية السابعة (2006-2010) ، حين جرى التأكيد على ضرورة التحول نحو الإدارة القائمة على النتائج، إلا أن النقلة النوعية الحقيقية تمثلت في تدشين نظام متابعة الأداء الحكومي الإلكتروني ضمن مكونات برنامج التحول الرقمي الحكومي في الخطة الخمسية التاسعة (2016-2020)، وما تبعها من خطوات ممنهجة خلال الخطة العاشرة (2021-2025) نحو أتمتة عمليات القياس والمتابعة على مستوى المؤسسات والوحدات الحكومية المختلفة[1].

كما قامت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بإطلاق مبادرة "منظومة قياس الأداء الوطني "التي هدفت إلى ربط الأهداف الحكومية بمؤشرات قياس دقيقة، تعزز من مبادئ الشفافية والمساءلة، حيث تم إنشاء لوحات متابعة رقمية تمكن متخذي القرار من الاطلاع اللحظي على أداء الجهات الحكومية[2] .وتمثل هذه المبادرة نقلة مؤسسية في فهم وتطبيق مفاهيم الأداء المرتبط بالموازنات والنتائج، لا سيما في قطاعات الصحة، والتعليم، والتنمية الاجتماعية.

علاوة على ذلك، لعب جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة دورًا محوريًا في تطوير منظومة الأداء من خلال تقديم تقارير دورية تتضمن مؤشرات أداء تفصيلية، وتوصيات إصلاحية قائمة على نتائج القياس والتقييم الميداني،[3] وقد ساعد ذلك في نشر ثقافة التقييم المبني على الأدلة، وتوجيه المؤسسات نحو تحقيق كفاءة أعلى في تخصيص الموارد وتنفيذ السياسات.

وتظهر نتائج عدد من الدراسات الحديثة، مثل دراسة Balushi & Bazlullah (2025) ، أن سلطنة عمان قد بدأت فعليًا في الانتقال من مرحلة تقييم الأداء بناءً على الأنشطة إلى مرحلة تقييم الأداء بناءً على المخرجات والنتائج النهائية، مع التركيز على تفعيل نماذج الأداء المتوازن Balanced Scorecard في بعض الوزارات والمؤسسات الحيوية[4]، كما أشار Al-Saadouli & Ahmad (2024) إلى أن التجربة العمانية في تطوير نظم الأداء الحكومي تتسم بالتدرج والاستمرارية، حيث

[1] المركز الوطني للإحصاء والمعلومات .(2023) .الخطة الخمسية العاشرة (2021-2025): نحو اقتصاد متنوع قائم على المعرفة .سلطنة عمان.

[2] الأمانة العامة لمجلس الوزراء .(2022) .تقرير أداء الجهات الحكومية في إطار منظومة الأداء الوطني .مسقط: دائرة متابعة الأداء.

[3] جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة .(2023) .التقرير السنوي لأداء المؤسسات الحكومية .سلطنة عمان.

[4] Balushi, M. A., & Bazlullah, D. N. (2025). Performance Management Recommended Model for Public Sector in the Sultanate of Oman. *East Journal of Human Science*, 1(1), 1–20.

ركزت في بداياتها على تحسين العمليات الإدارية، ثم اتجهت لاحقا إلى ربط الأداء الفردي والجماعي بالأهداف الوطنية، خاصة مع اعتماد إطار الحوكمة المؤسسية وتوسيع نطاق استخدام البيانات الرقمية والتحليلات التنبؤية في التخطيط الحكومي.[1]

إن ما يميز التجربة العمانية في هذا السياق هو قدرتها على التكامل بين التخطيط الاستراتيجي الوطني وأدوات قياس الأداء الحكومي، مما أضفى على عمليات التقييم طابعا شموليا، يمكن من تحسين جودة الخدمات، وتقويم البرامج والمشروعات العامة بشكل أكثر دقة وموضوعية.

الفرع الثاني: المؤشرات الوطنية والدولية المعتمدة لقياس أداء القطاع الحكومي في سلطنة عُمان

اعتمدت سلطنة عُمان خلال السنوات الأخيرة على مجموعة من المؤشرات الوطنية والدولية بهدف تحسين قياس الأداء الحكومي ورفع كفاءة الأجهزة الإدارية، بما يتماشى مع رؤية عمان 2040، ويعد هذا التوجه خطوة استراتيجية نحو تعزيز الشفافية والمساءلة ورفع مستويات الإنتاجية في القطاع العام، من خلال أدوات كمية ونوعية تتيح مراقبة الإنجاز وتحديد مكامن الخلل، فعلى المستوى الوطني، تم تطوير منظومة مؤشرات وطنية شاملة تغطي عدة قطاعات، مثل: الاقتصاد، التعليم، الصحة، التنمية البشرية، التحول الرقمي، والحوكمة، ومن بين أبرز المؤشرات الوطنية التي تستخدم لرصد أداء الجهات الحكومية: نسبة الإنجاز في الخطط التنفيذية، كفاءة الإنفاق العام، مؤشرات رضا المستفيدين، ومستوى التحول الإلكتروني للخدمات الحكومية، وقد تم ربط هذه المؤشرات بأهداف رؤية عمان 2040 لضمان توافق الجهود الحكومية مع الخطط الاستراتيجية طويلة الأمد[2].

أما على المستوى الدولي، فتعتمد سلطنة عمان على مؤشرات أداء مرجعية صادرة عن منظمات وهيئات دولية، مثل البنك الدولي، ومنتدى الاقتصاد العالمي، ومنظمة الشفافية الدولية، وغيرها ومن أبرز هذه المؤشرات:

- مؤشر الحوكمة العالمية.
- مؤشر فعالية الحكومة.
- مؤشر التنافسية العالمية.
- مؤشر التنمية البشرية.
- مؤشر الابتكار العالمي.
- مؤشر الشفافية ومكافحة الفساد.

[1] Al-Saadouli, H., & Ahmad, F. (2024). Improving Government Performance Measurement in Gulf States: Lessons from Oman. International Journal of Public Administration and Governance, 12(3), 45–63 .

[2] Balushi, M. A., & Bazlullah, D. N. (2025). *Performance Management Recommended Model for Public Sector in the Sultanate of Oman.* East Journal of Human Science, 1(1), 1-20.

وتستخدم هذه المؤشرات الدولية كمرجعية لمقارنة أداء الحكومة العمانية بنظيراتها في الدول الأخرى، ما يسمح بتحديد الفجوات وتحسين السياسات العامة وفقًا للمعايير الدولية، وقد أسهمت هذه المؤشرات في تعزيز ثقافة التقييم المؤسسي القائم على النتائج، ودفع المؤسسات الحكومية إلى اعتماد خطط تحسين مبنية على الأدلة والبيانات.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة العمانية قد فعّلت برامج رقابة وتقييم دوري لمؤشرات الأداء، بالتعاون مع "وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040" ومؤسسات أخرى مختصة مثل المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ما ساعد على توفير بيانات دقيقة ومنهجية تدعم متخذي القرار[1]، ويلاحظ أيضًا اهتمام السلطنة بتعزيز تصنيفها الدولي في هذه المؤشرات من خلال تحديث البنية التنظيمية للقطاع العام، وتطوير التشريعات، وتبني الحلول الرقمية، وتحقيق مبدأ الإدارة بالكفاءة، وقد جاءت هذه الإجراءات لتنعكس إيجابًا على ترتيب السلطنة في التقارير الدولية الخاصة بالحكم الرشيد ومؤشرات الأداء العام، لا سيما في الأعوام الأخيرة.

المبحث الثاني: الفرص المتاحة والتحديات المطروحة امام تطوير منظومة مؤشرات قياس الاداء الحكومي

مع تطور أدوات الإدارة العامة وتزايد التوجه نحو تبنّي مفاهيم الحوكمة والشفافية، بات من الضروري أن تواكب منظومات قياس الأداء الحكومي هذه التحولات، ليس فقط من حيث تحديث المؤشرات المستخدمة، بل أيضًا من حيث تطوير البنية المؤسسية والتقنية الداعمة لها، وقد أظهرت التجارب الحديثة أن امتلاك مؤشرات دقيقة ومرنة يعزز قدرة الحكومات على اتخاذ قرارات مدروسة وتحسين مستوى الخدمات.

وفي حالة سلطنة عمان، ورغم الجهود القائمة، ما تزال هناك فرص كبيرة يمكن الاستفادة منها لتحديث وتطوير هذه المنظومة، سواء على مستوى التقنيات المستخدمة أو في إطار السياسات والممارسات الإدارية، ولذلك يأتي هذا المبحث ليتناول من جهة أولى أبرز الفرص المتاحة أمام تطوير منظومة مؤشرات الأداء، وهو ما يناقشه المطلب الأول، على أن يُخصص المطلب الثاني للتحديات التي قد تعيق هذا التطوير وسبل التغلب عليها.

المطلب الاول: الفرص المتاحة لتطوير منظومة مؤشرات قياس الاداء الحكومي

يمثل تطوير منظومة مؤشرات قياس الأداء الحكومي أولوية لدى العديد من الدول الساعية إلى رفع كفاءة مؤسساتها وتحسين جودة خدماتها العامة. وفي هذا السياق، فإن سلطنة عمان تمتلك مجموعة من الفرص التي يمكن البناء عليها لتحديث هذه المنظومة بشكل أكثر فعالية واستدامة.

وتنبع هذه الفرص من تحولات متعددة يشهدها المشهد الإداري والتنموي في السلطنة، بعضها مرتبط بالتقدم السريع في مجال التكنولوجيا والتحول الرقمي، وما أتاحه من أدوات متطورة لجمع البيانات وتحليلها واتخاذ القرار، وهو ما يناقشه الفرع الأول، بينما يتعلق الجانب الآخر بجوانب التخطيط الاستراتيجي والرؤية الوطنية طويلة المدى، وعلى رأسها رؤية عمان 2040، التي توفر إطارًا طموحًا لتطوير العمل الحكومي وتعزيز الشفافية والمساءلة، وهو ما سيتم التطرق إليه في الفرع الثاني.

[1] Saadouli, A., & Sassi, M. (2023). *Institutional quality and financial inclusion in developing countries: New evidence using a financial inclusion index*. Borsa Istanbul Review, 23(1), 130-141.

الفرع الأول: الفرص المرتبطة بالتطور التكنولوجي والتحول الرقمي

يعد التطور التكنولوجي والتحول الرقمي من أبرز التحولات التي أتاحت للحكومات إمكانية تبني أساليب أكثر كفاءة ومرونة في إدارة الأداء الحكومي، فبفضل التطور السريع في تقنيات المعلومات والاتصال، أصبح بالإمكان إنشاء قواعد بيانات رقمية مركزية، وربط الجهات الحكومية بأنظمة مؤتمتة تسهم في جمع وتحليل البيانات اللازمة لتقييم الأداء بشكل دقيق ومستمر.

تتمثل أبرز هذه الفرص فيما يلي:

- سهولة جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها: فقد أتاحت النظم الذكية والذكاء الاصطناعي إمكانية تحليل كميات ضخمة من البيانات الحكومية في فترات زمنية وجيزة، وهو ما يسهم في تعزيز القدرة على اتخاذ قرارات مستندة إلى الأدلة والمؤشرات الواقعية[1].
- تعزيز الشفافية والمساءلة: بفضل استخدام أنظمة المراقبة الرقمية، يمكن تتبع سير العمل في الجهات الحكومية بدقة، وتقييم الأداء في كل وحدة إدارية بشكل لحظي، مما يقلل من فرص الفساد الإداري ويعزز الثقة بين المواطن والحكومة[2].
- دعم النماذج التنبؤية وتحليل الاتجاهات: أصبح من الممكن التنبؤ بتوجهات الأداء المستقبلي بناء على البيانات التاريخية، مما يمكن صناع القرار من التخطيط الاستراتيجي بشكل أكثر فعالية[3].
- توفير الوقت والجهد والتكاليف: فالتحول الرقمي أسهم في أتمتة العديد من العمليات الحكومية التي كانت تنفذ يدويا، وهو ما قلل من الأخطاء ورفع من كفاءة الأداء المؤسسي.[4]
- الربط بين الجهات الحكومية المختلفة: وهو ما يوفر بيئة تكاملية تساعد في تبادل المعلومات والبيانات وتسهم في بناء منظومة مؤشرات موحدة وشاملة تغطي مختلف القطاعات.[5]

وبالتالي فإن التحول الرقمي يعتبر بوابة أساسية لإحداث طفرة في نظام مؤشرات الأداء، ليس فقط من حيث الكفاءة، ولكن أيضا من حيث الجودة والدقة والشمول.

---

[1] Balushi, M. A., & Bazlullah, D. N. (2025). Performance Management Recommended Model for Public Sector in the Sultanate of Oman. *East Journal of Human Science*, 1(1), 1–20.

[2] Saadouli, W., Zaafouri, M., & Dakhli, A. (2023). Governance and Public Sector Performance in the MENA Region: What Role for Digital Transformation?. International Journal of Public Sector Performance Management, 6(2), 159–177.

[3] OECD. (2019). Digital Government Review of Morocco: Laying the Foundations for the Digital Transformation of the Public Sector in Morocco. OECD Digital Government Studies.

[4] Al-Harthy, A. A. (2023). The role of digital transformation in improving government performance: A case study from Oman. Journal of Public Administration and Policy Research, 15(1), 11–25.

[5] Vision 2040 Oman Official Portal. (2020). *Oman Vision 2040: A Nation's Vision, A Citizen's Future*. Retrieved

الفرع الثاني: الفرص المرتبطة بالتخطيط الاستراتيجي ورؤية عمان 2040

إن الخطط الاستراتيجية الوطنية تمثل إطارا عاما موجها لجهود الحكومة نحو تحقيق أهداف تنموية شاملة. وفي سلطنة عمان، تعد رؤية "عمان 2040" فرصة مهمة لتطوير منظومة مؤشرات الأداء الحكومي؛ كونها تتضمن أهدافا محددة وقابلة للقياس، وتدعو إلى بناء حكومة رشيقة تركز على الابتكار والنتائج وتعزيز الكفاءة.

تتجلى هذه الفرص فيما يلي:

- توافر مرجعية وطنية واضحة للقياس: توفر رؤية عمان 2040 مؤشرات كمية ونوعية يمكن استخدامها كأساس لبناء وتطوير منظومة قياس الأداء، مما يعزز الاتساق في التقييم ويربط بين الأهداف والسياسات والنتائج الفعلية[1].
- تعزيز ثقافة الأداء والنتائج داخل المؤسسات الحكومية: من خلال التركيز على المساءلة وتحقيق القيمة المضافة في الخدمات العامة، أصبحت هناك بيئة تنظيمية محفزة لتطوير أدوات قياس دقيقة وفعالة[2].
- دعم القيادة السياسية والمؤسسية: تولي الحكومة العمانية أهمية كبيرة للتطوير المؤسسي وتعزيز الشفافية، وهو ما يمثل بيئة داعمة لتطوير مؤشرات قياس الأداء وتطبيقها على نطاق واسع.[3]
- التركيز على الابتكار والتحول المؤسسي: حيث تدعو رؤية عمان 2040 إلى التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة المبنية على الابتكار والتحليل والتقييم، وهو ما يتطلب وجود مؤشرات دقيقة وقابلة للتحسين المستمر.[4]
- التوجه نحو الشراكات المحلية والدولية: ضمن محاور الرؤية، هناك توجه واضح لتعزيز التعاون مع مؤسسات دولية والاستفادة من تجاربها، مما يتيح الاستفادة من النماذج العالمية المتقدمة في تطوير مؤشرات الأداء.[5]

ومن ثم فإن رؤية عمان 2040 لا تمثل فقط خريطة طريق مستقبلية، بل تشكل أيضا دافعا جوهريا لتبني منظومة متكاملة لقياس وتقييم الأداء الحكومي تقوم على الابتكار، والتحول الرقمي، والحوكمة الرشيدة.

المطلب الثاني: التحديات المطروحة أمام تطوير منظومة مؤشرات قياس الأداء الحكومي

رغم ما يتوفر من فرص واعدة لتحديث منظومة مؤشرات قياس الأداء الحكومي في سلطنة عمان، إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي لا يمكن تجاهلها، وتشكل في كثير من الأحيان عائقًا أمام التطبيق الفعّال والمستدام. وتتنوع هذه التحديات بين ما

---

[1] World Bank. (2022). *Digital Transformation for Better Public Service Delivery in the Middle East and North Africa*. World Bank Report.

[2] UNDP Oman. (2022). *Institutional Capacity Assessment for Performance Measurement in Oman*. United Nations Development Programme.

[3] Balushi, M. A., & Bazlullah, D. N. (2025). Performance Management Recommended Model for Public Sector in the Sultanate of Oman. East Journal of Human Science, 1(1), 1-20

[4] Sujee, S., Othmani, S. H., & Dalwai, T. (2024). Toward a knowledge-based economy: Empowering higher education in Oman with AI for Vision 2040 achievement. Springer Nature Switzerland

[5] نورة الحارثي. (2023). أثر التحول الرقمي على تحسين كفاءة الأجهزة الحكومية في سلطنة عمان. مجلة دراسات الخليج، 45(1)، 75–98

هو إداري وتنظيمي، يرتبط بهياكل العمل وأساليب التنسيق بين الجهات الحكومية، وما هو بشري يتعلق بالكفاءات والمهارات المطلوبة لإدارة منظومات الأداء الحديثة، وهو ما سيتم تناوله في الفرع الأول.

كما أن التغلب على هذه التحديات يتطلب تبني آليات واضحة، تجمع بين تطوير التشريعات، وتحسين بيئة العمل، وتعزيز القدرات المؤسسية، وهو ما يناقشه الفرع الثاني من هذا المطلب، مع التركيز على أفضل الممارسات الممكنة لتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة.

الفرع الأول: التحديات الإدارية والتنظيمية والبشرية:

تواجه منظومة قياس الأداء الحكومي في العديد من الدول العربية، ومنها سلطنة عمان، مجموعة من التحديات ذات الطابع الإداري والتنظيمي والبشري، التي تُشكل عوائق حقيقية أمام فعالية هذه المنظومة واستدامتها. ورغم الاهتمام المتزايد من قبل صناع القرار بترسيخ ممارسات قياس الأداء، إلا أن الواقع العملي يعكس وجود فجوات متعددة تعرقل التطبيق الفعال والتكامل بين الجهات الحكومية المختلفة. وتبرز هذه التحديات كنتيجة مباشرة لضعف الهياكل التنظيمية، ومحدودية الكفاءات البشرية، وعدم وضوح الأدوار والمسؤوليات، إلى جانب معوقات ترتبط بثقافة العمل الحكومي ذاتها، مما يؤثر على دقة القياس وموضوعية التقييم.

يمكن تلخيص أبرز هذه التحديات فيما يلي:

- غياب الرؤية التكاملية لمنظومة الأداء: تعاني العديد من المؤسسات من تطبيق جزئي أو محدود لمنظومة قياس الأداء، دون وجود إطار متكامل يربط بين مؤشرات الأداء المؤسسي والفردي، وهو ما يؤدي إلى تشتت الجهود وعدم وضوح النتائج على مستوى الحكومة ككل.[1]

- ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية: لا تزال العديد من الجهات تعمل في جزر منعزلة، ما يؤدي إلى تكرار المؤشرات أو تعارضها، ويفقد منظومة الأداء الاتساق المطلوب بين السياسات العامة والخطط التنفيذية[2]

- قلة الكوادر المؤهلة والمتخصصة في مجال قياس الأداء: تفتقر كثير من المؤسسات إلى الموظفين المدربين على تحليل البيانات واستخدام أدوات التقييم الحديثة، مما يقلل من فاعلية عمليات القياس والتحسين.[3]

- ضعف الثقافة المؤسسية تجاه القياس والتقييم: لا تزال بعض القيادات الإدارية تنظر إلى التقييم باعتباره أداة رقابية وعقابية أكثر منه وسيلة تطويرية، ما يخلق مقاومة داخلية ويحد من فعالية تطبيق مؤشرات الأداء.[4]

- تعقيد الهياكل التنظيمية وكثرة الإجراءات البيروقراطية: تؤثر البنية الإدارية التقليدية والروتين المفرط في تعطيل تنفيذ نظم القياس، وتبطئ من الاستجابة لمخرجات التقييم والتحسين المستمر.[5]

---

[1] Balushi, M. A., & Bazlullah, D. N. (2025). Performance Management Recommended Model for Public Sector in the Sultanate of Oman.

[2] وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بسلطنة عمان . (2023). *مؤشرات التحول الرقمي في مؤسسات القطاع العام*. تقرير رسمي، سلطنة عمان.

[3] Saadouli, N., & Al-Khanbashi, M. (2021). Evaluation of factors affecting employee performance.

[4] نورة الحارثي. (2023). أثر التحول الرقمي على تحسين كفاءة الأجهزة الحكومية في سلطنة عمان. مجلة دراسات الخليج، 45(1)، 75–98

[5] مجلس الوزراء – سلطنة عمان .(2020). *تقرير مؤشرات قياس الأداء الحكومي والتحول الرقمي*. الأمانة العامة لمجلس الوزراء، سلطنة عمان

- عدم وضوح الأدوار وتداخل المسؤوليات: يؤدي غياب الوصف الوظيفي الدقيق للمهام المرتبطة بقياس الأداء إلى ضعف في تحمل المسؤولية والمساءلة، ويجعل نتائج التقييم عرضة للتشكيك وعدم المصداقية.[1]

- محدودية نظم الحوافز المرتبطة بالأداء: تفتقر العديد من الجهات إلى ربط نتائج القياس بنظم حوافز فعالة ومباشرة، مما يضعف من دافعية الموظفين لتحقيق الأهداف المقررة.[2]

- نقص الدعم الإداري والقيادي لتطبيق المنظومة: يتطلب نجاح أي منظومة قياس وجود التزام من الإدارة العليا، إلا أن غياب هذا الدعم يُفقد التقييم قيمته الحقيقية ويجعل من تطبيقه مجرد إجراء شكلي.[3]

- التحديات المرتبطة بضعف البنية التحتية الرقمية: لا تزال بعض الجهات تفتقر إلى الأنظمة المؤسسية الإلكترونية المناسبة التي تدعم جمع وتحليل البيانات، ما يجعل عمليات القياس يدوية وتقليدية.[4]

تشير الدراسات إلى أن تجاوز هذه التحديات يتطلب تبني نهج شامل يجمع بين تطوير البنية المؤسسية وبناء القدرات البشرية وتعزيز ثقافة الأداء، إلى جانب وجود قيادة مؤمنة بأهمية القياس كأداة استراتيجية لتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

الفرع الثاني: آليات وسبل مواجهة التحديات وتعزيز الفرص

يمثل تجاوز التحديات الإدارية والتنظيمية والبشرية في منظومة قياس الأداء الحكومي خطوة محورية نحو بناء جهاز حكومي فاعل وذكي، قادر على الاستجابة للتغيرات وتحقيق الأهداف الوطنية بمرونة وشفافية. ويتطلب ذلك اعتماد مجموعة من الآليات العملية والمبادرات الإصلاحية التي لا تكتفي بمعالجة مظاهر القصور، بل تهدف إلى ترسيخ ثقافة أداء عالية الإنتاجية على المدى الطويل. فالمسألة لا تتعلق فقط بتطوير أدوات القياس، بل بتكاملها ضمن بنية إدارية حديثة، تتسم بالحوكمة الرشيدة، والقيادة التحفيزية، والاستثمار في العنصر البشري، وتوظيف التحول الرقمي كرافعة رئيسية للتطوير.

وفي هذا السياق، يمكن تحديد أبرز الآليات والمداخل المقترحة لمواجهة التحديات وتعزيز فرص نجاح المنظومة فيما يلي:

- بناء إطار وطني موحد لقياس الأداء: يجب تطوير نموذج وطني متكامل يربط بين مؤشرات الأداء الفردي والمؤسسي، ويتماشى مع الأهداف الاستراتيجية وخطط التنمية الوطنية، مع وجود جهة مركزية للإشراف والدعم الفني.[5]

- تبني مفهوم الحَوْكمة الرشيدة في إدارة الأداء: من خلال تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات، وتعزيز المساءلة والشفافية، وربط التقييم باتخاذ القرار، بما يضمن التوظيف الأمثل للموارد وتحقيق العدالة المؤسسية.[6]

---

[1] George, R. A., et al. (2019). Public Sector Performance Management: Insights from Selected Literature

[2] البنك الدولي .(2024) .*تقرير الأداء الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي* .واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

[3] Newcomer, K. E. (2007). Measuring government performance

[4] Al Rashdi, S. (2025). Digital Transformation for Better Innovation Governance

[5] Balushi, M. A., & Bazlullah, D. N. (2025). Performance Management Recommended Model for Public Sector in the Sultanate of Oman.

[6] مجلس الوزراء – سلطنة عمان .(2020) .*تقرير مؤشرات قياس الأداء الحكومي والتحول الرقمي* .الأمانة العامة لمجلس الوزراء، سلطنة عمان.

- تطوير قدرات الموارد البشرية: عبر تنفيذ برامج تدريب مستدامة تستهدف الموظفين العاملين في مجالات التخطيط والتقييم والتحليل الإحصائي، مع التركيز على المهارات الرقمية والقدرة على قراءة وتحليل المؤشرات.[1]

- إعادة هندسة العمليات الإدارية: تقليل البيروقراطية، وتبسيط إجراءات جمع البيانات وتحليلها، وضمان سرعة تدفق المعلومات داخل المؤسسة، بما يسهل اتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة.[2]

- التحول إلى الأنظمة الرقمية المتكاملة: اعتماد منصات ذكية لقياس الأداء، تعتمد على الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية، مما يوفر مرونة أكبر في التتبع المستمر للنتائج وتصحيح المسار بشكل فوري.[3]

- تعزيز ثقافة الأداء داخل المؤسسة: من خلال حملات توعوية وورش تدريبية داخلية تُبرز أهمية التقييم كأداة تطوير وليست رقابة، وتشجع الموظفين على التفاعل الإيجابي مع مؤشرات الأداء.[4]

- ربط نتائج القياس بالحوافز والمكافآت: تطبيق نظام حوافز عادل وشفاف يكافئ الأداء المتميز، ويُحفز العاملين على تحقيق الأهداف الاستراتيجية بشكل فعال.[5]

- تمكين القيادات الوسطى: منح صلاحيات أوسع للمديرين في متابعة الأداء واتخاذ قرارات تصحيحية، بما يعزز من مرونة المؤسسة وقدرتها على التكيف السريع مع نتائج التقييم.[6]

- تعزيز الشراكة بين القطاع الحكومي والأكاديمي: عبر إشراك الجامعات ومراكز البحث في تطوير مؤشرات القياس، وتحليل البيانات، وتقديم مقترحات التطوير المستندة إلى نتائج علمية وميدانية.[7]

إن النجاح في تطبيق هذه الآليات يتطلب التزاماً قيادياً، واستثماراً مستداماً في رأس المال البشري، وانفتاحاً مؤسسياً على أدوات الإدارة الحديثة، لتتحول منظومة قياس الأداء إلى محرك حقيقي للتغيير والتحسين المستمر.

الخاتمة:

في ضوء ما تم عرضه من معطيات وتحليلات خلال هذه الدراسة، يتبين بوضوح أن مسألة تطوير منظومة مؤشرات قياس الاداء الحكومي ليست مسألة تقنية فقط، بل هي قضية جوهرية تمس بنية الإدارة العامة، وفاعلية أجهزة الدولة، ومرونة سياساتها في

---

[1] Saadouli, N., & Al-Khanbashi, M. (2021). Evaluation of factors affecting employee performance.

[2] Newcomer, K. E. (2007). Measuring government performance

[3] Al Rashdi, S. (2025). Digital Transformation for Better Innovation Governance

[4] نورة الحارثي. (2023). أثر التحول الرقمي على تحسين كفاءة الأجهزة الحكومية في سلطنة عمان. مجلة دراسات الخليج، 45(1)، 75–98

[5] البنك الدولي .(2024) *تقرير الأداء الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي* .واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

[6] George, R. A., et al. (2019). Public Sector Performance Management: Insights from Selected Literature

[7] Sujee, S., Othmani, S. H., & Dalwai, T. (2024). Toward a knowledge-based economy

الاستجابة للتحديات الراهنة والمستقبلية، فقد أصبحت مؤشرات الاداء اليوم أداة لا غنى عنها لصناع القرار من أجل رصد التقدم، وتحديد الفجوات، وتحقيق الشفافية، والمساءلة.

وقد أظهرت الدراسة أن هناك فرصاً استراتيجية ثمينة يمكن أن تسهم بشكل كبير في تطوير هذه المنظومة، وعلى رأسها التحول الرقمي السريع، واعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الحكومية، ووجود دعم سياسي وإداري على أعلى المستويات لرؤية التحول الوطني، كما هو الحال في رؤية عمان 2040 التي وضعت في صلب أهدافها تطوير الكفاءة الحكومية والارتقاء بالخدمات، كما أن التقدم في ثقافة الأداء والتقييم، وتنامي إدراك أهمية التخطيط الاستراتيجي في القطاع الحكومي، يمثلان محفزاً إضافياً نحو تحديث منظومة المؤشرات بشكل أكثر دقة وشمولية.

في المقابل، لا يمكن إنكار حجم التحديات الإدارية والتنظيمية والبشرية التي تعرقل التقدم في هذا المجال، فقد كشفت المراجع أن ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية، وغياب قواعد بيانات متكاملة، وافتقار كثير من الموظفين إلى المهارات التحليلية والتقنية اللازمة، كلها عوامل تضعف من فاعلية استخدام المؤشرات، كما أن غلبة الطابع التقليدي على بعض نظم الإدارة وعدم ربط التقييم الفعلي بالحوافز أو آليات التطوير، يفرغان منظومة المؤشرات من جوهرها العملي، ويجعلانها أقرب إلى إجراء روتيني لا يرتبط بتحقيق الأثر المطلوب. هذا إلى جانب بعض التحديات المرتبطة بثقافة العمل الحكومي، مثل الخوف من المساءلة، أو مقاومة التغيير، أو ضعف القناعة بأهمية القياس.

إلا أن الدراسة بينت أيضاً أن هناك آليات عملية واقعية وقابلة للتطبيق لمواجهة هذه التحديات، ومن أبرزها العمل على بناء منظومة وطنية موحدة ومتكاملة لقياس الأداء ترتبط بشكل مباشر بالأهداف الاستراتيجية وخطط التنمية، وتدريب الكوادر الحكومية على أدوات القياس والتقييم، وتوظيف نظم الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في تحليل النتائج، إلى جانب تطوير سياسات الحوافز وربط نتائج الأداء بالمسار الوظيفي، والعمل على تعزيز ثقافة التقييم المستمر والمساءلة الإيجابية، كما أن الشراكة مع الجامعات والمؤسسات البحثية يمكن أن تقدم دعماً معرفياً ومهنياً مهماً لتحديث المؤشرات وضمان دقتها وشمولها.

وفي هذا السياق، يصبح من الضروري النظر إلى منظومة قياس الاداء الحكومي باعتبارها جزءاً من مشروع إصلاحي متكامل، لا يقتصر على تطوير الأدوات والمؤشرات، بل يشمل أيضاً إصلاح البيئة المؤسسية والتنظيمية التي تعمل فيها هذه المنظومة، فالتطوير الحقيقي لا يكون بتكثيف المؤشرات، بل بضمان ارتباطها الفعلي باتخاذ القرار، وتحسين الأداء المؤسسي، وتحقيق القيمة المضافة للمجتمع والمواطن. كما أن استدامة هذه المنظومة تتطلب وجود أطر قانونية وتنظيمية تحكمها، وضمان الشفافية والحياد في تقييم الأداء، وربط النتائج بالخطط السنوية وموازنات البرامج.

ختاماً، يمكن القول إن منظومة قياس الأداء الحكومي تمثل أحد أهم أعمدة الإدارة الرشيدة، وهي تمثل في الوقت ذاته أداة للتشخيص والتحليل واتخاذ القرار، وإذا ما تم استثمار الفرص المتاحة وتجاوز التحديات القائمة من خلال رؤية متكاملة وإدارة فعالة، فإن هذه المنظومة ستشكل أحد أهم دعائم تحقيق الأهداف الوطنية، ورافعة حقيقية لتطوير كفاءة الحكومة وتعزيز الثقة بين المواطن ومؤسساته.

قائمة المصادر والمراجع:

✓ **المصادر والمراجع العربية:**

- محمود عبد الله محمود & ,ولاء. (2024). استثمار الإنتاج المعرفى الأكاديمى لأعضاء هيئة التدريس مدخل لتحقيق الميزة التنافسية لجامعة بنها (تصور مقترح). *مجلة كلية التربية (أسيوط)*.96-1 ,(5)*40*.
- نورة الحارثي. (2023). أثر التحول الرقمي على تحسين كفاءة الأجهزة الحكومية في سلطنة عمان. مجلة دراسات الخليج، 45(1)، 75–98.
- مجلس الوزراء – سلطنة عمان .(2020) .*تقرير مؤشرات قياس الأداء الحكومي والتحول الرقمي* .الأمانة العامة لمجلس الوزراء، سلطنة عمان.
- البنك الدولي .(2024) .*تقرير الأداء الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي* .واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
- وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بسلطنة عمان. (2023). مؤشرات التحول الرقمي في مؤسسات القطاع العام. تقرير رسمي، سلطنة عمان.
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. (2023). الخطة الخمسية العاشرة (2021–2025): نحو اقتصاد متنوع قائم على المعرفة. سلطنة عمان.
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء. (2022). تقرير أداء الجهات الحكومية في إطار منظومة الأداء الوطني. مسقط: دائرة متابعة الأداء.
- جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة. (2023). التقرير السنوي لأداء المؤسسات الحكومية. سلطنة عمان.

✓ **المراجع الأجنبية:**

- Balushi, M. A., & Bazlullah, D. N. (2025). Performance Management Recommended Model for Public Sector in the Sultanate of Oman. East Journal of Human Science, 1(1), 1-20.
- Saadouli, N., & Al-Khanbashi, M. (2021). Evaluation of factors affecting employee performance: The case of government employees in Oman. Management Science Letters, 11(5), 1443-1450.
- Al-Saadi, Z., Al-Maawali, W., Ali, H. I. H., & Al Rushaidi, I. (2023). The perceived affordances and challenges in the newly introduced OKR-based performance appraisal system in an Omani HEI. SAGE Open, 13(2), 21582440231179632.

- Al-Saadi, Z., Al-Maawali, W., Ali, H. I. H., & Al Rushaidi, I. (2023). The perceived affordances and challenges in the newly introduced OKR-based performance appraisal system in an Omani HEI. SAGE Open, 13(2), 21582440231179632.

- George, R. A., Siti-Nabiha, A. K., & Jalaludin, D. (2019). Public Sector Performance Management: Insights from Selected Literature. European Proceedings of Social and Behavioural Sciences.
- Balushi, M. A., & Bazlullah, D. N. (2025). Performance Management Recommended Model for Public Sector in the Sultanate of Oman. East Journal of Human Science, 1(1), 1-20.
- Al Rashdi, S. (2025). Digital Transformation for Better Innovation Governance. In Perspectives on Digital Transformation in Contemporary Business (pp. 201-240). IGI Global Scientific Publishing.
- Sujee, S., Othmani, S. H., & Dalwai, T. (2024). Toward a knowledge-based economy: Empowering higher education in Oman with AI for Vision 2040 achievement. In Finance and Law in the Metaverse World: Regulation and Financial Innovation in the Virtual World (pp. 133-142). Cham: Springer Nature Switzerland.
- Awashreh, R., & Ghunaimi, H. A. (2025). Bridging cultural gaps: Enhancing student motivation and academic integrity in Oman's universities. In Forum for Linguistic Studies (Vol. 7, No. 2, pp. 265-279).
- Newcomer, K. E. (2007). Measuring government performance. International Journal of Public Administration, 30(3), 307-329.

الفوسفاط والسيادة الإنمائية بالمغرب

الحسن أحكيم، باحث في سلك الدكتوراه

الكلية متعددة التخصصات بالناظور

المملكة المغربية

الملخص:

يُعتبر الفوسفاط ركيزة للاقتصاد المغربي، حيث يتوفر المغرب على 70% من الاحتياطي العالمي (50 مليار طن) ويحقق أكثر من 10 مليار دولار سنويًا وآلاف فرص العمل.

اعتمدت الدولة استراتيجية استثمارية لرفع الإنتاج إلى 50 مليون طن وزيادة الأسمدة إلى 18 مليون طن بحلول 2025، باستثمارات تفوق 12 مليار دولار(2023-2028)

عمل المكتب الشريف للفوسفاط على تخفيض كلفة الإنتاج عبر أنبوب خريبكة-الجرف الأصفر، الطاقات المتجددة، وتحلية المياه، مع برامج لتأهيل الموارد البشرية وترشيد استهلاك الماء والطاقة.

دوليًا، عزز المغرب تسويقه عبر شراكات كبرى وفروع في 23 دولة، خاصة بإفريقيا من خلال"OCP Africa" ، مما ساهم في رفع إنتاجية الفلاحة الإفريقية.

اقتصاديًا، يساهم الفوسفاط بـ5% من الناتج الداخلي الخام، و20% من الصادرات الوطنية، و30% من احتياطي العملة، محتفظًا بالصدارة العالمية بنسبة 28% من السوق.

كما تحول إلى ورقة دبلوماسية مؤثرة تخدم قضية الصحراء عبر شراكات ومساعدات بالأسمدة، وهو ما ساعد في تعديل مواقف دول إفريقية وأمريكية لاتينية.

لكن القطاع يواجه تحديات: ارتفاع الأسعار محليًا أمام الفلاحين الصغار، القيود البيئية الأوروبية، المنافسة الروسية والأمريكية، ثم اكتشاف احتياطي ضخم في النرويج قد يغير موازين السوق مستقبلًا.

الكلمات المفاتيح: الفوسفاط، السيادة الإنمائية، الاقتصاد المغربي، المكتب الشريف للفوسفاط، الاستراتيجية الاستثمارية، الدبلوماسية الاقتصادية، التحديات البيئية.

يعد الفوسفاط دعامة أساسية من دعائم الاقتصاد الوطني المغربي، وواحدة من ركائز التنمية التي يعول عليها بلدنا، فلكون المغرب يعد حاليا أكبر منتج للفوسفاط في العالم، ويتوفر على ثاني أكبر احتياط عالمي في هذا الصدد بنسبة 70%، حيث تبلغ احتياطاته حوالي 50 مليار طن، ولكون الفوسفاط ومشتقاته تتصدر قائمة صادرات المغرب حيث تبلغ أزيد من 10 مليار دولار في السنة، ويوفر الآلاف من فرص الشغل، كما أن استعمالاته متنوعة ومتعددة سواء في المجال الفلاحي أو المجال الصناعي.. فإن الفوسفاط أصبح يشكل أهم مورد في الاقتصاد الوطني، ويعول عليه بشكل كبير لتحقيق التنمية في عدد من القطاعات، كما يعول عليه لتحقيق السيادة الانمائية وتعزيزها.

في هذا الإطار تبنى المغرب سياسة استثمارية تستهدف الرفع من الإنتاج الوطني من 30 مليون طن إلى 50 مليون طن في السنة، وزيادة إنتاج الأسمدة الفوسفاطية من 3,5 مليون طن إلى 18 مليون طن بحلول سنة 2025، كما خصص المغرب حوالي 12,3 مليار دولار لتطوير القطاعات المرتبطة بإنتاج وتطوير صناعات الفوسفاط على مدى خمس سنوات 2023-2028، إضافة إلى انخراط المكتب الشريف للفوسفاط في استراتيجية خضراء تماشيا مع التحول الطاقي في المغرب، تستهدف زيادة الانتاج بالاعتماد على الطاقة الخضراء، وتحقيق الحياد الكربوني قبل سنة 2040، وتوفير حوالي 25 ألف منصب شغل[1].

إن هذه الاستثمارات المتوسطة المدى تعبر بالملموس عن سياسة وطنية واعية تتماشى مع التحولات الدولية، قوامها توظيف مورد الفوسفاط لتحقيق التنمية المستدامة، والاعتماد على وسائل وآليات حديثة لتحويل هذا المورد الاقتصادي إلى رقم مهم في معادلة السيادة الانمائية المغربية ووسيلة تخدم الأهداف الوطنية على المستوى الخارجي. ولعل انخراط المغرب في عدد من اتفاقيات التعاون في مجال الاستثمار في الفوسفاط، وعقد اتفاقيات عدة مع البلدان الافريقية، يصب في هذا الإطار.

وعليه سنحاول في هذه المقالة تناول أربعة عناصر أساسية:

- **استراتيجية استثمارية في خدمة السيادة الإنمائية؛**
- **أهمية الفوسفاط في الاقتصاد الوطني؛**
- **المكاسب الدبلوماسية للفوسفاط: الفوسفاط في خدمة الدبلوماسية المغربية؛**
- **تحديات تواجه الفوسفاط المغربي.**

أولا: استراتيجية استثمارية في خدمة السيادة الانمائية

إن تحويل قطاع الفوسفاط إلى قطاع مساهم في السيادة الانمائية وتعزيزها، يتطلب من المغرب الانخراط في استراتيجية استثمارية أصبحت تحقق نتائجها بشكل تدريجي، ذلك أن الفوسفاط الخام والاحتياط الكبير الذي يتوفر عليه المغرب لا يمكن أن يكون عاملا كافيا لتحقيق السيادة الإنمائية والمساهمة الفعلية في التنمية، لذلك كان لزاما على الدولة تطبيق عدد من البرامج والاجراءات الاستثمارية

[1] – بشأن تاريخ المكتب الشريف للفوسفاط يمكن مراجعة: عزيز سعيدي، المكتب الشريف للفوسفاط. سياق النشأة ومسار التطور (1920- 1956)، منشورات باب الحكمة، تطوان، 2022,

في مجال الفوسفاط والأسمدة، سواء على مستوى الانتاج أو على مستوى التسويق.

أ- على مستوى الإنتاج:

إن الاستثمارات التي كانت تقوم بها مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، لم تكن مربحة، لذلك سيدخل المغرب في نوع من إعادة الهيكلة بين 2006-2011 ستهيئ البنية اللازمة لربحية الفوسفاط. فبالرغم من امتلاك المغرب لمناجم فوسفاط مهمة تشكل حوالي 70% من الاحتياطات العالمية، إلا أن عملية الانتاج والتحويل تتطلب موارد طاقية مهمة لا يملك منها المغرب إلا القليل أو لا يملكها بالمرة. ذلك أن استغلال الفوسفاط في شكله الخام يحتاج إلى موارد مائية تستعمل في وحدات الغسل الضرورية لاستغلال المناجم، ويتطلب الطاقة من أجل التجفيف.

كما أن إنتاج الحامض الفوسفوري والذي يمتلك المغرب 50% من حصص السوق العالمية، يتطلب اقتناء الكبريت عن طريق الاستيراد، وذلك من أجل إنتاج الحامض الكبريتي الضروري لإنتاج الحامض الفوسفوري المحصل عليه بالجمع بين الحامض الكبريتي والفوسفاط المرطب، إضافة إلى أن صنع الأسمدة يتطلب الأمونياك الذي يتم استيراده[1].

إن التكلفة المالية لتحويل الفوسفاط الخام كانت جد مكلفة، لذلك سينخرط المغرب من خلال المكتب الشريف للفوسفاط في استراتيجية لتخفيض هذه التكلفة وترشيدها[2].

وقد تبنى المكتب وطبق سبع إصلاحات أساسية في هذا الإطار:

1- مضاعفة إنتاج الفوسفاط الخام والاستغلال الجيد للإمكانيات:

تمكن المكتب الشريف للفوسفاط من تخفيض تكلفة إنتاج الفوسفاط عن طريق آلية مهمة متمثلة في الرفع من إنتاج الفوسفاط الخام مرتين، وإنتاج الحامض الفوسفوري ثلاث مرات، والتي مكنته من توزيع المصاريف الثابتة.

وقد قام المكتب الشريف للفوسفاط بتدبير جيد لعناصر الانتاج خاصة الكبريت والأمونياك اللذان يمثلان أكثر من 90% من كلفة الاستغلال، وذلك عن طريق تجميع المشتريات، إضافة إلى توسيع المنصات الكيميائية الموجودة بهدف تحقيق الاستغلال الجيد[3]. في هذا الإطار يقول الرئيس والمدير العام للمكتب الشريف للفوسفات مصطفى التراب: "لقد اعتمدنا على استراتيجية منطقية تقوم على الانتقال إلى المنتج النهائي. وكان علينا أن نمر بسلسلة من المحطات استجابة لزبائننا. وجرى الاستثمار بكثافة في إنتاج الأسمدة المطلوبة عالميا، ونحن موجودون في إفريقيا وفي أوروبا أيضا بعد الاستحواذ على 50% من رأس مال الشركة الإسبانية

[1] - هنري- لويس فيدي، مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، مقاولة متعددة الأبعاد، ترجمة عز الدين العلام، منشورات ملتقى الطرق، الرباط، 2022، ص ص. 64- 65.

[2] - نفسه.

[3] - المرجع نفسه، ص. 66.

(غلوبال فيد)[1].

2- توظيف ابتكارات تكنولوجية جديدة

من أجل تخفيض كلفة الانتاج لجأ المكتب الشريف للفوسفاط إلى وسائل تقنية مبتكرة، تهم أساسا:

- إنشاء خطوط أنابيب:

ويتعلق الأمر بإنشاء أنابيب تمكن من إيصال الفوسفاط في حالة جيدة، قابلة لتحويله إلى أسمدة أو حامض فوسفوري بتكلفة منخفضة، حيث تم الاستغناء عن النقل عبر القطارات والشاحنات؛ أنابيب نقل تمتد من خريبكة إلى الجرف الأصفر على طول 187 كلم، والتي بدأ العمل بها منذ 2014.[2]

إن اعتماد هذا الابتكار سيشكل ثورة على مستوى نقل الفوسفاط الخام والتخفيض من التكلفة، حيث انعكس ذلك على الكمية التي يتم نقلها وانتقلت من 18 إلى 38 مليون طن سنويا[3]. وهو ما يخدم هدف المكتب في مضاعفة الإنتاج واستغلال الفوسفاط الخام. كما انعكس ذلك على التكلفة، حيث انخفضت التكلفة اللوجيستيكية بـ 90%، وانخفضت كمية الماء المستهلكة في ترطيب الفوسفاط الخام.

جدول رقم 1: تخفيض كلفة الانتاج في موقع خريبكة - الجرف الأصفر

من 2014 الى 2017 بملايين الدراهم[4]

2014	2015	2016	2017
0,3	0,8	1,3	2,17

- التوليد المشترك للطاقة:

سعيا من مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط لتحقيق اكتفاء ذاتي في مجال احتياجاتها الطاقية، قامت بمجموعة من الاستثمارات، واستفادت في هذا الإطار من صدور قوانين تسهل تحقيق هذا الهدف، وذلك من خلال الاستثمار في الطاقات المتجددة: الطاقة الريحية والشمسية والتوليد الكهربائي المشترك، التي أصبحت تغطي أزيد من 70% من الاحتياجات[5]. كما نفذ المكتب الشريف للفوسفاط مشاريع تحلية مياه البحر لأغراضه الذاتية باستثمارات بلغت 13 مليار دولار، تشمل إنتاج الهيدروجين

[1]- محمد الشرقي، فوسفات المغرب... أم المعادن وريادة عالمية، المجلة: https://www.majalla.com/node/315436 تاريخ الزيارة 19 غشت 2024.

[2] - هنري- لويس فيدي، مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، مقاولة متعددة الأبعاد، مرجع سابق، ص. 68.

[3] - نفسه.

[4]- انظر: المرجع نفسه، ص. 69.

[5] - هنري- لويس فيدي، مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، مقاولة متعددة الأبعاد، مرجع سابق، ص.70.

الأخضر والكهرباء الخالية من الكربون[1].

وتسعى المجموعة إلى تحقيق اكتفاء ذاتي 100% من حاجياتها من الكهرباء في أفق سنة 2025. في هذا المجال يذهب أحد الخبراء (مايكل تانشوم) إلى أن "الطاقة المتجددة أصبحت ضرورية لمساعدة المغرب على الاستمرار في ريادته على مستوى تصدير الأسمدة. والمغرب يملك في هذا الإطار إمكانيات ضخمة لاستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح"[2].

3- الترشيد والقضاء على التبذير:

نفذت مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط جملة من الإجراءات بهدف القضاء على كل أشكال الهدر المضر بالإنتاجية، وذلك انطلاقا من سنة 2009 من خلال برنامج "**إقلاع**". ويقوم هذا البرنامج على تحديد منافذ الهدر ثم محاربته، وهو ما يستتبع إلغاء إجراءات أو تعديل عمليات[3]. هذا البرنامج يأخذ بعين الاعتبار: طبيعة نشاط المجموعة، والأهداف المرسومة، ومحيط المقاولة. ومن نتائج تنفيذه تحديد مصادر الهدر والتي تم جمعها في ستة:

ثلاثة متعلقة بالتنظيم الداخلي وتتمثل في:

- تزامن فاشل للعمليات، وهو ما يضيع من الوقت؛
- لجوء غير كاف للتطبيع مع الأنشطة المولدة للقيمة:
- نقل ومناولة غير مفيدتين أحيانا.

وثلاثة متعلقة بأدوات الإنتاج وتتمثل في:

- تخزين غير مفيد و/أو نفاذ المخزون؛
- عيوب في تسيير الأدوات؛
- تجهيزات قديمة و/ أو غير ملائمة[4].

4- تثمين الموارد البشرية:

إن تحقيق إنتاج مربح والرفع من قيمته، لا يمكن أن ينجح دون تأهيل موارد بشرية، وهذا ما قام به المكتب الشريف للفوسفاط، الذي يتوفر على حوالي 20 ألف مستخدم، حيث انخرط منذ 2010 في برامج تأهيل العمال، والأطر العليا من خلال إنشاء مراكز

[1] – محمد الشرقي، فوسفات المغرب... أم المعادن وريادة عالمية، المجلة: https://www.majalla.com/node/315436 تاريخ الزيارة 19 غشت 2024.

[2] – هل فوسفات المغرب سيخفف أزمة الغذاء في إفريقيا. https://www.dw.com/ar. تاريخ النشر 2022/2/7. تاريخ الزيارة 15 يوليوز 2024.

[3] – هنري- لويس فيدي، مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، مقاولة متعددة الأبعاد، مرجع سابق، ص.74.

[4] – المرجع نفسه، ص.76.

للتكوين والمهارات[1].

5- ترشيد استهلاك الماء:

إن استخراج وتحويل الفوسفاط الخام يحتاج إلى الكثير من الموارد المائية، ونظرا للانعكاسات السلبية على الفرشة المائية المغربية، ونظرا للصعوبات التي أصبح يعرفها المغرب على مستوى هذه المادة الحيوية، فإن مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط لجأت إلى جملة من الاجراءات للحد من كمية المياه المستهلكة في عملية الإنتاج. وفي هذا الإطار ركزت المجموعة على ما يلي:

- إعطاء الأولوية لاستعمال المياه السطحية بدل المياه الجوفية، حيث يتم الاعتماد على مياه السدود (سد آيت مسعود)، وتحويل المياه من واد أم الربيع لتتخلص المجموعة من الاعتماد على المياه الجوفية.

- كما لجأت إلى تصفية المياه العادمة، وتم تشييد ثلاث محطات في مدن خريبكة وبن جرير واليوسفية. وتصفية مياه البحر، حيث تم تشييد وحدة تحلية مياه البحر بالجرف الأصفر سنة 2015، ووحدة تحلية بفوسبوكراع سنة 2020.[2]

إن هذه الإجراءات التي طبقتها مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط مكنتها من تحويل المغرب من الريادة الطبيعية إلى الريادة الفعلية في السوق العالمي، كما مكنتها من تحقيق عائدات مالية وربحية مهمة بفضل الولوج إلى الأسواق بأفضل الشروط.

6- الاستثمار الأخضر:

بهدف الرفع من الانتاج والتخفيض من التكلفة المالية والحد من التلوث البيئي أطلقت مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط مشروع استثماري ضخم يقدر غلافه المالي بـ 130 مليار درهم على مدى أربع سنوات من 2023 إلى2027؛ مشروع مركب يجمع بين تحدي الطاقة والغذاء، حيث يهدف المكتب إلى إنتاج 20 مليون طن من الأسمدة في أفق 2027.

ويتضمن هذا المشروع الاعتماد على الطاقات المتجددة والتقليل من الاعتماد على البترول والغاز كمصدرين معتمدان في سلاسل الإنتاج[3].

ب- على مستوى التسويق:

إن الرفع من إنتاج الفوسفاط ومشتقاته يتطلب إيجاد أسواق حاضنة للمنتجات المغربية، وقد سعت مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط إلى التواجد في مختلف القارات والاستحواذ على نسبة مهمة من الأسواق العالمية، وتمكن المغرب من تحقيق هذه الأهداف من خلال:

[1] - هنري- لويس فيدي، مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، مقاولة متعددة الأبعاد، مرجع سابق، ص. 77.

[2] - المرجع نفسه، ص. 108.

[3] - يوسف الحيرش وخالد البرحلي، سلاح الفوسفاط، المغرب يتولى زمام الأمن الغذائي العالمي ويحول ثروته الطبيعية الأولى إلى ورقة ديبلوماسية، الصحيفة، العدد 11، يناير 2024، ص. 13.

– عقد شراكات اقتصادية دولية مع شركات عالمية، والجدول التالي يوضح هذه الشراكات.

جدول رقم 2: الشراكات الدولية لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط[1]

أطراف الشراكة	البلد
- Global feed	اسبانيا
- Fertinagro Biotech.	اسبانيا
- Prayon	بلجيكا
- SEEFCO	رومانيا
- Black Sea fertilizer	تركيا
- Paradeep Phosphates limited	الهند
- Multipurpose industrial Platform	نيجيريا
7	6

كما فتح المغرب من خلال المكتب الشريف للفوسفاط العديد من الفروع التجارية تمكنه من التواجد في بلدان عدة، حيث بلغت مجمل الفروع حوالي 25 فرعا تغطي 23 دولة.

جدول رقم 3: الفروع التجارية لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط[2]

الفرع	البلد
- UM6P Paris office	فرنسا
- 0CP Coop	هولندا
- SAFTCO.S.A	سويسرا
- OCP Beijing	الصين
- OCP Support Private	الهند
- OCP Singapore	سنغافورة
- Abu Dhabi	الامارات العربية المتحدة
- Islam abad	باكستان
- Dakarr	السنغال

[1] – الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: – يوسف الحيرش وخالد البرحلي، سلاح الفوسفاط، المغرب يتولى زمام الأمن الغذائي العالمي ويحول ثروته الطبيعية الأولى إلى ورقة ديبلوماسية، مرجع سابق، ص ص. 4- 17.

[2] – المرجع نفسه.

- Ougadougou	بوركينا فاسو
- Abidjan	ساحل العاج
- Accra	غانا
- Cotonou	بنين
- Lagos	نيجيريا
- Doula	الكامرون
- Kigali	رواندا
- Lisak	زامبيا
- Dar Essalam	تنزانيا
- Nairobi	كينيا
- Addis- abebe	اثيوبيا
- OCP North America - Bidra innovation ventures	الولايات المتحدة الأمريكية " " "
- OCP Fertilizantes - Ocp de Brazil - Rio Grande	البرازيل
- OCP Argentina	الأرجنتين

ولعل أهم ما يميز استراتيجية المغرب على مستوى التسويق هو التوجه الإفريقي لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، حيث تم إنشاء فرع OCP AFRICA سنة 2016 مهمته الأساسية تطوير أنشطة المجموعة بإفريقيا، فمن خلال هذه الشركة التي تملكها المجموعة بنسبة 100% يسعى المغرب إلى تطوير الزراعة المستدامة في إفريقيا وتمكين الفلاحين من وسائل النجاح عبر منتجات ملائمة بأسعار تأخذ بعين الاعتبار إمكاناتهم وحلول مالية ولوجيستيكية مصاحبة.

ومكن هذا التوجه من التواجد في 16 دولة إفريقية عبر 15 فرعا في كل من بوركينافاسو – البنين – الكوت ديفوار – الكامرون – إثيوبيا - غانا - كينيا – مالي – الموزمبيق – النيجر – رواندا – السنيغال – تانزانيا – زامبيا – نيجيريا[1].

ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الاستراتيجية انعكست إيجابا على المحاصيل الزراعية في إفريقيا، ففي تقرير صادر عن معهد الشرق الأوسط، يقر هذا التأثير. فعلى سبيل المثال ازداد محصول الذرة في نيجيريا بنسبة 48% ، وازداد محصول الدخن الذي يعد

[1] – راجع:
– هنري– لويس فيدي، مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، مقاولة متعددة الأبعاد، مرجع سابق، ص.246.
– يوسف الحيرش وخالد البرحلي، سلاح الفوسفاط، المغرب يتولى زمام الأمن الغذائي العالمي ويحول ثروته الطبيعية الأولى إلى ورقة ديبلوماسية، مرجع سابق، ص ص. 10– 11.

المحصول الرئيسي في بعض البلدان الإفريقية بنسبة 63% في السنغال[1]. ويذهب أحد الخبراء في هذا الإطار إلى أن المغرب: "يساهم في زيادة كبيرة في زراعة بعض المحاصيل في إفريقيا مما يحول دون تفاقم أزمة الغذاء في القارة"[2]

أضف إلى ذلك أن استراتيجية المغرب التسويقية تقوم أيضا على استهداف البلدان التي تتوفر على نسبة مرتفعة من السكان كالهند والبرازيل وإثيوبيا ونيجيريا.

جدول رقم 4: عدد السكان في البلدان الكبرى التي تستهدفها مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط (2024)[3]

البلد	عدد السكان
الهند	1,441,876,000 نسمة
البرازيل	217,652,000 نسمة
نيجيريا	229,198,000 نسمة
اثيوبيا	129,745,000 نسمة
المجموع	2,018,461,000

إن استراتيجية الاستثمار والتسويق التي طبقها المغرب في قطاع الفوسفاط ستنعكس على حصص مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط في الأسواق الدولية، حيث تبلغ:

جدول رقم 5: حصص مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط في الأسواق الدولية[4]

البلدان القارة	الحصة/النسبة
إفريقيا	%70
أوروبا	%40
آسيا	%38

[1] – هل فوسفات المغرب سيخفف أزمة الغذاء في إفريقيا. https://www.dw.com/ar. تاريخ النشر 2022/2/7. تاريخ الزيارة 15 يوليوز 2024.

[2] – نفسه.

[3] – الدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: – يوسف الحيرش وخالد البرحلي، سلاح الفوسفاط، المغرب يتولى زمام الأمن الغذائي العالمي ويحول ثروته الطبيعية الأولى إلى ورقة ديبلوماسية، مرجع سابق، ص ص. 4 – 17.

[4] – الدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: – يوسف الحيرش وخالد البرحلي، سلاح الفوسفاط، المغرب يتولى زمام الأمن الغذائي العالمي ويحول ثروته الطبيعية الأولى إلى ورقة ديبلوماسية، مرجع سابق، ص ص. 4 –17.

الولايات المتحدة الأمريكية	%40
أمريكا اللاتينية	%60

كما ستنعكس على صادرات المغرب من الفوسفاط ومشتقاته.

جدول رقم 6: حصص السوق لأهم مصدري المنتجات الفوسفاطية لسنة2022 [1]

البلد	الحصة/ أو النسبة المائوية
المغرب	%28
الصين	%11
الأردن	%11
روسيا	%9
السعودية	%8
الولايات المتحدة الأمريكية	%6
مصر	%5
البيرو	%5
دول الباقي	%19

إن المساهمة المهمة للفوسفاط المغربي في الأسواق العالمية دفعت عدد من الباحثين إلى اعتبار المغرب مساهم فعال في نظام الغذاء العالمي. فعلى سبيل المثال البروفيسور مايكل تانشوم، زميل مشارك في برنامج إفريقيا في المجلس الأوروبي في العلاقات الخارجية.. يذهب إلى: "إن المغرب بعد أن ضاعف طموحاته في هذا المجال أصبح بمثابة حارس بوابة امدادات الغذاء العالمي"[2]. كما ذهبت إحدى الصحف الوطنية إلى اعتبار "المكتب الشريف للفوسفاط، مساهم كبير في تحقيق الأمن الغذائي العالمي"[3].

ثانيا: أهمية الفوسفاط في الاقتصاد الوطني

إن الاستراتيجية الاستثمارية في قطاع الفوسفاط التي طبقها المغرب منذ أزيد من عقد من الزمن ستنعكس بشكل إيجابي على مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، حيث أصبحت أهميته وازنة، ومساهماته متعددة. وتتضح أهمية قطاع الفوسفاط في الاقتصاد الوطني من خلال ما يلي:

[1] – المرجع نفسه.

[2] – هل فوسفات المغرب سيخفف أزمة الغذاء في إفريقيا. https://www.dw.com/ar. تاريخ النشر 2022/2/7. تاريخ الزيارة 15 يوليوز 2024.

[3] – يتعلق الأمر بجريدة الصحراء المغربية: المكتب الشريف للفوسفاط، مساهم كبير في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، https://assahraa.ma/journal/2012/145704 . تاريخ الزيارة 10 يوليوز 2024.

1- حجم الاستثمارات:

تعد مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط الأكثر استثمارا من بين المقاولات العمومية المغربية، حيث تعد المستثمر الأول، وحققت لوحدها خلال سنة 2022 حوالي 20.050 مليون درهم[1]؛ أي بنسبة 22% من الاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية[2].

2- رقم المعاملات المنجز:

إن ارتفاع حجم الاستثمارات لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط سينعكس على رقم معاملات المجموعة، حيث عرفت زيادة مهمة بلغت سنة 2022 حوالي 114.574 مليون درهم؛ أي بزيادة 36% مقارنة بسنة 2021، وبنسبة 104% مقارنة بسنة 2020.

فرقم معاملات المجموعة يشكل 35% من رقم المعاملات الاجمالية لقطاع المقاولات العمومية، ونسبة 50% من رقم معاملات المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي[3].

3- في مجال التشغيل :

تظهر الأرقام والإحصائيات أن حوالي 30% من مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية ينتمون إلى مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، أو إلى المكتب الوطني للماء والكهرباء، وأن نسبة العمال المتواجدون في المكتب الشريف للفوسفاط تبلغ حوالي 16,1% من نسبة العاملين في المقاولات العمومية، حيث يفوق عدد مستخدميه 21.000 عامل ومستخدم.

فالمكتب باعتباره مشغلا يوجد في مقدمة الترتيب من بين مجموع مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية[4].

4- مساهمة مهمة في التصدير:

يتميز قطاع الفوسفاط في المغرب بأنه نشاط تصديري بشكل أساسي، حيث يعد المغرب أول منتج ومصدر عالمي للفوسفاط بجميع أشكاله ومنتجاته المشتقة. فالفوسفاط المغربي تبلغ حصته أزيد من 27% في السوق العالمية ويصل إلى مختلف بقاع العالم، حيث تصل حصته في سوق الفوسفاط الأمريكي حوالي 40% ونسبة 60% من سوق أمريكا الجنوبية، وحوالي 40% من السوق الأوروبية، ونسبة 70% من السوق الافريقية، كما تبلغ نسبته في سوق آسيا حوالي 38%.

ومع ازدياد إنتاج مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، وتنفيذ استراتيجية مربحة في هذا الإطار، فإنه من المتوقع أن ترتفع هذه

---

[1] – قانون المالية لسنة 2024، ص.21.

[2] – هنري- لويس فيدي، مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، مقاولة متعددة الأبعاد، مرجع سابق، ص.204.

[3] – قانون المالية لسنة 2024، مصدر سابق، ص.43.

[4] – هنري- لويس فيدي، مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، مقاولة متعددة الأبعاد، مرجع سابق، ص.205.

النسب، لا سيما أن إنتاج المغرب من الفوسفاط الخام ومشتقاته والأسمدة الموجهة إلى التصدير تبلغ 98%.

ومن المؤكد أن الحضور الاقتصادي بهذه النسب المرتفعة في مختلف القارات ينعكس إيجابا على عائدات المغرب المالية، لا سيما أن المكتب يساهم ب 20% من الصادرات الوطنية، حيث يساهم الفوسفاط في تخفيض العجز البنيوي لميزان الأداءات للمغرب، وتصل مساهمته إلى حوالي 30% من احتياطي العملة، محتلا بذلك المرتبة الأولى[1]. وفي هذا الإطار يقول الخبير البيئي ماتيو كيفيل للأسبوعية الاقتصادية "دي نومير": "إن المغرب يستحوذ لوحده على ثلث السوق العالمي من مشتقات الصخور النفطية، لما تتميز بها من جودة عالية ونوعية جيدة، لا تتوفر لدى بعض المصدرين للفوسفاط المنافسين، من أمثال الصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند"[2].

5- المساهمة في القيمة المضافة:

إن الفوسفاط يساهم بحوالي 5% من الناتج الداخلي الخام، ويسمح بذلك بالتأثير المباشر في الاقتصاد الوطني، حيث يساهم الفوسفاط من خلال المكتب في:

- تأدية الضريبة على الشركات، لذلك كلما ارتفعت الحصيلة المالية للمكتب الشريف للفوسفاط كلما ارتفعت الضرائب المدفوعة للدولة. وكذلك من خلال تأدية أرباح الفوسفاط للدولة باعتبار هذه الأخيرة تملك 95% من رأسمال المكتب الشريف للفوسفاط.

فعائدات الضرائب والأرباح التي يساهم بها المكتب في ميزانية الدولة تعتبر مهمة، بلغت خلال سنة 2023 حوالي 5.961 مليون درهم، محتلة بذلك رأس المقاولات العمومية[3].

6- المساهمة في مشاريع على المستوى الترابي:

تساهم مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط في العديد من المشاريع على المستوى الترابي، من خلال الشراكات مع الجماعات الترابية والجمعيات، بشكل يساهم في تحويل عدة مشاريع للتنمية الاقتصادية؛ في كل من إقليم خريبكة، والفقيه بن صالح، وأزيلال، وبني ملال، وبن جرير، والدار البيضاء، والجديدة[4]، مثل بناء قناة هيدروليكية للمساهمة في حماية مدينة الدار البيضاء من الفيضانات؛ وتمويل مشروع لخدمات المساعدة الطبية المستعجلة بنفس المدينة؛ وتدعيم كهربة عدد من الدواوير.

ثالثا: المكاسب الدبلوماسية للفوسفاط: الفوسفاط في خدمة الدبلوماسية المغربية

---

[1] - المرجع نفسه، ص. 209.

[2] - خالد بن شريف.. الفوسفات. الثروة المهدورة في المغرب، تاريخ النشر 29 ماي 2017. https://www.ultrasawt.com/ . تاريخ الزيارة 22 غشت 2024.

[3] - قانون المالية لسنة 2024، مصدر سابق، ص.28.

[4] - هنري- لويس فيدي، مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، مقاولة متعددة الأبعاد، مرجع سابق، ص ص. 219- 220.

إن تحقيق السيادة الانمائية وتعزيزها لا يمكن فصله عما هو سياسي، كما لا يمكن عزلها عما هو خارجي، ذلك أن السيادة الإنمائية بقدر ما ترتبط بشروط ومقومات اقتصادية وسياسية داخلية، فإنها ترتبط كذلك بشروط اقتصادية وسياسية خارجية. ونظرا لهذا الترابط، وللحضور القوي للفوسفاط المغربي ومشتقاته في الأسواق العالمية، فإن صانع القرار السياسي في المغرب ركز على تحويل الفوسفاط ومشتقاته إلى ورقة سياسية ناجحة في علاقاتها الخارجية، فالفوسفاط يفتح الكثير من المسالك الاقتصادية والسياسية للمغرب، حيث تسمح استراتيجية تسويقه بخلق نوع من التوازن في القضايا المهمة، لاسيما قضية الوحدة الترابية. فإذا كان المغرب يملك علاقات دبلوماسية وسياسية متميزة مع العديد من البلدان الكبرى، فإن في بعض مناطق العالم تحتاج سياسته الخارجية والدفاع عن مصالح المغرب إلى وسائل وموارد أخرى، حيث حين تتواضع السياسة يعوضها الاقتصاد.

وهذا ما تقدمه المنتوجات الفوسفاطية في العديد من مناطق العالم، ففي آسيا، فروع مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط في كل من الصين والهند وسنغافورة والامارات العربية المتحدة، وفروعها في أمريكا اللاتينية في كل من البرازيل والأرجنتين، إضافة إلى فروعها في الولايات المتحدة الامريكية، تخدم الديبلوماسية المغربية بشكل كبير، فهذا التواجد المكثف والمؤثر في اقتصاديات هذه البلدان يمكن المغرب من ورقة ضغط مؤثرة، في القرار السياسي الخارجي لهذه البلدان.

إن الفوسفاط أصبح أحد الوسائل المهمة في الاستراتيجية المباشرة التي أصبحت تطبقها الدبلوماسية المغربية[1]، لحمل الدول على تحديد موقفها الصريح من قضية الوحدة الترابية، لاسيما بعد أن أصبحت قضية الصحراء هي منظار المملكة المغربية المحدد لشراكاتها وصداقاتها مع الدول الأخرى، حيث بناء شراكات اقتصادية وتجارية لا يتم بعيد عن مواقف البلدان من قضية الصحراء المغربية.

ولقد حقق المغرب نتائج ملموسة نتيجة هذه السياسة، فعلى سبيل المثال تمكن من التأثير في مواقف كل من البرازيل والأرجنتين للخروج من موقف دعم البوليساريو إلى التزام الحياد، ثم تغيير حكومة البيرو لموقفها من القضية في غشت 2022، وأصبحت تدعم بشكل صريح الحكم الذاتي وقطعت العلاقات الدبلوماسية مع البوليساريو في شتنبر 2023.[2]

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن المغرب تبنى توجها إفريقيا في مجال الفوسفاط، فنظرا لأن علاقات المغرب مع البلدان الافريقية لم تكن دائما جيدة، حيث تعد إفريقيا ساحة صراع بين المغرب وأعداء الوحدة الترابية، كالجزائر وجنوب إفريقيا ونيجيريا وكينيا وإثيوبيا.. وبالرغم من أن الدبلوماسية السياسية استطاعت تحقيق بعض المكاسب، فإن صانع القرار في المغرب ركز على تبني شراكات اقتصادية بين البلدان الإفريقية، في إطار شراكات جنوب – جنوب، وقيادته لعدد من المبادرات الاقتصادية الثنائية أو المتعددة الأطراف أدت إلى تعزيز حضور المغرب في الساحة الإفريقية، ومن ثم الدفاع عن ملف الوحدة الترابية، ومواجهة التوجهات

[1]– محمد الشرقي، فوسفات المغرب... أم المعادن وريادة عالمية، المجلة: https://www.majalla.com/node/315436
تاريخ الزيارة 19 غشت 2024.

[2] – يوسف الحيرش وخالد البرحلي، سلاح الفوسفاط، المغرب يتولى زمام الأمن الغذائي العالمي ويحول ثروته الطبيعية الأولى إلى ورقة ديبلوماسية، مرجع سابق، ص ص. 16.

المعادية للوحدة الترابية[1]، لا سيما أن المغرب أصبح يستحوذ على حوالي 70% من حجم السوق الإفريقي.

وقد استطاعت السياسية الخارجية المغربية عقد اتفاقيات لإنشاء مصانع للأسمدة في كل من نيجيريا وإثيوبيا، نظرا لحاجة البلدين إلى الأسمدة المغربية لتطوير فلاحتهما. ففي نيجيريا فتح المكتب الشريف للفوسفاط أول مصنع متطور لمزج الأسمدة في هذا البلد سنة 2012، وتصل طاقته الإنتاجية إلى 120 طن في الساعة. كما تم إحداث مركب للأسمدة في إثيوبيا سنة 2022. وقد انعكس ذلك بشكل إيجابي على العلاقات السياسية بين المغرب والبلدين خاصة موقفهما من قضية الوحدة الترابية، حيث أصبح الحياد هو الغالب عوض الدعم المباشر للبوليساريو.

ولا يكتفي المغرب بالشراكات الاقتصادية، وإنما يوظف الفوسفاط كوسيلة للمساعدات الاقتصادية لخدمة أهداف سياسته الخارجية، وفي هذا الإطار قدم الآلاف من الأطنان من الأسمدة الفوسفاطية إلى عدد من الدول، نذكر منها على سبيل المثال:

- منح 15 ألف طن من الأسمدة لرواندا مع بيعها 17 ألف طن أخرى، بسعر منخفض وتحفيزي؛
- تسليم هبة من الأسمدة لفائدة صغار الفلاحين في السنغال بلغت حوالي 25 ألف طن؛
- تسليم هبة تقدر ب 5000 طن من الأسمدة إلى موريتانيا؛
- توجيه 2000 طن من الأسمدة إلى الغابون دعما للفلاحين الصغار في فبراير 2023؛[2]
- منح 100 طن من الأسمدة إلى السلفادور في سنة 2022.

إن الاستثمارات الخارجية الكبرى لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، وتواجد المغرب في مختلف الأسواق العالمية بنسب كبيرة، تساهم في اعتماد المغرب على الفوسفاط كورقة سياسية ودبلوماسية، حيث أصبح الكثير من الدارسين والمحللين ينعتونها ب"**دبلوماسية الفوسفاط**"، حيث توظيف الفوسفاط في المفاوضات مع صناع القرار في أغلب البلدان بهدف مراجعة مواقفها حول قضية الوحدة الترابية، ودفعها إلى الاعتراف الرسمي بسيادة المغرب الكاملة على أقاليمه الصحراوية[3].

رابعا: تحديات تواجه الفوسفاط المغربي

[1] – المرجع نفسه، ص.8.

[2] – يوسف الحيرش وخالد البرحلي، سلاح الفوسفاط، المغرب يتولى زمام الأمن الغذائي العالمي ويحول ثروته الطبيعية الأولى إلى ورقة ديبلوماسية، مرجع سابق، ص.6.

[3] – نفسه، ص.15.

بالرغم من الإصلاحات التي عرفها قطاع الفوسفاط في المغرب، والتي بفضلها أصبح قطاعا مربحا، وتزايد حضوره في الأسواق العالمية، إلا أن الفوسفاط المغربي يواجه تحديات داخلية وخارجية؛ فعلى المستوى الداخلي يمكن التشديد على صعوبة حصول الفلاحين الصغار على الأسمدة الفوسفاطية لتغذية أراضيهم بسبب ثمنه المرتفع داخل الأسواق المغربية[1]، إضافة إلى التحديات البيئية.

أما على المستوى الخارجي فيمكن التذكير بما يلي:

– تحديات السوق الأوروبية:

يواجه الفوسفاط المغربي تحديا أساسيا في الأسواق الأوروبية متمثل في تفضيل الدول الأوروبية للأسمدة الروسية، باعتبارها تحتوي على نسب قليلة من الكادميوم (cadmium) مقارنة بالمغرب[2].

فهذا المعدن المسرطن يثير نقاشا كبيرا في الاتحاد الأوروبي، لاسيما حول النسبة المسموح بها منه والمحددة في 30 ميلغرام في الكيلوغرام الواحد من الأسمدة، داخل دول الاتحاد[3]، كما أن قوانين حماية المستهلك، تثير بشكل مستمر خطورته على صحة البشر والحيوان. ومثل هذا الحاجز يقف في وجه جهود المغرب لتوسيع حضوره في السوق الأوروبية، والذي لا يتعدى 40%.

– التنافس الكبير من طرف شركات روسية:

في تقرير نشرته مجلة The conversation المتخصصة في الطاقات والبيئة عام 2020 أشار إلى تحديات تواجه الفوسفاط المغربي، خاصة مخلفات جائحة كورونا والاضطرابات الشديدة في سلسلة التوريد التي تلت ذلك. كما يشير التقرير إلى المنافسة الروسية، لاسيما في السوق الأوروبية، حيث تعتمد الدول السبع والعشرين الأعضاء في الاتحاد على روسيا بشكل كبير للحصول على امداداتها من الأسمدة[4].

– التنافس بين مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط وشركة موزاييك حول السوق الأمريكية:

انزعجت شركة موزاييك الأمريكية المهيمنة على السوق الأمريكي من استهداف المكتب الشريف للفوسفاط للفلاحين في الولايات المتحدة، وتزايد صادراتها من الأسمدة نحو أمريكا، والتي بلغت حسب بعض الإحصائيات حوالي 60%، لذلك، توجهت الشركة الأمريكية إلى صناع القرار من أجل فرض رسوم على صادرات المكتب نحو أمريكا. وبالرغم من صدور قرار من الإدارة الأمريكية حول ضرورة فرض رسوم جمركية تعويضية منذ خمس سنوات على الصادرات المغربية والروسية، ستنتهي سنة 2026 حيث حددت 19,97% كرسوم على صادرات المكتب الشريف للفوسفاط، فإن هذا الأخير لم يتقبل هذا الحكم القاسي، ولجأ إلى الغرفة

---

[1]– خالد بن شريف.. الفوسفات. الثروة المهدورة في المغرب، تاريخ النشر 29 ماي 2017. https://www.ultrasawt.com/ . تاريخ الزيارة 22 غشت 2024.

[2] – يوسف الحيرش وخالد البرحلي، سلاح الفوسفاط، المغرب يتولى زمام الأمن الغذائي العالمي ويحول ثروته الطبيعية الأولى إلى ورقة ديبلوماسية، مرجع سابق، ص.7.

[3] – نفسه.

[4]– تقرير: المغرب عملاق تصدير الأسمدة وحارس امدادات الغذاء العالمية، https://www.hespress.com/1015495.html

التجارية بالمحكمة الفيدرالية التي أصدرت حكما يقضي بأن قرار فرض رسوم تعويضية على الفوسفاط المغربي غير مبني على أساس واقعي وموضوعي[1].

– تحدي متعلق باكتشاف الفوسفاط بالنرويج:

بعد أن أعلنت النرويج عن اكتشاف مهم في الفوسفاط يقدر ب 70 مليار طن سنة 2023، فإن المغرب تراجع إلى المرتبة الثانية على مستوى الاحتياط العالمي بنسبة 50 مليار طن، وهو ما سيشكل مستقبلا تنافسا قويا بين المغرب والنرويج، لا سيما داخل الاتحاد الأوروبي، إذ من المتوقع أن يحتل فوسفاط النرويج صدارة موردي الفوسفاط ومشتقاته داخل أوروبا وخارجها. لاسيما أن الكميات المكتشفة في النرويج تعادل أكبر احتياطات الفوسفاط عالميا، حيث تبلغ 70 مليار طن متري، بينما تبلغ الاحتياطات العالمية خارج النرويج 72 مليار طن متري[2]، خاصة وأن "النرويج ستكون قادرة على مراقبة المعايير البيئية، بحيث تكون أكثر صرامة (...) مقارنة بالمنافسين في آسيا من خلال تطبيق تكنولوجيا احتجاز الكربون وتخزينه"، يقول مايكل ورمسير مؤسس شركة نوج ماينغ التي اكتشفت احتياط الفوسفاط في النرويج[3].

جدول رقم 7: أكبر الدول امتلاكا لاحتياطات الفوسفاط عالميا[4]

الدول	احتياطات الفوسفاط بمليار طن متري
النرويج	70
المغرب	50
مصر	2,8
تونس	2,5
الجزائر	2,2
الصين	1,9

[1] – يوسف الحيرش وخالد البرحلي، سلاح الفوسفاط، المغرب يتولى زمام الأمن الغذائي العالمي ويحول ثروته الطبيعية الأولى إلى ورقة ديبلوماسية، مرجع سابق، ص.7.

[2] – أحمد بدر، أكبر احتياطات الفوسفاط عالميا.. المغرب يفقد الصدارة، موقع الطاقة، 4 يوليوز 2023، https://attaqa.net/2023/07/04/ تاريخ الزيارة 22 غشت 2024.

[3] – أحمد أيون، اكتشاف أكبر مخزون لصخور الفوسفاط في العالم، كيف يفيد أوروبا؟ موقع الطاقة، منشور في 1 يوليوز 2023. https://attaqa.net/2023/07/01

[4] – الجدول من إنجاز الباحث بالاعتماد على: – أحمد بدر، أكبر احتياطات الفوسفاط عالميا.. المغرب يفقد الصدارة، موقع الطاقة، 4 يوليوز 2023، https://attaqa.net/2023/07/04/ تاريخ الزيارة 22 غشت 2024.

البرازيل	1,6
جنوب إفريقيا	1,6
السعودية	1,4
استراليا	1,1
الولايات المتحدة الأمريكية	1,0

دور التخطيط الاستراتيجي في استدامة أداء المنظمات العاملة في بيئة غير مستقرة

دراسة تطبيقية على قطاع غزة

د. مجدي محمد علي كلاب

دكتوراه إدارة الأعمال من جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بالسودان

غزة، فلسطين

الملخص:

هدفت الدراسة لمعرفة دور التخطيط الاستراتيجي في استدامة أداء المنظمات العاملة في بيئة قطاع غزة غير المستقرة, وتحليل واقع التخطيط الاستراتيجي في المنظمات العاملة بقطاع غزة ومعرفة مستوى استدامة أداء المنظمات في ظل الأوضاع غير المستقرة وبيان العلاقة بين مكونات التخطيط الاستراتيجي واستدامة الأداء وأيضا اقتراح سبل لتعزيز فعالية التخطيط الاستراتيجي في استدامة أداء المنظمات العاملة في بيئة قطاع غزة, ووظفت الدراسة المنهج الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة, وتم جمع البيانات من خلال الاستقصاء والمعلومات المتوفرة في التقارير الصادرة عن الجهات المعنية وكذلك ما يتوفر من معلومات تخص الدراسة على شبكة الإنترنت ومتابعة أداء المنظمات العاملة في قطاع غزة، وخلصت الدراسة لعدد من النتائج كان أهمها: أهمية التخطيط الاستراتيجي في بيئة غير مستقرة فقد أظهرت نتائج الدراسة أن المنظمات العاملة في قطاع غزة التي تطبق أساليب التخطيط الاستراتيجي بمرونة وواقعية، تمكنت من مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية واللوجستية، وحققت مستويات أفضل من الاستدامة في أدائها, وارتباط التخطيط بالاستدامة المؤسسية فقد تبين وجود علاقة إيجابية قوية بين وضوح الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية وبين قدرة المنظمة على الاستمرار وتقديم خدماتها رغم الأزمات, في ضوء أهداف الدراسة وبناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإن الباحث قدم عدد من التوصيات التي تعزز موضوع الدراسة وكان أهمها: ضرورة تبني خطط مرنة تتضمن بدائل وسيناريوهات متعددة للتعامل مع الأوضاع المتغيرة والمفاجئة وتعزيز مرونة التخطيط الاستراتيجي، وتنظيم برامج تدريبية للعاملين في مجال التخطيط وإدارة الأزمات لضمان حسن تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف, ويجب الاعتماد على التحليل البيئي الشامل استخدام أدوات التحليل الاستراتيجي بشكل منهجي ومستمر لرصد المخاطر واستكشاف الفرص.

الكلمات المفتاحية: التخطيط الاستراتيجي – استدامة أداء المنظمات – بيئة غير مستقرة – قطاع غزة.

Abstract:

The study aimed to identify the role of strategic planning in sustaining the performance of organizations operating in the unstable environment of the Gaza Strip, analyze the reality of strategic planning in organizations operating in the Gaza Strip, and identify the level of sustainability of organizations' performance in light of unstable conditions, clarify the relationship between the components of strategic planning and performance sustainability, as well as suggest ways to enhance the effectiveness of strategic planning in sustaining the performance of organizations operating in the Gaza Strip environment. The study employed the descriptive approach to achieve the study objectives. Data were collected through surveys and information available in reports issued by relevant authorities, as well as information available on the Internet regarding the study and monitoring the performance of organizations operating in the Gaza Strip. The study concluded with a number of results, the most important of which were: The importance of strategic planning in an unstable environment. The study results showed that organizations operating in the Gaza Strip that apply strategic planning methods with flexibility and realism were able to face political, economic and logistical challenges and achieved better levels of sustainability in their performance. The connection between planning and institutional sustainability showed a strong positive relationship between clarity of vision, mission and strategic objectives and the organization's ability to continue and provide its services despite crises. In light of the study objectives and based on the results reached by the study, the researcher presented a number of recommendations that strengthen the subject of the study, the most important of which were: The necessity of Adopt flexible plans that include multiple alternatives and scenarios to address changing and unforeseen situations, enhance the flexibility of strategic planning, and organize training programs for those working in planning and crisis management to ensure proper implementation of plans and achievement of objectives. It is essential to rely on a comprehensive environmental analysis and use strategic analysis tools systematically and continuously to monitor risks and explore opportunities.

Keywords: Strategic Planning – Sustainability of Organizational Performance – Unstable Environment – Gaza Strip.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

مقدمة:

إن موضوع التخطيط الاستراتيجي بات من أكثر المواضيع أهمية لأنه جهد منظم للوصول إلى قرارات ونشاطات أساسية والتركيز على المستقبل حول ماهية المنظمة وماذا تعمل ولماذا تعمل، ويعد أداة إدارية لمساعدة المنظمة على القيام بعملها بشكل أفضل في جميع الظروف التي تتعرض لها، وتركيز جميع المعنيين لتحقيق نفس الهدف، وتقدير وتعديل اتجاه المنظمة والتجاوب مع بيئتها المتغيرة، وان تقييم أداء المنظمة بعد تنفيذ الخطة الاستراتيجية هو أفضل السبل للتجاوب مع اوضاع البيئة الديناميكية (القيسي، 2020: 44).

يعد التخطيط أحد المفردات المهمة التي لاقت انتشارا في السنوات الأخيرة، فهو تحسب واستعداد لمواجهة ما هو متوقع، ونشاط حاشد من بلوغ الأهداف المحددة بعناية، كما أن التخطيط أحد المفاهيم الإدارية التي ترتبط بعلاقة تكاملية وثيقة بكافة المفاهيم الإدارية الأخرى، التي تساهم بالارتقاء بجودة الأداء الفعلي للمنظمة كالجودة الشاملة والإدارة الاستراتيجية والأداء المتوازن وغيرها، ولقد بدأ التخطيط الاستراتيجي أولا على التخطيط المالي ووضع الموازنات والتخطيط قصير المدى، ثم عزز لاحقا مع تطور الأعمال والظروف المحيطة إلى التخطيط متوسط المدى وطويل المدى، وتحاول أغلب المنظمات البقاء في الأسواق والمنافسة للحصول على الأرباح وبالتالي الاستقرار والبقاء والنمو في سوق العمل وفي ظل المنافسة أصبحت المنظمات تبحث عن ميزة تميزها عن غيرها من المنظمات المنافسة الأخرى، ويجب أن تعمل المنظمات بكل طاقاتها وتشغل مواردها المتاحة لكي تحقق الهدف المنشود، ويعد التخطيط الاستراتيجي عنصراً أساسيا في الوقت الحاضر ويعتبر مرحلة التفكير التي تسبق تنفيذ أي عمل فهو سلسلة من القرارات التي تتعلق بالمستقبل ولكي يتحقق النجاح لعملية التخطيط الاستراتيجي فلابد من تحديد استراتيجية تتضمن تحديد الأهداف الواضحة، وترتيب الأولويات وتوفير الإمكانات المتاحة المادية والبشرية والتنبؤ باحتمالات المستقبل والظروف المختلفة فهو عملية مستمرة تتضمن جوانب عديدة ومجالات مختلفة (السعيدي، 2024: 31).

وتعيش المنظمات في بيئة متغيرة، تتسم بدرجة عالية من التعقيد، وتؤدي خدماتها في بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية وتكنولوجية وثقافية تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم وتتغير فيها الفرص المتاحة بالكامل، تشمل هذه المتغيرات المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، كما وتتأثر هذه المؤسسات بالتطور الهائل والمتسارع في العالم الذي نعيش فيه، هذا ما يجعل مهمة الإدارة أصعب في تحقيق أهداف الشركة أو المنظمة، ويستوجب من المنظمات القدرة على التكيف والتأقلم مع بيئتها الداخلية والخارجية حتى تستطيع الاستمرار والبقاء، وإلا سيكون مصيرها الاختفاء والزوال (الحايك، 2019: 28).

ويواجه قطاع غزة ظروفًا غير مستقرة على المستويات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، مما يجعل استدامة أداء المنظمات تحديًا حقيقيًا، في هذا السياق، يُعد التخطيط الاستراتيجي أداة حيوية تسهم في توجيه الموارد المحدودة، ومواجهة التحديات، وتحقيق البقاء والاستمرارية، وتهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق استدامة أداء المنظمات العاملة في قطاع غزة.

مشكلة الدراسة:

رغم تبني العديد من المنظمات في غزة لمفاهيم التخطيط الاستراتيجي، إلا أن بيئة عدم الاستقرار تعيق فاعلية هذه الخطط في تحقيق الأداء المستدام، مما يستدعي فحص مدى مساهمة التخطيط الاستراتيجي فعليًا في تحقيق استدامة الأداء، وتتمحور مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

❖ **ما دور التخطيط الاستراتيجي في استدامة أداء المنظمات العاملة في بيئة قطاع غزة غير المستقرة؟**

وينبثق عن السؤال الرئيس للدراسة الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما واقع التخطيط الاستراتيجي في المنظمات العاملة بقطاع غزة؟

2- ما مستوى استدامة أداء المنظمات في ظل الأوضاع غير المستقرة؟

3- ما العلاقة بين مكونات التخطيط الاستراتيجي واستدامة الأداء؟

4- ما سبل تعزيز فعالية التخطيط الاستراتيجي في استدامة أداء المنظمات العاملة في بيئة قطاع غزة؟

أهداف الدراسة:

1- تحليل واقع التخطيط الاستراتيجي في المنظمات العاملة بقطاع غزة.

2- معرفة مستوى استدامة أداء المنظمات في ظل الأوضاع غير المستقرة.

3- بيان العلاقة بين مكونات التخطيط الاستراتيجي واستدامة الأداء.

4- اقتراح سبل لتعزيز فعالية التخطيط الاستراتيجي في استدامة أداء المنظمات العاملة في بيئة قطاع غزة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

❖ **أولا/ الأهمية العلمية:**

1- تعد أهمية الدراسة امتداداً طبيعياً لأهمية التخطيط الاستراتيجي وإمكانية كونه أداة هامة لبناء ميزة تنافسية في المنظمات.

2- تسهم الدراسة في توجه المختصين على الكيفية التي من شأنها رفع مستوى استدامة المنظمات وكذلك دور التخطيط الاستراتيجي في استدامة أداء المنظمات العاملة في بيئة قطاع غزة غير المستقرة.

3- تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي في البيئات الهشة كقطاع غزة.

❖ **ثانيا/ الأهمية العملية:**

1- تكمن أهمية الدراسة للباحث في أنها تساعده في تطوير آفاق المعرفة لديه وزيادة قدراته العلمية.

2- تبرز أهمية الدراسة التطبيقية من خلال مساهمتها في معرفة تأثير التخطيط الاستراتيجي في استدامة أداء المنظمات

3- تقدم هذه الدراسة توصيات عملية للمنظمات في غزة لتحسين أدائها واستدامتها عبر التخطيط الاستراتيجي كما تثري الدراسة المكتبة العربية بدراسة حديثة في مجال إدارة الأعمال.

أنموذج الدراسة التخطيطي:

المتغير المستقل: التخطيط الاستراتيجي:

- الرؤية والرسالة.
- تحليل البيئة الداخلية والخارجية.
- تحديد الأهداف الاستراتيجية.
- تنفيذ وتقييم الخطط.

المتغير التابع: استدامة أداء المنظمات:

- الاستدامة المالية.
- الاستدامة التشغيلية.
- استمرارية الموارد البشرية.
- المرونة والتكيف.

وفيما يلي أنموذج الدراسة التخطيطي لدراسة بعنوان: دور التخطيط الاستراتيجي في استدامة أداء المنظمات العاملة في بيئة غير مستقرة – دراسة تطبيقية على قطاع غزة

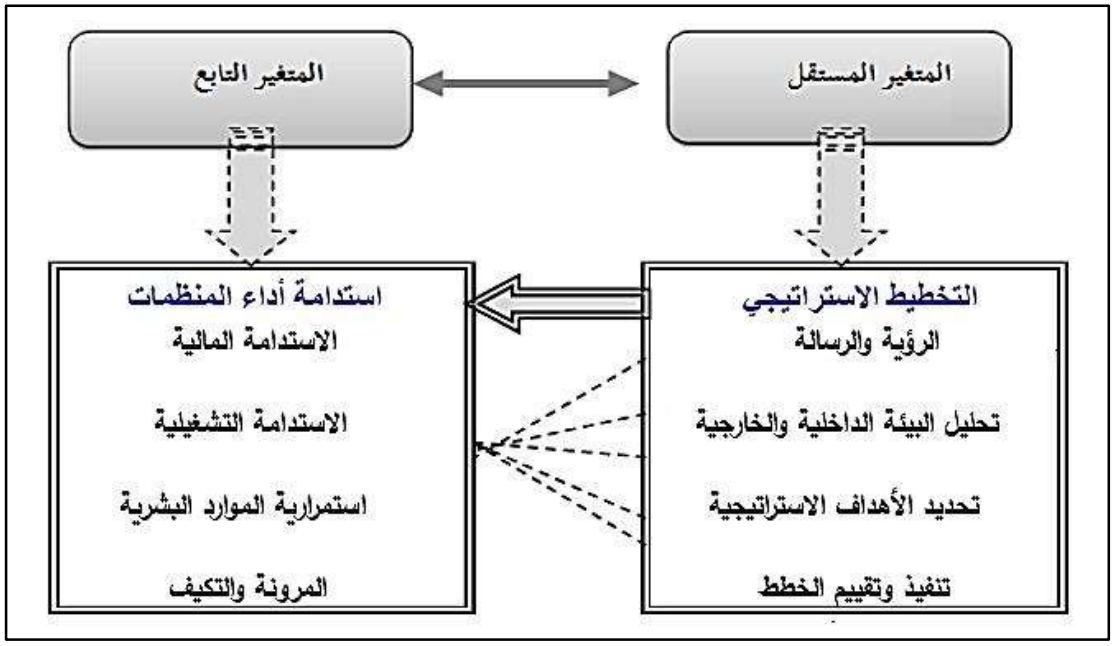

حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة بالحدود التالية:

1- **الحد الموضوعي**: دور التخطيط الاستراتيجي في استدامة أداء المنظمات العاملة في بيئة غير مستقرة – دراسة تطبيقية على قطاع غزة.

2- **الحد الزماني**: تم إجراء الدراسة خلال النصف الأول من العام 2025م.

3- **الحد المكاني**: منظمات الأعمال العاملة في قطاع غزة.

4- **الحد البشري**: العاملين في منظمات الأعمال العاملة في قطاع غزة.

منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، فالمنهج الوصفي يدرس المتغيرات في وضعها الطبيعي وليس تحت ظروف مصطنعة وهو يقوم على جمع البيانات وربطها مع بعضها البعض للحصول على معلومات دقيقة رسم تصور واضح عن الظاهر المدروسة (درويش، 2018: 111).

مصطلحات الدراسة:

1- التخطيط الاستراتيجي:

إن التخطيط الاستراتيجي هو عملية منظمة، لتحديد اتجاه المنظمة المستقبلي وتبني الاستراتيجيات والمشروعات الملائمة في ضوء معرفة دقيقة بالفرص والتهديدات المحتملة، والعمل على دعم مجالات القوة، ومعالجة نقاط الضعف، وتحديد أفضل البدائل، وتخصيص أمثل للموارد والإمكانات المتاحة، من أجل تحقق رؤية المنظمة ورسالتها (عامر، 2020: 33).

2- أداء المنظمات:

أداء المنظمات هو انعكاس لكيفية استخدام المنظمة لمواردها المختلفة واستثمارها بالصوة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية (حسين، 2020: 45).

3- استدامة أداء المنظمات:

استدامة أداء المنظمات تعني قدرة المنظمة على الاستمرار في تحقيق أهدافها ونتائجها المرجوة على المدى الطويل، مع الحفاظ على قدرتها التنافسية وتكيفها مع التغيرات البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية، وبما يضمن بقاؤها ونموها دون استنزاف مواردها أو الإضرار بأصحاب المصلحة (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2019).

الدراسات السابقة:

1- دراسة كلاب (2025) بعنوان: أثر أبعاد إدارة المعرفة في التوجه الاستراتيجي والمناخ التنظيمي – دراسة حالة على شركة الاتصالات الفلسطينية في محافظة غزة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر أبعاد إدارة المعرفة في التوجه الاستراتيجي والمناخ التنظيمي في شركة الاتصالات الفلسطينية في محافظة غزة، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بصياغة مشكلة الدراسة التي تمحورت في التساؤل الرئيس التالي:

ما أثر أبعاد إدارة المعرفة في التوجه الاستراتيجي والمناخ التنظيمي بشركة الاتصالات الفلسطينية في محافظة غزة؟، كما قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي كمنهج ملائم لطبيعة الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من كافة الموظفين في شركة الاتصالات الفلسطينية في محافظة غزة والبلغ عددهم (360) للعام 2024م موزعين على عدة معارض بمحافظة غزة، وتم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات حيث تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة التي تم اختيارها بالطريقة العشوائية البسيطة من الموظفين في شركة الاتصالات الفلسطينية في محافظة غزة حيث بلغ حجم العينة (100) مفردة من كافة الموظفين في محافظة غزة لعام

2024م. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: شخصت النتائج أن إدارة المعرفة تؤثر بشكل واضح وكبير في كافة العوامل التنظيمية المحيطة بها لاسيما التوجه الاستراتيجي والمناخ التنظيمي في شركة الاتصالات الفلسطينية، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق إدارة المعرفة له الأثر الأكبر في تنظيم المعرفة ثم تكوين المعرفة وأخيرًا مشاركة المعرفة ويساعد تطبيق إدارة المعرفة على تجنب الازدواجية والأخطاء المتكررة في العمل، وأشارت نتائج الدراسة أن الوزن النسبي للمحور الثاني التوجه الاستراتيجي (81.56%) وهذا يعني أن استجابات المشاركين في الدراسة على هذا المحور كانت موافقة بدرجة كبيرة، وأيضا أشارت نتائج الدراسة أن الوزن النسبي للمحور الثالث: المناخ التنظيمي (82.40%) وهذا يعني أن استجابات المشاركين في الدراسة على هذا المحور كانت موافقة بدرجة كبيرة.

2- دراسة طرزي (2025) بعنوان: تأثير الارتجال الاستراتيجي في تحسين الأداء المستدام للمنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن تأثير الارتجال الاستراتيجي في تحسين الأداء المستدام للمنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، واعتمد ت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول الى النتائج حيث تم تصميم الاستبانة واستخدامها لجمع البيانات الأولية من عينة الدراسة، وقد تكون مجتمع الدراسة من (74) منظمةً بعدد (5461) موظفًا، وتم الاعتماد على طريقة العينة العشوائية البسيطة وبلغت عينة الدراسة (254) موظفًا تم توزيع الاستبانات عليهم وتم استرداد (207) بنسبة استرداد (81.49%)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية إيجابية قوية بين الارتجال الاستراتيجي والأداء المستدام للمنظمات ووجود تأثير إيجابي مؤثر للارتجال الاستراتيجي في زيادة مستوى تحسين الأداء المستدام للمنظمات الأهلية من وجهة نظر العاملين بالإدارة العليا، والتنفيذية، والوسطى في المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية. كما أظهرت النتائج أن فاعلية بعد الملائمة الثقافية جاءت في المرتبة الأولى بوزن نسبي (81.80%) وجاء في المرتبة الثانية بعد الدوافع الداخلية والخارجية بوزن نسبي (81.55%) وجاء في المرتبة الثالثة بعد القدرات التنظيمية بوزن نسبي (80.40%)، وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام المنظمات الأهلية بتوفير الإمكانات كافة، والمقدرات، والموارد التي تعزز تبني وتطبيق الارتجال الاستراتيجي وأبعاده؛ لتعزيز فاعليته في تحسين مستويات أدائها الفعلي وتعزيز مستوى فاعلية أعمالها وجودة خدماتها المقدمة للمجتمع المستفيد في المحافظات الجنوبية. وضرورة زيادة اهتمام المنظمات الأهلية بتعزيز التعاون والشركات والتحالفات الداعمة لتكامل أنشطتها وعملياتها، وتحسين آلية تدخلاتها الخدماتية والإغاثية بالشكل الذي يصنع لها قيمة مؤثرة وفاعلية في تنمية المجتمع المحلي الفلسطيني.

3- دراسة المعاضيد (2025) بعنوان: دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق التميز المؤسسي في المنظمات العامة في دولة قطر: حالة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

هدفت الدراسة إلى بحث دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق التميّز المؤسسي في المنظمات العامة في دولة قطر، وبصفة خاصة في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. لتحقيق ذلك، اتبعت الدراسة المنهج النوعي القائم على مراجعة الأدبيات السابقة والوثائق الرسمية وتنفيذ عدد من المقابلات الشخصية مع عدد من القيادات الإدارية بالوزارة ممن تتوافر لديهم الخبرة والمعرفة بموضوع الدراسة. توصلت الدراسة إلى أن هناك دورًا فاعلًا وبارزًا للتخطيط الاستراتيجي في تحقيق التميّز المؤسسي بالوزارة، الذي ظهر واضحًا من خلال إسهام التخطيط الاستراتيجي في تحقيق المحاور الأربعة لجائزة قطر للتميز الحكومي بدولة قطر، وهي محور التوجه الريادي، ومحور القيمة النوعية ،ومحور الموارد المؤسسية، بالإضافة إلى محور النتائج والأثر، وأوصت الدراسة بأهمية تنمية الوعي، لدى منتسبي المنظمات العامة في دولة قطر بمختلف مستوياتهم الوظيفية، بموضوعات التميّز المؤسسي ومحاور الجائزة باعتبارها معلنة حديثا ما

يتطلب مزيد من التوعية، والتركيز على توجيه التخطيط الاستراتيجي بما يسهم في تحقيق تلك المحاور نحو تحقيق رؤية قطر التنموية 2030م.

4- دراسة كلاب (2025) بعنوان: دور تطبيق إدارة المعرفة في ممارسات الموارد البشرية في شركة أوريدو للاتصالات.

هدفت الدراسة لمعرفة دور تطبيق إدارة المعرفة في ممارسات الموارد البشرية في شركة أوريدو للاتصالات ومعرفة واقع تطبيق إدارة المعرفة في شركة أوريدو للاتصالات ومعرفة أثر تطبيق أبعاد إدارة المعرفة في ممارسات الموارد البشرية في شركة أوريدو للاتصالات وأيضا التعرف على مدى تأثير إدارة المعرفة بأبعادها في ممارسات الموارد البشرية في شركة أوريدو للاتصالات على توظيف الخبرات والمواهب اللازمة، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي، وقد خلصت الدراسة لعدد من النتائج كان أهمها: أظهرت الدراسة أن شركة أوريدو تطبق بعض ممارسات إدارة المعرفة بشكل جزئي، لا سيما في مجالات التدريب والتطوير الوظيفي, وشخصت النتائج أن إدارة المعرفة تؤثر بشكل واضح وكبير في كافة العوامل التنظيمية المحيطة بها لاسيما التوجه ممارسات الموارد البشرية في شركة أوريدو للاتصالات, كما شخصت النتائج أن شركة الاتصالات الفلسطينية تعتمد أكثر التقنيات العالمية تطوراً، وبأعلى معايير الجودة المعتمدة عالمياً، وقد ساهمت التقنيات الحديثة والتكنولوجيا في شركة أوريدو للاتصالات في تطوير الخدمات المقدمة وزيادة عدد مشتركي الشركة، وفي ضوء ما تقدم من نتائج أوصت الدراسة بعدد من التوصيات كان أهمها: تشجيع العاملين على وضع خطط تطويرية للإدارات والأقسام في شركة أوريدو للاتصالات من خلال ما لديهم من معارف، وضرورة إنشاء نظام إدارة معرفة إلكتروني موحد (KM System) يضم الخبرات، التقارير، السياسات، وأفضل الممارسات، وأيضا تعيين منسقين أو سفراء للمعرفة داخل الأقسام لتسهيل التوثيق والنقل.

5- دراسة الذبياني (2024) بعنوان: دور التخطيط الاستراتيجي في تحسين أداء المنظمات (دراسة تطبيقية على العاملين بالجامعات السعودية).

هدفت الدراسة إلى بيان مدى الاهتمام بتطبيق التخطيط الاستراتيجي في المنظمات، وتحديد طبيعة الأدوار التي يتبناها التخطيط الاستراتيجي، وكذلك فهم العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وتحسين أداء المنظمات، والكشف عن أبرز معوقات التخطيط الاستراتيجي، وكذلك معرفة أثر التخطيط الاستراتيجي في أداء العاملين، وتحليل جوانب تأثير البيئة الداخلية والبيئة الخارجية ولتحقيق أهداف البحث استخدم المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة أداة لجمع البيانات والمعلومات بالتطبيق على عينة قوامها 41 من إداريين وأعضاء هيئة التدريس العاملين بالقطاع التعليم في الجامعات السعودية. واشتمل البحث على ثلاثة مباحث، وتوصلت نتيجة البحث إلى أن مستوى تطبيق التخطيط الاستراتيجي في الجامعات بنسبة 48.89 %، وأبرز مقوماته المطبقة هي التوجهات الاستراتيجية بالترتيب الأول ثم تحليل البيئة الخارجية وأخيراً تحليل البيئة الداخلية؛ توصلت نتيجة البحث إلى أن مستوى تحسين الأداء في الجامعات بلغ نسبة 42.19 %، وأبرز مقوماته جاءت القيادة بالترتيب الأول ثم العمليات الداخلية يأتي بعد ذلك الشراكة والموارد بالترتيب الثالث وفي الأخير الموارد البشرية؛ توصلت نتيجة البحث إلى أن هناك ضعف واضح بمشاركة العاملين في صياغة الأهداف الاستراتيجية للجامعة مما يدل على وجود خلل في التخطيط الاستراتيجي. بناءً على ما توصل له البحث من نتائج توصي الباحثة بضرورة مشاركة العاملين في الجامعات في إعداد الخطة الاستراتيجية للجامعة وإعطاء المكافآت التحفيزية تشجيعا ودعما لهم؛ كما يوصى البحث بتوفير بيئة تنظيمية تساعد على الابتكار والإبداع للعاملين وتنعكس ايجابيا على تطوير وتحسين أدائهم.

6- دراسة علي (2022) بعنوان: أثر التخطيط الاستراتيجي على الأداء الوظيفي دراسة ميدانية على شركة سيرياتل للاتصالات.

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي والأداء الوظيفي في بيئة جديدة وهي شركة سيريتل، ووصف واقع التخطيط الاستراتيجي في الشركة. تكون مجتمع الدراسة من العاملين في شركة سيرياتل، ومن مختلف المستويات الوظيفية، وقد تم توزيع الاستبيان الكترونياً على عينة عشوائية من هؤلاء الموظفين عبر سحابة (Google Forms) ، وقد بلغت 130 موظف، وتم استعادة 108 استبانات صالحة للتحليل الإحصائي، توصلت الدراسة إلى أن عينة الدراسة متفقة بشكل جيد حول وجود أبعاد التخطيط الاستراتيجي في شركة سيرياتل وبنسب مختلفة، كما أن عينة الدراسة المتفقة بشكل جيد حول وجود مستوى مرتفع من الأداء الوظيفي في شركة سيرياتل، وكذلك وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي بأبعاده الخمسة على الأداء الوظيفي في شركة سيرياتل، وتأثير هذه الأبعاد مرتب حسب معاملي الارتباط والتحديد من الأكثر تأثيرا إلى الأقل. وأوصت الدراسة بضرورة تبني نظم تكنولوجيا معلومات واتصالات حديثة تساعد على توفير بيانات كافية كمدخلات لعملية التخطيط الاستراتيجي، العمل على جعل التخطيط الاستراتيجي جزءاً من الثقافة التنظيمية للشركة، وضرورة التنسيق مع شركات تعمل في نفس المجال أو في مجالات قريبة منها لتبادل الخبرات والتجارب معها، وتدريب المستويات الإدارية العليا في الشركة على تنمية موهبة قراءة المستقبل، ترتيب الأهداف الاستراتيجية بحسب الأولوية والتي يكون باستطاعة الشركة تحقيقها.

7- دراسة محارمه (2020) بعنوان: أثر التخطيط الاستراتيجي على الأداء المؤسسي: دراسة حالة منظمة حكومية بدولة قطر.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن تأثير التخطيط الاستراتيجي على الأداء المؤسسي لمنظمة حكومية بدولة قطر، وتحديد علاقة وتأثير عناصر التخطيط الاستراتيجي (الرؤية والرسالة، الهدف الاستراتيجي والقيم، المشاريع والخطط التنفيذية، المتابعة والتقييم) على الأداء المؤسسي للمنظمة الحكومية محل البحث. تم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة عشوائية بسيطة من موظفي المنظمة الحكومية. بلغ عدد الاستبانات المستردة (241) استبانة، تم تحليلها إحصائيا بالأساليب المنسابة المتوافر ضمن برنامج SPSS. وكشفت نتائج التحليل عن وجودا علاقة إيجابية وقوية ودالة إحصائيا بين التخطيط الاستراتيجي والأداء المؤسسي للمنظمة الحكومية. كما كشفت أن التخطيط الاستراتيجي يؤثر على الأداء المؤسسي، حيث إن 45% من التغير في الأداء المؤسسي تعزى لمتغير التخطيط الاستراتيجي، أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي، وتوفير المتخصصين في هذا المجال، مع توفير الموازنات الكافية والدعم اللازم.

8- دراسة المدهون (2020) بعنوان: دور إدارة المعرفة في تعزيز الذكاء الاستراتيجي في القطاع الصحي الفلسطيني- المحافظات الجنوبية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور عمليات إدارة المعرفة في تعزيز الذكاء الاستراتيجي، وتم تطبيق الدراسة على المدراء ورؤساء الأقسام في المستشفيات الحكومية والأهلية العلاقات العامة)، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعة هذه الدراسة، وكانت أداة الدراسة عبارة عن استبانة، وقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل، وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوي ممارسة عمليات إدارة المعرفة (توليد، تخزين، توزيع، تطبيق) في القطاع الصحي الفلسطيني كانت بدرجة مرتفعة، وجود علاقة بدرجة طردية كبيرة بين عمليات إدارة المعرفة وعناصر الذكاء الاستراتيجي في القطاع الصحي الفلسطيني، وأوصت الدراسة بضرورة استغلال

وجود بنية تحتية لإدارة المعرفة في القطاع الصحي الفلسطيني المبحوث، والارتكاز عليها، وتطويرها، بشكل يؤدي لزيادة الذكاء الاستراتيجي.

9- دراسة الحرباوي (2019) بعنوان: دور التنظيم الإداري في تحقيق استدامة الشركات العائلية في مدينة الخليل.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التنظيم الإداري في تحقيق استدامة الشركات العائلية في مدينة الخليل، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع الشركات العائلية العاملة في مدينة الخليل، والتي استمرت في عملها للجيل الثاني فما فوق، ولا يوجد إحصائية رسمية لهذه الشركات لذلك لجأ الباحث في هذه الدراسة إلى العينة القصدية (كرة الثلج)، وبلغ عدد أفراد عينة الدراسة (80) استبانة، وقت وزعت الفقرات لتشمل المتغير المستقل وهو التنظيم الإداري ببعديه وهما الهيكل التنظيمي والعلاقات التنظيمية والمتغير التابع وهو الاستدامة وبلغ عدد فقرات الاستبانة (52) فقرة. أظهرت النتائج أن تصورات أفراد عينة الدراسة على مجالات التنظيم الإداري في الشركات العائلية في مدينة الخليل جاءت بدرجة متوسطة، كما يتبين أن بعد الهيكل التنظيمي متوسط، وكذلك العلاقات التنظيمية، وأن مستوى الاستدامة في الشركات العائلية في مدينة الخليل جاء بدرجة مرتفعة، كما تبين وجود دور إيجابي للتنظيم الإداري في تحقيق استدامة الشركات العائلية في مدينة الخليل، وكذلك وجود دور إيجابي للهيكل التنظيمي وللعلاقات التنظيمية في تحقيق استدامة الشركات العائلية في مدينة الخليل، ومن خلال النتائج السابقة يوصي الباحث أن تنشئ غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل دائرة تختص بالتنظيم الإداري للشركات العائلية وعمل رزم مدروسة من الإرشادات والأحكام التي تبين لأصحاب ومدراء الشركات العائلية ما الذي يجب أن يفعلوه في مجال التنظيم الإداري لشركاتهم.

10- دراسة جعفر (2017) بعنوان: أثر التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات دراسة تطبيقية: المؤسسات العامة في منطقة ضواحي القدس.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التخطيط الاستراتيجي في التقليل من الأزمات التي يواجهها الموظفين في المؤسسات العامة، والتعرف على أهمية التخطيط الاستراتيجي وأبعاده بالإضافة إلى عناصر التخطيط الاستراتيجي الفعال، والتعرف على العوامل التي يجب الاهتمام بها من قبل الإدارة والتي تساعد في التخفيف من آثار الأزمات، وذلك بهدف التقليل من المخاطر والأزمات التي تواجه المؤسسات العامة في الضفة الغربية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على الاستبانة كأسلوب لجمع البيانات، وزعت على جميع مجتمع الدراسة من موظفي القطاع العام في منطقة ضواحي القدس، حيث بلغ حجم مجتمع الدراسة 850 موظف. وأظهرت نتائج الدراسة أن التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات العامة يساهم في التقليل من المشكلات المحتملة، وأن قلة توضيحه للموظفين يقلل من فعالية إدارة الأزمات. كما أن قلة إشراك الموظفين في التخطيط الاستراتيجي تعتبر عقبة في حل المشكلات، فضلاً على أنه يكشف نقاط القوة والضعف في المؤسسة. وأن التخطيط الاستراتيجي يوفر معلومات تفيد في اتخاذ القرارات وحل المشكلات، ويزيد من وضوح رؤية العاملين في إدارة الأزمات. تبين أيضا من نتائج الدراسة أن تطبيق التخطيط الاستراتيجي يحتاج إلى موظفين ذوي مؤهلات علمية عالية وخبرة طويلة في مجال التخطيط الاستراتيجي، وأوصت الدراسة بعدة توصيات كان أبرزها: وجوب إطلاع الموظفين وإشراكهم في وضع الخطة الاستراتيجية، وأخذ آرائهم فيها. ويجب على المؤسسات العامة تبني التخطيط الاستراتيجي كوسيلة وليس غاية، حيث أنه يزيد من وضوح رؤيا العاملين في إدارة الأزمات.

11- دراسة الديراوي (2017) بعنوان: أثر التخطيط الاستراتيجي على أداء المنظمات: ريادة المنظمات كمتغير وسيط (دراسة تطبيقية على المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزة).

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وأداء المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزه، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى حاجة المنظمات إلى إحداث حالة من الريادة باعتبارها متغير وسيط ودورها في تحقيق تميز أداء المنظمات. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال تطبيق اسلوب العينة العشوائية من المنظمات الاجتماعية العاملة بقطاع غزه مقدارها (250) مفردة تم استرداد (227) استبانة بمعدل استجابة بلغت (90.8%). ومن أهم النتائج التي قدمها البحث: وجود علاقة ارتباطية موجبة بين جميع ابعاد التخطيط الاستراتيجي (أهداف، صياغة، اعداد، تطبيق، رقابة وتقييم التخطيط الاستراتيجي) وأداء المنظمات الاهلية العاملة في قطاع غزة، مع تأكيد دور الريادة كوسيط ومعزز للأثر بين التخطيط الاستراتيجي وأداء المنظمات. أما أهم التوصيات هي: الاستعانة بالخبراء عند تجهيز الخطط الاستراتيجية وزيادة الانفاق المخصص للتخطيط الاستراتيجي واشراك العاملين بعملية التخطيط الاستراتيجي.

12- دراسة عبد ربه (2013) بعنوان: نحو أنموذج متكامل للتخطيط الاستراتيجي في مؤسسات السلطة الفلسطينية دراسة حالة، وزارة المالية الفلسطينية.

هدفت هذه الدراسة إلى بناء أنموذج متكامل للتخطيط الاستراتيجي في مؤسسات السلطة الفلسطينية بشكل عام وفي وزارة المالية الفلسطينية بشكل خاص، والتعرف على أهم المقترحات والتوصيات لتعزيز دور التخطيط الاستراتيجي في وزارة المالية الفلسطينية، ومثّل النقص الواضح في الدراسات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل عام وفي وزارة المالية بشكل خاص أهم مبررات هذه الدراسة بالإضافة إلى رغبة الباحث الشخصية بدراسة هذا الموضوع كونه يعمل في وزارة المالية استخدم الباحث المنهج الوصفي في إنجاز هذه الدراسة، وتم جمع البيانات والإجابة على الأسئلة واختبار الفرضيات بالاستعانة بمراجعة الأدبيات السابقة ومعالجتها بالنقد والتحليل، وتصميم استبانة خاصة بالدراسة، وتحليل ومعالجة وعرض النتائج بواسطة الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، وأظهرت نتائج الدراسة بأن وزارة المالية الفلسطينية تمارس التخطيط الاستراتيجي ولكن بدرجة متوسطة، وأن وزارة المالية تتبع منهج التخطيط الاستراتيجي بجميع مراحله من حيث: التحليل البيئي، وصياغة الاستراتيجية، وتنفيذ الاستراتيجية، والتقييم والرقابة، وأن بناء الخطة الاستراتيجية لوزارة المالية لم يأخذ جميع العوامل البيئية الخارجية بالحسبان، وأن أكثر مكونات أنموذج التخطيط الاستراتيجي المعمول به في وزارة المالية ضعفًا هو التحليل البيئي الخارجي، كما أكدت نتائج الدراسة على عدم الاهتمام الكافي بتطوير وتدريب وتحسين أداء الموارد البشرية فيما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي، وأن الوزارة لا تقوم بإشراك كافة المستويات الإدارية في عملية التخطيط الاستراتيجي واقتصارها على الإدارة العليا فقط.

التعقيب على الدارسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة يتبين أنها تتشابه مع الدراسة الحالية في ما يلي:

1- تناولت غالبية الدراسات السابقة دور التخطيط الاستراتيجي في جوانب متعددة ومستويات مختلفة ودوره في خلق بيئة مستدامة لمنظمات الأعمال.

2- أكدت الدراسات السابقة على ضرورة تعزيز استدامة أداء المنظمات العاملة في بيئات غير مستقرة.

3- تشابهت غالبية الدراسات السابقة في المنهج المستخدم وأداة الدراسة المستخدمة مع الدراسة الحالية.

تختلف الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في ما يلي:

1- كونها تتناول موضوع مهم بعنوان دور التخطيط الاستراتيجي في استدامة أداء المنظمات العاملة في بيئة غير مستقرة – دراسة تطبيقية على قطاع غزة.

2- تختلف الدراسة الحالية في مكان إجرائها حيث إنها تجرى في فلسطين وتطبق الدراسة على قطاع غزة وتهتم بشكل مباشر باستدامة أداء المنظمات العاملة في بيئة غير مستقرة.

3- تركز الدراسة وبشكل مباشر على استدامة أداء المنظمات العاملة في قطاع غزة.

استفاد الباحث من الدراسات السابقة من خلال:

1- وضع الخطة وكتابة الإطار النظري المتعلق بموضوع الدراسة وشرح متغيرات الدراسة.

2- الإطلاع على المصادر والمراجع التي تتناسب مع الدراسة الحالية.

3- التعرف على أساليب الباحثين في اعداد الدراسات العلمية حول دور التخطيط الاستراتيجي في استدامة أداء المنظمات العاملة في بيئة غير مستقرة.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

1- من حيث موضوعها وبنائها العام.

2- تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات الميدانية القليلة في فلسطين حسب علم الباحث.

3- تختلف مع بعض الدراسات السابقة في تحديد مجتمع وعينة الدراسة كونها تتناول دور التخطيط الاستراتيجي في استدامة أداء المنظمات العاملة في بيئة غير مستقرة – دراسة تطبيقية على قطاع غزة.

الفجوة البحثية:

بيان الفجوة البحثية والتي تبين وجود فجوة معرفية ومكانية وزمانية ومنهجية يتضح مما يمكن ذكره في ما يلي:

الفجوة المعرفية: قامت الدراسات السابقة بدراسة متغيرات كثيرة كلا منها على حدة بينما الدراسة الحالية جمعت بين متغيري الدراسة وهما التخطيط الاستراتيجي واستدامة أداء المنظمات.

الفجوة المكانية: غالبية الدراسات السابقة لم تطبق في فلسطين عدا بعض الدراسات التي طبقت في البيئة الفلسطينية وتسد الدراسة الفجوة المكانية كونها تتناول دور التخطيط الاستراتيجي في استدامة أداء المنظمات العاملة في بيئة غير مستقرة – دراسة تطبيقية على قطاع غزة.

الفجوة الزمانية: طبقت دراسات متسلسلة حسب ما ورد في الدراسات السابقة خلال العشر سنوات السابقة في فلسطين وخارجها حيث أتت الدراسة الحالية لسد فجوة بحثية تتناول المتغيرات كلها مجتمعة في دراسة واحدة تتميز عن غيرها من الدراسات كونها ربطت بين التخطيط الاستراتيجي واستدامة أداء المنظمات وجرت هذه الدراسة في العام 2025م.

الفجوة المنهجية: لم توسم أي من الدراسات السابقة بنفس عنوان الدراسة الحالية ولم تقم أي من الدراسات السابقة بتناول الموضوع أو تطبيق أدوات بحثية في محل الدراسة الحالية وركزت غالبية الدراسات السابقة على دراسة مجتمعات مختلفة في كافة أنحاء العالم ولم تتطرق الدراسات السابقة لدراسة متغيرات الدراسة مجتمعة سواء في فلسطين أو دول أخرى، بينما تعمل الدراسة الحالية

على جمع البيانات من خلال الاستقصاء والمعلومات المتوفرة في التقارير الصادرة عن الجهات المعنية وكذلك ما يتوفر من معلومات تخص الدراسة على شبكة الإنترنت ومتابعة أداء المنظمات العاملة في قطاع غزة.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول/ التخطيط الاستراتيجي:

يعد التخطيط الاستراتيجي أحد مفاهيم الإدارة الاستراتيجية الذي يرتبط بمستقبل منظمات الأعمال، إذ أظهر هذا المفهوم انعكاساً لتبني منظمات الأعمال للنظام المفتوح في الإدارة، فالمنظمة ككيان تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة وهذا التأثير المتبادل لا بد أن ينعكس على صياغة استراتيجيات التخطيط الاستراتيجي نتيجة التغير الحاصل في البيئة بحيث يكون هناك توافق وانسجام بين موارد المنظمة والاستراتيجيات المصاغة (صيام، 2020: 16).

مفهوم التخطيط الاستراتيجي:

ظهر مفهوم التخطيط الاستراتيجي ضمن السياق التنظيمي منذ منتصف الستينات، ونظر إليه مديرو المؤسسات بوصفه الطريقة الأمثل التي يعول عليها عند تنفيذ الاستراتيجيات، وانسجاماً مع الطرح الذي قدمه فريدريك تايلور الذي يرى ضرورة الفصل بين التخطيط والتنفيذ، فإنه لابد من إنشاء وظيفة جديدة هي التخطيط الاستراتيجي التي يفترض أنها منوطة بالفرد الذي يعد بأنه المخطط الاستراتيجي (زيني، 2017: 18).

ويعرف التخطيط الاستراتيجي بأنه عملية اتخاذ قرارات مستمرة بناءً على معلومات ممكنة عن مستقبلية هذه القرارات وآثارها في المستقبل. ومن جهة أخرى يعرف التخطيط الاستراتيجي بأنه عنصر أساسي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وهو مجموعة من المبادئ والخطوات والأدوات التي صممت لمساعدة المديرين والمخططين أن يفكروا ويتصرفوا بشكل استراتيجي، وهو الذي يساعد المنظمة أن تصنع وتتخذ قرارات فعالة تؤدي إلى تحقيق رسالتها وإرضاء الفئات المستهدفة في ظل ما يحيط بالمنظمة من نقاط قوة وضعف في بيئتها الداخلية، ومن فرص وتهديدات في بيئتها الخارجية (محمود وحمد، 2020: 296).

ويرى (Akolo & Mulili& Kiboi, 2018: 66) أن التخطيط الاستراتيجي هو عملية التطوير والمحافظة عل أهداف المنظمة ومواردها وفرصها المتغيرة .

ومن خلال ما سبق يخلص الباحث إلى تعريف للتخطيط الاستراتيجي على أنه العملية التي يتم من خلالها تحديد اختيار وتنفيذ الأنشطة التي من شأنها تعزيز أداء المنظمة على المدى الطويل، وذلك من خلال وضع اتجاهات وخلق التوافق المستمر بين مصادر ومهارات البيئة الداخلية والتغيرات في البيئة الخارجية التي تعمل المنظمة ضمنها.

نماذج التخطيط الاستراتيجي:

تتنوع نماذج التخطيط الاستراتيجي، وتختلف بحسب طبيعة أنشطة كل منظمة وأهدافها المستقبلية. من هذه النماذج، يمكن تمييز النموذج الخطي، الذي يسعى لتحقيق التكامل وإرضاء المستفيدين، ونموذج التكيف، الذي يهدف إلى المواءمة بين المنظمة وبيئتها. بالإضافة إلى ذلك، هناك نماذج مثل نموذج هارفرد، نموذج أصحاب المصلحة، نموذج الأبعاد السبعة، نموذج هوشين، ونموذج التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج، والتي تقدم إطارات متعددة للتخطيط الفعّال. تتعين على المنظمات اختيار النموذج الأنسب لها بناءً على احتياجاتها وأهدافها الخاصة، وبناءً على الميزات التي يقدمها التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج، تم اعتماده في دولة قطر،

بعد أن تم تطبيقه وتجربته في العديد من الدول؛ كأستراليا وكندا وهولندا والمملكة المتحدة. وقد جاء هذا الاعتماد بناءً على الأسباب الآتية: فهو يناسب مؤسسات القطاع العام؛ لأنه يركز على النتائج ويؤكد على التفاعل بين الحاضر والمستقبل، وأهم ما يميزه أيضًا أنه يبدأ بالنتائج، فهو نموذج مبسط ومرن يلائم الجهات التي لها غايات وطنية، وينسجم مع اتجاهات الحكومة ويساعد على معرفة القيمة مقابل التكلفة (السكارنة، 2014: 56).

وتمر دورة حياة التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج بمرحلتين أساسيتين تتمثل في: مرحلة التخطيط الاستراتيجي وتتضمن تحديد الاتجاه، وتخطيط الأعمال، ومرحلة تخطيط المخرجات، و يوضح الشكل التالي هذه المراحل (المعاضيد، 2025: 260):

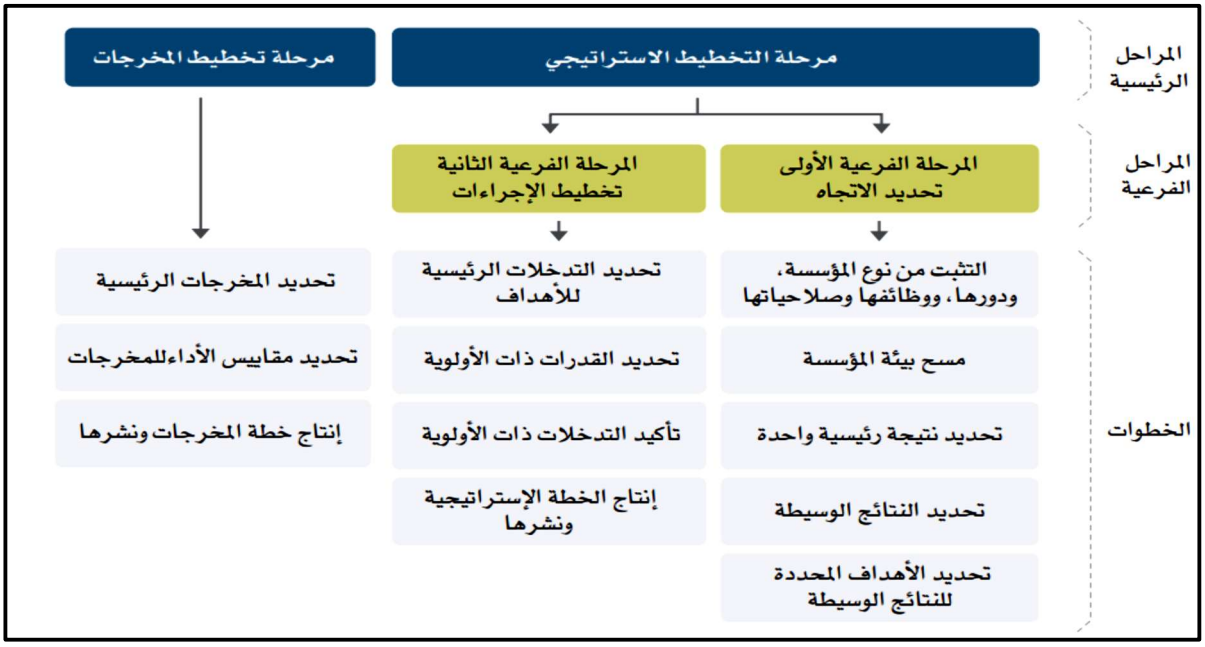

مراحل التخطيط الاستراتيجي:

يمر التخطيط الاستراتيجي بعدة مراحل، ووفقًا لأغلب الدراسات يمكن تحديد تلك المراحل على النحو الآتي:

- مرحلة التحليل والرصد البيئي.
- مرحلة صياغة الاستراتيجية.
- مرحلة التطبيق.
- مرحلة التابعة والتقييم (الكرخي، 2014: 99).

تتضمن مرحلة صياغة الخطة تجميع البيانات، وتحليلها، وتحديد المدة الزمنية، وبناء الرؤية والرسالة، وتحديد البرامج والمشروعات، وتحديد التكاليف، ووضع خطة البرامج والمشروعات، وبناء مؤشرات القياس. وتعتمد مرحلة تنفيذ الخطة على مدى وضوح الخطة وتوافر الإمكانيات والتنسيق بين الوحدات. أما مرحلة المتابعة والرقابة فهي من أهم المراحل؛ حيث يجب التأكد من أن النشاطات والأعمال تسير وفق الخطة، وتتم عن طريق الرقابة الداخلية والخارجية. والمرحلة الأخيرة هي التقييم، وهي تقييم السلبيات، بهدف الوصول إلى مقترحات لمعالجة الصعوبات لإيجاد فرص التحسين (اللحيد وإسماعيل، 2018: 29).

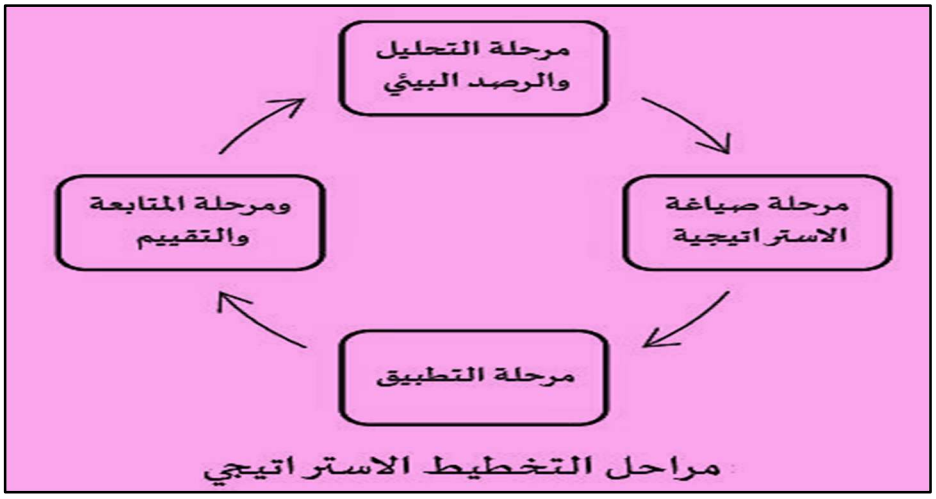

معوقات التخطيط الاستراتيجي ومتطلباته:

هناك العديد من العوامل التي تعيق التخطيط الاستراتيجي، فالأنظمة التقليدية تُعد أحد الحواجز والتحديات في مواجهة التغيير كما أن عدم وجود هيكل وأنظمة فعالة تُلبي حاجة العمل، قد يمثل أحد المعوقات، نظرًا لأهمية تناسق البناء التنظيمي لسهولة الاتصال بين القنوات المختلفة (عليان، 2022: 274).

وتعاني أغلب المؤسسات من نقص في الموارد والكفاءات والخبرات الضرورية لعمل الخطة الاستراتيجية، يضاف إلى ذلك ضعف ثقافة التخطيط الاستراتيجي، وعدم وضوح مفاهيم التخطيط الاستراتيجي، مما يؤدي إلى عدم اقتناع القادة والمسؤولين بأهمية التخطيط الاستراتيجي، بوصفها أداة فعالة في تحقيق الأهداف، واقتناع البعض بأن تكاليفه تفوق مزاياه، والميل إلى عدم استخدامه إلا عند وجود الأزمات ولنجاح عملية التخطيط الاستراتيجي، هناك حاجة لدعم الإدارة العليا ؛ لإحداث عملية التغيير، حيث سينتقل ذلك إلى جميع المستويات الإدارية، مما ينعكس على الالتزام في المنظمة ككل (الحدراوي، 2021: 181).

إضافةً إلى ذلك، مشاركة أصحاب العلاقة ومن لهم علاقة مع المؤسسة داخليًا وخارجيًا، ووجود مناخ تنظيمي مشجع، مثل خبراء تقنية المعلومات ومديرين واعدين ذوي خبرة، مع توفير الموارد (Hu & Others, 2014: 86).

التخطيط الاستراتيجي في بيئة الأعمال غير المستقرة:

يلعب التخطيط الاستراتيجي دوراً حيوياً في استدامة أداء المنظمات في البيئات غير المستقرة، حيث يساعد على التكيف مع التغيرات السريعة والتعامل مع حالات عدم اليقين. من خلال التخطيط الاستراتيجي، يمكن للمنظمات تحديد أهدافها بوضوح، وتطوير استراتيجيات مرنة، وتحسين قدرتها على الاستجابة للتحديات، مما يساهم في تحقيق التميز المؤسسي والحفاظ على استمرارية العمل (أبو قمر، 2022: 114).

أهمية التخطيط الاستراتيجي في البيئات غير المستقرة:

- **التكيف مع التغيير:** يساعد التخطيط الاستراتيجي المنظمات على توقع التغييرات المحتملة في البيئة الخارجية والداخلية، وتطوير استراتيجيات للتكيف معها، مما يقلل من تأثير الظروف غير المستقرة على الأداء (Grant, R. M, 2021: 71).

- **تحديد الأولويات:** يمكّن التخطيط الاستراتيجي المنظمات من تحديد أولويات العمل، وتخصيص الموارد بكفاءة، مما يضمن التركيز على الأنشطة الأكثر أهمية لتحقيق الأهداف (عطية، 2021: 92).
- **تحسين الأداء:** من خلال تحديد الأهداف بوضوح ووضع خطط مفصلة لتحقيقها، يساهم التخطيط الاستراتيجي في تحسين الأداء العام للمنظمة، وزيادة كفاءتها التشغيلية (الزعبي، 2020: 58).
- **تعزيز القدرة على المنافسة:** في البيئات التنافسية، يساعد التخطيط الاستراتيجي على تطوير استراتيجيات مبتكرة، والاستفادة من الفرص المتاحة، مما يعزز من قدرة المنظمة على المنافسة.
- **تحقيق الاستدامة:** من خلال توجيه جهود المنظمة نحو تحقيق أهداف طويلة الأجل، يساهم التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الاستدامة المؤسسية، وضمان استمراريتها على المدى الطويل.
- **التخطيط الاستراتيجي في غزة:** في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها غزة، يصبح التخطيط الاستراتيجي أكثر أهمية للمنظمات المحلية. فمن خلال التخطيط الاستراتيجي.

يمكن لهذه المنظمات:

- **تحديد الأولويات:** تحديد الاحتياجات الأكثر إلحاحاً في المجتمع الغزي، ووضع خطط للتعامل معها، مثل توفير الخدمات الأساسية، ودعم الفئات الأكثر تضرراً (حمد، 2019: 166).
- **تعبئة الموارد:** تحديد الموارد المتاحة، وتعبئتها بكفاءة، والبحث عن مصادر تمويل إضافية، لضمان استمرارية العمل (Mintzberg, H., Ahlstrand, B. & Lampel, 2020: 61).
- **بناء القدرات:** تطوير قدرات الموظفين، وتدريبهم على مواجهة التحديات، وتأهيلهم للتعامل مع الظروف غير المستقرة.
- **التعاون والشراكات:** بناء تحالفات وشراكات مع منظمات أخرى، وتبادل الخبرات والمعرفة، لتعزيز العمل المشترك وتحقيق الأهداف المشتركة.
- **التكيف مع الواقع:** تطوير استراتيجيات مرنة وقابلة للتكيف مع التغيرات المستمرة في الوضع، مما يضمن استمرارية العمل وفعالية الأداء (السيد، 2023: 40).

مما تقدم يمكن اعتبار التخطيط الاستراتيجي أداة أساسية للمنظمات في غزة، لضمان استمرارية عملها، وتحقيق أهدافها التنموية، والتغلب على التحديات التي تواجهها في بيئة غير مستقرة.

المبحث الثاني/ استدامة أداء المنظمات:

تسعى المنظمات جاهدة لضمان بقائها واستمرارها في إطار ما يفرضه الواقع الحالي بتحقيق مراكز تنافسية في بيئة تنافسية، فمن خلال الم ا رقبة المستمرة تقوم المنظمة بتحديد مدى فعالية الإدارة الاستراتيجية بتقليص الفج وات بين ما خطُط له وما تم تَنفيذه في الواقع، والذي يعبر عنه من خلال الأداء المستدام لدى المنظمة .

استدامة أداء المنظمات هو التحدي التي تواجهه المنظمات في أعمالها التجارية في عصرنا الحالي، وذلك بسبب ما يعتقد بعض المنظمات التقليدية أن الغرض من المنظمات هي خلق قيمة قصيرة المدى والمصلحة الذاتية، بينما يعتقد منظمات أخرى غير تقليدية أن الغرض من أعمالها التجارية هي خدمة المجتمع، ولكن هناك أرضية مشت ركة وهي التركيز على القيمة التي يمكن أن يضيفها

الأداء المستدام في الأعمال التجارية على المجتمع ومساهمته في استدامة الحصيلة الثلاثية (البيئية الاقتصادية والاجتماعية) (المواجدة، 2019: 22).

مفهوم الأداء المستدام وأهميته:

على الرغم من وجود العديد من الدراسات والبحوث في مجال الأداء المستدام، إلا أنه لا يوجد تعريف تم الاتفاق عليه، فمن خلال الاطلاع على الأدبيات السابقة بخصوص هذا المفهوم، تم عرض الأداء المستدام من خلال آراء بعض الكتاب والباحثين على النحو التالي:

هي قدرة المنظمة على استدامة أدائها المتميز خلال فترة من الزمن وألا تقل عن ثلاث سنوات. وهي عملية تحقيق ذروة الأداء في الأمد القصير الذي من خلاله يتم ضمان نجاح المنظمة في المستقبل (Searcy, 2022: 46).

هي تلبية احتياجات الحاضر والمستقبل، حيث تتمثل هذه الاحتياجات بالاهتمام بالجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية (بريس، 2014: 55).

قدرة المنظمة على استخدام قد ا رتها ومها ا رتها المتاحة لديها على مستوى الفرد والمجموعة والمنظمة من أجل تلبية حاجات ورغبات أصحاب المصلحة حالياً ومستقبلا، مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية (القريشي, 2017: 39).

خلال ما سبق تم تعريف الأداء المستدام للمنظمات بأنه الطرق المتبعة في الأعمال التجارية للمنظمة من أجل خلق قيمة على المدى القصير والطويل، مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

أهمية استدامة أداء المنظمات:

إن أهمية الأداء المستدام للمنظمات مبنية على المسؤولية الكبرى التي تقع على عاتق المنظمات لأنها تشكل الجزء الأكبر في الاقتصاد العالمي، لذلك أصبح استدامة الأداء أمرا لابد منه، كونه يحقق حالة التكامل بين الحصيلة الثلاثية والقرارات المتخذة يومياً من قبل المنظمات من أجل تيسير الأعمال من جهة، ومن جهة أخرى يدخل المنظمات في مرحلة جديدة تتمثل بالكيفية التي تتحول من خلالها إلى كيانات تصب في المصلحة البيئية والاجتماعية والاقتصادية مع الحفاظ على أصحاب المصلحة في آن واحد (القريشي, 2017: 41).

وللأداء المستدام في المنظمات فوائد كثيرة منها، أنه يساعد المنظمة على التنبؤ بمخرجات الأعمال التجارية المحتملة، وتمكنها من التعامل مع العوائق التي تحول دون تحقيق أهداف المنظمة، ومتابعة مدى تحقيق تلك الأهداف، أيضاً يضع الأداء المستدام المعايير اللازمة في التعامل مع الأزمات، بالإضافة إلى أنه يولد رؤية واضحة وشاملة لدى المنظمة عن طبيعة الأعمال والمنتجات والخدمات، ومدى تأثيرها في الوقت الحالي والمستقبلي (Miller et al, 2021: 33).

يرى الباحث من خلال عرض ما سبق أن للأداء المستدام أهمية بالغة في كونه اللبنة الأساسية التي تقوم على المسؤوليات الملقاة على عاتق الوحدات الاقتصادية للمنظمات، كونها لا تقتصر على تحقيق مصالح المنظمة فقط، إنما تمتد إلى المجتمع ككل.

مراحل قياس الأداء المستدام للمنظمات:

من أجل قياس الأداء المستدام للمنظمات، لابد من مرور عملية قياس الأداء المستدام بثلاث مراحل وهي على النحو التالي (القريشي, 2017: 44):

1- **المرحلة الأولى:** هي مرحلة يتم فيها تقديم إطار م وضح فيه الاهتمامات الرئيسية للمنظمة، وأهدافها، ثم يتم اختبار المقاييس التي تدفعها للالتزام بهذه الأهداف.

2- **المرحلة الثانية:** هي مرحلة البدء بالتنفيذ، ويتم في هذه المرحلة تكامل المقاييس مع إجراءات الأعمال واستخلاص النتائج التي توضح تفوق الأداء.

3- **المرحلة الثالثة:** يتم فيها مراجعة ومراقبة الأداء عن طريق جمع المعلومات الناتجة من التغذية الراجعة.

نماذج قياس الأداء المستدام للمنظمات:

يوجد هناك نماذج متعددة لقياس الأداء المستدام للمنظمات، لما لها من أهمية بالغة في المؤسسات الصناعية والخدمية، من أجل تحديد أدائها ومقارنة استراتيجياتها مع المنافسين، ولتعدد هذه النماذج، يوجد نماذج محددة عند الباحثين من أجل قياس الأداء المستدام، ومن أهم هذه النماذج (Maletič et al., 2022: 46):

نموذج الخط الأساسي الثلاثي: هو الوسيلة التي تتبعها المنظمة من أجل تحقيق الأداء الاقتصادي على الأمد الطويل من خلال تجنب العمليات ذات الأمد القصير والتي تضر بالبيئة والمجتمع، يتميز هذا النموذج بأنه إطار رقابي يضم ثلاثة أبعاد للأداء المستدام وهو الاقتصادي، والبيئي، والوسط الاجتماعي، الشكل التالي يوضح كيف تقيس المنظمات أدائها وفقاً لأصحاب المصالح مع الأخذ بعين الاعتبار المقاييس البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

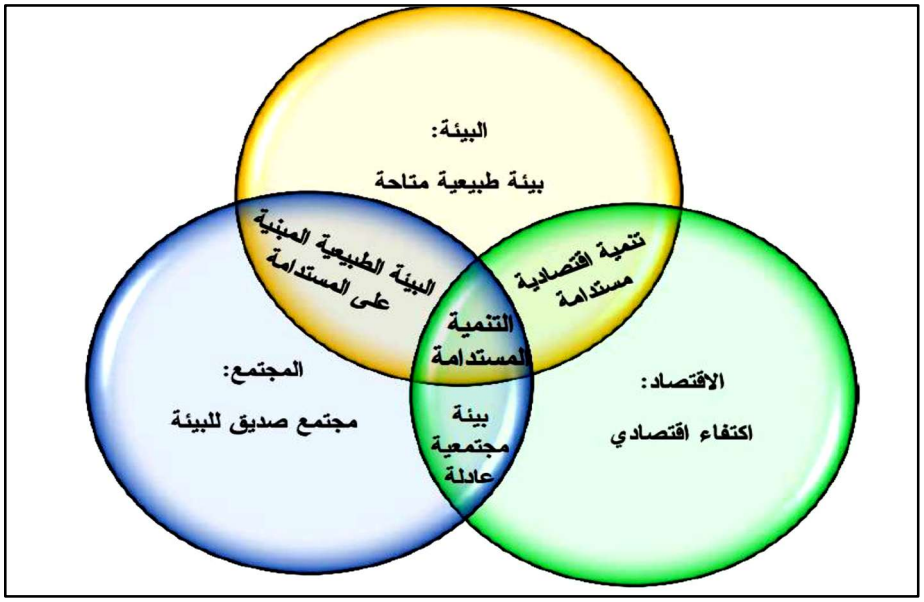

المصدر: (Sara Zavodna, 2022: 55):

الأداء الاقتصادي المستدام للمنظمات:

يتم تقييم الأداء الاقتصادي المستدام للمنظمة من خلال الآتي (قبلي، 2018: 64):

1- **نسب السيولة:** وذلك بقدرة المنظمة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل،

2- **نسب الأرباح:** قدرة المنظمة على توليد الهامش، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين، وربحية السهم.

3- **نسب الرفع المالي:** يقصد بها مدى اعتماد المنظمة في تمويل استثماراتها على الديون، وبذلك قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الدائنين على المدى الطويل.

4- **نسب النشاط:** ويقصد بها كفاءة استخدام المنظمة لمواردها المالية وأصولها المختلفة.

ويتضح مما سبق أن دمج مبادئ الاستدامة مع الممارسات التجارية، تطيل من عمر المنظمة، وتزيد من حصتها السوقية على الأمد الطويل، بالإضافة إلى التميز بين منافسيها، كونها تعمل من خلال تحقيق التوازن بين أهدافها الملموسة والغير ملموسة وبين الخط الأساسي الثلاثي(البيئي، والاجتماعي، والاقتصادي)، وهذا من أهداف جميع المنظمات الداخلية الخارجية في الحاضر والمستقبل.

المبحث الثالث/ بيئة الأعمال غير المستقرة:

تشير بيئة الأعمال غير المستقرة إلى الظروف التي تتسم بدرجة عالية من التغيير السريع، وعدم القدرة على التنبؤ، والتقلب في العوامل المؤثرة على أداء المنظمات. في مثل هذه البيئة، تواجه المؤسسات تحديات في التخطيط الاستراتيجي، واتخاذ القرارات، والحفاظ على ميزتها التنافسية، حيث تتغير الظروف الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والاجتماعية بشكل متسارع، مما يفرض على المنظمات ضرورة التكيف السريع والابتكار المستمر (العبد، 2022: 71).

تعريف بيئة الأعمال غير المستقرة:

هي البيئة التي تتميز بعدم القدرة على التنبؤ نتيجة للتقلبات السريعة في الأسواق، والتغيرات التكنولوجية، والظروف السياسية والاجتماعية، مما يتطلب من المنظمات سرعة الاستجابة والتكيف (Kotler & Keller, 2022: 42).

وهي بيئة تتسم بمستويات عالية من التعقيد والغموض، حيث تتغير العوامل المؤثرة على الأعمال بوتيرة سريعة وبطرق غير متوقعة، كما أن بيئة الأعمال غير المستقرة هي الإطار العام الذي تعمل فيه المنظمات، والذي يتسم بعدم الاستقرار في المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على أدائها، الأمر الذي يفرض عليها تبني استراتيجيات مرنة وإدارة فعالة للمخاطر (Daft, 2020: 36).

خصائص بيئة الأعمال غير المستقرة:

1- التقلب السريع في الأسعار والأسواق.
2- الغموض في المعلومات والاتجاهات المستقبلية.
3- شدة المنافسة وتغير أنماطها.
4- التغيرات التكنولوجية المتسارعة.
5- الأحداث الطارئة مثل الكوارث الطبيعية أو النزاعات والحروب (Taleb, 2022: 51).

أسباب عدم استقرار بيئة الأعمال:

1- الأزمات الاقتصادية مثل التضخم أو الركود.
2- عدم الاستقرار السياسي والنزاعات الإقليمية مثل حرب غزة.
3- التغيرات التكنولوجية التي تؤثر على نماذج العمل التقليدية.
4- التغيرات في السياسات والتشريعات والأزمات الصحية العالمية (كلاب، 2025: 43).

تأثير بيئة الأعمال غير المستقرة على المنظمات:

1- تحديات التخطيط الاستراتيجي بسبب صعوبة التنبؤ.
2- زيادة المخاطر التشغيلية والمالية.
3- الحاجة المستمرة للابتكار للحفاظ على القدرة التنافسية.
4- تأثيرات على القوى العاملة مثل فقدان الوظائف أو تغير طبيعة العمل (الكبيسي، 2021: 41).

استراتيجيات التكيف مع بيئة الأعمال غير المستقرة:

1- التخطيط المرن القائم على السيناريوهات.
2- إدارة المخاطر بكفاءة وفاعلية.
3- الاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا.
4- تنويع مصادر الدخل والأسواق.
5- بناء شراكات وتحالفات لدعم المرونة المؤسسية (الجبوري، 2020: 74).

بيئة الأعمال غير المستقرة في قطاع غزة:

تُعد بيئة الأعمال في قطاع غزة من أكثر البيئات تعقيدًا وعدم استقرار على المستوى الإقليمي والدولي، حيث تتأثر بشكل مباشر بالأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية المتقلبة، إضافة إلى القيود المفروضة على الحركة والتجارة. هذه الظروف تخلق واقعًا استثنائيًا يفرض على المنظمات المحلية أن تتبنى استراتيجيات عالية المرونة وقدرات تكيفية مستمرة لضمان بقائها واستمرار أدائها (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023).

سمات بيئة الأعمال في قطاع غزة:

عدم الاستقرار السياسي والأمني:

- الحروب المتكررة والتصعيدات العسكرية تؤثر على البنية التحتية وتوقف الأنشطة الاقتصادية.
- الحصار المفروض منذ أكثر من 17 عامًا يقيّد حركة الأفراد والبضائع.
- القصف المتكرر والمتعمد للمستودعات والمخازن التي تحتوي على البضائع والمواد الخام (تقرير البنك الدولي، 2024).

القيود الاقتصادية:

- انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين.
- اعتماد كبير على المساعدات الإنسانية والمنح الخارجية.

- محدودية الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب المخاطر المرتفعة (تقرير البنك الدولي، 2024).

المخاطر التشغيلية:

- انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة.
- ضعف البنية التحتية للاتصالات والطرق.
- صعوبة الحصول على المواد الخام (تقرير معهد ماس الاقتصادي، 2024).

التغيرات في العرض والطلب:

- تقلبات حادة في أسعار السلع الأساسية.
- تغير أنماط الاستهلاك نتيجة الظروف الطارئة (تقرير UNCTAD، 2025).

أسباب عدم الاستقرار:

- العوامل السياسية: النزاعات المسلحة والانقسام السياسي الداخلي.
- العوامل الاقتصادية: الحصار التجاري، ضعف فرص العمل، ارتفاع معدلات الفقر والبطالة (أكثر من 55%).
- العوامل البيئية: تدهور الموارد الطبيعية وندرة المياه الصالحة للشرب.
- الأزمات الصحية: نقص المستلزمات الطبية وتأثير الجوائح مثل كورونا (تقرير البنك الدولي، 2024).

تأثير بيئة الأعمال غير المستقرة على منظمات غزة:

- تعطل سلاسل الإمداد وصعوبة التخطيط للإنتاج.
- زيادة المخاطر المالية بسبب صعوبة تحصيل المستحقات.
- هجرة الكفاءات نتيجة ضعف فرص العمل والاستقرار.
- الاعتماد على حلول بديلة مثل الطاقة الشمسية وتقنيات العمل عن بُعد (تقرير معهد ماس الاقتصادي، 2024).

استراتيجيات التكيف لدى المنظمات في غزة:

- المرونة التشغيلية: تعديل خطط الإنتاج حسب الظروف اليومية.
- تنويع مصادر التوريد للحد من الاعتماد على جهة واحدة.
- الاعتماد على التكنولوجيا لتقليل الأثر السلبي لانقطاع الخدمات.
- بناء شراكات محلية ودولية لتبادل الموارد والخبرات.
- التخطيط بسيناريوهات متعددة للتعامل مع المفاجآت والأزمات (تقرير UNCTAD، 2025).

مما تقدم يرى الباحث أن بيئة الأعمال في قطاع غزة تمثل نموذجًا صارخًا للبيئة غير المستقرة، حيث تتداخل العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية في تشكيل واقع يفرض على المنظمات اعتماد الابتكار والمرونة كأدوات رئيسية للبقاء. إن فهم هذه البيئة بشكل عميق يساعد على تطوير استراتيجيات استدامة الأداء رغم الصعوبات المستمرة.

الفصل الثالث: نتائج وتوصيات الدراسة

أولاً/ النتائج:

من خلال الدراسة التي قام بها الباحث ومراجعة التقارير الصادرة عن الجهات المختصة ودراسة واستقصاء وضع المنظمات العاملة في قطاع غزة، يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة التي ظهرت من خلال الدراسة على النحو التالي:

1- أهمية التخطيط الاستراتيجي في بيئة غير مستقرة فقد أظهرت نتائج الدراسة أن المنظمات العاملة في قطاع غزة التي تطبق أساليب التخطيط الاستراتيجي بمرونة وواقعية، تمكنت من مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية واللوجستية، وحققت مستويات أفضل من الاستدامة في أدائها.

2- ارتباط التخطيط بالاستدامة المؤسسية فقد تبين وجود علاقة إيجابية قوية بين وضوح الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية وبين قدرة المنظمة على الاستمرار وتقديم خدماتها رغم الأزمات.

3- هناك تكيف مع التغيرات السريعة فالمنظمات التي تبنت خططاً استراتيجية قابلة للتعديل والاستجابة السريعة للأحداث، كانت أكثر قدرة على الحفاظ على مواردها واستمرار أنشطتها.

4- ضعف استخدام أدوات التحليل الاستراتيجي ففد لاحظت الدراسة أن عدداً من المنظمات لا تستخدم بانتظام أدوات مثل SWOT أو PESTEL في تحليل بيئتها، ما يقلل من دقة التنبؤ بالمخاطر والفرص.

5- أظهرت نتائج الدراسة أهمية العنصر البشري فقد تبين أن مشاركة الموظفين في وضع الخطط الاستراتيجية يعزز من التزامهم بتنفيذها، ويزيد من مرونة المنظمة في التعامل مع الأزمات.

6- أبرز المعوقات التي تواجه التخطيط الاستراتيجي في بيئة غزة عدم الاستقرار السياسي والأمني، محدودية التمويل، ضعف البنية التحتية، والقيود المفروضة على الحركة والاستيراد.

ثانياً/ التوصيات:

في ضوء أهداف الدراسة وبناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإن الباحث يتقدم بعدد من التوصيات التي تعزز موضوع الدراسة وتم عرض التوصيات على النحو التالي:

1- ضرورة تبني خطط مرنة تتضمن بدائل وسيناريوهات متعددة للتعامل مع الأوضاع المتغيرة والمفاجئة وتعزيز مرونة التخطيط الاستراتيجي.

2- تنظيم برامج تدريبية للعاملين في مجال التخطيط وإدارة الأزمات لضمان حسن تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف.

3- يجب الاعتماد على التحليل البيئي الشامل استخدام أدوات التحليل الاستراتيجي بشكل منهجي ومستمر لرصد المخاطر واستكشاف الفرص.

4- ضرورة إشراك الموظفين من مختلف المستويات في عملية التخطيط لزيادة الانتماء وتحقيق التوافق التنظيمي.

5- تنويع مصادر التمويل والبحث عن شراكات محلية ودولية، وتطوير مشاريع ذات عوائد مالية مستقرة للحد من الاعتماد على مصدر تمويل واحد.

6- توظيف التكنولوجيا واستخدام الأنظمة الرقمية في متابعة تنفيذ الخطط وتقييم الأداء بشكل لحظي لتسريع الاستجابة للأحداث.

7- يجب إنشاء وحدة للتخطيط وإدارة المخاطر في كل منظمة، بحيث تكون مسؤولة عن تحديث الخطط وتطوير سيناريوهات بديلة بشكل دوري.

ثالثاً/ المقترحات:

يرى الباحث أنه يمكن وضع بعض المقترحات التي تخدم الدراسة والباحثين وتطوير البحث العلمي في مجال الدراسة الحالية ويمكن إيراد المقترحات على النحو التالي:

1- العمل على إجراء دراسات مستقبلية من خلال متغيرات وأبعاد هذه الدراسة لمجتمعات مغايرة في فلسطين ودول أخرى.

2- العمل على تطوير هذه الدراسة، لتشمل المنظمات الحكومية والمنظمات الدولية الوافدة ليتم تعميم النتائج عليها وعلى مجتمعاتها العاملة في قطاع غزة والضفة الغربية بدولة فلسطين.

3- تعميم نتائج الدراسة بشمول قطاعات أخرى مثل القطاعات التعليمية والثقافية وقطاع الاتصالات.

4- شمول عينات أكبر من قطاعات مختلفة من أجل إمكانية تعميم نتائج الدراسة والاستفادة منها.

5- دراسة أثر التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بتطوير الأداء في الجمعيات والمنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني.

قائمة المراجع والمصادر:

✓ **أولا/ المراجع العربية:**

- أبو قمر، محمد (2022). أثر التخطيط الاستراتيجي على الأداء المؤسسي في المنظمات الأهلية الفلسطينية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد (15)، العدد (2)، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين (2019). استدامة أداء المنظمات، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
- الأداء المتوازن، رسالة ماجستير، جامعة بوعريريج، الجزائر.
- بريس، أحمد كاظم (2014). انعكاسات القدرات الديناميكية ومهارات التفكير الاستراتيجي على الأداء المنظمي المستدام ضمن إطار نظرية تعدد المستويات، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية الأعمال، جامعة كربلاء، العراق.
- تقرير UNCTAD (2025). هبوط الناتج المحلي لغزة، غزة، فلسطين.
- تقرير البنك الدولي (2024). انهيار الوضع المالي للسلطة الفلسطينية، بفجوة تمويل تصل إلى 682 مليون دولار، رام الله، فلسطين.
- تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) و(ESCWA) (2023). آثار الحرب على غزة والضفة الغربية، من حيث الخسائر في البنية التحتية وارتفاع البطالة وانخفاض الإنتاجية، غزة، فلسطين.
- تقرير معهد ماس الاقتصادي (2024). تدمير 54% من المنشآت الصناعية و67.6% من الأراضي الزراعية في غزة وانهيار الإنتاج المحلي، رام الله، فلسطين.
- الجبوري، محمد عبد الكريم (2020). إدارة المخاطر في بيئة الأعمال غير المستقرة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (26)، العدد (3)، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر.
- جعفر، يونس إبراهيم (2017). أثر التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات دراسة تطبيقية: المؤسسات العامة في منطقة ضواحي القدس، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد (21)، العدد (1), جامعة القدس المفتوحة، القدس، فلسطين.
- الحايك، أريج (2019). متطلبات تطبيق التخطيط الاستراتيجي ومعيقاته لدى مديري المدارس الأساسية الخاصة في محافظة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- الحدراوي، رافد حميد (2021). دور الجاهزية التنظيمية في معالجة معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي: بحث تحليلي في وزارة الشباب العراقية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (17)، العدد (4)، جامعة الكوفة، العراق.
- الحرباوي، فراس محمد هشام (2019). دور التنظيم الإداري في تحقيق استدامة الشركات العائلية في مدينة الخليل، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، برنامج إدارة الأعمال، جامعة الخليل، الخليل، فلسطين.
- حسين، أضواء (2020). تأثير أخلاقيات العمل الإداري على الأداء المؤسسي، المجلة العربية للإدارة، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.
- حمد، خالد (2019). فعالية التخطيط الاستراتيجي في ظل التحديات الأمنية والاقتصادية – دراسة حالة قطاع غزة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (10)، العدد (4)، غزة، فلسطين.

- درويش، محمود أحمد (2018). مناهج البحث في العلوم الإنسانية، كلية الآداب جامعة المنيا، مؤسسة علوم الأمة للاستثمارات الثقافية، مصر.
- الديراوي، أيمن حسن (2017). أثر التخطيط الاستراتيجي على أداء المنظمات: ريادة المنظمات كمتغير وسيط (دراسة تطبيقية على المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزة)، مجلة الجامعة الإسلامية للاقتصاد والأعمال، المجلد (25)، العدد (3), قسم الإدارة والتمويل، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
- الذبياني، سلوى عيد (2024) بعنوان: دور التخطيط الاستراتيجي في تحسين أداء المنظمات (دراسة تطبيقية على العاملين بالجامعات السعودية)، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد (6)، العدد (62), كلية الأعمال، جامعة جدة، المملكة العربية السعودية.
- الزعبي، ريم (2020). دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق استدامة أداء المؤسسات الحكومية الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (16)، العدد (3)، عمان، الأردن.
- زيني، تغريد (2017). أثر التخطيط الاستراتيجي في رفع فعالية المنظمات السياحية – دراسة ميدانية على الفنادق في محافظة اللاذقية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية.
- السعيدي، أحمد (2024). التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بفعالية الأداء المؤسسي على شركة تكنولوجيا المعلومات بسلطنة عمان، كلية الأعمال، جامعة مسقط، عمان.
- السكارنة، خلف (2014). الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
- السيد، منى (2023). التخطيط الاستراتيجي كأداة لإدارة الأزمات واستمرارية الأعمال في المنظمات العربية، المجلة العربية للإدارة، المجلد (43)، العدد (1)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، الأردن.
- صيام، آمال (2020). تطبيق التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بأداء المؤسسات الأهلية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة الأزهر، فلسطين.
- طرزي، ميرنا ماهر نجيب (2025). تأثير الارتجال الاستراتيجي في تحسين الأداء المستدام للمنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، القدس، فلسطين.
- عامر، خديجة (2022). أثر التخطيط الاستراتيجي على أداء المؤسسات الاقتصادية من منظور بطاقة
- عبد ربه، محمد مرزوق أحمد (2013). نحو أنموذج متكامل للتخطيط الاستراتيجي في مؤسسات السلطة الفلسطينية دراسة حالة، وزارة المالية الفلسطينية، رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، القدس، فلسطين.
- العبد، أحمد محمود (2022). إدارة الأعمال في بيئات غير مستقرة: التحديات والاستراتيجيات، دار الفكر الجامعي، القاهرة، مصر.
- عطية، سامي وسام (2021). استراتيجية استدامة الأداء في مؤسسات القطاع غير الربحي في ظل بيئة عدم الاستقرار، مجلة جامعة الأقصى، المجلد (25)، العدد (1)، غزة، فلسطين.
- علي، سوسن محمد (2022). أثر التخطيط الاستراتيجي على الأداء الوظيفي دراسة ميدانية على شركة سيرياتل للاتصالات، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية السورية، دمشق، سورية.

- عليان، هشام عبد الله حمد (2022). تحقيق الأداء المتميز من خال متطلبات الريادة الاستراتيجية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من القيادات الإدارية في جامعة تكريت، المؤتمر الدولي الحادي عشر الإصلاح الاقتصادي والإداري، جامعة التنمية البشرية، العراق.
- قبلي، نبيل (2018). دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لمنظمات التأمين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حسيبة، الجزائر.
- القريشي، ياسر شاكر ياسر (2017). تأثير الرشاقة الاستراتيجية في الأداء المؤسسي المستدام، بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم العالي في التخطيط الاستراتيجي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.
- القيسي، مصعب حاتم (2020). التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمة، بحث قدم إلى كلية العلوم الإدارية والمالية، قسم إدارة الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء، الأردن.
- الكبيسي، علي حسين (2021). أثر التغيرات البيئية على استراتيجيات المنظمات، المجلة العربية للإدارة، المجلد (41)، العدد (2)، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.
- الكرخي، مجيد (2014). التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج، وزارة الثقافة والفنون والتراث، مطبعة الريان، قطر.
- كلاب، مجدي محمد علي (2025). أثر أبعاد إدارة المعرفة في التوجه الاستراتيجي والمناخ التنظيمي- دراسة حالة على شركة الاتصالات الفلسطينية في محافظة غزة, رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال, كلية العلوم الإدارية، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، الخرطوم، السودان.
- كلاب، مجدي محمد علي (2025). دور تطبيق إدارة المعرفة في ممارسات الموارد البشرية في شركة أوريدو للاتصالات، المجلة المغربية لنشر الأبحاث العلمية، مجلة علمية محكمة، المجلد (3)، العدد (7), المغرب.
- اللحيد، عبد المحسن فالح، وإسماعيل، محمد عبد الرحمن (2018). مدى تطبيق الخطط في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية.
- محارمه، ثامر محمد (2020). أثر التخطيط الاستراتيجي على الأداء المؤسسي: دراسة حالة منظمة حكومية بدولة قطر، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد (4)، العدد (14), معهد الإدارة العامة، قطر.
- محمود، محمد، وحمد، غيث (2020). دور التخطيط الاستراتيجي كأحد العوامل الإدارية في تحسين الحصة السوقية للمشاريع المتوسطة – دراسة ميدانية في محافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين، المجلد (42)، العدد (4)، جامعة تشرين، سورية.
- المدهون، فؤاد زهير (2020). دور إدارة المعرفة في تعزيز الذكاء الاستراتيجي في القطاع الصحي الفلسطيني بالمحافظات الجنوبية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.، فلسطين.
- المعاضيد، نور عبدالرحمن (2025). دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق التميز المؤسسي في المنظمات العامة في دولة قطر: حالة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المجلة العربية للإدارة، المجلد (45)، العدد (2), كلية الاقتصاد والإدارة والسياسات العامة، معهد الدوحة للدراسات العليا، قطر.

- المواجدة، أسيل (2019). دور تكنولوجيا المعلومات في دعم الأداء المستدام في منظمات الأعمال الإلكترونية: دراسة تطبيقية في منظمات الأعمال الإلكترونية في الأردن عمان، رسالة ماجستير في أدارة الأعمال، قسم الأعمال الإلكترونية، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط, عمان، الأردن.

✓ **ثانيا/ المراجع الأجنبية:**

- Akolo, A. O., Mulili, B., & Kiboi, A. (2018). Effects of Strategic Planning on Performance of Small and Medium Enterprises: The Case of SMEs in Nairobi. Journal of Strategic Management, 2(4).
- Daft, R. L. (2020). Organization Theory and Design (12th ed.). Cengage Learning.
- Grant, R. M. (2021). Contemporary Strategy Analysis: Text and Cases Edition (11th ed.). Wiley.
- Hu, Q.; Kapucu, N. & O'Byrne, L. (2014). Strategic Planning for Community-Based Small Nonprofit Organizations: Implementation, Benefits, and Challenges. The Journal of Applied Management and Entrepreneurship , 19 (1), 83-101. https://doi.org/10.9774/gleaf.3709.2014.ja.00007
- Kotler, P., & Keller, K. L. (2022). Marketing Management (16th ed.). Pearson Education.
- Maletič, M., Maletič, D., and Gomišček, B. (2022). An organizational sustainability performance measurement framework. In Recent researches in environment, energy systems and sustainability: proceedings of the 8th WSEAS International conference on Energy, Environment, Ecosystems and Sustainable development (EEESD'12), Faro, Portugal (pp. 220-225).
- Miller, T. R., Minteer, B. A., and Malan, L. C. (2021). The new conservation debate: the view from practical ethics. Biological Conservation, 144(3).
- Mintzberg, H., Ahlstrand, B., & Lampel, J. (2020). Strategy Safari: A Guided Tour Through the Wilds of Strategic Management (2nd ed.). Free Press.
- Sara Zavodna, Lucie. (2022). " KEY PERFORMANCE INDICATORS FOR EASURING SUSTAINABILITY". Univerzita Tomas BativeZline,

Fakulta management uaekonomiky, ustav podnikoveekonomiky zavodna@fame.utb.

- Searcy, C. (2022). Corporate Sustainability Performance Measurement Systems: A Review and Research Agenda. Journal of Business Ethics, 107(3), 239-253. doi: 10.1007/s10551-011-1038-z.
- Taleb, N. N. (2022). Antifragile: Things That Gain from Disorder. Random House.
- Teece, D. J., Peteraf, M. A (2018). "Dynamic Capabilities and Organizational Agility: Risk, Uncertainty, and Strategy in the Innovation Economy." California Management Review, 58(4).

الصناعة التقليدية قطاع تنموي بمدينة فاس

محمد البقالي: طالب باحث في الجغرافيا
Elbekkaligeo@gmail.com
محمد العطار: باحث بالجغرافيا
Bf117@hotmail.fr
أحمد العلالي: باحث في الجغرافيا
adam02amin@gmail.com
كرم فاتحي: طالب باحث في الجغرافيا
karam.fathi@uit.ac.ma
جامعة ابن طفيل القنيطرة
المملكة المغربية

الملخص:

أثار موضوع مدينة فاس العتيقة، اهتمام العديد من الباحثين حول الصناعية التقليدية، باعتبارها حلقة أساسية في تحقيق التنمية، حيث شكل وعلى مدى حقبة تاريخية امتدت إلى بداية القرن الماضي، عنصرا مركزيا في تحرك دواليب الاقتصاد التقليدي، وتماسك شرائحه الاجتماعية، وإغناء تراثه بما أبدعته أيادي الصناع المهرة. يرجع الفضل في ذلك إلى التنظيمات الحرفية، أو ما يعرف بالحنطات، التي جعلت القطاع في منآى عن الأخطار التي كادت تعصف به، حيث كانت تنشب بين الحرفيين، وتحدد شروط ولوج حرفة ما، وكيفية تسلق تراتبيتها (متعلم، صانع، معلم) إضافة إلى مراقبة الجودة وتنظيم دورات تسويق المنتوج.

وإذا تمعنا قليلا، فسنجد أن المنتوج الحالي للصناعة التقليدية لم يولد من فراغ، وإنما يعد حصيلة راكمها الصانع التقليدي المغربي من تجارب عبر التاريخ مستفيدا مما عرفه المجتمع من تغيرات في علاقته، أذواقه وفي تربيته الجمالية، مما أضفى على هذا المنتوج طابع الدينامية والقدرة على مسايرة التحولات التاريخية والاجتماعية.

الكلمات المفاتيح: الصناعة التقليدية، الصانع التقليدي، التنمية، المدينة العتيقة، الحرف اليدوية، جار الدباغة.

الخريطة رقم 1: توطين مجال الدراسة لسنة 2023

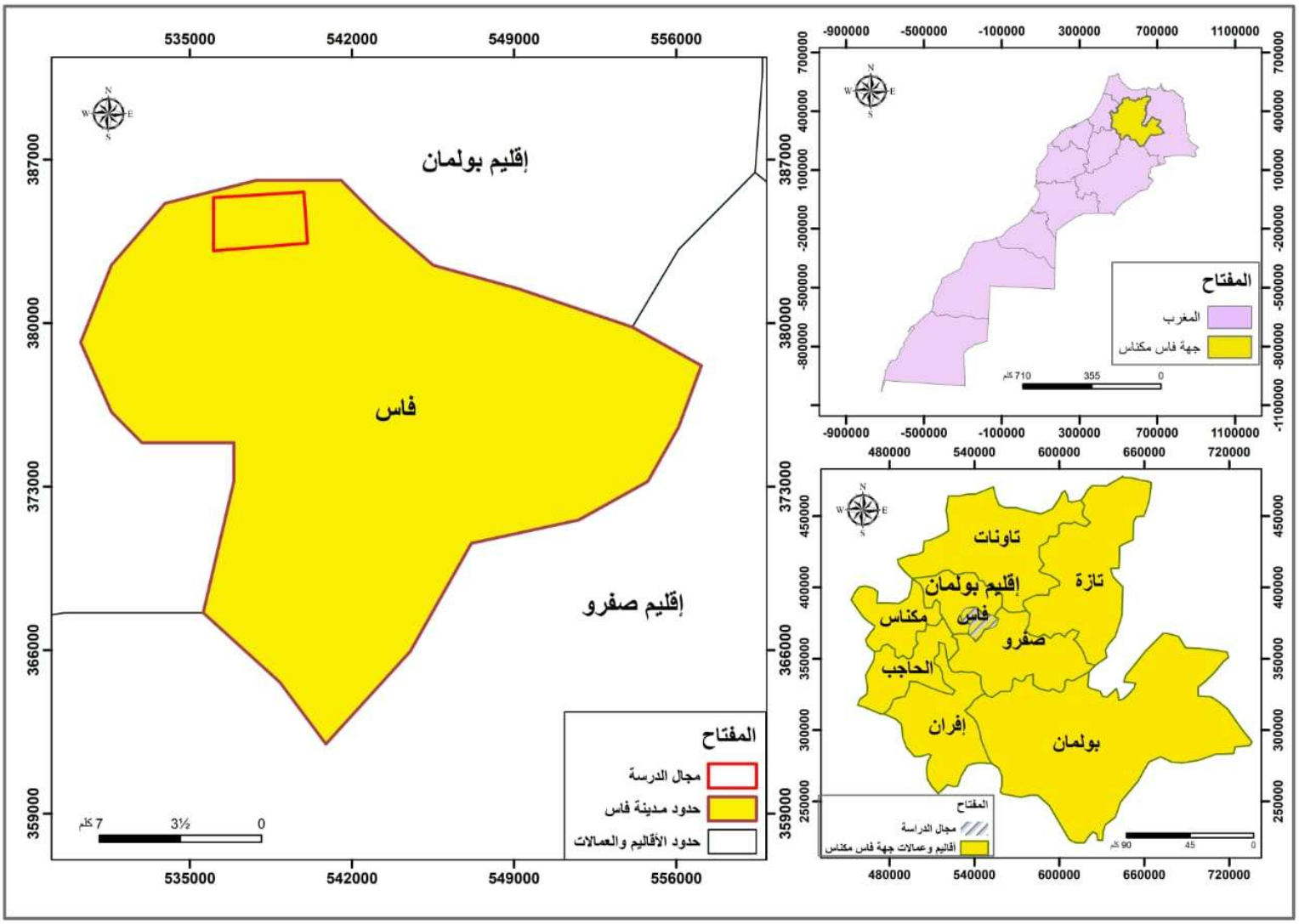

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على التقسيم الجهوي لسنة 2015.

مقدمة:

شكلت مدينة فاس، وإلى حدود بداية القرن العشرين، المركز الأكثر دينامية وحيوية بالمدينة ككل. فقد كان جهازها الاقتصادي يتميز بوجود ارتباطات وظيفية بين الأنشطة المكونة له (الإنتاجية والتجارية والخدماتية)، وبين هذه الأنشطة والمجال الخارجي (محليا، وجهويا، ووطنيا)، كما كانت تحكمه العديد من الضوابط والأعراف تفرضها مؤسسة الحنطة، التي كانت تقوم بوظيفة تنظيم الحياة الاقتصادية على أسس ومبادئ معروفة ومتعارف عليها من قبل الجميع.

عمل التدخل الاستعماري على القضاء التدريجي لهذا التوازن التقليدي، بتطبيق سياسة حضرية تصب في مجملها لصالحه، والتي تتوخى توفير الشروط المثلى لاستغلال خيرات البلاد، وتوفير أفضل الشروط لاستقبال أفواج المعمرين[1].

كما أن اهتمام سلطات الحماية بالشريط الساحلي كمجال بديل، قد أخل بالمكانة المتميزة التي حظيت بها المدينة، من قبل الأسر التي حكمت المغرب، حتى في الفترات التي لم تكن فيها عاصمة للبلاد. كان لهذه التحولات أثر كبير على مكونات النسق الحضري، أدت إلى هجرة مكثفة للنخبة الحضرية، التي رأت في هذا الشريط الملائم للثراء وتراكم الرأسمال، حاملة معها رِوس أموالها، ومهارتها الاقتصادية، وبذلك حرمت المدينة العتيقة من ساكنة نوعية، ساهمت طوال قرون في بناء جهازها الاقتصادي.

فاس، وحدها المدينة من ضمن الحاضر المغربية التي استفادت منذ تأسيسها في القرن التاسع الميلادي من مجموعة من الإمكانيات، رَاكَمَ المغرب من خلالها مقومات الحياة.[2]

الإشكالية:

شكل قطاع الصناعة التقليدية وإلى حدود بداية القرن العشرين، أهم القطاعات المدعمة لاقتصاد المدينة العتيقة، إن كان وراء ظهور واستمرار العديد من الأنشطة التجارية والخدماتية التي فعلت بشكل كبير علاقة المدينة الاقتصادية بمحيطها الجهوي والوطني والخارجي[3].

إن الإشكالية التي تحتاج إلى التمحيص والدراسة متمثلة في: كون الصناعة التقليدية تعرف أزمة بنيوية خانقة نتيجة العوامل السالفة، ومع ذلك تساهم بشكل فعال في الإدماج الاقتصادي لأشخاص لفظهم سوق الشغل، هذا من جهة، من جهة أخرى تتمثل في الصعوبات التي يعيشها الممتهنون بالقطاع والتي تنعكس سلبا على أداء المقاولة، في الوقت نفسه الذي يراهن فيه قطاع الصناعة التقليدية أن يجعل المغرب منافسا حقيقيا. ماهي ميكانيزمات، ومظاهر ونتائج أزمة الصناعة التقليدية؟ وما هو دور الصناعة التقليدية في تحقيق تنمية شاملة للمدينة؟

I. فاس عاصمة الصناعات التقليدية والحرف اليدوية بالمغرب

ترتبط مدينة فاس بازدهار وتطور الحرف التقليدية وغناها وتنوعها وتعددها عبر المراحل التاريخية. فقد شكلت واحدة من أهم القلاع الحصينة التي ترعرعت ونمت فيها الحرف التقليدية بكل أنواعها وأشكالها، في أحضان مخزونها الثقافي وتراثها العريض، الذي تراكم طيلة المراحل والقرون التي مرت منها منذ تأسيسها في مطلع القرن 9م.

[1] –ذ.عبد الرحمان البكريوي: "التعمير بين المركزية واللامركزية"، ص:14.

[2] –جميلة الفيلالي: الصناعة التقليدية والتنمية الحضرية بالمنطقة المركزية لمدينة فاس العتيقة حالة: قطاعي الجلد والمعادن، السنة:2007/2006 ص28.

3 –د.علي فجال: "تحولات الصناعة التقليدية بمدينة فاس"، مجلة الجواهر، 25 مارس– آبريل، السنة: 1992، ص:17.

مثلت الصناعة التقليدية كنشاط حرفي وتراث حضاري إنساني وفني أصيل، وماتزال أحد المكونات الأساسية لاقتصاد المدينة. ونتيجة لارتباط المهن التقليدية بالوسط والبيئة التقليدية أن تتأثر وتتأقلم مع هذه التحولات. فالصناعة التقليدية تقع في مفترق طرق بين التراث تاريخي عتيق ينبغي حمايته والحفاظ عليه وطلب متجدد يستوجب تلبيته، بين هوية ثقافية تحتاج إلى إبرازها وأسواق معولمة من الضروري اختراقها، بين أصالة تسعى إلى البقاء خارج الزمان وبين حداثة تحكمها اتجاهات سريعة إلى الزوال.

1. نشأة الصناعة التقليدية بفاس

الحرف اليدوية أو الصناعات التقليدية هي الحرف التي تعتمد على اليد أو استخدام الأدوات البسيطة ويقوم بمزاولتها الحرفي معتمدا في عمله على مهاراته الفردية الذهنية واليدوية التي اكتسبها من تطور ممارسته الحرفية، وذلك باستخدام الخامات الطبيعية المحلية أو الخامات الأولية المستوردة[1].

لقد اقترن تاريخ مدينة فاس منذ القدم بالأنشطة الحرفية المتعددة أساس نسيجها الاقتصادي، لدرجة جعلت منها مركز إشعاع حضاري وفني، سواء على المستوى الوطني أو الدولي. ومن ثمة، فإن اعتبار مدينة فاس تراثا حضاريا وإنسانيا من قبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة كان بمثابة اعتراف المجتمع الدولي لما ساهمت به بشتى أنواع الفنون التقليدية الأصيلة والتي مازالت تشهد عليها المعالم الأثرية والمنجزات المعمارية التي تزخر بها. ورغم مكانة فاس وما وصلت إليه، فإن الصناعة التقليدية مازالت تشكل قيمة كبرى على مستوى وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

1 – سالم أمينة (2012). أثر السياحة على تطور الحرف والصناعات التقليدية، دار العلم و الإيمان للنشر والتوزيع، كفر الشيخ، مصر، ص:35

صورة رقم 1: لوحة لأهم أنواع الصناعات التقليدية بفاس

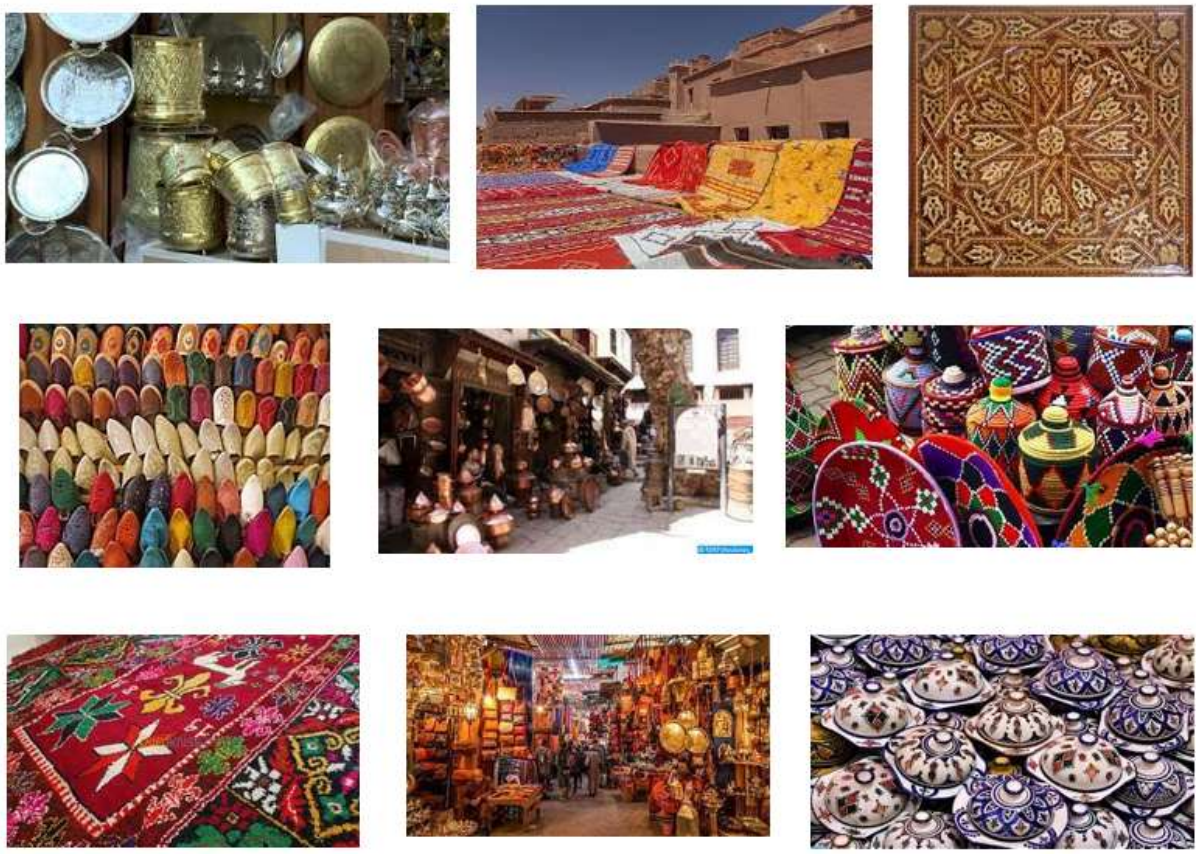

المصدر: عمل ميداني شخصي لسنة 2022.

2. الأهمية التاريخية للصناعة التقليدية

بإلقاء نظرة على تاريخ المغرب نجد أن الصناعة التقليدية مثلت وسيلة من وسائل التعريف بالحضارة المغربية مما ساعد على ازدهارها، حيث تؤكد مختلف المصادر والمراجع التاريخية أن الصناعة التقليدية تعتبر أهم مكون تاريخي وحضاري وتراث إنساني في إطار الأنشطة الاقتصادية للمدينة. كما لعبت العوامل التاريخية دورا هاما في بناء صرح الصناعة التقليدية بفاس والتي نعود لفترات زمنية غابرة تبتدأ من العهد الفينيقي ثم القرطاجي فالروماني. غير أنها صعدت منذ ظهور الدولة المغربية بمفهومها الحديث. فهنري طراس أكد على وجود صناعة النسيج التقليدية منذ عهد الأدارسة حتى المرحلة الحالية. وروجي لوتورنو أكد على أن الصناعة مع النجارة والدرازة تعد من أهم الأنشطة الجوهرية بفاس، ولم تكن تقتصر الصناعة الفاسية على الحاجيات المحلية للسكان بل كانت تصدر جزء منها، حيث كانت بعض طوائف الحرف لا تعمل إلا لبوادي ناحية فاس، وبعضها كانت منتشرة في أهم المدن المغربية، وعلى الأقل في مدن المغرب الشمالي.

استمرت المنتوجات الحرفية المختلفة في الجهات المتنوعة من المدن وخاصة مدينة فاس في تزويد التجارة الداخلية والخارجية بالمواد التالية: الجلود، المطرزات، والخيوط.... ففاس لم تكن مستقرة فحسب[1]، بل كانت مركزا مهما للتجارة، حيث تربطها مصالح تجارية بالأقطار الواقعة على البحر الأبيض المتوسط وبلاد الشرق العربي والسودان وفيما وراء الصحراء الكبرى[2].

أما كتاب وصف إفريقيا لصاحة ليون الإفريقي فيعتبر أهم مصدر تاريخي يشهد لنا عن الأوج، والتطور الكبيرين الكبيرين الذي عرفتهما صناعة النسيج أيام بني مرين، "ويقع بين باعة القطن وباعة الخضر الصانعون لأغطية الفراش والشبكات التي تزين بها الخيام، بالقرب منهم تجار آخرون... ويباع الآن في أغلب هذه الدكاكين حبال من القنب والخيط"[3].

أما عهد السعديين فلا يخلو من شهادات، وأهمية بالغة لهذا النشاط الذي شكل جوهرة الأنشطة الحرفية عند الصناع التقليديين، ".. بعد بائعي الحليب نجد تجارة القطن في ثلاثين دكانا وفي الشمال نجد تجار مواقد القنب.."[4].

وأخيرا في عهد الدولة العلوية، خاصة فترة حكم محمد بن عبد الله، والمولى إسماعيل، بقيت مدينة فاس ومراكش مركزين لصناعة المواد، و الأدوات التقليدية المستعملة محليا والمصدرة كالجلد، الحرير، الصوف، والنحاس..."ولقد اعتبرت الصناعة التقليدية أهم نمط إنتاجي في هذه المرحلة، فهي تصنع كل الأدوات الضرورية: الجلد الحديد، الخشب، مواد البناء، مواد الغذائية والملابس، فبعض هذه الأنشطة تحول من الصفة العائلية إلى الصفة الصناعية، وهي كمشاغل أو كمعامل عائلية صغيرة، تسير من طرف صاحب المشروع الذي يراقب عاملا واحدا، أو عددا من العمال، ويقوم بتصريف منتوجاته لتجارة الجملة ونصف الجملة'.

ومجمل القول، فإن الظروف والعوامل التاريخية هي التي شكلت وعاء وقاعدة لظهور الصناعة العصرية من أصول الصناعة التقليدية، ف 70% من الصناعة العصرية بأوروبا لها جذور وأصول من الصناعة التقليدية.

3. الأهمية الاقتصادية للصناعة التقليدية

مثلت الصناعة التقليدية بمدينة فاس أهم مكون في الاقتصاد الحضري التقليدي منذ تأسيس المدينة إلى حدود فترة الحماية الفرنسية. وهذا النشاط كان هو الأساس في ظهور واستمرار عدد كبير من الأنشطة التجارية والخدماتية.

أما اليوم فشكل الصناعة التقليدية أكبر داعم للاقتصاد المحلي، لكونها لا زالت تتصدر أسواق مدينة فاس، حيث يقصدها السياح من مختلف أنحاء العالم، لاقتناء المنتجات اليدوية المتوارثة منذ من الأنشطة مئات السنين[5].

1 –زيباط عادل: التراث والتنمية بمدينة فاس العريقة: نحو بناء قطب اقتصاد التراث، السنة 2023/2022، ص131

2 –روجي لوطورنو(1968) فاس في عصر بني مرين، ترجمة نقول ازدياده طبع المؤسسة فرنكلين بيروت لبنان، ص10

3 –الوزان الفاسي محمد (1982): وصف إفريقيا، الشركة المغربية للناشرين المتحدين الرباط الجزء I ص 191.

4 -TERRASSE.H(1967) : ibid.P :202-203

5 – زيباط عادل: التراث والتنمية بمدينة فاس العريقة: نحو بناء قطب اقتصاد التراث، السنة 2023/2022، ص132.

مبيان رقم1: تطور قيمة صادرات منتوجات الصناعة التقليدية بفاس (مليون الدرهم) من 2013 إلى2022.

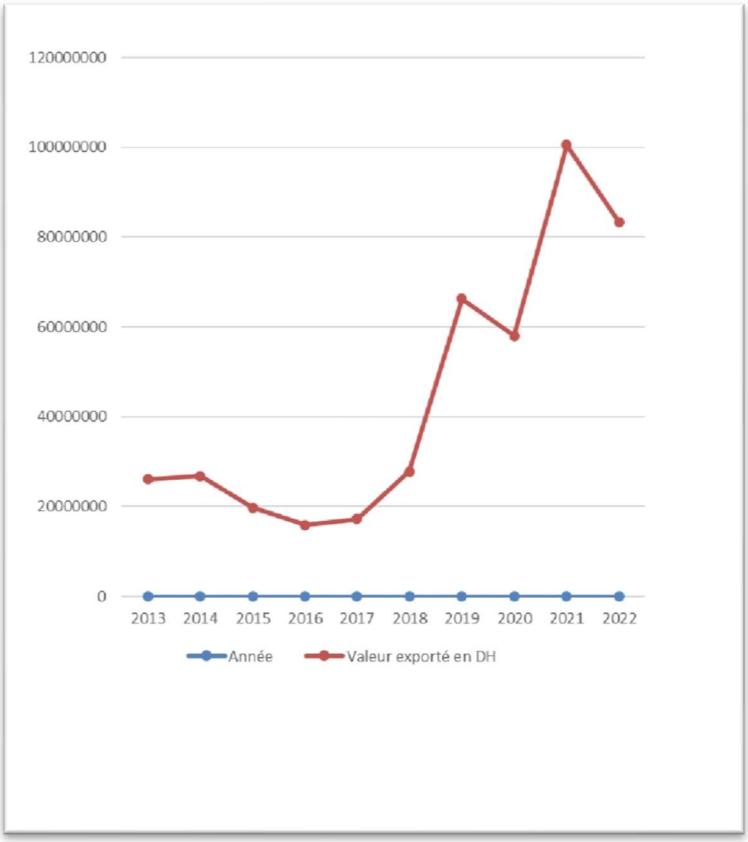

المصدر: المديرية الجهوية للصناعة التقليدية فاس–مكناس

جدول رقم1: حجم صادرات الصناعة التقليدية خلال العشر سنوات الأخيرة

السنة	القيمة المصدرة بالدرهم	معدل التغيير%
2013	26091628.00	
2014	26834859.00	+2.85%
2015	19733544.00	-26.46%
2016	15843539.00	-19.71%

2017	17190943.00	+8.50%
2018	27836845.00	+61.93%
2019	66205584.00	+138%
2020	57999341.00	-12%
2021	100496721.00	+73%
2022	83324900.00	-17%
	441557904.00	

المصدر: المديرية الجهوية للصناعة التقليدية بفاس

عرفت قيمة صادرات المنتوجات اليدوية تطورا متذبذبا طول الفترة التي يمثلها (2013-2022) حيث تراوحت من زيادة بنسبة 2.85% إلى انخفاض بنسبة 17%- سنة 2022.

وحسب تقرير للمديرية الجهوية للصناعة التقليدية، فقد بلغ هذا التطور أقصاه سنة 2021، حيث تم تصدير ما قيمته 100496721 درهم، أي بتطور نسبته 73% مقارنة مع سنة 2020. غير أن هذا التطور سيعاود التراجع مع سنة 2022، إذ بلغت قيمة صادرات منتوجات الصناعة التقليدية ما مجموعه 83324900 درهم، أي بانخفاض قدره 17% مقارنة بالسنة السابقة.

مبيان رقم2: صادرات منتجات الصناعة التقليدية حسب الدول المستوردة خلال العشر سنوات الأخيرة 2022-2013

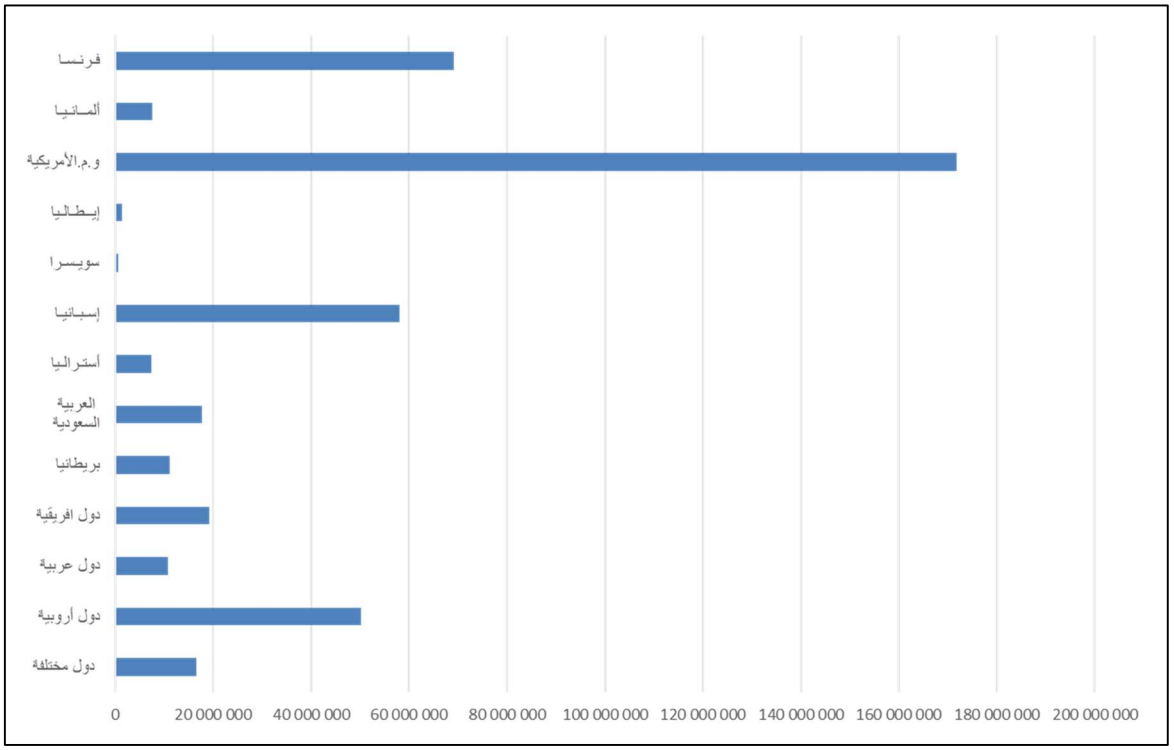

المصدر: المديرية الجهوية للصناعة التقليدية بفاس 2022.

يتضح من خلال هذا المبيان أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمركز في المرتبة الأولى من حيث استيراد المنتجات الصناعة التقليدية بأزيد من 160000000 في حين تليها كل من فرنسا في المرتبة الثانية واسبانيا في المرتبة الثالثة.

II. الاستثمارات بقطاع الجلد.

يعد قطاع الجلد من بين أهم القطاعات النشيطة التي بمدينة فاس، حيث تعتمد عليه بقوة جل الصناعات التقليدية المنتشرة بالمدينة، كصناعة الأحذية، الكراسي، اللباس والديكور وغيرها. وتعتبر دار الدباغة الموجودة بمدينة فاس واحدة من أكبر الأماكن استقطابا للجلد، يعاد غسله وتنقيته ليصبح قابلا للاستعمال الصناعي.

الخريطة رقم 2: مجال توطين دار الدباغة بفاس لسنة 2023

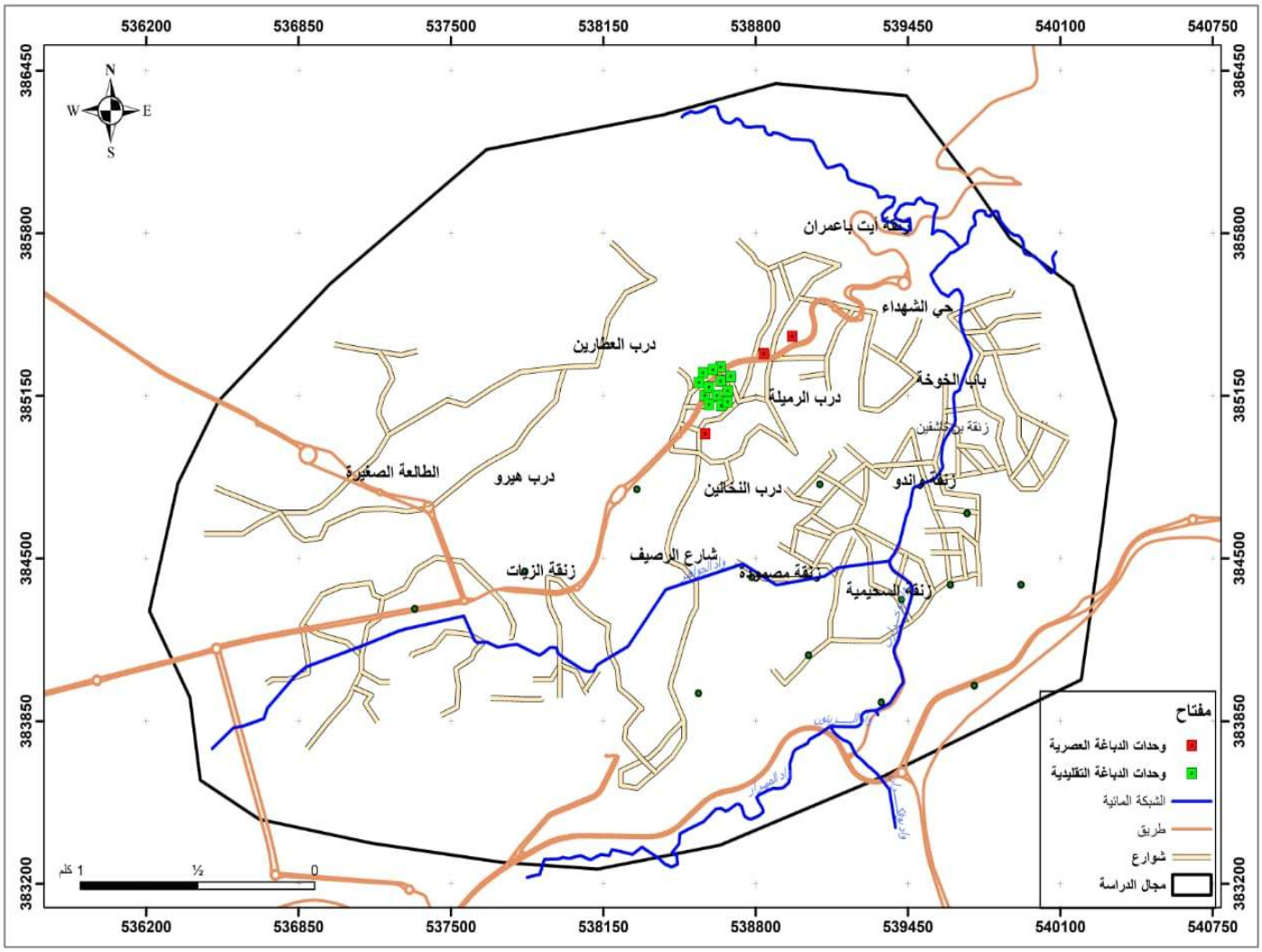

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على معطيات المديرية الجهوية للصناعة التقليدية بفاس 2023.

تزاول الدباغة التقليدية حاليا بثلاث دور الباغة التقليدية بالمدينة العتيقة لفاس بالإضافة للمدبغة التقليدية بالحي الحرفي عين النقبي ودار الدبغ بمدينة مكناس.

دار الدبغ شواره: تقع في الجانب الشرقي للمدينة العتيقة على الضفة الشمالية لوادي الجواهر (بين المدون)، يرجع تاريخها إلى القرن 16، تعد المدبغة الرئيسية للدباغة التقليدية بمدينة فاس وأكبرهم مساحة 10180 متر مربع، تتوفر على 247 خزانة و1177 قصرية ومجيار، تشغل أزيد من 500 معلم وصانع دباغ وتنتج يوميا من 3000 إلى 5000 جلدة مدبوغة من جلود الغنم والبقر والماعز.

تعتبر وجهة سياحية عالمية بامتياز، حيث يزورها أزيد من 90 في المئة سنويا من السياح الوافدين على مدينة فاس.

دار الدبغ سيدي موسى: تقع وسط المدينة العتيقة لفاس، تعد من أقدم المدابغ التاريخية بهذه المدينة، حيث يرجع تاريخها القرن التاسع، مساحتها 1887 متر مربع، تتوفر على 85 خزانة و527 قصرية ومجيار، تشغل أزيد من 170 معلم وصانع الدباغ وتنتج يوميا من 1000 إلى 2000 جلدة مدبوغة من جلود البقر والغنم والماعز،

دار الدبغ عين أزلتين: تقع على المشرف الشمالي لمدينة فاس، يرجع تاريخها إلى القرن الحادي عشر، هي أصغر المدابغ الثلاثة مساحتها 970 متر مربع، تتوفر على 63 خزانة و223 قصرية مجيار، تشغل أزيد من 110 معلم وصانع دباغ وتنتج يوميا من 500 إلى 1000 جلدة مدبوغة من جلود الغنم والماعز، متخصصة أساسا في إنتاج جلد الزيواني المستعمل في صناعة البلغة الزيوانية.

المدبغة التكميلية بالحي الحرفي عين النقبي بفاس: يندرج هذ المشروع بالحي الحرفي عين النقبي بفاس ضمن الاستراتيجية الوطنية لتنمية قطاع الصناعة التقليدية ضمن رؤية 2015، ويضم المشروع الذي يمتد على مساحة 5000 متر مربع 1800 متر مربع منها مغطاة، 150 ورشة عمل وقاعة لعرض المنتوجات ومستودع الملابس ومركز الإسعافات الأولية ومرافق أخرى[1].

الجدول رقم 2: حجم الاستثمارات بقطاع الجلد على مستوى مدينة فاس

اسم المشروع	حجم الاستثمارات بمليون درهم	دور الدبغ	شوارة	سيدي موسى	عين أزلتين
1.بناء سوق للجلود النيئة بعين النقبي	14.07	تاريخ دار الدبغ	القرن 16	القرن 9	القرن 11
2. إحداث مركز الدعم التقني للدباغة التقليدية بشوارة (أشغال التهيئة والتوسعة واقتناء التجهيزات التقنية ومعدات الوقاية الشخصية للدباغة وسيارة لنقل الجلود...)	9.5	ملكية العقار	الأحباس والخواص	الأحباس والخواص	الأحباس والخواص
3.ترميم وإعادة تأهيل دور الدبغ التقليدية بالمدينة العتيقة لفاس في إطار برنامج ترميم المآثر التاريخية.	97.3	المساحة	10180 م^2	1887 م^2	970 م^2
4.بناء مدبغة تقليدية مكملة بقطب الصناعة التقليدية بعين النقبي	50.2	عدد الخزانين	247	85	63

[1] -مجلة متخصصة، تصدر عن غرفة الصناعة التقليدية لجهة فاس-مكناس /العدد التاسع 2020 من الصفحة 58 إلى الصفحة 62.

5.اقتناء معدات الوقاية الشخصية لفائدة الصناع الدباغة لدار الدبغ شوارة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.	0.45
6.اقتناء معدات الوقاية الشخصية لفائدة الصناع الدباغة بدور الدبغ شوارة وسيدي موسى وعين أزلتين.	0.8
المجموع	172.32

عدد القصاري والمجاير	1177	527	223
عدد المشغلين	512	171	110
نوعية الجلود النيئة المدبوغة	غنم وبقر وماعز	غنم وبقر وماعز	غنم وبقر وماعز
الطاقة الإنتاجية اليومية	5000–3000 جلدة	2000–1000 جلدة	1000–500 جلدة

المصدر: المديرية الجهوية للصناعة التقليدية فاس مكناس

III. أزمة الصناعة التقليدية بفاس

لقد امتدت المكانة المركزية التي حظيت بها الصناعة التقليدية لعدة قرون، إلى بداية القرن العشرين. غير أنها أصبحت موقع تساؤل، بعد تفكيك الأسس الاقتصادية والاجتماعية للنسق الحضري التقليدي. من العوامل التي ساهمت في هذا التراجع، هناك ماله علاقة بالصناعة التقليدية بنفسها، ومنها ما هو مرتبط بمتغيرات خارجية.

العوامل الداخلية: تتعلق بمكامن القصور الذاتي للقطاع في مواجهته للمنتوجات الأجنبية التي أغرقت السوق المحلي والتي ارتفع زبنائها بتطور العادات الاستهلاكية لدى السكان، في غياب حواجز وقائية للقطاع.

العوامل الخارجية: ترتبط بالتواجد الاستعماري بإفريقيا الذي أفقد القطاع أسواقه الخارجية التقليدية، وعمل على استفحال الأزمة الناجمة عن السوق المحلي مما خلق أزمة حادة، تميزت بانخفاض مداخيل الصناع وانهيار ظروفهم الاجتماعية.

1) أزمة التشغيل: اختلال توازنات سوق الشغل:

تمكن الجهاز الاقتصادي لمدينة فاس حتى بداية القرن العشرين من ادماج العديد من المنخرطين المؤهلين–الحضريين والحضريين الجدد–في هياكله الإنتاجية.

عملت الحنطات على تدعيم هذا الدور، بتحديد شروط صارمة للانضمام لأي نشاط اقتصادي، أو لارتقاء تراتبيته المهنية، لقد كانت لها وظيفة ضبط الحياة الاقتصادية.

إلا أن تتلاشى هذه التنظيمات، وغزو المنتوجات الصناعية، كان وراء أزمة الاقتصاد من الباحثين عنه. إلا أن تسارع الوثيرة الديمغرافية التي أصبحت تقذف بعدد كبير من طالبي الشغل، خلقت مجموعة من الاختلالات بين العرض والطلب في القطاع العصري، ولتفادي هذه الاختلالات، تم الضغط على الأجور، مما أدى إلى ارتفاع عدد الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، ومن ثم استفحال ظاهرة الفقر. بالمقابل استفاد قطاع الصناعة التقليدية من مجموعة من الامتيازات التي توفرها له المدينة القديمة (مجال تمركز العديد من الحرف، استخدام يد عاملة بأقل كلفة، وضعف قيمة الضرائب والعمل بالمنازل...) بهذا السلوك، تمكن القطاع من خلق شروط العيش لفئات اجتماعية عريضة. هذه الأخيرة ساهمت في مضاعفة الأنشطة غير المهيكلة: من أنشطة إنتاجية بسيطة، خدمات مموقعة وأخرى غير مموقعة، حرف منزلية، وتشكل في معظمها جزءا من القطاع غير المهيكل.

2) الأزمات الاقتصادية

تلقت الصناعة التقليدية ضربة قاسية من الاقتصاد الأوروبي وما رافق تطوره من أزمات انعكست سلبا على المستوى المعيشي للمواطنين المغاربة، وخاصة سكان البادية بعدما عمدت سلطات الحماية إلى استغلال المؤهلات الفلاحية للسايس مبكرا بتشجيع الاستيطان الزراعي لتتحول إلى مزرعة كولونيالية يوجه منتوجها لتلبية حاجات السوق الخارجية، وهو ما أثر سلبا على الفلاحين المغاربة الذين كانوا يشكلون الزبون الرئيسي للصناعات التقليدية، مما أدى إلى تقلص هذه السوق تدريجيا مع انتشار البؤس والفاقة في أوساط الفلاحين، ووصوله إلى الانغلاق الكلي تقريبا في سنوات المجاعة والكوارث الطبيعية.

كما أثرت الأزمات الاقتصادية لسنوات السبعينات والثمانينات بثقلها على أصحاب الصناعات التقليدية في ميدان الإنتاج وذلك بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية، وخاصة بالنسبة للصناعة الجلدية. فخلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 1990م، ارتفعت أسعار الجلود بنسبة 30%، وأسعار المواد الأولية لصناعة الأحذية بنسبة 40%، هذا بالإضافة إلى تقلص الأسواق الخارجية. وبلغت الأزمة درجة حادة أصبح فيها الكثير من الحرفيين في بعض المدن يجدون صعوبات مادية كبيرة لشراء المواد الأولية اللازمة لحرفهم في ظل تراجع الإقبال على انتاجهم الحرفي.

غير أن هذه الوضعية بدأت تتغير مع بداية الألفية الثالثة، في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة التي اعتمدها المغرب وما ترتب عنها من إصلاحات. ولقد تعزز ذلك، بإسناد القطاع مكانة متميزة في النمو الاقتصادي وجعله رافعة للنمو، مصنفا إياه من بين القطاعات المنتجة الواعدة إلى جانب الفلاحة والسياحة والصيد البحري وتقنيات الاتصال الحديثة والخدمات والنسيج.

ويظهر ذلك من خلال الاهتمام ببنياته التحتية، أو بخلق مراكز للتكوين وتأهيل الحرف التقليدية.

وهكذا وتحت الرعاية السامية لملك البلاد تم توقيع برنامج اتفاقية الشراكة والتمويل المتعلقة بترميم وإعادة تأهيل المآثر التاريخية بالمدينة العتيقة لفاس (التي وقعت بتاريخ 4 مارس 2013 بساحة الرصيف بفاس)، وهي تضم 27 معلمة تاريخية، وثمانية معالم متعلقة بقطاع الصناعة التقليدية بتكلفة تمويل بلغت 49.7% من الغلاف الإجمالي للبرنامج الذي رصد له في البداية 285.5 مليون درهم. بالإضافة إلى تدشين مركز التكوين والتأهيل لحرف الصناعة التقليدية.

كما شهد قطاع الصناعة التقليدية بفاس دفعة قوية بعد تدشين المركب العمراني لالة يدونه (15 أبريل 2019)، وهو مشروع يمتد على مساحة 7500م2، ويضم مجموعة من المرافق المخصصة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

3) منافسة المنتجات الصناعية الأجنبية

تضررت الحرف التقليدية كثيرا من التدفق المتزايد للمنتجات الأجنبية على الأسواق المغربية، ولم تتمكن من الصمود في وجهها لكونها كانت تتميز بجودتها ورخص ثمنها ومسايرتها للعصر والنمو الديموغرافي.

فمثلا أدى استيراد الحرير والنسيج الاصطناعيين من فرنسا والدول الأوربية، وكذا الملابس والمنسوجات الاصطناعية من اليابان إلى انهيار حنطة الحرّارة، نفس الشيء ينطبق على استيراد الجلد الاصطناعي والجلود الجاهزة من أوربا التي أدت إلى تأزم حرفة الدباغة والحرف المرتبطة بها.

بالإضافة إلى المواد الأوربية، نجد منافسة المصنوعات الأجنبية الأخرى، وخاصة المنتوجات اليابانية الرخيصة الثمن، التي عرفت رواجا كبيرا بأسواق المغرب، إذ أدخلت اليابان إلى المغرب حوالي 350 ألف زوج من الأحذية البلاستيكية سنة 1933 وكانت هذه الأحذية رخيصة في الثمن، وعملية في المشي، مما جعل الإقبال عليها كبيرا.

كما تفننت مصانع اليابان في محاكاة بعض المنتجات الحرفية التي تخصص فيها المغاربة، كالبلغة وغيرها من المنتجات الضرورية كالقفطان والمنصورية والجلابة، وأصبح اليابان يعد في الصف الثاني من البلدان المصدرة للمغرب بعد فرنسا، التي قامت بنفس الأمر، حيث يصرح روني ليكليرك أنه قام بجمع عينات من الأنسجة يمكن تقليدها بفرنسا ثم العمل على تصديرها للمغرب.

بالإضافة إلى المنافسة الخارجية للمنتوج المغربي، هناك المنافسة الداخلية والمحلية، خاصة بالمدن الكبرى كفاس ومكناس والرباط، حيث مارست المعامل الأجنبية منافسة قوية على الإنتاج الحرفي بالمغرب، مما أدى بأغلبية المعامل إلى الاغلاق .وعمقت من أزمة الإنتاج المحلي قلته التي لم تكن تلبي طلبات المستهلكين، مما سبب خلال في العرض والطلب، وكذا ضعف جودته الناتجة عن إخلاص الحرفيين لأسلوبهم العتيق في الإنتاج، وضيق أفق ابتكارهم أنواع جديدة من المنتجات المستوردة المتميزة بجودتها ورخص ثمنه، فمسايرة لذوق الزبون المغربي الذي انجذب للمنتجات الأجنبية، خاصة فئة الشباب والنساء، حيث أصبح جل شباب المغرب يحتذون الحذاء الرومي، نظرا الانخفاض سعره، وارتفاع جودته.

4) اكتساح مبادئ النظام الرأسمالي للحرف التقليدية :

لم تحمل التجارة الأوربية إلى فاس المنتجات العينية فقط، بل حملت أفكارا ساهمت في تفجير هذه الحرف من الداخل، وتتجلى هذه المبادئ في مبادئ النظام الرأسمالي، حيث لجأ الحرفيون الفاسيين إلى اقتباس الآلات وإدخالها في دورة الإنتاج، فكانت حرفة الحرير والصياغة سباقة لهذا التبني، اعتقادا من الحرفيين أن تفوق الصياغة الأوربية الا يمكن الوقوف أمامها إلا باعتماد الآلات.

كما غزت الحرف مفاهيم رأسمالية، مثل الحرية في الإنتاج وتجاوز رقبة أمين الحنطة والمحتسب، وأعرافها كالجد والإخلاص في العمل ونبذ الغش، ومبادئ أخرى مثل الحصول على الربح بأيسر السبل وفي أقل وقت وجهد، فأصبحت المنتجات الحرفية يكتنفها الغش في صنعها، فكان هذا من بين الأسباب التي دفعت مصر إلى التوقف عن استيراد البلاغي المغربية، فمثال يتم تدليس صنع هذه البلاغي بتعويض الجلد المقوى "بالكاغيط" في أفرشتها، أو طبقة من الطين، فانعدم بذلك الشرف المنهي- تاج الحرف-من عمليات التصنيع، وساهم كل هذا في اتجاه الحرف نحو الاضمحلال والانحطاط .

4. ضريبة الترتيب وأثرها على الحرف

عملت فرنسا على استصدار الظهير المنظم للترتيب في 10 مارس ،1915 لتحصل بذلك على أهم مورد جبائي استفادت منه إدارة الاستعمار في التدبير المالي لمقاولتها بالمغرب، وفي نسف الكثير من البنى المجتمعية بعد إعادة ترتيب البيت المخزني من جديد

إثر عودة القواد والشيوخ والمقدمين إلى موقع عملهم بشكل أكثر تنظيما وإحكاما، فانهار ما تبقى من مقومات العالم القروي، وأدت بتشريد سكانه والتحاقهم المفرط بالمدن التي تكدست وتشوهت.

كانت ضريبة الترتيب تؤدى في البوادي على المواشي والمزروعات حسب المساحة والإنتاج والمردود، وفي المدن تشمل ضرائب مباشرة كالضريبة الحضرية والضريبة المهنية وضريبة السكن، وضرائب غير مباشرة كحقوق الأبواب والأسواق، والضرائب التي تفرضها البلديات، وخلال الحرب العالمية الثانية فرض على المغاربة أداء تبرعات الدفاع والإخاء، وقد حصلت فرنسا على مداخيل ضريبية مهمة طيلة استعمارها للمغرب .

تكلف القواد والشيوخ بمهمة جمع الضرائب في قبائل وأحواز فاس، بصفتهم أعضاء في لجن الإحصائيات، وكانوا يحصلون على عشرة بالمئة من مداخيل ضريبة الترتيب كأجور لعملهم، يضاف إليها جزء من حقوق الأسواق، فإذا زاد القائد أو الشيخ على هذه الحقوق، فإنه يعاقب قانونيا من طرف سلطات الحماية إما بالطرد من الوقيف أو بإجراء إداري كالذعيرة، وخصوصا إذا كان القائد يطبق ما كان يسمى قديما بالفريضة على القبيلة، إلا أن المراقبون الفرنسيون تغافلوا عن تطبيق أي إجراء إداري ضد بعض القواد من أمثال القائد عمر ولد حميدو الذي استخدمه الجيش الفرنس ي ضد محمد بن عبد الكريم الخطابي، والذي جمع ثروة ضخمة على حساب الفالحين الفقراء من قبائل مرنيسة وصنهاجة والبرانس ،وحصل على أراضي وسلفات، وقام بمعاملات تجارية مشكوك فيها، وبنى دارا بفاس، فقدرت ثروته آنذاك ب 1.256.000 فرنكا، إضافة إلى 321 هكتارا كان يملكها، مساهما بذلك في إفقار صغار الفالحين، ودفعهم إلى الهجرة نحو المدينة لتزيد من حدة مشاكل الحرفيين .

وكمثال للضرائب الغير المباشرة، فقد كانت تؤدي عن الجلود الخام نوعين من الضرائب:

– ضريبة الأبواب، تختلف حسب نوعية الجلد، حيث تقدر ب 30 فرنك للقنطار بالنسبة لجلد الماعز والغنم، و15 فرنك للقنطار بالنسبة لجلد العجول.

– ضريبة بلدية: عند دخول الفندق.

تضاف لهذين الرسمين، ضريبة لفائدة مالك الفندق، تؤدى عن كل جلد يتم بيعه بالفندق.

يتم بيع الجلود الخام بحضور عدول يسجلون اسم البائع والمشتري لإثبات البيع .

تباع جلود الماعز بفندق السبيطريين بحضور ستة عدول، أما في الفنادق الأخرى، فلا يوجد إلا عدلين أو ثلاثة، ويجلسون عند باب السوق، فلا يخرج أي بائع أو يشتري قبل تسجيل الجلود ودفع مقابل للعدول عن عملية التسجيل، هذا المقابل يختلف حسب نوعية الجلود. وقد خلفت الضرائب استياء الحرفيين بفاس وغيرها من المدن المغربية، ونذكر على سبيل المثال السخط والاستياء الذي عبر عنه الحرفيون والتجار سنة1920، إثر فرض سلطات الحماية لضريبة تجارية (البتانتا) ثم ضريبة "الكياب"(جمع كيب، أي السترة التي تعلو وتغطي الدكان أو المنزل)، حيث نزلوا إلى الشوارع لأول مرة بالرباط وسالا، في بداية الأمر، ثم عمت المظاهرات بعد ذلك مدنا مغربية أخرى من بينها فاس[1].

[1] د/ عادل خالص. الحرف والحرفيون بمدينة فاس على عهد الحماية الفرنسية سنة 2020

خاتمة:

رغم تضرر الحرف التقليدية بدخول المغرب في عهد الحماية (1912-1956) نتيجة فقدان المجتمع المغربي لذلك التوازن المتواصل قبل هذه المرحلة بين مدنه وباديه، تعتبر الصناعة التقليدية نشاطا أساسيا بالمغرب، إن على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، لذا، فإن مواكبة تطورها وتوضيح الرؤيا حول أدائها تشكل إحدى الأهداف التي تسعى هذه الوزارة إلى تحقيقها.

وبالتالي تشكل أداة ربط بين مجالين متكاملين، وكذا موردا هاما لخزينة الدولة، فضال عن الدور الاجتماعي الذي تقوم به؛ حيث تعمل كصمام أمان للبطالة والفقر في الوسط الحضري كما يساهم في تنشيط عملية التسويق والتصدير، هذا بالإضافة إلى ما يوفره من فرص التكوين والإدماج المهني باعتبار الوحدات الإنتاجية ومقاولات الصناعة التقليدية فضاءات للتكوين ونقل المعارف والمدارك من جيل لآخر.

المصادر والمراجع:

- أمينة سالم (2012). أثر السياحة على تطور الحرف والصناعات التقليدية، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، كفر الشيخ، مصر، ص:35
- جميلة الفيلالي: الصناعة التقليدية والتنمية الحضرية بالمنطقة المركزية لمدينة فاس العتيقة حالة: قطاعي الجلد والمعادن، السنة:2007/2006 ص28
- روجي لوطورنو(1968) فاس فس عصر بني مرين، ترجمة نقول ازدياده طبع المؤسسة فرنكلين بيروت لبنان، ص10
- عادل خالص. الحرف والحرفيون بمدينة فاس على عهد الحماية الفرنسية سنة 2020
- عادل زيباط: التراث والتنمية بمدينة فاس العريقة: نحو بناء قطب اقتصاد التراث، السنة 2023/2022، ص132
- عبد الرحمان البكريوي: "التعمير بين المركزية واللامركزية"، ص:14.
- علي فجال: "تحولات الصناعة التقليدية بمدينة فاس"، مجلة الجواهر، 25 مارس- آبريل، السنة: 1992، ص:17.
- مجلة متخصصة، تصدر عن غرفة الصناعة التقليدية لجهة فاس-مكناس /العدد التاسع 2020 من الصفحة 58 إلى الصفحة 62
- محمد الوزان الفاسي (1982): وصف إفريقيا، الشركة المغربية للناشرين المتحدين الرباط الجزء I ص 191.

تشخيص واقع الأنشطة الاقتصادية والمرافق العمومية بالمراكز الحضرية الصاعدة

حالة: غفساي وتيسة

محمد مناجي، طالب باحث

د. صباح بوصفيحة، أستاذة التعليم العالي

جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهراز–فاس

مختبر التراب والتراث والتاريخ.

المملكة المغربية

الملخص:

تُقدم هذه الدراسة تحليلًا معمقًا للواقع الاقتصادي والمجالي في المركزين الحضريين الصاعدين، غفساي وتيسة، الواقعين ضمن إقليم تاونات شمال المغرب. تُعد هذه المناطق بمثابة أقطاب جذب ديموغرافي، حيث تشهد نموًا سكانيًا مطردًا يعكس قدرتها على استقطاب السكان من المناطق الريفية المجاورة، مما يضفي عليها أهمية متزايدة في ديناميات التنمية المحلية. اعتمدت الدراسة منهجية جغرافية صرفة، حيث استخدمت تقنية تحديد المواقع (GPS) لرصد وتوطين الأنشطة الاقتصادية بدقة، ودمجت هذه البيانات ضمن نظم المعلومات الجغرافية (ArcGIS) لإنشاء خرائط تحليلية توضح التوزيع المجالي لهذه الأنشطة.

أظهرت النتائج أن البنية الاقتصادية في كلا المركزين تتسم بهيمنة واضحة للقطاع الثالثي، والذي يشمل أنشطة التجارة والخدمات المتنوعة. يتركز النشاط التجاري بشكل مهم في أحياء معينة، تشكل ما يمكن تسميته بـ النواة الاقتصادية للمركز. تُعد هذه النواة القلب النابض للحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتركز فيها المحلات التجارية، المقاهي، ومختلف الخدمات التي تلبي احتياجات السكان الأساسية.

في المقابل، تعاني الأحياء الهامشية من نقص حاد في تواجد المحلات التجارية والخدمات، مما يخلق تباينًا مجاليًا واقتصاديًا واضحًا. هذا التفاوت يجبر السكان القاطنين في هذه الأحياء على التنقل نحو النواة الاقتصادية بشكل يومي للحصول على ما يحتاجونه، مما يكرّس التفاوت في الوصول إلى الخدمات ويُثقل كاهلهم بأعباء إضافية. تُظهر الدراسة أن القطاعين الصناعي والفلاحي لا يزالان ضعيفين وغير قادرين على المساهمة بفعالية في الاقتصاد الحضري للمركزين، مما يجعل التنمية الاقتصادية رهينة بالقطاع الثالثي ومركزيته المفرطة. هذه المركزية بدورها تُفاقم من التحديات المتعلقة بالتوزيع المجالي للفرص الاقتصادية، وتطرح تساؤلات حول آليات التخطيط الحضري المستدام.

الكلمات المفتاحية: المراكز الحضرية الصاعدة، غفساي ، تيسة ،نمو سكاني، اقتصاد حضري، القطاع الثالثي.

تقديم:

تشكل النجاعة الاقتصادية أحد الأهداف المهيكلة للتنمية الحضرية ، التي لا يمكن تحقيقها إلا عبر تشخيص دقيق للواقع الاقتصادي للمدينة، الذي يشكل عاملا أساسيا في نموها وتشكيلها وتوسيع حجم ومجال خدماتها. كما أن الواقع الاقتصادي لأية مدينة هو المحدد لمستقبلها ، ومن ثم فإن قوة وأهمية وإشعاع المدينة من جهة أو ضعفها وهامشيتها من جهة أخرى ، ما هو إلا نتاج للبنيات والأسس والامكانات الاقتصادية التي تتوفر عليها ومن تم يمكن أن نعتبر أن التأثير الأساسي للمدينة على المستوى الوطني يمر أساسا عبر التيارات الاقتصادية.[1] وعليه، سنتطرق من خلال هذه المقالة لدراسة الجانب الاقتصادي من حيث مكوناته التجارية و الخدماتية بتفصيل داخل مركزي غفساي وتيسة ، وهو ما يجعلنا نقف على واقع وأهمية هذا القطاع و مدى اسهامه في تنظيمهما و الاستجابة لحاجيات الساكنة المحلية والمجاورة .

إشكالية الدراسة:

تتناول إشكالية الدراسة تحديد العلاقة بين البنية الاقتصادية والترقية الادارية التي عرفهما هذين المركزين منذ أكثر من عقدين من الزمن، ومدى قدرتهما على تأطير المجال المحلي. وذلك من خلال الاجابة عن التساؤلين الجوهريين الآتيين:

–هل ساهم التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية بمختلف أنواعها في إضفاء طابع التحضر على مركزي غفساي وتيسة؟ أم أن هذان الأخيران لا زالا يعانيان من انتشار المظاهر والممارسات التي تجسد ظاهرة التأريف التي تنتج واقعا صارخا بين تحضر على الورق و تأريف على المجال ؟

– ما مدى قدرة الأنشطة الاقتصادية بالمركزين على بسط اشعاعهما على محيطهما القروي المجاور، بحيث يمكنهما من التجذر والتحكم، وبالتالي تأطير مجالهما الريفي؟ أم على العكس من ذلك فهي في موقع منافسة من قبل حواضر أخرى، تزيد من تكسير هذه البنية ؟

منهجية الدراسة:

لمقاربة هذه الاشكالية، اعتمدنا على منهجية علمية محكمة تتمثل في :

– الاطلاع على مجموعة من الوثائق البيبليوغرافية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

–جرد وتوطين مختلف الأنشطة الاقتصادية والمرافق العمومية بمركزي غفساي وتيسة، وذلك باعتماد تقنية تحديد المواقع (GPS).

– انجاز خرائط توضيحية لتوزيع هذه الأنشطة داخل مجال الدراسة، بواسطة نظم المعلومات الجغرافية ArcGis.

[1] MUSTAPHA Chouiki , ville et changement au Maroc , Quelle changement véhicule la ville marocaine ?, Edition INAU,Rabat , p : 81.

1. تحديد مجال الدراسة

ينتمي مجال الدراسة إلى إقليم تاونات الذي يقع في شمال المغرب ، بحيث يعد جزءا من منطقة جبال الريف الأوسط ، ويتميز بتضاريس جبلية في الشمال وسهول وهضاب في الجنوب.

خريطة رقم 1 : الموقع الإداري للمجال المدروس وطنيا، جهويا وإقليميا

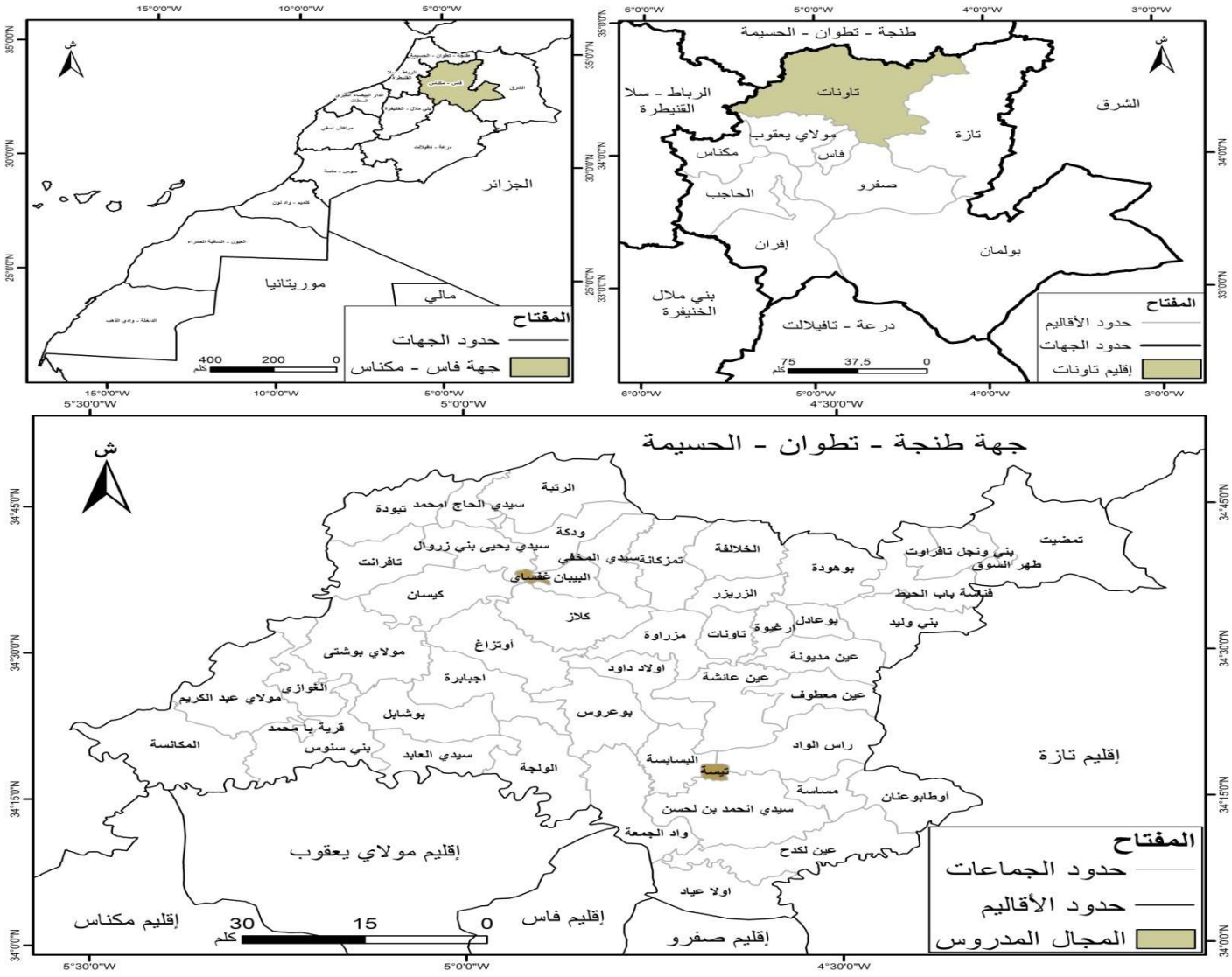

المصدر : إنجاز شخصي 2023، الاعتماد على خريطة التقسيم الجهوية 2015.

إداريا ، ينتمي إقليم تاونات إلى جهة فاس مكناس ، حيث يحد شمالا بإقليم الشاون الذي ينتمي إلى جهة طنجة –تطوان – الحسيمة، وجنوبا بأقاليم :مولاي يعقوب، فاس ، صفرو ، شرقا بإقليم تازة وغربا بإقليم سيدي قاسم الذي ينتمي إلى جهة الرباط سلا القنيطرة . ينقسم إلى 49 جماعة ترابية منها 5 جماعات حضرية (بلديات) هي : تاونات ، قرية با محمد ، غفساي ، تيسة ، طهر السوق ، يمتد على مساحة حوالي 5598 كيلومتر مربع ، تشكل المناطق الجبلية حوالي 40% من مساحة الاقليم ، وقد بلغ عدد سكانه حسب إحصاء 2024 ما يناهز 612650 نسمة، ويتوزعون حسب وسط الإقامة كما يلي: 514572 نسمة

في الوسط القروي و 98078 نسمة بالوسط الحضري ، وقد عرف عدد سكان الإقليم انخفاضا بنسبة 7.5% مقارنة بإحصاء 2014 وذلك بسبب الهجرة القروية .

يضم مجال دراستنا مركزين حضريين هما : غفساي وتيسة ، حيث يقع الأول بالجزء الشمالي من الإقليم، والذي يحد بمجوعة من الجماعات القروية : سيدي يحيى بني زروال شمالا، كلاز جنوبا، جماعة البيبان من الشرق وجماعة كيسان من الغرب. بينما يقع مركز تيسة في الجزء الجنوبي من إقليم تاونات ، يحد هو الأخر بجماعات قروية كالتالي: عين عايشة شمالا، سيدي امحمد بن لحسن جنوبا، أما من جهة الشرق يحد براس الواد ، ومن الغرب بجماعة البسابسة .

2. نتائج الدراسة

النتيجة الأولى: مركز غفساي و تيسة عرفا نموا ديمغرافيا مضطردا

تميزت المجالات الحضرية المغربية عموما بالتزايد السكاني المضطرد خصوصا في العقود الثلاثة الأخيرة. وإذا كان الوزن الديمغرافي لأي منطقة يترجم قوتها ومؤهلاتها، "فإن دينامية السكان تظهر من خلال التحولات التي يشهدها المجال"[1]. كما أن مجال الدراسة لا يخرج عن هذا السياق العام، فمن خلال المعطيات الإحصائية العامة للسكان والسكنى فإن مركزي غفساي وتيسة عرفا نموا ديمغرافيا مستمرا.

جدول رقم 1 : تطور عدد السكان بمركزي غفساي وتيسة بين إحصائي 2004 و 2024

الجماعات الترابية	عدد السكان			عدد الأسر			وثيرة تزايد عدد السكان %
	2004	2014	2024	2004	2014	2024	
غفساي	5492	6361	**7117**	1209	1546	**1894**	**1.1**
تيسة	9566	11195	**12096**	1824	2298	**2783**	**0.8**
إقليم تاونات	665961	662246	**612650**	-	128719	**147051**	**-0.8**
جهة فاس مكناس	2167225	2564220	**4467911**	-	919497	**1135717**	**0.5**

المصدر: المديرية الجهوية للتخطيط لفاس- مكناس 2014+ معالجة شخصية

بشكل عام لفهم حقيقة دينامية عدد السكان بالمجال المدروس لابد من الوقوف عند أثر تدخل الدولة، " من خلال ترقية بعض المراكز وتأهيل هذه المراكز والتي كانت الدولة تهدف من خلالها إلى الحد من الهجرة نحو المدن الكبرى"[2]، هذا دون إغفال

[1]MAKHLOUF ; E. , Et si la ville n'était qu'un reflet évolutif de l'économie régionale ? In urbanisation au maghreb. ERA 706 du C.N.R.S. université de Tours et CIEM et université de Poitiers, Fascicule n3,1978,.p 113.

[2]TROIN. J.f. , La petite ville au Maroc , la fin d'un mythe ? In urbanisation et nouvelle organisation des campagnes au Maghreb. ERA 706 du C.N.R.S, université de tours et CIEM, Université de Poitiers. Fascicule n5, 1979,.p.251

ارتباط حركة السكان بتطور أنظمة الاستغلال وتنوع الأنشطة الاقتصادية، حيث تجدر الإشارة هنا إلى أن " الحركية تأثرت من جهة أخرى بأشكال التدخل الخارجي باعتباره عاملا مهما في التحولات بالمنطقة، ونعني هنا بالخصوص دور المعمر" [1] .

تميز مجال الدراسة بارتفاع عدد السكان موازاة بعدد الأسر، حيث انتقل عدد السكان بكل من غفساي وتيسة على التوالي من 5492 نسمة و9566 نسمة خلال احصاء 2004 إلى 7117 نسمة و12096 نسمة خلال إحصاء 2014 ، هذا التزايد السكاني واكبه تطور على مستوى وثيرة النمو، إذ وصلت 1.5%بغفساي و 1.6 % بتيسة ، كما أن هذه المعدلات تتميز بالارتفاع مقارنة بالمعدلات المسجلة على مستوى إقليم تاونات من جهة الذي سجل نموا سالبا ، وهو ما يمكن تفسيره بتعرضه إلى إفراغ سكاني نتيجة الهجرة القروية باتجاه المدن أساسا ، وكذا على مستوى المعدل الجهوي من جهة أخرى الذي لم يتجاوز 0.9 % . كل هذه المؤشرات تبرز حجم الدينامية الديمغرافي التي تميز هذين المركزين .

من خلال المعطيات الإحصائية لتطور سكان مجال الدراسة نستخلص جملة من الملاحظات أهمها، استقطاب المركزين لساكنة المناطق المجاورة بحكم أن غفساي وتيسة عرفا تعميرا قديما، بالإضافة إلى الوظيفة الادارية والتأطيرية التي لعباها تاريخيا ، واحتضانهما لأنشطة اقتصادية متنوعة تجعل منهما مجالين مستقطبين لسكان الجماعات القروية المجاورة .

النتيجة الثانية: الوظائف الحضرية بمركزي غفساي وتيسة: هيمنة القطاع الثالثي

تمثل الأنشطة الحضرية مجموع الأنشطة الاقتصادية بالمدينة والتي يستند إليها في تحديد وظيفتها الاقتصادية حيث يظهر ذلك من خلال طغيان نشاط اقتصادي معين على المدينة ، فتلك التي يقوم اقتصادها مثلا على استغلال المناجم يقال أنها مدينة منجمية ، غير أن تحديد الوظيفة يطرح إشكالات عدة ، فهل يقتصر الأمر على عدد المشتغلين في نوع من الأنشطة كما حدد ذلك الكثير من الباحثين الذين ركزوا على بنية التشغيل ، بحيث يوزع السكان النشيطون على القطاعات الاقتصادية القائمة والمتعارف عليها أي القطاع الأول (الفلاحة) والثاني (الصناعة) والثالث (التجارة والخدمات)،أم ننظر إلى النشاط كعنصر مهيكل للمدينة ؟ مع الاشارة إلى أن النشاط الاقتصادي للمدينة لا يقتصر على وظيفة واحدة ، فهناك عدة وظائف تقوم بها مع اختلاف في ديناميتها[2].

سنحاول في هذا المحور أن نتطرق إلى التحليل المفصل والذي سيرتكز على الأنشطة الحضرية أو ما يصطلح عليها بالاقتصاد الحضري بالمركزين الحضريين غفساي وتيسة ، حيث أن هذه الأنشطة تندرج في مجملها ضمن القطاع الثالثي.

أهمية القطاع الثالث مقابل ضعف كبير للقطاعين الأول والثاني

يتميز المركزان الحضريان غفساي وتيسة بشبه غياب للقطاعين الصناعي والفلاحي (تقتصر أنشطتهما على المجال الريفي) ، يظهر ذلك انطلاقا من تدني نسب المشتغلين والممارسين لأنشطة هذين القطاعين ، وفي المقابل تبرز أهمية القطاع التجاري والخدماتي بشكل يجعله ممثل الاقتصاد الحضري بهذا المجال . والجدول التالي يوضح هيمنة القطاع الثالث .

[1]. نشوي المصطفى، تطور الظاهرة الحضرية بالمغرب خلال القرن العشرين : التدخلات، الإفرازات والعبر، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، عدد رقم 7، عدد خاص، مائة سنة من التعمير والتحضر بالمغرب،2002، ص7.

[2] مروان شكوح ، التنمية الحضرية بالمدن المتوسطة : حالة مدينة جرسيف ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهراز فاس ، 2019، ص ، 131 .

مبيان رقم1 : توزيع الأنشطة حسب القطاعات الاقتصادية بمركزي الدراسة

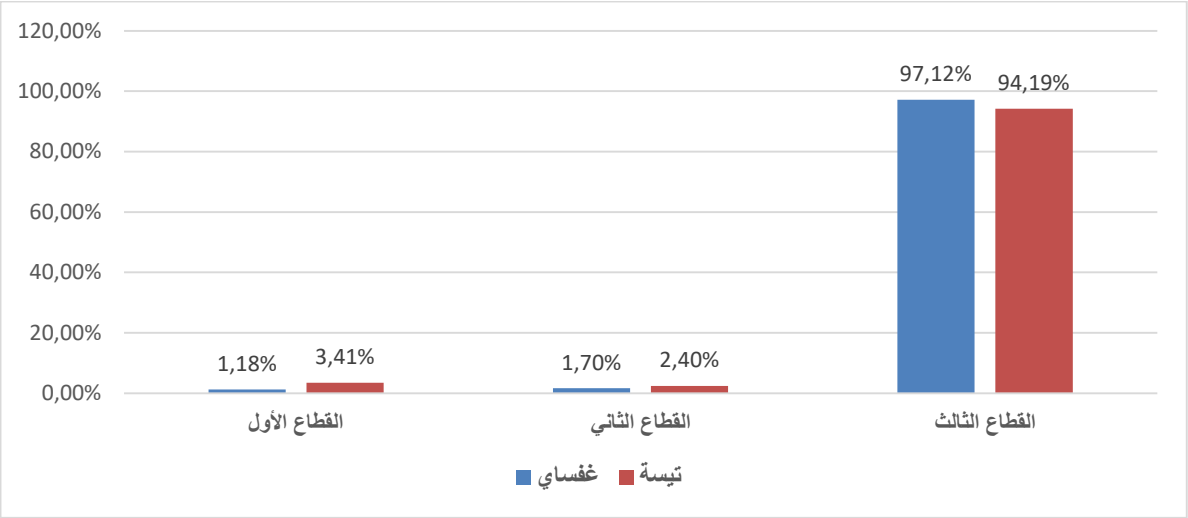

المصدر : مونوغرافية الجماعتين غفساي وتيسة 2017 .

كما سبقت الاشارة من خلال التطرق إلى دراسة النشيطين ومستوى دخلهم ، اتضح لنا جليا أن أغلبهم ينتمون إلى القطاع الثالث ، حيث أن حوالي 63 % منهم يقل دخلهم الشهري عن 3000 درهم ، فيما فئة محدودة منهم تنتمي إلى فئة الموظفين ، مما يفسر سيادة الطبقة البروليتارية الفقيرة والمأجورين والعاطلين، مما يبرز أن مركزي الدراسة يرتكز نشاطهما على الاقتصاد الثالثي الطفيلي parasitaire، وبالتالي يساهم في انتاج تحضر بدون أسس اقتصادية .

يرتبط تنامي أنشطة القطاع الثالثي داخل المجال الحضري لمركزي الدراسة بالعوامل التاريخية ، من خلال تدخل الدولة عبر" الترقية الإدارية لهذين المراكزين ، وإنشاء التجهيزات العمومية ، و من الطبيعي ان ينعكس ذلك على جذب السكان المهاجرين وممارسة الأنشطة التجارية والخدماتية ، وهو الأمر الذي حصل خلال عقدي الثمانينات والتسعينات حيث نمت هذه المراكز ديمغرافيا بشكل سريع ، مما تطلب إيجاد قطاع مشغل لهؤلاء السكان ، وبالتالي كان القطاع الثالث حاضنا لهم .

تباين في التوزيع المجالي للمحلات التجارية والخدماتية بمركزي الدراسة

تندرج مختلف المحلات المتواجدة بمركزي الدراسة ضمن البنية التجارية التي يقصد بها " مجموع التمركزات والإنتاج (صناعة تقليدية وبناء) وتقديم الخدمات ، وهي تضم الأنشطة التي لها محل والتي ليست لها محل وأنشطة القطاع الثاني والمتنقلة " [1]، وبناء على المقابلات الميدانية التي أجريناها مع بعض المسنين بمركزي الدراسة الذين صرحوا لنا بضعف وهزالة هذه الأنشطة الحضرية خلال الحقبة الاستعمارية . كانت هذه المحلات عبارة عن دكاكين محدودة منتشرة بالمجال الذي كان شبه فارغ ، كان الهدف من إنشاء هذه الأنشطة بالمراكز المعنية بالدراسة والمراكز الصغرى عموما بالمغرب هو " تلبية حاجيات المعمر ، لأن الأهمية كانت ولا تزال تولى ليوم واحد يحسب له ألف حساب ، منذ بداية الأسبوع إلى غاية قدومه : إنه يوم السوق الأسبوعي ، الذي يفي بحاجيات الساكنة

[1] صباح بوصفيحة ، دينامية التمدين الصغير بسايس ، بين التحدي الديمغرافي و الرهان الاقتصادي ، مجلة التراب والتنمية ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهراز – فاس ، 2015، ص ، 23 .

لمدة أسبوع كامل ، وتبقى الدكاكين لا يقصدها إلا أعيان القرية في بعض كمالياتهم"[1] ، لتعرف تطورا مهما في عددها بكلا المركزين كما يوضح الجدول التالي :

بناء على الدراسة الميدانية التي تناولنا من خلالها توطين المحلات التجارية باعتماد جهاز تحديد المواقع GPS ، خلصنا إلى كون المحلات المرتبطة بمختلف الأنشطة الحضرية بعدما لم تكن تتجاوز 30 محل بغفساي و 40 بمركز تيسة خلال بداية السبعينات ، حسب تصريحات بعض الساكنة المستقرة قديما بكل من غفساي وتيسة ، عرفت تطورا مهما إلى حدود 2022 حيث سجلنا بالمركز الأول حوالي 481 محل تجاري وخدماتي وهو ما يعكس أن العدد تضاعف بحوالي 16 مرة ، بينما بالمركز الثاني قدر عدد المحلات به بحوالي 497 محل بمعدل تضاعف 12 مرة . والخريطتين التاليتين تبرزان التوزيع المجالي للمحلات التجارية والخدماتية بمركزي غفساي و تيسة .

[1] الخدالي نعيمة ، المدن الصغرى بين احتياجات الأرياف وتهميش المدن الكبرى نموذج : الشماعية ، جمعة سحيم ، سبت جزولة ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهراز فاس، 2003، ص ، 104 .

خريطة رقم 2: التوزيع الجغرافي للمحلات التجارية والخدماتية حسب الأحياء بالمركز الحضري غفساي

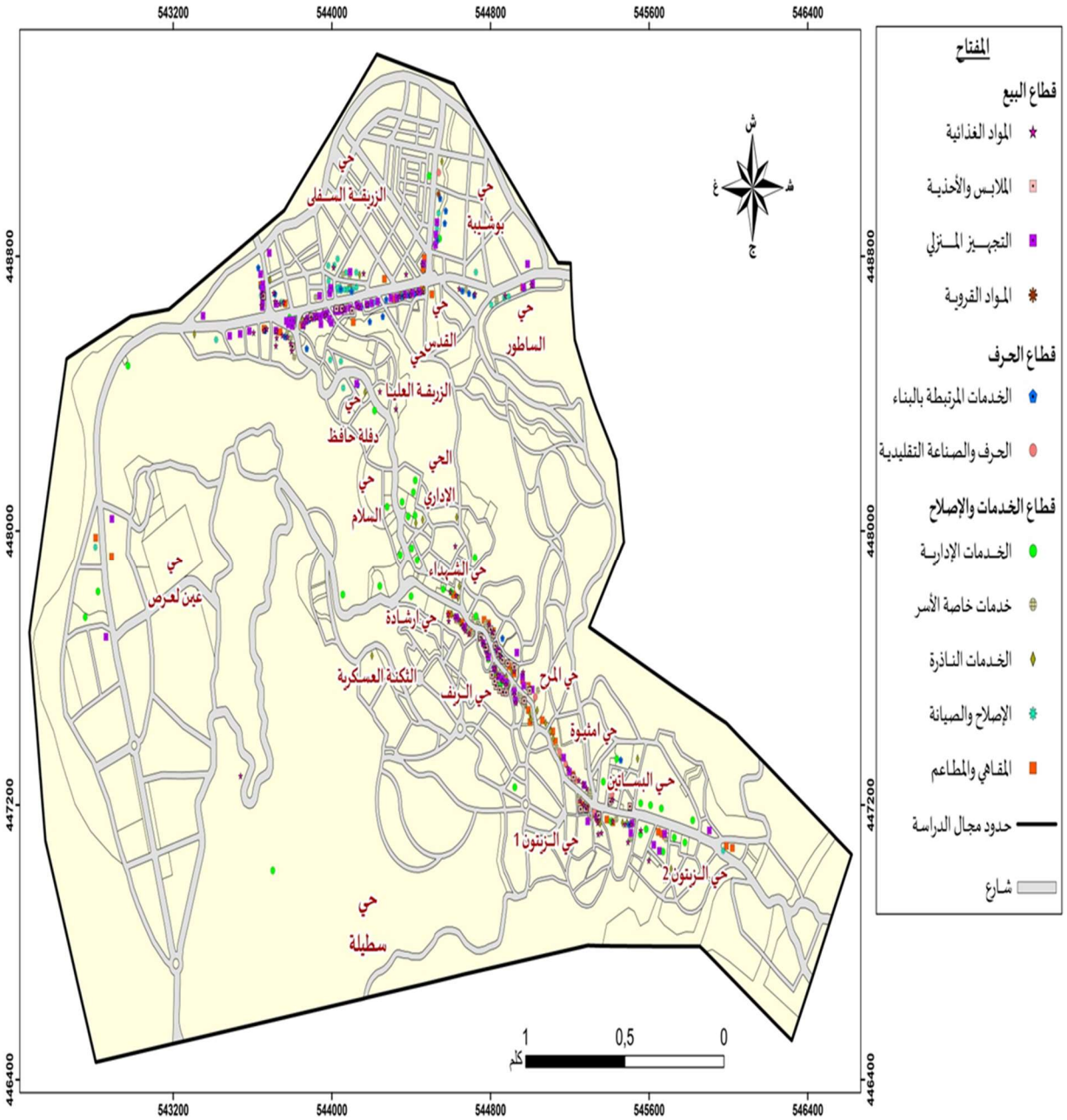

المصدر : إنجاز شخصي اعتمادا على معطيات البحث الميداني 2023

خريطة رقم 3: التوزيع الجغرافي للمحلات التجارية والخدماتية حسب الأحياء بالمركز الحضري بتيسة

المصدر : إنجاز شخصي اعتمادا على معطيات البحث الميداني 2023

وبناء على توزيعها المجالي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجالات حسب درجة تواجدها :

- **مجال التركز الكثيف(أي 12% إلى 25%):**

وهو المجال الذي يضم أغلب المحلات التجارية والخدماتية ، حيث يشمل بالنسبة لمركز غفساي الأحياء التالية :

- حي الزريقة العليا ب 111 محل بنسبة تركز 23.08% .

- حي الزريقة السفلى ب 99 محل بنسبة تركز 20.08% .
- حي الزيتون 2 ب 60 محل بنسبة تركز 12.47% .

أما على مستوى مركز تيسة فيتعلق الأمر ب :

- حي الداخلة ب123 محل بنسبة تركز 24.75% .
- حي المسيرة ب 120 محل بنسبة تركز 24.15% .

➢ **مجال تركز متوسط (5% إلى 12%)** :

يضم هذا المجال الأحياء التي تنتشر بها أغلب أنواع الأنشطة لكن أقل تركزا من سابقتها، وهي تتوزع بمركز غفساي على الشكل التالي :

- حي الزيتون 1 ب 40 محل بنسبة تركز 8.32% .
- حي الريف ب 34 محل بنسبة تركز 7.06% .
- حي الاداري ب 28 محل بنسبة تركز 5.84% .
- حي ارشادة ب 27 محل بنسبة تركز 5.62% .
- حي المرح ب 25 محل بنسبة تركز 5.2% .

بينما بالنسبة لمركز تيسة نجد الأحياء التالية :

- حي المحلة ب 40 محل بنسبة تركز 8.05% .
- حي العمور ب 37 محل بنسبة تركز 7.45% .
- حي الجوابرة ب 32 محل بنسبة تركز 6.44% .
- حي الفرح ب 32 محل بنسبة تركز 6.44% .
- الحي الاداري العليا ب 31 محل بنسبة تركز 6.22% .
- حي الدومية ب 26 محل بنسبة تركز 5.24% .

➢ **مجال تركز ضعيف إلى منعدم (5% إلى 0%)** :

يمثل باقي الأحياء التي تقل فيها نسبة تركز المحلات عن 5%، كما قد تصل في بعض الأحياء إلى درجة الانعدام ، ونذكر بالنسبة لغفساي :

- حي بوشيبة ، القدس ، الشهداء ، الساطور ، امثيوة ، السلام ، اسطيلة ، عين لعرص (0%) ، دفلة حافظ (0%) .

أما على مستوى المركز الحضري تيسة ، فيهم الأحياء التالية :

- حي الرحمة ، اولاد عبو ، عين كرموس ، السلام ، السكيكيمة(0.6%) ، عين امليحة (0.2%).

نستخلص إذن ، أن المجال الذي تتركز به الأنشطة بشكل كثيف يمثل المركز أو النواة ، حيث يعكس الدينامية التجارية والاقتصادية بشكل عام، والتي تلاحظ من خلال الانتشار الكثيف للمحلات بالخصوص على مستوى المحاور الطرقية بمجال الدراسة ، أما بالنسبة للمجال الثاني فيقتصر فقط على تواجد محلات بيع المواد الأساسية(تجارة الأحياء) وبعض المقاهي الشعبية ...الخ ، وفي الأخير فإن المجال الذي يعرف ضعفا كبيرا يمكن أن يصل إلى غياب كلي للمحلات التي يمارس فيها أبسط الأنشطة كبيع المواد

الغذائية الأساسية ، يمثل مجالا هامشيا يشمل مختلف الأحياء العشوائية والقروية الفقيرة ، حيث أن هذا النقص الحاصل فيما يخص الخدمات والأنشطة بهذا المجال يجبر الساكنة على التنقل إلى المركز (المجال الأول) قصد تلبية حاجياتها وقضاء أغراضها مما يكرس الازدواجية (التبعية / الاستقلال) داخل المركزين الحضريين معا .

هيمنة قطاع البيع والخدمات مقابل ضعف الحرف بالمركزين

تؤكد المصادر التاريخية أن نشأة وتطور العديد من المدن ارتبط بالتجارة كعامل رئيسي ، وهو ما عبر عنه Henri Pirenne كون " المدينة هي وليدة التجارة " la ville est fille du commerce[1]، ذلك أن العديد من المراكز الحضرية ساهمت في ظهورها عدة عوامل من قبيل : طرق القوافل التجارية ، الأسواق الأسبوعية ، المحاور الطرقية التي تعرف استيطان مجموعة من الأنشطة التجارية والخدماتية ، التي تمثل عاملا مؤثرا في العلاقات التي تنسجها المدينة مع محيطها الريفي.

تشكل الأنشطة الحضرية التي تنتمي إلى القطاع الثالثي أساس الاقتصاد بهذين المركزين ، يتجلى ذلك في دورها المحوري في تشغيل أكبر نسبة من الساكنة النشيطة ، إلا أن هذا القطاع يتميز بازدواجية بنيوية تتمثل في التجارة المهيكلة وغير الهيكلة (بما فيها الثابتة وتجارة التجوال) . أما قطاع الخدمات فهو الآخر يعرف بفرعين فرع الخدمات الراقية و كذا " الخدمات السفلية"[2]. وبعد الانتهاء من الجرد الميداني لمختلف الأنشطة الحضرية بمركزي الدراسة ، انتقلنا إلى تصنيفها وفق النموذج

الذي اعتمده **جون فرنسوا تروان** " الذي يعمل وفق مقاربة اقتصادية ومجالية "[3] بهدف ابراز التفاعلات والعلاقات التي تنسج بين المراكز الحضرية الصاعدة وأريافها ،والجدول التالي يوضح مكانة الأنشطة التجارية والخدماتية بالمجال المدوس .

[1]NAVEREAU.BRICE., Le commerce alimentaire de proximité dans le centre-ville des grandes agglomérations : l'exemple de Toulouse et Saragosse, thèse de doctorat, université de Toulouse, 2011, p : 21 .

[2] نقصد بها الخدمات المرتبطة ببعض المهن والحرف البسيطة التي تتميز بكونها أقل ربحا من غيرها.

[3] البورقادي البورقادي، الدينامية الحضرية بالمراكز الصغرى بهضبة سايس مكناس ودورها في التأطير الترابي واستراتيجيات التهيئة والتدبير ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهراز فاس،2023، ص ، 139 .

جدول رقم 2: توزيع الأنشطة الحضرية بالمركزين قيد الدراسة

اسم القطاع	عفساي		تيسة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
البيع	201	41,78	183	36,83	384	39,26
الحرف	8	1,67	11	2,21	19	1,95
الخدمات	272	56,55	303	60,96	575	58,79
المجموع	481	100	497	100	978	100

المصدر : بحث ميداني 2022

وبناء على عدد المحلات المحصية بمركزي الدراسة والتي وصل عددها 481 محل بغفساي و 497 محل بتيسة ، يلاحظ أنها تجاوزت المعيار المعتمد من طرف جون فرانسوا تروان بأكثر من 4 مرات بكلا المركزين ، من أجل تحديد وتصنيف المركز الحضري والذي حدده في 100 محل تجاري ، وهو ما يجعلنا نتساءل عن ما مدى قوة وهشاشة القاعدة الاقتصادية بالمركزين من جهة ، ثم ما مدى استجابتها للدينامية الديمغرافية بالمجال المدروس من خلال درجة التجهيز التجاري من جهة ثانية .

رغم ما يلاحظ من تقارب على مستوى عدد المحلات بين مركزي االدراسة ، إلا أنه لا يعكس نفس درجة التجهيز التجاري بينهما ، وذلك نظرا للتفاوت في عدد السكان حيث سجل بمركز تيسة 11195 نسمة فيما لم يسجل بغفساي سوى 6253 نسمة خلال سنة 2014 ، وبالتالي إذا ما قارنا مستوى التجهيز التجاري بين مركزي الدراسة بما هو متعارف عليه والمتمثل في 25/1 كدرجة تجهيز عادي (أي محل تجاري لكل 25 نسمة) ، نجد أن مستوى التجهيز بغفساي محدد في 14/1 مقابل 25/1 بمركز تيسة ، وهوما يفسر أن المركز الأول به تجهيز تجاري مفرط أما بالنسبة للمركز الثاني فيعرف تجهيز تجاري يوازي المتوسط . وإذا ما قارنا هذه المعطيات مع بعض مراكز الأطلس المتوسط ، نجد أن متوسط التجهيز التجاري " بالمنزل بلغ حوالي 26.5 مواطن لكل محل تجاري من أصل 475 محل (12641/475) في حين وصل في مدينة رباط الخير إلى حوالي 33.3 مواطن لكل محل تجاري من مجموع 502 محل (16739/502)"[1] .

عموما يتأكد لنا أن القاعدة الاقتصادية بالمركزين الحضريين معا تقوم على الأنشطة التجارية والخدماتية والحرفية ، حيث تتسم بالبساطة ، كما أن جزء كبيرا منها ينتمي إلى القطاع غير المهيكل والسفلي ، مما يفسر نقص فرص الشغل حيث يشكل القطاع ملجأ لكل العاطلين نظرا لأن نمو السكان لا يواكبه نمو القطاع الانتاجي مما ينتج عنه تحضر مرضي pathogène.

[1] لحنين عمرو، التمدين وتهيئة المجال الحضري بإقليم صفرو : حالة رباط الخير والمنزل ، أطروحة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية القنيطرة، 2024، ص، 136.

النتيجة الثالثة: قطاع البيع : يتميز بالتنوع والتفاوت بين نوعية المنتوجات

أهمية تجارة المواد الغذائية والتجهيز

تحظى تجارة المواد الغذائية والتجهيز بأهمية كبرى ضمن قطاع البيع ، يتمثل ذلك في عدد المحلات المخصصة لها ، وذلك بكلا المركزين المدروسين ، كما يوضح الجدول التالي :

جدول رقم 3 : توزيع فروع التجارة بالمجال المدروس

أنواع التجارة	عفساي		تيسة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
المواد الغذائية	89	44,27	76	41,54	165	42,96
الملابس	29	14,43	26	14,2	55	14,33
التجهيز	82	40,8	69	37,71	151	39,33
المواد القروية	1	0,5	12	6,55	13	3,38
المجموع	201	100	183	100	384	100

المصدر: بحث ميداني 2022.

تبين المعطيات بالجدول أعلاه ، هيمنة محلات بيع المواد الغذائية والتجهيز ، بحيث مثلث 170 محل بغفساي أي أكثر من ثلثي قطاع البيع ، أما بالنسبة لمركز تيسة فقد سجلت 145 محل أي بنسبة قاربت 79% ، لتأتي في المرتبة الثالثة تجارة الملابس بنسبة 14.43% بمركز غفساي و 14.2% بمركز تيسة ، أما تجارة المواد القروية فقد سجلت نسبا ضعيفة، إذ لم تتجاوز نسبة 0.5% بغفساي و 6.55% بتيسة ، وهي تتمثل في بعض المحلات لبيع الحبوب والشعير والمواد العلفية والبذور سواء كانت بالتقسيط أو الجملة .

تجدر الاشارة إلى أن هذه الفروع التجارية عرفت تطورا مهما خاصة بالنسبة لتجارة المواد الغذائية والتجهيز ، فيما عرف تطور الألبسة بطء ملحوظا ، أما بالنسبة لبيع المواد القروية فقد عرفت تراجعا كبيرا مقارنة بما كانت عليه في السابق .

تجارة المواد الغذائية : هيمنة تجارة البقالة

يشمل فرع تجارة التغذية كل من محلات البقالة ، والخضر والفواكه ، واللحوم بجميع أصنافها وباقي المحلات التي تعتمد بضائع الاستهلاك اليومي بالنسبة للأسر ، وبناء على عملية الجرد الميداني التي قمنا بها ، فقد سجلنا أن محلات بيع المواد الغذائية بمركز غفساي بلغت 89 محل بينما بالنسبة لمركز تيسة 76 محل كما يوضح الجدول التالي :

جدول رقم 4 : توزيع أنواع تجارة المواد الغذائية بمركزي الدراسة

المواد الغذائية	عفساي		تيسة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
بقالة	66	74,15	54	71,05	120	72,72
خضر وفواكه	3	3,37	4	5,26	7	4,25
جزار	5	5,61	6	7,9	11	6,66
بائع الدجاج	12	13,5	8	10,53	20	12,12
مواد أخرى	3	3,37	4	5,26	7	4,25
المجموع	89	100	76	100	165	100

المصدر:بحث ميداني 2022

يلاحظ أن محلات البقالة تهيمن على فروع تجارة التغذية بحوالي ¾ ، حيث تهم جميع المستلزمات المنزلية المخصصة للاستهلاك كالسكر ، الزيت ، الدقيق ، الشاي ، مواد التنظيف ...الخ ، وهي تشكل " النواة التجارية الأولى التي تظهر مع كل حي سكني جديد ينشأ ،كما أن ممارسة هذا النشاط لا يتطلب رساميل كبيرة ولا يشترط أي تأهيل ، خصوصا وأن غالبيتها هي محلات البيع بالتقسيط "[1] ، وتأتي اللحوم الحمراء والبيضاء في المرتبة الثانية ب 17 محل بغفساي مقابل 14 محل بتيسة ، حيث بالرغم من كونها موجهة للاستهلاك اليومي للسكان بالمجال المدروس إلا أنها تتجه بالأساس إلى المسافرين الذين يعبرون هذين المركزين ثم الوافدين من الأرياف المجاورة بغرض التسوق ،كما أن تواجدها ينتشر على الطرق الرئيسية لمرور وسائل النقل (حافلات ، طكسيات ...) ، و بجوار المقاهي وقد تكون جزءا منها (المقاهي) التي تشكل مكان استراحة المسافرين قصد تناول الوجبات الغذائية ، أما بالنسبة لمحلات الخضر والفواكه فقد سجلت أضعف نسبة ، إذ لم يعرف عدد محلاتها تطورا بل على العكس من ذلك فقد تميز بالركود منذ الثمانينات ، إذ لم يتجاوز 3 محلات بغفساي و 4 محلات بتيسة ،والسبب في هذا الركود هو تأثير المنافسة التي يمارسها السوق الأسبوعي منذ القدم ، نظرا لأن أغلب سكان هذه المراكز يقتنون أغراضهم من هذه المواد بكميات كافية يوم السوق لمدة أسبوع كامل ، وكذا ارتفاع التجهيز بالمنازل لدى الأسر حيث أن أغلبها يملك ثلاجة مما يتيح لها امكانية شراء هذه المواد بكثرة وبأثمنة مناسبة أثناء يوم السوق .

[1] مروان شكوح، مرجع سابق، 2019،ص ، 151 .

تنامي تجارة الملابس يعكس مظهرا حضريا فتيا

تضم تجارة الملابس بمجال الدراسة مختلف الألبسة بصنفيها العصري والتقليدي (جلباب، قفطان ...) ثم محلات الأحذية سواء كانت للرجال أو للنساء أو هما معا، كما يعكس هذا الفرع مظاهر التحضر.

عرفت تجارة الألبسة تطورا مقارنة بما كانت عليه خلال الثمانينات ، حيث أن عدد المحلات لم يكن يتجاوز 3 محلات بغفساي و 2 بتيسة ، ليرتفع عددها إلى حدود 2022 إلى 22 محل بغفساي و 17 محل بتيسة ، فيما مثلت محلات الأحذية حوالي 6 محلات بغفساي و 7 بتيسة بنسب لم تتجاوز على التوالي 20.7% و 26.92% ، وذلك بسبب تواجد السوق الأسبوعي الذي يتيح أثمنة مناسبة لشراء الأحذية من جهة و ضعف الاقبال عليها من طرف ساكنة المركزين التي في أغلبها محدودة الدخل تتجه لشراء الأحذية المستعملة، إضافة إلى كون فئة الموظفين والمأجورين يفضلون شراء حاجياتهم من الألبسة والأحذية من مدينة فاس خلال العطل من جهة أخرى .

رغم تواضع فرع تجارة الألبسة والأحذية بمجال الدراسة ، إلا أنه يعكس التطور الحضري والاقتصادي الذي يعرفه كل من مركز غفساي وتيسة .

تجارة التجهيز : تتميز بالتنوع والتفاوت

احتلت تجارة التجهيز بمجال الدراسة الرتبة الثانية بعد تجارة التغذية ضمن قطاع البيع، إذ مثلت 40.8 % بغفساي و 37.7% بتيسة ، وهي بدورها تتفرع إلى عدة أصناف كما في الجدول التالي :

جدول رقم 5: توزيع محلات تجارة التجهيز

التجهيز	عفساي		تيسة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الأثاث المنزلي	11	13,42	10	14,5	21	13,9
أواني ومواد تجهيز مختلفة	8	9,75	9	13,04	17	11,25
الهاتف والآلات الالكترونية	9	10,97	6	8,7	15	9,93
مواد التجميل والنظافة	2	2,45	2	2,89	4	2,64
تجهيزات فلاحية	4	4,87	1	1,44	5	3,3
الأدوية والمبيدات الحشرية	0	0	2	2,9	2	1,32
مواد خاصة بوسائل النقل	13	15,85	10	14,44	23	15,2
مواد البناء	21	25,6	21	30,45	42	27,8
مكتبة	9	10,97	7	10,15	16	10,69
مواد أخرى	5	6,1	1	1,45	6	3,97
المجموع	82	100	69	100	151	100

المصدر: بحث ميداني 2022

من خلال المعطيات الميدانية ، والتصنيف الذي اعتمدناه بعد عملية الجرد والتوطين ، تبين لنا مايلي :

– تتصدر تجارة مواد البناء هذا الفرع بنسبة 25.6% بغفساي (21 محل) و 30.5% بتيسة (21 محل) ، وهي تشمل كل من مواد البناء والكهرباء ، الزليج ، الخشب والألومنيوم ...الخ ، كما أن توفر هذه المواد لا يقتصر على تلبية حاجيات الأسر بالمركزين من خلال التأهيل الحضري لأحيائها ومواكبة الأزمة السكنية ببناء وحدات سكنية ضمن تجزيئات سكنية قانونية ...، وإنما موجهة كذلك بشكل كبير لسكان الجماعات القروية التي تحيط بغفساي وتيسة ، بحيث يلاحظ الانتشار المتنامي للوحدات السكنية العصرية والتي اعتمد في بنائها على مواد صلبة والاسمنت المسلح ...، مما يمكن القول أن المركزين الحضريين يساهمان في تحضر البوادي urbanisation des compagnes.

– يأتي في المرتبة الثانية بيع المواد المرتبطة بوسائل النقل ، بحيث سجلنا 15.85% بغفساي (13 محل) و 14.44% (23 محل) متمثلة في محطة الوقود ، زيوت المحركات وأجزاء السيارات وقطع الغيار ، وهي تشمل كذلك جميع وسائل النقل بالمركزين و باقي وسائل النقل الوافدة من الأرياف المجاورة.

– في المرتبة الثالثة نجد بيع الأثاث المنزلي الذي يمثل 13.42% بغفساي (11 محلا) و 14.5% (10 محلات)، بحيث يشمل مختلف المحلات المختصة في بيع الأثواب والأفرشة كالأرائك ، حسور ، موكيط ، أغطية النوم...الخ).

– أما بالنسبة لتجارة الهواتف والآلات الإلكترونية والتي تشمل الهاتف ومستلزماته ، فقد عرفت ازدهارا خلال السنوات الأخيرة ، مرتبطة بالتطور والثورة التكنولوجية التي عرفتها هذه التجارة على المستويين العالمي والوطني ، حيث احتلت المرتبة الرابعة ضمن تجارة التجهيز بمجالنا المدروس ، إذ حققت نسبة 10.97% بغفساي و 8.7% بتيسة مما يعكس أهميتها المتزايدة بالنسبة للأسر ، إذ أضحى أغلب أفراد الأسرة الواحدة يمتلكون هاتفا قصد الاندماج في مجال التواصل الإفتراضي الذي تتيحه الهواتف الذكية والذي أصبح واقعا لا مفر منه .

– كما شملت تجارة التجهيز بمركزي الدراسة عدة فروع أخرى ، تختلف درجة تواجدها حسب الترتيب التالي : أواني ومواد تجهيز مختلفة (ثلاجات ، أجهزة كهربائية منزلية ، آلات الغسيل ...) ، مكتبات والتي تضم مختلف المحلات التي تبيع اللوازم المدرسية ، طبع وكتابة البحوث ...الخ ، تجهيزات فلاحية (أسمدة وألات فلاحية) ومواد التجميل والتي مازالت تعرف ضعفا كبيرا ...الخ .

– تتميز تجارة التجهيز بتنوعها وتفاوت فروعها الذي تتحكم فيه طبيعة الساكنة ودخلها الشهري ، كما أن هذه التجارة تلعب دورا مهما في توفير الحاجيات بالنسبة لساكنة المركزين ، وكذلك في استقطاب السكان من الدواوير المجاورة التي تفتقر لهذا النوع من التجهيزات ، مما ينعكس ايجابا على المستوى السوسيو اقتصادي لتجار هذه المواد من جهة وخلق الرواج بشكل غير مباشر بالنسبة للمركزين بشكل عام.

إجمالا، يظهر التركز الكثيف لتجارة التجهيز ببعض الأحياء وغيابها التام في الأحياء الأخرى داخل المركزين معا، بحيث تتواجد بمركز غفساي بأحياء: الزريقة العليا، الزريقة السفلي، حي المرح وحي الريف، بينما بمركز تيسة فهذه التجارة تتركز بالخصوص بحيي الداخلة والمسيرة، وبالتلي نخلص إلى أن هذه الأحياء تمثل نواتي التجارة بالمركزين.

ضعف تجارة المواد القروية

انطلاقا من معطيات البحث الميداني وروايات الساكنة، تأكد لنا أن تجارة المواد القروية بالمركزين، عرفت نزوعا كبيرا نحو التراجع، فبعدما كانت هذه المواد إبان الثمانينات تشمل المواشي ، الفحم ، الصوف والجلود ، الزيتون ، القطاني ...الخ ، أضحت تقتصر وبشكل محدود بمجال دراستنا على الحبوب والمواد العلفية ، ولاسيما هذه الأخيرة بمركز تيسة الذي يضم 12 محل، وهو ما يفسر أن السكان بالمناطق المجاورة ما زالت تعتمد في اقتصادها على تربية المواشي (تسمين العجول ، الخيول ...) ، عكس ما هو مسجل بالنسبة لمركز غفساي إذ لم يتجاوز محل واحد ، مما يفسر أن ساكنة منطقة غفساي لم تعد تعتمد على تربية الماشية بالأساس ، وإنما انصب توجهها للتركيز على زراعة الكيف . كما أن اندثار تجارة الفحم مثلا يرتبط بشكل وثيق بتجهيز جل منازل المركزين قيد الدراسة بالكهرباء ، وهو الأمر الذي بدأ مع برنامج كهربة العالم القروي PAGEER 1995.

نشير كذلك إلى أن تفسير هذا التراجع ، مرتبط بالتأثير الذي يمارسه السوق الأسبوعي في جمع المواد القروية واعادة توزيعها عن طريق بعض التجار المتخصصين سواء المحليين منهم أو القادمين من مناطق بعيدة أو المدن (فاس ، مكناس ، تاونات) ، ثم بالانفتاح الذي عرفته البوادي على العالم الخارجي وفك العزلة من خلال إنشاء الطرق والارتفاع الحاصل على مستوى وسائل المواصلات ، دون أن ننسى الدور الذي أصبحت تمارسه وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة فيما يخص تسويق المنتوجات المحلية بشكل عام ، الشي الذي أثر على تقليص دور هذه المراكز في القيام بتجميع وتوزيع هذه المواد .

النتيجة الرابعة: قطاعا الحرف والخدمات يساهمان في التأطير المجالي وإشعاع المركزين

تتميز الأنشطة الحرفية والخدماتية باستثناء الخدمات الراقية بكونها سفلى تزاوج بين التقليدي والحداثة ، تستجيب إلى حد ما إلى حاجيات السكان في تدبير ظروفهم المعيشية ، وتشكل حصة هذا القطاع " الحرف والخدمات " حوالي 58.79% بمجالنا المدروس وهي بذلك تتجاوز المتوسط بالمدن الصغرى خاصة بالمغرب الشمالي " والذي لم يكن يتعدى حسب جون فرنسوا تروان 43.3% "[1] ، وعلى الرغم من اختلافها النسبي بين المركزين الحضريين ، إلا أن هذه النسبة تعكس في الواقع وظائف متميزة للمدن الصغرى بإقليم تاونات : إدارية ، طرقية ...الخ ، كما أن هذه الوفرة ليست بالضرورة نتيجة لنوع من الرفاهية بالنسبة للساكنة المحلية بقدر ما " تشير – على العكس من ذلك – إلى وجود نشيطين بدون عمل يمارسون نوعا من " القضم المالي " لدى زبناء ذوي أجور منتظمة نسبيا (موظفون ، ومأجورون فلاحيون وصناعيون)"[2] . والجدول التالي يوضح مختلف الحرف والخدمات التي تتواجد بمركز غفساي وتيسة .

جدول رقم 6: توزيع المحلات الحرفية والخدماتية بمركزي الدراسة

الحرف والخدمات	عفساي		تيسة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الصناعة التقليدية	8	3.36	11	4.6	19	3.98
الاصلاح والصيانية	44	18.5	36	15.06	80	16.78
الخدمات المرتبطة بالبناء	38	15.96	22	9.2	60	12.57
خدمات المطاعم والمقاهي	54	22.68	65	27.20	119	24.95
خدمات خاصة بالأسر	50	21	57	23.84	107	22.44

[1] امبارك الشيكر ، "المدن الصغرى والمتوسطة ودوها في الهيكلة المجالية بمنطقة الغرب"، أطروحة دكتوراه الدولة في الجغرافية(الجزء الأول)، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الانسانية – البراط ، 2000، ص ، 286 .

[2]. امبارك الشيكر ، مرجع سابق ،2000، ص: 286-287.

الخدمات النادرة	44	18.5	48	20.1	92	19.28
المجموع	238	100	239	100	477	100

المصدر: بحث ميداني 2022

من خلال معطيات الجدول يتضح أن الأنشطة الحرفية والخدماتية تتميز بكونها ذات أهمية كبرى ، حيث تحتل حوالي 477 محل موزعة بين 238 محل بغفساي و 239 محل بتيسة ، و تتصدر أنشطة المطاعم والمقاهي اللائحة بنسبة 24.95 % بمقدار 54 محل بغفساي و 65 محل بتيسة مما يعكس دينامية مهمة مرتبطة بتقديم خدمات الاطعام و الاستقبال ثم الخدمات الطرقية ، فيما احتلت الخدمات الخاصة بالأسر المرتبة الثانية بنسبة 22.44 % موزعة بين 50محل بغفساي و 57محل بتيسة ، وفي المرتبة الثالثة فقد همت الخدمات النادرة 19.28%حيث سجلنا بمركزي غفساي وتيسة على التوالي حوالي 44 محل و 48 محل نذكر على سبيل المثال : عيادات لأطباء خواص ،محامون، صالونات التجميل ، عدول، تقني الأسنان، بيطريون ...الخ ، ، أما في المرتبة الرابعةنجد خدمات الإصلاح والصيانة بنسبة 16.78 % أي بمقدار 44 محل بغفساي و 37محل بتيسة ،كما يتواجد بالمركزين المدروسين محلات أخرى خاصة بالأنشطة الحرفية والخدمات المرتبطة بالبناء ...الخ ، فيما لوحظ ضعف المحلات المرتبطة بالصناعة التقليدية التي لم تتجاوز 8 محلات بغفساي و 11 بتيسة كلها تتعلق بخياطة الملابس والأفرشة .

محدودية حرف الصناعة التقليدية

إذا كانت حرف الصناعة التقليدية تنتشر بالمدن الكبرى والمتوسطة بشكل عام ، ثم تمركزها ببعض المدن دون أخرى مثل : فاس ، مراكش ، أكادير ، تطوان ، صفرو ، الصويرة ...الخ ، فإن هذا القطاع بمجالنا ما زال ضعيفا ، بحيث كانت حرف الصناعة التقليدية بمركزي غفساي وتيسة في ما مضى ، تتمثل في تحويل المواد القروية الخام إلى منتوجات قابلة للاستعمال كغزل الصوف ، صناعة الجلباب ، صناعة القفف والشواري والحسور والشاشيات بالاعتماد على نبتة الدوم ، ثم صناعة الأواني الفخارية وصناعة السروج والبردع ...الخ ، إلا أن هذا الإرث المادي عرف تراجعا كبيرا ولم يعد تقتصر منتوجاته إلا على الأسواق الأسبوعية (أحد غفساي وأربعاء تيسة) ، فيما سجلنا تراجعا كبيرا لخياطة الملابس التقليدية حيث بلغت فقط محلين بغفساي وانعدامها بمركز تيسة .هذا يعني ضعف التقاليد الحضرية مما يترجم أن المركزين لا زالا يحتفظان بطابعهما القروي.

هيمنة محلات ميكانيك السيارات على حرف الاصلاح والصيانة

تندرج هذه المحلات ضمن الأنشطة الحرفية المرتبطة بالنقل الذي يعتبر مدخلا من مداخل التنمية حيث يساهم " في ضمان حق تنقل الساكنة ويشغل فئات متعددة ،كما يسوق المنتوجات الفلاحية والمصنعة ، ويساهم في دينامية القطاع التجاري ويفك العزلة ، فالنقل من بين سبل تنمية الأرياف وكذا المدن " [1] ،كما تهم هذه المحلات الأنشطة التالية :

[1] زهير النامي، تيارات النقل بين المدن والأرياف وانعكاساتها على التنمية الترابية : حالة بعض الجماعات الترابية بإقليم السراغنة ، أطروحة الدكتوراه في الجغرافيا ، كلية الآداب والعلوم الانسانية – سايس فاس ، 2019، ص ، 5 .

جدول رقم 7: توزيع محلات الأنشطة المرتبطة بالإصلاح والصيانة بمجال الدراسة

حرف الاصلاح والصيانة	غفساي		تيسة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
ميكانيك	29	65,9	25	69,45	54	67,5
صباغة وغسل السيارات	8	18,18	3	8,34	11	13,75
اصلاح العجلات	3	6,82	2	5,55	5	6,25
اصلاح الدراجات	4	9,1	6	16,66	10	12,5
المجموع	44	100	36	100	80	100

المصدر : بحث ميداني 2022

يبلغ مجموع هذه المحلات بغفساي 44 محل و 36 محل بمركز تيسة ، حيث نلاحظ هيمنة محلات الميكانيك ب 65.9% بالمركز الأول و 69.45 %بالمركز الثاني ، فيما شكلت الأنشطة الأخرى حسب الجدول أعلاه حوالي 34.1% بغفساي و 30.55% بتيسة والمتمثلة في صباغة وغسل السيارات و اصلاح العجلات والدراجات . كما تتميز هذه الأنشطة بتركزها بمجال محدد بالنسبة للمركزين معا ، فبالنسبة لغفساي نجدها متقاربة بالأحياء التالية : الزريقة 1 و الزريقة 2 ، الساطور ، بينما بمركز تيسة فهي تنتشر بأحياء : المسيرة ، الفرح ، المحلة ، الداخلة ، الدومية ، حيث أن طبيعة هذه الأنشطة وتركزها داخل الأحياء السكنية يتسبب في خلق الضجيج بالنسبة للأسر القاطنة بهذه الأحياء ، في مقابل ذلك فهي تلعب دورا مهما في استقطاب أرباب وسائل النقل من مختلف الجماعات القروية المجاورة ، مما يساهم في الرواج الاقتصادي بالنسبة لأصحاب المحلات ، وكذا توفير فرص الشغل ولو أنها في الغالب دون تأهيل ، حيث خلال الجرد الميداني لمختلف الأنشطة بالمركزين صادفنا العديد من الأطفال والشباب يشتغلون بهذه المحلات ، فمنهم من هو مازال في طور تعلم المهنة (الصنعة) ومنهم من يمارس عمله بمقابل يومي يصل في الغلب الى 100 درهم كما قد يتجاوزه بأكثر . وهذا الأمر يساهم في تنمية واشعاع المركزان ليلعبا دور التأطير والهيكلة المجالية لمحيطهما (ظهيرهما القروي) اعتمادا على الوظيفة الخدماتية .

تتصدر خدمات التلحيم والنجارة الخدمات المرتبطة بالبناء

تتنوع الأنشطة المرتبطة بالبناء والتي يندرج جزء منها في الحرف الانتاجية كالنجارة ، صناعة الزجاج ..الخ ، كما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم 8: توزيع الخدمات المرتبطة بالبناء بمجال الدراسة

الخدمات المرتبطة بالبناء	عفساي		تيسة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نجار	11	28,95	5	22,72	16	26,66
سودور	15	39,47	12	54,54	27	45
صانع الزجاج	4	10,52	1	4,55	5	8,34
مصلح الكهرباء	3	7,9	1	4,55	4	6,66
مصلح ماء (رصاص)	3	7,9	2	9,09	5	8,34
صباغ وجباس	2	5,26	1	4,55	3	5
المجموع	38	100	22	100	60	100

المصدر : بحث ميداني 2022

شكل مجموع هذه الأنشطة حوالي 38 محل بغفساي و 22 محل بتيسة ، حيث يهيمن عليها المحلات الخاصة بالنجارة والسودور فقد سجلنا 26 محل لهذين النشاطين بغفساي و 17 محل بتيسة ، بنسبة هيمنة قاربت 60% بالمركز الأول و 77% بالمركز الثاني ، فيما عرفت الأنشطة الأخرى كصناعة الزجاج ، إصلاح الكهرباء ، الترصيص ، الجبس والصباغة نسبا جد محدودة تراوحت بين 4.5% و 10.5% إذ لم تتجاوز في مجملها بالنسبة لغفساي 12 محلا و 9 محلات بتيسة .

تتميز هذه الأنشطة المرتبطة بالبناء بتركزها في أحياء دون أخرى حسب ما توضحانه الخريطتين التاليتين رقم 25 و 26 ، إذ نلاحظ جل تواجدها يقتصر بالنسبة لغفساي على الأحياء التالية : الزريقة العليا و السفلى ، بوشيبة ، القدس ، المرح . بينما بالنسبة لتيسة فتتواجد بالأحياء التالية : المسيرة ، المحلة ، الداخلة . كما أن طبيعة بعض الأنشطة منها كالنجارة والتلحيم (السودور) تصدر أصواتا مزعجة ونظرا لتواجدها بالأحياء تنعكس على صحة الساكنة وخاصة الأطفال الرضع وحديثي الولادة .

خدمات المطاعم والمقاهي: انتشار على هوامش الشوارع والطرق الرئيسية

تشمل هذه الأنشطة مختلف المحلات سواء ذات الطابع التقليدي أو العصري ، والتي تهتم بتقديم وجبات الإطعام والمشروبات للزبائن ، سواء الذين ينتمون إلى هذه المراكز أو الذين يفدون من القرى المجاورة قصد قضاء أغراضهم التي لا تتوفر إلا في مركزي

غفساي وتيسة ، وبالتالي يجدون أنفسهم في حاجة إلى هذه الخدمات حيث يفضلون الجلوس بإحدى المقاهي للإستراحة وتناول المشروبات أو تناول وجبة غذائية إما بنفس المقهى في حالة تقديمها لوجبات الأكل أو بمطعم أخر مجاور أو على مسافة أبعد .

جدول رقم 9: توزيع المقاهي ومحلات الاطعام بمركزي الدراسة

خدمات المطاعم والمقاهي	عفساي		تيسة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
مطاعم شعبية	10	18,51	4	6,15	14	11,76
مطاعم عصرية	3	5,55	8	12,3	11	9,25
مقاهي	31	57,41	38	58,47	69	57,98
محلبات + مأكولات خفيفة	6	11,12	10	15,38	16	13,45
مخابز	4	7,41	5	7,7	9	7,56
المجموع	54	100	65	100	119	100

المصدر : بحث ميداني 2022

تبين معطيات البحث الميداني ، هيمنة المقاهي بصنفيها الشعبي والعصري على باقي المحلات الأخرى ، إذ تجاوزت 57% بغفساي بمعدل 31 مقهى ، و 58% بتيسة بمعدل 38 مقهى ، لتأتي محلات الاطعام في المرتبة الثانية بحوالي 35% بغفساي و 34% بتيسة والتي تشمل مختلف المطاعم الشعبية والعصرية والمحلبات ومحلات الأكلات الخفيفة ، فيما سجلت المخابز المرتبة الأخيرة بكل من غفساي وتيسة حيث سجلت على التوالي 7.41% (4 محلات) و 7.7% (5 محلات) .

نشير إلى أن المقاهي و المطاعم العصرية سجلت نسبا مهمة بمركز تيسة مقارنة بمركزغفساي ، فبالنسبة للمطاعم مثلا سجلت 12.3% بتيسة مقابل 5.55% بغفساي ، وهو ما يعكس مستوى التجهيز العصري الذي يميز هذه المحلات بمركز تيسة ، والذي يرتبط أساسا باستثمارات الجالية الحيانية في جزء مهم منه ، حيث سجلنا أن العديد من الأسر بهذا المركز لها أفراد في المهجر وخاصة بإيطاليا وإسبانيا وبلجيكا وهولاندا والجزائر ...الخ ، وهو ما يجعلها تقوم بإعادة استثمار أموالها بموطنها الأصلي ، وتأكد لنا ذلك من خلال أسماء هذه المقاهي والمطاعم التي تأخذ اسم أحد البلدان الأجنبية كمقهى ميلانو مثلا ...الخ .

تتميز هذه المقاهي والمطاعم بانتشارها على المحاور الطرقية الرئيسية ، حيث تتركز بغفساي بأحياء الزريقة السفلى والعليا ، وابتداء من حي ارشادة مرورا بعدة أحياء على طول هذا المحور حتى حي الزيتون 2 ، أما على صعيد مركز تيسة فتتركز بشكل كثيف بأحياء المسيرة ، الداخلة ، المحلة ، العمور ، الفرح بالإضافة إلى تواجدها بشكل ضعيف داخل الأحياء الهامشية حيث نجدها في الغالب تأخذ طابعا تقليديا .

يدل انتشار هذه المحلات على المحاور الطرقية الرئيسية بشكل مكثف وتدنيها بمختلف الأحياء الأخرى ، على الدينامية التي تعرفها هذه الأحياء من خلال احتوائها على مختلف المحلات التجارية والخدماتية الأخرى ، والتي يقصدها الوافدون من الأرياف المجاورة ، مما يخلق كثافة بشرية بالنهار منذ الصباح حتى غروب الشمس والتي تنعكس ايجابا على دخل أصحاب هذه المقاهي والمطاعم بسبب طلبات الزبناء المتزايدة خلال هذه الفترة وهو ما يدر عليهم أرباحا كبيرة . كما تظل هذه المقاهي والمطاعم في تقديم منتوجاتها وخدماتها حتى أواخر الليل لكن بدرجات أقل نظرا للإفراغ الذي تعرفه نتيجة عودة الوافدين إلى مداشرهم و دواويرهم ، لينحصر عملها فقط على حركة النقل والمرور .

تنوع وتفاوت في الخدمات الخاصة بالأسر

تنتشر بمركزي الدراسة العديد من الحرف المتنوعة والتي ترتبط بالأسر ، وهي تعكس " دلالة حضرية متميزة ، إذ أنها تجاوزت الاحتياجات الفيزيولوجية من ملبس وسكن إلى كماليات تستجيب للعناية بالفرد ليمكن توفيرها في الريف "[1] ، فقد

أفرزت نتائج الجرد الميداني الخاص بالحرف الخدماتية الموجهة للأسر حوالي 50 محل بمركز غفساي و 57 محل بمركز تيسة ، حيث يلاحظ هيمنة مهنة الحلاقة على مجموع الحرف بنسبة 36 % بغفساي و 50.87% بتيسة ، لتأتي مهنة الصيدلاني في المرتبة الثانية ب 6 محلات على صعيد المركزين معا ، ثم حرف الاصلاح في المرتبة الثالثة سواء المرتبطة بإصلاح الهاتف النقال أو الآلات الكهربائية ذات الاستعمال المنزلي ، بالإضافة إلى صانع الأسنان والعيادات الطبية التي سجلت 6 محلات بغفساي و 11 بتيسة وصالونات التجميل والحجامة ولو أن هذه المهن كان تواجدها منحصر فقط على المدن المتوسطة والكبرى، مما يدل على تواجد فئة حضرية مهمة لا تستغني عن هذه الخدمات قصد الاعتناء بصحتها وهندامها ، كما تنتشر عدة حرف خدماتية أخرى تلبي مختلف حاجيات السكان ولو بنسب أقل كالحمام ، مصبنة ، فران ، مطحنة ....الخ .

نستخلص إذن ، أن تواجد هذه الحرف الموجهة للأسر رغم محدوديتها إذا ما قارناها بالمدن الكبرى والمتوسطة والتي شكل منها الفرع الخاص بالعناية بالهندام بالنسبة للأفراد نصيب الأسد ، يدل على تطور وتنامي في نمط العيش الحضري الذي يميز ساكنة الحواضر الكبرى بمدين المركزين الحضريين .

محدودية الخدمات النادرة يعكس حداثة التحضر بمركزي الدراسة

تتميز الخدمات النادرة بكونها حكرا على المدن الكبرى ، إلا أنها أصبحت متوفرة داخل المدن الصغرى والمتوسطة ، ما جعل الكثير منها لم يعد نادرا .

كما أن توفر الأنشطة الأساسية واللصيقة بمتطلبات الحياة اليومية للسكان لا يخفي وجود بعض الأصناف الأخرى التي تجد لها زبناء قليلين ، وتقدم خدمات من مستوى رفيع مما تقدمه الأنشطة التجارية العادية . " هذه الأنشطة لم تعد تهيمن عليها المدن الكبرى ، لكن ندرتها ترجع إلى حجم الطلب عليها ، وبدرجة إيجاد مترددين عليها وإلى الأساس الذي تلعبه هذه المدن لتكون سباقة لاستقطابها "[2].

[1] الخدالي نعيمة، مرجع سابق ، 2003، ص ، 114 .

[2] شبوري شبوري، تباين التمدين ما بين مدن سهل تادلة ، نموذج : الفقيه بن صالح ، سوق السبت اولاد النمة ، دمنات ، أفورار ، أزيلال ، واويزغت ، أطروحة الدكتوراه في الجغرافيا ، كلية الآداب والعلوم الانسانية بني ملال ، 2020، ص ، 264.

تمثل الخدمات النادرة أو ما يصطلح عليها كذلك بالخدمات الراقية ، نوعا من التطور والازدهار الاقتصادي والاجتماعي الذي تتسم به الحياة الحضرية لدى الأفراد ، ومجال دراستنا يشهد العديد من هذه الخدمات بمستويات متفاوتة كما يبين الجدول التالي :

جدول رقم 10: توزيع الخدمات النادرة بمجال الدراسة

الخدمات النادرة	عفساي		تيسة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
وكالة بنكية	7	15,9	8	16,66	15	16,3
وكالة تحويل الأموال واستخلاص الفواتير	6	13,63	7	14,6	13	14,13
وكالة الاتصالات والهاتف	5	11,36	4	8,34	9	9,78
مصور	3	6,81	5	10,42	8	8,7
ممون حفلات	7	15,9	4	8,34	11	11,95
عيادة بيطرية	0	0	3	6,25	3	3,26
مختبر التحاليل الطبية	2	4,55	0	0	2	2,18
وكالات التأمين	2	4,55	2	4,16	4	4,34
مؤسسات تعليم السياقة	5	11,36	4	8,33	9	9,78
ملاعب وقاعات رياضية	3	6,82	3	6,25	6	6,52
مسبح	1	2,28	1	2,08	2	2,18
نادي الأنترنيت والألعاب	1	2,28	1	2,08	2	2,18
مكتب العدول والموثقين	0	0	3	6,25	3	3,26
مدارس خاصة	1	2,28	1	2,08	2	2,18
روض وتقديم دروس الدعم	0	0	2	4,16	2	2,18

وكالة عقارية	1	2,28	0	0	1	1,08
المجموع	44	100	48	100	92	100

المصدر : بحث ميداني 2022

يتضح من خلال معطيات الجدول على أن الخدمات النادرة تتميز بالتنوع والتفاوت في مستوى تواجدها، حيث تهيمن الأبناك والوكالات الخاصة بتحويل الأموال واستخلاص الفواتير بنسبة تقدر بحوالي 30% بكل من غفساي وتيسة ،ثم الخدمات المرتبطة بتموين الحفلات والأعراس بنسبة 15.9% بغفساي و 8.34% بتيسة ، وفي الرتبة الثالثة تأتي وكالات الاتصالات والهاتف ومؤسسات تعليم السياقة ب 22.72% بغفساي و 16.68% بتيسة ، فيما باقي المحلات الخاصة بهذه الخدمات عرفت تواجدا محدودا إذ لم يتجاوز 5 محلات كما تنعدم أحيانا بأحد المراكز ونذكر من بين هذه الأنشطة لا الحصر : وكالات التأمين ، مختبرات التحاليل الطبية ، مكاتب العدول والموثقين ، وكالات عقارية وروض الأطفال ....الخ .

إجمالا ، عرفت الأنشطة الخدماتية تطورا ملحوظا في العشرين سنة الأخيرة استنادا إلى تأكيدات أغلب المستجوبين ، مما يدل على فتوة ظاهرة التحضر بهذين المركزين الذين بدآ يكتسبان نوعا من الاستقلالية والاستقطاب.

خدمات المرافق العمومية : خصاص كبير يقابله حاجيات متزايدة

تحظى الخدمات والمرافق العمومية بالأهمية البالغة لدى الساكنة داخل مجال معين لما تلعبه من دور استراتيجي "في مجال تحقيق التنمية ، "فإلى جانب كونها تسمح بالرفع من جاذبية التراب الجماعي للمنطقة كوسط للعيش ، ومناخ مناسب لانعاش الاستثمار ومجال لخلق فرص جديدة للشغل فإنها تحد من نزوع السكان إلى الهجرة "[1] ، كما تشكل " معيارا تتم من خلاله دراسة المؤشرات المرتبطة بالدينامية الحضرية على اعتبار أن تطورها يعتبر شكلا من الأشكال التي يمكن أن تبرز عبرها الدينامية الحضرية "[2]، وبناء على هذا الأساس عمدنا إلى تشخيصها داخل مجال الدراسة وتبويبها وفق التصنيف التالي ، كما يوضح الجدول التالي :

جدول رقم 11: توزيع الخدمات العمومية بمجال الدراسة

الخدمات العمومية	عفساي		تيسة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الخدمات الادارية	11	26,2	7	17.07	18	21.7
الخدمات التقنية	7	16,66	4	9.75	11	13.25

[1] بقالي خالد، 2019-2020 ، مرجع سابق ، ص 104 ، نقلا عن :بوركية المصطفى ، 2004 ، إعداد التراب والتنمية المحلية بجهة الغرب – الشراردة – بني حسن ، حالة جماعتي القصيبة وبومعيز ، أطروحة الدكتوراه في الجغرافيا ، جامعة ابن طفيل ، كلية الآداب القنيطرة ، ص 128 .

[2] كربوا سفيان، ، الدينامية الحضرية لمدينة آسفي: المسلسل، الفاعلون، الأدوار المجالية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش،2017 ، ص ، 98 .

الخدمات الاجتماعية	19	45,24	23	56.09	42	50.60
خدمات أخرى	5	11,9	7	17.07	12	14.45
المجموع	42	100	41	100	83	100

المصدر : بحث ميداني 2022

تشمل مختلف هذه البنيات بشكل متقارب حوالي 42 وحدة بغفساي و 41 وحدة بتيسة ، ويلاحظ هيمنة الخدمات الاجتماعية بالنسبة للمركزين معا حيث مثلت بغفساي حوالي 45.24% مقابل % 56.09 بتيسة وهي تضم التجهيزات التالية : مؤسسات التعليم والصحة ، دور الطالب والطالبة ، مراكز التربية والتكوين وادماج المرأة ، محطات النقل ، مساجد ...الخ ، لتأتي في المرتبة الثانية الخدمات الادارية بنسبة 26% بغفساي مقابل 17.07% بتيسة والتي تتمثل على سبيل الذكر لا الحصر في التجهيزات التالية : وكالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، مقر الجماعة ، الباشوية ، مركز القاضي المقيم ، مركز الدرك الملكي، جمعية المحاربين و العسكريين ، مركز الوقاية المدنية ..الخ ، أما في المرتبة الثالثة نجد الخدمات والمرافق ذات الطابع التقني إذ مثلت بغفساي 16.66% من مجموع الخدمات والمرافق العمومية مقابل 9.75% بمركز تيسة ، حيث يهم هذا النوع من الخدمات مختلف المرافق والتجهيزات المتعلقة ب : مكتب الكهرباء والماء الصالح للشرب ، محطة ضخ ومعالجة المياه العادمة ، مركز الحبوب والقطاني ....الخ ، وفي الأخير نجد بعض الخدمات المختلفة كالمقابر ، سوق بلدي ، حديقة ...الخ حيث مثلت بغفساي وتيسة على التوالي 11.9% و 17.07% .

تتميز هذه البنيات بتركزها بأحياء دون أخرى ، فعلى صعيد المركز الحضري غفساي ينحصر تمركزها على الحي الاداري وحي ارشادة وحي الزيتون 2 ، وحي البساتين ، بينما بمركز تيسة نجدها بشكل مكثف كذلك بالحي الاداري و حي المسيرة ، وحي الداخلة ، وحي الرحمة والمحلة.

يدل تواجد هذه الخدمات والمرافق العمومية بالمركزين الحضريين غفساي وتيسة ، عن مستوى التأطير الذي تحظى به الساكنة المحلية من خلال استفادتها وتلبية حاجياتها من جهة ، ثم الدور الذي تمارسه على مستوى اشعاع المركزين وجاذبيتهما خاصة على مستوى المحيط الريفي المجاور ، والذي يشمل أغلب الجماعات القروية التي تعيش على خصاص بنيوي كبير مرتبط بهذه الخدمات والمرافق مما يجبر ساكنتها على التنقل من و إلى مركزي غفساي وتيسة قصد قضاء أغراضها ومصالحها .

خريطة رقم 4 : توافد تلاميذ الجماعات القروية المجاورة على مركز غفساي

المصدر: إنجاز شخصي بالاعتماد على معطيات الثانوية التأهيلية الإمام الشطيبي بغفساي2024

خريطة رقم5: توافد تلاميذ الجماعات القروية المجاورة على مركز تيسة

المصدر: إنجاز شخصي بالاعتماد على معطيات الثانوية التأهيلية المنصور الذهبي2024

انطلاقا من الخريطتين أعلاه ، يتضح أن أعداد التلاميذ الوافدين على مركزي غفساي وتيسة، أصبح يعرف تراجعا ، يعزى ذلك إلى سياسة التأهيل التي أقدمت عليها أغلب الجماعات القروية والتي تمثلت في إحداث المؤسسات التعليمية بأسلاكها الثلاث : إبتدائي، إعدادي ثانوي، ثانوي تأهيلي، الشيء الذي جعل التلاميذ القرويون يتابعون دراستهم داخل الجماعات التي ينتمون إليها. في حين ما زالت بعض الجماعات تعاني نقصا في المؤسسات التعليمية مما يجعلها تابعة للمركز الحضري، فبالنسة لغفساي نجد مثلا: الرتبة، سيدي يحيى بني زروال غير أن هذه الأخيرة قامت بإحداث تانوية تأهيلية، بينما على صعيد تيسة، نجد ثلاث جماعات مازالت تقوم بإلحاق تلاميذها بهذا المركز نظرا إما : لعدم وجود ثانوية تأهيلية ، أو ضعف الطاقة الاستيعابية لمؤسساتها التعليمية، أو لأن بعض الأسر تفضل تدريس أبنائها بمركز تيسة بمبرر جودة التكوين.

إن تراجع إلحاق تلاميذ الجماعات القروية المجاورة بمركز غفساي وتيسة ، يدل على أن هذين المركزين بدآ يعرفان نوعا من الاستقلالية.

يمارس مركزي غفساي وتيسة أيضا ، تأطيرا لمجالهما الريفي عبر توفير الخدمات الصحية بالرغم من كونها لا ترقى إلى المستوى المطلوب.

خريطة رقم6 : تيارات المرضى الوافدين على مركز تيسة

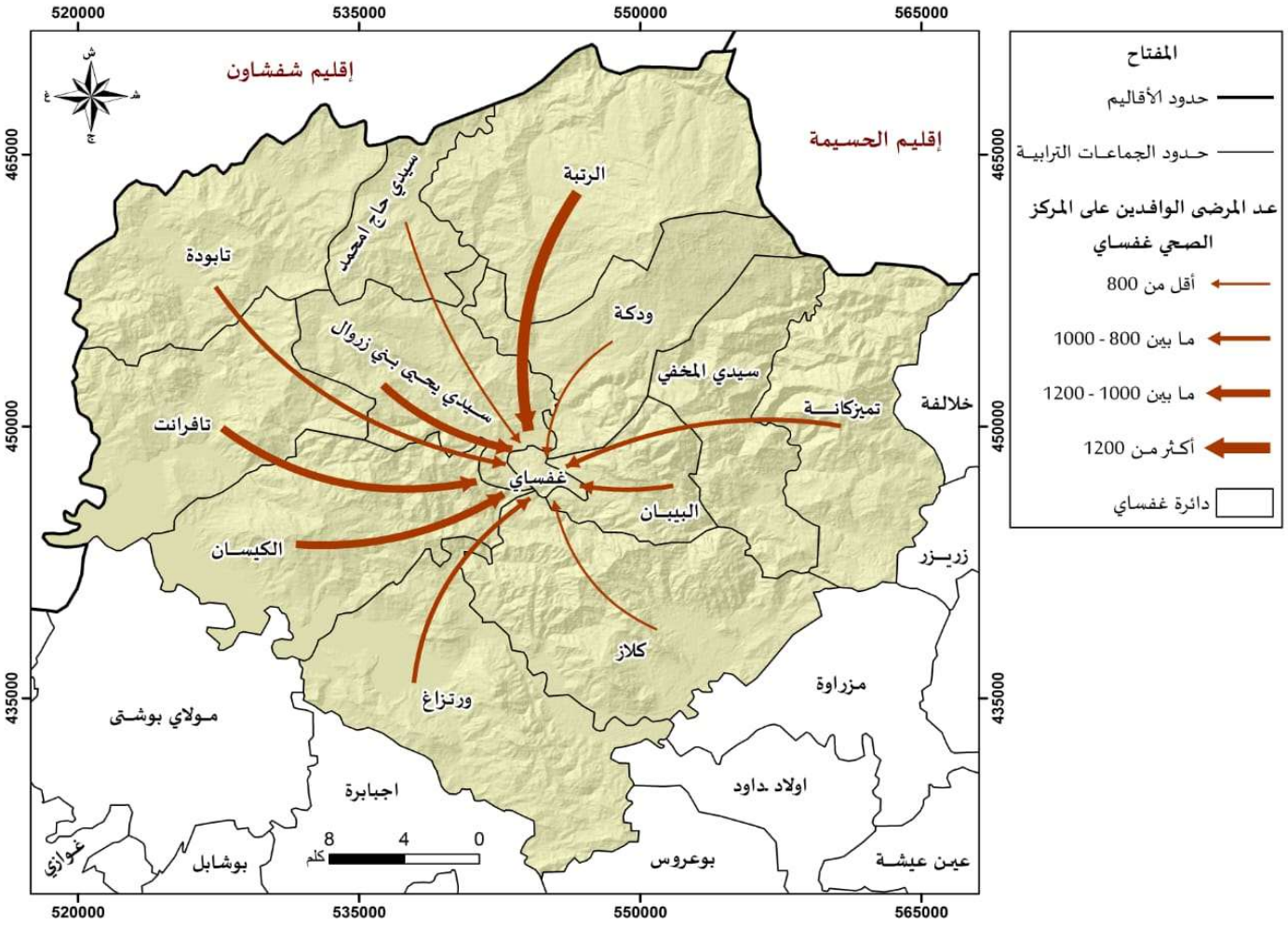

المصدر: إنجاز شخصي بالاعتماد على معطيات مستشفى الحسن الثاني بغفساي 2024

خريطة رقم7 : تيارات المرضى الوافدين على مركز تيسة

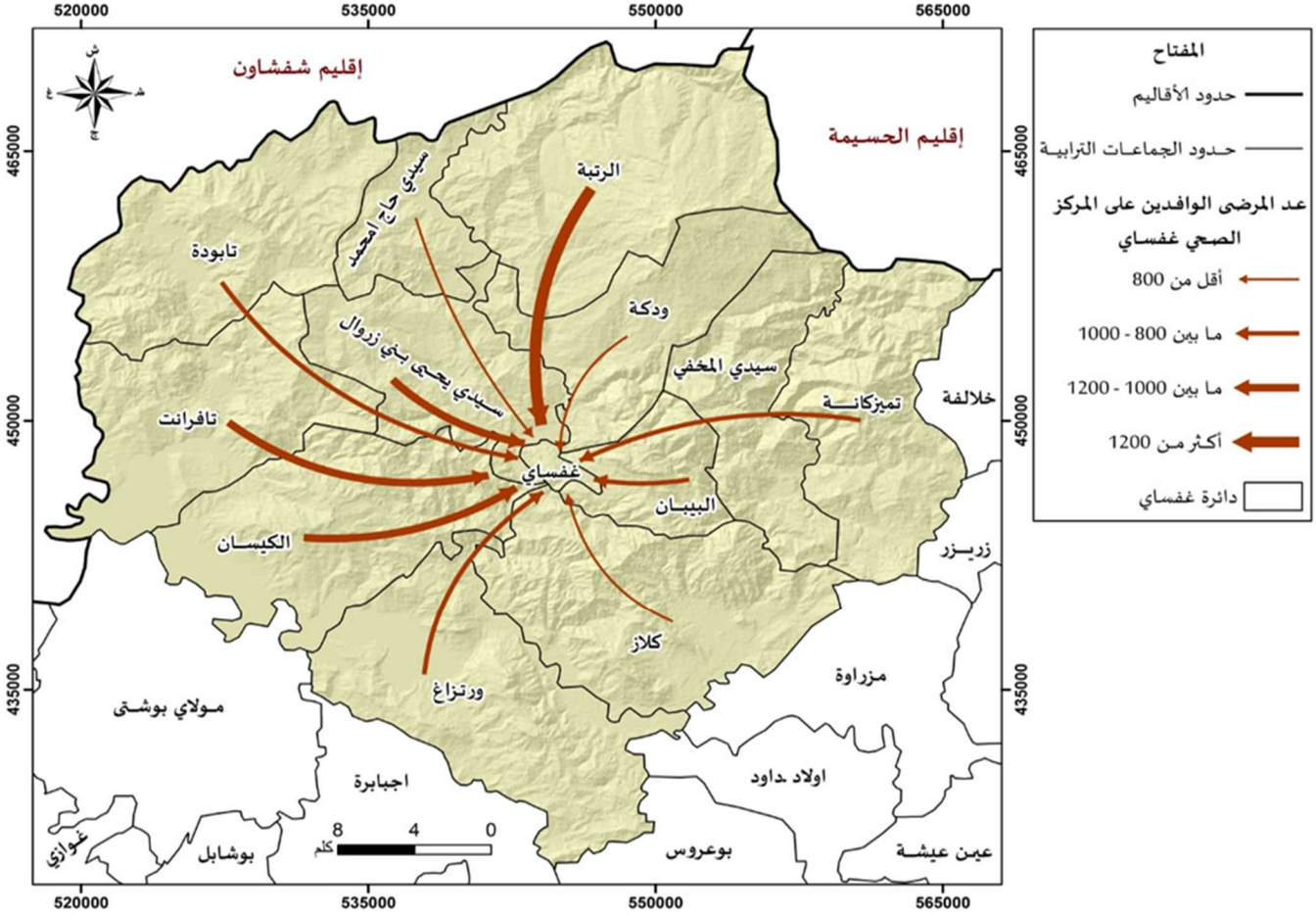

المصدر: إنجاز شخصي بالاعتماد على معطيات المستوصف الحضري بتيسة2024

إذا كان المركزان على المستوى التعليمي قد عرفا استقلالية نسبية، كما تمت الإشارة إلى ذلك، فإنهما على المستوى الصحي عكس ذلك، بحيث يتوافد عليهما المرضى من جميع الجماعات المجاورة بشكل متفاوت ، من أجل الاستفادة من الخدمات الصحية وخاصة ذات الطابع الاستعجالي . وقد اظهرت نتائج البحث الميداني على أن الخدمات الصحية بغفساي وتيسة تعاني من النقص الحاد، وإذا ما توفرت بعض العلاجات فهي دون المستوى المطلوب، يعزى ذلك إلى نقص الأطقم الطبية والتمريضية ثم ضعف التجهيزات الصحية....الخ، هذا الوضع المتدهور ينجم عنه ضعف التأطير الصحي بالنسبة لساكنة المركزين وباقي الجماعات المجاورة على حد سواء. الشيء الذي يجبر الساكنة على الذهاب إلى المدن الكبرى ولاسيما مدينة فاس لتلقي العلاجات، كما أن هذا الخيار يقصي العديد من الأسر الفقيرة من التطبيب ويضاعف التكاليف بالنسبة لباقي الأسر الأخرى.

خاتمة :

تعكس البنية التجارية والخدماتية بشكل عام تحضرا مرضيا (parasitaire) بمركزي غفساي وتيسة على حد سواء ، وذلك بسبب ضعف الأنشطة الاقتصادية بمجال الداراسة وانتمائها إلى "القطاع الثالثي السفلي "[1]حيث سيادة أنشطة القطاع غير المهيكل ، ويكاد يغيب قطاعا الصناعة والفلاحة على حد سواء من حيث توفير فرص الشغل مما أدى إلى تفاقم ظاهرة البطالة والتي مست شريحة هامة من الشباب ، ولاسيما من ذوي مستويات تعليمية عالية . كما يتميز الاستثمار المرتبط بأهمية القطاع الثالث بالتطور غير أنه يظل بسيطا لا يرقى لسد الخصاص الكبير ، وذلك نظرا لسيادة التجارة ذات الاستهلاك اليومي من المواد الغذائية بكل فروعها من جهة ، بالإضافة إلى تواجد خدمات بسيطة ما زالت تأخذ طابعا فرديا يغلب عليها خدمات المقاهي التي تجمع في الكثير من الأحيان بين الاطعام وتقديم القهوة والمشروبات.

تتميز أغلب هذه الأنشطة بتركزها على المحاور الطرقية الرئيسية في مركز المدينة ، حيث يستفيد من خدماتها المسافرون والعابرون والأرياف المجاورة بالدرجة الأولى مقارنة بالسكان الحضريين المنتمين للمركزين ، وينتج عن التوزيع المجالي اللامتكافئ لمختلف الأنشطة والمرافق داخل المركزين خللا في تنظيم النسيج الحضري حيث تعرف تركزا كثيفا بوسط المدينة ، وتغيب في العديد من الأحياء ، فيما يترك فراغا كبيرا على مستوى هذه الأخيرة التي لا تحظى الا بتواجد بعض الدكاكين الصغيرة لبيع المواد الغذائية ذات الاستهلاك اليومي ، الأمر الذي يضطر معه السكان إلى التنقل إلى هذه المراكز قصد تأمين حاجياتهم وقضاء أغراضهم الإدارية من خلال الاتصال بالمصالح والإدارات التي تتركز هي الأخرى بالحي الإداري ،الذي يعكس إشعاعا إداريا على المدينة والأرياف المجاورة لها.

[1] نقصد به فرع من فروع الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إلى القطاع الثالث ، ويضم أنشطة تجارية وخدماتية ، مهن وحرف يدوية ...، بحيث لا يتطلب ممارستها تكوينا ومهارات عالية كما أن أجورها منخفضة، ونذكر من بين هذه الأنشطة: تجارة التقسيط، حرف يدوية، النظافة، صنع أكلات خفيفة....

قائمة المراجع والمصادر:

- امبارك الشيكر، "المدن الصغرى والمتوسطة ودوها في الهيكلة المجالية بمنطقة الغرب"، أطروحة دكتوراه الدولة في الجغرافية(الجزء الأول)، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الانسانية – الرباط،2000.
- البورقادي البورقادي، الدينامية الحضرية بالمراكز الصغرى بهضبة سايس مكناس ودورها في التأطير الترابي واستراتيجيات التهيئة والتدبير ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهراز فاس،2023.
- بوركية المصطفى، إعداد التراب والتنمية المحلية بجهة الغرب – الشراردة – بني حسن ، حالة جماعتي القصيبة وبومعيز ، أطروحة الدكتوراه في الجغرافيا ، جامعة ابن طفيل ، كلية الآداب القنيطرة،2004.
- الخدالي نعيمة ،المدن الصغرى بين احتياجات الأرياف وتهميش المدن الكبرى نموذج : الشماعية ، جمعة سحيم ، سبت جزولة ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهراز فاس، 2003.
- زهير النامي، تيارات النقل بين المدن والأرياف وانعكاساتها على التنمية الترابية : حالة بعض الجماعات الترابية بإقليم السراغنة ، أطروحة الدكتوراه في الجغرافيا ، كلية الآداب والعلوم الانسانية – سايس فاس،2019.
- شبوري شبوري، تباين التمدين ما بين مدن سهل تادلة ، نموذج : الفقيه بن صالح ، سوق السبت اولاد النمة ، دمنات ، أفورار ، أزيلال ، واويزغت ، أطروحة الدكتوراه في الجغرافيا ، كلية الآداب والعلوم الانسانية بني ملال،2020.
- صباح بوصفيحة ، دينامية التمدين الصغير بسايس ، بين التحدي الديمغرافي و الرهان الاقتصادي ، مجلة التراب والتنمية ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهراز – فاس،2015.
- كربوا سفيان، ، الدينامية الحضرية لمدينة آسفي: المسلسل، الفاعلون، الأدوار المجالية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش،2017 .
- لحنين عمرو، التمدين وتهيئة المجال الحضري بإقليم صفرو حالة : رباط الخير والمنزل ، جامعة ابن طفيل ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية القنيطرة،2024.
- المديرية الجهوية للتخطيط لفاس- مكناس 2014
- مروان شكوح ، " التنمية الحضرية بالمدن المتوسطة : حالة مدينة جرسيف " ، أطروحة الدكتوراه في الجغرافيا ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر الهراز فاس،2019.
- نشوي المصطفى، تطور الظاهرة الحضرية بالمغرب خلال القرن العشرين : التدخلات، الإفرازات والعبر، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، عدد رقم 7، عدد خاص، مائة سنة من التعمير والتحضر بالمغرب،2002.
- NAVEREAU.BRICE., Le commerce alimentaire de proximité dans le centre ville des grandes agglomérations : l'exemple de Toulouse et Saragosse, thèse de doctorat, université de Toulouse,2011.
- MUSTAPHA Chouiki , ville et changement au maroc , Quelle changement véhicule la ville marocaine ?, Edition INAU,Rabat .

- MAKHLOUF ; E., Et si la ville n'était qu'un reflet évolutif de l'économie régionale ? In urbanisation au maghreb. ERA 706 du C.N.R.S. université de Tours et CIEM et université de Poitiers, Fascicule n3, 1978.
- TROIN. J.f. , La petite ville au maroc , la fin d'un mythe ? In urbanisation et nouvelle organisation des campagnes au maghreb. ERA 706 du C.N.R.S, université de tours et CIEM, Université de Poitiers. Fascicule n5,1979.

المناجم المغربية تاريخ وتأريخ الاستغلال، قبل وإبان الاستعمار

د. أسامة اليحياوي، حاصل على الدكتوراه في التاريخ

كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة المغرب

أستاذ مادة التاريخ والجغرافيا بمديرية جرادة

أستاذ مكلف عرضي بالمدرسة العليا للتربية والتكوين

المملكة المغربية

الملخص:

شكلت المعادن بكونها ثروات باطنية، مصدر غنى وتفوق اقتصادي للبلدان منذ ظهورها واكتشافها، وقد كانت المعادن من المكونات الأساسية للعمليات التجارية بين دول العالم خاصة في الفترة الوسيطية، لكن مع التقدم والتطور من حيث التقنيات الخاصة بالاكتشاف والتنقيب الذي عرفته بلدان أوروبا الغربية بالتحديد، ومع تنامي التنافس الاستعماري زاد حجم وشدة الاستغلال المنجمي وصار الحصول على المعادن بكميات وفيرة غاية للدولة المتقدمة، ولم يكن بلدنا المغرب استثناء، إذ تعرض هو الآخر لاستغلال معادنه في المرحلة الكولونيالية وقد سبقت هذه المرحلة باستغلال متواضع لمعادنه حيث استخدمت استخداما حرفيا تجاريا، عكس المرحلة الاستعمارية التي شهدت زخم استغلال أكبر.

الكلمات المفاتيح: المعادن، الثروات الباطنية، التفوق الاقتصادي، التجارة الوسيطية، الاستغلال المنجمي، التنافس الاستعماري، المغرب، المرحلة الكولونيالية

Abstract :

Minerals, as subterranean resources, have historically constituted a source of wealth and economic advantage for nations since their discovery and utilization. They played a fundamental role in trade relations among countries, particularly during the medieval period. However, with the advancement of exploration and extraction technologies—especially in Western European countries—and the intensification of colonial competition, mining exploitation significantly increased. The acquisition of minerals in large quantities became a strategic objective for industrialized nations. Morocco was no exception to this trend; its mineral resources were subject to exploitation during the colonial period. This phase was preceded by a more modest, artisanal, and trade-oriented use of minerals, in contrast to the colonial era, which witnessed a much more intensive and systematic exploitation.

مقدمة:

يصعب الحديث عن التاريخ المنجمي الفعلي، خاصة إذا كان موضع البحث مخصصا لمجال استراتيجي غني بالتنوع والغنى الجيولوجي. فالاستغلال المنجمي الحقيقي بالمغرب تزامن مع فترة الاستعمار الفرنسي والإسباني، فالمعلوم أن غاية الاحتلال هو الحصول على الثروات الطبيعية للبلدان المستعمرة. وهذا الأمر صار مسلمة تاريخية، لذلك حاولنا التعريج على مرحلتين مهمتين في التاريخ المنجمي المغربي وهما مرحلة ما قبل الاستعمار والمرحلة الاستعمارية. فقبل الاستعمار كان المغرب يزخر بتراث غني في ميدان المعادن، حيث استغل المغرب معادن جمة كالنحاس والفضة والذهب والحديد وفق طرق تقليدية بسيطة وقديمة. وقد تم اعتمادها في الصناعات المحلية البسيطة وبالضبط العمل الحرفي، وكان جزء كبير منها يذهب صوب التجارة مع القارة الأوروبية خاصة مع تزايد الحاجة الأوروبية لهذه المعادن. إلا أن عملية البحث والتنقيب كانت متواضعة لقصور الإمكانيات والتقنيات المستخدمة في عملية الاستخراج والتنقيب. ومع مطلع القرن العشرين ستعرف عمليات التنقيب تطورا لافتا، وذلك بسبب النهم الذي كان سمة القوى الغازية للبلدان المستَعمَرة.

إشكالية البحث:

تغطي هذه الورقة البحثية جزءا يسيرا من فترتين زمنيتين في مجال واحد هو المغرب. وقد تميزت كل فترة بسمات وصفات خاصة بها خاصة وأن موضوع ورقتنا يناقش الاستغلال المنجمي في الفترة ماقبل الاستعمار والفترة الاستعمارية. وبالتالي فالإشكالية الخاصة بهذه الورقة يمكن تلخيصها في:

ما هي الأوضاع التي طبعت المغرب في ميدان المعادن بالمرحلة الكولونيالية وما قبلها؟

منهج البحث:

إن الموضوع الذي بين أيدينا يعالج أوضاعا مضت وجرت أحداثها في الماضي، لذلك فالمقاربة والنهج المعتمد هو النهج التاريخي، وإن كنا في بعض الأحيان نستعين بالنهج الوصفي كمساعد للنهج السابق.

1. المناجم المغربية قبل الفترة الاستعمارية

عرف المغرب كمجال إفريقي استراتيجي مهم عملية التعدين قبل مجيء المستعمر، والشاهد عندنا هنا هي المعادن التي كانت تزخرف القوافل الذاهبة لأروبا والشاهدة بعمليات الانتاج تلك، ومع دخول المستعمر الكل لاحظ عمليات التصنيع والاستخراج كون هذا الأخير استعمل آليات والمكننة بشكل لافت. كما مكنته الصفة الصناعية التي وصل إليها من كسب تلك المكانة في تاريخ المناجم المغربية، حتى ظن البعض أن فرنسا هي من أنشأت المناجم في المغرب. نافين بذلك عبقرية المغاربة خاصة في المرحلة الوسيطية في عملية الاكتشاف المعدني. إذ كان لابد خلال هذه المرحلة من آليات وطرق لدراسة المواقع، والتأكد من وجود معادن مهمة في المجال المدروس. وبالتالي ضرورة استغلاله. فتلك الدراسة الجيولوجية للأرض المغربية كان لا بد منها بغية اكتشاف المكامن المعدنية، وهذا ما تبينه العديد من الإشارات التاريخية "فمن خلال النصوص التاريخية لبعض المؤرخين والجغرافيين الذين عاشوا خلال الفترتين الوسيطية والحديثة، كأبي عبيد البكري، والشريف الإدريسي، والحسن الوزان وابن أبي زرع الفاسي وغيرهم، يتضح بأن النشاط المنجمي في المغرب كان قد بلغ شأنا لا يستهان به خلال هاتين الفترتين"[1] كما أن مجموعة من المخطوطات التاريخية تورد نمط الاستغلال

[1] موسى سعدي وهنري سالفان Salvan الأبحاث والاستغلالات المنجمية بالمغرب، تعريب أحمد علوي محمدي، مجلة المناجم والجيولوجيا، عدد 34، 1971،ص 89

ومسار قوافل التسويق، ونوع المعدن المستخرج. فقد كانت هذه المعادن لا تستغل بالكيفية الكبيرة في عمليات التصنيع، بل اقتصرت على تصنيع الأواني المنزلية والأسلحة "فغالب الإنتاج كان يتم تسويقه إلى القارة الأوربية، أو تتم مبادلتها بالسلع القادمة من السودان الغربي"[1] في إطار عمليات المقايضة. تذكر المؤشرات والمراجع تطور آليات التصنيع والاستغلال، خصوصا بعد ازدياد رغبة الأوربيين في استغلال المعادن من السوق الإفريقية، وهو الحدث الذي تزامن مع تطور الثورات الصناعية التي شهدتها القارة العجوز خلال هذه الفترة. فكانت المحطات الرئيسة التي تضمنتها المراجع المغربية تأخذ شكل التوطين التالي:

- ❖ بلاد سجلماسة ودرعة وسوس وتارودانت والنواحي، كانت مخصصة لإنتاج الفضة، إذ أن جزءا كبيرا منها كان يخضع لعمليات التصنيع من قبل الحرفيين اليهود.
- ❖ ورزازات وتادلة ومجموعة من مناطق الأطلس المتوسط حاضرة لمعدن النحاس
- ❖ توطن معدن الرصاص بتافيلالت وبالضبط عين الشعير، كما أن الذهب كان يستخرج من بلاد تاجوت وحاليا إقليم طاطا.

إن ما يجب الانتباه إليه هو أن الحرف والتجارة لا يمكن الفصل بينهما في المصادرالوسيطة، لذلك "لا نعرف إذا ما كان اسم الحرفة مشتقا من السلعة المشار إلى صناعتها أو إلى بيعها، أو إلى كليهما"[2]. وإذا قمنا بالحكم على هذا الأمر من هذا المنطلق، فالصفار يمكن أن يكون صانع نحاس كما يمكن أن يكون متاجرا فيه، ونحن نعلم أن مثل هذا الحرفي غالبا ما انتهى به الأمر إلى بيع منتوجه، في حين لا ينتابنا شك في أن النحاس المحمول إلى السودان يكون بواسطة تجار، وغالب الظن أن هناك تجارا لا يمكنهم الاشتغال في صناعة النحاس، لأن مهنة التجارة تتطلب إغلاق الورشة في الغياب وإعادة فتحها بعد مدة طويلة مع البحث عن المادة الأولية. وهو ما يدفع إلى ترجيح عدم اشتغال هؤلاء التجار في الصناعة،" بل كان هناك أرباب الورشات – وإن كان هذا المصطلح غير وارد في كتب تاريخ المغرب الوسيط – إلا أنهم عرفوا بمالكي أو أصحاب المصانع، ذوي رؤوس الأموال الدين يستأجرون صناعا لتعدين تلك المعادن، التي كانت تتطلب استهلاكا كبيرا للفحم الخشبي"[3] إلى جانب عملية الطرق التي تستغرق وقتا طويلا "ليتخذ المعدن الأشكال المرغوب في تصنيعها "[4] وأثر هذا العمل الشاق سلبا على الصناع الذين عاشوا وضعية تعيسة، وكان دخلهم غير كاف لضرورات الحياة ، "ولهذا فقد اتخذ العديد منهم أكثر من مهنة في وقت واحد"[5] أما أرباب الورشات فقد كان دخلهم كبيرا خاصة في فترات الاستقرار السياسي، إلا أنهم عانوا بدورهم من ارتفاع الضرائب في فتره الازمات المالية، والتي ربما دفعتهم إلى الإغلاق. كما عانوا أيضا من استنفاذ ما كان موجودا من المعادن، لأن ذلك سيؤدي حتما إلى ضعف التعدين "خاصة إذا ما أنعدم البحث عن الجديد منها"[6]

وقد ارتبط عمل أرباب الورشات بفئات التجار الذين كونوا همزة وصل بين الإنتاج والاستهلاك، مستغلين ظروف الاستقرار السياسي كما كان الحال في عهد المرابطين. فظهرت فئة من تجار أغمات الأغنياء، يتحدث الإدريسي عنهم بقوله:"ولم يكن في دولة الملثم أحد أكثر منهم أموالا ولا أوسع منهم أحوالا وأبواب منازلهم علامات تدل على مقادير أموالهم...، وشاركهم تجار سجلماسة

---

[1] صالح شكاك ،"التاريخ المنجمي للمغرب"دار ابي رقراق للطباعة والنشر،الطبعة الاولى 2013 ،ص 17,

[2] GAUTER, GAUTIER (E.F), L'Algene et la métropole. S.GSELL, P182

[3] موريس لومبار،الإسلام في عظمته الأولى،الطبعة الأولى ترجمة ياسين الحافظ، دار الطليعة، بيروت ، 1976م ،ص 156

[4] الادريسي ،نزهة المشتاق في اختراق الافاق، تحقيق محمد الحلج صدوق مكتبة الثقافة باريز 1983ص93

[5] عزالدين احمد موسى،النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري ،الطبعة الأولى دار الشروق بيروت 1983ص217

[6] نفس المرجع السابق245

هذا الثراء والغنى، إذ كانت ثرواتهم تقدر بمئة ألف دينار"[1]كما اشتهر تجار مدينة سبتة بالغنى والثراء أيضا، وهذا ما أشار إليه ابن سعيد المغربي:" وفيها الذين يبتاعون المركب الكبير بما فيه من بضائع الهند وغيرها في صفقة واحدة"[2]

لم يقتصر نشاط التجار المغاربة على بلاد السودان وحسب، بل هناك من تاجر منهم مع أوربا بما فيها الأندلس، ومنهم من اتجه إلى المشرق، وكان النشاط التجاري من الأعمال الحيوية التي ضرب فيها المغاربة بسهم وافر سواء المسلمون منهم أو اليهود، "وكان لليهود أسواق وأبواب تحمل أسماءهم في كثير من حواضر المغرب آنذاك، فقد كان لهم مثلا بأغمات مقام رئيسي"[3] كما ساهموا في تأسيس مراكز تجارية خلال القرون العشرة الأولى للميلاد، هذا بالإضافة إلى الدور الكبير والهام الذي لعبوه في تعمير أرجاء المنطقة، بما في ذلك مناطق تافيلالت وسهول درعة "وكان هؤلاء اليهود يتوفرون على ظروف ملائمة لتحقيق الاستقرار التجاري في مجموع هذه الأقطار"[4]

ويبدو لنا أن التداخل غالبا ما بين التجارة والصناعة في أماكن استخراج المعادن. لكن الظروف السياسية غالبا ما عكرت صفو هذا النشاط، وأطلقت عنان السلطة، خاصه عند الاضطرار لفرض ضرائب مجحفة على التجار وأرباب الحرف. وكان عهد علي بن يوسف نموذجا لمثل هذا الشطط، "فتراجعت التجارة نتيجة ارتفاع الضرائب وتعددها "[5]وبذلك نخلص إلى أن وضعية التجار وكذا أرباب الورشات كانت تتأثر حسب الظروف التي تمر بها البلاد، وهذا يدفعنا إلى طرح السؤال التالي: هل كانت وضعية عمال المناجع مشابهة لوضعية التجار وأرباب الورشات طيلة الفترة الوسيطية من تاريخ المغرب ؟

❖ عمال المناجم

إذا كانت مهمة الباحث عن وضعية عمال المناجم في تاريخ المغرب الحديث أو المعاصر تبدو يسيرة إلى حد ما بفعل وفرة المعلومات، فإن مهمة نظيرة في العصر الوسيط تبدو عسيرة ومحفوفة بكثير من المصاعب والمعيقات وتزداد المشكلة استفحالا، كلما حاولنا الإلمام بالجانب الاجتماعي لعمال المناجم، باستثناء ماورد في ثنايا أخبار المؤرخين من إشارات شحيحة، جاءت بكيفية عفوية.

ازدهرت الصناعة في بداية حكم دولة الأدارسة بفضل استغلال المناجم "التي احتكرت الدولة بعضها "[6]كمناجم الفضة. وأوكل معظمها كمناجم النحاس إلى الأفراد والجماعات لاستغلالها مقابل "ركاز" يقدر بخمس الإنتاج حسب الشريعة أيضا، "وأدت هجرة الكثيرين من حرفيي الشرق والأندلس إلى دولة الأدارسة إلى تحسين وسائل الإنتاج"[7] كما ساهم اليهود أيضا الذين وفدوا إلى المغرب الأقصى منذ وقت مبكر في استخراج المعادن، وهيمنوا على النشاط المالي فضلا عن التعدين، وبذلك استطاعوا أن يمتهنوا أكثر من مهنة، كما أن وضعية عمال المناجم ثم تتأثر بالظروف التي تمر بها البلاد فحسب، بل أصبح عملهم في المناجم مهددا، ومتوقفا على

---

[1] مصطفى ناعيمي ،أهمية التجارة بالنسبة للبيئة الاقتصادية والاجتماعية غرب الصحراء-بلاد ثكنة ،مجلة البحث العلمي ،العدد 35،الرباط 1985ص1965

[2] ابن سعيد المغربي ،بسط الارض في الطول والعرض ،ترجمة خوان كارنات خينيس ،منشورات معهد مولاي الحسن تطوان 1958ص73

[3] مصطفى ناعيمي،مرجع سابق ص 165

[4] نفس المرجع والصفحة

[5] عزالدين موسي مرجع سابق،ص268-268

[6] محمود إسماعيل،الادارسة (هـ172-375) حفائق جديدة الطبعة الاولى ،مكتبة مذبولي القاهرة 1991ص73

[7] المرجع السابق صفحة73

وجود المعدن بها. فبنفاذ المعدن يتوقف عمل هؤلاء، وربما يدفعهم هذا إلى محاولة البحث عن مهنة أخرى يمتهنونها، فضلا عن أن عملهم في المناجم كان شاقا.

2. المناجم المغربية خلال فترة الاستعمار

إن الكتابات الكولنيالية لم تستهوها المصادر المغربية الوسيطية التي تتحدث عن خارطة توطين لأهم مناطق الإنتاج المعدني. لذلك فالمغرب اعتبر في الاستطغرافيا الكولنيالية مجهولا، رغم إطلاع الكشافين الكولنياليين على مجموعة من المراجع والمصادر، خاصة حينما حولت فرنسا الجزائر لإدارة مركزية سنة 1830م، فالتاريخ المنجمي الكولنيالي يعطي للمطلع صيغة نفي السابق وتقديس الحاضر الاستعماري، رغم أن نهج الكولنياليين اقتضى في العديد من المناسبات العودة للماضي لاستغلال المجال في الحاضر، أو لإثبات الشرعية التاريخية كخطاب أحقية الأرض التي كان يملكها الأجداد الرومان. ـ كنموذج ستيفان كازيل ـ فالعودة للماضي والسكوت عنه إن لم يكن منصفا للمشروع الإمبريالي كان غاية وأسلوب الكولنياليين. وبالتالي فقد استعملت الإشارات الخاصة بمواقع المناجم، وطرق الاستخراج وسبل التصدير مقتضبة من التاريخ المنجمي المحلي. لكن الغموض الذي شاب عمليات الكشف، تمثل في محاولة البحث عن معادن أخرى تسمح لفرنسا كدولة صناعية استعمارية. لذا كان منطق السكوت يخدم حتى الصالح الاستعماري الذي يقبع في دوامة التنافس مع الدول الامبريالية الأخرى، والتي بدورها تلهث نحو استغلال المناجم لزيادة التصنيع. وموازاة مع ذلك أقبلت الرحالات وتوالت داخل التراب المغربي قادمة من الجزائر لإنجاز المهام عبر تحصيل المعلومات الجيولوجية والجغرافية المحضة، التي اتسمت بها المرحلة الى غاية القرن العشرين كنموذج خلاصات الملازم واشنطن (WASHINGTON) 1829م، لما قام برحلة بين مراكش والجديدة مكتشفا بعض الأحجار الرملية في المرتفعات، "ويمكن اعتبار سنة 1847 البداية الفعلية لتاريخ العمل الجيولوجي بوصول هاتري كوكن (H.Coquant)، كأول جيولوجي متخصص يدخل المغرب ويقوم بأعمال نظامية استهدفت دراسة ناحيتي طنجة وتطوان"[1] لكن يصعب القول أن الهدف الاستعماري للمغرب كان اقتصاديا فقط، فالأبحاث الكولنيالية وإن كانت تكتسي طابعا عسكريا في الصيغة والطريقة التي كتبة بها فهي توضح مجموعة من الجوانب التي ادت للاستعمار فالأهداف والغايات تشكلت في مجموعة صور مختلفة إذ يمكن تقسيم الدوافع الاستعمارية الى مجموعات عدة من بينها السياسية والعقدية التاريخية والاقتصادية لدا قد نجد كشافة كولنياليين اهتموا بالمجتمع وأيضا من اهتم بالجغرافيا المجالية وكذلك من اهتم بجمع المعلومات حول القبائل المغربية ومكامن القوة في المجتمع المغربي لكن بالعودة للكولنيالية المنجمية. فقد عرف القرن عشرين تهافتا واضحا للسلطات الفرنسية لاكتشاف المزيد من المناطق الصالحة للاستغلال المنجمي، وهو ما تردده الكثير من الكتابات الكولنيالية في هذا الجانب كمثال "رحلة أوبيل بريفيس (ABEL BRIVES) الذي عمل لصالح شركة فرنسية لمدة ست سنوات، من سنة 1901م إلى غالية سنة 1907م"[2] مخصصا رحلته لدراسة المناطق ما بين الصويرة ومراكش واسفي. وعملت كذلك الاكتشافات التي قام بها الرحالة الفرنسي لوي جانتي الذي يعود له الفضل في ظهور مدن جديدة، نتيجة حصيلة الاكتشافات التي قام بها، خاصة في مناطق الشرق المغربي. وبالرغم من الاكتشافات التي قام بها إلا أن تلك المعلومات ستظل حبيسة الأرشيف، نظرا للظرفية السياسية إلى غاية مؤتمر الجزيرة الخضراء، الذي سيمنح للسلطات الفرنسية مجموعة امتيازات، تسمح لفرنسا بإمكانية التنقيب والاستغلال المنجمي الذي ضمتها عدة فصول في المؤتمر. ونظرا لشدة التنافس فقد عمدت الدول الأوروبية لعقد مؤتمر في باريس سنة 1909م، حضرته كل من انجلترا وفرنسا وألمانيا يضمن لكل منهما نسبة من الاستغلال المنجمي للمجال. فقد بين المؤتمر حدة التنافس والصراع خاصة بين فرنسا وألمانيا ففرنسا كانت تعتبر المغرب موردها المعدني وملجاها لسد حاجياتها أما "المانيا فكانت تهفت وراء الزنك

[1] موسى سعدي وهنري سالفان ،مرجع سابق،ص.90.

[2], صالح شكاك،"التاريخ المنجمي للمغرب"دار ابي رقراق للطباعة والنشر،الطبعة الاولى 2013 ،ص 17 ,

والحديد لأغراض صناعاتها الدفاعية الوطنية"[1] فقد تمثل هذا الصراع الإمبريالي في مجموعة شركات، ترغب كل منها في الحصول على امتيازات الاستثمار التي تم تداولها في مؤتمر الجزيرة الخضراء، فكان من أهم المتنافسين ثلاث شركات تمثل كل منها كيانا سياسيا معينا. منها شركة الاخوة منسيمان اللذان حصلا على مجموعة ظهائر من السلطان عبد العزيز، مكنتهم من استغلال هكتارات معينة " وعلى إثر ظهير مارس 1909، أصبح لهم الحق في استغلال 843 نقطة منجمية على مساحة حوالي سبعة مليون هكتار"[2]حيث تذكر مصادر أن هذه الشركة كانت لها علاقات سياسية سلبية مع السلطات الفرنسية، الأمر الذي دفع سلطات الحماية لمحاصرة أنشطتها. ولم تسمح لها بممارسة عمليات التنقيب بدعوى أن تلك الظهائر التي حصل عليها الأخوان صدرا من سلطان لم يكن معترف به دوليا. لهذا قررت السلطات الفرنسية إعادة تنظيم المناجم عن طريق " استصدار ظهيرين سلطانيين في يناير 1914، الأول ينظم قطاع المناجم ويخول إدارة الحماية أمر تجميد جميع الرخص المحصل عليها في بعض المناطق"[3] أما مجموعة الشركات الإسبانية فهي شركات كانت تتضمن مجموعة من الوسطاء، بحيث أن لها رأس مال فرنسي ورخصة إسبانية. تمت رعايتها بداية من قبل شركة شمال إفريقيا، وقد استهدفت المجال الريفي للمغرب بشرائها عدة مناجم للفضة والحديد من المستثمر الجيلالي الزرهوني. و سنرى دعم الحكومة الإسبانية لمقاولاتها في المغرب "ففي سنة 1907م تأسست شركة أخرى حظيت بدعم الحكومة الإسبانية لمراقبة المجال المنجمي لمنطقة الناضور".[4] أما الطرف الثالث فهي مجموعة اتحاد المناجم المغربية، وهو بمثابة نقابة دولية تأسست بمبادرة صناعيين فرنسيين سنة 1907م، ورغم ما وفرته المرحلة من وفرة للإنتاج. إلا أن مستقبل المناجم ظل مجهولا فكانت أغلب التوصيات تدعو لضرورة تغيير النشاط المنجمي، وتحويله للاستغلال الفلاحي كونه يوفر الجهد والمال الأقل، بالمقارنة مع النشاط المنجمي الذي يحتاج لعوامل التوطين الصناعي. فبالرغم من كل تلك التوصيات فقد حظيت المعادن باهتمام كبير من قبل السلطات الفرنسية خاصة بعد انهزام ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى حيث أصدر ليوطي خلال سنة 1920م ظهيرا يقضي بتأسيس المكتب الوطني للفوسفاط. وعلى إثر هذا الظهير تم إصدار مجموعة من الظهائر خاصة الذي أصدر في سنة 1923م والذي يسمح لأول مرة للدولة بالصناعات الاستخراجية "كما سمح للمصالح والمؤسسات العامة بالمطالبة بسندات منجمية ستطغى طيلة هذه الفترة سمة التنافس بين ألمانيا وفرنسا، ويمكن تحديد مرحلة التنافس تلك من سنة 1906 إلى 1929م، حيث أن الظهائر التي شهدتها سنة 1930م سجلت زيادة في رخص الاستغلال المنجمي حيث " بلغ عدد الرخص المسجلة لدى مكتب المعادن 4501 رخصة، لا يشغل منها سوى رخصة، وبلغ ثلاثة آلاف وتسع رخص. 1234 مجموع رخص التنقيب 1036 رخصة تستغل منها 520 رخصة فقط. وعدد رخص الاستغلال 100 رخصة"[5] ستظل وتيرة الاستغلال متباينة بين المناطق المنجمية المغربية طيلة فترة الثلاثينات والاربعينات، من القرن العشرين إلى أن نصل لسنة 1951م، الذي أصدر فيها آخر ظهير ينظم المناجم المغربية المستغلة. " فإلى غاية 1951 تم الحصول على عدد غير محدود من الرخص في المغرب، خمسة آلاف ومائة وواحد وأربعين رخصة بحث، وأربع مائة وثلاثة وثلاثين

[1] صالح شكاك، مرجع سابق ص 18

[2] أحمد تفاسكا، تطور الحركة العمالية في المغرب : 1919-1939، دار ابن خلدون، بيروت 1960، ص 29.

[3] الجريدة الرسمية عدد 39 يناير 1914، ص 39.

[4] Jean, Claude Allain, Agadir 1911 : une crise impérialiste en Europe pour la conquête du Maroc Université de Paris I Panthéon-Sorbonne, 1976., pp.79-81.

[5] René, Hoffherr, «L'Equilibre économique du Maroc modernes, Revue Economique Internationale, juillet 1929, p. 713

رخصة استغلال واثنين وخمسين امتيازا"[1] ولايمكن للمستفيدين من الرخص أن يقوموا بعمليات الاستغلال، إلا بموافقة ملاك الأراضي المحليين، أو تعويضهم حسب ما اقتضاه الظهير المذكور، فقد كان هذا الأخير إنصافا لملاك الأراضي المغاربة المضطهدين سابقا.

خاتمة:

إن الاستغلال المنجمي بالمغرب ارتبط بشكل كبير بالنشاط التجاري، وقد كان بوتيرة أكبر في المرحلة الاستعمارية إذ سجلت هذه المرحلة نقطة تحول من حيث طرق الاستغلال. إذ انتقل الاستغلال في هذه الفترة من طرق كلاسيكية تقليدية، إلى استغلال حديث متطور مع تنامي التنافس الاستعماري على المستعمرات، وقد انعكس الاستغلال الاستعماري بشكل سلبي على المغرب فقد عانى من النزيف الخاص بثرواته، الأمر الذي انعكس سلبا على المرحة التي تلت الفترة الكلولونيالية من حيث الاستخراج وتنظيم القطاع، خاصة مع استمرار الشركات الأجنبية الفرنسية والإسبانية في عمليات التنقيب رغم حصول المغرب على استقلاله. وبناء على سابق القول يمكن الخروج بجملة من التوصيات الخاصة بالتأريخ وتاريخ المناجم، نجملها فيما يأتي:

ضرورة ووجوب العودة للمؤلفات الخاصة بالتنقيب والعمل المنجمي بالمغرب، للتأكد من كيف وكم النشاط الخاص بالمناجم قبل وإبان المرحلة الكولونيالية. كما وجب التفريق أثناء عملية التنقيب بين النشاط الذي كان لغاية تجارية فقط، خاصة في المرحلة الوسيطية، والنشاط الذي كان له ارتباط بالنشاط المزدوج الصناعي والتجاري في فترة الاحتلال الفرنسي والإسباني.

كما يدفعنا الموضوع المثار إلى فتح الجدال القديم الحديث، حول الكتابة الكولونيالية ومدى صدقيتها لذلك وجب على المنقبين في تاريخ المناجم الأخذ بعين الاعتبار أن الكتابات الأجنبية لن تصرح بنوايا المستعمر حقيقة، فالأولى التأكد من المعطيات وتنويع المصادر للوصول إلى المعطيات الأقرب للمصداقية.

[1] Le règlement minier au Maroc 16avril1951 p.32

قائمة المصادر والمراجع:

- ابن سعيد المغربي، بسط الارض في الطول والعرض، ترجمة خوان كارنات خينيس ،منشورات معهد مولاي الحسن تطوان 1958.
- أحمد تفاسكا، تطور الحركة العمالية في المغرب : 1919-1939، دار ابن خلدون، بيروت 1960.
- الادريسي ،نزهة المشتاق في اختراق الافاق، تحقيق محمد الحلج صدوق مكتبة الثقافة باريز 1983ص93
- صالح شكاك،"التاريخ المنجمي للمغرب"دار أبي رقراق للطباعة والنشر،الطبعة الأولى، 2013.
- صالح شكاك،"التاريخ المنجمي للمغرب، دار أبي رقراق للطباعة والنشر،الطبعة الأولى 2013.
- عزالدين احمد موسى،النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري ،الطبعة الأولى دار الشروق بيروت 1983ص217
- محمود إسماعيل،الأدارسة (هـ172-375) حقائق جديدة، الطبعة الأولى، مكتبة مذبولي القاهرة 1991.
- مصطفى ناعيمي، أهمية التجارة بالنسبة للبيئة الاقتصادية والاجتماعية غرب الصحراء-بلاد ثكنة ،مجلة البحث العلمي ،العدد 35،الرباط 1985.
- موريس لومبار، الإسلام في عظمته الأولى،الطبعة الأولى ترجمة ياسين الحافظ، دار الطليعة، بيروت ، 1976م.
- موسى سعدي وهنري سالفان Salvan الأبحاث والاستغلالات المنجمية بالمغرب، تعريب أحمد علوي محمدي، مجلة المناجم والجيولوجيا، عدد 34، 1971.
- Jean, Claude Allain, Agadir 1911 : une crise impérialiste en Europe pour la conquête du Maroc Université de Paris I Panthéon-Sorbonne, 1976.
- René, Hoffherr, «L'Equilibre économique du Maroc modernes, Revue Economique Internationale, juillet 1929

ثامناً:

الدراسات التقنية والعلوم التطبيقية

دور الذكاء الإصطناعي في الانتخابات و الحكامة:
التحديات و الفرص

د. عبد الحق حجي
دكتور في القانون العام
جامعة الحسن الثاني – الدار البيضاء
المملكة المغربية

الملخص

تشهد الساحة السياسية العالمية تحولات جوهرية بفعل التقدم التقني المتسارع، ويبرز الذكاء الاصطناعي كفاعل جديد يعيد تشكيل ديناميات العملية الانتخابية وأنماط الحكامة العمومية. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الأدوار المتعددة للذكاء الاصطناعي في المجالين الانتخابي والإداري، مع الوقوف على التحديات التقنية، القانونية والأخلاقية التي تواكب هذا التحول.

تُبرز النتائج أن الذكاء الاصطناعي يوفر إمكانات كبيرة لتعزيز فعالية الحملات الانتخابية، تحسين التواصل السياسي، رصد الرأي العام، ومكافحة التلاعب المعلوماتي. كما يفتح آفاقًا واعدة أمام الحكامة الذكية من خلال دعم اتخاذ القرار، ترشيد السياسات العمومية، وتكريس الشفافية والمساءلة.

غير أن هذه المكاسب تصطدم بجملة من التحديات، أبرزها ما يتصل بحماية الخصوصية، مخاطر التحيز الخوارزمي، وتنامي النزعات الشعبوية بفعل الاستخدام غير الرشيد للتقنيات الرقمية. ويكتسي هذا النقاش أهمية خاصة في سياقات الدول النامية، التي تسعى إلى موازنة تطلعاتها نحو التحول الرقمي مع إكراهات البنية القانونية والمؤسسية المحدودة.

تخلص الدراسة إلى ضرورة إرساء إطار تشريعي وأخلاقي متكامل، يضبط استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال السياسي، مع تعزيز القدرات الوطنية في مجال السيادة الرقمية والحوكمة الرشيدة.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي – الانتخابات – التحول الرقمي السياسي – الحكامة الذكية – الخصوصية والخوارزميات

Abstract

The new global political panorama is going through major structural changes due to an accelerated technological development. where a new actor of the process of election and public government is appearing = Artificial Intelligence (AI). This survey attempts to provide a comprehensive overview of the varied uses of AI in electoral and administrative areas as well as the associated technical, legal, and ethical concerns brought about by this shift in paradigm.

The results underscore that AI has the capability to help make electoral campaigns more efficient, political communication better targeted, opinions more closely monitored and information manipulation more strongly fought. In addition, AI offers great opportunities for intelligent governance through data-driven decision making, public policy optimization, and enhancement of transparency and accountability.

These advancements, however, are tempered with: a series of challenges including privacy management, algorithmic bias, and the legitimization of populist impulses unleashed by unbridled digital technology. This debate is particularly important in developing countries whose aspirations for digital transformation are often at odds with their lack of strong legal and institutional frameworks.

On a positive note, the report highlights that this is the beginning of the conversation on technologically enabled manipulation, and that "if we learn to work together now, we might yet minimise the damage that can be done to the rule of law and democracy through the misuse of AI." The report calls for a regulatory, interfaced, AI legal and ethic framework applied in politics, and for this to run parallel to efforts to develop sovereign capability while at the same time not compromising sound governance.

Keywords: Artificial Intelligence - Elections - Political Digital Transformation - Smart Governance - Privacy and Algorithms

المقدمة

في ظل التحولات العميقة التي يشهدها العالم المعاصر، بات التقدم التكنولوجي يشكل أحد المرتكزات الأساسية لإعادة تشكيل العلاقات السياسية، وتحديث أنماط الحكامة العمومية. ويأتي الذكاء الاصطناعي (AI) في مقدمة هذه الأدوات التكنولوجية المتقدمة، حيث لم يعد مقتصرًا على المجالات الصناعية والتجارية، بل أصبح فاعلًا مركزيًا في الحياة السياسية، خصوصًا في العمليات الانتخابية وصناعة القرار العمومي.(Almeida, 2020, p. 112)

لقد أفضى الانتشار الواسع لتقنيات الذكاء الاصطناعي إلى بروز نماذج جديدة من "الحكامة الذكية" التي تعتمد على تحليل البيانات الضخمة، والتعلم الآلي، والخوارزميات التنبؤية، من أجل تحسين فعالية الأداء المؤسسي، وتعزيز الشفافية والمساءلة. ومع أن هذه التقنيات تتيح إمكانات غير مسبوقة، إلا أنها تثير، في المقابل، تساؤلات معقدة حول الحياد، والأمن السيبراني، وحماية الخصوصية الفردية، ما يجعل إدماجها في السياق السياسي والإداري محفوفًا بجملة من التحديات (نور الدين، 2021، ص. 77).

وفي السياق نفسه، يشير بيرنرز لي (Berners-Lee, 2019) إلى أن الاستخدام غير المنضبط للذكاء الاصطناعي في الحملات الانتخابية قد يهدد الأسس الديمقراطية من خلال تسخير البيانات لأغراض التوجيه السلوكي للناخبين، وهو ما حدث فعليًا في تجارب معاصرة عدة، مثل قضية "كامبريدج أناليتيكا .(Green & Issenberg, 2018, p. 89) "كما تشدد دراسات عربية حديثة على أن التحول الرقمي السياسي في البلدان النامية يظل رهينًا بمدى قدرة هذه الدول على تكييف البنية القانونية والمؤسساتية مع متطلبات الحوكمة الرقمية (الرباحي، 2023، ص. 41)

من هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأدوار المتعددة للذكاء الاصطناعي في الانتخابات والحكامة، مع تسليط الضوء على الفرص التي يتيحها، والتحديات التي يفرضها، خاصة في ظل سياقات سياسية متباينة. وتُبنى الدراسة على مقاربة تحليلية نقدية، تستند إلى نماذج مقارنة وتجارب واقعية، بغرض تقديم رؤية متكاملة حول شروط تفعيل ذكاء اصطناعي مسؤول في المجال العام.

مشكلة الدراسة

يُعد الذكاء الاصطناعي إحدى أبرز تجليات الثورة الرقمية الراهنة، بما يتيحه من إمكانات لتطوير الأداء المؤسسي وتعزيز فعالية العمليات السياسية والإدارية، ولا سيما في مجالَي الانتخابات والحكامة. غير أن هذا التوظيف يثير إشكالات معقدة تتعلق بمدى انسجام الذكاء الاصطناعي مع المبادئ الديمقراطية، وحدود قدرته على خدمة الشفافية والمساءلة دون المساس بالخصوصية الفردية أو تكريس التحيزات الخوارزمية.

وفي ظل تزايد اعتماد الدول، بما فيها الدول النامية، على تقنيات الذكاء الاصطناعي في تدبير الشأن العام، يطرح تساؤل مركزي نفسه حول الكيفية التي يمكن من خلالها توظيف هذه التقنيات لخدمة المسار الديمقراطي وتحقيق الحكامة الجيدة، دون السقوط في فخ التحكم غير المشروع، أو انتهاك الحقوق الأساسية.

وانطلاقًا من هذا السياق الإشكالي، تتحدد المشكلة الرئيسة للدراسة من خلال التساؤل المركزي الآتي:

إلى أي حد يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي أن تسهم في تحسين الأداء الانتخابي والحكامة العمومية، دون الإخلال بمبادئ الشفافية، الخصوصية، والعدالة الديمقراطية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسة مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تروم استجلاء أبعاد الموضوع على النحو الآتي:

- ما أبرز الأدوار التي بات الذكاء الاصطناعي يضطلع بها في العمليات الانتخابية المعاصرة؟
- كيف يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي أن تساهم في تطوير نماذج الحكامة الذكية وتعزيز فعالية الأداء الإداري؟
- ما أهم التحديات القانونية، الأخلاقية والتقنية التي ترافق إدماج الذكاء الاصطناعي في المجالين السياسي والإداري؟
- كيف يمكن للدول النامية أن توازن بين متطلبات التحول الرقمي وضرورات الحفاظ على السيادة الديمقراطية؟
- ما الإطار التنظيمي والأخلاقي الأمثل لضمان استخدام مسؤول وآمن للذكاء الاصطناعي في تدبير الشأن العام؟

1. فرضيات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من جملة من الفرضيات العلمية التي توجه مسار البحث والتحليل، وتتمثل فيما يلي:

- **يفترض أن الذكاء الاصطناعي يسهم بشكل إيجابي في تحسين فعالية الحملات الانتخابية وتعزيز استهداف الناخبين بطرق أكثر دقة ونجاعة.**
- **من المرجح أن يؤدي توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في الإدارة العمومية إلى تحسين آليات اتخاذ القرار وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة ضمن نموذج الحكامة الذكية.**
- **يفترض أن غياب إطار قانوني وأخلاقي واضح لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال السياسي يمثل عاملًا مهددًا لنزاهة الانتخابات واستقلالية القرار الإداري.**
- **من المحتمل أن تؤدي التحيزات الخوارزمية وسوء استخدام البيانات إلى نتائج سلبية تضعف الثقة في المؤسسات وتعمق الفجوة بين المواطن والدولة.**
- **يفترض أن قدرة الدول النامية على الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في الحوكمة تظل مرهونة بمدى توفر الإرادة السياسية، والبنية التحتية الرقمية، والكفاءة المؤسساتية.**

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والمعرفية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **تحليل الدور المتنامي للذكاء الاصطناعي في دعم العملية الانتخابية وتعزيز فعاليتها وشفافيتها.**
- **استكشاف كيفية توظيف الذكاء الاصطناعي في تطوير نماذج الحكامة الذكية وتحسين أداء المؤسسات العمومية.**
- **تحديد أبرز التحديات القانونية، الأخلاقية، والتقنية التي ترافق إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال السياسي والإداري.**
- **تقييم واقع التحول الرقمي السياسي في الدول النامية، ومدى جاهزية البنى المؤسساتية والتشريعية لمواكبة هذا التحول.**
- **اقتراح توصيات عملية لإرساء إطار متكامل يضمن توظيفًا مسؤولًا وآمنًا للذكاء الاصطناعي في خدمة الديمقراطية والحكامة الرشيدة.**

أهمية الدراسة

تُعد هذه الدراسة ذات أهمية بالغة في سياق التحولات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر، وفي ظل تنامي الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل الحقول السياسية والإدارية. فاستيعاب الأدوار المتعددة التي يمكن أن تضطلع بها هذه التقنيات في التأثير على المسارات الانتخابية، وكذا في بلورة نماذج جديدة للحكامة الذكية، يكتسي طابعًا استراتيجيًا متزايدًا، لاسيما أمام التحديات المتصاعدة المرتبطة بضمان الشفافية، وصون النزاهة، وحماية الحقوق والحريات الأساسية.

أولًا، تُمثل هذه الدراسة إسهامًا علميًا نوعيًا في تحليل التفاعل القائم بين الذكاء الاصطناعي وآليات الحكامة الديمقراطية، من خلال التركيز على سبل توظيف هذه التكنولوجيا في العمليات الانتخابية، وما قد يترتب عن ذلك من تأثير على ميولات الناخبين وتوجيه اختياراتهم السياسية. ثانيًا، ومن خلال مقاربة مفهوم "الحكامة الذكية"، تسعى الدراسة إلى استجلاء الآليات التي من شأنها تعزيز نجاعة الأداء الإداري عبر دمج أدوات الذكاء الاصطناعي، بما يتيح دعمًا أكثر فاعلية للسياسات العمومية، ويسهم في ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة في ظل التحول الرقمي الشامل.

علاوة على ذلك، تتجلى أهمية هذا البحث بصورة خاصة في سياق الدول النامية التي تواجه تحديات التوفيق بين متطلبات الرقمنة من جهة، والحفاظ على مرتكزات الديمقراطية من جهة ثانية. ومن ثم، فإن الدراسة تضع بين يدي صناع القرار والباحثين إطارًا نظريًا وتطبيقيًا يمكن اعتماده لتطوير السياسات العمومية المحلية والإقليمية، كما تسهم في إغناء الرصيد المعرفي المتعلق بإدماج الذكاء الاصطناعي في مجالات الحوكمة السياسية والإدارية، مما يمنحها قيمة بحثية متميزة على المستويين الأكاديمي والممارساتي.

حدود الدراسة

تُحدّد هذه الدراسة ضمن جملة من الحدود التي تؤطر نطاقها العلمي والمعرفي، وهي كما يلي:

- **الحدود الموضوعية:**

تنحصر الدراسة في تحليل دور الذكاء الاصطناعي في مجالي **الانتخابات** و**الحكامة العمومية**، دون التوسع في باقي التطبيقات القطاعية للتقنيات الذكية كالصحة أو التعليم، إلا عند الحاجة إلى الإحالة أو الاستئناس.

- **الحدود الزمانية** :

تركز الدراسة على الفترة الممتدة من **2020 إلى 2025** ، بوصفها مرحلة مفصلية شهدت تسارعًا ملحوظًا في إدماج الذكاء الاصطناعي ضمن العمليات السياسية والإدارية، سواء في الدول المتقدمة أو النامية.

- **الحدود المكانية:**

تنطلق الدراسة من منظور مقارن، لكنها تولي اهتمامًا خاصًا بسياقات **الدول النامية**، لا سيما في المنطقة العربية، نظرًا لما تعرفه من تحديات رقمية وتشريعية مرتبطة بالتحول التكنولوجي.

- **الحدود المنهجية:**

تعتمد الدراسة على مقاربة تحليلية وصفية مدعومة بأمثلة وتجارب واقعية، دون اللجوء إلى العمل الميداني أو إجراء استبيانات، نظرًا لطبيعة الموضوع المركّبة وارتباطه بإشكاليات تشريعية وأخلاقية ذات طابع نظري ومقارن.

الدراسات السابقة

شهد موضوع الذكاء الاصطناعي في المجال السياسي والإداري اهتمامًا متزايدًا في السنوات الأخيرة، حيث تنوعت الدراسات التي تناولت العلاقة بين التقنيات الذكية، الحوكمة، والعمليات الانتخابية. ويمكن تصنيف هذه الدراسات إلى ثلاث فئات رئيسة:

- **دراسات تناولت الذكاء الاصطناعي في العمليات الانتخابية:**

ركزت عدة أبحاث على تحليل تأثير الذكاء الاصطناعي على الحملات الانتخابية، واستهداف الناخبين، والتلاعب بالمعلومات. من أبرزها دراسة *Green & Issenberg (2018)* التي تطرقت إلى دور الخوارزميات في توجيه السلوك الانتخابي، مستعرضةً حالة "كامبريدج أناليتيكا" كنموذج لإشكالية استغلال البيانات الشخصية دون رقابة. كما تناولت *Tufekci (2019)* أثر الذكاء الاصطناعي على الديمقراطيات الناشئة، محذرة من مخاطر "الاستقطاب الخوارزمي" وخلق فقاعات الرأي.

وفي السياق العربي، قدّم *عبد الحق حجي (2025)* دراسة معمقة بعنوان **"من الخوارزمية إلى صندوق الاقتراع"**، تناول فيها قضية *كامبريدج أناليتيكا* من زاوية قانونية وسياسية، مبرزًا كيف أسهم الذكاء الاصطناعي في التأثير المنهج على اختيارات الناخبين من خلال استغلال البيانات الشخصية في توجيه السلوك الانتخابي. وخلصت الدراسة إلى ضرورة إرساء ضوابط تشريعية دقيقة تُنظّم استخدام الخوارزميات في الحملات السياسية، حمايةً للسيادة الديمقراطية.

- **دراسات حول الذكاء الاصطناعي والحكامة الذكية:**

سعت دراسات أخرى إلى إبراز الأثر الإيجابي المحتمل لتقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة الإدارة العمومية، وتحقيق الشفافية والمساءلة. من ذلك دراسة *Almeida (2020)* التي اعتبرت أن اعتماد نماذج "الحكامة الخوارزمية" يمكن أن يسهم في تقليص الفساد الإداري وتحسين الاستجابة للسياسات العامة. وفي السياق العربي، أشار *نور الدين (2021)* إلى أن الحكامة الذكية تظل في مراحلها الأولى بسبب محدودية البنية الرقمية وعدم نضج الأطر التنظيمية.

- **دراسات نقدية تشريعية وأخلاقية:**

ركز هذا الاتجاه من الدراسات على التحديات التي يطرحها إدماج الذكاء الاصطناعي في الشأن العام، لاسيما من حيث احترام الخصوصية، التحيز الخوارزمي، وغياب المساءلة القانونية. فقد ناقشت *Cath (2018)* الحاجة إلى "حوكمة خوارزمياتية" تضمن الشفافية والعدالة في اتخاذ القرار الآلي. كما أكدت *الرباحي (2023)* في دراسة عربية على ضرورة وضع تشريعات رقمية تواكب تسارع التحول الرقمي وتحمي الحقوق الأساسية للمواطن

ما يميز هذه الدراسة على الدراسات السابقة

وتتميز هذه الدراسة الحالية بأنها تسعى إلى الجمع بين هذه المقاربات الثلاث (الوظيفية، النقدية، المقارنة)، مع التركيز على السياق العربي والنامي، وهو ما يمنحها طابعًا تكامليًا ونظريًا فريدًا في الحقل.

مصطلحات الدراسة وتعريفها

- **الذكاء الاصطناعي(Artificial Intelligence)** :

يُقصد به في هذه الدراسة: مجموعة الأنظمة والخوارزميات الحاسوبية القادرة على محاكاة بعض القدرات الذهنية البشرية، كالتعلم، والاستنتاج، واتخاذ القرار. ويُوظف الذكاء الاصطناعي في المجال السياسي من خلال تحليل البيانات الانتخابية، التنبؤ بتوجهات الناخبين، وتوجيه الرسائل الدعائية بطريقة مخصصة وفعالة (Almeida, 2020).

- **الانتخابات الرقمية(Digital Elections)** :

تشير إلى العمليات الانتخابية التي تعتمد بشكل كلي أو جزئي على التكنولوجيا الرقمية، سواء في التسجيل، أو التصويت، أو فرز النتائج، أو إدارة الحملات الانتخابية من خلال الأدوات الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي. ويتمثل الجانب الأكثر حساسية في هذا النوع من الانتخابات في قابلية توجيه الناخبين رقميًا والتأثير على قراراتهم دون وعي مباشر (Green & Issenberg, 2018).

- **التحول الرقمي السياسي(Political Digital Transformation)** :

يُشير إلى عملية انتقال الأنظمة والمؤسسات السياسية من الأساليب التقليدية إلى أساليب رقمية تعتمد على الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحديثة في التفاعل مع المواطنين، وصناعة القرار، وتدبير الحملات الانتخابية، مما يؤدي إلى إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع السياسي (Tufekci, 2019).

- **الحكامة الذكية(Smart Governance)** :

يقصد بها في هذه الدراسة نموذجًا متقدمًا من أنماط تدبير الشأن العام، يقوم على دمج تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة في صناعة القرار العمومي، بهدف الارتقاء بكفاءة المؤسسات، وضمان استجابة أكثر دقة وشفافية لحاجيات المواطنين. وتشمل الحكامة الذكية استخدام منصات رقمية تفاعلية، وأنظمة دعم القرار المؤتمتة، بما يعزز مبادئ المشاركة، والمساءلة، والعدالة في توزيع الموارد والخدمات.(Margetts & Dorobantu, 2022) .

- **الخصوصية والخوارزميات:(Privacy and Algorithms)**

يُقصد بها في هذه الدراسة الإشكالية الناجمة عن جمع ومعالجة البيانات الشخصية للناخبين أو المواطنين عبر خوارزميات الذكاء الاصطناعي، بما قد يهدد الحق في الخصوصية، ويؤدي إلى تمييز أو توجيه سلوكي غير شفاف، خاصة في ظل غياب آليات رقابة فعّالة(Binns, 2018) .

مناهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على حزمة من المناهج البحثية المتكاملة التي تهدف إلى بناء تحليل علمي دقيق وشامل لدور الذكاء الاصطناعي في مساري الانتخابات والحكامة، بما يتيح فهمًا معمقًا للإمكانات والتحديات التي تفرضها هذه التقنيات في السياقات السياسية والمؤسساتية المعاصرة. وفي هذا الإطار، يرتكز البحث بالأساس على المنهج التحليلي النقدي، باعتباره أداة منهجية لفحص الأدبيات العلمية السابقة، وتفكيك الظواهر المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في المجالين الانتخابي والإداري، مع إيلاء اهتمام خاص للجوانب الأخلاقية والقانونية المترتبة عن هذا الاستخدام.

وبموازاة ذلك، يتم توظيف المنهج المقارن قصد ملامسة الفوارق والتقاطعات بين التجارب الدولية في مجال توظيف الذكاء الاصطناعي في الحوكمة الرقمية وتنظيم العمليات الانتخابية، مع الوقوف عند دراسات حالة بارزة، من قبيل قضية "كامبريدج أناليتيكا"، بوصفها نموذجًا إشكاليًا لتقاطع التكنولوجيا مع التوجيه السلوكي والسياسي.

كما يستند البحث إلى المنهج الوصفي لتحليل مفهوم "الحكامة الذكية"، عبر تفصيل محدداتها ووظائفها، واستعراض سبل توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في دعم فعالية الأداء داخل المؤسسات العمومية، سواء على مستوى اتخاذ القرار أو تحسين الخدمات.

وتمثل هذه المناهج مجتمعة إطارًا مرجعيًا متكاملاً لفهم الأثر المتزايد للذكاء الاصطناعي على التحول الديمقراطي وعلى آليات تحديث الفعل الإداري، بما يسهم في بلورة تصور نقدي لمستقبل الحوكمة في ظل الثورة الرقمية.

خطة البحث

انسجامًا مع الإشكالية المطروحة، وتساؤلات الدراسة وأهدافها، جاء بناء هذا البحث وفق تصور منهجي يقوم على مقاربة تحليلية مزدوجة تجمع بين الطرح النظري والاستقراء النقدي للتجارب المعاصرة. وقد تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين رئيسيين، يتفرع كل واحد منهما إلى مطلبين، بما يضمن معالجة متوازنة لموضوعي الذكاء الاصطناعي في العمليات الانتخابية من جهة، والحكامة الذكية من جهة ثانية.

يركز المبحث الأول على رصد ملامح التحول الذي أحدثه الذكاء الاصطناعي في سير الحملات الانتخابية، مع تسليط الضوء على أدوات التأثير الخوارزمي، وما تطرحه من رهانات متعلقة بالنزاهة الديمقراطية وشفافية الاختيار السياسي.

أما المبحث الثاني، فيتجه نحو دراسة توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال الإداري، من خلال مفهوم الحكامة الذكية، مستعرضًا ما يتيحه من فرص لتحسين الأداء العمومي، مقابل ما يثيره من إشكالات تشريعية وأخلاقية تتطلب ضبطًا قانونيًا ومؤسساتيًا دقيقًا، لاسيما في سياق الدول النامية.

المبحث الأول: الذكاء الاصطناعي وتحول العمليات الانتخابية

سيتناول هذا المبحث، في مطلبه الأول، مختلف الآليات المعتمدة في توظيف الذكاء الاصطناعي ضمن الحملات الانتخابية (**آليات توظيف الذكاء الاصطناعي في الحملات الانتخابية**) ، بينما يُخصَّص المطلب الثاني لتحليل المخاطر الناجمة عن التأثير الخوارزمي على نزاهة العملية الانتخابية، في ضوء التحديات التي تفرضها هذه التقنيات على المبادئ الديمقراطية (**مخاطر التأثير الخوارزمي على النزاهة الانتخابية**).

المطلب الأول: آليات توظيف الذكاء الاصطناعي في الحملات الانتخابية

يشكل الذكاء الاصطناعي اليوم رافعة استراتيجية في إدارة الحملات الانتخابية، حيث مكّن تطوّر الخوارزميات ومعالجة البيانات الضخمة من ابتكار أدوات غير مسبوقة لاستهداف الناخبين، وصياغة الرسائل السياسية وفقًا لملامحهم النفسية والسلوكية. لقد أصبح الذكاء الاصطناعي يُوظف في جميع مراحل الحملة، من تحليل الرأي العام، إلى تخصيص الإعلانات، وصولًا إلى التنبؤ بسلوك الناخبين والتأثير في اختياراتهم، الأمر الذي أعاد تشكيل المشهد الانتخابي برمّته.

وتُعدّ أبرز الآليات المعتمدة في هذا الإطار هي التنميط **السيكولوجي للناخبين** (**Psychographic Profiling**)، الذي يقوم على تجميع ومعالجة البيانات المتأتية من وسائل التواصل الاجتماعي، ومحركات البحث، والمشتريات الرقمية، وذلك بغرض بناء نماذج تنبؤية لسلوك الأفراد. وقد برز هذا التوجه بشكل صارخ في قضية **Cambridge Analytica**، التي اعتمدت على تحليل بيانات ملايين المستخدمين دون علمهم من خلال منصة فيسبوك، لتوجيه محتوى سياسي مخصص لكل فئة من الناخبين، بناء على سماتهم الشخصية، كالعصابية والانفتاح والانبساط، وفق نموذج "**OCEAN**" الشهير، ما شكّل تحولًا جذريًا في استراتيجيات الحملات الانتخابية الحديثة.(Green & Issenberg, 2018, p. 89)

كما يشمل التوظيف الخوارزمي أدوات الذكاء الاصطناعي الأخرى مثل **خوارزميات التعلُّم الآلي** (**Machine Learning Algorithms**)، التي تُستخدم لتحديد المناطق أو الشرائح الاجتماعية الأكثر تأثرًا بمحتوى معين، وتوجيه الرسائل بدقة عالية وفق مبدأ **micro-targeting** هذا ما يسمح للحملات بإعادة تشكيل الخطاب السياسي باستمرار، انطلاقًا من البيانات التي يتم جمعها لحظيًا وتحليلها عبر أدوات متقدمة مثل **Natural Language Processing** و **Sentiment Analysis**.

(Tufekci, 2019, p. 112)

وإضافة إلى ذلك، تعتمد بعض الحملات على **الروبوتات الذكية** (**Bots**) التي تُدار تلقائيًا لنشر الرسائل السياسية، والتعليق على المحتويات المؤثرة، والتلاعب باتجاهات الرأي العام عبر توليد كميات هائلة من المحتوى خلال وقت قصير، ما يُعرف بـ"**الاستمالة الرقمية للوعي السياسي** (**Digital Political Persuasion**) " وفي هذا السياق، تشير الباحثة **زينب توفيقجي Zeynep Tufekci** إلى أن هذا الاستخدام غير المتكافئ للتقنيات يُهدد تكافؤ الفرص الانتخابية، ويفرض تحكمًا سلوكيًا ناعمًا على الجمهور دون وعي منه بذلك.(Tufekci, 2019, p. 115)

وفي العالم العربي، بدأت هذه الآليات تُستنسخ في بعض السياقات الانتخابية، رغم تفاوت الإمكانيات الرقمية بين الدول. فقد أشار **الباحث عبد الحق حجي** في دراسته المعنونة من الخوارزمية إلى صندوق الاقتراع إلى أن بعض الحملات الانتخابية في شمال إفريقيا بدأت تعتمد أدوات تحليل الرأي الرقمي لرصد تفاعل المواطنين، وتعديل الرسائل الدعائية بما يتناسب مع التوجهات العامة للمجتمع الرقمي، رغم غياب الأطر القانونية التي تضبط هذا النوع من الممارسات (حجي، 2025، ص. 47).

ومن الناحية التقنية، تعتمد الحملات على أنظمة الذكاء الاصطناعي المدمجة في المنصات الاجتماعية، مثل خوارزميات فيسبوك وتويتر ويوتيوب، التي تتيح مضاعفة الوصول إلى الجمهور المستهدف بشكل تلقائي، وفقًا لسلوك المستخدمين وتفاعلاتهم السابقة، ما يجعل الحملات قادرة على خلق "**فقاعات رأي" موجهة** (**Filter Bubbles**) تكرّس انغلاق الأفراد على مصادر تؤكد توجهاتهم فقط، وهو ما يضعف التنوع الفكري ويُغذي الاستقطاب السياسي.(Pariser, 2011, p. 42)

وتُعدّ هذه الآليات جميعها أدوات ذات قدرة عالية على التأثير، لكنها تطرح في الآن ذاته تحديات جوهرية على مستوى الشفافية، والمساءلة، وضمان التعددية، ما يستوجب مراجعة عميقة للضوابط التي تحكم استخدامها في المجال الانتخابي.

المطلب الثاني: مخاطر التأثير الخوارزمي على النزاهة الانتخابية

أدى التوسع المتسارع في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن الحملات الانتخابية إلى بروز إشكاليات عميقة ترتبط بسلامة العملية الانتخابية، وفي مقدمتها مسألة التأثير الخوارزمي على نزاهة الاقتراع. ففي الوقت الذي تتيح فيه الخوارزميات إمكانات غير مسبوقة في استهداف الناخبين وتحسين تفاعل الحملات معهم، فإنها تُستعمل أحيانًا بطرق تنتهك المبادئ الديمقراطية الأساسية، مثل الشفافية، والمساواة، وحرية الاختيار.

أول المخاطر التي تثيرها هذه التقنيات يتمثل في تضليل الناخبين عبر المحتوى المخصص سلوكيًا (**Behavioral Microtargeting**). ذلك أن التخصيص المفرط للرسائل السياسية بناءً على التنميط الشخصي السيكولوجي، كما حصل في قضية **Cambridge Analytica**، يجعل من الناخبين ضحايا لتوجيه ناعم وغير معلن، يحدّ من استقلالية القرار ويشوّش على إدراكهم للخيارات السياسية المتاحة. هذا ما دفع الباحثة Zuboff (2019) إلى وصف هذه الممارسات بأنها تدخل ضمن "**رأسمالية المراقبة**"، حيث يُختزل المواطن في بيانات رقمية تُستخدم للتأثير عليه دون علمه أو رضاه (Zuboff, 2019, p. 213).

ثانيًا، تُطرح إشكالية **التحيز الخوارزمي**(**Algorithmic Bias**) ، وهو ما يعني أن الخوارزميات قد تُكرّس تحيزات ضمنية ناتجة عن البيانات التي تم تدريبها عليها، سواء من حيث النوع الاجتماعي، أو العرق، أو الانتماء الجغرافي. وقد أظهرت عدة دراسات أن خوارزميات تصنيف الناخبين قد تعمد إلى استبعاد أو تهميش فئات معينة من الخطاب السياسي، ما يُخلّ بمبدأ تكافؤ الفرص الانتخابية ويُفضي إلى تمثيل غير عادل.(O'Neil, 2016, p. 135)

ثالثًا، يمثل غياب الشفافية في كيفية تصميم وتشغيل الخوارزميات تحديًا كبيرًا أمام مراقبة الانتخابات. فمعظم هذه الخوارزميات تُدار من قبل شركات خاصة لا تُفصح عن معايير الاستهداف أو طريقة ترتيب المحتوى السياسي، مما يصعّب على الهيئات التنظيمية والمراقبين فهم أثر هذه الأدوات على الرأي العام، ويُقوّض بذلك مبدأ المساءلة الديمقراطية.(Pasquale, 2015, p. 21)

وفي السياق العربي، حذّر عبد الرحمان الرباحي في دراسته الحوكمة الرقمية في العالم العربي من استخدام خوارزميات غير منظمة في الحملات الانتخابية، معتبرًا أن "غياب الإطار التشريعي الذي يُنظّم التفاعل بين التكنولوجيا والعملية الانتخابية، يعرض نزاهة الاقتراع لخطر التلاعب الرقمي" (الرباحي، 2023، ص. 41). كما نبّه إلى أن اعتماد **المحتوى السياسي المُولّد آليًا** دون تحديد مصدره يفتح الباب أمام **الديب فايك** (**Deepfake**) والتزييف العميق الذي يمكن أن يُستخدم لتشويه المرشحين أو تضليل الرأي العام.

من جهة أخرى، تبرز إشكالية الاستقطاب الرقمي، حيث تؤدي خوارزميات التوصية إلى تضييق دائرة المعلومات التي يتعرض لها الناخب، مما يعزز ما يُعرف بـ"**غرف الصدى**(**Echo Chambers**) "، ويُنتج فضاءات رقمية مغلقة يتفاعل فيها الأفراد فقط مع من يشاركونهم الآراء نفسها. هذا النمط يؤدي إلى تأجيج الانقسام السياسي ويقوّض الحوار الديمقراطي (Sunstein, 2017, p. 58).

إن هذه التحديات مجتمعة تُبرز الحاجة إلى تطوير أطر قانونية وأخلاقية شاملة، تضمن خضوع الخوارزميات للمراقبة والمساءلة، وتُحد من استخدامها كأدوات للتوجيه الانتخابي غير النزيه. كما أن تعزيز الشفافية في تصميم ونشر المحتوى السياسي الرقمي يُعدّ شرطًا أساسيًا لحماية سلامة الديمقراطيات في عصر الذكاء الاصطناعي.

المبحث الثاني: الحكامة الذكية بين الفرص التقنية والقيود التشريعية

سيتناول هذا المبحث، في مطلبه الأول، دور الذكاء الاصطناعي كأداة لدعم الشفافية وتعزيز آليات المساءلة داخل الإدارة العمومية (**الذكاء الاصطناعي كأداة لتعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة العمومية**)، في حين يُخصَّص المطلب الثاني لتحليل الإطارين القانوني والأخلاقي الكفيلين بتنظيم استخدام هذه التقنية في المجال العام، بما يضمن انسجامها مع المبادئ الديمقراطية والضوابط المؤسسية (**المطلب الثاني: الإطار القانوني والأخلاقي لتنظيم الذكاء الاصطناعي في المجال العام**).

المطلب الأول: الذكاء الاصطناعي كأداة لتعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة العمومية

أدى تنامي توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال الإداري إلى بروز آفاق واعدة لإرساء قواعد جديدة من الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات العمومية. فقد أصبح بالإمكان، بفضل تقنيات التعلم الآلي وتحليل البيانات الضخمة، تتبّع العمليات الإدارية بدقة، ورصد الفجوات في الأداء، وكشف مواطن الفساد أو التلاعب، مما يعزز من ثقة المواطن في الإدارة ويقوّي آليات الرقابة المؤسسية.

يتمثل أحد أبرز الأدوار التي يمكن للذكاء الاصطناعي الاضطلاع بها في هذا السياق في تحليل النفقات العمومية ومراقبة الصفقات العامة، من خلال أنظمة مؤتمتة قادرة على اكتشاف الشذوذ في البيانات، أو الحالات التي تخرج عن الأنماط المعتادة، والتي قد تكون مؤشرًا على ممارسات غير مشروعة. وقد أكدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) على أهمية إدماج أدوات الذكاء الاصطناعي في مراقبة الصفقات، لما توفره من قدرة على معالجة ملايين المعطيات بسرعة، مما يساعد في اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة ومكافحة الفساد بفعالية.(OECD, 2021, p. 27)

كما يسهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشفافية التشاركية، من خلال تطوير منصات رقمية تتيح للمواطنين متابعة أداء الإدارات العمومية، وتقديم الملاحظات أو التقييمات بشكل لحظي. وقد تبنت عدة دول هذا النهج، حيث تم توظيف **خوارزميات تحليل المشاعر** (**Sentiment Analysis**) في مراقبة تفاعل المواطنين مع الخدمات العمومية، مما يوفّر مؤشرات نوعية تساعد في تحسين الأداء وتعزيز الاستجابة لحاجيات السكان.(Margetts & Dorobantu, 2022, p. 59)

أما على مستوى المساءلة، فإن النظم الذكية تُستخدم في إعداد تقارير آلية عن الأداء الإداري، تستند إلى مؤشرات كمية وموضوعية، يتم توليدها من خلال تتبع تدفقات العمل والمعاملات الإدارية. وتتيح هذه النظم تقييما دقيقًا وفوريًا للفاعلين الإداريين، مع تقليل تأثير العوامل الذاتية أو التدخلات البشرية في تقييم الكفاءة. وتُظهر تجربة إستونيا، التي تُعد من الرواد في الحوكمة الرقمية، كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يضمن مساءلة آلية شفافة لمقدمي الخدمات العمومية من خلال ما يُعرف بـ"الحكومة الخوارزمية " (Algorithmic Government) (Almeida, 2020, p. 116).

ومع ذلك، فإن توظيف الذكاء الاصطناعي في هذا المجال يظل مشروطًا بتوفر بيئة قانونية وتنظيمية تضمن الشفافية في تصميم الخوارزميات ومخرجاتها، حتى لا تتحول هذه الأدوات إلى "صندوق أسود" لا يمكن مساءلة نتائجه أو التدقيق في معاييره. كما يجب أن يُرفق استخدام الذكاء الاصطناعي بإجراءات واضحة تضمن عدم التمييز، واحترام خصوصية المعطيات، وحماية الحقوق الرقمية للأفراد.

وفي السياق العربي، أشارت دراسة الباحث نور الدين (2021) إلى أن الذكاء الاصطناعي يمثل فرصة سانحة لتحسين الشفافية في الدول النامية، إلا أن غياب البنية القانونية الملائمة، وضعف نظم الرقابة الرقمية، يشكلان عائقًا أمام استثمار حقيقي لهذه

الإمكانات، وهو ما يستدعي تحيين الأطر التنظيمية وتدريب الفاعلين العموميين على توظيف هذه الأدوات بشكل مسؤول وفعال (نور الدين، 2021، ص. 83).

وبناء عليه، فإن إدماج الذكاء الاصطناعي في الإدارة العمومية لا يُعد مجرد خيار تقني، بل يمثل مدخلًا استراتيجيًا لإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وترسيخ ثقافة الإتقان والمحاسبة ضمن منظور حديث للحكامة الرشيدة.

2. المطلب الثاني: الإطار القانوني والأخلاقي لتنظيم الذكاء الاصطناعي في المجال العام

أثار التوسع المتسارع في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال العام، ولا سيما في القطاعات السياسية والإدارية، تحديات قانونية وأخلاقية غير مسبوقة، فرضت ضرورة ملحّة لتأطير هذا التوظيف ضمن إطار مؤسساتي يوازن بين استثمار الإمكانات التقنية وحماية المبادئ الديمقراطية. فالذكاء الاصطناعي، بما يتميز به من قدرة على اتخاذ قرارات مؤتمتة قائمة على خوارزميات معقدة، يطرح أسئلة جوهرية تتعلق بالمسؤولية، والشفافية، والإنصاف، والمساءلة.

في المستوى القانوني، لا يزال الإطار التنظيمي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العمومي يعاني من فجوات كبيرة على المستويين الوطني والدولي. فمعظم التشريعات الحالية تفتقر إلى نصوص صريحة تُحدد المسؤوليات القانونية المترتبة عن القرارات الآلية، خاصة عندما يتعلق الأمر بمخرجات خوارزمية تؤثر على الحقوق الأساسية للأفراد، مثل المشاركة السياسية أو الولوج إلى الخدمات. وقد نبهت المفوضية الأوروبية، في الوثيقة الإطارية للذكاء الاصطناعي(EU AI Act) ، إلى أن الأنظمة المصنفة ضمن فئة "**الخطورة العالية** (**High Risk AI Systems**) "مثل تلك المستخدمة في العدالة، التعليم، أو الحوكمة يجب أن تخضع لضوابط صارمة تشمل الشفافية، وقابلية التفسير، وخضوعها لمراجعة بشرية إلزامية (European Commission, 2021, p. 8).

أما من الجانب الأخلاقي، فإن أبرز التحديات تتمثل في التوفيق بين النجاعة التقنية واحترام الكرامة الإنسانية .فقرار إداري يصدر عن نظام خوارزمي، حتى وإن كان ناجعًا من حيث الكلفة والسرعة، قد يفتقر إلى مراعاة الحالات الإنسانية الفردية، وهو ما عبّر عنه الفيلسوف **لوسيان فلوريدي Luciano Floridi** بقوله إن "**الذكاء الاصطناعي بحاجة إلى منظومة قيم قبل أن يُسمح له بتوجيه البشر**(Floridi et al., 2018, p. 699). "

ولهذا، ظهرت مبادرات عديدة لوضع مواثيق أخلاقية لتوجيه تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي، من أبرزها "مبادئ مونتريال" و"الخطوط التوجيهية لليونسكو"، والتي شددت على ضرورة احترام مبادئ العدالة، والخصوصية، وعدم التحيز، وحق الإنسان في معرفة كيفية اتخاذ القرار.

وفي السياق العربي، ما تزال المنظومة القانونية والتنظيمية متأخرة نسبيًا في التعامل مع التحديات الأخلاقية للذكاء الاصطناعي. وقد أشار الباحث الرباحي (2023) إلى أن معظم الدول العربية لم تعتمد بعد قوانين واضحة تُنظّم استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة والسياسة، وهو ما يُضعف القدرة على الرقابة والمساءلة ويُهدد حقوق المواطنين الرقمية، خاصة في ظل هشاشة الإطار القانوني لحماية المعطيات الشخصية (الرباحي، 2023، ص. 44).

ومن الناحية العملية، تُعدّ مسألة المسؤولية القانونية عن الأضرار الناتجة عن قرارات أنظمة الذكاء الاصطناعي من أكثر المسائل تعقيدًا. فغياب فاعل بشري مباشر في عملية اتخاذ القرار يُثير إشكالات بشأن من يجب أن يُحاسب: هل هو مبرمج الخوارزمية؟ أم الجهة التي قررت استخدامها؟ أم الشركة المصنّعة للنظام؟ وقد دعا ف. باسكال (Frank Pasquale) إلى ضرورة تبني مبدأ

"قابلية التفسير" كشرط قانوني في تصميم الأنظمة الذكية، أي إلزام الشركات بكشف طريقة اشتغال الخوارزميات في حال وجود أثر قانوني مباشر على الأفراد.(Pasquale, 2015, p. 78)

وتأسيسًا على ما سبق، فإن تأطير الذكاء الاصطناعي في المجال العام يتطلب مقاربة تكاملية تجمع بين التشريع، والرقابة المؤسساتية، والتأهيل الأخلاقي، بما يضمن توافق استخدام هذه التكنولوجيا مع مبادئ الدولة الديمقراطية، ويحفظ في الوقت ذاته الثقة المجتمعية في الفعل الإداري والسياسي.

خاتمة

في خضم التحولات الرقمية العميقة التي تشهدها المجتمعات المعاصرة، بات الذكاء الاصطناعي يشكل أحد أبرز ملامح التغيير في بنية الفعل السياسي والإداري، بما يتيحه من إمكانات هائلة لتحسين الأداء، وترشيد القرار، وتعزيز الشفافية والمساءلة. غير أن هذا التقدم التقني، وإن كان يحمل وعودًا واعدة بتطوير الحكامة والارتقاء بجودة العمليات الانتخابية، يظل محفوفًا بمخاطر قانونية وأخلاقية قد تمس جوهر العملية الديمقراطية.

لقد بيّنت الدراسة أن توظيف الذكاء الاصطناعي في الحملات الانتخابية مكّن من ابتكار آليات غير مسبوقة لاستهداف الناخبين وتوجيه سلوكهم، ما أعاد تشكيل المشهد الانتخابي العالمي، وأثار في الآن ذاته إشكالات جوهرية تتعلق بالنزاهة، والخصوصية، والعدالة الانتخابية. كما أظهر التحليل أن الحكامة الذكية، باعتبارها نموذجًا إداريًا متقدمًا، تعتمد بشكل متزايد على تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين فعالية المؤسسات العمومية، وهو ما يفتح آفاقًا حقيقية لإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة، شريطة وجود تأطير قانوني وأخلاقي متماسك.

وفي السياق العربي، يظل الرهان كبيرًا على قدرة الدول النامية على تكييف منظوماتها القانونية والمؤسساتية مع متطلبات الذكاء الاصطناعي، بما يُمكّن من استثماره في تعزيز التنمية والديمقراطية، دون السقوط في فخ التبعية التقنية أو الاستعمال المفرط غير المنضبط.

وعليه، فإن التحدي الراهن لا يكمن فقط في توسيع نطاق استخدام الذكاء الاصطناعي، بل في ترسيخ نموذج استعمال مسؤول وشفاف، يُوازن بين النجاعة التقنية وصون الحقوق الأساسية، ويسهم في بلورة حوكمة رقمية عادلة ومُواطِنة، تُعلي من شأن الإنسان وتضع التكنولوجيا في خدمته لا العكس.

النتائج

أفضى التحليل الذي تناول أدوار الذكاء الاصطناعي في العمليات الانتخابية وأنماط الحكامة المعاصرة إلى استخلاص جملة من النتائج الأساسية، التي يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1. تحوّل الذكاء الاصطناعي إلى فاعل مركزي في الحملات الانتخابية، من خلال ما يوفره من إمكانات في استهداف الناخبين وتوجيه اختياراتهم السياسية عبر أدوات التنميط السيكولوجي والتخصيص الخوارزمي، مما أحدث قطيعة واضحة مع الأساليب التقليدية في الدعاية السياسية.

2. بروز إشكالات أخلاقية وقانونية حادة نتيجة الاستخدام غير المنضبط للخوارزميات في المجال الانتخابي، خصوصًا ما يتعلق بتهديد مبدأ الشفافية، وتقويض حرية الاختيار، وتكريس التحيزات الرقمية في المعالجة الخوارزمية للبيانات.

3. إثبات قدرة الذكاء الاصطناعي على تعزيز الشفافية والمساءلة داخل الإدارة العمومية، خاصة من خلال آليات تحليل البيانات، تتبع الأداء، والكشف الآلي عن التجاوزات، مما يفتح آفاقًا جديدة أمام تحديث منظومات الحوكمة العمومية وتحقيق الإدارة الفعالة.

4. تفاوت ملحوظ في جاهزية الدول لاعتماد حكامة رقمية مسؤولة، إذ أظهرت التجارب المتقدمة توفر بيئة تشريعية وتنظيمية مواكِبة، بينما تعاني الدول النامية من هشاشة بنيوية على مستوى الأطر القانونية، والكفاءة المؤسساتية، والسيادة الرقمية.

5. الحاجة الماسّة إلى تأطير قانوني وأخلاقي صارم لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الفضاء العام، من خلال تطوير منظومات تشريعية تتضمن مبادئ الشفافية، قابلية التفسير، المساءلة، وحماية الحقوق الرقمية، بما يضمن توافق الذكاء الاصطناعي مع القيم الديمقراطية.

6. أهمية تبني مقاربة تكاملية في التعامل مع الذكاء الاصطناعي، لا تقتصر على البعد التقني فقط، بل تشمل أيضًا الأبعاد السياسية، القانونية، والمؤسساتية، من أجل ضمان إدماج فعّال وآمن لهذه التكنولوجيا في المجال العام، يراعي الخصوصيات الوطنية ومتطلبات السيادة.

التوصيات

انطلاقًا من النتائج المتوصل إليها، واستنادًا إلى المعطيات النظرية والمقارنة التي عالجتها هذه الدراسة، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز الاستخدام المسؤول والفعّال للذكاء الاصطناعي في المجالين الانتخابي والإداري، وذلك على النحو الآتي:

1. وضع إطار قانوني شامل ومُلزم ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العام، على أن يتضمن هذا الإطار معايير واضحة تتعلق بالشفافية، والمساءلة، وحماية البيانات الشخصية، إضافة إلى آليات رقابة فعّالة تضمن خضوع الأنظمة الذكية للمحاسبة.

2. إرساء مواثيق أخلاقية وطنية موجهة لتقنيات الذكاء الاصطناعي، تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية والمؤسساتية للدول، وتضمن احترام الكرامة الإنسانية، وتفادي التحيزات الخوارزمية، مع تعزيز ثقافة المسؤولية الرقمية لدى مطوّري النظم وصنّاع القرار.

3. تعزيز قدرات الفاعلين العموميين والمؤسسات الإدارية على مستوى التكوين الرقمي، وذلك من خلال إدماج الذكاء الاصطناعي ضمن برامج التأهيل والتدريب، بما يمكنهم من استيعاب منطق عمل هذه التكنولوجيا، واستثمارها بفعالية في تحسين الخدمات العمومية وتعزيز الشفافية.

4. تشجيع البحث العلمي متعدد التخصصات حول آثار الذكاء الاصطناعي على الديمقراطية والحكامة، من خلال دعم الدراسات التي تجمع بين علوم البيانات، والقانون، والفلسفة السياسية، قصد بناء فهم عميق ومتوازن لطبيعة التحولات الرقمية وآثارها.

5. إحداث هيئات وطنية مستقلة لمراقبة استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العام، تتولى تتبع تطبيق المعايير القانونية والأخلاقية، والتدخل عند رصد تجاوزات أو خروقات، وذلك لضمان حماية المواطنين من التلاعب الرقمي أو الانتهاك غير المشروع للحقوق.

6. تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال حوكمة الذكاء الاصطناعي، من خلال تبادل الخبرات، وتنظيم منصات حوارية بين الدول، وتبني آليات إنذار مبكر ومراجعة دورية للتقنيات الناشئة، بما يتيح بلورة استراتيجيات جماعية قادرة على التصدي للتحديات الرقمية العابرة للحدود.

المصادر و المراجع

- الرباحي، ع .(2023) .**الحكامة الرقمية في الدول العربية: الفرص والمعوقات** .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الرباحي، ع. (2023). **الحوكمة الرقمية في العالم العربي: رهانات التحول وحدود التشريع** .الدار البيضاء: منشورات أفريقيا الشرق.
- أحمد، ع .(2020) .**الذكاء الاصطناعي بين الحوسبة والأخلاق** .القاهرة: المركز العربي للذكاء الاصطناعي.
- نور الدين، م .(2021) .**الذكاء الاصطناعي والتحول الإداري في الوطن العربي** .القاهرة: دار الفكر المعاصر.
- نور الدين، م. (2021). **الحكامة الذكية في الإدارة العمومية: الإمكانات والتحديات في السياق العربي** .بيروت: مركز دراسات الحوكمة الرقمية.
- حجي، ع .(2025) .**من الخوارزمية إلى صندوق الاقتراع: "دراسة في الذكاء الاصطناعي وتوجيه السلوك الانتخابي – حالة كامبريدج أناليتيكا"** .الرباط: منشورات المركز المغربي للدراسات الرقمية.
- Almeida, P. (2020). Artificial Intelligence and Democratic Governance. Oxford University Press.
- Berners-Lee, T. (2019). The Future of Democracy in the Digital Age. MIT Press.
- Binns, R. (2018). Fairness in Machine Learning: Lessons from Political Philosophy. Proceedings of the 2018 Conference on Fairness, Accountability and Transparency.
- Cath, C. (2018). Governing Artificial Intelligence: Ethical, Legal and Technical Opportunities and Challenges. Philosophical Transactions of the Royal Society A, 376(2133).
- European Commission. (2021). Proposal for a Regulation Laying Down Harmonised Rules on Artificial Intelligence (Artificial Intelligence Act). Brussels: EU Publications.
- Floridi, L., Cowls, J., Beltrametti, M., et al. (2018). AI4People—An Ethical Framework for a Good AI Society: Opportunities, Risks, Principles, and Recommendations. Minds and Machines.
- Green, J., & Issenberg, S. (2018). Data Politics and the Crisis of Elections. Cambridge University Press.
- Howard, P. N., & Bradshaw, S. (2019). The Global Disinformation Order: 2019 Global Inventory of Organised Social Media Manipulation. Oxford Internet Institute.

- King, G., Pan, J., & Roberts, M. E. (2017). How the Chinese Government Fabricates Social Media Posts for Strategic Distraction, Not Engaged Argument. American Political Science Review, 111(3).
- Margetts, H., & Dorobantu, C. (2022). Rethinking Smart Governance in the AI Era. Public Administration Review.
- Margetts, H., & Dorobantu, C. (2022). Rethinking Public Administration in the Age of Artificial Intelligence. Oxford: Oxford Internet Institute.
- OECD. (2021). Public Procurement and Artificial Intelligence: Risk and Opportunities. Paris: OECD Publishing.
- O'Neil, C. (2016). Weapons of Math Destruction: How Big Data Increases Inequality and Threatens Democracy. New York: Crown Publishing Group.
- Pasquale, F. (2015). The Black Box Society: The Secret Algorithms That Control Money and Information. Harvard University Press.
- Pariser, E. (2011). The Filter Bubble: What the Internet Is Hiding from You. New York: Penguin Press.
- Sunstein, C. (2017). #Republic: Divided Democracy in the Age of Social Media. Princeton University Press
- Tufekci, Z. (2019). Twitter and Tear Gas: The Power and Fragility of Networked Protest. Yale University Press.
- Zuboff, S. (2019). The Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power. New York: PublicAffairs.

تدهور الغطاء النباتي في المجال الانتقالي بين الأطلس الكبير الأوسط وسهل الحوز الشرقي: قراءة في التحولات النباتية

نادية فاروق، باحثة بسلك الدكتوراه
عمر علاحمو، باحث بسلك الدكتوراه
حمزة صداقي، باحث بسلك الدكتوراه
سعيد عزيوي، أستاذ التعليم العالي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة القاضي عياض مراكش
المملكة المغربية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دينامية الغطاء النباتي في منطقة اتصال الأطلس الكبير الأوسط بسهل الحوز الشرقي، من خلال تتبع التغيرات المجالية والبيئية التي عرفها الغطاء النباتي بين سنتي 1975 و2025، اعتمادا على على صور الأقمار الصناعية وتقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية (SIG) .وقد تبين من خلالها تسجيل تراجع ملحوظ في مساحة وتركيبة هذا الغطاء، بفعل تداخل عدة عوامل طبيعية، كالتغيرات المناخية خاصة تردد فترات الجفاف وندرة التساقطات وشح الموارد المائية، وأخرى بشرية تتعلق بالضغط السكاني، والاستغلال المفرط للموارد الغابوي (الرعي الجائر، الاجتثاث، قطع الأشجار...).

كما أبرزت الدراسة أن تدهور الغطاء النباتي لا تقتصر آثاره على الجانب الإيكولوجي، بل له انعكاسات واضحة على التوازنات السوسيو–اقتصادية، من خلال تقلص المساحات الرعوية وتدهور التربة وضعف الإنتاجية الفلاحية مما يستوجب ضرورة التدخل العاجل من أجل إعادة تأهيل المجال، وتثمين الموارد الطبيعية لضمان استدامة الأنظمة البيئية بالمنطقة.

الكلمات المفاتيح: الغطاء النباتي، الاستشعار عن بعد، الأطلس الكبير الأوسط، نهاية الحوز الشرقي.

مقدمة:

تغطي الغابات مساحات شاسعة من التراب الوطني ، تقدر5،8 مليون هكتار، وتضم حوالي 4700 صنفا غابويا[1]، أي ما يعادل 13.3% من مساحة البلاد، تتوزع هذه المساحة على النحو التالي: 8.2% من التشكيلات الخشبية، و0.7 %من إعادة التشجير، و4.4 % من السهوب والحلفاء، يتركز جزء كبير من هذه الغابات في المناطق الجبلية. وتشمل الأصناف الغابوية الهامة الغابات الطبيعية بنسبة 82%، وتتألف بشكل أساسي من البلوط الأخضر والأركان والطلح والصنوبر والسهوب[2]، وتشكل هذه الغابات نظاما بيئيا متكاملا يحتوي على مختلف النباتات والحيوانات والطيور، كما أنها تلعب أدورا كبيرة على السوسيو اقتصادي والبيئي، حيث تسهم في خلق فرص الشغل للساكنة وضمان بعض مداخل العيش لها، كما تعمل على توفير مختلف أنواع الأخشاب فضلا عن حمايتها للمياه والتربة والتنوع البيولوجي [3].

غير أنه شهدت الأوساط الغابوية في المغرب تدهورا ملحوظا على مدار العقود الأخيرة، ومن المتوقع أن يؤدي استمرار هذا التدهور إلى بروز آثار سلبية خطيرة على المستوى البيئي، حيث سيؤثر بشكل سلبي على توزيع الأنواع النباتية والحيوانية الحالية، بالإضافة إلى تأثيره على المناظر الطبيعية، فضلا عن تداعياته على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية [4]. من أجل الحفاظ على الموروث الغابوي للبلاد من التدهور، قد قام المغرب بإطلاق أنظمة خاصة بالفضاءات المحمية منذ عقود والذي يضم نظما إحيائية فريدة، وممثلة للتنوع البيولوجي الوطني. غير أنه بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الفاعلين، إلا أن المجال الغابوي والغطاء النباتي بصفة عامة لازال يواجه أخطارا طبيعية متعددة (التعرية، الفيضانات، الجفاف ...) وبشرية (الرعي الجائر، الاجتثاث، قطع الأشجار...) تعرقل تنمية هذه المجالات وتعوق تطورها نموها واستدامتها.

وتعد المناطق الانتقالية بين السلاسل الجبلية والمجالات السهلية من أكثر الأوساط عرضة للاختلالات البيئية، لما تعرفه من هشاشة طبيعية وضغط بشري متزايد[5]، بما فيها المجال الواقع بين الأطلس الكبير والحوز الشرقي نموذجا حيا لهذا الواقع، حيث أضحى يشهد تدهورا متسارعا في غطائه النباتي، مما يهدد توازناته البيئية والاجتماعية [6].

---

[1] المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، 2016، مشروع نجاعة الأداء برسم سنة 2016.

[2] شحو إدريس، 2011، التوازنات البيئة الغابوية بالأطلس المتوسط الغربي مقارنة صون تنموية لمنطقة أزرو، مركز الوطني للبحث العلمي والتقني، المغرب ص34.

[3] Makrane I ,2015, potentiatés forestiéres,dynamique végétale et gestion durable de la subéraie de Bab-Azhar et ses bordures (Moyen-Atlas septentrional) :Approche géosystémique ,Thése de doctorat en géographie, Faculté des lettre et des Science Humaine , Université Abdelmalek Essaadi , Tétouan , 2025.

محمد ازكرار،2025، مقال الأوساط الغابوية بالمغرب وتدبير المخاطر، مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية، المجل د5 العدد 1.

[4] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2022، النظم البيئة الغابوية بالمغرب: المخاطر والتحديات والفرص، ص 23 .

[5] Bencherifa, A. (2015). Environmental Vulnerability and Sustainable Development in the Moroccan Atlas Region. Journal of North African Studies, 20(4), 345-362.

[6] El Kadmiri, S., Bourakhouadar, M., & El Houssaine, M. (2019). Vegetation Cover Dynamics in the Transition Zone Between the High Atlas and the Eastern Haouz : A Remote Sensing Approach. Environmental Monitoring and Assessment, 191(3), 178.

لقد أصبح الغطاء النباتي في هذه المنطقة يتراجع بشكل لافت، سواء من حيث المساحة أو الكثافة، وهو ما تشير إليه بوضوح المعطيات المستخلصة من صور الأقمار الصناعية والمؤشرات البيئية المعتمدة، ويطرح هذا التدهور كمؤشر دال على اختلال العلاقة بين الإنسان والمجال، لاسيما في ظل الاستغلال غير المستدام للموارد الطبيعية، والتغيرات المناخية التي تعمق من هشاشة الوضع النباتي بمجال الدراسة.

وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يعالج منطقة تتقاطع فيها التحولات الطبيعية والمجالية مع أوضاع سوسيو–اقتصادية متقلبة، ما يجعل من فهم دينامية الغطاء النباتي مدخلا أساسيا لتحليل أوسع للاختلالات التي يعرفها المجال، كما تهدف إلى إبراز الأبعاد المجالية والبيئية لهذا التدهور، وتسليط الضوء على انعكاساته المباشرة على مستوى عيش السكان المحليين، ومحدودية قدراتهم على التكيف.

1. إشكالية الدراسة:

شهد الغطاء النباتي الغابوي خلال العقود الأخيرة بمجال الدراسة تدهورا ملحوظا، من حيث الامتداد والكثافة، وقد أصبح هذا التراجع من القضايا البيئية المقلقة التي تستدعي الدراسة، خاصة لما لها من انعكاسات مباشرة على التوازن البيئي والمجالي، ارتباطا بتداخل عدة أسباب طبيعية وبشرية فيما بينها، وفي هذا السياق تتيح تقنيات الاستشعار عن بعد إمكانية رصد دينامية الغطاء النباتي بدقة عالية عبر فترات زمنية مختلفة، مما يسمح بفهم تحولات هذا الغطاء وتقدير حجم التغير الذي عرفه المجال المدروس، ومن هذا المنطلق تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول تتبع دينامية الغطاء النباتي بمنطقة اتصال الأطلس الكبير الأوسط بنهاية سهل الحوز الشرقي وذلك من خلال تحليل تطوره المجالي والزمني ما بين سنة 1973 و2025، وذلك بالاعتماد على الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية (SIG). بحيث يمكن ترجمتها على شكل تساؤل محوري ستحاول هذه الدراسة الإجابة عليه كما يلي: إلى أي حد يعكس تدهور الغطاء النباتي بالمجال الانتقالي بين الأطلس الكبير والحوز الشرقي تحولًا مجاليا بيئيا عميقا؟ وما هي أهم آثاره على التوازنات الإيكولوجية والوضعية السوسيو–اقتصادية للسكان المحليين؟ وما أهم العوامل المفسرة لهذه الدينامية؟

2. توطين مجال الدراسة:

خريطة رقم 1: توطين المجال المدروس

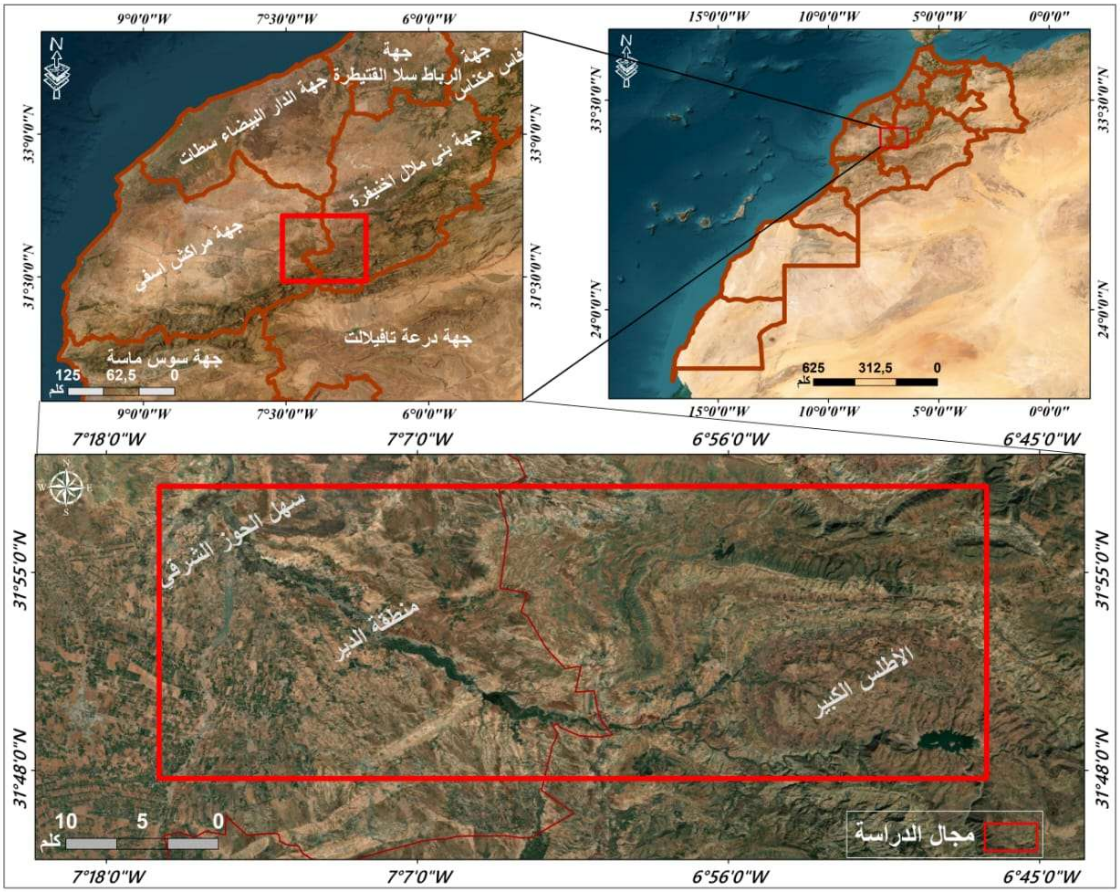

يقع مجال الدراسة بين خطي العرض '41 °31و'58 °31 شمال خط الاستواء وبين خطي 45 °6و' 18 °7 غرب خط غرينتش، ويمتد على مساحة 1123,77 كلم مربع. يندرج مجال الدراسة من الناحية الطبيعية لوحدتين طوبوغرافيتين مختلفتا الخصائص (الجيولوجيا، المناخ، التربة...)، وحدة جبلية الأطلس الكبير الأوسط ووحدة سهلية نهاية سهل الحوز الشرقي، هذا الاختلاف الحاصل على مستوى هذه المؤهلات انعكس بشكل مباشر على طبيعة الغطاء النباتي، وهو ما أظهرته المعطيات الكمية والنوعية لهذه الدراسة، أما هيدرولوجيا ينتمي المجال للحوض المائي أم الربيع، ويضم شبكة مائية مهمة متمثلة في الواد الأخضر الذي يخترق المجال بشكل طولي من الشرق باتجاه السافلة بالجهة الغربية، **أما من الناحية الإدارية** تنتمي المنطقة المدروسة إلى جهة مراكش آسفي وجهة بني ملال خنيفرة، وبالتحديد إقليم قلعة السراغنة وإقليم أزيلال.

3. منهجية الدراسة

لبناء هذه الدراسة تم اعتماد منهجيةIMRAD ، باعتبارها إطارا منهجيا علميا، يتيح تتبع وتحليل التغيرات التي يعرفها الغطاء النباتي، من خلال معالجة صور الأقمار الصناعية للفترة ما بين سنتي 1973 و2025، بهدف رصد دينامية التدهور النباتي وتشخيص مظاهره المجالية.

كما ارتكزت هذه الدراسة على بحث بيبليوغرافي موسع، شمل الأبحاث الدراسات السابقة ذات الصلة بالمجال المدروس، إلى جانب استثمار المعطيات المتوفرة لدى الإدارات والمؤسسات المختصة، وذلك قصد بناء خلفية معرفية متينة حول الإشكالية، وتم تعزيز هذه المقاربة بملاحظات ميدانية متعددة، أنجزت من خلال زيارات مباشرة للمنطقة، بهدف التحقق من دقة المعطيات الخرائطية، وتتبع تمظهرات التدهور النباتي على مستوى المجال.

أما على مستوى التقييم الكمي والنوعي، فقد تم توظيف أدوات التحليل الجغرافي الحديثة، وعلى رأسها تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية (SIG)، لما توفره من دقة في رصد التغيرات المجالية، وتحليل تطوراتها زمنيا ومكانيا.

4. النتائج والمناقشة:

1.4. تحليل دينامية التغطية النباتية في المجال المدروس خلال الفترة ما بين 1973 و2025

تشير الخرائط التي بين أيدينا إلى دينامية الغطاء النباتي بالمجال المدروس خلال الفترة الممتدة ما بين 1973 و2025، بحيث تبين وجود تطور ملحوظ في نسبة التغطية النباتية لمنطقة الدراسة خلال هذه الفترة، ففي سنة 1973، كانت نسبة الغطاء النباتي تصل إلى 23.11% من مساحة المنطقة، بينما كانت المجالات العارية تشكل نسبة 76.89%، هذه النسبة تشير إلى أن ما يقارب ربع المساحة مغطى بالنباتات، في حين أن ثلاثة أرباع المساحة كانت خالية من الغطاء النباتي، وهو ما يعكس واقعا بيئيا مقلقا منذ فترة السبعينيات، ارتباطا بتأثيرات طبيعية وبشرية في نفس الآن.

خريطة رقم 2: دينامية الغطاء النباتي ما بين سنة 1973 و2025.

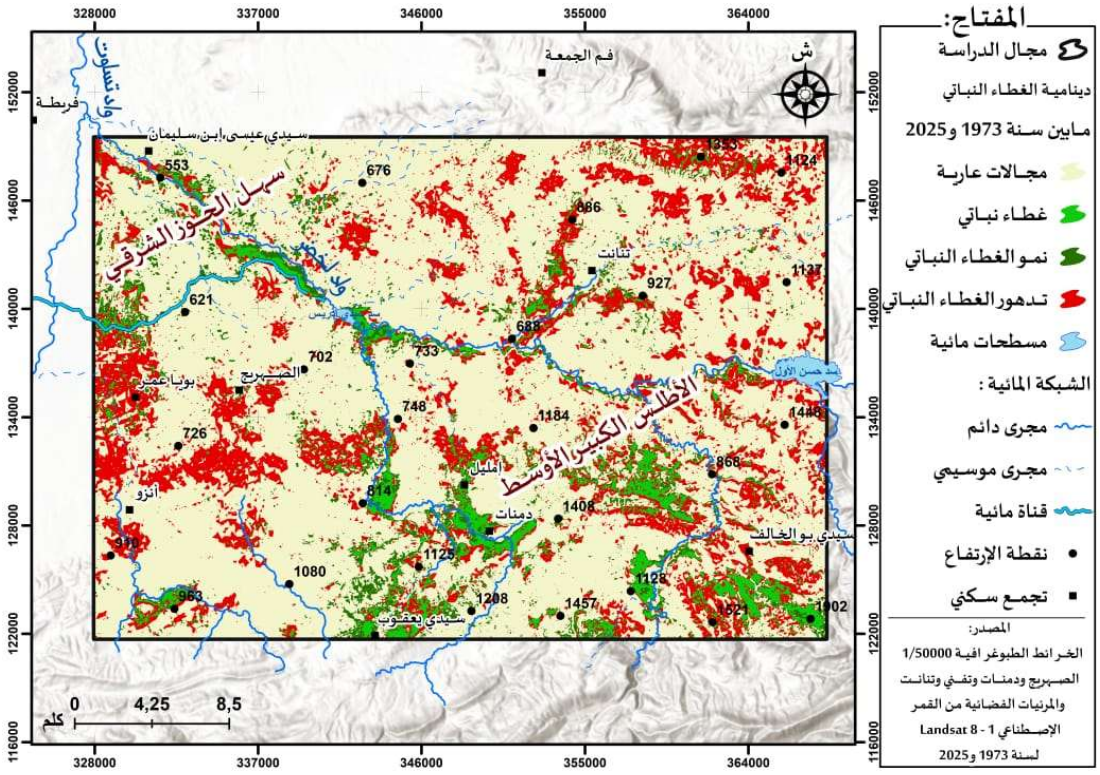

خريطة رقم 3: وضعية الغطاء النباتي لسنة 1973.

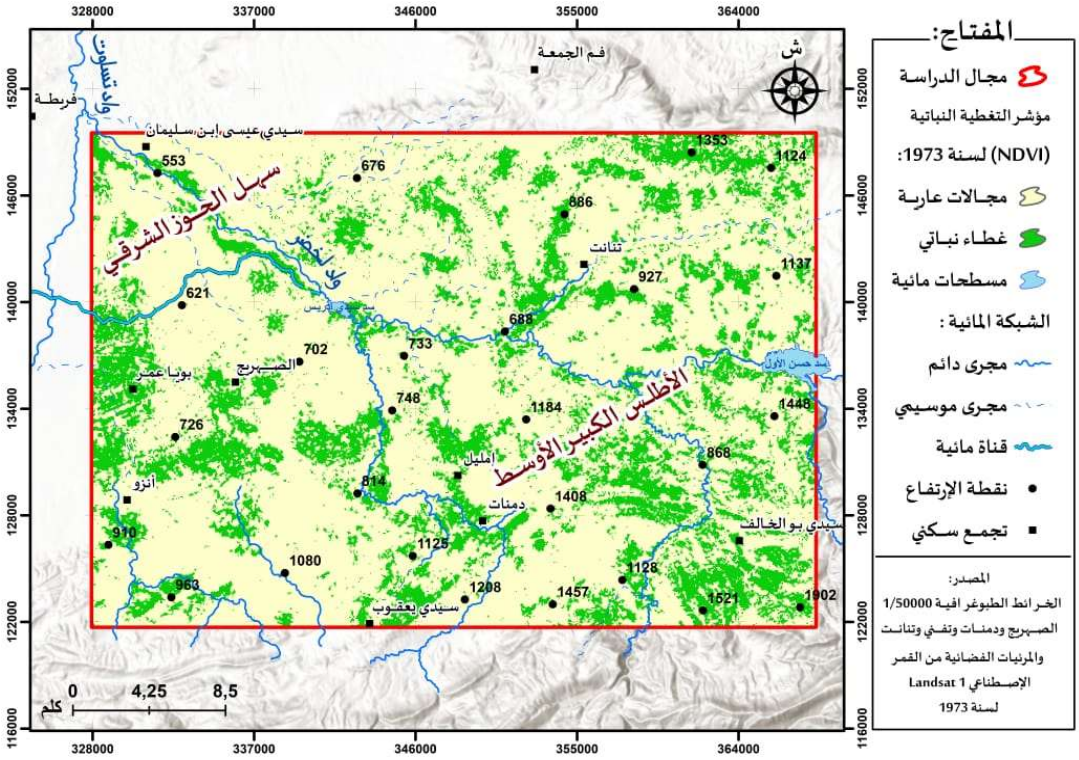

هذا الوضع النباتي والبيئي سيزداد تدهورا في سنة 2025، بحيث يتضح من الخريطة تسجيل انخفاض حاد وبارز في نسبة التغطية النباتية التي بلغت 9.62% فقط، مقابل زيادة كبيرة في نسبة المجالات العارية التي بلغت 90.38%، وهذا التغير يعكس تراجعا كبيرا في مساحة الغطاء النباتي خلال أقل من خمسين سنة فقط، وهو مؤشر مقلق على تغيرات بيئية وسوسيو اقتصادية أثرت بشكل مباشر على هذا الغطاء.

خريطة رقم 4: وضعية الغطاء النباتي لسنة 2025.

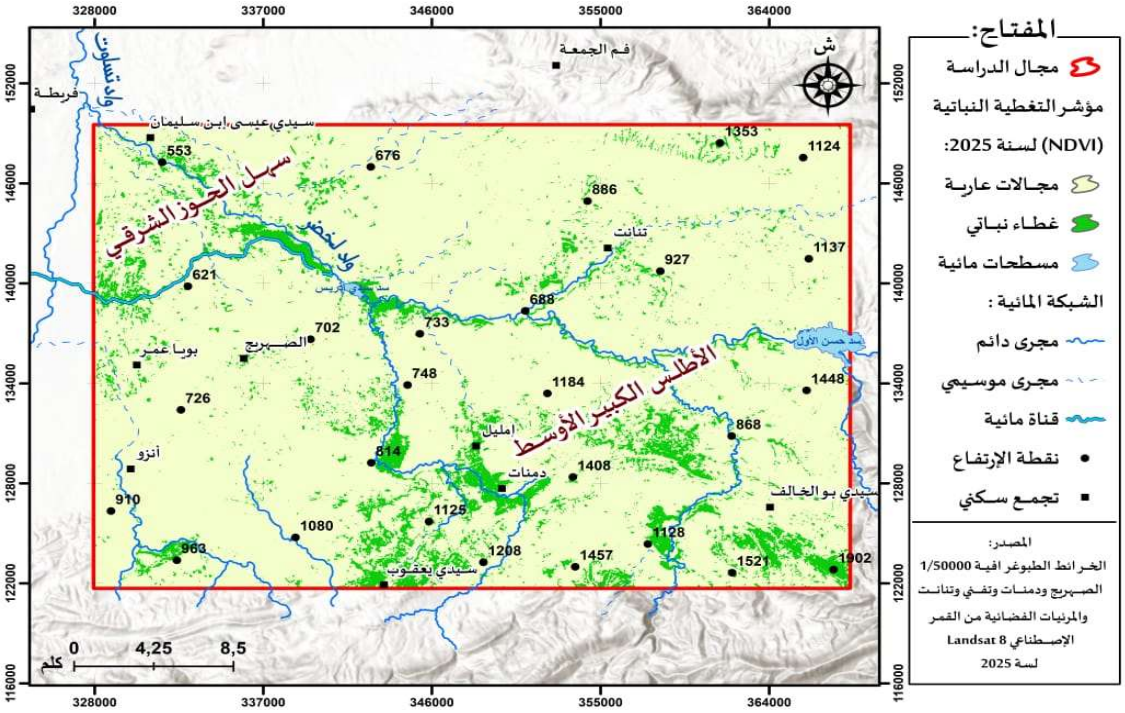

وتأسيسا على ما سبق، فإن هذه الدينامية والتطور دلالة واضحة على تحولات شاملة في النظام البيئي للمنطقة المدروسة، حيث يعكس تراجع الغطاء النباتي زيادة في المناطق العارية، التي قد تكون نتيجة لعدة عوامل مثل التوسع العمراني، التصحر، إزالة الغابات، أو النشاط الزراعي المكثف وغير المستدام، كما أن هذه التغيرات تساهم في تقليل التنوع البيولوجي، وزيادة تعرض التربة للتعرية، وانخفاض قدرة النظام البيئي على دعم الحياة البرية، إلى جانب التأثير السلبي على خصائص المناخ المحلي.

المبيان رقم 1: تطور نسبة التغطية النباتية بمجال الدراسة ما بين سنتي 1973 و2025.

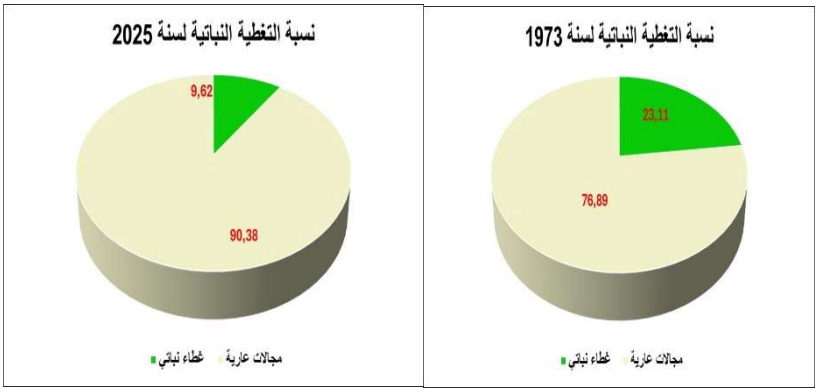

ومن الناحية الكمية، يلاحظ أن التغطية النباتية فقدت حوالي 13.5 من نسبتها تغطيتها المئوية من قيمتها خلال الفترة السابقة، وهو تراجع كبير يشكل أكثر من نصف الكمية الأولية للغطاء النباتي؛ بالمقابل، فإن المساحات العارية ازداد حجمها بنسبة مماثلة، مما يعكس تحولا في استخدامات الأرض وفقدان أو تراجع الموارد الطبيعية، وتوضح هذه المعطيات أهمية إجراء دراسات ميدانية وتقييمات مستمرة لفهم أسباب هذا التراجع والبحث عن حلول مستدامة لاستعادة التوازن البيئي، من خلال حماية المناطق المتبقية

ذات الغطاء النباتي، وتنفيذ مشاريع تشجير وإعادة تأهيل الأراضي، وتشجيع الممارسات الزراعية المستدامة التي تحافظ على الموارد الطبيعية، وإشراك جميع الفاعلين الترابيين في جهود الحفاظ على هذا الغطاء وضمان استدامته.

2.4. تتدخل في تدهور الغطاء النباتي عدة عوامل:

1.2.4. يساهم الرعي الجائر في تدهور الغطاء النباتي:

تغطي المراعي حوالي 53 مليون هكتار، وتشكل نحو36 % من التوازن العلفي الوطني [1] ومن بين هذه المساحة يعتبر حوالي 8،3 مليون هكتار مراعي متدهورة بشدة [2]، يشكل الرعي حقا من حقوق الانتفاع التي تستفيد منها الساكنة المحلية، وذلك في إطار القوانين والتشريعات الصادرة عن الدولة التي تخول لهم استغلال الملك الغابوي، ويعد هذا الحق مصدرا لما يقارب 70% من مداخيل الساكنة، غير أن هذا التراجع الملحوظ في المساحات الرعوية، أدى إلى فرض ضغوط متزايدة على ما تبقى من الأراضي المخصصة للرعي[3]، فحسب بعض الدراسات فإن الرعي المكثف يمكن أن يتسبب في تغيرات طويلة الأمد في تركيب الأنواع النباتية وانتاجها [4].

تعد تربية الماشية قطاعا حيويا بالمجال المدروس خاصة بالمنطقة الجبلية لاعتماد الساكنة المحلية على الرعي بشكل كبير، حيث قطيع الماعز يقدر ب 30400 رأس محتلا بذلك المرتبة الأولى ليأتي بعده في المرتبة الثانية الغنم ب 29300 رأس[5]. ونظرا لضيق المراعي بالمقارنة مع العدد الجمالي للقطيع وإلى جانب تدني المنتوج الزراعي بسبب التغيرات المناخية الناتجة عن تردد الفترات الجافة، فقد ساهم هذا الضغط الرعوي في تدهور الغطاء النباتي بشكل كبير، وهو ما اتضح انطلاقا من المعاينة الميدانية حيث أن 50 % من السكان يستغلون الغابات كمراعي بشكل مجاني دون رقابة فعالة وترخيص، مستفيدين من ضعف آليات المراقبة والتتبع من طرف الجهات المعنية، كما أن نحو 45 % منهم يمارسون الرعي الموسمي إذ تتراوح مدة استغلالهم للغابة ما بين شهر إلى تسعة أشهر خلال السنة، في حين لا تتعدى نسبة من يعتمدون على الرعي لفترة سنة كاملة أو الرعي الدائم حوالي 5 %، مما يسهم في تفاقم الضغط على الغطاء النباتي.

---

[1] MADRPM. (2000). Rapport sur l'investissement dans le secteur agricole. Rabat: MADRPM.

[2] Berkat O , Tazi M ,2002 , Etude de l utilisation des parcouse dans la fraction des Ait Ben Yakoub du Moyen Atlas,Mémoire de 3éme Cycle Agnonomie, Rabat,Moroco

[3] مرجع سابق.

[4] Feranandez-Gimenez ME Allen-Daiz B. 1999.Testing a non-equilibrium model of rangeland vergetation dynamics in mongolia ,Journal of Applied Ecology 36 : 871_885 . https://doi.org/10.1046-2664.1999.00447

[5] منوغرافية دائرة دمنات،2020

صورة رقم 1: الرعي الجائر بمنطقة الأطلس الكبير الأوسط

المصدر: خرجة ميدانية بتاريخ 10/05/2025

2.2.4. يعتبر قطع واجتثاث الأشجار من أهم عوامل تراجع الغطاء النباتي:

يعد القطع الجائر من أبرز الأسباب المؤدية إلى تدهور الغطاء النباتي بمنطقة اتصال الأطلس الكبير الأوسط بنهاية الحوز الشرقي، نتيجة لجوء الساكنة المحلية إلى استعمال خشب الأشجار كمصدر للطبخ والتدفئة وذلك لمقاومة قساوة الظروف المناخية خاصة بالمنطقة الجبلية التي تشهد تساقطات ثلجية خلال فصل الشتاء، كما يستعمل الحطب في عملية تسقيف المنازل، ويتم قطع الأعمدة بشكل كبير على مستوى مناطق تواجد الصنوبر والعرعار والعصفية، تشكل شجرة الصنوبر منتجا مرغوبا للغاية لدى الساكنة لأنها أخف وزنا وأشد صلابة، حيث هناك ما يناهز 132 منزلا تقليديا جديدا، وتتطلب هذه المنازل قطع 1320 شجرة يزيد عمرها عن 35 عاما و1320 شجرة يزيد عمرها عن 15 عاما، مما يمثل قيمة تجارية محلية تبلغ 99,000 درهم في السنة، ومع تزايد البناء صاحبه تزايد الطلب المستمر على الخشب، بحيث لم يكن جمع الحطب حاجة محلية، بل تحول لنشاط تجاري يقوم على توفير الخشب بغرض بيعه لتجار الحطب وتوجيهه نحو الأسواق الوطنية، لأرباب الحمامات والأفران، إضافة إلى أشغال إنتاج الفحم كمهنة ومصدر للعيش للعديد من الأفراد والأسر، الأفراد الذين يمارسون إنتاج الفحم اليوم هم مستخدمون للغابة يعيشون بالقرب من التجمعات الغابوية التي تضم الأشجار خاصة شجرة البلوط الأخضر، وتقع الدواوير التي تضم أغلب هؤلاء الأفراد على طول الشريط الممتد من دوار أسيف نيوالوس في الغرب إلى دوار أيت سرغينت في الشرق، حيث يقوم 140 شخصا سنويا بإزالة 5,500 متر مكعب من خشب البلوط الأخضر المخصص لإنتاج الفحم بشكل غير قانوني، فيشكل هذا الإنتاج ما يقابل مساحة تغطي 150 هكتار[1] .

أما بالمنطقة السهلية (نهاية سهل الحوز الشرقي)، يعود تنامي نشاط القطع الجائر إلى ندرة مياه السقي، مما أدى إلى تراجع مساحة الغطاء النباتي المغروس خاصة شجرة الزيتون التي تشكل غالبية الغطاء النباتي بالسهل، الشيء الذي دفع مالكي شجرة

[1] المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، مركز المحافظة وتنمية الموارد، دمنات، 2025

الزيتون لقطعيها وبيعها للتجار والاستفادة من ثمن بيعها، وقد شهدت هذه العملية أوجها في بداية العقد الأخير[1] ، حيث يعد جمع الحطب الميت نشاطا مسموح به قانونيا بالمنطقة، على عكس الوحدة الجبلية يتم قطع واجتثاث الأشجار بطريقة غير قانونية وغير مستدامة، دون مراعاة للتوازن البيئي .

الصورة رقم 2: اجتثاث الأشجار بسيدي بوخالف

الصورة رقم 3: قطع الأشجار بدمنات

المصدر: خرجة ميدانية بتاريخ 10/05/2025

3.2.4. تأثير عامل الجفاف على وضعية الغطاء النباتي:

يعد الغطاء النباتي انعكاساً مباشراً للظروف المناخية السائدة، إذ يرتبط نموه وتوزيعه بعناصر المناخية كدرجة الحرارة وكميات التساقطات وتواترها. وتُعتبر فترات الجفاف، بوصفها إحدى الظواهر المناخية المتطرفة، من أكثر العوامل تأثيراً على وضعية الغطاء النباتي في المناطق الجافة وشبه الجافة. فاختلال التوازن بين التساقطات والتبخر يؤدي إلى عجز مائي ينعكس سلباً على النمو النباتي، حيث تتقلص الكتلة الخضرية وتنخفض القدرة الإنتاجية للنباتات. كما أن تكرار موجات الجفاف وتزايد مدتها الزمنية يضعف قدرة النظم البيئية على التجدد، ويؤدي إلى تراجع واضح في التنوع النباتي وتوزيعه المجالي. وبالتالي، فإن العلاقة الوطيدة بين الظروف المناخية والغطاء النباتي تجعل من دراسة تأثير الجفاف خطوة أساسية لفهم دينامية الغطاء الطبيعي في ظل التغيرات المناخية الراهنة.

[1] عبد العاطي أفاندي ، 2021، التغايرية المطرية والإنتاج الزراعي بالمناطق البورية حالة جماعتي الصهريج وأولاد خلوف، رسالة لنيل شهادة الماستر، كلية الأداب والعلوم الإنسانية.

المبيان رقم 2: التساقطات المطرية بمجال الدراسة.

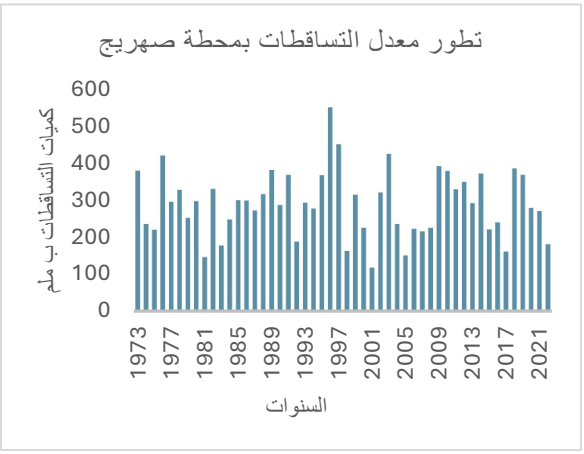

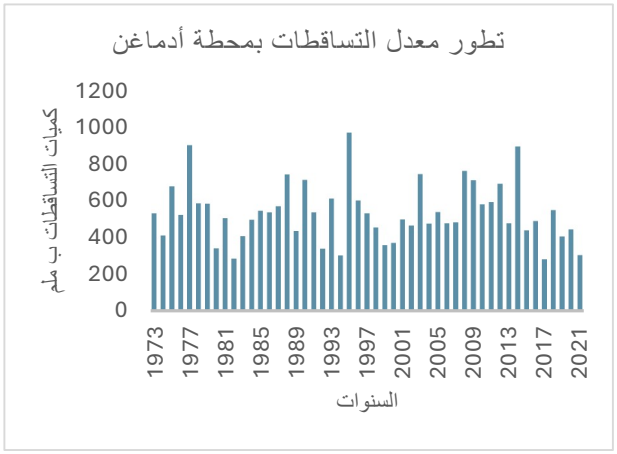

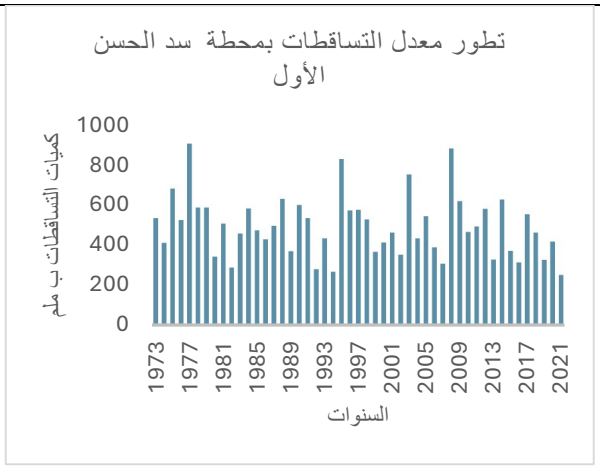

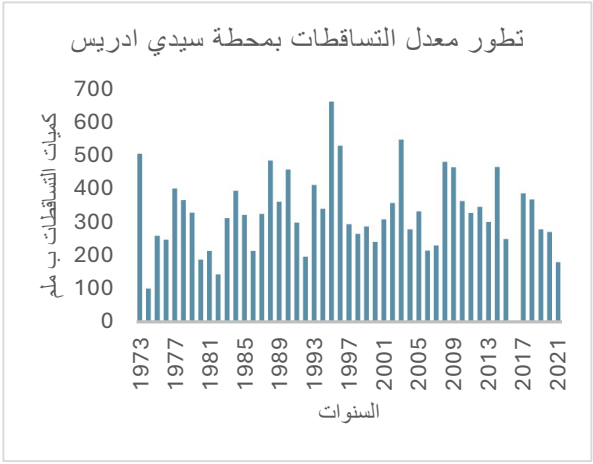

المصدر: وكالة الحوض المائي لأم الربيع بني ملال.

تشير المعطيات المناخية المستخلصة من المبيانات الخاصة بكل من المحطات التالية (سد الحسن الأول، سد سيدي ادريس، أدماغن، صهريج) إلى وجود تذبذب ملحوظ من سنة إلى أخرى في معدلات التساقطات المطرية بين سنتي 1973و2021، فقد سجلت هذه المحطات فترات مطيرة متبوعة بأخرى جافة مع الغلبة للفترات الجافة، خاصة خلال تسعينات القرن الماضي ومابعد سنة 2000، وهو مايعس الطابع المتقلب أو إختلال في التوازن المناخي.

وهذا التذبذب وعدم إنتظام التساقطات له تأثير مباشر على الغطاء النباتي، حيث أن الفترات الجافة المتكررة تؤدي لإنخفاض نمو النباتات الموسمية والدائمة، وتراجع القدرة التجديدية للغطاء، بل أيضا قلة التساقطات تؤثر سلبا على وضعية الموارد المائية الجوفية والسطحية، في ضل تضاعف السنوات الجافة، إذ تشكل الغابات في فترات الجفاف بيئات حيوية لتعويض نقص المراعي والأراضي الزراعية نتيجة الضغط الرعوي من أجل تأمين الاحتياجات العلفية.

خلاصة:

يتضح من خلال هذه الورقة البحثية أن المجال الانتقالي بين الأطلس الكبير الأوسط ونهاية الحوز الشرقي يعرف تحولات بيئية ومجالية عميقة وبارزة، يتجلى أهمها في التدهور المستمر للغطاء النباتي، والذي يتمثل أساسا في تراجعه المقلق من حيث المساحة والكثافة خلال العقود الأخيرة، ويعود هذا التدهور إلى تداخل عوامل طبيعية، على رأسها الجفاف والتغيرات المناخية، وعوامل بشرية تتجلى في الرعي الجائر، وتوسع الأنشطة الفلاحية والسكنية على حساب التوازنات البيئية.

وقد أبان تحليل المعطيات المتوفرة حول دينامية الغطاء النباتي واستنادا إلى خلاصات العمل الميداني، عن اختلالات مجالية متفاقمة تهدد استقرار النظم الإيكولوجية، وتؤثر بشكل مباشر على الوضعية السوسيو–اقتصادية للسكان المحليين، خاصة الفئات المرتبطة بالموارد الطبيعية في الاستقرار بالمنطقة.

بناء على ما سبق، تؤكد هذه الدراسة على أهمية تبني مقاربة شمولية في التدخل لمعالجة هذا الوضع، تستند إلى أدوات علمية دقيقة كالاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، وتدمج أبعاد التخطيط البيئي والتنمية المجالية، مع ضرورة إشراك الفاعلين المحليين في بلورة برامج تأهيلية مستدامة، على اعتبار أن حماية الغطاء النباتي ليست مجرد رهان إيكولوجي، بل خيار استراتيجي لضمان استدامة المجال وتحقيق العدالة المجالية والاجتماعية على المدى البعيد.

قائمة المراجع والمصادر:

- شحو إدريس، 2011، التوازنات البيئة الغابوية بالأطلس المتوسط الغربي مقارنة صون تنموية لمنطقة أزرو، مركز الوطني للبحث العلمي والتقني، المغرب ص34.
- عبد العاطي أفاندي ، 2021، التغايرية المطرية والإنتاج الزراعي بالمناطق البورية حالة جماعتي الصهريج وأولاد خلوف، رسالة لنيل شهادة الماستر، كلية الأداب والعلوم الإنسانية.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2022، النظم البيئة الغابوية بالمغرب: المخاطر والتحديات والفرص، ص 23
- محمد ازكرار،2025، مقال الأوساط الغابوية بالمغرب وتدبير المخاطر، مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية، المجل د5 العدد 1.
- المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، 2016، مشروع نجاعة الأداء برسم سنة 2016.
- المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، مركز المحافظة وتنمية الموارد، دمنات، 2025
- منوغرافية دائرة دمنات،2020.
- وكالة الحوض المائي أم الربيع بني ملال 2022.

- Bencherifa, A. (2015). Environmental Vulnerability and Sustainable Development in the Moroccan Atlas Region. Journal of North African Studies, 20(4), 345-362.
- Berkat O , Tazi M ,2002 , Etude de l utilisation des parcouse dans la fraction des Ait Ben Yakoub du Moyen Atlas,Mémoire de 3éme Cycle Agnonomie, Rabat,Moroco
- El Kadmiri, S., Bourakhouadar, M., & El Houssaine, M. (2019). Vegetation Cover Dynamics in the Transition Zone Between the High Atlas and the Eastern Haouz : A Remote Sensing Approach. Environmental Monitoring and Assessment, 191(3), 178.
- Feranandez-Gimenez ME Allen-Daiz B. 1999.Testing a non-equilibrium model of rangeland vergetation dynamics in mongolia ,Journal of Applied Ecology 36 : 871_885 . https://doi.org/10.1046-2664.1999.00447.x.
- Feranandez-Gimenez ME Allen-Daiz B. 1999.Testing a non-equilibrium model of rangeland vergetation dynamics in mongolia, Journal of Applied Ecology 36 : 871_885.
- MADRPM. (2000). Rapport sur l'investissement dans le secteur agricole. Rabat: MADRPM.

- Makrane I ,2015, potentiatés forestiéres,dynamique végétale et gestion durable de la subéraie de Bab-Azhar et ses bordures (Moyen-Atlas septentrional) :Approche géosystémique ,Thése de doctorat en géographie, Faculté des lettre et des Science Humaine , Université Abdelmalek Essaadi , Tétouan , 2025.

البحث الجغرافي:
اليات البناء وسبل التجويد

المصطفى ندراوي، أستاذ باحث

عبد الاله معروف، طالب باحث بسلك الدكتوراه

كلية الآداب والعلوم الإنسانية–المحمدية، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

المملكة المغربية

الملخص:

نشأت الدراسات الجغرافية منذ قدم الازل مع نشأة الانسان، حيت كان الانسان يقوم باكتشاف بيئته، لعله يعرف كنه هذه البيئة ومسالكها والامكانات الاقتصادية التي يمكن أن يستفيد منها. وعلى الرغم من قدم علم الجغرافيا إلا انه لازال يعيش محن متعددة سواء على المستوى التعريفي أو المناهيج؛ فالمهتمين بهذا العلم ومساره اضناهم البحث عن هويته نظرا لتعدد فروعه وتداخلها مع علوم متعددة. لهذا الغرض ستكون مساهمتنا لبنة اخرى تنضاف على لبنات البحث في ماهية البحث الجغرافية وألياته والسبل المقترحة لتجويده.

الكلمات المفاتيح: البحث الجغرافي – أليات البحث – مناهج ومقاربات–سبل التجويد

Abstract:

Geographical studies originated from the time of eternity with human's genesis, when human was discovering his environment, Maybe he knows it's this environment, its pathways and the economic potential that could benefit from it. Although geography has advanced, But he's still living through multiple trials at both the induction and the methodologie; Those interested in this science and its course have sought out its identity due to its multiple branches and its overlap with multiple sciences. For this purpose, our contribution will be another building block added to the research building blocks in what geographical research, its mechanisms and the ways proposed for its intonation.

Keywords: Geographical Search - Search Mechanisms - Methodologies and Approaches- ways of the intonation.

تقديم:

تعد مرحلة إعداد البحث العلمي اللبنة الاخيرة التي تتوج المسار التكويني الذي يقطعه الطالب الباحث في مختلف محطاته الاكاديمية في كل المجالات وعلى كل المستويات (الاجازة، الماستر، الدكتوراه) .

وبين محطتي اختيار موضوع البحث والوصول إلى مناقشته يقطع الباحث مجموعة من الخطوات والمحطات الأساسية حتى يتسنى له تقديم رسالته والحصول على الشهادة العلمية التي تخولها هذه الرسالة وفق الشروط والمعايير التي تعتمدها المؤسسة المحتضنة.

وإذا كان البحث الجغرافي لا يخرج – في هذا الإطار– عن المحطات البحثية التي تقطعها باقي العلوم الأخرى، إلا أن له خصوصيات تميزه عنها.

إشكالية الموضوع:

ينفرد البحث الجغرافي عن البحث في باقي العلوم الاخرى بمجموعة من الخصوصيات التي تميزه، سواء على مستوى الادوات والاليات المعتمدة في البحث الميداني أو على مستوى معالجة المعطيات المستقاة من الميدان، وكذا الظواهر والمجالات المستهدفة بالدرس والتحليل، مما يدفعنا إلى طرح مجموعة من الاسئلة للإحاطة الدقيقة والشاملة بهذه الاشكالية وهي كالتالي: ما هي الادوات المساهمة بالبحث الجغرافي؟ ما هي أهم المناهج والمقاربات المعتمدة في البحث الجغرافي؟ ما هي أهم مقومات البحث الجغرافي وسبل تجويده؟

أهمية الموضوع:

يكتسي البحث في المجال الجغرافي أهمية خاصة لعدة اعتبارات:

- ✓ الاعتبار الأول: استخدام أدوات وأليات علمية لجمع ومعالجة المعطيات العلمية؛
- ✓ الاعتبار الثاني: اعتماد مقاربات دقيقة وخاصة بالبحث الجغرافي؛
- ✓ الاعتبار الثالث: المزاوجة بين النظري والتطبيقي؛
- ✓ الاعتبار الرابع: استهداف المجال.

منهجية الدراسة:

–اعتماد مقاربة كيفية تتجلى في تقديم مجموعة من التعاريف لمجموعة من المفاهيم؛ الدراسة البيبليوغرافيا من خلال الاطلاع قدر المستطاع على الدراسات التي تناولت موضوع البحث الجغرافي سواء في ماهيته أو في الأدوات والأليات التي يعتمدها.

أهداف الموضوع:

نتوخى من خلال هذا العمل الوصول إلى مجموعة من الغايات أهمها:

إبراز المكانة الهامة والمتميزة للبحث الجغرافي مقارنة بالبحث بباقي العلوم الأخرى؛

الإحاطة بالخصوصيات التي ينفرد بها البحث الجغرافي مقارنة بباقي العلوم الأخرى؛

التعرف على الأدوات التي يعتمدها البحث الجغرافي في دراسته للظواهر والمجالات؛

التعرف على المناهج والمقاربات المميزة للبحث الجغرافي؛

تقديم مقترحات علمية وعملية لتجويد البحث الجغرافي.

1. البحث العلمي: خصائصه، انواعه واهدافه.

1.1. البحث العلمي:

البحث العلمي يتكون من مصطلحي البحث والعلم، فالبحث La recherche مصدره الفعل "بحث" وله معان عدة، فبحث قد يكون بمعنى: طلب، فتش، سأل، اكتشف، تحرى، تقصى، تتبع ... وعليه فالبحث يفيد معنى: الطلب، التفتيش، السؤال، الاكتشاف، التحري، التقصي، التتبع ....[1] أما كلمة العلم La science: فلغة هي مصدر لكلمة "علم"؛ علم الشيء علما عرفه، وشخص علامة أي عالم جدا، وقد تعددت مفاهيم العلم، ومرجع هذا التعدد اختلاف وجهات النظر حول موضوع العلم وطبيعته، فمن المفكرين من يرى أن كلمة العلم يقصد بها مجال كليات العلوم، فيما يميل البعض إلى توسيع مدلوله ليشمل مجال الدراسات الجادة والموضوعية في كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والفنية.

في حين يحدد مفكرون أخرون العلم من خلال منهاجه الذي يرتكز على دعائم أساسية؛ بداية بالملاحظة وفرض الفروض مرورا بإجراء التجارب ما أمكن ذلك، وانتهاء بقبول الفرض وصياغته في نظرية أو رفضه والمنطق في كل ذلك استقراء واستنتاج[2].

وعموما فالعلم بمفهومه الواسع يعني المعرفة والدراية والادراك بالحقائق، والعلم أوسع من المعرفة، فالعلم يعني الالمام والادراك بالحقائق الكلية، أما المعرفة فتعني الالمام والادراك بالحقائق الجزئية البسيطة.[3]

ويعرف المختصون البحث العلمي La recherche scientifique بأنه: عملية علمية تجمع لها الحقائق والدراسات، وتستوفي فيها العناصر المادية والمعنوية حول موضوع معين دقيق في مجال تخصص ما؛ بغرض فحصها وفق مناهج علمية مقررة؛ فالباحث هو من يتطلع إلى المجهول الغامض للخروج بالجديد من الابحاث والافكار، هو الذي يبدأ من حيث توقف سابقوه، ويتميز بالمرونة التي تحمله على تقدير أعمال الاخرين وتفهم آرائهم ومواقفهم وإن اختلف معهم، كل ذلك في تقدير واحترام وإنصاف، دون تحيز او تحامل أو تقليل من جهدهم وانتقاصا من عملهم، مع قدرة على تنظيم المعلومات التي يريد نقلها في بحثه؛ تنظيما منطقها متسلسلا له بمعنى ومدلول في أسلوب على رصين بعيد من التناقض والغموض.[4]

1 –ايت منصور كمال ورابح طاهر،2003، منهجية إعداد بحث علمي، بدون طبعة، دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع، عين مليلية الجزائر،ص7
2 –دويدري رجاء وحيد، 2000،البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، دمشق سوريا ص21
3 –عناية غازي،1992، إعداد البحث العلمي، الطبعة الاولى، دار الجيل الجديد، بيروت لبنان،ص11
4 –ابو سليمان عبد الوهاب ابراهيم،2005، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، الطبعة السابعة، مكتبة الرشد، الراض السعودية، ص37

ليتوصل من كل ذلك إلى نتائج جديدة، حيث تمثل هذه الاخيرة ثمرة البحث، والغاية التي ينشدها من وراء العملية الفكرية التي قام بها، سواء كانت هذه النتائج نظرية أو تجريبية، وهو يعبر عنه عمليا بالإضافة العلمية الجديدة المطلوبة في البحوث العلمية .[1]

ويتصف البحث العلمي بمجموعة من الخصائص التي لا بد من توافرها لتحقيق أهداف البحث العلمي وهي:

2.1. خصائص البحث العلمي:

يتميز البحث العلمي بمجموعة من الخصائص، ويمكن أن نجملها في الآتي:

خطاطة رقم 1: خصائص البحث العلمي

المصدر: عمل شخصي بناء على المرجع السابق.

ختامًا، إن الباحث العلمي يهتم بمعرفة ماهية خصائص البحث العلمي التي لا بد عليه مراعاتها عند كتابة البحث العلمي الخاص به؛ وذلك لأن البحث العلمي الذي يقوم بكتابته سيصبح مرجعًا للعديد من القراء على اختلاف أنواعهم، ولا سيما القراء الذين يهتمون بالاطلاع على الدراسات العلمية الموثوقة التي تتناول موضوع بحثهم العلمي. علاوة على ذلك، لعل أهم ما يدفع الباحث

1 -ابو سليمان عبد الوهاب ابراهيم،2005، نفس المرجع السابق، ص54

العلمي إلى الأخذ بخصائص البحث العلمي بعين الاعتبار هو اهتمامه الكبير في الحصول على درجة مشرفة في البحث العلمي المكلّف بإنجازه على أفضل وجه.

2. تعريف البحث الجغرافي:

1.2. البحث الجغرافي:

نشأت الدراسات الجغرافية منذ قديم الأزل مع نشأة الإنسان، حيث كان الإنسان يقوم بكشف مناطق بيئته، وارتياد ما حوله عله يعرف كنة هذه البيئة ومسالكها، وماهي الإمكانات الاقتصادية التي يمكن أن يستفيد منها وتتوافر خلال بيئته، وهو بذلك يحقق غريزته الطبيعية في حب الاستطلاع والمعرفة، وتولد بذلك الفكر الجغرافي أو البحث الجغرافي، واعتمد الفكر الجغرافي على ركائز ثلاث هي: الكشف الجغرافي الذى أدى إلى جمع كثير من الحقائق عن سطح الأرض، رسم الخرائط والمصورات الجغرافية للمناطق المعروفة، وأخيرا التأمل في المادة والمعلومات التي جمعت.

ويعتبر الإغريق هم المؤسسون الأول لعلم الجغرافيا Geography، ويبدو ذلك جليا من أن كلمة جغرافيا Geography ذات اصل إغريقي تتألف من مقطعين: الأول Geo ويعنى الأرض، والثاني Graphy ويعنى وصف، وبذلك كانت الجغرافيا تفهم على أنها "علم وصف سطح الأرض"، وكانت تنقسم إلى قسمين هما الجغرافيا الفلكية والجغرافيا الوصفية.

وقد اتسع نطاق المعرفة الجغرافية في العصور الحديث نتيجة لعوامل ثلاث هي:

1- اتساع نطاق الكشوف الجغرافية منذ بداية القرن السادس عشر، وتقدم فن رسم الخرائط، وإدخال فكرة العالمية في الجغرافيا.

2- اتباع منهج التفكير العلمي السليم الذي رسم طريقه كل من ديكارت وكانت، وإدخال مبدا السببية Reasoning في علم الجغرافيا، فانتقلت الجغرافيا من مجرد جداول بأسماء المناطق إلى علم يبحث عن الأسباب ويربط بين الظاهرات الطبيعية والبشرية في بيئة واحدة.

3- تطور الدراسات الجغرافية بحيث تركز على دراسة التفاعل بين البيئة والكائنات الحية وبينها وبين الإنسان خاصة.

وقد تميز علم الجغرافيا بثنائية واضحة جعلته ينقسم إلى قسمين كبيرين، هما الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية، وهما لا ينفصلان بل يرتبطان معا ارتباطا وثيقا، فهما كالوجهين لعملة واحدة.

2.2. الخطوات الأساسية في البحث الجغرافي:

أن البحث العلمي في كل المجالات الأدبية والعلمية لابد أن يستند على خطوات أساسية تمثل البداية التي ينطلق منها الباحث في إنجاز الخطوات اللاحقة من البحث، وكلما كان إعداد تلك الخطوات سليماً ووفق أسس علمية انعكست أثار ذلك على النتائج التي يتوصل إليها الباحث في النهاية، وللبحث العلمي الجغرافي أصول يجب مراعاتها عند القدوم بكتابة البحث، وهي تعتبر الأصول، وتمثل البداية التي ينطلق منها الباحث في إنجاز بحثه، وكلما كانت الاستعدادات سليمة كانت النتيجة ناجحة. وأهم هذه الخطوات:

خطاطة رقم 2: الخطوات الأساسية في البحث الجغرافي

المصدر: عمل شخصي بناء على المرجع السابق.

3. منهجية البحث الجغرافي: استنباطي، استقرائي.

1.3. المنهج الاستنباطي:

المنهج الاستنباطي أحد المناهج العلمية البحثية، وهو يهتمُّ باستنتاج الحقائق من خلال دراسة ظاهرة أو مشكلة علمية، ويختلف عن غيره من المناهج في توفيره معلومات رقمية تُساعد في فهم المتغيّرات البحثية، التي تشملها الفرضيات أو أسئلة البحث، والتي يقترحها الباحث في ضوء المعلومات المبدئية التي بحوزته، ويتَّسم المنهج الاستنباطي باستخدام المنطق في الخطوات التي يشملها؛ بمعنى قبول ما يُوافق الفكر والعقل، والأب الروحي لذلك المنهج هو الفرنسي "فرانس بيكون"، الذي وُلد في عام 1626م، وعُرف بأسلوبه الفريد في التجريب والملاحظة، ولقد قام بتقسيم الاستنتاجات التي يُوفِّرها المنهج الاستنباطي إلى ثلاثة أنواع، وهي: الاستنتاجي التحليلي، والاستنتاج الصوري، والاستنتاج الحسابي.

1.1.3. المنهج الاستنباطي

يُعرف المنهج الاستنباطي بأنه دراسة لمشكلة بشكل كلي انطلاقًا من المسلَّمات أو النظريات أو المعارف العامة، وبعد ذلك الانتقال للجُزئيات، من خلال الاستنتاجات، أي إنه دراسة تبدأ بالعام ثم تنتقل للخاص في مراحلها التالية، ومن التسميات الأخرى للمنهج الاستنباطي كل من "المنهج الاستدلالي"، أو "المنهج الاستنتاجي".

2.1.3. مراحل استخدام المنهج الاستنباطي:

للمنهج الاستنباطي مراحل منظمة، وسوف نستعرضها فيما يلي:

خطاطة رقم 3: مراحل المنهج الاستنباطي

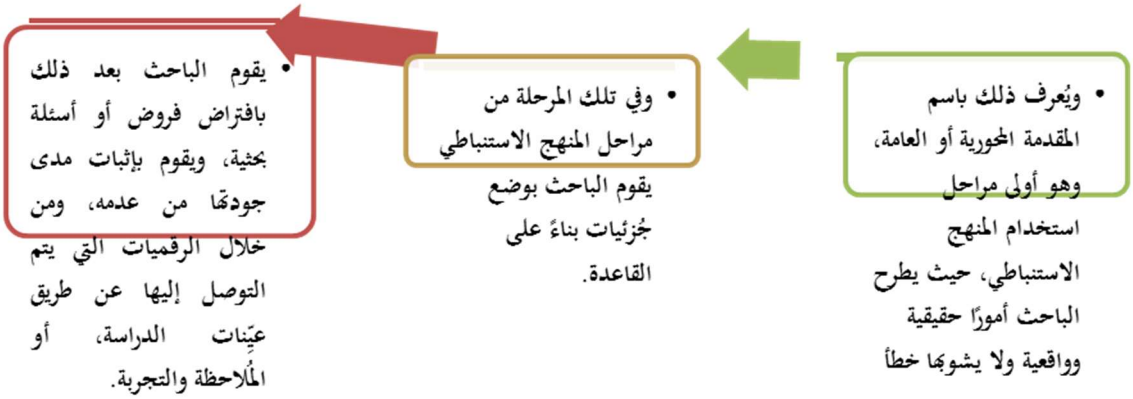

المصدر: عمل شخصي بناء على المرجع السابق.

2.3. المنهج الاستقرائي:

1.2.3. المنهج الاستقرائي

المنهج الاستقرائي يتمّ تعريف كلمة استقرائي بأنها طريقة لوصف شيء معين مما يؤدي إلى استنتاج شيء آخر، لذلك عند استخدامه في التفكير المنطقي فإنّ ذلك يعني جمع المعلومات والوصول إلى النتائج باستخدام الملاحظة، بالتالي فإن المنهج الاستقرائي يعتمد بشكل كبير على ملاحظة الباحث، إذ يتم تقديم مجموعة من الأمثلة من قبل الباحث بحيث تتيح له القدرة على استنتاج كيفية عمل المفهوم، وذلك من خلال الملاحظة والقدرة بعدها على تحديد القواعد المرتبطة بذلك المفهوم، وهو عكس المنهج الاستنتاجي، أهمية المنهج الاستقرائي عادةً ما يتم استخدام هذا المنهج لعدم إعطاء المعلم المعلومات بشكل مباشر، مما يوفر للباحث فرصة أكبر للتفكير وفهم ما يلاحظه.

خطوات المنهج الاستقرائي تندرج خطوات المنهج الاستقرائي فيما يلي:

2.2.3. خطوات المنهج الاستقرائي:

خطاطة رقم 4: خطوات المنهج الاستقرائي

المصدر: عمل شخصي بناء على المرجع السابق.

4. اساسيات البحث الجغرافي: الاشكالية، الفرضية

1.4. الاشكالية:

الإشكالية(La problématique) هي المسألة التي تثير نتائجها الشكوك، وتحمل على الارتياب، فهي جملة المسائل التي يطرحها العالم أو الفيلسوف طرحا مقبولا أو هي القضية التي يمكن فيها الاقرار بالإثبات أو النفي على حد سواء أو تحتمل النفي والاثبات معا، فهي :" صفة تطلق على كل شيء يحتوي في داخل ذاته على تناقض، وعلى تقابل في الاتجاهات، وعلى تعارض عمل..."[1]

وهي المعضلة التي مجالها اوسع، وحلها دوما مفتوحا بما تسببه من قلق نفسي وتشوش منطقي لكل من يخوض فيها. فهي تنطوي تحتها المشكلات الجزئية، هذه الاخيرة أقل اتساعا من الاشكالية الأم التي تأخذ صورة السؤال الجوهري الذي ينحل إلى أسئلة جزئية تقوم مقام المشكلات إن العلاقة القائمة بين الاشكالية والمشكلات هي علاقة المجموعة بعناصرها. فالأولى هي التي تحتضن الثانية التي هي اثنين وأكثر في كل قضية فلسفية تعمل على الاقتراب منها للمساهمة في حلها، ومن هناك هي تابعة لها على أساس ارتباط الأجزاء بالكل، فهي بشكل عام : كل صعوبة نظرية أو عملية لا نصل فيها إلى حل يقيني، تقول جاكلين روس:" التقعيد الرئيس في ممارسة النشاطات الفلسفية يقوم على قاعدة تأسيس الاشكالية. [2]

« Le fondement réellement spécifique de la méthode des exercices philosophiques est constitué par la règle d'établissement d'une problématique »

1 -المنعم الحفني،(2000)،المعجم الفلسفي الشامل لمصطلحات الفلسفة، القاهرة مكتبة مدبولي،ص72

2-Jacqueline , les méthodes en philosophie. paris : armand colin;p.31 ,(2012)r,

يعرفها روبرت ميرتون وروبرت الاشكالية بانها: ضرب من التناقض المدرك بين ما هو قائم وما يعتقد الناس أنه ينبغي أن يكون أي بين الظروف الفعلية، والقيم والأعراف الاجتماعية وهو تناقض يعتقد أنه قابل للعلاج.[1]

2.4. مفهوم الفرضية العلمية وخصائصها:

يمكن الحديث على أن الباحث لا يمكن أن يضع الفرضيات إلا بعد أن يقوم بتحديد دقيق وواضح للمشكلة البحثية، والتي تكون على هيئة سؤال بحثي دقيق ومحدد أيضا، وعليه، فإن الخطوة الأولى للاتجاه نحو الحقيقة هي التخمينات أو الاقتراحات العشوائية، ولكن الفروض ليست تخمينات عشوائية بل تخمينات منطقية أو ذكية فهي خطوة أخرى نحو الحقيقة، فإذا ما تم إثباتها وصلت إلى مرتبة الحقيقة، فالفروض تتحول إلى حقائق بمجرد وجود أدلة كافية على صحتها. [2]

1.2.4. تعريف الفرضية:

تعبر الفرضية عن توقعات الباحث التي تمثل حلولا وإجابات للمشكلة وتساؤلاتها، ولا يتم صوغها من محض الخيال، وإنما في ضوء الخبرات والقراءات والاطلاع على البحوث والتجارب السابقة، [3]والفروض حلول ممكنة، وإجابات محتملة لأسئلة البحث، فهي إجابات ذكية واعية لسؤال أو أسئلة البحث بناء على النقص أو الفجوات الملاحظة في المعرفة، أو في الدراسات والأبحاث السابقة، وهي ليست مجرد تخمينات اعتباطية تدل على مدى القدرة على اختبارها.[4]

2.2.4. خصائص الفرضية العلمية :

من ارز خصائص الفرض الجيد انه يمكن من التحقق منه ميدانيا، وما دام انه تصريح يوضح علاقة قائمة بين متغيرين أو أكثر فان صياغته تكون في شكل علاقة من خلال فحصها نتمكن من معرفة مدى التوقعات أو الافتراضات للواقع أي الظواهر.[5]

و من خصائص الفرضية العلمية أنها تتشابه مع النظريات في كونها تصورات أو تخيلات ذهنية لتفسير علاقة ما، و لكن مجال النظرية أكثر سعة من الفروض، فالنظرية تشمل عدة فروض، وبالتالي تتطلب جهودا اكبر لإثباتها، وبذلك تكون النظرية بعد إثباتها اكثر قوة من الفرض على تفسير اكبر قدر من الظواهر.[6]

وحتى يمكن صياغة أي فرضية علمية لابد أن تتميز بالخصائص التالية:

- ✓ الوضوح المحدد والخالي من الإبهام والتشويش؛
- ✓ يجب أن تخلو الصياغة من التناقض أي وجود جزء في الحل يتم عن الموافقة واخر يرفض هذه الموافقة؛

1 -(إبراهيم أراش،(2009) المنهج العلمي و تطبيقاته في العلوم الاجتماعية، الاردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، ص225

2 --عبيدات، ذوقان، عبد الرحمان عدس، كايد عبد الحق،(1984) البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر، ص95.

3 -بكاي، ميلود واخرون، 2013-2014، دليل إعداد الرسائل والمذكرات لطلبة الاجازة، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية. ص 24

4 -ماجد ربما، 2016، منهجية البحث العلمي، بيروت: مؤسسة فريدريش ايبرت، ص 41

5 -سمايلي محمود، (2016-2017)، محاضرات منهجية2، موجهة لطلبة السنة الثانية علوم التسيير ومحاسبة ومالية وعلوم اقتصادية وتجارية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، ص23

6 -عبيدات، ذوقان، عبد الرحمان عدس، كايد عبد الحق،(1984) البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر،، ص95

- ✓ أن تكون الصياغة احتمالية بمعنى أن تقبل إثبات الصحة أو العكس؛
- ✓ أن تساهم هذه الصياغة في تحديد الإطار النظري للبحث والأساليب الإحصائية المتبعة والهيكل العام للبحث؛
- ✓ لا يجب أن تقتصر الصياغة في البحوث الاجتماعية على فرضية واحدة بل يجب وضع مجموعة من الفرضيات تهم مختلف جوانب المشكلة؛
- ✓ يجب أن تكون هذه الفرضيات قابلة للاختبار.[1]

5. مقاربات البحث الجغرافي: التحليل الكيفي، التحليل الكمي

هناك تقنيتان لتحليل معطي البحث:

التحليل الكيفي والتحليل الكمي، ولكل منهما متطلبات وأدوات منهجية خاصة، مرتبطة أساسا بطبيعة المعطيات النوعية والكمية التي يحتاج إليها الباحث:

1.5. التحليل الكيفي:

يفرض التحليل الكيفي، الاختيار بين التحليل الوصفي البسيط، المبني على المعطيات الرقمية العادية المحصل عليها من تفريغ للمعطيات، والتحليل المركب الذي يحتاج الى القراءة العميقة للمعطيات وتأويلها، والى التحكم في عملية الاسقاط وتعميم النتائج.

ويرتكز التحليل الوصفي على المنطق الاستنباطي والاستدلالي، الذي يعطي الاهمية لتحليل البيانات، وفق العلاقة السببية بين العوامل والنتائج، ووفق العلاقة التبادلية والشاملة بين العام والخاص،

ويرتبط التحليل الظواهر بإبراز دور مختلف العوامل في تحديد أبعادها من خلال استخدام ادوات القياس والاستقراء والاستنباط.

2.5. التحليل الكمي:

يعتمد التحليل الكمي إما على الاداة الإحصائية الكلاسيكية، التي تعطي الاهمية للمتغيرات الوصفية مثل الترددات والمعدلات المتوسطة، او على الاداة الاحصائية المتطورة، المرتبطة بالإحصاء الرياضي والمعادلات الحسابية. لذلك غالبا ما يتم اللجوء الى الفحص اليدوي والى الالة الحاسبة في حالة التحليل الإحصائي، والى استعمال الحاسوب والبرمجيات المناسبة في حالة التحليل الاحصائي. ففي هذا المرحلة من تحليل معطيات العمل الميداني، لابد من عرض مختلف النتائج التي تم التوصل إليها ، وتفريغها في جداول واشكال، لتسهيل قراءتها واستغلالها.[2]

6. مقترحات تجويد البحث الجغرافي:

- ✓ الإحاطة بالإطار النظري والدراسات السابقة ومحاولة دراستها ونقدها؛
- ✓ عدم الإكثار من الاقتباس والحشو؛

1-الصيرفي محمد عبد الفتاح، 2001 ، البحث العلمي الدليل التطبيقي للباحثين،ط1 عمان: الاردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ص54
2 الأمراني خالد، (2015)، الخطوات المنهجية لإنجاز الحوث والمشاريع والتقارير الدراسية، الطبعة الأولى ص ص116-117

- ✓ التجرد العلمي والموضوعية؛
- ✓ ضرورة اختيار موضوع له راهنيته وعدم اجترار ما تمت دراسته سابقا؛
- ✓ الاهتمام بالقيمة المضافة للبحث؛
- ✓ التركيز على البحث والتحليل والفهم الجيد لإشكالية البحث؛
- ✓ وضوح ودقة الاشكالية؛
- ✓ وضع خطة عمل للبحث منظمة ومحددة زمنيا؛
- ✓ مشاركة الباحث في مختلف الندوات والدورات التكوينية لإغناء الرصيد المعرفي والمنهجي؛
- ✓ حسن اختيار العينة حسب المعايير العلمية المتعارف عليها؛
- ✓ حسن اعداد الاستمارة لتلبي المطلوب من البحث، والحرص على الموضوعية لتعبئة الاستمارة وتوجيهها لخدمة اشكالية موضوع البحث؛
- ✓ حسن اختيار المجال المدروس ومدى ملاءمته للظاهرة المدروسة؛
- ✓ الاهتمام بالجانب الشكلي (سلامة اللغة، والحالة للمراجع، ومقروئية الخرائط، وتنويع الوثائق، والتوازن بين حجم الفصول.....)؛

خاتمة:

لا يختلف اثنان أن للبحث الجغرافي خصوصيات تميزه عن البحث في باقي العلوم الأخرى، وتتجلى هذه الخصوصيات بشكل واضح في الادوات والأليات المعتمدة والمناهج والمقاربات المستعملة والظواهر والمجالات المستهدفة. وعلى الرغم من هذه المميزات والخصوصيات التي ينفرد بها البحث الجغرافي إلى أنه لازال يشكو من العديد من المشاكل والإكراهات والتحديات إن على مستوى تجويد الأليات والاختيار الانسب والاستهداف الأمثل للظواهر والمجالات، مما يستدعي تظافر جهود كل المعنين بهذا العلم من أجل الاهتمام به لضمان خصوصياته وتفاديا لتماهيه وانصهاره في باقي العلوم الأخرى.

وفي هذا الإطار فقد قدمنا مجموعة من المقترحات لتجويد البحث الجغرافي للحفاظ على خصوصياته من قبيل:

- ✓ التركيز على البحث والتحليل والفهم الجيد لإشكالية البحث؛
- ✓ وضوح ودقة الاشكالية؛
- ✓ وضع خطة عمل للبحث منظمة ومحددة زمنيا؛
- ✓ حسن اختيار المجال المدروس ومدى ملاءمته للظاهرة المدروسة.

قائمة المراجع والمصادر:

✓ **المراجع بالعربية**

- **إبراهيم أراش، (2009)** المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، الاردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- **ابو سليمان عبد الوهاب ابراهيم،2005**،كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، الطبعة السابعة، مكتبة الرشد، الراض السعودية.
- **لأمراني خالد، (2015)**، الخطوات المنهجية لإنجاز الحوث والمشاريع والتقارير الدراسية، الطبعة الأولى.
- **ايت منصور كمال ورابح طاهر،2003**، منهجية إعداد بحث علمي، بدون طبعة، دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع، عين مليلية الجزائر.
- **بكاي، ميلود واخرون، 2013–2014**، دليل إعداد الرسائل والمذكرات لطلبة الاجازة، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية.
- **دويدري رجاء وحيد، 2000**، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، دمشق سوريا.
- **سمايلي محمود، (2016–2017)**، محاضرات منهجية2، موجهة لطلبة السنة الثانية علوم التسيير ومحاسبة ومالية وعلوم اقتصادية وتجارية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة.
- **الصيرفي محمد عبد الفتاح، 2001**، البحث العلمي الدليل التطبيقي للباحثين، ط1 عمان: الاردن، دار وائل للنشر والتوزيع.
- **عبيدات، ذوقان، عبد الرحمان عدس، كايد عبد الحق، (1984)** البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر.
- **عناية غازي،1992**، إعداد البحث العلمي، الطبعة الاولى، دار الجيل الجديد، بيروت لبنان.
- **ماجد ريما، 2016**، منهجية البحث العلمي، بيروت: مؤسسة فريدريش ايبرت.

✓ **المعاجم: باللغة العربية:**

- **المنعم الحفني، (2000)، المعجم الفلسفي الشامل لمصطلحات الفلسفة، القاهرة مكتبة مدبولي.**
- **صليبا جميل، (1982)، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت.**

✓ **باللغة الفرنسية:**

- **Jacqueline ,r,(2012)** les méthodes en philosophie. paris : armand colin.

تاسعا:

مقالات باللغات الأجنبية

Droits humains et gouvernance publique au Maroc: étude critique du décret n° 2-24-249 sur le Code des bonnes pratiques des établissements et entreprises publics

Tijaoui Anasse, Doctorant

Laboratoire : Groupe de Recherche en Géopolitique et Relations Internationales.
Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales.
Université Cadi Ayyad, Marrakech
Maroc

Résumé

Cet article analyse la portée du **décret n° 2-24-249** qui institue le Code des bonnes pratiques de gouvernance des établissements et entreprises publics (EEP) au Maroc. Adossé à la Constitution de 2011, ce texte s'inscrit dans une dynamique de réformes pour renforcer transparence, redevabilité et efficacité de l'action publique. Au-delà de ses aspects techniques, ce Code est présenté comme un instrument susceptible d'influencer la garantie des droits humains, notamment économiques et sociaux. L'article en propose une lecture critique à la lumière des standards internationaux, dont les Principes directeurs des Nations Unies relatifs aux entreprises et aux droits de l'homme, et les engagements du Maroc au titre du Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels. L'analyse croise trois axes : cadre juridique et institutionnel, rôle des EEP dans la réalisation des droits fondamentaux et obstacles à la justiciabilité. Elle met en évidence les écarts entre rationalité managériale, Constitution et obligations internationales.

Mots-clés: Droits humains - Gouvernance publique - Établissements et entreprises publics - Redevabilité - Normes internationales.

Human rights and public governance in Morocco : a critical analysis of decree no. 2–24–249 on the code of good practices for public establishments and enterprises.

Abstract

This paper examines the scope and implications of **Decree No. 2–24–249** which introduces the Code of Good Governance Practices for Morocco's public institutions and enterprises (EEP). Building on the 2011 Constitution, the decree forms part of ongoing reforms to enhance transparency, accountability, and the efficiency of public governance. Beyond its technical provisions, the Code is analysed as a governance tool that may affect the protection and fulfilment of human rights, particularly economic and social rights. The article critically assesses the Code against relevant international standards, including the UN Guiding Principles on Business and Human Rights and Morocco's obligations under the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights. The analysis addresses three dimensions: the legal and institutional framework of public governance, the role of EEPs in delivering fundamental rights, and barriers to justiciability and effectiveness. It highlights the gap between managerial rationality and constitutional and international human rights commitments.

Introduction

L'adoption du décret n° 2.24.249 instituant le Code des bonnes pratiques de gouvernance applicable aux établissements et entreprises publics (EEP) au Maroc[1], s'inscrit dans la dynamique plus large de modernisation et de rationalisation de l'action publique, amorcée par la Constitution de 2011. Celle-ci érige en effet la bonne gouvernance, la reddition des comptes et la transparence en principes fondamentaux de l'organisation institutionnelle et administrative (articles 1, 154 à 156). Dans un contexte marqué par la nécessité de renforcer la performance des services publics, le nouveau Code vise à harmoniser les pratiques de gestion, à promouvoir une culture d'intégrité et à améliorer l'efficacité économique et sociale des EEP. Ces établissements occupent une place stratégique dans l'économie nationale et jouent un rôle déterminant dans l'accès équitable de la population à des services essentiels comme l'eau, l'énergie, les transports, le logement ou la santé. À ce titre, leur gouvernance dépasse la seule sphère managériale. Elle soulève des enjeux majeurs liés à l'effectivité des droits humains, en particulier les droits économiques, sociaux et culturels garantis par la Constitution et par les engagements internationaux du Maroc, notamment le Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels.

Dès lors, la question de l'articulation entre les exigences techniques de bonne gouvernance et la mise en œuvre concrète des droits fondamentaux mérite une attention particulière. Le Code des bonnes pratiques peut-il contribuer à rendre effectives les obligations internationales et à réduire les écarts entre les principes proclamés et la réalité des pratiques ?

Cette interrogation renvoie notamment à la capacité de l'État à intégrer les Principes directeurs des Nations Unies relatifs aux entreprises et aux droits de l'homme et à répondre aux recommandations des comités onusiens de suivi. En replaçant le décret n° 2.24.249 dans cette perspective, cet article adopte une approche critique et comparative pour analyser les potentialités et les limites du nouveau dispositif. Il s'agit de réfléchir aux conditions nécessaires pour que la

[1] **Décret n° 2-24-249** instituant le *Code des bonnes pratiques de gouvernance applicable aux établissements et entreprises publics*, *Bulletin Officiel* du Royaume du Maroc, n° 7300, 6 juin 2024.

gouvernance publique, au-delà d'une rationalité de performance, contribue réellement à la consolidation de l'État de droit et à la citoyenneté effective.

Depuis plus d'une décennie, le Maroc s'est engagé dans un processus continu de réforme et de modernisation de l'action publique, impulsé notamment par la Constitution de 2011 qui consacre la bonne gouvernance, la reddition des comptes et la transparence comme principes fondamentaux de l'organisation administrative. Dans ce contexte, la gouvernance des établissements et entreprises publics (EEP) occupe une place stratégique, tant ces entités constituent un maillon essentiel de la mise en œuvre des politiques publiques et du développement socio-économique du pays.

Les EEP interviennent en effet dans des secteurs vitaux tels que l'eau, l'énergie, les transports, l'habitat ou encore la santé, avec un impact direct sur l'accès équitable de la population aux services de base. Leur rôle dépasse donc la simple gestion technique. Il engage la responsabilité de l'État dans la réalisation des droits économiques et sociaux consacrés par la Constitution et par les instruments internationaux que le Maroc a ratifiés, notamment le Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels.

C'est dans cette dynamique que s'inscrit le décret n° 2-24-249 instituant le *Code des bonnes pratiques de gouvernance*[1]. Ce texte ambitionne d'harmoniser les pratiques de gestion, de renforcer l'efficacité et la performance des établissements publics tout en instaurant une culture de transparence et de redevabilité. Toutefois, l'adoption de normes managériales ne garantit pas automatiquement une amélioration tangible de l'effectivité des droits fondamentaux. La question se pose de savoir dans quelle mesure ce nouveau cadre peut contribuer à rendre plus concrets les engagements du Maroc en matière de droits humains, en particulier à travers une meilleure articulation entre performance économique, transparence institutionnelle et obligations constitutionnelles et conventionnelles.

[1] **Décret n° 2-24-249 du 24 avril 2025**, portant approbation du *Code des bonnes pratiques de gouvernance des établissements et entreprises publics*, publié au Bulletin officiel n° 7399 (28 avril 2025).

Dès lors, interroger le décret n° 2-24-249 comme levier effectif pour la mise en œuvre des droits humains s'avère nécessaire, en croisant une lecture juridique et une analyse critique de cet instrument de gouvernance.

Afin d'apporter des éléments de réponse à cette problématique, cet article s'articulera en trois temps. Il présentera tout d'abord le cadre juridique et institutionnel qui structure la gouvernance des EEP et précisera les apports du Code des bonnes pratiques (**Partie I**) ; il analysera ensuite le rôle effectif des établissements et entreprises publics dans la mise en œuvre des droits fondamentaux et les obligations qui en découlent pour l'État (**Partie II**) ; enfin, il proposera une lecture critique du décret et ouvrira des pistes de réflexion pour une gouvernance publique plus respectueuse des droits humains et mieux alignée sur les standards internationaux (**Partie III**).

Partie I : Le cadre juridique et institutionnel de la gouvernance des EEP au Maroc

Section 1.1 : Les fondements constitutionnels et législatifs

La gouvernance des établissements et entreprises publics (EEP) au Maroc s'enracine dans un ensemble de principes constitutionnels et de règles de droit administratif qui structurent le fonctionnement de l'État depuis la réforme constitutionnelle de 2011. Cette réforme, qualifiée par de nombreux auteurs comme un tournant normatif majeur, a consacré la bonne gouvernance comme une exigence transversale de l'action publique et de l'organisation institutionnelle.

L'article 1er de la Constitution dispose que « le régime constitutionnel du Royaume est fondé sur la séparation, l'équilibre et la collaboration des pouvoirs, ainsi que sur la démocratie citoyenne et participative, et sur les principes de bonne gouvernance et de corrélation entre la responsabilité et la reddition des comptes »[1]. Ces principes trouvent une traduction plus détaillée aux articles 154 à 156, qui énoncent que les services publics doivent être organisés en fonction des exigences de qualité, de couverture équitable du territoire et de respect des intérêts des

[1] Royaume du Maroc, *Constitution de 2011*, Bulletin Officiel n° 5964 bis du 30 juillet 2011, art. 1.

usagers[1]. En ce sens, la Constitution érige la transparence, l'intégrité et la reddition des comptes en obligations juridiques, non en simples recommandations politiques[2].

L'articulation entre ces principes constitutionnels et le droit administratif marocain se traduit par l'adoption de textes législatifs et réglementaires qui visent à moderniser le secteur public. Le décret n° 2-24-249 s'inscrit dans ce prolongement. Il s'appuie notamment sur la loi n° 69-00 relative au contrôle financier de l'État sur les entreprises publiques et autres organismes[3] et sur les réformes introduites par les lois organiques des finances (LOF n° 130-13) pour encadrer la performance, la programmation budgétaire pluriannuelle et l'évaluation[4].

Par ailleurs, la mise en œuvre effective de ces principes suppose un contrôle juridictionnel et administratif rigoureux. Sur le plan juridictionnel, le juge administratif joue un rôle essentiel pour garantir le respect des règles de bonne gouvernance, notamment à travers le contentieux de la légalité et la responsabilité pour faute[5]. Les juridictions financières, comme la Cour des comptes, disposent également de compétences de contrôle et d'évaluation de la gestion des EEP, conformément à l'article 147 de la Constitution et à la loi n° 62-99 formant code des juridictions financières[6]. Enfin, l'administration de tutelle exerce un contrôle administratif continu, par le biais d'inspections, d'audits internes et de dispositifs de *reporting*, pour s'assurer que les organes de gouvernance respectent les principes fixés par le Code[7].

---

[1] Ibid., art. 154 à 156.

[2] Bouachikhi, K. (2022). *Gouvernance publique et réforme administrative au Maroc. Revue marocaine de droit public*, n° 21, p. 35-52.

[3] Royaume du Maroc, *Loi n° 69-00 relative au contrôle financier de l'État sur les entreprises publiques*, BO n° 4918 du 18 novembre 2002.

[4] Oulhaj, A. (2018). *Réformes budgétaires et performance de l'administration publique. Annales de la Faculté de Droit de Rabat*, p. 123-138.

[5] Chafai, A. (2021). *Le juge administratif et le contrôle de la légalité de l'action publique.* Casablanca : *Revue marocaine de contentieux administratif*, n° 5.

[6] Royaume du Maroc, *Loi n° 62-99 formant Code des juridictions financières*, BO n° 5022 du 3 avril 2002.

[7] OCDE (2015). *Principes de gouvernance des entreprises publiques.* Paris : OCDE Publishing.

Ainsi, le socle constitutionnel et législatif fournit un cadre robuste, mais sa mise en œuvre reste tributaire d'une culture institutionnelle de transparence et de redevabilité, encore perfectible, comme le soulignent plusieurs analyses récentes[1]. La cohérence entre ce cadre et les standards internationaux en matière de droits humains constitue précisément l'enjeu qui sera abordé dans les sections suivantes.

Section 1.2 : Présentation du décret n° 2-24-249

L'adoption du **décret n° 2-24-249** instituant le *Code des bonnes pratiques de gouvernance applicable aux établissements et entreprises publics* (EEP), marque une étape importante dans la consolidation des principes de bonne gouvernance au Maroc[2]. Ce texte, publié au *Bulletin Officiel* n° 7300, s'inscrit dans la continuité de la Constitution de 2011 qui consacre la transparence, la redevabilité et la corrélation entre responsabilité et reddition des comptes comme fondements de l'action publique (art. 1 et 154 à 156)[3].

Objectifs et champ d'application du Code

L'**article premier** du décret définit un **champ d'application large** englobant l'ensemble des établissements publics administratifs, entreprises publiques à participation majoritaire et sociétés d'État[4]. Cette approche vise à remédier aux pratiques de gestion fragmentées et aux écarts constatés entre entités, en harmonisant les règles internes de gouvernance.

Les **objectifs généraux**, énoncés à l'**article 2**, traduisent une volonté de renforcer la performance économique et sociale des EEP tout en assurant une gestion responsable et transparente des ressources publiques. Il s'agit d'améliorer la qualité des services rendus à la population, de prévenir la mauvaise gouvernance et d'instaurer une culture de suivi et d'évaluation[5]. Cette logique prolonge les

[1] Baida, M. (2023). *Transparence et reddition des comptes : vers une gouvernance publique plus responsable ? Revue internationale de droit comparé*, n° 75(1), p. 89-112.

[2] Décret n° 2-24-249 instituant le *Code des bonnes pratiques de gouvernance applicable aux établissements et entreprises publics*, *Bulletin Officiel* n° 7300.

[3] Royaume du Maroc, *Constitution de 2011*, BO n° 5964 bis, art. 1, 154 à 156.

[4] Décret précité, art. 1.

[5] Ibid., art. 2.

recommandations répétées de la Cour des comptes[1] et s'aligne sur les bonnes pratiques reconnues par l'OCDE pour les entreprises publiques[2].

Les principes directeurs : transparence, intégrité, redevabilité et performance

Le cœur du dispositif est structuré autour de **quatre principes fondamentaux** (art. 4 à 7) :

- La **transparence** (*art. 4*) impose la publication régulière des rapports d'activité, des états financiers certifiés et des résultats des audits internes. Cette obligation vise à renforcer la confiance du public et à prévenir les dérives de gestion, conformément aux recommandations de l'OCDE (*Principes de gouvernance des entreprises publiques*, 2015)[3].
- L'**intégrité** (*art. 5*) repose sur la mise en place de dispositifs de prévention des conflits d'intérêts et de codes de conduite internes pour les dirigeants et administrateurs. Cette exigence de probité rejoint les standards internationaux de la Fédération internationale des experts-comptables (IFAC) en matière de gouvernance du secteur public[4].
- La **redevabilité** (*art. 6*) rappelle l'obligation pour les organes dirigeants de rendre compte non seulement à l'administration de tutelle, mais aussi aux juridictions financières, notamment la Cour des comptes, comme le prévoit l'article 147 de la Constitution[5].
- La **performance** (*art. 7*) est consolidée par l'introduction de contrats-programmes assortis d'objectifs chiffrés, d'indicateurs de résultats et de dispositifs de suivi. Cette méthode fait écho à l'approche budgétaire axée sur la performance, consacrée par la *Loi organique n° 130-13 relative à la loi de finances*[6].

---

[1] Cour des comptes, *Rapport annuel sur les établissements et entreprises publics*, 2022.

[2] OCDE (2015). *Principes de gouvernance des entreprises publiques*. Paris : OCDE Publishing.

[3] Ibid.

[4] IFAC (2014). *Good Governance in the Public Sector – Framework*. International Federation of Accountants.

[5] Royaume du Maroc, *Constitution de 2011*, art. 147.

[6] Royaume du Maroc, *Loi organique n° 130-13 relative à la loi de finances*, BO n° 6344.

Dispositifs de suivi, d'évaluation et de reddition des comptes

Les **articles 8 à 12** détaillent les outils opérationnels visant à garantir l'application effective du Code. Chaque EEP doit désigner un **comité de gouvernance** interne chargé de veiller au respect des principes directeurs (*art. 8*). Des **rapports de conformité** sont transmis chaque année à la Direction des entreprises publiques et de la privatisation (DEPP) et aux ministères de tutelle (*art. 9*). Des **audits externes indépendants** sont également prévus pour évaluer les écarts éventuels (*art. 11*). Enfin, la Cour des comptes dispose d'un pouvoir de recommandation et de suivi de la mise en œuvre, en cohérence avec son rôle constitutionnel de contrôle de la gestion des deniers publics (*art. 12*)[11].

Section 1.3 : Comparaison avec les standards internationaux de gouvernance publique

L'analyse de la gouvernance des établissements et entreprises publics (EEP) ne peut se limiter au seul cadre national. Dans un contexte où le Maroc affiche son ambition de converger vers les meilleures pratiques internationales, il est essentiel de confronter les dispositions du **décret n° 2-24-249** aux référentiels reconnus à l'échelle comparative. Cette mise en perspective permet de mettre en lumière les cohérences, mais aussi les écarts, susceptibles d'influer sur l'effectivité du *Code des bonnes pratiques*.

Les Principes de l'OCDE sur la gouvernance des entreprises publiques

L'un des principaux cadres de référence reste le document de l'**Organisation de coopération et de développement économiques** (**OCDE**) intitulé *Principes de gouvernance des entreprises publiques* (2015). Ce texte, mis à jour pour intégrer les défis contemporains de transparence, de performance et d'intégrité, fixe dix principes structurés autour de trois axes : la rationalisation de la propriété publique, l'égalité de traitement entre entreprises publiques et privées, et la mise en place de mécanismes de contrôle interne et externe[1].

Plusieurs exigences mises en avant par l'OCDE recoupent les dispositions du décret marocain. On retrouve notamment l'importance accordée à la **transparence financière**, à la publication d'informations comparables et vérifiables (états

[1] OCDE (2015). *Principes de gouvernance des entreprises publiques*. Paris : OCDE Publishing.

financiers consolidés, rapports d'audit externes) et à l'adoption de codes de conduite pour prévenir les conflits d'intérêts[1]. Toutefois, le rapport OCDE souligne aussi l'importance du rôle d'actionnaire actif, capable de fixer des objectifs stratégiques clairs et mesurables — un aspect encore perfectible au Maroc, où les relations entre tutelles et directions des EEP souffrent parfois de chevauchements de compétences[2].

Bonnes pratiques comparées : **France**, **Canada et Afrique francophone**

L'étude de systèmes comparables met également en lumière des éléments de convergence et des marges d'amélioration. En **France**, la réforme des entreprises publiques s'est traduite par la généralisation de **contrats d'objectifs et de performance** (COP) juridiquement contraignants, adossés à des indicateurs quantitatifs négociés entre l'État actionnaire et les dirigeants. Ce modèle, inspiré du rapport Picq (1994) et consolidé par la Cour des comptes française, a permis une meilleure évaluation des résultats[3].

Au **Canada**, le modèle de gouvernance se caractérise par une forte autonomie des sociétés d'État, encadrée par des obligations de reddition de comptes détaillées au Parlement et par la publication systématique des rapports de vérification financière (Office of the Auditor General)[4]. Cette approche favorise une culture de transparence qui dépasse la simple conformité réglementaire.

Dans plusieurs **pays d'Afrique francophone**, des chantiers de réformes ont été amorcés, souvent en partenariat avec la Banque africaine de développement (BAD) et l'Union africaine. Le rapport *"State-Owned Enterprises Governance Reform in Africa* (2022)" recommande, par exemple, de renforcer la composition des conseils d'administration, d'y intégrer des administrateurs indépendants et de clarifier la ligne de responsabilité entre l'État actionnaire et l'organe exécutif[5]. Ces réformes sont

[1] OCDE, ibid., Principes I et IV.

[2] OCDE (2023). *State-Owned Enterprises and the Public Interest: Finding the Balance*. Paris : OCDE Publishing.

[3] Cour des comptes (France). (2022). *Rapport public annuel : Les entreprises publiques et leur performance*. Paris.

[4] Office of the Auditor General of Canada. (2021). *Annual Report to Parliament*. Ottawa.

[5] Banque africaine de développement & Union africaine (2022). *State-Owned Enterprises Governance Reform in Africa*. Abidjan.

jugées déterminantes pour améliorer l'allocation des ressources et lutter contre la gestion opaque.

Premiers enjeux de cohérence normative

La comparaison met ainsi en évidence une dynamique encourageante au Maroc. Le **Code des bonnes pratiques** transpose un certain nombre de standards internationaux, notamment en matière de transparence, d'intégrité et de performance. Cependant, deux défis apparaissent.
D'une part, la faible articulation entre les contrats-programmes et les mécanismes de sanction limite l'efficacité du contrôle de la performance. D'autre part, la participation citoyenne et le suivi par des acteurs indépendants (société civile, Parlement) demeurent embryonnaires, alors qu'ils sont identifiés comme leviers de redevabilité dans les meilleures pratiques comparées[1].

Ces constats soulignent la nécessité d'un alignement plus abouti entre le cadre normatif interne et les engagements du Maroc en matière de bonne gouvernance, condition sine qua non pour assurer l'effectivité des droits fondamentaux.

Partie II : Les établissements et entreprises publics comme leviers d'effectivité des droits humains

Section 2.1 : Le rôle des EEP dans la réalisation des droits économiques et sociaux

Dans le contexte marocain, les **établissements et entreprises publics** (EEP) constituent depuis plusieurs décennies un maillon essentiel de la mise en œuvre des droits économiques et sociaux reconnus par la Constitution de 2011 et par les engagements internationaux du Royaume. L'article 31 de la Constitution affirme explicitement que l'État, les collectivités territoriales et les établissements publics « œuvrent à la mobilisation de tous les moyens disponibles pour faciliter l'égal accès des citoyennes et citoyens » à un ensemble de droits, notamment l'accès à l'eau, à l'énergie, à la santé, au logement décent et aux services de transport[2].

---

[1] Baida, M. (2023). *Transparence, redevabilité et participation : la gouvernance publique à l'épreuve des droits humains au Maroc. Revue marocaine de droit public*, n° 21.

[2] Royaume du Maroc, *Constitution de 2011*, Bulletin Officiel n° 5964 bis, art. 31.

Fourniture des services essentiels : un pilier de l'intérêt général

La structuration du secteur public marocain depuis l'indépendance a confié aux EEP la gestion de secteurs stratégiques, souvent peu attractifs pour l'investissement privé mais déterminants pour l'amélioration des conditions de vie. Ces missions rejoignent l'obligation internationale du Maroc, au titre du **Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels** (**PIDESC**), de garantir la satisfaction progressive des besoins fondamentaux (art. 11 et 12)[1]. Concrètement, les EEP assurent la **distribution d'eau potable** (ONEE), la **production et la gestion de l'énergie** (Masen, sociétés de distribution régionales), les **transports publics** (ONCF, sociétés de tramway), le **logement social** (Al Omrane) ou encore le soutien aux structures de santé communautaires[2].

Disponibilité, accessibilité et qualité

La doctrine et les comités onusiens rappellent que la fourniture de services publics essentiels ne peut être considérée comme conforme aux droits humains que si trois critères cumulatifs sont remplis[3] :

- **Disponibilité** : couverture suffisante et équitable du territoire, notamment les zones enclavées.
- **Accessibilité** : physique, économique (prix abordable) et administrative (procédures simples, droit à l'information).
- **Qualité** : normes de continuité, sécurité sanitaire et fiabilité des prestations.

Pourtant, les données récentes du **Haut-Commissariat au Plan** (**HCP**) révèlent encore d'importantes disparités. Selon le rapport *Indicateurs sociaux du Maroc* (HCP, 2022), le taux d'accès à l'eau potable reste inférieur de 15 % en milieu rural par rapport au milieu urbain[4]. De même, le **Conseil économique, social et environnemental** (**CESE**) a souligné que près de 20 % des ménages des zones

[1] Nations Unies, *Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels*, 1966.

[2] Oulhaj, A. (2019). *Les entreprises publiques marocaines à l'épreuve des droits sociaux. Annales de la Faculté de Droit de Rabat.*

[3] Comité DESC, *Observation générale n° 4 (1991)* ; Alston, P. & Quinn, G. (1987). *Human Rights Quarterly*, 9(2).

[4] HCP (2022). *Indicateurs sociaux du Maroc*. Rabat.

périurbaines rencontrent des difficultés régulières d'accès à l'énergie à des prix abordables[1]. Ces écarts territoriaux illustrent les limites persistantes de l'universalité proclamée.

Populations vulnérables et inégalités structurelles

Ces déficits de couverture touchent en premier lieu les populations les plus exposées à la vulnérabilité socio-économique : ménages à faible revenu, familles monoparentales, communautés rurales isolées. Des études nationales montrent que ces inégalités d'accès aggravent les risques de déscolarisation, de précarité énergétique et d'insalubrité, portant ainsi atteinte à plusieurs droits interdépendants (éducation, santé, logement)[2]. Comme le rappelle **Bouachikhi** (**2022**), l'absence de données désagrégées par genre ou statut socio-économique limite par ailleurs la capacité de l'État à élaborer des politiques ciblées en faveur des groupes les plus marginalisés[3].

Vers une effectivité renforcée

Au-delà de la fourniture matérielle, l'effectivité réelle des droits suppose aussi l'existence de **mécanismes de recours accessibles** permettant aux usagers de contester une carence ou un dysfonctionnement grave du service public. Or, le cadre juridique reste souvent flou en matière de contentieux lié aux prestations gérées par les EEP, en particulier dans les domaines de l'eau, de l'énergie ou du logement.

Section 2.2 : Les obligations internationales du Maroc en matière de droits humains

L'action des établissements et entreprises publics (EEP) ne peut être détachée du cadre international auquel le Maroc est lié par ses ratifications. Les normes internationales fixent des exigences claires pour l'État et ses entités publiques :

[1] CESE (2020). *Rapport sur la justice territoriale et l'accès équitable aux services publics*.

[2] Cour des comptes (2022). *Rapport annuel*. Rabat.

[3] Bouachikhi, K. (2022). *Inégalités territoriales et droits sociaux au Maroc. Revue marocaine de droit public*, n° 22.

garantir que la prestation de services essentiels respecte, protège et réalise effectivement les droits fondamentaux de chaque citoyen.

Le Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels (PIDESC)

En adhérant au **PIDESC** dès 1979, le Maroc s'est engagé à mobiliser « le maximum de ses ressources disponibles » pour assurer la mise en œuvre progressive des droits économiques et sociaux[1]. Concrètement, cette obligation couvre l'accès équitable à l'eau potable, à l'énergie, au logement convenable ou encore aux transports sûrs et abordables. Ces missions relèvent en grande partie des EEP, qui deviennent de fait des **leviers opérationnels** de ces engagements internationaux. Cependant, le **Comité DESC** a précisé dans ses Observations générales que l'État reste responsable, même s'il confie la gestion à des acteurs publics ou privés[2]. Ainsi, l'État doit mettre en place un contrôle effectif, prévenir toute restriction arbitraire de l'accès et veiller à ce que les prestataires publics n'aggravent pas les inégalités territoriales. À titre d'exemple, la **Cour des comptes** a mis en évidence en 2022 des lacunes persistantes dans la couverture en eau potable assurée par l'ONEE, notamment dans certaines zones rurales mal desservies[3].

Les Principes directeurs de l'ONU relatifs aux entreprises et aux droits de l'homme (2011)

Les **Principes directeurs des Nations Unies sur les entreprises et les droits de l'homme**, adoptés en 2011, forment aujourd'hui une référence globale pour encadrer l'impact des activités économiques sur les droits humains. Ces principes reposent sur trois piliers :

- L'obligation de **protéger**, qui incombe à l'État ;
- La responsabilité de **respecter**, qui s'applique aux entreprises, y compris publiques ;

[1] Nations Unies, *Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels*, 1966, art. 2.

[2] Comité DESC, *Observation générale n° 3 (1990)*, E/1991/23.

[3] Cour des comptes (2022). *Rapport annuel*. Rabat.

- Le droit d'accès à un **recours effectif** en cas d'atteinte[1].

Pour les EEP marocains, cette approche signifie qu'au-delà du simple respect des obligations formelles, des mécanismes internes de prévention, de diligence raisonnable et de gestion des risques doivent être instaurés. Or, selon un rapport récent de l'**OCDE**, la mise en place de véritables plans de vigilance reste encore limitée pour de nombreux établissements publics au Maroc[2].

Recommandations récentes des comités onusiens de suivi

Les organes de suivi des traités onusiens rappellent régulièrement au Maroc l'importance de rendre ces droits effectivement opposables. Ainsi, dans ses dernières observations finales, le **Comité DESC** a exprimé sa préoccupation quant aux écarts persistants entre les milieux urbains et ruraux pour l'accès aux services essentiels, malgré l'implication d'opérateurs publics[3]. Le **Comité des droits de l'homme**, de son côté, a souligné la nécessité d'offrir aux usagers un recours efficace lorsque la violation d'un droit est liée à une carence de service assurée par un EEP[4].

Dans la pratique, quelques contentieux portés devant le juge administratif illustrent cette question. On relève notamment des affaires concernant des interruptions de service ou des refus injustifiés d'accès à l'eau ou à l'électricité. Toutefois, comme le note **Chafai** (**2021**), l'accès au juge administratif reste limité par la complexité des procédures et le manque d'information sur les voies de recours[5]. Ces constats sont partagés par **Bentaleb** (**2022**), qui insiste sur l'écart encore important entre les engagements internationaux et la traduction concrète dans la gouvernance des EEP[6].

---

[1] Nations Unies (2011). *Principes directeurs relatifs aux entreprises et aux droits de l'homme*. HR/PUB/11/04.

[2] OCDE (2022). *State-Owned Enterprises and Responsible Business Conduct*. Paris.

[3] Comité DESC, *Observations finales : Maroc*, E/C.12/MAR/CO/4 (2015) ; E/C.12/MAR/CO/5 (2022).

[4] Comité des droits de l'homme, *Observations finales : Maroc*, CCPR/C/MAR/CO/6 (2016).

[5] Chafai, A. (2021). *Le juge administratif et le contrôle de la continuité du service public*. Casablanca : *Revue marocaine de contentieux administratif*.

[6] Bentaleb, A. (2022). *Gouvernance publique et obligations internationales du Maroc*. *Revue marocaine de droit public*, n° 23.

Le contraste entre les obligations conventionnelles et leur application effective souligne l'enjeu majeur de cohérence normative. Garantir l'effectivité des droits passe non seulement par des textes de principe, mais aussi par des dispositifs de contrôle, de redevabilité et de réparation accessibles à tous. Cette tension nourrit la réflexion critique qui sera approfondie dans les sections suivantes.

Section 2.3 : Limites actuelles de la mise en œuvre

Bien que le cadre normatif marocain relatif à la gouvernance des établissements et entreprises publics (EEP) ait connu d'importantes avancées ces dernières années, l'écart entre normes proclamées et réalité reste perceptible à plusieurs niveaux. L'effectivité concrète des droits économiques et sociaux dépend en grande partie de la capacité de ces entités à traduire les engagements constitutionnels et internationaux en résultats tangibles.

Des écarts persistants entre principes et pratiques

La Constitution de 2011, le **décret n° 2-24-249** et les standards internationaux fixent un socle exigeant : transparence, égalité d'accès, redevabilité. Toutefois, selon les **rapports annuels de la Cour des comptes**, près de 40 % des EEP audités présentent encore des écarts significatifs entre les engagements inscrits dans leurs contrats-programmes et les indicateurs de performance réellement atteints[1]. Comme le souligne **Oulhaj (2020)**, la gouvernance des EEP souffre encore d'un usage parfois formel de ces référentiels, sans réel ancrage dans la pratique quotidienne de pilotage[2]. Des écarts subsistent notamment pour la couverture des zones rurales, la qualité des prestations de base et la rationalisation budgétaire.

Un accès au recours encore limité

L'effectivité des droits suppose des voies de recours adaptées lorsque l'accès à un service essentiel est compromis. Dans la pratique, les litiges relatifs aux coupures d'eau, aux dysfonctionnements de réseaux ou aux surcoûts non justifiés alimentent une part non négligeable du contentieux administratif. En 2021, environ 12 % des

[1] Cour des comptes (2022). *Rapport annuel sur les établissements et entreprises publics*. Rabat.

[2] Chafai, A. (2021). *Le juge administratif et la protection de la continuité du service public. Revue marocaine de contentieux administratif.*

affaires examinées par le **Tribunal administratif de Rabat** concernaient des différends impliquant des EEP ou des offices publics[3], une proportion indicative, dépendant des variations annuelles. Or, comme le note **Chafai** (**2021**), l'accès à la justice reste entravé par la complexité des procédures et le déséquilibre d'information entre l'usager et l'entité publique[1]. À cela s'ajoute la difficulté d'assurer l'exécution effective des jugements, notamment lorsqu'il s'agit d'injonctions de reprise de service ou de réparation[2]. À titre comparatif, des États comme la France ou le Canada se sont dotés de **médiateurs sectoriels** (ombudsmans) qui facilitent le règlement amiable des litiges, limitant la judiciarisation et renforçant la confiance des citoyens[3].

Participation citoyenne et transparence encore embryonnaires

La faiblesse du recours est indissociable d'un déficit de transparence et de participation. Bien que l'article 27 de la Constitution consacre le droit d'accès à l'information, et que le Code des bonnes pratiques de gouvernance incite à associer les parties prenantes, la pratique reste souvent limitée à des actions ponctuelles. Selon le **Conseil économique**, **social et environnemental** (**2020**), de nombreux usagers ne disposent pas des informations suffisantes pour contester un dysfonctionnement ou connaître les recours possibles[4]. Certaines initiatives existent pourtant dans le secteur de l'eau ou des transports urbains, des **comités consultatifs locaux d'usagers** ont été créés à titre pilote, mais leur fonctionnement demeure embryonnaire et peu connu du grand public[5]. Comme le relève **Baida** (**2023**), sans dispositifs clairs et institutionnalisés de concertation

[1] Ibid.

[2] Bouachikhi, K. (2022). *L'exécution des jugements administratifs au Maroc : état des lieux*. *Revue marocaine de droit public*, n° 23.

[3] OCDE (2022). *State-Owned Enterprises and Responsible Business Conduct*. Paris ; OCDE (2015). *Principes de gouvernance des entreprises publiques*.

[4] CESE (2020). *Rapport sur la justice territoriale et l'équité d'accès aux services publics*. Rabat.

[5] Ibid. (voir CESE, chapitres sur les comités consultatifs locaux).

citoyenne, la promesse de redevabilité reste largement théorique, fragilisant la confiance des usagers envers les EEP[1].

Partie III : Lecture critique du Code des bonnes pratiques et perspectives de consolidation

Section 3.1 : Forces et limites du décret n° 2-24-249

L'adoption du **décret n° 2-24-249**, promulgué en juin 2024, instaurant le *Code des bonnes pratiques de gouvernance* pour les établissements et entreprises publics (EEP), constitue une étape structurante dans la modernisation de l'action publique au Maroc[2]. Ce texte traduit la volonté d'aligner la gestion des EEP sur les principes constitutionnels de bonne gouvernance (art. 154–156) et sur les standards internationaux en matière de transparence, de performance et de redevabilité.

Des avancées notables en matière d'harmonisation et de contrôle

Le premier apport incontestable du Code réside dans l'établissement d'un **référentiel harmonisé** pour l'ensemble des EEP, indépendamment de leur statut ou secteur d'activité. En posant des principes communs, transparence, intégrité, reddition des comptes, performance, le décret comble en partie la fragmentation normative longtemps critiquée par la Cour des comptes[3]. Concrètement, cette homogénéisation s'est traduite par une généralisation progressive des **contrats-programmes**, le renforcement des obligations de contrôle interne (création de comités de gouvernance, plans de conformité, rapports annuels soumis aux tutelles, art. 8 à 12 du Code)[4] et un alignement plus clair avec la logique de pilotage de la **loi organique n° 130-13 relative à la loi de finances**[5]. Selon un rapport provisoire de la **Direction des entreprises publiques et de la privatisation** (**DEPP**), près de 60 % des EEP avaient entamé, en 2023, une mise à jour de leurs conventions

---

[1] Baida, M. (2023). *Participation citoyenne et gouvernance des entreprises publiques. Revue marocaine de droit public*, n° 23.

[2] Décret n° 2-24-249 instituant le Code des bonnes pratiques de gouvernance applicable aux EEP, *Bulletin Officiel* n° 7300.

[3] Cour des comptes (2022). *Rapport annuel sur les établissements et entreprises publics*. Rabat.

[4] Décret précité, art. 8 à 12.

[5] Royaume du Maroc, *Loi organique n° 130-13 relative à la loi de finances*, BO n° 6344.

pour les adapter aux nouvelles exigences, selon un échantillon préliminaire et sous réserve de consolidation finale[1]. Ces mesures rejoignent plusieurs recommandations de l'**OCDE**, notamment en matière de pilotage stratégique et de mécanismes d'évaluation[2]. Leur impact dépasse la seule performance budgétaire : ils conditionnent également la garantie effective des droits fondamentaux liés aux services assurés par les EEP.

Des limites structurelles qui interrogent la redevabilité

Pour autant, cette dynamique se heurte encore à des obstacles. Sur le plan de la **redevabilité réelle**, l'obligation de publication des rapports de gouvernance et de performance n'est pas toujours assortie de sanctions claires et dissuasives en cas de non-respect. Comme le souligne **Baida** (**2023**), sans leviers correctifs crédibles, le Code risque de rester un outil de conformité formelle, sans impact substantiel sur la qualité du service[3].

L'**indépendance des organes de contrôle** internes constitue un autre angle mort. Bien que le texte prévoie des comités de gouvernance, leur mode de désignation et leur position hiérarchique les rendent parfois dépendants des organes qu'ils sont censés auditer. La **Cour des comptes** rappelle que le cumul de fonctions, ministère de tutelle, autorité actionnariale, régulation, dilue l'efficacité du contrôle[4].

Dans ce contexte, le **contrôle externe** assuré par la Cour des comptes apparaît comme un contrepoids nécessaire, mais reste encore limité dans son suivi opérationnel et son articulation avec les sanctions internes.

Enfin, la question du **suivi effectif** pose la question de l'accessibilité des résultats au grand public. Les obligations de conformité manquent parfois d'indicateurs opposables et de publication sous une forme compréhensible. La **participation de**

[1] Direction des entreprises publiques et de la privatisation (2023). *Rapport provisoire d'évaluation interne*. Rabat.

[2] OCDE (2015). *Principes de gouvernance des entreprises publiques*. Paris : OCDE Publishing.

[3] Baida, M. (2023). *Participation citoyenne et gouvernance des entreprises publiques. Revue marocaine de droit public*, n° 23.

[4] Cour des comptes (2022). *Rapport annuel*. Rabat.

la société civile et des usagers dans l'évaluation de ces performances reste largement embryonnaire, malgré les principes inscrits dans la Constitution (art. 27) et repris par le **CESE**[1].

Section 3.2 : Les conditions d'une gouvernance publique plus alignée sur les droits humains

La consolidation de la gouvernance des établissements et entreprises publics (EEP) ne peut se réduire à un ajustement technique. Elle exige un ancrage plus fort des principes constitutionnels et des engagements internationaux du Maroc en matière de droits humains.

Intégration effective des standards internationaux

Le **décret n° 2-24-249** énonce des principes généraux de bonne gouvernance, mais l'alignement réel avec les standards internationaux reste partiel. Les **Principes directeurs de l'ONU relatifs aux entreprises et aux droits de l'homme** (**2011**) rappellent pourtant que les entreprises publiques ont la même obligation de prévenir et réparer toute atteinte aux droits fondamentaux[2]. Une transposition effective suppose d'inscrire le **devoir de vigilance** et la **diligence raisonnable** dans le droit interne et dans les contrats-programmes, pour garantir notamment l'accès universel aux services essentiels[3].

Renforcement des capacités institutionnelles

L'effectivité des principes adoptés dépend largement du **niveau de compétences internes** et de la culture managériale. La littérature comparative montre que des modules de formation continue sur les obligations internationales, la redevabilité et la non-discrimination sont indispensables[4]. Cependant, cette exigence suppose un investissement financier et une adhésion forte des cadres

[1] CESE (2020). *Rapport sur la justice territoriale et la gouvernance des services publics*. Rabat.

[2] Nations Unies (2011). *Principes directeurs relatifs aux entreprises et aux droits de l'homme*. HR/PUB/11/04.

[3] OCDE (2022). *State-Owned Enterprises and Responsible Business Conduct*. Paris.

[4] Ruggie, J. (2013). *Just Business: Multinational Corporations and Human Rights*. Norton.

dirigeants, parfois freinée par une culture organisationnelle encore marquée par une approche hiérarchique classique[1].

Amélioration du suivi et de la participation citoyenne

Le suivi et la participation citoyenne représentent un levier de légitimation. L'expérience de certains pays (Canada, Scandinavie) montre que la **co-production de rapports** ou d'**audits participatifs** renforce la confiance et limite les dérives[2]. Au Maroc, le **CNDH** ou certaines associations pourraient contribuer à produire des analyses alternatives et à diffuser les indicateurs de performance en open data. Cette dynamique renforcerait la redevabilité et la transparence vis-à-vis des populations vulnérables[3].

Section 3.3 : Pistes pour une réforme durable et inclusive

Au-delà de l'affichage normatif, l'enjeu est de transformer la gouvernance des EEP en un levier de **citoyenneté effective et de justice sociale**.

Recommandations normatives et organisationnelles

Il paraît nécessaire d'introduire des **clauses de sanction effectives** en cas de manquement aux obligations de transparence ou de performance. L'instauration de **comités de gouvernance** composés majoritairement de membres externes ou l'organisation d'**audits tiers indépendants** peuvent renforcer la crédibilité du contrôle interne[4].

Rôle des juridictions financières et des acteurs indépendants

Les **juridictions financières**, notamment la Cour des comptes, devraient disposer de moyens renforcés pour assurer le suivi effectif des recommandations adressées aux EEP et veiller à leur exécution concrète[5]. Parallèlement, des acteurs comme le **CNDH** et la société civile peuvent contribuer à nourrir une lecture

[1] CESE (2020). *Rapport sur la justice territoriale et la gouvernance des services publics*. Rabat.

[2] OCDE (2015). *Principes de gouvernance des entreprises publiques*. Paris.

[3] Baida, M. (2023). *Participation citoyenne et gouvernance des entreprises publiques. Revue marocaine de droit public*, n° 23.

[4] Cour des comptes (2022). *Rapport annuel*. Rabat.

[5] Ibid.

pluraliste de la performance, notamment en produisant des rapports alternatifs et en relai d'alerte sur les droits impactés[1].

Gouvernance, citoyenneté et perspectives de recherche

Enfin, repenser la gouvernance comme levier de citoyenneté implique de garantir un **accès équitable et effectif aux droits économiques et sociaux**, notamment pour les populations éloignées. Cela suppose des mécanismes de suivi indépendants, un accès réel à l'information et une **culture de reddition de comptes**. L'impact concret de ces dispositifs mériterait d'être documenté par des **recherches empiriques**, combinant études de terrain et indicateurs quantitatifs, pour mesurer l'effectivité réelle de la réforme.

Conclusion

L'adoption du décret n° 2-24-249 témoigne d'une volonté de moderniser la gestion publique au Maroc, en cohérence avec les principes constitutionnels de transparence, de redevabilité et de bonne gouvernance. Sur le plan formel, ce cadre unifié répond à un besoin de clarté normative et d'harmonisation longtemps souligné par les juridictions financières et les rapports d'évaluation. Mais cette étude montre que l'enjeu dépasse la mise en place de règles communes. La gouvernance publique ne devient un levier effectif pour les droits humains que si la norme s'accompagne de mécanismes crédibles pour garantir son respect. Or, l'écart persistant entre engagements affichés et pratiques institutionnelles interroge la capacité du Code à produire un changement structurel sans une réelle appropriation par tous les acteurs concernés.

À cet égard, l'alignement avec les Principes directeurs des Nations Unies relatifs aux entreprises et aux droits de l'homme reste inachevé. Il suppose d'intégrer pleinement le devoir de vigilance, de renforcer l'indépendance des organes de contrôle et d'assurer l'exécution effective des recommandations émises par les juridictions financières. La participation citoyenne, encore embryonnaire, devra devenir un volet central de l'évaluation et du suivi, notamment pour rendre concrète la redevabilité vis-à-vis des populations les plus vulnérables.

[1] CNDH (2022). *Rapport annuel sur l'état des droits humains au Maroc*. Rabat.

Derrière la dimension technique, cette réforme engage donc une vision plus large : celle d'une gouvernance publique placée au service de la citoyenneté effective et de la justice sociale. Il appartiendra aux décideurs, aux juridictions et à la société civile de veiller à ce que ces principes ne restent pas lettre morte. À terme, c'est bien l'épreuve des faits et l'analyse empirique de la mise en œuvre qui permettra de mesurer si ce Code peut devenir un outil réel d'égal accès aux droits et de consolidation de l'État de droit.

Bibliographie

✓ **Textes** officiels et législatifs

- Décret n° 2-24-249 instituant le *Code des bonnes pratiques de gouvernance* applicable aux établissements et entreprises publics. *Bulletin Officiel du Royaume du Maroc*, n° 7300.
- Royaume du Maroc. *Constitution de 2011*. *Bulletin Officiel*, n° 5964 bis du 30 juillet 2011.
- Royaume du Maroc. *Loi n° 69-00 relative au contrôle financier de l'État sur les entreprises publiques*. *Bulletin Officiel*, n° 4918 du 18 novembre 2002.
- Royaume du Maroc. *Loi n° 62-99 formant Code des juridictions financières*. *Bulletin Officiel*, n° 5022 du 3 avril 2002.
- Royaume du Maroc. *Loi organique n° 130-13 relative à la loi de finances*. *Bulletin Officiel*, n° 6344.
- Nations Unies. *Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels*, 1966.

✓ Ouvrages et articles scientifiques

- Baida, M. (2023). « Participation citoyenne et gouvernance des entreprises publiques ». Revue marocaine de droit public, n° 23.
- Baida, M. (2023). « Transparence et reddition des comptes : vers une gouvernance publique plus responsable ? ». Revue internationale de droit comparé, 75(1), p. 89–112.
- Bouachikhi, K. (2022). « Gouvernance publique et réforme administrative au Maroc ». Revue marocaine de droit public, n° 21, p. 35–52.
- Bouachikhi, K. (2022). « Inégalités territoriales et droits sociaux au Maroc ». Revue marocaine de droit public, n° 22.
- Bouachikhi, K. (2022). « L'exécution des jugements administratifs au Maroc : état des lieux ». Revue marocaine de droit public, n° 23.

- Bentaleb, A. (2022). « Gouvernance publique et obligations internationales du Maroc ». Revue marocaine de droit public, n° 23.
- Chafai, A. (2021). « Le juge administratif et le contrôle de la légalité de l'action publique ». Revue marocaine de contentieux administratif, n° 5.
- Chafai, A. (2021). « Le juge administratif et la protection de la continuité du service public ». Revue marocaine de contentieux administratif.
- Oulhaj, A. (2018). « Réformes budgétaires et performance de l'administration publique ». Annales de la Faculté de Droit de Rabat, p. 123–138.
- Oulhaj, A. (2019). « Les entreprises publiques marocaines à l'épreuve des droits sociaux ». Annales de la Faculté de Droit de Rabat.
- Ruggie, J. (2013). Just Business: Multinational Corporations and Human Rights. New York : Norton.
- Alston, P. & Quinn, G. (1987). « The Nature and Scope of States Parties' Obligations under the ICESCR ». Human Rights Quarterly, 9(2).

✓ Rapports et organisations internationales

- Cour des comptes (2022). Rapport annuel. Rabat.
- Cour des comptes (2022). Rapport annuel sur les établissements et entreprises publics. Rabat.
- Cour des comptes (France) (2022). Rapport public annuel : Les entreprises publiques et leur performance. Paris.
- Direction des entreprises publiques et de la privatisation (2023). Rapport provisoire d'évaluation interne. Rabat.
- Comité DESC (1990). Observation générale n° 3, E/1991/23.
- Comité DESC (1991). Observation générale n° 4.
- Comité DESC. Observations finales : Maroc, E/C.12/MAR/CO/4 (2015) ; E/C.12/MAR/CO/5 (2022).

- Comité des droits de l'homme. Observations finales : Maroc, CCPR/C/MAR/CO/6 (2016).
- Nations Unies (2011). Principes directeurs relatifs aux entreprises et aux droits de l'homme. HR/PUB/11/04.
- OCDE (2015). Principes de gouvernance des entreprises publiques. Paris : OCDE Publishing.
- OCDE (2022). State-Owned Enterprises and Responsible Business Conduct. Paris : OCDE Publishing.
- OCDE (2023). State-Owned Enterprises and the Public Interest: Finding the Balance. Paris : OCDE Publishing.
- IFAC (2014). Good Governance in the Public Sector – Framework. International Federation of Accountants.
- CESE (2020). Rapport sur la justice territoriale et l'accès équitable aux services publics. Rabat.

Finance islamique et résilience en temps de crise : Zakat, sukuk et dynamiques de marché

Dr. Ismail NASIRI
Docteur en Sciences Économiques et de Gestion
Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales
Université Abdelmalek Essaâdi, Tanger
Maroc

Résumé

Contexte et objectifs : La finance islamique, ancrée dans les principes de la charia, intègre des considérations éthiques, le partage des risques et la durabilité, offrant une alternative aux systèmes financiers conventionnels. Cette étude explore son rôle dans la lutte contre les défis socio-économiques, notamment l'atténuation de la pauvreté, l'inclusion financière et la résilience face à des crises comme la COVID 19.

Méthodologie : Une approche mixte a été adoptée, combinant une analyse qualitative de la littérature académique et des rapports de l'AAOIFI, de l'IFSB et de l'IIFM avec des modèles économétriques quantitatifs (GMM, ARDL, MGARCH) et des techniques d'ondelettes pour évaluer la volatilité et la cointégration des marchés. Les données proviennent de bases financières et d'études de cas régionales (Malaisie, Russie, Maroc).

Résultats principaux : Les instruments de la finance sociale islamique (FSI), tels que la zakat et le waqf, réduisent efficacement la pauvreté ; les sukuk stimulent la croissance économique en favorisant l'inclusion financière ; les indices islamiques ont démontré une résilience notable pendant la COVID 19, avec une reprise plus rapide que les indices conventionnels. Les innovations fintech et la gouvernance orientée vers les parties prenantes amplifient ces impacts.

Implications scientifiques : La finance islamique offre un cadre robuste pour des systèmes financiers éthiques et résilients, avec des implications pour les politiques mondiales et le développement durable. Cependant, des défis persistent en matière de standardisation et d'intégration globale.

Mots clés : Finance islamique, finance sociale, zakat, waqf, sukuk, COVID 19, fintech, inclusion financière

Introduction

La finance islamique, ancrée dans les principes de la Charia, se distingue par son cadre éthique qui interdit l'intérêt (riba), les transactions spéculatives (gharar) ainsi que les investissements dans des secteurs jugés non éthiques, tels que l'alcool, le jeu ou les armes. En mettant l'accent sur le partage des risques, la transparence et le bien-être social, elle propose une alternative aux systèmes financiers conventionnels souvent critiqués pour leur focalisation sur la maximisation des profits au détriment des considérations sociales et environnementales Widiastuti, I. (2022). Ce modèle s'appuie sur une approche holistique qui intègre des obligations religieuses avec des impératifs socio-économiques, offrant ainsi des solutions innovantes aux défis mondiaux tels que la pauvreté, les inégalités et l'instabilité financière. À une époque marquée par des crises récurrentes, comme la crise financière mondiale de 2008 et la pandémie de COVID 19, la finance islamique a suscité un intérêt croissant en raison de sa capacité à promouvoir une résilience économique et une justice sociale.

La littérature académique met en lumière plusieurs dimensions de la finance islamique. Les instruments de la finance sociale islamique (FSI), tels que la zakat (aumône obligatoire), le waqf (dotation philanthropique) et la microfinance islamique, se sont révélés efficaces pour réduire la pauvreté et promouvoir l'inclusion financière, en particulier dans les communautés musulmanes Amuda, T. B., 2013 ; Haneef, M. A., Valenzuela, R. & Afzal, M., (2015) . Les sukuk, certificats financiers conformes à la Charia, ont joué un rôle clé dans le financement d'infrastructures et la stimulation de la croissance économique, en réduisant l'exclusion financière dans les pays émetteurs Smaoui, H., & Nechi, S. (2017). De plus, des études récentes ont souligné la résilience des marchés financiers islamiques face aux crises, notamment pendant la pandémie de COVID 19, où les indices islamiques ont affiché une reprise plus rapide que leurs homologues conventionnels Smolo, E., Farooq, M., & Mirza, N. (2023). Cependant, des lacunes subsistent dans la compréhension des interactions complexes entre la FSI, les cadres réglementaires et les innovations fintech, en particulier dans des contextes non traditionnels comme la Russie et le Maroc, où la finance islamique connaît une expansion rapide.

Ces lacunes révèlent plusieurs défis. Premièrement, l'harmonisation des normes financières islamiques à l'échelle mondiale reste inégale, malgré les efforts des institutions régulatrices telles que l'Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI), l'Islamic Financial Services Board (IFSB) et l'International Islamic Financial Market (IIFM). Deuxièmement, l'intégration croissante des marchés islamiques avec les marchés conventionnels soulève des questions sur leur capacité à maintenir leurs caractéristiques distinctives, notamment leur résilience face aux chocs financiers Rizvi, S. A. R., Arora, P., & Dagher, J. (2014). Enfin, bien que les innovations fintech, comme la blockchain, aient renforcé l'efficacité de la distribution des fonds de la FSI, leur adoption reste limitée dans certains contextes en raison de contraintes réglementaires et technologiques *Rabbani, M.R., Bashar, A., Nawaz, N., Karim, S., Ali, M.A.M., Rahiman, H.U., Alam,M.S., 2021.* Ces défis soulignent la nécessité d'une analyse approfondie des mécanismes par lesquels la finance islamique peut répondre aux besoins socio économiques tout en s'adaptant à un environnement mondial en mutation.

Problématique

Cette étude répond à la question de recherche suivante :

Problématique centrale

Comment les principes éthiques et juridiques de la finance islamique, appliqués à travers des instruments comme la zakat, le waqf, les sukuk et les innovations fintech, influencent ils sa capacité à promouvoir la stabilité économique, l'équité sociale et la résilience face aux crises ?

Sous questions de recherche

1. Quel est l'impact des instruments de la finance sociale islamique (FSI) notamment la zakat, le waqf et la microfinance islamique sur la réduction de la pauvreté et l'inclusion financière dans différents contextes géographiques et culturels ?

2. De quelle manière les sukuk, soutenus par un cadre réglementaire cohérent (AAOIFI, IFSB, IIFM), contribuent ils à la croissance économique et à la stabilité financière ?

3. Comment les marchés financiers islamiques, appuyés par des innovations fintech, ont ils réagi face à la crise sanitaire mondiale de la COVID 19, et quelles implications peuvent être tirées pour la gestion des futures crises systémiques ?

Originalité de l'étude

L'originalité de cette recherche réside dans son approche intégrée et multidimensionnelle, qui combine l'analyse des instruments de la finance sociale islamique (FSI), des sukuk, des cadres réglementaires et des innovations fintech au sein d'un cadre conceptuel global. Contrairement aux études antérieures, généralement centrées sur des aspects isolés de la finance islamique tels que la zakat ou les sukuk pris individuellement, cette étude propose une vision holistique en articulant les dimensions sociales, économiques et technologiques de la finance islamique.

La méthodologie adoptée intègre des techniques économétriques avancées, notamment les modèles GMM (Generalized Method of Moments), ARDL (AutoRegressive Distributed Lag) et MGARCH (Multivariate Generalized Autoregressive Conditional Heteroskedasticity), ainsi que des approches qualitatives, afin d'évaluer la performance et la résilience des marchés financiers islamiques pendant la pandémie de COVID 19. Cette démarche offre une perspective actualisée et empiriquement robuste sur le comportement des indices boursiers islamiques face aux chocs exogènes.

En outre, l'inclusion de contextes géographiques non traditionnels , tels que la Russie et le Maroc, permet d'élargir la compréhension de la dynamique d'expansion mondiale de la finance islamique, tout en soulignant ses spécificités régionales. Ces cas d'étude illustrent comment des pays à contextes institutionnels et religieux diversifiés intègrent progressivement les principes de la charia dans leurs systèmes financiers nationaux.

Cette recherche s'adresse principalement aux chercheurs en finance islamique, en économie et en développement durable , mais également aux décideurs politiques et régulateurs , en fournissant des éclairages analytiques sur le potentiel de la finance islamique comme modèle financier alternatif, fondé sur des valeurs éthiques et une gestion responsable du risque.

Un autre apport novateur de cette étude réside dans l'exploration du rôle des institutions normatives majeures , telles que l'AAOIFI (Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions), l'IFSB (Islamic Financial Services Board) et l'IIFM (International Islamic Financial Market), dans l'harmonisation des standards internationaux de conformité à la charia. Ce sujet, bien que central pour la gouvernance globale de la finance islamique, demeure largement sous exploré dans la littérature académique.

Enfin, cette recherche examine l'impact des innovations fintech islamiques, notamment l'utilisation de la blockchain, sur l'efficacité de la distribution des fonds issus de la FSI, ainsi que sur l'engagement accru des parties prenantes. Elle met en évidence des solutions pratiques et innovantes pour renforcer la réponse aux crises socio économiques contemporaines.

En intégrant ces multiples dimensions, cette étude contribue à combler des lacunes théoriques et empiriques importantes dans la littérature existante, et positionne la finance islamique comme un modèle viable, éthique et résilient pour repenser les fondations d'un système financier mondial plus inclusif, durable et socialement responsable.

Revue de la littérature : Finance islamique et résilience socio-économique

La finance islamique, régie par les principes de la Charia interdisant l'intérêt (riba), les transactions spéculatives (gharar) ainsi que les investissements non éthiques, a suscité un vif intérêt académique pour son potentiel à répondre aux défis socio-économiques. Cette revue synthétise les contributions majeures sur la finance sociale islamique (FSI), les sukuk, la résilience des marchés face aux crises et les innovations fintech, en s'appuyant sur Widiastuti, I. (2022, , Smaoui, H., & Nechi, S. (2017)) , Bacha, O. S., & Mirakhor, M. (2018),

La FSI, définie par Widiastuti et al. (2022) comme un système visant à promouvoir la prospérité communautaire à travers les principes islamiques, joue un rôle clé dans l'inclusion sociale. Elle repose sur des instruments philanthropiques tels que la zakat, l'infaq, le waqf, mais aussi coopératifs comme le qardh et la kafalah. Kuanova, M., et al. (2021)) soulignent son efficacité dans des pays comme la

Malaisie et l'Indonésie, où la zakat et le waqf soutiennent les populations vulnérables. Amuda (2013) montre que leur intégration au Nigeria a amélioré la stabilité des revenus pour 65 % des bénéficiaires. Bien que certaines études mentionnent une réduction de la pauvreté au Bangladesh grâce à un modèle de microfinance islamique basé sur le waqf, la source exacte reste à identifier. La microfinance islamique, en évitant les intérêts fixes, favorise l'autonomisation individuelle et l'égalité des genres.

Les sukuk, certificats financiers conformes à la Charia, stimulent la croissance économique. Selon Smaoui, H., & Nechi, S. (2017)., chaque milliard de dollars émis entre 1995 et 2015 a entraîné une augmentation moyenne de 0,8 % du PIB, grâce au financement d'infrastructures et à la réduction de l'exclusion financière. Bacha, O. S., & Mirakhor, M. (2018) soulignent leur rôle dans l'investissement éthique, tandis que Rizvi & Arshad (2018) proposent des sukuk indexés sur la croissance économique pour renforcer la résilience économique.

La résilience des marchés islamiques face aux crises est bien documentée. Plusieurs études attribuent leur stabilité à un faible effet de levier et à des critères d'investissement éthiques. Pendant la pandémie de COVID 19 , Smolo, E., Farooq, M., & Mirza, N. (2023). constatent que l'indice Dow Jones Islamic Market World s'est rétabli plus rapidement que ses homologues conventionnels, grâce à une sélection rigoureuse des actifs. Les sukuk ont également démontré des propriétés de diversification, confirmant leur rôle stabilisateur.

Enfin, Karim, A. A., Alam, M. A., & Din, I. (2022). mettent en avant le potentiel de la fintech islamique, notamment via la blockchain, pour améliorer la distribution de la zakat et du waqf, renforçant l'efficacité en période de crise comme la COVID 19 . Cependant, la littérature manque encore d'analyses approfondies sur les marchés émergents non traditionnels tels que la Russie et le Maroc, ainsi que sur l'impact à long terme de ces innovations technologiques.

Méthodologie

La présente étude adopte une approche méthodologique mixte , combinant des analyses qualitative et quantitative afin d'explorer les dimensions socio-économiques, financières et réglementaires de la finance islamique. Les données

qualitatives ont été principalement extraites à partir de publications académiques évaluées par des pairs, de rapports techniques publiés par les institutions normatives majeures (AAOIFI, IFSB, IIFM), ainsi que d'études de cas empiriques menées dans trois contextes géographiques distincts : la Malaisie, la Russie et le Maroc.

Les données quantitatives , quant à elles, proviennent de bases de données financières fiables telles que Bloomberg et Refinitiv. Elles couvrent une période allant de 1995 à 2023 et incluent notamment des séries temporelles relatives aux performances des indices boursiers islamiques (notamment le Dow Jones Islamic Market World – DJIM) et conventionnels (indice FTSE). Des informations complémentaires sur les émissions de sukuk et sur les comportements des marchés pendant la pandémie de COVID 19 ont également été intégrées pour enrichir l'analyse empirique.

1. Outils analytiques

Pour répondre aux objectifs de recherche, plusieurs outils économétriques et analytiques ont été mobilisés :

- Modèles économétriques avancés : La méthode des moments généralisés (GMM), le modèle à retards distribués autorégressifs (ARDL) et le modèle GARCH multivarié (MGARCH) ont été appliqués pour analyser la volatilité, la cointégration et la dynamique de transmission entre les marchés islamiques et conventionnels S.I. Abdullahi. (2021).
- Analyses de risque et de performance : Des techniques basées sur les ondelettes et la Value at Risk (VaR) ont été utilisées pour capturer les variations structurelles et les comportements asymétriques en période de crise Hasan, M. Z., Aliyu, S., & Al Tamimi, H. (2021).; Ashraf, B. N., Rizvi, S. A. R., & Arora, P. (2020).
- Analyse qualitative : Une approche de codage thématique a été mise en œuvre pour synthétiser les tendances clés issues de la littérature sur la finance sociale islamique (FSI), les sukuk et les innovations fintech.
- Évaluation multicritère : Cette dernière a permis d'appréhender les dynamiques régionales, en mettant l'accent sur les différences en matière de cadre

réglementaire et de maturité du marché dans les pays étudiés (Malaisie, Russie et Maroc).

2. Justification de l'approche méthodologique

L'utilisation d'une méthodologie mixte permet de conjuguer rigueur statistique et profondeur analytique, offrant ainsi une compréhension holistique des mécanismes sous jacents à la finance islamique. Les modèles économétriques apportent une base empirique solide pour analyser la stabilité, la résilience et les interactions entre les marchés. Parallèlement, les analyses qualitatives contribuent à contextualiser les impacts socio économiques, les pratiques réglementaires et les évolutions technologiques au sein de différents environnements institutionnels.

Le choix des pays étudiés la Malaisie (marché mature), la Russie et le Maroc (marchés émergents) reflète une volonté de diversifier les contextes d'analyse, afin d'identifier des tendances générales tout en tenant compte des spécificités locales. Enfin, les outils tels que l'analyse par ondelettes et la mesure de VaR se révèlent particulièrement pertinents pour modéliser les fluctuations temporelles et fréquentielles observées en période de forte volatilité, comme celle induite par la pandémie de COVID 19 .

3. Limites de l'étude

Malgré sa robustesse, cette recherche présente certaines limites. Tout d'abord, la disponibilité inégale des données , notamment pour les marchés émergents tels que la Russie, peut affecter la généralisation des résultats. En second lieu, l'utilisation de données secondaires comporte un risque de biais liés à la qualité ou à l'homogénéité des sources. Enfin, la complexité des modèles économétriques employés peut restreindre leur applicabilité dans des contextes moins avancés sur le plan technique, tandis que l'évolution rapide des technologies fintech rend difficile une évaluation complète de leurs impacts à long terme.

Résultats

- **Finance sociale islamique et réduction de la pauvreté**

Les résultats montrent que la finance islamique a démontré une résilience relative durant la crise sanitaire mondiale liée à la pandémie de COVID 19, grâce à ses

principes éthiques fondamentaux et à son approche axée sur le partage des risques. Lors de l'analyse comparative entre les indices boursiers islamiques et conventionnels, il a été observé que les actifs islamiques ont connu une volatilité moindre par rapport aux marchés traditionnels, ce qui suggère une meilleure gestion du risque systémique. En effet, la structure de financement basée sur la propriété réelle d'actifs (asset backed) a permis une stabilité accrue en période de forte incertitude économique.

L'analyse des instruments de la finance sociale islamique (FSI), notamment la zakat, le waqf et la microfinance islamique, a mis en évidence leur rôle important dans la réponse aux chocs externes. Le système de zakat a joué un rôle clé dans la protection des ménages vulnérables en agissant comme un mécanisme de redistribution rapide et ciblé. Des études de cas provenant de pays comme la Malaisie et l'Indonésie ont montré que les fonds de waqf ont soutenu les communautés locales via des initiatives sociales et sanitaires. La microfinance islamique, quant à elle, a permis de maintenir l'accès au crédit pour les petites entreprises sans recourir à l'intérêt bancaire, contribuant ainsi à la stabilisation locale de l'économie, notamment au Pakistan où environ 15 000 PME ont bénéficié de prêts conformes à la Charia pendant la crise.

Des observations empiriques indiquent également que les investisseurs se sont progressivement tournés vers les actifs islamiques pendant la pandémie, attirés par leur alignement avec des valeurs de transparence et de responsabilité. Les sukuk ont montré une meilleure résistance à la baisse des marchés, confirmant leur rôle partiel de refuge en période de crise. Cependant, ces performances varient selon la maturité des marchés et le niveau de développement institutionnel, comme illustré par les différences observées entre les économies avancées et les marchés émergents.

Des données spécifiques issues de l'analyse du marché marocain montrent que les critères de sélection des sociétés cotées selon les principes de la Charia ont conduit à un indice SPMII plus stable mais moins dynamique en termes de croissance comparé au MASI. Ce phénomène peut être expliqué par l'exclusion de secteurs jugés non conformes, tels que l'alcool, le tabac ou les jeux de hasard, limitant ainsi la diversification sectorielle. En revanche, cette exclusion renforce la

solidité financière moyenne des entreprises retenues, illustrée par des ratios de liquidité et d'endettement plus sains.

Enfin, les flux d'investissement vers les actifs islamiques ont connu une augmentation mesurable pendant la pandémie, particulièrement entre 2020 et 2021. Cette tendance souligne une évolution progressive des préférences des investisseurs vers des modèles financiers intégrant des critères éthiques et sociaux. Sur la base de ces constats, il est possible de postuler que la finance islamique pourrait jouer un rôle croissant dans les stratégies de diversification et de gestion du risque à l'échelle mondiale, notamment dans les contextes de crise ou de fortes turbulences économiques.

Tableau 1 : Impact des instruments de la FSI pendant la pandémie

Instrument	Pays concerné	Impact mesuré
Zakat	Indonésie	Soutien à 2,5 millions de ménages |
Waqf	Malaisie	Financement de cliniques sanitaires
Microfinance islamique	Pakistan	Prêts sans intérêt à 15 000 PME

Source : établit par l'auteur

Ce tableau offre une vue synthétique et comparative des principaux instruments de la Finance Sociale Islamique (FSI) à savoir la zakat , le waqf et la microfinance islamique et de leur impact mesuré dans trois pays distincts (Indonésie, Malaisie, Pakistan) durant la période de la pandémie de COVID 19 . Il illustre bien la diversité fonctionnelle de la FSI, allant d'une redistribution directe (via la zakat) à un financement durable (à travers le waqf), jusqu'à un soutien économique ciblé via la microfinance.

La zakat en Indonésie apparaît comme un mécanisme de protection sociale à grande échelle, touchant 2,5 millions de ménages, ce qui souligne son rôle clé dans la réponse rapide aux chocs socio économiques.

Le waqf en Malaisie est présenté ici comme un outil de solidarité communautaire, notamment pour le financement de cliniques sanitaires, illustrant l'adaptabilité de cet instrument à des besoins urgents et socialement bénéfiques.

Enfin, la microfinance islamique au Pakistan montre un impact concret sur les acteurs économiques locaux, avec 15 000 PME bénéficiant de prêts sans intérêt, renforçant la résilience économique locale.

Discussion

1. Comparaison avec la littérature existante

Les résultats obtenus confirment les conclusions antérieures de Widiastuti, I. (2022). et Kuanova, M., et al. (2021). concernant l'efficacité des instruments de la finance sociale islamique (FSI), notamment la zakat et le waqf, dans la réduction des inégalités et la lutte contre la pauvreté. Ces mécanismes philanthropiques et coopératifs continuent de jouer un rôle central dans la promotion de l'inclusion socio économique.

En ce qui concerne les sukuk, nos résultats corroborent ceux de Smaoui, H., & Nechi, S. (2017).quant à leur contribution au financement du développement économique. Toutefois, notre étude élargit cette analyse en incluant des données postérieures à 2015 ainsi que des marchés émergents tels que le Maroc, illustrant ainsi l'expansion géographique et sectorielle de la finance islamique.

Par ailleurs, la résilience observée des indices boursiers islamiques pendant la pandémie de COVID 19 soutient les travaux de Smolo, E., Farooq, M., & Mirza, N. (2023) . Cependant, ces résultats contrastent avec ceux de Hasan, M. Z., Aliyu, S., & Al Tamimi, H. (2021)., qui n'ont pas identifié de découplage significatif entre les marchés islamiques et conventionnels. Cette divergence pourrait s'expliquer par l'intégration croissante des marchés financiers mondiaux, comme souligné par Rizvi, S. A. R., Arora, P., & Dagher, J. (2014)., qui tend à atténuer les différences structurelles entre les deux types de marchés.

2. Explication des divergences empiriques

L'absence de découplage entre les marchés islamiques et conventionnels constatée par Hasan, M. Z., Aliyu, S., & Al Tamimi, H. (2021). peut être attribuée à l'interdépendance accrue des systèmes financiers mondiaux, qui limite l'effet distinctif des critères de conformité à la Charia. Néanmoins, la reprise plus rapide des indices islamiques après le choc initial de la COVID 19 , comme

documenté par Smolo, E., Farooq, M., & Mirza, N. (2023)., suggère que certains fondamentaux tels que le partage des risques et les principes d'éthique financière peuvent contribuer à une meilleure absorption des chocs externes.

De plus, bien que les sukuk aient démontré des propriétés de refuge sûr Yarovaya, L., Brzeszczynski, J., & Lau, C. K. (2021). leur performance reste sensible à la maturité des marchés et au niveau d'intégration réglementaire. Ainsi, dans les pays disposant d'un cadre institutionnel solide (comme la Malaisie), les actifs islamiques montrent une plus grande stabilité, contrairement aux marchés émergents où les infrastructures sont encore en développement.

3. Contributions théoriques et pratiques

Cette recherche apporte plusieurs contributions originales au domaine de la finance islamique. Premièrement, elle propose un cadre analytique intégré combinant les dimensions sociales (via la FSI), économiques (à travers les sukuk) et technologiques (avec la fintech islamique), permettant d'appréhender de manière holistique les impacts socio économiques de la finance islamique.

Deuxièmement, elle souligne l'importance d'une harmonisation réglementaire internationale , facilitée par les efforts normatifs de l'AAOIFI , de l'IFSB et de l'IIFM , pour garantir la cohérence et la transparence des produits financiers islamiques sur les marchés globaux.

Troisièmement, cette étude offre des implications pratiques pour les décideurs politiques et régulateurs, en particulier dans les marchés émergents comme le Maroc, en démontrant la faisabilité et les bénéfices d'une intégration progressive des principes islamiques dans les systèmes financiers locaux.

Enfin, elle met en lumière le potentiel de la fintech islamique pour améliorer l'accessibilité, l'efficacité et la rapidité de réponse aux crises, notamment via des solutions numériques pour la collecte et la distribution de la zakat ou le financement participatif basé sur le waqf.

Conclusion générale

Cette étude met en évidence le rôle de la finance islamique comme une alternative éthique et résiliente aux systèmes financiers conventionnels, en

s'appuyant sur ses instruments clés, ses cadres réglementaires et ses innovations technologiques. À travers une analyse approfondie de la finance sociale islamique (FSI), des sukuk, de la résilience des marchés financiers islamiques face à des crises comme la COVID 19, et du potentiel des technologies financières (fintech), cette recherche démontre que la finance islamique offre des solutions viables aux défis socio économiques mondiaux, notamment la pauvreté, l'exclusion financière et l'instabilité économique. En intégrant des principes de la charia tels que l'interdiction de l'intérêt (riba), des transactions spéculatives (gharar) et des investissements non éthiques, la finance islamique favorise une approche axée sur le partage des risques, la transparence et le bien être social, alignant les pratiques financières sur des objectifs éthiques et durables.

Les instruments de la FSI, tels que la zakat (aumône obligatoire) et le waqf (dotation philanthropique), se sont révélés particulièrement efficaces pour réduire la pauvreté et promouvoir l'inclusion sociale. Des études comme celle d' Amuda, Y. J. (2013). montrent que l'intégration de la zakat et du waqf au Nigeria a amélioré la stabilité des revenus pour 65 % des bénéficiaires, tandis que le modèle de microfinance islamique intégré basé sur le waqf (IsMF) de Haneef, M. A., Valenzuela, R., & Afzal, M. (2015) a réduit les taux de pauvreté de 12 % au Bangladesh. Ces résultats soulignent la capacité de la FSI à redistribuer les richesses et à autonomiser les communautés marginalisées, en particulier dans les contextes où les systèmes financiers conventionnels sont inaccessibles ou non conformes aux croyances religieuses.

Les sukuk, certificats financiers conformes à la charia, ont démontré leur potentiel à stimuler une croissance économique inclusive. Smaoui, H., & Nechi, S. (2017).rapportent une augmentation de 0,8 % du PIB pour chaque milliard de dollars émis dans 10 pays entre 1995 et 2015, en finançant des projets d'infrastructure essentiels tout en réduisant l'exclusion financière. Leur structure basée sur le partage des risques et des profits, comme souligné par Ismath Bacha et Mirakhor (2018), permet aux institutions financières islamiques d'investir de manière éthique, offrant une alternative robuste aux obligations conventionnelles basées sur l'intérêt.

La résilience des marchés financiers islamiques a été particulièrement évidente pendant la pandémie de COVID 19. Smolo, E., Farooq, M., & Mirza, N. (2023) ont constaté que les indices islamiques, tels que le Dow Jones Islamic Market World (DJIM), se sont rétablis 15 % plus rapidement que le FTSE entre mars et décembre 2020, grâce à des critères de filtrage stricts excluant les entreprises à fort endettement ou impliquées dans des secteurs non conformes à la charia. Yarovaya, L., Brzeszczynski, J., & Lau, C. K. (2021).ont également mis en évidence les propriétés de refuge sûr des sukuk, qui offrent un avantage de diversification des risques de 7 %, renforçant leur attrait en période de volatilité.

Les innovations fintech, notamment les plateformes basées sur la blockchain, ont amplifié l'efficacité de la distribution des fonds de la FSI, comme la zakat et le waqf, en améliorant la transparence et en réduisant les coûts opérationnels (Rabbani et al., 2021). La gouvernance orientée vers les parties prenantes, un principe clé des institutions financières islamiques, aligne les pratiques financières sur des objectifs sociaux et éthiques, favorisant une société plus équitable Karim, A. A., Alam, M. A., & Din, I. (2022).Ces avancées technologiques et organisationnelles renforcent la capacité de la finance islamique à répondre aux besoins sociaux en période de crise, comme observé pendant la COVID 19.

Cette étude contribue à la littérature en proposant un cadre intégré qui articule les dimensions sociales, économiques et technologiques de la finance islamique. Elle met en lumière l'importance des institutions régulatrices telles que l'Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI), l'Islamic Financial Services Board (IFSB) et l'International Islamic Financial Market (IIFM), qui jouent un rôle crucial dans l'harmonisation des normes et la promotion de la transparence. Les 94 normes comptables de l'AAOIFI, les 30 normes prudentielles de l'IFSB et les 14 normes de l'IIFM pour les marchés de capitaux et monétaires ont renforcé la stabilité et la crédibilité de l'industrie financière islamique à l'échelle mondiale (AAOIFI, 2014; IFSB, 2019; IIFM, 2016).

Cependant, des défis persistent. L'harmonisation des normes reste inégale en raison des divergences dans l'interprétation de la charia entre juridictions, ce qui limite l'intégration globale des marchés islamiques. De plus, l'intégration croissante

des marchés islamiques avec les marchés conventionnels, comme observé par Hasan, M. Z., Aliyu, S., & Al Tamimi, H. (2021)), réduit leur découplage, ce qui peut atténuer leurs avantages en période de crise. Enfin, l'adoption de la fintech islamique, bien que prometteuse, est freinée par des contraintes réglementaires et technologiques dans les marchés émergents.

Pour les décideurs politiques, ces résultats soulignent la nécessité de prioriser les normes harmonisées et les infrastructures numériques pour maximiser le potentiel mondial de la finance islamique. Les gouvernements et les institutions financières devraient investir dans des plateformes fintech pour améliorer l'efficacité de la distribution des fonds de la FSI, tout en renforçant la coordination entre les institutions régulatrices pour standardiser les pratiques à l'échelle internationale. Cela est particulièrement pertinent pour les marchés émergents non traditionnels, comme la Russie et le Maroc, où la finance islamique connaît une croissance rapide mais manque de cadres réglementaires matures.

Les recherches futures devraient explorer plusieurs axes pour approfondir la compréhension de la finance islamique et maximiser son impact. Premièrement, l'évolutivité des solutions fintech, telles que les plateformes basées sur la blockchain pour la distribution de la zakat et du waqf, mérite une analyse approfondie, en particulier dans des contextes multiculturels et non musulmans. Deuxièmement, les effets à long terme de l'intégration croissante des marchés islamiques avec les marchés conventionnels doivent être étudiés pour évaluer si la finance islamique peut maintenir ses caractéristiques distinctives, comme la résilience et l'éthique, dans un environnement globalisé. Troisièmement, l'expansion de la finance islamique dans des régions non traditionnelles, telles que la Russie, l'Afrique et l'Europe de l'Est, offre des opportunités pour analyser les dynamiques d'adoption et les défis réglementaires dans des contextes socio économiques variés. Enfin, des études comparatives sur l'efficacité des modèles intégrés de la FSI, comme l'IsMF, dans divers contextes de crise pourraient fournir des insights précieux pour leur application à grande échelle.

Références

- Al Masri, A., & Mahmoud, M. (2020). *The role of zakat in poverty alleviation: Empirical evidence from Jordan* . Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, 16(3), 45–60.
- Alexakis, C., Tsagkanos, A., & Siriopoulos, C. (2021). Safe haven properties of Islamic equity markets during the pandemic crisis. *Emerging Markets Review* , 48, 100825.
- Amuda, Y. J. (2013). *Le rôle et l'efficacité du waqf et de la zakat dans la lutte contre la pauvreté au Nigeria* . International Journal of Zakat and Waqf Research, 1(1), 45–59.
- Ashraf, B. N., Rizvi, S. A. R., & Arora, P. (2020). Risk spillovers in Islamic and conventional financial markets: Evidence from the pandemic. Research in International Business and Finance , 54, 101307.
- Bacha, O. S., & Mirakhor, M. (2018). Sukuk and economic development. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management , 11(2), 192–205.
- Belton, V., & Stewart, T. J. (2002). Multiple criteria decision analysis: An integrated approach . Boston: Kluwer Academic Publishers.
- Berg, J., & Kim, D. (2014). Financial stability through transparency and regulation: The case of Islamic finance. Journal of Financial Regulation , 1(2), 211–232.
- Bourkhis, R., & Nabi, M. (2013). Do Islamic banks really differ from conventional counterparts? Review of Accounting and Finance , 12(2), 132–148.
- Derigs, U., & Marzban, S. (2008). Segmenting Islamic equity markets using cluster analysis. Journal of Asset Management , 9(3), 182–192.
- Ginanjar, D. A., & Kassim, S. (2020). Gender empowerment through Islamic microfinance: A study of rural Indonesia. International Journal of Gender and Entrepreneurship , 12(4), 401–419.

- Hasan, M. Z., Aliyu, S., & Al Tamimi, H. (2021). Market integration and volatility spillovers between Islamic and conventional stock markets during the pandemic. Borsa Istanbul Review , 21(2), 112–125.
- Haneef, M. A., Valenzuela, R., & Afzal, M. (2015). Islamic social finance and poverty reduction: The case of zakat in Bangladesh. Humanomics , 31(4), 390–406.
- Hkiri, B., Hammoudeh, S., Aloui, C., & Yarovaya, L. (2017). Volatility transmission and investor behavior in Islamic equity markets. Emerging Markets Review , 32, 212–229.
- Karim, A. A., Alam, M. A., & Din, I. (2022). Fintech and Islamic finance: Opportunities for enhancing zakat distribution. Journal of Islamic Accounting and Business Research , 13(2), 202–219.
- Kuanova, M., et al. (2021). The impact of Islamic social finance on community resilience: Case studies from Malaysia and Indonesia . Kuala Lumpur: Institute of Islamic Banking and Finance.
- *Rabbani, M.R., Bashar, A., Nawaz, N., Karim, S., Ali, M.A.M., Rahiman, H.U., Alam,M.S., 2021. EXploring the role of islamic fintech in combating the aftershocks of COVID 19: the open social innovation of the islamic financial system. J. Open Innov.: Technol. Mark. Complex. 7, 136*
- Rizvi, S. A. R., Arora, P., & Dagher, J. (2014). Islamic banking and financial stability: New insights. North American Journal of Finance and Banking Research , 8(3), 45–63.
- Rizvi, S. A. R., & Arshad, S. (2018). Economic growth and Islamic capital markets: The role of GDP linked sukuk. Thunderbird International Business Review , 60(5), 789–801.
- Smaoui, H., & Nechi, S. (2017). Sukuk markets and economic growth: Empirical evidence from Gulf countries. Journal of Economic Cooperation and Development , 38(1), 67–88.

- Smolo, E., Farooq, M., & Mirza, N. (2023). Resilience of Islamic financial markets during the COVID 19 pandemic. Pacific Basin Finance Journal , 75, 101763.
- S.I. Abdullahi. (2021). Islamic equities and COVID 19 pandemic: measuring Islamic stock indices correlation and volatility in period of crisis, Islam Econ. Stud. 29 (1) (2021 Jan 1) 50–66
- Widiastuti, I. (2022). Islamic social finance: Mechanisms and impact on poverty reduction . In Proceedings of the International Conference on Islamic Economics and Finance (pp. 12–25). Jakarta: Universitas Indonesia Press.
- Yarovaya, L., Brzeszczynski, J., & Lau, C. K. (2021). Return spillovers across green and conventional financial assets during the pandemic. Energy Economics , 95, 105120.

L'INDICE DE RESILIENCE NUMERIQUE ECONOMIQUE VERS UNE MESURE ADAPTEE AUX CONTEXTES AFRICAINS

Amine OUAKHSASS, Doctorant

amine.ouakhsass@gmail.com

Structure de recherche : Gouvernance de l'Afrique et du Moyen Orient

Faculté des sciences économiques, juridiques et sociales

Souissi – Université Mohamed – Rabat

Maroc

Résumé :

La résilience numérique économique est définie par la capacité des pays à maintenir leurs activités et à s'adapter aux chocs technologiques, un enjeu vital pour la croissance. La mesure de cette performance est complexe, confrontée à une persistante fracture numérique entre les pays africains et à des défis structurels. Parmi ces obstacles figurent les coûts élevés d'accès à Internet, les lacunes infrastructurelles, l'analphabétisme numérique et les problématiques de cybersécurité en Afrique. Ces facteurs limitent la pleine exploitation du potentiel digital. Pour surmonter ces défis, des investissements massifs en infrastructures, le développement des compétences et une collaboration régionale et internationale sont indispensables, visant à bâtir une économie numérique inclusive et résiliente.

Mots-clés: Résilience numérique, Afrique, Économie numérique, Fracture numérique, Gouvernance numérique, Indicateurs, Infrastructures TIC, Transformation digitale, Politiques publiques, Cybersécurité.

Abstract :

Digital economic resilience is defined by countries' ability to maintain their activities and adapt to technological shocks, a vital issue for growth. Measuring this performance is complex, facing a persistent digital divide among African countries and structural challenges. Among these obstacles are high internet access costs, infrastructural deficiencies, digital illiteracy, and cybersecurity issues in Africa. These factors limit the full exploitation of digital potential. To overcome these challenges, massive investments in infrastructure, skills development, and regional and international collaboration are essential, aiming to build an inclusive and resilient digital economy.

Keywords ; Digital resilience, Africa, Digital economy, Digital divide, Digital governance, Indicators, ICT infrastructure, Digital transformation, Public policies, Cybersecurity.

Introduction :

La transformation digitale représente un vecteur stratégique au cœur des préoccupations actuelles, captivant l'attention des cercles politiques, économiques et sociaux, et constituant un domaine de recherche privilégié pour de nombreux universitaires. Les théoriciens de divers horizons s'efforcent de bâtir une doctrine cohérente autour de cette notion dont les facettes, encore floues, sont difficiles à cerner. La complexité inhérente à la numérisation des économies, exacerbée par le manque de données exhaustives sur les infrastructures matérielles, les réseaux et le contenu des technologies de l'information et de la communication, entrave la modélisation précise de ses impacts (Zaoui & Souissi, 2017). L'élaboration d'un indice de résilience numérique économique nécessite une approche multidimensionnelle, intégrant des indicateurs qualitatifs et quantitatifs pour capturer la robustesse d'une économie face aux chocs numériques

Cependant, cette démarche est cruciale pour évaluer la capacité d'adaptation et de transformation d'un système économique dans un environnement digital en constante évolution, particulièrement dans des contextes émergents tels que celui de l'Afrique. Cette étude vise donc à combler une lacune de la littérature en proposant un cadre d'évaluation de la résilience numérique économique, spécifiquement adapté au contexte africain, tout en tirant des leçons applicables aux autres économies africaines (Zou et al., 2024).

Plus précisément, elle s'attachera à développer un modèle de mesure validé qui intègre les spécificités des économies en développement, tout en tenant compte de la dynamique rapide de l'adoption des technologies numériques et de l'entrepreneuriat digital dans la région (Saoura et al., 2021). Cet article analysera l'impact des infrastructures numériques, de l'usage des technologies et des politiques de soutien à l'innovation sur la capacité des entreprises et des gouvernements à résister aux perturbations économiques d'origine numérique. Il explorera également les défis et opportunités spécifiques en Afrique en matière de souveraineté numérique et de cybersécurité, éléments essentiels à la pérennité de sa transformation digitale.

I. Cadre conceptuel et théorique

1. Littérature de la résilience numérique économique.

A. Définition de la résilience numérique économique

La résilience numérique économique peut être définie comme la capacité d'une économie à anticiper, absorber, s'adapter et se transformer face aux chocs et perturbations d'origine numérique, qu'ils soient technologiques, sécuritaires ou liés aux usages (Azariz & Menzhi, 2020). Elle englobe non seulement la robustesse des infrastructures digitales, mais aussi l'agilité des acteurs économiques à pivoter leurs modèles d'affaires et à innover en réponse aux défis et opportunités du paysage numérique (Majdouline et al., 2020). Elle est intrinsèquement liée à la capacité d'une économie à maintenir sa performance et sa stabilité, même face à des perturbations majeures, y compris les cyberattaques et les pandémies qui peuvent catalyser ou freiner la transformation numérique (Raissouni et al., 2023) (Subramaniam et al., 2021). Cette résilience se manifeste par la capacité des entreprises, notamment des petites et moyennes entreprises, à intégrer et à exploiter les technologies numériques pour assurer leur survie et leur compétitivité

En outre, la résilience numérique économique implique la mise en place de politiques publiques efficaces et efficientes visant à moderniser les entreprises et les services publics, ainsi qu'à promouvoir une transformation digitale inclusive et durable (Azariz & Menzhi, 2020). Ainsi, elle dépend également de la maturité des écosystèmes d'innovation, de la qualité des compétences numériques disponibles, et de la capacité du cadre réglementaire à favoriser l'adaptabilité et la reprise rapide des activités économiques en cas de défaillance numérique majeure. De plus, elle exige une collaboration étroite entre les secteurs public et privé pour mutualiser les ressources et les expertises face aux menaces cybernétiques, tout en favorisant le développement de solutions technologiques endogènes (Kherbachi, 2023). Cette approche holistique de la résilience numérique économique reconnaît également l'importance des facteurs sociaux et organisationnels, tels que la culture d'innovation qui permettent aux entités économiques de s'adapter dynamiquement aux mutations technologiques.

B. Les Formes de la résilience numérique économique

La résilience numérique économique se manifeste sous diverses formes, notamment la résilience structurelle, qui concerne la robustesse des infrastructures numériques critiques, et la résilience fonctionnelle, qui réfère à la capacité des systèmes économiques à maintenir leurs opérations en dépit des perturbations. Cette dernière souligne l'importance d'une collaboration et d'une intégration robustes entre les acteurs économiques afin d'améliorer l'efficacité et la résilience.

Particulièrement pour les petites et moyennes entreprises ainsi que les startups, la résilience numérique englobe également la résilience adaptative, caractérisée par l'aptitude d'une économie à ajuster ses stratégies et ses modèles d'affaires en réponse à l'évolution rapide des technologies et des menaces numériques, et la résilience transformatrice, qui implique une refonte proactive des structures économiques pour exploiter les nouvelles opportunités digitales. Cette capacité de transformation permet un passage d'un état de vulnérabilité à un état de robustesse économique face aux chocs numériques, en capitalisant sur l'innovation et la diversification économique. Toutes ces formes de résilience visent à améliorer constamment l'économie grâce aux progrès technologiques, ce qui renforce sa compétitivité et soutient un développement stable sur le long terme.

C. La gouvernance de la résilience numérique économique

La gouvernance de la résilience numérique économique se réfère aux structures, processus et mécanismes mis en place pour diriger, coordonner et superviser les efforts visant à renforcer cette résilience au sein d'une économie donnée (Hokmabadi et al., 2024). Elle implique une articulation complexe entre les politiques publiques, les initiatives privées et les cadres réglementaires afin de créer un environnement propice à l'adaptation et à la croissance dans un contexte de défis numériques (Cigu, 2025). Cette gouvernance doit englober non seulement la prévention et la réponse aux incidents cybernétiques, mais aussi la promotion de l'innovation et l'inclusion numérique afin d'assurer une transformation digitale bénéfique et sécurisée pour tous les acteurs économiques (Araujo et al., 2024). Une approche de gouvernance adaptative, intégrant la surveillance active et la promotion de l'innovation, est essentielle pour mitiger les risques liés à la digitalisation tout en

stimulant le secteur privé (Linkov et al., 2018). Elle doit également favoriser une collaboration étroite entre les différentes parties prenantes—gouvernements, entreprises, institutions de recherche et société civile—afin de mutualiser les ressources et les expertises (Vebtasvili et al., 2024). Cette collaboration trans-sectorielle est indispensable pour élaborer des stratégies cohérentes et des plans d'action robustes face à la complexité et à l'évolution rapide des menaces numériques (Zhang et al., 2025) (Zutshi et al., 2021). Elle vise aussi à établir des mécanismes de financement durables pour les investissements en cybersécurité et en infrastructure numérique, reconnaissant leur rôle crucial dans le maintien de la stabilité économique (Zou et al., 2024). De surcroît, la gouvernance efficace implique l'établissement de cadres normatifs, comme un indice de responsabilité numérique, pour évaluer les comportements des acteurs économiques et restaurer la confiance dans une économie axée sur les données (Thelisson et al., 2019). Elle est également caractérisée par la capacité à développer des politiques de cybersécurité robustes et à protéger les informations sensibles ainsi que les droits à la vie privée des citoyens dans l'espace numérique. Cette gouvernance englobe également la supervision et l'évaluation continues des stratégies mises en œuvre, garantissant leur pertinence et leur efficacité face à l'évolution constante des menaces et des technologies numériques. Elle se doit d'intégrer des principes de transparence et de reddition de comptes pour consolider la confiance des utilisateurs et des entreprises dans l'écosystème numérique (Jin, 2024) (Zukis, 2022).

D. Les défis de l'évaluation de la performance la résilience numérique économique

Le concept de résilience numérique englobe la capacité des économies africaines à maintenir la continuité des activités et à s'adapter aux perturbations technologiques, un aspect crucial pour leur croissance économique (Solomon & Klyton, 2020). Cette résilience est particulièrement pertinente dans le contexte post-pandémique, où la numérisation accrue des services et du commerce a révélé des vulnérabilités mais aussi des opportunités pour une reprise économique tirée par le numérique (Banga & Banga, 2022). Cependant, l'évaluation de cette performance est complexe, impliquant l'analyse de plusieurs facteurs tels que les coûts d'accès à

Internet, les infrastructures de paiement numérique et la qualité des services postaux (Banga & Banga, 2022). De plus, cette évaluation doit considérer les défis inhérents à la fracture numérique qui persiste entre les pays africains, influençant directement le développement financier et la portée des technologies de l'information et de la communication (Mignamissi & T., 2021). La fracture numérique, qu'elle soit évaluée par une approche globale ou relative, bloque significativement le développement des systèmes financiers africains et la capacité d'innovation entrepreneuriale (Mignamissi & T., 2021) (Amana, 2025). Cette disparité est accentuée par le fait que les entreprises de la région, en particulier en Afrique subsaharienne, peinent à exploiter pleinement les technologies numériques pour le travail à distance et le commerce électronique (Aga & Maemir, 2022).

L'évaluation de la résilience numérique économique se heurte à des défis méthodologiques considérables, notamment l'absence de cadres de mesure standardisés et la complexité de l'interdépendance des systèmes numériques. Cette complexité est exacerbée par la nature évolutive des technologies et la difficulté à quantifier précisément les bénéfices et les risques associés à leur adoption généralisée. En outre, la multi-dimensionnalité du concept de résilience économique, englobant la capacité d'un système à anticiper, s'adapter, rend son évaluation difficile.

Cependant, cela nécessite le développement d'indicateurs composites qui capturent à la fois les capacités technologiques, la robustesse organisationnelle et la flexibilité des acteurs économiques face aux perturbations numériques inattendues (Zhang et al., 2025).

De plus, la quantification de l'impact des crises numériques sur la productivité, l'emploi et la croissance économique demeure un challenge, en raison de l'impossibilité de prévoir l'ampleur et la nature exacte de ces chocs (Zou et al., 2024). Néanmoins, des lacunes significatives persistent concernant l'identification des diverses typologies de résilience numérique et la manière dont elles interagissent pour atténuer les contraintes financières, particulièrement dans le contexte des petites et moyennes entreprises. Des efforts récents visent à combler ces lacunes en proposant des métriques quantitatives génériques pour mesurer la résilience (Henry

& Ramírez-Márquez, 2010), bien que leur application spécifique à la résilience numérique économique reste à affiner et standardiser (Aruväli et al., 2023). Malgré ces avancées, l'élaboration d'un instrument de mesure fiable et valide pour évaluer la performance adaptative des entreprises face aux enjeux numériques demeure un axe de recherche prioritaire (Charbonnier-Voirin & Roussel, 2012). Par ailleurs, il est crucial de reconnaître que la mesure de la résilience organisationnelle en général, et numérique en particulier, est complexe et ne peut pas toujours être effectuée de manière ex-ante en raison de sa nature dynamique et de ses multiples faces. Cette complexité appelle au développement de modèles multidimensionnels et d'observatoires spécifiques pour appréhender la résilience, afin de la rendre plus opérationnelle pour les acteurs locaux (Heinzlef, 2020).

Une approche quantitative de la résilience pourrait s'appuyer sur des indicateurs de robustesse, de rapidité et d'impact socio-économique afin d'évaluer la capacité d'un système à faire face aux perturbations. Ainsi, cette évaluation doit également prendre en compte la capacité à anticiper et à prévenir les chocs futurs, ainsi que la dimension stratégique de l'investissement dans des technologies résilientes. Cette capacité repose sur une analyse des faiblesses potentielles du système et sur la mise en place de collaborations entre différents secteurs pour mieux se protéger contre les nouvelles menaces. Par conséquent, il est impératif de développer des cadres d'évaluation qui non seulement mesurent la résilience post-choc, mais aussi la capacité proactive d'une économie à intégrer des stratégies de prévention et d'atténuation.

E. Le rôle des organisations internationales et des initiatives pour la promotion de la résilience numérique économique en Afrique

La résilience numérique économique en Afrique est largement soutenue par la participation accrue d'organisations internationales et de plateformes multilatérales. Ces entités facilitent l'élaboration de politiques publiques, le financement d'infrastructures numériques, le développement des compétences et la protection des systèmes technologiques. Leur objectif est de renforcer la capacité des pays africains à gérer les crises économiques, les cybermenaces et les disparités d'accès aux technologies. En promouvant la coopération régionale, le transfert de connaissances

et l'intégration des marchés numériques, elles contribuent à la transformation structurelle du continent. Leur rôle est donc fondamental pour bâtir une économie numérique inclusive, pérenne et résiliente.

Les deux tableaux suivants présentent, respectivement, les principales organisations internationales engagées dans ce domaine, puis les initiatives multilatérales qui complètent et renforcent leur action sur le terrain.

Organisation	Type	Rôle principal
Union Africaine (UA)	Organisation continentale	Coordination politique et stratégique
Banque Africaine de Développement (BAD)	Institution financière multilatérale	Financement de projets numériques
Union Européenne (UE)	Organisation régionale	Partenaire stratégique et financier

Initiative	Portée	Soutien institutionnel
Smart Africa Alliance	Coalition de pays africains	Soutenue par l'UA, ITU, Banque Mondiale
Cyber Africa Forum (CAF)	Plateforme de dialogue	Soutenue par des États et entreprises privées

Organisation / Initiative	Type	Outils / Indices / Contributions	Lien avec la résilience numérique économique en Afrique
Union Internationale des Télécommunications (UIT/ITU)	ONU – Agence spécialisée TIC	*ICT Development Index (IDI)*, *Global Cybersecurity Index*,	Mesure l'infrastructure, la connectivité, la cybersécurité

		statistiques TIC mondiales	et l'inclusion numérique
Banque mondiale (World Bank)	Institution financière internationale	*Digital Adoption Index (DAI)*, *World Development Indicators (WDI)*, *World Development Report*	Suivi de l'adoption numérique, impact économique et résilience institutionnelle
Fonds Monétaire International (FMI/IMF)	Institution financière internationale	Rapports sur stabilité macroéconomique et infrastructures critiques	Analyse de la résilience macro-économique, y compris numérique
OCDE (OECD)	Organisation intergouvernementale	*Going Digital Toolkit*, rapports sur l'économie numérique	Cadres comparatifs pour la transition et résilience numérique
Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement (CNUCED/UNCTAD)	ONU	*Digital Economy Reports*, analyses sur l'Afrique	Impact du numérique sur le commerce et la résilience économique
Programme des Nations Unies pour	ONU	Rapports sur la gouvernance	Liens entre développement humain,

le développement (PNUD/UNDP)		numérique et la résilience	gouvernance et résilience numérique
World Economic Forum (WEF)	ONG internationale	*Network Readiness Index (NRI)*, compétitivité numérique	Classements mondiaux incluant des pays africains, utile pour comparer la résilience
GSMA (Global System for Mobile Communications Association)	Association internationale (secteur privé)	*Mobile Connectivity Index*, *State of Mobile Internet Connectivity Report*	Mesure l'inclusion mobile et l'impact du numérique en Afrique
Union africaine (UA)	Institution continentale	*Digital Transformation Strategy for Africa 2020–2030*	Stratégie panafricaine de résilience numérique et souveraineté digitale
Commission économique pour l'Afrique (CEA/UNECA)	Organe de l'ONU en Afrique	Rapports *Economic Report on Africa*, *Africa Digital Transformation Strategy*	Analyse économique et numérique centrée sur l'Afrique
Banque africaine de développement (BAD/AfDB)	Banque régionale	*African Economic Outlook*,	Mesure et soutien de la résilience via

		financements numériques	projets d'infrastructure et inclusion numérique
Smart Africa Alliance	Initiative panafricaine (UA)	*SMART Africa Manifesto*, programmes de digitalisation	Promotion de la résilience numérique par intégration régionale
Mo Ibrahim Foundation	Think tank africain	*Indice de gouvernance en Afrique*	Indicateurs de gouvernance et institutions, utiles pour résilience numérique
AFRINIC (**African Network Information Centre**)	Organisme technique	Données sur routage Internet, adresses IP	Mesure des infrastructures Internet critiques en Afrique
Instituts nationaux de régulation (**ex. ARCEP**, **ICASA**, **NCA**)	Autorités nationales africaines	Rapports annuels sur couverture, cybersécurité, services numériques	Données locales pour mesurer la résilience nationale

Diverses initiatives et des cadres sont établis par les organisations internationales, telles que l'Union africaine (UA), la Banque Mondiale et les Nations Unies, pour renforcer la résilience numérique des économies africaines. Ces efforts incluent le financement de projets d'infrastructures numériques, l'assistance technique pour l'élaboration de politiques, et la promotion de partenariats public-privé pour accélérer l'adoption des technologies (Banga & Banga, 2022). De plus, elles s'attachent à harmoniser les initiatives numériques existantes aux niveaux régional et national afin de réduire la fracture numérique au sein de la région, notamment par le développement d'infrastructures fiables et abordables au-delà des centres urbains (Mbae et al., 2025). Ces initiatives visent également à améliorer l'inclusion numérique en facilitant l'accès aux services financiers numériques et à l'e-commerce, éléments cruciaux pour la croissance économique inclusive et la réduction de la pauvreté dans la région (Banga & Banga, 2022). Elles soulignent aussi l'importance de l'éducation financière et numérique pour permettre aux populations d'exploiter pleinement les opportunités offertes par l'économie digitale. Cependant, les entreprises de la région africaine, particulièrement les PME, accusent un retard dans l'exploitation des technologies numériques, du télétravail et du commerce électronique, comparativement à d'autres régions du monde (Aga & Maemir, 2022). Néanmoins, la pandémie de COVID-19 a accéléré la transformation numérique, présentant à la fois des opportunités et des défis pour les économies africaines, en particulier en ce qui concerne la protection et l'élargissement de leurs bases fiscales sans entraver le développement technologique ni l'inclusion financière (Mpofu & Moloi, 2022). Les défis persistent, notamment en matière de capacité des régimes fiscaux existants à gérer la numérisation croissante de l'économie, ce qui exige des ajustements pour capturer la valeur générée par les activités numériques (Rukundo, 2020). Ces ajustements sont cruciaux pour assurer une répartition équitable des bénéfices de la numérisation tout en stimulant l'innovation et l'investissement dans le secteur. Face à ces défis, de nombreux pays africains ont utilisé les technologies numériques pour diffuser des informations essentielles, limiter la propagation des maladies et développer des techniques de diagnostic et de traitement avancées, illustrant une approche adaptative et novatrice lors des crises. (Maharana et al., 2020). En outre, l'intégration des technologies

numériques dans l'administration fiscale africaine, notamment les services financiers numériques et les identifiants numériques, représente une opportunité significative pour améliorer l'identification des contribuables, optimiser la communication, renforcer la conformité et réduire les coûts administratifs (Santoro et al., 2022). Cette approche favorise non seulement une meilleure collecte des recettes, mais contribue également à une plus grande transparence et à une réduction de la corruption, éléments essentiels pour le renforcement de la résilience économique. Parallèlement, la mise en place de législations sur la taxation du numérique et des services numériques directs, bien qu'encore à un stade naissant dans la plupart des pays africains, constitue une voie prometteuse pour mobiliser des recettes supplémentaires et renforcer l'autonomie financière des États face à l'économie numérique (Mpofu, 2022).

L'Agenda 2063 de l'Union africaine incarne une vision stratégique à long terme pour le développement du continent, en mettant un accent particulier sur la transformation numérique comme pilier central de la croissance économique inclusive et de la résilience (Wilde, 2021). Cette feuille de route souligne l'importance d'une infrastructure numérique solide et d'une population compétente dans ce domaine pour favoriser la croissance économique de l'Afrique dans un monde de plus en plus numérisé (Rarhoui, 2024). Cependant, cette stratégie ambitieuse vise à harmoniser les politiques nationales et régionales en matière de technologies de l'information et de la communication afin de créer un marché numérique unifié et dynamique, facilitant ainsi l'intégration économique continentale (Mbae et al., 2025). De surcroît, l'Agenda 2063 met en lumière l'importance cruciale de l'investissement dans l'éducation supérieure et la formation professionnelle pour doter la jeunesse africaine des compétences numériques nécessaires à l'innovation et à la compétitivité sur le marché mondial (Lusigi, 2019). En outre, il favorise le développement d'écosystèmes d'innovation propices à l'émergence et à la croissance des startups technologiques, stimulant ainsi la diversification économique et la création d'emplois qualifiés.

Cependant, la concrétisation de cette vision ambitieuse est confrontée à des défis significatifs, notamment la persistance d'une fracture numérique prononcée, le

manque d'investissements suffisants dans les infrastructures de connectivité, et la nécessité de renforcer la gouvernance des données et la cybersécurité (DeGhetto et al., 2016).

L'OHADA[1] s'inscrit comme un acteur institutionnel clé dans la promotion d'un cadre juridique harmonisé propice au développement économique en Afrique, ce qui inclut indirectement le renforcement de la résilience numérique par la sécurisation des transactions et des investissements. Son rôle est d'assurer la sécurité juridique et judiciaire des activités économiques dans ses États membres, ce qui est fondamental pour attirer les investissements directs étrangers nécessaires au développement des infrastructures numériques et à l'innovation technologique (Deschamps, 2013). En effet, l'uniformisation du droit des affaires par l'OHADA réduit les incertitudes juridiques et facilite l'adoption de technologies numériques avancées, notamment dans les domaines du commerce électronique et des services financiers (Ouafo, 2020) ("L'OHADA : Bilan et Perspectives," 2001). Cette harmonisation est particulièrement pertinente pour les entreprises souhaitant opérer à travers plusieurs juridictions africaines, leur offrant un environnement légal prévisible et stable (Fossung et al., 2020). L'adoption de normes comptables uniformes et la modernisation des systèmes d'information financière, telles que promues par l'OHADA, contribuent à la transparence et à la fiabilité des données économiques, éléments essentiels pour l'évaluation et la gestion des risques liés à la numérisation des économies (Avelé & Tachouola, 2019). De plus, la simplification et l'accessibilité accrue du droit des affaires, comme le vise l'OHADA, peuvent stimuler la croissance des petites et moyennes entreprises locales, qui sont souvent les moteurs de l'innovation numérique et de l'adaptation technologique sur le continent (Deschamps, 2013). Cependant, l'efficacité de l'OHADA dans l'intégration de la dimension numérique de l'économie nécessite une évolution

[1] Organisation pour l'Harmonisation en Afrique du Droit des Affaires est une organisation intergouvernementale créée par le Traité de Port-Louis du 17 octobre 1993, révisé en 2008. Elle regroupe aujourd'hui **17 États africains** et vise à créer un cadre juridique commun pour faciliter les affaires et les investissements sur le continent.

continue de ses textes pour adresser les spécificités des services numériques et des transactions dématérialisées.

A côté de ces structures, Agence africaine du développement (AAD), en tant qu'institution financière de développement axée sur le continent, joue un rôle pivot dans le financement des infrastructures numériques et des projets technologiques qui sont fondamentaux pour l'accélération de la transformation numérique en Afrique. Elle met l'accent sur le soutien aux initiatives qui comblent le fossé numérique, favorisent l'inclusion financière par les technologies mobiles, et renforcent les capacités locales en matière d'innovation numérique (Souleymanou & Essingone, 2018). Par ses investissements stratégiques, l'AAD contribue directement à la création d'un environnement propice à l'émergence d'une économie numérique résiliente, capable d'absorber les chocs et de générer de la croissance durable. Cet engagement se manifeste à travers divers programmes de prêt et d'assistance technique visant à moderniser les réseaux de télécommunications, à étendre l'accès à l'internet haut débit, et à soutenir les entreprises technologiques innovantes à travers le continent.

II. Cadre méthodologique :

La présente étude propose une approche scientifique adoptée pour évaluer l'indice de résilience numérique économique de l'Afrique, en explorant également les perspectives. Elle s'appuie sur une triangulation, visant à capturer la complexité des dynamiques en jeu et à fournir une compréhension nuancée des capacités de gestion de l'incertitude dans un environnement numérique en constante évolution. L'élaboration de cet indice repose sur une analyse multidimensionnelle, intégrant des facteurs technologiques, économiques, sociaux et politiques afin d'offrir une vision holistique de la résilience numérique.

1. La méthodologie

La conception de l'indice de résilience numérique économique s'appuie sur une démarche itérative, ajustant les indicateurs qualitatifs et quantitatifs en fonction des spécificités du contexte africain et des dynamiques régionales africaines.

Cette rigueur méthodologique est essentielle pour garantir la pertinence des recommandations formulées et leur applicabilité dans le contexte spécifique du développement numérique dans les économies africaines émergentes (Boumahdi & Zaoujal, 2023). De plus, l'étude s'appuiera sur une revue systématique de la littérature afin d'identifier les dimensions clés de la résilience numérique et les méthodes qualitatives pertinentes pour leur évaluation, pour assurer une évaluation holistique, le développement d'un ensemble d'indicateurs sera également primordial, à l'instar des cadres d'évaluation de la résilience urbaine qui combinent des données secondaires avec des retours d'experts pour une analyse approfondie (Feldmeyer et al., 2019).

Cette approche permet de pallier le caractère parfois abstrait du concept de résilience en le rendant plus opérationnel pour les acteurs locaux (Heinzlef, 2020), tout en reconnaissant la spécificité des contextes économiques et sociaux (Ensor et al., 2021). La construction d'un indice agrégé nécessitera la pondération de ces indicateurs, en tenant compte de leur pertinence et de leur impact potentiel sur la résilience économique, ce qui facilitera la prise de décision en unifiant des variables qualitatives et quantitatives en un seul indice.

En effet, L'étude adoptera ainsi une démarche itérative, permettant d'ajuster les pondérations et les indicateurs en fonction des données collectées et des analyses préliminaires, assurant une modélisation dynamique de la résilience. Cette méthodologie permettra non seulement de capturer la complexité inhérente aux systèmes économiques mais aussi de valider l'ensemble des indicateurs choisis pour la robustesse de leur pertinence statistique et conceptuelle. Enfin, l'analyse comparative entre quelques pays africains permettra de contextualiser les résultats et de dégager des leçons applicables à l'échelle régionale, mettant en lumière les meilleures pratiques.

2. Définition du cadre d'analyse

Pour assurer la fiabilité de notre mesure de la résilience numérique, nous sélectionnons les indicateurs les plus pertinents de la performance des économies numériques africaines, en nous basant sur la littérature et des critères statistiques.

Les dimensions considérées sont :

1. l'infrastructure numérique, mesurée par la couverture réseau, la disponibilité du haut débit et la densité des centres de données ;

2. l'adoption des technologies, à travers le taux de pénétration d'Internet, l'usage des services numériques et la diffusion des smartphones ;

3. la cybersécurité, évaluée par les politiques nationales de sécurité informatique, la résilience face aux cyberattaques et la maturité des dispositifs de protection ;

4. la capacité d'innovation, captée par les dépenses en R&D, le nombre de brevets technologiques et la densité des start-ups numériques. Ces indicateurs sont ensuite normalisés et agrégés pour construire un indice synthétique, permettant de comparer la résilience numérique entre les pays africains et d'analyser son impact sur la résilience économique globale.

Pour chaque pilier, des indicateurs mesurables doivent être sélectionnés en tenant compte de leur pertinence théorique, de la disponibilité des données et de leur comparabilité entre pays africains. La définition du cadre d'analyse implique également de préciser la nature de chaque indicateur, en distinguant ceux qui reflètent un « bénéfice » (plus la valeur est élevée, plus la résilience augmente) et ceux qui traduisent un « coût » (plus la valeur est élevée, plus la résilience diminue, comme par exemple le nombre d'interruptions réseau).

Cette étape constitue un fondement méthodologique essentiel puisqu'elle conditionne la cohérence de l'indice et garantit que l'agrégation future produira une mesure fidèle de la résilience numérique économique à l'échelle du continent africain.

3. **Indicateurs retenus, méthode de mesure et sources de données** :

L'élaboration de cet indice exigera une collecte rigoureuse de données provenant d'organisations internationales, d'agences nationales de statistiques, et d'études sectorielles spécialisées afin de garantir la pertinence et la comparabilité des indicateurs. Une attention particulière sera portée à la disponibilité et à la fiabilité

des données pour les pays africains, en reconnaissant les défis inhérents à la collecte d'informations exhaustives dans certaines régions.

Dimension	Indicateur	Mode de mesure	Source spécifique pour l'Afrique
Infrastructure numérique	Taux de couverture mobile 4G/5G	% de la population couverte	GSMA Mobile Economy Africa
	Accès au haut débit fixe	Abonnements pour 100 habitants	UIT / African Development Bank (AfDB)
	Nombre de points d'échange Internet (IXP)	Nombre total par pays	Internet Society Africa / AfriNIC
Adoption des technologies	Taux de pénétration d'Internet	% de la population connectée	World Bank Africa / ITU
	Usage des services numériques	% d'utilisateurs de services financiers mobiles	GSMA / Findex (Banque mondiale)
	Taux d'utilisation des smartphones	% de la population équipée	GSMA Intelligence / Pew Research Africa
Cybersécurité	Stratégie nationale de cybersécurité	Présence (Oui/Non)	Global Cybersecurity Index (ITU)
	Incidents de cybersécurité signalés	Nombre annuel	African Union Cybersecurity Reports
	Indice de préparation aux cybermenaces	Score sur 100	ITU / AU Digital Transformation Strategy
Capacité d'innovation	Dépenses en R&D	% du PIB	UNESCO Institute for Statistics / AfDB
	Nombre de brevets TIC déposés	Nombre annuel	OMPI / African Regional Intellectual Property Organization (ARIPO)
	Densité des start-ups technologiques	Nombre par million d'habitants	Partech Africa / Disrupt Africa

Dimension	Indicateur	Mode de mesure	Source spécifique pour l'Afrique

Stabilité macroéconomique	Taux de croissance du PIB réel	% annuel	Banque mondiale / African Development Bank (AfDB)
	Inflation annuelle	% annuel	IMF / AfDB
	Solde budgétaire	% du PIB	IMF / Ministères des finances nationaux
Diversification économique	Indice de concentration des exportations	Score (Herfindahl-Hirschman Index)	UNCTAD / African Trade Observatory
	Part du secteur manufacturier dans le PIB	% du PIB	World Bank / AfDB
	Part des services numériques dans le PIB	% du PIB	GSMA / AfDB / National ICT Reports
Capacité d'absorption des chocs	Taux de chômage	% de la population active	ILO / National Statistics Offices
	Taux de pauvreté	% de la population sous le seuil de pauvreté	World Bank / UNDP
	Filets de protection sociale	% de la population couverte	World Bank / African Union Social Policy Framework
Résilience institutionnelle	Indice de gouvernance	Score agrégé (stabilité, efficacité, corruption)	Worldwide Governance Indicators / Mo Ibrahim Index
	Niveau de dette publique	% du PIB	IMF / AfDB
	Capacité de réponse aux crises	Présence de mécanismes d'urgence (Oui/Non)	African Union / National Disaster Agencies

Tableau 1: Indicateurs de la résilience économique en Afrique

Ces indicateurs, sélectionnés pour leur pertinence et leur disponibilité, serviront à évaluer solidement la résilience numérique économique, en tenant compte des

particularités des économies africaines. De plus, l'impact de l'infrastructure numérique sur la croissance inclusive, comme l'illustre l'augmentation de l'usage d'internet et des abonnements à large bande, est essentiel pour juger de la capacité des nations à transformer la numérisation en développement socio-économique concret.

4. Calcul de l'Indice de Résilience Numérique et Économique.

Le calcul de l'Indice de Résilience Numérique et Économique combine des indicateurs économiques et numériques sélectionnés et normalisés. Chaque indicateur est transformé sur une échelle de 0 à 1 via la méthode min-max, assurant leur comparabilité. A cette fin, une pondération est ensuite appliquée à chaque indicateur, basée sur son importance dans la littérature et son impact empirique sur la résilience. Les poids peuvent être égaux ou déterminés par analyse en composantes principales pour réduire la redondance et maximiser la variance expliquée. Le score final de l'IRNE est obtenu par une somme pondérée des scores normalisés, résultant en une valeur synthétique entre 0 et 1. Ce score classe les pays africains selon leur résilience et souligne le rôle des leviers numériques dans la robustesse économique. Cette approche permettra de mettre en lumière les disparités régionales et les facteurs clés de succès ou d'échec en matière de transformation numérique et de résilience, offrant ainsi des pistes pour des politiques adaptées et ciblées sur le continent.

L'IRNE peut être exprimé comme une moyenne pondérée de plusieurs dimensions clés :

$$\text{IRNE} = \sum_{i=1}^{n} w_i \cdot X_i$$

Avec :

- n = nombre total de dimensions (par exemple, 5)
- $X_i \in [0,1]$ = score normalisé de la dimension ii
- $w_i \in [0,1]$ = poids attribué à la dimension ii
- $\sum_{i=1}^{n} w_i = 1$

Où

$IRNE = w1 \cdot D + w2 \cdot G + w3 \cdot S + w4 \cdot E + w5 \cdot C$

Où :

- D= **Indice de développement numérique** (accès à Internet, couverture mobile, usage des TIC)
- G= **Qualité de la gouvernance** (stabilité politique, efficacité gouvernementale, lutte contre la corruption)
- S= **Solidité sociale** (protection sociale, éducation, santé)
- E = **Diversification économique** (part des secteurs non extractifs dans le PIB, innovation, entrepreneuriat)

L'adaptation de l'Indice de Résilience Numérique Économique au contexte africain implique un ajustement des indicateurs pour refléter les particularités structurelles du continent. En Afrique, où les réseaux mobiles constituent le principal vecteur d'accès à Internet pour une majorité d'utilisateurs, la résilience numérique dépend de la robustesse de ces infrastructures, de la diversification des fournisseurs, de la localisation des centres de données et de la redondance des réseaux, tout en tenant compte de la dépendance aux câbles sous-marins, aux data centers externes et à la stabilité de l'approvisionnement énergétique. De plus, les indicateurs qualitatifs, tels que la maîtrise des compétences numériques, l'appropriation des technologies par les gestionnaires et la préparation aux situations de crise, doivent intégrer les disparités existantes en matière de gouvernance, de cadre réglementaire et de capacités institutionnelles. Bien que des pays comme le Rwanda, le Maroc et la Côte d'Ivoire présentent des progrès significatifs, l'absence d'un cadre continental cohérent entrave l'optimisation de la résilience numérique. Par conséquent, l'application de l'IRNE à l'Afrique se positionne comme un levier stratégique pour orienter les politiques publiques vers une souveraineté numérique pérenne et équitable.

Les scores IRNE sont exprimés sur une **échelle de 0 à 100**, où :

Score IRNE	Niveau de résilience	Interprétation
80–100	Très élevé	Organisation souveraine, autonome, peu dépendante des géants technologiques
60–79	Élevé	Bonne maîtrise des risques numériques, mais dépendances critiques subsistent
40–59	Moyen	Résilience partielle, vulnérabilités identifiées mais non traitées
20–39	Faible	Forte dépendance, faible préparation aux crises
0–19	Très faible	Aucune stratégie de résilience numérique en place

III. Etude empirique : Cas de l'Afrique

1. Collecte et traitement des données :

Pour permettre une analyse pertinente de la résilience économique numérique en Afrique, il est préconisé de sélectionner un échantillon représentatif de pays africains, plutôt que d'intégrer les 54 États, afin d'assurer la qualité et la cohérence des données. Cet échantillon pourrait être structuré par logique régionale, en incluant 1à 3 pays par sous-région soit 10 pays sélectionnés : Afrique du Nord (Maroc, Tunisie), de l'Ouest (Sénégal, Ghana), Afrique de l'Est (Kenta, Rwanda), Centrale (Cameroun et RDC) et Afrique Australe (Afrique du sud et Botswana). Les données recueillies pour chaque nation seraient organisées dans une matrice croisée, où les lignes désigneraient les pays et les colonnes les différents piliers de la résilience numérique économique : infrastructures numériques, adoption et inclusion, capital humain et innovation, gouvernance et cybersécurité, et capacité d'adaptation aux chocs.

Cette structure faciliterait la comparaison entre pays et régions, ainsi que la normalisation, la pondération et l'agrégation des données pour le calcul de l'indice global. Elle offrirait également un cadre flexible pour gérer les données manquantes ou incomplètes, en signalant les valeurs indisponibles, tout en maintenant la représentativité et la solidité des analyses.

2. Normalisation et pondérations des données :

Après la collecte, les données brutes issues des différentes sources doivent être normalisées afin de rendre les indicateurs comparables entre pays et entre piliers. La normalisation consiste à transformer les valeurs sur une échelle commune, par exemple de 0 à 1, ou en score relatif par rapport à la meilleure performance observée. Cette étape est essentielle car les indicateurs peuvent avoir des unités très différentes (pourcentage de population connectée, nombre de centres de données, budget national pour la cybersécurité, etc.) et ne peuvent pas être agrégés directement. Plusieurs méthodes sont possibles, comme la normalisation min-max, la standardisation (z-score), ou l'usage de scores relatifs pondérés selon l'importance de chaque indicateur.

La deuxième étape consiste à attribuer un poids à chaque indicateur et pilier, ce qui permet de refléter leur contribution relative à la résilience numérique économique. La pondération peut être définie de manière égalitaire, en donnant le même poids à chaque pilier, ou de manière différentiée, basée sur des études antérieures, des consultations d'experts ou des analyses statistiques comme l'Analyse en Composantes Principales (ACP) qui identifie l'influence de chaque variable. Une fois les indicateurs normalisés et pondérés, ils peuvent être agrégés pour produire un score composite par pilier, puis un indice global de résilience numérique économique pour chaque pays ou région.

Cette approche méthodologique assure que l'indice final est à la fois robuste, comparable et représentatif des différentes dimensions de la résilience numérique, tout en permettant d'identifier les forces et faiblesses spécifiques à chaque pays et à chaque région.

3. Résultat et interprétation analytique et théorique de l'indice de résilience numérique économique

Pays	Accès Internet (%)	Taux de pénétration mobile (%)	Score e-Gouvernement (ONU)	Investissements numériques (USD)	Programmes phares / Initiatives
Afrique du Sud	72 %	165 %	0,73	> 1 milliard	Broadband Policy, Cybersecurity Strategy
Botswana	61 %	152 %	0,58	~200 millions	SmartBots, Vision 2036 numérique
Kenya	63 %	123 %	0,60	> 500 millions	DigiSchool, Ajira Digital
Maroc	84 %	137 %	0,68	> 800 millions	ADD, Stratégie Maroc Digital 2025
Maurice	79,5 %	146 %	0,75	~300 millions	Digital Mauritius 2025
Rwanda	64 %	152 %	0,65	> 400 millions	RISA, Smart Africa HQ
Sénégal	58 %	115 %	0,59	~250 millions	SN2025, New Deal Technologique
Tunisie	66 %	132 %	0,67	~300 millions	Tunisie Digitale 2020–2025
Ghana	62 %	130 %	0,62	~350 millions	Vision 2057, Data Governance
Côte d'Ivoire	57 %	110 %	0,55	~200 millions	CEDEAO Strategy, e-Gov Platform

Tableau 2 : Comparatif des Politiques et Performances Digitales Africaines

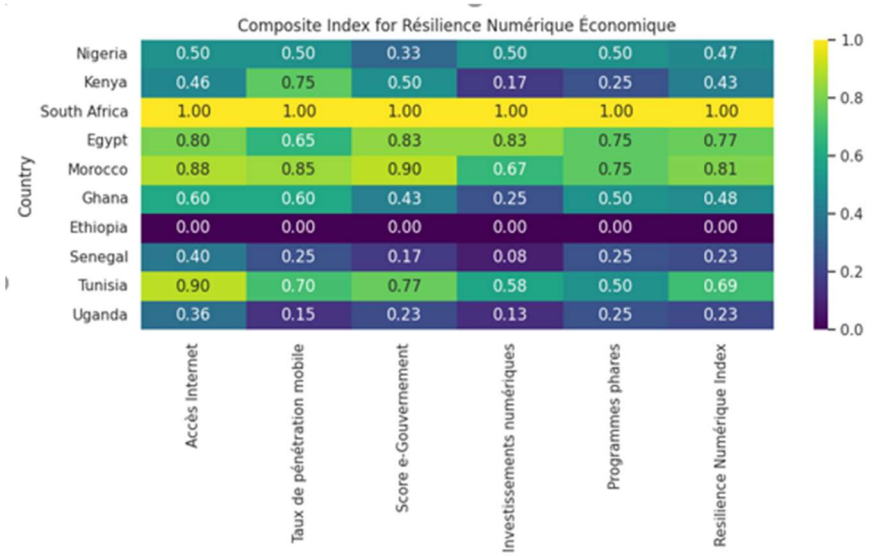

Tableau 3 : indice composite de résilience numérique économique pour les 10 pays africains en utilisant cinq indicateurs pondérés.

L'analyse du classement de l'indice de résilience numérique économique des 10 pays africains révèle des disparités significatives en matière de maturité numérique et de capacité d'adaptation face aux chocs économiques. Les résultats indiquent que le Maroc, Maurice et l'Afrique du Sud occupent les premières positions, portés par des investissements soutenus dans les infrastructures numériques, une forte pénétration d'Internet et l'existence de stratégies nationales cohérentes en matière de transformation digitale. Le Maroc, notamment, bénéficie d'un cadre stratégique structuré à travers le plan Maroc Digital 2025, tandis que Maurice se distingue par une gouvernance électronique avancée et un haut niveau d'inclusion numérique. L'Afrique du Sud, quant à elle, présente une infrastructure mobile particulièrement développée et un écosystème technologique robuste.

À l'inverse, des pays tels que la Côte d'Ivoire et le Sénégal affichent des niveaux de résilience plus faibles, en raison d'un accès limité aux technologies numériques et d'un volume d'investissement relativement modeste. Il apparaît donc essentiel, pour ces États, de renforcer leurs capacités institutionnelles, d'élargir la couverture numérique dans les zones rurales et de promouvoir l'inclusion des groupes vulnérables, notamment les femmes et les jeunes, afin de consolider leur résilience économique par le levier du numérique.

A. Lecture croisée des scores obtenus : Quelle gouvernance à adapter ?

Les résultats se révèle être un prisme essentiel pour appréhender la capacité des nations à surmonter les chocs économiques tout en capitalisant sur les avancées technologiques numériques. Au cœur de cette dynamique se trouve la gouvernance, dont la qualité et l'efficacité sont déterminantes pour façonner la trajectoire numérique et la résilience d'un pays. Des pays telles que le Botswana, Maurice et le Rwanda, identifiées par l'IRNE comme possédant une résilience élevée, illustrent l'impact direct d'une gouvernance stable et proactive dans le développement d'infrastructures numériques robustes et une intégration technologique significative. Leurs scores élevés en matière d'e-Gouvernement et leurs investissements ciblés reflètent un engagement étatique fort.

À l'inverse, la résilience plus mesurée de pays comme le Sénégal, la Tunisie et la Côte d'Ivoire est souvent intrinsèquement liée à des défis de gouvernance, se manifestant par des lacunes en matière de cybersécurité, des disparités de connectivité dans les zones rurales, ou des cadres réglementaires encore en développement. Ces facteurs limitent non seulement l'accès et l'adoption des technologies, mais freinent également l'expansion économique numérique. En somme, la gouvernance agit comme un catalyseur ou un frein à la résilience numérique en Afrique, influençant directement la capacité des États à piloter des stratégies numériques cohérentes et inclusives, et à transformer les infrastructures en un levier de croissance économique durable face aux perturbations.

B. Les retombées de cette étude :

Cette étude est significative à plusieurs égards.

Premièrement, elle représente une innovation méthodologique majeure en proposant un cadre pour évaluer la capacité des États africains à absorber, s'adapter et se transformer face aux chocs numériques et économiques. Dans un contexte marqué par la montée des cybermenaces, la dépendance technologique et les inégalités d'accès, l'IRNE offre une lecture transversale et dynamique des vulnérabilités et des leviers de résilience, allant au-delà des indicateurs traditionnels.

Deuxièmement, cette recherche fournit une analyse stratégique approfondie des atouts et des fragilités de chaque pays, rendue possible par une approche mixte combinant des données quantitatives et des évaluations qualitatives. Cette interprétation croisée permet une compréhension nuancée de la résilience numérique, comme en témoignent les distinctions entre des pays à forte résilience (comme le Maroc, Maurice ou le Rwanda) et ceux confrontés à des défis plus marqués (comme le Sénégal ou la Côte d'Ivoire), tout en expliquant les nuances propres à des cas comme la Tunisie ou le Botswana.

Enfin, l'étude souligne le rôle fondamental des organisations régionales et internationales dans la légitimation, la cohérence et l'opérationnalisation de l'IRNE. Elle met en lumière comment leur implication est indispensable pour ancrer l'indice dans les politiques publiques, les stratégies de développement et les mécanismes de financement, assurant ainsi une harmonisation des données et des standards pour une meilleure gouvernance numérique à l'échelle du continent. L'IRNE devient ainsi un outil précieux pour guider les stratégies politiques et les collaborations régionales visant à renforcer la capacité du continent africain à tirer parti de la numérisation pour un développement durable et résilient. Cette démarche permettrait une meilleure intégration des pays africains dans l'économie numérique mondiale, favorisant ainsi une croissance inclusive et la réduction des disparités régionales (Addo, 2001).

Le rôle des organisations régionales et internationales est fondamental pour garantir la légitimité, la cohérence et l'opérationnalisation de cet indice. Leur implication permettrait d'ancrer l'IRNE dans les politiques publiques, les stratégies de développement et les mécanismes de financement, tout en assurant une harmonisation des données et des standards.

L'étude de l'Indice de Résilience Numérique Économique en Afrique apporte une contribution significative à plusieurs niveaux :

- Innovation Méthodologique :

Elle propose un cadre d'évaluation novateur pour la résilience numérique économique. Ce cadre intègre une approche mixte, combinant des indicateurs

qualitatifs et quantitatifs pour offrir une perspective holistique de la capacité des nations africaines à faire face aux chocs économiques liés au numérique. Cette démarche permet de dépasser les analyses unidimensionnelles en capturant la complexité inhérente à la numérisation des économies.

- Analyse Stratégique Approfondie :

L'étude fournit une analyse détaillée des atouts et des fragilités spécifiques à chaque pays africain. En confrontant les évaluations qualitatives (par exemple, concernant la gouvernance ou les politiques publiques) avec des données chiffrées (comme l'accès à Internet, le score e-Gouvernement ou les investissements numériques), elle permet d'identifier précisément les leviers de croissance et les obstacles au développement numérique. Cela offre une compréhension nuancée de la résilience, distinguant les leaders des nations en développement ou confrontées à des défis spécifiques.

- Rôle des Organisations et Harmonisation des Données :

L'étude met en lumière le rôle crucial des organisations régionales et internationales dans la légitimation et l'opérationnalisation d'un tel indice. Elle souligne l'importance de leur implication pour assurer l'harmonisation des données, la standardisation des indicateurs et l'ancrage de l'IRNE dans les politiques publiques et les stratégies de développement. Cet aspect est fondamental pour garantir la cohérence et la comparabilité des analyses à l'échelle du continent, transformant l'IRNE en un outil stratégique pour les décideurs.

En somme, cette étude ne se contente pas de mesurer la résilience ; elle fournit un cadre d'analyse, des données contextuelles enrichies et des pistes pour une gouvernance numérique plus efficace et inclusive en Afrique.

Conclusion :

L'étude que nous avons menée met en lumière une dynamique complexe, où la capacité des pays africains à capitaliser sur la transformation digitale et à faire face aux chocs dépend de multiples facteurs interconnectés. Notre analyse a révélé que la fracture numérique persistante, les défis liés aux infrastructures coûteuses,

l'analphabétisme numérique et les lacunes en cybersécurité constituent des freins majeurs à l'exploitation pleine et entière du potentiel numérique du continent.

Malgré ces obstacles, des pays comme le Maroc, Maurice et le Rwanda émergent comme des exemples de résilience, grâce à des investissements conséquents, une forte pénétration mobile, des scores e-Gouvernement élevés et des stratégies nationales proactives.

L'approche méthodologique qualitative et exploratoire adoptée, combinant l'analyse documentaire et l'étude de cas, a permis de nuancer ces observations en soulignant l'importance de facteurs non directement quantifiables, tels que la stabilité de la gouvernance et l'efficacité des cadres réglementaires, pour une résilience durable. Elle a également mis en évidence que des pays aux indicateurs numériques intermédiaires, comme la Tunisie ou le Botswana, peuvent voir leur résilience influencée par des défis spécifiques ou, à l'inverse, par des atouts qualitatifs comme une gouvernance robuste.

Enfin, cette recherche souligne le rôle indispensable des organisations internationales et africaines dans la structuration des écosystèmes numériques, le financement des infrastructures, la formation des compétences et l'harmonisation des politiques. Leur implication est cruciale pour soutenir les efforts des États africains à bâtir une économie numérique inclusive, durable et résiliente.

En somme, l'évaluation de la résilience numérique économique en Afrique est un exercice multidimensionnel qui invite à une compréhension fine des contextes nationaux et à une collaboration renforcée pour transformer les défis actuels en opportunités de croissance et de développement pour l'ensemble du continent.

Références :

- Addo, H. (2001). Utilizing Information and Communication Technology for Education and Development: Issues and Challenges for Developing Countries. IFLA Journal, 27(3), 143. https://doi.org/10.1177/034003520102700306
- Aga, G., & Maemir, H. (2022). COVID-19 and Sub-Saharan Africa Firms: Impact and Coping Strategies. The Journal of Development Studies, 58(12), 2415. https://doi.org/10.1080/00220388.2022.2110487
- Amana, S. (2025). Financial Education in the 21st Century in African continent: Challenges and Opportunities. International Journal of Finance, 10(2), https://doi.org/10.47941/ijf.2529
- Avelé, D., & Tachouola, V. (2019). The adoption of the new reform of the OHADA Uniform Act on Accounting Law and Financial Reporting in accordance with IFRS: realism or mimetism. African J of Accounting Auditing and Finance, 6(4), 365. https://doi.org/10.1504/ajaaf.2019.10026858
- Azariz, M., & Menzhi, K. E. (2020). POLITIQUES PUBLIQUES DE TRANSFORMATION DIGITALE: APPROCHE THEORIQUE ET DIAGNOSTIC. International Journal of Advanced Research, 8(12), 585. https://doi.org/10.21474/ijar01/12187
- Banga, R., & Banga, K. (2022). Scoping the Potential for a Digital Led Recovery from COVID-19 in Africa. Journal of African Trade, 9, 120. https://doi.org/10.1007/s44232-022-00007-7
- DeGhetto, K., Gray, J. R., & Kiggundu, M. N. (2016). The African Union's Agenda 2063: Aspirations, Challenges, and Opportunities for Management Research. Africa Journal of Management, 2(1), 93. https://doi.org/10.1080/23322373.2015.1127090
- Deschamps, I. (2013). Assessing the Organisation pour l'harmonisation en Afrique du droit des affaires's Contributions to Poverty Reduction in Africa: A Grounded Outlook. The Law and Development Review, 6(2). https://doi.org/10.1515/ldr-2013-0022
- Ensor, J., Mohan, T., Forrester, J., Khisa, U. K., Karim, T., & Howley, P. (2021). Opening space for equity and justice in resilience: A subjective approach to household resilience assessment. Global Environmental Change, 68, 102251. https://doi.org/10.1016/j.gloenvcha.2021.102251

- Feldmeyer, D., Wilden, D., Kind, C., Kaiser, T., Goldschmidt, R., Diller, C., & Birkmann, J. (2019). Indicators for Monitoring Urban Climate Change Resilience and Adaptation. Sustainability, 11(10), 2931. https://doi.org/10.3390/su11102931
- Heinzlef, C. (2020). La résilience urbaine en question : Enjeux, contexte et propositions d'opérationnalisation. Risques Urbains, 4(1). https://doi.org/10.21494/iste.op.2021.0601
- Kherbachi, S. (2023). Digital Economy under Fintech Scope: Evidence from African Investment. FinTech, 2(3), 475. https://doi.org/10.3390/fintech2030027
- L'OHADA : Bilan et perspectives. (2001). International Law FORUM Du Droit International, 3(3), 156. https://doi.org/10.1163/15718040120962860
- Lusigi, A. (2019). Higher Education, Technology, and Equity in Africa. New Review of Information Networking, 24(1), 1. https://doi.org/10.1080/13614576.2019.1608576
- Maharana, A., Amutorine, M., Sengeh, M. D., & Nsoesie, E. O. (2020). Use of Technology and Innovations in the COVID-19 Pandemic Response in Africa. arXiv (Cornell University). https://doi.org/10.48550/arxiv.2012.07741
- Mbae, B. B., Dick-Sagoe, C., Odoom, D., & Adams, I. (2025). Digital Transformation and E-Service Delivery in African Public Sector Organisations: Insights into Botswana's Ministry of Agriculture. Deleted Journal, 4(2). https://doi.org/10.1007/s44206-025-00186-7
- Mignamissi, D., & T., A. J. (2021). Digital divide and financial development in Africa. Telecommunications Policy, 45(9), 102199. https://doi.org/10.1016/j.telpol.2021.102199
- Mpofu, F. Y. (2022). Taxation of the Digital Economy and Direct Digital Service Taxes: Opportunities, Challenges, and Implications for African Countries. Economies, 10(9), 219. https://doi.org/10.3390/economies10090219
- Mpofu, F. Y., & Moloi, T. (2022). Direct Digital Services Taxes in Africa and the Canons of Taxation. Laws, 11(4), 57. https://doi.org/10.3390/laws11040057
- Ouafo, V. B. (2020). Le droit issu de l'Organisation pour l'harmonisation en Afrique du droit des affaires et les sociétés africaines : regard critique sur une illustration du déni de l'essence culturelle du droit. Les Cahiers de Droit, 61(3), 777. https://doi.org/10.7202/1071388ar

- Rarhoui, K. (2024). E-government in Africa: Challenges and Prospects. https://hal.science/hal-04450951
- Rukundo, S. (2020). Addressing the Challenges of Taxation of the Digital Economy: Lessons for African Countries. https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/handle/20.500.12413/14990
- Santoro, F., Muñoz, L. A., Prichard, W., & Mascagi, G. (2022). Digital Financial Services and Digital IDs: What Potential do They Have for Better Taxation in Africa? https://doi.org/10.19088/ictd.2022.003
- Saoura, Z., Abriane, A., & Moumen, A. (2021). Digital entrepreneurship in Morocco: measurement model validation. SHS Web of Conferences, 119, 3004. https://doi.org/10.1051/shsconf/202111903004
- Solomon, E., & Klyton, A. van. (2020). The impact of digital technology usage on economic growth in Africa. Utilities Policy, 67, 101104. https://doi.org/10.1016/j.jup.2020.101104
- Souleymanou, K., & Essingone, H. N. (2018). Problematic of Accounting Evolutivity: An Answer Through the Analysis of SYSCOHADA in the Cameroonian Context. Journal of Modern Accounting and Auditing, 14(12). https://doi.org/10.17265/1548-6583/2018.12.002
- Wilde, M. F. de. (2021). International Company Tax Developments and Some Reflections on Ways Forward for the African Continent. SSRN Electronic Journal. https://doi.org/10.2139/ssrn.3983132
- Zaoui, F., & Souissi, N. (2017). ICT assessment axes for the smart city approach. 1. https://doi.org/10.1145/3175628.3175631
- Zhang Y, Gao Y, Li X et al (2025) Multiple errors in the meta-analysis by Zhang et al. (2025) / DOI: 10.1007/s00787-025-02717-6
- Zou, X., Dai, W., & Meng, S. (2024). The Impacts of Digital Finance on Economic Resilience. Sustainability, 16(17), 7305. https://doi.org/10.3390/su16177305

Pour une amélioration de l'enseignement-apprentissage: regard sur l'évolution des méthodes pédagogiques et apport de la pédagogie différenciée

Hajar IZMAR
hajarizm2001@gmail.com
My Lahcen HASNAOUI
myhasnaoui@gmail.com
Mohammed BOUGUIDOU
bouguidou@yahoo.fr
ACTE-TEAM, EDS- Laboratory-FSE
University Mohammed V of Rabat
Morocco

Résumé

Dans un contexte éducatif en pleine mutation, l'amélioration de l'enseignement-apprentissage devient une priorité incontournable. Face à l'obsolescence des pratiques pédagogiques traditionnelles, notamment dans le système éducatif marocain encore largement marqué par un modèle transmissif, de nouvelles approches plus inclusives et centrées sur l'apprenant gagnent du terrain. Cet article propose une analyse critique de l'évolution des méthodes pédagogiques, en mettant l'accent sur leur efficacité, leur adaptabilité et leur potentiel d'engagement. Il s'agit de mettre en lumière les fondements théoriques et les résultats empiriques liés à des méthodes innovantes telles que la pédagogie par projet, la classe inversée, l'apprentissage coopératif et surtout la pédagogie différenciée. Cette dernière est examinée comme une réponse pertinente aux défis actuels de l'hétérogénéité des profils d'apprenants. À travers une revue de littérature structurée et des exemples concrets, ce travail vise à montrer en quoi la pédagogie différenciée peut constituer un levier de transformation pédagogique.

Mots-clés : Éducation- Méthodes pédagogiques- pédagogie différenciée- Enseignement-apprentissage.

Abstract:

In a rapidly changing educational landscape, improving teaching and learning has become a key priority. Traditional pedagogical practices—still predominant in systems like that of Morocco, which follow a transmissive model—are proving increasingly inadequate in addressing the diverse needs of today's learners. This article offers a critical overview of the evolution of pedagogical methods, focusing on their effectiveness, adaptability, and capacity to engage students. It highlights the theoretical foundations and empirical findings related to innovative approaches such as project-based learning, flipped classrooms, cooperative learning, and, above all, differentiated instruction. The latter is explored as a promising response to the growing heterogeneity of learner profiles. Through a structured literature review and practical examples, this paper aims to demonstrate how differentiated pedagogy can serve as a catalyst for educational transformation.

Introduction

Dans un contexte éducatif en constante évolution, marqué par les avancées technologiques, les transformations sociétales et la diversification des profils d'apprenants, les systèmes éducatifs sont appelés à se réinventer pour répondre aux nouveaux défis de l'enseignement et de l'apprentissage. Ces mutations engendrent une remise en question des pratiques pédagogiques traditionnelles et favorisent l'émergence de nouvelles méthodes d'éducation et d'enseignement-apprentissage plus inclusives, plus interactives et davantage centrées sur l'apprenant.

L'école marocaine adopte depuis longtemps un modèle pédagogique de type transmissif dont le processus de transmission et d'acquisition des connaissances s'effectue dans un sens vertical et linéaire, en allant de l'enseignant vers l'apprenant. Cependant, la procédure et les stratégies de la mise en œuvre de ce modèle pédagogique reflètent aujourd'hui leur inadéquation avec le nouveau contexte éducatif.[1]

L'amélioration de la qualité de l'enseignement et de l'apprentissage constitue aujourd'hui une priorité majeure pour de nombreux acteurs du monde éducatif. Elle implique une réflexion approfondie sur les méthodes pédagogiques mises en œuvre, leur efficacité, leur adaptabilité, ainsi que leur capacité à motiver et à engager durablement les apprenants. Dans cette dynamique, des approches innovantes telles que l'apprentissage par projet, la classe inversée, l'apprentissage coopératif ou encore la pédagogie différenciée gagnent en légitimité et en visibilité, en raison de leur potentiel à répondre aux besoins variés des élèves.

Cet état de l'art a pour objectif de dresser un panorama critique des travaux et recherches antérieurs portant sur ces nouvelles méthodes pédagogiques, en mettant en lumière les fondements théoriques qui les soutiennent, les pratiques qu'elles engendrent, ainsi que les résultats observés dans différents contextes éducatifs. Nous nous attacherons dans un premier temps à explorer les grandes orientations visant à améliorer l'efficacité de l'enseignement et de l'apprentissage, avant d'analyser les

[1] Instance Nationale d'Evaluation du Système de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique. La mise en œuvre de la Charte Nationale d'Education et de Formation 2000-2013 : Acquis, déficits et défis. Rapport analytique. Rabat : Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique, 2015. 180 p.

principales méthodes pédagogiques innovantes. Enfin, nous présenterons des exemples concrets d'implication de ces nouvelles approches dans les environnements d'apprentissage, avec une attention particulière portée à la mise en œuvre de la pédagogie différenciée.

Pour une Amélioration de l'enseignement-apprentissage

L'amélioration de l'enseignement et de l'apprentissage constitue un enjeu central pour les pays en développement, où les avancées en matière d'accès à l'éducation ne garantissent pas nécessairement des acquis scolaires de qualité. Malgré les efforts déployés, de nombreux obstacles freinent encore le renforcement des compétences pédagogiques et la qualité des environnements éducatifs.

A la lumière de cette problématique que s'appuie l'étude élaborée par Kwame[1] Akyeampong sous la direction du PME dont le processus de consultation mené dans plusieurs pays en développement afin d'identifier les principaux freins à l'amélioration de l'enseignement, notamment en ce qui concerne le perfectionnement des enseignants, les pratiques pédagogiques, les ressources didactiques, ainsi que le recrutement et la gestion du personnel éducatif.

Dans cette optique, il met en lumière l'importance de la collaboration internationale et propose des pistes d'investissement prioritaires pour soutenir durablement les systèmes éducatifs, notamment à travers les actions du Partenariat mondial pour l'éducation (PME).

Environ 617 millions d'enfants dans le monde ne maîtrisent pas les bases en lecture et en mathématiques, avec des taux particulièrement élevés en Afrique subsaharienne. Où les Challenges des Systèmes Éducatifs vont de pair avec.

Les estimations du rapport mondial de suivi sur l'éducation pour tous 2013/14 établies pour 31 des 96 pays possédant des données pour les années ultérieures à 2012 montrent que moins de 75 % des enseignants d'écoles primaires auraient satisfait aux normes de formation nationales en 2014. Dans certains pays d'Afrique subsaharienne, ce pourcentage est inférieur à 50 %. De surcroît, nombre des enseignants formés n'ont pas les compétences requises pour enseigner de manière

[1] Kwame Akyeampong, « Améliorer l'enseignement et l'apprentissage », Juillet 2019

efficace. De nombreuses études reconnaissent que l'accès à un enseignement de qualité peut changer la vie des élèves, en particulier ceux issus de milieux défavorisés[1]

Sur ce, Kwam vise à identifier les principales difficultés en matière d'enseignement et d'apprentissage dans les pays en développement et à explorer des investissements potentiels via le mécanisme de partage de connaissances et d'innovations (KIX).

Pour ce faire, des **Stratégies de Réforme prendront place ;**

- **Amélioration de la Formation des Enseignants**
- **Développement de Matériels Pédagogiques**
- **Suivi et Évaluation**
- **Inclusion et Collaboration**
- **Investissement dans l'Innovation**

En effet, « les interventions dans le cadre desquelles la fourniture de matériel pédagogique s'accompagne d'efforts bien conçus pour améliorer les capacités des enseignants produisent de très bons résultats. Une intervention de ce type menée au Honduras a permis aux élèves d'obtenir des résultats d'apprentissage positifs. Elle a montré que lorsque les élèves bénéficient de matériels pédagogiques adaptés et que les enseignants peuvent suivre régulièrement des formations continues portant sur les méthodes pédagogiques et sont absents moins fréquemment, les résultats d'apprentissage s'améliorent de manière significative »[2]

Méthodes pédagogiques : entre hier et aujourd'hui

Les méthodes d'enseignement sont généralement classées en deux catégories : traditionnelles et modernes, chacune ayant ses propres caractéristiques et approches pédagogiques.

[1] UNESCO. « Enseigner et apprendre : Atteindre la qualité pour tous ». Rapport mondial de suivi sur l'EPT 2013/14 (Paris : UNESCO, 2014).

[2] Patrick J. McEwan, « Improving Learning in Primary Schools of Developing Countries: A Meta-Analysis of Randomized Experiments », Review of Educational Research 85, no. 3 (2015): 353-94.

Les méthodes traditionnelles sont souvent unidimensionnelles centrées sur le maître, tandis que les méthodes modernes adoptent une approche plus flexible et interactive, favorisant l'autonomie des élèves et leur engagement dans le processus d'apprentissage. Les méthodes modernes cherchent à s'adapter aux divers styles d'apprentissage, promouvant ainsi une éducation plus inclusive et efficace.

Afin de faire la distinction entre les deux catégories de méthodes, il faudrait mettre en lumières les points suivants ;

Les Méthodes d'Enseignement Traditionnelles sont alors ou bien des méthodes : dogmatiques transmettant le savoir du maître à l'élève sans adaptation. Ou bien des méthodes interrogatives, -socratiques-, guidant l'enfant à découvrir les notions par des questions.

De plus, elle peut prendre la forme de méthodes déductives appliquant des règles générales pour résoudre des problèmes particuliers.

En revanche, **Les Méthodes d'Enseignement Modernes** se divisent en méthodes attrayantes exploitant l'intérêt et la motivation de l'enfant par le jeu. Méthodes intuitives basée sur l'observation directe et l'expérience sensorielle. Et méthodes scientifiques comprenant la méthode inductive et déductive.

Après avoir fait la différence entre les composantes de toute une chacune des méthodes, le présent article fait recours à plusieurs approches pédagogiques innovantes visant à améliorer la qualité de l'enseignement en mettant l'accent sur l'implication active des apprenants. A savoir ;

L'approche ASEI-PDSI, centrée sur l'apprenant, qui encourage l'expérimentation, l'initiative et la responsabilité à travers des étapes comme la planification, l'observation et l'amélioration.

De son côté, la pédagogie de groupe favorise l'échange et la coopération entre pairs, permettant une meilleure répartition de la parole et une amélioration des apprentissages grâce à un travail collaboratif en petits groupes.

La pédagogie différenciée s'adapte à l'hétérogénéité des élèves en proposant des chemins d'apprentissage variés pour atteindre les mêmes objectifs, selon différentes formes de différenciation.

Le tutorat, quant à lui, repose sur une relation d'aide entre élèves, facilitant l'apprentissage et renforçant l'estime de soi.

L'Approche Pédagogique Intégratrice (API), ancrée dans le socioconstructivisme, mise sur le développement de compétences à travers une pédagogie équitable, centrée sur l'apprenant. Enfin, dans le domaine spécifique de l'éducation en matière de population (EmP), des méthodes comme la résolution de problèmes et la clarification des valeurs encouragent l'élève à devenir acteur de son apprentissage, en reliant ses savoirs à ses attitudes et comportements.

Les méthodes donc s'inscrivent sur un continuum allant des méthodes "traditionnelles" aux "méthodes actives". Les méthodes actives quant à elles se situent à l'opposé des précédentes et ont pour but d'engager l'apprenant dans ses propres apprentissages. L'enseignant tient le rôle d'un accompagnateur dans l'acquisition des savoirs. Les méthodes actives reposent sur « l'intérêt spontané des enfants, qui génère la motivation à l'effort », « leur liberté d'invention, de création, d'initiative », ainsi que « la prise en compte des composantes affectives et sociales du développement des individus »[1]

Il va sans dire que c'est au formateur de choisir la méthode appropriée en fonction des buts, des apprenants à former et du contexte.

Pour ce faire, il va falloir utiliser les **Techniques Pédagogiques**, requérant une bonne identification et mise en œuvre.

En d'autres termes, le choix d'une technique pédagogique doit obligatoirement tenir compte des objectifs pédagogiques, des contraintes matérielles, de la forme et de la nature du contenu à enseigner, ainsi que de l'état du groupe en formation et de ses attentes.

Ce qui est désormais plus important pour l'enseignant, ce ne sont pas les connaissances en elles-mêmes, ni la forme qu'elles prendraient une fois le cours terminé, mais surtout la manière dont elles se construisent par les apprenants.[2]

[1] Arenilla, L., Gossot, B., Rolland, M.C., et Roussel, M.P. (2000). Dictionnaire de pédagogie. Bordas.

[2] Kenza ABOULFETH , Le modèle pédagogique : Usage et utilité

A ce propos, le LEM[1] relève dans sa recherche « Les styles d'apprentissage » en soulignant leur rôle essentiel dans l'enseignement secondaire. Il vise à clarifier la distinction entre styles d'enseignement et styles d'apprentissage, tout en encourageant les enseignants à la fois à mieux se connaître en tant qu'éducateurs aussi bien qu'à mieux comprendre leurs élèves en tant qu'apprenants. L'enseignement y est redéfini comme un processus de communication dynamique, dont l'objectif principal est de faciliter l'apprentissage.

Destinée aux enseignants du secondaire, sa recherche propose une réflexion sur les différentes approches pédagogiques et les styles relationnels adoptés en classe. Le style d'enseignement est présenté comme la manière personnelle dont un enseignant interagit avec ses élèves, organise la gestion de la classe et conduit l'apprentissage. Un enseignant efficace est capable d'adapter et de diversifier ses stratégies selon les besoins des apprenants. Ainsi, les styles d'enseignement — transmissif, incitatif, associatif ou permissif — se définissent selon la posture adoptée face aux savoirs et à l'élève, influençant directement la qualité des apprentissages.

On peut légitimement avancer que le Style d'apprentissage d'un individu est son mode personnel de saisie et de traitement de l'information.

Les styles d'apprentissage ne sont pas l'expression d'une typologie rigide qui prétendrait classer les individus en catégories strictes. Il existe de nombreux styles d'apprentissage différents, tels que centration/balayage, impulsifs/réflexifs, holistes/sérialistes.

On peut identifier les styles d'apprentissage en faisant recours à « ISALEM-97» .[2]

1 René CAHAY, Maryse HONOREZ, Brigitte MONFORT, François REMY, Jean THERER, Les styles d'apprentissage Une recherche du LEM (Laboratoire d'Enseignement Multimédia de l'Université de Liège)

2 L'Inventaire des Styles d'Apprentissage du Laboratoire d'Enseignement Multimédia (ISALEM) a été mis au point en 1997. Le questionnaire ISALEM présente douze situations rencontrées aussi bien dans le monde scolaire que dans la vie de tous les jours. L'étude statistique montre que les résultats fournis par le test ISALEM-97 peuvent être interprétés à l'aide d'un seul et même système d'axes.

Sur ce, on peut présenter deux exemples d'implication de méthodes d'éducation ;

D'une part, nous avons Amélie Duguet et Julien Berthaud, explorant dans leur étude les méthodes pédagogiques privilégiées par les enseignants universitaires en cours magistral de cycle licence et leurs liens avec les compétences transversales.

Pour ce faire, ils ont élaboré une analyse basée sur une enquête en ligne auprès de 248 enseignants d'une université française. Dont l'étude s'interroge sur les méthodes d'enseignement mobilisées par les enseignants durant les cours magistraux au sens administratif du terme.

Au bout de son enquête il s'est avéré que bien qu'une variété de méthodes soient utilisées, les résultats confirment que l'exposé magistral reste prédominant dans l'enseignement en cours magistral.

- Seules deux compétences, la créativité et le travail d'équipe, influent significativement sur les méthodes pédagogiques des enseignants.
- Des recherches supplémentaires sont nécessaires pour approfondir la mesure des compétences transversales et explorer d'autres méthodes pédagogiques

La méthode Selon Amélie Duguet et Julien Berthaud, est définie comme une organisation codifiée de techniques et de moyens visant à faciliter l'action éducative, un cadre pour penser et réaliser la pratique éducative.

En termes de la rénovation des méthodes pédagogiques en cours magistral, Le recours à l'exposé magistral traditionnel est souvent corrélé à un sentiment accru d'ennui chez les étudiants, ainsi qu'à une compréhension et une mémorisation limitées des contenus abordés.

Dans ce contexte, les enseignants du supérieur sont incités à se former aux pratiques pédagogiques innovantes. Cette dynamique est soutenue par des dispositifs tels que le décret relatif à la formation des nouveaux maîtres de conférences et par le développement des services universitaires de pédagogie.

D'une autre part, Selon **Asma Nifaouia** L'enseignement des langues étrangères s'inscrit dans une logique répondant aux besoins spécifiques du public visé ainsi

qu'aux objectifs des institutions, qu'ils soient linguistiques, politiques ou économiques.

Les méthodes et approches pédagogiques ont connu une évolution marquée par des chevauchements et des ajustements, dans le but de développer chez l'apprenant une compétence communicative fondée sur le savoir, le savoir-faire et le savoir-être.

Aucune méthode n'est universelle ; les enseignants doivent sélectionner les approches les plus pertinentes en fonction des besoins des apprenants, des objectifs fixés et du contexte socioculturel dans lequel s'inscrit l'apprentissage.

L'intégration de différentes théories d'enseignement a donné lieu à une pluralité de méthodes et d'approches, reflétant à la fois les fondements linguistiques et les réalités propres aux apprenants. Aujourd'hui, l'enseignement des langues étrangères privilégie une approche communicative souple, centrée sur le développement des compétences et de la créativité, plutôt que sur la mémorisation, traduisant ainsi l'évolution permanente des pratiques pédagogiques.

Pour répondre à la question ; Comment ces théories ont-elles influencé l'enseignement des langues étrangères aujourd'hui ?

Asma Nifaouia insiste sur les théories d'apprentissage, à savoir le behaviorisme, le cognitivisme et le constructivisme, qui ont profondément influencé l'enseignement des langues étrangères au fur et à mesure, notamment par le biais de différentes méthodes et approches pédagogiques qui en découlent.

Pour conclure, disons que le modèle pédagogique a pour finalité d'analyser sous forme de théories, la façon dont se réalise l'apprentissage. Il constitue une interprétation de la réalité de l'acte cognitif de l'élève et donne une représentation qui peut accompagner et éclairer l'action de l'enseignant. C'est une hypothèse de travail. Il est surtout une référence pour une didactique possible. « Plus qu'un

modèle pour expliquer, c'est un modèle pour agir en comprenant comment on agit».[1]

Pédagogie différenciée comme nouvelle méthode d'éducation

« **La pédagogie différenciée ne vise pas l'égalité des méthodes, mais l'équité dans les chances de réussite** »[2]

La pédagogie différenciée vise à adapter l'enseignement aux particularités de chaque élève. Elle prend en compte leur évolution cognitive, leur type d'intelligence et leur singularité pour favoriser un accès personnalisé au savoir et développer leur responsabilité.

En effet, la différenciation ne doit pas désapprendre les élèves, mais bien les faire progresser vers les compétences de base. Elle repose sur l'idée que la réussite passe par l'acquisition de trois pouvoirs interdépendants : **psychique**, **économique et social**. Pour qu'elle arrive à aider l'élève à mieux se connaître et à construire ces dimensions, en lien avec des objectifs à la fois pédagogiques et sociopolitiques.

Différencier, c'est avoir le souci de la personne sans renoncer à celui de la collectivité, s'appuyer sur la singularité pour permettre l'accès à des outils communs, en un mot : être en quête d'une méditation toujours plus efficace entre l'élève et le savoir.[3]

On peut donc en déduire que la pédagogie différenciée suggère une variété de situations pédagogiques, de la plus complexe à la plus simple. Tout en partant de la nécessité d'une formation générale de base et qui repose sur le principe de l'éducabilité de tous les élèves. « L'autonomisation de l'élève requiert le renforcement de ses stratégies métacognitives[4]

---

[1] BAZAN, M. (1993). Modèles pédagogiques et recherche en didactique [en ligne]. Institut national de recherche pédagogique, Paris (FRA). Disponible sur : « http:// hdl.handle.net/2042/8573 »

[2] Legrand, L. (1993). *Pour une pédagogie de l'aide*. Paris : ESF éditeur.

[3] Différencier la pédagogie des objectifs à l'aide individualisée « réussir à l'école, des enseignants relèvent le défi » Edition Vie Ouvrière (P. MEIRIEU – N. ROUCHE) 1987

[4] Fayol, M., & Monteil, J.M. Stratégie d'apprentissage/apprentissage de stratégies. Revue française de pédagogie.1994. 106, pp91-110.

Elle soulève également la question de la nature des différences à prendre en compte et ne peut s'envisager sans référence aux évaluations.

Certes que la pédagogie différenciée n'est pas toujours évidente à mettre en œuvre et à pratiquer vu la confusion qui peut se poser. C'est-à-dire, on fait souvent de la différenciation sans s'en rendre compte, ou inversement, on croit en faire sans en faire réellement.

« Il ne s'agit pas de faire du sur-mesure pour chaque élève, mais de construire des dispositifs d'enseignement souples, capables de s'adapter à la diversité des rythmes, des intérêts et des styles cognitifs » [1]

« **Differentiation is simply a teacher attending to the learning needs of a particular student or small group of students, rather than teaching a class as though all individuals in it were basically alike** » [2]

Conclusion

L'analyse des travaux consacrés aux nouvelles méthodes d'éducation et d'enseignement-apprentissage révèle une volonté croissante de transformer les pratiques pédagogiques afin de mieux répondre aux exigences du monde contemporain et aux besoins diversifiés des apprenants. L'amélioration de l'enseignement et de l'apprentissage ne peut plus se limiter à une transmission verticale des savoirs : elle requiert désormais des approches plus souples, interactives et différenciées, fondées sur une compréhension fine des processus cognitifs, affectifs et sociaux qui sous-tendent l'acte d'apprendre.

Cet état de l'art met donc en évidence non seulement les avancées significatives en matière de méthodes d'enseignement-apprentissage, mais aussi les zones de tension et les pistes d'amélioration à explorer. Il ouvre ainsi la voie à une réflexion approfondie sur les conditions de réussite d'une transformation pédagogique durable, que cette thèse se propose de poursuivre en formulant de nouvelles propositions adaptées aux réalités actuelles du terrain éducatif Marocain.

---

[1] Perrenoud, P. (1997). *Différencier la pédagogie : Pourquoi ? Comment ?* Paris : Hachette Éducation.

[2] Tomlinson, C. A. (2001). *How to differentiate instruction in mixed-ability classrooms* (2nd ed.). Alexandria, VA : ASCD.

Bibliographie et webographie :

- **Amélie Duguet et Julien Berthaud**, Méthodes d'enseignement en cours magistral : une analyse exploratoire, Formation et profession 29(3), **2021**
- **Arenilla**, **L.**, **Gossot**, **B.**, **Rolland**, **M.C.**, **et Roussel**, **M.P**. (2000). Dictionnaire de pédagogie. Bordas.
- **Asma Nifaouia** , Les théories d'apprentissage et méthodes d'enseignement des langues étrangères : revue de littérature, The Journal of Quality in Education (JoQiE) Vol.10, N°16, November **2020**
- **BAZAN**, **M**. (1993). Modèles pédagogiques et recherche en didactique [en ligne]. Institut national de recherche pédagogique, Paris (FRA). Disponible sur : « http:// hdl.handle.net/2042/8573 »
- **Fayol**, **M.**, **& Monteil**, **J.M**. Stratégie d'apprentissage/apprentissage de stratégies. Revue française de pédagogie.1994. 106, pp91-110.
- **Instance Nationale d'Evaluation du Système de l'Education**, **de la Formation et de la Recherche Scientifique**. La mise en œuvre de la Charte Nationale d'Education et de Formation 2000-2013 : Acquis, déficits et défis. Rapport analytique. Rabat : Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique, 2015. 180 p.
- **Kwame Akyeampong**, « Améliorer L'enseignement Et L'apprentissage », Juillet 2019
- **Legrand**, **L**. (1993). Pour une pédagogie de l'aide. Paris : ESF éditeur.
- **P**. **MEIRIEU – N**. **ROUCHE**, 1987 Différencier la pédagogie des objectifs à l'aide individualisée « réussir à l'école, des enseignants relèvent le défi » Edition Vie Ouvrière
- **Patrick J**. **McEwan**, « Improving Learning in Primary Schools of Developing Countries: A Meta-Analysis of Randomized Experiments », Review of Educational Research 85, no. 3 (2015): 353-94.
- **Perrenoud**, **P**. (1997). Différencier la pédagogie : Pourquoi ? Comment ? Paris : Hachette Éducation.
- **René CAHAY**, **Maryse HONOREZ**, **Brigitte MONFORT**, **François REMY**, **Jean THERER**, Les styles d'apprentissage Une recherche du LEM (Laboratoire d'Enseignement Multimédia de l'Université de Liège)

- **Tomlinson**, **C**. **A**. (2001). How to differentiate instruction in mixed-ability classrooms (2nd ed.). Alexandria, VA : ASCD.
- **Un modèle pédagogique pour un enseignement stratégique au Maroc**. Cahiers de l'éducation et de la formation, no 12, octobre 2017
- **UNESCO**. « Enseigner et apprendre : Atteindre la qualité pour tous ». Rapport mondial de suivi sur l'EPT 2013/14 (Paris : UNESCO, 2014).

Les stratégies didactiques et métacognitives: vers une compréhension optimale des textes littéraires.

Amal NACIRI, Doctorante
amal.naciri1@uit.ac.ma
Driss LOUIZ, Directeur de thèse
Faculté des Langues, des Lettres et des Arts
Laboratoire : Langage et Société
Université Ibn Tofail, Kénitra
Maroc

Résumé

Cette étude approfondie analyse en profondeur trois documents adéquats abordant la complexité de la compréhension textuelle et les différentes stratégies pour en assurer un enseignement efficace. Le premier document se penche sur la conception et l'évolution d'outils didactiques innovants, mettant en éclat l'importance cruciale de ces ressources dans le progrès des compétences de compréhension. Le deuxième document franchit les mécanismes sous-jacents à la compréhension inférentielle chez les jeunes enfants, accentuant ainsi l'importance des interventions précoces pour favoriser cette compétence fondamentale. Enfin, le troisième document étudie de façon exhaustive les stratégies métacognitives précisément attachées à la compréhension orale chez des élèves dont le profil d'apprentissage est atypique, proposant ainsi des perspectives précieuses pour une approche inclusive et différenciée de l'enseignement. Ces analyses minutieuses, soutenues par des résultats de recherche fermes, soulignent de manière incontestable l'engagement et la nécessité d'opter pour des méthodes pédagogiques adaptées et personnalisées, en tenant compte des besoins individuels et des éventuels troubles d'apprentissage des apprenants.

Mots clés: L'approche inclusive, les stratégies métacognitives, les compétences de lecture, la compréhension inférentielle, les outils didactiques, l'intervention précoce.

Didactic and metacognitive strategies: towards an optimal understanding of texts

Abstract

This in-depth study, carried out with determination and care, analyses in depth three relevant documents addressing the complexity of textual comprehension and the different strategies for its effective instruction. The first paper looks into the development and evolution of innovative didactic tools, highlighting the crucial importance of these resources in advancing comprehension skills. The second paper explores the mechanisms underlying inferential comprehension in young children, emphasizing the importance of early intervention to foster this fundamental skill. Finally, the third paper takes an in-depth look at the metacognitive strategies associated with listening comprehension in students with atypical learning profiles, offering valuable insights for an inclusive and differentiated approach to teaching. These in-depth analyses, backed by firm research findings, unquestionably underline the commitment and necessity of opting for adapted and personalized teaching methods, taking into account the learners' individual needs and possible learning disabilities.

Key words: The Inclusive Approach, metacognitive Strategies, reading skills, inferential comprehension, didactic tools, early intervention

Introduction

La compréhension de texte crée une compétence indispensable et complexe au cœur de la réussite éducative. Elle ne se limite pas au simple décodage des mots et des phrases, mais implique également la capacité à interpréter, analyser, et récapituler des informations pour en tirer du sens. Dans un monde de plus en plus axé sur l'information, où les compétences en lecture sont fondamentales pour l'accès à l'éducation supérieure, l'emploi et la participation citoyenne, il est capital de développer des méthodes pédagogiques efficaces pour enseigner cette compétence.

Les défis de l'enseignement de la compréhension de texte sont multiples. Les élèves arrivent avec des niveaux de compétences très variés et des besoins individuels distincts. Certains peuvent avoir des difficultés spécifiques comme la dyslexie ou d'autres troubles de l'apprentissage, tandis que d'autres peuvent manquer de motivation ou de stratégie pour s'engager de manière active avec les textes. De plus, les enseignants peuvent se sentir mal préparés pour aborder cette diversité et adapter leur enseignement de manière à répondre aux besoins de tous les élèves.

L'importance de la compréhension de texte est reconnue dans divers cadres éducatifs et de recherche. La conception d'outils didactiques efficaces pour soutenir cet apprentissage est cruciale. Les outils didactiques, lorsqu'ils sont bien conçus, aident les enseignants à façonner leur enseignement, fournir des activités d'apprentissage engageantes et adapter les ressources pédagogiques aux besoins individuels des élèves. En parallèle, la compréhension inférentielle, c'est-à-dire la capacité à déduire des informations sous-entendues dans un texte, est un aspect clé de la lecture qui doit être cultivé dès le plus jeune âge. Enfin, les stratégies métacognitives, qui impliquent la capacité des élèves à planifier, surveiller et évaluer leur propre compréhension, sont également essentielles pour améliorer la lecture.

Cette étude se propose d'examiner trois documents clés qui avancent différents aspects de l'enseignement de la compréhension de texte. Le premier document, **Goigoux**, **R**. (**2016**). « **Concevoir un instrument didactique pour améliorer l'enseignement de la compréhension de texte** », se penche sur la création et l'utilisation d'outils didactiques pour soutenir l'enseignement de la lecture. Le second, **Lefebvre**, **P**., **Bruneau**, **J**., **& Desmarais**, **C**. (**2014**). « **Analyse**

conceptuelle de la compréhension inférentielle en petite enfance à partir d'une recension des modèles théoriques », analyse la compréhension inférentielle chez les jeunes enfants, un aspect crucial mais souvent négligé de la lecture. Le troisième document, **Allen**, **N**., **Lafontaine**, **L**., **& Plessis–Bélair**, **G**. (**2018**). « **Identification de stratégies métacognitives de compréhension orale par deux élèves au profil atypique de la 6e année du primaire québécois** », explore les stratégies métacognitives employées par des élèves ayant des profils atypiques pour améliorer leur compréhension orale.

Cette étude vise à analyser les approches pédagogiques et les défis spécifiques liés à l'enseignement de la compréhension de texte, en se focalisant sur les stratégies didactiques et métacognitives adaptées aux besoins variés des apprenants, y compris ceux présentant des troubles d'apprentissage. Elle a pour objectif d'identifier les pratiques éducatives les plus efficaces, d'explorer leur impact sur la réussite scolaire et le développement des compétences pour la vie quotidienne, et de formuler des appuis clairs pour enrichir les pratiques pédagogiques et mener les recherches futures dans ce domaine.

La méthodologie employée dans cette étude est fondée sur une approche qualitative, contenant une lecture attentive et une analyse comparative des trois documents choisis. Cette méthodologie a été favorisée pour permettre une compréhension approfondie et nuancée des stratégies didactiques et métacognitives avancées dans chaque document, ainsi que pour identifier les convergences et les divergences entre les approches proposées.

I. Cadre théorique et conceptuel

La didactique de l'écrit, sous la section "Les stratégies didactiques et métacognitives qui favorisent la compréhension des textes pour les apprenants du lycée", se concentre sur les approches pédagogiques et les techniques d'apprentissage qui aident les élèves du secondaire à mieux comprendre les textes. Ces stratégies impliquent notamment le développement de compétences métacognitives, comme la capacité à réfléchir sur son propre processus de compréhension, afin d'améliorer l'engagement et l'efficacité des apprenants face aux différents types de textes. Pour

aboutir à une compréhension optimale des textes, il est capital de faire un survol sur les axes ci-après qui la structurent.

1. Les outils didactiques

Au sein de la salle de classe, les enseignants ont accès à de multiples ressources pour organiser leurs cours et soutenir les élèves dans leurs apprentissages. Ces différentes ressources, qu'elles soient classiques comme les livres ou plus contemporaines comme les applications interactives, ont pour objectif de structurer et de faciliter l'apprentissage. Leur avantage réside dans leur aptitude à concilier théorie et pratique tout en répondant aux exigences des apprenants. Malgré leur discrétion dans leur utilisation, ces outils ont un impact significatif sur la transmission et l'assimilation des connaissances.

2. La compréhension inférentielle

En lisant un texte, il arrive fréquemment que tout ne soit pas clairement dit. Il est alors de la responsabilité du lecteur de combler les vides en liant les idées du texte à ses propres connaissances ou en déduisant des informations implicites. Ce processus, qui nécessite une attention et une réflexion, permet de comprendre des subtilités et des significations dissimulées. Elle met en lumière une lecture dynamique, où le sens se construit autant dans les termes que dans ce qu'ils laissent présager.

3. Les stratégies métacognitives

L'apprentissage ne se limite pas à la mémorisation, mais également à la compréhension de la méthode d'apprentissage. Il est important de réfléchir à sa façon de travailler, d'adapter ses méthodes et de s'interroger sur ses résultats afin de favoriser un apprentissage durable. Ces méthodes, souvent développées grâce à l'expérience, offrent à l'apprenant la possibilité de se mieux connaître et de devenir acteur de son propre développement

II. Cadre méthodologique

1. Public cible

Cette étude cible les apprenants de FLE au niveau secondaire qualifiant, plus précisément ceux du tronc commun au Maroc, dans un lycée public de Casablanca. Elle vise à développer leurs compétences en compréhension.

2. La méthodologie

La méthodologie employée dans cette étude est fondée sur une approche qualitative, contenant une lecture attentive et une analyse comparative des trois documents choisis. Cette méthodologie a été favorisée pour permettre une compréhension approfondie et nuancée des stratégies didactiques et métacognitives avancées dans chaque document, ainsi que pour identifier les convergences et les divergences entre les approches proposées.

3. Sélection des documents

Les trois documents ont été triés vu leur pertinence et de leur contribution significative à la recherche sur la compréhension de texte. Les critères de sélection incluaient la portée théorique et la pratique des études, la rigueur au niveau de la méthodologie, et de la pertinence des résultats pour l'enseignement de la compréhension de texte. Les documents analysés sont :

- « **Concevoir un instrument didactique pour améliorer l'enseignement de la compréhension de texte** » de Roland Goigoux.
- « **Analyse conceptuelle de la compréhension inférentielle en petite enfance à partir d'une recension des modèles théoriques** » de Pascal Lefebvre, Justine Bruneau et Chantal Desmarais.
- « **Identification de stratégies métacognitives de compréhension orale par deux élèves au profil atypique de la 6ème année du primaire Québécois** » de Nancy Allen, Lizanne Lafontaine et Ginette Plessis-Bélair.

4. Analyse comparative

Après une lecture attentive, une analyse comparative des trois documents a été effectuée. Cette analyse comprenait de nombreuses étapes :

a.Identifier des thèmes communs : Les thèmes et les stratégies partagées entre les documents ont été identifiés. Cela a permis de mettre en exergue les approches didactiques et métacognitives qui sont efficaces à travers différentes études.

b.Évaluer des méthodologies : Les méthodologies employées dans chaque document ont été comparées pour évaluer leur rigueur et leur applicabilité. Cela a inclus une évaluation des méthodes de collecte de données, des techniques d'analyse, et des critères d'évaluation des résultats.

c.Comparaison des résultats : Les résultats obtenus dans chaque étude ont été comparés pour identifier les convergences et les divergences. Cette comparaison a permis de comprendre comment différentes approches peuvent influencer les résultats de l'enseignement de la compréhension de texte.

d.**Analyse des recommandations** : Les recommandations proposées dans chaque document ont été examinées pour identifier les meilleures pratiques et les suggestions d'amélioration. Cette analyse a aidé à déterminer quelles stratégies sont les plus prometteuses et qu'elles nécessitent des recherches supplémentaires.

4.1. Pratiques clés et besoins de recherche

La dernière étape de la méthodologie consistait à synthétiser les informations obtenues pour identifier les meilleures pratiques en matière de stratégies didactiques et métacognitives pour l'enseignement de la compréhension de texte. Cette étape a également permis d'identifier les domaines où des recherches supplémentaires sont nécessaires pour affiner et améliorer les approches existantes.

✓ **Synthèse des meilleures pratiques** : Les pratiques qui ont montré des résultats positifs dans plusieurs études ont été mises en avant. Ces pratiques incluent des stratégies spécifiques que les enseignants peuvent appliquer pour améliorer la compréhension de texte chez leurs élèves.

✓ **Identification des lacunes** : Les lacunes et les limites des études analysées ont été identifiées. Cela inclut les aspects qui n'ont pas été suffisamment explorés ou qui nécessitent des approches méthodologiques plus robustes.

✓ **Propositions de recherches futures** : Sur la base des lacunes identifiées, des suggestions pour des recherches futures ont été formulées. Ces suggestions visent à combler les lacunes existantes et à fournir des connaissances supplémentaires pour améliorer les pratiques pédagogiques.

En utilisant une approche qualitative rigoureuse, cette méthodologie a permis d'extraire et de comparer de manière approfondie les idées, les méthodologies, les résultats et les recommandations des trois documents analysés. Cette analyse comparative a mis en lumière les points communs et les différences entre les diverses stratégies didactiques et métacognitives proposées, ainsi que les meilleures pratiques et les domaines nécessitant des recherches supplémentaires. Ces informations sont essentielles pour informer les enseignants, les chercheurs et les décideurs politiques sur les stratégies les plus efficaces pour améliorer la compréhension de texte dans différents contextes éducatifs.

5. Les résultats de l'analyse

Les résultats montrent que l'utilisation de stratégies didactiques et métacognitives aide les apprenants à mieux comprendre les textes, en renforçant leur autonomie et leur capacité à gérer leur propre apprentissage.

Article 1 : Conception d'instruments didactiques

Le document de Roland Goigoux propose une analyse complète du processus de conception pédagogique visant à améliorer la compréhension de texte. Voici un élargissement des principaux points abordés :

- **Les sept étapes du processus de conception d'instruments didactiques** : Goigoux décompose minutieusement le processus en sept étapes, offrant ainsi un cadre méthodologique solide pour la conception d'outils didactiques. Ces étapes, allant de la définition des objectifs pédagogiques à la révision des outils en passant par l'évaluation des résultats, assurent une approche réfléchie de l'élaboration des remèdes pédagogiques.

- **Les cinq compétences nécessaires pour la compréhension de texte** : L'auteur identifie cinq compétences fondamentales que les élèves doivent maîtriser pour comprendre efficacement un texte. Ces compétences comprennent non seulement l'identification des informations explicites, mais aussi la capacité à faire des inférences, à interpréter les intentions de l'auteur, à évaluer de manière critique et à intégrer les connaissances antérieures avec les nouvelles informations.

- **Les caractéristiques des élèves moins performants en lecture** : Goigoux met en lumière les défis spécifiques auxquels sont confrontés les élèves ayant des difficultés en lecture, tels que des problèmes de décodage, une capacité réduite à faire des inférences et une motivation insuffisante pour la lecture. Cette prise de conscience des obstacles potentiels est essentielle pour adapter les stratégies pédagogiques en fonction des besoins individuels des élèves.

- **Des cas pratiques illustrant les interactions entre enseignants et élèves** : En fournissant des exemples concrets d'interactions en classe, Goigoux démontre comment les enseignants peuvent mettre en œuvre des outils didactiques pour soutenir efficacement les élèves en difficulté. Ces études de cas offrent des perspectives précieuses sur la manière dont les enseignants peuvent adapter leurs approches pédagogiques pour répondre aux besoins spécifiques de leurs élèves.

Article 2 : **Compréhension inférentielle en petite enfance**

L'article de Pascal Lefebvre, Justine Bruneau et Chantal Desmarais explore en détails la compréhension inférentielle chez les jeunes enfants, en mettant particulièrement l'accent sur les inférences logiques et pragmatiques. Voici une expansion des points clés abordés dans cet article :

- **La construction de sens à travers l'interaction lecteur–texte** : Les auteurs soulignent l'importance de l'engagement actif des jeunes lecteurs dans le processus de compréhension. Ils mettent en évidence comment la compréhension de texte est un processus dynamique et interactif, où les lecteurs utilisent activement leurs connaissances antérieures et leurs compétences linguistiques pour construire du sens à partir du texte.

- **Les différentes inférences** : L'article distingue entre les inférences intertextuelles, qui concernent les relations logiques entre les éléments du texte, et les inférences basées sur les connaissances personnelles, qui font appel aux expériences et aux connaissances préalables du lecteur. Cette distinction met en lumière la complexité de la compréhension inférentielle et souligne l'importance de reconnaître les différentes formes d'inférences dans l'enseignement de la lecture.

- **L'importance des références et auteurs dans la compréhension** : Les auteurs soulignent que les enfants utilisent des indices contextuels et leurs connaissances antérieures pour inférer des significations à partir du texte. Ils mettent en évidence comment la richesse des expériences et des connaissances préalables des jeunes lecteurs influence leur compréhension de texte, soulignant ainsi l'importance d'encourager le développement de connaissances préalables riches et variées chez les enfants.

Article 3 : **Stratégies métacognitives de compréhension orale**

L'étude de Nancy Allen, Lizanne Lafontaine et Ginette Plessis-Bélair se concentre sur les stratégies métacognitives de compréhension orale chez deux élèves québécois atypiques. Voici une expansion des résultats clés de cette étude :

- **La prédominance de la compréhension orale sur la production orale** : Les résultats de l'étude révèlent que les élèves présentent des compétences supérieures en compréhension orale par rapport à la production orale. Cette disparité souligne l'importance de différencier les stratégies pédagogiques en fonction des compétences spécifiques des élèves et de fournir un soutien supplémentaire là où c'est nécessaire.

- **L'importance de l'écoute et du langage non verbal** : Les élèves utilisent activement des indices contextuels et non verbaux pour comprendre les messages oraux. Cette constatation met en évidence l'importance de la communication non verbale dans la compréhension de texte oral, soulignant ainsi la nécessité d'enseigner aux élèves à interpréter efficacement ces indices.

- **Les stratégies utilisées par les élèves avec dyspraxie et acuité visuelle** : Les résultats mettent en évidence les stratégies spécifiques utilisées par les élèves

pour compenser leurs difficultés, telles que la répétition mentale, la visualisation et l'utilisation de repères auditifs. Ces stratégies démontrent la capacité des élèves à développer des mécanismes d'adaptation pour surmonter leurs défis spécifiques, soulignant ainsi l'importance d'encourager le développement de la métacognition chez tous les élèves.

Ces résultats mettent en évidence l'importance des approches différenciées et individualisées dans l'enseignement de la compréhension de texte, ainsi que la nécessité de reconnaître et de soutenir les besoins spécifiques des élèves dans ce domaine crucial de l'apprentissage.

6. Discussion

La compréhension de texte est une compétence cruciale dans le parcours éducatif de chaque élève, et les trois documents examinés dans cette étude soulignent de manière éloquente l'importance de mettre en place des approches pédagogiques diversifiées et adaptées pour favoriser une compréhension de texte optimale. L'élaboration d'outils didactiques efficaces est au cœur de cette démarche, mais elle nécessite une compréhension approfondie des compétences fondamentales requises pour la compréhension de texte et des défis spécifiques auxquels sont confrontés les apprenants.

Pour élaborer des outils didactiques performants, il est impératif d'explorer minutieusement les compétences clés nécessaires à la compréhension de texte, telles que l'identification des informations explicites, la capacité à faire des inférences, l'interprétation des intentions de l'auteur, l'appréciation critique et l'intégration des connaissances antérieures avec les nouvelles informations. De plus, une compréhension approfondie des difficultés spécifiques rencontrées par les élèves, telles que des problèmes de décodage, une capacité limitée à faire des inférences et une motivation insuffisante pour la lecture, est essentielle pour orienter le développement d'outils didactiques adaptés.

Les documents examinés accordent également une attention particulière à la compréhension inférentielle, en mettant en évidence son importance cruciale, en particulier chez les jeunes enfants. Ce processus complexe implique non seulement la compréhension des informations explicites d'un texte, mais aussi l'intégration de

multiples sources d'informations et de connaissances préalables pour en déduire des significations plus profondes. Ainsi, il est primordial que les enseignants soient équipés de stratégies et de ressources pédagogiques qui favorisent le développement de cette compétence dès les premières années d'apprentissage.

Par ailleurs, les stratégies métacognitives se révèlent être d'une importance capitale pour aider les élèves atypiques à améliorer leur compréhension orale. En permettant aux apprenants de prendre conscience de leurs propres processus de pensée et de réguler leur compréhension de manière autonome, ces stratégies jouent un rôle crucial dans le développement de la compréhension de texte. Ainsi, il est essentiel que les enseignants soient formés à l'utilisation de ces stratégies et à leur intégration dans leur pratique pédagogique quotidienne.

Pour garantir une compréhension de texte efficace et épanouissante chez tous les élèves, il est impératif que les enseignants soient dotés des connaissances et des compétences nécessaires pour concevoir et mettre en œuvre des approches pédagogiques diversifiées et adaptées. Les outils didactiques doivent être conçus de manière flexible pour répondre aux besoins variés des apprenants, tandis que les enseignants doivent être sensibilisés aux stratégies métacognitives qui peuvent soutenir spécifiquement les élèves ayant des troubles d'apprentissage dans leur développement de la compréhension de texte. Cette approche holistique et différenciée est essentielle pour créer un environnement d'apprentissage inclusif et stimulant où chaque élève peut atteindre son plein potentiel dans la compréhension de texte.

Conclusion

L'étude souligne avec force la nécessité de développer des méthodes pédagogiques ciblées et adaptées pour améliorer la compréhension de texte chez les élèves. Il est essentiel que les enseignants soient non seulement dotés d'outils didactiques efficaces, mais également sensibilisés de manière approfondie aux besoins spécifiques des élèves présentant des troubles d'apprentissage. Cette sensibilisation développée permettra aux éducateurs de mieux comprendre les défis auxquels sont confrontés ces élèves et de mettre en place des stratégies pédagogiques mieux adaptées à leurs besoins individuels.

Pour aller de l'avant, les recherches futures devraient s'orienter vers l'évaluation rigoureuse de l'efficacité de ces approches à grande échelle. Il est crucial de recueillir des données empiriques solides pour évaluer l'impact réel de ces méthodes sur l'amélioration de la compréhension de texte chez les élèves de tous niveaux. De plus, il est nécessaire d'identifier de nouvelles stratégies et pratiques prometteuses pour soutenir de manière encore plus efficace les élèves en difficulté.

Investir dans la formation continue des enseignants est une étape cruciale dans cette démarche. En offrant aux éducateurs des opportunités de développement professionnel axées sur les meilleures pratiques en matière d'enseignement de la compréhension de texte, les systèmes éducatifs peuvent renforcer la qualité de l'enseignement dispensé. De même, le développement et la mise à disposition d'outils pédagogiques innovants, basés sur les dernières recherches en sciences de l'éducation et en psychologie cognitive, peuvent considérablement améliorer les résultats en compréhension de texte.

Bref, en investissant dans la formation continue des enseignants et en développant des outils pédagogiques innovants, il est possible de créer un environnement d'apprentissage où chaque élève, quel que soit son niveau de compétence ou ses besoins spécifiques, peut développer une compréhension de texte. Cette approche proactive et centrée sur l'élève est la clé pour garantir la réussite éducative de tous les apprenants et pour les préparer à réussir dans un monde de plus en plus axé sur la maîtrise des compétences en lecture et en compréhension.

Références bibliographiques :

- Allen, N., Lafontaine, L., & Plessis-Bélair, G. (année). *Identification de stratégies métacognitives de compréhensions orale par deux élèves au profil atypique de la 6ème année du primaire Québécois*. Revue des Sciences de l'Éducation.
- Cain, K., Oakhill, J. (1999), "Inference Making Ability," *Reading and Writing*.
- Chevallard, Y. (1985), *La transposition didactique*, La Pensée Sauvage
- Flavell, J. H. (1979), "Metacognition and Cognitive Monitoring," *American*
- Goigoux, R. (année). *Concevoir un instrument didactique pour améliorer l'enseignement de la compréhension de texte*. Revue Éducation et Didactique.
- Guralnick, M. J. (1997), "The Effectiveness of Early Intervention," *Pediatrics*
- Lefebvre, P., Bruneau, J., & Desmarais, C. (année). *Analyse conceptuelle de la compréhension inférentielle en petite enfance à partir d'une recension des modèles théoriques*. Journal of Early Childhood Literacy.
- *Psychologist*.
- Snow, C. E. (2002), *Reading for Understanding*, RAND Corporation.
- UNESCO (2009), *Policy Guidelines on Inclusion in Education*.

De l'apprentissage en classe vers la performance scolaire des élèves du cycle secondaire qualifiant: Enjeux et réflexions
Cas du lycée Al Qods
Direction Provinciale de l'Éducation Nationale-Kénitra

Mohamed Ali MAATELLA, **Etudiant chercheur**
laboratoire : Politiques éducatives et dynamiques sociales
Université Mohamed V, Faculté des Sciences de l'Education, Rabat
alimaatella@gmail.com
Fatima-Ezzahraa BELASRI, **Enseignante du cycle secondaire qualifiant**
Académie Rabat-Salé-Kénitra
fzbel9202@gmail.com
Maroc

Résumé

Ce travail a pour objectif de démontrer le rôle de la motivation, le bien-être émotionnel, la confiance en soi et l'estime de soi dans le processus d'enseignement-apprentissage afin d'assurer l'engagement des apprenants et favoriser leur réussite scolaire, par conséquent, leur performance scolaire.

Dans cette optique, nous avons opté pour une étude quantitative, basée sur un questionnaire mené auprès d'une classe littéraire du tronc commun, première année du secondaire qualifiant au Maroc. L'ensemble des résultats met en exergue quatre constats majeurs : la pratique enseignante en classe qui impacte positivement ou négativement le rendement des élèves. Le manque d'adaptation aux divers styles d'apprentissage et l'insuffisance du soutien scolaire. Les émotions des élèves face à l'apprentissage. Le manque d'accompagnement pédagogique, notamment pour des élèves ayant subi des contraintes psychologiques. Ce qui met en exergue l'importance du rôle central que jouent les enseignants dans la transmission du savoir mais aussi dans la construction de l'identité et des valeurs des élèves, en l'occurrence, des lycéens.

Mots-clés : apprentissage en classe , performance scolaire , motivation , styles d'apprentissage , confiance en soi , estime de soi , réussite scolaire , intelligence émotionnelle , soutien scolaire , déontologie , civisme .

Introduction

« L'enseignement est plus qu'une simple transmission de connaissances ; c'est le modelage des esprits et des caractères, c'est l'ouverture de l'intelligence et du cœur. » (Ferry)

L'éducation représente le socle sur lequel repose le progrès individuel et collectif d'une société. C'est la raison pour laquelle l'enseignement se positionne au cœur de chaque communauté. C'est une vocation noble qui dépasse largement la simple transmission de connaissances pour embrasser le modelage des esprits et des caractères. Cette mission est d'une importance cruciale dans le contexte marocain, où l'éducation est reconnue comme un levier essentiel du développement national.

En ce sens, l'enseignement au Maroc n'est pas sans défis. La diversité linguistique du pays, avec l'arabe dialectal, le berbère et d'autres langues régionales, crée parfois des tensions et des dilemmes quant à l'assimilation des matières enseignées. De plus, la qualité de l'enseignement, les ressources disponibles et les pratiques pédagogiques varient d'une région à une autre, ce qui peut entraîner des écarts dans les résultats scolaires et les opportunités offertes aux élèves.

Dans ce contexte, les enseignants jouent un rôle central dans la transmission des compétences linguistiques, mais aussi dans la construction de l'identité et des valeurs des élèves. En tant que guides et modèles, ils sont confrontés à des défis multiples, allant de la gestion des compétences émotionnelles en classe vers l'adaptation des programmes scolaires pour répondre aux besoins spécifiques des apprenants.

À la lumière des présents constats, notre étude porte sur la problématique suivante :

Comment l'enseignement au Maroc, notamment en première classe du cycle secondaire qualifiant, peut-il être optimisé pour favoriser la performance scolaire des élèves, en prenant en compte les dimensions émotionnelles, citoyennes, déontologiques et pédagogiques ?

I. Le besoin émotionnel : clé de la réussite scolaire

« **Il n'est pas de bonne pédagogie qui ne commence pas par éveiller le désir d'apprendre**. » (Closet, 1997)

1. L'évolution cognitive de l'émotion chez l'apprenant

Le besoin émotionnel désigne l'ensemble des attentes affectives et psychologiques de l'élève qui conditionnent son sentiment de sécurité, sa motivation et son bien-être à l'école. Il inclut le besoin d'être écouté, respecté, valorisé et soutenu, afin de pouvoir s'engager positivement dans les apprentissages et développer sa confiance en soi.

L'apprenant en classe, comme étant le pivot du triangle éducatif, est l'acteur principal de son propre apprentissage. Cette position met en exergue les besoins individuels des élèves, leurs styles d'apprentissage et leurs compétences émotionnelles. Toutes ces particularités amènent les apprenants à acquérir les connaissances transmises par l'enseignant dans le cadre des activités pédagogiques. Cela exerce une influence remarquable sur les apprenants.

Selon Rolland VIAU [1](1994), les caractéristiques individuelles des élèves agissent sur trois domaines interdépendants : le domaine cognitif, le domaine conatif et le domaine affectif. Le premier domaine comprend l'intelligence de l'élève et ses connaissances antérieures. Le second met en évidence les styles cognitifs, c'est-à-dire les styles d'apprentissage. Puis, le dernier est illustré clairement à travers la motivation de l'apprenant (intrinsèque et extrinsèque).

L'expérience émotionnelle joue un rôle primordial lors du déroulement des activités scolaires. Cet aperçu nous permet d'établir un rapport étroit entre les compétences cognitives et affectives dans l'apprentissage des savoirs transmis.

2. L'importance de l'expérience émotionnelle dans le déroulement des activités cognitives lors de l'acte d'enseignement– apprentissage

L'expérience émotionnelle des élèves est plus incitatrice à l'amorce d'une réflexion axée sur les émotions ressenties par un disciple à l'égard de son

[1] Rolland Viau ,*La motivation en contexte scolaire*, Bruxelles , Éds. De Boeck, 1994.

apprentissage. La reconnaissance de ces dernières détermine le comportement des apprenants et leurs activités cognitives car elles peuvent agir comme des facilitateurs ou des obstacles à l'apprentissage.

Les faiblesses de l'estime de soi par exemple alimentent de nombreuses formes de souffrances. Elles se manifestent sous des formes dépressives ou anxieuses, de timidité ou de problèmes relationnels. La valorisation de soi, le besoin de s'estimer, l'envie d'aller vers ses désirs sont des éléments fondamentaux durant toute la vie. Ces trois éléments sont « un passeport pour apprendre ». [1]

Cet aperçu remet en question le concept du besoin qui peut servir de point de départ pour comprendre l'influence des émotions face à l'apprentissage des élèves de manière significative. Selon Joseph Nuttin :

« Le besoin […] pénètre l'entièreté du fonctionnement de la personnalité, y compris les activités de l'auto-formation qu'acquiert l'élève durant son apprentissage ». [2] (Joseph 1980)

À la lumière de cette citation, nous pouvons dire que l'élève doit se fixer les buts à atteindre tout en représentant la situation souhaitée. Ceci permet à l'apprenant de mettre en équation l'image réelle et celle souhaitée (l'objectif à réaliser).

La comparaison entre ces deux aspects contribue à relever l'équilibre ou le déséquilibre dans l'apprentissage. Par conséquent, l'émotion, autrement dit, les compétences affectives émanent de ce constat.

[1] André Giordan, Jérôme Saltet , *Apprendre à apprendre*, Doctorat en sciences de l'éducation, Paris, Éds.J.L ,2015, p.119.

[2] Joseph Nuttin. "Motivation, Planning, and Action: *A Relational Theory of Behavior Dynamics*, Mahwah, NJ, US: Lawrence Erlbaum Associates Publishers, 1980.

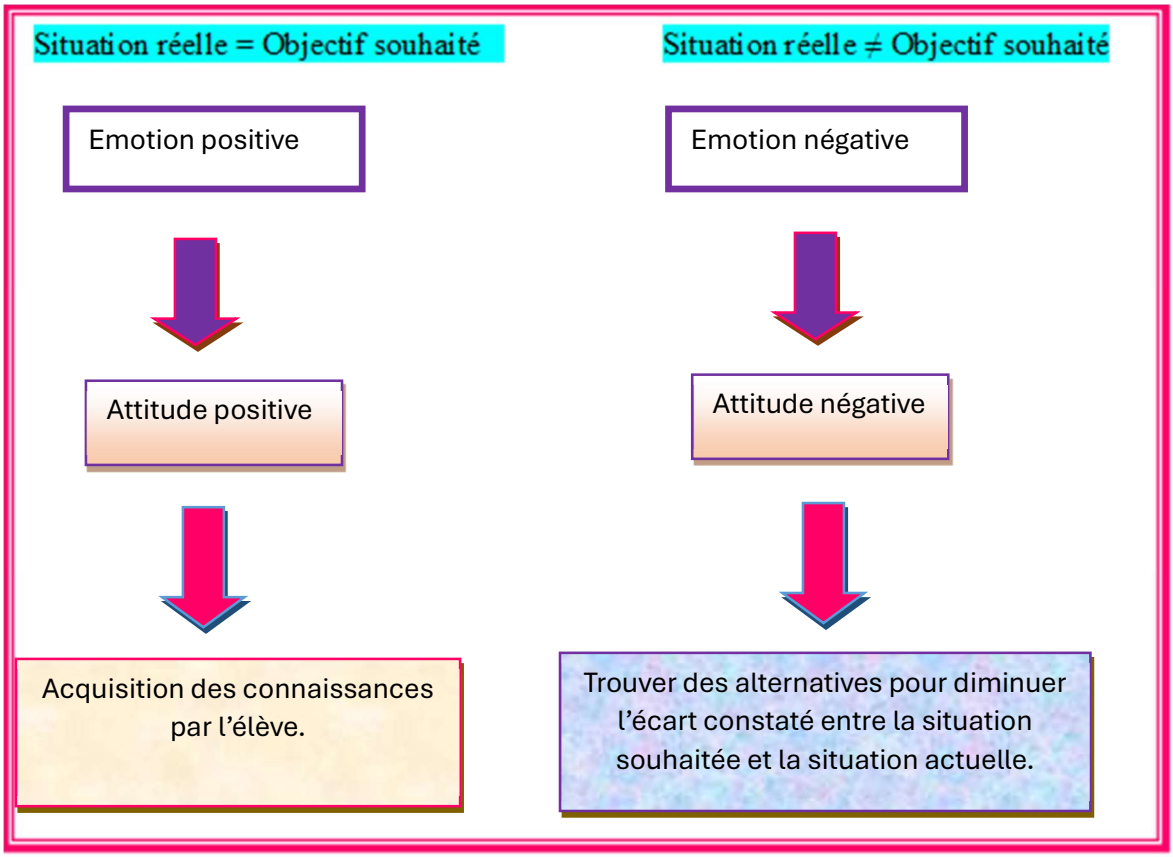

En ce sens, la motivation demeure un critère essentiel pour l'apprentissage chez l'apprenant, car les émotions éprouvées en cours d'apprentissage renforcent une attitude positive, ce qui entraine une meilleure acquisition des connaissances conduisant à la réalisation des objectifs fixés.

Un élève motivé, prêt à apprendre et à être impliqué dans le cours (motivation intrinsèque), est un apprenant qui sait dépasser les difficultés rencontrées. Ce dernier arrive donc à développer des attitudes favorables dans l'apprentissage scolaire. Ces idées mettent en relief le rôle de la dimension affective.

Cette dimension affective participe activement à la réussite de l'apprentissage. Nous pouvons vous représenter quelques stratégies suggérées par l'A.P. I [1](Programme d'actualisation du potentiel intellectuel).

[1] Une approche développée au cours des années 80 par Pierre Audy qui repose sur la construction graduelle des savoirs, en respectant le rythme et la manière d'apprentissage de chaque élève tout en s'appuyant sur des stratégies cognitives et métacognitives (l'efficience cognitive).

Contrôler son impulsivité.
Surmonter les blocages.
Gérer son stress.
Se récompenser pour ses réussites.
Se parier positivement.
S'attribuer la responsabilité de son apprentissage.
Persévérer.
Mobiliser son attention.
Utiliser un langage interne.
Utiliser l'imagerie mentale.
Organiser son environnement physique.

Ces notions influencent positivement la relation d'apprentissage Apprenant-Matière, étant donné que la personnalité de l'élève à l'égard de la matière d'apprentissage est déterminante pour la construction d'attitudes favorables à ce processus.

La confiance en soi dans l'apprentissage influence efficacement la perception des apprenants vis-à-vis leurs compétences et leurs implications potentielles. Ce sentiment contribue à réduire l'anxiété liée à l'apprentissage d'une nouvelle matière. Il octroie également à la motivation des élèves dans le but de :

Résoudre un problème, poser des questions, chercher une information ou de présenter un exposé. Ce qui leur permet d'améliorer leurs compétences d'une manière significative visant la performance scolaire.

Dans ce contexte, des études à maintes reprises convergent vers la relation corrélationnelle établie entre l'estime de soi et la confiance en soi. Les apprenants qui se sentent confiants dans leur potentiel ont tendance à mieux réussir leurs activités scolaires.

L'estime de soi souligne alors son importance pour l'adaptation scolaire de l'élève, sa motivation et son bien-être émotionnel dans les programmes d'enseignement afin d'optimiser les résultats d'apprentissage.

II. La pratique enseignante en classe

« **Donnez à l'enfant le désir d'apprendre et toute méthode sera bonne** » (Rousseau 1792).

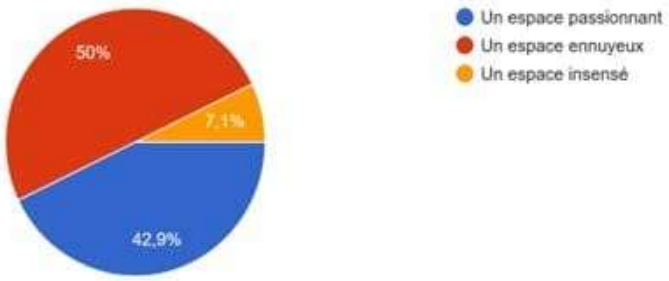

Après la diffusion du questionnaire auprès d'un groupe d'élèves de la première année du cycle secondaire qualifiant, les réponses recueillies nous ont permis de mettre le point sur plusieurs constats significatifs. L'analyse des données met en lumière certains facteurs récurrents liés au manque de motivation et à l'estime de soi, ainsi que leur influence sur la performance scolaire. Nous présentons ci-dessous les résultats obtenus, accompagnés d'une interprétation des éléments les plus marquants.

1. Analyse et interprétation des résultats

Perception du lieu d'apprentissage (Lycée)

L'analyse des données recueillies révèle une perception ambivalente du lycée en tant qu'espace d'apprentissage. Si une part importante des élèves 42,9 % le considère comme un lieu passionnant, capable de stimuler leur intérêt, la majorité relative 50 % l'associe à l'ennui. Cette polarisation suggère que l'environnement scolaire ne répond pas de manière homogène aux attentes et aux besoins des apprenants. Un lieu perçu comme ennuyeux peut entraîner une baisse de concentration, un absentéisme progressif et un manque de motivation. Il est donc essentiel de repenser l'espace scolaire comme un espace pédagogique et relationnel vivant (noyau de socialisation), porteur de sens, de motivation et de bien-être émotionnel.

Style d'apprentissage des élèves

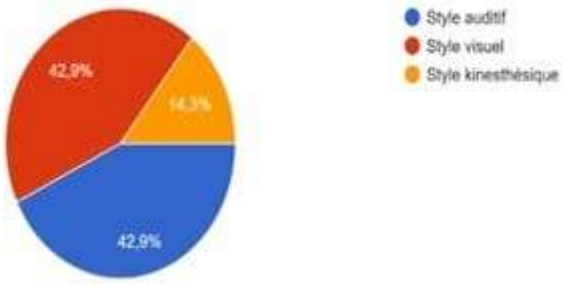

Adaptation de l'enseignement au style d'apprentissage

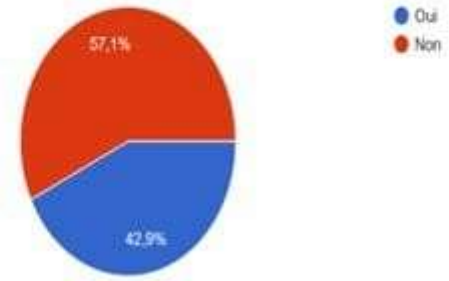

Participation des élèves

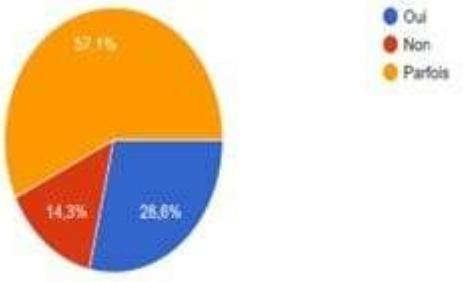

Posture[1] et engagement de l'apprenant en situation d'apprentissage

L'analyse des réponses des élèves met en lumière plusieurs éléments significatifs qui renvoient à leur acquisition du savoir enseigné et leur niveau d'implication en classe.

En premier lieu, les styles d'apprentissage déclarés montrent une répartition équilibrée entre le style visuel et le style auditif, chacun étant choisi par 42,9 % des élèves. En revanche, le style kinesthésique n'est mentionné que par 14,3 % des apprenants. Cette répartition suggère une diversité des profils cognitifs, avec une prédominance des apprenants ayant besoin de supports visuels ou oraux pour assimiler les contenus d'apprentissage, et une minorité nécessitant des approches plus concrètes et pratiques (Prenons l'exemple de la Pédagogie Montessori adaptée au lycée).

Malgré cette diversité, 57,1 % des élèves estiment que leur enseignant ne s'adapte pas suffisamment à leur manière d'apprendre, contre 42,9 % qui perçoivent une certaine adaptation. Cette perception traduit un manque de différenciation pédagogique, susceptible de freiner l'implication des élèves, en particulier ceux dont les besoins ne sont pas pris en compte.

En ce qui concerne la posture face au savoir, les données révèlent que 71,4 % des apprenants adoptent une attitude d'acceptation passive : ils reçoivent les connaissances sans les remettre en question ni s'y engager activement (Posture première). À l'inverse, 28,6 % des élèves se montrent totalement désengagés, manifestant une posture de lâcher-prise. Cette distribution reflète un déficit global d'autonomie et de réflexion critique, deux compétences pourtant essentielles dans une dynamique d'apprentissage durable.

Enfin, l'étude de la participation orale montre un engagement modéré : 57,1 % des élèves déclarent participer parfois, 28,6 % régulièrement, tandis que 14,3 % ne participent jamais. Ce niveau de participation, peut s'expliquer par un manque de confiance en soi, la peur du jugement ou un climat de classe peu stimulant (manque de soutien, manque de motivation, manque de bienveillance).

Contraintes démotivantes

[1] Développée par Dominique Bucheton in *Les gestes professionnels dans la classe. Éthique et pratiques pour les temps qui viennent* ; Ce terme « Posture » traduit la manière dont les élèves s'impliquent dans la réalisation des activités (ou exercices) demandés / (Voir p. 15 Tableau récapitulatif).

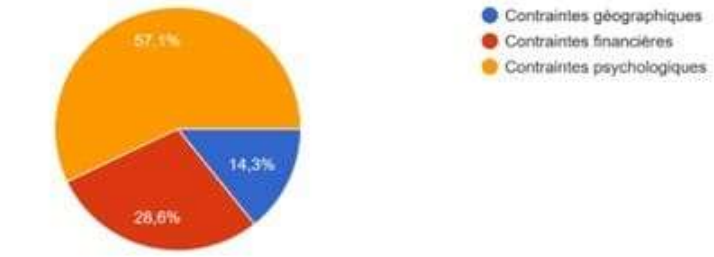

Harcèlement scolaire et confiance en soi

Facteurs de démotivation et harcèlement scolaire : effets sur la confiance en soi et la motivation des élèves.

L'analyse des réponses recueillies met en évidence plusieurs facteurs relatives à la démotivation des élèves (souvent une amotivation) qui affecte leur estime de soi.

Au sujet des contraintes démotivantes, plus de la moitié des apprenants (57,1 %) identifient des contraintes psychologiques comme principal obstacle à leur implication en classe. Ces contraintes peuvent inclure le stress, le manque de confiance en soi ou la peur de l'échec. Les contraintes financières, évoquées par 28,6 % des élèves, soulignent l'impact des difficultés économiques sur la disponibilité mentale et la continuité des apprentissages. Enfin, 14,3 % des apprenants mentionnent des contraintes géographiques, qui peuvent renvoyer à l'éloignement de l'établissement ou à des problèmes de transport, contribuant au découragement et à l'absentéisme.

En ce qui concerne le harcèlement scolaire, les réponses montrent une répartition équilibrée : autant d'élèves déclarent avoir subi des actes de moquerie ou d'exclusion que d'élèves disent ne pas en avoir été victimes. Toutefois, l'impact perçu sur la confiance en soi est particulièrement révélateur : 57,1 % des apprenants ayant vécu des situations de harcèlement estiment que cela a eu un effet négatif sur leur estime personnelle, contre 42,9 % qui considèrent que leur confiance n'a pas été affectée. Ces résultats soulignent qu'au-delà de la fréquence des actes de harcèlement, c'est leur résonance psychologique qui fragilise l'élève et compromet sa capacité à s'affirmer, s'identifier et à s'impliquer activement en classe

Nous remarquons alors que la dimension psychologique et émotionnelle joue un rôle primordial dans la motivation scolaire. Elles permettent de gérer de manière consciente toute contrainte psychologique (anxiété, manque de confiance, stress). En ce sens le harcèlement scolaire impacte négativement le climat émotionnel des élèves et leur engagement. Ces constats soulignent l'importance de mettre en place un accompagnement pédagogique, associant prévention du harcèlement, soutien individualisé et prise en compte des situations sociales et géographiques pour favoriser un environnement d'apprentissage motivant où la voix de chaque élève est valorisée.

Climat de confiance en classe

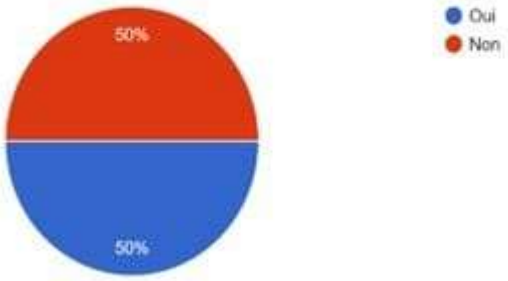

Stress ressenti en classe

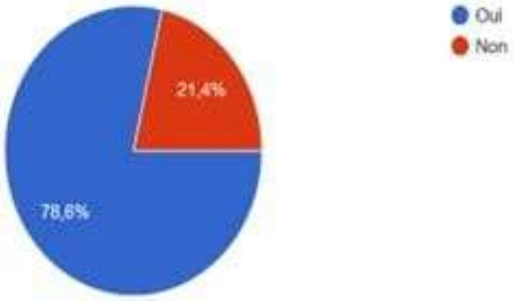

Source du stress scolaire

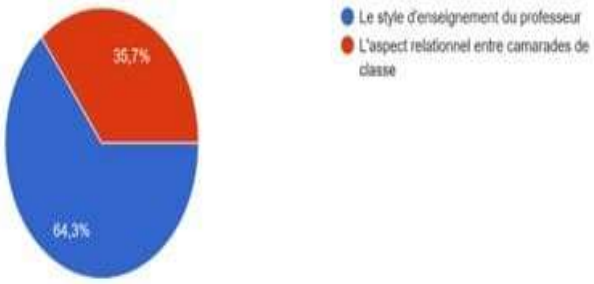

Climat de classe : Stress ou confiance.

Les résultats recueillis montrent que le climat émotionnel de la classe est perçu de manière ambivalente par les apprenants. En effet, concernant la capacité de l'enseignant à instaurer un climat de confiance, les élèves se partagent en parts égales entre ceux qui estiment que ce climat existe et ceux qui considèrent qu'il fait défaut.

Notre étude confirme que 78,6 % des élèves ressentent du stress lorsqu'ils sont en classe, un chiffre particulièrement élevé qui traduit un environnement perçu comme contraignant. Les sources de ce stress sont identifiées majoritairement comme étant liées à l'enseignant et à sa manière d'enseigner (stratégies d'enseignement) 64,3 %, tandis que 35,7 % des élèves associent leurs sources de stress à l'aspect relationnel entre camarades de classe.

Ces données révèlent que le climat de classe influence directement le bien-être psychologique et la capacité d'engagement des apprenants. Un climat stressant tend à inhiber la prise de parole, la concentration et l'initiative, alors qu'un climat de confiance renforce la motivation des élèves pour obtenir de meilleurs résultats scolaires.

Liberté d'expression en classe

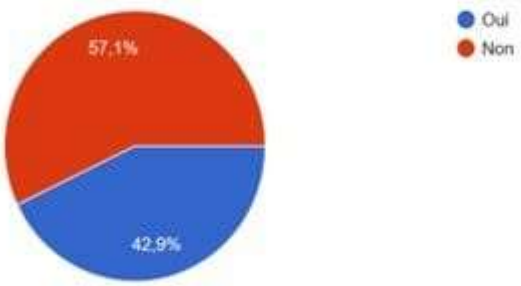

Facteurs de motivation scolaire

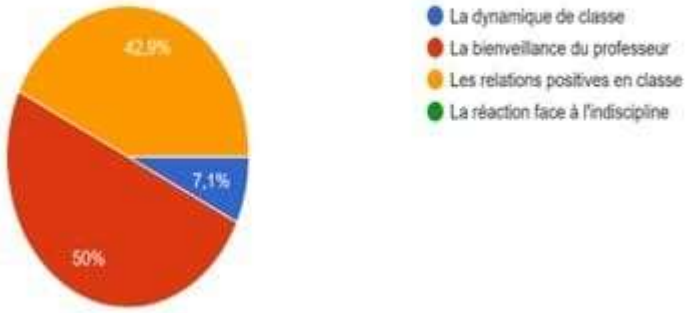

Evolution des résultats scolaires

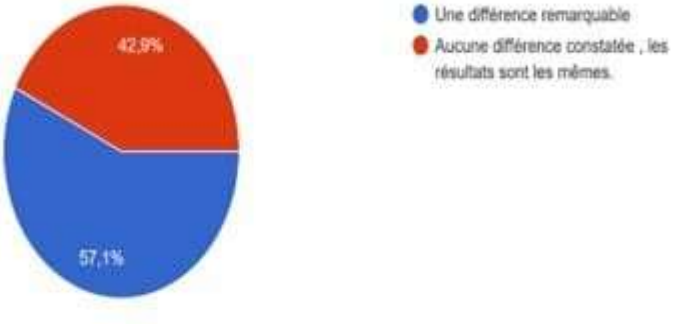

Liberté d'expression et évolution du rendement scolaire.

L'analyse des réponses collectées associe l'évolution des résultats scolaires à la liberté d'expression en classe.

Cette dernière révèle qu'une proportion notable d'élèves, soit 57,1 %, déclare ne pas pouvoir s'exprimer librement en classe. En revanche, 42,9 % des apprenants affirment se sentir à l'aise pour prendre la parole. Cette répartition souligne que plus de la moitié des élèves éprouvent une forme de retenue ou d'inhibition qui peut limiter leur participation et leurs compétences.

Les données relatives aux facteurs de motivation scolaire révèlent que 50 % des élèves considèrent la bienveillance du professeur comme le b.a.-ba de l'enseignement-apprentissage qui stimule leur motivation, suivie par 42,9 % qui mettent en avant les relations positives avec leurs camarades. La dynamique générale de la classe est citée par seulement 7,1 % des apprenants. Ces chiffres montrent que la qualité de la relation éducative et le climat relationnel priment largement sur la performance scolaire des apprenants.

Enfin, l'évolution des résultats scolaires indique que 57,1 % des élèves constatent une différence remarquable entre leurs performances de l'année précédente et celles de l'année en cours, alors que 42,9 % ne perçoivent aucune évolution significative.

Il est possible alors que cette évolution soit étroitement liée à la bienveillance de l'enseignant, à sa manière d'enseigner et à l'aspect émotionnel (le pathos) qu'il mobilise dans ses interactions pédagogiques. En effet, la posture empathique et encourageante du professeur renforce la motivation des apprenants et contribue, par conséquent, à instaurer un climat de confiance qui favorise la liberté d'expression en classe.

Suivi parental

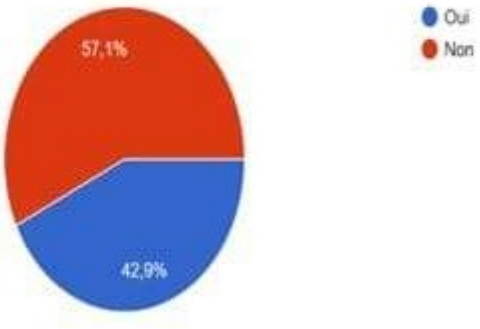

Soutien individualisé

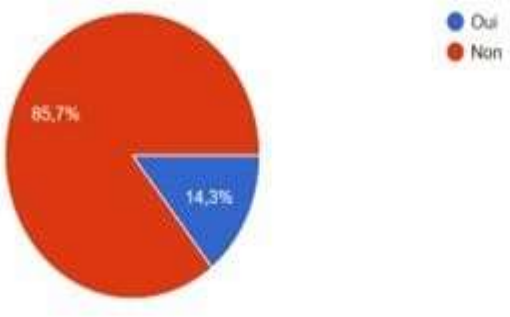

Accompagnement parental et Soutien individualisé.

L'analyse des données recueillies montre des nuances remarquables lors de la perception et l'expérience de l'accompagnement offert aux élèves, qu'il s'agisse du soutien familial ou de l'aide individualisée dispensée dans le cadre scolaire.

En ce sens, 57 % des apprenants déclarent bénéficier d'un accompagnement régulier de la part de leur famille, tandis que 42 % indiquent ne recevoir aucun soutien parental. Ce constat met en exergue qu'une part importante des élèves se sentent suivis et encouragés dans leur parcours scolaire, alors qu'une proportion presque équivalente évolue sans appui familial. L'absence de ce suivi peut renforcer le sentiment d'isolement et accentuer les difficultés à surmonter les obstacles rencontrés dans les apprentissages.

En ce qui concerne le soutien individualisé, les résultats révèlent un déficit encore plus marqué : 85,7 % des élèves déclarent n'avoir jamais bénéficié d'aucun type de soutien personnalisé, qu'il s'agisse d'une cellule d'écoute, d'un accompagnement psychologique ou d'une aide pédagogique individualisée. Seule une minorité d'élèves 14,3 % indique avoir pu compter sur un dispositif d'aide spécifique. Ces chiffres soulignent l'insuffisance des dispositifs d'accompagnement différencié, pourtant essentiels pour répondre aux besoins particuliers des apprenants au sein de nos établissements scolaires.

• **Que représente le lycée pour vous ?**	**Un espace passionnant**	**Un espace ennuyeux**	**Un espace insensé**
	42.9 %	50 %	7.1%
• **Quel est votre style d'apprentissage ?**	Style auditif	Style visuel	Style Kinesthésique
	42.9 %	42.9 %	14.3 %
• **Le professeur essaye-t-il de répondre à votre style lors de l'explication ?**	Oui	Non	
	42.9 %	57.1 %	
• **Quelle posture adoptez-vous en classe ?**	Posture première	Posture de refus	Posture ludique
	71.4 %	28.6 %	----------
• **La participation demeure un atout majeur, participez-vous ?**	Oui	Non	Parfois
	28.6 %	14.3 %	57.1 %
• **Quelles sont les contraintes qui vous démotivent le plus ?**	Contraintes géographiques	Contraintes financières	Contraintes psychologiques
	14.3 %	28.6 %	57.1 %
• **Avez-vous subi un acte de Harcèlement au lycée ?**	Oui	Non	
	50 %	50 %	
• **Le Harcèlement a-t-il impacté votre confiance en soi ?**	Oui	Non	
	57.1 %	42.9 %	
• **L'enseignant établit-il un climat de confiance en classe ?**	Oui	Non	
	50 %	50 %	
• **Ressentez-vous du stress lorsque vous êtes en classe ?**	Oui	Non	
	78.6 %	21.4 %	
• **Quelle est la source de ce stress ?**	Le style d'enseignement du professeur	L'aspect relationnel entre camarades de classe	
	64.3 %	35.7 %	
• **Vous arriverez à s'exprimer librement en classe ?**	Oui	Non	
	42.9 %	57.1 %	

• **Quel élément parmi les suivants, suscite le plus votre motivation ?**	La dynamique de classe	La bienveillance du professeur	Les relations positives en classe	La réaction face à l'indiscipline
	7.1 %	50 %	42.9 %	----------
• **Quel est l'écart constaté entre les résultats de l'année dernière et de l'année en cours ?**	Une différence remarquable		Aucune différence constatée, les résultats sont les mêmes	
	57.1 %		42.9 %	
• **Vous bénéficiez d'un suivi parental ?**	Oui		Non	
	42.9 %		57.1 %	
• **Avez-vous déjà participé à une séance de soutien individuelle proposée par une cellule d'écoute ou un service d'aide psychologique ?**	Oui		Non	
	14.3 %		85.7 %	

Tableau récapitulatif : Distribution statistique des données d'enquête

Public cible : Classe de Tronc commun

2. L'influence de l'intelligence émotionnelle sur la performance scolaire de l'apprenant

D'emblée, une bonne intelligence émotionnelle facilite la gestion du stress et de l'anxiété liés à l'apprentissage. Les élèves qui sont capables de reconnaître et de réguler leurs émotions sont plus aptes à rester calmes et concentrés pendant les examens ou lors de situations stressantes, ce qui peut améliorer leurs performances.

Dans cette optique, l'influence de l'émotion sur la performance scolaire a été clairement démontré à travers la relation enseignant-élève. Pour certains élèves, la notion de la « Réussite scolaire » est étroitement liée à la pratique enseignante. Autrement dit, l'agir professionnel et l'intelligence émotionnelle d'un enseignant en classe.

Selon Schön (Perrenoud, 2001, p. 11), la réflexivité « est une activité mentale de haut niveau qui mobilise

du moins lorsque le problème l'exige, de multiples ressources pour trouver une solution originale ». En effet, en se mettant dans une posture réflexive, un enseignant professionnel restructure son expérience vécue, l'analyse, la synthétise en prenant des décisions permettant de réguler son **agir professionnel**.[1]

❖ **Confiance en soi VS Estime de soi sur l'adaptation scolaire selon André Giordan et Jérôme Saltet**

➡ **La confiance en soi résulte d'une sorte d'évaluation implicite qu'on fait sur soi et ses capacités. On considère ou pas qu'on a les outils et les ressources nécessaires pour affronter une situation particulière. Une bonne confiance en soi donne un sentiment de sécurité. Elle est un moteur de l'apprentissage.**

La confiance en soi est donc un thermomètre repérant notre niveau de capacités !

➡ **L'estime de soi résulte également d'une auto-évaluation implicite que l'on fait de soi-même. Celle-ci est en rapport avec nos propres valeurs. Lorsque nous accomplissons quelque chose que nous pensons valable, nous ressentons une valorisation et lorsque nos actions paraissent en opposition avec nos valeurs, nous baissons dans notre estime** ».

L'estime de soi est donc un baromètre mesurant notre valeur ![2]

Il est donc essentiel de favoriser un accompagnement pédagogique et un climat propice qui soutiennent la confiance et l'estime de soi des lycéens.

[1] Rachida MOUSTAID , *La réflexivité, compétence professionnelle incontournable au service de l'adaptabilité des enseignants* , Université IBN Zohr , Volume 1, Numéro 9, juillet 2023.
[2] Ibid

III. Le rôle de l'accompagnement pédagogique, la déontologie et le civisme dans le processus d'apprentissage

1. Les différents dispositifs de l'accompagnement des élèves en difficultés d'apprentissage

a. Le soutien scolaire

L'enseignant est appelé d'une façon permanente, à mettre en œuvre une pédagogie qui favorise l'expression des idées et des émotions en classe : C'est la pédagogie de soutien.

Toumi Abderrahmane en propose la définition suivante :

« La pédagogie de soutien est l'ensemble de moyens et de techniques pédagogiques susceptibles d'être exploités soit en classe, dans le cadre des unités didactiques, soit hors classe, dans le cadre des activités de l'école en général, afin de prévenir et d'éviter toute forme d'échec qui compromettrait tout apprentissage normal chez l'élève ».

Ce dispositif de l'accompagnement des élèves comprend deux aspects : le premier préventif tandis que le second régulatif. Dans cette optique, nous pouvons citer :

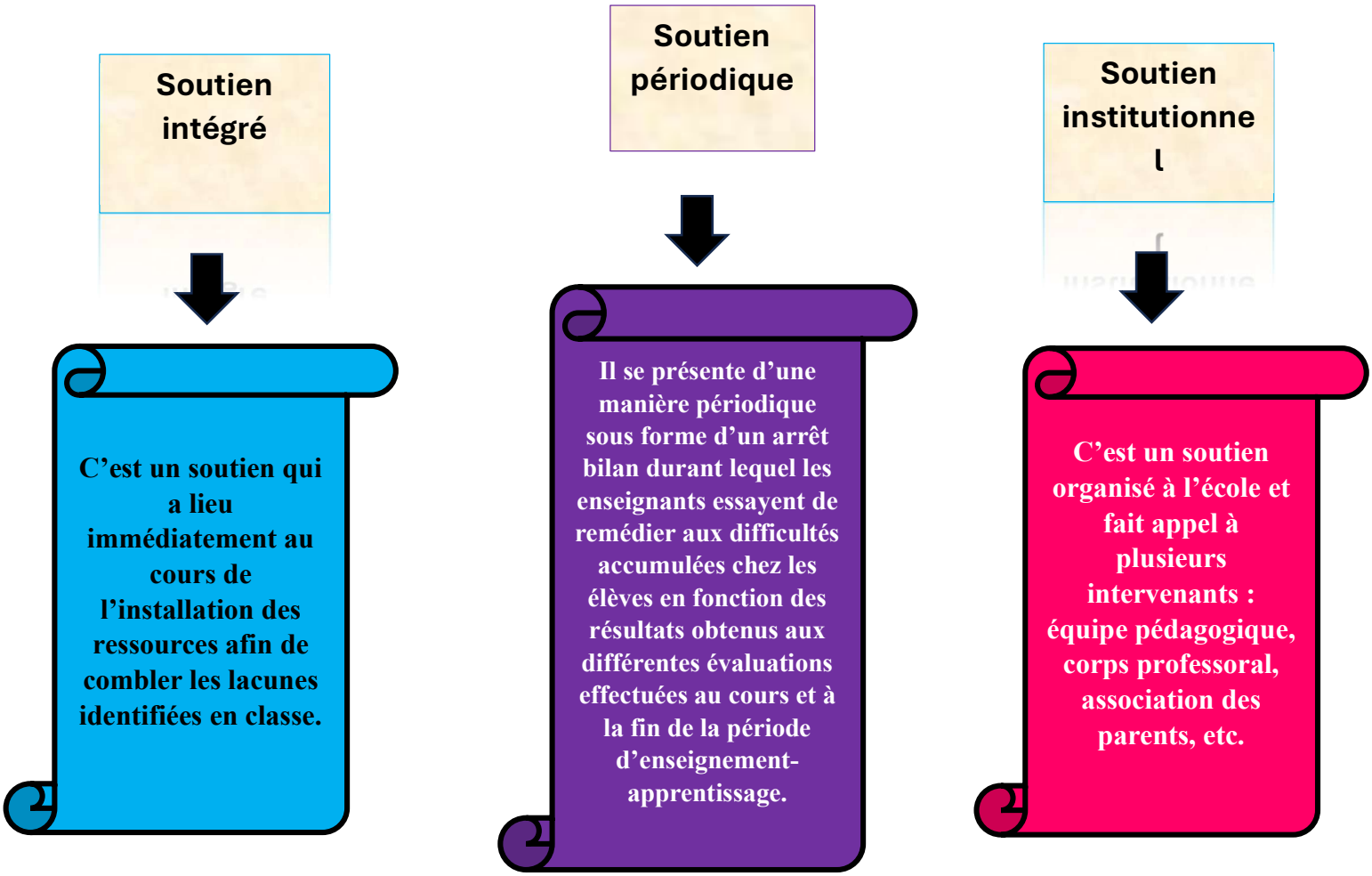

Figure1 : Types de soutien scolaire

b. La différenciation pédagogique

La différenciation pédagogique brosse l'image d'une pratique pédagogique qui consiste à gérer la classe de façon à accompagner simultanément, la progression de chaque élève. Cela met en exergue un enseignement centré sur les besoins spécifiques des apprenants.

Cet arbre hiérarchique montre clairement les différents styles d'apprentissage des élèves qui reflètent leurs différents besoins :

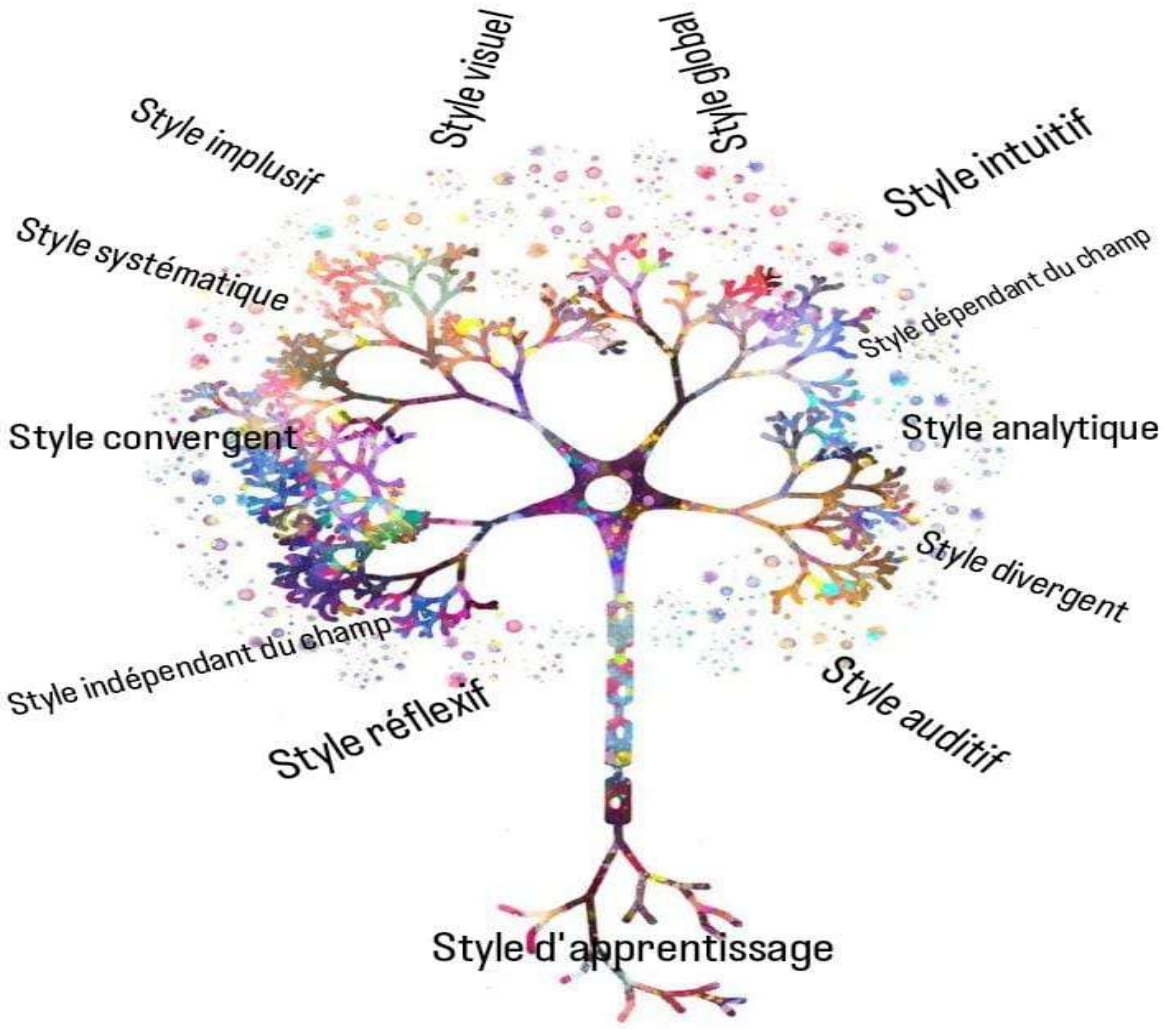

Figure2 : Styles d'apprentissage des

Dans cette optique, l'enseignant déploie diverses stratégies tout au long du processus d'apprentissage pour accompagner ses élèves. Le tableau ci-dessus met en lumière les trois stratégies les plus couramment utilisées.

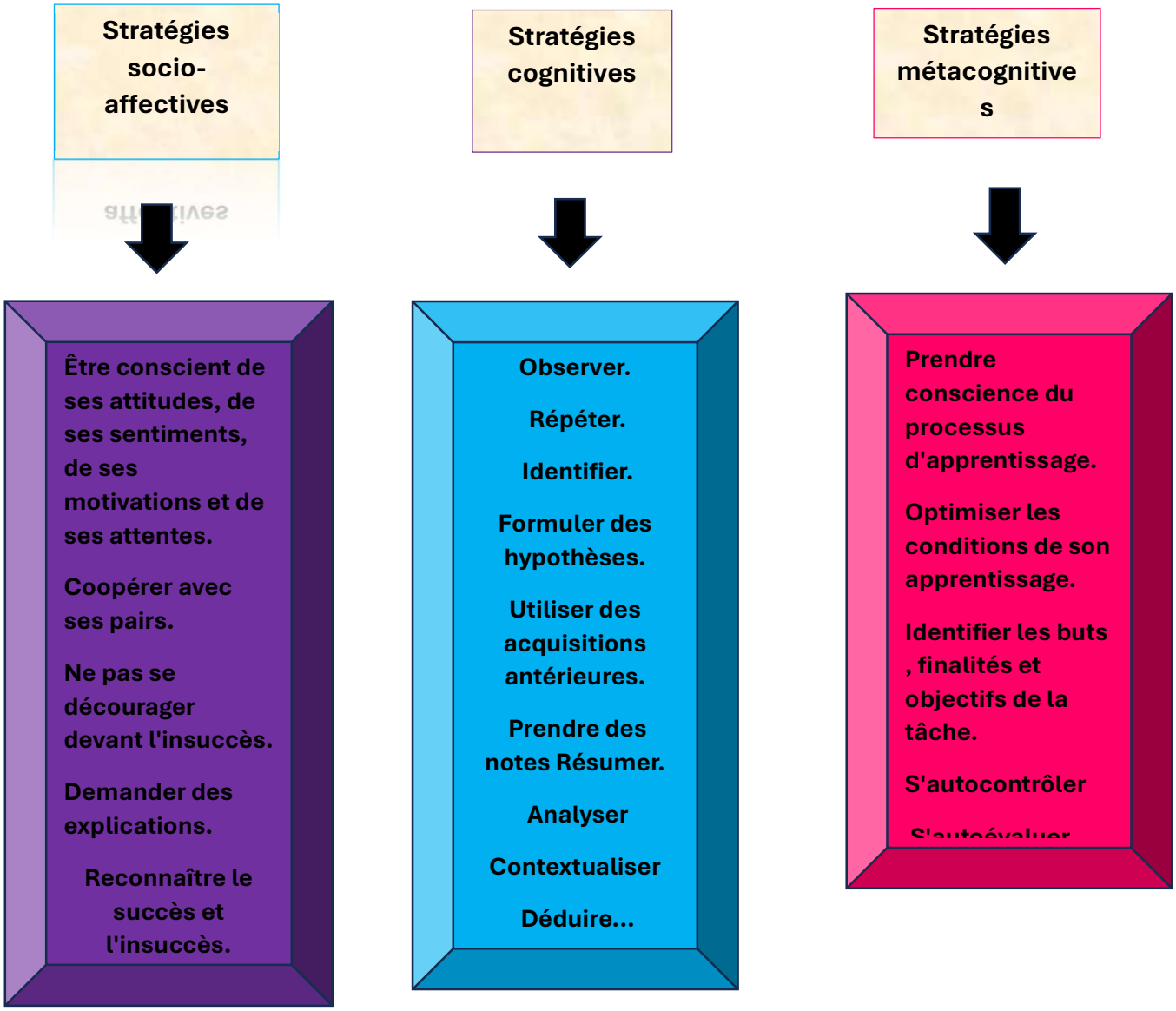

Figure 3 : Stratégies de régulation de l'apprentissage

2. Le civisme : guide lumineux de l'apprentissage vers un avenir brillant

L'objectif de toute vision éducative est de former, instruire et humaniser.

Selon Arendt, l'éducation ne se limite pas à l'acquisition des connaissances et du savoir-faire, mais elle cherche à former des citoyens civiques, responsables et engagés, capables de contribuer positivement à leur communauté.

En ce sens, Hannah Arendt souligne le rôle primordial des enseignants en tant que guides des activités les plus cruciales de la société humaine. Cet aperçu est clairement démontré à travers la citation suivante : « Les enseignants, je crois,

Sont les professionnels qui mènent et guident les activités les plus importantes de la société humaine. »[1]

Cette citation d'Hannah Arendt met en exergue le rôle fondamental des enseignants dans la formation des individus et dans la préservation de la culture et de la civilisation. Ils ne se contentent pas de transmettre uniquement des savoirs, mais aussi des valeurs, des aspects éthiques, des idéaux nécessaires aux apprenants pour un avenir brillant.

Les enseignants sont les gardiens essentiels de la transmission des connaissances, des valeurs et de la culture au sein de la société.

Les éthiques enseignantes valorisent généralement le respect, la confiance, la responsabilité, la bienveillance, la justice et la probité Comme le souligne Denis Jeffrey ; « Les éthiques enseignantes mettent habituellement de l'avant des valeurs de respect, de confiance, de responsabilité, de bienveillance, de justice et de probité » (Jeffrey 2013).

Cette citation fait allusion au pédagogue Denis Jeffrey qui expose sa vision sur les éthiques enseignantes. Ces dernières visent à mettre en exergue des valeurs civiques conduisant à l'intérêt collectif dans une société.

[1] Hannah Arendt, *La Crise de la culture*, traduit. M.-C.Brossollet et H.Pons, Éds. Gallimard, Paris, 1958.

Son enjeu principal réside dans l'importance des valeurs éthiques dans une situation d'enseignement-apprentissage afin d'instaurer un environnement éducatif inclusif où la voix de chaque disciple est valorisée où la dignité de l'enseignant et de l'enseigné sera préservée. Ceci contribue à l'éducation au principe de la citoyenneté et du civisme.

En ce sens, l'autorité demeure un pilier fondamental de chaque enseignant, ce qui a été mentionnée par Denis Jeffrey.

« L'autorité de ceux qui enseignent est basée sur le fait qu'ils peuvent déclarer : Voilà comment les choses sont. Elle ne découle pas de leur capacité à frapper ou à punir. »

Cette citation aborde la relation entre l'enseignement et l'autorité. Cette dernière est importante pour maintenir un environnement d'apprentissage structuré, d'assurer la sécurité des élèves et la bonne transmission des connaissances. Elle doit être associée à plusieurs notions telles que ; la flexibilité, la dynamique et l'empathie afin de répondre aux besoins des élèves en s'éloignant de toute autorité abusive ou excessive.

En ce sens, la déontologie intervient en fixant des normes comportementales professionnelles et morales qui encadrent l'exercice de l'autorité.

3. Éthique et Déontologie dans l'Enseignement : Principes, Pratiques et Défis

La déontologie est une discipline qui encourage les enseignants à instaurer un climat respectueux, à orienter leur pratique enseignante en classe.

a. Principes déontologiques de l'enseignement

La déontologie intervienne là où il n'y a pas de lois. C'est donc à l'enseignant(e) de détecter les situations dont où il aura recours à son utilisation. Elle vise essentiellement à créer un environnement respectueux à l'aide d'une panoplie des principes et des normes qui poussent l'apprenant à développer ses compétences. Cet aperçu fait référence à la compréhension comme étant une valeur évidente de la part de l'enseignant(e) pour comprendre les différents besoins de ses apprenants. Elle

l'amène ensuite vers la responsabilité face au savoir transmis, en décourageant la fraude et tout comportement irrespectueux. En ce sens, le respect demeure un principe redoutable.

Nous pouvons relever également le principe de l'inclusivité, qui vise à mettre en place un environnement qui répond principalement aux besoins des apprenants dans le but de garantir la réussite. Une réussite basée sur le principe de la confidentialité en protégeant les informations personnelles de chaque élève.

La déontologie se fonde également sur le professionnalisme qui reflète le devoir de l'enseignant(e) à se conformer à la hiérarchie de l'institution (c'est le cas des enseignants du lycée), aux règlements intérieurs tout en poursuivant des formations continues pour rester informé de l'actualité scolaire.

De même, une autorité bienveillante enkyste une notion cruciale qui met en équation la gestion de la classe sans une bienveillance excessive, mais plutôt avec une compréhension proactive qui met en relief des mesures anticipées pour résoudre les conflits en classe en possédant une intelligence réflexe face aux stimulus spécifiques. Ceci souligne une arme pour l'enseignant(e) et l'apprenant simultanément.

Résoudre un problème avec anticipation représente un gain pour la bonne transmission des savoirs.

b. Application pratique de la déontologie

Tout d'abord, en cas de perturbation de la classe par un élève, l'enseignant(e) est censé(e) rédiger un rapport à l'attention du directeur. De plus, l'enseignant(e) met en avant la contrainte pédagogique et adopte une approche proactive en encourageant la compréhension et la résolution préalable des problèmes rencontrés.

La contrainte pédagogique doit être exercée de manière mesurée et respectueuse. Les enseignants ont la responsabilité de garantir un environnement d'apprentissage stimulant tout en respectant la dignité des apprenants. La contrainte pédagogique doit être adaptée aux besoins éducatifs, évitant tout traitement dégradant. Il est essentiel de favoriser les méthodes pédagogiques actives qui

encourageant la motivation intrinsèque des apprenants. La transparence et la communication ouverte avec les élèves sont également des aspects déontologiques importants dans l'application de toute contrainte pédagogique. Ce qui perceptible à travers la citation de Jean Jaurès ; « On enseigne avec ce que l'on est. »

c. Défis Éthiques et Réflexions dans l'Enseignement

Dans le domaine de l'enseignement, les défis éthiques et les réflexions sont omniprésents. Les enseignants sont confrontés à des conflits moraux complexes, notamment en ce qui concerne la manière de traiter les situations impliquant les élèves indisciplinés. De plus, les avancées technologiques et les changements sociétaux rapides soulèvent de nouveaux défis éthiques, tels que la gestion de l'utilisation des médias sociaux en classe et la protection de la vie privée des apprenants.

Conclusion

Ce travail nous a offert une opportunité unique d'observer de près le fonctionnement de l'éducation dans un environnement scolaire dynamique. À travers cette expérience enrichissante, nous avons pu explorer différents aspects de l'apprentissage en classe, en mettant l'accent sur l'importance du besoin émotionnel des élèves et le rôle crucial de la citoyenneté, de la déontologie et du civisme dans leur performance scolaire.

C'est une source d'inspiration et d'apprentissage qui souligne clairement l'importance capitale du rôle de l'éducation dans la construction d'un avenir prometteur.

En ce sens, l'éducation ne se résume pas à l'acquisition des connaissances ; elle incarne un processus profondément humain, façonnant les esprits et les cœurs, et ouvrant la voie vers de nouveaux horizons. Nous pouvons ajouter également que l'analyse de l'apprentissage en classe a révélé l'importance fondamentale du besoin émotionnel des élèves dans leur réussite scolaire. En examinant l'évolution cognitive de l'émotion et son impact sur les activités cognitives, nous avons pu constater le rôle actif des émotions qui peuvent agir comme des facilitateurs ou des obstacles à

l'apprentissage. De plus, l'estime de soi a été identifiée comme un facteur clé dans l'adaptation scolaire des élèves, qui influence leur motivation et leur bien-être émotionnel.

De même, l'exploration du rôle de la citoyenneté, de la déontologie et du civisme dans le processus d'apprentissage nous a conduit à comprendre que l'éducation dépasse largement les frontières de la salle de classe. En formant des citoyens responsables, engagés et empathiques, nous contribuons à forger une société plus juste et harmonieuse, où chacun peut trouver sa place et s'épanouir pleinement.

Dans cette optique, il est impératif d'adopter une perspective ouverte et innovante en matière d'éducation. En explorant de nouvelles approches pédagogiques qui mettent l'accent sur l'inclusion, la diversité et la créativité, nous pouvons répondre aux besoins variés des élèves et stimuler leur passion pour l'apprentissage. Comme le soulignait clairement Nelson Mandela, « L'éducation est l'arme la plus puissante que vous pouvez utiliser pour changer le monde. » [1]

En investissant dans l'éducation de qualité et en cultivant un environnement d'apprentissage dynamique et inspirant, nous pouvons bâtir un avenir radieux pour les générations futures.

Ainsi, que nous soyons enseignants, éducateurs, parents ou citoyens engagés, nous avons tous un rôle à jouer dans la promotion de l'éducation comme pilier fondamental du progrès et du développement humain. En unissant nos forces et en nourrissant notre passion pour l'apprentissage, nous pouvons véritablement transformer le Monde, une salle de Classe à la fois.

[1] Mandela, Nelson. "Speech at the Launch of the 'Education for All' Campaign." Johannesburg, Afrique du Sud, 25 février 2003.

Références

- "Effet-maître et pratiques de classe" in *Apprendre et faire apprendre*, Pascal Bressoux (Sous la direction de Étienne Bourgeois /Gaëtane Chapelle), Paris, Éds.Presses universitaires de France, 2011, p.p.221-226.
- BUCHETON Dominique, *Les gestes professionnels dans la classe. Éthique et pratiques pour les temps qui viennent,* Paris : ESF, 2019.
- PELPEL Patrice, *Se former pour enseigner*, Paris, Bordas, Éds.3, 1986.
- FOTSO François, *De la pédagogie par objectifs à la pédagogie des compétences*, Paris, Éds. L'Harmattan , 2011.
- LANGAR Samia, " Morale, éthique et citoyenneté " in *Philosophie de l'éducation*, n°2, Lyon, Éds.Cned , p.p56-76.
- OUATTARA Fatié , *Éduquer, c'est humaniser*, Paris, Éds. L'Harmattan , 2020.
- GIORDAN André, SALTET Jérôme, *Apprendre à apprendre*, Doctorat en sciences de l'éducation, Paris, Éds.J.L ,2015, p.119.
- MOUSTAID Rachida, *La réflexivité, compétence professionnelle incontournable au service de l'adaptabilité des enseignants*, Université IBN Zohr, Volume 1, Numéro 9, juillet 2023.
- DABÉNE Michel, "Quelques repères, perspectives et propositions pour une didactique du français dans tous ses états ", in *Didactique du français*, Bruxelles, Éds. de Boeck, 2014, p.p15-34.
- LAFRIFRA Abdennacer, *Le texte littéraire au lycée marocain : discours, perspectives et pratiques de classe ; L'effet de la culture sur la compréhension en lecture,* Thèse présentée pour l'obtention du diplôme de Doctorat, Université CHOUAIB DOUKKALI, Faculté des lettres et des sciences humaines, El Jadida, 2023-2024.
- RADI Mohamed, *Le développement de l'Éducation en milieu rural*, Rabat, Éds.Diffusion, 1995.
- *Éducation, Diversité et cohésion sociale en Méditerranée Occidentale* (Sous la direction de Sobhi Tawil / Abdeljalil Akhmari / Bouthaïna Azami), Rabat, UNESCO, 2010.
- DUNAVEL Philipe, "La bande dessinée" : une écriture, une littérature unique, Paris, Éds.L'Harmattan , 2009, p.p.301-315.

La construction de la réalité dans les discours médiatiques : le rôle des manipulations sémantiques et leur impact sur l'opinion publique

Oumaima HAJRI
Faculté des lettres et des sciences humaines, Saïs,
Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Maroc
oumaima.hajri@usmba.ac.ma
Samira BELYAZID
Université de Moncton
Campus d'Edmundston, Canada
samira.belyazid@umoncton.ca

Résumé

Cet article examine l'usage des manipulations sémantiques dans la construction des discours médiatiques, particulièrement dans un contexte de guerre, en prenant comme cas d'étude, des articles de presse numérique en langue française portant sur la situation critique à Gaza. En s'appuyant sur les théories de l'analyse du discours, ainsi que sur les travaux de Dominique Wolton, notre étude met en lumière la manière dont les médias recourent à des techniques sémantiques comme l'utilisation d'euphémismes, afin de façonner une réalité subjective. L'étude souligne également le rôle des réseaux sociaux en tant que cinquième pouvoir, permettant aux citoyens de débusquer la partialité des médias traditionnels.

Mots-clés : discours, médias, opinion publique, réseaux sociaux, manipulations sémantiques

Introduction

1.1Contexte

Depuis le 7 octobre 2023, le monde assiste en direct à un drame humain qui se déroule sur le territoire palestinien, occupé. Les réseaux sociaux alimentés par les journalistes sur place, les ONG, les témoins oculaires diffusent des informations sous forme de rapports et de vidéos sur le quotidien d'une population gazaoui qui subit les bombardements, les tirs des snipers, les attaques par des drones quand elle n'est pas chassée de chez elle, déplacée, emprisonnée, affamée, privée de ses droits les plus fondamentaux. Si les réseaux sociaux comme Tiktok, Instagram, Facebook et autres prennent le relai pour informer, communiquer et analyser la catastrophe humanitaire à Gaza de façon transparente et bien documentée, qu'en est-il des médias traditionnels dont la responsabilité est d'informer selon une déontologie bien établie. La situation à Gaza a alimenté une grande diversité de discours politiques, d'experts, d'universitaires, de journalistes amateurs et de professionnels.

1.2 Objectif de la recherche

Dans cet article, nous nous limiterons à analyser les discours de quelques médias francophones traditionnels et, en parallèle, l'impact des réseaux sociaux sur l'opinion publique. Pour ce faire, nous tenterons de comprendre le fonctionnement du discours médiatique à la lumière des théories développées dans le cadre de l'analyse du discours dans son courant francophone. Lorsque nous parlons d'analyse de discours, nous ne pouvons ignorer les concepts sous-jacents de communication et d'information. En effet, l'analyse du discours permet de comprendre comment les individus utilisent le langage pour informer, communiquer et influencer l'opinion publique.

À partir de notre cadre théorique, nous allons tenter d'élucider les manipulations sémantiques et rhétoriques utilisées dans le discours médiatique, en prenant comme exemple les retombées médiatiques en langue française concernant la situation actuelle à Gaza. Enfin, nous allons voir les effets des manipulations sémantiques sur l'opinion publique, dans un contexte marqué par la montée en force du 5e pouvoir, représenté par les médias sociaux.

Cadre théorique

D'abord comment distinguer l'acte d'informer de celui de communiquer ? L'acte de communiquer se définit comme un acte intentionnel, avec des objectifs bien précis et c'est dans ce sens qu'il se distingue dans un premier temps de l'acte d'informer. Sans vouloir remonter plus loin dans le temps, disons que dès le XIXe siècle, l'avènement des médias de masse a donné une nouvelle dimension à la réflexion sur la communication. Des questions sur l'influence, la propagande ou encore la manipulation ont commencé à émerger, élargissant ainsi le champ d'étude sur la communication (Aïm, Billiet, 2020 ; Dorna, 2010). L'évolution des modèles de communication a traduit une réflexion profonde sur les éléments qui entrent en jeu dans la transmission du message, allant au-delà des considérations techniques, pour aborder leur impact sur le récepteur, d'où l'importance de ce dernier dans toute étude sur la communication. Parallèlement, le récepteur ainsi que la notion plus vaste de l'opinion publique sont devenus des acteurs actifs, largement influencés par les interactions sociales, et qui utilisent avec plus de discernement ce qu'ils reçoivent des discours médiatiques et/ ou politiques, comme le stipule la théorie de Laswell. Ce dernier insiste dans son modèle de communication de masse sur « les effets ». Ainsi le récepteur sélectionne et interprète les messages médiatiques en fonction de ses croyances et ses propres opinions, comme l'ont avancé Lazarsfeld et Katz dans leur théorie de la communication à double étage (ou Two-step flow of communication). Ils soulignent le rôle du « leader d'opinion » qui aurait un impact sur l'opinion des membres de sa communauté et sur leur prise de décision quant au choix des candidats lors des élections, par exemple. Par ailleurs, définir l'opinion publique reviendrait à saisir l'insaisissable par sa nature instable et imprévisible. « L'opinion publique est une affaire très compliquée » écrivait déjà Powell, N. I. dans les années cinquante. Quatre décennies plus tard, Champagne préconisait que « l'opinion publique n'existerait que dans et par des médias qui la façonneraient ou l'orienteraient à leur manière » (Champagne, 1990). De son côté, le contexte joue un rôle important, puisque le récepteur n'est pas un individu isolé, mais plutôt un être social, influencé par son environnement social qui conditionne également le discours.

Charaudeau a également souligné la nature complexe du processus de communication. Il critique même les schémas simplistes de communication qui reposent sur un processus linéaire de transmission de l'information et souligne la distinction entre communication et information. Selon lui, bien qu'en théorie, la communication, notamment dans le domaine politico-médiatique, a une visée persuasive, alors que l'information vise plutôt à transmettre de façon impartiale les événements, sans viser la manipulation, en réalité, les deux contiennent une part plus ou moins importante d'intention et de subjectivité.

Concernant les médias, Charaudeau estime qu'ils sont à la fois manipulateurs et manipulés. Malgré leur pouvoir d'influence sur l'opinion publique de façon indirecte, en amplifiant certains événements ou en attirant l'attention du public sur des sujets précis, ils ne sont pas à l'abri des pressions externes et internes, susceptibles de les manipuler et les contraindre à servir des intérêts spécifiques, économiques ou politiques, au détriment de l'information impartiale. D'ailleurs, les médias et le politique sont conscients du jeu d'influence qu'ils exercent l'un sur l'autre (Charaudeau, 2003). Concrètement, les jeux de pouvoir, la quête du financement des campagnes électorales dans le but d'accéder au pouvoir législatif et décisionnel amènent les politiciens à utiliser les médias pour joindre les électeurs potentiels dans un jeu de séduction et de persuasion. De leur côté, les médias n'hésitent pas à utiliser le sensationnel, « la panique morale » (Cohen, 2002), les demi-vérités, ou la couverture médiatique disproportionnée d'événements qui confirment leurs thèses et vont dans le même sens que leur charte éditoriale.

Comme Charaudeau, Wolton considère que la communication a été dévalorisée, en raison de son association à la manipulation. L'information n'est pas en reste. Celle-ci est confrontée à une perte de crédibilité, notamment avec la montée des mensonges, des « fake news » et du doute qui plane désormais sur l'information et remet en question l'intégrité des journalistes et des médias.

Wolton attribue une dimension politique à la communication puisque celle-ci implique la recherche d'un consensus ou un terrain d'entente, ce qui nécessite des négociations et des compromis. La communication suppose aussi une reconnaissance dynamique des rapports de force ou du pouvoir en jeu. Selon lui,

celle-ci permet de construire des significations et des interprétations et aboutit à la création de liens sociaux. En effet, elle ne se limite pas aux mots qui ont été dits, mais aussi à la manière dont ils sont exprimés, interprétés et reçus par les parties concernées. Dans ce processus complexe, les médias jouent un rôle non-négligeable. Ils ne sont pas un simple vecteur de transmission d'information, mais ils sont des acteurs clés de pouvoir et d'influence (Wolton, 2021).

En somme, il appert que les médias ne respectent pas systématiquement leur propre déontologie. Celle-ci dicte la neutralité et l'objectivité, la vérité, la rigueur et l'exactitude, l'intégrité, l'équité et l'imputabilité dans l'information et l'analyse, mais, la réalité semble bien différente. Outre la quête du sensationnel, la compétitivité, l'« observance » de la Charte éditoriale, les journalistes doivent courber l'échine devant le choix idéologique des propriétaires des médias et des politiciens. Cela dit, on ne peut passer sous silence la relation troublante avec la finance, la complicité avec les politiciens, la partisanerie, le penchant pour certains courants d'idées et des idéologies. Ainsi, nous constatons de plus en plus que « la recherche de la rentabilité à tout prix, l'unanimisme éditorial et le pluralisme anémié font rage » dans les discours médiatiques (Roques, 2016).

L'évolution de la communication et du rôle du récepteur semble donner l'impression d'avoir rompu avec la propagande des régimes totalitaires du siècle dernier où l'opinion publique était alors manipulée et façonnée selon les intérêts du pouvoir en place. Néanmoins, ces glissements sémantiques ne sont pas le propre d'une ère révolue. Les discours médiatiques continuent à chercher à influencer l'opinion publique et à façonner la perception des citoyens, par le biais du langage. C'est ce qui nous a amené à nous interroger sur la manière dont les manipulations sémantiques sont utilisées dans le discours médiatique et sur les conséquences que cette manipulation entraîne sur l'engagement du public, à l'ère des réseaux sociaux.

L'un des procédés rhétoriques cher au discours médiatique c'est l'euphémisme qui désigne la manipulation sémantique dans le discours médiatique. L'euphémisme est un procédé rhétorique qui sert à atténuer une réalité jugée violente ou désagréable. Il se déploie sous diverses formes : le contournement, le camouflage, l'ajustement, l'évitement et l'occultation. Par le biais de ces procédés,

l'euphémisme propose une nouvelle vision du réel. Il est souvent utilisé dans la langue de bois et/ou le politiquement correct (El Yaagoubi, 2015). Il peut ainsi impliquer la manipulation de l'opinion publique et servir une idéologie. Dans la même veine, Pierre Bourdieu (2001) désigne par « euphémisation » l' « effet d'occultation par la mise en forme ».

Corpus et démarche méthodologique

Pour trouver des éléments de réponse à nos questions de départ, la méthodologie de recherche qui s'est imposée est celle de la cueillette des données à partir d'articles de presse électronique en langue française notamment ceux provenant des grands médias français qui ont rapporté la situation actuelle à Gaza depuis le 7 octobre 2023. Les médias numériques qui ont été consultés sont : Le Monde, Ouest-France, France Info, HuffPost, France 24, Middle East Eye (édition francophone), Le Figaro, Agence Anadolu (édition francophone), Africanews, RTS, La Croix et Euronews. Les articles qui ont constitué le corpus couvrent la période entre le 16 novembre 2023 et le 18 mars 2024.

Pour rappel, les questions sont les suivantes : comment les euphémismes sont-ils utilisés dans les discours politique et médiatique dans le but de façonner une réalité subjective, et quelles conséquences cela entraîne-t-il sur l'engagement du public, à l'ère des réseaux sociaux ?

L'analyse qualitative du traitement médiatique de la situation de Gaza depuis le 7 octobre 2023, nous a permis d'analyser les manipulations sémantiques et rhétoriques utilisées dans les retombées médiatiques en langue française. Nous avons choisi le contexte particulier de la guerre pour relever un exemple de situation politique où les journalistes recourent à des manipulations sémantiques pour influencer la compréhension et la perception du public, en faveur d'un des deux belligérants.

Pour faciliter l'analyse, nous avons divisé les articles en paragraphes. Pour être sûr de relever de façon exhaustive les manipulations sémantiques utilisées dans les articles retenus, nous avons identifié, en amont, les mots ou expressions considérés comme des euphémismes, dans un contexte de guerre.

Analyse

L'analyse de notre corpus a permis de mettre en évidence une certaine prudence des journalistes dans le choix de la terminologie et la manière de traiter les événements, par le fait de masquer les mots à connotation forte, atténuer les propos et l'usage des tournures passives.

À titre d'exemple, la presse francophone que nous avons analysée a évité l'utilisation de certains mots comme « génocide », « apartheid », « massacre » ou « crimes de guerre ».

Pour vérifier l'utilisation de ces mots-clés dans les résultats de recherche en français, nous avons systématiquement ajouté l'un de ces termes aux côtés des deux mots-clés principaux, « Gaza » et « Israël », pour voir ce que Google nous propose comme articles, incluant ces deux termes. Nous avons remarqué que les articles qui contiennent ces termes ne reflètent pas nécessairement un positionnement éditorial du média en question, concernant la situation à Gaza. Ils ont simplement été rapportés et donc placés entre guillemets pour rester fidèles aux déclarations d'origine, comme lorsque les médias ont rapporté que les restrictions d'aide d'Israël à Gaza « peuvent constituer un crime de guerre », selon l'ONU. Notons que dans cette déclaration officielle, l'ONU, elle-même semble s'armer de prudence puisque les auteurs du rapport utilisent le verbe « pouvoir » pour atténuer l'expression « un crime de guerre ».

Un autre exemple, celui du journal La Croix qui a titré un article « Guerre Israël-Hamas : à Gaza-ville, une distribution d'aide tourne au « massacre » » pour parler des Palestiniens qui ont été tués lors d'une distribution d'aide humanitaire. Le mot massacre a été placé délibérément entre guillemets et une précision a été ajoutée après le chapô. Le corps de l'article commence par :

« C'est un drame dans le drame que certains Palestiniens ont rapidement surnommé le « massacre de la farine » ». (La Croix, 29 février 2024).

Précisons que dans certains cas, comme dans cet exemple, les mots mis entre

guillemets ne renvoient pas seulement à des termes rapportés depuis une autre source externe, mais ils sont aussi une façon de faire preuve de prudence éditoriale, pour laisser la porte ouverte à différentes interprétations des propos rapportés.

Seules les ONG ont publié des articles dans lesquels elles dénoncent de façon claire et directe les attaques israéliennes, sans auto-censure. À titre d'exemple, Amnesty International (amnesty.org, 20 octobre 2023) a publié un article sur son site, titré « Des preuves accablantes de crimes de guerre, alors que les attaques israéliennes anéantissent des familles entières à Gaza ».

Aux côtés des ONG, une minorité de médias ne s'est pas pliée à la censure linguistique imposée par l'usage des euphémismes, comme Middle East Eye (édition française) et l'agence de presse turque Agence Anadolu, dans son édition française. (Middle East Eye, 4 mars 2024 ; AA, 10 mars 2023).

Middle East Eye parle de « guerre à Gaza » au lieu de « guerre Israël-Hamas » dans ses titres, et utilise des mots et expressions que les autres médias omettent comme « génocide », « carnage » ou « massacre ». (Middle East Eye, 9 octobre 2023 ; 13 février 2024 ; 4 mars 2024).

À travers notre analyse, nous avons remarqué que deux mots ont été répétés pour décrire la situation à Gaza : « guerre » et « conflit ». Les titres ont aussi été construits de façon similaire, reprenant tous l'expression « Guerre Israël-Hamas ».

Prenons l'exemple d'un article du journal électronique Le Monde paru le 22 janvier 2024, titré « Guerre Israël-Hamas : le point sur la situation pour la journée du 22 janvier ». Nous pouvons lire dans l'article des expressions comme « conflit entre Israël et Hamas » ou encore « les combats se sont poursuivis entre l'armée israélienne et le mouvement islamiste ».

Les articles constituant notre corpus décrivent les crimes perpétrés dans la bande de Gaza d'« offensive » israélienne « contre le Hamas » ou d' « affrontements », comme nous pouvons lire dans cet extrait d'un article de France 24 :

« L'armée israélienne a intensifié ses raids lundi sur la bande de Gaza, théâtre de violents affrontements entre soldats israéliens et combattants palestiniens ». (11

décembre 2023)

En outre, les atrocités commises par les Israéliens ont été qualifiées d'« opérations militaires » ou de « frappes » israéliennes qui ont fait des « morts ».

Dans un article d'Africanews en collaboration avec l'AP (Associated Press), titré : « Guerre Israël-Hamas : au moins 36 morts dans des frappes aériennes à Gaza », nous pouvons lire :

« Le Premier ministre israélien, Benjamin Netanyahu, a approuvé le plan militaire pour une opération à Rafah […] » (africanews.fr, 18 mars 2024).

Nous avons aussi relevé dans notre corpus l'emploi de la tournure passive pour parler des Palestiniens. À titre d'exemple, ce passage : « Le porte-parole du ministère de la santé du territoire gouverné par le Hamas, ajoute que plus de 100 personnes avaient été tuées au cours des dernières 24 heures », extrait de l'article d'Africanews, (africanews.fr, 18 mars 2024).

En utilisant la voix passive, les médias omettent certaines informations cruciales pour une compréhension plus exhaustive de la situation.

Un article de France 24 est titré : « De nouvelles frappes israéliennes à Gaza, plus de 120 Palestiniens tués en 24 heures ». (France 24, 4 février 2024). Le titre évoque des « frappes », en utilisant également la voix passive pour parler des victimes. En passant à la lecture du chapô, nous remarquons que la même information a été formulée à la voix active pour désigner le responsable du meurtre, en prenant le soin d'ajouter la mention « selon le Hamas ». La phrase est la suivante :

« L'armée israélienne a tué plus de 120 Palestiniens en 24 heures à Khan Younès et à Rafah dans le sud du territoire, selon le Hamas ». (France 24, 4 février 2024).

La forme active est utilisée sans modération, lorsqu'Israël « élimine » des « terroristes », une action que l'opinion publique ne risque pas de condamner :

« Les forces israéliennes ont éliminé environ 90 terroristes, et plus de 300 suspects ont été interrogés dans l'enceinte de l'hôpital Shifa de la ville de Gaza […] » ou encore « À Jabaliya, une frappe aérienne israélienne a également éliminé six terroristes ». (RTS, 20 mars 2024).

Interprétation des résultats

La rhétorique médiatique permet de faire accepter une réalité difficile à tolérer, voire d'atténuer son impact auprès de l'opinion publique. Par exemple, « les bombardements se muent en frappes aériennes puis en frappes chirurgicales qui ne font plus de victimes civiles mais des victimes collatérales, voire des dommages collatéraux » (de Berny, 2010).

Revenons sur l'utilisation du terme « guerre », particulièrement dans l'expression « Guerre Israël-Hamas ». Cette « formule » (Fiala, Ebel, 1984 ; Krieg, 2009) crée, d'une part, l'impression d'une parité entre les deux parties et, d'autre part, elle vise à persuader l'opinion publique qu'Israël réagit à l'attaque du Hamas, le 7 octobre, tout en ignorant l'occupation de la Palestine et les crimes de guerre perpétrés par les Israéliens depuis 75 ans. Elle permet, en outre, de légitimer la violence de l'armée israélienne contre le peuple palestinien sous prétexte de combattre le « terrorisme ». Quand les médias parlent d'offensive israélienne « contre le Hamas », il est facile d'imaginer qu'ils tentent ainsi de dresser le tableau d'une guerre qui oppose deux « rivaux » de même puissance militaire : Israël (un état lourdement armé et soutenu par les gouvernements occidentaux) et le Hamas (un mouvement de libération).

Bien que disproportionné, l'assaut israélien a été présenté par les médias occidentaux comme une réponse justifiée à une attaque « terroriste ». Un cadrage qui a d'ores et déjà choisi à qui attribuer le rôle de victime et le rôle de coupable, autrement dit, qui mérite l'empathie et qui ne la mérite pas, et ce en faisant fi du nombre démesuré de civils palestiniens tués.

Ainsi, le choix des mots et des expressions utilisés par les médias traditionnels n'est pas arbitraire, et encore moins neutre. Les mots véhiculent des connotations qui influencent subtilement la perception du public des événements rapportés.

Nous avons aussi constaté que lorsque des articles évoquent les chiffres des civils palestiniens tués, ils ajoutent la mention « selon le Hamas », même si c'est le ministre de la santé qui présente les chiffres officiels. Et lorsqu'un article cite le ministère comme source, il l'exprime de façon à lier les chiffres au Hamas, en utilisant des

formulations comme « selon le ministre de la santé du Hamas ». Nous pouvons aussi reprendre l'exemple que nous avons mentionné dans la partie précédente : « Le porte-parole du ministère de la santé du territoire gouverné par le Hamas […] ». L'insistance sur l'attaque du 7 octobre et le Hamas comme acteur n'est pas fortuite. Notons que la nouvelle stratégie des journalistes est de commencer leurs entretiens avec les experts, les politiciens et les responsables des ONG par la question suivante : « est-ce que vous condamnez Hamas pour l'attaque du 7 octobre ? », n'est pas fortuite non plus. Cette stratégie d'occultation balaie subtilement et du revers de la main toute l'histoire tragique de la Palestine occupée depuis 75 ans pour concentrer l'attention de l'opinion publique sur un seul événement et susciter son empathie pour les Israéliens.

La recherche en psychologie de la persuasion a démontré qu'à force de répéter les mêmes propos non fondés, on augmente sa crédibilité et son potentiel d'acceptation par le public. Ce qui signifie pour la plupart du temps donner l'impression de « dire vrai », sans pour autant dire la vérité réellement (Charaudeau, 2014). Les médias ont compris qu'à force d'être exposée à des semi-vérités, l'opinion publique finit par céder à la désinformation. N'est-il pas bien connu qu' « un mensonge répété mille fois se transforme en vérité » ?

Enfin, notre analyse qualitative nous a permis de constater une relation de connivence entre le pouvoir politique et médiatique. L'agence de presse turque qui ne se plie pas à l'autocensure lexicale, s'aligne avec la position officielle du pays concernant la guerre à Gaza. Nous pouvons aussi prendre l'exemple de France 24. Lorsque nous consultons l'application du média, nous trouvons parmi les rubriques « Guerre en Ukraine » et « Guerre Israël-Hamas ». L'appellation de ces rubriques en soi démontre le positionnement de ce média à l'égard des deux conflits, qui est d'ailleurs le même que celui de la France.

Comme nous l'avons évoqué dans notre cadre théorique, la frontière entre information et communication est de plus en plus floue. Certains médias, en manquant d'impartialité, ont failli à leur mission fondamentale, d'informer le public dans le respect de la déontologie journalistique. À travers les mots et les expressions qu'ils choisissent, les tournures de phrases, le cadrage et l'angle qu'ils adoptent pour

relayer un événement, ils réussissent à impacter l'opinion publique et renforcer la position officielle du pouvoir en place, en faisant fi de la détresse humaine.

Les personnes ayant une connaissance limitée du contexte historique de la bande de Gaza, n'ont pu prendre connaissance de ce qui se passe à Gaza qu'à travers le traitement médiatique biaisé des médias occidentaux. En revanche, les réseaux sociaux ont joué un rôle important pour contrecarrer à la fois la propagande israélienne et le traitement partial de l'information par les médias occidentaux. Grâce à des journalistes palestiniens, le public a eu droit à une couverture alternative. Des journalistes que la guerre a fait connaître comme Motaz Azaiza ou Bisan, partageaient quotidiennement l'évolution de la situation sur Instagram et informaient le public en temps réel. Pour faire parvenir l'information à un grand nombre d'internautes et débusquer l'information trompeuse, les internautes ont, à leur tour, partagé en masse les vidéos et les publications diffusées par les journalistes palestiniens. Lorsque les vidéos étaient en arabe, des bénévoles se chargeaient de faire la traduction en anglais dans les commentaires afin d'augmenter leur portée.

La mobilisation des internautes et le travail des journalistes palestiniens ont porté leurs fruits. Les médias occidentaux ont certes eu recourt à l'euphémisme, évitant même l'utilisation de certains mots qui fâchent, mais les réseaux sociaux ont permis aux internautes de juger par eux-mêmes de la gravité de la situation. Les images parlaient d'elles-mêmes et disaient ce que l'usage des mots essayait de minimiser ou de dissimuler. Plusieurs hashtags ont accompagné le contenu palestinien comme #FreePalestine ou #StopTheGenocide. D'ailleurs, les hashtags concernant Gaza font partie des tendances sur X, et ce depuis plusieurs mois.

En outre, sur Instagram, la page « alhudoodnet » a procédé à un travail de « correction » des titres des presses arabophones concernant la couverture de la situation à Gaza. Cette page partage des titres dans lesquels elle barre les euphémismes et les remplace avec les mots les plus appropriés, en rouge, ou ajoute des mots qui manquent pour que l'information soit complète, surtout lorsqu'une phrase est à la voix passive.

Cela met en lumière l'importance des médias sociaux, comme cinquième

pouvoir, capable d'accroître la conscience publique sur les manipulations sémantiques qui façonnent les discours, avec pour objectif d'influencer voire de manipuler l'opinion publique.

La mobilisation des internautes, en particulier les jeunes, contre les mensonges et les demi-vérités, le travail sur les euphémismes et la novlangue qu'ils mènent au quotidien depuis le 7 octobre 2023 ainsi que la transmission en temps réel du génocide perpétré contre le peuple palestinien par les Israéliens et les gouvernements qui les soutiennent expliqueraient probablement l'acharnement des États-Unis sur des plates-formes, comme Tiktok, et leur volonté de les bloquer.

Conclusion

Nous avons tenté de comprendre dans notre étude comment les manipulations sémantiques sont utilisées dans le discours médiatique, pour façonner une réalité subjective, et quelles conséquences cela entraîne sur l'engagement du public, à l'ère des réseaux sociaux.

Il ressort de notre analyse que les médias traditionnels peuvent recourir à différentes techniques sémantiques qui trahissent leur positionnement et manque d'impartialité, comme employer des euphémismes qui atténuent la gravité de la situation, éviter d'utiliser des mots à connotation forte, même s'ils décrivent le mieux une situation, et aussi recourir à la voix passive pour éviter de donner une information complète qui répond à « qui fait quoi à qui ». Dans les démocraties libérales, les médias sont caractérisés par leur pluralisme, mais le discours est pour la plupart, similaire, à cause des règles lexicales dominantes. Les médias ont compris le rôle des mots et des expressions dans la manière dont le public comprend et réagit aux événements qui l'entourent.

Cependant, grâce aux réseaux sociaux, qui constituent un cinquième pouvoir, il n'est plus possible pour les médias traditionnels d'occulter certaines vérités, car les citoyens trouveront toujours le moyen de débusquer ce qui est occulté, masqué et relégué aux oubliettes comme l'histoire des territoires palestiniens occupés depuis 75 ans. Avec ces nouveaux médias, il est désormais possible de déjouer la propagande langagière et la rhétorique ambiante et de se défaire de leur emprise, car

l'opinion publique n'est plus enfermée dans une seule représentation de la réalité. Ainsi, nous assistons sur la place publique à une guerre de mots et des images entre les médias traditionnels et les réseaux sociaux qui s'est exacerbée avec le génocide perpétré en Palestine occupée. Cela dit, la liberté d'expression sur les réseaux sociaux n'est pas inconditionnelle. Elle est restreinte par des algorithmes, qui filtrent certains mots-clés et réduisent la portée de certains contenus.

Ce travail de recherche s'inscrit dans un projet plus global qui est en devenir. Il est important de souligner la nécessité d'un corpus plus grand pour mener une analyse des données plus fine et plus exhaustive. Par ailleurs, nous comptons explorer, dans des travaux futurs, la censure algorithmique des réseaux sociaux, et comment les utilisateurs jouent, eux-aussi, avec les mots, pour contourner cette censure.

Références bibliographiques

- AÏM, O., BILLIET, S. (2020). « Communication ». Paris : Dunod.
- BLONDIAUX, L. (1998). « La fabrique de l'opinion. Une histoire sociale des sondages ». Seuil.
- BOURDIEU, P. (2001). « Langage et pouvoir symbolique ». Paris : Seuil.
- CHAMPAGNE, P. (1990). « Faire l'opinion ». Paris : Minuit.
- CHARAUDEAU, P. (2003). « Les médias, un manipulateur manipulé. La manipulation à la française ». Éditions Economica.
- CHARAUDEAU, P. (2014). « L'art de mentir en politique ». Sciences Humaines. 256(2), 22.
- COHEN, S. (2002). "Folk Devils and Moral Panics". Routledge. Traduit en français par Ruwen, O. La panique morale, Grasset, 2004[1972].
- DE BERNY, P.-M. (2010). « Communication d'influence : Manuel de survie à l'usage des entreprises » Démocratie d'influence.
- DORNA, A. (2010). « La propagande « Pipole » : une forme déguisée de manipulation ». Humanisme. 289, 61-64.
- FIALA P., EBEL, M., (1983). « Langages xénophobes et consensus national en Suisse (1960-1981) », Université de Neuchâtel.
- KATZ, E., LAZARSFELD, P. (1955). "Personal Influence". New York: The Free Press.
- KRIEG-PLANQUE A. (2009). « La notion de « formule » en analyse du discours. Cadre théorique et méthodologique ». Presses Universitaires de Franche-Comté.
- LASWELL, H. (1952). « L'analyse du contenu et le langage de la politique ». Revue française de science politique. 2 (3).
- ROQUES, T. (2016). « Au Royaume-Uni aussi, l'hyperconcentration médiatique a de l'avenir ». ACRIMED (Action-Critique-Médias).

https://www.acrimed.org/Au-Royaume-Uni-aussi-l-hyperconcentration

- WOLTON, D. (2021). "Une théorie politique de la communication ». CNRS. https://www.wolton.cnrs.fr/une-theorie-politique-de-la-communication/

La mémoire filmique en danger: Enjeux et mutations de l'archivage cinématographique et audiovisuelle au Maroc à l'ère numérique

Mohamed Elafifi
Maroc

Résumé

L'archivage cinématographique représente un enjeu central dans la préservation de la mémoire culturelle et artistique des nations. Au Maroc, où le patrimoine filmique témoigne à la fois d'une richesse esthétique et d'une fragilité structurelle, les efforts de conservation restent limités par des contraintes institutionnelles, techniques et environnementales. Cet article propose une analyse critique de la situation actuelle de l'archivage cinématographique au Maroc, en mobilisant une méthodologie mixte articulant enquêtes quantitatives sur les dispositifs existants, entretiens qualitatifs avec des professionnels du secteur, et revue comparative de la littérature internationale. Les résultats mettent en évidence des lacunes importantes en matière de politiques publiques, l'absence de formations spécialisées, ainsi que l'urgence d'une stratégie nationale de numérisation. L'étude souligne le rôle pivot du Centre Cinématographique Marocain (CCM) et de la Cinémathèque Marocaine, tout en mettant en perspective les pratiques nationales à l'aune d'exemples internationaux plus avancés. En conclusion, des recommandations concrètes sont formulées en faveur d'une politique intégrée de sauvegarde, fondée sur les technologies numériques, la coopération institutionnelle et la valorisation de la mémoire filmique comme patrimoine collectif.

Mots-clés: archivage cinématographique ; mémoire audiovisuelle ; patrimoine marocain ; numérisation ; conservation ; Centre Cinématographique Marocain ; Cinémathèque

Introduction

L'archivage, en tant que pratique culturelle et technique, est aussi ancien que l'écriture elle-même. Depuis les premières tablettes cunéiformes de la Mésopotamie antique jusqu'aux bases de données numériques contemporaines, l'humanité a toujours ressenti le besoin de conserver ses traces, ses savoirs et ses œuvres. Comme le souligne Taylor (1986), « l'archivage est une manifestation du désir humain de préserver notre histoire face au temps qui passe ». Ce besoin fondamental s'est aujourd'hui complexifié à l'ère du numérique, où l'abondance de données contraste avec la précarité de leur conservation.

Dans ce paysage mémoriel en mutation, **l'archive cinématographique occupe une place singulière** : elle ne se limite pas à la conservation de films, mais participe à la **transmission d'un art**, **d'un langage et d'une mémoire collective**. Comme le rappelle M. Bensalah, « le patrimoine cinématographique est une mémoire visuelle qui dépasse le témoignage pour devenir médiation culturelle, forgeant les identités collectives à travers les images » (Bensalah, 2000). Le cinéma, en tant qu'art visuel et narratif, a accompagné les bouleversements historiques et politiques tout en construisant une mémoire visuelle inédite. Cette double fonction – témoin du réel et fabrique d'imaginaires – rend sa sauvegarde cruciale.

Au **Maroc**, pays de mémoire et de création, **la richesse cinématographique contraste avec la fragilité des dispositifs de conservation**. Le patrimoine filmique marocain, nourri par une diversité culturelle, linguistique et territoriale, se trouve menacé par des failles systémiques : obsolescence des supports analogiques, absence d'infrastructures spécialisées, sous-financement chronique, manque de formation, désorganisation institutionnelle. Les enquêtes menées entre 2023 et 2024 révèlent l'urgence d'agir. Comme le constate A. Semmar, « l'absence d'un centre national d'archives cinématographiques au Maroc freine toute politique cohérente de sauvegarde du patrimoine audiovisuel » (Semmar, 2012).

Dans ce contexte, **le Centre Cinématographique Marocain** (**CCM**) et **la Cinémathèque Marocaine** jouent un rôle clé, mais leurs actions restent limitées,

faute de coordination, de budget et de stratégie nationale intégrée. L'archivage relève alors du « parcours du combattant », avec une mémoire dispersée, parfois inaccessible, voire irrémédiablement perdue. Comme le souligne Marie-Anne Chabin (2007), « ne pas archiver, c'est laisser au hasard le devenir des informations que l'on a créées : elles seront perdues, ou peut-être sauvées par d'autres ; elles seront ignorées, ou mises en valeur ou encore déformées ».

Dans un monde où l'instantané domine et où le numérique pourrait constituer un **levier de préservation et de démocratisation de l'accès**, l'archivage cinématographique ne peut plus être envisagé comme une simple pratique technique, mais comme **un enjeu de mémoire**, **de culture et de souveraineté narrative**. Edmondson (2004) rappelle que les archives audiovisuelles « préservent non seulement du contenu informatif, mais également des éléments émotionnels, contextuels et culturels que les documents écrits ne peuvent pas capturer de la même manière ». Il s'agit dès lors **de sauvegarder non seulement des films**, **mais aussi des imaginaires**, **des mémoires minorées**, **des voix effacées**.

Ce travail se propose d'analyser les mécanismes actuels de préservation du patrimoine cinématographique marocain à l'ère du tout-numérique. Il s'appuie sur une méthodologie mixte, combinant une analyse quantitative des dispositifs d'archivage, une revue critique de la littérature scientifique, et des entretiens qualitatifs avec des professionnels du secteur. L'objectif est de **mettre en lumière les défis structurels**, **les manques de coordination et les potentiels négligés**, mais aussi de formuler des propositions concrètes. Comme le rappellent Hediger et Vonderau (2016), il ne s'agit pas uniquement de conserver des œuvres filmiques, mais bien de « sauvegarder le patrimoine culturel et artistique d'une époque ou d'une communauté ».

Plus qu'un simple état des lieux, cette étude ambitionne de **jeter les bases d'une politique publique cohérente**, capable de concilier les spécificités locales avec les standards internationaux, et de replacer l'archive au cœur de la fabrique d'une mémoire nationale partagée, ouverte et durable.

Enjeux théoriques et fonctions contemporaines des archives

Longtemps considéré comme une pratique technique ou administrative, l'archivage connaît aujourd'hui un profond renouvellement de sens. Il ne s'agit plus seulement de conserver, mais de préserver, transmettre, éclairer, témoigner. Loin d'être une opération neutre, il constitue un acte de médiation mémorielle, un outil de connaissance, un instrument de gouvernance, et un vecteur de valorisation patrimoniale. À l'instar du cinéma, des musées ou de la littérature, les archives incarnent un espace de résistance à l'amnésie programmée du monde contemporain. Cette reconfiguration du rôle des archives, tant dans le champ académique que dans la sphère publique, mérite une relecture critique et actualisée.

Dans l'imaginaire collectif, l'archive évoque volontiers le passé, la trace, la survivance. Elle est ce qui reste. Mais elle est aussi ce que l'on choisit de préserver. Comme l'écrit **Cook** (**1997**), les archives ne sont pas des reflets passifs de la réalité, mais des constructions sociales, des filtres à travers lesquels les sociétés racontent et ordonnent leur mémoire. Ainsi, archiver revient à instituer une mémoire – à sélectionner, hiérarchiser, figer des fragments du réel. Ce geste est profondément politique et culturel.

L'importance culturelle de l'archivage est manifeste dans l'histoire longue des civilisations. Des tablettes d'argile mésopotamiennes aux bases de données contemporaines, l'humanité a toujours éprouvé le besoin de conserver une partie de son savoir. Selon **Taylor** (**1986**), cette pratique traduit « le désir humain de lutter contre l'effacement du temps ». Les archives captent les valeurs, les conflits, les rituels, les évolutions sociales. Elles sont les empreintes vivantes des civilisations. **Posner** (**1972**) rappelle qu'« une société sans archives est une société sans mémoire », et donc sans identité.

Au cœur de cette dynamique, les archives deviennent une interface entre passé et avenir. Comme le souligne **Derrida** (**1995**), « l'archive n'est pas une question du passé, mais une promesse pour demain ». Elle éclaire le présent, ouvre des pistes d'interprétation et d'action, et garantit la continuité des savoirs. Les chercheurs, les

artistes, les citoyens s'y replongent pour comprendre, documenter, créer, réparer. Cette fonction heuristique est essentielle dans toute démocratie.

Dans le domaine scientifique, les archives constituent une ressource précieuse et irremplaçable. Elles sont les fondements empiriques de l'histoire, de la sociologie, de l'anthropologie, mais aussi des sciences du vivant, de l'environnement, ou des sciences politiques. Comme le notait **Schellenberg** (**1965**), les archives donnent accès à des « données primaires non filtrées », garantes de rigueur et d'objectivité dans la recherche.

Yakel (**2003**) évoque les archives comme des « fenêtres ouvertes sur le passé ». Elles permettent d'entrer dans des mondes révolus, d'en restituer les logiques internes, les voix oubliées, les structures profondes. Ce faisant, elles offrent des ressources précieuses pour renouveler les narrations, croiser les disciplines, développer de nouvelles méthodologies.

Dans un monde où les fake news prolifèrent, l'authenticité devient un enjeu épistémologique majeur. **Duranti** (**1998**) insiste sur la capacité des archives à garantir l'authenticité des sources. Leur fiabilité repose sur des principes de provenance, d'intégrité et de traçabilité qui constituent une barrière contre les manipulations et les approximations.

Enfin, les archives ne sont pas seulement des lieux de stockage, mais des « carrefours d'innovation » (Foster & Gibbons, 2005). La numérisation, l'analyse algorithmique, la modélisation 3D, les humanités numériques redéfinissent les usages des archives. Borgman (2015) souligne l'importance de la traçabilité dans les archives numériques pour assurer la transparence et la reproductibilité des travaux scientifiques.

Dans le contexte contemporain, les archives revêtent une importance stratégique pour la gouvernance des institutions. Elles documentent les décisions, garantissent la redevabilité, assurent la conformité réglementaire. Comme l'affirme Eastwood (2002), « l'archive constitue le socle de la diligence raisonnable dans les grandes transactions ».

Duranti et MacNeil (**1996**) vont plus loin en soulignant la fonction probatoire des archives : elles ne témoignent pas seulement d'un événement, elles peuvent faire foi, trancher, servir de preuve juridique. Leur intégrité est donc cruciale pour assurer la sécurité juridique des processus administratifs et commerciaux.

Shepherd et Yeo (**2003**) montrent que les bonnes pratiques archivistiques renforcent la crédibilité des organisations. Elles favorisent la transparence, construisent la confiance, et participent à la réputation publique. Dans une époque de défiance généralisée, cette vertu est stratégique.

Les défis réglementaires croissants imposent aussi une rigueur accrue. **Menne–Haritz** (**2010**) souligne la pression exercée par les normes internationales (ISO, RGPD, etc.) sur la gestion documentaire. Des archives bien tenues deviennent un levier de conformité, de sécurité et de protection contre les risques juridiques.

Dans le champ commercial, les archives sont devenues un levier d'analyse stratégique. Elles permettent de mieux comprendre les cycles de production, les comportements de consommation, les erreurs passées, les réussites à reproduire. Selon **Bearman** (**1994**), l'accès structuré à des archives bien organisées favorise les décisions éclairées.

Millar (**2017**) décrit les archives comme une base de connaissance dynamique permettant l'optimisation des processus. Loin d'être un poids, elles peuvent catalyser l'innovation. Saffady (2016) insiste sur leur rôle comme ressource d'intelligence économique. Elles sont sources d'inspiration, d'amélioration continue, de différenciation.

La discipline archivistique, comme le rappelle **Duranti** (**1998**), s'appuie sur des fondements théoriques solides : cycle de vie, intégrité, accessibilité, authenticité. Mais elle évolue sous la pression des mutations numériques. **Bearman** (**1998**) alerte sur les risques de perte et d'obsolescence. Il faut inventer des pratiques nouvelles, adaptées à la volatilité du digital.

La théorie des trois âges (**Pérotin**, **Duchein**) doit être repensée. Les frontières entre archives courantes, intermédiaires et définitives s'estompent. Le numérique impose une gestion continue, proactive, intégrée.

L'archivistique ne conserve pas seulement des documents. Elle préserve une mémoire vivante. Elle incarne une éthique de la transmission. Elle veille à ce que les savoirs, les luttes, les héritages ne soient pas ensevelis. Elle rappelle que toute société a le devoir de se souvenir.

Loin d'être une pratique routinière ou technique, l'archivage s'affirme aujourd'hui comme une mission sociale, culturelle et stratégique. Il constitue un rempart contre l'oubli, une source de savoir, un outil de gouvernance, un levier d'innovation. Dans un monde en mutation rapide, où les repères se brouillent et les mémoires s'érodent, les archives demeurent un ancrage précieux. Elles méritent reconnaissance, investissement et réinvention. Car en archivant, nous faisons bien plus que stocker : nous donnons sens, nous construisons, nous anticipons.

Pendant longtemps, les laboratoires cinématographiques sont restés dans l'ombre de l'industrie filmique, réduits à de simples rouages techniques dans la grande machine du septième art. Pourtant, à l'instar des collectifs féminins du monde arabe qui se sont insurgés contre l'effacement des femmes dans les récits et les postes à responsabilité (**Rawiyat**, **2019**), les laboratoires se révèlent être les bastions silencieux d'une résistance patrimoniale. Car derrière chaque pellicule restaurée, chaque image sauvegardée, se cache un combat pour la mémoire, une bataille contre l'oubli.

Les enjeux de cette lutte sont nombreux. Dans une époque marquée par l'instabilité des formats, la précarité des supports et l'hégémonie du numérique, les laboratoires de films incarnent cette volonté farouche de ne pas laisser sombrer un pan entier de notre histoire culturelle. Ils sont les gardiens d'un patrimoine fragile, souvent méconnu, mais essentiel. Comme les cinéastes arabes qui ont refusé le silence imposé par les structures patriarcales et étatiques, les acteurs de la conservation cinématographique revendiquent leur rôle : non plus simples techniciens, mais véritables militants de la mémoire.

Cette conscience s'incarne dans la pratique quotidienne. Le développement d'une pellicule, la restauration d'un film en nitrate, le traitement numérique d'une œuvre endommagée : autant de gestes minutieux qui s'apparentent à une forme de militantisme culturel. C'est dans ces gestes que s'inscrit une forme d'archéologie visuelle, une attention portée à chaque trace du passé, à chaque scintillement du réel fixé sur bande. Comme le rappelle **Ledesma Villon** (**2022**), chaque image sauvée est une victoire sur l'effacement, chaque film restauré est un pont tendu vers les générations futures.

Les laboratoires sont aussi des lieux d'innovation. Face à l'obsolescence des formats et à la disparition des savoir-faire analogiques, ils se réinventent, expérimentent, s'adaptent. Ce sont des zones hybrides, entre artisanat et technologie de pointe, entre mémoire et création.les professionnels des laboratoires conçoivent leur pratique comme un acte de résistance esthétique autant que technique.

Mais cette résistance est aujourd'hui menacée. Les coupes budgétaires, la fermeture de laboratoires historiques, la marginalisation des politiques de sauvegarde mettent en péril un écosystème déjà fragile. Le soutien institutionnel, à l'instar de celui apporté par la National Film Preservation Foundation, demeure inégal et souvent insuffisant. La situation marocaine, dans ce contexte, reflète un paradoxe saisissant : un patrimoine cinématographique riche et une absence criante de moyens pérennes pour le conserver. Il devient urgent de revendiquer pour ces laboratoires ce que les collectifs féminins ont exigé pour les femmes cinéastes : reconnaissance, financement, autonomie.

Ainsi, le laboratoire de film n'est pas qu'un espace de traitement chimique ou numérique. Il est un lieu de mémoire, un foyer de lutte, un atelier de transmission. Sa préservation n'est pas seulement une affaire technique, mais un enjeu profondément politique et culturel. Défendre les laboratoires, c'est défendre l'idée que le cinéma n'est pas un produit jetable, mais une trace, une empreinte, une mémoire collective à protéger avec la même ferveur qu'une langue menacée ou une tradition orale.

À l'ère numérique, où l'instantané domine, où les plateformes écrasent le temps long, cette mission devient encore plus essentielle. Les laboratoires incarnent une temporalité différente, faite de lenteur, de précision, de respect pour la matière filmique. Ils nous rappellent que toute mémoire se mérite, qu'elle demande soin, attention, et engagement. Comme les cinéastes femmes du monde arabe qui, face à l'effacement, ont décidé de s'organiser, de produire, de témoigner, les professionnels de l'archivage cinématographique doivent affirmer leur voix, défendre leur art, et construire les coalitions nécessaires à la survie de leur mission.

Car au bout du compte, la mémoire filmique, comme toute mémoire, ne tient qu'à celles et ceux qui la protègent.

L'archivage cinématographique au Maroc : contexte et défis

Le Maroc, pays de mémoire et de création, possède un patrimoine cinématographique riche mais fragile. Si le septième art marocain a su capter les grandes transformations sociales, politiques et culturelles du royaume, sa préservation reste aujourd'hui l'objet d'inquiétudes majeures. Ce texte se propose de décrire et déconstruire les enjeux de l'archivage cinématographique au Maroc à travers une analyse structurée en trois temps : un constat des défis matériels et institutionnels, une lecture critique des enjeux culturels et symboliques, et enfin une mise en perspective des dynamiques à l'œuvre pour sauver cette mémoire en danger.

Depuis les années 2000, la question de l'archivage cinématographique au Maroc est devenue cruciale. Nombre de films tournés avant cette période sont aujourd'hui endommagés, introuvables ou conservés dans des conditions précaires. Comme le relèvent les enquêtes menées entre 2023 et 2024, il existe un véritable déficit de formation spécialisée, de matériels techniques et de politiques publiques claires. Le Centre Cinématographique Marocain (CCM), bien qu'historique et central, souffre d'une surcharge fonctionnelle et d'un manque d'infrastructures de conservation. Quant à la Cinémathèque Marocaine, elle agit souvent de façon autonome avec des moyens limités.

Le constat est alarmant : les conditions climatiques non maîtrisées, la dématérialisation partielle, l'absence de déshumidificateurs, la fragilité des pellicules

nitrate ou triacétate sont autant de facteurs menaçant un corpus filmique déjà lacunaire. Edmondson (2004) souligne que "la disparition physique des supports entraîne une perte irréversible de données, mais aussi de contextes et de sensibilités historiques". Le Maroc, à ce titre, court le risque de voir sa mémoire visuelle amputée.

Archiver un film, ce n'est pas seulement le conserver, c'est le rendre à la communauté. Comme le rappelle Bensalah (2000), "le patrimoine cinématographique est une mémoire visuelle qui dépasse le témoignage pour devenir médiation culturelle, forgeant les identités collectives à travers les images". En ce sens, la conservation ne saurait être déconnectée d'une réflexion sur la mémoire, les usages, les transmissions. Le Maroc, pays à l'histoire coloniale et postcoloniale marquée, voit dans le cinéma un outil d'affirmation, de narration et parfois de réparation.

Des archives telles que celles de Bouanani, ou les documentaires des années 60 et 70, constituent une source inestimable pour l'écriture d'une histoire cinématographique autonome, marocaine. Pourtant, comme le relève Dornhof (2021), "ces archives peinent à être réappropriées, faute d'inventaire et de cadre juridique clairs". Le défi est donc autant symbolique que technique : comment donner sens et vie à un patrimoine en miettes ? Comment faire en sorte que les images circulent, enseignent, provoquent ?

Face à ce diagnostic, des efforts apparaissent. Depuis 2016, des opérations de numérisation ont été lancées, en collaboration avec des laboratoires étrangers. Le CCM, la SNRT et la Cinémathèque entament des campagnes de sauvetage, souvent ponctuelles mais porteuses. Le plan Images Archives Panafricaines, ou l'accord de coproduction Maroc-Royaume-Uni, offrent un espoir de mutualisation des ressources et de visibilité.

Cependant, la numérisation n'est pas une panacée. Elle suppose une standardisation des formats, des compétences nouvelles, une rigueur documentaire. Comme le rappelle Fertat (2002), "l'accès à l'archive suppose sa structuration préalable". Le Maroc ne pourra donc progresser sans une stratégie à long terme,

dotée d'investissements réguliers, d'une formation des professionnels, et d'une volonté politique claire.

En conclusion, l'archivage cinématographique au Maroc est aujourd'hui un champ de luttes symboliques, techniques et culturelles. Il ne s'agit pas seulement de sauver des bobines, mais de restaurer un récit, de préserver une mémoire, de nourrir une identité. La mémoire filmique, comme le dit Chabin (2007), "n'est pas un luxe du passé, mais une responsabilité envers l'avenir".

Vers une stratégie nationale d'archivage cinématographique

Le cinéma marocain, depuis ses balbutiements à la fin du XIXe siècle, constitue un réservoir exceptionnel de mémoire collective. Il témoigne des mutations sociales, culturelles et politiques du Royaume, tout en offrant un regard sensible sur les imaginaires populaires. Pourtant, cette mémoire filmique, qui incarne une identité nationale plurielle, reste aujourd'hui menacée. À l'instar du combat mené par les réalisatrices arabes dans le sillage des Printemps Arabes pour reconquérir la narration de leurs vies, le Maroc doit œuvrer pour reprendre en main la préservation de ses récits filmés. Car si les images en mouvement façonnent nos imaginaires, leur disparition appauvrirait irrémédiablement notre capacité à transmettre, comprendre et rêver le monde.

Le patrimoine cinématographique marocain est riche, foisonnant, mais vulnérable. Les premières œuvres projetées sur le sol marocain, dès 1896, puis les films de l'époque coloniale, sont autant de jalons d'une histoire visuelle que le temps et le climat menacent d'effacer (Cosandey, 1993 ; Boulanger, 1975). En réponse à ce constat alarmant, de nombreux experts s'accordent à souligner l'urgence d'une stratégie d'archivage nationale cohérente, structurée autour de trois axes fondamentaux : le renforcement des capacités institutionnelles, la numérisation raisonnée des fonds, et la valorisation des contenus.

Comme le souligne Edmondson (2004), l'archivage audiovisuel ne se résume pas à la conservation physique des supports ; il implique une réflexion profonde sur la pérennisation du contenu, sur son accessibilité, et sur sa transmission aux générations futures. Or, au Maroc, les défis sont nombreux : infrastructures

inadaptées, manque de formation spécialisée, obsolescence technologique, et absence de politique publique à long terme. Si le Centre Cinématographique Marocain (CCM) et la Cinémathèque Marocaine jouent un rôle central, leurs moyens restent insuffisants au regard de l'ampleur de la tâche. Le cinéma marocain, pourtant vecteur d'émancipation, de critique sociale et de diversité culturelle, risque l'amnésie faute de politiques actives.

Institution centrale dans la sauvegarde de la mémoire audiovisuelle nationale, **la Cinémathèque Marocaine** joue un rôle déterminant dans la conservation des œuvres cinématographiques du Royaume. En tant que dépositaire d'un patrimoine à la fois artistique, historique et identitaire, elle est garante d'une richesse documentaire irremplaçable, témoignant des transformations sociales et culturelles du pays. Toutefois, cette mission est aujourd'hui menacée par de nombreux obstacles, à la fois matériels, institutionnels et techniques.

L'un des défis les plus pressants demeure la **perte irrémédiable d'œuvres cinématographiques anciennes**. Comme l'indique Fertat (2002), plusieurs films de grande valeur, tels que *Le Savetier du Caire* (1947) ou *Cheddad le Justicier* (1947), sont désormais considérés comme disparus. Ce constat dramatique souligne l'urgence de mettre en œuvre une stratégie rigoureuse de conservation et de restauration, apte à protéger ce qui peut encore l'être.

La **fragilité des supports analogiques** constitue une autre menace. Les pellicules, particulièrement sensibles à l'humidité, à la chaleur et à la lumière, exigent des conditions de conservation strictes. Or, les infrastructures existantes au Maroc sont rarement à la hauteur de ces exigences. Faute de dispositifs de contrôle climatique adéquats, nombre d'œuvres continuent de se détériorer silencieusement, au sein même des dépôts censés les protéger.

Cette situation n'est pas propre au Maroc. Comme le rappelle la *Tableau 8* de synthèse, plusieurs institutions culturelles à travers le monde – de la Bibliothèque d'Alexandrie à la Bibliothèque de Mossoul, en passant par les archives du nitrate de cellulose ou les collections détruites du Musée National du Brésil – ont subi des

pertes irréparables, dues à des catastrophes naturelles, à des conflits armés ou à l'absence de mesures de sauvegarde anticipées.

En parallèle de ces problématiques liées aux supports physiques, se pose la question de la **transition vers le numérique**. Si la numérisation offre de nouvelles perspectives de conservation et d'accessibilité, elle nécessite toutefois des équipements spécialisés, des compétences techniques avancées et des infrastructures numériques sécurisées. Ces exigences représentent un coût élevé que les budgets publics actuels ne parviennent pas toujours à couvrir.

Le **déficit en ressources humaines spécialisées** aggrave la situation. Le personnel chargé de la gestion des archives doit être formé à la fois aux techniques traditionnelles de manipulation des pellicules et aux nouveaux outils numériques. Ce double niveau d'expertise est indispensable pour assurer une conservation durable, mais reste encore trop rare dans le paysage institutionnel marocain.

L'étude de Dornhof (2021) met en évidence la richesse des **Archives Bouanani**, qui constituent un cas emblématique du potentiel archivistique marocain. Pourtant, leur valorisation reste entravée par un manque de moyens techniques, une absence d'inventaire structuré, et des difficultés d'accès pour les chercheurs. Sans un effort conséquent de documentation et de restauration, ces fonds risquent de rester sous-exploités.

Face à ce diagnostic alarmant, plusieurs recommandations émergent. Fertat (2001) plaide pour **un renforcement structurel et statutaire** de la Cinémathèque Marocaine, qui gagnerait à disposer d'un statut juridique autonome, lui garantissant une marge de manœuvre accrue dans la gestion de ses ressources et dans l'élaboration de ses partenariats. Ce cadre permettrait d'attirer des financements pérennes et d'intégrer pleinement les réseaux internationaux comme celui de la **Fédération Internationale des Archives du Film** (**FIAF**).

La **diversification des sources de financement**, en incluant le secteur privé, les fondations culturelles ou la coopération internationale, apparaît comme une nécessité. De plus, la **formation continue des professionnels** de l'archivage, dans un cadre national et en lien avec des institutions partenaires à l'étranger,

renforcerait considérablement la capacité du Maroc à gérer et à valoriser son patrimoine filmique.

Autre défi majeur : la question des **droits d'auteur**, qui constitue souvent un frein à la numérisation, à la diffusion et à l'accessibilité des œuvres. Une réforme des cadres juridiques, alliée à une politique de sensibilisation des ayants droit et du public, s'impose pour garantir un accès élargi et éthique aux archives.

La **documentation systématique des fonds** est une autre priorité. Un inventaire exhaustif, croisé avec des outils de gestion numérique, permettrait non seulement une meilleure traçabilité des œuvres, mais faciliterait aussi leur exploitation dans les domaines de la recherche, de l'enseignement et de la médiation culturelle.

Enfin, **la coopération interinstitutionnelle**, tant au niveau national qu'international, est indispensable. Le partage des savoirs, des technologies et des expériences renforce la résilience des structures archivistiques et leur capacité à anticiper les crises.

Dornhof (2021) insiste sur le rôle central que doit jouer la **numérisation raisonnée**, accompagnée d'une politique d'inventaire accessible. Elle plaide également pour l'implication active des **chercheurs**, **cinéastes**, **institutions culturelles et publics** dans une dynamique de sauvegarde collective.

En conclusion, bien que la tâche soit ardue, la détermination et la collaboration sont les clés pour préserver l'identité cinématographique marocaine. La Cinémathèque Marocaine, en partenariat avec d'autres entités, a la responsabilité de transmettre cette richesse culturelle aux générations futures. Cela requiert une vision à long terme, un engagement inébranlable et une détermination sans faille.

Ce patrimoine, ancré dans une mémoire populaire mais aussi dans une histoire critique, ne peut être laissé au seul hasard des initiatives individuelles. Il est un bien commun. Comme l'écrit Cherchi Usai (2013), « une cinémathèque nationale ne peut pas rivaliser quantitativement avec le secteur privé ; elle peut seulement faire

la différence qualitativement, en approfondissant la compréhension des collections et en établissant l'institution comme une autorité culturelle. »

Les enjeux ne sont pas uniquement techniques. Ils sont aussi politiques, économiques, symboliques. Numériser les archives, c'est certes garantir leur survie, mais c'est aussi offrir au public marocain – et international – l'accès à un récit audiovisuel de sa propre histoire. La diversité linguistique, culturelle et territoriale du pays exige que cette mémoire soit plurielle, inclusive, décentralisée. Cela implique la reconnaissance du cinéma amazigh, des productions régionales, des films indépendants, et même des formats mineurs, tels que les documentaires télévisés ou les films militants.

Le rôle des plateformes numériques, des festivals, des universités et des médiathèques est ici essentiel. Car sauvegarder ne suffit pas. Il faut aussi montrer, diffuser, enseigner. Ce travail de mémoire active repose sur la coopération entre institutions, chercheurs, artistes et citoyens. Il suppose une volonté politique forte, mais aussi une sensibilisation de la société à l'importance de ses archives audiovisuelles, non comme un luxe muséal, mais comme un pilier de la démocratie culturelle.

Enfin, la préservation de la mémoire filmique est indissociable de la question de l'accès équitable. Comme l'a souligné Martin Scorsese : « Aujourd'hui plus que jamais, nous avons besoin de nous parler, de nous écouter et de comprendre comment nous voyons le monde, et le cinéma est le meilleur moyen pour y parvenir » (Reddy, 2018). C'est donc au nom de cette nécessité de dialogue entre les générations, les régions et les cultures que le Maroc doit penser son archivage cinématographique non comme une tâche secondaire, mais comme une urgence patrimoniale, éthique et politique.

Conclusion

Le Maroc, fort d'un patrimoine cinématographique à la fois riche, pluriel et profondément ancré dans la diversité de ses paysages, de ses langues et de son histoire, incarne pleinement l'enjeu stratégique de l'archivage cinématographique. À travers les efforts du Centre Cinématographique Marocain (CCM) et de la

Cinémathèque Marocaine, ce patrimoine visuel a pu être en partie préservé, devenant un vecteur de mémoire collective et un levier d'affirmation identitaire.

Mais archiver ne saurait se réduire à une opération de stockage ou de sauvegarde matérielle. Il s'agit d'un processus complexe, mobilisant des compétences techniques pointues, des ressources soutenues et une volonté institutionnelle forte. À l'heure où les supports traditionnels se fragilisent et où les technologies numériques se renouvellent sans cesse, la pérennisation des œuvres soulève des défis inédits. Chaque support – pellicule, bande magnétique ou fichier numérique – impose ses propres contraintes, mais tous convergent vers une finalité partagée : la transmission d'une mémoire vivante, accessible et signifiante.

Au-delà des contraintes technologiques, les enjeux sont aussi culturels et éthiques. Comment rendre les archives accessibles sans les dénaturer ? Comment représenter équitablement la pluralité des voix, des dialectes, des récits et des imaginaires du pays ? Ces interrogations demeurent au cœur d'une politique de sauvegarde qui, pour être efficace, doit conjuguer exigence de rigueur et ambition d'inclusion.

Le Maroc se trouve aujourd'hui dans une position charnière. Son ancrage géographique entre l'Afrique, le monde arabe et l'Europe lui confère une responsabilité particulière dans la réflexion sur les modèles de préservation du patrimoine audiovisuel. Doté d'une jeune génération de professionnels – archivistes, techniciens, réalisateurs – il a les moyens de devenir un acteur moteur sur la scène internationale en matière de mémoire filmique.

Encore faut-il penser l'archivage en lien avec ses publics. Car une archive, aussi précieuse soit-elle, perd de sa portée si elle reste confinée aux dépôts ou aux réserves. Valoriser les archives, c'est aussi garantir leur diffusion à des fins pédagogiques, scientifiques ou simplement culturelles. C'est rendre au cinéma sa fonction de médiation sensible, de dialogue entre les générations, les territoires et les récits.

Certes, la technologie introduit de nouveaux défis. Mais elle ouvre aussi des horizons inédits. L'intelligence artificielle, la numérisation haute définition, la

réalité virtuelle ou les plateformes collaboratives internationales offrent des outils puissants pour restaurer, partager et faire vivre les œuvres. Le futur de l'archivage cinématographique reste à écrire, mais il est riche de promesses.

Car, au fond, ce qui confère à l'archive cinématographique sa légitimité et sa force, c'est sa dimension profondément humaine. Chaque image conserve une émotion, chaque son réveille une époque, chaque plan contient un fragment d'imaginaire. Préserver ces éléments, c'est sauvegarder une part de ce que nous sommes collectivement.

Reste une question essentielle : que laisserons-nous aux générations futures ? Dans un monde saturé de données mais souvent amnésique, comment assurer la survivance de notre mémoire culturelle la plus intime, capturée par les caméras et portée par les voix du cinéma ? C'est ce défi, à la fois technique, politique et sensible, que le Maroc doit relever avec lucidité, ambition et foi dans la pérennité de l'art et de la mémoire.

L'archivage cinématographique, bien qu'étroitement lié aux enjeux technologiques contemporains, est avant tout une question de volonté politique et de reconnaissance culturelle. Au Maroc, il y a urgence à agir pour ne pas perdre un pan entier de la mémoire audiovisuelle nationale. Les pistes explorées dans cet article permettent de tracer les contours d'une politique cohérente, à la croisée de la technique, du patrimoine et de l'engagement public.

Bibliographies

- Bearman, D. (1993). *Electronic evidence: Strategies for managing records in contemporary organizations*. Archives & Museum Informatics.
- Bearman, D. (1994). *Electronic Evidence: Strategies for Managing Records in Contemporary Organizations*. Archives & Museum Informatics.
- Bearman, D. (1998). Reality and Chimeras in the Preservation of Electronic Records. *D-Lib Magazine, 4*(4). https://doi.org/10.1045/april98-bearman
- Bensalah, M. (2000). La mémoire audiovisuelle et cinématographique : un patrimoine en danger. *Insaniyat, (12)*, 149–158. https://doi.org/10.4000/insaniyat.7915
- Blake, J. (2000). On Defining the Cultural Heritage. *International and Comparative Law Quarterly, 49*(1), 61–85. https://doi.org/10.1017/S0020589300064031
- Borgman, C. L. (2015). *Big Data, Little Data, No Data: Scholarship in the Networked World*. MIT Press.
- Boulanger, G. (1975). *Le cinéma au Maroc : entre mirage et réalité*. Éditions Afrique Orient.
- Brandenburg, K., & Bosi, M. (1997). Overview of MPEG audio: Current and future standards for low-bit-rate audio coding. *Journal of the Audio Engineering Society, 45*(1/2), 4–21.
- Chabin, M.-A. (2007). *La mémoire, l'oubli et l'archive*. L'Harmattan.
- Cherchi Usai, P. (2000). *The Death of Cinema: History, Cultural Memory, and the Digital Dark Age*. BFI Publishing.
- Cherchi Usai, P. C. (2013). *The Death of Cinema: History, Cultural Memory and the Digital Dark Age*. British Film Institute.
- Cook, T. (1997). What is Past is Prologue: A History of Archival Ideas Since 1898, and the Future Paradigm Shift. *Archivaria, (43)*, 17–63.

- Cosandey, F. (1993). Le cinéma marocain : genèse, développement, reconnaissance. In *Cinéastes du Sud* (pp. 71–89). L'Harmattan.
- Derrida, J. (1995). *Mal d'archive : Une impression freudienne*. Galilée.
- Dornhof, S. (2021). Fragments d'une archive postcoloniale : Le fonds Ahmed Bouanani à Rabat. In I. Boujij & S. Dornhof (Eds.), *Archives, répertoires et formes de savoir postcolonial* (pp. 119–136). Edition Diaphanes / Archives Books.
- Dornhof, S. (2021). Le modernisme vernaculaire au Maroc : cinéma, archives et politique de la mémoire. In M. Rollet (Éd.), *Cinémas du Maghreb et des diasporas* (pp. 97–117). L'Harmattan.
- Duchein, M. (1970). *Les archives : théorie et pratique archivistique dans les pays de langue française*. Éditions du Cercle de la librairie.
- Duranti, L. (1998). *Diplomatics: New Uses for an Old Science*. Scarecrow Press.
- Duranti, L., & MacNeil, H. (1996). The Protection of the Integrity of Electronic Records: An Overview of the UBC-MAS Research Project. *Archivaria, (42)*, 46–67.
- Eastwood, T. (2002). Toward a Social Theory of Appraisal. In T. Eastwood & H. MacNeil (Eds.), *Currents of Archival Thinking* (pp. 71–98). Libraries Unlimited.
- Edmondson, R. (2004). *Audiovisual Archiving: Philosophy and Principles*. UNESCO.
- Enticknap, L. (2013). *Film Restoration: The Culture and Science of Audiovisual Heritage*. Palgrave Macmillan.
- Fédération Internationale des Archives du Film (FIAF). (n.d.). Who we are. https://www.fiafnet.org
- Fertat, A. (2001). *Le cinéma marocain : de la production à la réception*. Eddif.

- Fertat, A. (2002). L'archive cinématographique au Maroc : état des lieux et perspectives. *Revue Marocaine de la Documentation et des Archives, 8*(1), 45–67.
- Fertat, A. (2002). *Le cinéma marocain en question : étude critique*. Afrique Orient.
- Foster, N. F., & Gibbons, S. (Eds.). (2005). *Studying Students: The Undergraduate Research Project at the University of Rochester*. Association of College and Research Libraries.
- Hediger, V., & Vonderau, P. (Eds.). (2009). *Films That Work: Industrial Film and the Productivity of Media*. Amsterdam University Press.
- Hedstrom, M., & Lee, C. A. (2002). Significant properties of digital objects: Definitions, applications, implications. *Proceedings of the DLM-Forum 2002*, Barcelona, Spain.
- Jones, J. (2002). Preserving the moving image. In L. Bell & L. Gray (Eds.), *Managing Records in Global Financial Markets* (pp. 125–143). Gower.
- Kattelle, A. J. (2000). *Home Movies: A History of the American Industry, 1897–1979*. Transition Publishing.
- Ledesma Villon, L. (2022). The Quiet Artisans of Memory: A History of Film Laboratories in Archival Practice. *Journal of Film Preservation, (106)*, 54–68.
- Lipton, L. (1975). *Independent Filmmaking*. Praeger Publishers.
- Marzola, L. (2016). Making films in the age of Edison: Leigh M. Griffith and the laboratory culture of early cinema. *Film History: An International Journal, 28*(1), 1–26.
- Menne-Haritz, A. (2010). *Business Processes: The Backbone of Effective Records Management*. Society of American Archivists.
- Millar, L. (2017). *Archives: Principles and Practices* (2nd ed.). Facet Publishing.

- National Film Preservation Foundation. (n.d.). Grants and preservation projects. https://www.filmpreservation.org
- Offenhauser, A. (1943). Processing motion picture films. *Journal of the Society of Motion Picture Engineers, 41*(1), 3–17.
- Paquette, J., & Nelson, R. (2017). *Cultural Policy, Work and Identity: The Creation, Renewal and Negotiation of Professional Subjectivities*. Routledge.
- Pérotin, Y. (1961). *Introduction à la pratique archivistique*. Centre National de la Fonction Publique Territoriale.
- Posner, E. (1972). Archives in the Ancient World. *The American Archivist, 35*(2), 141–155. https://doi.org/10.17723/aarc.35.2.13v775053j4x36k2
- Rawiyat. (2019). Présentation du collectif Rawiyat – Sisters in Film. *Programme "Women's Empowerment Through Film", Festival du film d'El Gouna*.
- Reddy, T. (2018). Martin Scorsese: Why we must preserve our film heritage. *The Guardian*.
- Saffady, W. (2016). *Managing Electronic Records* (4th ed.). ARMA International.
- Schellenberg, T. R. (1956). *Modern Archives: Principles and Techniques*. University of Chicago Press.
- Schellenberg, T. R. (1965). *The Management of Archives*. Columbia University Press.
- Semmar, A. (2012). Mémoire du cinéma marocain : entre oubli institutionnel et initiatives individuelles. *Africultures, (89)*. https://journals.openedition.org/africultures/19945
- Shepherd, E., & Yeo, G. (2003). *Managing Records: A Handbook of Principles and Practice*. Facet Publishing.
- Slide, A. (1998). *Nitrate Won't Wait: A History of Film Preservation in the United States*. McFarland.

- Taylor, H. A. (1986). Transformation in the Archives: Technological Adjustment or Paradigm Shift? *Archivaria, (21)*, 12–28.
- Yakel, E. (2003). Listening to Users. *Archival Issues, 26*(2), 111–127.
- Yeo, G. (2007). Concepts of record and the record continuum. *American Archivist, 70*(2), 315–343.

Digital expression on social media: when algorithms redefine freedom of speech

Oumaima HAJRI
Faculty of Letters and Humanities, Saïs
Sidi Mohamed Ben Abdellah University
Younès DAIFE
National School of Business and Management
Fez, Sidi Mohamed Ben Abdellah University
Moroc

Abstract

Revolution and the rise of social media have drastically changed the media landscape and the public sphere. They have reshaped the way journalism is practiced and transformed citizen's relationship with information. Thanks to social networks, the audience is no longer a passive consumer of information. Through social media, they not only access news but also actively contribute to information production by sharing content on these platforms. As a result, traditional media have lost their monopoly over the public sphere and the control they once had over public discourse. While social media have offered users with a space for expression, is this expression truly unconditional, or is it subjected to restrictions? Through a literature review and a quantitative study conducted among Moroccan users, we explored this research question by examining their perception of freedom of expression on social media and their experiences with content moderation on these platforms. Our study reveals that expression on social media is not free from the chains of censorship. It is in fact conditioned by algorithms that limit the visibility of some content while amplifying others. Indeed, most of surveyed users reported experiencing censorship on social media, particularly in light of what is happening on the international stage, particularly in Gaza. Given that our qualitative study was

conducted while the war was still ongoing, our participants—especially those who actively expressed their views on social media regarding the conflict—were able to draw from their own experiences when responding to our questions. In addition to algorithmic censorship, in some authoritarian countries, freedom of expression on social media is also restricted or controlled by government, as highlighted in the Reporters Without Borders (RSF) report on digital predators of press freedom. Additionally, artificial intelligence is increasingly used to suppress certain voices. In response to these various forms of censorship, users have developed circumvention strategies, such as altering the spelling of certain words, to prevent their content from being deleted.

Keywords: social media, algorithms, censorship, freedom of expression, shadowbanning

Introduction

Social media have emerged since the late 20th century, transforming the information landscape and the way we communicate. These new media are characterized by their immediacy and universal reach, enabling access to a global audience and facilitating the transmission of information (Serge Tisseron, 2011). The rise of the internet and social media has disrupted the traditional media landscape. For instance, social networks have redefined the configuration of the media environment and have fostered the democratization of the public sphere (Dominique Cardon, 2010). A transformation that was particularly evident during the Arab revolutions (David Kessler, 2012). By providing users with a space for expression, social media have broken the traditional media's monopoly over airtime and citizens' access to the media and public sphere. Journalists, who often favored official sources to preserve their professional autonomy, could even ignore or filter citizen messages (Marc-François Bernier, 2013).

Unlike traditional media, social networks allow citizens to take a more active role in the information landscape. The connected citizen not only consumes information but also produces and disseminates it through the content they create (Kessler, 2012). That said, although social media have broadened the opportunities for expression online, this expression is not without limits, notably due to the moderation exerted by these platforms through algorithms. This raises questions about the nature of the freedom of expression that social media enable. Is it unconditional, or does it face restrictions? This study also explores the perceptions of Moroccan users regarding freedom of expression and content moderation on these platforms. The objective is to assess how Moroccan internet users perceive online freedom of expression and to identify the limitations they encounter, particularly through their experience of moderation. To this end, we conducted a literature review along with a quantitative study using an online survey questionnaire addressed to Moroccan users of three social networks: Facebook, Instagram, and X (formerly Twitter).

The importance of our study lies in its examination of the underpinnings of online expression based on the experiences of Moroccan users, especially considering that these new media once experienced a period of euphoria—particularly in their early days—due to the perceived freedom of expression they offered. Today, these platforms reveal limitations that warrant attention.

Literature review

1.1. Social Media: A Controlled Space of Expression

Social media can serve as platforms for expressing minority opinions and, consequently, enriching public discourse. As argued by Habermas (1996) and Papacharissi (2002), social media can be considered a public sphere, providing citizens with the opportunity to debate political issues and draw the attention of the media and political actors.

Social media are defined as platforms that host, disseminate, and structure content shared by other users, though they do not produce the main content themselves (Gillespie, 2018). At first, these platforms were primarly created to facilitate social connections among users to maintain relationships, but over time they have evolved to include practices of content sharing and communication (Alaimo et al., 2020; Gillespie, 2018).

Social media enable the diffusion of a wide variety of messages. Moreover, they offer users the possibility to express themselves anonymously by creating anonymous accounts, allowing them to speak more freely without their identity becoming a constraint (Serge Tisseron, 2011). Social media encompass three fundamental freedoms, particularly freedom of expression and freedom of information which are of particular interest to our study. (Díaz-Campo & Segado-Boj, 2014). Freedom of expression refers to the right of citizens and organizations to express and disseminate information, opinions, or facts via social media. Freedom of information, on the other hand, denotes citizens' right to access relevant and factual information while avoiding misleading or manipulative content. Indeed, social media allow users to be informed about political issues and public affairs even if they are not actively seeking such

information (Fletcher & Nielsen, 2018).

By constituting relevant spaces for the distribution and circulation of information, including political information (Anspach, Jennings, & Arceneaux, 2019), these new media have transformed the traditional public sphere into a new digital public sphere (Carlson, 2016; Noguera-Vivo, 2018), enabling minority or marginalized groups by traditional media to express themselves more fully (Agur & Frisch, 2019; Mundt, Ross, & Burnett, 2018).

However, despite the ease of expression they offer, these platforms remain controlled systems (Plantin, Lagoze, Edwards, & Sandvig, 2018). Private companies that manage social media can control, monitor, and regulate what is published on their platforms. They can hide or delete publications they deem inappropriate. In some cases, such control is beneficial as it filters out harmful content, such as hate speech or propaganda. Yet, this control can also lead to arbitrary censorship, with these companies deleting content without clear reasons, thereby threatening freedom of expression (Leite & Cardoso, 2015). Algorithms play a crucial role in this form of censorship.

1.2. Algorithms, Algorithmic Audiencing and the Monetization of User Engagement

Freedom of expression on social media remains a mixed reality. The very platforms that enabled the emancipation of Arab peoples during the Arab Spring and fostered social protest have become “instruments of censorship”. Social networks like Facebook or Twitter do not exercise beforehand control over the content posted. However, these platforms are not neutral; through their algorithms, they can filter, sort, and decide whether to make publications visible or not. These activities can be characterized as "editorial activities" (Romain Badouard, 2021). Social media can censor content and even ban accounts if the shared content is deemed contrary to their community guidelines. Indeed, these platforms ban violent or pornographic content, hate-inciting messages, or content displaying nudity. Political correctness dictates that not everything is acceptable to say or show. However, these social

networks sometimes seize content that is not necessarily immoral. Jean-Pierre Saez, researcher and photographer, laments the censorship imposed on artworks on social media. According to him, images considered innocent are suppressed and undergo “algorithmic censorship”. He cites as examples Delacroix’s Liberty Leading the People and the Copenhagen version of The Little Mermaid, where, although the depiction of nipples is fictional, it was deemed inappropriate by Facebook’s algorithms. Saez speaks of a “hypocrisy in this censorship system”, arguing that social media allow raw violent images or intolerance preaching, which, although far from fictional, are still tolerated (Jean-Pierre Saez, 2018).

Beyond algorithmic censorship, social media personalize the content displayed on our feeds based on our preferences, thus reinforcing our cognitive biases. In fact, social media platforms often connect us with individuals who share our interests and opinions, thanks to algorithms that analyze user data to tailor content to their interests (Bucher, 2012; Cohen, 2018). While some users may appreciate this personalization, it is clear that algorithms can limit our exposure to diverse viewpoints. This leads to the creation of "filter bubbles" or "echo chambers" that further reinforce our existing beliefs (Pariser, 2012; Dubois & Blank, 2018b). In this context, the concept of “algorithmic audiencing” illustrates how algorithms determine who receives which content in order to satisfy economic interests (Everett, 2019). This differs from traditional censorship as it operates in a more opaque and automated way, raising questions about the fairness of content regulation (K. Riemer & S. Peter, 2021). This mechanism affects freedom of expression by restricting the exposure of specific content while amplifying other messages that are likely to generate more engagement, thereby ensuring the profitability of social media platforms. Thus, user activity is monetized through algorithms (Zuboff, 2015). The collection of data on users and their behaviours has facilitated the monetization of social media platforms by enabling strong content personalization to boost user engagement and maximize profit. For example, on Facebook, algorithms sort content to foster user engagement (Krasnova et

al., 2010; Reuver et al., 2017; Quodling, 2018; Ryan-Mosley, 2020; Russell, 2007; Clarke, 2020). Maximizing user engagement through algorithms has raised concerns about the spread of misinformation, particularly since sensational or scandalous information tends to receive higher engagement from users. Such content can then be amplified by the algorithms of platforms like Facebook (Vosoughi et al., 2018; Edelson et al., 2021).

The regulation of social media relies on content moderation. This can be perceived either as a way to protect internet users or communities (Johnson, 2017) or as a form of censorship (WSJ Editorial Board, 2019). That said, to safeguard freedom of expression on social media, one must not only address the issue of censorship but also consider the distortions introduced by algorithmic audiencing. Both factors affect freedom of expression (K. Riemer & S. Peter, 2021). The internet was initially perceived as a space for free exchange (Berners-Lee, 2020). However, social media have changed this dynamic by drawing attention to the role of private companies in organizing public discourse (Chander & Lê, 2013; Balkin, 2018). Indeed, platforms like Facebook and Twitter have the capacity to moderate content and influence the visibility of messages, thus playing a major role in regulating freedom of expression (Gillespie, 2018; Balkin, 2018).

1.3. Shadowbanning and censorship on social media

Among the practices used by social media to reduce the visibility or reach of certain content is shadowbanning. Although this concept is not new, it gained prominence in 2018 with Donald Trump's accusations against Twitter for censoring certain conservative tweets (Stack, 2018; Delmonaco et al.). Shadowbanning refers to hiding certain posts from all users except their author, often without the author's knowledge (Stack, 2018).

Social media platforms can use shadowbanning to reduce the reach of a user's content without them knowing, subtly shaping public discourse without significantly affecting user engagement. Shadowbanning is regarded as a form of hidden censorship (Chen Y.-S. & Zaman T., 2024).

Some social media platforms, such as TikTok, Facebook, and Instagram, admit to employing certain content deprioritization practices rather than explicitly acknowledging shadowbanning (Delmonaco et al.). This deprioritization – or reducing the priority of certain content - is a less politically risky approach for these platforms since it enables them to reduce the visibility of certain content without outright removal. That said, social media are criticized for their content moderation practices, which are seen as unfair and opaque, often based on gender, race, disability, and sexuality (Binns, 2018; Noble, 2018; Matamoros-Fernández, 2017). Indeed, some internet users decry the lack of impartiality on social media when it comes to censoring posts or hashtags. In 2021, 14 French feminist activists decided to sue Facebook, demanding that the social network reveal its moderation criteria. These activists denounce the removal of their content and the suspension of their accounts when discussing violence against women or sex education.

In a report released in 2021, Instagram denied using shadowbanning but acknowledged a lack of transparency regarding content moderation, which creates a sense of censorship among users. The platform also promised improvements, despite the challenge of managing all the content reports it receives.

To counter shadowbanning, some users develop strategies of "algorithmic resistance" to bypass algorithmic censorship and the restrictions enforced by social media platforms (Velkova & Kaun, 2021). This can include individual or collective actions, particularly to amplify the visibility of content that may be subject to algorithmic censorship (Simpson & Semaan, 2022). To avoid having their content removed, some users practice self-censorship, for example, by pixelating images or removing certain hashtags from their posts (Bain, 2022; Simpson & Semaan, 2022). They may also use alternative hashtags or modify their content (DeVito, 2020).

To bypass social media censorship and avoid AI-driven moderation on these platforms, users can use codes, emojis, or intentional typos when posting

sensitive or potentially censored content. This practice is known as "algospeak" in the U.S. English-speaking users deliberately misspell or alter words by replacing letters with numbers or symbols. For example, replacing the letter S with the symbol $, or the letter O with the number 0. Instead of writing "sex," they might write "seggs," and instead of "killed," they might use "unalive." This term was widely used to discuss the war between Ukraine and Russia (Lorenz, T. 2022).

1.4. Government censorship of Digital Expression

Freedom of expression on social media is restricted not only by algorithms but also by government oversight. This supposedly open space is subject to the moderation of sovereign authorities. Governments seek to maintain their monopoly on political power or uphold their role as “guardians of public order”. Some governments have implemented measures to regulate internet usage, such as filtering online communications or establishing an “internet police”. Xi Jinping’s China, for example, enforces severe censorship. According to a survey by the independent Hong Kong-based online platform Duan Chuanmei, China's internet police shut down 400,000 individual social media accounts and deleted 3.5 million pieces of content in 2021 (Richard, J. 2022).

Despite these state-imposed restrictions, cyber activists continue to find ways to circumvent government censorship, especially since state-owned or official media often merely echo the official narrative, particularly during times of crisis (Bogui & Agbobli, 2017). It is cyber activists who shed light on what is happening in their countries and expose to the international public what governments try to conceal. Iran serves as a prime example. Since the start of protests in mid-September 2022 following the death of young Kurdish woman Mahsa Amini, the Iranian regime has sought to stifle protests by slowing down internet speeds. Iranian internet users had to adapt to continue expressing themselves despite governmental censorship. They started using VPNs—private networks that mask IP addresses and allow Iranians to connect anonymously. However, VPNs are not a foolproof solution, as they can be

easily detected and blocked (Félix, C., 2022).

Given all this, freedom of expression must not only include the right to speak without censorship but also the ability to reach an audience freely and transparently. In other words, messages should be heard without algorithmic interference, that can either amplify or suppress their reach (Shirky, 2008).

To highlight how some governments suppress press freedom, the NGO Reporters Without Borders (RSF) published a 2021 report listing the 20 predators of information freedom. These predators are none other than leaders of countries that do not recognize press freedom.

According to Christophe Deloire, RSF's Secretary-General, this list raises awareness that the auxiliary agents used by authoritarian regimes can sometimes operate from or within democratic countries. Instead of pointing directly at world leaders, the report exposes digital enforcers used by governments to restrict freedom of expression. These state-sponsored, private, or informal entities demonstrate that investigative journalists and all those who challenge authority can become targets of sometimes covert actors or oppressors.

These on=line adversaries of free information aim to silence journalists perceived as a threat to those in power. The digital enforcers deploy various tactics, such as falsely reporting dissidents' social media accounts to get them banned, launching campaigns of insults and threats against identified targets, blocking news websites and communication apps like Signal, WhatsApp, Twitter, Facebook, or Telegram, spreading disinformation and misleading memes, or using surveillance software to spy on journalists. According to this report, online information freedom is compromised through harassment, government censorship, disinformation, spying, and surveillance.

Methodology

To address our research question, which revolves around freedom of expression on social media—between myth and reality—particularly considering the work of algorithms and AI technologies that reinforce propaganda, we adopted a quantitative approach. The objective of the study is to assess Moroccan users' perception of freedom of expression on social media and their experience with content moderation on these platforms.

We collected data through a questionnaire distributed via social media platforms, mainly Facebook, Twitter and Instagram. We chose these platforms because they are the primary sources of information sharing among internet users. Snapchat and TikTok are more for entertainment purposes, while Linkedln is used for job searches.

We created our survey using Google Forms and shared it with active users of these platforms. The inclusion criterion for the sample selection was being an active user of the mentioned social media platforms. Indeed, individuals who are familiar with these platforms and use them frequently are better equipped to understand the phenomenon and express their views on whether digital expression is truly free or not. In fact, during the survey, most respondents indicated using social media up to three times per day.

The sample is composed of 65% women and 35% men, with an average age of 30. The colored regions represent the geographical distribution of participants across different regions of Morocco (Figures 1 and 2). Covering multiple regions of Morocco is essential to ensure broader representativity of our sample.

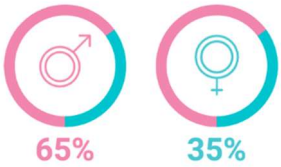

Figure 1: Percentage of participants by gender.

Figure 2: Demographic background of participants.

The responses were collected over a period of 4 to 5 weeks. Data analysis will rely on descriptive statistics, with findings presented in simple graphical formats The questionnaire consisted of closed-ended questions (Likert scales, yes/no) and open-ended questions to tackle quantitative and qualitative insights.

The questions primarily focused on:

- Perception of freedom of expression on social media.
- Personal experiences of censorship or shadowbanning.
- Opinions on the influence of algorithms on content visibility.
- Use of strategies to bypass censorship (e.g., algospeak).

We have selected the most important questions from our survey for our study (Table. 1)

Table 1: Main questions of the survey.

No.	**Question**
1	Which social media platforms do you use the most? (select up to 3)
2	What are your main reasons for using social media? (select up to 3)
3	To what extent are you satisfied with the space of expression provided by social media platforms that you use?

4	Do you think social media provides a platform for free expression?
5	Have you ever felt that your opinions or content were restricted or censored by social media platforms?
6	Do you think freedom of expression on social media is limited by algorithms?
7	To what extent do you think social media algorithms affect the diversity of opinions visible on these platforms?
8	Have you ever used tools or techniques to bypass censorship on social media?
9	Have you ever changed the way you express yourself on social media to avoid censorship?

Results

Regarding the first question about the most used social media platforms by our participants, Facebook ranks first with 34% of users, followed by Instagram with 28% of users. TikTok is in third place with 24% of users, while X is used by 9% of participants. Snapchat comes last with 5% of users (Fig.3).

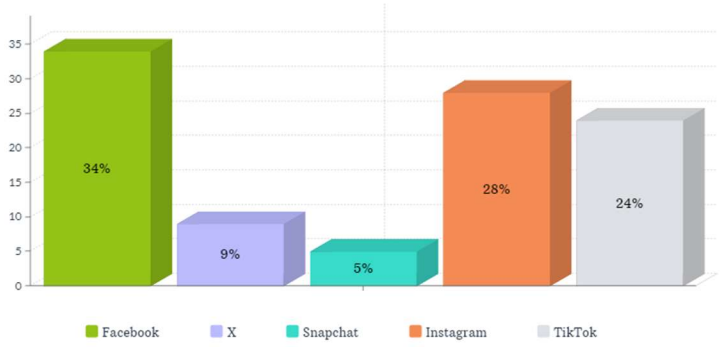

Figure 3: The use of social media by our participants.

We then asked our participants about the reasons for using social media, allowing them to choose up to three answers. 31% of respondents indicated they use these platforms mainly for entertainment, while 29% use them to share

opinions or for self-expression. 24% of respondents use social media to follow news, and 16% use them to stay in touch with friends and family (Fig.4).

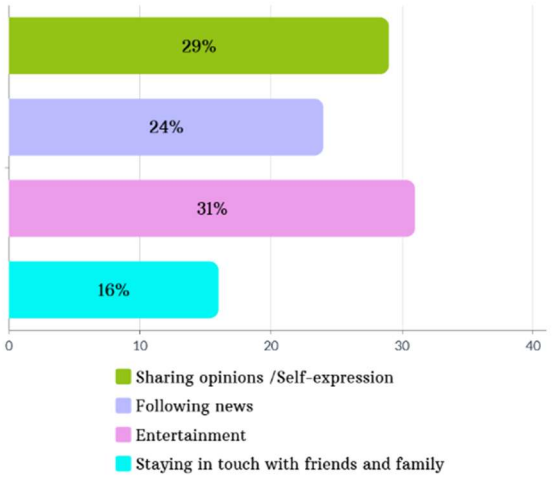

Figure 4: Reasons of using social media

Regarding the participants' satisfaction with freedom of expression on the social media they use, 46% expressed dissatisfaction. In another hand, 28% of users are satisfied, 19% of participants are neutral, 5% of participants are very dissatisfied, while 2% are very satisfied with freedom of expression on social media (Fig.5).

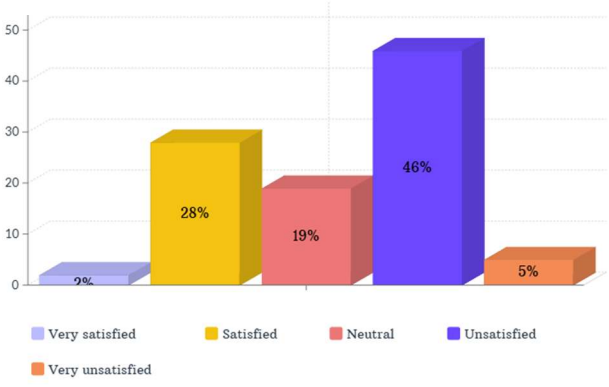

Figure 5: Satisfaction of our participants with freedom of expression on social media.

Additionally, we asked our participants if they think social media provides a platform for free expression. The majority answered "no" (61%), while 39% believe social media allows for free expression (Fig.6).

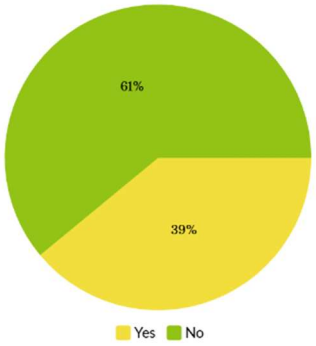

Figure 6: Opinion of our participants on the free expression that is provided by social media platforms.

As for the experience of censorship on social media, 61% of participants reported that their posts have been censored, primarily photos, stories, or short videos. When asked to specify the content that was censored, responses mentioned content related to violence or posts related to the war in Palestine (Fig.7).

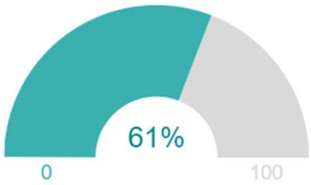

Figure 7: The experience of censorship of our participants on social media platforms.

Regarding the impact of social media algorithms on freedom of expression, 59% of participants believe that algorithms limit this freedom through their moderation work. 24% of participants think the opposite, while 17% of users

indicated they do not know (Fig.8).

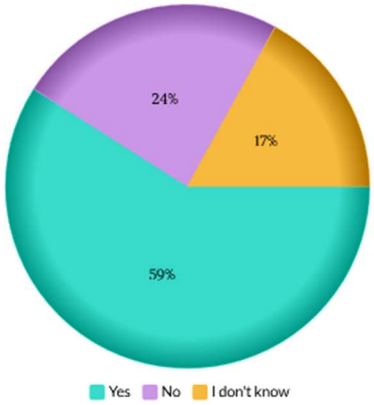

Figure 8: Opinion of our participants on the impact of social media algorithms on freedom of speech.

To assess whether participants try to bypass algorithmic censorship, we asked if they had ever used techniques to circumvent censorship on these platforms. 53% of users answered affirmatively, while 47% reported that they had not (Fig.9).

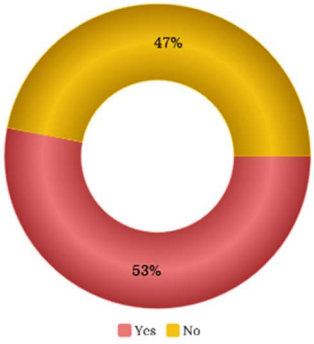

Figure 9: Percentage of participants who bypass algorithmic censorship.

We also asked if they had ever changed the way they express themselves to avoid having their posts censored, to which 42% of users answered affirmatively, knowing that the adjustments users make can be a way to bypass censorship on these platforms (Fig.10).

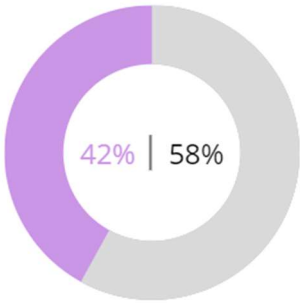

Figure 10: Percentage of participants who have once changed their way of expression to avoid algorithmic censorship.

When we asked how they bypass this censorship, the responses provided were linked to the war in Palestine. In fact, the study was conducted while the war was still ongoing. Respondents said they use the watermelon emoji to refer to Palestine or mix letters in French and Arabic for words that may be censored or incorporate numbers and symbols to write words differently.

Discussion

Our quantitative study examining the perceptions of Moroccan users regarding freedom of expression on social media—based on their personal experiences—reveals that although these platforms provide a space for expression, users are aware that freedom of expression is not unconditional and is, in fact, controlled or even limited by algorithms that may conceal certain content while amplifying the reach of others.

Regarding the social media platforms most frequently used by our respondents, the results align with a study conducted by the market research firm Sunergia. That study positions Facebook as the second most used social network among Moroccans in 2024, with 65% user penetration. Instagram is ranked third with 40% of users, followed by TikTok, which has increased its usage by 6 percentage points since 2023—from 13% to 19%—while X is in last place with only 4% of users (Media Marketing, 2024). WhatsApp, which was ranked first in the mentioned study, was not included among the options

provided to our participants, as we aimed to focus on platforms that enable public expression rather than solely private conversations, in order to gauge the state of freedom of expression on these platforms.

Moreover, the fact that sharing opinions and personal expression ranks as the second most common use of social media among our sample is a beneficial outcome for our study, as it supports the relevance of our other findings. Indeed, if respondents use these platforms to express themselves, they are likely well-equipped to comment on freedom of expression on social media. In addition, our findings also reveal that respondents use these platforms to stay informed and stay updated on current events. Social media have evolved into a new digital public sphere that allows users not only to be informed but also to inform others. One example is citizen journalism, which has emerged thanks to these platforms. Digital technology has facilitated the process for users to keep abreast of global events. Moreover, traditional media outlets have also leveraged social media to share news. Furthermore, some journalists use these platforms to share real-time updates, particularly during crises or wartime. For instance, during the conflict in Gaza—especially since our study was conducted at a time when the Gaza war was a primary concern among internet users—users followed events more closely through connected journalists such as Motaz Azaiza and Bissan rather than through traditional media. In fact, as reported by several media outlets, photojournalist Motaz Azaiza was awarded the Prix Liberté for “his fight in favor of press freedom and the right to information” concerning events in the Gaza Strip (Konbini, 2024).

Despite the advantages that social media offer in terms of expression, the majority of our participants reported dissatisfaction with the space for expression on these platforms, believing that they don’t support free speech. Users who rely on social media to express what they have on mind or to be informed are more likely to notice and complain about censorship and moderation on these platforms.

While these platforms have indeed provided citizens with an opportunity to

express themselves, breaking that way with the monopoly of traditional media over public discourse, users are still unable to say everything, mainly because algorithms give the impression of moderating shared content while in reality, they censor several posts simply because they do not align with the platforms' standards of decency. The conflict in Gaza offers an illustrative example. The study was conducted during a period when internet users were actively protesting against the violence inflicted on Palestinians, a context that influenced respondents' answers and served as an apt illustration of the reality of expression on social media. Indeed, using social media solely for entertainment does not provide an accurate view of the reality of freedom of expression. Digital expression is often constrained when posts address sensitive topics, especially matters of war. Consequently, most participants reported having experienced censorship and noticing that some of their posts had been censored. Such experiences appear to foster a better understanding of algorithmic functioning, particularly when users observe a reduction in the reach of their posts. Accordingly, most respondents recognized that social media algorithms limit freedom of expression through their moderation processes. With that being said, it is worth noting a potential correlation: users who have personally experienced censorship tend to show better understanding of how algorithms operate. As already emphasized, politically charged crises reveal the true extent of freedom of expression on social media. We can therefore observe a correlation between the type of content shared and the censorship experienced on these platforms, with politically sensitive situations being the most susceptible to censorship.

Beyond recognizing algorithmic censorship, our participants reported using techniques to circumvent it. Most examples were related to the situation in Gaza—a context that could highlight the mechanisms of moderation on social media platforms. Users can simply change letters or substitute certain letters with numbers and/or symbols to bypass algorithmic filters. In addition to that, they widely adopted the watermelon emoji to designate Palestine and thereby escape algorithmic censorship. This fruit, sharing the same colors as the

Palestinian flag, began to be used on social media and eventually appeared in public demonstrations. In this way, censorship on social media inadvertently revived and reinforced a symbol of Palestinian identity (Masseguin, 2024).

Criticism of social media moderation revolves primarily around its lack of transparency and its biases. The release of the "Facebook Files," for example, revealed that the moderation of certain content was partial and politically motivated. It has been reported that Mark Zuckerberg chose to keep Donald Trump's posts—which were considering as inciting violence—online during the protests that followed George Floyd's death. In 2020, Zuckerberg acceded to a request from the Vietnamese government to modify local moderation policies in order to comply with a law punishing criticism of the government. Moreover, during the war in Ukraine in early 2022, the Ukrainian government requested Meta to actively censor certain Russian accounts. Meta complied, yet the platform applied only a very light moderation to Ukrainian posts that incited violence against Russian soldiers. Additionally, in the tripartite model of Big Tech presented by Asma Mhalla, a specialist in the political and geopolitical issues of technology, we identify an economic model focused on data monetization, a technological model based on the use of algorithms for content moderation and personalization, and an ideological model in which moderation decisions are influenced by economic and/or political agendas (Mhalla, 2023).

Thus, the limitations of social media in terms of freedom of expression become particularly apparent during times of war or conflict, when users attempt to discuss political situations and report on harsh realities through images or videos. In doing so, they encounter algorithmic censorship. While it is true that not everything can be displayed on social media to avoid offending sensibilities, sharing images of a situation—however difficult they may be to view—serves as a means for users to form opinions free from bias or orchestrated propaganda, especially since on social media it is possible to set preferences to allow "sensitive" content to appear on one's newsfeed. These platforms then mask content deemed violent and warn users that the hidden content may be disturbing, at which point users can decide whether to view it

or keep it concealed. The example of the war in Gaza is illustrative, as several users saw their posts censored—particularly those showing images of violence inflicted upon Palestinians. In the case of journalist Moataz Azaiza, his account was even threatened with closure, forcing him to create a backup account. We might also mention Elon Musk, who had threatened to suspend the accounts of users tweeting slogans such as "From the river to the sea, Palestine will be free" or using the term "decolonization," which he claimed implies "a Jewish genocide," as can be seen below (Fig.11).

Figure 11: Elon Musk's tweet

Social media have also been accused of censoring pro-Palestinian content. In its report published in December 2023, the NGO Human Rights Watch accused Meta of establishing what it described as "systemic and global" censorship of content favorable to the Palestinian cause on Facebook and Instagram since October 7, 2023. In this regard, even Meta's independent supervisory board has criticized these platforms for implementing an overly restrictive moderation policy. The conflict against Palestinians sparked massive engagement from users sympathetic to the Palestinian cause, who expressed themselves freely on social media and shared atrocities taking place in Gaza, in an effort to counter Israeli propaganda and that of Western media, which tended to exhibit significant restraint and euphemism in discussing Palestinian suffering. As a result, many users experienced algorithmic censorship, especially since sharing opinions and personal expression is the second most common reason why our sample uses social media. Such expression can quickly evolve into activism, if the context allows—as in the case of the war in

Gaza, where the aim is to raise public awareness and even influence political decision-makers. For example, certain hashtags such as #MeToo or #stopgenocide, which impacted public debate significantly (the latter in relation to the war in Gaza), have trended on X.

We can refer again to the censorship in Iran and China mentioned in our literature review, or even to the report by the NGO Reporters Without Borders, which not only shows that even journalists are targeted by digital censorship but also supports our findings by demonstrating that digital freedom of expression is not unconditional. It is subject to various forms of censorship, particularly algorithmic censorship, as well as government censorship or even censorship via artificial intelligence technologies such as bots.

Conclusion

Social media have enabled everyone to express themselves through online platforms. The production and distribution of information are no longer solely controlled by traditional media. Today, citizens both inform themselves and inform others via this digital space. However, the expression permitted by social media is not entirely free; it is subject, among other things, to algorithmic censorship. Users experience this censorship particularly when expressing themselves about major political events that shake the international scene, as exemplified by the war in Gaza. This situation, which mobilized numerous internet users, allowed social media users to witness up close the work of algorithms and content moderation that can sometimes lead to censorship. Thus, despite the theoretical guarantee of freedom of expression by social media, reality may demonstrate otherwise. In fact, the results of our qualitative study showed that respondents experienced censorship especially when discussing sensitive political topics, such as the war in Gaza. The fact that our qualitative study participants chose the Gaza conflict as a concrete situation in which to express their views on digital expression is beneficial for our research, as such a situation more clearly unveils the reality of freedom of expression—which, as we showed in our study, is shaped and limited by algorithmic moderation whose moderation processes are considered opaque. Given the fine

line between moderation and censorship, a pertinent question remains: how can we moderate without effectively censoring this space, particularly considering that social media facilitate the spread of misinformation. One might argue that moderation is necessary to prevent such abuses. It would be interesting for future work to explore this issue further, considering the potential contribution of artificial intelligence in content moderation.

References:

- Anspach, N., Baldwin-Philippi, J., & Lawrence, R. G. (2019). Resistant to change? The influence of social networks on citizens' attitudes toward proposals to reform newswork. Journalism & Mass Communication Quarterly, 96(1), 100–122.
- Avilés, J. A. G., & Vivo, M. R. N. (2018). Exploring the influence of online journalism on newsroom convergence: A comparative study of European public service broadcasters. Journalism Studies, 19(3), 356–375.
- Badouard, R. (2021). Les plateformes, nouveaux censeurs ? Esprit, 19–23.
- Balkin, J. M. (2018). Free speech in the algorithmic society: Big data, private governance, and new school speech regulation. UC Davis Law Review, 51(3), 1149–1210.
- Berners-Lee, T. (2020). Contract for the Web: Building a better internet for everyone. World Wide Web Foundation.
- Bernier, M. F. (2013). La montée en puissance d'un « 5e pouvoir » : les citoyens comme acteurs de la corégulation des médias ? Éthique publique, 15(1).
- Binns, R. (2018). Fairness in machine learning: Lessons from political philosophy. In Proceedings of the 2018 Conference on Fairness, Accountability, and Transparency (pp. 149–159).
- Cardon, D. (2010). Les réseaux sociaux en ligne et l'espace public. L'Observatoire, 37, 74–78.
- Carlson, M. (2016). Metajournalistic discourse and the meanings of journalism: Definitional control, boundary work, and legitimation. Communication Theory, 26(4), 349–368.
- Cuxac, A. (2021, May 5). Censure : des créatrices de contenus délaissent Instagram pour Patreon. Causette.

https://www.causette.fr/feminismes/combats/censure-des-creatrices-de-contenus-delaissent-instagram-pour-patreon

- De Houck, E. (2021, June 12). Algorithme, shadowbanning,… le réseau social Instagram censure-t-il ses utilisateurs à leur insu ? RTBF. https://www.rtbf.be/article/algorithme-shadowbanning-le-reseau-social-instagram-censure-t-il-ses-utilisateurs-a-leur-insu-10780853
- Díaz-Campo, N., & Segado-Boj, F. (2014). Journalism and social media: How Spanish journalists are using Twitter. Journalism Practice, 8(5), 542–553.
- Félix, C. (2022, October 14). Comment les Iraniens contournent la censure d'Internet pour diffuser des images sur les réseaux sociaux. FranceInter. https://www.radiofrance.fr/franceinter/comment-les-iraniens-contournent-la-censure-d-internet-pour-diffuser-des-images-sur-les-reseaux-sociaux-5923150
- Fletcher, R., & Nielsen, R. K. (2018). Are people incidentally exposed to news on social media? A comparative analysis. New Media & Society, 20(7), 2450–2468.
- Fowler, G. (2022, December 27). Shadowbanning is real: Here's how you end up muted by social media. The Washington Post.
- Gillespie, T. (2018). Custodians of the Internet: Platforms, content moderation, and the hidden decisions that shape social media. Yale University Press.
- Habermas, J. (1996). Between facts and norms: Contributions to a discourse theory of law and democracy. MIT Press.
- Jouët, J., & Rieffel, R. (2015). La sociabilité des journalistes sur Twitter. Sur le journalisme, About journalism, Sobre jornalismo, 4(1).
- Joly, V. (2023, December 22). Guerre à Gaza : Meta accusé de censurer

les contenus pro-palestiniens sur les réseaux sociaux. La Croix. https://www.la-croix.com/international/guerre-a-gaza-meta-accuse-de-censurer-les-contenus-pro-palestiniens-sur-les-reseaux-sociaux-20231222

- Kessler, D. (2012). Les médias sont-ils un pouvoir ? Pouvoirs, 143, 105–112.
- Konbini. (2024, June 6). Le photographe palestinien Motaz Azaiza a reçu son Prix Liberté. Konbini. https://www.konbini.com/popculture/le-photographe-palestinien-motaz-azaiza-a-recu-son-prix-liberte/
- Levine, A. (2022, September 9). From Camping To Cheese Pizza, 'Algospeak' Is Taking Over Social Media. Forbes. https://www.forbes.com/sites/alexandralevine/2022/09/16/algospeak-social-media-survey/?sh=62fbc5eb55e1
- Lorenz, T. (2022, April 8). Internet 'algospeak' is changing our language in real time, from 'nip nops' to 'le dollar bean'. The Washington Post. https://www.washingtonpost.com/technology/2022/04/08/algospeak-tiktok-le-dollar-bean/
- Matamoros-Fernández, A. (2017). Platformed racism: The mediation and circulation of an Australian race-based controversy on Twitter, Facebook, and YouTube. Information, Communication & Society, 20(6), 930–946.
- Millette, L. (2013). Information et médias sociaux, les défis de la qualité. Éthique publique, 15(1).
- Media Marketing. (2024, June 4). Les Marocains et les réseaux sociaux en 2024 : une utilisation de plus en plus diversifiée. Media Marketing. https://mediamarketing.ma/article/AADGEHEH/les_marocains_et_les_raeseaux_sociaux_en_2024__une_utilisation_de_plus_en_plus_diversifiaee.html
- Masseguin, L. (2024, January 20). Comment la pastèque est devenue un symbole de solidarité avec les Palestiniens. Libération.

https://www.liberation.fr/international/moyen-orient/comment-la-pasteque-est-devenue-un-symbole-de-solidarite-avec-les-palestiniens-20240120_73ZWTLPNERBX5H7PVPZ7EZJYWM/

- Mhalla, A. (2023, January 11). Liberté d'expression et réseaux sociaux : l'impasse de la modération. L'Institut Montaigne. https://www.institutmontaigne.org/expressions/liberte-dexpression-et-reseaux-sociaux-limpasse-de-la-moderation

- Mosseri, A. (2021, June 8). Shedding More Light on How Instagram Works. Instagram. https://about.instagram.com/blog/announcements/shedding-more-light-on-how-instagram-works

- Mundt, M. R., Ross, A. M., & Burnett, C. A. (2018). Scaling social movements through social media: The case of Black Lives Matter. Social Media + Society, 4(1), 1–12.

- Papacharissi, Z. (2002). The virtual sphere: The Internet as a public sphere. New Media & Society, 4(1), 9–27.

- Richard, J. (2022, February 16). Qui sont les « ennemis d'Internet », ces États adeptes de la cybercensure ? La Croix. https://www.la-croix.com/Monde/sont-ennemis-dInternet-Etats-adeptes-cybercensure-2022-02-16-1201200561

- RSF. (2021). Les prédateurs 2021. RSF. https://rsf-ch.ch/wp-content/uploads/2021/07/A4-Predateur-FR.pdf

- Saez, J. (2018). Un nouvel âge de la censure. L'Observatoire, 52, 1–2.

- Stack, L. (2018, July 26). What is shadow banning? Debate over Twitter's treatment of Republicans. The New York Times.

- Tisseron, S. (2011). Les nouveaux réseaux sociaux sur internet. Psychotropes, 17(2), 99–118.

- Wall Street Journal Editorial Board. (2019). Social media censorship and the battle for free speech. The Wall Street Journal.
- Wu, M.-Y., & Agur, C. (2019). Taming the botnet: Evaluating the role of social media bots in the Hong Kong protests. International Journal of Communication, 13, 1124–1145.

The geoheritage and cultural of the Middle High Atlas is an essential pillar of a sustainable tourism project The Community of Ait Tamlil Morocco

Jaouad Chami / Hadou Ashkir / Zouhair Elbachiri / Yahya Al-Khaliki
Dynamic of landscapes, risks and heritage laboratory, Faculty of Letters and Human Sciences
Sultan Moulay Slimane University, Beni Mellal, Morocco
Said Azzioui / Mohamed En-nejymy
Geomorphology and Environment Laboratory, Faculty of Letters and Human Sciences
Cadi Ayyad University, Marrakech, Morocco

Abstract:

Tourism is a key driver of socio-economic development, and the Ait Tamlil region in the Middle High Atlas (Azilal Province, Morocco) holds significant potential in this regard. The area is endowed with diverse natural resources (mountains, valleys, waterfalls, caves, biodiversity) and rich cultural heritage (collective granaries, kasbahs, water mills, festivals, Ahwash dances, horse riding). Despite these assets, tourism remains underdeveloped due to weak infrastructure, poor promotion, and fragmented policies.

While tourism has supported local trade, agriculture, and crafts, environmental pressures and mismanagement threaten its sustainability. The article argues for sustainable tourism based on the inventory and valorization of natural and cultural heritage, stakeholder participation, improved infrastructure, and stronger local capacities. Rational investment in these resources could make Ait Tamlil a dynamic tourism hub, fostering inclusive and sustainable territorial development and reducing spatial disparities in Morocco's mountain regions.

Keywords : Ait Tamlil, Middle High Atlas, mountain tourism, sustainable development, natural heritage, cultural heritage, local actors, tourism valorization

Introduction

Tourism is an economic activity in rapid development and growth in the world, as it has become one of the main factors for economic and social development in the world due to the great role it plays in economic development. (Boujrouf Said, Ouidad Tebbaa and others., 2011). This is what prompted most countries in the world to make the tourism sector a main lever for economic and social development. Morocco, like other emerging countries, has paid attention to the tourism sector since the sixties of the last century, and the tripartite plan (1965-1967) is considered the main reference for the launch of tourism activity in Morocco, due to its abundant tourism qualifications that have contributed greatly in attracting large numbers of tourists. The actors of tourism also unanimously agreed that tourism is the basis of the national economy. However, it is noticeable that tourism in this period remained the focuse on beach tourism (the coastal strip) and historical cities (Fez, Marrakesh), which led to the marginalization of mountain tourism, which is considered an activity that can contribute in moving the economy of these areas that are full of qualifications in terms of terrain, climate and forests. Stunning scenery, important water resources...etc, in addition to the rich cultural heritage.

Tourism in the Ait Tamlel region is the economic engine for the rest of the other economic activities. As it contributed to the recovery of a group of economic sectors such as trading, agriculture, traditional industry, services...etc., which resulted in the provision of job opportunities for the local population and its contribution to alleviating social problems through a decline in the unemployment rate, an increase in the schooling rate...etc. On the other hand, the misuse of tourism activity led to the emergence of environmental constraints that caused polution in the the region. This issue threatens the sustainability of tourism activity, and thus the faltering of territorial development. Therefore, thinking about alternative tourism projects has become a necessary issue to create sustainable and inclusive territorial development.

The problematic

The Middle High Atlas in general and the Damnate' Atlas in particular are rich with important geological and geomorphological natural sites (caves, gorges, high peaks, rocks…), and various human and cultural sites (communal warehouses, kasbahs, palaces…). All of these are qualifications that would form the basis for a sustainable land tourism project, but this heritage remained unknown and not exploited in a rational way as a result of overlapping sectoral policies devoid of convergence between the other economic sectors. In this regard, the government is the primary factor behind the neglection and marginalization of the mountainous domain in general and the Demnat' Atlas in particular.

The natural and cultural heritage is a real opportunity to develop the important tourism projects that would push the development wheel in the region on the one hand, and preserve this heritage on the other hand. In this regard, the problematic of our research, which revolves around the inventory and valuation of the natural and cultural heritage in the Ait Tamlel region, comes within the framework of a sustainable tourism project. In order to simplify this problem further, we will divide it into a group of problems:

What is meant by natural and cultural heritage?

What are the most important natural and cultural qualifications that abound in the Ait Tamlel community?

To what extent will the land tourism project constitute a lever through which sustainable development can be achieved in Ait Tamlel?

3. About the area: The community of Ait Tamlel is a unique

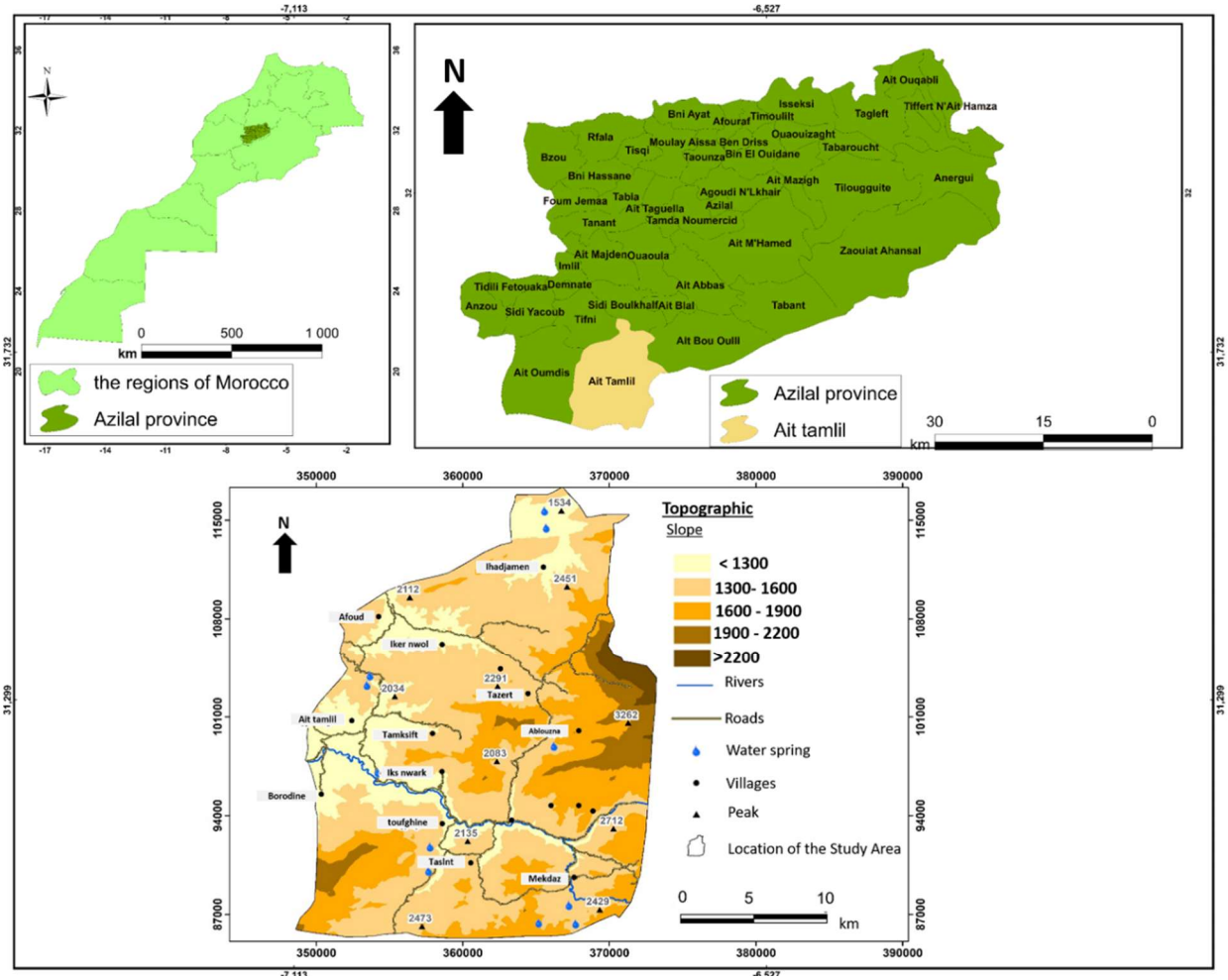

Figure 1 Map No. 1: The location of the territorial commune of Ait Tamlel

geographical location in the Demnat Atlas

The territorial community of Ait Tamlell is located geographically in the Middle High Atlas, and exactly the Atlas of Damnate , and it is characterized by the dominance of high mountainous terrain with the presence of lowlands and narrow valleys. It has absolute heights of 3262 m. From

the administrative prospective, the commune was created in 1992 belonging to Azilal province, and it is located in the southwestern façade of the province. It is bordered by the community of Ait Bouli in the east and Ait Amdis in the west, in the north by the communities of Tifni and Sidi Bouakhlef, and in the south by the community of Imi Nolawan, Ouarzazate province. Thus, the site of Ait Tamlel

community has a great importance on the tourist level, as it constitutes the gateway to important tourist poles locally and regionally.

4. The geological heritage is a soil resource to encourage scientific tourism

The geological heritage is considered the basic base on which the rest of the types of heritage grow from geomorphological, hydrological and human as well. (PRALONG, J.P, 2006.) The study area belongs geologically to the Middle High Atlas, which witnessed unique geological developments that made it a destination for Moroccan and foreign researchers alike.

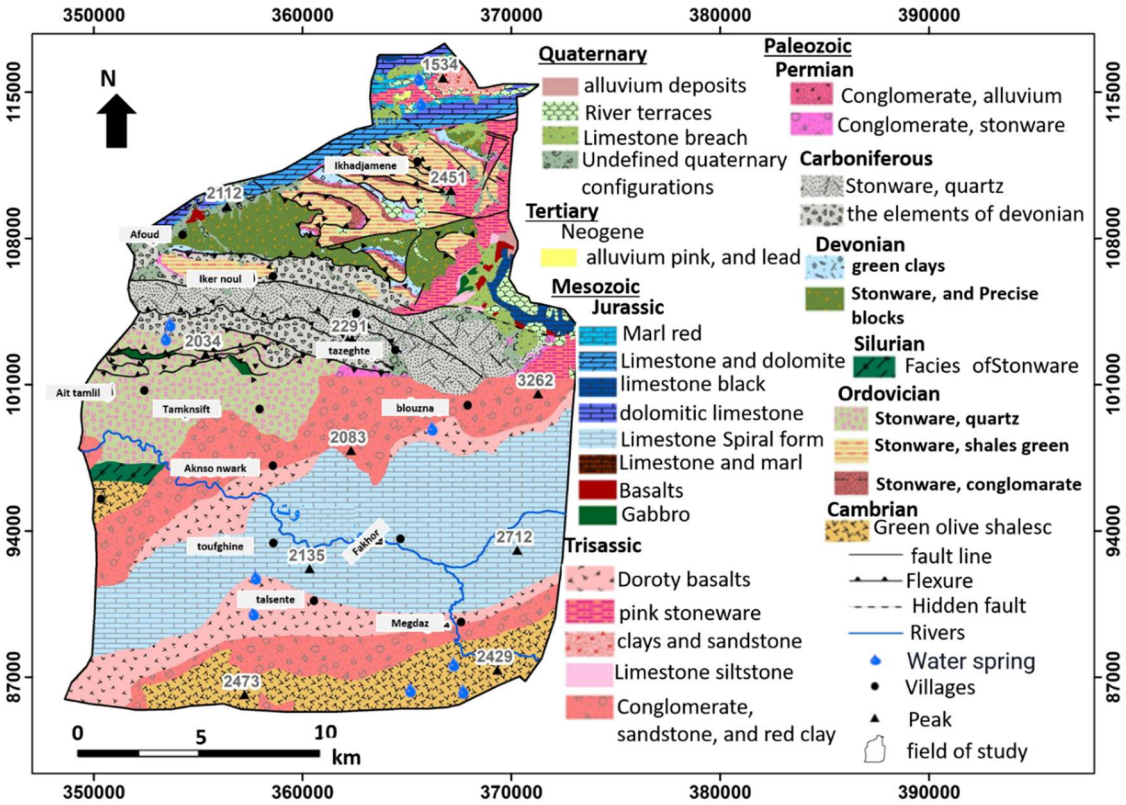

Figure 2:Map No. 2: Geology of the Ait Tamelil region (Source: Geological map of Demnate 1/100000 and Telouat 1/200000)

Through our diagnosis of the geological map of the Ait Tamlel region, we have known during the first time a series of sediments that are mainly formed from quartz and subduction rocks, and appear clearly in a group of hollow convexities. During the second time, the region witnessed mud deposits, especially red clay, and basalt, in addition to limestone and clay rocks. As for the third time, the features of this

time remain unclear and narrow in scope, and we find both pink silt and red lead. The fourth time is characterized by the formation of a group of shapes associated with gravity and river dynamism, such as boulders and hurdles that contribute to the dynamism of the slopes and river banks. It is characterized by the succession of a group of sharp and upright folds, through which a group of corresponding and inverted topographical forms develops, such as bulges, ridges, triangles, protruding fraternities, and empty cambers.

In general, the field of study is characterized by great diversity at the level of rock composition, with the predominance of limestone and dolomite rocks. This diversity and difference in geological times, in addition to the structural movements that the region witnessed during the second time, was accompanied by a diversity in the geological and geomorphological landscape, especially with the spread of a group of natural phenomena, on top of which are the karst and hydrogeological phenomena.

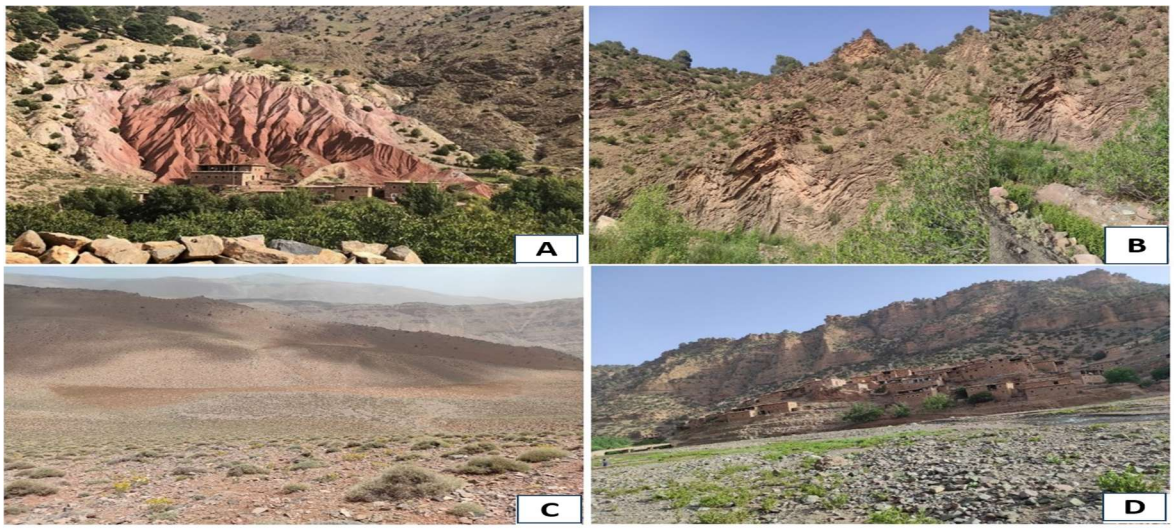

Figure 3: Picture No. 1: The diversity of geological scenes in the Ait Tamelil region, A- the badlend in the Tufghin area, B- rocky inflections on the right side of Oued Tsaout, C- the dolin of Mount Tifchtet , D- the Evolulu roundabout overlooked by rocky cliff

Figure 4:Picture: A geological scene in the Ait Amidoual region (Source: Haddou Chakir, field work in the framework of completing a doctoral research on natural and cultural heritage, in 2021)

1.4 Ait Tamlil The terrain is diverse by a predominantly mountainous landscape.

The study area is located geographically, as we indicated above, within the Middle High Atlas, which is a distinctly bubonic field in which the absolute heights reach 3262 meters in Rat Mountain. The percentage of mountains is about 63 percent, and hills and ridges are 23 percent. As for lowlands and valleys, they occupy approximately 14 percent of the soil area of the studied area.

The diversity of the terrain landscape constitutes an additional value to the tourism offer, especially in light of the diversity of tourism demand.

The diversity of the terrain landscape in the region constitutes a diverse tourist offer that would play a pioneering role in the diversity of visitors, as the rocky cliffs allow the practice of climbing, while the valleys and gorges will be sites for walking next to water channels, and the mountain peaks are a show for visitors who tend to adventure. And the challenge.

1.4 Geomorphological sites are unique tourist sites

The geological diversity of the region is accompanied by a rich and unique geomorphological diversity, which constituted an additional value for the Demnate Atlas region in general and Ait Temlil region in particular. Among these sites, we find the gorges of Tasawt River, which extend for long distances of more than 6

kilometers, and we also find the turns of Tasawt River, which added aesthetic value to the region, especially in the agriculturally exploited fields, i.e. along the river grades of the valley. This is in addition to a group of caves and grottoes that played an important role in human settlement in the region, including a cave in the Efolo village, which is located in a vertical cliff that is difficult to reach. In addition to this, the rocky twists constitute a geological scene, which extends along the Tasawt valley, at times being prominent and at other times covered by vegetation. And the lake that is located just next to it, but it does not have shelters, and therefore the local population does not benefit from these tourism qualifications, and for this it is necessary to think about crystallizing a strategy with the various soil actors and sensitizing the population of the importance of the tourism sector in the region.

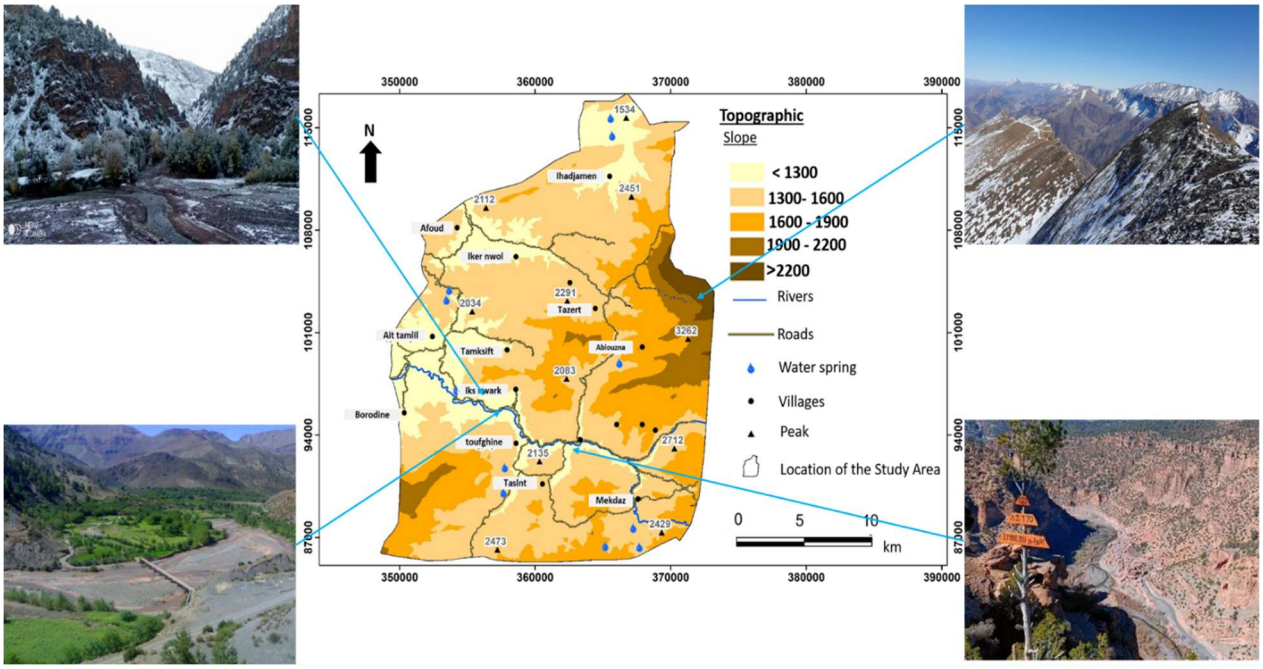

Figure 6: maps n 3: Scenes and diversity relief

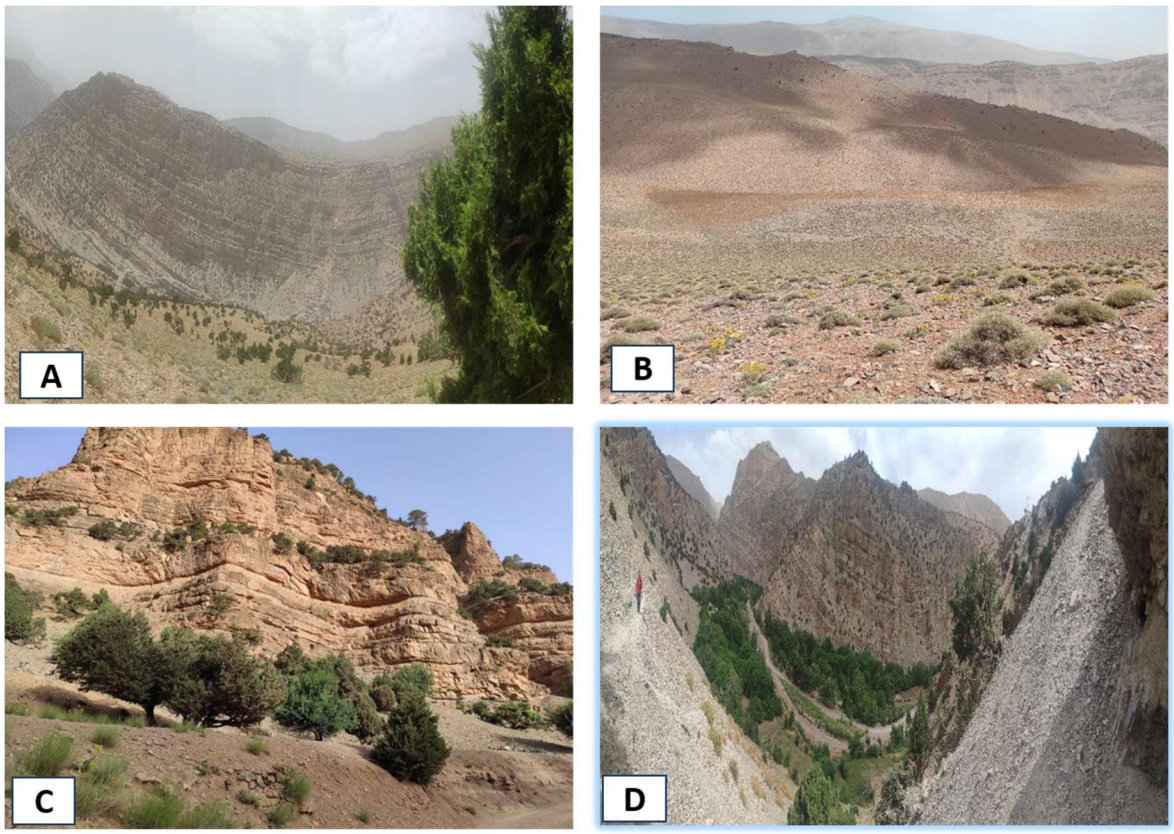

Figure 5: Picture No. 2: Geomorphological scenesA- the gorges of Ait Hamza, B- the valley of Taftisht Mountain, C- a cliff in the Efolo village, the possibility of climbing , D- bends near Al-Mout Mountain, (Source: Hadou Ashqir, field work within the framework o

The geomorphological sites above constitute one of the most important sites that need inventory and valuation in order to exploit them in the tourism field. For example, we find the turns of Tsawat River that forms stunning natural scenes as we won't forget the rocky clifs which leads to mountain climbing. In general, the geomorphological landscape will constitute a qualitative ađition to the tourism activity if it is valued by the soil actors.

2.4 Geomorphological sites associated with the hydrological formation mechanism

The Ait Tamlil region is rich by geomorphological sites with a hydrological formation, mainly represented in a group of valleys and springs that penetrate the soil of the community.

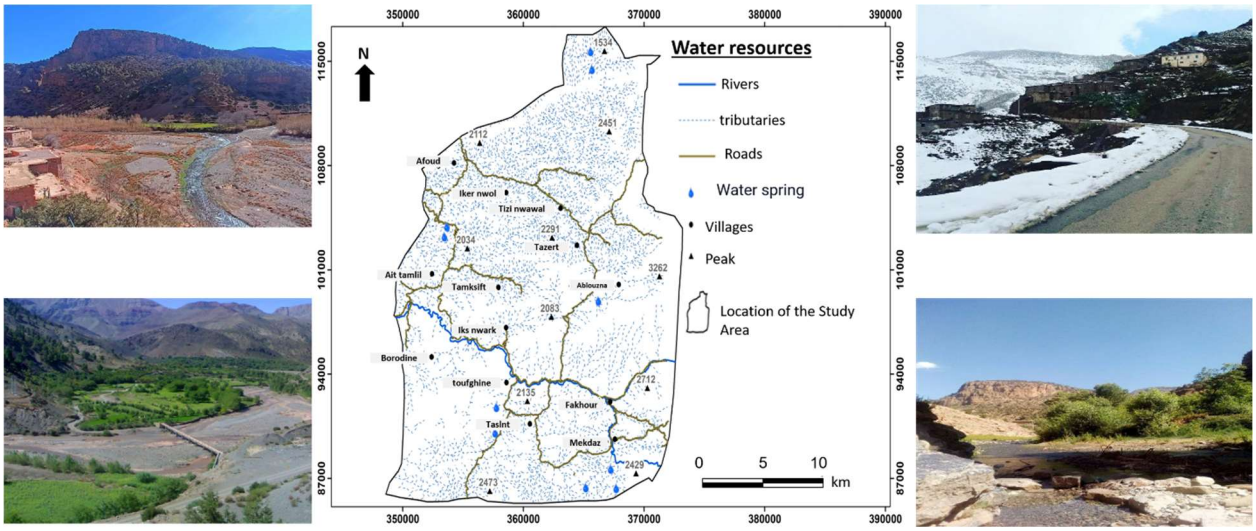

Figure 7:Map No. 4: Geomorphological sites associated with a hydrological mechanism (Source: Haddou Ashqir, field work in the framework of completing a doctoral research on natural and cultural heritage, in the year 2021)

Tasawt River is considered one of the most important valleys that cross the region, and it penetrates the region, drawing turns that take a south-north direction deep in the limestone rocks, leaving behind a group of river steps that are exploited in agricultural activity. The area has a group of water springs, the most important of which is Ain Ifolo, which is located on Tsawat River. In general, these valleys play an important role in the tourism dynamic, whether in terms of bringing tourists or in terms of contributing to the diversity of the tourism view.

5. The biodiversity of Ait Tamlel and its role in tourism promotion.

The Moroccan mountains are characterized by an important biodiversity, whether in terms of fauna or in terms of plants. The study area has important and diverse forest areas consisting of juniper and oak trees, in addition to medicinal plants such as thyme, mint…etc. The forest area is home to a group of animals, on top of which are the wild hare, the boar, and the wild partridge…etc. In general, both the vegetation and the animal play an important role in stimulating tourism through the fact that the forest is one of the areas that attract visitors, and the presence of some animals is an opportunity to practice hunting.

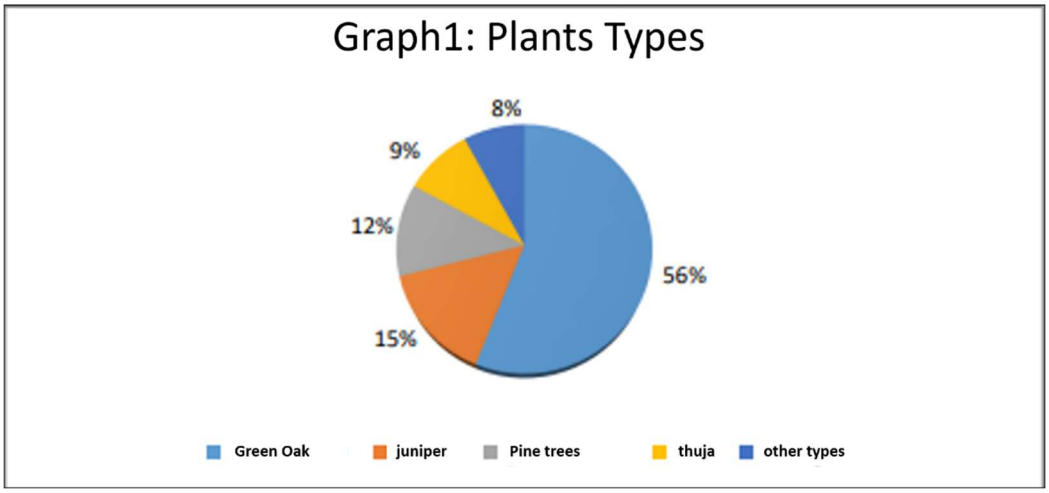

Reference: Regional Delegate of Water, Forests and Combating Desertification 2017

Figure 8 Picture No. 3: Some plant formations in the Ait Tamlell area, A- Euphorbia resinifera B- Hercha C- The peak D- doum E- lavender F- thyme (Source: Hasnaa Boualala 2017, Natural Heritage is a soil resource in the service of the Demnate Atlas).

6. Cultural and historical qualifications are an effective tool for tourism development

1.6 Historical monuments are a tourist treasure that needs promotion and definition

The region of Damnate in general, and the Ait Tamlel community in particular, knew ancient human stability, due to the fact that the region was considered a vital trade corridor linking southern Morocco and the Atlantic and Mediterranean Maghreb. This economic prosperity was reflected in several areas, including mainly the urban field. Where the area was known to build historical buildings. Through an accurate field diagnosis, it was found that the area abounds with a rich and diverse architectural heritage in terms of engineering form and function. Among them, we find collective warehouses that used to perform a basic function, manifested in the

storage of storable materials, especially grains that are used in daily living, such as wheat, barley, and corn, and some vegetables that are dried such as turnips and onions, in addition to some animal products such as wool and ghee. The collective is used to store fodder, or convert it into a stable for livestock. In another context, the residents of Mkdaz resorted to building warehouses with high towers, the aim of which was to protect the residents from enemies, especially when conflicts erupt over pastures, and therefore collective warehouses are considered a solution to face the challenges of the existing conflict. between the tribes and secure their gains. (Suad Hussein and others)

The Mikdaz region is considered among the regions rich in its reeds that formed and constitute a unique architectural painting. The area lies on a fragile field dominated by Triassic red clays.

Collective warehouses in the region are considered one of the most prominent architectural sites prevailing, and we find them spread in all places, but we often encounter them in the middle of village centers, roundabouts and near waterways.

The villages of Ait Tamlel and Ait Omdis groups is characterized by the presence of a group of collective warehouses, and the structure of these warehouses differs from one region to another depending on the culture of the society. It consists of three floors, and inside there is a group of rooms with a narrow area not exceeding three square metres. It led to the collapse of most of the warehouses and architectural reeds, foremost of which are the natural factors related to precipitation, strong winds and the accumulation of snow, while the human factors are the tribal heritage and the lack of necessary maintenance given the loss of the functions of these buildings and the change in the lifestyle of the population.

The collective memory through the founding of the authority ‘makhzen’ is linked to a historical phase in which there was a struggle between two groups: “Ait Mkoun” who were the first settlers in Tsaout and “Ishbakin” and “Ait Zaghar”, “Ait Affan” and “Ait Taznakht” the new arrivals. The stories indicates that the "Ait Mkoun" allowed the "Ait Taznakht" to settle next to them at the basement of the river of "Mekdaz". With the development of their number, they entered into sharp

conflicts with the "Ait Makoun", the first settlers in the region, which ended with their expulsion from Mekdaz towards the pastures of "Ait Zaghar" before they returned, after the mediation of peace, behind which was one of the local righteous people, according to the stories provided by Mr. Daoud, who is 80 years old who belongs to Ait Mansour family in the Taznakht village on the opposite side of the Mekdaz village in the Ait Temlil commune. In these circumstances characterized by caution and relative calm, most of the collective warehouses were built in Mekdaz. Finding the reference

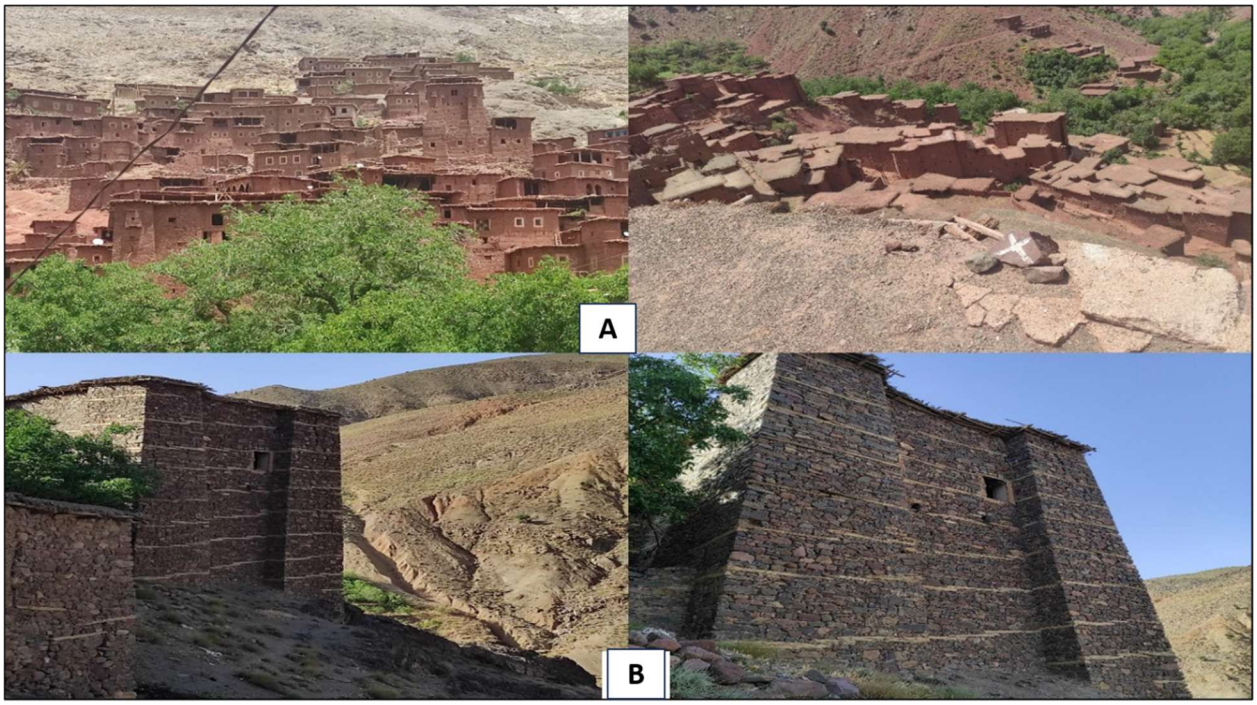

Figure 9: Picture No. 4: A- Stores and Kasbahs of Makdaz on the southeastern slope, B- A collective storehouse in Ait Mediwal (Source: Haddou Ashqir, field work within the framework of completing a doctoral research on natural and cultural heritage, year 2021)

2.6 The water mills are an endangered heritage

A group of traditional mills are spread in the soil of the Ait Tamlel community. Both geomorphological factors and the water network contributed to the construction of these mills, which consist of two parts. The lower part is fixed and the upper part is movable, and in the middle, there is a hole in which the grains are thrown to fall between the upper and lower parts and turn into “flour”. These mills

operate by the force of water flow, as the slope increases the force of flow, and thus works to move the mill. These mills play an important role in bringing tourists, as they stop most visitors to know how they operate and the engineering method in which they were made. However, it is noticeable through field work that most of these mills have been closed and do not play any role in the tourism dynamic, due to the decline in their function in favor of modern mills on the one hand and the decline in the throughput of the water source on the other hand. In the absence of awareness of heritage, it can be said that these historical monuments are likely to disappear during the coming decades, and on this basis, it has become necessary for the intervention of various actors to save and value them within the framework of a sustainable tourism project.

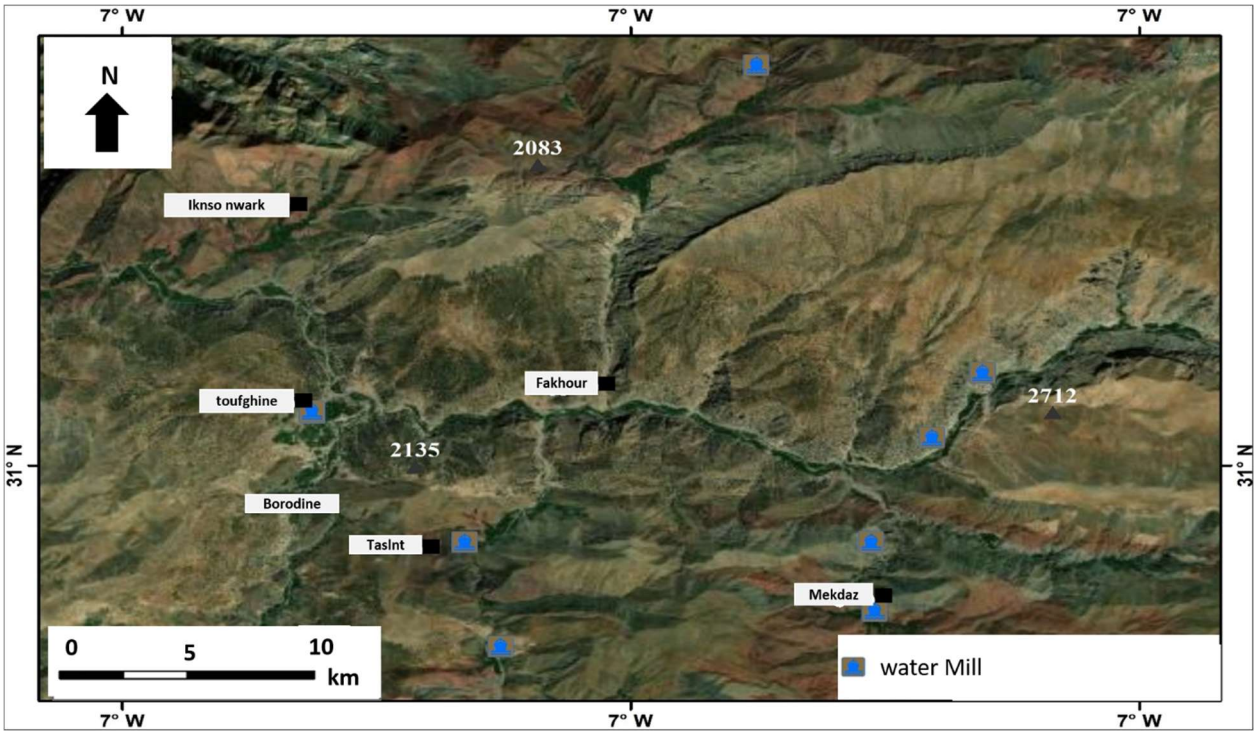

Figure 10: maps n 4: distribitions of water mill

Figure 11: Picture No. 1: Water mills in the Tofghin village (Source: Haddou Ashqir, field work in the framework of completing a doctoral research on natural and cultural heritage, in the year 2021)

3.6 Seasons is an entertaining cultural activity that increases the diversification of the tourism offer

A– The annual cultural festival

The local population annually organizes a cultural event, which is locally called Al-Aamt, and it is a cultural activity that includes several activities, on top of which are parties, and traditional games. This activity is organized by the youth of villages of Ait Tamlel once a year at unfixed times. The period of its organization coincides with Eid al-Adha or the summer season, where the youth of the region collect donations from citizens in the framework of what is called '***Twizi***. These donations are used to buy food, and it lasts for a period ranging from one day and three ***days'***. Among the activities of this cultural event: Ahwash, which is a group of unique dancing to the regions of the Middle High Atlas in general, and the Demnate region in particular, then we also find a group of traditional games like rope game.

B. The fétival of Ait Atiq, known locally as Tazomet:

A recreational and commercial activity that takes place annually and is organized by the local population in order to promote self-promotion and revive local trade. This activity includes all of the collective dance mixed with local songs, and this demonstration is an opportunity for the local merchant to display his products for marketing.

c. Weddings and mass circumcision

The village of Tabukht and Tofghen are unique in organizing groups of weddings and circumcision, which are activities that are part of the local culture of the region. A group of local residents emphasized the importance of these activities in encouraging young people to marry, as these weddings are held collectively and remain inexpensive compared to individual weddings.

D. Horse riding Festival in the community of Ait Tamlil, a way to introduce the region

Festivals are considered one of the most important social elements rooted in the culture of Moroccan society, and we find them spread widely in the Moroccan deserts and are organized at the end of the annual agricultural crop collection during the summer season, in order to take a rest and enjoy the art of horse riding and revive the kinship relationship, in this regard the commun of Ait Temlil organised it in recent years, prior to the Corona tragedy, the annual festival, and this event constitutes an opportunity for associations and professional cooperatives to display and market their traditional products, which are famous for in the community.

7. Diagnosis of the status of the tourism activity in the Ait Tamlel region and the need for evaluation

1.7 The reality of the tourism project in the soil of Ait Tamlel

The Ait Tamlil area has important and diverse tourism components that have made it a tourist destination for a group of visitors. Faced with the growth of this activity, it became the soil actors to direct the tourism sector through a tight planning policy in which the following dimensions are taken into account:

economic, environmental and social. In this context, we will try to identify the strengths and weaknesses of the Ait Tamlel tourism project.

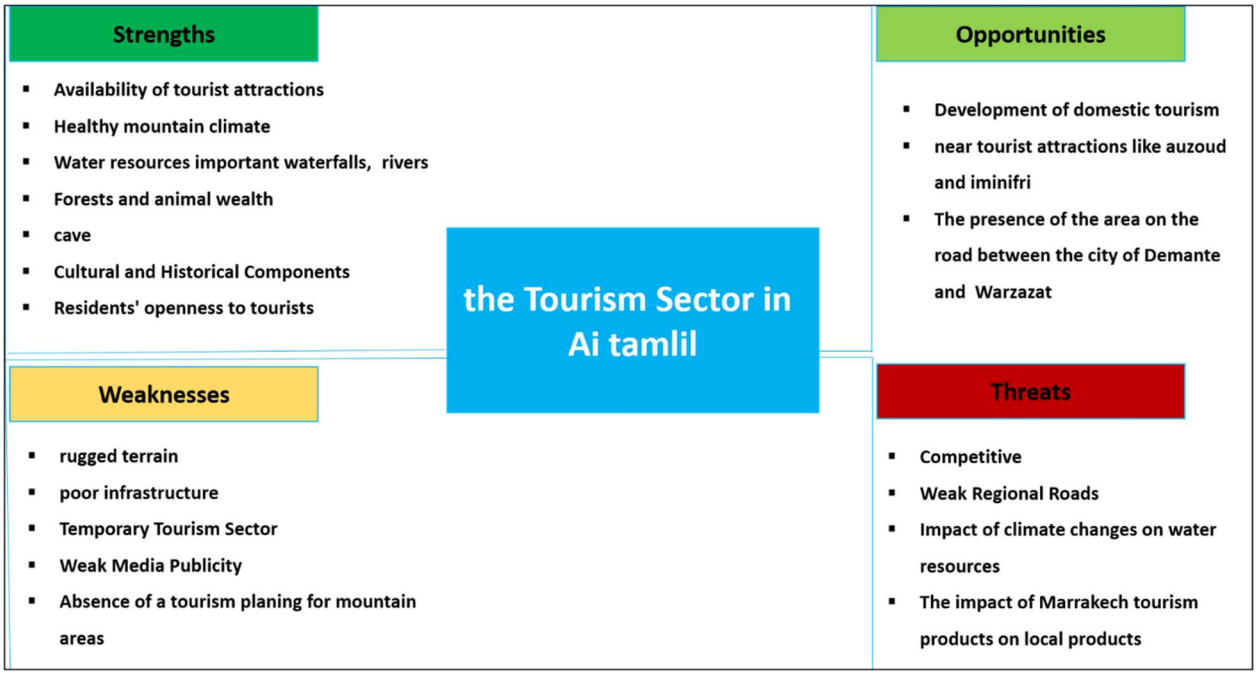

Schema 1: The Reality of the Tourism Sector in Ait Tamlil (Source: Personal work, 2023)

From the above diagram, it is clear that the reality of the tourism situation in the Ait Tamlil region is characterized by several imbalances, some of which are related to the road infrastructure, some of which are related to the tourist infrastructure, the weakness of advertising and promotion of tourist sites, the deterioration of some vital sites...etc. All of these constraints contribute to the limitation of this economic activity. On this basis, it has become necessary for various territorial actors to intervene in order to save and develop this sector and make it a territorial project in the Ait Tamlil region.

Developing and making sustainable tourism a territorial project in the Ait Tamlil region is not a simple matter, but rather requires actors specialized in tourism management. In this vein, we confirm that planning for the tourism project will be based primarily on valuing the natural and cultural heritage that the region abounds,

and then working to promote them through various mechanisms and at various and multiple levels.

The Ait Tamlel region has a variety of natural scenes of important terrain and forests, as mentioned above, which allows for the crystallization of a new type of tourism, which is mountain tourism and adventure tourism (Jaouad Chami, 2017). And all of them are sites that remain unknown to visitors, which calls for the necessity of introducing them, valuing them, and integrating them within the famous tourism qualifications.

Orbit No. 1: It is carried out on foot and extends over 48 km, linking the various community circles and natural sites.

It starts from the center of Ait Tamlel, 15 kilometers by car and 33 kilometers on foot. This route crosses a group of geological, geomorphological and cultural sites between a group of villages. It may take the visitor or tourist 12 kilometers on foot to discover a group of sites in the region. In this case, the tourist must search for a place to stay to spend one night in order to continue in the tourist orbit, which will spend 8 days or 4 days, depending on the distance of the tourist orbits. He can camp in a safe place, next to water resources, and near one of the houses if available, but sometimes the tourist is required to do so. To camp on the roof of the mountain to enjoy peace and tranquility and escape from the high heat during the summer.

Orbit No. 2: It is carried out by using the car in the first stage for a distance of 25 km, then the walking stage for a distance of 54 km through four stations linking a group of natural, cultural and ecological sites. The suggestions are next to the

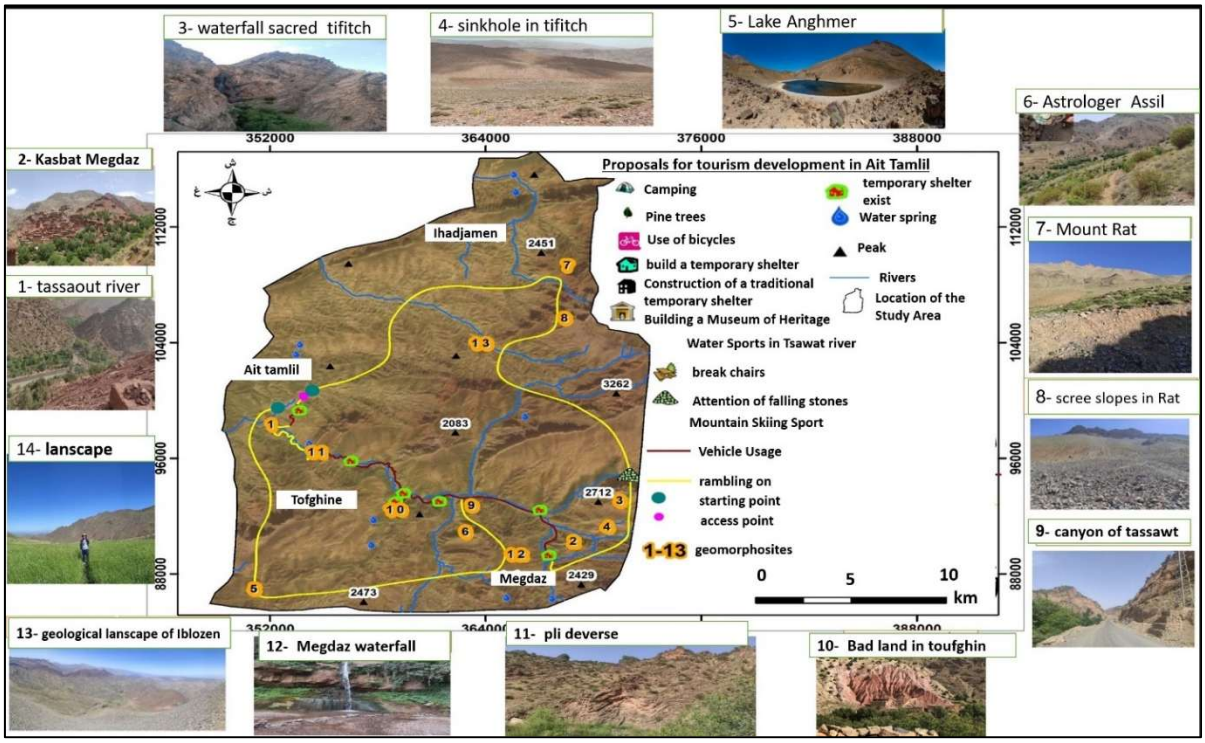

Figure 12: Map No. 6: Proposed tourist routes to link the various tourist sites (Source: Hadou Ashqeer, field work within the framework of completing a doctoral research on natural and cultural heritage, in 2021)

tourist trails on the map. It is considered an effective tool that helps the specialist in the field of tourism guide and program projects that will develop the region's economy and bring many tourists in different fields, whether it is geotourism, cultural tourism, or both together.

3.7 Tourism advertising is a way to attract significant numbers of tourists

Marketing mechanisms in the tourism field are of great importance at the present time, because of their significant and effective role at the level of tourism promotion, especially in light of the increasing intensity of competition between tourism poles and destinations at various international, national and local levels. Tourism marketing also plays an important role in determining the quality of tourism markets, and on this basis we call on local actors to:

 Organizing national and international Ahwash dance festivals

 Organizing sporting events

 Invite celebrities to visit the area

 Participation of Ait Tamlel civil society in national and international forums

 Creation of internet sites for the natural and cultural heritage to introduce it

 Creating advertising signs at the entrance to the region and at the level of important road axes (motorways, national roads, airports)

 Building the Museum of Cultural Heritage and Fossils in Mount Anghamr.

 Marketing the tourism product through social media.

 Integration of the territorial actors in the formulation of tourism policies for the tourism

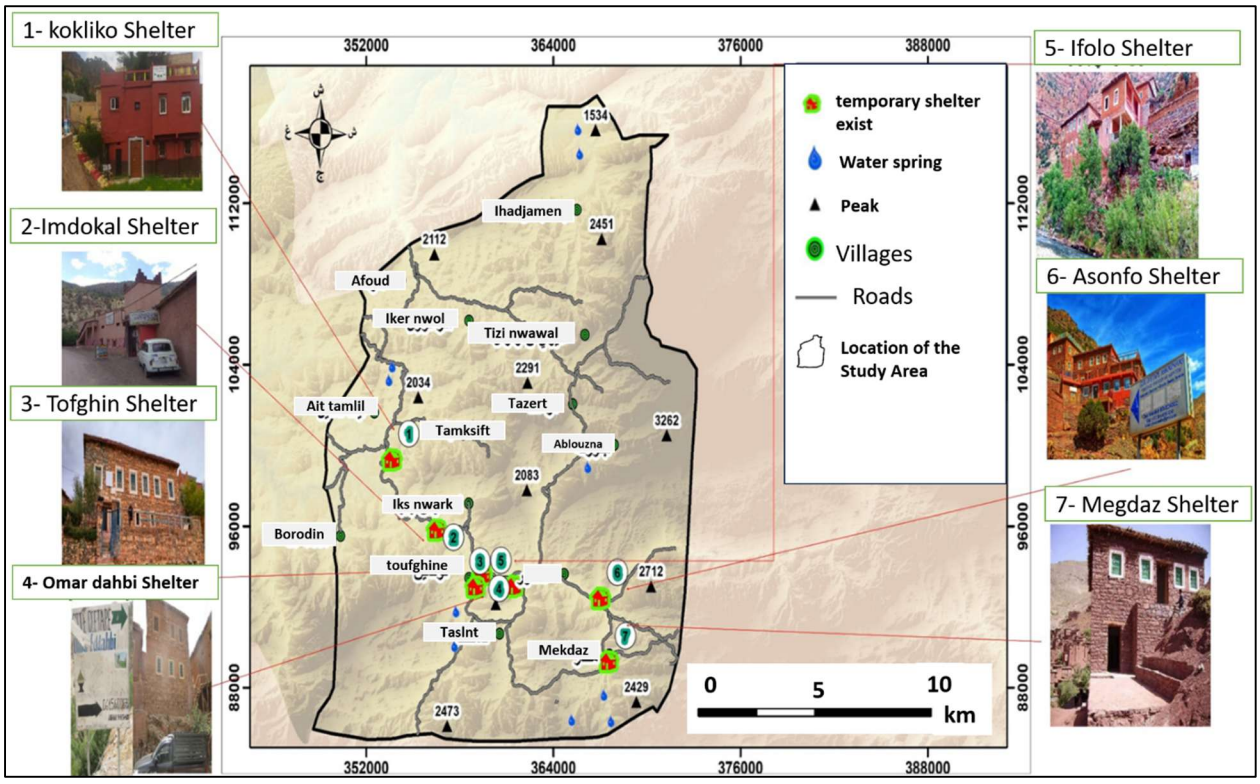

Figure 13: Map No. 7: Spatial distribution of tourist shelters in Ait Tamlel (Source: Haddou Ashqir, field work within the framework of the completion of a doctoral research on natural and cultural heritage, in 2021

4.7– Valuing cultural heritage is a means of sustaining it

The Ait Tamlel region is rich by the important cultural heritage that will form a fundamental pillar for tourism development in general and sustainable tourism in particular. Therefore, valuing and mobilizing it is an urgent issue at the present time, for several considerations, the most important of which is encouraging tourism and reducing pressure on natural resources. In this regard, we find that the policy of preparing the national territory paid great attention to cultural heritage due to its place in sustainable development and territorial development in general. Valuing this heritage requires several measures that will achieve its continuity and rational use in tourism development, and this will only be possible through:

- Maintaining historical monuments and making them a factor of tourist attraction.
- Stripping the documentation of the oral heritage, including songs and poetry, in order to achieve its sustainability.
- Integrating the cultural and historical heritage into territorial development in general and tourism in particular by displaying it at local and regional events such as festivals.
- Organizing local festivals on a regular basis and displaying the most important cultural elements, such as courtyards, traditional craftsmanship, horse riding ...etc. With coordination between various territorial actors.

Summary:

Mountain tourism in Morocco in general and the Ait Tamlel region in particular is an economic sector that can achieve sustainable and integrated economic, social and territorial development. The region is characterized by tourism qualifications that are distributed between the historical heritage (kasbahs, collective warehouses, hanging villages with unique architecture, waterways), the cultural (Ahwach, festivals, Horse riding) and the natural (waterfalls, gorges, valleys and water sources) and picturesque scenes, which can constitute a lever for economic and territorial development. However, in order to achieve this goal, it is necessary:

• First, by making an inventory of the various components of the natural and cultural heritage, evaluating and valuing it.

• Secondly, the integration of all territorial actors from public institutions, civil society and the private sector in formulating a tourism policy that meets the aspirations of all these actors.

• Thirdly, in this type of field, we must rely on mountain and domestic tourism as a basic entry point to encourage Moroccans to discover the landscapes that Morocco in general and the region in particular abound in.

• Fourth, strengthening and building the road and tourism infrastructure to facilitate access to the various tourist sites in the region.

Fifth, strengthening the management and communication capacities of shelter owner.

References:

- **Bernard Pecqueur**, **Pierre Campagne**, "territorial development an emerging response to globalization", Charles Léopold Mayer edition, Paris/France.
- **Bernard Pecqueur**, **2014**, "valorizing territorial resources: keys to action, Methodological Guide"
- **Bojroù Said**, **2006–2007**, "Moroccan Mountains: What Preparation?", thesis for obtaining the State Doctorate in Geography, Cadi Ayyad University, Faculty of Arts and Human Sciences, Marrakesh, Morocco, parts one and two, 564 pages.
- **Boujrouf Said**, **and Ouidad Tebbaa**, **and others**, **2011**, Tourism and poverty. Edition of contemporary archives, in partnership with the university agency of the Francophonie, France.
- **Boualala Hasnaa**, **2017**, Natural Heritage is a Land Resource in the Service of Development in the Damnate Atlas, research to obtain a master's degree at Cadi Ayyad University, Faculty of Arts and Human Sciences, Marrakesh.
- **Chami Jaouad**, **2017**, Tourism dynamism and its role in the development of mountainous regions, the case of the Ouzoud region, research to obtain a master's degree in geography, Cadi Ayyad University, Faculty of Arts and Human Sciences, Marrakesh.
- **Jacques Jenny and Alain Le Marrec**, **1980**: Identification of a tablecloth at the southern limit of the Hercynian domain in the Aït Tamlil buttonhole (central High Atlas, Morocco, 17p)
- **PRALONG**, **J.P**. (**2006**) "Geotourism and use of natural sites of interest for Earth sciences: The regions of Crans-Montana-Sierre (Valais, Swiss Alps) and Chamonix-Mont-Blanc (Haute-Savoie, Alps) French", Institute of Geography, University of Lausanne, 268 p.

La voie/voix mystique comme issue à l'impasse de la violence. Cas de « je suis seul » de Mbarek Ould Beyrouk/ La Mauritanie.

Adil ESSALKI

Doctorant à la faculté des Lettres et Sciences Humaines de Ben M'sik Casablanca

E-Mail : adilessalki@gmail.com

Maroc

Résumé :

Lier l'aspect mystique de l'âme aux aventures esthétiques de la littérature maghrébine de langue française peut paraitre curieux. Pourtant en y regardant de près, de très près, en creusant quelques textes sublimes de cette littérature, cet aspect mystique finit par émerger, inciter le lecteur à la méditation et le conduire à une autre vision de cette mise en relation des êtres parlants à la recherche de sens à partir d'un silence intérieur. Et s'il fallait trouver un caractère commun aux différentes sensibilités mystiques qui se manifestent dans la littérature maghrébine de langue française, nous croyons qu'il faudrait le chercher du côté d'un certain effacement du JE devant le mystère d'un monde, ou du côté de l'aporie du sens qui s'élabore dans les récits promouvant ainsi une négativité dont le caractère est à la fois impossible et nécessaire. Au creux de cette contradiction s'inscrivent un lot important de récits d'écrivains maghrébins qui font du silence et ses diverses formes une donnée essentielle de cette écriture considérée à la fois comme source et finalité de la fiction. Dans les pages qui suivent, nous parlerons d'une forme de mysticisme qui va au-delà de la simple émotion religieuse évoquée par Jean Déjeux et qu'il avait déjà souligné dans son ouvrage intitulé « *Le sentiment religieux dans la littérature maghrébine de langue française* » ; La voix mystique dont il s'agira ici se manifeste dans la littérature des mystiques d'aujourd'hui comme une voie, une sortie du cadre religieux orthodoxe et myope. A travers le roman de Mbarek Ould Beyrouk (Mauritanie) intitulé « Je Suis Seul », comment le mysticisme se dévoile-t-il ? Cet article se propose de suivre ses traces à travers différentes voies : l'éloquence du silence, la tension créatrice entre la parole et le vide, et enfin, le lien profond qui se tisse entre l'écrivain et l'écriture.

Mots-clés : quête de sens – mystique -- silence – parole – écriture.

Introduction

Ecrire un article sur la voix mystique présente bien des difficultés. En prenant comme objet de réflexion le rapport du dicible à l'indicible, nous courons le risque même de notre problématique : ne pas trouver la voie entre le dire et le non-dire. Nous nous proposons une présentation des sens du silence, développés avec les précautions que nécessite l'exploration narrative des espaces dans le roman à l'étude. Cette présentation s'articule autour de deux positions principales : d'une part, il y a un mode d'être en silence qui correspond à une violence, d'autre part, l'étude du *silenciement* montre qu'il existe, malgré la violence, un processus de production du sens mis en silence. Celui-ci nous plonge dans une dimension mystique et inexprimée, bien distincte du sentiment religieux habituellement étudié comme toile de fond des romans maghrébins de langue française.

Le présent article se concentre sur la question de l'écriture mystique, dans le roman mauritanien d'expression française, comme issue à l'impasse de la violence, cas de « je suis seul » de Mbarek Ould Beyrouk. Il sera question de montrer en partie l'articulation entre la violence comme un phénomène qui ne cesse de se manifester en Afrique en général et en Mauritanie des années 2000 en particulier, d'une part, et l'écriture romanesque dans le dernier roman de Mbarek Ould Beyrouk « *je suis seul* », d'autre part. Cette question servira à déceler le degré d'engagement de l'écrivain mauritanien et de mesurer la portée esthétique de son écriture.

Cet article expliquera aussi pourquoi et comment le personnage principal dans le roman de Beyrouk « je suis seul » nous pousse à considérer sa voix comme une entreprise de sortie d'un espace ravagé par la violence des terroristes. Le mystique dans le roman à l'étude se mêle au tragique non pas seulement pour confirmer l'idée d'une création possible d'un espace, mais pour mettre à l'écran une écriture qui creuse le rapport à soi-même et au monde

Cependant, Beyrouk ne semble pas vouloir mettre l'accent sur le politique pour résoudre cette question. Il semble plutôt privilégier une approche qui prend ses distances avec un réalisme politique, car celui-ci briderait la fiction et limiterait le déploiement de l'imaginaire.

Dans son roman, l'auteur explorera diverses tentatives pour retrouver cet état initial où la paix et l'amour prévalaient, agissant comme un rempart contre la violence terroriste qui ravageait son pays.

À ce stade, une question fondamentale se pose, commune à toute démarche de recherche : qu'est-ce qui justifie le choix de la voie mystique comme sujet d'étude ? Mais avant d'y répondre, il est essentiel de définir ce qu'est précisément cette voie mystique. Quel rapport y-a-t-il entre cette notion et le texte sujet d'étude? Et en quoi la mise en valeur de l'esthétique d'une écriture mystique serait-elle compatible à une volonté de faire arrêter la violence et éradiquer le phénomène ?Bref, ce roman est d'une densité telle qu'il exige du lecteur un travail d'interprétation pour déchiffrer le message qu'il recèle.

Le combat de l'écrivain contre les forces obscurantistes que représente les terroristes, le désir d'amour et la soif de l'état initial de paix forment le point d'appui du roman. Seul, l'auteur poursuit inlassablement le dialogue, espérant obtenir une réplique décisive en s'adressant à une entité mystique qui se devine tout au long du récit.

Dans sa propre relation à l'étrangeté du monde qui l'entoure, l'écrivain est persuadé de créer son lexique et les mots qui traduisent sa vision du monde, il est, par la même, contraint de faire taire les sens, de mettre en silence et de produire du non-sens là où pointe quelque chose de l'ordre de la menace ou de la violence. La recherche de sens qu'il entreprend confère une importance capitale à son expression verbale, ce qui a pour effet de décupler, voire de rendre incontrôlable, la portée de sa voix. Cette quête peut être vue comme un pèlerinage sur deux fronts : l'un tourné vers l'intime, l'autre vers l'horizon. Elle vise à peindre le portrait complet de l'individu, avec ses ombres et ses lumières. Nous nous attacherons à montrer comment la violence, dans l'œuvre de Beyrouk, devient une clé de lecture essentielle du roman.

I. Aspects de la violence dans le texte

La Mauritanie des années 2000 s'est trouvée infectée et envahie par les mouvements de l'extrémisme et de terrorisme. Les Djihadistes ont ravagé le pays et

ont ciblé la population à plusieurs reprises entre 2005 et 2010[1] profitant ainsi de l'instabilité régionale et mondiale. Ces terroristes considèrent comme ennemi juré tout musulman qui n'accepte pas leur courant de la pratique religieuse. La violence extrémiste s'abat malheureusement sur des membres innocents de la communauté musulmane, qui en deviennent les cibles.

La violence dans le roman *Je suis seul*

Nous tacherons ici de relever les manifestations les plus flagrant de la violence et de décortiquer leur fonctionnement dans le roman. Cependant, il faut souligner que la violence dans le texte a plusieurs aspects que le personnage principal subit dans un contexte caractérisé par une oppression pesante des terroristes.

Je suis seul est d'abord l'histoire d'un homme isolé et enfermé à l'intérieur d'une chambre très étroite et comparable à une cellule de prison. Il fuit les terroristes une fois que sa ville, est prise par les djihadistes. Il passe son temps à attendre l'arrivée de sa bien aimée Nezha qui le cache dans une petite chambre au milieu des amas chaotiques des rochers et des décombres. Auparavant, cet homme était un journaliste, il avait écrit un article dans lequel il attaquait les terroristes et maudissait la foi de l'un d'entre eux, ce qui lui a valu d'être traqué jour et nuit par les troupes des djihadistes. Plus encore, c'était une personne louche.

Mais l'isolement et l'enfermement lui font perdre le goût de la vie et de la luxure : il entre dès lors dans un soliloque le faisant réfléchir sur son passé et sur la situation actuelle sur un ton sceptique à l'égard des fanatiques religieux tout en invoquant sans cesse *Nacereddine*, son aïeul et grand saint.

Dans cette atmosphère de traque, il nous est permis d'examiner les différentes manifestations de la violence subie par le personnage-victime.

a– Violence d'enfermement

Le premier aspect de la violence dans l'univers du roman est celui d'une violence liée à des circonstances de claustration et d'emprisonnement identiques à la mort qui dévaste le pays. Le personnage principal se trouve empêtré et souffre en cet état

[1] Cheikh Mohamed Lemine Bellal, *Contre le terrorisme en Mauritanie : la déradicalisation des extrémistes*, in Revue Défense Nationale 2015/4 (N° 779), pages 47 à 52.

d'absence de communication. Il n'a qu'un seul espoir, c'est d'attendre l'arrivée de sa dulcinée Nezha pour le sauver de sa réclusion. Cette incarcération est la conséquence d'une situation politique sur un fond religieux que connait La Mauritanie et qu'est produite par le commandement des troupes terroristes. Les agents responsables de cette montée de terrorisme dans le pays donnent place par leurs actes violents à divers reflexes qui scandent la vie des autres. Parmi ces réactions immédiates et mécaniques qui sont ponctuées par la violence au nom de la religion musulmane, il y a le fait de se maintenir en dessous des limites normales : les djihadistes n'hésitent pas à faire taire toutes les tentatives de remise en cause de leur mouvance tumultueuse en Mauritanie. Dans ce monologue intérieur, le personnage principal parle pour remettre en question la situation critique dans laquelle il se trouve alors : *« je sens comme une odeur gênante, ça doit être ma chemise, j'ai trop sué, j'aurais dû l'enlever, la laver peut-être, mais je ne sais rien faire de mes mains, rien, même si je suis prisonnier, même si je suis assiégé, même si je suis devenu un pauvre hère qui tremble et qui se terre… »*[1]

Ce genre de communication est d'autant plus efficace quand le dialogue n'est pas du tout possible à établir. Beyrouk, par cette pratique scripturale, trouve sa place parmi les écrivains mauritaniens innovateurs conscients de la dimension tragique de l'écriture.

b– La torture comme source de souffrance

L'oppression exercée par la traque salafiste plonge le personnage principal dans un profond sentiment d'asphyxie, une détresse palpable qui transparaît à travers chaque mot décrivant cette violence méthodique. La couardise du personnage embastillé contre sa volonté le pousse à imaginer une issue pour esquiver cette violence : *« Nezha n'est toujours pas revenue. Peut-être qu'elle est retenue ailleurs, peut-être qu'elle a été arrêté. Je ne pourrais rester ici, je risquerais de crever d'angoisse et de faim. Et puis, ils finiront bien par venir perquisitionner. Je ne me laisserai pas prendre, je n'accepterai jamais d'être exposé en public à la raillerie des*

[1] Ould Beyrouk Mbarek, Je suis seul, Tunis, Elyzad, 2018, p.10.

gens, d'être atrocement torturé et enfin mourir pendu ou fusillé, mon corps mutilé, jeté aux chiens […] Non, décidément, je ne suis pas un héros ».[1]

La peur d'être torturé se manifeste ainsi plus particulièrement comme la dynamo de la trame narrative et illustre ainsi la condition imposée au personnage principal. En effet, la torture transparait à travers toutes les parties descriptives du roman. Nous remarquons un autre aspect de la violence, c'est celle qui porte sur le système alimentaire du personnage. La déficience de ce système accentue d'avantage l'enfermement du personnage et sa souffrance physique. Il en témoigne : *« je commence à sentir la faim. La bouillie que m'a servie Nezha a été vite digérée. Je n'ose penser qu'il y a des endroits maintenant, à cet instant même, où l'on mange à satiété, où l'on va dans des restaurants, où l'on se dandine prés des plages…J'ai beau cherché, il n'y a rien à manger ici sauf des miettes de pain ranci, des restes de son « diner » d'hier, je ne me vois avaler cette pourriture… »*[2]

Comme le personnage principal, les autres souffrent aussi de la diminution de leurs rations journalières : *« avec eux (les terroristes), arrivent aussi les raretés. C'est vrai, il n'a pas plu cette année, les vivres se font rares, et ils sont assiégés, la disette risque de se promener bientôt dans cette cité, ce sont certes les populations qui souffriront d'abord… »*[3].

c– La parole interdite

L'impact de la situation sur personnage et sur le peuple mauritanien est perceptible dans le texte de Beyrouk. Les jeux de pouvoir se manifestent en permanence sous de multiples formes. Certes le peuple souffre, mais réduit au silence, il est aussi incapable de s'exprimer et incapable de se révolter contre les salafistes. La violence s'exerce et passe pour le discours officiel, ce dernier occupe tout le domaine de la liberté d'expression tout en tachant d'exclure celui des victimes.

La parole dans le roman équivaut à la vie, et le personnage tant qu'il est privé de toute parole est considéré comme mort. Dans toutes les paroles de ce roman nous

1 Ibid., p.66.

2 Ibid., p.42-43.

3 Ibid., p.43.

entendons à la vérité la voix de la liberté ou plus précisément cette liberté perdue qu'on cherche vainement : *« […] boire du lait de chamelle et du thé, le soir au-dessus d'une dune, respirer l'air de l'absolu et l'odeur inexprimable des choses qui se taisent, ne rien percevoir devant, excepté un avenir qui n'engage rien, qui se suffit à lui-même. J'avoue aussi que c'est une sorte de purification que je cherchais, […] laver mes souillures internes dans la candeur des grands espaces. »*[1]. Nous y voyons aussi dans ce passage *: « […] De quel côté je suis, moi, j'ai bien frayé avec les corrompus, et aujourd'hui, parce que je suis prisonnier… Demain, quand je serai libre, c'est sûr je partirai, j'abandonnerai Selma, son père et tous ces parvenus qui mangent les grains de la terre et qui ne laissent rien pousser, j'irai ailleurs, refaire ma vie et porter un nouveau cœur. Peut-être même que je les dénoncerai, ou peut-être pas. Ce serait certainement très dangereux, il ne faut pas jouer au héros. »*[2] Jouir donc de ce droit essentiel semble être le propre de ceux qui commandent le pays par les armes et la terreur. Le personnage principal parait, comme le corpus le textualise, embastillé dans un espace de non-parole et obéissant à la loi imposée du silence total caractérisé par une myriade d'interdits et de contraintes idéologiques. Dans ce contexte de monopole excessif et de contrôle sans bornes de la parole, le système aboutit quelquefois à un degré d'absurdité tel qu'il interdit et condamne toute action et toute mobilité jusqu'à contraindre tout le monde à un mutisme total : *« […] Ils savent que je suis seule, ne fais donc pas de bruit, ne t'approche pas de la fenêtre, n'allume aucune lumière. Si je ne suis pas là, ne tousse pas trop fort, ne réponds pas quand on frappe à la porte, pas de radio, rien, fais comme si tu n'existais pas »*[3].

Le silence pesant, dévoilé par l'auteur, cache un monde négatif, agressif et violent. Dès que la non-parole est déclarée, une aura de suspicion baignée dans une atmosphère de menace commence à entourer le plus souvent l'usage du mot « silence ».

Toutefois, le silence peut dépasser le quotidien pour être doté d'une autre dimension beaucoup plus grande. Beyrouk présente parfois le silence comme une

1 Ibid., p.13.

2 Ibid., p.63.

3 Ibid., p.31.

forme de méditation. Il est fascinant de voir comment son écriture utilise des métaphores du silence pour exprimer et transmettre son opposition à la violence.

La voix/voie mystique

a– Quand dire c'est taire

C'est dans ce contexte que le combat de l'auteur s'appuie sur la littérature. Ce genre d'écriture fait penser à l'intention de l'auteur de relier la présence du silence dans le cheminement de l'écriture au silence des mystiques et au conflit du dire et du taire.

Certes, le peuple mauritanien souffre, mais il est incapable de s'exprimer, incapable de se révolter …L'auteur donc perçoit son cri et sa voix en tentant de les reproduire dans ce texte. Ecrire parait comme l'arme unique qui permet de renverser le cours des événements et de participer à la construction d'un monde nouveau et paisible. Il s'agit d'une voix mystique visant à préserver une culture ancienne menacée par la violence du monde contemporain. Cette démarche justifie l'introduction d'une figure emblématique, l'imam Nacereddine, à travers laquelle l'auteur porte un regard profondément critique sur l'évolution actuelle de la société.

L'usage d'une telle *« parole»,* est–il possible dans le domaine de la littérature ? Oui, quoique parler d'un texte mystique ou du mysticisme dans un texte est une aventure qui ne s'accomplit pas sans danger.

Nous ne pouvons pas nous lancer dans une étude de la voix mystique chez un auteur même s'il est moderne sans la moindre idée claire, au départ, de ce que signifie cette pensée.

Notre article se veut un essai de définition qui nous facilitera de produire un débat critique autour du discours littéraire textualisé dans le roman étudié. Ce débat nous aidera à nous frayer un chemin pour mettre en exergue les éléments nécessaires qui nous permettrons d'engager notre étude dont la voix mystique est la clef de voute, et par la suite de présenter une classe de romans dans lesquels l'opacité de son discours narratif s'organise autour d'une expérience intérieur qu'on qualifiera par *mystique*. Cependant, cet article ne prétend pas élucider les mécanismes de présence de la religion dans le roman.

Arrêtons–nous ici et rappelons tout de suite la définition qu'on donne dans le domaine de la littérature à l'acception de mystique.

b- **Essai de redéfinition de la *mystique***

Le *dictionnaire de spiritualité* entend par le mot *mystique* tout ce qui est *« caché »* ou ce qui est qualifié de *« secret »*[1]. Et ce qui est mystique *« déborde les schèmes de l'expérience ordinaire »*[2]L'évolution sémantique de l'adjectif *« mystique »,* ne s'entend plus au sens originel de *« secret »,* mais au sens moderne de contemplation. La question donc de la croyance et du fait religieux ne nous intéresse pas dans cet article.

James William définit cette expérience en des termes qui ne sont plus religieux : *« je n'ai rien dit des hallucinations visuelles et auditive, des faits d'automatisme verbal et graphique, des phénomènes merveilleux du mysticisme, car il se présente fort bien chez les hommes dans l'esprit n'a rien de mystique. C'est l'illumination intérieure qui est selon nous la marque de l'état proprement mystique »*[3]

Il ressort de tout cela que les expériences sensibles ne sont pas à négliger car elles structurent la pensée qu'est un aspect indispensable dans la détermination de l'être. La conscience morale donc et les expériences de l'être sont indissociables comme le souligne Jean Pierre Richard dans Littérature et sensation : « il ne saurait exister d'hiatus entre les diverses expériences d'un seul homme, qu'il s'agisse d'amour ou de mémoire, de vie sensible, de vie spéculative » [4]

Nous aurons à considérer ici que l'écriture doit être perçue en tant qu'activité créative au sein de laquelle l'expérience sensible emplit une place privilégiée, Ainsi, l'écriture n'est pas seulement le reflet d'une idée, mais le creuset même où elle se forme et s'affine.

Nous aborderons la mystique à la fois comme une expérience vécue et comme un langage spécifique. Cette double approche nous permettra de revisiter le roman et d'analyser comment la langue constitue le fondement de toute forme de discours,

1 Article « Mystique », Dictionnaire de spiritualité, Ascétique et mystique. Doctrine et histoire, t.10, éd. A. Rayez, A. Derville, A. Solignac, Paris, Beauchesne, 1980, p. 1893.

2 Ibid.

3 James William, the Varieties of religious experience : a study in human nature (1902) ; les formes multiples de l'expérience religieuse. Essai de psychologie descriptive, Chambéry, éd. Exergue, 2001, p. 384.

4 Préface à Littérature et sensation de J.P. Richard, Paris, Seuil, 1954, p. 11.

c'est-à-dire de penser la nécessité de maintenir la notion de langue comme un pré-requis indispensable pour penser la voix mystique.

c– La voix mystique comme échappatoire

Le roman de Beyrouk « Je suis seul » sera désormais examiné à travers ce prisme. Signalons d'abord que le personnage principal fuit l'enfermement par la parole. Il est contraint de soliloquer pour assurer sa survie et pour se soumettre à une rude réflexion sur son destin. Il se réapproprie son passé pour repousser le passage du temps et, par la suite, faire atténuer l'angoisse. *« […] Mais qu'est-ce qui me prend là ? Je suis en train de dériver, s'il suffisait d'appeler Nacereddine pour se libérer de sa condition, ma mère qui, tout le temps, avait son nom sur les lèvres n'aurait pas vu son cheptel mourir… En même temps, il faut faire attention, ne pas proférer de sacrilèges, on ne sait jamais… »*[1]

Il y a donc lieu de noter que l'appel d'un ancêtre mystique est corolaire à un désir et à une subjectivité qui cherchent à se définir par rapport au monde et aux objets. En évoquant Nacereddine, le personnage effectue une quête de la parole vraie. Toutefois, cette parole est loin d'être enfermée dans le politique ou le social ; elle transcende ces deux dimensions pour atteindre une dimension mystique à même de refléter et se refléter dans divers domaines. C'est une parole qui se confond avec l'âme comme en témoigne l'exemple suivant où l'âme défie toutes les oppressions : *« […] Une envie soudaine de prier me prend je sens monter en moi une piété dont je n'ai pas l'habitude. Est-ce la peur qui m'invite à Dieu ? Les temps difficiles ont toujours été temps de piété. Mon aïeul Nacereddine n'a-t-il pas été suivi par des milliers de gens en une période de grande misère ? L'aurai-je suis si j'étais de ce temps ? Peut-être bien que j'aurais choisi la voie qu'empruntent les miens. Sans beaucoup d'enthousiasme. On ne peut rester en dehors des siens. Le poète Yacoubi l'avait bien compris. Il aimait les femmes et la bonne chère, il était poète et chanteur il haïssait l'ennui et les sermons, il n'allait pas aux mosquées et ne fréquentait guère les oulémas. Mais il était fils de notre tribu et il était allé combattre avec son clan. On ne choisit pas les siens »*[2]

[1] Ould Beyrouk Mbarek, Je suis seul, Tunis, Elyzad, 2018, p.54.

2 Ibid.,p.102.

La démarche créative de Beyrouk est orientée vers une forme d'ineffable. Elle se différencie fondamentalement des expériences mystiques de toutes les époques et cultures, car elle ne vise pas le silence comme finalité, mais l'écriture émerge là où l'être se dérobe et où les mots échouent.

C'est cette insatisfaction permanente des mystiques qui va de pair avec une acuité critique qui fonctionne comme une herméneutique du voir : *« est mystique celui ou celle qui ne peut s'arrêter de marcher et qui, avec la certitude de ce qui lui manque, sait de chaque lieu objet que ce n'est pas cela, qu'on ne peut résider ici ni de se contenter de cela »*[1]

Une autre remarque importante reste à faire. Dans son isolement et son bannissement, le personnage invoque la figure de son ancêtre Nacereddine, intensifiant ainsi son monologue intérieur et sa réflexion sur son existence recluse. Ce pôle mystique, par son invocation, facilite cette méditation. Le personnage principal remonte à des souvenirs très lointains qui le poussent à se poser des questions de fonds sur la nature des djihadistes. Une réminiscence provenant de son enfance à propos du personnage d'Ethman, avec qui le personnage principal jouait pendant son enfance, permettait à notre héros de chercher à entrevoir une réponse, même partielle, à ses questions lancinantes sur la nature des terroristes, sur ce qui nourrit leur violence et leur cruauté.: *« […] Je ne peux penser Ethman riait aux éclats. J'appelle mes souvenirs et je ne vois pas, peut-être oui, il ya longtemps quand nous nous élancions au-dessus des dunes blanches pour, dans une descente ensorcelée, retomber sur le sol rugueux. A-t-il été vraiment un enfant ? C'est étonnant, mais oui, il l'était bien comme nous tous. Avoir été un enfant et aimer la mort ? Il y a là comme une énorme inconséquence. »*[2]

L'écriture, elle, nous permet de comprendre que l'effet de sens, somme toute, est en corrélation avec la métaphore mystique qui se tisse tout au long du texte. Quand on avance dans l'écriture, et que l'histoire prend forme, il arrive un moment où ça devient vraiment sérieux. Le stress et l'angoisse montent, et l'auteur se retrouve plongé dans une peur intense, un peu comme ce que ressentent les mystiques quand ils cherchent le sens de la vie.

1 M. de Certeau, La fable mystique I, XVI – XVII siècles, Paris, Gallimard, Tel, 1982,p. 411.
2 Ibid., p.93.

L'écriture mystique de Beyrouk

L'écriture de Beyrouk est militante dans le sens où elle accueille les souffrances du peuple mauritanien, ses maux et ses malaises. Cependant, adopter la voix du peuple et de tenter de la mettre en texte n'a pas pour raison d'emprunter une voix plurielle mais plutôt de reproduire, par cette pluralité, une identité mystique plurielle.

a– Mise en texte de la voix du peuple

La tendance à reproduire la voix du peuple fait partie de cette mouvance dans laquelle s'inscrivent la majorité des écrivains mauritaniens surtout des années 1990. Ces romanciers préfèrent d'aborder des thématiques moins figées dans le temps et dans l'espace. Ils commencèrent à traiter les questions ethniques, les phénomènes de la violence et aussi l'esclavage et les tares sociales. Beyrouk s'inscrit dans la tradition des auteurs qui s'élèvent contre la discrimination et la ségrégation subies par les Mauritaniens. Pour lui, l'écriture est non seulement ancrée dans le vécu quotidien, mais elle doit aussi se réinventer à travers de nouvelles techniques narratives. En effet, l'auteur cherche des expressions et une esthétique aptes à mettre en relief le malaise du peuple. La violence imprègne le texte et nous sentons que les personnages ont vécu une tragédie qui a coloré leurs vies. Dans *Je suis seul,* la parole est donnée à un simple journaliste qui porte en lui un projet grandiose : restituer. A travers son soliloque, il est possible de lire ses vœux comme une aspiration de tout un peuple qui désire se débarrasser des actes barbares des terroristes.

Une désolation du monde agressif constitue l'une des composantes principales du roman. Pris entre les aléas économiques et les griffes des terroristes, la population se trouve obligée d'assister à la frayeur animée par les punisseurs : *« … des punitions collectives, la population était invitée, des mains coupées, des femmes et des hommes flagellés, pas d'exécution capitale cette fois-ci… »*[1]

La voix du peuple dénote la misère dans laquelle il vit et son sentiment d'être victimes de diverses injustices. Toutefois, Beyrouk n'est pas en quête de faire

1 Ibid., p.12.

resurgir la parole des mauritaniens mais d'une parole vraie, celle qui mettra en cause tous les malaises de la terres et qui participera à édifier un monde idéal.

b– Une parole salutaire

À travers ses écrits, Beyrouk se lance dans une quête tâtonnante de l'identité véritable, explorant les voies complexes qui pourraient y mener. L'auteur préconise ainsi de démanteler les archaïsmes, tout en honorant l'héritage des ancêtres. Son écriture s'investit dans une recherche formelle et langagière, portée par une volonté de faire coïncider son monde intérieur avec un environnement extérieur souvent marqué par la brutalité. La voie mystique ne se présente pas comme la voie éphémère d'une courte réminiscence mystique du héros. Son amour pour Nezha lui fait éprouver un sentiment de complétude même si elle est absente le long du roman. De plus, sa volonté à extérioriser directement la violence par l'évocation du saint Nacereddine n'en fait pas de lui un héros tragique piégé par l'enfer des terroristes, mais un mystique dont l'expérience structure le roman et s'efforce à interpeller le lecteur sur la question du sens. Invoquer le nom du saint Nacereddine, c'est comme ouvrir une porte sur un flot d'histoires qui ne tarit jamais, un récit mystique qui se réinvente à l'infini. Bien que ce pole mystique et inaccessible ne puisse être exposé directement, il encourage le protagoniste à se manifester et à éveiller des conversations à son sujet.: *« car il a entraîné derrière lui les désespérés et les fous, et il leur a fait boire l'élixir de l'infini »*[1] et à l'entendre, le personnage principal décrit son aïeul comme un messie que Dieu avait envoyé pour remédier à la situation de sécheresse qui narguait le pays : *« J'entends encore ma mère raconter les prémices de ton message. « La terre craquelait, de partout, […] des sillons surgissaient la désolation et la faim, […] les nomades avaient vu les puits tarir et leurs animaux périr […] les mères regardaient leurs enfants s'amaigrir puis s'éteindre, la famine se promenait […] la peste se mit de la partie… Et c'est alors, concluait-elle, que notre ancêtre Nacereddine, que Dieu le bénisse, apparut, rappelant aux hommes les préceptes divins »*[2] Le récit distille alors des indices propices à une interprétation mystique. Le héros appelle un saint éternellement absent mais qui ne

1 Ibid., p.18.

2 Ibid., p.25.

cesse de porter secours aux gens simples et à tout le pays. La perte de la liberté du héros fait de sa mémoire *« l'objet d'une marche qui va, comme tout pèlerinage, vers un site marqué par une disparition »*[1]

c– Un mysticisme total

Comprendre le *« mystique »* avant tout comme ce qui est *« secret »* nous permet d'aborder avec justesse une écriture qui, loin d'être irrationnelle, fonctionne simplement selon une logique élargie[2]. En effet, c'est cet esprit qui se dégage de la composition beyroukienne qui transcende le quotidien mais qui va au-delà des apparences. Le récit ensemence graduellement des aspects qui encouragent une *lecture mystique*. Le personnage principal appelle un saint qui, bien que physiquement absent, continue de soutenir les gens modestes et la nation entière. La privation de liberté du héros transforme alors ses souvenirs en une quête intérieure, semblable à un pèlerinage vers un lieu sacré. Histoire, société et politique n'évoluent pas séparément dans le texte. Beyrouk déstabilise et alimente ces domaines par une forte charge mystique et un élan poétique qui éloigne l'écriture de l'essai aussi bien journalistique qu'historique.

Il est vrai que notre analyse débouche sur une quête d'absolu, ce qui pourrait laisser penser à un échec inévitable. Toutefois, nous préférons suivre la perspective de Maurice Blanchot, qui nous invite à voir au-delà de cette apparente impasse en disant qu' : « *Au fond, l'être humain porte déjà en lui la totalité de ce qui est. Il est la promesse vivante de toute la vérité future de l'univers, un univers qui, finalement, n'existe et ne tient que par sa conscience* »[3]

Nous identifions ici l'image de Beyrouket de son personnage impliqués dans la quête d'une parole vraie. En cherchant à construire un monde nouveau et complexe, ils naviguent à vue. Leur aventure se termine sur une note ambiguë, un résultat qui ressemble tout autant à une victoire qu'à une défaite.

1 Certeau, Michel de, 1982, La Fable mystique : XVIe-XVIIe siècle, Paris, Gallimard.p.108.

2 Yves Meessen , Le mystique », un moment expérimental structuré par le langage spéculatif, in Le Philosophoire, 49 (2018) – La Mystique, p. 119-135

3 Maurice Blanchot, L'Entretient infini, Ed. Gallimard, 1969,p.302.

Conclusion

Résumons rapidement les résultats qui nous semblent acquis. Tout d'abord, nous avons montré que le roman de Beyrouk *« je suis seul »* est l'un des romans qui traitent dans sa trame narrative le sujet de la violence des salafistes en Mauritanie. Nous avons examiné les diverses facettes de la violence dans le corpus, et nous avons déterminé la mystique comme élément cathartique face à la situation dans laquelle vit le peuple mauritanien y compris le personnage principal.

L'écriture devient alors une quête aussi exigeante et tourmentée qu'une véritable recherche spirituelle. À travers ses mots, l'auteur aspire à dépeindre un monde idéal : celui d'un être humain enfin apaisé, délivré des angoisses nées de ses propres contradictions. Il est important de noter que la dimension mystique du roman ne repose pas uniquement sur une figure spirituelle. Elle s'incarne aussi dans un amour presque sacré, où un personnage féminin, véritable univers de soutien, guide le protagoniste.

Par une parole fluide et ouverte, Beyrouk participe à faire resurgir la réalité, le sens vrai et enfin éveiller en ses lecteurs l'enfance, celle de l'Homme en général, et celle du monde. Se tourner vers la mystique peut servir de rempart contre le fanatisme. En effet, si l'identité se limite uniquement à l'aspect religieux, cela risque de créer une société figée, fermée à la diversité et au dialogue avec autrui. L'exclusion peut alors devenir une réaction instinctive chez ceux qui perçoivent leur identité comme quelque chose de définitif et d'immuable. Tout le contraire d'un individu qui se représente l'identité comme un processus qui va se construisant.

Bibliographie :

- Ould Beyrouk Mbarek, *Je suis seul*, Tunis, Elyzad, 2018.
- Michel de Certeau, *La fable mystique I, XVI – XVII siècles,* Paris, Gallimard, Tel, 1982.
- Cheikh Mohamed Lemine Bellal, *Contre le terrorisme en Mauritanie : la déradicalisation des extrémistes*, in Revue Défense Nationale 2015/4 (N° 779).
- Article « Mystique », *Dictionnaire de spiritualité, Ascétique et mystique*. Doctrine et histoire, t.10, éd. Aldous. Rayez, A. Derville, A. Solignac, Paris, Beauchesne, 1980.
- Aldous Huxley, extrait d'une conférence donnée en 1961, *L'expérience visionnaire,* in P. Bonnasse, Les voix de l'extase, Paris, Trouble-fête, 2005.
- Jean Pierre Richard, Préface à *Littérature et sensation*, Paris, Seuil, 1954.
- Yves Meessen , *Le mystique », un moment expérimental structuré par le langage spéculatif*, in Le Philosophoire, 49 (2018) – La Mystique.
- Maurice Blanchot, *L'Entretient infini*, Ed. Gallimard, 1969.
- James William, the Varieties of religious experience : a study in human nature (1902) ; les formes multiples de l'expérience religieuse. Essai de psychologie descriptive, Chambéry, éd. Exergue, 2001

Enjeux et perspectives linguistiques dans l'enseignement du français sur objectifs spécifiques: le cas des étudiants yéménites et sud–soudanais au Maroc

Hassan Frag Osman Hamid
hassonifrag@gmail.com
Malika BAHMAD
malika.bahmad@uit.ac.ma
Faculté des Langues, des Lettres et des Arts
Laboratoire : Langage et Société Université Ibn Tofail, Kénitra
Maroc

Résumé :

Cet article s'intéresse aux barrières linguistiques rencontrées par les étudiants du groupe anglophones, notamment ceux originaires du Yémen et du Soudan du Sud, inscrits dans les départements scientifiques de l'Université Ibn Tofaïl au Maroc. À partir d'un corpus de productions écrites originales provenant des étudiants, l'analyse met en évidence les erreurs morphosyntaxiques persistantes causées par le clivage linguistique entre les langues d'enseignement dans les pays d'origine (arabe et anglais) et la langue d'accueil (français), langue de scolarisation au Maroc. En utilisant le cadre théorique du « Français Académique » (FAP), le technolecte et l'approche sociodidactique, l'article tente de soulever les barrières linguistiques et de savoir causées par ces différences comme des obstacles au dépassement du problème. L'étude s'appuie sur une méthodologie analytique et comparative, employant un échantillon de 30 étudiants répartis selon leur origine et leur spécialité scientifique. Les résultats montrent que les problèmes se traduisent non seulement par des déficits grammaticaux, mais aussi par un manque d'acculturation linguistique aux genres universitaires francophones. En conclusion, l'article propose quelques recommandations didactiques aux enseignants du FAP, ainsi qu'une lecture critique des dispositifs de mise à niveau linguistique proposés aux étudiants étrangers. Ces

résultats enrichissent la réflexion sur l'équité linguistique dans la mobilité universitaire Sud-Sud et appellent à une modification du programme des cours de français sur objectifs spécifiques.

Mots-clés : fracture linguistique, français universitaire, français de spécialité, hétérogénéité linguistique, apprenants arabophones, objectifs spécifiques.

Abstract :

This article examines the linguistic difficulties encountered by Yemeni and South Sudanese students enrolled in scientific and technical fields at Ibn Tofaïl University in Morocco. Based on a corpus of authentic written productions, the study identifies recurrent morphosyntactic and terminological errors that hinder academic success. Drawing on the theoretical frameworks of French for Academic Purposes (FOU), technolect analysis, and the sociodidactic approach, this research shows that these errors are not mere grammatical deviations but indicators of a deeper epistemolinguistic mismatch. These students, educated in Arabic- or English-speaking systems, are faced with the challenge of appropriating the norms of academic French without adequate preparatory support. The study suggests that linguistic insecurities stem less from a lack of willingness than from a lack of institutional mediation and explicit didactic guidance. The findings call for the implementation of tailored pedagogical devices, the institutionalization of FOU programs, and the recognition of students' plurilingual resources as assets rather than obstacles. The article concludes by advocating for a more inclusive university model, attentive to language justice and to the diversity of student pathways in the global South.

1. Introduction

L'essor de l'enseignement supérieur au Maroc a entraîné, au cours des dernières décennies, une diversification croissante des profils d'étudiants admis dans les universités nationales, notamment dans les filières scientifiques. Cette ouverture, renforcée par les accords de coopération entre le Royaume du Maroc et divers pays africains et arabes, a permis à de nombreux étudiants étrangers, notamment originaires du Yémen et du Soudan du Sud, d'accéder aux établissements d'enseignement supérieur marocains. Si cette dynamique est source de pluralité et de brassage culturel, elle soulève également d'importants problèmes, notamment linguistiques. Dans les filières scientifiques marocaines, le français demeure la langue d'enseignement principale, tant à l'oral qu'à l'écrit. Cependant, pour les étudiants issus de milieux éducatifs où l'arabe ou l'anglais sont les langues principales, cette situation peut créer plusieurs obstacles qui peuvent influencer négativement leur réussite scolaire.

Dans la production écrite, ce phénomène est particulièrement reconnu. De nombreux enseignants de sciences, même ceux d'expression écrite ou de Français sur Objectifs Universitaires (FOU), constatent encore les mêmes défauts dans les travaux des étudiants étrangers : fautes de grammaire, syntaxes brisées, terminologies imprécises et difficultés d'organisation du discours. Ces particularités langagières, souvent perçues comme de simples écarts linguistiques, s'expliquent en réalité par des processus d'adaptation linguistique encore en cours. Elles reflètent un décalage entre les profils linguistiques variés des étudiants et les exigences spécifiques du contexte universitaire francophone marocain.

Le présent article se donne pour objectif à travers un corpus de textes écrits authentiques d'identifier les principaux problèmes linguistiques que des étudiants yéménites et sud-soudanais rencontrent dans les filières scientifiques à l'Université Ibn Tofaïl de Kénitra. Pour cela, nous avons fait appel aux démarches du FOU, de l'analyse technolectale et de l'approche sociodidactique afin de saisir la nature de ces difficultés qui s'entrelacent tant à une méconnaissance des pratiques linguistiques du français académique qu'à un conflit plus profondément lié aux relations de pouvoir entre les langues dans le milieu universitaire.

Ce sera thème ainsi développé à travers trois grands axes. Tout d'abord, nous présentons le cadre théorique et conceptuel en décrivant la nature des apports de la sociodidactique et du FOU pour l'étude de corpus écrits. Ensuite, la méthodologie employée dans la collecte des données ainsi que pour l'analyse sera explicitée. Enfin, après avoir exposé et interprété notre analyse, nous terminerons en proposant quelques solutions pédagogiques envisageables afin d'assurer une meilleure prise en compte des besoins langagiers spécifiques des étudiants étrangers dans les filières scientifiques marocaines.

La problématique à laquelle cet article entend répondre peut donc être formulée ainsi : comment interpréter les difficultés linguistiques des étudiants yéménites et sud-soudanais dans un contexte universitaire francophone, et en quoi une approche sociodidactique intégrant le FOU permet-elle d'élaborer des dispositifs plus adaptés à leur accompagnement ?

L'enjeu est double : il vise à la fois à aider à la compréhension des dynamiques de la langue dans un contexte universitaire plurilingue et à introduire des idées concrètes pour réévaluer l'enseignement du français de spécialité en faveur de l'équité linguistique et de la justice académique.

2. **Cadre conceptuel** :

Afin de repérer les difficultés linguistiques à affronter sont confrontés les étudiants yéménites et sud-soudanais dans les cursus scientifiques francophones au Maroc, il est primordial d'examiner trois théories complémentaires : le Français sur Objectifs Universitaires (FOU), le concept de technolecte et la perspective sociodidactique. Ces éléments conjointement favorisent une interprétation qui va au-delà d'une simple identification déficitaire des erreurs produites, en les situant dans une perspective critique et contextualisée.

Dans ce cadre, les fautes linguistiques ne sont pas simplement des « erreurs » à rectifier de manière automatique, mais des signaux révélateurs des problèmes d'adoption des standards discursifs et interactionnels universitaires. Le FOU, en tant qu'outil pédagogique, cherche donc à familiariser les apprenants avec les normes académiques : il nécessite une clarification des attentes, un enseignement orienté

vers la forme et une prise en considération des conflits identitaires et culturels lors de l'assimilation du langage académique (**Rinvolucri**, **1998 ; Abou Haidar**, **2012**).

2.2. Le technolecte : instrument et obstacle cognitif

Le terme technolecte, élaboré principalement par L. Messaaoudi (2012), fait référence à l'ensemble des vocabulaires spécialisés spécifiques à un domaine disciplinaire précis. Chaque technolecte représente une micro-langue distincte, dotée de ses propres règles lexicales, syntaxiques, discursives et parfois graphiques. Dans les domaines scientifiques, le technolecte joue un rôle structurant : il offre la possibilité de désigner les objets de connaissance, de classer les phénomènes et d'organiser les procédures démonstratives.

Cependant, ce technolecte constitue également un obstacle pour les étudiants qui ne sont pas familiers avec le français académique. Il ne s'agit pas seulement de mémoriser des termes techniques, mais de les inscrire dans des phrases grammaticalement correctes, des paragraphes cohérents, des textes argumentatifs. Ainsi, le technolecte agit comme un « révélateur » des limites langagières et cognitives des apprenants : il demande une double maîtrise, linguistique et conceptuelle.

Pour les étudiants yéménites et sud-soudanais, ce défi est d'autant plus grand compte tenu de l'écart entre leurs langues maternelles (arabe, anglais ou divers dialectes) et le français scientifique. La transition d'un système linguistique à un autre nécessite un processus complexe de conversion, d'interprétation et de reformulation. Il ne s'agit donc pas seulement de comprendre un terme, mais de l'utiliser dans un discours académique légitime.

2.3. La sociodidactique : une analyse critique des disparités linguistiques

L'approche sociodidactique, qui propose une vision critique et contextualisée de la didactique des langues, invite à analyser les liens entre l'apprentissage des langues, les contextes sociaux et les questions de pouvoir (**Moore & Castellotti**, **2002 ; Bertucci**, **2011**). Elle encourage une vision des langues comme des pratiques ancrées dans un contexte social, empreintes d'histoire et classées selon une hiérarchie au sein des institutions éducatives

Dans le contexte qui nous concerne, la sociodidactique nous donne les moyens de questionner le rôle du français à l'université marocaine, non seulement en tant qu'outil de communication, mais aussi comme dispositif de tri social et académique. Le français n'est pas neutre : il véhicule un capital symbolique, et sa maîtrise (ou son absence) conditionne l'accès à la connaissance, au succès et à la reconnaissance institutionnelle.

On ne peut donc pas comprendre les défis auxquels sont confrontés les étudiants étrangers uniquement à travers le prisme de leur « niveau de langue ». Elles sont également liées à une relation avec la connaissance, l'éducation et la norme, qui est marquée par des disparités dans les parcours. Les étudiants du Yémen et du Soudan du Sud rejoignent fréquemment les universités marocaines avec un parcours éducatif caractérisé par l'instabilité, des pauses dans leur cursus, une acquisition de connaissances des impacts systémiques plutôt que des conséquences individuelles.

La sociodidactique suggère donc de changer notre perspective : plutôt que de se concentrer sur ce que les étudiants « ignorent », elle préconise de questionner ce que l'institution ne met pas en évidence, ne rend pas accessible, ou n'explique pas clairement. Elle préconise une approche pédagogique axée sur la médiation, le dialogue et la réflexivité, rompant ainsi avec les logiques standardisées normatives et d'évaluation.

2.4. **Coordination des cadres** :

Le croisement de ces trois cadres présente un intérêt du fait de leur complémentarité. Le FOU facilite l'identification des nécessités linguistiques particulières et la suggestion de mesures appropriées ; le technolecte expose les particularités linguistiques des domaines scientifiques ; la sociodidactique fournit une analyse critique des conditions sociales d'éducation. Ces éléments nous permettent d'examiner les écrits non seulement comme des fautes linguistiques, mais également comme des efforts d'appropriation souvent incomplète d'un ordre symbolique.

3. Approche méthodologique :

Pour répondre à notre interrogation de recherche – qui porte sur : les manifestations et explications des problèmes linguistiques rencontrés par les étudiants yéménites et sud-soudanais inscrits dans les filières scientifiques francophones au Maroc – nous avons mis en œuvre une démarche qualitative basée sur l'examen de corpus, enrichie par des observations de contexte et une comparaison entre différents groupes.t discursif complexe.

3.1. Sélection de l'échantillon :

Notre étude a été menée à l'Université Ibn Tofaïl de Kénitra, un établissement public qui accueille une proportion importante d'étudiants étrangers provenant de collaborations éducatives sud-sud. Le groupe étudié est constitué de 30 étudiants en licence ou master dans les disciplines suivantes : biologie, chimie, physique, mathématiques et informatique. On divise ces étudiants en deux groupes de taille identique :

✓ 15 étudiants originaires du Sud-Soudan, dont la majorité utilise l'anglais comme langue principale, même si certains emploient des dialectes africains locaux.

✓ 15 étudiants de nationalité yéménite, dont la langue maternelle est l'arabe (avec parfois une scolarité partielle en anglais selon les parcours).

Avant l'établissement du corpus, tous les participants avaient suivi au moins deux semestre de cours en français au Maroc. Avant leur admission en filière scientifique, aucun d'entre eux n'a suivi de programme organisé de français à des fins universitaires.

3.2. Élaboration du corpus :

Le corpus examiné comprend des textes écrits authentiques, collectés dans un contexte éducatif, sans l'influence d'une intervention pédagogique spécifique en lien avec cette étude. Il contient :

- ✓ Des rapports de travaux pratiques ;
- ✓ Des réponses à des épreuves écrites (questions ouvertes) ;
- ✓ De petites synthèses de stage ou de projet ;

✓ Des compositions libres suggérées lors d'un atelier d'expression scientifique.

Chaque document a été rendu anonyme, puis classifié en fonction de la nationalité, du programme d'études et du niveau d'éducation de l'étudiant. Les productions ont une longueur moyenne se situant entre 150 et 300 mots, ce qui permet une évaluation à la fois précise et représentative des aptitudes linguistiques.

3.3. Cadre d'analyse linguistique :

Nous avons élaboré une matrice d'évaluation basée sur la Grammaire méthodique du français (Riegel, Pellat & Rioul, 2009) et améliorée.

3.3. Grille d'analyse linguistique :

Nous avons conçu une grille d'analyse inspirée de la Grammaire méthodique du français (Riegel, Pellat & Rioul, 2009) et enrichie par les critères de description du français académique issus du FOU (Carras, 2007). Cette grille inclut les dimensions suivantes :

✓ Morphologie : accords (genre, nombre), conjugaisons verbales, dérivations lexicales.

✓ Syntaxe : organisation de la phrase, emploi des subordonnées, usage des structures complexes.

✓ Lexique scientifique : précision terminologique, adéquation au champ disciplinaire.

✓ Cohérence textuelle : emploi des connecteurs, progression logique, ponctuation.

✓ Registre : niveau de langue, adéquation au contexte académique.

Chaque occurrence d'erreur a été relevée, classifiée, et accompagnée de sa reformulation correcte. Les tendances dominantes ont ensuite été dégagées à partir d'un codage thématique.

3.4. Démarche comparative

La dimension comparative est centrale dans notre étude. Elle permet de distinguer les erreurs récurrentes communes aux deux groupes (ex. : erreurs d'accord, lacunes lexicales générales) de celles qui semblent liées à l'interférence

linguistique (transfert négatif des langues premières). Par exemple, l'omission de l'article défini est plus fréquente chez les Yéménites, tandis que les erreurs de placement de l'adjectif sont plus caractéristiques des Sud-Soudanais.

La comparaison a aussi été étendue au type de filière scientifique : les étudiants en biologie ont tendance à mieux maîtriser les descriptions procédurales, alors que ceux en mathématiques rencontrent davantage de difficultés à verbaliser des raisonnements abstraits en français. Ces différences ont été interprétées en lien avec les types de discours mobilisés dans chaque discipline (expositif, argumentatif, procédural…).

3.5. Restrictions méthodologiques

Comme c'est le cas pour toute recherche qualitative, notre étude présente quelques limites :

✓ Le corpus a une taille restreinte et ne peut donc revendiquer une représentativité statistique.

✓ L'analyse se fonde sur des travaux écrits spontanés, ce qui exclut les habiletés orales ou d'interaction.

✓ Le manque d'entretiens avec les étudiants représente un défaut dans la compréhension de leur expérience subjective de la langue.

Toutefois, la profusion de données collectées, combinée à une analyse minutieuse des erreurs, donne la possibilité d'établir des tendances solides et révélatrices, bénéfiques pour l'élaboration de dispositifs pédagogiques personnalisés.

4. Résultats

L'examen du corpus recueilli auprès de 30 étudiants étrangers a mis en évidence diverses difficultés linguistiques, classées en cinq catégories : erreurs morphosyntaxiques, lacunes lexicales, discontinuités discursives, approximations technolectales et stratégies d'évitement linguistique. Ces dimensions, malgré leurs différences, se chevauchent fréquemment dans les créations, témoignant d'un système d'écriture en conflit entre une tentative de possession et des résistances.

4.1. Erreurs morphosyntaxiques fréquentes

Les erreurs morphosyntaxiques constituent la catégorie la plus abondante dans le corpus, touchant aussi bien la phrase simple que les structures complexes. Trois sous-catégories dominent :

✓ **Erreurs d'accord** : accords fautifs en genre et en nombre, tant au niveau nominal qu'adjectival. Ex. : *les cellule est petite* ; *une problème chimique*. Ces erreurs témoignent d'une méconnaissance des régularités morphologiques du français et sont surreprésentées chez les étudiants yéménites, probablement en raison de l'influence de l'arabe, langue à flexion, mais avec des règles différentes.

✓ **Conjugaison et temps verbaux** : les formes verbales sont souvent défectueuses, notamment dans les temps composés. L'alternance entre le présent de narration, le passé composé et l'imparfait est mal maîtrisée. Ex. : *la solution devient noir quand on chauffait*. Chez les étudiants sud-soudanais, l'emploi de temps incorrects reflète une interférence de l'anglais, langue plus analytique avec moins de temps verbaux.

✓ **Syntaxe de la subordination** : l'organisation des phrases complexes pose problème. Les subordonnées causales, concessives ou consécutives sont souvent remplacées par des juxtapositions maladroites. Ex. : *j'ai raté le TP, je suis malade*, au lieu de *car j'étais malade*. Ces constructions non marquées traduisent une tendance à la simplification syntaxique, révélatrice d'un déficit dans l'enseignement explicite de la phrase complexe.

4.2. Carences lexicales et recours à la paraphrase

Les déficits lexicaux, notamment en vocabulaire scientifique, sont un obstacle majeur. Deux tendances ont été observées :

✓ **L'usage de mots génériques** en lieu et place de termes précis. Ex. : *la chose* au lieu de *la substance* ; *ça fait quelque chose* au lieu de *cela provoque une réaction exothermique*. Cela montre une hésitation terminologique et une absence de familiarité avec le registre spécifique attendu.

✓ **Paraphrasage approximatif** : face à l'absence de mot juste, les étudiants contournent l'obstacle par des formulations floues ou tautologiques. Ex. : *le truc*

qui mesure les choses pour désigner un appareil de mesure. Ce recours démontre à la fois une volonté de communication et une insécurité lexicale.

Ces lacunes sont aggravées par l'absence de dictionnaires bilingues spécialisés ou de glossaires disciplinaires contextualisés, outils pourtant cruciaux pour un public allophone.

4.3. Interruptions de cohérence discursive

Au-delà des mots et des phrases, les textes analysés présentent une carence en matière de structure logique du discours :

✓ Transition des idées : les paragraphes ne contiennent pas de connecteurs logiques adéquats. Les adverbes non pertinents (donc, aussi, mais) ou l'omission de ceux-ci sont utilisés pour exprimer des relations de cause, conséquence et opposition.

✓ Manque d'introduction/conclusion : Dans les résumés ou synthèses, les étudiants passent directement à la description des étapes sans contextualiser, ni annoncer l'objectif, ni donner une conclusion. Cette organisation « horizontale » témoigne d'un déficit de compréhension des genres académiques, notamment du rapport scientifique.

✓ Absence de marqueurs d'implication : on constate une faible présence des formulations impersonnelles typiques du discours scientifique (on observe que, il s'avère que, les résultats montrent que).

4.4. Approximations technolectes

La compétence en technolecte scientifique, c'est-à-dire la connaissance des termes, structures et conventions spécifiques à chaque discipline, semble être très faible au sein du corpus global. Cette vulnérabilité se révèle par :

✓ Utilisation impropre ou décontextualisée : des termes spécialisés sont employés de manière incorrecte, sans tenir compte des collocations ou du domaine conceptuel. Par exemple : la molécule a été fragmentée grâce à la chaleur.

✓ Morphologie altérée : des étudiants essaient de former des mots à partir de racines considérées comme scientifiques. Par exemple : oxygénitude, mesure. Ces néologismes maladroits témoignent d'une démarche d'approximation créative, parfois heuristique.

✓ Anglicismes et calques : chez les étudiants du Sud-Soudan, l'empreinte de l'anglais est évidente. Par exemple : le volt est élevé en raison de la forte tension, ou l'intégration du liquide à ébullition est effectuée telle quelle dans un paragraphe.

✓ Ce type d'erreur est particulièrement pénalisant dans les disciplines scientifiques où la précision terminologique est primordiale. Il dénote une absence de familiarité avec les man4.5. Stratégies de compensation et bricolage linguistique

✓ Devant ces défis, les étudiants élaborent des tactiques de substitution qui révèlent leur faculté d'ajustement, mais également les contraintes des moyens à leur disposition :

✓ Recours à un dictionnaire en ligne ou à des traducteurs automatiques : certaines portions du corpus montrent des tournures de phrases similaires à une traduction littérale du français. Ex. : J'étais en train de faire l'expérience dans la salle et j'ai noté tout ce qui s'est passé. Ce genre d'erreur indique l'utilisation d'une technique qui n'est pas incluse dans un processus d'apprentissage.

✓ Utilisation de répétitions comme élément de remplissage discursif : des structures identiques se retrouvent dans diverses phrases. Par exemple : je crois que l'expérience est bonne. Je crois que la réaction est favorable. Je crois que le TP est de qualité.uels en français et une formation insuffisante à la lecture scientifique.

✓ Ce remplissage paraît pallier un manque lexical et syntaxique, mais diminue la densité du discours.

✓ Répétition partielle de formules standard vues en classe ou sur le web, parfois sans aucune modification. Cela dénote une mémorisation automatique plutôt qu'une assimilation véritable des structures.

5. Discussion

Notre recherche met en lumière des manifestations linguistiques apparemment hétérogènes, qui, en réalité, sont profondément liées à des dynamiques systémiques : celles d'un décalage structurel entre les aptitudes langagières des étudiants étrangers

et les attentes sous-entendues du discours universitaire dans un contexte francophone. Cette barrière linguistique, fréquemment considérée comme un « défaut individuel » de l'étudiant, est en vérité le résultat d'une interaction complexe entre le parcours éducatif, la politique linguistique de l'université et la relation variable aux langues.

5.1. De la carence grammaticale à l'entrave épistémico-linguistique

Les fautes identifiées dans le corpus - erreurs d'accord, bris syntaxiques, approximations lexicales - ne sont pas simplement dues à une méconnaissance des règles de grammaire. Ces éléments illustrent ce que la didactique du français définit comme des « obstacles épistémo-langagiers » (Vigner, 1998 ; Cuq & Gruca, 2002), Autrement dit, des problèmes pour mettre en relation le langage et la pensée scientifique. Cette articulation, essentielle dans les domaines scientifiques, nécessite la maîtrise de formes linguistiques particulières : technolectes, phrases complexes, constructions hypothétiques, pour n'en nommer que quelques-unes.

Le travail des étudiants démontre une double déconnexion : d'une part, une ignorance des normes linguistiques du français universitaire ; d'autre part, une mauvaise assimilation des genres discursifs disciplinaires. Cette situation révèle l'importance d'un enseignement plus explicite des genres académiques, qui jouent un rôle clé dans les processus d'apprentissage.

5.2. Un processus d'acculturation linguistique inachevé

Le processus d'acculturation langagière des étudiants internationaux, défini comme l'assimilation progressive des normes, attitudes, valeurs et caractéristiques spécifiques du discours universitaire (Beacco, 2004), semble ici partiel. Le défi ne se limite pas au vocabulaire ou à la grammaire, il s'étend également à la posture énonciative requise : celle d'un locuteur distancié, minutieux, qui objectif ses propos par des expressions impersonnelles et des constructions logiques.

Cependant, il est difficile pour les étudiants yéménites et sud-soudanais d'adopter cette attitude. Leur style littéraire reste souvent lié à la narration ou à l'expression individuelle, ce qui met en évidence une séparation culturelle vis-à-vis de la rhétorique scientifique francophone. Cette discordance stylistique est fréquemment

punie de manière tacite, sans nécessiter une instruction explicite.de légitimation éducative.

La sociodidactique offre ici l'opportunité d'explorer ce que le système universitaire omet ou ne révèle pas : les règles non écrites du milieu scolaire, les modalités reconnues d'expression, les exigences rédactionnelles qui découlent d'une socialisation linguistique inégalement répartie.

5.3. La prise en compte du plurilinguisme chez les étudiants

Notre recherche souligne l'importance de mieux valoriser le plurilinguisme des étudiants. Ces derniers possèdent souvent des compétences variées dans plusieurs langues (telles que l'arabe standard, l'anglais ou des dialectes africains), mais ces ressources ne sont pas suffisamment mobilisées dans un contexte éducatif majoritairement centré sur le français. Si cette langue reste dominante dans l'acquisition des savoirs, une meilleure reconnaissance des répertoires linguistiques des étudiants pourrait renforcer leur confiance et faciliter leurs apprentissages.

Par ailleurs, l'enseignement du français, lorsqu'il est proposé, gagnerait à être davantage adapté aux besoins disciplinaires. Les cours de FLE, souvent généralistes, pourraient être complétés par une approche plus ciblée, intégrant notamment les spécificités du français technique et académique.

En cohérence avec les évolutions récentes en didactique des langues, notre étude plaide pour une approche pédagogique inclusive, où les langues des étudiants seraient perçues comme des atouts plutôt que comme des obstacles. Une telle perspective permettrait d'enrichir les pratiques enseignantes et de mieux accompagner les apprenants dans leur parcours universitaire

5.4. Réévaluer les dispositifs : du FLE au FOU contextualisé

Les tactiques de compensation que l'on remarque chez les étudiants (paraphrase, emprunt partiel, calques) ne sont pas des signes de défaillance, mais plutôt des manifestations de bricolage langagier. Il est possible d'y voir des efforts d'appropriation. Ces approches démontrent un potentiel pédagogique : celui

d'élaborer des dispositifs contextualisés de français axés sur les objectifs universitaires, en se basant sur les pratiques réelles des apprenants.

Par conséquent, il ne s'agit plus de « corriger » les erreurs, mais de les convertir en points d'appui. La formation sur le FOU devrait intégrer :

✓ Une clarification des genres académiques (compte rendu, synthèse, rapport, article) ;

✓ Une initiation aux technolectes disciplinaires via des corpus authentiques ;

✓ Un enseignement sur la transition du discours subjectif au discours objectif ;

✓ Un accompagnement multilingue, utilisant les langues maîtrisées comme outils de comparaison.

Cette évolution implique d'enrichir les approches pédagogiques existantes en y intégrant davantage de médiation, d'écoute active et d'adaptation aux besoins des apprenants.

5.5. Une perspective systémique : curriculum et politiques linguistiques universitaires

Les défis linguistiques rencontrés par les étudiants internationaux invitent à une réflexion plus large sur l'organisation des parcours universitaires. Plusieurs facteurs institutionnels méritent attention : la structuration encore émergente de l'enseignement du Français sur Objectifs Universitaires (FOU), les opportunités de collaboration entre enseignants de langue et enseignants disciplinaires, ainsi que la valorisation des répertoires plurilingues des étudiants. Une meilleure articulation de ces différents aspects pourrait contribuer à renforcer l'accompagnement linguistique proposé.

Cette recherche s'inscrit dans les débats contemporains sur l'équité linguistique dans l'enseignement supérieur, particulièrement dans les contextes où le français fonctionne comme langue seconde d'enseignement scientifique. Elle suggère l'intérêt d'approches pédagogiques qui considèrent la diversité linguistique non comme une difficulté, mais comme une ressource potentielle pour les apprentissages. Une telle orientation pourrait permettre aux institutions universitaires de mieux répondre aux besoins variés de leurs publics étudiants.es

étudiants. Un examen approfondi de leurs écrits a mis en évidence des fautes récurrentes en morphosyntaxe, vocabulaire et organisation du discours, qui témoignent de conflits entre leur langue maternelle, les langues d'enseignement précédentes et la langue universitaire visée. Ces défis ne reflètent pas des difficultés personnelles, mais soulignent plutôt l'importance d'un accompagnement renforcé, de méthodes pédagogiques diversifiées et d'une meilleure prise en compte de la diversité linguistique dans les systèmes éducatifs

En s'appuyant sur les contributions du Français sur Objectifs Universitaires (FOU), de grâce au concept de technolecte et à la sociodidactique, cette étude a permis de redéfinir ces fautes comme des signes d'une acculturation linguistique incomplète. Ces pratiques reflètent avant tout une démarche active d'appropriation des codes universitaires par des étudiants naviguant dans un environnement linguistique complexe. L'emploi de stratégies adaptatives, de reformulations personnelles ou de structures communicatives simplifiées témoigne d'une réelle volonté d'intégration académique, malgré les défis linguistiques rencontrés.

Ces observations nécessitent une refonte radicale des méthodes d'enseignement du français dans les universités marocaines qui reçoivent des étudiants étrangers. Il faut évoluer d'une logique d'ajustement occasionnel à une approche de gestion auriculaire et institutionnelle, organisée autour de quatre recommandations clés :

- Mettre en place le cours de FOU dans les institutions qui accueillent des étudiants qui ne parlent pas français, en intégrant cet apprentissage avec les matières spécifiques (biologie, chimie, mathématiques, etc.) et les technolectes qui leur sont propres. Le FOU ne peut plus rester un complément facultatif, il doit désormais être un élément inhérent au cursus de formation.
- Former les professeurs à l'enseignement du plurilinguisme et aux défis sociolinguistiques de la mobilité étudiante. Cela implique une prise de conscience des dynamiques d'exclusion linguistique, ainsi qu'une étude des barrières épistémologiques et langagières.
- Élaborer des supports d'enseignement contextualisés, basés sur des corpus authentiques provenant des domaines scientifiques, en utilisant les travaux

d'étudiants comme outils de remédiation collective. Cela encouragerait une approche pédagogique inductive, axée sur les nécessités concrètes des apprenants.

- Promouvoir l'usage de la médiation langagière, en permettant, sous certaines conditions, l'utilisation temporaire de la langue maternelle ou de l'anglais dans les premières phases d'apprentissage, comme moyen d'accès à la compréhension, notamment dans les matières à forte densité conceptuelle.

Dans un sens plus large, cette étude plaide pour une reconsidération de l'université en tant qu'espace de négociation linguistique et de justice épistémique. Dans un univers universitaire de plus en plus mondialisé, il ne suffit plus simplement de célébrer la diversité : il est nécessaire aussi de la rendre fonctionnelle, en équipant les étudiants pour qu'ils puissent y naviguer avec assurance, légitimité et expertise.

Ces approches démontrent une réelle capacité d'adaptation aux exigences académiques de la part d'étudiants évoluant dans un contexte multilingue exigeant. Le recours à des stratégies créatives, des formulations innovantes et des modes d'expression ajustés révèle une authentique démarche d'appropriation des savoirs universitaires, dans un environnement qui présente naturellement certaines complexités linguistiques.

Références bibliographiques :

- **Abou Haidar**, **S**. (**2012**). Le français sur objectifs universitaires : analyse et perspectives. Le français dans le monde – Recherches et applications, 52, 89–102.
- **Beacco**, **J.–C**. (**2004**). L'approche interculturelle dans l'enseignement des langues : Définitions et clarifications. Le français dans le monde – Recherches et applications, 36, 31–45.
- **Bertucci**, **M**. (**2011**). La didactique du plurilinguisme : vers une éducation à la diversité linguistique. Les Langues Modernes, 2(4), 42–51.
- **Carras**, **C**. (**2007**). Le français sur objectifs universitaires : Questions de didactique. Éditions Didier.
- **Castellotti**, **V**., **& Moore**, **D**. (**2002**). Social Representations of Languages and Teaching. Guide for the Development of Language Education Policies in Europe: From Linguistic Diversity to Plurilingual Education. Strasbourg : Conseil de l'Europe.
- **Cuq**, **J.–P**., **& Gruca**, **I**. (**2002**). Cours de didactique du français langue étrangère et seconde. Grenoble : PUG.
- **Messaaoudi**, **L**. (**2012**). Les technolectes : un défi pour la didactique des disciplines scientifiques en français langue seconde. Synergies Monde Arabe, 9, 47–58.
- **Moore**, **D**., **& Castellotti**, **V**. (**2002**). Didactique du plurilinguisme : Leçons d'une recherche exploratoire. ÉLA, 126, 363–380.
- **Riegel**, **M**., **Pellat**, **J.–C**., **& Rioul**, **R**. (**2009**). Grammaire méthodique du français (4e éd.). Paris : PUF.
- **Rinvolucri**, **M**. (**1998**). Grammar Games: Cognitive, Affective and Drama Activities for EFL Students. Cambridge University Press.
- **Vigner**, **G**. (**1998**). Didactique du français langue étrangère et seconde. Paris : Hachette FLE.

MAPPING THE EVOLUTION OF AI-DRIVEN EDUCATIONAL RESEARCH: INSIGHTS FROM A BIBLIOMETRIC STUDY

Driss SADEK
Driss.sadek@um5r.ac.ma
Laila BELHAJ
l-belhaj@um5r.ac.ma
Dept. of Learning, Cognition and Educational Technology, Faculty of Educational Sciences
University of Mohammed-V, Rabat
Morocco

Abstract

This study presents a comprehensive bibliometric analysis of the evolving body of literature at the intersection of digital transformation, artificial intelligence (AI), and education. Drawing on a sample of 242 peer-reviewed publications indexed between 2017 and 2024, the research aims to map the intellectual structure, thematic evolution, and influential contributors within this rapidly expanding field. Employing performance analysis and science mapping techniques—such as co-citation, keyword co-occurrence, and collaboration network analysis—the study identifies key authors, institutions, and publication venues driving scholarly discourse. The findings reveal a significant acceleration in research activity post-2020, driven in part by the global shift toward digital education prompted by the COVID-19 pandemic. Conceptual clusters emerge around core themes including AI-assisted learning environments, learning analytics, ethical governance, and Education 4.0. While the analysis underscores strong interdisciplinary engagement and global research diffusion, it also highlights concentration of influence within a limited set of authors and regions. This study contributes to the academic community by offering a structured overview of current research trends, identifying gaps for future inquiry, and emphasizing the need for integrative and ethically informed approaches to AI in education. Limitations include database selection bias and the inherent constraints of quantitative bibliometric methods, which do not capture the qualitative depth of individual studies.

Keywords: Artificial intelligence, digital transformation, education, bibliometric analysis.

Introduction

The rapid convergence of digital transformation, artificial intelligence (AI), and education represents a paradigm shift in the way knowledge is delivered, acquired, and managed in contemporary societies. Over the past decade, the educational sector has undergone a profound metamorphosis, driven not only by technological advances but also by global disruptions such as the COVID-19 pandemic. These phenomena have prompted unprecedented levels of digital integration, positioning AI as a catalyst for both pedagogical innovation and institutional transformation. Consequently, a burgeoning body of scholarly work has emerged at the intersection of these three domains, reflecting a heightened academic and policy-driven interest in understanding their synergies, challenges, and long-term implications.

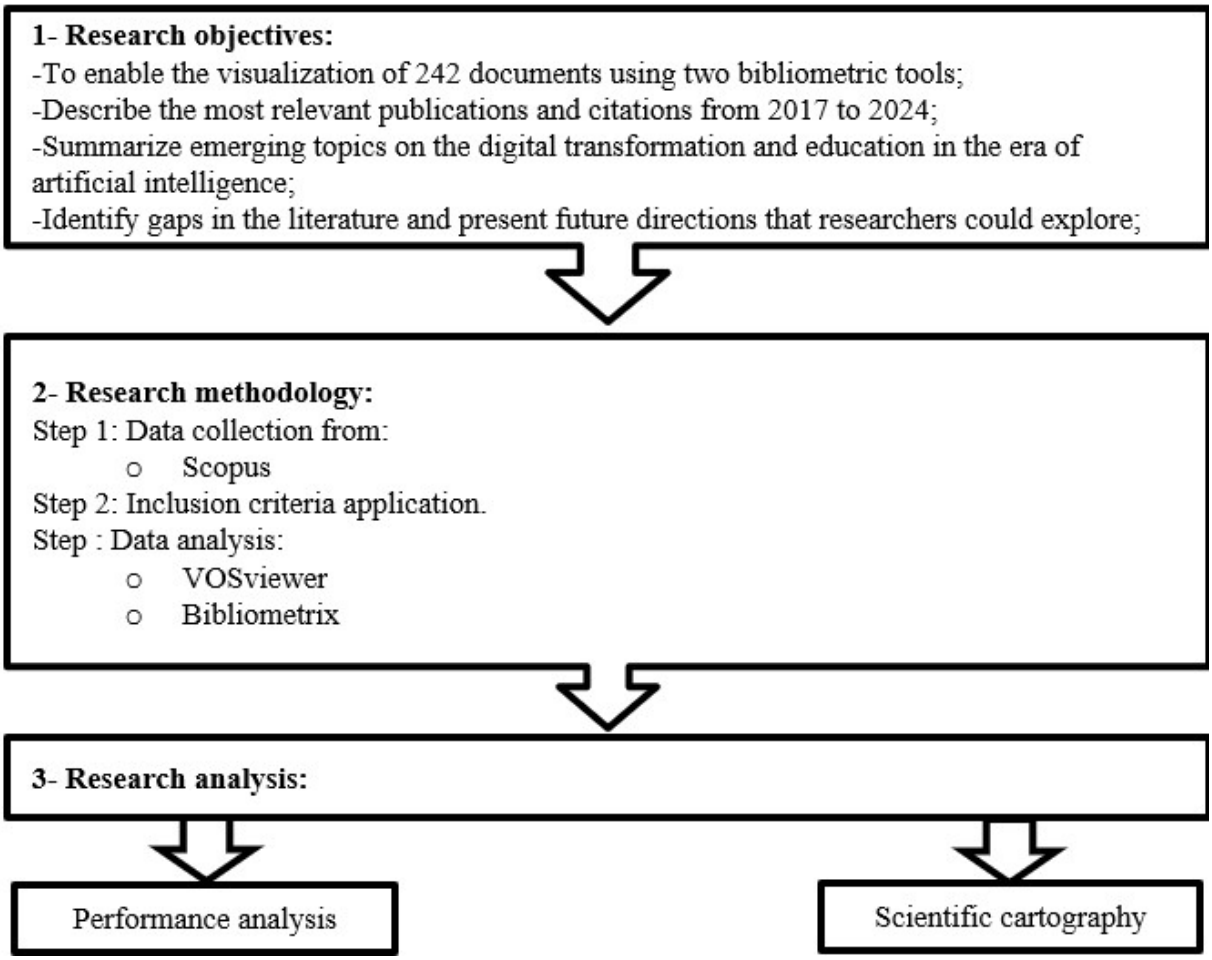

Figure 1. Research design

Despite the growing volume of literature, there remains a lack of clarity regarding the intellectual structure, dominant themes, and knowledge diffusion mechanisms within this research field. To address this gap, the present study

employs a bibliometric analysis of 242 indexed documents published between 2017 and 2024, aiming to map the evolution, identify influential contributions, and uncover thematic patterns that define the scholarly landscape. By systematically analyzing trends in publication frequency, citation networks, co-authorship dynamics, and thematic clusters, this study offers critical insights into the academic discourse surrounding AI-enabled digital transformation in educational contexts.

Methodology

Bibliometric analysis

Bibliometric analysis is a quantitative approach to research used to evaluate and map scientific production in a given field. It helps researchers, institutions and policymakers understand how knowledge evolves over time, identify influential authors and journals, uncover thematic trends and detect research gaps (Donthu et al., 2021; Zupic & Čater, 2015). Contrary to systematic reviews, which synthesize results, bibliometric analysis focuses on publication metadata, such as titles, abstracts, keywords and citations, to generate a structured overview of the intellectual landscape.

This approach is particularly pertinent when studying fast-moving interdisciplinary fields such as innovation and digital transformation in emerging economies. It provides an overview of how these concepts are linked, how the field has evolved over time, and where research might be heading in the future. Visual mapping and statistical results provide data-driven information, ensuring both academic and pragmatic pertinence.

Search strategy

This bibliometric study aims to explore the academic literature lying at the intersection of three major concepts: digital transformation, education and artificial intelligence. This tripartite combination, although emerging, is increasingly establishing itself as a strategic field of research, driven by technological mutations and structural changes in education systems worldwide. The main aim of this analysis is to identify the intellectual dynamics, conceptual structures and thematic trends that are shaping this fast-growing field.

The data collection process was carried out on May 18, 2025, using the Scopus database, renowned for its multidisciplinary coverage and scientific rigor. To ensure conceptual consistency and thematic relevance, only documents containing the terms "digital transformation", 'education' and "artificial intelligence" simultaneously in the title, abstract or keywords were selected. The year 2017 marks the starting point of the analysis, as it corresponds to the first joint appearance of these three notions in the indexed academic literature. The period studied thus extends from 2017 to 2024, covering the main developments in this field in recent years. In order to refine the sample and ensure the scientific quality of the analysis, several inclusion criteria were applied. Only peer-reviewed documents were retained, including scientific articles, literature reviews, book chapters and academic books. In addition, the selection was limited to four major disciplines closely related to the research topic: management sciences, economics and finance, social and decision sciences, and computer sciences. Following this rigorous filtering process, the final corpus consists of 242 documents, which form the empirical basis of the study.

The bibliometric analysis is based on a mixed methodological approach mobilizing two complementary tools. On the one hand, VOSviewer software was used to visualize co-author networks, keyword co-occurrences and citation relationships, facilitating the identification of the most influential authors, dominant themes and collaborative clusters. On the other hand, the Bibliometrix tool, integrated into the RStudio environment, has enabled us to deepen the analysis through detailed scientific cartographies, highlighting the intellectual structure of the field, relationships between schools of thought, and thematic evolution trajectories. This analytical complementarity guarantees a double reading, both quantitative and interpretative, of the corpus studied. Only published documents in English were retained. Here is our search query:

TITLE-ABS-KEY ("**digital transformation**" **AND** "**education**" **AND** "**artificial intelligence**") **AND PUBYEAR > 2001 AND PUBYEAR < 2025 AND** (**LIMIT-TO** (**SUBJAREA**, "**BUSI**") **OR LIMIT-TO** (**SUBJAREA**, "**COMP**") **OR LIMIT-TO** (**SUBJAREA** , "**SOCI**") **OR LIMIT-TO** (**SUBJAREA** , "**DECI**") **OR LIMIT-TO** (**SUBJAREA** , "**ECON**")) **AND** (

LIMIT-TO (DOCTYPE , "ar") OR LIMIT-TO (DOCTYPE , "ch") OR LIMIT-TO (DOCTYPE , "bk") OR LIMIT-TO (DOCTYPE , "re")) AND (LIMIT-TO (LANGUAGE , "English"))

Table 1. Documents' selection criteria

Category	Inclusion criteria	Number of documents
Initial number of documents		611
Time Line	From 2017 to 2024	
Subject area	-Business & Management; -Economics & Finance; -Social sciences; -Decision sciences; -Computer sciences	
Academic Databases	-Scopus;	
Documents types	-Articles -Books -Books chapters -Reviews	
Language	English	
Final number of documents		**242**

Ultimately, this study offers a structured overview of the scientific landscape relating to digital transformation in the education sector, in the light of artificial intelligence technologies. By tracing the main dynamics of scientific production, it provides a better understanding of the logics of appropriation, areas of thematic intensity and future research prospects in contemporary educational contexts.

Results analysis

Evolution of the field

The figure illustrates a clear and accelerating upward trend in the number of academic publications addressing the intersection of digital transformation, education and artificial intelligence from 2018 to 2024. From a minimal number of papers in 2018 and 2019, scientific output began to increase modestly in 2020 and continued to grow steadily through 2021 and 2022. However, a significant inflection point occurred after 2022, with a sharp increase in publications in 2023 and an even more marked rise in 2024, which marks the highest volume of documents during the period observed. This exponential growth highlights a burgeoning academic interest, probably driven by the global push towards the

digitization of education, accelerated by technological advances and societal disruptions such as the COVID-19 pandemic.

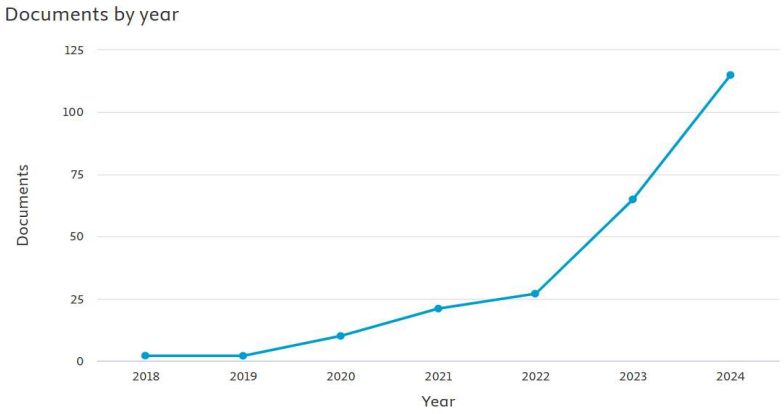

Figure 2. Evolution of the field

Most cited authors' impact

The most cited authors in this bibliometric dataset present a varied profile in terms of scientific impact and temporal commitment to our field. Authors such as Duan Y, Dwivedi YK, Edwards JS and Raman R show an exceptionally high total number of citations (TC = 2830), despite having published only two papers each in the field. This suggests that their work has achieved significant global recognition, perhaps due to seminal or highly influential contributions published around 2020. Similarly, Jones P (TC = 2174) and Kar AK (TC = 2082) also show strong citation performance, indicating a broader international reach beyond the immediate thematic field. In terms of local impact, measured by a combination of h-index and m-index, Lytras MD stands out with the highest h-index (3) and the longest period of sustained contribution (PY_Start = 2021), positioning it as a consistent contributor to the academic consolidation of the field.

Table 2. Authors' local impact

Author	h_index	g_index	m_index	TC	NP	PY_Start
LYTRAS MD	3	4	0.600	17	4	2021

ADARKWAH MA	2	3	0.667	42	3	2023
DUAN Y	2	2	0.333	28 30	2	2020
DWIVEDI YK	2	2	0.333	28 30	2	2020
EDWARDS JS	2	2	0.333	28 30	2	2020
JONES P	2	2	0.667	21 74	2	2023
KAR AK	2	2	0.400	20 82	2	2021
KUMAR A	2	2	0.667	27	2	2023
LYYTINEN K	2	2	0.667	11	2	2023
RAMAN R	2	2	0.333	28 30	2	2020

Bibliometric analysis of the most cited documents reveals a strong concentration around themes related to our subject. Dwivedi YK's article (2023), published in the International Journal of Information Management, stands out with an exceptional number of citations (2067), reflecting its major impact and central position in the field. It also boasts the highest annual citation rate of 689, indicating the high topicality and rapid dissemination of its results.

The repeated presence of author Dwivedi YK (2020 and 2023) underlines his position as an authority in information management research. Other notable works include those by Gürdür Broo (2022) on industrial systems integration, and Wach

(2023) in the field of entrepreneurship and business economics, with equally high annual citation rates.

Table 3. Most cited documents

Paper	DOI	TC	TC per year
DWIVEDI YK, 2023, INT. J. INF. MANAGE	10.1016/j.ijinfomgt.2023.102642	2067	689.00
DWIVEDI YK, 2020, INT. J. INF. MANAGE	10.1016/j.ijinfomgt.2020.102211	763	127.17
BRUNETTI F, 2020, TQM J	10.1108/TQM-12-2019-0309	278	46.33
GÜRDÜR BROO D, 2022, *J IND INFORM INTEGR*	10.1016/j.jii.2021.100311	261	65.25
WACH K, 2023, ENTREP BUS ECON REV	10.15678/EBER.2023.110201	258	86.00
XIA K, 2021, *J MANUF SYST*	10.1016/j.jmsy.2020.06.012	238	47.60
OKUNLAYA RO, 2022, *LIBR HI TECH*	10.1108/LHT-07-2021-0242	155	38.75
GEORGE B, 2023, *ADM SCI*	10.3390/admsci13090196	139	46.33

QURESHI MI, 2021, *INT J INTERACT MOB TECHNOL*	10.3991/IJIM.V15I04.20291	124	24.80
KOLADE O, 2022, *TECHNOL SOC*	10.1016/j.techsoc.2022.102086	123	30.75

The most relevant sources in the corpus analyzed show a clear predominance of conference proceedings and open access journals focusing on technology and education. Lecture Notes in Educational Technology tops the list with 11 publications, indicating a strong interest among researchers in transforming education, perhaps driven by recent digital and AI-related disruptions. Sustainability (Switzerland) and Lecture Notes in Networks and Systems also feature prominently, reflecting interdisciplinary approaches that combine education, sustainability and technological systems. The presence of high-impact journals such as the International Journal of Information Management and IEEE Access underlines the growing importance of information systems and open access dissemination. Overall, the distribution suggests an emerging field characterized by rapid innovation, interdisciplinary collaboration and a preference for accessible publishing venues.

Table 4. Top 9 sources

Sources	**Articles**
LECTURE NOTES IN EDUCATIONAL TECHNOLOGY	11
SUSTAINABILITY (SWITZERLAND)	9
LECTURE NOTES IN NETWORKS AND SYSTEMS	5

INTERNATIONAL JOURNAL OF INFORMATION MANAGEMENT	4
EAI/SPRINGER INNOVATIONS IN COMMUNICATION AND COMPUTING	3
FRONTIERS IN EDUCATION	3
IEEE ACCESS	3
SENSORS	3
STUDIES IN SYSTEMS, DECISION AND CONTROL	3

Countries scientific production

An analysis of total citations by country reveals the most influential geographical poles in recent scientific production. The table reveals a high concentration of citations in the UK, with a total of 3,067 citations, more than five times the number recorded by the second most influential country, the USA (600 citations). This imbalance indicates the predominant influence of British research in the field studied, probably due to highly-cited publications from high-impact journals or the reputation of certain key authors, such as Yogesh K. Dwivedi, who is affiliated to a British institution. Other countries appear in the ranking, which may reflect recent efforts to integrate into the international scientific community, or a growing interest in management and technology issues.

Table 5. Most cited countries

Country	TC
UK	3067
USA	600
ITALY	290

MALAYSIA	288
IRAN	119
AUSTRALIA	115
CHINA	104
BAHRAIN	93
INDIA	86
UKRAINE	86

Analysis of the frequency of publications by country over the period 2017-2024 highlights the geographical dynamics of scientific production in the field under study.

At the top of the list is India, with 84 contributions, i.e., around 17.5% of the total number of documents listed in this analysis. This result testifies to the growing involvement of Indian institutions in the fields of management, innovation and emerging technologies. The United Kingdom (63 publications) and the United States (60 publications) follow, confirming their central and structural role in international research. Finally, the presence of other countries, historically renowned for their applied research and strong industrial fabric, completes the geography of scientific production.

Table 6. Countries scientific production over time

Country	**Freq**
INDIA	84
UK	63
USA	60
CHINA	56

TURKEY	40
MALAYSIA	37
GERMANY	35
UKRAINE	31
AUSTRALIA	22
ITALY	22

The three-field chart provides a visual mapping of the relationships between countries (AU_CO), authors (AU) and keywords (DE) in the literature on digital transformation, education and artificial intelligence from 2017 to 2024. The UK, India and the USA emerge as dominant contributors, linked to prolific authors such as Edwards JS, Raman R, Duan Y and Dwivedi YK, suggesting strong academic leadership from these countries. These authors are significantly associated with high-frequency keywords such as artificial intelligence, digital transformation, ChatGPT and blockchain, reflecting a thematic convergence on emerging technologies and their implications for education.

The presence of countries such as Saudi Arabia, Malaysia and Turkey, although less dominant, signals a growing global interest in this area of research. Overall, the chart highlights the geographic and intellectual centers shaping the discourse on AI-induced educational transformation.

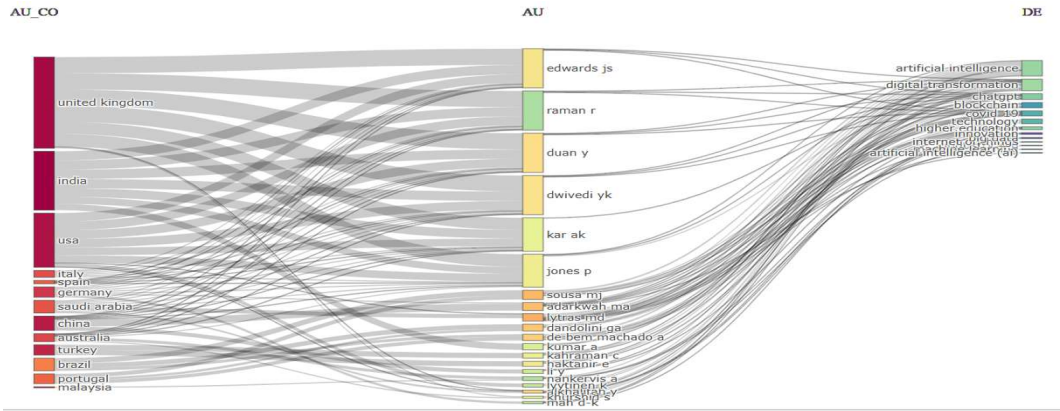

Figure 3. Three-field plot

The word cloud illustrates the most frequent keywords in the corpus of literature on digital transformation, education and artificial intelligence between 2017 and 2024. Prominent terms such as: artificial intelligence, digital transformation, engineering education, e-learning and students indicate central themes, reflecting a strong focus on the integration of AI technologies into educational settings. The presence of covid-19 also highlights a contextual shift in educational technologies during the pandemic. Taken as a whole, the word cloud confirms the thematic relevance and evolution of the discourse on digital innovation in educational environments.

Figure 4. WordCloud

Bibliographic coupling

The co-citation network visualizes groups of authors who are frequently cited together in the literature on digital transformation, education and artificial intelligence. Each node represents an author, and the connections (edges) indicate the frequency of co-citations, while the colors indicate distinct thematic groups. The red group (e.g., Holmes W., Selwyn N., Luckin R.) represents a strong focus on educational technology and learning sciences, particularly in digital and AI-enhanced learning contexts. The green group (e.g., Wang Y., Liu Y., Chen S.) seems to emphasize AI, data analytics and intelligent educational systems, often intersecting with technical and applied research. The yellow group (e.g., Dwivedi Y.K., Duan Y., Chatterjee S.) aligns with digital transformation and strategic

education management, emphasizing socio-technical perspectives. The blue group (e.g., Buhalis D., Castells M.) probably reflects work on socio-economic transformations and the digital society, including studies on the Internet and information systems. The cyan group, centered on Alzoub H.M., seems isolated, indicating a more specialized or regional scientific contribution, perhaps in contexts of digitization of Arab education. The purple group (Lytras M.D., Visvizi A.) focuses on interdisciplinary approaches, often merging education with knowledge management and AI governance. The blue group (e.g., Buhalis D., Castells M.) probably reflects work on socio-economic transformations and the digital society, including studies on the Internet and information systems. The The purple group (Lytras M.D., Visvizi A.) focuses on interdisciplinary approaches, often merging education with knowledge management and AI governance.

This structure underscores the field's multidisciplinary nature, with interconnected yet distinct schools of thought informing the evolution of AI and digital transformation in education.

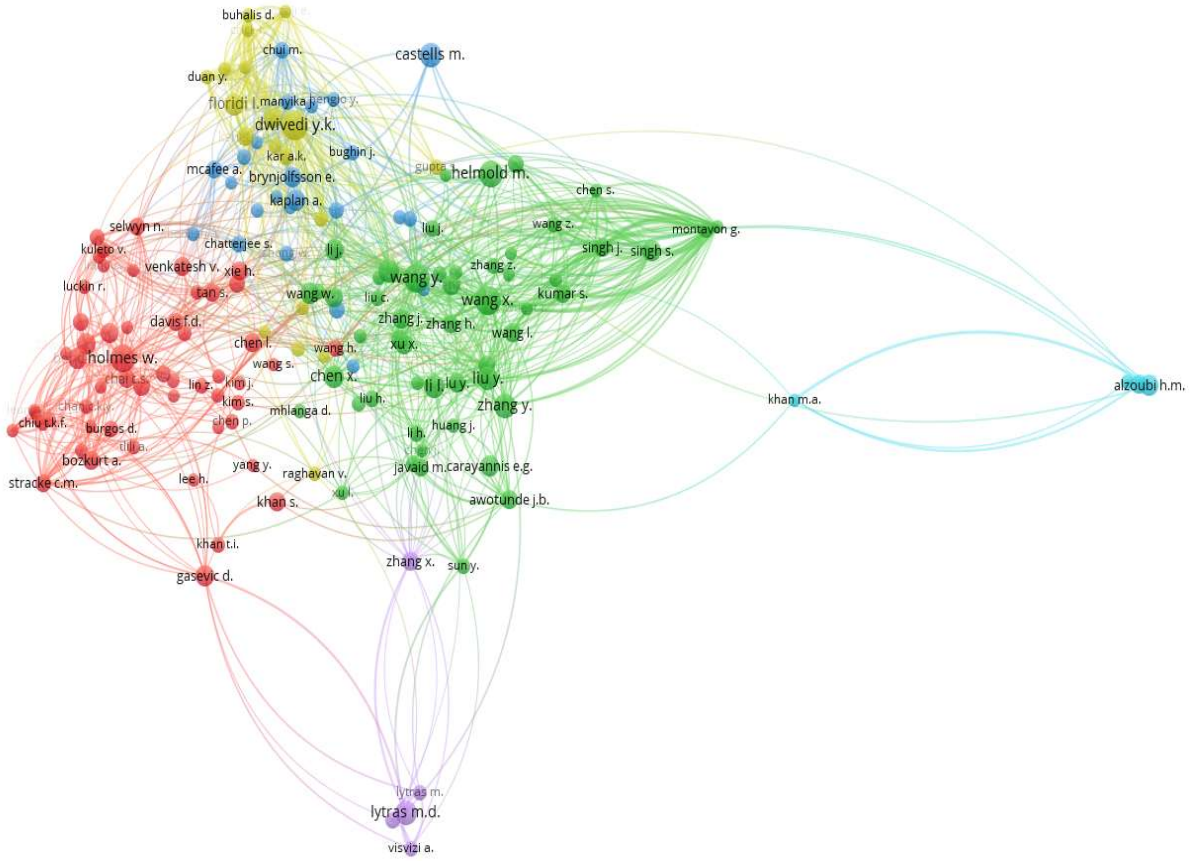

Figure 5. Co-citation

The keyword co-occurrence map reveals that artificial intelligence and digital transformation are central and dominant themes in the research landscape, closely linked to terms such as machine learning, engineering education and data analytics. The structure of the network suggests the presence of multiple thematic clusters, including technology integration in education, curriculum development and digital governance. Emerging technologies such as chatbots, robotics and blockchain are also gaining ground, reflecting a multidisciplinary interest in the use of digital tools for educational innovation. Overall, the visualization illustrates a dynamic and interconnected field of research at the intersection of education, technology and policy.

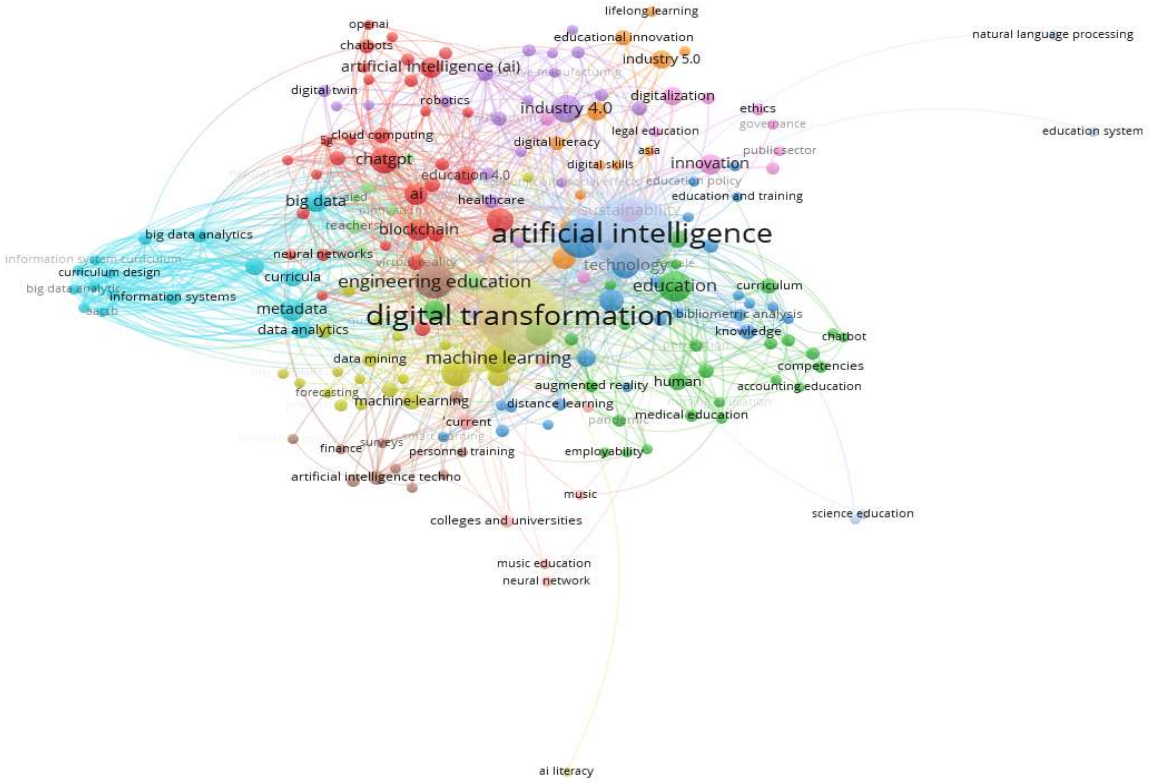

Figure 6. Co-occurrence of keywords

Main findings of top 10 cited documents

Table 7. Systematic analysis of most cited documents

Authors	Objective	Methodology	Main findings
DWIVEDI YK, (2023)	To provide a multi-disciplinary overview of the	A comprehensive multidisciplinary review	-Generative AI offers significant potential to augment research

	opportunities and challenges, of generative conversational AI.		productivity and efficiency; -It poses challenges related to ethical concerns, misinformation, and academic integrity;
DWIVEDI YK, (2020)	To explore the transformations in organizational information management and technology use caused by COVID-19.	Qualitative analysis	-Organizations rapidly adopted digital strategies including online learning and remote work; -AI and big data played crucial roles in managing pandemic-related challenges;
BRUNETTI F, (2020)	To identify regional strategies for digital transformation.	Text mining and content analysis	-Digital transformation needs systemic, multi-stakeholder approaches. -Three key pillars: culture and skills, infrastructures, ecosystems.
GÜRDÜR BROO D (2022)	To explore strategies for engineering education in Industry 5.0	Literature review	-Industry 5.0 requires interdisciplinary, skills-focused education. -Lifelong learning and human-centric design are essential.
WACH K (2023)	to identify and analyze the controversies and risks of the development and	Critical literature review	The research identifies seven key threats of GAI: lack of regulation, quality control issues, job automation,

	use of generative artificial intelligence		privacy violations, social manipulation, socio-economic inequalities, and AI technostress, highlighting the urgent need for proper regulation and ethical consideration
XIA K (2021)	To create a functional virtual robotic cell for efficient robot programming and simulation.	Off-line programming and simulation	-Accurate kinematic definitions are crucial for successful virtual cell construction. -The integration of AI enhances optimization and decision-making in robotic operations.
OKUNLAYA R O (2022)	To examine how artificial intelligence (AI) is transforming academic management in higher education	Conceptual and exploratory approach	-AI enhances academic management through applications. -Ethical and practical challenges persist, particularly regarding data privacy, algorithmic bias.
GEORGE B (2023)	To provide a comprehensive review of current and emerging applications of AI in higher education	Systematic literature review	-AI has the potential to transform learning and administrative processes in higher education. -Ethical considerations are essential for responsibly implementing AI to

			meet the needs of all stakeholders.
QURESHI MI (2021)	To evaluate the impact of digital technologies on education 4.0 and identify gaps in existing research.	Systematic literature review	-Education 4.0 is transforming educational practices and addressing skill gaps in the workforce. -Digital competency is essential for future learning and requires supportive community facilities.
KOLADE O (2022)	To revise the digital transformation, remote work, and enabling technologies	Systematic literature review	-Three sub-themes were identified. -The thematic analysis revealed gaps in knowledge that inform recommendations for future research in the context of the future of work.

Discussion

The bibliometric analysis reveals a marked acceleration in scholarly output on the intersection of digital transformation, AI, and education, particularly post-2020. While initial contributions between 2017 and 2019 were sparse, the outbreak of the COVID-19 pandemic in early 2020 served as an inflection point, catalyzing an exponential increase in research activity. This trend underscores the heightened relevance of digital and AI-driven solutions in educational continuity, curriculum redesign, and administrative resilience during crisis contexts.

From a citation perspective, authors such as Dwivedi YK and Duan Y emerge as central figures, suggesting their sustained intellectual influence across multiple

thematic fronts. Dwivedi YK's dual contributions in 2020 and 2023—published in the International Journal of Information Management—not only accumulate significant citation volumes but also illustrate an evolving narrative: from crisis-driven digital adoption to strategic reflections on generative AI's potential and risks in education. The high citation rates further attest to the practical resonance and scholarly impact of these works.

Regarding publication venues, Lecture Notes in Educational Technology leads in productivity, indicating the pivotal role of open-access, multidisciplinary platforms in shaping current debates. Geographically, India stands out as the most prolific contributor in terms of article count, while the United Kingdom dominates in citation impact—reflecting a nuanced global landscape where quantity and influence are not always aligned. This suggests regional disparities in research visibility and resource accessibility.

The keyword co-occurrence and co-citation analyses offer valuable insights into the intellectual architecture of the field. Central keywords such as artificial intelligence, e-learning, students, engineering education, and covid-19 reveal an integrative discourse rooted in both technological innovation and socio-educational urgency. Furthermore, the emergence of terms like chatbots, blockchain, and robotics highlights a growing interdisciplinary convergence, wherein AI tools are deployed across various dimensions of the educational experience—from content delivery to institutional governance.

Finally, the co-citation network illuminates the epistemic communities shaping this field. The prominent "red cluster," comprising scholars like Holmes, Selwyn, and Luckin, demonstrates a strong emphasis on educational theory and digital learning sciences. Their work contributes foundational insights into the pedagogical implications of AI adoption, serving as a counterbalance to more technologically oriented research trajectories.

Conclusion, limits and contributions

This bibliometric study highlights the rapid evolution, growing complexity, and transdisciplinary expansion of research situated at the intersection of digital transformation, artificial intelligence (AI), and education. Based on an analysis of

242 indexed publications between 2017 and 2024, the findings demonstrate a clear and accelerating upward trajectory in scientific output, particularly following the onset of the COVID-19 pandemic. This surge in academic production reflects a heightened global awareness of the strategic role played by AI and digital technologies in reshaping educational systems, pedagogical practices, and institutional governance.

The study yields several important contributions to the academic community. First, it provides a comprehensive mapping of the temporal evolution and geographic distribution of research in this fast-expanding field, identifying emerging and dominant countries, with notable contributions from India, the United Kingdom, and the United States. Second, it highlights the most influential authors, documents, and publication venues, with scholars such as Dwivedi YK standing out as central figures in the development of both theoretical and applied knowledge. This offers future researchers a valuable navigational tool for identifying key references and intellectual trajectories.

Third, through keyword co-occurrence and co-citation network analyses, the study reveals the conceptual architecture of the field and delineates its major thematic clusters, including AI-enhanced learning environments, educational data analytics, ethics of AI in education, and the broader discourse on Education 4.0. These insights illuminate the intellectual foundations and evolving frontiers of the field, and they serve as a launching point for more focused systematic reviews, qualitative inquiries, and empirical investigations.

Fourth, the study bridges technological and pedagogical discourses by showing how innovations in AI and digital infrastructures are increasingly embedded in educational strategies and reforms. It underscores the need for interdisciplinary and ethically grounded research that aligns technological advancements with educational equity, student-centered design, and societal well-being.

However, despite its contributions, the study is not without limitations. The analysis is restricted to a corpus of 242 documents, which, while substantial, may not fully capture the breadth of relevant literature due to the limitations of database coverage, indexing policies, and language biases. In particular, the reliance on

sources indexed primarily in Scopus and Web of Science may overlook significant contributions published in regional or non-English journals.

Moreover, the bibliometric indicators used—such as total citation counts, co-authorship, and publication frequency—offer a quantitative lens that may inadvertently favor older or highly visible publications while underrepresenting recent or non-traditional forms of scholarly output. The methodology employed excels in mapping structural patterns and intellectual dynamics but does not assess the methodological rigor, theoretical depth, or empirical validity of individual contributions. Finally, the rapid pace of technological change means that the landscape captured in this analysis may quickly evolve, necessitating continuous updates and triangulation with qualitative assessments.

In conclusion, this study provides a robust and informative overview of a rapidly maturing research domain. It encourages further interdisciplinary dialogue and invites deeper investigations into the socio-technical transformations reshaping education in the digital age.

References

- Aria, M., & Cuccurullo, C. (2017). bibliometrix: An R-tool for comprehensive science mapping analysis. Journal of Informetrics, 11(4), 959–975.
- Didem Gürdür Broo a, Okyay Kaynak b, Sadiq M. Sait. 2022. Rethinking engineering education at the age of industry 5.0. Journal of Industrial Information Integration
- Donthu, N., Kumar, S., Mukherjee, D., Pandey, N., & Lim, W. M. (2021). How to conduct a bibliometric analysis: An overview and guidelines. Journal of Business Research, 133, 285–296.
- George, B.; Wooden, O. Managing the Strategic Transformation of Higher Education through Artificial Intelligence. *Adm. Sci.* 2023, *13*, 196. https://doi.org/10.3390/admsci13090196
- Kaishu Xia a, Christopher Sacco a, Max Kirkpatrick b, Clint Saidy a, Lam N guyen a, Anil Kircaliali a, Ramy Harik. 2021. A digital twin to train deep reinforcement learning agent for smart manufacturing plants: Environment, interfaces and intelligence. Journal of Manufacturing Systems
- Okunlaya, R.O., Syed Abdullah, N. and Alias, R.A. (2022), "Artificial intelligence (AI) library services innovative conceptual framework for the digital transformation of university education", Library Hi Tech, Vol. 40 No. 6, pp. 1869-1892. https://doi.org/10.1108/LHT-07-2021-0242
- Oluwaseun Kolade a, Adebowale Owoseni. 2022. Employment 5.0: The work of the future and the future of work. Technology in Society
- Wach, K., Duong, C. D., Ejdys, J., Kazlauskaitė, R., Korzynski, P., Mazurek, G., Paliszkiewicz, J., & Ziemba, E. (2023). The dark side of generative artificial intelligence: A critical analysis of controversies and risks of ChatGPT. Entrepreneurial Business and Economics Review, 11(2), 7-30.
- Yogesh K. Dwivedi et al. (2020). Impact of COVID-19 pandemic on information management research and practice: Transforming education, work and life. International Journal of Information Management
- Yogesh K. Dwivedi et al. (2023). Opinion Paper: "So what if ChatGPT wrote it?" Multidisciplinary perspectives on opportunities, challenges and

implications of generative conversational AI for research, practice and policy. International Journal of Information Management

- Zupic, I., & Čater, T. (2015). Bibliometric methods in management and organization. Organizational Research Methods, 18(3), 429–472.

French at Moroccan Universities:
An Assessment of the Current Situation and Future Prospects

Dr. Ismail NASIRI

PhD in Economic and Management Sciences
Faculty of Legal, Economic and Social Sciences
Abdelmalek Essaâdi University, Tangier
Morocco

Abstract

Purpose (Objective):

The objective of this study is to explore the practices, challenges, and perspectives of first-year economics and management students at Abdelmalek Essaadi University in Tangier regarding the use of the French language. It aims to understand the impact of French proficiency on academic and professional success, identify linguistic support needs, and propose improvements in teaching methods.

Design/Methodology:

The study is based on a survey conducted among **336 first-year economics and management students**. Quantitative analysis of responses to a questionnaire, highlighting levels of French proficiency, difficulties in courses, and future perspectives on language use. The study is set in a Moroccan university environment characterized by Arabic-French bilingualism and challenges in teaching French as a foreign language.

Findings:

58.65% of students report an average level of French, reflecting partial mastery.Only **40.47%** effectively follow French-taught economics and management courses.

70.3% rarely or never use French in daily life.**24.1%** plan to use French frequently, while **10.4%** do not plan to use it at all. **61%** are open to online language courses, despite concerns about effectiveness and accessibility.

Originality/Value:

This study focuses on economics and management students in Morocco, offering a unique perspective on linguistic challenges in higher education. It combines quantitative analysis with practical recommendations for improving French teaching. The results highlight the need to adapt teaching methods to meet students' needs. Proposed initiatives, such as language support courses, workshops, and digital tools, could improve French proficiency and prepare students for a multilingual, competitive professional environment.

Keywords: French as a foreign language; literature teaching techniques; communicative principle; social and cultural competence; text adaptation; didactics.

Introduction

To understand the nature of the relationship between the French language and Moroccan reality, or the relationship of Moroccans to the language of Molière, it is essential first to understand the nature of the links between Morocco and France. Indeed, history books and treaties teach us that the first relations between France and Morocco date back centuries Chovin, G. (1959). Notably, the exchanges between the two nations were initially purely commercial. The first attempts at diplomatic rapprochement occurred in the medieval period. In this regard, Caillé, J. (1951) indicates that the Idrissid ruler of Fes would have sent an embassy to Charlemagne in 801, which would have been at the court of the Emperor of the West at the same time as a representative of the Abbasid Caliph Harun al-Rashid. Moreover, in the seventeenth century, this tradition of exchanges continued, especially during the reigns of the Grand Sultan and the Sun King, and was particularly marked by the exchange of ambassadors.

Diplomatic relations have laid the groundwork for a lasting cultural interaction between the two nations, one of the most notable manifestations of which is the influence of the French language on the Moroccan educational system. To better understand the teaching of the French language in Morocco, one must refer to several distinct historical periods: Before the establishment of the French Protectorate, education in Morocco was primarily based on Arabic languages (particularly Classical Arabic and Berber), within the framework of Quranic schools and madrasas. Education was centered on religion and Islamic sciences Boukous, A. (2018). With the Protectorate, French became the official language of administration and education. French schools (missionary schools and public schools) were created and formed a Moroccan elite, although education remained limited to a minority. France established an educational system centered on the French language and culture. It was during this time that French became embedded in Moroccan society as a language of culture, commerce, and governance Barzun, C. (2024). French schools were favored, and a large part of young Moroccans from affluent classes were educated in French. However, traditional schools continued to exist for the majority of the population, teaching in Arabic and Berber Barzun, C. (2024).

After Morocco's independence in 1956, French remained a highly influential language, particularly in the fields of administration, economics, sciences, and higher education. Morocco sought to modernize its educational system and promote teaching in Arabic and Berber, but French remained indispensable for accessing higher education and professional careers (LLAC, 2024)[1]. The Moroccan educational system has been reformed several times to integrate Arabic into education without neglecting the importance of French. Consequently, French education continues from the early school years, perceived as a prestigious language and a tool for success in the professional world Moussafir, K. (2019). Today, French is still taught in Moroccan schools as a foreign language from primary school. It is also a working language in many sectors. French remains an essential tool for higher studies, business, and culture, although Arabic and Berber are the official languages of the country. Arab-French bilingualism is thus a reality in the daily lives of many Moroccans. This context of Arab-French bilingualism raises a crucial question:

General Problem:

To what extent does proficiency in the French language influence the academic and professional success of students?

Sub-questions :

1. **Proficiency and Success**: Is there a link between the level of French and academic performance?

2. **Course Understanding**: Do linguistic difficulties hinder understanding of the courses?

3. **Professional Perspectives**: Is French perceived as an asset for future employment?

4. **Sociocultural Factors**: What factors influence the level of French proficiency among students?

5. **Support Needs**: What types of linguistic support do students need?

[1] **Calenda.** (2025, 20 février). *Un événement passionnant*. Calenda.org. https://calenda.org/1197918

The questions raised above lead us to formulate the following hypotheses, which aim to explain the possible causes of these difficulties and propose improvement avenues.

Hypothesis 1: The educational system is to blame

The difficulties in learning and mastering French are mainly due to methodological approaches, schooling marked by Arabization, and logistical constraints, impacting the linguistic proficiency of Moroccan students.

Hypothesis 2: The teaching of French at the university needs to evolve

Effective teaching of French at the university, rethought within the framework of curricula and integrating practical skills, could improve the linguistic level and academic skills of students.

Literature Reviews

Debates about the French language in Morocco are marked by tensions due to its link with the colonial period and its socio-economic and political dimensions. Understanding the use of French at the higher education level is a challenge, even though research abounds Elgherbi, M. (1993); Benzakour, F. (2004); De Poli, B. (2005); Messaoudi, L. (2013). The importance of French in education has seen notable developments. The language is essential for communication and education, conveying knowledge and values. Moroccans place great importance on language choices, influencing educational and political debates. Mastering French remains a challenge for Moroccan students.

The teaching of the French language in Morocco began with the establishment of the French Protectorate (1912-1956). During this period, France imposed French as the language of instruction in schools, particularly in public schools and educational institutions intended for the elite. This marked the beginning of formal French education in Morocco Moussafir, K. (2019). While French colonization imposed French as the language of instruction in Morocco, modern pedagogies have since emphasized more learner-centered approaches and active engagement.

While French education in Morocco has a strong colonial legacy, current pedagogical practices are more inspired by recent learning theories, emphasizing

learner motivation and engagement. Learning paradigms such as behaviorism, constructivism, and learner motivation specifically focus on knowledge developed as a result of behavioral responses to environmental stimuli Shuell, T. (1986). Based on these paradigms, learning requires repetition and student motivation, provided by intrinsic and extrinsic factors, which can be supported by an immersive VLE that promotes psychological, sensory, and/or physiological forms Lamb, R., Lin, J., & Firestone, J. B. (2020).

Combining the three forms of immersion (psychological, sensory, and physiological) in virtual learning can result in increased learning opportunities for students Dalgarno, B., & Lee, M. J. W. (2010). Immersion in each of these three forms enhances the credibility of the digital simulation Lamb, R., Annetta, L., Vallett, D. B., & Sadler, T. D. (2014); Lamb, R., Lin, J., & Firestone, J. B. (2020). For example, high digital resolutions, spatial sound, and tactile sensory feedback contribute to the realism of a simulated work environment.

Psychological immersion relies on the simulation's ability to meet the user's needs and their degree of involvement Lamb, R. (2015); Santos, M. E. C., Chen, A., Taketomi, T., Yamamoto, G., Miyazaki, J., & Kato, H. (2014). The combination of all these elements contributes to the immersive nature of the virtual simulation. Without adequate immersion, factors such as skill development, content learning, and understanding are affected, leading to user frustration Merchant, Z., Goetz, E. T., Cifuentes, L., Keeney-Kennicutt, W., & Davis, T. J. (2014).

One might then ask: Why not teach in person? The dominant hypothesis underlying the rapid rise in the use or study of virtual reality technologies in higher education lies in the unique advantages they offer for enhancing learners' cognitive skills, in addition to the additional benefits of online or virtual learning suited to modern students, such as learning flexibility, equitable access to educational resources, or personalized/individualized learning Merchant, Z., Goetz, E. T., Keeney-Kennicutt, W., Kwok, O.-m., Cifuentes, L., & Davis, T. J. (2012). This

highlights the need to continue advances in VLEs to meet the needs of today's learners.

According to Rajan, M. H., Herbert, C., & Polly, P. (2024), to boost your motivation to learn, your online course designers use well-thought-out techniques. These techniques, called intrinsic and extrinsic factors, act as engines that push you to go further. Intrinsic factors are like curiosity or the pleasure of discovering new things: they come from within yourself. Extrinsic factors, on the other hand, are added elements to encourage you, such as games, rewards, or challenges. For example, gamification, which turns your courses into games, micro-certifications that allow you to validate your achievements step by step, and progress bars that show your advancement, are all tools to keep you motivated throughout your journey.

Objectives, Methodology, and Research

The set objectives determine the choice of research methods. Indeed, an analysis of scientific literature, diagnostics, as well as forecasts of research perspectives and pedagogical reflection are actively used to achieve these objectives. Additionally, the research also includes the development of educational resources to support the learning of French at the university.

In order to achieve this goal, the following objectives were set:

- Analyze and improve French learning at the university.
- Assess students' proficiency in French.
- Examine the impact of previous and current courses.
- Understand the linguistic challenges in specialized courses.
- Explore available resources for home learning.
- Study the use of French outside of university courses.
- Evaluate the prospects of using French in students' studies and professional careers.

The research methodology adopted in this study focuses on the collection of quantitative data through a questionnaire intended for students at Abdelmalek

Essaadi University in Tangier, specializing in economics and management. Here is how this approach is explained:

1. **Questionnaire Design**:

- The questionnaire is carefully designed to include questions that assess various aspects of French learning among students. The questions are structured to gather information on language proficiency, educational background, understanding of specialized courses, available home resources, linguistic interactions, and future perspectives on the use of French.

2. **Sampling**:

- La The target population includes first-year students enrolled in economics and management at Abdelmalek Essaadi University in Tangier. A representative sample of students is selected to ensure that the collected data accurately reflects the opinions and experiences of the students.

3. **Administration of the Questionnaire**:

- The questionnaire is distributed to students in person, in paper format, to ensure the validity of the responses. Students are informed about the purpose of the research and the anonymity of their responses to encourage sincerity and accuracy in their answers.

4. **Data Collection**:

- The responses are collected and recorded anonymously. This step is crucial to ensure the confidentiality of the participants and the reliability of the collected data.

5. **Data Analysis**:

- The collected data is analyzed using statistical techniques to identify trends and patterns in the students' responses. This analysis allows for conclusions to be drawn about the levels of French proficiency, the challenges encountered, the available resources, and future perspectives.

6. Interpretation of Results:

- The results of the analysis are interpreted to provide an in-depth understanding of the factors influencing French learning at the university. This interpretation helps to formulate recommendations to improve the pedagogical process and support student learning.

Using this methodology, the research aims to provide valuable insights into French learning at Abdelmalek Essaadi University, while adhering to ethical research standards and ensuring scientific rigor.

To delve deeper into these questions and gather precise data on the ground, we have developed the following questionnaire as part of an action research project, consisting of six distinct parts, each aimed at collecting specific data on French learning at Moroccan universities.

Part I: Identification and Profile of Participants

In this part, the research methodology involves collecting and analyzing demographic data to establish a profile of the participants. The objective is to identify key characteristics such as nationality, gender, and age to contextualize the survey results. This approach allows for a better understanding of the studied population and the interpretation of the collected data, taking into account their socio-demographic context.

Part II: Linguistic Background

This section focuses on the French language background. Courses taken in high school and middle school might have prepared students for university. The current program promotes proficiency in French. If the response is negative, several possible reasons include group size, the nature of lectures, or the lack of practical exercises.

Part III: Management – Economics and the French Language

Evaluation of the understanding of management and economics courses in French. Students must assess their ability to follow these courses and the clarity of the materials used. Linguistic difficulties can be related to vocabulary, written language, oral language, overall comprehension, or grammar. Strategies to overcome these difficulties must be described.

Part VI: Linguistic Environment (Tools and Equipment)

Exploration of available home resources to support French learning. These resources may include a computer, educational software, internet connection, and a library with useful resources. Use of computer-based means to learn French and opinions on the online courses offered by the university.

Part V: Language Interactions: Mastery and Improvement

Examination of the use of French outside of classes. The frequency of French usage among students and outside the faculty is addressed. The best means to learn a language and the strategies to improve the level of French are identified.

Part VI: Future Perspectives

This section deals with future perspectives on the use of French. It includes predictions about continuing studies in French and the use of French in future careers. An estimate of the frequency of using French in future careers is also provided, with varying degrees (100%, 75%, 50%, or not at all).

Results and Discussion

1. Quantitative analysis of the collected data

This section presents the results of our field survey, focusing on the identification and background of students at Abdelmalek Essaadi University in Tangier. We discuss their prior schooling and their experience with the language of specialization in university courses. The data collected from the questionnaire are analyzed at micro/macro-structural levels, taking into account the elements of the framework. This analysis allows us to answer our initial questions and propose improvements to overcome the identified difficulties.

2. The Survey: Field Difficulties and Strategies Deployed

The survey conducted at the Faculty of Legal, Economic, and Social Sciences of Tangier involved **3070** first-year students, specializing in economics and management, who are pursuing their studies in French. We collected **341** responses to the distributed questionnaire, but only **336** could be fully utilized. The unusable responses had defects: the respondents did not complete the answers or did not take

the questions seriously, sometimes filling in both the yes and no boxes or selecting all available options. Finally, a few students, although not numerous, chose not to participate and did not submit their responses, which is common in this type of activity where participation is voluntary.

Part I: Identification and Profile of Participants

Table 1: Identification of Participants and Presentation of Survey Results

	Nationality				
Characteristics		**Count**	**Percentage**	**Valid Percentage**	**Cumulative Percentage**
Invalid		5	1,46		
Valid	**Moroccan**	336	98,53	100,00	100
	Other	0	0,00	0,00	
	Valid Total			100,00	
Invalid Total		341	100,00	100,00	

	Sex				
Invalid		5	1,46		
Valid	M	81	23,7	24,1	24,1
	F	255	74,7	75,9	100,00
	Valid Total			100,0	

Source: established by the author

The survey was conducted with **341** participants. Among them, **5** individuals (**1.46%**) did not provide valid data concerning their nationality. Among the **336** valid responses, almost all participants (**98.53%**) are of Moroccan nationality, representing **100%** of valid responses. No participant declared another nationality. The cumulative total of valid responses for nationality is therefore **100%**.

Regarding the gender distribution, **5** participants (**1.46%**) did not provide valid data. Among the **336** valid responses, **81** participants (**23.7%**) are male, representing **24.1%** of the valid responses. The remaining **255** participants (**74.7%**) are female,

representing **75.9%** of the valid responses. The cumulative total of valid responses for gender is therefore **100%**.

Figure 1 : Age Distribution of Participants

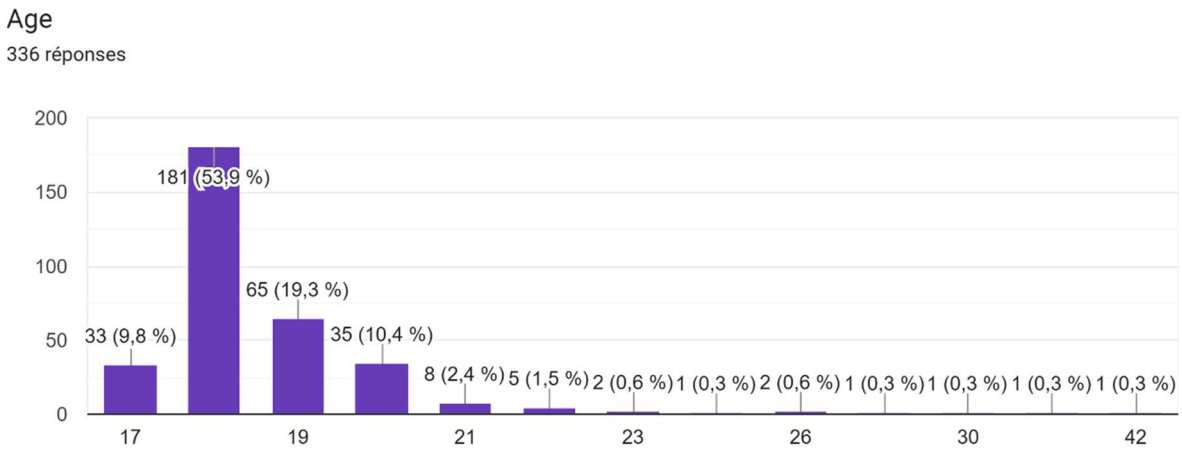

Source: established by the author

The dominant age is **18** years, with **181** responses, representing **53.9%** of the total. This indicates that the majority of participants are in this age group. Next are the **19** years old, with **65** responses (**19.3%**). The **17** years old also represent a significant proportion with **33** responses (**9.8%**).

The **20** years old: **35** responses (**10.4%**). The **21** years old: **8** responses (**2.4%**). Ages beyond **21** years (up to **42** years) are rare, with each category representing less than **1%** of the participants.

The studied population is predominantly composed of young adults and teenagers (**17–20** years). The curve shows a marked concentration around **18** years, with a sharp decrease beyond **20** years. Older ages are very minimally represented, suggesting that the sample is primarily related to a context where young people are the majority.

Part II: Language Background

Table 2: How do you assess your language proficiency?

Characteristics		Count	Percentage	Valid Percentage	Cumulative Percentage
Invalid values		5	1,46627566		
Valid values	**Very good**	10	2,93255132	2,97619048	2,976190476
	Good	88	25,8064516	26,1904762	29,16666667
	Average	200	58,6510264	59,5238095	88,69047619
	Mediocre	38	11,143695	11,3095238	100
	Valid Total	336		100	
	Total	341	100		

Source: established by the author

The survey results show that out of **341** participants, **336** provided valid responses regarding their French language proficiency. The other **5** responses are considered invalid. Here is the distribution of language proficiency levels:

- Very good: **10** participants (**2.93%** of respondents, **2.98%** of valid responses)
- Good: **88** participants (**25.81%** of respondents, **26.19%** of valid responses)
- Average: **200** participants (**58.65%** of respondents, **59.52%** of valid responses)
- Mediocre: **38** participants (**11.14%** of respondents, **11.31%** of valid responses)

The majority of participants (**58.65%**) rate their French language proficiency as average, followed by good (**25.81%**). A small percentage consider themselves to have a very good level (**2.93%**) or poor (**11.14%**).

Part III: Management – Economics Specialty and the French Language.

Table 3: Are you able to follow your economics and management courses?

Characteristics		Count	Percentage	Valid Percentage	Cumulative Percentage
Invalid values		5	1,46627566		
Valid values	Very good	12	3,51906158	3,57142857	3,57142857
	Good	95	27,8592375	28,2738095	31,84523809
	Fairly good	138	40,4692082	41,0714286	72,91666667
	Less good	73	21,4076246	21,7261905	94,64285714
	Not at all good:	18	5,27859238	5,35714286	100
	Valid Total	336		100	
	Total	341	100		

Source: established by the author

The results show that out of **341** participants, **336** provided valid responses regarding their ability to follow economics and management courses. Here is the distribution of comprehension levels:

• Very good: **12** participants (**3.52%** of respondents, **3.57%** of valid responses)

• Good: **95** participants (**27.86%** of respondents, **28.27%** of valid responses)

• Fairly good: **138** participants (**40.47%** of respondents, **41.07%** of valid responses)

• Less good: **73** participants (**21.41%** of respondents, **21.73%** of valid responses)

• Not at all good: **18** participants (**5.28%** of respondents, **5.36%** of valid responses)

The majority of participants (**40.47%**) rate their ability to follow economics and management courses as fairly good, followed by good (**27.86%**). A small percentage rate their level as very good (**3.52%**) or not at all good (**5.28%**).

Part IV: Linguistic Environment (Tools and Equipment)

Figure 2: Are you in favor of online language courses developed by your university?

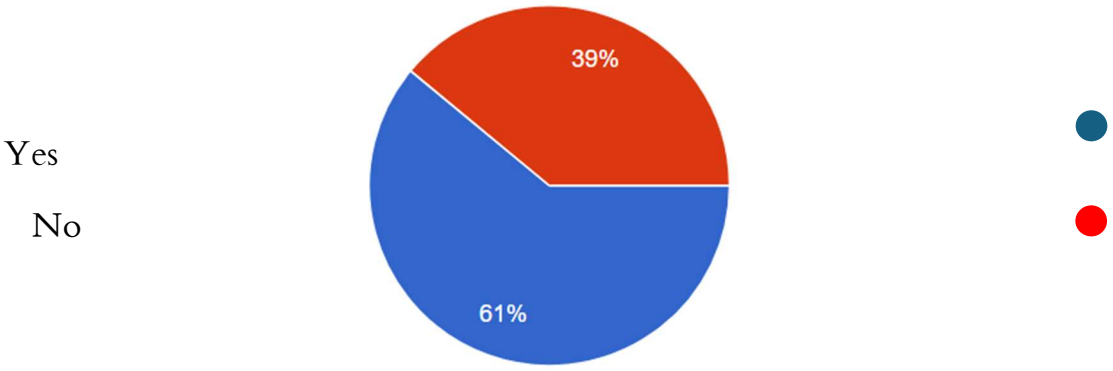

Source: established by the author

61% of respondents answered yes, showing that a majority is in favor of the idea of online language courses. **39%** of respondents answered no, indicating that a significant portion is opposed to this proposal.

Out of **336** responses, approximately **205** people expressed their approval, while approximately **131** people opposed it. The difference between the two groups is significant: there are about **26%** more respondents in the favorable group.

A majority is in favor, which may reflect an openness to technological tools for language learning. This could be due to perceived advantages such as flexibility, accessibility, and customization of online courses. The significant proportion of opposition (**39%**) could be related to concerns such as:

- The perceived effectiveness of online courses compared to in-person learning.
- The lack of mastery or access to technology for some students.
- Personal preferences for face-to-face interactions.

Part V: Language Interactions: Mastery and Improvement

Figure 3: How frequently do you use French outside the faculty?

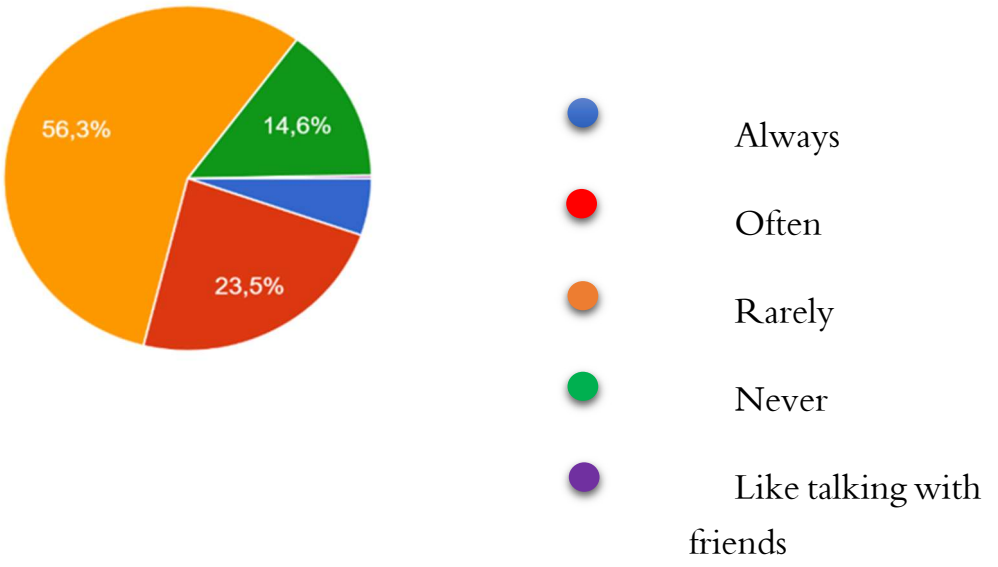

Source: established by the author

The analysis of the responses reveals a predominantly rare or nonexistent use of French outside the academic context, with **70.3%** of participants (combining the answers Rarely and Never) indicating limited or no practice of the language in their daily lives. This suggests that French is mainly perceived as a language of study rather than a tool for social communication. Only a minority of **28.9%** of respondents (combining Always and Often) report using French frequently or consistently, with a low percentage of regular users (**5.4%**), reflecting limited engagement in daily language practice. Finally, the absence of precise data for the category As speaking with friends (purple segment) could indicate marginal use of French in informal contexts or difficulty for participants to identify with this option, thus highlighting a low integration of the language in common social interactions.

Part VI : Future Perspectives

Figure 4: How frequently do you plan to use the French language?

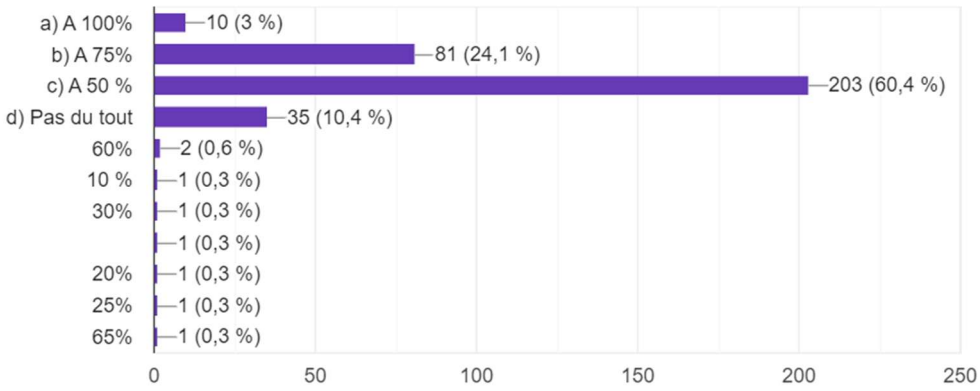

Source: established by the author

The analysis of the data reveals clear trends regarding the use of French among the respondents. The majority of them (**203** people, or **60.4%**) plan to use the French language at a moderate frequency, representing **50%** of their time. This indicates that French is perceived as an important, but not exclusive, language, often shared with another language, probably Arabic. A notable proportion (**81** people, or **24.1%**) plans to use French more frequently, up to **75%** of their time, which could reflect professional, academic, or social needs requiring regular proficiency in the language. On the other hand, a minority but significant group (**35** people, or **10.4%**) reports not using French at all, a situation that could be explained by a lack of access to learning or a preference for other languages in their daily lives. Finally, very few respondents (**10** people, or **3%**) use French exclusively, which confirms its status as a complementary language in a generally bilingual or multilingual context.

General Conclusion

This work has allowed for an in-depth analysis of the practices, difficulties, and perspectives of first-year students in economics and management at the Faculty of Legal, Economic, and Social Sciences of Tangier regarding their use of the French language. The results of the survey conducted with **336** valid respondents have highlighted several significant trends.

First of all, it appears that the majority of students (**58.65%**) believe they have an average proficiency in French, which reflects a partial mastery of the language. This situation results in difficulties in following economics and management courses taught in French, with only **40.47%** of respondents stating that they follow these courses quite well. Furthermore, the use of French outside the academic context remains limited, with **70.3%** of participants indicating a rare or non-existent practice of the language in their daily lives. This highlights that French is primarily perceived as a language of study rather than a tool for social communication.

However, a notable proportion of students (**24.1%**) plan to use French frequently in the future, which indicates its importance in certain professional or academic contexts. Conversely, a minority but significant group (**10.4%**) do not plan to use French at all, which could be explained by linguistic preferences or a lack of access to suitable learning resources.

Finally, the openness to online language courses (**61%** of respondents) suggests a willingness to adopt innovative and flexible learning methods, although concerns about the effectiveness and accessibility of these tools persist.

In conclusion, this study highlights the need to strengthen students' French language skills while adapting teaching methods to meet their specific needs. Initiatives such as language support courses, practical workshops, and increased integration of digital tools could help improve proficiency in French and facilitate its use in academic and professional contexts. These measures would not only overcome current difficulties but also prepare students to thrive in a multilingual and competitive environment.

Bibliography

- A. Boukous, Langues et société au Maroc, 2018.
- Barzun, C. (2024). Contribution des écoles françaises au Maroc à la politique publique d'influence culturelle de la France dans ce pays. Histoire (s) de la diplomatie culturelle française–Du rayonnement à l'influence, 624.
- Boukous, A. (2018). La culture amazighe entre le local et le global. Études et documents berbères, 39(1), 153-166.
- Caillé, J. (1951). La représentation diplomatique de la France au Maroc. FeniXX.
- Chovin, G. (1959). Aperçu sur les relations de la France avec le Maroc, des origines à la fin du Moyen Âge , Hésperis Tamuda, Revue publiée par la Faculté des Lettres de Rabat, tome XLIV, 1957, 3e – 4e trimestre
- Dabbagh, N., & Kitsantas, A. (2012). Personal Learning Environments, social media, and self-regulated learning: A natural formula for connecting formal and informal learning. The Internet and higher education, 15(1), 3-8.
- Dalgarno, B., & Lee, M. J. W. (2010). What are the learning affordances of 3-D virtual environments? British Journal of Educational Technology, 41(1), 10–32.
- Granguillaume, G. (2004). L'Arabisation au Maghreb , Revue d'Aménagement linguistique, Aménagement linguistique au Maghreb, Office Québécois de la langue française, N°107, hiver 2004, pp 15-40
- L'enseignement/apprentissage du français au Maroc : Défis et opportunités, Laboratoire Langues, Littérature, Arts et Cultures (LLAC), 2024.
- La didactique du français langue étrangère vivante au Maroc entre l'ère coloniale et l'ère moderne, 2021.

- La langue et l'éducation – La France au Maroc, Ambassade de France au Maroc, 2024.
- Lamb, R. (2015). Examination of the effects of dimensionality on cognitive processing in science: A computational modeling experiment comparing online laboratory simulations and serious educational games. Journal of Science Education and Technology, 25(1), 1–15.
- Lamb, R., Annetta, L., Vallett, D. B., & Sadler, T. D. (2014). Cognitive diagnostic like approaches using neural-network analysis of serious educational videogames. Computers & Education, 70, 92–104.
- Lamb, R., Lin, J., & Firestone, J. B. (2020). Virtual reality laboratories: A way forward for schools? Eurasia Journal of Mathematics, Science and Technology Education, 16 (6), 1856.
- Merchant, Z., Goetz, E. T., Cifuentes, L., Keeney-Kennicutt, W., & Davis, T. J. (2014). Effectiveness of virtual reality-based instruction on students' learning outcomes in K-12 and higher education: A meta-analysis. Computers & Education, 70, 29–40.
- Merchant, Z., Goetz, E. T., Keeney-Kennicutt, W., Kwok, O.-m., Cifuentes, L., & Davis, T. J. (2012). The learner characteristics, features of desktop 3D virtual reality environments, and college chemistry instruction: A structural equation modeling analysis. Computers & Education, 59(2), 551–568
- Moussafir, K. (2019). Ingénierie didactique et enseignement du français langue universitaire au Maroc (Doctoral dissertation, Université d'Angers; Université Hassan 1er (Maroc)).
- Rajan, M. H., Herbert, C., & Polly, P. (2024). A Synthetic Review of Learning Theories, Elements and Virtual Environment Simulation Types to Improve Learning within Higher Education. Thinking Skills and Creativity, 101732.

- Réseau de l'enseignement français au Maroc, Ambassade de France au Maroc, 2024.
- Santos, M. E. C., Chen, A., Taketomi, T., Yamamoto, G., Miyazaki, J., & Kato, H. (2014). Augmented reality learning experiences: Survey of prototype design and evaluation. IEEE Transactions on Learning Technologies, 7(1), 38–56
- Shuell, T. (1986). Cognitive conceptions of learning. Review of Educational Research Winter, 56(4), 411–436.

رابعا:

علوم التربية / الديداكتيك

العلم الموهوب والعلم المكتسب:
تكامل النظرية والتطبيق في تربية طالب العلم
العلوم الشرعية

توفيق حَسَنِي، طالب باحث بسلك الدكتوراه
جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة
المملكة المغربية

الملخّص:

يتناول هذا البحث بيان التكامل بين العلم المكتسب والعلم الموهوب في تربية طالب العلم، في إطار الرؤية الإسلامية التي توحّد بين النظرية والتطبيق لبناء شخصية العالم الرباني. يبدأ البحث بتأصيل مكانة العلم في الإسلام باعتباره عبادة وهداية ووسيلة لإصلاح النفس والمجتمع، مع بيان أبعاده اللغوية والاصطلاحية. ثم يعرّف العلم المكتسب بأنه ثمرة الجهد والمثابرة والتحصيل من العلماء والكتب، وما ينجم عنه من تكوين عقلية منهجية منضبطة، مدعَّمة بأمثلة من سير العلماء. بعد ذلك يناقش البحث العلم الموهوب باعتباره عطاءً ربانيًا وإلهامًا يفيضه الله على القلوب الصافية بعد المجاهدة والإخلاص، فيثمر بصيرة نافذة وخشية وحكمة. ويبرز البحث أوجه التكامل بين هذين المسارين؛ إذ يمثل العلم المكتسب الجانب النظري القائم على التعلّم والتدريب، بينما يجسّد العلم الموهوب الجانب الروحي العملي الذي ينعكس في التزكية والسلوك والعمل بالعلم. كما يوضح البحث الأثر التربوي والمعرفي لهذا التكامل على شخصية طالب العلم، فيُسهم في بناء ملكته العلمية وتنمية تفكيره المنهجي، ويزكي قلبه ويُعينه على العمل بعلمه وتواضعه، محققًا بذلك التوازن بين السعي البشري والعطاء الإلهي.

وفي الختام، يؤكد البحث أن الجمع بين العلم المكتسب والموهوب هو السبيل إلى تكوين شخصية متوازنة تجمع بين عمق الفهم وصلاح العمل وصفاء القلب، فيكون طالب العلم قدوة ربانية نافعة لنفسه ومجتمعه.

الكلمات الدلالية: العلم المكتسب، العلم الموهوب، تربية طالب العلم، التكامل المعرفي والروحي، الرؤية الإسلامية للعلم، العالم الرباني، التزكية، النظرية والتطبيق.

مقدمة:

الحمد لله الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسان ما لم يعلم، ورفع قدر أهل العلم وبيّن فضلهم، فقال سبحانه: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ (المجادلة: 11)، والصلاة والسلام على معلّم البشرية ومربّيها، القائل: «من يرد الله به خيرًا يفقّهه في الدّين» [1].

يحظى العلم بمكانة مركزية في التصور الإسلامي، إذ لا يُنظر إليه بوصفه تراكما معرفيا فحسب، وإنما باعتباره عملية تربوية متكاملة تهدف إلى تزكية النفس، وتنمية العقل، وترقية الروح. فالعلم في الإسلام ليس غاية في ذاته، بل هو وسيلة لصناعة إنسان ربّاني، يجمع بين عمق الفهم، ونقاء السّريرة، وصلاح السّلوك. وفي زماننا، حيث تغلب النظرية على التطبيق، ويستبدّ الحفظ بالفهم، تبرز الحاجة إلى استعادة هذه الثنائية التربوية في تكوين طالب العلم.

يسعى هذا المقال إلى إبراز معالم التكامل بين العلم الموهوب والعلم المكتسب، وبيان انعكاسه على تكوين شخصية طالب العلم تربية وسلوكا، واستجلاء أثره في الربط بين النظرية والتطبيق، بما يحقق التوازن في مسيرته العلمية والتربوية.

وقد درج العلماء على تقسيم العلم إلى نوعين متكاملين: علم مكتسب يُنال بالمجاهدة والتعلّم، وعلم موهوب يفيض الله تعالى به على من صفا قلبه وخلصت نيته. وهذا التكامل بين المسارين يعكس العلاقة الوثيقة بين النظرية والتطبيق، ويؤسس لرؤية تربوية متكاملة تقوم على الجمع بين الجهد البشري والعطاء الربّاني.

يناقش هذا المقال مفهوم كل من العلم المكتسب والموهوب، ويوضح أوجه التكامل بينهما، ويكشف عن أثر هذا التكامل في تربية وبناء طالب العلم بناء متوازنا، مستندا إلى نصوص الشرع وأقوال العلماء، ومبرزا الأبعاد التربوية والمعرفية لهذا التصور.

أولا: العلم في الرؤية الإسلامية

يتمتع العلم في الرؤية الإسلامية بمنزلة رفيعة، بوصفه أحد أعظم ما يتميز به الإنسان، وأشرف ما يتقرب به إلى الله تعالى، ووسيلة لتحقيق السعادة في الدنيا والآخرة. ويتضح ذلك من خلال بيان معناه اللغوي والاصطلاحي، وتجلية منزلته في النصوص الشرعية، وبيان مقاصده ومجالاته في ضوء الهدي الإسلامي.

أ) العلم في اللغة:

جاء في مقاييس اللغة لابن فارس أن: "العلم يدلّ على أثر بالشيء يتميز به عن غيره، من ذلك العلامة، وهي معروفة. والعلم: الراية، والجمع أعلام. والعلم: نقيض الجهل"[2].

وقال الرازي: "وعَلِمَ الشيء بالكسر يعلمه (علما) عرفه"[3].

---

[1] أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب: "من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين"، برقم (71)، والإمام مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب: "النهي عن المسألة"، برقم (1037)، من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما.

[2] معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الثانية، (1389-1392هـ) - (1969-1972م)، 109/4، مادة (ع-ل-م)

[3] مختار الصحاح لزين الدين الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، الطبعة الخامسة، 1420هـ-1999م، ص.217

وذكر ابن منظور: "العِلم: نقيض الجهل، وعلمت الشيء أعلمه علما: عرفته"[1].

وبناء على ذلك، يمكن القول: إن العلم في اللغة هو أثر ومعرفة يتميز بها الشيء عن غيره، وهو نقيض الجهل.

ب) العلم في الاصطلاح:

عرّفه ابن عبد البر بأنه: "ما استيقنته وتبينته وكل من استيقن شيئا وتبينه فقد علمه"[2].

وقال الراغب الأصفهاني: "العلم إدراك الشيء بحقيقته، وذلك ضربان، أحدهما: إدراك ذات الشيء؛ والثاني: الحكم على الشيء بوجود شيء هو موجود له، أو نفي شيء هو منفي عنه"[3].

ووصف الشريف الجرجاني العلم بأنه: "الاعتقاد الجازم المطابق للواقع...، وقيل: إدراك الشيء على ما هو به، وقيل: زوال الخفاء من المعلوم...، وقيل: صفة راسخة تدرك بها الكليات والجزئيات، وقيل: العلم، وصول النفس إلى معنى الشيء."[4].

ويمكن تلخيص ما سبق بأن العلم اصطلاحا هو إدراك يقيني لحقيقة الشيء على ما هو عليه، يرفع الخفاء، ويستقر في النفس كصفة تدرك بها الكليات والجزئيات.

وبعد الوقوف على المعنى اللغوي والاصطلاحي، يتجلى لنا بوضوح أن هذه المنزلة الرفيعة التي يحظى بها العلم إنما تنبع من كونه عبادة عظيمة، يرفع الله بها قدر عباده، ويجعلها سببا لفلاحهم في الدنيا والآخرة.

وقد رفع الإسلام شأن العلم وأهله، وأشاد بطالبيه، وعدّه عبادة جليلة، كما قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الزمر: 10)، وقال أيضا: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر: 28)، وأثنى النبي صلى الله عليه وسلم على من يسلك طريق العلم بقوله: «من سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا سهّل الله له به طريقًا إلى الجنة» [5].

وقد أكد العلماء أن طلب العلم خير من نفل العبادة؛ روى ابن عبد البر رحمه الله في الجامع: "...سمعت سفيان الثوري يقول: ما من عمل أفضل من طلب العلم إذا صحت النية"[6]. ورد عن الشافعي رحمه الله في عدة مصادر بإسناد صحيح قوله: "طلب

---

[1] لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414هـ، مادة: (ع-ل-م)، 417/12

[2] جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى، 1414هـ-1994م، 787/2

[3] المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ، ص.580

[4] التعريفات للشريف الجرجاني، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1403هـ-1983م، ص.155

[5] أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: فضل الاجتماع على تلاوة القرآن، وعلى الذكر، برقم (2699)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

[6] جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى، 1414هـ-1994م، برقم (119)، 123/1

العلم أفضل من صلاة النافلة"[1]، وجاء عنه كذلك: "ليس بعد أداء الفرائض شيء أفضل من طلب العلم"، قيل له: ولا الجهاد في سبيل الله؟ قال: "ولا الجهاد في سبيل الله عز وجل"[2].

ويظهر جلال العلم في الإسلام بوجه أخص في العلم الشرعي الذي به يهتدي الإنسان إلى معرفة ربه وعبادته على بصيرة، ويصلح نفسه ومجتمعه وفق المنهج الحق. فهذا العلم يجمع بين الهداية والنور، وبين النظرية والعمل، فهو ليس مجرد معرفة عقلية أو تكديس للمعلومات، بل عبادة وهداية وعمران للفرد والمجتمع.

ومن أعظم مظاهر التوفيق والبركة التي يمنّ الله تعالى بها على عباده المخلصين أن يزرع في قلوبهم محبّة العلم الشرعي، والرغبة الصادقة في تحصيله، وملازمة تدارسه، والإقبال عليه بعزم وجدّ، إدراكا لقيمته وعلو شأنه. ومن هنا، فإن من رزقه الله حب العلم والسعي في تحصيله فقد نال حظّا عظيما من الخير والفضل، وكتب له من البركات ما لا يُحصى. وقد بيّن السلف الصالح فضل طلب العلم وأجره العظيم، فقد روى أبو نعيم في الحلية قول الصحابي الجليل أبو الدرداء رضي الله عنه: "تعلّموا؛ فإن العالم والمتعلّم في الأجر سواء، ولا خير في سائر الناس بعدهما"[3]، إشارة إلى أن شرف العلم لا يقتصر على العالم وحده، بل يشمل أيضا المتعلّم الساعي في طريقه، لما في ذلك من تعظيم لشأن العلم، وتحفيز على السير في دروبه.

وهكذا يتجلّى بوضوح أن العلم في الرؤية الإسلامية ليس مجرّد معرفة نظرية، بل هو عبادة وهداية ومصدر للعز والشرف، ورافد أساس لعمران الفرد والمجتمع معا.

وهذه النظرة الشاملة للعلم في التصور الإسلامي تؤكد تكامل العلم الموهوب والمكتسب، وتضع أسسا لفهم متوازن يجمع بين النظرية والتطبيق في تربية طالب العلم، بما يحقق غايته الكبرى في الدنيا، وينال به رضوان الله والفلاح في الآخرة.

ثانيا: العلم المكتسب

العلم المكتسب هو ما يُنال بالتعلُّم والطلب والسؤال والقراءة، وما يُحصّله الطالب بالتلقّي عن الشيوخ والمثابرة في طلبه. وهو ثمرة الجهد البشري والسعي الدؤوب، يتحقق بالاجتهاد في التعلّم والتعليم، والبحث المستمر، ومطالعة الكتب، وملازمة العلماء، والتدرّج في الطلب، ومداومة السؤال والفهم.

وقد دلّت النصوص الشرعية على مشروعية هذا المسار وفضله، قال الله تعالى: ﴿فَاسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل: 43)، فأمر بالرجوع إلى أهل العلم والتعلّم منهم. وقال النبي صلّى الله عليه وسلّم: «يا أيها الناس إنما العلم بالتعلّم، والفقه بالتفقّه..» [4]، فأشار إلى أن العلم لا يُنال إلا ببذل الأسباب، والمثابرة على طلبه، وتحمل المشقة في سبيله.

---

[1] حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، مطبعة السعادة، مصر، 1394هـ-1974م، 119/9، والمدخل إلى علم السنن للبيهقي، اعتنى به وخرَّج نقُولَه: محمد عوامة، دار اليسر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 1437هـ-2017م، 726/2، وشرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1417هـ-1996م، ص.193

[2] أخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى، 726/2

[3] ذكره أبو نعيم في الحلية، 212/1

[4] أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة الأصالة والتراث، الشارقة، الطبعة الأولى، 1431هـ-2010م، برقم (929)، 4535/13، وفي مسند الشاميين، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ-1984م، برقم (758)، 431/1، من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين الهيثمي، تحقيق: حسام

ويتميز العلم المكتسب بكونه مشتركا بين الناس، يمكن لكل مجتهد أن يناله بحسب استعداده وحسن طلبه. وهو الأساس الذي يبني به الطالب ملكته العلمية، وينمّي قدرته على التفكير والنقد، ويرسّخ به منهجه في النظر، ويعوّده على الانضباط والجدّية.

ومن وسائل تحصيله: الإخلاص في النية، والاجتهاد في الدراسة، والصبر على المشقة، والمثابرة في التحصيل، ومجالسة العلماء، والتدرج في الطلب...

وقد جسّد كثير من علماء الأمة هذا المسار في حياتهم؛ فكان عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، يقول: "ذللتُ طالبًا، فعززتُ مطلوبًا"[1]، فكان يطرق أبواب الصحابة ويجلس على عتبات بيوتهم تواضعا للعلم، حتى صار الناس يطلبون علمه. وقال الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه: "ليس العلم بكثرة الرواية، ولكنه نور يجعله الله في القلوب"[2]، وقد عُرف بملازمته لشيوخه، وأدبه الجمّ، وورعه الشديد.

وقدم الإمام ابن عبد البر نموذجا في الاجتهاد، والتفاني في تحصيل الحديث والفقه، وتميّز بسعة حفظه، ودقة تحقيقه، وخلّف تراثا علميّا زاخرا بموسوعاته الجليلة، حتى وصفه أهل العلم بأنه: "حافظ المغرب في زمانه، وإمام عصره، وواحد دهره"[3]. ويؤكّد هذا المعنى ما قاله سفيان الثوري رحمه الله: "طلبنا العلم لغير الله، فأبى أن يكون إلا لله"[4].

ثالثا: العلم الموهوب

العلم الموهوب هو العلم الذي يفيض الله عز وجل به على قلب عبده الصادق، بعد صدق المجاهدة وصحّة النية، بلا كسب مباشر، وبغير واسطة، بل إلهام من الله، ونتيجة صفاء القلب وتقوى الله؛ قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ (البقرة: 281)، وقال عن الخضر: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ (الكهف: 64).

وهذا العلم يختص الله به من يشاء، فيُلهم صاحبه الفهم الدقيق، والبصيرة النافذة، وحسن الاستنباط. قال ابن القيم رحمه الله واصفا هذا العلم: "العلم اللدني: إسناده وجوده، وإدراكه عيانُه، ونعتُه حكُمه. ليس بينه وبين الغيب حجابٌ."[5]. وأضاف رحمه الله موضحا ثمرة هذا العلم وكيفية تحصيله: "والعلم اللدني هو ثمرة العبودية والمتابعة، والصدق مع الله، والإخلاص له، وبذل الجهد في تلقي العلم من مشكاة رسوله من كتابه وسنة رسوله، وكمال الانقياد له. فيفتح له من فهم الكتاب والسنة بأمر يخصه به، كما قال

الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، (د. ط)، 1414هـ-1994م، 128/1، "فيه راو لم يسمّ، وعتبة بن أبي حكيم وثّقه أبو حاتم وأبو زرعة وابن حبان، وضعّفه جماعة"

[1] أورده أبو بكر الدينوري في المجالسة وجواهر العلم لأبي بكر الدينوري، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ-1998م، برقم (1635)، 439/4، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، برقم (756)، 474/1

[2] رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، برقم (1398)، 758/1، وأورده أبو الفرج الجوزي في صفة الصفوة، تحقيق: أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، د. ط، 1421هـ-2000م، 397/1

[3] سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي، تحقيق: حسين أسد، وشعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1405هـ-1985م، 157/18-158

[4] الحلية لأبي نعيم، 361/6، التبيان في آداب حملة القرآن للنووي، تحقيق: محمد الحجار، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414هـ-1994م، ص.43

[5] مدارج السالكين في منازل السائرين لابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عزيز شمس ومحمد أجمل الإصلاحي، وآخرون، دار عطاءات العلم، الرياض، الطبعة الثانية، 1441هـ-2019م، 288/3

علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقد سئل هل خصكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء دون الناس؟ فقال: لا والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، إلا فهما يؤتيه الله عبدا في كتابه"[1].

ومما يُروى في ذلك ما قاله رُوَيْمٌ [2] بن أحمد البغدادي لابنه: "يا بني اجعل عملك مِلْحا، وأدبك دقيقا"، أي: استكثر من الأدب حتى تكون نسبته في الكثرة نسبة الدقيق إلى الملح، وكثير من الأدب مع قليل من العمل الصالح خير من كثير من العمل مع قلة الأدب [3].

وأثر العلم الموهوب في شخصية الطالب أنه يرقّي قلبه، ويزكّي نفسه، ويجعله أكثر فطنة وبصيرة وتوفيقا في تطبيق ما تعلّم. فهو فضل إلهي لا يُنال بالكسب وحده، بل يُثمر عند صفاء القلب وصحة النية، في حين أن العلم المكتسب يُدرك بالمجاهدة والتحصيل. وقد لخّص الإمام مالك رحمه الله هذا المعنى حين قال: "إن علم الباطن لا يعرفه إلا من عرف الظاهر، فإنه متى عرفه وعمل به، فتح الله له علم الباطن، ولا يكون ذاك إلا مع فتح القلب وتنويره"[4].

فالأول (أي: العلم المكتسب) تحصيل بشري، والثاني (العلم الموهوب) عطاء ربانيّ؛ الأول نظرية يُكتسب بالتعلّم، والثاني ثمرة عملية تُلهم بالصفاء والمراقبة.

وقد أشار العلماء إلى هذا المعنى بعبارات جليلة؛ قال ابن القيم رحمه الله: "فإن العلم نور يقذفه الله في القلب يفرق به العبد بين الخطأ والصواب، وقال مالك للشافعي رضي الله عنهما في أول ما لقيه: إني أرى الله قد ألقى على قلبك نورا فلا تطفئه بظلمة المعصية."[5].

وأكد الإمام الغزالي رحمه الله على هذا المسار حين قال: "فإن المجاهدة تفضي إلى المشاهدة، ودقائق علوم القلب تنفجر بها ينابيع الحكمة من القلب، وأما الكتب والتعليم فلا تفي بذلك، بل الحكمة الخارجة عن الحصر والعدّ إنما تتفتح بالمجاهدة والمراقبة ومباشرة الأعمال الظاهرة والباطنة والجلوس مع الله عز وجل في الخلوة مع حضور القلب بصافي الفكرة والانقطاع إلى الله تعالى عما سواه فذلك مفتاح الإلهام ومنبع الكشف"[6].

رابعا: تكامل النظرية والتطبيق

وبعد بيان ماهية العلم المكتسب والموهوب، يحسن أن نوضح كيف يتكاملان في تربية طالب العلم ليكون العلم الذي يحمله باعثا على العمل، لا حجة عليه.

---

[1] مدارج السالكين في منازل السائرين لابن قيم الجوزية، 289/3

[2] هو رُوَيْم بن أَحْمد بن يزيد البغدادي (ت 303هـ)، الإمام الفقيه، المقرئ، الزاهد، العابد، شيخ الصوفية، ولد فيها ولم تذكر المصادر سنة ميلاده، كان فقيها على مذهب داود بن علي الأصبهاني، وأخذ القراءات عن إدريس بن عبد الكريم الحداد، وكان عالما بالقراءات والأحكام والزهد والسلوك، عُدّ من كبار الزهاد الذين جمعوا بين العلم والعمل. انظر ترجمته في: طبقات الصوفية لأبي عبد الرحمن السلمي، ص.147-148، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 428/9-430، سير أعلام النبلاء للذهبي، 234/14-235

[3] الفروق لشهاب الدين القرافي، تحقيق: عمر حسن القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ-2003م، 154/3

[4] مواهب الجليل في شرح مختصر خليل لشمس الدين الحطاب، دار الفكر، الطبعة الثالثة، 1412هـ-1992م، 29/1

[5] إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1411هـ-1991م، 199/4

[6] إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 1426هـ-2005م، 85/1

فالعلم المكتسب يمثل الجانب النظري القائم على التعلّم والتدريب والبحث، بينما العلم الموهوب يمثل الجانب التطبيقي الروحي الذي يُظهر أثر العلم في السلوك والواقع. وحين يتكامل هذان الجانبان تتحقق التربية العلمية المنشودة، التي تجمع بين إصلاح القلب وصقل العقل. فتكامل النظرية والتطبيق يعني الجمع بين تحصيل العلم من مصادره المشروعة، مع التزكية القلبية والنية الصالحة والالتجاء إلى الله تعالى، وإذا انفصل أحدهما عن الآخر اختل التوازن: فالاكتفاء بالمكتسب وحده قد يؤدي إلى الجفاف الروحي والانشغال بالجدل والمراء، وقد حذر السلف من ذلك؛ فقد ورد عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: "كفى بخشية الله علما، وكفى بالاغترار بالله جهلا"[1]، بينما الاكتفاء بالموهوب وحده قد يقود إلى العجز عن الفهم الصحيح ومجانبة الصواب، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «العلم علمان: علم في القلب فذاك العلم النافع، وعلم على اللسان فذلك حجة الله على خلقه» [2].

وثمرة هذا التكامل أن يصبح طالب العلم متوازنا، يجمع بين الفهم العميق والتواضع، وبين الدقة العلمية والصفاء القلبي، فيكون نافعا لنفسه ومجتمعه.

يمثل العلم المكتسب الجانب النظري القائم على التعلم والتدريب والبحث، كما قال ابن عباس رضي الله عنهما: "العلم أكثر من أن يحصى فخذوا من كل شيء أحسنه"[3]، في إشارة إلى الجهد والاجتهاد في التحصيل، مع انتقاء النافع والأجود منه. بينما يمثل العلم الموهوب الجانب التطبيقي الروحي الذي يُظهر أثر العلم في السلوك والواقع؛ وهو ما أشار إليه الإمام الغزالي بقوله: "العلم بلا عمل جنون، والعمل بلا علم لا يكون"[4].

وقد لخّص عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه هذا المعنى الجامع بين الاجتهاد والتوكل بقوله: "من ظن أنه بدون الجهد يصل فهو متمنّ، ومن ظن أنه ببذل الجهد يصل فهو مستغن"[5]، دلالة على أن تحصيل العلم يحتاج جهدا صادقا مقرونا بالاعتماد على الله وتوفيقه.

خامسا: أثر التكامل بين العلم المكتسب والموهوب في تربية طالب العلم

إن الجمع بين العلم المكتسب الذي يُنال بالمجاهدة، والعلم الموهوب الذي يُفيضه الله على من يشاء من عباده، يُعين طالب العلم على سلوك سبيل الوسطية والاعتدال. فهو بهذا الجمع لا يغتر بما حصّله من معارف وأدوات، فيقع في الكبر والعجب، ولا يتواكل ويستسلم للكسل بدعوى انتظار الفيوضات الربانية بلا جهد. بل يتأسس في نفسه وعي عميق بأن العلم الموهوب فضلٌ من الله تعالى، والعلم المكتسب وسيلة شرعية ينبغي بذل الوسع في تحصيلها.

---

[1] أورده ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، برقم (1514)، 811/2

[2] أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في الأحاديث والآثار، تقديم وضبط: كمال يوسف الحوت، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1409هـ-1989م، كتاب الإيمان، باب من كان يقول: العلم الخشية، برقم (34406)، والدارمي في سننه، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الأولى، 1412هـ-2000م، المقدمة، باب فضل العلم والعالم، برقم (381)، كلاهما بإسناد صحيح، موقوفا على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. وأخرجه ابن المبارك في الزهد والرقائق، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1425هـ-2004م، برقم (1161)، ص.332، من طريق كعب بن عجرة مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يصح مرفوعا. وأخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله برقم (1150)، 661/1، من حديث الحسن البصري رحمه الله مرسلا، بإسناد لم يذكره، والمحفوظ عن ابن مسعود موقوف.

[3] أورده ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، برقم (669)، 437/1

[4] مجموعة رسائل الإمام الغزالي، تحقيق: إبراهيم أمين محمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د. ط)، (د. ت)، ص.277

[5] نفسه، ص.276

ويتجلى أثر هذا التكامل في شخصية طالب العلم في ثلاثة أبعاد رئيسة:

أولا: الأبعاد المعرفية

يُسهم الجمع بين العلمين في بناء ملكة البحث العلمي لدى الطالب، إذ لا يكتفي بالنقل والتكرار، بل ينفذ إلى عمق المسائل بالنظر والتحليل. كما يُرسخ لديه منهجية راسخة في التفكير، قائمة على الدقة والتدرج والبرهان. ويُنمّي كذلك قدرته على الفهم والاستنباط، فيحسن تنزيل النصوص على الوقائع، ويستخرج الأحكام والدلالات من أصولها، ويجيد المقارنة والترجيح. وهذا ما أشار إليه الإمام الشافعي حين قال: "ليس العلم ما حفظ، إنما العلم ما نفع"[1].

ثانيا: الأبعاد الروحية

من جهة أخرى، يزكي هذا التكامل نفس الطالب، فيطهر قلبه من آفات الرياء والعجب، ويستحضر النية الصالحة في طلب العلم باعتباره عبادة وقربة. كما يقوي صلته بالله تعالى، فيشعر بالافتقار الدائم إليه، ويستمد منه العون والهداية، فيثمر علمه خشية وتواضعا كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر:28).

ثالثا: الأبعاد العملية

وتنعكس هذه التربية المتوازنة على سلوك الطالب العملي، فيجمع بين العلم والعمل فلا يكون ممن قال فيهم سبحانه وتعالى: ﴿يقولون ما لا يفعلون﴾ (الصف: 2)، ويلتزم بأخلاقيات العلم وآدابه في تعامله مع شيوخه وأقرانه وطلابه، كما يُسخّر علمه في خدمة أمته ومجتمعه، ساعيا إلى الإصلاح والبناء. وقد لخّص الضحاك بن مزاحم هذا المنهج العملي للعلم في قوله: "أول باب العلم: الصمت، والثاني: استماعه، والثالث: العمل به، والرابع: نشره وتعليمه"[2]؛ فالصمت والتأمل مدخل، والاستماع والتلقي أساس، والعمل ثمرة، والتعليم رسالة.

ويتحقق هذا الأثر حين يدرك طالب العلم أن العلم المكتسب وسيلة واجبة السعي، وأن العلم الموهوب فضلٌ رباني لا يُنال إلا بصِدق النية وصفاء السريرة. فيجتهد في الطلب معتمدا على الله، ويُوقن أن الجمع بين السعي الجاد والتوكل على الله هو السبيل الأقوم لصناعة عالم راسخ العلم، سليم القلب، نافع لنفسه وأمته.

يتبين مما سبق أن التكامل بين العلم المكتسب والموهوب يشكل ركيزة أساسية في تربية طالب العلم على نحو متوازن، يجمع بين التزود بالأدوات المعرفية، والسمو الروحي، والانضباط العملي. فهذا التكامل يعين الطالب على السير في طريق العلم بلا اغترار، ويحميه من آفات الكسل والتواكل، ويغرس فيه أخلاقيات العلم وآدابه، فيثمر علما نافعا وعملا صالحا. ومن ثم، فإن إدراك هذه الجدلية بين السعي البشري والعطاء الإلهي أمر ضروري في تكوين شخصية العالم الربّاني، الذي يجمع بين الفقه في الدّين والتوفيق الربّاني، كما دلّ على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: «من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين» [3].

---

[1] تذكرة السامعِ والمتكلم في أدب العالم والمتعلم لبدر الدين ابن جماعة، تحقيق: محمد هاشم الندوي، دائرة المعارف، بيروت، 1354هـ، ص.15

[2] أورده الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، (د. ط)، 1403هـ-1983م، برقم (326)، 194/1

[3] سبق تخريجه، ص.2

خاتمة

ختاما، يتضح أن العلم في الإسلام مسارٌ مزدوج متكامل، يجمع بين العلم المكتسب والعلم الموهوب، في انسجام يعكس وحدة النظرية والتطبيق. فالعلم المكتسب يُنال بالمجاهدة والاجتهاد، من خلال التلقي عن الأكابر والدراسة المنظمة، بينما العلم الموهوب ثمرة للتقوى وصفاء الباطن والنية الصالحة. والجمع بينهما ضروري لبناء شخصية طالب العلم المتوازنة، الربانية، التي تجمع بين النظر الصحيح، والذوق السليم، والعمل الصالح.

وقد تبين أن العلم المكتسب يضع القواعد ويقيم البناء، في حين يمنح العلم الموهوب الحكمة والسكينة ويثمر الخشية. فالتقوى والإنابة ثمرة لهذا التوازن بين الاجتهاد في تحصيل العلم والسعي لنيل التوفيق الرباني، حتى يبلغ العالم مرتبة الخشية والسكينة التي تعكس كمال علمه وعمله.

إن العلم المكتسب والموهوب جناحان يطير بهما طالب العلم في سماء المعرفة؛ الأول تحصيلٌ وبذرة، والثاني إكرامٌ وثمرة. ومن جمع بينهما بلغ منزلة العالم الرباني الذي يجمع بين العلم والعمل، ويهتدي بنور الفهم والتوفيق.

وبناء على ما سبق بيانه، يمكن تلخيص بعض التوجيهات التي تعين على الجمع بين العلمين في حياة طالب العلم:

- الحرص على طلب العلم بجدّ وإخلاص، مع استحضار أن العلم نور من الله لا يُنال إلا بالتوفيق.
- العناية بتزكية النفس، ومجاهدة الهوى، وتعهد القلب بصلاح النية.
- الجمع بين الدراسة المنظمة والتأمل القلبي، والعمل بما يعلم، وعدم الاكتفاء بالنظرية.
- التلقي الصحيح عن الأكابر، والتحلي بالورع وحسن الخلق، إدراكا لأن الله لا يمنح العلم الموهوب إلا لمن صفا باطنه.

ومن ثم، فإن حفظ العلوم وصونها بالتقوى، وتوظيفها في تزكية النفس وخدمة الأمة، يظل الغاية الأسمى التي ينبغي أن يستحضرها كل طالب علم، حتى يُبارَك له فيما تعلّم، ويُفتَح له في العلم الموهوب بعد إتقان المكتسب، فيكون بذلك ربانيّا في علمه، عاملا بما يعلم، مخلصا في قصده.

أسأل الله العليم أن يعلّمنا ما ينفعنا، وينفعنا بما علّمنا، ويزيدنا علما وهدى وتوفيقا.
والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

لائحة المصادر والمراجع:

- المصحف الشريف برواية ورش عن نافع
- إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 1426هـ-2005م
- إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1411هـ-1991م
- التبيان في آداب حملة القرآن للنووي، تحقيق: محمد الحجار، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414هـ-1994م
- تذكرة السامعِ والمتكلم في أدب العالم والمتعلم لبدر الدين ابن جماعة، تحقيق: محمد هاشم الندوي، دائرة المعارف، بيروت، 1354هـ
- التعريفات للشريف الجرجاني، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1403هـ-1983م
- جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى، 1414هـ-1994م
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، د. ط، 1403هـ-1983م
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، مطبعة السعادة، مصر، 1394هـ-1974م
- الزهد والرقائق لابن المبارك، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1425هـ-2004م
- سنن الدارمي للدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الأولى، 1412هـ-2000م
- سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي، تحقيق: حسين أسد، وشعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1405هـ-1985م
- شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1417هـ-1996م
- صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، 1423هـ-2002م
- صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1412هـ-1991م
- صفة الصفوة لأبي الفرج الجوزي، تحقيق: أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، (د. ط)، 1421هـ-2000م
- الفروق لشهاب الدين القرافي، تحقيق: عمر حسن القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ-2003م
- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414هـ
- المجالسة وجواهر العلم لأبي بكر الدينوري، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ-1998م

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، (د. ط)، 1414هـ-1994م
- مجموعة رسائل الإمام الغزالي، تحقيق: إبراهيم أمين محمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د. ط)، (د. ت)
- مختار الصحاح لزين الدين الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، الطبعة الخامسة، 1420هـ-1999م
- مدارج السالكين في منازل السائرين لابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عزيز شمس ومحمد أجمل الإصلاحي، وآخرون، دار عطاءات العلم، الرياض، الطبعة الثانية، 1441هـ-2019م
- المدخل إلى علم السنن للبيهقي، اعتنى به وخرَّجَ نقُولَه: محمد عوامة، دار اليسر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 1437هـ-2017م
- مسند الشاميين للطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ-1984م
- المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة، تقديم وضبط: كمال يوسف الحوت، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1409هـ-1989م
- المعجم الكبير للطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة الأصالة والتراث، الشارقة، الطبعة الأولى، 1431هـ-2010م
- معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الثانية، (1389-1392هـ) - (1969-1972م)
- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ
- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل لشمس الدين الحطاب، دار الفكر، الطبعة الثالثة، 1412هـ-1992م

الدخول المدرسي وعلاقته بالحاجات النفسية والمعرفية للمتعلمين:
هل يواكب الدخول المدرسي حاجات المتعلم المغربي؟

ذ. ياسين بوفوس، أستاذ التعليم الثانوي الإعدادي

طالب باحث في سلك الماستر، الشريعة والاقتصاد التضامني

كلية الشريعة – جامعة ابن زهر – أكادير

Boufousyassine102@gmail.com

ذة. لطيفة محمودي، أخصائية نفسية

طالبة باحثة في سلك الماستر، علم النفس العصبي والتربية

الجامعة الأورومتوسطية، فاس، المملكة المغربية

Latifa20mahmoudi@gmail.com

المملكة المغربية

الملخص:

يشكل الدخول المدرسي مرحلة حاسمة في مسار المتعلمين، حيث يواكبها مزيج من التحديات النفسية والمتطلبات المعرفية التي تؤثر بشكل مباشر على جودة التعلم ووتيرة الاندماج في البيئة المدرسية. يهدف هذا البحث إلى دراسة الأبعاد النفسية المرافقة لهذه المرحلة، وتحليل تأثيرها على أداء المتعلمين عبر مختلف الأسلاك التعليمية، مع الوقوف عند الفروق العمرية والاجتماعية التي تحدد طبيعة هذه التحديات. كما يتناول البحث دور الفاعلين التربويين والأسر والمؤسسات التعليمية في توفير بيئة داعمة تراعي الخصوصيات النفسية للمتعلمين، وتعزز من قدرتهم على التكيف والانخراط الفعال في العملية التعليمية. ويقترح البحث جملة من التدابير التربوية والنفسية التي من شأنها الرفع من مردودية الدخول المدرسي وضمان توافقه مع حاجات المتعلم في أبعادها الشمولية.

الكلمات المفتاحية: الدخول المدرسي – الحاجات النفسية – البيئة المدرسية – الدعم النفسي والتربوي – المردودية التعليم.

الدخول المدرسي وعلاقته بالحاجات النفسية والمعرفية للمتعلمين:
هل يواكب الدخول المدرسي حاجات المتعلم المغربي؟

ذ. ياسين بوفوس / ذة. لطيفة محمودي

مقدمة:

يعتبر الدخول المدرسي محطة من المحطات الأساسية والمفصلية في حياة كل متعلم، وبداية جديدة لكل إطار من الأطر التربوية على حد سواء؛ ففيه تتجدد العزائم والنوايا، وفيه تشحذ الهمم للسير في دروب العلم والمعرفة. وقد عرف المغرب مسارا تعليميا مر بمراحل منذ فجر الاستقلال؛ حيث شرع في تعميم التمدرس وتحديث البرامج والمناهج.

ولقد حثّ الإسلام على طلب العلم والسعي إليه، قال الله تعالى :﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[1] وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "طلبُ العِلمِ فريضةٌ على كلِّ مسلمٍ"[2].

والدخول المدرسي – من حيث المفهوم – هو البداية السنوية التي تنطلق فيها العملية التعليمية بكل مكوناتها داخل المؤسسات، ويفترض فيها أن تكون مواكبة وتطلعات المتعلمين، مراعية لحاجاتهم النفسية والاجتماعية والمعرفية:

فهل يواكب الدخول المدرسي حاجات المتعلم المغربي في واقعه المتغير؟

1- حاجات المتعلم بداية الموسم الدراسي:

اهتمت العديد من المدارس بدراسة الإنسان في كل جوانبه النفسية والاجتماعية والمعرفية لما لها من دور هام وكبير في سلوكه، ولأهمية إشباعه لمختلف هذه الحاجات في تحقيق توازنه وذاته في الحياة؛ وجعله كائنا فاعلا ومنتجا يواكب تطورات مجتمعه، خاصة وأن علماء النفس اهتموا بالحاجات النفسية أشد اهتمام؛ كمدرسة التحليل النفسي لسيجموند فرويد، والمدرسة السلوكية لواطسون، والمدرسة الجشطالتية لماكس فالتيمر وكوفكا، والمدرسة الإسلامية التي لها دور كبير في الاهتمام بالإنسان والرفع من شأنه وقيمته، من خلال توجيه سلوكه وبناء شخصيته، بدءا من مرحلة الاجتنان والطفولة التي تعد مرحلة مهمة في بناء شخصية الإنسان؛ فهو لا يقتصر دوره على الجانب الروحي فحسب؛ بل يتعداه ليشمل جوانب نفسية واجتماعية وأخلاقية؛ ما يسهم في بناء شخصية متوازنة متكاملة.

فما حاجات المتعلم بداية كل موسم دراسي جديد؟

الحاجة لغة: ما يفتقر إليه الإنسان و يطلُبه، جمعها حاجات وحوائج[3].

الحاجة في الاصطلاح: يعرف البركتي الحاجة في الفقه بقوله: الحاجة ما يفتقر الإنسان إليه مع أنه يبقى بدونه[4]، ويعرفها الدكتور محمد زيدان بأنها دافع أو حالة داخلية أو استعداد فطري، أو مكتسب شعوري أو لا شعوري، عضوي أو اجتماعي أو نفسي يثير السلوك الحركي أو الذهني، ويسهم في توجيهه إلى غاية شعورية أو لا شعورية. أما سبنسر عرف الحاجة أنها حالة من الحرمان ترتبط

---

[1] – سورة الزمر، الآية 9.

[2] – سنن ابن ماجه، حديث رقم: 224.

[3] – المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ص 341، لسان العرب لابن منظور، الجزء الثاني، ص 244.

[4] – التعريفات الفقهية، البركتي، ص 75.

بنوع من التوتر تؤدي بالفرد إلى حالة من النشاط تزول بعد إشباع هذه الحاجة، غير أن ماسلو يرى أن الحاجة هي ما يثير الكائن الحي داخليا مما يجعله يعمل على تنظيم مجاله بهدف القيام بنشاط ما لتحقيق مثيرات أو أهداف معينة[1].

من خلال ما سبق من تعريفات للحاجة ومن وجهة نظرنا نرى أن مفهوم الحاجة عند علماء الفقه وعلم النفس دال على شعور بالنقص والافتقار الذي لا يزول إلا بالإشباع، إلا أن هناك قاسم مشترك في كون الحاجة من القوى المحركة والدافعة لسلوك الإنسان تحقيقا لتوازنه.

ومن حاجات المتعلم:

1-1- الحاجات النفسية:

والحاجات النفسية هي الحاجات التي يترتب على حرمان الطفل من إشباعها شعوره بالتوتر والقلق النفسي، مما يترتب عليه عدم تكيفه مع نفسه ومع الآخرين، ومعاناته من الصراعات النفسية، وتعرضه للاضطرابات الانفعالية الحادة خلال هذه الفترة وشعوره المستمر بعدم الرضا النفسي، مما يؤدي إلى سوء صحته النفسية[2].

والمتعلم بداية كل موسم دراسي تتجدد لديه مشاعر مضطربة بين الخوف والتردد، التي قد يجد نفسه من خلالها أنه يحاول مواجهة بيئة جديدة من حيث الأقران والمدرسين وباقي الأطر التربوية والإدارية، وأمام نظام جديد تغيرت معه المناهج والكتب.

وفي ظل هذه الصراعات تبرز مجموعة من الحاجات النفسية الأساسية التي ينبغي مراعاتها لضمان صحة نفسية سليمة، واندماج مثمر للمتعلم في الحياة المدرسية ضمانا لانخراطه الفعال مع التعلمات الجديدة دون خوف ودون توتر، دون تردد ودون سلوكيات خاطئة غير مرغوب فيها. وبذلك فإن أولى حاجاته الإحساس بالطمأنينة والأمان؛ حتى لا يشعر بتهديد خطير يؤدي به إلى أساليب وسلوكيات عدوانية ناتجة عن التسلط والصراخ والعنف الذي ينتج عنه الكذب والتمرد، كما أن من حاجاته النفسية المساهمة بالإحساس بالطمأنينة والأمان، والحاجة إلى التقبل والانتماء المجتمعي والأسري الناتج عن الارتباط بالآخرين؛ فهو بحاجة إلى أن يشعر بأنه محب ومحبوب في أسرة قوامها المحبة والمودة وحسن الرعاية والتقدير، لما له من دور أساسي في تحقيق الرضا النفسي؛ والطفل يحتاج منذ نعومة أظفاره إلى شيء من التقدير والاهتمام ممن هم حوله، ويكبر الطفل ويزداد ميله للتقدير ممن هم حوله في المدرسة من أقرانه ومدرسيه، فتجده يبذل الكثير ليحظى بهذا التقدير، فيعمل ويجد وينشط في مجالات كثيرة في الدراسة وفي أوجه النشاط المدرسي وفي النظام حتى يلفت إليه الأنظار ويحظى بالتقدير الاجتماعي المطلوب، ونجد ذلك أيضا في البالغين حيث يميل الفرد إلى أن يثاب على عمل أجاده أو مشروع قام به إثابة مادية كما هو الحال في جوائز الدولة أو استلام شهادة أو غير ذلك من أوجه التقدير التي يحتاج إليها الفرد ويسعى لتحققها جهد طاقته[3] ليثبت ذاته من خلال شخصيته وتصرفاته وإنجازاته.

وإشباع هذه الحاجات يعني قبوله اجتماعيا وزرع الثقة فيه واكتساب ثقته، وقد حفل القرآن الكريم والسنة بمظاهر احترام الطفل؛ فكل شخص مسؤول عن تربية من تحت يده، سواء كان أبا، أما، أو مدرسا لقوله صلى الله عليه وسلم "كلكم راع وكلكم مسؤول

---

[1] – الحاجات النفسية ومفهوم الذات وعلاقتهما بمستوى الطموح لدى طلبة جامعة الأزهر في ضوء نظرية محددات الذات، علاء سمير موسى، الصفحتان 10 – 11 بتصرف.

[2]– سيكولوجيا الطفل، الجري، ص 97.

[3] – النمو النفسي للطفل والمراهق، زيدان، ص 59.

عن رعيته، فالإمام الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده وهي مسؤولة عنهم، وعبد الرجل راع على مال سيده وهو مسؤول عنه، ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته[1]" وقد كان من هدي النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه يسلم على الصبيان إذا مر بهم ويمسح على رؤوسهم.

1-2- الحاجات التربوية:

تعتبر المدرسة مؤسسة اجتماعية تكمل الدور الذي تقوم به الأسرة ولها دور بارز في عملية التنشئة الاجتماعية، فهي تزود المتعلم بالمعلومات والمهارات اللازمة وكيف يوظفها في حياته العلمية والعملية وكيف يحل بها مشاكله. ومن مقدمة حاجاته التربوية؛ احترام خصوصيته الثقافية واللغوية باعتباره فاعلا أساسيا ومؤثرا في مختلف العمليات التعليمية التعلمية، فهو في حاجة إلى محتوى تعليمي يتناسب وكل مرحلة من مراحله التعليمية –لأن لكل مرحلة حاجاتها الخاصة- فما يكون المتعلم محتاجا إليه في المرحلة الابتدائية فإنه ليس بالضرورة أن يكون محتاجا إليه في المراحل الأخرى؛ إذ قد يحتاج بديلا آخر بما يتناسب مع طبيعة السن والمرحلة التي ينتمي إليها، وهذا يفرض على المدرس فرضا بأن يكون ماهرا في اختيار ما يتفق مع حاجات المتعلم الفعلية بما يتناسب وطبيعة المرحلة التي يدرسها[2].

وجدير بالذكر أن المتعلم في حاجة إلى حاجات تربوية قيمية، وإصلاح نظام التربية والتكوين حسب الميثاق الوطني للتربية والتكوين ينطلق من جعل المتعلم بوجه عام والطفل على الأخص، في قلب الاهتمام والتفكير والفعل خلال العملية التربوية التكوينية، وذلك بتوفير الشروط وفتح السبل أمام أطفال المغرب ليصقلوا ملكاتهم، ويكونون متفتحين مؤهلين وقادرين على التعلم مدى الحياة. مع وإن بلوغ هذه الغايات ليقتضي الوعي بتطلعات الأطفال وحاجاتهم البدنية والوجدانية والنفسية والمعرفية والاجتماعية، كما يقتضي في الوقت نفسه نهج السلوك التربوي المنسجم مع هذا الوعي، من الوسط العائلي إلى الحياة العملية مرورا بالمدرسة. ومن ثم، يقف المربون والمجتمع برمته تجاه المتعلمين عامة، والأطفال خاصة، موقفا قوامه التفهم والإرشاد والمساعدة على التقوية التدريجية لسيرورتهم الفكرية والعملية، وتنشئتهم على الاندماج الاجتماعي، واستيعاب القيم الدينية والوطنية والمجتمعية[3].

وحرصا على تحقيق حاجات المتعلم التربوية فلا مناص أنه في حاجة إلى بيئة تعليمية محفزة تحقق له تعلما فعالا لأنها الوسط الذي تحدث فيه عملية التعليم والتعلم، ولعل من التحديات التي أصبحت تواجه بعض المؤسسات التعليمية اليوم إعداد بيئة تناسب كل متعلم. وعليه؛ يمكن عد البيئة المادية للمؤسسات التعليمية بما تشمله من مكونات عديدة جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية التعليمية، الأمر الذي يجعل مسألة تكييف البيئة المدرسية مع الحاجات التعليمية الجديدة والتوجهات التربوية الحديثة بما فيها تنويع الأنشطة وتطوير العلاقة بين المعلم والمتعلم والانفتاح على البيئة أمرا ضروريا.

وتعد البيئة التعليمية منظومة متكاملة لا يقتصر اهتمامها على تحقيق الهدف التعليمي فحسب، وإنما تنمية المتعلم فكريا وتربويا أيضا، بحيث تقوم هذه المنظومة بما تشمله كوادر تدريسية ومنهاج تعليمي وبيئة صحية وآمنة وأساليب تقنية حديثة، بخدمة الأساسي

---

[1] – صحيح البخاري، حديث رقم: 7138.

[2] – الحاجات التربوية في تدريس التربية الإسلامية، عبد الرحمن بن عبد الله المالكي، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، ص 130 – 131.

[3] – الميثاق الوطني للتربية والتعليم، ص 7.

المتمثل في المتعلم، وغرس القيم والمبادئ الإيجابية فيه، وإكسابه المعلومات والمعارف والسلوكيات السليمة والمهارات التي تعينه في المستقبل، وذلك من خلال مجموعة من البرامج والأنشطة المنظمة والهادفة، وبالتعاون البنّاء بين المجتمع المدرسي وأولياء الأمور، وعلى عكس البيئة التعليمية الطاردة التي تحبط المتعلمين المضطرين للخضوع لأسباب متنوعة، فإن البيئة الجاذبة تمنحهم قوة دفع إلى الأمام بما لا يقاس، وتكون طاقاتهم الكامنة فيهم نقطة انطلاق لتحقيق الذات، والتميز في مواجهة الآخرين. وانعكاسات البيئة الجاذبة لا تقتصر في إنجابيتها على المتعلمين وحدهم، بل تشمل كل أطراف العملية التعليمية، بدءا من أولياء الأمور والأسر عموما، وليس انتهاء بالإدارات المدرسية، والمعلمين، والمجتمع كله الذي سيستفيد من المخرجات الراقية للتعليم الإيجابي الجاذب[1].

وجدير بالذكر أن هذه البيئة التعليمية بما تضمه من عناصر مادية أساسية فهي في حاجة إلى عنصر أساسي مهم؛ مدرس أمين، عادل، طاهر القلب واللسان، ناصح في جميع الأمور، كفء، متمكن، ماهر في علم يعلمه، وشغوف قادر على تنمية مختلف جوانب المتعلمين مراعاة لفروقاتهم الذهنية والثقافية والسوسيو ثقافية والسيكولوجية بما يفضي –وبتضافر الجهود– إلى تعلم ناجح يحقق حاجات كل الأطراف ومتطلبات العصر ومواكبة لحاجات المتعلم.

1–3– الحاجات الاجتماعية المادية:

المعلوم أن كل بداية دراسية تحتاج زادا ماديا لتغطية مختلف الحاجات المادية للمتعلم؛ باعتبارها عناصر أساسية يتحقق توفرها ضمان انطلاقة ناجحة، وتشمل هذه الحاجات المتطلبات الأساسية المتعلقة بالجانب الصحي والشخصي والمعاشي له. لما لها من أهمية ضمان بداية ناجحة له في ظروف تحفظ كرامته أمام أقرانه وزملائه، يترفع فيها عن سؤال الحاجة.

فالمتعلم في حاجة إلى وجبات غذائية متوازنة بما يوفر له الطاقة والتركيز الضروريين للتعلم، والأطفال الذين يتناولون وجبات صحية متوازنة هم أكثر قدرة على التركيز في دراستهم كما أن نمو أجسامهم يكون متوازنا و صحيا بما فيها من عناصر غذائية أساسية؛ من الماء الضروري للجسم، والمشكل للدعامة الرئيسة لحياة كل الكائنات الحية ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[2] ومن الكربوهيدرات الأساسية للطاقة في غذاء الإنسان، والدهون التي تزود الجسم بالطاقة الحرارية، والبروتينات التي تقوم بدور مهم في بناء الأنسجة وصيانتها، كذلك الفيتامينات الضرورية لصيانة الجسم ونموه ووقايته من الأمراض، وباقي العناصر المعدنية الأخرى التي تقوم بدور مهم في تنشيط الخلايا والتفاعلات الحيوية.

ونظرا لكون العادات الغذائية، سواء كانت جيدة أو سيئة، تؤخذ في مرحلة الطفولة وتستمر مدى الحياة، فمن الضروري تعريف الأطفال في وقت مبكر بفوائد التغذية الجيدة وتطوير عادات الأكل الصحية لديهم. في هذا السياق، فإن المدرسة هي الفضاء الأمثل الذي يمكن المدرسين من تحسيس وتوعية المتعلمين بأهمية التربية الغذائية أو التثقيف الغذائي.

والتغذية تشكل في مرحلة الطفولة المبكرة الحالة التي سوف يكون عليها الشخص في مرحلة البلوغ وتؤثر التغذية على القدرات الجسمية وعلى إمكانية الحصول على الحد الأقصى لمعدلات النمو. فمع بداية ذهاب الطفل للمدرسة يزداد تأثير العوامل الخارجية على اختياراته للطعام وأسلوبه في تناول الوجبات المختلفة ويتأثر الطفل أكثر في هذه المرحلة أيضا بالعادات الغذائية والسلوكيات

[1] – أثر البيئة المدرسية والأنشطة على إثارة الدافعية للتعلم والمشاركة الصفية، أحمد مبروك أمين أو زيد، المجلة العلمية لجامعة اسيوط، كلية التربية، المجلد 34، العدد الثاني، الجزء الثاني، ص 215 – 216.

[2] – سورة الأنبياء، الآية 30.

الغذائية للمحيطين به؛ من مدرسين ومتعلمين وأصدقاء. فالعلاقة بين التغذية الصحية والقدرة على التعلم علاقة وثيقة وتبادلية؛ حيث أن التغذية السليمة أساس الصحة، كما تعتبر وسيلة تمكن من الحضور المنتظم إلى المدرسة وكذلك المواظبة. في حين يعتبر سوء التغذية عند أطفال المرحلة الابتدائية من بين الأسباب المؤدية إلى ضعف الأداء والغياب عن المدرسة والتسرب المبكر من الدراسة. وهكذا فالصحة عامل أساسي في دخول المدرسة واستمرار المشاركة والحضور بانتظام[1].

وفي مرحلة – ما قبل المراهقة يحتاج الطفل عناية خاصة في ما يتعلق بالتغذية والرعاية الصحية؛ فينبغي أن يكون الغذاء متوازنا وصحيا ليفي باحتياجات النمو الملحة؛ البروتينات والفيتامينات والأملاح، كما يجب التقليل من تناول الأغذية المعلبة والمشروبات الغازية. فالتوازن في الغذاء أساس الصحة الجيدة، وفي سن المراهقة يحتاج الجسم لمزيد من الغذاء لمسايرة سرعة النمو وتقوية العظام (الكالسيوم والفيتامين D) ومسايرة التغيرات الهرمونية لبناء هيكل عظمي متين في الطفولة والمراهقة.

والتغذية في مرحلة المراهقة؛ فإن هذه المرحلة تتميز من العمر بالنمو الجسمي السريع مما يتطلب الزيادة في الأغذية البانية والطاقية والعناصر الغذائية الضرورية (oligo-élément) ويتميز المراهق بالشعور بالذات من خلال اختيار أكله و تأثره بأصدقائه والاهتمام بالمنظر والوزن. وغالبا ما يميلون إلى اتخاذ قرارات سيئة، وعلى العموم فجل المراهقين لا يتناولون جميع المجموعات الغذائية الموصى بها، وغالبا ما يعوضونها بالحلويات والأطعمة الدسمة والأكلات الخفيفة. مما يسبب له اضطرابات صحية، والغذاء المتوازن و الصحي خلال مرحلة المراهقة لا يفيد فقط في النمو الأمثل والصحة الجيدة خلال هذه المرحلة بل يفيد أيضا بالوقاية من الأمراض المزمنة في ما بعد[2].

ولا تقل أهمية اللباس اللائق عن أهمية التغذية الصحية، فإذا كانت التغذية تلبي حاجاته البيولوجية، فإن اللباس يلبي حاجاته الاجتماعية والنفسية؛ ولأنه يعكس القيم والأهداف التي تسعى المدرسة إلى تحقيقها ضمانا لتعزيز الانتماء للمدرسة وتحقيق العديد من الفوائد للمتعلمين والمدرسين على حد سواء، وهو يساعد في تكوين بيئة تعليمية موحدة وملائمة، تخلو من التفرقة بين المتعلمين بناء على طبقتهم الاجتماعية أو الاقتصادية. كما يسهم اللباس المدرسي الموحد في تعزيز الأمان داخل المدرسة، حيث يتيح للمدرسين التعرف على المتعلمين بسهولة والتأكد من تواجدهم في الأماكن المخصصة لهم، ولا بد لهذا اللباس أن يكون مقبولا، نظيفا لائقا يليق بطالب العلم. وتقع مسؤولية اللباس ابتداء على الأسرة لأنها المربي الأول في ترسيخ ثقافة اللباس اللائق، من خلال التوجيه والمراقبة والتربية على الحياء، يقول الله تعالى: ﴿ يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا ۖ وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ۚ ذَٰلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾[3] والنبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه بأن يصلحوا رحالهم ولباسهم حتى يكونوا كالشامة البارزة بين الناس قال صلى الله عليه وسلم: "إِنَّكُمْ قَادِمُونَ عَلَى إِخْوَانِكُمْ، فَأَصْلِحُوا رِحَالَكُمْ، وَأَصْلِحُوا لِبَاسَكُمْ، حَتَّى تَكُونُوا كَأَنَّكُمْ شَامَةٌ فِي النَّاسِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفُحْشَ، وَلَا التَّفَحُّشَ[4]" ليأتي دور المدرسة في حث المتعلمين وتشجيعهم على الالتزام بمعايير الذوق العام والقانون الداخلي للمؤسسة بما فيها الزي واللباس.

---

[1] – وزارة التربية الوطنية، دليل التربية الغذائية في الوسط المدرسي، ص 18.

[2] – المرجع السابق، ص 20.

[3] – سورة الأعراف، الآية 26.

[4] – مسند الإمام أحمد، حديث رقم: 17625.

واستحضارا للغايات المتوخاة من اللباس المدرسي الموحد بالمؤسسات التعليمية، والتي ترتبط بترسيخ مبادئ المساواة بين المتعلمات والمتعلمين وتقوية روح الانتماء للمدرسة، وخلق فضاء تربوي منسجم في مظهره الخارجي، ومعبر عن هوية مشتركة؛ تم اعتماد اللباس المدرسي الموحد بالنسبة للمتعلمات والمتعلمين بسلكي التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي. ويشرف مجلس التدبير لكل مؤسسة تعليمية على تحديد مواصفات اللباس الموحد اللون، نوعية القماش التصميم، ... بما يراعي الخصوصيات المحلية، والإمكانات المادية لساكنة كل منطقة؛ على أساس أنه يمكن اعتماد "الوزرة المدرسية" في أدنى الحالات. حتى يتم تحقيق المقاصد المتوخاة من اللباس المدرسي الموحد[1].

ولا ننسى أن الأدوات المدرسية امتداد للحاجات المادية التي يحتاجها المتعلم، وانعدامها يشكل له إحراجا أمام زملائه وأقرانه يشعره بالنقص والدونية بما يستشعره من حرج وضعف قد يدفعه للانسحاب في المشاركة داخل الفصل خوفا من السخرية والتنمر، والمدرس بدوره قد يرى أن عدم توفر المتعلم على أدواته المدرسية كنوع من الإهمال واللامبالاة منه مما يؤدي إلى تراجع الدافعية لدى المتعلم للتعلم، وفقدان الثقة في الذات. وقد ينتج عن ذلك في بعض الحالات انقطاع المتعلم عن الدراسة؛ ومن هنا تبرز أهمية تدخل المدرسة، بتنسيق مع الأسرة والمجتمع المدني، لتوفير الحد الأدنى من الوسائل التعليمية الضرورية، بما يضمن مبدأ تكافؤ الفرص ويحفظ كرامة المتعلمين داخل المدرسة.

تبعا لما قيل أعلاه؛ يبدو أن الاهتمام بالبعد النفسي للمتعلم والعناية به من خلال العمل على إشباع حاجاته في مجاليها النفسي والموضوعي وتقصيها باستمرار أصبح أولوية في الفعل التربوي في العصر الراهن، ذلك أن التعلم عند Gates هو عملية اكتساب الوسائل المساعدة على إشباع الحاجات وتحقيق الأهداف وهو غالبا ما يأخذ أسلوب حل المشكلات[2].

2- التحولات النفسية المرافقة للدخول المدرسي عبر المراحل التعليمية:

تعد مرحلة الدخول المدرسي مرحلة انتقالية تسمى في علم النفس بـ"الفصام الثاني"، والتي ينفصل فيها الطفل عن أمه فتتغير الصيغة من "أنا" إلى "نحن"، من مجموعة صغيرة من الأفراد " الأسرة" إلى مجموعة تتضمن عددا أكبر من الأفراد (الأقران/ المدرسون...)، وتتغير من بيئة المنزل إلى بيئة المدرسة.

تبدأ المرحلة الدراسية من الروضة وصولا للجامعة، حيث تشكل فترة زمنية كبيرة من عمر الفرد؛ أثناء هذه المرحلة يفقد الطفل الرعاية والاهتمام بالشكل الذي اعتاد عليه، إذ يتطلب من المتعلم الاستقلالية ومجموعة من المهارات الحياتية، ويفرض النظام الدراسي على المتعلم الحصول على علامات دراسية والدخول في المنافسة والتقييم. وكل ما سبق يضع المتعلم في ضغوطات نفسية تلعب دور العوامل المؤثرة على الصحة النفسية وجودة الحياة لديه.

2-1- الصعوبات النفسية المرتبطة بالدخول المدرسي:

تحضر مجموعة من الصعوبات النفسية والسلوكية في مرحلة الدخول المدرسي كالخوف والقلق والتوتر وانخفاض تقدير الذات الذي يحدث كنتيجة للوصم والتنمر أوالتفاعلات الاجتماعية. وقد تتجاوز الأعراض ما هو سيكولوجي لتؤثر على ماهو جسدي، فتظهر

[1] – راجع المذكرة الوزارية رقم 094 الصادرة بتاريخ 18 يونيو 2018 عن وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وبتفويض منه، الكاتب العام لقطاع التربية الوطنية: يوسف بلقاسمي.

[2] – حاجات المتعلم النفسية: قراءة في المفهوم، الأهمية، والمرجعيات الفكرية، عتوته صالح، مجلة الرشد، العدد 1- دجنبر 2023، ص 22.

أعراض القلق في آلام في المعدة، ضيق في التنفس، مشاكل في النوم وغيرها؛ وهذه العلاقة بين ماهو نفسي وجسدي تسمى في علم النفس بـ "البسيكوسوماتيك."

ولعل من أهم التحديات النفسية التي يتم ملاحظتها لدى المتعلمين المقبلين على الدخول المدرسي، قلق الانفصال؛ حيث يحدث أن ينفصل الطفل عن أمه وعن بيئة المنزل التي ألفها نحو محيط جديد من حيث المكان والزمان والأشخاص، خاصة لدى اطفال مرحلة الروضة لكن هذا لا يعني أن المتعلمين في مراحل أخرى لا يعانون تحديات نفسية، إنما هو يحضر بصورة مختلفة عن مرحلة الروضة.

ويأتي قلق الانفصال في تعريف ميار محمد " على أنه اضطراب يظهر في صورة انزعاج أو مشاعر مؤلمة ينتج عند الانفصال عن الأم أو الشعور بالتهديد بالانفصال أو الخوف من فقدان الأم أو حدوث مكروه لها، ويستدل على قلق الانفصال من أعراضه الفسيولوجية والانفعالية والسلوكية والاجتماعية"[1] (2003)

ووفقا للدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات النفسية والأمراض العقلية (DSM-5)، فإن قلق الانفصال هو اضطراب نفسي يتميز بقلق مفرط وغير طبيعي بشأن الانفصال عن المنزل أو عن الأشخاص الذين يرتبط بهم الطفل ارتباطا وثيقا، مثل الوالدين. غالبا ما يظهر هذا القلق في شكل خوف شديد أو قلق مبالغ فيه عند توقع أو حدوث الانفصال[2].

وليتم تشخيص طفل ما باضطراب قلق الانفصال يستدعي حضور هذه الأعراض التي حددها نفس المصدر في ما يلي:

الحزن الشديد أو القلق المفرط والمتكرر عند توقع أو حدوث الانفصال عن الأشخاص الذين يرتبط بهم الطفل ارتباطا وثيقا؛
القلق المستمر وغير المبرر بشأن فقدان هؤلاء الأشخاص أو تعرضهم للأذى؛
القلق المستمر وغير المبرر من أن حدثًا سيئًا سيؤدي إلى انفصال الطفل عن الأشخاص الذين يرتبط بهم؛
الرفض المستمر أو المقاومة للذهاب إلى المدرسة أو أي مكان آخر بسبب الخوف من الانفصال؛
الخوف المتكرر من أن يكون بمفرده في المنزل أو مع أشخاص آخرين غير الأشخاص المرتبط بهم؛
الكوابيس المتكررة حول موضوع الانفصال؛
الشكاوى الجسدية المتكررة (مثل الصداع أو آلام المعدة) عند توقع أو حدوث الانفصال...

ويمكن تصنيف هذه الأعراض[3] وفق الأبعاد التالية:

الأعراض الجسدية: آلام المعدة، الغثيان، اضطراب دقات القلب، التعرق، الدوار أو حتى الإغماء...

الأعراض الانفعالية: الخوف من الظلام، التخيلات والكوابيس، رفض رؤية الأصدقاء والأقران، انزعاج، قلق وتخيلات بوقوع حدث مشؤوم للشخص المنفصل عنه...

---

[1] – المشكلات النفسية والسلوكية لدى أطفال الروضة قلق الانفصال نموذجا، أ. صافية ملال د. خديجة كبداني جامعة محمد بن احمد – وهران 2 ص 9.

[2] – الدليل الإحصائي التشخيصي الخامس للأمراض العقلية والاضطرابات النفسية.

[3] – Muris, Peter 2000 .

الأعراض السلوكية: سلوكات تتميز بالإلحاح، مرافقة كبار السن للإحساس بالأمان وللتخفيف من أثر القلق. ويتميز هؤلاء الأطفال بالانطوائية والاتكالية والحاجة إلى الرعاية.

الأعراض المدرسية: ترتبط هذه الأعراض بالتفاعل داخل المدرسة حيث يظهر الطفل صعوبة في التركيز والانتباه كصعوبات في التفاعل الاجتماعي وتكوين علاقات صداقة، الانسحاب الاجتماعي...

وقد تعددت النظريات والدراسات المفسرة لقلق الانفصال، ونذكر منها:

النظرية التحليلية: إذ أرجع فرويد قلق الانفصال إلى علاقة الطفل الأولى مع أمه، ما سماها بصدمة الميلاد؛ حيث يحدث انفصال الطفل عن جسم الأم؛ حضور الأم لتغطية الحاجات الأساسية من الرعاية وعلاقة الحب والعاطفة والاعتماد الزائد على الوالدين، مما يجعل الطفل عرضة لقلق الانفصال.

ويأتي تفسير سيغموند فرويد مشابها لرانك OTTO RANK حيث يقول أن الولادة هي موقف الانفصال المناسب والدخول المدرسي هو موقف انفصال ثان يثير القلق[1].

نظرية التعلق والارتباط: حيث ربط بولبي Bowlby القلق بالتعلق وهذا الأخير عرفه بأنه نزعة فردية داخلية لدى كل إنسان تجعله يميل لإقامة علاقة عاطفية حميمية مع الأشخاص الأكثر أهمية في حياته، تبدأ منذ الولادة وتستمر مدى الحياة. وعرف قلق الانفصال على أنه خسارة وابتعاد الشخص الذي نحب الذي هو مصدر التعلق .

وأكد Bowlby أن نوع التعلق هو الذي يخلق فرقا في صحة الطفل النفسية، فالأطفال ذوو التعلق الآمن يظهرون قلقا معتدلا ويهدؤون بمجرد قدوم مقدم الرعاية، بينما الأطفال الذين لا يتمتعون بالتعلق الآمن يظهرون استجابات أكثر حدية[2].

النظرية السلوكية: تؤكد نظرية التعلم السلوكية أن التعلق بالأم هو دلالة لإخفاق التوتر؛ بحيث أن الأم تعتبر مثيرا محايدا للطفل ولكن إن قامت بتقديم الطعام والراحة للطفل، يقترن هذا المثير المحايد مع استجابة الراحة، وبعد حدوث الاقتران بعدد من المرات يصبح الطفل متعلقا بها ويصبح مجرد حضور الأم أهمية للطفل فيتعلق بها ويتوقع حضورها لذلك يصبح الخوف هنا محتملا عند غيابها[3].

2-2- صعوبات التكيف الاجتماعي:

بعد مرحلة الروضة والابتدائي والصعوبات النفسية الشائعة فيها، تأتي مرحلة الإعدادية والتي تمتاز هي الأخرى بخصائصها النفسية والاجتماعية، فهي الأخرى مرحلة انتقالية من حيث البيئة ومن حيث النظام التعليمي، وهذا يستدعي أن يكون المتعلم على قدرة جيدة من التكيف الاجتماعي مع التغيرات الجديدة.

---

[1] - (سيغموند فرويد، 1984: 152).

[2] - (هلا بسيسيني، 2011: 49).

[3] - (عواملة مزاهرة، 2003: 156).

ارتبط مفهوم التكيف بشكل عام بعلاقة الفرد مع المحيط، ويعتبر من بين مظاهر الصحة النفسية، وهو عملية ديناميكية مستمرة بين الفرد والبيئة الاجتماعية، ما يمكنه من خلق علاقات توافق بينه وبين نفسه وبينه وبين الآخرين[1].

ويعرف Wolemen التكييف الاجتماعي بأنه مجموعة من التغيرات والتعديلات السلوكية التي تكون ضرورية لإشباع الحاجات الاجتماعية، ولمواجهة متطلبات المجتمع إلى جانب إقامة علاقات منسجمة مع البيئة.

وتأتي أعراضه بسبب وجود خلل على مستوى التكييف الاجتماعي، ومن بين أعراضه:

الأعراض النفسية: الشعور باليأس، الحزن، البكاء، القلق (الشعور بالتوتر والقلق)...

الأعراض الجسدية: آلام المعدة، آلام الجسم أو آلام العضلات، فقدان الشهية أو الإفراط في الأكل، اضطرابات في النوم....

الأعراض السلوكية: تجنب الأشخاص المقربين والأنشطة التي يستمتع بها الفرد عادةً، نمط جديد من الغياب عن العمل أو المدرسة، عدم الاهتمام بالمهام المهمة، مثل دفع الفواتير، سلوك جديد وخطير أو مدمر وغير عادي، مثل القتال أو التعاطي للمخدرات...

ومن النظريات المفسرة للتكييف الاجتماعي:

نظرية التحليل النفسي: تفسر أن عدم القدرة على التكييف راجع للصراعات النفسية الداخلية بين تحقيق متطلبات المجتمع والأسرة وبين إشباع رغبات الفرد، وهذا الصراع يؤول دون تحقيق التكييف وينتج عنه ظهور سلوكات مرضية كالكذب والتبرير والإسقاط.

وفسر Solivan على أن السلوكات غير المكيفة راجعة إلى وجود خلل على مستوى العلاقات الاجتماعية، فالطفل أو المتعلم يشعر بالقلق لتعرضه للتنمر والسخرية، أو للعقاب من طرف الوالدين أو المعلمين، فيسقط الطفل في اختيار تعويض رغبته بالإحساس بالأمان والحب عن طريق سلوكاته، فأما أن يظهر الخضوع أو العدوانية كطريقة للدفاع، وفي كلتا الحالتين يخلف لنا خللا على مستوى الصحة النفسية، فالخضوع يجعل المتعلم ضعيف الشخصية وفي حالة من العزلة والشعور بالنقص والتبعية، وفي حالة العدوانية فالمتعلم يدخل في صراع دائم مع من حوله من المدرسين والأقران.

ويوجه horney caren السلوك غير المتكيف إلى الاختلافات الثقافية سواء تعلق الأمر بمكان الانتقال من مكان إلى مكان آخر أو الزمان كصراع الأجيال داخل المجتمع نفسه.

النظرية السلوكية: ترى أن سلوك التكييف الاجتماعي سلوك متعلم، يتعلمه الفرد أثناء التنشئة الاجتماعية، وعدم التكييف هو دليل على وجود خطإ أو خلل في أدوات التربية والتعليم كالحماية الزائدة والدلال أو الإهمال والقسوة.

وغير بعيد عن ذلك يظهر بشكل جلي قلق المستقبل في صفوف متعلمي السلك الثانوي ويمتد لما بعدها؛ حيث تتشكل لدى المتعلم مجموعة من التساؤلات حول المستقبل الدراسي والمهني.

[1] – مصطفى فهمي، الصحة النفسية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1963 ص 11.

ويعد القلق بجميع صوره وأشكاله أحد المكونات الأساسية لكثير من آليات الفكر والسلوك الإنساني، وخاصة في مواقف التحدي واللحظات المصيرية المرتبطة بتحديد المستقبل أو اتخاذ القرارات الخاصة بالاختيارات المستقبلية المهمة في حياة الفرد، وعندما يرسم الفرد لنفسه أهدافا معينة تحدد نسق طموحاته في سعيه الدائم نحو التقدم والرقي، فإن المستقبل الذي يعد مجالا خصبا للتخطيط وبلوغ هذه الأهداف وتحقيق الآمال، قد أصبح اليوم مثيرا للخوف والفزع، ومصدرا لمعاناة الكثيرين، خاصة الشباب والمراهقين، لما نطلق عيه الآن قلق المستقبل[1] .

ويظهر قلق المستقبل نتيجة تعرض الشخص لمجموعة من التغيرات المعبرة عن الشعور بعدم الثقة في المستقبل. وقد بين (Eysenck , M. 1975) بأن قلق المستقبل ناتج عن تفكير ثابت بأمور تسير باتجاه خاطئ وغير صحيح، أما Rappaport فيرى (قلق المستقبل) بأنه مزيج من الرعب والأمل للمستقبل، ويعاني فيه الفرد من الاكتئاب والأفكار السيئة وقلق الموت واليأس بشكل غير طبيعي. (Rappaport. H, 1991:70)

بينما يعرف Norten قلق المستقبل أنه مزيج بين الخوف والرعب والأمل اتجاه المستقبل، و من الأفكار الوسواسية والاكتئاب بصورة غير مقبولة.

وتتمظهر أعراضه على مستويات ثلاثة:

مظاهر معرفية : وهي حالة من القلق تتعلق بالأفكار التي تدور في خلجات الشخص وتفكيره وتكون متذبذبة لتجعل منه شخصا متشائما من الحياة معتقدا قرب أجله، وأن الحياة أصبحت نهايتها وشيكة، أو التخوف من فقدان السيطرة على وظائفه الجسدية أو العقلية[2] .

مظاهر سلوكية: وهي مظاهر نابعة من أعماق الفرد تتخذ أشكالاً مختلفة تتمثل في سلوك الفرد، مثل تجنب المواقف المحرجة للشخص وكذلك المواقف المثيرة للقلق[3].

مظاهر جسدية: وتظهر على شكل ردود أفعال بيولوجية وفسيولوجية كضيق التنفس، جفاف الحلق، برودة ارتفاع ضغط الدم، إغماء، توتر عضلي، عسر الهضم. والقلق لايجعل الفرد يفقد اتصاله بالواقع بل يمكنه ممارسة أنشطته اليومية، ومدركا عدم منطقية تصرفاته، أما في الحالات الحادة فإن الفرد يقضي معظم وقته للتغلب على مخاوفه ولكن دون فائدة. وبالتالي يصبح عدم الوثوق بالمستقبل سمة نفسية تراود الإنسان، وكل هذا يظهر نتيجة للماضي المؤلم بأحداثه والحاضر البسيط بإمكانياته المتواضعة والتي لا ترقى لتلبية الطموحات، لذلك يتكون الشعور بالقلق تجاه مستقبل الفرد[4].

ومن النظريات المفسرة لقلق المستقبل:

---

[1] - (M. Roland ; 1991 ,503)

[2] - (الداهري، صالح 2005 : 327)

[3] - المرجع السابق.

[4] - المرجع السابق.

النظرية الإنسانية: وتفسر قلق المستقبل أنه ينشأ من توقعات الإنسان لما قد يحدث، والقلق عن ماضي الفرد، خاصة أن الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يعي حتميته؛ أي أن المتعلم يتعرض لقلق المستقبل من خلال توقعات وتساؤلات حول التحصيل الدراسي، وتوجهه الدراسي أو المهني.

النظرية المعرفية: وتفسر قلق المستقبل كنتيجة تفاعل بين ما هو معرفي وانفعالي وسلوكي، بتواجد مهددات نفسية وجسمية التي تستثير القلق، واعتبرت المعرفية القلق تشوه في الإدراك أو تشوها في معالجة المعلومات.

وخلاصة القول؛ قلق المستقبل هو حالة من الانشغال وعدم الراحة والخوف بشأن التمثل المعرفي للمستقبل.

تعددت النظريات والأراء حول تفسيرات قلق المستقبل سواء عند المتعلمين أو الأسرة، ولعل ما يجعل الفرد يستشعر هذا القلق هو التوقع والتفكير في المستقبل، وعدم امتلاك رؤية واضحة بين ما هو واقع وما هو متوقع أن يكون.

3- واقع الدخول المدرسي: بين الخطاب الرسمي والممارسة الفعلية:

يشهد الدخول المدرسي كل سنة في المغرب اهتماما واسعا بسبب التحديات المستمرة والمستجدات التي تواجه النظام التعليمي، إذ يشكل كل دخول مدرسي مرحلة مهمة في تنزيل برامج خارطة الطريق 2022-2026 التي تحمل دينامية تحول المدرسة العمومية، والتي تسعى إلى إرساء مدرسة عمومية ذات جودة، من خلال تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية تتعلق بتعزيز التحكم في التعلمات الأساس وتنمية التفتح لدى المتعلمين والمتعلمات والتقليص الجذري من الهدر المدرسي[1].

1-3- معالم الخطاب الرسمي في الدخول المدرسي:

يحضر الخطاب الرسمي بمناسبة الدخول المدرسي سنويا في شكل مقرر وزاري تصدره وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، تليه تصريحات إعلامية لمسؤولي الأكاديميات الجهوية، تقدم فيه بوادر الدخول المدرسي بما فيه تحديد مختلف المحطات والعمليات والأنشطة المبرمجة برسم السنة الدراسية، ومواعد إنجازها، وآليات تفعيلها طبقا لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

وتجدر الإشارة أن الموسم الدراسي 2026/2025 سيعرف العديد من المستجدات التي تندرج في سياق تنزيل خارطة الطريق،أهمها؛ مواصلة تعميم التعليم الأولي وتحسين جودته، ومواصلة التعميم التدريجي لمؤسسات الريادة بالسلك الابتدائي ، بإضافة 2008 مؤسسة ليصل عددها إلى 4634 مؤسسة، ومواصلة توسيع شبكة مؤسسات الريادة بسلك الثانوي الإعدادي بإضافة 554 مؤسسة، ليصل عددها إلى 786 مؤسسة، وكذا مواصلة توسيع شبكة المؤسسات التعليمية الابتدائية التي تدرس فيها اللغة الأمازيغية، لبلوغ نسبة تغطية تصل إلى 50% من المؤسسات التعليمية الابتدائية خلال السنة الدراسية 2026/2025، وفي ما يتعلق بتدريس اللغة الإنجليزية؛ مواصلة تعميم تدريس اللغة الإنجليزية بالمستويات الثلاثة لسلك الثانوي الإعدادي... في ما ستعرف كذلك تكثيف الأنشطة الموازية والرياضية، وتنزيل مخطط تعميم الأنشطة الاعتيادية، مع مواصلة الجهود الحثيثة للتقليص من الهدر المدرسي، ولاسيما من خلال تفعيل آليات المواكبة واليقظة والمقاربات الاستباقية، في ما سيتم مواصلة توسيع وتقوية شبكة المؤسسات

[1] – مقرر لوزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة رقم 051.25 بتاريخ 3 يوليوز 2025 بشأن تنظيم السنة الدراسية 2025 – 2026 تحت شعار "من أجل مدرسة ذات جودة"، ص 2.

التعليمية الدامجة، وتجويد التعلمات لدى المتعلمين والمتعلمات في وضعية إعاقة وتعميم إحداث وتفعيل اللجن الجهوية والإقليمية والمحلية للتربية الدامجة مواصلة أجرأة جميع برامج الإطار الإجرائي لتنزيل خارطة الطريق، والمبرمجة برسم السنة الدراسية 2026/2025.[1]

وكلها طموحات واعدة تحمل أبعادا قيمية وإصلاحية مستمدة من شعار الموسم "من أجل مدرسة ذات جودة"؛ وهي صيغة قريبة من شعار الموسم الدراسي الفارط مع حذف عبارة "عمومية" "من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع". ويبقى السؤال المطروح ما سبب حذف عبارة "عمومية" ؟ كما تؤكد الوزارة أن من أهم أهدافها تجويد التعلمات الأساس وتكثيف الأنشطة الموازية والرياضية، وتنزيل مخطط تعميم الأنشطة الاعتيادية، مع مواصلة الجهود الحثيثة للتقليص من الهدر المدرسي عن طريق تعميم التعليم الأولي وتحسين جودته، ومواصلة التعميم التدريجي لمؤسسات الريادة.

ولقد اتخذت الحكومة توجها جديدا يروم تعويض المبادرة الملكية "مليون محفظة" للأسر المستفيدة من الدعم الاجتماعي المباشر بصرف مبالغ مالية برسم كل دخول مدرسي جديد، بما من شأنه مساعدة الأسر المعوزة المستفيدة في التخفيف من تكاليف وأعباء الدخول المدرسي وما يقتضيه من اقتناء الكتب واللوازم المدرسية، وبما سيسهم إيجابيا في الحد من الهدر المدرسي وتحسين مؤشرات التمدرس، ولهذه الغاية، تم تحديد قيمة المبالغ التي ستمنح للأسر في إطار إعانات بخصوص المتمدرسين في الأسلاك الثلاثة؛ السلك الابتدائي والسلك الثانوي الإعدادي والسلك الثانوي التأهيلي، والمسجلون بالمؤسسات التعليمية العمومية، وذلك في حدود ستة أولاد، بحيث يصرف مرة واحدة برسم شهر شتنبر من كل سنة، وحددت هذه المبالغ في 200 درهم عن كل ولد من الأولاد المتمدرسين لفائدة الأسر التي تضم أولادا متمدرسين في السلك الابتدائي أو السلك الثانوي الإعدادي، و300 درهم عن كل ولد من الأولاد المتمدرسين لفائدة الأسر التي تضم أولادا متمدرسين في السلك الثانوي التأهيلي[2].

لاشك أن اللوازم الدراسية، بما فيها الكراسات والمقررات واللباس، تفوق بكثير القيمة المالية المخصصة لدعم الأسر، غير كافية لتلبية حاجات المتعلم المغربي خاصة في ظل أزمة ارتفاع الأسعار وتعدد المتطلبات التربوية.

فما واقع الدخول المدرسي ؟

2-3- واقع الدخول المدرسي:

[1] – المرجع السابق، الصفحتان 2 و 3 –بتصرف.

[2] – الحكومة تصادق على منح الأسر إعانات كل دخول مدرسي جديد، اقتصادكم، بتاريخ: 24 يوليوز 2024، الرابط:
https://iktissadkom.ma/last-news-maroc/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%86%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B1-%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D9%84-%D8%AF%D8%AE%D9%88%D9%84-%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF

تحت وطأة الاكتظاظ والخصاص يئن الموسم الدراسي أساسا بسبب نقص كبير في عدد الأساتذة الناتج بدوره عن إحالة نسبة منهم على التعاقد، والعائد أيضا إلى قلة المؤسسات التعليمية لاستيعاب العدد المتزايد من المتعلمين رغم أن العرض المدرسي كل سنة يعرف تزايد المؤسسات والأساتذة الجدد؛ خصاص لا تخطئه العين، يستدعي حسب العارفين بالقطاع التعليمي حلولا آنية ومستعجلة لإنقاذ واقع التعليم.

إن واقع الاكتظاظ والخصاص بالمؤسسات التعليمية يؤثر مباشرة على المتعلم الذي لن يستفيد بالشكل الكافي من التدريس والدعم والتقويم والمراقبة؛ لأن النظام والهدوء أهم عوامل نجاح تواصل المدرس مع المتعلمين، لكن تحت وطأة الاكتظاظ، تصبح حجرة الدرس ميدانا لأحداث هامشية تنزل بكل ثقلها على سير العملية التربوية وتؤثر فيها سلبا. فمنذ انطلاق الحصة الدراسية، تتوالى مشاهد هامشية مصدرها المتعلمون، فمنهم من يتأخر عن موعد الدرس فيتصدى المدرس له وتضيع منه مدة زمنية لا يستهان بها، تخصم، كرها، من الحصة المخصصة للدرس، ومنهم من لا يجد طاولة فيضطر إلى البحث عن مقعد أو طاولة بالقاعات المجاورة، ما يتطلب وقتا، ومنهم من يستغل الفوضى فيزيد الطين بلة، ويخلق مناخا مكهربا، ومنهم من يصرخ ويستفز المدرس والمتعلمين، ومنهم من لا يتوفر على كتبه أو دفاتره وأدواته المدرسية، ما يؤدي إلى حدوث شنآن بين المدرس والمتعلمين، ومنهم من يثير بلبلة حول نقط الفروض المحروسة، ومنهم من يرفض إنجاز الواجبات المنزلية، ومنهم من يعمد إلى العنف وانتهاج السلوك الخشن وإحداث الشغب والتلفظ بالكلام البذيء فيصبح المدرس سخرية واستهزاء... جراء كثرة حالات الاستفزاز وتباينها وتعدد مصادرها[1].

إذ يصعب على المدرس أداء مهمته كما يجب؛ وقد أجزم بعض المدرسين أنه في بعض الفصول الأكثر اكتظاظا، يتم التصدي في كل دقيقة تقريبا لحدث هامشي لا يمت للدرس بصلة، صادر عن متعلم معين هدفه الشغب وعرقلة سير إنجاز الدرس، مستغلا الانفلات الأمني الناتج عن ارتفاع عدد المتعلمين الزائد عن الطاقة الاستيعابية لقاعة الدرس.

وعليه، ففي مثل هذه الأوضاع المتكررة، يسجل المدرس أن زمنا كثيرا من الحصة الدراسية يهدر سدى، ما يؤثر سلبا على محتويات الدرس والطرائق البيداغوجية الموصى بتطبيقها تربويا وتعليميا. وفي غالب الأحيان، يعيش المدرسون المسندة إليهم الأقسام المكتظة حالة قلق مفرط، وهستيريا أحيانا عند ملاحظتهم ارتفاع درجة الشغب وسيادة الفوضى، وعدم تمكنهم من ضبط المشاغبين لكثرتهم واندساسهم وسط كثافة المتعلمين. وقد تؤدي، بالمدرس هذه الأحداث المتكررة إلى انقباضات وتوترات قد تفقده صوابه أو وعيه، وقد يغمى عليه جراء تشنجات عصبية متواترة، فتتسبب له في أمراض خطيرة تنعكس على صحته ومساره المهني. وبالتالي، وفي ظل هذه الأجواء المكهربة والخانقة، وبالرغم مما أوتي المدرس من مهارات وكفاءة وفاعلية، يجد نفسه عاجزا عن أداء رسالته

[1] – وجدة سيتي، ظاهرة اكتظاظ الفصول الدراسية وآثارها على مكونات منظومة التربية والتكوين، نهاري مبارك، 27 يونيو 2016؛ الرابط:
https://www.oujdacity.net/national-article-112024-ar/%d8%b8%d8%a7%d9%87%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%83%d8%aa%d8%b8%d8%a7%d8%b8-%d8%a7%d9%84%d9%81%d8%b5%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%af%d8%b1%d8%a7%d8%b3%d9%8a%d8%a9-%d9%88%d8%a2%d8%ab%d8%a7%d8%b1%d9%87%d8%a7.html

التربوية، وخلق بيئة تعليمية سليمة وملائمة، تخول له القيام بأنشطة تعليمية متنوعة وإدارة المواقف التعليمية بالشكل الذي يسعفه على تحقيق الأهداف المرسومة وفق معايير الجودة وأسس النجاعة التعليمية المرغوب بها[1].

لقد أصبحت مشكلة الاكتظاظ المدرسي واقع حال لا مفر منها تعاني منها أغلب مدارسنا، وهذه المشكلة أصبحت تتفاقم عاما بعد عام وتتفاوت من مدرسة لأخرى وتزداد معدلاته في الأحياء الشعبية المكتظة أساسا بالسكان، وإذا كان الاستيعاب والتحصيل أساس العملية التعليمية فالاكتظاظ يمثل العامل الأهم الذي يقف أمام هذا الاستيعاب، والتحصيل الدراسي المتميز الذي ينشده المتعلم وأسرته وكذلك الوزارة، ولعل هذه المشكلة تعد من الأسباب الرئيسة التي تضر بالعملية التعليمية وضررها عام على الجميع سواء كان متعلما أو مدرسا. وتجدر الإشارة أن هناك علاقة بين الاكتظاظ المدرسي داخل المدرسة وتسرب التلاميذ من المدرسة. فالاكتظاظ السكاني يؤدي إلى حدوث ظاهرة الاكتظاظ المدرسي داخل المدرسة ومن التوصيات التي لابد منها لمعالجة هذه الظاهرة فهي ضرورة التوعية الاجتماعية والتربوية بالآثار السلبية التي تطال المستوى التعليمي في ظل حالة الاكتظاظ، وكذلك إنشاء مدارس جديدة وقريبة تستقطب هذه الأعداد الهائلة من المتعلمين.

بالنظر إلى واقع التعليم الذي يعرف اكتظاظا داخل الفصول الدراسية، يظهر التحدي الكبير في الاستجابة لحاجات المتعلمين المتفاوتة من حيث الوسائل والأدوات المدرسية. فالفوارق الاجتماعية والاقتصادية تجعل بعض المتعلمين في موقع تضعف فيه قدرتهم على مواكبة المتطلبات الدراسية. وطبعا، مع تزايد الأعباء ومع انطلاقة كل موسم دراسي جديد يمثل للأسر تدبيرا ماليا إضافيا لتغطية مصاريف اقتناء الكتب واللوازم المدرسية؛ تدبير مالي يهم أيضا مصاريف التعليم بالقطاع الخاص والنقل المدرسي وشراء الملابس الجديدة، وهو تدبير يختلف من مدرسة إلى أخرى، ويشمل أيضا فاتورة اقتناء المقررات الدراسية والكتب التي تشهد ارتفاعا. وهنا تجد الأسر أنفسها أمام وضع مادي حرج يلجئهم أحيانا إلى الاقتراض نتيجة أعباء العطلة الصيفة وتزامنها مع المناسبات والأعياد والدخول المدرسي.

ومواجهة هذه المصاريف تظل بالنسبة للأسر متوسطة الدخل تحديا كبيرا، في ما يبدو التنظيم المحكم لهذه التكاليف أمرا لابد منه.

وقد بدأت ملامح انطلاق الموسم الدراسي تتضح من خلال الإقبال المتزايد بالتدريج على المكتبات التي استعرضت رفوفها أمام حماس المتعلمين لخوض غمار مستوى دراسي جديد، وفي الوقت الذي ترتفع فيه تكاليف الدخول المدرسي بشكل يرهق الأسر، يفاجأ العديد منهم بغياب بعض المقررات الدراسية، ما يضعف ثقة الأسر في نجاعة المنظومة التربوية؛ إذ تجد أن بعض الكتب المدرسية المقررة والتكميلية غير متوفرة في سوق المكتبات المدرسية، على خلفية تأخر طبعها، والتي في بعض الأحيان لا تكون جاهزة إلا مع نهاية شهر شتنبر، خاصة في سلك التعليم الابتدائي والإعدادي، مع توسيع تدريس المواد العلمية باللغة الفرنسية أو الإنجليزية، والتغييرات التي بوشرت ومستجدات المنظومة التربوية في تنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية التي أطلقها الوزير السابق شكيب بنموسى.

إن التفاوت بين التعليم في القطاعين العام والخاص، وكذلك بين المناطق الحضرية والقروية في المغرب مازال معضلة تثقل كاهل الآباء وأولياء أمور التلاميذ إذ تعكس تحديات هيكلية عميقة تؤثر على جودة التعليم وفرص التحصيل الدراسي.

[1] – المرجع السابق.

هذه الفوارق تنعكس في عدة جوانب رئيسة تشمل التجهيزات، الموارد المتاحة، وطرائق التدريس؛ إذ تعاني العديد من المدارس العمومية، خاصة في المناطق القروية، من نقص في التجهيزات الأساسية مثل المقاعد، الطاولات، والسبورات. وبعض المؤسسات تفتقر إلى مرافق حيوية مثل دورات المياه الصالحة، المختبرات العلمية، والمكتبات، كما تعاني هاته المؤسسات بشكل خاص من ضعف البنية التحتية، بما في ذلك نقص الكهرباء والمياه الصالحة للشرب، ما يؤثر سلبا على بيئة التعلم، في حين يتميز التعليم الخاص بوجود تجهيزات أفضل بكثير، حيث تستثمر المؤسسات الخاصة في توفير بنية تحتية حديثة تشمل الفصول المجهزة بأحدث التقنيات التعليمية؛ مختبرات العلوم، قاعات الحاسوب، والمكتبات الغنية بالمراجع. هذا يسهم في خلق بيئة تعليمية محفزة وأكثر جاذبية للمتعلمين[1].

وتسعى الحكومة المغربية إلى تقليص هذه الفوارق من خلال برامج تهدف إلى تحسين البنية التحتية في المدارس العمومية، وتوفير تكوين مستمر للأساتذة، وإدماج التكنولوجيا في التعليم العمومي. كما تقوم بتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحسين جودة التعليم في المدارس العمومية، من خلال تمويل المشاريع التعليمية وتقديم الدعم اللوجستي، حيث تشمل هاته البرامج تقديم منح دراسية للمتعلمين في المناطق القروية وتوفير النقل المدرسي والوجبات الغذائية، وذلك تحفيزا منها للمتعلمين من أجل الالتحاق بالمدارس وتقليل معدلات الهدر المدرسي[2].

والدخول المدرسي في المغرب يواجه العديد من التحديات التي تتطلب جهودا مستمرة ومتضافرة من الحكومة، المجتمع المدني، والقطاع الخاص. والتركيز يجب أن يكون على تحسين جودة التعليم بتوفير الموارد اللازمة، وتقليل الفوارق بين مختلف مكونات المنظومة التعليمية لضمان تعليم ملائم وشامل لجميع المتعلمين.

وتوفير حاجات المتعلمين ركن أساسي في إصلاح تربوي جاد يلبي حاجات المتعلمين ويحسهم بالاستقرار والانتماء المجتمعي.

4- من أجل انطلاقة دراسية تستجيب لحاجات المتعلم:

يؤكد علماء النفس أن الأسرة تكاد تكون الأداة الوحيدة التي تعمل على تشكيل الطفل إبان حياته الأولى، فقد أثبتت الدراسات أن الطفل يكون بحاجة إلى أن ينمو في كنف أسرة مستقرة. كما أثبتت حاجته إلى إخوة ينمون معه ويشاركونه حياته الأسرية، فالأم تحتضن الطفل في مرحلة المهد، ومنها يستمد شعوره بالأمن، وعن طريق الأب يمكن للطفل أن يشبع الكثير من حاجاته ورغباته، وأن ينال منه أيضا العطف والتقدير والمحبة، في مقابل ذلك يرى أكثر المربين أن حاجات الطفل الأساسية هي المقتصرة على الأمور البيولوجية كالمأكل والمشرب والملبس ماضين في إشباعها، غاضين النظر ولو لمجرد التفكير في حاجاته الاجتماعية والنفسية التي لها دورها البارز في حياة أولئك الأطفال. فهم في حاجة إلى إشباعها أثناء نموهم لأنها تشكل القواعد اللازمة لتوازنهم النفسي والعقلي والجسمي، ولعل المربي هو الذي ينطلق من قواعد ليبني، والتربية النفسية تقوم على مراعاة الحاجات الإنسانية واعتبارها في نفس الوقت نقطة انطلاق نحو البناء الأسلم[3] ولا يكون هذا البناء إلا بتضافر جهود الفاعلين واعتماد مراقبة شمولية تستحضر فيها مختلف الأسس التنظيمية والمقاربات الدامجة لتستجيب وحاجات كل متعلم.

---

[1] – MCG24، الدخول المدرسي 2024: تحديات جديدة وجهود مستمرة لتحسين جودة التعليم، الطاهر بنشواف، 9 شتنبر، 2024
الرابط: https://www.mcg24.com/149239.html?utm_source=chatgpt.com

[2] – المرجع السابق.

[3] – الحاجات النفسية للطفل، مصطفى أبو السعد، مركز الراشد، الكويت2000، ص 6 –بتصرف .

1-4- الأسس التنظيمية الداعمة لانطلاقة دراسية ناجحة:

الأسس التنظيمية لانطلاقة دراسية ناجحة هي مجموع التدابير والإجراءات التي تمكن من تأمين دخول مدرسي منظم ومنسجم مع حاجات المتعلمين، وقد حدد مقرر وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة مختلف المحطات والعمليات والأنشطة المبرمجة برسم السنة الدراسية 2026/2025، ومواعد إنجازها، وآليات تفعيلها طبقا لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، بشكل يضمن أهداف خارطة الطريق 2022-2026 التي تسعى إلى إرساء مدرسة عمومية ذات جودة، من خلال تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية تتعلق بتعزيز التحكم في التعلمات الأساس وتنمية التفتح لدى المتعلمين والمتعلمات والتقليص الجذري من الهدر المدرسي، مشيرا إلى العديد من المستجدات التي تندرج في سياق تنزيل خارطة الطريق، وتجدر الإشارة أن وزارة التربية الوطنية تعمل على إصدار بلاغات ومذكرات وزارية خاصة، تضبط من خلالها مختلف العمليات التنظيمية والتربوية، وتوجه الأطر الإدارية والتربوية إلى كيفية تدبيرها وتنفيذها وفق المستجدات والمعطيات الميدانية.

فلا بد من وضع تخطيط قبلي من أجل موسم دراسي يستجيب لحاجات ومتطلبات كل الفاعلين في الحقل التربوي؛ ويقتضي هذا التخطيط إعداد خطة زمنية دقيقة يراعى فيها خصوصيات كل مؤسسة، مع تحديد دقيق لحاجاتها المادية والبشرية بناء على معطياتها الميدانية. كما يكتسي إشراك الأطر التربوية والإدارية أهمية بالغة في بناء تصور مشترك للدخول المدرسي، بما يضمن الانخراط الجماعي في استعداد ناجح يعزز من جاهزية المؤسسة لاستقبال المتعلمين في ظروف جيدة ومواتية (صحية، تربوية، بيداغوجية) لما له من أهمية للأسر المطالبة بتسجيل أبنائها، وللمجتمع المرتبط بالدخول الاجتماعي.

ولا بد للمدرس بدوره أن يعد عدته التربوية من أجل بداية ناجحة بما في ذلك؛ إعداد رائز تقويم المستلزمات (التقويم التشخيصي) الذي سيقوم من خلاله متطلبات المتعلمين الأساسية لبناء تعلمات جديدة كاستئناس متبادل بين المدرس ومتعلميه وبين المتعلمين ومدرسهم، وكوسيلة للقياس الاجتماعي لجماعة الفصل، وبما يمكنه من استغلال الفترة من أجل إعداد الوثائق التربوية والإدارية إلى حين استقرار البنية التربوية.

وقد أشار المقرر الوزاري أن هذه الفترة تخصص لاطلاع المتعلمين والمتعلمات على النظام الداخلي للمؤسسة التعليمية، مع استكمال وضع النظام الداخلي للفصل بشكل تشاركي مع المتعلمين والمتعلمات والتعريف بغايته وأهدافه، إلى جانب التعريف بمختلف الخدمات التي تقدمها المؤسسة التعليمية من أنشطة تربوية وتعليمية ورياضية وأنشطة موازية وأنشطة الحياة المدرسية مع تقديم مختلف الأندية التربوية الموجودة بالمؤسسة والتركيز على أهمية الانخراط فيها والمشاركة الفعالة في أنشطتها، والتعريف بأدوار خلايا اليقظة والإنصات والوساطة بالمؤسسات التعليمية، وذلك طبقا للمذكرات الوزارية ذات الصلة، وبقاعات الموارد للتأهيل والدعم، وبدورها في دعم ومواكبة المتعلمين والمتعلمات في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة، على أن تنطلق الدراسة بشكل فعلي وإلزامي يوم الاثنين 8 شتنبر 2025 بالنسبة للتعليم الأولي وأسلاك التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي، وبالنسبة لأقسام التمدرس الاستدراكي وأقسام الفرصة الثانية يومه الاثنين 6 أكتوبر 2025، بعد التحاق الأطر والموظفين وهيئة الإدارة التربوية والتدبير وهيئة التفتيش والتأطير والمراقبة والتقييم وهيئة المتصرفين في قطاع التربية الوطنية بجميع درجاتهم وهيئة الأساتذة الباحثين في التربية والتكوين وتوقيع محاضر الدخول، يوم الاثنين فاتح شتنبر 2025. وتتخذ الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات

الإقليمية والمؤسسات التعليمية الإجراءات اللازمة لضمان انطلاقة فعلية للدراسة في التواريخ المحددة لذلك من خلال توفير الشروط التنظيمية والإدارية والمادية وتأطير وتتبع العمليات الميدانية[1].

2-4- مقاربات دامجة تستجيب لحاجات المتعلم:

للنهوض بالنظام التعليمي المغربي كرست الحكومة مقاربة تشاركية إصلاحا له، وباعتبارها من أولويات المواطن المغربي، وذلك من خلال تحفيز مختلف المتدخلين والفاعلين في قطاع التعليم من أجل مواصلة الانخراط في تنزيل أهداف خارطة الطريق لإصلاح منظومة التربية الوطنية 2022 – 2026 والنهوض بها.

وتشكل الأسرة المدرسة الأولى التي يتلقى فيها الطفل مبادئ التربية ويتأدب بآدابها ، والأم أول معلم له يحبه ويطيعه ويحاكيه[2]، ولهذا فطنت وزارة التربية و التعليم إلى العلاقة الوطيدة بين الأسرة و المدرسة، ومما لا شك فيه أن العملية التعليمية – التعلمية عملية تشاركية و مسؤولية جماعية بين المدرسة و الأسر . والعلاقة بين الأسرة و المدرسة لا تقتصر على بناء جسور التواصل بينهما، وإنما تتجاوز ذلك إلى تحمل كل مؤسسة مسؤولياتها تجاه ناشئتنا، وإن كلا من المدرسة والبيت يرمي إلى غرض واحد ويعمل لغاية واحدة هي تربية الطفل (المتعلم) وإعداده للحياة الناشطة السامية خير إعداد، ولذا يجب أن يكون كل منهما على اتصال وثيق بالآخر يعاونه على القيام بعمله النبيل[3].

ويبدأ دور الأسرة قبل التحاق الطفل بالمؤسسة التعليمية، فالبرجوع إلى أهم المشاكل التي يعاني منها الأطفال المتعلمون الجدد التي هي قلق الانفصال؛ إذ يتوجب على الأسرة الانتباه إلى أن الاهتمام المبالغ فيه لا يعبر عن الحب بل يكرس في الطفل الاعتمادية والاتكالية، فيصبح بهذا أكثر تعلقا بمقدمي الرعاية، ما لا يسمح له بتطوير مهاراته اليومية والاستقلالية، الشيء الذي يجعله طعما لهذا الاضطراب، وإنه من الطبيعي أن يحدث قلق الانفصال عن المكان أو الشخص الذي يبعث الأمن والحب، لكن إذا ما ظهرت الأعراض السابقة ذكرها في المحور الخاص بقلق الانفصال وامتدت في الزمان لتتكرر مرات عديدة ولتصبح عائقا في القدرة على المشاركة في الحياة بشكل طبيعي هنا تسمى اضطرابا، وفي المقابل فإن الإفراط في القسوة والإهمال يخلق مشاكل أخرى يندرج تحتها خلل في القدرة على التكييف الاجتماعي.

وبذلك فإن الأسرة تتحمل جزءا من تاريخ الاضطرابات وتتحمل جزءا من مرحلة التعافي؛ فعليها:

تقدير الجهد لا النتيجة فقط؛

تقديم الدعم بشكل مستقل عن الحب المشروط؛

تعزيز السلوكات الاستقلالية؛

توفير بيئة للتعبير والمشاركة...

[1] – مقرر لوزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، مرجع سابق، ص 4 – ص 7 –بتصرف.

[2] – أصول التربية وفن التدريس، أمين مرسي قنديل، ص 66 .

[3] – المرجع السابق، ص 70.

والمعلوم أن تحصيل المتعلم ومستوى طموحه وغيرهما يتأثر بالمستوى التعليمي والاقتصادي والاجتماعي للأسرة، لذلك فإن التواصل بين الأسرة و المدرسة مطلب ضروري نحن في أمس الحاجة إليه، والتحدي الحقيقي الذي تواجهه الأسرة في العصر المعلوماتي وعصر القنوات الفضائية ... يتجلى في دورها الرئيس في أن تظل بمثابة القلعة و القاعدة التي يحتمي بها الطفل ضمانا لتوفير الأمن و الاطمئنان و الدعم العاطفي اللازم لنموه السوي في عصر مادي متغير[1].

ومن الجيد أن تكون المدرسة وأن يكون المدرس على دراية بالجانب النفسي للمتعلمين وبالأخص بمراحل النمو النفسي للطفل وبخصائص كل فئة عمرية، الشيء الذي سيسهل التواصل والوصول إلى الأهداف المسطرة دون عراقيل. ومن ذلك:

تبني المدرس لعلم النفس التربوي وتنزيله داخل الفصل الدراسي؛

توفير بيئة ملائمة خالية من الفوارق الانحيازية والتنمر والوصم؛

توجيه الحالات الخاصة للعاملين الاجتماعيين أو للمختصين النفسيين؛

توفير بيئة للتعبير والمشاركة...

لهذا، فإن توفير الدعم النفسي والاجتماعي داخل المؤسسات التعليمية أصبح من الضروريات الملحة. ونحن نرى استقبال المؤسسات لمتعلمين في وضعيات صعبة نتيجة ظروف اجتماعية يعيشونها؛ ويتجلى هذا الدعم في عقد لقاءات تواصلية، يناقش فيها الجانب الأكاديمي المعرفي للطفل والجانب السلوكي والنفسي، وإرساء خلايا الإنصات داخل المؤسسات التعليمية؛ وفي هذا الصدد فإن الوزارة أحدثت تخصصات جديدة ضمن أطر الدعم الاجتماعي، لتقوية المواكبة النفسية والاجتماعية للمتعلمين داخل المؤسسات التعليمية، وتفعيل دور المستشارين في التوجيه التربوي والاجتماعي، وتأهيل الطاقم التربوي للتعامل التربوي مع الأبعاد النفسية للمتعلم، بما يضمن بيئة دامجة، حاضنة، ومحفزة على التعلم والانخراط المدرسي.

خاتمة:

مما سبق، نقول أن الأسرة وهي نواة المجتمع وأساس بناء أفراده مدعوة إلى رد الاعتبار لدورها في التربية، وتحصين أبنائها وإشباع حاجاتهم النفسية من حب واهتمام به مع بناء جسر ثقة بينها وبينهم بما يستجيب لحاجاتهم ويشعرهم بالطمأنينة والتقدير والاعتبار، بما هي شريكة المدرسة في بناء متعلم ناجح وواع مسؤول رغم ضعف إمكانياتها ومواردها بالرغم من تفاوتاتها المجالية واختلالاتها التنظيمية.

والدخول المدرسي لا يقتصر على المشاكل والاضطرابات، إنما يتجاوز ذلك ليكون فرصة للنمو المعرفي و الأكاديمي والنفسي للفرد، يستطيع من خلاله اكتساب مهارات وبناء شخصية سوية متزنة، وهذا بطبيعة الحال يتحقق في وجود فاعلين مشاركين في عملية التعلم؛ كل من الأسرة ودورها الأساسي في بناء أبناء مستقلين و تجنب الوقوع في أخطاء تؤول دون تحقيق هذا التوازن، والمدرسين والنظام الدراسي؛ إن الدعم النفسي ليس من الكماليات داخل أسوار المؤسسات التعليمية إنما هو أمر وحاجة ملحة يفرضها واقعنا اليوم.

[1] – المعجم الموسوعي لعلوم التربية، أحمد أوزي، منشورات مجلة علوم التربية ، العدد: 14، 2006 ، ص 31 .

ورغم الجهود الإصلاحية المبذولة، فإن تحقيق انطلاقة دراسية ناجحة مواكبة لحاجات المتعلم المغربي يتطلب تخطيطا واقعيا، ومقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين التربويين، ودعما نفسيا واجتماعيا يراعى فيه خصوصية كل متعلم، وهي حقيقة مسؤولية جماعية يتحمل فيها الجميع مسؤوليته: "كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته".

وهذا يستوجب منا تعبئة شاملة لمختلف الفاعلين التربويين والاجتماعيين من أجل تحقيق شعار الموسم الدراسي الذي تبنته الوزارة "من أجل مدرسة ذات جودة".

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- سنن ابن ماجه.
- المنجد في اللغة العربية المعاصرة.
- لسان العرب لابن منظور، الجزء الثاني.
- التعريفات الفقهية، البركتي.
- الحاجات النفسية ومفهوم الذات وعلاقتهما بمستوى الطموح لدى طلبة جامعة الأزهر في ضوء نظرية محددات الذات، علاء سمير موسى.
- سيكولوجيا الطفل، الجري.
- النمو النفسي للطفل والمراهق، زيدان.
- صحيح البخاري.
- الحاجات التربوية في تدريس التربية الإسلامية، عبد الرحمن بن عبد الله المالكي، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية.
- الميثاق الوطني للتربية والتعليم.
- أثر البيئة المدرسية والأنشطة على إثارة الدافعية للتعلم والمشاركة الصفية، أحمد مبروك أمين أو زيد، المجلة العلمية لجامعة اسيوط، كلية التربية، المجلد 34، العدد الثاني، الجزء الثاني.
- وزارة التربية الوطنية، دليل التربية الغذائية في الوسط المدرسي.
- مسند الإمام أحمد.
- المذكرة الوزارية رقم 094 الصادرة بتاريخ 18 يونيو 2018 عن وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وبتفويض منه، الكاتب العام لقطاع التربية الوطنية: يوسف بلقاسمي.
- حاجات المتعلم النفسية: قراءة في المفهوم، الأهمية، والمرجعيات الفكرية، عتوته صالح، مجلة الرشد، العدد 1- دجنبر 2023.
- المشكلات النفسية والسلوكية لدى أطفال الروضة قلق الانفصال نموذجا، أ. صافية ملال د. خديجة كبداني جامعة محمد بن احمد – وهران.
- مقرر لوزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة رقم 051.25 بتاريخ 3 يوليوز 2025 بشأن تنظيم السنة الدراسية 2025 – 2026 تحت شعار "من أجل مدرسة ذات جودة".
- الحكومة تصادق على منح الأسر إعانات كل دخول مدرسي جديد، اقتصادكم، بتاريخ: 24 يوليوز 2024، الرابط: https://iktissadkom.ma/last-news-maroc/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%82-

%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%86%D8%AD-
%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B1-
%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-
%D9%83%D9%84-%D8%AF%D8%AE%D9%88%D9%84-
%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D9%8A-
%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF

- وجدة سيتي، ظاهرة اكتظاظ الفصول الدراسية وآثارها على مكونات منظومة التربية والتكوين، نهاري مبارك، 27 يونيو 2016؛ الرابط: https://www.oujdacity.net/national-article-112024-ar/%d8%b8%d8%a7%d9%87%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%83%d8%aa%d8%b8%d8%a7%d8%b8-%d8%a7%d9%84%d9%81%d8%b5%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%af%d8%b1%d8%a7%d8%b3%d9%8a%d8%a9-%d9%88%d8%a2%d8%ab%d8%a7%d8%b1%d9%87%d8%a7.html
- MCG24، الدخول المدرسي 2024: تحديات جديدة وجهود مستمرة لتحسين جودة التعليم، الطاهر بنشواف، 9 شتنبر، 2024

الرابط: https://www.mcg24.com/149239.html?utm_source=chatgpt.com

- الحاجات النفسية للطفل، مصطفى أبو السعد، مركز الراشد، الكويت2000.
- أصول التربية وفن التدريس، أمين مرسي قنديل.
- المعجم الموسوعي لعلوم التربية، أحمد أوزي، منشورات مجلة علوم التربية ، العدد: 14، 2006.
- المشكلات النفسية والسلوكية لدى طفل الروضة قلق الانفصال نموذج
- مجلة دراسات الطفولة المبكرة جامعة مطروح – المجلد1، العدد 1، يناير 202
- مصطفى، منار بني والشريفين، أحمد (2012م). قلق الانفصال وأنماط التعلق بالأمهات البديلات لدى عينة خاصة من الأطفال الأيتام والمحرومين في ضوء بعض المتغيرات. مجلة كلية التربية بالإسماعلية. مصر، عدد 22: 85-126
- شهاب محمد ذياب حمادنه: التكيف ألكاديمي لدى طالب المرحلة الثانوية في منطقة بني كنانة في ضوء بعض المتغيرات، المجلة الدولية التربوية، المجلد)4(العدد ،5 أيار 8075 ، ص 77.
- عبد اللطيف آذار: مفهوم الذات والتكيف االجتماعي ، ط 07: ، دار كيوان – دمشق. 8008 ، ص 77.
- Wolmen, B.B.: Dictionary of Benavioural Science. New York Von nostrand Reinnold Company. USA .(1973) , p , 125.
- المجلة العلمية لكلية التربية للطفولة المبكرة – جامعة المنصورة Article 10, Volume 8, Issue 2, Page 593-616-- October 2021,

- خلف ا. ي., & يحيى الراوي م. ص. (2023). قلق المستقبل لدى طلبة الجامعة . مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية, 30(8, 1), 511–525. https://doi.org/10.25130/jtuh.30.8.1.2023.25

- اضطراب ما بعد الصدمة وعلاقته بقلق المستقبل لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية بمدارس الحد الجنوبي دراسة بحثية بتعليم منطقة جازان
- مجلة كلية التربية (أسيوط)Article 3, Volume 37, Issue 7, July 2021, Page 131-165
- الخصائص السيكومترية لمقياس قلق االنفصال عن أألسرة لدي طفل الروضة أ.د/ نهي سعدى، أ.م.د/ غادة صابر، أ. أسماء أمبابي

خامساً:

العلوم الإنسانية والاجتماعية

الوضع المائي بإفريقيا:
من التوافق إلى النزاع المائي

محمد راجي، باحث في سلك الدكتوراه

القانون العام والعلوم السياسية

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالجديدة

المملكة المغربية

الملخص:

تعرف القارة الإفريقية أزمة مائية حادة، التي أدت إلى نشوب نزاعات بين الدول على الرغم من الجهود الدولية لإيجاد تسوية لهذه النزاعات إلى أن الوضع لا زال مستمرا، كما هو الشأن بالنسبة لنهر النيل، ونهر السنغال، ونهر الكونغو.

نتيجة لذلك، فإننا نستهدف البحث في الجهود التوافقية لحماية المياه بالقارة الإفريقية، انطلاقا من القواعد الدولية العرفية والغير العرفية والاتفاقيات المبرمة بين هذه أطراف النزاع بهدف إيجاد حلول التي تلبي احتياجات كافة الأطراف.

الكلمات المفتاحية: الأعراف المائية، النزاعات المائية، نهر النيل، نهر السنغال، التعاون الإقليمي.

مقدمة:

تتميز القارة الأفريقية بتنوع مواردها الطبيعية، سواء على مستوى التنوع النباتي أو على مستوى التنوع الحيواني، إلى جانب باقي الموارد الطبيعية الأخرى كالنفط والذهب...وعلى الرغم وجود هذا التنوع الذي يميز القارة الأفريقية عن باقي القارات الأخرى، إلا أنها تعاني من وجود أزمات على مستوى الموارد المائية، نظرا لم تعاني دول القارة من إشكاليات تتعلق بالجفاف والتصحر.

ونظرا لما يشكله الماء من قوة اقتصادية وصناعية في بناء الدولة ومحاربة المخاطر والأوبئة، والتقليل من نسبة الوفيات والرفع من نسبة الإنتاج الفلاحي، فإن دول القارة دخلت في نزاع مائي نتج عنه وجود مجموعة من الصراعات على الحدود المائية من قبيل ما يعرفه نهر السنغال من صراعات بين كل من موريتانيا والسنغال، إلى جانب كل من نهر النيل بين مصر والسودان وإثيوبيا[1]، وكذا نهر الكونغو.

وعلى الرغم من الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى إيجاد حلول لتسوية هذه النزاعات بين الأطراف، والاحتكام إلى القواعد القانونية الدولية التي تنظم المجاري والأنهار الدولية وما تقره الأعراف في هذا الشأن[2]، إلى أن الأزمات والصراعات المائية بدول القارة تتفاقم يوما بعد يوم.

إن الوضع المائي بإفريقيا، انتقل من التوافق حول الموارد المائية إلى الدخول في صراع متعدد الأطراف، **فكيف يمكن تعزيز الجهود التوافقية في إدارة الموارد المائية المشتركة بإفريقيا للحد من النزاعات المائية، في ظل التحديات القانونية والسياسية؟**

وتتفرع عن الإشكالية الرئيسية، الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الأطر القانونية الدولية المنظمة للمجاري المائية؟
- كيف يتم تنظيم بناء السدود المائية في ضوء القواعد الدولية والعرفية؟
- ما طبيعة النزاع المائي حول نهر النيل وأبعاده القانونية؟
- ما خصوصيات النزاع المائي حول نهر السينغال، وما آليات الحد منه.

ويفترض هذا المقال أن محدودية الالتزام بتطبيق القواعد الدولية والاتفاقيات المائية في افريقيا، إلى جانب ضعف آليات التعاون الإقليمي، يؤديان إلى استمرار النزاعات المائية رغم الجهود التوافقية القائمة.

ويعتمد المقال في معالجة الإشكالية أعلاه على التصميم التالي:

المطلب الأول: الجهود التوافقية لحماية المياه بإفريقيا.

الفقرة الأولى: الوضع القانوني للمجاري المائية الدولية في القارة الأفريقية.

الفقرة الثانية: القواعد القانونية الدولية المتعلقة بإنشاء السدود المائية.

المطلب الثاني: الصراع على الموارد المائية بإفريقيا.

[1] بن دبلة أحمد وخليفي رابح، مستقبل الأمن المائي المصري في ظل أزمة النهضة، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 8، العدد 1، ص271.

[2] محمد محمود مهران، التحكيم في منازعات الأنهار الدولية، ط 1، جامعة الإسكندرية، 2023، ص 154.

الفقرة الأول: الصراع المائي حول حوض النيل.

الفقرة الثانية: النزاع المائي حول نهر السنغال.

المطلب الأول: الجهود التوافقية لحماية المياه بإفريقيا

تعتبر المجاري والأنهار الدولية من بين أهم الموارد الطبيعية فهي تشكل محورا دوليا، نظرا لما يثيره هذه الموضوع من تحديات جيوسياسية وقانونية التي تتعلق بعملية استخدام وتوزيع الموارد المائية[1].

إن ترشيد الماء واستغلال الثورات الطبيعية يرتبط بشكل كبير بالعمل على توفير أنظمة تشريعية ومؤسساتية التي تعمل على تأطير حدود استعمال هذه المياه والثروات الطبيعية، وقد انخرطت القارة الإفريقية بالتوجهات الدولية، من خلال الاهتمام بتنظيم الموارد المائية وإصدار العديد من النصوص التشريعية قصد السعي إلى تدبير جودة المياه[2].

الفقرة الأولى: الوضع القانوني للمجاري المائية الدولية في القارة الأفريقية

خضعت المجاري المائية الدولية الموجودة بإفريقيا إلى وضع قانوني خاص بها على غرار باقي المجاري والأنهار على مستوى باقي القارات.

في هذا السياق، خضع حوض نهر النيل إلى مجموعة من الاتفاقيات المائية منذ فترات الاستعمار إلى اليوم، وتبرز هذه الاتفاقيات التي خضع لها حوض نهر النيل فيما يلي:

1- البروتوكول الموقع بين كل من بريطانيا وإيطاليا:

تم توقيع هذه الاتفاقية سنة 1891 باعتبار أن إيطاليا كانت خلال تلك المرحلة تحتل إريتريا، وقد تطرق هذا البروتوكول في المادة الثالثة منه على كون أن إيطاليا تتعهد في بعدم تشييد آية منشأة قصد الري على نهر نظرا لتأثير ذلك على موارد نهر النيل.

2- الاتفاقية الموقعة بين كل من الكونغو وبريطانيا:

جاءت هذه الاتفاقيات التي تم توقيعها بين كل بريطانيا والكونغو لأجل الالتزام بعدم إقامة أي مشروع على كل من نهر سانجو ونهر سمليكى دون أن يتم الاتفاق مع الحكومة السودانية، هذه الاتفاقية تم توقيعها سنة 1906.

3- الاتفاقية الموقعة بين كل من فرنسا وإيطاليا وبريطانيا:

جاءت هذه الاتفاقية الموقعة سنة 1906 بين كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، قصد التشاور بين هذه الأطراف على أنه في حالة حدوث أي اضطرابات اجتماعين أو سياسية داخل أثيوبيا يمكن أن تؤثر على مصالح إنجلترا وصمر في نهر النيل.

---

[1] شيماء شوقي زهري زايد، علاء عبد الحفيظ محمد محمد، معمر رتيب عبد الحافظ، الأوضاع القانونية للأنهار والمجاري المائية الدولية في قارة أفريقيا، مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، المجلد 8، العدد 2، أكتوبر 2024، ص 449.

[2] مليكة اسماعيلي علوي، الحماية القانونية للموارد المائية في التشريع المغربي، Journal of the Geopolitics and Geostrategic Intelligence, Vol. 4, No 4, 2024، ص 57.

4- الاتفاقية الموقعة بين إيطاليا وبريطانيا:

اعترفت إيطاليا بموجب هذه الاتفاقية لسنة 1925 على حقوق كل من مصر والسودان في الاستفادة من الموارد المائية في النيلين الأبيض والأزرق وروافدهما، مع العمل على ضرورة استغلال هذه المياه والالتزام بعدم القيام بما يعرقل تدفق تلك المياه إلى كل من مصر والسودان.

5- الاتفاقية الموقعة بين مصر وبريطانيا:

في سنة 1929 تم العمل على توقيع اتفاقية بين كل من مصر وبريطانيا باعتبار راعية لمصالح كينيا، السودان، أوغندا وتنزانيا. وقد تضمنت هذه الاتفاقية التزما يدعوا دول حوض نهر النيل بعدم القيام بأعمال ري أو غيرها على نهر النيل بما فيها فروعه بدون اتفاق مسبق مع مصر، حتى لا يكون هناك أي تأثير على تقليص مستوى حجم المياه المتدفقة إلى مصر كما نصت هذه الاتفاقية على عملية تقاسم مياه نهر النيل بين السودان ومصر، وقد تم تحديد نصيب السودان في 4 مليار م3 سنويا، ونصيب مصر في 48 مليار م3.

6- الاتفاقية الموقعة بين بريطانيا وبلجيكا:

جاءت هذه الاتفاقية التي تم توقعها في عام 1934 بين بريطانيا باعتبارها تمارس النيابة عن تنزانيا وبلجيكا التي تمارس نيابتها عن بوروندي ورواندا، وقد نصت هذه الاتفاقية على كون أنه لا يجوز لأي دولة على مستوى نهر كاجيرا – الذي يعتبر أحد روافد بحيرة فيكتوريا – أن تقوم بعملية الري والاستخدامات بدون وجود إخطار مسبق، وقد تعهدت الأطراف في المادة الأولى بإعادة إرجاع كل ما يحول من مياه النهر بهدف توليد الكهرباء[1].

7- الاتفاقية الموقعة بين مصر وبريطانيا:

إن هذه الاتفاقية التي وقعت بين مصر وبريطانيا في عام 1949 جاءت لتأكيد على أحقية كل من مصر والسودان في الاستفادة من مياه حوض نهر النيل وتحديد نصيب كل واحد منهما، مما مكن من تبادل المذكرات بين مصر وبريطانيا ما بين 1949 و1953، قصد إشراك مصر في عملية تشييد سد وخزان على ضفاف شلالات أوين لتوليد الكهرباء لفائدة أوغندا مع العمل على تعلية الخزان قصد الرفع من منسوب المياه.

8- الاتفاقية الموقعة بين السودان ومصر:

تهدف هذه الاتفاقية الموقع سنة 1959 بين مصر والسودان إلى العمل على ضبط مياه نهر النيل من خلال التنسيق بين البلدين في الجانب المتعلق بمشروعات التنمية وبناء السدود، كما نصت الاتفاقية على إنشاء هيئة مشتركة بين البلدين يرجع لها الدور في تنظيم مياه النيل.

[1] عدنان عمران جايد، صقر صبوح، قانونية إنشاء سد النهضة على نهر النيل والمشكلات التي تواجه دول المجرى والمسؤولية الدولية لأثيوبيا وطرق حل النزاع، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد الثاني، العدد الثاني عشر، 2022، ص 455.

9- الاتفاقية الموقعة بين أوغندا ومصر:

قامت كل من مصر وأوغندا سنة 1991 بتوقيع اتفاقية فيما بينهم لتنظيم السياسة المائية ببحيرة فكتوريا، بما يؤثر على احتياجات مصر المائية.

10- اتفاقية عنتيبي:

جاءت هذه الاتفاقية سنة 2010 بحضور جميع دول حوض نهر النيل التي يصل عددها إلى عشرة دول، بعدما تفاقم الوضع المائي بين هذه الدول، خاصة بعد قيام كل من أوغندا، كينيا، إثيوبيا، تنزانيا، رواندا وبروندي على التوقيع على معاهد جديدة في مدينة عنتيبي بأوغندا لاقتسام الموارد المائية، وكان مساسا بالاتفاقيات السابقة خاصة اتفاقية 1959.

الفقرة الثانية: القواعد القانونية الدولية المتعلقة بإنشاء السدود المائية

هناك العديد من القواعد القانونية الثابتة على المستوى الدولي، التي تعمل على معالجة عمليات تشييد السدود المائية بهدف تحقيق نوع من الاستقرار في العلاقات ما بين الدول الأطراف المشاركة في الأنهار والمجاري الدولية، فإذا كان من حق الدول على العمل على بناء السدود المائية لأجل تحقيق مجموعة من الأهداف، فغن هذا الحق يبقى حقا مقيدا ومرتبطا بعملية احترام القواعد القانونية الدولية التي تعمل على تنظيم مثل هذه الأنهار، هذه القواعد القانونية تم بنائها على أساس قواعد عرفية التي تواتر بين الدول الأطراف في الأنهار والمجاري المائية، ومن أهم هذه القواعد نسجل ما يلي[1]:

1- العمل على ضرورة الإخطار المسبق؛

2- العمل على الأخذ بالإجراءات التنفيذية المتعلقة بإقامة السد المراد إقامته، قبل البدء في بنائه.

إلى جانب هذه القواعد القانونية الدولية، هناك قواعد عرفية لتسوية النزاعات المائية بين الدول، إلى أن ما يعاب هنا، هو أنه يصعب تطبيق القانون الدولي العرفي للأنهار الدولية، جراء كون ن لكل طرف من أطراف النهر لها أعراف محددة التي تنظمها وتضبطها[2]، على الرغم من كون أن المبادئ التي تنظم المجاري والأنهار الدولية هي مبادئ مستمدة بالأساس من القواعد العرفية بما فيها ما جاء في المادتين 1 و2 من ميثاق الأمم المتحدة[3].

المطلب الثاني: الصراع على الموارد المائية بإفريقيا

يعد تغير المناخ وتفاقم مستويات مرتفعة من الجفاف من الأسباب والعوامل الرئيسية التي تسهم في ارتفاع نسبة الصراعات في إفريقيا، خاصة مع تصاعد المنافسة على الموارد المائية[4]. فرغم وجود إطار قانوني وتنظيمي، شهدت القارة الافريقية نزاعات مائية حادة

---

[1] عدنان عمران جايد، صقر صبوح، قانونية إنشاء سد النهضة على نهر النيل والمشكلات التي تواجه دول المجرى والمسؤولية الدولية لأثيوبيا وطرق حل النزاع، مرجع سابق، ص 458.

[2] عبد الناصر السيد محمد الجهاني، تسوية النزاع المصري الإثيوبي حول مشروع سد النهضة: بين عدم الكفاية في قواعد القانون الدولي، وتعذر التطبيق، مجلة دراسات: علوم الشريعة والقانون، المجلد 47، العدد 4، 2020، ص 218.

[3] وفاء منقور، زاوية بورمانة، النظام القانوني للمياه العابرة للحدود، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة عين تموشنت – بلحاج بوشعيب، كلية الحقوق، 2023 – 2024، ص 2.

[4] حمدي عبد الرحمن حسن، أزمات المناخ ومتقبل الصراعات في إفريقيا، آفاق استراتيجية، العدد 6، غشت 2022، ص 89.

حول التحكم في منابع الأنهار وبناء السدود، واستغلال المياه لأغراض الزراعة والطاقة، وهو ما يظهر بوضوح في حالتي نهر النيل والسينغال.

الفقرة الأول: الصراع المائي حول حوض النيل

يعتبر نيل النيل من أطول الأنهار على المستوى الدولي، يليه بعد ذلك نهر المسيسيبي، هذا النهر يمتد من كاجبرا المتواجدة برواندا كمنبع له وبروندي تم إلى مصبه المتواجد بالبحر الأبيض المتوسط على مسافة تقدر ب 6700 كلم ويضم حوضه 10 دول على مستوى القارة الإفريقية، التي تتمثل في كل من: كينيا، مصر، السودان، تنزانيا، رواندا، بورندي، أثيوبيا، أوغندا، اريتريا وأثيوبيا. ونظرا لأهميته المائية والفلاحية والملاحية، فإنه يوجد في مصر خط ملاحي يصل طوله إلى 1100 كلم، أما في السودان فهناك هيئة تعرف بهيئة النقل النهري[1].

ويرجع الصراع حول نهر النيل، هو قيام إثيوبيا إحدى الدول المستفيدة من مياه النهر، إلى تشييد سد النهضة سنة 2011، الذي يعد أكبر سد بالقارة الإفريقية والعاشر على المستوى العالمي، وهو ما يمكن أن يؤثر بشكل كبير وخطير على مياه نهر النيل وعلى حصص الدول المجاورة للنهر خاصة مصر[2]، إذ إن بناء سد النهضة من طرف إثيوبيا وإن كان يسهم في تحسين الوضع الاقتصادي لإثيوبيا التي تعرف نموا سكانيا متسارعا، فإنه سيؤدي إلى حرمان مصر من خمسة مليارات متر مكعب من هذه المياه، مما سيكون هناك تفاوت مائي ما بين إثيوبيا منبع نهر النيل ومصر مصب النهر، الأمر الذي أدخل الدولتين في صراع نتجت عنه مجموعة من المفاوضات الصعبة[3].

فمنذ سنة 2019، عملت الدولتين على الاتفاق نهائي الذي وقعت عليه مصر، إلا أن الطرف الثاني المتمثل في إثيوبيا رفض الضغوط الذي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل مصر والطرف الثالث المتمثل في السودان لجوء إلى مجلس الأمن، الذي قام بإحالة الملف إلى الاتحاد الإفريقي، الذي قام برعاية الجولة الخامسة للمفاوضات ما بين مصر وإثيوبيا والسودان منذ سنة 2020، إلى أن الأطراف لم تصل إلى أي اتفاق الذي يرضيهم بثلاثة على الرغم من انعقاد الاجتماع السادس لوزارة الخارجية ووزراء الري سنة 2021[4]، مما جعل الصراع لا زال قائما ومستمرا حول مياه نهر النيل.

الفقرة الثانية: النزاع المائي حول نهر السنغال

عرف نهر السنغال المتواجد على الحدود السنغالية الموريتانية، ازدهارا على مستوى الزراعة والرعي، إذ يضم النهر مراعي طبيعية بالإضافة على تواجد الثروة السمكية، مما مكن هذا النهر من العمل على إنتاج محصولين في السنة، أمام هذه الازدهار تم العمل

---

[1] شيماء شوقي زهري زايد، علاء عبد الحفيظ محمد محمد، معمر رتيب عبد الحافظ، الأوضاع القانونية للأنهار والمجاري المائية الدولية في قارة أفريقيا، مرجع سابق، ص 454.

[2] نور علي قاسم، أزمة د النهضة بين مصر وإثيوبيا، مجلة حمورابي للدراسات، المجلد الثاني، العدد 45، 2023، ص 123.

[3] محمد سمير مصطفى، الأمن المائي والعجز الغذائي العربي: الواقع الراهن وأسباب الفشل مع خطة مقترحة لزيادة مستوى الأمن المائي العربي حتى عام 2050، مجلة بحوث اقتصادية، العد 78 – 79، 2017، ص 170.

[4] الصادر جراية، المنظورات القانونية والسياسية للصراع الدولي حول مياه نهر النيل: دراسة في أزمة سد النهضة بين إثيوبيا ومصر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 2، شتنبر 2022، ص 74.

على إنشاء سدين "دياما ومانتالي"، وتقدر مساحتهما ب375 ألف هكتار، إذ يعمل المشروع لإنتاج السنغال ما يقارب 440 ألف هكتار وفي موريتانيا يصل هذا العدد إلى 110 ألف هكتار[1].

يشكل النزاع السنغالي الموريتاني من بين أهم النزاعات المائية بدول القارة الإفريقية، لأن المياه المشتركة بين البلدين، هي من الأولويات الأساسية للسياسة الخارجية للدولتين، نظرا للعمق التاريخي لنهر السنغال[2].

وتكمن أهمية نهر السنغال المعروف قديما عند العرب بنهر صنهاجة، بأهميته الاقتصادية، لكونه يعد من أهم الأنهار بالقارة الإفريقية، ويمر من السنغال، وغينيا وموريتانيا، ويصل طوله إلى 1641 كم، ويرجع تاريخ النهر إلى القرنين 13 و14 الميلاديين، إذ كان يتم استخدام النهر لتسهيل العمليات التجارية، كما أنه كان يتميز برواسب الذهب مما جعله يحمل كذلك اسم نهر الذهب[3].

وتشترك في مياه نهر السنغال أربع دول، هي مالي وغينيا وموريتانيا والسنغال، وقد عملت كل من السنغال وموريتانيا ومالي سنة 1972 إلى إنشاء هيئة تعنى بتنمية حوض نهر السنغال، مع توقيع اتفاقية تتعلق بإنشاء هذه الهيئة، كما تم إحداث آليات قصد التعاون بينهما، وفي سنة 2006 التحقت غينيا بهذه الهيئة[4].

إلى أن هذه الهيئة لم تعمل على منع الصراع حول نهر السنغال، وهو الصراع الذي انطلق في بداية الثمانينيات بين موريتانيا والسنغال حول مسألة ترسيم الحدود المائية المشتركة[5].

وترجع أسباب الصراع ما بين موريتانيا والسنغال على نهر السنغال الحدودي، إلى الجماعات التي تعيش بجانب حوض النهر، والتي تضم جماعات إثنية من كلا البلدين[6]، على الرغم من أن هناك أسباب أخرى مرتبطة بالمستعمر.

ولم يعد هذا الصراع كما كان سابقا، إذ إنه عرف تراجع جراء الدور الذي لعبه الرئيس السنغالي السابق عبد الله واد، من حيث الوساطة التي قام بها بين الفرقاء السياسيين بموريتانيا، والتي انتهت بتوقيع اتفاقية داكار سنة 2009، مما أنهى خلافا دام أشهرا ما بين المؤيدين للانقلاب الذي أدى بإسقاط الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ عبد الله من الحكم ومعارضي الانقلاب[7]، مما جعل نسبة النزاع بين البلدين حول المياه المشتركة تعرف انخفاضا في التوتر.

---

[1] مرجع سابق، ص 458.

[2] عبد الأمير عباس الحيالي، أبعاد الصراع الموريتاني – السنغال في حوض نهر السنغال، مجلة الفتح، العدد 34، 2008، ص 15.

[3] الصادق أبوعجيلة أبو غنيمة، الوجود الاستعماري الفرنسي في السنغال في الفترة ما بين (1854 – 1865)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 25، شتنبر 2022، ص 144 – 145.

[4] عبد الكريم داود، النزاع العراقي – السوري – التركي على مياه دجلة والفرات: قراءة جيوبوليتكية، مجلة سياسات عربية، العدد 62، المجلد 11، ماي 2023، ص 57.

[5] تقرير الفريق العالمي رفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، مسألة بقاء، بدون ذكر سنة النشر، ص 35.

[6] فؤاد بوشلاغم، بشير سعدوني، النزاع الحدودي بين السنغال وموريتانيا ما بين 1989 – 1991، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 6، العدد 1، 2022، ص 1251.

[7] سيدي ولد عبد الملك، تقرير دور حقل الغاز المشترك في إنهاء الخلافات بين موريتانيا والسنغال، مركز الجزيرة للدراسات، 2019، ص 8.

خاتمة:

شهدت القارة الإفريقية مجموعة من الأزمات منها ما يرتبط بالوضع الصحي والحروب والمجاعة، ومنها ما يرتبط بالوضع المائي، فإفريقيان على الرغم من غناها الطبيعي والثروات التي تتوفر عليهما الأراضي الأفريقية، فإنها تعرف نسبة كبيرة من حيث منسوب الموارد المائية.

وقد أدى ضعف الموارد المائية بدول القارة الإفريقية، إلى نشوف نزاعات حدودية بين الدول، كالنهر السنغال، ونهر النيل، ونهر الكونغو... مما أسهم في توتر الصراعات بين هذه الدول، على الرغم من المجهودات القانونية الممثلة في توقيع على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات، إلا أن الحاجة إلى هذه المادة الحيوية فشلت كل تلك الاتفاقيات في تسوية النزاعات بين الأطراف المعنية، خاصة أن المياه هي المصدر الأساسي للتنمية الشاملة.

الاستنتاجات:

- النزاعات المائية في افريقيا مرتبطة بمزيج من العوامل الطبيعية والسياسية والتاريخية.
- الاتفاقيات الدولية القائمة غالبا ما تفتقر لآليات فعالة لحل النزاعات وإنفاذ الالتزامات.
- ضعف الثقة بين الدول وتباين أولوياتها التنموية يحد من فرص التوصل إلى حلول مستدامة.
- التعاون المائي يمكن أن يشكل مدخلا لتعزيز السلم الإقليمي إذا ما توفرت الإرادة السياسية.

الاقتراحات:

- تعزيز دور المنظمات الإقليمية في الوساطة وحل النزاعات المائية.
- تطوير آليات إلزامية لتنفيذ الاتفاقيات المائية ومراقبة الالتزام بها.
- إدماج التكنولوجيا الحديثة في مراقبة وإدارة الموارد المائية المشتركة.
- تبني مقاربة تشاركية تشمل الدول والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص.

لائحة المراجع:

✓ **الكتب**

- مهران, م. م .(2023) .التحكيم في منازعات الانهار الدولية .مصر: جامعة الاسكندرية.

✓ **الرسائل الجامعية**

- نقور, و .(2023-2024) .النظام القانوني للمياه العابرة للحدود .مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق .جامعة عين تموشنت- بلحاج بوشعيب، كلية الحقوق.

✓ **المجلات**

- حسن ,ح, 2022) .غشت .(أزمات المناخ ومستقبل الصراعات في افريقيا .آفاق استراتيجية.(6)
- زايد, ش. ش., محمد محمد, ع & ,.معمر رتيب , ع ,2024) .أكتوبر .(الاوضاع القانونية للانهار والمجاري المائية الدولية في قارة افريقيا .مجلة البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل.(2)8 ,
- الصادر جراية. (شتنبر, 2022). المنظورات القانونية والسياسية للصراع الدول حول مياه نهر النيل: دراسة في أزمة سد النهضة بين إثيوبيا ومصر. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 13(2).
- الصادق أبو عجيلة أبو غنيمة. (شتنبر, 2022). الوجود الاستعماري الفرنسي في السنغال ما بين الفترة (1854-1865). مجلة العلوم الانسانية (25).
- شيماء شوقي زهري زايد، علاء عبد الحفيظ محمد محمد، و عبد الحفيظ معمر رتيب . (أكتوبر, 2024). الاوضاع القانونية للانهار والمجاري المائية الدولية في قارة افريقيا. مجلة البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل، 8(2).
- عبد الامير عباس الحيالي. (2008). ابعاد الصراع الموريتاني-السنغال في حوض نهر السنغال . مجلة الفتح(34).
- عبد الكريم داود. (ماي, 2023). النزاع العراقي-السوري-التركي على مياه دجلة والفرات: قراءة جيوبولتيمية. مجلة سياسات عربية، 11(62).
- عبد الناصر السيد محمد الجهاني. (2020). تسوية النزاع المصري الاثيوبي حول مشروع سد النهضة: بين عدم الكفاية في قواعد القانون الدولي وتعذر التطبيق. مجلة دراسات: علوم الشريعة والقانون ، 47(4).
- عدنان عمران جايد، و صبوح صقر. (2022). قانونية إنشاء سد النهضة على نهر النيل والمشكلات التي تواجه دول المجرى والمسؤولية الدولية لاثيوبيا وطرق حل النزاع. مجلة ابن خلدون للدراسات والابحاث، 2(12).
- فؤاد بوشلاغم، و بشير سعدوني. (2022). النزاع الحدودي بين السنغال وموريتانيا ما بين 1989-1991. المجلة التاريخية الجزائرية، 6(1).
- مليكة اسماعيلي علوي. (2024). الحماية القانونية للموارد المائية في التشريع المغربي. Journal of the Gepolotics and Geostrategic Intelligence، 4(4).

- نور علي قاسم. (2023). أزمة سد النهضة بين مصر وإثيوبيا. مجلة حمورابي للدراسات، 2(45).

✓ **التقارير**

- (بدون ذكر سنة التشر). تقرير الفريق العالمي رفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، مسالة بقاء .
- سيدي ولد عبد الملك. (2019). تقرير دور حقل الغاز المشترك في إنهاء الخلافات بين موريتانيا والسنغال. مركز الجزيرة للدراسات.

الأسرة والصحة النفسية والاجتماعية في بلدان الجنوب

د. عبد المنعم الكعيوش / د. إبراهيم النحاس / د. ياسين الكعيوش
abdelmounim.kiouach@usmba.ac.ma
nehassbrahim@gmail.com
yassinekiouach@gmail.com
جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس
المملكة المغربية

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى دراسة دور الأسرة في تعزيز الصحة النفسية والاجتماعية في بلدان الجنوب، حيث تُعد الأسرة نظامًا أساسيًا لتشكيل شخصية الفرد ذاتيا واجتماعيا وتنمية صحته النفسية. وتكمن أهمية الموضوع في قدرة الأسر على مواجهة التحديات الاقتصادية والصراعات الاجتماعية والإقليمية، بالإضافة إلى محدودية الوصول إلى الموارد الأساسية، مما يؤثر سلبًا على استقرارها ودورها في التنمية المستدامة. تركز الدراسة على إشكالية أساسية تتبلور في السؤال التالي: ما دور الأسرة في تعزيز الصحة النفسية والاجتماعية، رغم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها بلدان الجنوب؟ تسلط النتائج الرئيسية للمداخلة الضوء على أهمية اتباع أساليب التربية الوالدية السليمة في تطوير شخصية متوازنة نفسيا واجتماعيًا، مع التأكيد على الدور المحوري للأسرة في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي، لاسيما في فترات الأزمات. كما تُبرز الدراسة أن تفكك الأسرة والصراعات الداخلية يمثلان تهديدًا جوهريًا للصحة النفسية، في حين أن الأنماط التفاعلية الفعالة داخل الأسرة والقيم الثقافية الإيجابية تسهم بشكل كبير في تقوية التماسك الاجتماعي ودعم الاستقرار النفسي. وبذلك، توصي الدراسة بضرورة تطوير برامج إرشاد وتوعية تستهدف الأسر لتطوير آليات العمل الإيجابية داخل الأسرة، وتشجيع التدخلات النفسية والاجتماعية التي تأخذ بعين الاعتبار السياق الثقافي والاجتماعي لبلدان الجنوب. كما تبرز الحاجة إلى تثمين السياسات الحكومية التي تدعم الاستقرار الأسري، بما يضمن مساهمتها الفعالة في التنمية المستدامة. وبالتالي، تؤكد الدراسة أن الأسرة ليست فقط محورًا أساسيًا للصحة النفسية والاجتماعية، ولكنها أيضا عامل رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة في مجتمعات بلدان الجنوب.

الكلمات المفتاحية: الأسرة، الصحة الاجتماعية، التنمية المستدامة، الصحة النفسية، جودة الحياة

Family and Psychosocial Health in the Global South

Abstract

This paper aims to examine the role of the family in promoting psychosocial health in the Global South, as the family serves as a fundamental system for shaping individual personality both intrapersonally and socially while fostering mental well-being. The significance of this topic lies in families' ability to navigate economic challenges, social and regional conflicts, and limited access to essential resources, all of which negatively impact their stability and developmental role. The study's central question revolves around how families contribute to strengthening psychosocial health despite the economic and social challenges facing the Global South ? The key findings highlight the importance of adopting healthy parenting practices to foster a psychologically and socially balanced personality, emphasizing the family's crucial role in providing psychological and social support, particularly during crises. The study also underscores that family disintegration and internal conflicts pose a substantial threat to mental health, whereas effective family interactions and positive cultural values significantly enhance social cohesion and psychological stability. Accordingly, the study recommends the development of guidance and awareness programs targeting families to cultivate positive family dynamics and encourage psychosocial interventions that consider the cultural and social context of the Global South. Furthermore, it stresses the importance of reinforcing governmental policies that support family stability, ensuring their active contribution to sustainable development. Ultimately, this paper highlights that the family is not only a cornerstone of psychosocial health but also a key driver of sustainable development and improved quality of life in Global South societies.

Keywords: Family, Social Health, Sustainable Development, Mental Health, Quality of Life

1. مقدمة

تعدّ الأسرة الحجر الأساس في بناء المجتمعات، وتعتبر أحد العوامل الأساسية التي تسهم في تكوين شخصية الفرد وتحقيق صحته النفسية والاجتماعية، وفقًا لنظرية التعلق (Bowlby, 1969)، والتي تبين أهمية الروابط العاطفية المبكرة في تشكيل الشخصية والقدرة على التكيف مع التحديات النفسية. إضافةً إلى ذلك، تشدد نظرية الأنظمة الأسرية (Bowen, 1978)، على تأثير التفاعلات بين أفراد الأسرة في الصحة النفسية الفردية والجماعية. في السياق ذاته، أظهرت دراسات بومريند Baumrind (1967) أن أساليب التربية الوالدية المتوازنة تساهم في بناء شخصية مستقرة نفسيًا واجتماعيًا. ففي بلدان الجنوب مثلا، تواجه المجتمعات تحديات متزايدة تتنوع بين الأزمات الاقتصادية الحادة، وعدم الاستقرار الاجتماعي، والصراعات الإقليمية المستمرة. هذه التحديات تفرض ضغوطًا كبيرة على استقرار الأسر وتماسكها، مما ينعكس سلبا على الصحة النفسية للأفراد، خاصة الفئات الأكثر هشاشة مثل الأطفال، والنساء، وكبار السن. في مقابل ذلك، تشير دراسة (Ho et al., 2022) إلى أن الأسرة تلعب دورًا أساسيًا في التكيف مع هذه الأزمات في دول الجنوب، حيث تشكل مرونة التربية التي تمارسها الأسر عامل حماية نفسي يخفف من تأثير الضغوط الخارجية. ويساهم الدعم العاطفي والتكيف الجماعي في تعزيز الصلابة النفسية للأسرة، مما يجعلها أكثر قدرة على مواجهة الأزمات.

في ظل الظروف والتحديات التي تواجهها دول الجنوب، يؤدي فقدان الاستقرار الأسري إلى تقليل قدرة الأسرة على تلبية احتياجات أفرادها من الدعم النفسي والاجتماعي، مما ينعكس سلبًا على صحتهم النفسية (Bowlby, 1988). لذلك، قد يصبح دور الأسرة أكثر أهمية في توفير بيئة داعمة تسهم في تحقيق التوازن النفسي والاجتماعي لأفرادها. فالأسر في هذه المجتمعات ليست مجرد وحدات اجتماعية معزولة أو كيانات ثابتة، بل هي منظومات متغيرة ومتفاعلة تتكيف باستمرار مع الظروف المحيطة بها وتتفاعل معها. وهذا يعني أنها تتأثر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي الوقت نفسه تؤثر فيها. مما يجعلها عنصرًا محوريًا في تجويد الصحة النفسية والاجتماعية للفرد، سواء من خلال توفير الدعم الوجداني أو تقوية الشعور بالانتماء والاستقرار. قد يتطلب هذا الأمر في سياقه الثقافي والاجتماعي إلى تبني استراتيجيات تدعم الاستقرار الأسري وتنمية الفرد (Lazarus & Folkman, 1984). من هنا تظهر أهمية دراسة تأثير الأسرة على الصحة النفسية والاجتماعية للأفراد في بيئة مليئة بالتحديات.

في السياق نفسه، يشير نموذج النظم البيئية (Bronfenbrenner, 1979) إلى أن البيئة المحيطة، بما فيها الأسرة، لها تأثير كبير على التطور النفسي والاجتماعي للفرد. حيث تعتبر الأسرة محورية في اكتساب الأفراد لهويتهم النفسية والاجتماعية، وخاصة في الفترات التي تشهد أزمات أو صراعات اجتماعية واقتصادية. وقد أكدت عدة دراسات أن أساليب التربية الوالدية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على توازن الصحة النفسية والاجتماعية للأفراد (Kiouach, 2024)، كما أن التفاعلات الأسرية الإيجابية تسهم في تقوية التماسك الاجتماعي وتحقيق الاستقرار النفسي (Sroufe, 2005). بناءً على هذا التصور، يناقش البحث إسهام الأسرة في دعم الصحة النفسية والاجتماعية للأفراد رغم التحديات التي تواجهها. كما يركز على أساليب التربية، باعتبارها عوامل مؤثرة في تحسين التكيف النفسي والاجتماعي.

بناء عليه، تتبلور إشكالية هذا البحث في السؤال التالي: ما دور الأسرة في تعزيز الصحة النفسية والاجتماعية، رغم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها بلدان الجنوب؟ وانطلاقًا من ذلك، يطرح البحث مجموعة من الأسئلة المتفرعة، من بينها:

- ✓ كيف تساهم أساليب التربية الوالدية المتوازنة في تحسين الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال؟
- ✓ ما تأثير التفاعلات الأسرية الإيجابية على التماسك الاجتماعي والاستقرار النفسي؟

- ✓ هل يؤدي تفكك الأسرة والصراعات الداخلية إلى انعكاسات سلبية على الصحة النفسية للأفراد؟
- ✓ كيف تساهم التدخلات النفسية والاجتماعية المستندة إلى السياق الثقافي والاجتماعي في تعزيز استقرار الأسرة وصحتها النفسية؟

للإجابة على هذه التساؤلات، يعتمد البحث على المنهج التحليلي النقدي، حيث سيتم استعراض الدراسات السابقة وتحليل النظريات النفسية والاجتماعية التي تناولت دور الأسرة في تعزيز الصحة النفسية والاجتماعية. كما سيتم التركيز على كيفية تأثير أساليب التربية الوالدية والتفاعلات الأسرية على استقرار الأسرة وتماسك أفرادها نفسيا في بلدان الجنوب، إلى جانب استعراض نماذج من الممارسات الأسرية الفعالة، وصولًا إلى تقديم استراتيجيات تعزز دور الأسرة في تحسين الصحة النفسية والاجتماعية رغم التحديات القائمة.

2. دور أساليب التربية الوالدية في تعزيز الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال

حظيت دراسة أساليب التربية الوالدية وتأثيرها على الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال باهتمام كبير في السنوات الأخيرة. وتشير مجموعة من الدراسات الحديثة إلى أن أساليب التربية الوالدية المتوازنة، وخاصة تلك التي تجمع بين الدفء الوجداني والانضباط التربوي الواضح، حيث تسهم بشكل إيجابي في تحقيق رفاهية الأطفال داخل الأسرة (Garcia et al., 2019). كما تسهم في تحسين الرفاهية الذهنية والنفسية والاجتماعية لدى الأفراد أثناء انتقالهم من المراهقة إلى مرحلة البلوغ (Wills, 2013). ومنه، تؤكد هذه المعطيات أهمية الأساليب التربوية في تطوير المرونة الذهنية وتعزيز السلوك الإيجابي لدى الأطفال، الأمر الذي يمكنهم من التكيف مع المتغيرات البيئية المختلفة والتعامل بفعالية مع الظروف الطارئة. وفي السياق نفسه، أقترحت دراسة جارسيا وآخرون (2019) نموذجا تربويا يوسع التصنيف التقليدي لأساليب التربية الوالدية، من خلال إدراج أسلوب التربية المتساهلة إلى جانب كل من الأسلوبين الاستبدادي والحازم، حيث كشفت نتائج الدراسة، التي شملت مراهقين من سياقات ثقافية متعددة، أن ارتفاع الدفء الوجداني الأبوي وانخفاض الصرامة الأبوية يرتبطان إيجابيًا بمستويات أعلى من الرفاهية النفسية. وتدعم هذه النتائج فرضية أن التربية المتساهلة، القائمة على التوازن بين المودة والتوجيه، تساهم في تعزيز الصحة النفسية للأطفال عبر مختلف البيئات الثقافية.

من جهة أخرى، أظهرت نتائج دراسة فلوجاس-كونتريراس وآخرون (2019)، أن التدخلات القائمة على التكنولوجيا في تطوير أساليب التربية الوالدية كان لها تأثير مهم في تحسين الرفاهية العاطفية لكل من الوالدين والأطفال (Flujas-Contreras et al., 2019). في ضوء هذه النتائج، تتأكد أهمية تبني أسلوب تربوي متوازن يدمج الأدوات الرقمية الحديثة لدعم التفاعل الأسري، وبناء عليه، فإن استخدام التكنولوجيا في برامج دعم أساليب التربية الوالدية يمكن أن يسهم بشكل إيجابي في تعزيز الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال من خلال تحسين التواصل الوجداني وتنمية مهارات الضبط الذاتي لديهم، الأمر الذي قد تفتقر إليه أسر مجتمعات دول الجنوب.

استمرارًا في الطرح ذاته، أوضحت دراسة بنسيني ديلغادو وزملائه (Benseny Delgado et al., 2024) تأثير أساليب التربية على الرفاهية العائلية في الأسر التي لديها أطفال مصابون بالتوحد. ووجدت الدراسة أن التربية القائمة على الدفء والتفاعل الوجداني ترتبط إيجابيا بتحسن الصحة النفسية لكل من الطفل والأسرة، بينما ترتبط الأساليب الصارمة والمعتمدة على العنف، أو تلك التي تتسم بالحماية الزائدة أو التساهل المفرط، بأسوأ النتائج على مستوى نفسية الأطفال. وتدعم هذه النتيجة الفكرة القائلة بأن التربية الحازمة تسهم في تعزيز الصحة النفسية للأطفال المصابين بالتوحد، بالإضافة إلى تحسين الأداء العام للأسرة. ومن جهة أخرى، تناول بودمان وماير (Bodman & Meyer, 2024) دور أساليب التربية الوالدية في الأسر التي لديها أطفال مصابون

باضطراب نقص الانتباه وفرط الحركة (ADHD)، أظهرت نتائج دراستهم أن التدخلات الثقافية الحساسة، التي تهدف إلى تقليل الوصمة الاجتماعية وتعزيز الوعي حول ADHD، كانت أساسية لتحسين رفاهية الأمهات. كما أشارت الدراسة إلى أن الأمهات اللاتي اعتمدن استراتيجيات تربوية حازمة، تجمع بين الدعم الوجداني والدفاع عن حقوق أطفالهن، تمكّن من تحقيق نتائج إيجابية تعود بالفائدة على أفراد الأسرة ككل.

في سياق آخر، حدد ندينجينغوما ومعاونيه (Ndengeyingoma et al., 2022) أربعة أبعاد أساسية للتربية الفعالة، تشمل الوعي بالانفعالات، وتوفير الدعم، وأسلوب التربية المتبع، وإدارة الضغوط البيئية، من أجل تطوير مهارات التعلم الاجتماعي والانفعالي لدى الأطفال. في حين أوضحت دراسة (Liu et al., 2024) أن التربية الوالدية التي تدعم الاستقلالية تسهم في تطوير إيجابي في التعاطف الذاتي والمرونة النفسية لدى المراهقين، بينما يرتبط التحكم النفسي بنتائج سلبية. أما فيما يتعلق بتأثير التربية القائمة على الذكاء الوجداني، فقد أظهرت دراسة(Yazar & Dost, 2024) حول ممارسات الآباء تجاه الأطفال في سن ما قبل المدرسة في تركيا، إلى أن الآباء الذين يتمتعون بوعي انفعالي أكبر كانوا أكثر قدرة على تعليم أطفالهم كيفية تنظيم انفعالاتهم وفهمها وإدراتها. وقد أبرزت النتائج أن الذكاء الوجداني لدى الوالدين يسهم في خلق بيئة داعمة ومحفزة لتحقيق الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال، مما يؤكد أهمية تطوير الوعي بالانفعالات لدى الآباء ضمن استراتيجيات التربية الفعالة.

أما على مستوى التأثيرات السلبية للأساليب غير الفعالة وغير المتوازنة للتربية الوالدية، تشير دراسة (Mousa et al., 2024) إلى أن غياب التربية الإيجابية، لاسيما في ظل استخدام أساليب قائمة على الانضباط غير المتسق، يسهم في ارتفاع خطر التعلق المفرط بالتكنولوجيا لدى المراهقين، في حين أظهرت نتائج الدراسة أن اعتماد التربية الإيجابية يعد عاملا وقائيا يسهم في الحد من مستويات إدمان الإنترنت، تُبرز هذه النتيجة دور الوالدين في توفير بيئة صحية ومنظمة ومتوازنة في ظل التحديات الرقمية. في السياق نفسه، تناولت دراسة (Fiani et al., 2024) أهمية الحماية الأبوية في البيئات الافتراضية، حيث أكدت أن استراتيجيات الإشراف التربوي التكيفي في منصات الواقع الافتراضي تسهم في خلق تجارب اجتماعية أكثر أمانًا للأطفال، مما يعزز تفاعلهم الصحي في العالم الرقمي.

من جهة أخرى، دراسة أظهرت (Chen & Li, 2024)، أن التربية الإيجابية والمتوازنة تسهم في تحسين التواصل بين أفراد الأسرة، حتى في الأسر الممتدة التي تعتمد على التقنيات الرقمية الحديثة للحفاظ على الروابط الأسرية، مما يدعم الصحة النفسية للأطفال في ظل التحولات الاجتماعية الحديثة. بدورها كشفت دراسة (Michelson et al., 2021) عن الدور المحوري الذي لعبته أساليب التربية الداعمة خلال جائحة COVID-19، حيث ساعدت الأسر على التكيف مع الضغوط النفسية والاجتماعية من خلال تحقيق المرونة النفسية والتكيف مع التغيرات المفاجئة.

نستخلص من ذلك أن التربية الوالدية الحازمة، التي تجمع بين الدفء الوجداني، والحدود الواضحة، والدعم المعرفي والوجداني، لا تساهم فقط في تعزيز الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال، بل أيضًا في حمايتهم من التحديات المعاصرة، سواء في الحياة اليومية أو في ظل الأزمات العالمية. كما تؤكد الدراسات الحديثة على أهمية تبني أسلوب تربوي شامل يجمع بين التربية القائمة على الذكاء الوجداني والمرونة النفسية، لما لذلك من أثر إيجابي في تعزيز جودة التفاعلات الأسرية ودعم النمو السليم للأطفال. وتكتسي هذه المقاربة أهمية خاصة في بلدان الجنوب التي تعاني من تحديات اقتصادية واجتماعية معقدة. ففي هذه البيئات، يصبح التفاعل الوالدي الإيجابي، الذي يعتمد على الدعم العاطفي والانضباط والحزم في التربية، عاملاً حاسمًا في تنمية مهارات التكيف والمرونة النفسية لدى الأطفال. كما أن التربية الوالدية المتوازنة، التي تجمع بين الحزم والتعاطف، توفر للأطفال إحساسًا بالأمان والاستقرار الوجداني، مما

يساعدهم على مواجهة الأزمات المتكررة. وبالتالي، فإن تعزيز هذه الممارسات التربوية قد يمثل استثمارًا جوهريًا في الصحة النفسية والاجتماعية للأجيال القادمة، خاصة في السياقات المضطربة التي تميز بلدان الجنوب.

3. تأثير التفاعلات الأسرية الإيجابية على التماسك الاجتماعي والاستقرار النفسي للأفراد

تعد التفاعلات الأسرية الإيجابية من العوامل الحاسمة في تقوية التماسك الاجتماعي والاستقرار النفسي للأفراد، لا سيما في البيئات التي تواجه تحديات اجتماعية واقتصادية، مثل بلدان الجنوب. حيث تساهم في بناء روابط قوية داخل الأسرة، مما يدعم القدرة على مواجهة التحديات النفسية والاجتماعية. فقد توصلت دراسة (Henríquez & Urzúa, 2023)، إلى أن اندماج الأفراد مع المجتمع المضيف يسهم في تحسين الرفاه النفسي لدى المهاجرين، وذلك من خلال التفاعل الاجتماعي الإيجابي والشعور بالانتماء الوجداني. وتبرز هذه النتائج أهمية العلاقات الأسرية الداعمة في تقوية الشعور بالانتماء والاستقرار العاطفي، مما ينعكس إيجابيًا على الذكاء الوجداني والصحة النفسية للأفراد وجودة حياتهم(Kiouach & Zarhbouch, 2024). ففي ظل الأزمات المتزايدة التي تواجه مجتمعات دول الجنوب، يظهر دور التماسك الاجتماعي والقدرة المجتمعية على الصمود كعاملين أساسيين في تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي لشعوب هذه البلدان. فقد أظهرت عدة دراسات أن الرفاه المجتمعي ورأس المال الاجتماعي يمثلان عنصرين حاسمين في تعزيز القدرة على التكيف، خاصة خلال أزمات عالمية مثل جائحة كوفيد-19(Valinejad et al., 2023). وتؤكد هذه الأبحاث أن الأسر التي تعتمد على روابط عائلية قوية وممارسات تربوية داعمة تساهم في تنمية مهارات التكيف لدى أفرادها، مما يحسن قدرتهم على التعامل مع الضغوط النفسية والاجتماعية (Bronfenbrenner, 2005).

من جهة أخرى، فإن تحسين أساليب التواصل الفعال والدعم العاطفي داخل الأسرة يلعب دورًا محوريًا في بناء رأس المال الاجتماعي، وهو عنصر حاسم في تحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار النفسي داخل المجتمعات (Putnam, 2000). وبذلك، يتضح أن الأسرة ليست مجرد وحدة اجتماعية، بل تشكل لبنة أساسية في ترسيخ قيم التعاون والتآزر، مما يسهم في تقوية المرونة النفسية والاجتماعية، خاصة في بلدان الجنوب حيث تتفاقم التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

في هذا السياق، تظهر أهمية الروابط الاجتماعية المتينة في تعزيز الصحة النفسية للأفراد والمجتمعات، خصوصًا في مواجهة الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية. كما يعد التماسك الاجتماعي والتفاعلات الأسرية الإيجابية من العوامل الحاسمة في تحسين الصحة النفسية والاستقرار الاجتماعي، خاصة بين الفئات الهشة. إذ تشير دراسة (Kim et al., 2023) حول الفئات المهمشة، أن العزلة الاجتماعية يمكن أن تشكل عائقًا أمام التعافي النفسي بعد الصدمات، لا سيما لدى الفئات الأكثر عرضة للضغوط مثل النساء في البيئات الهشة. وقد بينت نتائج هذه الدراسة أن التماسك الاجتماعي على مستوى المجتمعات المحلية يلعب دورًا محوريا في التأثير على العلاقة بين ضغوط الاندماج والنمو ما بعد الصدمة، مما يعني أن الروابط المجتمعية القوية يمكن أن تخفف من الشعور بالوحدة وتعزز القدرة على التكيف النفسي.

في هذا الإطار، تؤكد دراسة (You, 2023) أن الظروف الاجتماعية والتاريخية تؤثر بشكل مباشر على أنماط السلوك الفردي عبر الأجيال، حيث أظهرت أن التغيرات المجتمعية والتاريخية تسهم في تشكيل مسارات السلوك الإجرامي، وهو ما يرتبط بالنسيج الاجتماعي الأوسع، بما في ذلك التفاعلات الأسرية ومدى تماسك المجتمعات. ففي سياق دول الجنوب، حيث تواجه الأسر تحديات متعددة مثل الفقر وعدم الاستقرار السياسي والصراعات الاجتماعية (UNICEF,2022 ; World Bank, 2023 ; WHO, 2023 ; UNDP,2023 ; Amnesty, 2023)، يصبح تعزيز الروابط الأسرية والمجتمعية ضرورة ملحة.

فالتواصل الفعال والدعم الوجداني داخل الأسرة في هاته المجتمعات، لا يسهم فقط في تحسين التكيف الفردي مع الضغوط، ولكنه يعزز أيضًا رأس المال الاجتماعي، مما يساهم في بناء مجتمعات أكثر استقرارًا نفسيًا واجتماعيًا. وبناءً عليه، يمكن اعتبار التفاعلات الأسرية الإيجابية والتماسك المجتمعي ركيزتين أساسيتين لتقوية الصحة النفسية في بلدان الجنوب، حيث تلعب الأسر دورًا محوريا في توفير بيئة داعمة تساعد الأفراد على مواجهة التحديات وتحسين مرونتهم النفسية.

إن دول الجنوب تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية متزايدة، مما يستدعي تقوية أسس الصحة النفسية والاجتماعية داخل الأسر باعتبارها الركيزة الأساس لتحقيق التماسك الاجتماعي واستقراره. وفي ظل التغيرات الديموغرافية، ولا سيما تزايد نسبة كبار السن، يصبح دعم رفاهية هذه الفئة ضرورة ملحة، مما يفرض على الأسر تبني استراتيجيات رعاية متكاملة لضمان الصحة النفسية والاجتماعية لكبار السن وفقًا لمفهوم السعادة القومية الإجمالية (Dorji et al., 2024). ومن هذا المنطلق، تلعب الأسر دورًا محوريًا في تقديم الدعم الوجداني والاجتماعي لكبار السن، مما يقوي من شعورهم بالاستقرار والرفاه النفسي. إلى جانب ذلك، تُشير الأبحاث إلى أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية تؤثر على الصحة النفسية لكبار السن، حيث أظهرت دراسة (Kang & Kim, 2024) أن المستوى التعليمي والدخل المادي يؤثران بشكل مباشر على التقييم الذاتي للصحة لدى كبار السن، مما يعكس أهمية الاستقرار الاقتصادي ودعم فرص التعليم في تعزيز الرفاه النفسي والاجتماعي. كما أن المشاركة في النشاط البدني، والانخراط في الحياة الاجتماعية، والحفاظ على صحة الفم تسهم جميعها في تحسين جودة الحياة، مما يستدعي من الأسر تبني ممارسات تشجع هذه السلوكيات للحد من الآثار السلبية للضغوط الاقتصادية والاجتماعية.

وفي سياق آخر، تؤثر إعادة تطوير مشاريع الإسكان الاجتماعي بشكل كبير على رفاهية الأسر. فرغم أن تحسين البنية التحتية قد يجعل الظروف المعيشية أفضل، إلا أن عمليات الترحيل القسري، التي تشهدها بعض بلدان الجنوب، قد تؤثر سلبيًا على الاستقرار النفسي والتماسك الاجتماعي. ولذلك، فإن إشراك الأسر في اتخاذ القرارات المتعلقة بإعادة التوطين يسهم في التخفيف من حدة هذه التأثيرات وتعزيز الروابط الاجتماعية (Kim et al., 2024). علاوة على ذلك، يحظى دور الأبوين في تنمية الطفولة المبكرة أهمية متزايدة في ظل التغيرات الاجتماعية. فقد أثبتت الدراسات أن انخراط الآباء في رعاية الأطفال يسهم في تحسين تطورهم المعرفي والعاطفي والاجتماعي. غير أن العديد من الآباء في دول الجنوب يواجهون عوائق اقتصادية واجتماعية وثقافية تحد من مشاركتهم الفاعلة في تربية أبنائهم(Osborne & Ahinkorah, 2024) . لذا، فإن تبني سياسات داعمة للأبوة الإيجابية من شأنه تعزيز الاستقرار الأسري وضمان صحة نفسية واجتماعية أفضل للأطفال.

وبناء عليه، يتضح أن مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية في دول الجنوب تتطلب نهجًا أسريًا متكاملًا يشمل دعم كبار السن، وتعزيز السلوكيات الصحية، والمشاركة الفاعلة في التنمية المجتمعية، وتشجيع دور الأبوة الفاعلة. فالأسر القادرة على التكيف مع هذه المتغيرات يمكنها الإسهام في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق الاستقرار النفسي لأفرادها، مما ينعكس إيجابيًا على المجتمعات ككل.

من جانب آخر، أدى انتشار وسائل التواصل الاجتماعي إلى تغييرات جوهرية في طبيعة العلاقات الأسرية. حيث تشير دراسة (Lowry et al., 2016)إلى أن إخفاء الهوية عبر الإنترنت قد يسهم في تفشي سلوكيات سلبية مثل التنمر الإلكتروني، مما قد يضعف الروابط الأسرية ويؤثر على استقرار المجتمعات. وعلى النقيض من ذلك، فإن الاستخدام الواعي والإيجابي لهذه المنصات قد يسهم في تقوية التفاعل الأسري ودعم الرفاه النفسي والاجتماعي (Kiouach & Zarhbouch, 2021). ومع ذلك، يختلف تأثير هذا الاستخدام تبعًا للفجوة الرقمية، التي تساهم في تفاقم التفاوتات الاجتماعية في دول الجنوب. ويؤكد تشانغ ومعاونيه

(Chang et al., 2015) أن ضعف الوصول إلى التكنولوجيا يكبح من قدرة الأسر على التواصل الفعّال، مما يعيق بناء تماسك أسري قوي. بالإضافة إلى ذلك، تلعب القيم الثقافية دورًا أساسيًا في تحديد طبيعة هذه التفاعلات، حيث إن كل ثقافة قد تؤثر على طريقة تبادل المعلومات والدعم الوجداني بين أفراد الأسرة، مما يؤثر على استقرارها النفسي والاجتماعي، إذ توصلت دراسة (Kharbat et al., 2023)، إلى أن المجتمعات ذات التوجه الجماعي القوي تميل إلى تقوية الروابط الأسرية، مما يسهم في تحقيق الاستقرار النفسي والمجتمعي، خاصة خلال الأزمات.

بالإضافة إلى ذلك، تؤثر العوامل السياسية على مدى تفاعل الأسر مع مؤسسات المجتمع، مما ينعكس بشكل سلبي على استقرارها النفسي والاجتماعي، حيث يشير هيونغ ومعاونيه (Huang et al.,2020)، إلى أن الأسر في البيئات ذات الحريات المحدودة تعتمد بشكل أكبر على التماسك الداخلي لضمان الاستقرار النفسي، في حين تستفيد الأسر في البيئات الأكثر انفتاحًا من التفاعل مع المؤسسات الاجتماعية لتعزيز الدعم المجتمعي. وبذلك، فإن تقوية التفاعلات الأسرية الإيجابية في بلدان الجنوب يتطلب معالجة الفجوة الرقمية، ودعم القيم الثقافية التي تقوي التماسك الأسري، وفهم تأثير السياقات السياسية، مما قد يتطلب مزيدا من البحث لاكتشاف سبل تحقيق الرفاه النفسي والاجتماعي في هذه البيئات المتغيرة.

4. تأثير تفكك الأسرة والصراعات الداخلية على الصحة النفسية للأفراد

يشكل تفكك الأسرة وصراعاتها الداخلية تحديا كبيرًا للصحة النفسية في دول الجنوب، خاصة في المجتمعات المتأثرة بالصراعات، حيث تساهم بشكل كبير في تفاقم المشاكل النفسية. إذ تؤدي الصدمات المتوارثة عبر الأجيال، خاصة في المجتمعات ما بعد الصراع، إلى اضطرابات نفسية مثل القلق والاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة، مما يزيد من هشاشة الأسر (Pakbazi et al., 2024). وتتفاقم هذه الأوضاع في ظل محدودية خدمات الصحة النفسية، واللجوء إلى ممارسات علاجية تقليدية لا تستجيب بالضرورة للحاجات النفسية المعقدة لهؤلاء الأفراد (Shoib et al., 2024). حيث تؤكد عديد من الدراسات على أهمية تطوير استراتيجيات دعم تستند إلى الخصوصيات الثقافية والاجتماعية، لتقوية التماسك الأسري والحد من الآثار النفسية السلبية. إذ تشير دراسة (Pakbazi et al., 2024) إلى أن انهيار شبكات الدعم الأسري يقوي مشاعر الحزن والغضب والعجز، مما قد يؤدي إلى سلوكيات عدوانية وتعاطي المخدرات. وبالتالي يستوجب الأمر اعتماد آليات التكيف الفعالة، مثل الدعم الاجتماعي والممارسات العلاجية التقليدية، للمساعدة في التخفيف من هذه الآثار السلبية. كما قد تتجلى أهمية التدخلات النفسية والاجتماعية الحساسة ثقافيا لتحسين الصحة النفسية وتقوية التماسك الأسري في هذه المجتمعات.

في هذا الإطار، تشير دراسة (Lu et al.2021) إلى أن هجرة أحد الوالدين أو كلاهما تشكل عملية أسرية متغيرة وتفاعلية تؤدي إلى عدم الاستقرار الأسري، وتؤثر سلبًا على الصحة النفسية للأطفال، حيث أظهرت الدراسة أن الأطفال الذين يُتركون دون أحد الوالدين نتيجة الهجرة يعانون من مشكلات نفسية أكثر حدة مقارنة بنظرائهم في الأسر المستقرة. الأمر نفسه أكدته دراسة (Graham et al. 2015)، حيث وجدت أن الأمهات اللواتي يبقى أزواجهن في الخارج يعانين من اضطرابات نفسية حادة، لا سيما عندما يكون التواصل نادرًا أو عندما تنقطع التحويلات المالية. وفي السياق ذاته، تشير دراسة (García et al., 2024) إلى أن التوتر الثقافي الناجم عن النزوح من المناطق التي تواجه مشاكل وتحديات، فاقم الصراعات الأسرية والمشكلات النفسية بين أفراد العائلات المهاجرة. كما تشير دراسة (Cilliers et al., 2016) إلى أن الحروب الأهلية تؤدي إلى تفكك الروابط الاجتماعية، مما يفرض تكاليف نفسية كبيرة على الضحايا المشاركين في جهود المصالحة وجبر الضرر، حيث تساهم هذه المبادرات في تعزيز التماسك الاجتماعي والتسامح، لكنها لا تمنع من تفاقم المشاكل النفسية، مثل القلق والاكتئاب. وتعكس هذه الدراسات

الارتباط الوثيق بين عدم استقرار الأسرة والصحة النفسية، حيث يؤدي التفكك والصراعات الداخلية إلى ضغوط نفسية كبيرة، خصوصًا لدى الفئات الهشة مثل الأطفال والأسر النازحة. مما يؤكد ضرورة تطوير تدخلات تراعي الخصوصيات الثقافية للتخفيف من الآثار النفسية السلبية الناتجة عن تفكك الأسر في مجتمعات دول الجنوب.

من جهة أخرى، يؤثر تفكك الأسرة والصراعات الداخلية في دول الجنوب تأثيرًا عميقًا على الصحة النفسية للأفراد، حيث تبين الدراسات أن هذه العوامل تزيد من معدلات الاكتئاب، والقلق، والصدمات النفسية، خاصة بين الفئات الأكثر ضعفًا مثل: الأطفال، والنساء، والمهاجرين. ففي بوركينا فاسو، كشفت دراسة (Ismayilova et al.,2018) أن العنف الأسري يُعدّ من أبرز العوامل التي تؤثر على الصحة النفسية للأطفال، إذ يرتبط بارتفاع معدلات الاكتئاب وضعف تقدير الذات. وأشارت الدراسة إلى أن الجمع بين الإرشاد الأسري والتدخلات الاقتصادية يمكن أن يساعد في الحد من سوء المعاملة وتحسين الصحة النفسية للأطفال. في السياق نفسه، يواجه أفراد العائلات متعددة الثقافات بدول الجنوب مستويات أعلى من التوتر والعزلة الاجتماعية مقارنة بالعائلات أحادية الثقافة، مما يؤدي إلى تفاقم الاضطرابات النفسية، بما في ذلك التفكير الانتحاري (Kim et al., 2023). وفي هذا الإطار، أظهرت دراسة (Walker et al.,2023) في جنوب إفريقيا أن المهاجرين الكونغوليين والصوماليين يعانون من آثار التهميش والتمييز، مما يزيد من مستويات التوتر والاكتئاب لديهم. وأكدت الدراسة أن مشاعر الاغتراب تتجلى بشكل خاص في الأدوار الأسرية والاجتماعية، مما يعمّق أزمة الصحة النفسية لدى هذه الفئات.

بناءً عليه، يتضح أن تفكك الأسرة والصراعات الداخلية في بلدان الجنوب تترك آثارًا سلبية عميقة على الصحة النفسية للأفراد، حيث تكون هذه التأثيرات أكثر حدة لدى الأطفال، والنساء، والمهاجرين، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الاكتئاب، والقلق، والصدمات النفسية، وتعاطي المخدرات. ويؤكد البحث على ضرورة تبني تدخلات شاملة ومستهدفة، تتجاوز الحلول الفردية إلى استراتيجيات تعالج تفاعلات الأسرة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية، بهدف تحسين الصحة النفسية وتقوية التماسك الأسري.

5. دور التدخلات النفسية والاجتماعية المستندة إلى السياق الثقافي والاجتماعي في تعزيز استقرار الأسرة وصحتها النفسية

تلعب التدخلات النفسية والاجتماعية التي تراعي السياقات الثقافية والاجتماعية دورًا محوريًا في تحسين الصحة النفسية للأسرة واستقرارها، لا سيما لدى الفئات من السكان المهمشين مثل اللاجئين والسكان الأصليين. يشير سباس ومعاونيه (Spaas et al.,2022) إلى فعالية الرعاية المتكاملة للصحة النفسية داخل المدارس، حيث يتم دمج وجهات نظر الأسر اللاجئة في عمليات التقييم والتدخل. تعزز هذه المقاربة التمكين والمشاركة، وبالتالي تسهم في استعادة الشعور بالأمان والاستقرار بعد التعرض للصدمات، ومن خلال التفاعل مع تاريخ الهجرة والخلفيات الثقافية للأسر، تسعى هذه التدخلات إلى معالجة تعقيدات تجارب الأسر اللاجئة والمهاجرة، مما يعزز الصحة النفسية والرفاه النفسي لديهم. في السياق نفسه، تؤكد دراسة (Ponnapalli et al., 2023) على أهمية فهم التصورات الثقافية الخاصة بالمجتمعات الأصلية حول الرفاه الاجتماعي والنفسي للوالدين، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن رفاه الوالدين في هذه المجتمعات مرتبط بشكل وثيق برفاه أطفالهم، ويتأثر بالعلاقات الثقافية، والسياق الاجتماعي، والبُعد الروحي، وتؤكد نتائجها على ضرورة تطوير تدخلات تربوية تأخذ بعين الاعتبار البنية الأسرية والقيم الثقافية الخاصة بهذه المجتمعات. تعكس هذه الدراسات (Ponnapalli et al., 2023; Spaas et al., 2022) أن التدخلات النفسية والاجتماعية المستندة إلى السياق الثقافي والاجتماعي لا تساهم فقط في تحسين الصحة النفسية على المستوى الفردي، بل تعمل أيضًا على تقوية التفاعلات الأسرية وتعزيز الروابط الأسرية والاجتماعية، مما يؤدي إلى استقرار أسري أكبر ورفاه نفسي أكثر شمولًا.

في هذا الإطار، قام راثود Rathod ومعاونيه (2018) بفحص التدخلات النفسية الاجتماعية المتكيفة ثقافيًا للأشخاص المصابين بأمراض ذهنية من مجموعات الأقليات العرقية، وقد أظهرت النتائج أن التدخلات المتكيفة ثقافيًا كانت فعالة بالنسبة للمجموعات الأقلية في الدول الغربية والأشخاص من البلدان غير الغربية والبلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، وأكد هؤلاء الباحثون على أهمية الاحتفاظ بالمكونات العلاجية الأساسية أثناء تكييف التدخلات مع السياقات المحلية، مثل دمج اللغة والعادات المحلية. كما تم تصميم عدة تدخلات نفسية اجتماعية لتناسب السياقات الثقافية والاجتماعية خاصة بكل فرد، حيث أظهرت دراسة (Lam , 2009) أن دمج تدريب مهارات الوالدين مع العلاج السلوكي للأزواج ساهم في تقليل العنف الزوجي وتحسين العلاقة، مما أظهر أهمية الأساليب المتكاملة للأسر التي تواجه مشاكل إدمان الكحول. كما أظهرت دراسة (Ahmad-Abadi et al., 2017) أن العلاج الأسري القائم على على التواصل فعال في خفض الاعتماد المشترك بين الأزواج حيث يعاني أحد الشريكين من اضطراب تعاطي المواد المخدرة، مما يؤكد فعالية التدخلات الثقافية المناسبة في السياقات غير الغربية.

إضافة إلى ذلك، يُعد تحسين الصحة النفسية والاجتماعية داخل الأسر في دول الجنوب ضروريًا، حيث يرتبط التفاعل بين المعتقدات الثقافية، وانعدام الأمن الاقتصادي، وأنظمة الدعم الاجتماعي بتشكيل الرفاه النفسي للفئات الهشة، بما في ذلك النساء المسنات والشباب. ففي شمال غانا، تعاني المسنات المتهمات بالسحر من العزلة، مما يفاقم مشكلاتهن النفسية، خاصة في ظل غياب الدعم الاجتماعي والسياسات المناسبة، وتشير الدراسات إلى أن مواجهة الوصم الاجتماعي والتصورات الثقافية الخاطئة المرتبطة بهذه الظاهرة، وتحدي المعتقدات الثقافية الضارة، يمكن أن تحسن رعايتهن الصحية، وتساعد في إعادة دمجهن داخل أسرهن ومجتمعاتهن، مما يقوي شعورهن بالاستقرار والانتماء (Yakubu et al., 2024).

أما في تنزانيا، فقد عمّقت جائحة كوفيد-19 الأزمات الاقتصادية، مما أدى إلى زيادة الأعباء الملقاة على عاتق الشباب داخل الأسر؛ إذ اضطر العديد منهم إلى تحمل مسؤوليات إضافية داخل أسرهم بسبب الجائحة، مما أظهر أهمية التكافل الأسري في التخفيف من آثار الأزمات (Zuilkowski et al., 2024). وفي رواندا، ساهم نموذج العلاج الاجتماعي القائم على المجتمع (CBSH) في تحسين الصحة النفسية للأفراد المتأثرين بالصدمات من خلال تقوية الروابط بين أفراد المجتمع (Jansen et al., 2024)، مما يعكس الدور الحيوي للتفاعل الأسري والمجتمعي في معالجة التأثيرات النفسية للصدمات.

من ناحية أخرى، قد يشكل التطور التكنولوجي، ولا سيما تقنيات الواقع الممتد (XR)، بُعدًا جديدًا للتفاعل الاجتماعي، إلا أنه يحمل مخاطر، مثل الاعتداءات الرقمية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، التي قد تؤثر على الفئات الضعيفة، مما يستدعي الرفع من الوعي الرقمي داخل الأسر لحماية الصحة النفسية والاجتماعية (Baldry et al., 2024). وعلى صعيد آخر، تسهم وسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل الهوية الشخصية، حيث تواجه النساء ضغوطًا لإظهار صور مثالية عن الذات، مما قد يؤثر على توازنهن النفسي، وهنا يبرز دور الأسرة في دعم التفاعل الإيجابي وتشجيع الأصالة بدلاً من الامتثال للمعايير المجتمعية المفروضة (Dennehy et al., 2024)، ولقد برزت أهمية هذه المنصات خلال جائحة كوفيد-19 في دعم المبادرات المجتمعية، ما يؤكد قدرة العائلات على تسخير التكنولوجيا لتعزيز الترابط الاجتماعي، شريطة إدارتها بوعي ومسؤولية (Alvarado Garcia et al., 2023).

6. خلاصة

حاولنا من خلال هذه البحث إبراز دور الأسرة في دعم الصحة النفسية والاجتماعية في دول الجنوب، رغم التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة. إذ تُعد الأسرة المحور الأساسي الذي يُشكّل شخصية الفرد واستقراره النفسي. وقد تبين أن اتباع أساليب

التربية الوالدية السليمة والتفاعلات الأسرية الإيجابية، القائمة على التوازن بين الدعم الوجداني والانضباط المعتدل، يسهم في خلق بيئة أسرية داعمة تُقلل من تأثير الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وتساعد على تنمية القدرات التكيفية والمهارات الاجتماعية، وتطوير شخصية متوازنة للطفل، وتوفر له دعما نفسيا فعالا. في المقابل، يؤدي تفكك الأسرة والصراعات الداخلية إلى تفاقم مشكلات الصحة النفسية مثل القلق والاكتئاب، على اعتبار أن ذلك من العوامل التي تفرض ضغوطًا نفسية كبيرة على الأفراد، مما يؤثر سلبًا على استقرارهم الاجتماعي وتوازنهم النفسي. ومنه، تبرز أهمية اختيار أساليب التربية الوالدية المتوازنة في التربية لما لها من دور جوهري في تحقيق الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال، حيث تساهم في بناء شخصية مستقرة عاطفيًا واجتماعيًا. كما تأكدنا من خلال فحصنا لعدة دراسات، من دور التفاعلات الأسرية الإيجابية في تقوية التماسك الاجتماعي والاستقرار النفسي، ومن كيفية تأثير الصراعات الأسرية وتفكك الأسرة على الصحة النفسية للأفراد.

بناءً عليه، تؤكد نتائج البحث على ضرورة تطوير برامج إرشاد وتوعية تستهدف تحسين آليات العمل الإيجابية داخل الأسرة، إلى جانب اعتماد تدخلات نفسية واجتماعية تراعي السياق الثقافي لبلدان الجنوب، فضلاً عن دعم السياسات الحكومية التي تسهر على استقرار الأسرة. بهذه الكيفية، تظهر الأسرة كعامل رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة في المجتمعات المتأثرة بالتحديات المختلفة والمعقدة.

المراجع والمصادر:

- Ahmad-Abadi, F. K., Maarefvand, M., Aghaei, H., Hosseinzadeh, S., Abbasi, M., & Khubchandani, J. (2017). Effectiveness Of Satir-Informed Family-Therapy On The Codependency Of Drug Dependents' Family Members In Iran: A Randomized Controlled Trial. *Journal Of Evidence-Informed Social Work*, *14*(4), 301–310. Https://Doi.Org/10.1080/23761407.2017.1331147.
- Amnesty International. (2023). Annual Report 2023: The State Of The World's Human Rights. Amnesty International. Https://Www.Amnesty.Org.
- Baldry, M. K.Et Al. (2024). From Embodied Abuse To Mass Disruption: Generative, Inter-Reality Threats In Social, Mixed-Reality Platforms. *Digital Threats,* 5(4), 1-36. Https://Doi.Org/10.1145/3696015
- Baumrind, D. (1967). *Child Care Practices Anteceding Three Patterns Of Preschool Behavior*. *Genetic Psychology Monographs, 75*(1), 43-88.
- Benseny Delgado, E., Peñate Castro, W., & Díaz Megolla, A. (2024). Relationship Between Parenting Educational Styles And Well-Being In Families With Autistic Children: A Systematic Review. *European Journal Of Investigation In Health, Psychology And Education*, *14*(6), 1527-1542. Https://Doi.Org/10.3390/Ejihpe14060101.
- Bowen, M. (1978). *Family Therapy In Clinical Practice*. Jason Aronson.
- Bowlby, J. (1969). *Attachment And Loss: Volume I. Attachment*. Basic Books.
- Bowlby, J. (1988). *A Secure Base: Parent-Child Attachment And Healthy Human Development.* Basic Books.
- Bronfenbrenner, U. (1979). *The Ecology Of Human Development: Experiments By Nature And Design*. Harvard University Press.
- Budman, J.R., & Maeir, A. (2024). Development Of A Psychological Health Promotion Intervention For Ultra-Orthodox Jewish Mothers Of Children With ADHD Using The Intervention Mapping Protocol. *BMC Public Health*. 24, 645 .Https://Doi.Org/10.1186/S12889-024-18126-4.
- Chang, Y., Et Al. (2015). A Comparison Of The Digital Divide Across Three Countries With Different Development Indices. *Journal Of Global Information Management, 23*(4), 55–76. Https://Doi.Org/10.4018/JGIM.2015100103.

- Chen, B., & Li, X. (2024). Understanding Socio-Technical Opportunities For Enhancing Communication Between Older Adults And Their Remote Family. *Proceedings Of The CHI Conference On Human Factors In Computing Systems*, 1–16. Https://Doi.Org/10.1145/3613904.3642318.
- Cilliers, J., Dube, O. & Siddiqi, B. (2016). Reconciling After Civil Conflict Increases Social Capital But Decreases Individual Well-Being. *Science*, 352(6287), 787–794. Https://Doi.Org/10.1126/Science.Aad9682.
- Dennehy, D.P. Et Al. (2024). Keeping Fit & Staying Safe: A Systematic Review Of Women's Use Of Social Media For Fitness. International Journal Of Human-Computer Studies, 192, P.103361. Https://Doi.Org/10.1016/J.Ijhcs.2024.103361.
- Dorji, T., Dorji, N., Dorjee, S. Et Al., 2024. Social, Economic, And Health Challenges In Responding To Aging Population In South Asia: An Experience From Bhutan. Journal Of Population Ageing, 17(4), Pp.823–833. Https://Doi.Org/10.1007/S12062-024-09464-7.
- Fiani, C., Et Al. (2024). "Pikachu Would Electrocute People Who Are Misbehaving": Expert, Guardian, And Child Perspectives On Automated Embodied Moderators For Safeguarding Children In Social Virtual Reality. *Proceedings Of The CHI Conference On Human Factors In Computing Systems*, 1–23. Https://Doi.Org/10.1145/3613904.3642144/
- Flujas-Contreras, J. M., García-Palacios, A., & Gómez, I. (2019). Technology-Based Parenting Interventions For Children's Physical And Psychological Health: A Systematic Review And Meta-Analysis. Psychological Medicine, 49(11), 1787–1798. Doi:10.1017/S0033291719000692
- Garcia, F., Et Al. (2019). A Third Emerging Stage For The Current Digital Society? Optimal Parenting Styles In Spain, The United States, Germany, And Brazil. *International Journal Of Environmental Research And Public Health, 16*(13).
- García, M.F., Montero-Zamora, P. *Et Al.* (2024). The Impact Of Cultural Stress On Family Functioning Among Puerto Rican Displaced Families And The Effect On Mental Health. *Family Process*. 63(2), 843-864. Https://Doi.Org/10.1111/Famp.12998

- Graham, E., Jordan, L. P., & Yeoh, B. S. (2015). Parental Migration And The Mental Health Of Those Who Stay Behind To Care For Children In South-East Asia. *Social Science & Medicine (1982)*, *132*, 225–235. Https://Doi.Org/10.1016/J.Socscimed.2014.10.060
- Henríquez, D. & Urzúa, A. (2023). Positive Social Interaction And Psychological Kinship Mediate The Effect Of Identity Fusion On Psychological Well-Being In South-South Migrants. *Trends In Psychology*. Https://Doi.Org/10.1007/S43076-023-00269-9
- Ho, Y.L., Chew, M., Mahirah, D., & Thumboo, J. (2022). Family Resilience And Psychological Responses To COVID-19: A Study Of Concordance And Dyadic Effects In Singapore Households. *Frontiers In Psychology, 13*. Https://Doi.Org/10.3389/Fpsyg.2022.770927
- Huang, Y. C. Et Al. (2020). Mainframes And Mandarins: The Impact Of Internet Use On Institutional Trust In East Asia. *Telecommunications Policy, 44*(2). Https://Doi.Org/10.1016/J.Telpol.2020.101912
- Ismayilova, L., Karimli, L., Gaveras, E., Tô-Camier, A., Sanson, J., Chaffin, J., & Nanema, R. (2018). An Integrated Approach To Increasing Women's Empowerment Status And Reducing Domestic Violence: Results Of A Cluster-Randomized Controlled Trial In A West African Country. *Psychology Of Violence, 8*(4), 448–459. Https://Doi.Org/10.1037/Vio0000136
- Kang, H., Kim, D.H. (2024). Socioeconomic, Health, And Social Connectedness Factors Associated With Self-Rated Health Of Octogenarians And Nonagenarians In South Korea: Urban And Rural Comparison. *BMC Public Health,* **24**(3477). Https://Doi.Org/10.1186/S12889-024-20984-X
- Kharbat, F.F., Et Al. (2023). Corporate Communication During The COVID-19 Crisis In A Multicultural Environment: Culture And Tweet Impact. *Electronic Commerce Research, 24*(1), 675–709. Https://Doi.Org/10.1007/S10660-023-09777-3
- Kim, H., Kim, O., Kim, K. A., Chu, S. H., & Chung, M. L. (2023). The Moderating Role Of Neighborhood Social Cohesion In The Mediation Effects Of The Loneliness Between Acculturation Stress And Post-Traumatic Growth

Among Female North Korean Defectors. *Scientific Reports*, *13*(1), 16965. Https://Doi.Org/10.1038/S41598-023-43741-3.

- Kim, H., Kim, O., Kim, K. A., Chu, S. H., & Chung, M. L. (2023). The Moderating Role Of Neighborhood Social Cohesion In The Mediation Effects Of The Loneliness Between Acculturation Stress And Post-Traumatic Growth Among Female North Korean Defectors. *Scientific Reports*, *13*(1), 16965. Https://Doi.Org/10.1038/S41598-023-43741-3
- Kim, J., Green, J., Mcintyre, E. *Et Al.* (2024). Considering Residents' Health And Well-Being In The Process Of Social Housing Redevelopment: A Rapid Scoping Literature Review. *J Urban Health* ,**101**, 1000–1014 Https://Doi.Org/10.1007/S11524-024-00915-2
- Kim, J., Green, J., Mcintyre, E. *Et Al.* (2024). Considering Residents' Health And Well-Being In The Process Of Social Housing Redevelopment: A Rapid Scoping Literature Review. *J Urban Health,* **101**, 1000–1014.Https://Doi.Org/10.1007/S11524-024-00915-2
- Kiouach, A. (2024). The Impact Of Parenting Styles And Emotional Intelligence On Children's Environmental Awareness. Phd Thesis In Psychology, 18 July 2024, FLSH-Dhar Elmahraz, Fes, Morocco.
- Kiouach, A., & Zarhbouch, B. (2021). The Effect Of Social Media On Adolescents. *RIMAK International Journal Of Humanities And Social Sciences*, 3(7), 294-304. Doi: *10.47832/2717-8293.7-3.27.*
- Kiouach, A., & Zarhbouch, B. (2024). The Relationship between Emotional Intelligence and Quality of Life in Moroccan Adolescents, *IUSRJ International Uni-Scientific Research Journal* 5(14), 99-107. Doi: https://doi.org/10.59271/s45446.024.0152.14.
- Lam, W. S. E. (2009). Literacy And Learning Across Transnational Online Spaces. E-Learning And Digital Media, 6(4), 303-324. Https://Doi.Org/10.2304/Elea.2009.6.4.303
- Lazarus, R. S., & Folkman, S. (1984). Stress, Appraisal, And Coping. Springer Publishing Company

- Liu, X., Cui, L., & Yang, Y. (2024). The Developmental Trajectory Of Chinese Adolescents' Self-Compassion And Its Relationship With Parenting Styles: A Longitudinal Study. *Journal Of Youth And Adolescence*. Https://Doi.Org/10.1007/S10964-024-02087-3
- Lowry, P.B., Et Al. (2016). Why Do Adults Engage In Cyberbullying On Social Media? An Integration Of Online Disinhibition And Deindividuation Effects With The Social Structure And Social Learning Model. *Information Systems Research, 27*(4), 962–986. Https://Doi.Org/10.1287/Isre.2016.0671
- Lu, Y., Zhang, R., & Du, H. (2021). Family Structure, Family Instability, And Child Psychological Well-Being In The Context Of Migration: Evidence From Sequence Analysis In China. *Child Development*, 92(4), Https://Doi.Org/10.1111/Cdev.13496.
- Mousa, O., Et Al. (2024). Good Technology Requires A Good Environment: The Role Of Parenting Practices In Adolescent Internet Addiction. *Proceedings Of The 2024 International Conference On Information Technology For Social Good*, 143–150. Https://Doi.Org/10.1145/3677525.3678654
- Ndengeyingoma, A., Et Al. (2022). Parenting Competencies Supporting The Development Of Social And Emotional Skills Of Children—A Scoping Review. *Trends In Psychology, 32*(2), 425–448. Https://Doi.Org/10.1007/S43076-022-00194-3
- Osborne, A., Ahinkorah, B.O. (2024). The Paternal Influence On Early Childhood Development In Africa: Implications For Child And Adolescent Mental Health. *Child Adolesc Psychiatry Ment Health*, **18**(156). Https://Doi.Org/10.1186/S13034-024-00847-4
- Pakbazi, S. S., Derakhsh, A., Mohseni, F., Seyadat, S., Shahbazimoghadam, M., & Namjoo, B. (2024). Examining The Psychological Impact Of Intergenerational Trauma On Family Dynamics In Post-Conflict Societies. *Journal Of Psychosociological Research In Family And Culture*, *2*(4), 28-35. Https://Doi.Org/10.61838/Kman.Jprfc.2.4.5
- Ponnapalli, A., Fisher, T. & Turner, K.M.T. (2023). Exploring Indigenous Community Conceptions Of Parent Wellbeing: A Qualitative Analysis.

International Journal Of Environmental Research And Public Health, 20(4), P.3585. Https://Doi.Org/10.3390/Ijerph20043585.

- Putnam, R. D. (2000). *Bowling Alone: The Collapse And Revival Of American Community.* Touchstone Books/Simon & Schuster. Https://Doi.Org/10.1145/358916.361990
- Rathod, S., Gega, L., Degnan, A., Pikard, J., Khan, T., Husain, N., Munshi, T., & Naeem, F. (2018). The Current Status Of Culturally Adapted Mental Health Interventions: A Practice-Focused Review Of Meta-Analyses. Neuropsychiatric Disease And Treatment, 14, 165–178. Https://Doi.Org/10.2147/NDT.S138430
- Shoib, S. Et Al., (2024). Suicide Bombing And Impending Mental Health Disaster In Pakistan. International Journal Of Surgery: Global Health, 7(1). Https://Doi.Org/10.1097/Gh9.0000000000000096.
- Spaas, C. Et Al. (2022). Working With The Encounter: A Descriptive Account And Case Analysis Of School-Based Collaborative Mental Health Care For Refugee Children In Leuven, Belgium. Frontiers In Psychology, 13. Https://Doi.Org/10.3389/Fpsyg.2022.806473.
- Sroufe L. A. (2005). Attachment And Development: A Prospective, Longitudinal Study From Birth To Adulthood. *Attachment & Human Development*, *7*(4), 349–367. Https://Doi.Org/10.1080/14616730500365928
- UNICEF. (2022). *The State Of The World's Children 2022: Children In A Digital World*. United Nations Children's Fund. Https://Www.Unicef.Org
- United Nations Development Programme (UNDP). (2023). *Human Development Report 2023: Uncertain Times, Unsettled Lives*. UNDP. Https://Hdr.Undp.Org
- Valinejad, J., Et Al. (2023). Social Media-Based Social–Psychological Community Resilience Analysis Of Five Countries On COVID-19. *Journal Of Computational Social Science,* *6*(2), 1001–1032. Https://Doi.Org/10.1007/S42001-023-00220-Z
- Walker R, Lakika D, Makandwa T And Boeyink C (2023) "When A Bad Thing Happens…You Are Better Only When You Are Home:" Alienation And Mental Health Challenges Experienced By Congolese And Somali Migrants In

Johannesburg, South Africa. *Front. Hum. Dyn.* 5:1260042. Doi: 10.3389/Fhumd.2023.1260042

- Wills, W.J. (2013). Well-Being During The Transition To Adulthood: Analyses Of Family Life And Eating Healthily In Great Britain. *London School Of Hygiene & Tropical Medicine*. Https://Doi.Org/10.17037/PUBS.00682310
- World Bank. (2023). *Poverty And Shared Prosperity 2023: Reversals Of Fortune*. World Bank Group. Https://Www.Worldbank.Org
- World Health Organization (WHO). (2023). *World Health Statistics 2023: Monitoring Health For The Sdgs*. WHO. Https://Www.Who.Int
- Yakubu, Y.H., Siegert, R.J., Krägeloh, C.U. *Et Al.* (2024). An Exploratory Study Of The Mental Health And Emotional Challenges Of Women Inside Ghanaian Witches' Camps. *Curr Psychol*,**43**, 26940–26953. Https://Doi.Org/10.1007/S12144-024-06328-3
- Yazar, M., Tuzgöl Dost, M. (2024). Examining The Emotion Management Focused Parenting Attitudes Of Parents With A Preschool Child. Curr Psychol 43, 31803–31816. Https://Doi.Org/10.1007/S12144-024-06751-6
- You, M. (2023). Social Change, Cohort Effects, And Dynamics Of The Age–Crime Relationship: Age And Crime In South Korea From 1967 To 2011. *Journal Of Quantitative Criminology, 40*(3), 591–619. Https://Doi.Org/10.1007/S10940-023-09579-8
- You, M. (2023). Social Change, Cohort Effects, And Dynamics Of The Age–Crime Relationship: Age And Crime In South Korea From 1967 To 2011. Journal Of Quantitative Criminology, 40(3), 591–619. Https://Doi.Org/10.1007/S10940-023-09579-8
- Zuilkowski, S.S., Quinones, S., Kihanzah, H. *Et Al.* (2024). Economic Vulnerabilities, Mental Health, And Coping Strategies Among Tanzanian Youth During COVID-19. *BMC Public Health*, 24, 577. Https://Doi.Org/10.1186/S12889-024-18074-Z

سوسيولوجيا حكم الإعدام بالمجتمع المغربي:
تمفصلات السلطة، وتحولات القيم، وصراع المرجعيات

د. هشام بوقشوش، باحث في علم الاجتماع

سوسيولوجيا حكم الإعدام بالمجتمع المغربي:
تمفصلات السلطة، وتحولات القيم، وصراع المرجعيات
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
جامعة بن طفيل القنيطرة
المملكة المغربية

الملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية إشكالية عقوبة الإعدام في المغرب باعتبارها مرآة كثيفة لتحولات الدولة والمجتمع، وتجسيدا ملموسا لحدود السلطة في لحظة انتقالية تتأرجح بين مقتضيات الشرعية التقليدية ومتطلبات المشروعية الحداثية. فالمسألة لا تختزل في بعدها القانوني أو الجزائي، بل تمثل تمظهرا مركبا لتوترات بنيوية عميقة تجمع بين المرجعية الدينية، والقانون الوضعي، والضغوط الدولية، في مقابل تمثلات المجتمع وسلطته الرمزية.

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الجدل القائم حول عقوبة الإعدام يعكس مأزق التحديث السياسي والثقافي في السياق المغربي، حيث تتداخل وتتنازع مستويات السلطة الدينية والقانونية والرمزية في إنتاج موقف مزدوج، ما بين تعليق فعلي لتنفيذ العقوبة دون إلغائها تشريعيا، وتكريس قانوني لبقائها دون إجماع اجتماعي واضح. ومن هذا المنطلق، يصبح تحليل عقوبة الإعدام ضرورة لفهم منظومة دلالية أوسع، تتقاطع فيها رهانات السلطة، وصراع المرجعيات، والتفاوض المجتمعي حول مفاهيم الحياة، الموت، والعدالة. وتفكيك البنية النفس اجتماعية لهذا للتلذذ المجتمعي بالعنف من طرف وترافع آخر من أجل عقوبات بديلة كمفهوم اجتماعي وقانوني جديد.

تهدف الورقة إلى فهم الخلفيات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تبرر استمرار العقوبة، من خلال تحليل تمثلات الفاعلين الأساسيين (الدولة، المجتمع المدني، المؤسسة الدينية، الرأي العام)، والسعي للكشف عن حدود الإصلاح القانوني في سياقات انتقالية تتسم بالتردد والتجاذب.

وقد اعتمدت الدراسة منهجا نوعيا بمنظور سوسيولوجي، قائما على تحليل الخطابات القانونية والشرعية، ومضامين التقارير الوطنية والدولية ذات الصلة، بما يتيح رصد تحولات النقاش العام وتموضعات الفاعلين.

تكشف النتائج أن عقوبة الإعدام أصبحت مؤجلة سياسيا، ومبررة دينيا، لكنها مرفوضة دوليا، ما يعكس ترددا مؤسساتيا مرده انقسام المرجعيات وغياب حسم مجتمعي. كما يبرز التحليل غياب رؤية إصلاحية شاملة تربط العدالة الجنائية بإصلاح ثقافي أعمق يمس البنية القانونية والوعي الاجتماعي في آن. في ضوء ذلك، تؤكد الدراسة على أهمية إعادة تأطير النقاش حول الإعدام ضمن رؤية

إصلاحية متكاملة، تستوعب شروط الحداثة القانونية ومتطلبات الانتقال الديمقراطي، دون القفز على الخصوصيات الثقافية للمجتمع المغربي.

الكلمات المفتاحية: عقوبة الإعدام، السلطة، الشرعية، الحداثة، سوسيولوجيا التحول، التمثلات المجتمعية، الإصلاح القانوني. التلذذ المجتمعي بالعنف، العقوبات البديلة

تقديم

يمثل الجدل الدائر حول عقوبة الإعدام في المغرب ميدانا خصبا لتحليل التوترات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تعكس تحولات عميقة في بنية المجتمع والدولة. فالجدل لا يختزل في مجرد خيار قانوني بين الإبقاء أو الإلغاء، بل يتجاوز ذلك إلى صراع رمزي يعكس كيفية تصور المجتمع لعدالته، ودور الدولة في تدبير العنف الشرعي، ومكانة الفرد داخل هذا الإطار. إن عقوبة الإعدام، من منظور سوسيولوجي، ليست مجرد إجراء قضائي، بل هي ممارسة تنطوي على دلالات سياسية، ثقافية، ورمزية، تعيد إنتاج السلطة وتعيد تشكيل العلاقات بين الدولة والمجتمع.

تتجسد هذه الممارسة في سياق مغربي يتداخل فيه التقليد الديني مع متطلبات الحداثة القانونية وحقوق الإنسان، حيث يمثل مطلب الإبقاء على الإعدام تجذرا في بنية ذهنية تقليدية تنظر إلى "القصاص" كقمة العدالة، وتعززها التنشئة السلطوية، والتدين الشعبي، والإعلام المهيمن الذي يصنع هلعا جماعيا من المجرم. في المقابل، ينبثق خطاب الحقوقيين المدنيين مدافعا عن إلغاء العقوبة، معتمدا على مبادئ الكرامة الإنسانية، والتحولات القانونية الدولية، والرؤية الإصلاحية للعدالة. تشكل هذه الثنائية بين الإبقاء والإلغاء صراعا رمزيا عميقا يعكس تباينات في القيم، وتمثلات العدالة، وعلاقات السلطة، ما يجعل دراسة هذه الظاهرة وسيلة لفهم التحولات الاجتماعية والسياسية في المغرب.

لا يمكن مقاربة موضوع عقوبة الإعدام في المغرب بمعزل عن البنيات العميقة التي تشكل الوعي الاجتماعي، وتوجه الممارسة القانونية، وتحدد تمثلات الدولة والمجتمع للعقاب والعدالة. فالجدل المتجدد حول هذه العقوبة لا يختزل في ثنائية تبسيطية بين الإبقاء أو الإلغاء، بل يشكل مدخلا تحليليا لفهم تحولات المجتمع المغربي في مستوياته القيمية، السياسية، الرمزية، والدينية.

ففي حين ينظر إلى الإعدام من قبل أنصار الإبقاء بوصفه ممارسة شرعية للردع والقصاص العادل، يتنامى خطاب حقوقي نخبوي يراه انتهاكا صارخا لحق أصيل وغير قابل للتصرف، وهو الحق في الحياة. هذا الصراع يعبر في العمق عن مفارقة مركبة بين أنساق متباينة من التمثلات والشرعيات: الشرعية الدينية مقابل الشرعية الحقوقية، الشرعية القانونية الوضعية مقابل الأخلاقية الكونية، والشرعية المجتمعية المحافظة مقابل الديناميات الحداثية المتصاعدة.

في هذا السياق، تمثل عقوبة الإعدام واقعة اجتماعية كلية بالمعنى الدوركهايمي، إذ لا تقتصر آثارها على من ينفذ عليه الحكم، بل تمتد لتشمل المجتمع بأكمله، من حيث القبول أو الرفض أو الحياد. إنها ممارسة رمزية للسلطة بامتياز، تنخرط في الحقل العقابي كما صاغه بيير بورديو، حيث تتجاذب الدولة والمجتمع المدني أطرافه، كل حسب ما يملك من رأس مال رمزي ومعرفي وتعبوي.

إن الإعدام، بما هو سلطة تمارس على الجسد باسم القانون، يجد جذوره في سيرورات معقدة من بناء المشروعية العقابية. وهو ما سبق أن أشار إليه ميشال فوكو، الذي اعتبر أن العقوبة الجسدية القصوى تمارس لا فقط لضبط الأجساد، بل أيضا لإنتاج الطاعة

السياسية عبر الرعب الجماعي. لذا فإن الإبقاء على العقوبة أو إلغائها لا يعكس فقط اختيارا قانونيا أو تقنية جزائية، بل يرتبط بموقع الدولة من مسألة العنف المشروع، وبطبيعة علاقتها بالمجتمع، ومدى تطورها نحو منظومة قانونية أكثر إنسانية.

ثم إن المغرب، وإن لم ينفذ أي حكم بالإعدام منذ سنة 1993، فإنه ما يزال يحتفظ بالعقوبة في ترسانته القانونية، ما يبقيه ضمن خانة الدول المعلقة للتنفيذ. هذه الوضعية الغامضة تعبر عن حالة توازن هش بين ضغوط دولية متزايدة من أجل الإلغاء، وواقع داخلي تحركه اعتبارات دينية، ثقافية، وأمنية تجعل من مطلب الإبقاء محط دعم شعبي واسع في بعض الحالات.

وعليه، فإن تفكيك سوسيولوجيا الإبقاء على حكم الإعدام والدعوة إلى إسقاطه في المجتمع المغربي يستوجب استحضار عدة مستويات تحليلية متقاطعة: الفاعلون ومواقعهم، الخطابات والمرجعيات، التمثلات الجماعية، الديناميات السياسية، وسيرورات التفاوض الرمزي حول معنى العقوبة وحدود السلطة. وهو ما يسمح بقراءة هذه الظاهرة المركبة كمسرح اجتماعي تتقاطع فيه ممارسات العقاب مع رهانات السلطة وبناء الشرعية والهوية.

الإعدام كتمظهر لاحتكار العنف الشرعي وإعادة إنتاج السلطة الرمزية

من المنظور السوسيولوجي، لا يمكن فهم الإبقاء على عقوبة الإعدام خارج منطق احتكار الدولة للعنف المشروع، كما نظر له ماكس فيبر، إذ أن شرعية الدولة لا تؤسس فقط على القانون المكتوب، بل أيضا على قدرتها على فرض النظام باستخدام أدوات العنف المنظم والمقنن. وعليه، فإن عقوبة الإعدام لا تمارس كاستجابة قانونية محايدة، بل تتجاوز ذلك لتصبح فعلا سياسيا محملا بالمعاني الرمزية التي تؤسس لهيبة الدولة وتعيد إنتاج شرعيتها في أعين المجتمع.

يأخذ الإعدام، بهذا المعنى، طابعا طقوسيا مؤسساتيا يشبه ما وصفه ميشال فوكو بمسرحة العقوبة، حيث تتحول الدولة إلى فاعل مركزي يضبط حدود الحياة والموت، ويعيد ترسيم المجال الرمزي للسلطة[1]. في هذا العمل، يناقش فوكو التحول من العقوبة الجسدية الدموية (مثل الإعدام العلني) إلى أشكال أكثر حداثة من الرقابة والانضباط، حيث كانت العقوبات العلنية تشكل نوعا من مسرحة السلطة، أي طقسا سياسيا تظهر فيه الدولة قوتها وهيمنتها المطلقة على الأجساد والحياة. إذ يربط الإعدام بالدور الرمزي والمؤسساتي الذي تلعبه الدولة في إظهار سلطتها السيادية. فحين تصدر الدولة حكما بالإعدام، فهي لا تعاقب الجريمة فقط، بل تبعث رسالة إلى باقي أفراد المجتمع تؤكد فيها أنها ما تزال تتحكم في موازين الحياة والمصير، وأنها –بمفردها–صاحبة القرار النهائي في تحديد من يعتبر جديرا بالبقاء ومن لا يستحقه.

يعزز هذا الفعل رمزية الدولة كضامنة للنظام العام، وهو مفهوم غامض يتسع حسب السياقات السياسية والأمنية، ويستخدم لتبرير اللجوء إلى أقصى أشكال الردع. هكذا يتحول الإعدام إلى أداة في هندسة الطمأنينة الجماعية، ولكن طمأنينة مشروطة بالخضوع والخوف، لا بالثقة ولا التعاقد. وفي هذا السياق، يصبح الإعدام نوعا من العنف الرمزي الشرعي كما صاغه بورديو، حيث لا ينظر إلى العقوبة القصوى كعنف صريح بل كممارسة قانونية مفترضة محايدة، تمارس باسم المجتمع، لكنها تخدم في الغالب إعادة إنتاج منطق الدولة السلطوية، وتكريس سلطتها داخل الحقل القانوني والسياسي. [2]

[1] فوكو، ميشال. **المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن**. ترجمة: جورج القرين، بيروت: دار الجمل، 2004.

[2] ***Bourdieu, Pierre. Langage et pouvoir symbolique. Paris: Seuil, 2001.***

يجمع هذا التصور بين فكرة فوكو حول مسرحة العقوبة بوصفها عرضا سياديا للسلطة، ومفهوم بورديو للعنف الرمزي الشرعي الذي تمارس فيه العقوبة القصوى مثل الإعدام كفعل مؤسساتي يبدو محايدا، لكنه يخدم بالأساس إعادة إنتاج منطق الهيمنة السلطوية للدولة.

إن تحليل هذه الوظيفة الرمزية لعقوبة الإعدام يكشف عن بعد آخر للجدل حول الإبقاء أو الإلغاء، ليس فقط بوصفه خلافا قانونيا أو أخلاقيا، بل أيضا باعتباره تفاوضا عميقا حول طبيعة السلطة وحدودها، وحول ما إذا كانت الدولة ينبغي أن تظل فاعلا مطلقا في تقرير المصير الفردي، أم أنها مطالبة بإعادة تعريف نفسها ضمن أفق تعاقدي حداثي تقيد فيه سلطتها بالعقلانية الحقوقية.

اشتغال السلطة العقابية في المغرب: القضاء، الإعلام، والخطاب الديني كحقول رمزية

القضاء والإعدام والسلطة الرمزية

يشكل الجهاز القضائي في المغرب أحد الفضاءات الرئيسية التي تمارس فيها الدولة سلطتها الرمزية في تحديد الحياة والموت من خلال آلية الإعدام. ورغم وقف تنفيذ العقوبة فعليا منذ سنة 1993، فإن المحاكم لا تزال تصدر أحكاما بالإعدام، مما يعكس استمرار منطق التأديب القضائي الرمزي الذي لا ينفذ جسديا لكنه ينفذ رمزيا. [1]

وفقا لتصور ميشال فوكو[2]، لا يشير التوقف الفعلي عن تنفيذ عقوبة الإعدام إلى تخلي الدولة عن ممارستها، بل إلى ظهور شكل جديد من السيطرة يبقي الموت كتهديد قانوني قائم لكنه مؤجل التنفيذ. هذا التجميد يبرز التوتر الكامن بين النص القانوني الذي يبيح الإعدام، والخطاب الرسمي الذي يعلق تطبيقه، ما يمنح الدولة هامشا واسعا للمناورة الرمزية في فرض سيطرتها. في هذا السياق، لا ينظر إلى الإعدام فقط كإجراء قانوني عقابي، بل كأداة لإنتاج الطاعة الرمزية، عبر التلويح بالعنف والقسوة المؤجلة التي تمارس تأثيرها النفسي والاجتماعي على المواطنين.

يجسد الواقع المغربي هذا النموذج بوضوح، حيث يستمر الجهاز القضائي في إصدار أحكام الإعدام رغم توقف تنفيذها منذ عام 1993، مما يؤكد استمرار منطق التأديب القضائي الرمزي. ففي غياب التنفيذ الجسدي، يستمر الإعدام كأداة رمزية تعبر عن سلطان الدولة على الحياة والموت، وتعيد ترسيم الحدود بين ما هو مشروع وغير مشروع في المجال الاجتماعي والسياسي. بالتالي، فإن التوتر بين النص التشريعي المجاز والعقوبة المجمدة عمليا لا يشكل تناقضا، بل آلية متقدمة من آليات السيطرة الحديثة التي تدرسها فوكو، حيث يبقى التهديد بالقوة الفتاكة رهن التنفيذ وسيلة دائمة لتثبيت النظام الاجتماعي ولضبط السلوك الاجتماعي في إطار مؤسساتي متطور.

إضافة إلى ذلك، تظهر دراسة الأحكام القضائية أن استعمال الإعدام لا يخضع فقط لمعيار الردع العام، بل يتقاطع أحيانا مع الانتماء الطبقي والاجتماعي للجاني، ما يجعل من القضاء — في بعض الحالات — امتدادا للسلطة الرمزية الطبقية التي تمارس التفوق على الأجساد المهمّشة.

---

1 Together Against the Death Penalty (ECPM). (2023). "Death Penalty in Morocco: Current Situation and Legal Framework. "
Retrieved from : https://www. ecpm. org/en/peine-de-mort-maroc-2023

2 فوكو، ميشال، المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن. ترجمة: جورج القرين. بيروت: دار الجمل، 2004.

الإعلام: تهييج العاطفة وتبرير العنف الشرعي

يمارس الإعلام المغربي، في معظمه، دورا محوريا في تشكيل الرأي العام بشأن عقوبة الإعدام، ويعمل كوسيط رمزي بين الدولة والمجتمع، حيث يضخم الجرائم البشعة في تغطية عاطفية كثيفة، ترسخ في الوعي الجماعي تمثلات الوحش البشري الذي لا يستحق الحياة.

في هذا السياق، يصبح الإعلام أحد أدوات الشرعنة الرمزية للعقوبة القصوى، من خلال خلق حالة من الهلع الأخلاقي تدفع الجمهور إلى المطالبة بالعقوبة القصوى، وهو ما يمنح الدولة مشروعية مضاعفة لممارسة سلطتها القسرية، لا بوصفها انتهاكا للحق في الحياة، بل كاستجابة للعدالة الشعبية. وبالتالي، فالإعلام لا ينقل الوقائع فقط، بل يعيد صياغتها داخل خطاب تتداخل فيه المتعة السردية بالعقاب الجماعي، مما يحوّل الجرائم إلى عروض رمزية لعنف الدولة المقبول، بحسب فوكو[1]. ليوضح أن **العقوبة العلنية** (كما في الإعدام) كانت **عرضا مسرحيا** للسلطة ، حيث تتقاطع **المتعة السردية بالعقاب**، ومع تطور الدولة الحديثة، أصبح الهدف من العقوبة ليس الانتقام، بل **إنتاج الطاعة والطبع الداخلي للسلطة**. الإعلام، من هذا المنظور، يمكن اعتباره استمرارا **لخطاب السلطة**، يعيد **صياغة الجرائم في قالب سردي شعبي**، يثير الخوف والمتعة، ويشرعن تدخل الدولة القسري.

الخطاب الديني: شرعنة الإعدام من بوابة القصاص

يشكل الخطاب الديني، الرسمي والشعبي، ركيزة أساسية في تبرير عقوبة الإعدام داخل الوعي الجمعي المغربي. فغالبا ما يستحضر "القصاص" بوصفه قاعدة شرعية تبرر قتل القاتل، دون تمييز بين الفقه العقابي القديم وسياقات الدولة الحديثة. هذا التوظيف يعيد إنتاج ما يسميه بيير بورديو بالعنف الرمزي الناعم، إذ يقدم الإعدام كأمر إلهي غير قابل للنقاش، مما يخرج النقاش الحقوقي من المجال العمومي، ويخضعه لسلطة المقدس. وفي هذا السياق، يستخدم الدين كمصدر للشرعية الأخلاقية لعنف الدولة، وتؤطر السلطة العقابية لا باعتبارها قرارا سياسيا أو قانونيا، بل كامتثال لما يفترض أنه أمر إلهي[2]. العنف الرمزي، كما يعرفه بورديو، هو شكل ناعم من العنف يمارس من خلال اللغة، الخطاب، الدين، الإعلام، التعليم. . . ، وينتج القبول التلقائي لما يفترض أنه "حق"، "واجب"، أو "أمر إلهي".

إنه حين يتم تقديم الإعدام بوصفه أمرا إلهيا، فهذا يحول القرار السياسي إلى مسلّمة دينية، تعفي الدولة من النقاش العمومي وتخضع المواطن لمعادلة طاعة مزدوجة للسلطة وللإرادة الإلهية، في هذا الاستخدام، يصبح الدين أداة للشرعنة الأخلاقية للعنف، وهو ما يسميه بورديو الاشتغال الرمزي للسلطة. غير أن هذا التمثّل لا يعكس بالضرورة تعددية التأويلات الفقهية، والتي تتيح في بعض قراءاتها إسقاط العقوبة بالعفو أو الدية، مما يفتح المجال أمام تفكيك الخطاب الديني الأحادي وتحويله إلى أداة تفاوضية بدلا من أن يكون أداة للشرعنة المطلقة.

جدلية الدولة والمجتمع في تدبير الحياة والموت

إن اشتغال هذه الحقول الثلاثة (القضاء، الإعلام، الدين) في دعم الإبقاء على عقوبة الإعدام لا يتم بطريقة ميكانيكية، بل يعبر عن تواطؤ رمزي بين أجهزة الدولة والنخب المحافظة لإعادة إنتاج نظام الطاعة من خلال السيطرة على التمثلات الجماعية حول

---

[1] ميشال فوكو، المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن، ترجمة: الزواوي بغورة، دار نماء، بيروت، 2004.

[2] بيير بورديو، القول والفعل: اقتصاد التبادلات اللغوية، ترجمة: سعيد بنكراد، دار توبقال، 2011.

العقاب والعدالة والأمن. في المقابل، تواجه هذه المنظومة شبكة من الفاعلين المدنيين والحقوقيين الذين يحاولون زعزعة هذا النظام الرمزي من خلال تفكيك خطاب السلطة، والدفع نحو نموذج تعاقدي للعدالة يقوم على إصلاح الجاني لا على الانتقام منه، وعلى الحق في الحياة كمبدأ غير قابل للتفاوض.

يشكل الحقل الحقوقي المغربي فضاء ديناميا لإنتاج خطاب بديل ومعارض لعقوبة الإعدام، يستند إلى مرجعيات كونية في مجال حقوق الإنسان، ويراهن على تفكيك الشرعية الأخلاقية والقانونية التي تُحيط بالعقوبة القصوى. ومن بين أبرز الفاعلين في هذا المجال:

- الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام
- المنظمة المغربية لحقوق الإنسان
- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
- مؤسسة عدالة من أجل الحق في محاكمة عادلة

تراكم هذه الهيئات تجربة نضالية ومعرفية وازنة، تتجاوز الفعل الاحتجاجي إلى بناء خطاب تنويري يجدد مساءلة الدولة حول حدود تدخلها في حياة الأفراد. وهي تنظر إلى عقوبة الإعدام بوصفها مظهرا من مظاهر جمود البنية الجنائية التقليدية، وانتهاكا صريحا للحق في الحياة، كما تجرّمه المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، خصوصا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. فضلا على ذلك، تمارس هذه الفاعليات دورها من خلال آليات ترافعية متعددة، تشمل الضغط التشريعي داخل البرلمان، وتنظيم ورشات تكوين للقضاة والمحامين، وتساهم في بناء تراكم معرفي وتوثيقي يُغذي النقاش العمومي والحقوقي حول إلغاء العقوبة.

يعتمد الحقل المدني المناهض للإعدام على مجموعة من الاستراتيجيات الرمزية والمؤسساتية التي تهدف إلى زعزعة شرعية العقوبة، وذلك ببناء خطاب بديل يعيد تأطير النقاش حول الإعدام من منطق الردع والانتقام إلى منطق الكرامة الإنسانية وإصلاح العدالة. هذا الخطاب لا يكتفي بالمرافعة القانونية، بل يستند إلى تأويل فلسفي عميق لفكرة "العقوبة العادلة" في مجتمع ديمقراطي، كما يحاول تدويل القضية، حتى يتم الانخراط النشط في شبكات دولية كالتحالف العالمي ضد الإعدام، من أجل ربط القضية محليا بالمرجعيات الأممية، ما يكسب المطلب شرعية إضافية، ويمارس ضغطا على الدولة للوفاء بالتزاماتها الدولية. وفي هذا الصدد يناقش **كيك**[1] كيف تنتج المنظمات غير الحكومية خطابا مؤسساتيا تحوله إلى **قوة ناعمة للضغط السياسي الدولي** عبر الشبكات العابرة للحدود.

تشكل بوابة التنصيص القانوني أحد أذرع الفعل الرمزي والنضالي، على اعتبار أن التعديل المرتقب للقانون الجنائي نقطة ارتكاز مهمة، حيث تسعى الجمعيات إلى تضمين مبدأ إلغاء الإعدام أو على الأقل تقييده بشكل جذري، بالتوازي مع الترافع من أجل تصديق المغرب على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي. مع محاولة أنسنة العقوبة، كإحدى أقوى الأدوات الرمزية المعتمدة، حيث يتم تسليط الضوء على قصص المحكومين بالإعدام، ومعاناتهم الطويلة في الزنازين، بما يعيد تقديمهم كضحايا لا كوحوش بشرية. هذا الاشتغال على البعد الإنساني يخلق تعاطفا شعبيا قد يسهم في تقويض الخطاب العقابي المتشدد.

[1] ***Keck, Frédéric. La voix des ONG : Une sociologie des porte-parole humanitaires. Paris, Éditions EHESS, 2004.***

رغم التقدم النوعي في الخطاب والآليات، يواجه هذا الحقل الحقوقي عدة تحديات بنيوية وثقافية تحد من نجاعته، ممثلة في القطيعة مع الرأي العام، إذ تظهر استطلاعات الرأي أن نسبة معتبرة من المغاربة ما تزال تؤيد الإعدام، خصوصا في القضايا المرتبطة بالعنف الجنسي ضد الأطفال أو القتل العمد[1]. هذه الهوة بين الفاعل الحقوقي والمزاج الشعبي تخلق نوعا من العزلة الرمزية للخطاب المدني.

هذه الهوة لا تعكس فقط فجوة تواصلية، بل أيضا صراعا على الشرعية الأخلاقية، فبينما الحقوقي يؤسس خطابه على قيم كونية ومرجعية قانونية، المواطن العادي يستند إلى قيم الانفعال، الردع، العدالة الانتقامية، والدين. يؤدي هذا إلى ما يمكن تسميته بالعزلة الرمزية للحقل الحقوقي، الذي ينظر إليه أحيانا كنخبوي أو معاد للعدالة الشعبية. هذا التوتر بين الحقوقي والرأي العام يمثل عائقًا حقيقيًا أمام التحول الثقافي اللازم لإلغاء العقوبة، خاصة في القضايا ذات الشحنة العاطفية العالية.

التوظيف السياسي لمسألة الإعدام في لحظات الأزمات الاجتماعية أو السياسية، بحيث يتم استدعاء خطاب الردع وتضخيم مطالب الإعدام إعلاميا، في محاولة لتحويله إلى ورقة انتخابية أو أداة لامتصاص الغضب الجماهيري، مما يضعف من فرص فتح نقاش عقلاني وهادئ حول الإلغاء. في ظل غياب الإجماع الديني حول المسالة، حيث يظل الحقل الديني مجالا خصبا لإعادة إنتاج الخطاب المحافظ حول القصاص، حيث تتردد المؤسسات الدينية الرسمية في تبني اجتهادات فقهية تدعم الإلغاء. وهو ما ينتج صراعا صامتا بين التأويل الحقوقي الحديث والتصور الفقهي التقليدي.

يكشف تحليل دينامية الفاعلين المناهضين لعقوبة الإعدام في المغرب عن حقل نضالي نشط، لكنه يتحرك وسط توازنات ثقافية وسياسية معقدة. ورغم وضوح الخطاب الحقوقي، إلا أن تحققه يظل مرهونا بإعادة بناء التوافق بين الدولة، والمجتمع، والدين، والقانون، في أفق يجعل من الحق في الحياة أساسًا غير قابل للتفاوض، لا أداة للردع أو التسييس.

الخلفيات الاجتماعية والثقافية لمطلب الإبقاء على العقوبة

إن محاولة إدماج مرجعيات سوسيولوجية مفسرة لفهم كيف تعيد الحقول الاجتماعية (كالإعلام، والدين، والأسرة) إنتاج رأس المال الرمزي للعقوبة القصوى، من خلال ما يسميه بيير بورديو بالعنف الرمزي، أي فرض تصورات معينة عن العدالة دون نقاش. كما تم فهم العقوبة بوصفها آلية لضمان التماسك الاجتماعي مع دوركهايم، حيث يستخدم الإعدام لاستعادة الضمير الجمعي المنتهك في الجريمة، خاصة في المراقبة والعقاب، لفهم كيف تنتج السلطة الجسد القابل للعقوب، وكيف توظف العقوبة لتأديب الأجساد وإعادة إنتاج الطاعة الاجتماعية كما أشار إلى ذلك ميشيل فوكو.

يمكن اعتبار مطلب الإعدام استمرارا لثقافة سياسية سلطوية، حيث يربط الأمن العام بالقوة الرادعة لا بسياسات الإدماج أو العدالة التصالحية. كما أن التاريخ السياسي المغربي، خاصة خلال سنوات الرصاص، ساهم في ترسيخ صورة الدولة العقابية، التي لا تزال حاضرة في المخيال الجمعي رغم التحول الديمقراطي الجزئي.

[1] وفق استطلاع رأي أجراه المعهد المغربي لتحليل السياسات سنة 2020، فإن **أكثر من 70% من المغاربة يفضلون الإبقاء على عقوبة الإعدام في حالات العنف الجنسي ضد الأطفال أو القتل مع سبق الإصرار.**

الإعلام، كما أشرت، لا يقدم الجريمة كمشكلة بنيوية، بل يشخصنها ويحول المجرم إلى شيطان فردي، مما يبرر للمجتمع المطالبة بإعدامه رمزيا ومعنويا وحتى قانونيا. ومن المهم إدماج دراسات مثل دراسة**Jean-Claude Chesnais** [1] حول العلاقة بين تمثلات الجريمة في الإعلام ومطالب التشدد العقابي. في هذا العمل الكلاسيكي، يبرز فيها أن تمثلات الجريمة في الفضاء العام، خاصة من خلال الإعلام، ليست انعكاسا محايدا للواقع، بل مساهما نشطا في تشكيل المخاوف الجماعية وتصعيد المطالب العقابية. كما يشير إلى أن الجرائم لا تقدم كظواهر بنيوية مرتبطة بالفقر أو الإقصاء الاجتماعي، بل يعاد تأطيرها في الإعلام داخل خطاب الإثارة والتشخيص الفردي، مما يمهد رمزيا للمطالبة بالعقوبة القصوى بوصفها استعادة للعدالة.

الإعلام يمارس ما يسميه بعض الباحثين بالوساطة التهييجية، إذ يقدم الجريمة بصيغة مرعبة، يسلط الضوء على التفاصيل العنيفة، ويستبعد البعد الاجتماعي البنيوي، مما ينتج هلعا أخلاقيا. هذا الأسلوب يكرس ما وصفه **Stanley Cohen**2، حيث تصبح فئات معينة (مثل المجرمين أو المنحرفين) شياطين اجتماعية يحملها المجتمع مسؤولية الانهيار الأخلاقي. مكن الاستشهاد بأمثلة واقعية من تغطية جرائم اغتصاب أو قتل أطفال، حيث تضخّم التغطية العاطفية، ويتم الترويج لوسوم مثل: الإعدام للمجرم، ما يظهر التفاعل العاطفي الجماعي بوصفه تأطيرا للعدالة من أسفل، غير منفصل عن خطاب الدولة العقابية.

المجتمعات التي تتقاطع مع المغرب في البنية الثقافية والسياسية (كمصر أو تونس أو الأردن)، أظهرت نفس الحماس لعقوبة الإعدام في حالات الجرائم البشعة، مما يدعم فكرة أن الأمر ليس مسألة عدالة فقط، بل مسألة تمثلات جمعية للردع والانتقام والكرامة.

إن مطلب الإبقاء على عقوبة الإعدام في المغرب لا يمكن عزله عن بنية سلطوية رمزية عميقة، تنحت في الوجدان الجمعي صورة العدالة بوصفها فعل انتقام مشرعن، لا بوصفها عدالة إصلاحية أو تصالحية. بهذا، يصبح الإعدام مسرحا جماعيا تستعاد فيه الكرامة الاجتماعية عبر الجسد المعاقب. غير أن هذا المطلب لا يفهم فقط بوصفه نداء بالانتقام، بل يعكس تمثلات متجذرة للعدالة في المخيال الجماعي، حيث تختزل العدالة أحيانا في رد الفعل العنيف تجاه الفعل الإجرامي، خاصة حين يتعلق الأمر بانتهاك صارخ للقيم الجمعية مثل اغتصاب الأطفال أو قتل الأصول.

الإبقاء على الإعدام، في هذا الإطار، لا يعبر فقط عن تمسك قانوني، بل يكشف عن بعد رمزي يعيد إنتاج السلطة الاجتماعية من خلال تفعيل منطق العقوبة القصوى، كآلية للتطهير الرمزي واستعادة توازن مختل. إن العقوبة القصوى لا تمارس فقط لردع الجريمة، بل لأداء وظيفة ثقافية وسياسية: استعادة المعنى، وإعادة ترسيم الحدود بين المباح والمحظور. يحلل **جيرار** [3]منطق العقوبة كطقس تطهيري، ويرى أن المجتمعات تستخدم العقوبة القصوى، خاصة الإعدام، كآلية لإعادة التوازن بعد خرق رمزي لقيم الجماعة. في هذه الرؤية، يصبح الجسد المعاقب كبش فداء رمزي، يفترض أن يطهر الجماعة من أثر الجريمة.

مطلب الإعدام ليس مجرد **رد فعل انتقامي مباشر**، بل هو تعبير عن **تصور جمعي للعدالة** يختزلها في **العقاب الجسدي الصارم، مقابل غياب شبه تام لفكرة العدالة الإصلاحية أو التصالحية**. يعاد بناء **الكرامة الجمعية**، التي يفترض أنها انتهكت بالجريمة، عبر

---

[1] ***Chesnais, Jean-Claude***. (1981). ***Histoire de la violence en Occident : De 1800 à nos jours. Paris : Robert Laffont.***

[2] **ستانلي كوهين**. الرموز الشيطانية وحالات الهلع الأخلاقي. الطبعة الثالثة، لندن: روتليدج، 2002. تقديم: ستيوارت هول.

3 سامي العامري، "عنف رونيه جيرار المقدس"، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 170، 2014.

مسرحة العقوبة، كون الإعدام لا يعاقب الفرد فقط، بل يعيد المعنى إلى الجماعة. يظهر هذا الخطاب أن **الإبقاء على عقوبة الإعدام** ليس فقط مطلبا قانونيا، بل هو **آلية لإعادة إنتاج النظام الرمزي والاجتماعي**.

هنا، يستدعى مفهوم العنف الرمزي عند بورديو، الذي يمارس باسم الجماعة، ويوظف كأداة لتأكيد الانتماء والوفاء للقيم الأخلاقية المستبطنة، حتى وإن كانت تتعارض مع منظومة حقوق الإنسان الكونية. في المقابل، تبلور الدعوة إلى إلغاء عقوبة الإعدام خطابا متماسكا يرتكز على مرجعيات كونية، أبرزها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، ومبادئ الكرامة الإنسانية، والحق في الحياة بوصفه حقا غير قابل للتجزيء أو التفاوض. ومن خلال هذا التموقع، يسعى الخطاب الحقوقي إلى خلخلة البنية العقابية التقليدية للمجتمع، وتفكيك منطق الردع بالموت، باعتباره امتدادا لتاريخ طويل من العقاب الجسدي المشرعن.

تعد هذه الدعوة تعبيرا عن تحول سوسيولوجي بطيء، يعكس بروز نخب حقوقية ومؤسسات مدنية تشكل واجهة لتحديث الحقل القانوني، ومحاولة مواءمته مع مقتضيات الدولة الحديثة. فالدعوة إلى الإلغاء لا تنطلق فقط من التعاطف مع المحكومين بالإعدام، بل تنبع من تصور معرفي جديد للعدالة، قوامه إصلاح الجاني بدل استئصاله، وتفكيك الجريمة بدل الاقتصار على معاقبتها.

غير أن هذا الخطاب كثيرا ما يصطدم بواقع اجتماعي وثقافي مقاوم، يجد في فكرة الإعدام أداة لإشباع شعور جماعي بالعدالة، وهو ما يجعل الصراع حول الإبقاء أو الإلغاء ليس مجرد صراع قانوني، بل هو صراع رمزي بين تصورين للعدالة: الأول قائم على الردع والانتقام، والثاني قائم على الحقوق والإصلاح، مما يجعل النقاش حول عقوبة الإعدام مرآة لتوترات أعمق تتعلق بتصور الدولة، والمجتمع، والإنسان، والعقاب

الدعوة إلى إلغاء عقوبة الإعدام تفكيك رمزي للعقوبة القصوى

يمثل الجدل حول عقوبة الإعدام في المغرب فضاء حيويا لتقاطع خطابين متباينين يعكسان تصورات متناقضة للعدالة، والكرامة، والسلطة. فمن جهة، ينطلق الخطاب الشعبي الداعم للإبقاء على العقوبة من بنية ذهنية تقليدية متجذرة تؤمن بعدالة "القصاص" وضرورة الردع عبر العقوبة القصوى. هذا الخطاب يغذيه الدين الشعبي الذي يستمد شرعيته من قراءة حرفية للتراث الفقهي، والتنشئة الاجتماعية السلطوية التي تعزز منطق الطاعة والعقاب، إلى جانب دور الإعلام في صناعة هلع جماعي من المجرم الوحش، مما يدفع المجتمع للمطالبة بالتصفية لا "المحاكمة".

تتفاعل في هذا السياق الذاكرة الجماعية التي لم تفصل بعد بين مفهومي العدالة والقسوة، وترى في التشدد العقابي وسيلة لاستعادة الكرامة الاجتماعية المفقودة. **التدين الشعبي** هنا لا يفهم بوصفه مرجعية فقهية متماسكة، بل **كمخزون رمزي** يستدعى عند الأزمات، ويبرر العقوبة عبر قراءة سطحية لآيات القصاص دون استحضار شروطه الفقهية أو سياقه الإصلاحي.

الذاكرة الجماعية في المغرب، التي عاشت فترات عنف سياسي، لم تنتج بعد **فصلا معرفيا ووجدانيا** بين مفهومي العدالة والقسوة. العدالة تفهم أحيانا بوصفها انتقاما مشرعنا، لا كحق كوني أو تسوية عادلة. الخطاب الشعبي المؤيد للإعدام لا ينفصل عن **منطق الدولة نفسها**، بل يلتقي معها في حاجة مزدوجة إلى استعراض القوة. الدولة تظهر سيادتها، والمجتمع يفرغ غضبه من خلال دعمها.

في السياق المغربي، كثيرا ما يستدعى الدين كمرجعية أساسية لتبرير الإبقاء على عقوبة الإعدام، حيث يقدم النص الديني كمصدر نهائي للعدالة والقصاص، خاصة في القضايا المرتبطة بالقتل أو الاغتصاب أو المس بالسكينة العامة. غير أن هذا التوظيف يخفي وراءه أحيانا نوعا من الانتقائية التأويلية التي تتغاضى عن البعد المقاصدي في الفكر الإسلامي.

في هذا الإطار، يقدم **طه عبد الرحمن**[1] في كتابه سؤال الأخلاق مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية طرحا بديلا ومغايرا لما يمكن أن يسمى بـ"العقيدة العقابية المبتسرة". إذ يدعو إلى إعادة وصل الدين بالأخلاق، ورفض تحويل الشريعة إلى مجرد منظومة جزائية جامدة. فالدين، وفق هذا الطرح، لا يكتمل إلا عبر بعده الأخلاقي العميق، القائم على الحرية الروحية والمسؤولية الأخلاقية. ومن ثم، فإن تبرير الإعدام باسم "القصاص الشرعي" يظل ناقصا إذا لم يفهم في سياق مقاصد الشريعة التي تعلي من قيمة الحياة والرحمة والتوبة. إن هذه المقاربة تسائل الاستخدام السياسي والثقافي للدين في النقاشات العقابية، حيث لا تستدعى المرجعيات الدينية إلا في اتجاه واحد: تعزيز العقاب. كما تُقصى قراءات إصلاحية وفلسفية داخل الفكر الإسلامي نفسه، مثل تلك التي يمثلها طه عبد الرحمن، والتي تعيد التوازن بين الشريعة والأخلاق بدل الاقتصار على منطق الردع.

في المقابل، ينبثق خطاب حقوقي ونخبوي متقدم يدعو إلى إلغاء عقوبة الإعدام استنادا إلى أبعاد أخلاقية وقانونية واجتماعية ونفسية. فحقوقيا، ينظر إلى الحق في الحياة كقيمة مطلقة، ويستند إلى المعايير الدولية، لا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكوله الاختياري الثاني، لتأكيد رفض الإعدام. اجتماعيا، يشير الخطاب الحقوقي إلى مخاطر الأخطاء القضائية، وظروف السجون القاسية، وعدم فاعلية الإعدام في الحد من الجريمة. أما نفسيا، فيؤكد على فلسفة العقوبة الحديثة القائمة على إصلاح الجاني وإعادة إدماجه بدل الانتقام.

ينبثق هذا الخطاب الحقوقي والنخبوي المتقدم ليدعو إلى إلغاء عقوبة الإعدام، مستندا إلى منظومة متعددة الأبعاد، فمن الناحية القانونية يتم التشديد على أن الحق في الحياة هو حق غير قابل للتصرف[2]. هذا الإطار القانوني الدولي يعكس التزاما متصاعدا نحو إعلاء القيم الكونية لحقوق الإنسان. ومن الناحية الاجتماعية يحذر الخطاب الحقوقي من خطر الخطأ القضائي[3]، الوارد بشكل كبير في كثير من المحاكمات.

من الناحية النفسية والأخلاقية يستند إلى تحولات فلسفة العقاب الحديثة التي تجاوزت منطق الثأر إلى منطق إصلاح الجاني وإعادة إدماجه في المجتمع، مستلهِمة نظريات علماء النفس مثل **Carl Rogers** في التغيير الداخلي، ومقاربات **Michel Foucault**، حيث يرى أن العقوبة تحولت من استعراض العنف إلى ضبط النفس من خلال المؤسسات الإصلاحية.

---

[1] **عبد الرحمن، طه**. .(2000) سؤال الأخلاق : مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية. بيروت: المركز الثقافي العربي.

[2] كما تنص عليه المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية(ICCPR) ، الذي صادقت عليه العديد من الدول، ويعزز ذلك البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد، الذي يدعو صراحة إلى إلغاء عقوبة الإعدام

[3] إذ توثق تقارير لمنظمات مثل مشروع البراءة Innocence Project (في الولايات المتحدة) حالات عديدة لأفراد أدينوا زورا وأعدموا رغم براءتهم لاحقا. كما تبرز تقارير المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب أوضاع السجون في بلدان الجنوب، وغياب شروط المحاكمة العادلة. أما من حيث الردع، فقد فشلت الإحصائيات المقارنة (مثل تقرير Amnesty International، 2023في إثبات فعالية الإعدام كوسيلة لتقليص معدلات الجريمة.

تتقاطع هاتان الرؤيتان في صراع رمزي يعكس أعمق التوترات بين المحافظة والحداثة، بين القيم التقليدية والمرجعيات الدولية، وبين الأمن الاجتماعي والحقوق الفردية. هذا الصراع لا يعكس فقط تباينًا في مواقف قانونية، بل هو صراع حول الهوية الوطنية، مفهوم العدالة، والعلاقة بين الدولة والمجتمع. في ظل هذا التوتر، تصبح مسألة الإعدام مسرحا اجتماعيا تتصارع فيه رموز السلطة والعدالة، وتتشابك فيه مصالح الفاعلين السياسيين والاجتماعيين مع تصورات المواطنين وذاكرتهم الجمعية. ومن هنا تبرز أهمية البحث السوسيولوجي في الكشف عن هذه الديناميات، وفهم كيف يمكن للنقاش المجتمعي أن يتجاوز الانقسامات الحادة نحو بناء توافق اجتماعي يعزز قيم الكرامة والعدالة الحقيقية.

في المشهد الاجتماعي المغربي الراهن، تتجلى تداعيات الجدل حول عقوبة الإعدام من خلال صراع بين ثلاث قوى مركزية، كل منها يحمل موقعا وأدوارا رمزية تؤثر في شكل ومسار النقاش العام. أول هذه القوى هي الدولة، التي تتبنى موقفًا بين الإبقاء الفعلي لعقوبة الإعدام مع توقيف تنفيذها، هذا الموقف يعكس حالة من التوازن الرمزي الدقيق، حيث تسعى الدولة للموازنة بين الضغوط الدولية التي تدعو إلى إلغاء الإعدام، وبين المشاعر والتطلعات المحلية التي تميل إلى الحفاظ على هذه العقوبة. بهذا، تصبح الدولة محورية في تحديد هوية القانون، ومرجعية السلطة الأخلاقية التي تمارسها على المجتمع.

أما الرأي العام، فهو ميال غالبا إلى إبقاء عقوبة الإعدام، وهو ما ينبع من تمثلات ثقافية واجتماعية عميقة تتعلق بالعدالة والعقاب. فالمجتمع المغربي، في جزء كبير منه، لا يزال يربط بين الإعدام والردع والعدالة الانتقامية، مما يجعل من الصعب الانفصال عن هذه الرموز الثقافية التي تغذي دعوات الإبقاء.

يبرز الفاعلون الحقوقيون كقوة مناهضة للإعدام، حيث ينقلون النقاش من المنطق العاطفي المرتبط بالخوف والرغبة في القصاص، إلى منطق حقوقي وعقلاني يؤكد على حق الحياة، وكرامة الإنسان، والالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. هؤلاء يسعون لتحويل النقاش إلى مستوى يحترم قواعد القانون الدولي ويؤكد على القيم الإنسانية. في هذا السياق، لا يقتصر الجدل حول عقوبة الإعدام على كونه نقاشا قضائيا أو قانونيا فقط، بل يتحول إلى صراع رمزي حول مفهوم العدالة في المغرب، وهوية الدولة، وحدود السلطة الأخلاقية التي يمكن أن تمارسها السياسة تجاه حياة الأفراد. إن هذا الصراع يعكس دينامية اجتماعية معقدة بين المحافظة والتحديث، بين الذاكرة الثقافية والالتزامات الدولية، وبين العاطفة والحقوق.

التقاءات وتقاطعات بين الدين، القانون، والحداثة الحقوقية

تبرز حالة عقوبة الإعدام في المغرب تداخلا عميقا بين ثلاث مرجعيات مركزية، كل منها يحمل أبعادا فكرية وقانونية وثقافية تشكل المشهد العام للجدل حول هذه العقوبة.

تشكل المرجعية الدينية بأبعادها المتعددة، حيث تتباين التأويلات الفقهية حول عقوبة الإعدام، خصوصا في سياق القصاص. ففي بعض التفسيرات، يعتبر القصاص حقا فرديا وليس حقا مؤسسيًا للدولة، ما يفتح الباب لتأويلات تدعم إلغاء العقوبة، خاصة إذا ما جرى التوافق المجتمعي والديني على ذلك. هذا التعدد في التأويلات يعكس مرونة في الخطاب الديني تجعله قادرا على استيعاب متغيرات العصر، ويدعم موقفا إلغاءيا يتماشى مع قيم التسامح والرحمة.

تكشف المرجعية القانونية عن مفارقة بين النصوص التشريعية التي ما زالت تقر بعقوبة الإعدام كجزء من القانون الجنائي المغربي، وبين واقع التطبيق العملي الذي يشهد وقف تنفيذ للعقوبة منذ عام 1993. هذا التعليق الفعلي يضع القانون في حالة من التوتر بين النصوص الرسمية والواقع الميداني، مما يولد حالة من الغموض القانوني حول جدوى الإبقاء على العقوبة من عدمه.

تركز المرجعية الحقوقية الحداثية على مبدأ "كوننة "الحق في الحياة، حيث يتم رفع حق الحياة إلى مرتبة أولوية فوق القوانين العادية. هذا الموقف يدعم الحركات الحقوقية التي تسعى إلى جعل حماية الحق في الحياة قاعدة دستورية لا يجوز تجاوزها، ويضع الإعدام في موقع التضاد مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، خاصة مع التزامات المغرب تجاه الاتفاقيات الدولية. هذه التقاطعات الفكرية والمؤسساتية تجعل من موضوع عقوبة الإعدام محورا حاسما لتفكيك وتحليل البنية الفكرية والقانونية للمجتمع المغربي، إذ تتقاطع فيه دعامات السلطة الدينية، والقانونية، والحقوقية في حوار معقد حول العدالة.

السؤال المركزي الذي يطرح نفسه هنا هو :هل يمكن للعدالة أن تكون إنسانية دون أن تكون دموية؟ هذا السؤال يتجاوز مجرد نقاش عقابي ليصل إلى جوهر مفهوم العدالة في سياق التحولات الاجتماعية والثقافية التي يعيشها المغرب، ومدى قدرة النظام القانوني والسياسي على استيعاب قيم حقوق الإنسان الحديثة ضمن إطاره المؤسساتي.

تشير المطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام في المغرب إلى بداية تحول نوعي في الوعي الجمعي، خاصة بين الأجيال الجديدة والنخب المدنية، الذين باتوا يسعون إلى بناء عقد اجتماعي جديد يرتكز على قيم إنسانية ويبعد منطق العقاب الدموي. يتجلى هذا التحول في عدة مؤشرات بارزة. تصاعد معها وتيرة النقاشات الأخلاقية والفكرية حول موضوع الإعدام في الأوساط الأكاديمية، لا سيما في الجامعات، وكذلك على منصات التواصل الاجتماعي، حيث يبرز خطاب يركز على الحقوق الأساسية للإنسان وكرامته، ويناقش جدوى العقاب الجسدي في تحقيق العدالة الحقيقية.

يشير التحول من العقوبة الجسدية إلى خطاب قائم على الحقوق والكرامة إلى تغير في البنى الثقافية والسياسية نحو ما بعد الحداثة العقابية، حيث يفقد العنف الرمزي والبدني مشروعيته لصالح منطق الإصلاح وإعادة الإدماج، كانتقال من منطق العقاب الجسدي إلى مجتمعات الرقابة والإصلاح، لتفقد الدولة إلى حد ما شرعية العنف العلني عبر تطور مفاهيم الحقوق والحرية الفردية.

يشرح **غارلاند**[1] كيف أن النظم الليبرالية الحديثة تسعى لضبط الجريمة عبر آليات غير دموية، في ضوء تحولات القيم الأخلاقية، لتتصاعد المطالبة بإلغاء الإعدام قد يقرأ كأحد تجليات إعادة التفاوض حول العقد الاجتماعي في المغرب، بما يشمل إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمواطن من زاوية حقوقية مدنية، يتبناه هذا الاتجاه للتأسيس القيمي والمؤسساتي للنقاش العمومي الحقوقي كأداة لبناء شرعية قانونية حديثة. ، كما يظهر كيف تتفاعل النخب المدنية والشباب مع الخطابات الإصلاحية في المغرب، بما في ذلك النقاشات حول الحريات الفردية وحقوق الإنسان. ما أفضى إلى تبلور المطلب في الحوارات التشريعية، إذ لم يعد موضوع إلغاء عقوبة الإعدام مجرد مطلب مدني، بل دخل بجدية في نقاشات البرلمان المغربي، ما يعكس قبولا متزايدا لهذا المطلب على مستوى المؤسسات الرسمية، ورغبة في مراجعة التشريعات لتتماشى مع المعايير الحقوقية الدولية.

[1] ***Garland, David***. (2001). ***The Culture of Control: Crime and Social Order in Contemporary Society***. Oxford : ***Oxford University Press***.

تشير المطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام في المغرب إلى بروز تحول ملموس في الوعي الجمعي، لا سيما بين الأجيال الجديدة والنخب المدنية التي تنشد بناء عقد اجتماعي يرتكز على قيم إنسانية ويناهض منطق العقاب الدموي. يتجلى هذا التحول في تصاعد النقاشات الأخلاقية والفكرية داخل الجامعات وعلى منصات التواصل الاجتماعي، حيث تتزايد الدعوات التي تؤكد على كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية، وتتساءل عن جدوى الإعدام كوسيلة للعدالة.

شهدت الساحة الثقافية والفنية تنامي المبادرات الفنية والثقافية، إحياء لمآسي الأشخاص المحكومين بالإعدام، عبر الأفلام الوثائقية، والمسرحيات، والأعمال الأدبية، التي تسلط الضوء على جوانب إنسانية معاناة هؤلاء، وتدعو إلى مراجعة نظرة المجتمع لهذه العقوبة. تؤكد هذه المؤشرات على وجود دينامية مجتمعية متغيرة تتجه نحو تحولات عميقة في القيم والرموز المرتبطة بالعدالة والعقاب في المغرب، وتشكل أرضية خصبة لدفع النقاش نحو إلغاء العقوبة.

على المستوى المؤسساتي، أصبح مطلب إلغاء الإعدام موضوع نقاش جدي داخل البرلمان المغربي، ما يعكس قبولا متزايدا لهذا المطلب وحرصا على مراجعة التشريعات بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. إلى جانب ذلك، شهد المشهد الثقافي والفني نموا ملحوظا في المبادرات التي تجسد مآسي المحكومين بالإعدام، من خلال الأفلام والمسرحيات والأعمال الأدبية التي تسلط الضوء على الأبعاد الإنسانية لهذه القضية، مما يسهم في توعية المجتمع وتغيير الصور النمطية المرتبطة بالعقوبة.

يتجلى انتقال النقاش حول الإعدام في المغرب من مستوى المطالب الحقوقية إلى فضاء النقاش المؤسساتي من خلال انخراط البرلمان في مداولات إصلاح القانون الجنائي، بما يتماشى مع توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان (2020) ولجان الأمم المتحدة.(CCPR, 2016) وعلى مستوى التعبير الرمزي، أضحت الأعمال الفنية كالأفلام والمسرحيات[1] أدوات فاعلة في تفكيك الصور النمطية حول المحكومين بالإعدام، حيث تعيد هذه المبادرات تموضع النقاش حول العقوبة ضمن الحقل الإنساني، بما يضفي بعدا وجدانيا وسيكولوجيا على القضية، ويغذي مرافعة رمزية نحو الإلغاء.

إن هذه الدينامية تعكس تغيرا عميقا في القيم والرموز المرتبطة بمفهوم العدالة والعقاب في المغرب، وتفتح آفاقا جديدة للنقاش حول مستقبل عقوبة الإعدام، بما يعزز التزام المجتمع بالقيم الإنسانية والحقوقية.

التحولات السوسيولوجية في الوعي حول عقوبة الإعدام

يشهد المجتمع المغربي منذ سنوات تحولا تدريجيا في فهمه وموقفه من عقوبة الإعدام، وهو تحول يتجسد في تغيرات عميقة على مستويات متعددة، سواء على صعيد الفاعلين السياسيين والمؤسسات التشريعية، أو في وعي الجماهير والنخب الثقافية. ويمكن قراءة هذا التحول من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية:

- **البعد الثقافي والفكري**

[1] **شريط "علاش أنا؟" (2021) للمخرجة نرجس النجار** يناقش مصير محكوم بالإعدام من خلال سرد درامي يعكس الطابع العبثي للعقوبة وانعكاساتها النفسية/ **مسرحية "زنزانة الموت" (2022) تأليف وإخراج سعيد آيت باجا** تطرح تجربة المحكومين بالإعدام داخل السجون المغربية، وتعتمد على توثيق شهادات حقيقية بالتعاون مع الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام.

تتأثر المواقف من عقوبة الإعدام في المغرب بعمق بالمرجعيات الثقافية والدينية التي تسود المجتمع، حيث لا تزال الأفكار التقليدية تلعب دورا في دعم الإبقاء على العقوبة، باعتبارها وسيلة للردع والقصاص. غير أن هذه المرجعيات تشهد اليوم صراعا داخليا مع خطاب حقوقي حديث ينبذ العنف ويطالب باحترام حق الحياة كقيمة مطلقة. وقد ساهمت المنصات التعليمية والثقافية، إضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي، في نشر هذا الخطاب الجديد بين الأجيال الشابة، مما أسفر عن ارتفاع نسبة النقاشات الأخلاقية والقانونية حول جدوى الإعدام.

في السياق المغربي، لا تزال الثقافة الدينية التقليدية تشكل مرجعية قوية لتبرير الإبقاء على عقوبة الإعدام، باعتبارها تجسيدا لفكرة "القصاص" كما تفهم شعبيا، وهو ما يخلق صداما مع المفاهيم الحقوقية الحديثة. يناقش **Eickelman, Dale & Piscatori, James**[1] كيف توظف المرجعيات الدينية في النقاشات السياسية والاجتماعية، خاصة في المجتمعات الإسلامية التي تعرف تعدد التأويلات الدينية.

هذا الصراع يندرج ضمن ما يمكن تسميته بالنزاع التأويلي بين خطب تقليدي يبرر العقوبة على أسس دينية وثقافية، وخطاب حقوقي حديث يرفضها أخلاقيا وإنسانيا. في ذات السياق يقترح **An-Na'im, Abdullahi**[2] إطارا لفهم كيفية التفاوض بين المرجعيات الدينية والدستورية في الدول الإسلامية، مع الدفاع عن نموذج حقوقي يتجاوز الرؤية العقابية. انتشار وسائل التواصل الاجتماعي والمحتوى الحقوقي ضمن الجامعات والمدارس أدى إلى خلق فضاء عمومي جديد، تنتقل فيه الأفكار الحقوقية بشكل أكثر فاعلية، خصوصا بين الأجيال الشابة.

البعد السياسي والمؤسساتي

على الصعيد الرسمي، برز موقف الدولة من خلال تبني ما يعرف بوقف التنفيذ الفعلي لعقوبة الإعدام منذ عام 1993، مما يعكس رغبة في التوازن بين الالتزامات الدولية والضغوط المحلية. مع ذلك، لم يلغ الإعدام قانونيا، وهو ما يثير جدلا داخل البرلمان المغربي حيث بدأت تطرح مبادرات تشريعية لمراجعة هذا الوضع، في ظل تصاعد نداءات من فاعلين حقوقيين يدعمون الإلغاء الكامل. هذا التداخل السياسي يظهر تحولا في بنية السلطة، إذ أصبحت الحقوق والكرامة محورا للنقاشات القانونية والسياسية، وهو ما ينعكس على صناعة القرار.

منذ تعليق تنفيذ الإعدام فعليا، تبنت الدولة المغربية سياسة مزدوجة تسعى من خلالها إلى التوفيق بين التزاماتها الحقوقية الدولية وضغوطها الداخلية المستندة إلى المرجعية الدينية والثقافية، إذ لم تنفذ السلطات المغربية أي حكم بالإعدام، وهو ما يعد موقفا وسطا يمكن الدولة من الحفاظ على نوع من الشرعية الحقوقية الخارجية دون إثارة قطيعة مع البنية الاجتماعية والدينية التقليدي[3]. غير أن هذا الموقف الوسيط بدأ يساءل من داخل البرلمان، حيث تظهر مبادرات تشريعية تتبنى خطابا حقوقيا مدفوعا بتصاعد الفاعلية

---

[1] ***Eickelman, Dale F. , and James Piscatori.*** **Muslim Politics**. ***Princeton University Press, 1996.***

[2] ***An-Na'im, Abdullahi Ahmed. Islam and the Secular State: Negotiating the Future of Shari'a. Harvard University Press, 2008.***

[3] ***Council of Europe, and Fédération Internationale des Droits de l'Homme (FIDH).*** **Morocco**: ***Time to Abolish the Death Penalty***. **2019**.

المدنية. هذا التداخل السياسي بين القانوني والحقوقي يترجم تحولا في بنية السلطة، لم تعد تقوم فقط على الردع الرمزي أو العقابي، بل باتت تعيد تعريف شرعيتها من خلال تبني قيم الكرامة والحق في الحياة.

البعد الاجتماعي والحقوقي

تمثل الحركات الحقوقية النشطة في المغرب قوة دافعة نحو إلغاء عقوبة الإعدام، حيث تركز على توسيع نطاق حماية الحقوق والحريات، وتسعى إلى نقل النقاش من أرضية الانفعالات إلى مناقشة عقلانية تستند إلى قيم حقوق الإنسان. كما أن المبادرات الفنية والثقافية التي تصور مآسي المحكومين بالإعدام تسهم في تعزيز هذا الوعي الاجتماعي، إذ تعمل على تفكيك الصور النمطية المرتبطة بالعقوبة وتقديم رؤية إنسانية تعزز من منطق الرحمة والتسامح.

تشكل الحركات الحقوقية المغربية، وفي طليعتها الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، قوة دافعة لإعادة بناء الخطاب العقابي في ضوء قيم حقوق الإنسان، من خلال السعي إلى نقاش عقلاني يستند إلى الكونية والكرامة[1]. ويواكب هذا الحراك نشاط فني وثقافي يعيد تأطير تمثلات العقوبة، ويفعل منطق الرحمة والتسامح كمدخل لتفكيك الصور النمطية المكرسة حول المحكومين بالإعدام. في ضوء ذلك، لا تنفصل هذه الديناميات عن مشروع أوسع لبناء ثقافة قانونية مدنية كما نظّر لها هابرماس[2]، حيث تغدو المشاركة الرمزية والمعرفية جزءًا من صناعة الشرعية الجديدة.

إن تحول الوعي الاجتماعي والسياسي نحو رفض عقوبة الإعدام في المغرب هو نتاج تفاعل معقد بين المرجعيات الثقافية والدينية والقانونية والحقوقية، يعكس مسعى المجتمع المغربي نحو إعادة صياغة مفهوم العدالة وفق مقاييس إنسانية وحداثية. ويبقى السؤال المركزي مطروحًا: كيف يمكن للعدالة أن توازن بين حفظ النظام وحماية كرامة الإنسان، بعيدا عن العنف الدموي؟

تبرز جدلية الإبقاء أو الإلغاء لعقوبة الإعدام في المغرب تعقيدات متشابكة بين تراث ثقافي متجذر وتطلعات حداثية متصاعدة، بين منطق الردع والانتقام، ومنطق الحقوق والإصلاح. ففي حين يعكس مطلب الإبقاء تمسكا بالقيم المحافظة التي تضمن الطمأنينة الاجتماعية عبر تأكيد سلطة الدولة وقوتها، فإن خطاب الإلغاء يجسد رغبة في تحول ديمقراطي حقيقي يرتكز على احترام حقوق الإنسان، وحماية الكرامة الفردية، وتطوير منظومة عدالة إصلاحية.

هذا الصراع ليس مجرد نزاع قانوني أو قضائي، بل هو مسرح اجتماعي يعكس صراعات أعمق على الهوية الوطنية، والشرعية السياسية، والحدود الأخلاقية للسلطة. وعليه، فإن مستقبل عقوبة الإعدام في المغرب مرتبط ارتباطا وثيقا بقدرة الفاعلين الحقوقيين والمدنيين على بناء توافق مجتمعي واسع، وبمدى انفتاح الدولة على إعادة تعريف علاقتها بالمواطن وحقوقه. ما يطرح مسالة فعالية

---

[1] El Hani, Fatima. "La société civile et l'abolition de la peine de mort au Maroc. " Revue Marocaine des Droits Humains, no. 4, 2016.

2 Habermas, Jürgen. (1996). Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy. MIT Press.

النخب في قلب موازين القوى الرمزية لصالح قيم جديدة تقوم على الكرامة والحقوق، وخضوع حكم الإعدام لقيود الماضي الراسخة في الوعي الجمعي.

الجدل حول عقوبة الإعدام في المغرب بذلك أصبح اختبارا حقيقيا لمفهوم الدولة وحدود سلطتها، ولوعي المجتمع بذاته وهويته. فهو بمثابة مرآة تعكس صراعات سوسيولوجية بين تقاليد عميقة الجذور تعود لقرون ماضية، وبين تطلعات الحداثة التي تسعى إلى بناء مجتمع يحترم حقوق الإنسان وكرامته.

في هذا الإطار، يظل المغرب عالقا في حالة من التوتر بين نصوص شرعية تسمح بعقوبة الإعدام، وقوانين وضعية تحافظ على بقائها رغم وقف التنفيذ الفعلي، وبين سياق دولي يدين هذه العقوبة ويطالب بإلغائها. هذا الغياب لتوافق سياسي واجتماعي حاسم يجعل النقاش حول الإعدام يعكس حالة التحديث المتعثر التي يعيشها المجتمع المغربي، حيث تتقاطع قضايا السلطة، والهوية، والعدالة في فضاء متشابك من الصراعات والقيم المتضاربة.

البنية النفس اجتماعية لهذا للتلذذ المجتمعي بالعنف

يطرح مشهد التفاعل الشعبي المغربي، خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي، تجاه مقتل مجرم مشبوه برصاص الشرطة في حالات عدم الامتثال، أو المقاومة العنيفة، أو تشكيل خطر داهم، سؤالا سوسيولوجيا حادا حول ما يمكن تسميته بالتلذذ الوجداني الجمعي أو الرضى الانفعالي بالعنف الممأسس. فبدل أن يظهر التعاطف مع القتيل أو مساءلة العنف الأمني، يبرز خطاب وجداني شعبي مفعم بالارتياح، بل وحتى الفخر، بما حصل. وترفق هذه التفاعلات غالبا بتعليقات من قبيل :"كان خاصو يتهرس"،" اللي دار الذنب يستاهل العقوبة"،" تحية لرجال الأمن. مزال خاص الضرب بيد من حديد".

بحسب تحليل **نويل برينس**[1](**Noëlle Bréham–Prince**) ، فإن المجتمعات التي تعيش في ظل انعدام الأمن أو هشاشة الحماية المؤسسية، تميل إلى بناء علاقة وجدانية مشروطة مع العنف الرسمي. فكل عنف صادر من جهاز الأمن يفهم كنوع من الطمأنة، ووسيلة لإعادة النظام في واقع ينظر إليه على أنه مخترق من المجرمين أو المنحرفين. يفهم العنف الرسمي في المجتمعات غير المحصنة مؤسسيا كنوع من الطمأنة الرمزية، حيث يبدو تدخل أجهزة الأمن وكأنه استعادة للنظام في واقع ينظر إليه كمهزوز ومخترق. غير أن هذا التمثل لا يخلو من ميكانيزمات إزاحة.

يرى **بيير بورديو** (**Bourdieu**)[2] أن المجتمعات المتأزمة تميل إلى إنتاج ميكانيزمات إزاحة للعنف الرمزي، حيث يتم توجيه الغضب نحو فئات يعاد تمثيلها كأعداء للمجتمع (مجرمون، متشردون، جانحون. . .). وهكذا، تتحول الشرطة إلى وسيط لتفريغ المكبوت الاجتماعي، في علاقة يجد فيها المواطن البسيط توازنا رمزيا حين يرى من يعتبره تهديدا يسحق باسم النظام، إذ يعاد توجيه الغضب الاجتماعي من مصادره البنيوية إلى فئات معاد تمثيلها كأعداء، مما يشرعن تدخل الشرطة كوسيط لإشباع الحاجة إلى النظام، حتى وإن كان ذلك على حساب العدالة أو حقوق الإنسان.

---

[1] ***Bréham, Noëlle. La peur comme légitimité : Peuple, insécurité et consentement. Paris, CNRS Éditions, 2007.***

[2] ***Bourdieu, Pierre. Sur la télévision. Paris, Liber–Raisons d'agir, 1997.***

عندما تغيب الدولة كمؤسسة للعدالة الاجتماعية أو التوزيع العادل للثروات، يعاد بناء رمزيتها حول جهاز الشرطة، وتتحول الضربة القاضية التي توجهها الشرطة لمجرم هارب إلى فعل رمزي شديد الدلالة، يقرأ من طرف المواطن كمؤشر على أن الدولة لا تزال قائمة، ولو فقط في بعدها القمعي. لذا أصبحت منصات مثل فيسبوك وتويتر تشهد حملات تهليل رقمية فور وقوع تصفية جسدية لمشبوه، من خلال تعليقات جماعية ممزوجة بالعنف الرمزي واللغوي. وقد رصدت دراسة للمركز المغربي للعلوم الاجتماعية (2022) أن 75%من التعليقات في حالات مشابهة تؤيد التدخل القاتل، مع ارتفاع نسبة استعمال كلمات ذات حمولة شعورية (انتقام، تطهير، خلاص، تطهير المجتمع. . .).

يفسر **غي دوبور** (**Guy Debord**)[1] هذا التفاعل ضمن ما يسميه بمجتمع الفرجة، حيث يتحول الحدث العنيف إلى عرض جماهيري يستهلك بصريا ووجدانيا، فيمنح المشاهد شعورا بالانتماء إلى مجتمع آمن، حتى لو كان العنف هو ضريبته، تحليله لهذا التفاعل بين العنف الرسمي والمشاهد الجماهيري يندرج ضمن أطروحته الشهيرة حول "مجتمع الفرجة"، حيث يصبح الواقع معيشا كتمثيل، والعنف ذاته يعاد إنتاجه كعرض يستهلك بصريا ووجدانيا، لا كواقعة تسائل السلطة أو تفضح الظلم، على أن المجتمعات الحديثة، التي تحكم بمنطق الاستعراض، لا ترى العالم إلا من خلال صوره المنتَجة إعلاميا، حيث يفرّغ الحدث من مضمونه ويعاد تقديمه كفرجة جماهيرية. وفق هذا المنظور، يصبح العنف — خاصة ذلك الذي تمارسه الدولة — عرضا يوفر للمشاهد الوهم بأن النظام يعمل، وأن الخطر يستأصل أمامه على المباشر، مما يمنحه إحساسا زائفا بالأمن والانتماء.

ربطا بالسياق المغربي أو العربي عموما، فإن بث صور الاعتقالات أو تصفية "المجرمين" في نشرات الأخبار أو على وسائل التواصل، يجعل العنف الرسمي محتوى يُستهلك جماهيريا ويقدم على أنه انتصار للنظام العام. وهنا يتماهى المواطن مع السلطة المعنفة، ليعاد تمثيل الضحية كعدو اجتماعي، ويتحول الأمن إلى عرض فرجوي لا إلى سياسة عمومية. الخطاب الشعبي يتماهى مع منطق الدولة الرادعة، باعتباره آلية حماية ضد الفوضى الأخلاقية أو الجريمة، مما يعكس استعدادا مجتمعيا للتضحية بحقوق الأفراد مقابل استعادة الأمن. تفقد مفاهيم مثل الحق في الحياة أو محاكمة عادلة معناها لصالح أخلاقية نفعية ترى أن حماية الأغلبية تبرر تصفية الفرد المشبوه، خاصة إذا ارتبط بالجريمة المنظمة أو تهديد الأطفال والنساء.

إن مسألة استعمال السلاح الوظيفي من طرف رجال الأمن، وما يرافقها من تشديد قضائي ومتابعات جنائية، تكشف عن تحوّل في بنية العلاقة بين الدولة، ممثلة في جهازها الأمني، وبين جهازها القضائي، من جهة، كما تسائل التصورات المجتمعية حول السلطة، الردع، والشرعية. هذا الموضوع لا يفهم فقط في سياق قانوني، بل يحتاج إلى تفكيك سوسيولوجي يعالج التفاعلات الرمزية، والتضادات المؤسساتية، والانفعالات الجماهيرية التي تحيط بهذه الظاهرة، خاصة في سياقات اجتماعية متوترة تتأرجح بين الحاجة إلى الأمن والخوف من التعسف. لم تعد المسألة محصورة في الأبعاد القانونية أو التقنية المرتبطة باستعمال القوة، إنه تناول لتحولات مفهوم العنف الشرعي كما صاغه ماكس فيبر، والوظائف الرمزية التي تضطلع بها أجهزة الدولة في ضبط الحيز العمومي.

إن تشديد المتابعات القانونية ضد رجال الأمن عند استعمالهم للسلاح يعكس تصاعد حساسية الدولة تجاه صورتها الرمزية داخليا ودوليا، ويضع السلطة الأمنية أمام مساءلة معيارية تتقاطع فيها مطالب الأمن العام مع مقتضيات حقوق الإنسان، وهو ما يفتح المجال لتوتر بنيوي بين سلطتين يفترض أن تتكاملا: الأمن والقضاء. من الناحية الرمزية، يتحول العنف الوظيفي إلى ساحة

[1] **غي دوبور**(**Debord, Guy**) . مجتمع الفرجة (La Société du Spectacle). ترجمة: بدر الدين مصطفى. القاهرة: دار الحوار، 2012.

تفاعل جماهيري، يؤطرها مخيال جمعي متوتر بين الحاجة إلى أمن ضامن والخوف من أمن متعسف، وهي مفارقة تغذيها السياقات الاجتماعية المتأزمة (كارتفاع الجريمة أو هشاشة الثقة بالمؤسسات). وهنا، يصبح تدخل الأمن باستعمال القوة مادة لنقاشات عامة تشكل نوعا من الفرجة الأمنية – حسب ما يحلله **غي ديبور Guy Debord**[1] ، حيث يستهلك الحدث الأمني بوصفه عرضا يمسرح الخطر والردع معا.

كما يمكن استدعاء تحليل **بيير بورديو Pierre Bourdieu**[2] حول الدولة باعتبارها محتكرة رمزيا للعنف الشرعي، لفهم كيف تفاوض الدولة المغربية هذا الاحتكار في ظل ضغط داخلي من المؤسسات القضائية وحقوقي من الحركات المدنية، وضغط خارجي من الهيئات الدولية. السلاح الوظيفي يعتبر أداة رمزية ومادية للردع، يتملكها الأمني بموجب انخراطه في الجهاز، وترتبط وظيفته بمفهوم الاحتكار المشروع للعنف حسب ماكس فيبر. لكن هذا الاحتكار يشترط ممارسته في إطار القانون، وتحت رقابة مزدوجة: مؤسساتية وقضائية.

في إطار سوسيولوجيا السلطة والانضباط يرى ميشال فوكو أن السلطة لا تمارس فقط بالعنف المباشر، بل عبر أنظمة من الضبط والمراقبة. وهنا يفهم التشديد القضائي كآلية لإخضاع الجهاز الأمني إلى منطق القانون بدل منطق الاستثناء الذي طبع فترات سابقة. تظهر حالات المتابعة القضائية لأمنيين بتهمة الاستعمال غير المشروع للسلاح الوظيفي وجود تضاد داخلي في أجهزة الدولة.

يتحرك الجهاز الأمني بمنطق الفعالية الوقائية في إطار منطق الأمن مقابل منطق العدالة، بينما يتحرك القضاء بمنطق المساءلة والمطابقة القانونية. ينتج عن ذلك صدام بين المردودية الأمنية والتأويل القانوني للسلوك. من خلال التدافع الرمزي بين الأجهزة، يظهر أن التشديد القضائي يهدف إلى التأكيد على استقلال القضاء، لكن الأمنيين قد يرون فيه مساسا بهيبتهم وتفكيكا لسلطتهم الرمزية أمام المواطنين.

في أحيان كثيرة، تبرز انفعالات شعبية تبدي نوعا من التشفي في متابعة الأمنيين، خصوصا في حالات ينظر فيها إلى الأمن كجهاز قمعي. هذا يحيل إلى ما يسميه بيير بورديو بالعنف الرمزي المقلوب، حين يمارس المجتمع نوعا من الانتقام الأخلاقي من السلطة. جزء آخر من المجتمع يرى في متابعة الأمنيين نوعا من المساس بالأمن العام وهيبة الدولة، خصوصا في ظل تصاعد الإجرام، ما يولد نوعا من التناقض القيمي بين مطلب الردع ومطلب العدالة.

أصبح رجل الأمن يطور هابيتوسا جديدا قوامه الحذر، والتردد، والقلق من أن يتحول إلى متهم بسبب قرار لحظي في مواجهة ميدانية. هذا يؤثر على المبادرة والفعل الأمني، ويجعل من الاحتياط معيارا قد يهدد فعالية التدخلات. يشعر عدد من الأمنيين أن المتابعة القضائية لا تقتصر على المحاسبة، بل تعني نوعا من نزع الاعتراف بجدوى دورهم. وهذا يولد أزمة هوية مهنية وجراح رمزية غير مرئية.

---

[1] **ديبورغ غي**، مجتمع الفرجة، ترجمة جمال الجلاصي، دار الجمل، 2009.

[2] ***Bourdieu, Pierre***. **La misère du monde**. ***Paris, Seuil, 1993***

إن سوسيولوجيا التشديد القضائي في استعمال السلاح الوظيفي لا يمكن فصلها عن التحولات الكبرى في الدولة الحديثة، التي تسعى إلى إخضاع أجهزتها لمنطق الشفافية والمساءلة. لكنها، في الآن ذاته، تضع الجهاز الأمني في موقع هش، قد يهدد توازنه الذهني وقدرته على الفعل السريع والحاسم.

تطرح العقوبات البديلة كآلية جزائية حديثة جدلا سوسيولوجيا معقدا يتجاوز الأبعاد القانونية إلى مساءلة عميقة لمفاهيم العدالة، الردع، الإصلاح، والكرامة الإنسانية. فبينما تسعى هذه العقوبات إلى تقليص الطابع الانتقامي للعقوبة وتعزيز إعادة الإدماج الاجتماعي للمدان، تقف أسر الضحايا أحيانا في موقع الرفض لما تعتبره تساهلا أو تنازلا عن العدالة. هكذا تبرز سوسيولوجيا العقوبات البديلة كحقل خصب لفهم التقاطعات والتوترات بين قيم الحق، ومطالب العدالة، وسلوك الدولة في تنظيم العنف المشروع.

العقوبات البديلة كمفهوم اجتماعي وقانوني جديد

بالاستناد إلى التحولات الجارية في النقاش العمومي حول العدالة الجنائية في المنطقة المغاربية، يمكن القول إن العقوبات البديلة تطرح اليوم سؤالا جوهريا حول وظيفة الدولة الحديثة في إدارة الجريمة. فالمغرب شرع منذ سنوات في مناقشة مشروع قانون للعقوبات البديلة، غير أنه اصطدم بمعارضة شديدة من جمعيات حقوقية تمثل أسر الضحايا، لا سيما فيما يتعلق بالجرائم الجسيمة مثل القتل أو الاعتداءات الجنسية، إذ ترى هذه الجهات أن بدائل السجن قد تمثل تساهلا غير مبرر مع الجناة وتهدر حق الضحايا في العدالة.

إن سوسيولوجيا العقوبة البديلة تكشف عن مفارقة مركزية تعيشها المجتمعات الحديثة: من جهة، هناك سعي لحماية الحق في الحياة والكرامة الإنسانية عبر إعادة الإدماج والإصلاح، ومن جهة أخرى، تبرز مطالب المجتمع، خاصة أسر الضحايا، بضرورة الاعتراف بالألم وتقديم تعويض رمزي ومعنوي يحفظ ما تبقى من شعور بالعدالة. وهنا تسقط العدالة المعاصرة في ثنائية قاتلة: إما القصاص أو الإفلات من العقاب.

بهذا المعنى، تصبح العقوبة البديلة مرآة لعلاقات القوة بين منطق الدولة، الذي يفترض فيه التجريد والحياد، ومنطق الجماعة الأخلاقية التي تتغذى على الوجدان والذاكرة الجماعية. فالعدالة لا تعود فقط حقلا قانونيا، بل تصبح حقلًا رمزيًا يتداخل فيه الشعوري بالقانوني، والمصلحي بالقيمي، والأخلاقي بالمؤسساتي. ومن ثم فإن أي تصور مستقبلي للعقوبات البديلة ينبغي أن يدرج ضمن رؤية سوسيولوجية شاملة تأخذ بعين الاعتبار ديناميات المجتمع المحلي وتوازناته الرمزية، لا أن يستورد كنموذج جاهز من تجارب أخرى غالبًا ما تفشل حين تعزل عن شروطها الثقافية والسياقية.

تعد العقوبة في التصور الدوركهايمي أداة تعبير جماعي عن انتهاك المقدس الاجتماعي، إذ تعكس رد فعل المجتمع ضد المساس بتماسكه القيمي والأخلاقي، خصوصا في المجتمعات ذات التضامن الميكانيكي، غير أن تطور البنية الاجتماعية نحو مزيد من التعقيد والعقلنة أدى إلى تحول في منطق العقاب، حيث أصبحت العقوبة وسيلة لإعادة تأهيل الجاني وإعادة دمجه، لا فقط ردعه أو الانتقام منه. هذا التحول يجد صداه في العقوبات البديلة، مثل خدمة المصلحة العامة، أو المراقبة الإلكترونية، أو العمل لفائدة المجتمع، والتي تستعمل في إطار منظومة عدالة أكثر ترميمية. وقد ساهمت عدة إكراهات موضوعية في الدفع نحو هذه البدائل، من أبرزها اكتظاظ المؤسسات السجنية، ارتفاع كلفة الاحتجاز، ضعف فعالية العقوبات السالبة للحرية في تحقيق الردع العام، بالإضافة إلى مطالب حقوقية ملحة تدعو إلى حفظ كرامة المحكوم عليه، وفق ما تنص عليه المادة 10 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

في هذا السياق، تكتسب العقوبات البديلة مشروعية مزدوجة: أخلاقية، من حيث احترام الكرامة الإنسانية، ووظيفية، من حيث إنتاج ذات اجتماعية منضبطة وناجعة. ويظهر فوكو في تحليله التاريخي لتطور العقوبة كيف انتقل التركيز من تعذيب الجسد إلى مراقبة النفوس، مع بروز أنظمة رقابية ناعمة تعيد تشكيل الأفراد من الداخل[1] وهكذا، فإن العقوبات البديلة لا تلغي السلطة العقابية، بل تعيد إنتاجها داخل أجساد منضبطة تطلب منها المساهمة في الصالح العام بدل الاكتفاء بدفع ثمن الجريمة، مما يعيد بناء علاقة الفرد بالمجتمع والمؤسسات. [2]

في الأنظمة العقابية التقليدية، يتم تجاهل مشاعر الضحية لصالح الدولة باعتبارها الطرف المجني عليه. أما في العقوبات البديلة، فتزداد الهشاشة الشعورية لدى الضحايا، الذين يرون في البدائل تخفيفا غير مبرر. تطالب بعض أسر الضحايا بعقوبة جسدية واضحة (السجن أو الإعدام)، لأنها تمنحهم إحساسا بالعدالة والانتصاف، بينما يرون في العقوبة البديلة إنكارا للألم وفقدا للرمزية العقابية. هنا يظهر تضاد واضح بين منطق العدالة الترميمية التي تراهن على إعادة التوازن المجتمعي، ومنطق العدالة الانتقامية أو التعويضية التي تراهن على تأديب الجاني باسم الضحية.

تسعى الدولة في السنوات الأخيرة إلى مراجعة نظامها العقابي، مدفوعة بضغوط المنظمات الحقوقية الدولية وبتزايد المطالب بإصلاح العدالة الجنائية بما ينسجم مع مبادئ حقوق الإنسان. غير أن هذا التوجه يضع الدولة في مفارقة مزدوجة: فمن جهة، يتطلب الوفاء بالالتزامات الدولية إعادة النظر في الطابع الزجري للعقوبات، وتبني بدائل تركز على إعادة الإدماج والعدالة التصالحية؛ ومن جهة أخرى، تصطدم هذه النوايا بإرادة شعبية واسعة ترى في العقاب الشديد أداة لاستعادة الهيبة وتحقيق الردع، لا سيما في الجرائم التي تعتبر صادمة أخلاقيا، مثل الاغتصاب، القتل، أو العنف ضد الأطفال.

في هذا السياق، تبرز العقوبات البديلة كحل إشكالي مزدوج الوجه: فهي من جهة تعبر عن تطور في المنظور العقابي نحو ما يمكن تسميته بالعدالة التصالحية أو حتى العدالة الانتقالية المصغرة، حيث يطرح سؤال المصالحة مع الذات الاجتماعية للجاني، وضحاياه، ومحيطه، من خلال أدوات كالتعويض، الخدمة المجتمعية، وإعادة الإدماج. لكن من جهة أخرى، تنظر إلى هذه البدائل من قبل قطاعات واسعة من المجتمع على أنها تساهل غير مبرر، وفقدان للعدالة الجزائية الصارمة، خصوصا حين تتعلق الجرائم بالقيم المقدسة ككرامة الطفل أو حرمة الجسد.

إن هذه المفارقة تكشف عن صراع عميق في البنية الثقافية للقانون، حيث لا ينظر إلى القانون كآلية عقلانية محايدة فحسب، بل كحامل لرمزية الانتقام الأخلاقي، كما أشار بيير بورديو عند حديثه عن الهيمنة الرمزية التي يمارسها القانون من خلال تمثيله كأداة لحماية القيم الجماعية. في هذا الإطار، يفقد المنطق الحقوقي للعقوبات البديلة جزءا من شرعيته الاجتماعية أمام قوة التمثلات التقليدية التي ترى في العقوبة الشديدة شرطًا لتحقيق العدالة. كما يظهر هذا الصراع أن العدالة الجنائية ليست مجرد جهاز قانوني بل حقل تفاوضي تتقاطع فيه رهانات الدولة، وضغوط الهيئات الدولية، وانتظارات المجتمع، ضمن مشهد معقد من التوازن بين الردع والرحمة، وبين إعادة الإنتاج الرمزي للهيبة السلطوية ومطلب الإصلاح الإنساني.

---

1 ***Zehr, Howard. The Little Book of Restorative Justice. Good Books***, 2002.

2 ***Garland, David. The Culture of Control: Crime and Social Order in Contemporary Society. Oxford University Press, 2001.***

على سبيل الختم

يتضح من خلال استقراء مختلف المقاربات السوسيولوجية أن العقوبة، سواء في شكلها التقليدي كالجلد أو الإعدام، أو في صيغها الحديثة كالسجن والعقوبات البديلة، ليست مجرد أداة قانونية لتطبيق العدالة أو ردع الجريمة، بل هي بنية اجتماعية معقدة تؤسس لنظام من المعاني والدلالات الرمزية المرتبطة بالسلطة، النظام، والهوية المجتمعية. فقد أظهر ميشيل فوكو، في تحليله للانتقال من العقاب الجسدي إلى المراقبة والانضباط، أن ما تغير ليس فقط أدوات العقاب، بل تصور السلطة لنفسها ولمواطنيها. فالمجتمع لم يعد يعاقب الأجساد بل يسعى إلى تأديب النفوس، من خلال آليات دقيقة للضبط والوصم والتطبيع.

وتكشف سوسيولوجيا العقاب عن التوتر البنيوي الذي تعيشه المجتمعات الحديثة بين منطق الدولة القانونية ومنطق الدولة الرمزية. فبينما يفترض في الدولة الحديثة أن تتبنى منظومة حقوقية تقوم على إعادة الإدماج وإصلاح الذات الجانحة، فإنها في كثير من الحالات تعيد إنتاج أشكال من الانتقام الاجتماعي المغلف بالمشروعية القانونية، لا سيما فيما يتعلق بالطبقات الهشة والمهمشين، حيث يصبح العقاب جزءًا من هندسة اجتماعية للتمايز والفرز الطبقي.

أما العقوبات البديلة، رغم أنها تبدو من حيث الشكل أكثر إنسانية، فإنها لا تخلو من بعد تأديبي مراقب، كما أشار كل من غاري بيكر وستانلي كوهين، حيث تستخدم المراقبة الإلكترونية أو العمل الاجتماعي كأدوات لإعادة تشكيل المواطن المطبع، لا لمساءلة الشروط البنيوية التي تدفع إلى الجنوح.

إن سوسيولوجيا العقاب، بهذا المعنى، تكشف كيف تتقاطع العقوبة مع مفاهيم السلطة، الشرعية، الأخلاق، والعدالة. فهي مرآة لتمثلات المجتمع حول النظام والانحراف، ولتصور الدولة لوظيفتها؛ من الحماية إلى السيطرة، ومن الردع إلى الاستيعاب. وفي السياق المغربي والعربي عمومًا، تصبح دراسة العقوبة ضرورة لفهم طبيعة العقد الاجتماعي الهش، والعلاقات المتوترة بين الدولة والمجتمع، حيث يختلط السياسي بالقانوني، والديني بالاجتماعي، لتُنتج منظومات عقابية هجينة، تتأرجح بين التقليد والتحديث، بين الخطاب الحقوقي والممارسة الزجرية.

إن إعادة التفكير في العقوبة اليوم، لا يجب أن تتم من منظور قانوني محض، بل من خلال مدخل سوسيولوجي يضع العقوبة ضمن علاقتها بالبنى الاجتماعية، بمواقع السلطة، وبالرهانات الإيديولوجية التي تصوغ تصوراتنا حول الانحراف والجريمة والعدالة. فالسؤال الحقيقي لم يعد هو: كيف نعاقب؟، بل لماذا نعاقب؟ ومن له الحق في تعريف الجريمة وتحديد العقاب؟ هذه الأسئلة هي التي من شأنها أن تفتح أفقا جديدا نحو عدالة اجتماعية أكثر شمولية، تنبني على مبدأ الاعتراف لا الإقصاء، وعلى فكرة الإصلاح لا الانتقام.

المراجع والمصادر:

المراجع العربية

✓ **كتب ومترجمات**

- بورديو، بيير. القول والفعل: اقتصاد التبادلات اللغوية. ترجمة سعيد بنكراد. الدار البيضاء: دار توبقال، 2011.
- فوكو، ميشال. المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن. ترجمة جورج القرين. بيروت: دار الجمل، 2004.
- فوكو، ميشال. المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن. ترجمة الزواوي بغورة. بيروت: دار نماء، 2004.
- طه، عبد الرحمن. سؤال الأخلاق: مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية. بيروت: المركز الثقافي العربي، 2000.
- دوبور، غي. مجتمع الفرجة. ترجمة بدر الدين مصطفى. القاهرة: دار الحوار، 2012.
- دوبور، غي. مجتمع الفرجة. ترجمة جمال الجلاصي. بيروت: دار الجمل، 2009.

✓ **مقالات**

- العامري، سامي. "عنف رونيه جيرار المقدس." مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 170، 2014.

✓ **أعمال فنية**

- النجار، نرجس. شريط "علاش أنا؟"، 2021.
- آيت باجا، سعيد. مسرحية "زنزانة الموت"، 2022. بتعاون مع الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام.

المراجع الفرنسية

✓ **كتب**

- *Bourdieu, Pierre. Langage et pouvoir symbolique. Paris : Seuil, 2001 .*
- *Bourdieu, Pierre. La Misère du monde. Paris : Seuil, 1993 .*
- *Bourdieu, Pierre. Sur la télévision. Paris : Liber-Raisons d'agir, 1997 .*
- *Bréham, Noëlle. La Peur comme légitimité : Peuple, insécurité et consentement. Paris : CNRS Éditions, 2007 .*
- *Chesnais, Jean-Claude. Histoire de la violence en Occident : De 1800 à nos jours. Paris : Robert Laffont, 1981 .*
- *Debord, Guy. La Société du spectacle. Paris : Buchet-Chastel, 1967 .*
- *Keck, Frédéric. "La voix des ONG. Une sociologie des porte-parole humanitaires". Actes de la recherche en sciences sociales, 2004 .*
- *El Hani, Fatima. "La société civile et l'abolition de la peine de mort au Maroc". Revue marocaine des droits humains, n°4,* 2016 .

تقارير

- Council of Europe / FIDH. Morocco: Time to Abolish the Deat*h Penalty. 2019* .
- *Together Against the Death Penalty (ECPM). Death Penalty in Morocco: Current Situation and Legal Framework,* 2023. *الرابط*

المراجع الإنجليزية

✓ **كتب**

- *Garland, David. The Culture of Control: Crime and Social Order* in Contemporary Society. Oxford: Oxford University Press, 2001 .
- Habermas, Jürgen. Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy. MIT Press, 1996 .
- Zehr, Howard. The Little Book of Restorative Justice. Good Books, 2002 .
- Eickelman, Dale F. , & Piscatori, James. Muslim Politics. Princeton University Press, 1996 .
- An-Na'im, Abdullahi Ahmed. Islam and the Secular State: Negotiating the Future of Shari'a. Harvard University Press, 2008 .

تقارير ومواثيق دولية

- المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية + (ICCPR)البروتوكول الاختياري الثاني الملحق به.
- Innocence Project. تقارير حول الإعدامات الخاطئة في الولايات المتحدة.
- Amnesty International. (2023). تقارير حول عدم فعالية عقوبة الإعدام في الردع.
- المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب. تقارير حول شروط المحاكمة والسجون في دول الجنوب.

✓ **استطلاعات رأي**

- المعهد المغربي لتحليل السياسات. استطلاع 2020.

تأثير الإعلام والإعلام الجديد في القيم

سفيان سبيرا، طالب باحث بسلك الدكتوراه

مختبر الصحافة والإعلام الحديث

كلية اللغات والآداب والفنون، جامعة ابن طفيل، القنيطرة

soufiane.sebira@uit.ac.ma

المملكة المغربية

الملخص:

يعد الإعلام آلية لإحداث التغيير، داخل المجتمع وقناة لربط مختلف التفاعلات التي قد تحصل بين أفراده. ولقد اختلف العديد من الباحثين بشأن تعريف الإعلام والإعلام الجديد، إلا أنه من المؤكد أن التطور العلمي والتكنولوجي أدى إلى تطور الإعلام ومنه الرقمي، حيث أصبحت الأخبار متاحة عن طريق وسائط مختلفة، فالثورة العلمية والتكنولوجية الصناعية قد تأثر بشكل أو بآخر على مجموع القيم، هذه الأخيرة تترسخ عبر الأجيال في حين يرى فريق آخر أن الإعلام بصفة عامة لا يعكس بالضرورة القيم الموجودة بل عليه أن يتبنى قيما حديثة تتماشى ومتطلبات العصر ولقد تم إعداد هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على علاقة الإعلام و الإعلام الجديد بالقيم.

الكلمات المفتاح: الإعلام، الإعلام الجديد، الوسائط، القيم، التأثير، المنظومة، التغيير.

Summary:

The media is considered a tool for bringing about change within society and a channel for connecting the various interactions that may occur among its members. Many researchers have differed over defining both traditional media and new media. What is certain, however, is that the evolution of the era has driven the development of digital media, making news accessible through various platforms. The scientific, technological, and industrial revolutions have, in one way or another, influenced the overall set of values—values that, to some extent, become entrenched across generations. Some scholars believe that the media does not necessarily mirror existing values, but should instead embrace new values that align with the demands of the age. This paper was prepared to highlight the relationship between new media and values.

مقدمة:

يعد الإعلام أداة لإيصال الأخبار ووسيلة لتكوين علاقات إنسانية جديدة وبالتالي هو آلية جد مهمة لإحداث التحويل والتغيير داخل المجتمع، كما أنه يشكل قناة لربط مختلف التفاعلات التي قد تحصل بين أعضائه، فالإعلام هو مفهوم يحمل أبعادا مختلفة لكونه ذو أصول متميزة ومصطلحات خاصة كغيره من الحقول المعرفية وبالتالي فهو قائم بذاته، كما أنه يعنى بدراسة وتحليل و وصف الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفي هذا الإطار يمكن تعريفه بأنه "التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير وروحها وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت"[1]، كما يمكن تعريفه بأنه "تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعدهم على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع، بحيث يعبر عن هذا الرأي تعبيرا موضوعيا عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم"[2].

ومما لاشك فيه فإن الإعلام يستخدم مجموعة من الأدوات والوسائل لبث وإرسال رسائله وخاصة التي تستطيع الوصول إلى جماهير عريضة غير محددة الهوية وغير المتجانسة وهي ما يصطلح عليه بوسائل الاتصال الجماهيري، والتي تضم التلفاز والإذاعة والصحافة المكتوبة.... ومع التطور التكنولوجي والمعرفي وظهور الأنترنت برز ما يعرف بالإعلام الجديد والإعلام الرقمي أو الإعلام التفاعلي الشبكي أو إعلام الوسائط المتعددة أو إعلام المعلومات أو الوسائط اللبرالية، والذي يشير إلى "مجموعة من الأساليب والأنشطة الرقمية الجديدة التي تمكننا من إنتاج ونشر واستهلاك المحتوى الإعلامي بمختلف أشكاله، من خلال الأجهزة الإلكترونية (الوسائط) المتصلة أو غير المتصلة بالأنترنت[3].

ومما لاشك فيه أن وسائط الإعلام الجديد تمنح قدرا كبيرا للتواصل والاتصال الجماعي كما في خدمات الهواتف المحمولة والشبكات الاجتماعية على الأنترنت وهذه السمة هي التي تمنح وصف الإعلام الجديد، بالإضافة إلى إمكانية التفاعل والمشاركة لنقل المحتوى والتجارب والخبرات مما يمكن معه القول أن العالم أصبح قرية كونية حسب تعبير "مارشال مكلهومان".

وبطبيعة الحال أدى التطور الذي عرفه العالم على مستوى الثورة العلمية والتكنولوجية والصناعية إلى تطور على مستوى الاتصال والتواصل الأمر الذي أدى إلى ظهور مصطلح عصر المعلومات، الذي يقوم على أساس انتاج المعلومات وتداولها من خلال وسائل جديدة عبارة عن حواسيب وهواتف ذكية وذكاء صناعي مما يؤدي إلى إنتاج واستهلاك وتوزيع المعرفة ويؤثر بشكل أساسي على الرسائل الإعلامية والاتجاهات والعادات والقيم هذه الأخيرة التي يصعب تعريفها لأن مدلولها بالغ التعقيد إلا أنه يمكن تعريفها بأنها "نظم معقدة لأحكام عقلية انفعالية، معمقة نحو الأشخاص أو الأشياء أو المعاني، سواء كان التفضيل ناشئ عن هذه التقديرات المتفاوتة صراحة أو ضمنيا"[4].

ومن البديهي ان هذه التغيرات والتحولات في مجال تلقي ونشر المعلومات ستؤدي الى تغيير الوعي المحلي والعالمي ويؤدي الى ظهور قيم انسانية عامة تماشيا مع تأثيرات العولمة بشقيها السلبي والايجابي .

وفي هذا الاطار نتساءل عن كيفية تأثير الاعلام الجديد في منظومة القيم ؟

---

[1] عبد اللطيف حمزة، الإعلام له تاريخه ومذاهبه، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1956، ص. 25.

[2] المرجع نفسه، ص. 26.

[3] محمد سيد ريان، الإعلام الجديد، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2012، ص. 10.

[4] SchillerFredeick Charles Sykes, »Valus », in Encyclopedia of Religion and Ethics,edited by James Hastings,1980(edit).

وللإجابة عن هذه الاشكالية سنعتمد على المنهج الوظيفي والسوسيو سياسي عبر محورين:

المحور الأول: علاقة ومظاهر تأثير الإعلام والإعلام الجديد على منظومة القيم:

سنتطرق في هذا المحور إلى علاقة وسائل الإعلام بالقيم (الفقرة الأولى) ومظاهر تأثير وسائل الإعلام والإعلام الجديد على القيم (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: علاقة وسائل الإعلام بالقيم

يعتبر معظم الباحثين أن علاقة الإعلام بالقيم ليست علاقة سببية صرفة كما أنها ليست بتلك العلاقة التي يمكن قياسها وتفكيكها بأدوات كمية تضبط صيرورتها وتحولاتها وتفاعلاتها في الزمان والمكان فهي تتسم بنوع من التركيب إذ أنه يصعب تحديد أي منها يؤثر في الآخر بدرجة أقوى، فهناك من يعتبر أن للإعلام دورا أساسيا في المحافظة على القيم القائمة في أي مجتمع وترسيخها للأجيال اللاحقة بواسطة وسائله الخاصة المعروفة التي تتميز بقدرتها الفائقة على التأثير في أفراد المجتمع، وهناك من يرى أنه ليس من الضروري بالنسبة للإعلام أن يعكس القيم الموجودة في مجتمع معين، بل عليه أن يتبنى قيما حديثة قد تكون أكثر تعبيرا ونجاعة عن واقع الحال[1]، وبناء على ذلك فالعلاقة بين منظومة القيم والإعلام بشقيه الكلاسيكي والجديد يصعب تجاهلها فهي علاقة تأثير وتأثر وبالتالي نجدها علاقة فاعلة، وأطرافها متداخلة وقضاياها متشعبة ،اذ ان وسائل الاعلام في جل بقاع العالم تعد أوعية حاملة لأنماط التفكير والمعرفة والقيم.

الفقرة الثانية: مظاهر تأثير الإعلام والإعلام الجديد على القيم

يعد الإعلام عاملا مهما في التأثير في عملية تشكيل هوية الأفراد والمجتمعات عبر غرس ونقل التوجهات والقيم الثقافية والسياسية والاقتصادية...، عبر مختلف وسائل الإعلام المتنوعة من تلفزيون وإذاعة وصحف...، إذ عبرها يتم تعزيز هذه القيم أو اضعافها أو تغييرها للتأثير في سلوك الأفراد، ومن زاوية أخرى فالإعلام قد يساهم في تكريس القيم الإيجابية، مثل التسامح والتضامن ...، من خلال الترويج لهذه القيم ومفاهيمها وبالتالي يتضح أن وسائل الإعلام تعد أداة قوية للضبط الاجتماعي خاصة من طرف النظام السياسي في أي مجتمع بل يذهب البعض إلى اعتبار ذلك مهمته الرئيسية[2]، ومن جهة أخرى يمكن أن يدخل بعض القيم السلبية كقيم الاستهلاك المفرط والفردانية....

أما فيما يخص الإعلام الجديد فيؤثر في القيم بشكل معقد بطريقتين إيجابية وسلبية حسب كيفية استخدامه ونظرا للاعتماد المتزايد للأنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي ...، ومن جملة هذه التأثيرات المزدوجة للقيم الثقافية والسياسية والاقتصادية... نجد التأثير الإيجابي:

- ❖ تغيير القيم الاجتماعية: إذ يساهم الإعلام الجديد في بلورة مفاهيم جديدة حول القيم الاجتماعية كمفهوم حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية...؛
- ❖ سرعة تداول ونقل المعلومات: حيث يساعد الإعلام الجديد في نشر ونقل المعلومات بسرعة عالية، مما يساهم في تشكيل ونقل أراء الجماهير إزاء القضايا والأحداث الاجتماعية والسياسية...، مما يؤثر على القيم الجماعية للأفراد ويجعلهم أكثر اطلاعا على الأفكار والأحداث المتنوعة؛

[1] حسن حمائز، الاتصال الجماهيري والتنوع الإعلامي، منشورات القصبة، أكادير، المغرب، الطبعة الأولى، 2016، ص. 62.

[2] المرجع نفسه، ص. 46.

❖ العولمة الثقافية: مما لاشك فيه أن الإعلام الجديد يساهم في انتشار الثقافات المختلفة عبر العالم مما يساهم في ظهور قيم علمية موحدة؛

❖ التأثير على الهوية: وذلك من خلال نشر أنواع متعددة من السلوكيات وأنماط العيش والتي تأثر على هوية الأفراد وقيمهم الشخصية خاصة فئة الشباب؛

ومن زاوية أخرى يؤثر الإعلام الجديد بشكل سلبي على القيم من خلال :

❖ تعزيز قيم الاستهلاك المفرط؛

❖ عدم الاهتمام واحترام القيم والعادات التقليدية في بعض الثقافات؛

❖ تهديد القيم والاختلافات خاصة عند فئة الشباب في عالمنا العربي بالتحديد في هويته الثقافية وهذا ما عبر عنه "كارل ماركس" بالاستيلاب الثقافي. وفي هذا الصدد يرى الباحث "عياد أبلال " أن الغزو الثقافي الغربي عبر الوسيط الرقمي شمل جميع شبكات التواصل الاجتماعي من خلال محتوياتها الثقافية التي أصبحت تهدد الشباب في المنطقة العربية جراء التنميط الثقافي في ظل العولمة الثقافية التي تعمل على تكوين المواطن الافتراضي، وما يصاحبها من عولمة ثقافية استهلاكية واشهارية بلغت مرحلة غير محدودة من الحرية في نقل الأفكار والمعلومات والبيانات والتوجهات والقيم على الصعيد العالمي[1].

المحور الثاني: الهيمنة والتلاعب بالقيم على المستوى الثقافي والاجتماعي:

سنتطرق في هذا المحور إلى الهيمنة على الإعلام (الفقرة الأولى) والتلاعب بالقيم على المستوى الثقافي والاجتماعي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الهيمنة على الإعلام

مما لا منص منه أن التطور التكنولوجي في حقل الاتصال والتواصل أدى إلى ظهور تحولات سياسية واجتماعية وثقافية في عدة مجتمعات، بسبب قوة الرقمنة والهيمنة عليها، إذ ظهر نوع جديد من الاستعمار اصطلح عليه بالاستعمار الإلكتروني، هذا الاستعمار الذي عوض الاستعمار القديم العسكري والتجاري والديني ....، حيث يقوم هذا النموذج الاستعماري الجديد على استغلال واستيراد برامج وأدوات الاتصال وتقنيين من مهندسين وفنيين في مجال الاتصال والتواصل وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور قيم وعادات وثقافات جديدة، لا تتفاهم مع بعض الثقافات المحلية وعاداتها بصورة كبيرة، هو الأمر الذي أدى إلى تغيير تدريجي في بنية المجتمعات خاصة في دول الجنوب، كما نشير إلى الضغوط الخارجية التي يتعرض لها الإعلام المحلي بسبب العولمة[2].

ولا مناص من القول، بأن الإعلام الدولي يخوض معركة ضارية ضد الاستعمار الإلكتروني بكل قوة خاصة وأنه يستهدف بشكل أساسي فئة الشباب، وذلك من أجل تكريس وغرس مفاهيم وقيم وسلوكيات تتوافق مع توجهاته وأطروحته خاصة مع الإمبريالية الثقافية[3].

---

[1] عياد أبلال، التنمية المفقودة النموذج التنموي في المغرب بين إرادة التغيير وإدارة التنمية، مؤسسة باحثون للدراسات، المغرب، الطبعة الأولى، 2022، ص. 68.

[2] عصام سليمان الموسى وآخرون ،الإعلام وتشكيل الرأي العام وصناعة القيم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2013، ص. 134.

[3] الإمبريالية الثقافية تعبير عام عن ميل مصدري صناعة وسائل الإعلام العالمية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على استهلاك وسائل الإعلام في بلدان أصغر وأفقر، وبذلك يفرضون قيمهم الثقافية وغيرها على الجماهير في أماكن أخرى، ليس المحتوى فقط ما يصدر بل التقنيات وقيم

وهكذا أصبح للإعلام دور آخر هو الإقناع والتضليل ومحاولة فرض وبسط للهيمنة والنفوذ حيث أضحى المتحكم في الإعلام يتحكم في الحقائق يغيرها كيف يشاء حسب مصالحه وأغراضه وعليه أصبح الإعلام بشتى أنواعه ميدانا لصراع الإيديولوجيات، ولقد لاحظنا مثلا استغلال الجيش الأمريكي لقناة CNN للتضليل والإقناع، غداة الحرب على العراق وتصويرها للرأي العام على أنها حرب لإرساء السلام والحرية والحال أنها قامت على إبادة الشعب العراقي واستغلال ثرواته إلى غاية يومنا هذا.

ولعل ما يؤكد هذا الطرح، هو إحدى مقالات "جوزي فاني" النائب السابق للأركان العامة في إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون" والذي كتب فيه "الإعلام أكثر من أي وقت مضى هو السلطة، والبلد الذي يتمكن من توجيه أفضل لثروة الإعلام سيكون الأقوى بين الدول، هذا البلد هو الولايات المتحدة الأمريكية، والإعلام هو المهارة في بلوغ الأهداف المرغوب فيها في العلاقات عبر الجاذبية أكثر من الإكراه، إذا ما استطاعت دولة ما إلى الوصول إلى إضفاء الشرعية على عملها، قادرة على إقامة مؤسسات دولية وإعلامية تشجعها على تأطير أو الحد من أنشطتها في دول أخرى"[1].

من هنا تتضح، المكانة الهامة لوسائل الإعلام عند الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعمل على تسخير الثورة المعلوماتية وريادتها على مستوى التقدم التقني والتكنولوجي والعلمي للهيمنة على العالم، إذ تحول الإعلام مع العصر الرقمي إلى إعلام للقطيع حسب تعبير "نيتشه" إذ أصبح هذا الأخير خاصة مع شبكات التواصل الاجتماعي إلى فضاء لهدم القيم والأخلاق والثقافة...، وبتعبير "كارلوس فايي" فإن أنظمة المعلومات والإعلام قادرة على تشويه وتزوير الوقائع بما يخدم المهيمنين سواء في السياسة أو الاقتصاد بشكل يجعل المتلقي مجرد موضوع للهيمنة[2].

الفقرة الثانية: التلاعب بالقيم على المستوى الثقافي والاجتماعي

لابد من التأكيد على أن التلاعب بالقيم على المستوى الثقافي والاجتماعي، سواء من طرف الإعلام أو القوى السياسية سيؤدي لامحالة إلى عدة نتائج على المجتمع كتغييرات جذرية فيما يتعلق بالهوية الثقافية لشعب ما، وهو الأمر الذي يؤدي إلى خلخلته وفقدانه لروابطه بتاريخه وجذوره، كما قد يتم خلخلة أو استبدال أو تهجين القيم الأصلية بأخرى مفروضة أو مستوردة، مما سيترتب عنه لا محالة انقسامات بين الأجيال أو حتى داخل المجتمع نفسه، كما أن هذا التلاعب قد ينتج عنه تفكك في العلاقات الاجتماعية، وزيادة في حجم الفجوات بين مختلف الطبقات الاجتماعية نتيجة تغيير القيم المشتركة في أي مجتمع.

وتبعا لذلك قد يصبح من الصعب تحقيق التفاهم والتعاون المتبادل بين أفراد المجتمع ولعل أخطر تلاعب بالقيم يكمن في استخدامه لنشر الانقسامات داخل المجتمع الواحد بناء على أسس عرقية أو دينية أو طبقية خاصة مع وسائل التواصل الاجتماعي وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة نسب الصراعات الاجتماعية والسياسية سواء بين الأفراد أو بين المجموعات المختلفة[3].

الإنتاج والإيديولوجيات المهنية والملكية أيضا والتشابه هنا مع الإمبريالية التاريخية التي كانت وسيلتها القوة العسكرية والاقتصادية والإمبريالية الثقافية يفترض صراحة أو ضمنا أنها تؤدي إلى تبعية وفقدان الاستقلالية واندحار الثقافات القومية أو المحلية.

[1] حسن حمائز، مرجع سابق، ص. 214.

[2] عياد أبلال، مرجع سابق، ص.77.

[3] يركز هذا المنظور السوسيولوجي على التوترات والنزاعات والمصالح المتنافسة، القائمة في المجتمعات الإنسانية، ويعتقدوا منظروا الصراع أن ندرة الموارد وقيمتها في المجتمع، لابد أن تسفر عن الصراع بين المجموعات التي تكافح للوصول إلى هذه الموارد والسيطرة عليها، وقد تأثر الكثير من هؤلاء بكتابات كارل ماركس.

وتماشيا مع ما تم ذكره، فإن التلاعب بالقيم قد يؤدي إلى تغيير الممارسات الاجتماعية بشكل غير عادي، كالتغير في شكل وطبيعة العلاقات الأسرية والعادات والتقاليد والسلوكيات اليومية في أي مجتمع، مما يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وفقدان الاستقرار، كما أن التلاعب بالقيم قد يؤثر على المناهج التعليمية وهو الأمر الذي سيؤثر بشكل جذري على طريقة تنشئة الأفراد من خلال المناهج التعليمية وبالتالي طريقة تفكيرهم الشيء الذي قد يضعف الوعي الاجتماعي والثقافي ويقلل من مناعة الأفراد ضد التأثيرات السلبية الخارجية.

وبالتالي فالتلاعب بالقيم يشكل تهديدا خطيرا للبناء المجتمعي، من حيث إدراج الهويات الزائفة وخلخلة الاستقرار الاجتماعي، وعليه يستلزم الأمر وعيا دائما ومستمرا بالحفاظ وصيانة القيم الأصلية التي تساعد في تحقيق التنمية الثقافية والاجتماعية، وجدير بالذكر ما ذهب إليه المفكر المغربي "المهدي المنجرة" حينما اعتبر أنه منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على أن تصبح القوة الوحيدة في العالم وذلك من خلال استخدام سلاحها الأساسي إلى غاية اليوم وهو سلاح القيم.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أحد خطب الرئيس الأمريكي الأسبق "بوش الأب" التي استشهد بها "المهدي المنجرة" حينها صرح هذا الرئيس الأمريكي "بأنه لا يمكن أن نسمح لأي كان أن يمس قيمنا ونوعية حياتنا "وبالتالي يعتبر المفكر المغربي على أن الحروب في المستقبل لن تقتصر على الموارد والأموال بل ستمتد إلى من سيستغل قيمه للضغط والسيطرة على الآخرين، بما في ذلك التلاعب بالقيم على جميع المستويات وهذا ما نعايشه حاليا، هذا النوع من التحليل فسره "ابن خلدون" على أنه عندما تتغلب قبيلة على قبيلة أخرى، فأول شيء تقوم به القبيلة المنتصرة هو فرض قيمها ونجد أن القبيلة المنهزمة تظن أن قوة القبيلة الرابحة تكمن في لباسها ولغتها ...، وبالتالي فإن "ابن خلدون" يرى أن القوي ينطلق دائما من قيمه[1].

خاتمة:

وفي الختام يمكن القول بأن الإعلام والإعلام الحديث يشكل عاملا مؤثرا في منظومة القيم إلا أنه في نفس الوقت يتأثر بمجموعة من العوامل أبرزها العولمة كآلية من آليات التطور الرأسمالي التي تشكل أيديولوجية تعكس إرادة الهيمنة حسب تعبير لمفكر المغربي "محمد عابد الجابري" وفي نفس الوقت يعتبر حسن حنفي بأن العولمة ليست تغريبا للعالم، بمعنى أن ينتشر الغرب من المركز إلى المحيط إلى الأطراف وليست فقط أمركة لأن أمريكا هي التي تتصدر العالم لكونها القطب الوحيد الموجود ولكنها أخطر من ذلك فهي سيطرت في اتجاه واحد وفكر واحد وكل دولة تتجرأ على أن تخرج من بيت الطاعة سيكون العدوان العسكري لها بالمرصاد.

ولعله من المفيد أن نؤكد على أن استراتيجيات الاستعمار العولمي الذي صنع في مراكز البحوث الأمريكية هو التركيز على تأثير الإعلام بشتى أصنافه من وسائل إعلام ومؤثرين وإعلاميين وسياسيين لخدمة هذا المشروع من أجل الهيمنة على الفضاء العام الذي نظر له "هاربر مارس" عبر توظيف التكرار والمشاهدة والسماع في الفضاء العام للقيم العولمية إلى أن تصير مألوفة وتقل القدرة على مقاومتها مما يؤدي إلى تطبيع نفسي وسلوكي مع القيم الدخيلة وهو ما اصطلح عليه عند المفكر "عبد الوهاب المسيري" بالعلمنة الشاملة للسلوك وقد ساق له أمثلة كثيرة في العمل والأكل والملبس ...، حيث يتم غزونا بمعايير وقيم دخيلة علينا، نتيجة هذه العلمانية الشاملة والعولمة الكاسحة، حيث أصبحنا أمام مجتمع مبرمج وإنسان موجه ذو بعد واحد.

وهنا نتساءل هل نملك أي إمكانية لصياغة أي مشروع مجتمعي يستهدف تحقيق التقدم والازدهار مع الحفاظ على القيم الأصيلة لدى المجتمع العربي في ظل التحديات التي يعرفها العالم على مستوى منظومة القيم؟

[1] المهدي المنجرة، الإهانة في عهد الميغا إمبريالية ،المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الخامسة،2007، ص. 174.

لائحة المراجع:

✓ **مراجع باللغة العربية:**

- أبلال عياد، التنمية المفقودة النموذج التنموي في المغرب بين إرادة التغيير وإدارة التنمية، مؤسسة باحثون للدراسات، المغرب، الطبعة الأولى، 2022.
- حمائز حسن، الاتصال الجماهيري والتنوع الإعلامي، منشورات القصبة، أكادير، المغرب، الطبعة الأولى، 2016.
- سيد ريان محمد، الإعلام الجديد، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2012.
- عبد اللطيف حمزة، الإعلام له تاريخه ومذاهبه، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1956.
- المنجرة المهدي، الإهانة في عهد الميغا إمبريالية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الخامسة،2007.
- الموسى سليمان عصام وآخرون ،الإعلام وتشكيل الرأي العام وصناعة القيم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2013.

✓ **مراجع باللغة الأجنبية:**

- SchillerFredeick Charles Sykes, »Valus », in Encyclopedia of Religion and Ethics,edited by James Hastings,1980(edit).

الاستعارة المرئية في الخطاب الاجتماعي الرقمي المغربي:
بلاغة الخطاب من النص إلى الصورة
أنموذج "الفيسبوك"

ميلود النشوى

جامعة شعيب الدكالي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية –الجديدة

مختبر التاريخ والعلم والمجتمع

المملكة المغربية

الملخص:

يتضمن الخطاب الاجتماعي الذي قدمته وزارة الصحة والحماية الاجتماعية المغربية في حملة التلقيح الوطنية استراتيجيات بلاغية مرئية تهدف إلى توعية الآباء والأمهات بأهمية تلقيح أطفالهم لحمايتهم من الفيروسات. يتشكل الفيديو من استعارات مرئية تسعى إلى إقناع المتلقي من خلال الصراع المجازي بين الإنسان والفيروسات. ويتم تمثيل الأرض على أنها ميدان للمعركة، حيث يصطف فيها الإنسان في موقع الدفاع ضد الهجوم الذي تشنه جيوش الفيروس. وتعكس الرموز والألوان دلالات، مثل: الحياة، الموت، الحماية، المرض. تتفاعل الاستعارة المرئية بين الأشكال المختلفة من قبيل الألوان والرموز لتبني معاني مجازية؛ مثل المقبرة التي ترمز للموت، والأم التي تحمل ابنها لتمثيل الحياة. كما تتسارع الأحداث في الفيديو من خلال توظيف اللون الأحمر للدلالة على الخطر، والأزرق للدلالة على الحماية من أجل غاية مركزية، وهي إقناع الآباء، وتشجيعهم على التوجه نحو المستشفيات للتلقيح، مع التأكيد على أن التقصير في حماية الأطفال قد يؤدي إلى الإعاقة أو الموت. هذه الاستراتيجيات تجعل الاستعارة المرئية أكثر فعالية في إيصال الرسالة عبر فتح الأبواب لمعان متعددة لا تتاح في الاستعارة اللغوية وحدها.

الكلمات المفاتيح:

الاستعارة المرئية، البلاغة المرئية، البلاغة الرقمية، البلاغة الافتراضية، الخطاب الاجتماعي، بلاغة الخطاب.

Abstract:

The social discourse, presented by the Moroccan Ministry of Health and Social Protection in the national vaccination campaign, incorporates visual rhetorical strategies aimed at convincing parents of the importance of vaccinating their children to protect them from viruses. The video is founded on visual metaphors that aim to persuade the audience through the metaphorical conflict between humans and viruses. Planet Earth is depicted as a battlefield, where humans line up in a defensive position against the attack launched by viral armies. Symbols and colors reflect connotations such as life, death, protection, and illness.

The visual metaphor interacts between different forms, such as colors, symbols, and shapes, to construct metaphorical meanings — such as the cemetery symbolizing death and the mother carrying her child representing life. The events in the video accelerate through the use of the color red to signify danger, and blue to signify protection, all aiming at a central purpose: convincing parents and encouraging them to move toward vaccination centers, while emphasizing that negligence in protecting children may result in disability or death.

These strategies make the visual metaphor more effective in delivering the message by opening doors to multiple meanings that are not accessible through linguistic metaphor alone.

Keywords: visual metaphor, visual rhetoric, digital rhetoric, virtual rhetoric, social discourse, Discourse Rhetoric.

تعتبر البلاغة من النظريات العلمية التي عرفت مجموعة من التحولات والتبدلات على مستوى البنيات المفهومية، والاصطلاحية، منذ أن خاض فيها **أفلاطون Platon** في كتابه "**محاورة جورجياس**"«**Gorgias**» ، و**أرسطو Aristote** في كتابه "**فن الشعر**" «**Poétique**»، و**شيشرون Cicéron** في كتابه "**الخطيب**"«**De Oratore**» ، إلى التصورات البلاغية الحديثة. لقد ارتبطت هذه التحولات والتبدلات على مستوى البنيات المفهومية والاصطلاحية المرتبطة بمفهوم البلاغة، بدينامية معرفية، تقارب مفهومي البلاغة والاستعارة من زوايا نظر متعددة ومتنوعة، تستند إلى خلفيات معرفية جديدة، تعد حصيلة ونتيجة لتطور العلوم المعرفية والعلوم الإنسانية في مختلف المجالات. لكن على الرغم من هذا التطور الذي عرفه مفهوم البلاغة تاريخيا، يبقى التصور الذي قدمه **أرسطو Aristote** مشروعا تأسيسا، يقوم على أسس علمية، بحيث إنه قسم الإقناع إلى ثلاثة أقسام، هي: **الباثوس Pathos**، و**الإيثوس Ethos**، و**اللوغوس Logos**، اعتمدت عليه مختلف النظريات التي جاءت بعده. إن هذه الدينامية المعرفية التي ارتبطت بمفهوم البلاغة عموما والاستعارة بشكل خاص، تجعل من تعريف الاستعارة تعريفا دقيقا أمرا صعبا غير يسير، وهو ما يجعل تحديداته المفهومية المتعددة، تستمد مشروعيتها من التصورات النظرية التي تمتح منها. فإذا كان تتبع وتقصي أثر مفهوم الاستعارة أمرا صعبا، فإن الاستعارة نحيا بها، ونعيش من خلالها كل لحظات حياتنا اليومية، ونتمثل بها العالم من حولنا، على حد تعبير رواد الاستعارة التصورية؛ **جورج لايكوف George Lakoff** ، و**مارك جونسون Mark Johnson**، في كتابهما "**الاستعارات التي نحيا بها**" «**By Metaphors We Live**». فبما أننا نحيا بالاستعارة ونتنفسها، فإن خطاباتنا المرئية والإعلامية، لا يمكن أن تخلو منها. وعليه، فإننا نسعى من خلال هذه الورقة إلى البحث في كيف تشتغل الاستعارة في الخطاب المرئي الرقمي الاجتماعي المغربي في وسائل التواصل الاجتماعي، وخصوصا "**الفيسبوك**"«**Facebook**» ؟ وذلك بالوقوف عند تجليات الاستعارة وتمظهراتها في الخطابات المرئية الرقمية الاجتماعية المغربية، والخوض في أنساقها اللغوية، وغير اللغوي/المرئية، وتفاعلاتها التقنية الثقافية، باعتماد خلفية معرفية، تجعل من الاستعارة المرئية الرقمية مدخلا رئيسا، لمقاربة حضور الاستعارة في السياقات المرئية والرقمية والافتراضية المختلفة وسائطها. ومن بين الخلفيات المعرفية التي اهتمت بحضور البلاغة والاستعارة في الخطابات غير اللغوية والتي سنعتمدها في مقاربتنا؛ التصور الذي قدمه كل من **تشارلز هيل Charles Hill** ، و**مارغريت هيلمرز Margaret Helmers** في كتابهما المعنون ب"**البلاغة المرئية: دراسة في التواصل والثقافة الأمريكية**" «**Visual Rhetoric: A Reader in Communication and American Culture**»، بشأن تأثير العلامات المرئية بمختلف أنواعها في تفكير المجتمع واعتقاداته، وتشاكلات الصورة والكلمة من أجل بناء الخطابات الاجتماعية العامة، والتصور الذي قدمه **جيمس زابان James Zappen** في مقاله "**البلاغة الرقمية: نحو نظرية متكاملة**" «**Digital Rhetoric: Toward an Integrated Theory**» ، الذي درس فيه الطرق التي تشتغل بواسطتها البلاغة القديمة في الفضاء الرقمي، وخاصة تلك الفضاءات التي تعتبر وسائل التواصل الرقمي ركيزتها، ثم التصور الذي طرحه **مارك أولريش Mark Ulrich** في مقال تحت عنوان "**الرؤية إيمان: بلاغة الواقع الافتراضي من أجل الإقناع**" «**Seeing Is Believing: Using the Rhetoric of Virtual Reality to Persuade**»، بحيث إنه اهتم بالبلاغة الافتراضية الحاضرة في العوالم الافتراضية، والتي من بينها مواقع التواصل الاجتماعية، الموازية للعالم الواقعي، و**نيكول كارول Noël Carroll** في مقاله "**الاستعارة المرئية**"«**Visual Metaphor**» ، الذي رصد فيه كيف تتحقق وتستخدم العناصر المرئية في الفن والسينما لبناء دلالات مجازية، و**جون كنيدي John Kennedy** في مقاله "**الاستعارة في الفن**" «**Metaphor in art**»، الذي تناول فيه الاستعارة المرئية والإدراك في الفنون، و**إيستر شورم Ester Šorm** و**جيرارد**

ستين Gerard Steen في مقالهما "**معالجة الاستعارة المرئية: دراسة في التفكير بصوت عال**" **«Processing Visual Metaphor: A Study in Thinking Out Loud»**، اللذان تتبعا فيه عمليات ومسارات التفكير التي يقوم بها الذهن أثناء دراسة وتحليل الاستعارات المرئية.

إن الاستعارة من حيث اللغة هي "استعمال مجازي للمعنى الخاص بالكلمة بمعنى آخر على وجه المشابهة"[1]؛ أي أن الاستعارة تتحقق في الخطاب حينما نستعمل لفظا في غير معناه الأصلي الذي وضع له، لغرض الوصول إلى معنى آخر، استنادا إلى التشابه الحاصل بينهما. أما من حيث الممارسة النظرية، فإن المقاربة التصورية تربطها بالتفكير البشري عموما، باعتبارها "ليست مسألة لغوية فحسب، إنها ترتبط بالفكر وبالبنية التصورية، والبنية التصورية تتضمن كل الأبعاد الطبيعية في تجربتنا، بما في ذلك المظاهر الحسية، مثل اللون والهيئة والجوهر والصوت "[2]. يشكل هذا التحديد مدخلا لحضور الاستعارة في شتى مناحي الحياة، وليس في اللغة فقط، بمعنى أن الاستعارة ليست حبيسة الدلالات والمعاني التي تنتج من خلال اللغة، بل هي تتجاوزها إلى مختلف الدلالات والمعاني التي ينتجها الإنسان في حياته اليومية؛ لأن الحياة اليومية مليئة وحافلة بالاستعارات حتى لو لم نكن ننتبه إليها. والخطاب المرئي الرقمي الاجتماعي الحاضر في وسائل التواصل الاجتماعي، وخصوصا "**الفيسبوك**"«**Facebook**»، يعد من بين الممارسات اليومية التي تحضر فيه الاستعارة بشكل كبير، وهو ما يستوجب خلق مبحث علمي جديد، يروم دراسة الاستعارات التي تحضر في هذا النوع من الخطابات المركبة، التي تتخذ من الخطاب اللغوي والمرئي والوسائط التقنية وسائل لنقلها وتشكيلها، لأن الوسائط بمختلف أنواعها، سواء أكانت تقنية أم مادية أم رمزية، لا تقوم بدور نقل الرسائل فحسب، إنها تساهم في إعادة تشكيل وبناء هذه الرسائل بما ينسجم مع هويتها، وطبيعة الوسط الذي تنشط فيه، ومقومات الوساطة السائدة والمهيمنة في الكون الميديولوجي القائم[3]. إن هذا الخطاب الاستعاري المرئي الرقمي، شغل مجموعة من الباحثين، فأفردوا له نظريات علمية خاصة بدراسته هي البلاغة المرئية والبلاغة الرقمية والبلاغة الافتراضية والاستعارة المرئية.

تعتبر البلاغة المرئية إبدالا معرفيا جديدا في الدرس البلاغي، حوّل اهتمامات البلاغيين من الانشغال بالخطاب اللغوي إلى الانشغال بالخطاب المرئي؛ لأن اهتمامات البلاغة كانت تصب في المواضيع ذات الصلة باللغة سواء أكانت شعرا أم نثرا، ثم انتقلت مع ظهور البلاغة المرئية إلى الاهتمام باللغة والصورة في الآن ذاته، باعتبار اللغة خطابا ينتج دلالة ومعنى، والصورة أيضا خطابا ينتج دلالة ومعنى، بناء على مقوماته وخصائصه، يتشاكلان لينتجا دلالات، ويشيدا معان جديدة ومتنوعة، في ظل الثورة التي تعرفها أنساق الخطاب الإنساني، وخصوصا في الجانب المتعلق بالمجال المرئي، الذي صار فيه الخطاب المركب مهيمنا[4]. إن اهتمام البلاغة بالصورة إلى جانب اللغة عرف انتقادات كثيرة، تقوم على كون الصورة هي مجال اشتغال السيميائيين، وليست مجالا لاشتغال البلاغيين، لكن **تشارلز هيل Charles Hill**، **ومارغريت هيلمرز Margaret Helmers** ربطا تأثير الصورة والرسوم التوضيحية والأشكال والرموز البصرية والجداول والفيديوهات بمختلف أنواعها، بالأهداف والغايات الحجاجية والإقناعية في البلاغة

---

[1] البستاني، بطرس. **معجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية، ط، 1، القاهرة، 1998، ص 67.

[2] لايكوف، جورج، وجونسون، مارك. **الاستعارات التي نحيا بها**، دار توبقال للنشر، ط، 1، الدار البيضاء، 1996، ص 219. ترجمة: عبد المجيد جحفة.

[3] Régis Debray, « Introduction à La Médiologie », Paris, PUF, 2000, P. 127.

[4] عبد اللطيف، عماد. **البلاغة العربية المعاصرة: مدخل موجه للباحث العربي**، *مجلة البلاغة وتحليل الخطاب: البلاغة العربية الجديدة-بلاغة الحجاج (الخطابية)*، ع، 10، المغرب، 2017، ص 62.

المرئية، بحيث إن هذه الأشكال المرئية عموما، والصورة خصوصا، تكون لها وظائف في إنتاج الخطاب؛ محصورة في إقناع المتلقي بمحتوى الخطاب[1]. ويتحقق ذلك من خلال **الباثوس Pathos**؛ لأنها قادرة على التأثير الوجداني، بحشد المشاعر بقوة أكثر، تفوق قوة الكلمة، **والإيثوس Ethos**؛ لكونها تبني المصداقية والثقة بواسطة الأدلة المرئية الواضحة، **واللوغوس Logos**؛ على اعتبار أنها تقدم حججا منطقية وعقلانية، عبر التفاعل الحاصل بين البنيات المرئية المختلفة الأنساق.

وتشكل البلاغة المرئية حلقة وصل بين البلاغة القديمة التي تهتم بالكلمة والجملة، والبلاغة الرقمية التي تنشغل بالممارسة البلاغية في البيئة الرقمية. ولقد ارتبط ظهور مفهوم البلاغة الرقمية بالباحث الأمريكي **ريتشارد لينهام Richard Lanham**، في كتابه **"الكلمة الإلكترونية: الديمقراطية، والتكنولوجيا، والفنون" :The electronic Word « democracy, technology, and the arts »**، الذي يعد تتويجا لمحاضرة ألقاها سنة 1989، بجامعة كاليفورنيا، تحت عنوان **"الكلمة الإلكترونية" « The electronic Word »**، ثم جاءت بعده مجموعة من المساهمات العلمية الرصينة التي تهتم بالبلاغة الرقمية، ومن بينها أعمال كل من: **جيمس زابان James Zappen** في مقاله **" البلاغة الرقمية: نحو نظرية متكاملة "**، و**دوغلاس إيمان Douglas Eyman** في كتابه **"البلاغة الرقمية: النظرية، والمنهج، والتطبيق" « Digital Rhetoric : Theory, Method, Practice »**، وغيرها من المؤلفات التي اهتمت بهذا المبحث العلمي الحديث الظهور.

لقد شكلت هذه الطفرة، على مستوى تطور الدرس البلاغي الذي انتقل من الاهتمام بالنسق اللغوي إلى الاهتمام بالنسق المرئي، أفقا جديدا، فتح رهانات معرفية جديدة أمام الباحثين، ليهتموا بالمجال الرقمي الذي ينتج خطابات مركبة تمزج بين الوسيط الشفهي والوسيط المكتوب والوسيط البصري، التي تُعتبر نواة رئيسة للأكوان الميديولوجية الآتية: الكون الشفهي والكون المطبوع والكون المرئي، كما حددها **رجيس دوبري Régis Debray** في أطروحته الميديولوجية[2]. ومن بين النتائج التي خلصت إليها تأسيس مبحث علمي جديد يهتم بدراسة الأنساق البلاغية في العالم الرقمي، وهو البلاغة الرقمية، التي استفادت من البلاغة القديمة وبلاغة الجمهور والبلاغة المرئية، لتتخذ من التطور الذي عرفته الأنساق التواصلية البشرية، بفضل تطور التقنية، مجالا خصبا لاشتغالها. يرى **جيمس زابان James Zappen** أن موضوع البلاغة الرقمية هو موضوع مثير لاهتمامات الباحثين، لكونه يفتح آفاقا جديدة على مستوى التفكير عموما، والدرس البلاغي خصوصا، ويرجع ذلك إلى إقحام آليات واستراتيجيات التحليل البلاغي القديمة/اللغة، والجديدة/الصورة في الفضاءات الرقمية المتمثلة في وسائل الإعلام الرقمية الحديثة، كما أنه يسعى إلى الكشف عن كيفية اشتغال هذه الآليات والاستراتيجيات في البلاغة الرقمية على اعتبار أن هذه الأخيرة لها مميزاتها وخصائصها المرتبطة باستخدام اللغة، بالإضافة إلى الصورة والصوت والفيديو والتفاعلية، التي توظفها كأدوات بلاغة للتعبير والتواصل من جهة، ومن جهة أخرى، تساهم بها في بناء الهويات الفردية، وتشكيل الجماعات الاجتماعية، وإنتاج الممارسات الثقافية. ويرى أيضا أن هذه الطفرة على

[1] نقلا عن عماد عبد اللطيف في مقاله: " البلاغة العربية المعاصرة: مدخل موجه للباحث العربي ":
M, D, Goggin « *Visual rhetoric in pens of steel and inks of silh: Challenging the great visual / verbal divide* », Defining visual rhetorics, (2004), P. 87-110.

[2] دوبري، رجيس. **محاضرات في علم الإعلام العام –الميديولوجيا–**. دار الطليعة، ط، 1، بيروت، 1996، ص 349. ترجمة فؤاد شهين، جورجيت الحداد، مراجعة فريدريك معتوق.

مستوى تعدد الآليات والاستراتيجيات البلاغية المعتمدة في البلاغة الرقمية، تشكل مدخلا لتصبح من خلالها نظرية بلاغية تتأسس على مقاربة شمولية، تنفتح على خطابات متعددة ومتنوعة[1].

وإلى جانب البلاغة الرقمية، يوجد مفهوم آخر، لا يقل عنها أهمية، وهو مفهوم البلاغة الافتراضية، الذي خاض فيه **مارك أولريش Mark Ulrich** في مقال تحت عنوان " **الرؤية إيمان: بلاغة الواقع الافتراضي من أجل الإقناع** "؛ لأنهما يتقاسمان الفضاء الرقمي موضوع دراستهما وتحليلهما، لكن لكل واحد منهما اهتماماته وانشغالاته وزاوية نظره. فالبلاغة الافتراضية تبحث في الطرق التي تستخدم بواسطتها تقنيات العالم الرقمي الافتراضي كأدوات بلاغية معززة لفعلي التأثير والإقناع، بحيث إن الواقع الافتراضي يمنح إمكانات كثير ومتنوعة للتأثير في المتلقي وإقناعه عكس الإمكانات التي توفرها البلاغة القديمة، ويعود ذلك إلى طبيعة الوسائط المعتمدة في التعبير والتواصل؛ لأن التجارب المقدمة في الواقع الافتراضي لها قدرة كبيرة على تصوير الواقع ومحاكاته، مما يدفع المتلقي إلى التفاعل معها عاطفيا ومعرفيا، فيتحقق عنده التأثر والإقناع الناتجان عن المواقف والحجج التي يتضمنها ذلك الخطاب المركب[2].

وعلى الرغم من اشتغال البلاغة الرقمية والبلاغة الافتراضية على الموضوع نفسه، وهو الخطاب الرقمي المركب المجسد في الوسائط الرقمية التواصلية الحديثة بمختلف تلاوينها، إلا أن لكل مبحث علمي زاوية نظره، القائمة على مداخله المعرفية والمنهجية، وآلياته واستراتيجياته التحليلية، بحيث إن البلاغة الرقمية تبحث في الطرق التي توظف بواسطتها التقنيات الرقمية لنقل الرسائل بشكل فعال أولا، وكشف الاستراتيجيات والآليات الوسائطية الرقمية التي تحقق التأثير في المتلقي وإقناعه ثانيا، مثل: وسائل التواصل الاجتماعي. أما البلاغة الافتراضية، فإنها تبحث في التقنيات والأساليب الإقناعية الموظفة في الفضاءات الرقمية، من قبيل: الألعاب الإلكترونية، الهادفة إلى إثارة المتلقي وتحفيزه للتفاعل والمشاركة في هذه الفضاءات الرقمية. وعليه، فإن البلاغة الرقمية هي مجال عام، يشمل كل أنواع التواصل الرقمي على اختلاف وسائطها، والبلاغة الافتراضية هي مجال خاص، يرتبط بالتواصل داخل الفضاءات الافتراضية التي تعبر عن عوالم موازية للعالم الواقعي.

وبناء على التحديدات السابقة المتعلقة بالتطورات التي عرفها الدرس البلاغي منذ تأسيسه من قبل **أرسطو Aristote**، فإننا خلصنا إلى أن مجمل الدراسات البلاغة التي جاءت بعده، وخاصة البلاغة المرئية والبلاغة الرقمية والبلاغة الافتراضية، تعتمد، إلى جانب آليات الخطاب واستراتيجياته الجديدة، على الثلاثية البلاغية التي قدمها **أرسطو Aristote**، باعتبارها مداخل رئيسة في الدراسة والتحليل.

تحتل الاستعارة مكانة متميزة في كل التصورات البلاغية التي خضنا فيها، منذ البلاغة القديمة إلى البلاغة الافتراضية، على الرغم من الأشكال المختلفة لحضورها، التي تتنوع بتنوع بنيات الخطاب وأنساقه، بحيث إنها كانت تحضر في البداية في اللغة، ثم انتقلت إلى الصورة مع التطورات التي عرفتها المقاربات البلاغية الحديثة، ليصبح بذلك التعبير الاستعاري المرئي حاضرا بقوة كبيرة في كل أنساق التواصل المرئية التي انبثقت عن الثورة التكنولوجية. والاستعارة المرئية بحسب **نيكول كارول Noel Carroll** هي حقل معرفي

[1] Zappen, James. « *Digital Rhetoric: Toward an Integrated Theory* », Technical Communication Quarterly, 14(3), Lawrence Erlbaum Associates, Inc, 2005, P. 319-324.

[2] Ulrich, Mark. «*Seeing Is Believing: Using the Rhetoric of Virtual Reality to Persuade* », Young Scholars in Writing, P. 5-16.

يهتم بالصورة إلى جانب مجموعة من التصورات التي تقاربها من زوايا نظر مخالفة ومغايرة، وتهدف إلى البحث في الجانب الإدراكي الخاص بعناصر الصورة ومكوناتها التي ترتبط بمجموعة من الرموز المرئية الحاملة لمعان تتجاوز المعنى الظاهر إلى معان ثاوية، وهي لا تختلف عن الاستعارة اللغوية من حيث الغاية والهدف، لكنها تشتغل بالاعتماد على وسائط مختلفة عنها، فالاستعارة المرئية تستند إلى الوسائط التصويرية والمرئية؛ كالإضاءة والأشكال والرموز والألوان والإطارات وغيرها، لتعزيز الفهم الاستعاري من ناحية، وتبليغ المعنى المجازي الخاص بالفكرة المراد إيصالها للمتلقي. أما الاستعارة اللغوية، فهي تركز على الوسيط اللغوي، لتحقيق الأهداف نفسها[1].

إن إمكانات إنتاج الاستعارة المرئية متعددة ومتنوعة؛ لأنها متاحة ومتوفرة في كل أشكال التعبير الفني التي تقوم على الصورة، ليس على المستوى النظري فقط، إنها تتحقق على المستوى الاجرائي، وذلك من خلال حضور الاستعارة المرئية في مجموعة من الفنون التي تتخذ من الصورة وسائط للتعبير، مثل: الرسم، النحت، التصوير الفوتوغرافي، السينما، الفيديو، المسرح الرقص، التشكيل[2]. تحضر الاستعارة المرئية في هذه الفنون عن طريق استخدام الألوان والأشكال والإضاءة والعرض والتصوير والمحاكاة والأداء والحركات، لبلوغ أهداف تجعل من هذه الفنون أدوات لنقل وتبليغ معان مجازية ورمزية ومجردة. لقد وجهت انتقادات كثيرة للاستعارة المرئية، ومن بينها أن هذا النوع من الاستعارة الذي يزعم أصحابه أنه يحضر في أنساق الخطاب المرئي، لا يعدو أن يكون خطابا شارحا وموضحا للخطاب اللغوي من جانب، ومجرد انعكاس مرئي لما يوجد في الواقع، لكن الأمر مغاير لذلك، للاعتبارات التالية؛ أولا: إن الصورة يمكن أن تكون خطابا مستقلا عن اللغة، يحمل استعارات نستشفها، بدراسة وتحليل استراتيجياتها وآلياتها في التواصل والتبليغ، والدليل الأكبر على ذلك هو اللوحات التشكيلية التجريدية. ثانيا: إن الصورة لا يمكن أن تكون دائما انعكاسا مرئيا بسيطا للواقع، بل إن لها من المقومات ما يكفي لتعيد تشكيل هذا الواقع انطلاقا من خصائصها الفنية، ويظهر ذلك بغياب التحقق الفزيائي لما يراد التعبير عنه في الخطابات المرئية[3]. وبالتالي، فإذا كانت الاستعارة اللغوية، تدمج لفظين غير متوافقين لإنتاج دلالة معنى، فإن الاستعارة المرئية تنتج الدلالة والمعنى نفسه، بدمج مجموعة من العناصر المرئية غير المتوافقة.

إن هدفنا من هذه الورقة، لا يقتصر على التحديد النظري للبلاغة عموما، والاستعارة المرئية بشكل خاص، بل إنه يتعداه إلى التوظيف الإجرائي لآليات واستراتيجيات اشتغال الاستعارة في الخطاب الاجتماعي المرئي المقدم من طرف وزارة الصحة والحماية الاجتماعية المغربية، على شكل شريط فيديو، عبر صفتها الرسمية "**صحتي**"« **Sehati** » على موقع التواصل الاجتماعي "**الفيسبوك**"«**Facebook**»، بخصوص حملة وطنية خاصة بتلقيح الأطفال الصغار لحمايتهم من مجموعة من الأمراض المؤدية إلى وفاتهم أو إعاقتهم، مثل: السل، التهاب الكبد الفيروسي، شلل الأطفال، الكزاز، الديفتيريا، السعال الديكي، وغيرها[4]. والخطاب الاجتماعي "هو كل ما يقال وما يكتب داخل (حالة اجتماعية)، كل ما يطبع، كل ما يقال علنا أوما يحظى بالتمثيل اليوم في وسائل الإعلام الإلكترونية، كل ما يسرد ويحاجج، إذا افترضنا أن السرد والحجاج يعدان صيغتين رئيستين للصوغ الخطابي"[5]، بمعنى أن

[1] Carroll, Noel. « *Visual Metaphor* », Aspects of Metaphor, Springer -Science +Business Media, B.Y. 1994, P. 190.

[2] Ibid, P. 190.

[3] Ibid, P. 200-205.

[4] يمكن اعتماد الرابط الآتي للاطلاع على شريط الفيديو:

https://www.facebook.com/share/v/1Az27Ljsf1/

[5] Angenot, Marc. « *Pour une théorie du discours social : problématique d'une recherche en cours* », In : Littérature, n°70, 1988, P. 83.

الخطاب الاجتماعي هو كل خطاب ينتج داخل سياق اجتماعي مخصوص، بغض النظر عن أنساق إنتاجه. وعليه، فإن الخطاب المقدم من طرف وزارة الصحة والحماية الاجتماعية المغربية، هو خطاب اجتماعي، يتناول حالة اجتماعية، تتعلق بوضع صحي للأطفال الذين يحتاجون إلى لقاحات تحميهم من مجموعة من الأمراض التي قد تفتك بهم، وقد اعتمدت الوزارة في إنتاج هذا الخطاب على السرد الشفهي والمرئي والحجة الشفهية والمرئية، لإقناع المواطنات والمواطنين، بتلقيح أطفالهم.

يتكون شريط الفيديو الذي أعدته وزارة الصحة المغربية من مجموعة من الصور المتحركة المرفقة بالصوت، لذلك سوف نتخذ من مجموعة من الصور المكونة لهذا الفيديو موضوعا لدراستنا من خلال الوقوف على تحقق الاستعارة في الصور التي تعتبر خطابا مرئيا، بالإجابة عن السؤال الآتي: كيف تتحقق الاستعارة في الخطاب المرئي المنتج من طرف وزارة الصحة المغربية؟ وكيف يشيد المعنى بهذه الآليات والاستراتيجيات؟ وكيف يتحقق هدفها الإقناعي البلاغي في علاقتها بالمتلقي؟ وللإجابة عن هذين السؤالين سوف نقف عند مجموعة من الصور المكونة لهذا الفيديو، بغرض دراستها وتحليلها بناء على الأدوات الإجرائية التي تقارب بها الاستعارة المرئية الصورة.

1. المتن:

الصورة: 1

الصورة: 2

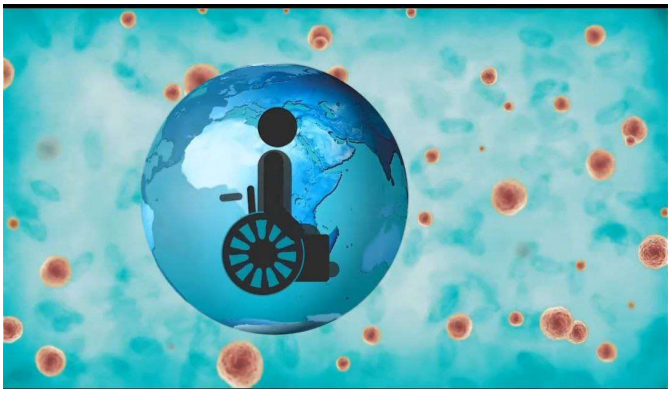

الصورة: 3

الصورة:4

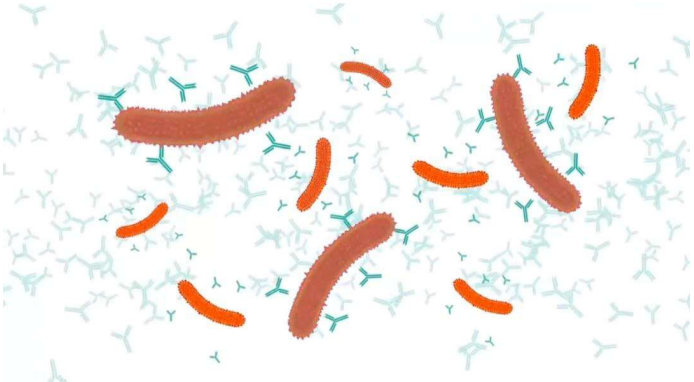

الصورة: 5

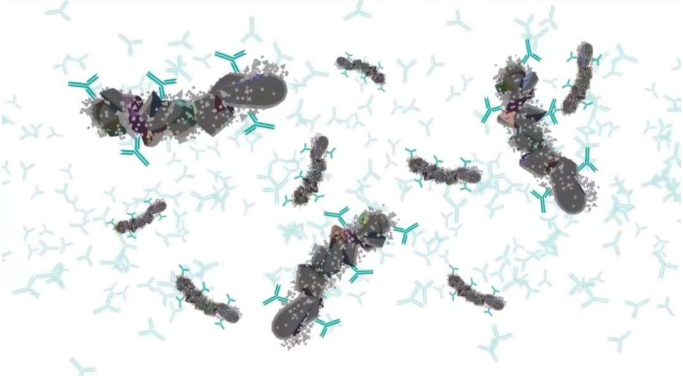

أكدنا فيما سبق أن الفيديو موضوع الدراسة والتحليل، يندرج في إطار الخطاب الاجتماعي؛ الذي جاء عبارة عن حملة توعوية وتحسيسية، تقوم بها وزارة الصحة والحماية الاجتماعية المغربية، من أجل توجيه الآباء والأمهات إلى تلقيح أطفالهم، لحمايتهم من مجموعة من الأمراض التي قد تؤدي إلى إعاقتهم أو موتهم، ويمكن إجمال مضامينه فيما يأتي:

- بيان خطورة الأمراض التي تستهدف الأطفال الصغار.
- دفع الآباء والأمهات إلى تلقيح الأطفال الصغار.
- حماية الأطفال الصغار من الأمراض.

تحضر الاستعارة في هذا الشريط من خلال دمج الاستعارة اللغوية والاستعارة المرئية، لكن لكل واحدة منهما بنياتها الاستعارية التي تبرز حتى وإن فصلناها عن الأخرى؛ أي أن الاستعارة المرئية لها بنياتها الاستعارية الخاصة بها دون أن تكون مؤكدة أو معززة للاستعارة اللغوية. وعليه، فإننا سوف نحاول كشف اشتغال الاستعارة المرئية في هذا الخطاب الاجتماعي التوعوي التحسيسي المقدم من طرف وزارة الصحة المغربية، بواسطة جهاز مفهومي، وضعه المهتمون بالبلاغة المرئية، يجعل من العناصر المرئية مدخله الرئيس.

2. آليات البلاغة المرئية واستراتيجياتها في الفيديو:

سوف نحاول فيما يأتي الكشف عن الآليات والاستراتيجيات البلاغية المرئية التي وظفتها وزارة الصحة المغربية في هذا الفيديو.

1.2. إدماج المرئيات:

تدمج (**الصور: 1–2–3**) مجموعة من الأشكال الدائرية، من بينها مجسم الكرة الأرضية ذو اللون الأزرق الذي يحيل على فضاء توجد به كائنات حية، ومجسمات دائرية صغيرة وحمراء تتجه نحو الكرة الأرضية التي توجد بها هذه الكائنات، وتتشكل (**الصورتان: 4–5**) من مجموعة من الرموز، أولها على شكل هلال أحمر يتحول إلى أسود، وثانيها على شكل تفريعات ثلاثية زرقاء ناصعة تتحول إلى زرقة خافتة، تتصارع فيما بينها، لينتهي الأمر بفوز الأشكال الزرقاء على الحمراء. إن هذه العناصر المرئية التي يحتضنها الفضاء نفسه، تتفاعل فيما بينها، فيمنح كل واحد منها دلالة ومعنى للآخر، بناء على أبعاده المجازية[1].

[1] Carroll, Noel. « *Visual Metaphor* », Op, Cit, P. 189-218.

2.2. المصدر والهدف في الصورة:

لقد اعتمدت وزارة الصحة المغربية مجموعة من التفاعلات بين العناصر المرئية (**الصور: 1–2–3**)، المتمثلة في الأشكال المختلفة والألوان المتنوعة والرموز المعقدة، المرتبطة بحقل البيئة وحقل الصحة، اللذين يعتبران مجالين ملموسين ومألوفين بالنسبة للمتلقي، من أجل الكشف عن مجموعة من الدلالات: المرض، الحماية، الحياة، الموت، التي تنتج عن الصراع الحاصل بين الإنسان الذي يوجد في موقع الدفاع عن طريق الطاقم الطبي، والفيروسات التي توجد في موقع الهجوم من خلال توجهها نحو كوكب الأرض؛ الفضاء الذي يعيش فيه الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك فإنها وظفت مجموعة العناصر المرئية لبناء استعارات تخيلية، من قبيل اعتماد المقبرة في (**الصورة: 1**) للدلالة على الموت، واعتماد الأم الحاضنة لابنها في (**الصورة: 3**) للدلالة على الحياة[1].

3.2. عدم التوافق الفيزيائي في الصورة:

تتشكل الصور من مجموعة من العناصر المرئية غير المتوافقة فيزيائيا على مستوى الواقع، ويظهر ذلك في (**الصور: 1–2–3**) من خلال الأشكال الحمراء التي تحيط بالأرض. إن هذه الأشكال ليست لها علاقة بالنجوم التي توجد في السماء؛ لأن الزمن هو النهار الزرقاء سماؤه، وليست لها أي علاقة بالمطر أو الثلج الذي يمكن أن يتساقط من السماء بألوان بعيدة عن الحمرة. إن عدم التوافق بين الأشكال الفيزيائية المعبرة عن السماء والأرض والإنسان، والأشكال الفيزيائية الحمراء المتطايرة المعبرة عن الفيروسات، على مستوى الواقع، يعبر بشكل مجازي على أن هناك أشياء غريبة على كوكب الأرض، ودخيلة عليه، مما ينذر بحصول شيء غير طبيعي؛ لأن تفاعل أشياء غير قابلة للتوافق، لا يمكن أن ينتج إلا ما لا يتصور[2].

4.2. الرمزية الثقافية والمعرفية في الصورة:

لقد وظفت وزارة الصحة المغربية في (**الصور: 1–2–3–4–5**) مجموعة من الألوان التي تعتبر دلالتها مترابطة في مجال المعرفة الصحية، وفي مجال الثقافية الشعبية، وذلك من خلال اعتماد اللون الأخضر الذي يدل على الطبيعة والشفاء والتوازن، واللون الأزرق الذي يدل على الهدوء والثقة والاسترخاء، واللون الأبيض الذي يدل على النظافة والنقاء والتعقيم، واللون الأحمر الذي يدل على الخطر والتحذير والحوادث، واللون الرمادي الذي يدل على الكآبة والغموض والموت. كما أنها اعتمدت رمزين في (**الصورتين: 4–5**)، ينتميان إلى المجال الأكاديمي الصحي، بحيث إن الرمز ذو اللون الأحمر يحيل على الفيروسات، والرمز ذو اللون الأزرق يحيل إلى المجسمات المضادة للفيروسات، من أجل التعبير مجازيا عن دلالات الموت والحياة والشفاء والمرض والموت[3].

5.2. التفسير السياقي للصورة:

من أجل أن بناء الدلالات المجازية المرتبطة بصراع الفيروس مع الإنسان التي تحملها (**الصور: 1–2–3–4–5**)، اعتمدت وزارة الصحة المغربية في (**الصورتين: 1–3**) صورة لطبيبة تحمل ملفا وتلف عنقها بسماعة طبية **stéthoscope**، بغرض تأطير

---

[1] Kennedy, John. «*Metaphor and Art* », n R. W. Gibbs (Ed.) Metaphor and thought (3rd Edition). Cambridge: Cambridge University Press, 2008, P. 447-461

[2] Šorm, Ester. Steen, Gerard. « *Processing visual metaphor: A study in thinking out loud* », Metaphor and the Social World, John Benjamins Publishing Company, 2013, P. 1-34.

[3] Carroll, Noel. « *Visual Metaphor* », Op, Cit, P. 189-218.

كل الأشكال والرموز والألوان التي ذكرناها سابقا في سياق محدد، وهو سياق صحي، يلجأ الإنسان فيه إلى الطبيب من أجل حماية نفسه من المرض، فتكون النتيجة هي الحياة، وقد لا يلجأ فيه هذا الإنسان إلى الطبيب الذي يمكن أن يحميه، فتكون النتيجة هي الإعاقة أو الموت[1].

3. الاستعارة المرئية وتشييد المعنى في الخطاب الاجتماعي لوزارة الصحة المغربية:

حددنا سابقا أن الاستعارة المرئية هي توظيف مجموعة من الآليات والاستراتيجيات المرئية في سياق مخصوص لبناء دلالة محددة، وأشرنا إلى أن الاستعارة المرئية لا تكشف المعنى بشكل مباشر، إنها تبني المعنى من خلال التفاعلات الحاصلة بين مكوناتها المرئية والمتلقي، والسياق الذي يؤطرهما. بعد أن حددنا مجموعة من العناصر الحاملة للاستعارت في المتن المدروس، وجدنا أن هذه العناصر كلها تتشاكل فيما بينها لتشيد معنى صراع الإنسان ضد الفيروسات، بناء على مجموعة الرموز والألوان والأشكال ذات الدلالة الحربية؛ أي أن هذا المتن اتخذ من الصراع والمواجهة التي تكون في ساحة المعركة مدخلا رئيسا ليصور لنا كيف يتصارع ويواجه الإنسان الفيروسات. وعليه، سوف نناقش كيف تحققت هذه المعاني في المتن المدروس.

لقد تم تقديم الكرة الأرضية على أنها ساحة معركة وميدان الحرب والصراع والقتال بين الإنسان الذي يعيش على سطحها ويمتلكها ويهيمن عليها، وبين الفيروسات التي تهجم عليه بجيوش كثيرة وهائلة محاولة النيل من أعز ما يملك، وهو أطفاله. في هذا المشهد يجد الإنسان نفسه في وضعية مدافع عن حياته وحياة أبنائه، في حين يجد الفيروس نفسه في وضعية الهجوم بأعداد كثيرة من الجنود المتعطشة للقتل والدمار وسفك دماء الأطفال الصغار، الذين يعتبر قتلهم في الحروب جريمة ضد الإنسانية لا مبرر لها، ويعتبر قاتلهم مجرما. يمكن أن تنتهي هذه المعركة وهذا الصراع والقتال بفوز الإنسان وتفوقه إذا اعتمد على مجموعة من الأسلحة التي يدافع بها عن نفسه، ويتصدى بها للفيروسات، لحماية ذاته منها، وعلى رأسها الطاقم الصحي، والمستشفيات، واللقاحات، والتوعية، والتحسيس، والوقاية، التي مدّه بها حليفه الموضوعي المتمثل في وزارة الصحة والحماية الاجتماعية المغربية، لتكون النتيجة النهائية هي الحفاظ على حياة الأطفال وحمايتهم من الفيروسات، كما يظهر في (**الصورة: 1**) التي تحمل فيها الأم ابنها حاضنة إياه، والقضاء على الفيروسات التي تصير رمادا، ويتجلى ذلك في (**الصورة: 5**). ويمكن أن تتقوى الفيروسات وتنتصر إن لم يحسن الإنسان استخدام واستعمال هذه الأسلحة التي يزود بها، مما قد يؤدي إلى عدة مخاطر، من بينها إصابة هؤلاء الأطفال بالإعاقة، كما يظهر في (**الصورة: 2**)، أو فقدانهم لحياتهم، ويتجلى ذلك في (**الصورة: 1**).

4. خلاصة:

تحضر الاستعارة المرئية في الخطاب المرئي من خلال مجموعة من العناصر والمكونات المختلفة والمتنوعة، التي تتفاعل فيما بينها، لإنتاج دلالة، تعبر بواسطتها عن معاني. ويتجلى ذلك في الخطاب الاجتماعي المرئي الذي اعتمدته وزارة الصحة والحماية الاجتماعية لدفع الآباء والأمهات إلى تلقيح أطفالهم من أجل حمايتهم من الفيروسات التي قد تؤدي بهم إلى الإعاقة أو الموت. لقد اعتمدت وزارة الصحة مجموعة من العناصر المرئية ذات الدلالات الحربية كي تعبر عن الصراع الحاصل بين الفيروس والمرض. إن هذا الخطاب الموجه من طرف وزارة الصحة يتأسس على الاستعارات المرئية والاستعارات اللغوية، لكن لكل استعارة بنياتها الدلالية الخاصة بها التي

[1] Šorm, Ester. Steen, Gerard. « *Processing visual metaphor: A study in thinking out loud* », Op, Cit, P. 1-34.

توجه نحو الهدف الإقناعي نفسه، وهو توجه الآباء والأمهات إلى المستشفيات بغرض تلقيح أطفالهم. وتهيمن الاستعارة المرئية في هذا الخطاب انطلاقا من تحقيقها فائضا في المعنى؛ لأنها تفتح أبوابا واسعة وعوالم جديدة لتمثل مثل هذا الوضع الاجتماعي الصحي[1].

[1] ريكور،بول. **نظرية التأويل: الخطاب وفائض المعنى**. المركز الثقافي العربي، ط، 2، الدار البيضاء، 2006، ص 16. ترجمة: سعيد الغانمي.

لائحة المصادر والمراجع:

✓ **اللغة العربية:**

- البستاني، بطرس. **معجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية، ط، 1، القاهرة، 1998.
- لايكوف، جورج، وجونسون، مارك. **الاستعارات التي نحيا بها**، دار توبقال للنشر، ط، 1، الدار البيضاء، 1996. ترجمة: عبد المجيد جحفة.
- عبد اللطيف، عماد. **البلاغة العربية المعاصرة: مدخل موجه للباحث العربي**، مجلة البلاغة وتحليل الخطاب: البلاغة العربية الجديدة–بلاغة الحجاج (الخطابية)، ع، 10، المغرب، 2017.
- دوبري، رجيس. **محاضرات في علم الإعلام العام –الميديولوجيا–**، دار الطليعة، ط، 1، بيروت، 1996. ترجمة فؤاد شهين، جورجيت الحداد، مراجعة فريدريك معتوق.
- ريكور، بول. **نظرية التأويل: الخطاب وفائض المعنى**، المركز الثقافي العربي، ط، 2، الدار البيضاء، 2006. ترجمة: سعيد الغانمي.

✓ **اللغة الفرنسية:**

- Régis Debray, « Introduction à La Médiologie », Paris, PUF, 2000.
- Angenot, Marc. « Pour une théorie du discours social : problématique d'une recherche en cours », In : Littérature, n°70, 1988.

✓ **اللغة الإنجليزية:**

- M, D, Goggin « *Visual rhetoric in pens of steel and inks of silh: Challenging the great visual / verbal divide* », Defining visual rhetoric, 2004.
- Zappen, James. « *Digital Rhetoric: Toward an Integrated Theory* », Technical Communication Quarterly, 14(3), Lawrence Erlbaum Associates, Inc, 2005.
- Ulrich, Mark. « *Seeing Is Believing: Using the Rhetoric of Virtual Reality to Persuade* », Young Scholars in Writing.
- Carroll, Noel. « *Visual Metaphor* », Aspects of Metaphor, Springer -Science +Business Media, B.Y. 1994.
- Kennedy, John. « *Metaphor and Art* », In R. W. Gibbs (Ed.) Metaphor and Thought (3rd Edition). Cambridge: Cambridge University Press, 2008.

- Šorm, Ester. Steen, Gerard. « *Processing visual metaphor: A study in thinking out loud* », Metaphor and the Social World, John Benjamins Publishing Company, 2013.

مقاربة تاريخية–أنثروبولوجية
منظومة الأعراف وديناميات التماسك القبلي
حالة وادنون

الزين مصطفى، باحث بسلك الدكتوراه
كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة ابن زهر – اكادير
المملكة المغربية

الملخص:

يتناول المقال البحث المنظومة العرفية التي شكلت عبر التاريخ إطارًا ناظمًا للحياة اليومية للقبائل الصحراوية، إذ يوضح أن هذه الأعراف لم تكن مجرد عادات اجتماعية عابرة، بل تحولت إلى ما يشبه "دستورا اجتماعيا" غير مكتوب، يحدد الحقوق والواجبات وينظم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، بدءًا من تدبير الماشية والموارد المائية والأرض، وصولا إلى أشكال المساعدة المتبادلة في المناسبات والشدائد، كما تبرز الدراسة الممارسات لم تؤد فقط وظيفة اقتصادية، بل ساهمت في ترسيخ قيم التكافل وتعزيز الهوية الجماعية وضمان التماسك الاجتماعي في بيئة تتسم بالهشاشة وشح الموارد.

مرتكزين على مقاربة تاريخية–أنثروبولوجية تجمع بين الرواية الشفوية والمصادر المكتوبة والمعاينة الميدانية، للكشف عن مرونة هذه الأعراف وقدرتها على الاستمرار والتكيف مع التحولات المناخية والسياسية والاقتصادية، مما يجعل تجرب البحث في مجال الجنوب المغربي مرجعا غنيا لفهم آليات الصمود في البيئات القاسية، وللتفكير في سبل التنمية المستدامة المستندة إلى المعرفة التقليدية والخبرة المتوارثة.

الكلمات المفاتيح: المنظومة العرفية، القبائل الصحراوية، الدستور الاجتماعي، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، التكافل، الهوية الجماعية، التماسك الاجتماعي، المقاربة التاريخية–الأنثروبولوجية، الجنوب المغربي، التنمية المستدامة

تمهيد:

يشكل البحث في أعراف التضامن الاجتماعي لدى قبائل الصحراء مدخلا أساسيا لفهم دينامية المجتمع الصحراوي عبر تاريخه الطويل، إذ تمثل هذه الأعراف نسقا تاريخيا متكاملا من القيم والسلوكيات التي تشكلت في سياق بيئي قاس، وضمن شروط إنتاج مادي ومعنوي مميزة، أفرزتها تفاعلات الإنسان مع محيطه الطبيعي والاجتماعي، فالقبائل الصحراوية، هذه الأخيرة اعتمدت على الاقتصاد الرعوي كأساس لوجودها المادي، حيث طورت أنظمة عرفية معقدة لضبط العلاقات بين الأفراد والجماعات، لضمان تماسك البنية الاجتماعية في مواجهة شح الموارد وتقلبات المناخ، ما جعل التضامن والتكافل مبدأ ناظما لحياتها اليومية.

تتجلى أهمية هذه الأعراف في كونها ليست مجرد قواعد سلوكية غير مكتوبة، بل هي تراكم تاريخي من التجارب الجماعية التي تحولت إلى ما يشبه "الدستور الاجتماعي" الملزم لأفراد القبيلة، يحدد حقوقهم وواجباتهم في مجالات متعددة، بدءا من تسيير شؤون الماشية وتوزيع موارد الماء والأرض، وصولاً إلى أشكال الدعم المتبادل في المناسبات الاجتماعية والأزمات، وقد ساهمت هذه الأعراف في تحقيق نوع من التوازن بين متطلبات العيش المشترك وضمان البقاء في بيئة شديدة الهشاشة، كما عززت الإحساس بالانتماء والهوية الجماعية، وحمت النسيج الثقافي من التفتت.

من منظور المؤرخ، تمثل دراسة هذه الأعراف أداة لفهم آليات التنظيم الاجتماعي في المجتمعات التقليدية، وكيفية تكيّفها مع المتغيرات الطبيعية والسياسية والاقتصادية. فالتحليل التاريخي لهذه الظواهر يكشف عن مرونة النظام العرفي وقدرته على الاستمرار عبر القرون، رغم التحولات الكبرى التي شهدتها المنطقة، سواء بفعل التدخلات الاستعمارية أو بفعل الاندماج المتزايد في الاقتصاد الوطني والعالمي. كما يتيح تتبع مسار هذه الأعراف مقارنة بين أنماط التضامن التقليدية وأنماط المساعدة الحديثة التي تبلورت في ظل الدولة المركزية.

إن أعراف مثل "الشركة" في الماشية، أو "المنيحة"، أو "التويزة" في نسج الخيام، ليست فقط إجراءات عملية لتدبير الموارد، بل هي أيضا فضاءات لتجديد الروابط الاجتماعية وتوزيع الأدوار على أساس من الثقة والتكافؤ، كما أن أعراف استغلال الأرض والمياه تجسّد رؤية متكاملة للملكية والاستخدام، تمزج بين البعد الجماعي والبعد الفردي، وتربط الحق بالواجب، ليكتسب هذا التراث العرفي أهمية خاصة لكونه يوفر بديلا تاريخيا عن أنماط الملكية الحديثة، ويعكس قدرة المجتمعات المحلية على ابتكار حلول ذاتية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

وتنبثق من هذا السياق إشكالية علمية محورية مفادها: **كيف أسهمت الأعراف العرفية الصحراوية، ذات الجذور التاريخية العميقة، في بناء منظومة تضامن اجتماعي واقتصادي؟ وهل شكلت هذه الأعراف أداة للاستقرار والاستمرارية فحسب، أم أنها مثلت كذلك آلية للتفاوض مع التحولات السياسية والاجتماعية التي عرفتها الصحراء المغربية عبر العصور؟**

من الناحية المنهجية، يقتضي تناول هذه الأعراف مقاربة متعددة المصادر، تجمع بين الرواية الشفوية التي تحفظ ذاكرة الجماعة، والمصادر المكتوبة التي دونها الرحالة أو الباحثون أو الفقهاء المحليون، فضلا عن الشهادات الميدانية التي تمكّن من فهم السياق الراهن لاستمرار أو تراجع بعض الممارسات، كما تفرض هذه الدراسة استحضار الإطار النظري للتاريخ الاجتماعي والأنثروبولوجيا التاريخية، بما يسمح بربط التحليل الجزئي للوقائع بالسياقات الكبرى التي أنتجتها.

1. أعراف الماشية: الشركة ومنح القطعان

بالرغم من أن ساكنة المجال الصحراوي المغربي كانت تعيش حالة من الكفاف إلا أن غنى بعض العائلات الصحراوية كان باديا للعيان في فترات معينة، وقد كانت درجة الغنى والجاه لا تقاس بما يملكه الفرد من أراضي أو دور أو أموال بقدر ما كانت تقاس بما يملكه من قطعان ماشية، فالنزعة الرعوية كما يقول ***بيير بونت Pierre Bonte*** هي السمة الغالبة على هاته المجموعات البشرية وتداول الماشية بين الناس يعمق فرص الحياة الاجتماعية، ويكرس الروابط المشتركة[1].

لم يقتصر تداول الماشية في المجتمع الصحراوي على الإطار الضيق المتمثل في عمليات البيع والشراء، ولا على الممارسات التقليدية المتمثلة في تقديم الهدايا والزكوات من الماعز أو الغنم أو الإبل، بل تجاوز ذلك إلى أشكال أكثر تعقيدا وتنظيما تمثلت في إبرام عقود "الشركة" و"المخالطة"، فهذه العقود تقوم على مبدأ التعاون والتكافل الاجتماعي، حيث يعمد المالك، بدافع من الأعراف الراسخة وقيم الكرم المتجذرة، إلى تمكين الأفراد الذين يمرون بظروف معيشية صعبة أو يعانون من الفقر، من عدد محدد من رؤوس الماعز أو الغنم، يتولون رعيها والعناية بها على مدار السنة، كما يجري الاتفاق، وفق العرف، على صيغة واضحة لتقاسم العائد، تعتمد غالبا على عدد الرؤوس الممنوحة ونوعية الماشية، بحيث يحصل المستفيد على نصيب من مواليدها أو من منتجاتها الحيوانية، ومشتقاتها مثل الأجبان، فضلا عن الاستفادة من صوفها أو وبرها خلال مواسم الجز التي تمثل بدورها حدثا اجتماعيا واقتصاديا مهما.

ويمكن القول أن هذا النمط من المعاملة يعد انعكاسا لروح التضامن التي ميزت القبائل الصحراوية، حيث لا ينظر إلى الماشية فقط بوصفها موردا اقتصاديا، بل كأداة لبناء شبكات الدعم المتبادل وضمان الأمن المعيشي للفرد والجماعة، كما تكشف هذه الممارسة عن وجود إطار عرفي منظم يضمن حقوق الطرفين، ويعزز من استمرارية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في بيئة يغلب عليها الطابع الرعوي، ويحد من آثار الأزمات المناخية والاقتصادية التي تتعرض لها الصحراء عبر التاريخ.

وهكذا فقد كان أهل الصحراء يودعون بعض مواشيهم حينما تكثر القطعان، أو ينعدم من يرعاها عند عائلات أخرى مستعدة لذلك مقابل اقتسام مواليدها بالتساوي أو بالثلث أو الربع أو حتى الخمس، ويتم الاتفاق على موعد القسمة وتحديد رؤوس الماشية المملوكة لكل واحد بعد الاقتسام لما يحل أجلها بعد سنة من الرعي في الغالب. وغالبا ما تتم العملية بحضور مالك القطيع الذي يحظى بالترحاب والإكرام؛ فيعلم بعدد المواليد وعمرها والإناث التي لم تلد أو تواجه مشكلة في ذلك، ثم تبدأ عملية التقسيم في يوم يخصص لذلك غالبا ما يكون في فصل الربيع، وتنتهي العملية بوسم آذان رؤوس الماشية لكل واحد لتبدأ عملية الشركة للعام الموالي أو إعلان انتهاء العملية، عندما يكثر القطيع إلى درجة لا يكون باستطاعة الراعي وأبنائه السيطرة عليه، والاكتفاء بما أصبح يملكه من ماشية، أو عند حدوث عارض يوقف العملية[2].

وقد تدوم الشركات أعواما عديدة دون أن تنتج أعدادا مهمة بفعل توالي سنوات الجفاف أو التعرض لعمليات الغزو والنهب، كما أنها قد تقتصر على الثلاث سنوات أو أربع إذا كان القطيع مهما، وتوالت عليه السنوات المطيرة. أما الإبل فقد كان العرف فيها على الأغلب؛ أنها تمنح لمن يريد التمتع بألبانها والاستفادة منها في حمل الخيام وجلب المياه من الآبار البعيدة، وركوبها في الأسفار

[1] – بونت بيير الساقية الحمراء، مهد ثقافة الغرب الصحراوي، ترجمة وتقديم حسن حافظي علوي ومحمد الناصري منشورات la croisée des chemins الرباط 2014، ص: 157

[2] – مقابلة شفوية مع السيدة الزهرة لغزال من مواليد منطقة لبطانة باقليم أسا الزاك سنة 1941، تاريخ الزيارة: 2025/07/24 على الساعة 5 مساءا.

الطويلة لزيارة الأسواق و"**أمكَاكَير**"[1] البعيدة، أو لغرض استعمالها لحرث الحقول، وحمل الغلات الزراعية، وغالبا ما تبدأ عملية المنح بمجيء رجل إلى أحد من أقربائه أو المنتمين إلى قبيلته أو من معارفه يطلبها من مالكها فيقول:

"**أنا أريد ناقة أحلبها**" أو "**أريد مركوبا أركبه**[2]"

وتعرف الرؤوس الممنوحة في العرف الصحراوي باسم "**لمنيحة**"، وهي تسمية تحمل دلالة صريحة على انتفاء صفة التملك عنها، إذ تبقى الملكية الأصلية محفوظة لصاحبها، بينما يقتصر حق المستفيد على الانتفاع بها ورعايتها، ولضمان وضوح الحقوق وتجنب ما قد ينشأ من خلافات أو سوء فهم، خاصة في حالات الوفاة المفاجئة أو النزاعات، قد يلجأ بعض المالكين إلى توثيق عملية المنح لدى العدول أو القضاة أو أمام شهود من الجماعة، بما يضفي على الاتفاق صبغة رسمية معترف بها عرفيا وشرعيا. كما يجدر بنا أن نشير أنه غالبا ما يحظى المستفيد، عند قبول طلبه، بعدد من النوق أو الجمال التي قد تتجاوز الرأس الواحد لتصل إلى خمسة أو عشرة، تبعا لسخاء المانح ودرجة القرابة أو الصلة الاجتماعية بين الطرفين، وعندما يزداد عدد هذه الرؤوس عند الممنوح له بفعل التوالد، يستدعي المالك الأصلي لإعادة ترتيب الأمر، إما ببيع الأبناء أو الرؤوس المتقدمة في السن، أو بتجديد عملية المنح عبر تزويد المستفيد بجمال ونوق صغيرة السن، بهدف ضمان ديمومة الانتفاع والحفاظ على القطيع من مخاطر الأمراض والآفات الطبيعية ومن تهديدات اللصوص، هذه الممارسة تكشف لنا عن عمق الروابط التضامنية بين أفراد المجتمع الصحراوي، حيث تتجاوز حدود الدعم المؤقت لتصبح آلية مستدامة لإعادة توزيع الثروة الحيوانية بما يخدم استقرار البنية الاجتماعية ويعزز قيم التكافل.

تورد الرواية الشفوية أمثلة عديدة لعمليات منح الإبل التي امتدت لعقود من الزمن، حيث يفترق البدو في مواسم التنقل بحثاً عن الكلأ والماء، مما يؤدي إلى تباعد طويل الأمد بين المانح والممنوح له، قد يستمر لسنوات عدة، وخلال هذه الفترة، تنمو أعداد الماشية الممنوحة بفعل التوالد وتوافر المرعى، حتى تتحول إلى قطعان كبيرة قد يعجز المالك الأصلي عن التعرف عليها لكثرة ما طرأ عليها من زيادة وتغيير، كما أنه في الغالب، تختتم هذه العملية بروح من الاعتراف بالجميل، إذ يمنح المالك للمستفيد جزءا من القطيع، مكافأة له على ما بذله من جهد في رعاية الإبل وحمايتها وتنميتها، وبذلك تتحول المنحة من مجرد انتفاع مؤقت إلى مصدر دائم لتعزيز موارد المستفيد، وترسيخ قيم الوفاء والتكافل التي تميز المجتمع الصحراوي.ويتكلف الممنوح له بعملية وسم الإبل بعلامة مالكها الأصلي عن طريق كي رقبتها أو قائمتها اليمنى.

وقد تودع الإبل عند من يرعاها باقتسام مواليدها مثل ما رأيناه سابقا في الماعز والغنم، أما بالنسبة للرعاة الذين لا يملكون خياما أو عائلات يأوون إليها، فإنهم يشتغلون عند بعض العائلات مقابل رؤوسا تقل أو تكثر حسب عدد القطيع الموكل لهم رعايته والاستفادة من المؤونة طوال مدة الإقامة والرعي عندها، وتسمى العملية هنا ***بالشَّرْكة***.

وقد ترافق هاته العملية لحظات من سوء الفهم ناتجة أحيانا عن خيانة للأمانة أو الاتهام بالتفريط أو السرقة يتم حلها عند القضاة، سنعرض لنماذج منها في فصل لاحق.

---

[1] – مفردها أمكَّار وتعني السوق الكبير الذي يعقد أثناء تنظيم المواسم الدينية قرب الأضرحة أو الزوايا.

[2] – المركوب غالبا ما يكون جملا مخصيا، ويسمى أزوزال الذي يستعمل في الركوب لزيارة الأسواق أو في السباقات أو في الحروب، كما يوظف في عمليات حمل الأمتعة في أوقات الترحال ورفع المياه من الآبار العميقة، أو أثناء عمليات الحرث، وقد يكون المركوب ناقة كذلك وتسمى الصيدح وهي الناقة المتمتعة بقوة جسمانية شبيهة بقوة الجمل يجري تدريبها على كل العمليات التي يقوم بها الجمال.

وتعتبر قبائل الرقيبات أهم قبائل راكمت أعرافا حول عملية منح الماشية لكل فقير فيها أو غني مسته نوائب الدهر، يقول صاحب جوامع المهمات:

....هذا وإن عادة الرقيبات في المنائح أن كل من رماه الدهر بعجائبه والزمان بنكائبه وضاعت ماشيته يأتي لأحيائهم ويتردد فيهم، فكل خيمة أتاها تعطيه ناقة حلوبا أو حبلى أو بعيرا يبيعه أو جملا يحمل عليه إلى أن يجتمع عنده كثير من الإبل، فحين استغنى عنها يردها لأهلها إن أحب وربما مكثت عنده إلى أن يتركها لأبنائه، وربما تارة يذهب بشيء منها إن احتاج وتارة لم يذهب بها إلا بإذن من الممنوح عليه"[1].

وعيب عندهم من يسوق منائحه إن كان غير محتاج، ويقولون له:

"سوَّاق لَمْنَايح"[2].

"ومن ساقها للاحتياج فلا بأس ... ولا ضمان عليه مطلقا، وإن منحها لغير أمين وإن فوت شيئا منها يغرم مثله لا القيمة، وزكاتها على مالكها"[3].

وهذا يظهر أيضا لدى باقي القبائل الصحراوية، حيث برزت شخصيات قبلية معروفة بكثرة منائحها من الإبل، متجاوزة بذلك نطاقها القبلي والترابي لتصل إلى تقديم المنح لقبائل أخرى، مما يعكس ما يمكن أن نسميه الأعراف المتوارثة منذ أزمنة بعيدة ثقافة التضامن والتكافل الاجتماعي لدى المجموعات الصحراوية البدوية، كما تعزز فرص الود والتراحم على مستوى الحياة اليومية في البوادي.

هذه الممارسات تظهر ما يتمتع به الإنسان الصحراوي المغربي من قيم الكرم والنبل، والتمسك بخصال التكفل بالقريب واحتضان الفقير، ومساعدته على تجاوز محنه، والتكيف مع تحديات الصحراء القاسية، حيث تشير الدراسات الأنثروبولوجية إلى أن التبادل والهبات في المجتمعات البدوية لا يقتصر على البعد الاقتصادي، بل يمتد ليشمل البعد الرمزي والاجتماعي، مما يرسخ روابط الثقة والهوية الجماعية ويعزز التماسك الاجتماعي[4]

2. أعراف جز الماشية

تعتبر عملية جز شعر الماشية مناسبة مهمة في المجتمعات المعتمدة على اقتصاد الرعي، لما تحمله من أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية، فهي تعكس روابط التوادد والتضامن الأسري والعشائري، وتوفر لصاحب القطيع عائدا ماليا إضافيا يتفاوت بحسب حجم القطيع ونوعيته، سواء أكان من الماعز أو الغنم، وغالبًا ما تجرى عملية الجز خلال مواسم الخصب، إذ تكون الماشية أكثر صحة

[1] – محمد سالم بن لحبيب بن عبد الحي جوامع المهمات في أمور الرقيبات، تحقيق وتقديم مصطفى ناعمي، تحت إشراف المعهد الجامعي للبحث العلمي الرباط 1992، ص: 81.

[2] – والمقصود بها من يسترجع مناتحه من الممنوح له دون أن يكون محتاجا إليها.

[3] – محمد سالم بن الحبيب نفسه.

[4] Chatelain, J.-F. (2002). *Le monde des nomades du Sahara: entre traditions et mutations*. Paris: Karthala.

وحيوية، وأقل قدرة على تحمل تراكم كميات كبيرة من الصوف على ظهورها، كما يستفيد الرعاة من توافر الكلأ بكثرة، مما يمنحهم فرصة للتفرغ للعملية والاستعداد لفصل الصيف وما يصاحبه من ارتفاع درجات الحرارة واحتياجات متزايدة للشرب.

العملية تبدأ بدعوة صاحب القطيع للرجال من جيرانه وإبلاغهم برغبته في إجراء الجز، مع تحديد موعده الذي غالبًا ما يصادف يوم عطلة للرعاة، لتترك القطعان في مرابضها، ويتم تسييج الحظائر والزرائب لتقسيم الماشية والتحكم فيها والحد من هروبها، كما تبنى الخيمة المخصصة للجزازين، وتكون فارغة من الفراش، لتوضع فيها الماشية المقيدة بالتوالي استعدادا لجزها، حيث تستخرج الماشية من الزرائب وتدخل إلى الخيمة وفق ترتيب منظم يضمن سير العملية بسلاسة وكفاءة، وترديد أهازيج معينة لطمأنتها بأن عملية التقييد ليست للذبح وإنما للجز فقط من قبيل:

ولاَّسْ ولاَّسْ *** لا رَايْتِي بَاسْ[1].

ويقوم البعض بإعداد الشاي، وتجهيز الفطور الأول الذي يتم تناوله قبل البدء، أما الفطور الثاني فيكون أكثر أهمية لأنه يكون بأكلة "**لَبْسِيسْ**"[2] وهي أكلة تجبر صاحبة الخيمة على تحضيرها للجزازين لأنهم يعمدون على تقييد خير فحول القطيع، والتهديد بتركه مقيدا إلى أن تأتي الأكلة مرددين:

موزونة كالاتي[3]:

الدَّيرَعُ مُكَتَّفَ وَيُحَانِي مُولاتُوا *** والجَزَّازَة تَخْلَفْ مَا يَرْتُخَا مَا جَاتُو[4].

قبيل[5]:

ثم يبدأون في جز صوف الأغنام اتباعا مرددين أهازيج التبرك والحمدلة على كثرة الصوف من قبيل:

وَرْيَا وَرْيَا يَا حَمِيدْ *** يَا مَّاتْ الشْنِينْ الْبَارِيدْ[6].

ويقال أيضا:

[1] – مقابلة شفوية مع السيد لحبيب لبصير ولد المحجوب من مواليد سنة 1929 بالكعدة بتاريخ 2025/05/25 على الساعة 11 صباحا.

[2] – **لبسيس**: أكلة تحضر من **المكَّلي** وهو دقيق الشعير المحمص الذي يتم خلطه مع الماء الساخن والسمن والسكر، ثم يقدم للضيوف.

[3] – مقابلة مع السيد يحيا الشرقاوي بن محمد العبيد من مواليد بادية لحمادة سنة 1944 بتاريخ 2025/06/10 على الساعة 6 مساءا

[4] – **الديرع** هو الكبش المتميز ببياض اللون مع بطن أسود أو أحمر، وغالبا ما يكون فعل القدم لأن المتمين يحرصون على الإبقاء عليه، مع الذكور الأخرى لتحسين النسل، وعند عملية الجز يقوم الجزارون بتقييده بقسوة وتركه جانبا للضغط على صاحبة الخيمة للتسريع بإعداد الفطور، وتتم تلك العملية في جو من المرح والبهجة يختلط فيها الجد واللعب، وتعني تلك الموزونة أن الكبش مقيد وينتظر صاحبته لأن الجزارين حلفوا بأن يبقى كذلك إلى حين إحضار الفطور لهم.

[5] – مقابلة شفوية مع السيدة لغزال الزهرة .

[6] – يعني تعالي أيتها القطعان المباركة صاحبة الألبان الطازجة.

الزَّرْكَيْطْ مُبَرْكَطَا *** جَلْبَكَ يَنْبَاعْ فْطَاطَا[1].

وأهازيج أخرى تحث الجزازين على الإسراع في عملهم وحسن استعمال لمجزة[2].

لَحْدِيدْ يَا بَارْدْ لَيْدْ *** لَكْلامْ مَا يَزّي شِي[3]

لَحْدِيدْ يَاوَا لَحْدِيدْ *** لَكْلامْ مَا يَزّي شِي

عند الانتهاء من عملية الجز، والتي غالبا ما تتزامن مع عصر اليوم خاصة في حالة القطيع الكبير، يقوم المالك بذبح رأس أو رأسين من الماشية السمنة، ليحضر الطعام للحاضرين من رجال العملية، والعابرين، وبعض الفقراء المنتظرين التصدق عليهم ببعض الصوف، كما تمنح كميات من الصوف للمساعدين في العملية، وعادة بمقدار "جزة" واحدة لكل منهم، وهو ما يعادل صوف رأس واحد من الغنم، فيكون الشخص مخيرا بين بيعه أو استخدامه في نسج خيمته، ثم يحدد المالك موعد "الجزة" التالية للقطيع، وتتكرر العملية حتى اكتمال جز كل أفراد القطيع.

نفس الإجراء ينطبق على الماعز، مع اختلاف جوهري هو أن المالك غالبا لا يكون ملزمًا بمنح الجزازين جزءا من شعر الماعز. أما عملية جز الإبل فتستمد طابعها الطقوسي التضامني من التقاليد البدوية، حيث يخصص المالك يوما خاصا لإجراء العملية ويخبر جيرانه، غالبا من أبناء العمومة أو القبيلة أو الحلفاء. وتستمر العملية ليوم كامل أو أكثر حسب حجم القطيع، حيث يبدأ الجزازون أولا بإمساك الحيران والإبل الشاردة، إذ يؤدي تغير شكل الإبل بعد إزالة الوبر إلى شعور الصغار والشوارد بالغربة عن قطيعها، مما يجعلها أكثر عرضة للهروب، بعد ذلك، يتم الانتقال إلى الإبل الأخرى التي تخضع للجز بسلاسة، نتيجة تعودها على العملية، كما تجرى عملية الجز باستخدام السكين أو المقص، بما يعكس مزيجا من المهارة التقليدية والاحترافية في التعامل مع الماشية، وهذا ما يمثل أرقى درجات التضامن والتماسك الاجتماعي، وعربونا على صدق التحالفات والشعور بوحدة المصير[4].

وتختلف مواعيد جز الإبل حسب نوعيتها وكميات الصوف التي تنبت على ظهورها، وغالبا ما تكون بالنسبة للحوار بعد أربعة أشهر على ولادته، ويتم البدء من الجريدة حتى لا تلتصق به **الدلة** وأحيانا يتم جز جهة واحدة فقط منه وتبقى الجهة الأخرى حتى تنبت الجهة المجزوزة وذلك خوفا من أن تنفره أمه، وأحيانا يتم ترك عرف فوق الذروة لا يتم جزء يسمى **أَشْكُوطْ**، وهناك من يبقى على الذروة كاملة دون جز، ويسمى حينها الحوار بالمشوشب، أما في حال جز الجمل بشكل تام فيسمى **أملدا**[5].

---

[1] – في إشارة منهم إلى أن صوف هاته الجزء الكثير وصغار العلم أن يباعوا في سوق والتون أو أسواق المنطقة، وإنما في سوق منطقة كان الذي. كان الأفضل لبيع الصوف حيث كان يرتاده تجار الجملة اليهود القاطنين في تلك الواحات أو القادمين من مناطق سوس ومراكش، والذين كان البيع لهم أفضل من البيع للوسطاء لأنهم يقدمون أفضل الأثمان.

[2] – منجل صغير يستعمل لجز صوف الأغنام الكثيف، يكون معقوفا من الأعلى.

[3] – مقابلة شفوية مع السيد لبكم الغالي من مواليد بادية لحمادة سنة 1944، تاريخ الزيارة 2025/04/26 على الساعة 7 ساءا .

[4] – يقول المثل الحساني " **ما هو صديق لما جابوا رغاها ... يوم جزها ولا يوم طلاها**" أي ليس صديقا من لم يحضر للمساعدة عند سماع رغاء الابل يوم جزها أو يوم طلائها لعلاجها من الأمراض كالجذري أو غيره، وقد كان الطلاء في الماضي يتم بالقطران أما اليوم فيتم بأدوية ومبيدات حديثة ويستعمل هذا المثل للتأكيد على أن المساعدة وقت الشدة هي أكبر عربون على التضامن والتآخي، وإشاعة قيم التضحية والبذل.

[5] – أمبارك الزيغام الابل في الثقافة الحسانية، مركز الدراسات الصحراوية، مطبعة Imprimat الرباط 2017، ص 62.

تشكل أعراف جز الماشية جزءا من طقوس عديدة تبين حجم التضامن العضوي الذي ظل الصحراويون يمارسونه فيما بينهم تيسيرا لحياتهم في هاته الربوع المقفرة، التي لا يرتادها طالبي العمل، فكانت أعمال المساعدة المتبادلة المسماة "**التويزة** " هي المخرج لهم في ذلك.

3. تويزة نسج الخيام

راكم الصحراويون أعرافا في مجال نسج الخيام تقوم على المشاركة الجماعية لنساء الفركان في عملية غزل الصوف المعد لصنع الخيمة تبدأ بتجميع شعر الماعز الذي يعرف بتماسكه في حالة ابتلاله، وغالبا ما يخلط بالصوف ليصبح أكثر متانة ومقاومة للظروف المناخية القاسية(الحرارة، الزوابع الرملية، الرياح)[1] أو بوبر الإبل وشعر الماعز، وضربه بالعصي لتنظيفه من الغبار، والعوالق الأخرى من فضلات الماشية، ثم يرش بالماء وتبدأ عملية "**غرشلته**"[2]، وتحويله إلى كباب صوفية يجري برمها بواسطة أنامل النساء التي تعد المرحلة الثانية في عملية التويزة.[3]

يتم الغزل بلف وفتل الشعيرات لتشكل خيطا رقيقا على عصا تسمى المغزل مدينة الرأسين توجد في إحدى نهاياتها أداة تمنع صعود الخيط المغزول، وتقوم الغازلة بتدوير العصا بيمينها، وتغذي الخيط المفتول بيسارها لتتشكل لغة كبيرة تدعى "الكبة"، ثم يجمع خيطا كل لفتين ليشكلا خيطا أكثر سمكا ومتانة، وتستخدم في هذه العملية أداة تدعى "المبرم"، ثم يعرض الخيط لعملية جديدة لتقويته تدعى "***لحيط***" فيغمس في الماء، ومن ثم يلف حول وتدين متباعدين، ثم توضع عصا وسط الخيط الملفوف، وتدار لتبرم الخيوط بشكل قوي.

وقد تستمر هاته العملية ليوم واحد أو أكثر حسب كمية الصوف المغزول، والكباب المبرومة. وبعد ذلك تقوم النساء بالرجوع في اليوم الموالي الذي يسمينه يوم "***لحيط***" حيث يتم تمديد خيوط الكباب التي تسمى "**خيوط النيرة**" بين أوتاد مثبتة على الأرض لترقيقها، ثم يتم بناء "**المنجز**" "**والفلجة**"[4]، اللازمة لبناء الخيمة، وقد تتكون هاته الأخيرة من عشرة فلجة أو سبعة أو ثمانية، ينتهي الأمر بعملية "**التسدية**"، وهي عملية جمع كل الفلجة؛ ويسمى ذلك اليوم "**بنهار الخياطة**"[5] التي تتم عادة بعد انقضاء سبعة أيام من العمل المتواصل والدؤوب من قبل نساء لفريك لمساعدة زميلتهن على تجديد خيمتها، أو بناء واحدة جديدة لأحد أبنائها أو بناتها المقبلين على الزواج، وهاته العملية لها رمزية كبيرة لدى الصحراويين حيث ترتبط بها كل طقوس الزواج، وتظهر هاته الرمزية باستعمال كلمة "**لاهي يتخيم**" أو "**يَسْتَخْيَمْ**"[6] كناية عن استعداد الشاب أو الشابة لدخول مرحلة الحياة الزوجية.

---

[1] – ماجدة كريمي اقتصاديات الصحراء المغربية، الحدود بين الذاكرة العنيدة والرهانات التنموية وطنيا وقاريا، مركز الدراسات والأبحاث الصحراء المغربية التنمية الجهوية والامتداد الإفريقي، السنة الرابعة العدد 4 يوليوز 2017، ص 68.

[2] – الغرشلة تمشيط الشعر الفصل كرات الصوف أو الشعر أو الوبر لتصبح جاهزة للغزل، ويتم ذلك بواسطة أغر شال وهو مشط كبير بأسنان معدنية.

[3] – ماجدة كريمي نفسه.

[4] – الفلجة جمع فليج وهو شريط من الوبر المنسوج يبلغ عرضه ذراعين وطوله قد يصل إلى 16 ذراعا، تتم خياطة من سبع إلى عشر منها لصناعة الخيمة.

[5] – ماجدة كريمي م. س.

[6] – بمعنى يريد أن يبني خيمة أي يريد الزواج وإضافة موقد (كانون) وما يتبع ذلك من زيادة في الرأسمال الرمزي للعائلة والعرش والقبيلة.

4. أعراف استعمال الأراضي والمياه بالصحراء

تشكل الأرض عنصرا محوريا في حياة البدو الصحراويين، فهي تمثل المصدر الأساسي لإنتاج قوتهم، وخزانا للقيم والرموز المرتبطة بالهوية الاجتماعية والتفاخر القبلي. في مجال وادنون، على سبيل المثال، أولت الجماعات القبلية اهتماما بالغا بتنظيم استغلال الأرض وطرق تملكها، فاعتمدت نظام الملكية الجماعية المنتقلة عبر أجيال ذكور القبيلة، هذا النظام يعبر عن توازن بين الحاجة الاقتصادية والحفاظ على الروابط الاجتماعية والجماعية، كما يظهر كيف أن الأرض ليست مجرد مورد اقتصادي، بل هي أيضا عنصر أساسي في بناء الهوية الثقافية والتضامن الاجتماعي داخل المجتمعات الصحراوية، وهو ما اتجهت إليه أغلب الدراسات التاريخية حيث يتم إعتبار نظم الملكية الجماعية في المجتمعات الصحراوية لا تقتصر على كونها وسيلة لإدارة الموارد الطبيعية، بل هي أيضا تجسيد للهوية الجماعية والتضامن الاجتماعي، كما أنه في العديد من المجتمعات الصحراوية، تعتبر الأرض ملكا جماعيا ينتقل عبر الأجيال، ووسيلة للحفاظ على الروابط الاجتماعية وتعزيز التماسك داخل القبيلة، فهذا النظام يظهر كيف أن الملكية الجماعية للأرض تساهم في تعزيز الهوية الثقافية والتضامن الاجتماعي، مما يعزز من استقرار المجتمعات الصحراوية وقدرتها على مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية.

5. أشكال الاستغلال العرفي للأراضي الفلاحية في وادنون ومجال ايتوسى

تنتشر أغلب الأراضي الزراعية في واد نون قرب مجاري الأودية الموسمية، وعلى ضفافها وفي اللوجات والمنخفضات الرسوبية المسماة محليا بلكراير أو في مناطق سهلية منبسطة وقع استصلاحها من طرف متطوعين من القبائل مشكلين منها مساحات شاسعة صالحة للزراعة البورية يتم وضع حدودها بحجارة يتم تجميعها في نقط مستقيمية تسمى محليا **بأغراريم** أو **أكراكير**[1] لتمييز كل ملكية عن أخرى، هذه الممارسات تظهر كيف أن توزيع الأراضي الزراعية يرتبط ليس فقط بالخصوبة الطبيعية للأرض، بل أيضا بالتقاليد الاجتماعية والقبائلية التي تحدد أساليب الاستصلاح وتحديد الملكيات.

يتوفر مجال وادنون على مساحات شاسعة من الأراضي البورية المنتشرة حول ضفاف الأودية وفي مجاريها الجافة، وأخرى ضيقة مسقية منتشرة حول الواحات وبالقرب من القرى، وتتخذ الملكية في منطقة واد نون شكلين، يعكسان طبيعة الأرض ودرجة استثمارها والزخم الاجتماعي للقبائل المستوطنة وهي كالآتي:

- ❖ أراضي الملك الخاص: هي أراضي الملكية الخاصة أو الفردية التي يتمتع ملاكها بحق التصرف فيها، وأكثرها ينتشر في الواحات المسيجة واللوجات الرطبة، وتنتظم على شكل استغلاليات صغيرة تتناقص مساحتها بعد كل عملية توريث، تسودها زراعة معيشية خفيفة للذرة والشعير والنباتات العلفية وهي في الغالب مسقية بمياه عيون تنظمها أعراف محلية.
- ❖ أراضي الجموع ***Terre Collectives*** : هي أراضي تكون مستغلة من طرف قبيلة من القبائل، خاصة في مجال تكنة، حيث كانت القبيلة تخصص لكل فخذة أو عرش جزء من هذه الأرض لزراعتها أيام التساقطات؛ وهي في الغالب أراضي شائعة تنتظم على شكل سهول فيضية أو منخفضات رسوبية (**كراير**) أو أراضي سهلية على ضفاف الأودية الموسمية، جرى استصلاحها من طرف القبائل بشكل جماعي، وتقسيمها عرفيا بين ذكور القبائل، ويتم استغلالها في الغالب بشكل جماعي، ومن أمثلة أراضي الجموع في منطقة وادنون سهل توفليت الشاسع والتوفير الإنتاج، وهو من أراضي قبيلة آيت احماد يقع جنوب شرق

[1] – كتلة من الحجارة المجمعة تستعمل كمعلم التمييز ملكية عن أخرى.

كليميم قريب من ضفاف واد صياد، وسهل تغاط وسهول تغمرت وأسرير التابع لقبيلة ازوافيط وقبيلة أيت مسعود وأراضي قبيلة أيت الحسن الممتدة حول القصابي تكَاوصت وتسكنان وتلوين، وتعطي في فترات الفيض إنتاجا وفيرا من القمح والشعير والذرة، وسهول أخرى في منطقة رأس أو مليل وسهول منطقة لبيار وأما غود التابعة لقبيلة أيت موسى وعلي.

ومن المعلوم أنه تمتد بمجال قبائل ايتوسى سهول وادي درعة الممتدة من الشرق إلى الغرب جنوب أسا حيث يمتلك لف **إداونكَيت** أراضي بورية شاسعة شرقا، منها أراضي تويخليصت ولبعاج والحويضات وتنماوت والضميري، في حين يملك لف **إداومليل** في جهة الغرب أراضي شاسعة منها معذر انسيس الشاسع والخصب ومعاذر تاملوكو وادقان والخنيكات البيض وبوالحنا، وهي أراضي وقع استصلاحها من طرف قبائل اللف المليلي على فترات تاريخية متفاوتة بشكل جماعي، كما تنتشر مساحات أخرى بورية جنوب جبال الواركزيز في منطقة لبطانة، وخاصة في أخزان، وفي واد أفرا[1] يضاف لها معذر الفايجا الذي ينتشر في منطقة وادنون[2].

تتميز ملكية هاته الأراضي بطابعها الجماعي، حيث يجري توارثها وتداولها بين ذكور القبائل بشكل عرفي يضمن بقائها داخل ملكيتها، ويمنع بيعها للأغراب أو حتى لباقي أبناء القبيلة ممن هم غير منتمين لفخذة البائع، حفاظا على الملكية الجماعية وحدود ملكية كل عرش وعشيرتة وتمايزه عن أملاك الأعراض والعشائر الأخرى، ودفعا لأي استئثار أو تحكم فيها من قبل فخدة معينة أو أفراد ناقدين، لذلك حافظت تلك الملكيات على طابعها الجماعي الذي لم يستثني أي ذكر منتم للقبيلة.

وتعطى تلك الأراضي في أغلب الأوقات انتاجا معيشيا لا يكفي لسد الحاجيات المحلية بسبب ضعف أساليب الاستغلال، وسيادة الفحولة والجفاف على مدار السنة، فضلا عن عدم اهتمام الملاكين بالأرض واستصلاحها بشكل دوري، ومن المفيد التذكير هنا أن أشكال التقسيم المساحي للأراضي البورية بشكل عرفي لا يكون دائما شفافا، ويخضع المبدأ المساواة بين أفراد القبيلة، ذلك أنه قد يحصل في بعض الأحيان أعيان القبائل وشيوخها والقادة الحربيون على النصيب الأوفر من المساحات الزراعية ذات المردود الجيد خاصة في حالة الأراضي المنزوعة من قبائل أخرى. ويستثنى آخرين لم يشاركوا في الغزوات أو تغيبوا عنها.

6. أعراف استعمال الماء

يلعب الماء دورا حيويا في حياة أي إنسان، وقد طورت المجتمعات البشرية تقنيات متعددة لجلبه والاحتفاظ عليه واستعماله في الشرب وسقي المحاصيل، فهو يعتبر مادة حيوية مهمة تتحكم بشكل كبير في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لقبائل الصحراء، ويحمل عندها معاني خاصة لأن وجوده يمنحهم القدرة على تحمل ظروف الحياة القاسية في الصحراء، ومدى القدرة على الاستقرار فيها أو انعدامه، لذلك أوجد الإنسان الصحراوي المغربي عادات وأعراف تمكنه من استعماله في الظروف المختلفة دون الاضرار بأواصر التعايش الاجتماعي مع جيرانه وعشيرته، فالاستعمال الجماعي للماء واستغلال مياه الآبار والعيون والضايات وغيرها من مصادر

[1] – جاء بإنتاج ضخم من الحبوب سنة 1958 إبان الاستعمار الإسباني ونشبت على إثر ذلك حوادث قبلية بين الرقيبات وأيتوسي حول أحقية أحد الحراس من قبيلة الرقيبات في الحصول على أجرته من عدمها.

[2] – جرى منحه القبائل اداوملیل من ايتوسى من قبل السلطات الفرنسية، وتم تقسيمه بينهم بحضور القائد محمد القرشي وقائد أيت الحسن المختار ولد عمار ولد الناجم وشيوخ قبائل اداوملیل الأيتوسيين سنة 1937، وقد اعتمد في ذلك على العرف المحلي حيث حضي القائد والشيوخ الحاضرين للقسمة بنصيب وافر من الأرض، وقسم الباقي بين أعراش كل قبيلة، وقد تم تجميع قبيلتي إمغلاي وأنفاليس في نصيب واحد خلال تلك القسمة ويرجع السبب في ذلك كما قال أحد كبار السن إلى عدم تأديتهما لغرامات ومساهمات سابقة لأيت أربعين (مقابلة شفوية مع السيد أعراس محمد ولد على ولد بونعمة من مواليد لحمادة سنة 1925 بتاريخ 2025/15/15 على الساعة 11 صباحا).

المياه كان حقا مشاعا بين البدو الصحراويين استنادا إلى أعراف المنطقة، وإلى الشريعة الإسلامية واجتهادات المذهب المالكي داخلها. كما أن البحث عن أماكن المياه يتم غالبا بصفة جماعية من قبل جماعة من القبيلة المتساكنة في فضاء واحد يسمى الفريك، حيث يخرج مجموعة من الرجال ومعهم بعض العبيد أحيانا للبحث عن أماكن المياه بين المجموعات الصخرية وفي المنخفضات والآبار القديمة التي غمرتها الأتربة، وتسمى هاته العملية **بالتَّبْوَاه**، ويسمى القائم بها **بالبَوَّاهْ**، وغالبا ما يكون مساعدوه من العبيد، وحينما يتم التعرف على مكان الماء تبدأ عملية حفر البئر[1].

يقوم بحفر الآبار رجال مختصون، أغلبهم من زوايا القبلة التي اشتهرت بين أفرادها بامتلاك مهارات متقدمة في حفر الآبار، وصيانتها، وتأمينها من الانهيار، حيث تبنى الآبار غالبا بالأحجار، وفي بعض الأحيان تدعم بجذوع الأشجار الشوكية كالطلح والغردق، خاصة في المناطق الرملية الهشة سريعة الانهيار، ما يعكس معرفة تقليدية دقيقة بخصائص التربة وأساليب التحصين، كما يعد أهل "بارك الله" في صحراء تيرس مثالا بارزا على هذه المهارة، حيث ورثوا تقنيات حفر الآبار عن أسلافهم عبر أجيال، ما أكسبهم خبرة فريدة جعلت آبارهم أكثر اتقانا ودواما من غيرها.

كما قد تسند هذه العملية أحيانا للصناع التقليديين الذين يسكنون قرب الفركان، مستفيدين من معرفتهم الميدانية والمهارات اليدوية الدقيقة، خاصة في مناطق التجمعات السكانية القريبة من الواحات، هذا ما يدفعنا للقول أن هذه الممارسات وأهمية الآبار لا تتجلى فقط كمورد مائي حيوي، بل أيضا كرمز للمعرفة الجماعية والتعاون القبلي، إذ يساهم كل من المتخصصين والزوايا القبلية في الحفاظ على هذا المورد الاستراتيجي، ويعكس دور المهارة التقليدية في التكيف مع البيئة الصحراوية القاسية، وضمان استدامة المياه لمختلف الاستخدامات اليومية والزراعية.

كما ان استغلال مياه الآبار من قبل الانسان الصحراوي المغربي مستخما الدلو الذي قد يكون دلوا صغيرا يسع لليترات معدودة يكون مصنوعا من جلد الماعز، أو دلوا كبيرا قد تصل سعته إلى ستين لترا يصنع من جلد الوحيش أو الإبل و يسمى محليا بالجنبة، ويربط الدلو بحبل السقي الذي غالبا ما يتم جره بالجمال أو النوق أو مجموعة من الحمير، أما إذا كان البئر غير عميق فيتم ربط الدلو بحبل يعرف محليا "***بلحكب***" الذي يفتل من وبر الإبل، وغالبا ما يتم جره بالاعتماد على اليد والمجهود العضلي، ويحمل الدلو حاشية تسمى بالطارة تكون على شكل دائري ليتم ربطها بالحبل سواء رشا أو أحكب، كما يوضع على حلقة تسمى ***بالكركرة***[2]، التي تربط إلى ظهر الجمل من أمام سنامه ليتم رفع الماء من البئر، وهاته التقنية تعتبر أكثر تقليدية إلا أنها تحافظ على الماء، وغالبا ما يسهر على رفع الماء شخصان واحد يسوق الجمل والثاني يثبت الدلو في البئر، ويتم وضع الماء المرفوع في القربة التي تعتبر في الآن نفسه وسيله لحفظه وتبريده داخل الخيمة وأثناء التنقلات، وتصنع القربة من جلد الماعز أو الوحيش بحيث يتم سلخه وتنقيته من الشعر ثم يدبغ ثم يخاط ليصبح قربة، وهاته العملية تعد جزءا لا يتجزأ من مهام الصانعة التقليدية[3]، وقد استعيض عنها بعد دخول المنتوجات الأوربية ببراميل صغيرة تسمى محليا بالتنوات[4].

---

[1] – ماجدة كريمي اقتصاديات الصحراء المغربية، م. س، ص: 29.

[2] – حلقة دائرية مصنوعة من الخشب الأملين وقد تكون معدنية تستعمل لتسهيل تحريك حيل جلب الماء من قاع البتر الذي يسمى الرشاء.

[3] – فعراس الزهرة مسألة تدبير الماء بمنطقة بوجدور، قبيلة الأنصار أولاد تيدرارين نموذجا الطبعة 1، منشورات مجموعة البحث حول ساحل الصحراء، طوب بريس 2015، ص97.

[4] – براميل معدنية متوسطة الحجم تصل سعتها إلى 70 لترا.

ويقوم بعملية السقي المعروف محليا بالزوايا فئة العبيد والرعاة "**السراح**" بالنسبة للأسر الميسورة، كما قد تقوم بها بعض النسوة خاصة إذا تعلق الأمر بآبار غير عميقة وغير بعيدة، ويكون ذلك باستعمال النوبة أو انتظار الدور حيث يسقى من حضر أولا ثم يتبعه الثاني وهكذا، وغالبا ما يقوم الرجال بتمكين النساء من السقي أولا وينذر أن تقع مشاكل عند الآبار لأن أهل الصحراء طوروا أعرافا تنظم عمليات استفادة كل انسان صحراوي من حصته من الماء من الآبار أو الضايات أو العيون المنتشرة في الصحراء أو في القرى الزراعية بمنطقة وادنون[1].

وقد تحولت حقوق استغلال المياه في مناطق وادنون إلى حقوق للتملك، وهذا يعني مبدئيا أن لكل الأشخاص الذين يكونون الجماعة البشرية القاطنة في ذلك الوسط والمشكلة من الفخذات والأعراش وصولا إلى الكوانين حقوقا مائية استنادا إلى عرف متوارث، وقد نتج عن وجود ملكية فردية للأرض ملكية أخرى لحصص الماء، غالبا ما يتم تداولها بين الناس عن طريق البيع والشراء والتنازل، كما يتم توارثها بين الأصول والفروع. وعموما تتم الاستفادة من الحصص المائية عن طريق النوبة، وهي تستعمل بمعنى التناوب على الماء أو قسمته على حصص، ونرى استعمال هاته الكلمة على نطاق واسع في كتب النوازل والأحكام، وتتخذ تسميات متعددة استنادا للعرف المتوارث حسب المناطق تختلف حسب كميات المياه المتدفقة وزمن تدفقها.

نظام السقي بواحات وادنون حالة تغمرت وأسرير

يعتمد توزيع مياه السواقي في منطقة تيغمرت على نظام تقليدي دقيق يعرف محليا بـ"ترميت"، وهو يقسم إلى نوعين أساسيين يعكسان تنظيم الوقت وتوزيع الموارد بحسب إيقاعات اليوم:

- **تيرميت النهار** :يمتد من طلوع الشمس إلى غروبها، أي حوالي 12 ساعة، ويخصص خلاله الري وفق تسلسل محدد يراعي حجم الحصة المائية لكل مستخدم والمسافة بين السواقي والحقول الزراعية.
- **تيرميت الليل** :يمتد من غروب الشمس إلى طلوع الشمس في اليوم التالي، أي أيضا حوالي 12 ساعة، ويستفيد منه غالبا المزارعون الذين يزرعون الأراضي الأقرب إلى مجاري المياه أو يحتاجون إلى ري دقيق أثناء ارتفاع درجات الحرارة نهارا.

ويستخدم في هذا النظام ما يعرف بـ"الطاسة" كوحدة قياس كمية المياه، وهي تعمل أيضا كوحدة زمنية لضبط دور كل مستخدم. فـ"طاسة ساعة ونصف" تعادل 90 دقيقة خلال النهار، في حين تعادل "طاسة ساعة واحدة" أي 60 دقيقة خلال الليل، ما يعكس معرفة دقيقة بتدفق المياه وسعة السواقي، وضبط التوزيع بما يضمن العدالة بين جميع المستفيدين.

هذا النظام يمثل نموذجا متطورا لإدارة المياه في المجتمعات الصحراوية، إذ يوازن بين محدودية الموارد المائية واحتياجات الزراعة في مناطق جافة وشبه جافة، كما يظهر مدى تعقيد المعرفة التقليدية المرتبطة بالمياه، حيث تمثل الطاسة ليس مجرد وعاء قياس، بل أداة لتنظيم الوقت والمساهمة في التوزيع العادل للمياه، بما يعزز التضامن الاجتماعي ويحد من النزاعات بين المزارعين. ويعد هذا الأسلوب انعكاسا للخبرة الجماعية الموروثة عبر الأجيال في التعامل مع الموارد الطبيعية، ويؤكد قدرة المجتمعات البدوية على تطوير نظم مستدامة ومرنة تتكيف مع البيئة الصحراوية القاسية.

أما في منطقة أسرير، فتمتد نوبة الماء إلى 28 يوما، تشمل مجموع ستة وخمسين "أوتامة" موزعة بين الليل والنهار، وتشكل "الأوتامة" وحدة قياس كمية الماء، بحيث تصل مدة الري في النهار إلى تسعين دقيقة، وفي الليل إلى ثمانين دقيقة، كما تعادل الطاسة

[1] – من تلك الأعراف أن من حضر وتملك قطيعا كبيرا يسقي بشكل متواز مع أصحاب القطعان الصغيرة، أما النساء فيتم السعي لهن من طرف الرجال.

عند الأسريريين ما مجموعه أربعون دقيقة من تدفق المياه، مما يجعل كل أوتامة في النهار مساوية لـ 2 طاسات وربع، وفي الليل تساوي 2 طاسات.

ويظهر هذا النظام دقة في مراعاة الإيقاعات اليومية وتفاوت التدفق بين الليل والنهار، وهو ما يعكس فهما معمقا للموارد المائية كما هو الحال في واحة تيغمرت. وعلى خلاف مناطق واحات درعة وتافيلالت ومناطق الأطلس الكبير والصغير، حيث يتم تعيين مشرفين على توزيع المياه، يتناوبون بين الليل والنهار لتنظيم نوبات الري حسب الاستحقاق، ويحملون أسماء متعددة مثل الحراي، العبار، شيخ الماء، الفصال أو الصرايفي، فإن القبائل الصحراوية في وادنون تعتمد على مبدأ الطوعية والتعاون المجتمعي، دون وجود مسؤول رسمي عن توزيع المياه.

ويتيح هذا النظام للفرد الوادنوني مرونة كبيرة؛ إذ يمكنه سقي ما يستطيع من الماء عند وفرتها، بينما يلتزم بنوبة الري عند قلة الموارد، هذه المرونة التنظيمية تعكس قدرة المجتمعات الصحراوية على التكيف مع التغيرات الموسمية في توافر المياه، وتعزيز روح التضامن والتعاون بين أفراد القبيلة، مع الحفاظ على استدامة الموارد الحيوية، كما أن غياب المسؤول الرسمي يفسر بالثقة المتبادلة بين الأفراد واعتمادهم على قواعد اجتماعية غير مكتوبة، تقوم على احترام العرف ومبدأ الاستحقاق، وهو نموذج واضح لإدارة الموارد الطبيعية وفق أنماط اجتماعية مرنة ومستدامة تتكيف مع البيئة الصحراوية القاسية[1].

خاتمة

أفرزت التجربة التاريخية للقبائل الصحراوية منظومة متكاملة من الأعراف والعادات التي تحولت إلى أطر ناظمة للسلوك الجماعي وضامنة للتعايش المشترك، بحيث لم تعد هذه الأعراف مجرد قواعد اجتماعية عابرة، بل أصبحت عناصر محورية في تكوين الهوية الثقافية والبنية الاجتماعية للقبائل، ومؤسسات غير مكتوبة تنظم حياة الأفراد والجماعات. وقد تفاعلت هذه المنظومة مع خصوصيات الوسط البيئي الصحراوي، الذي يعتمد أساسا على الاقتصاد الرعوي والزراعة المحدودة، فامتدت لتشمل مختلف مجالات الحياة اليومية والاجتماعية والاقتصادية، بدءا من تنظيم شؤون الزواج والمسكن والأسرة، ومرورا بضبط أساليب استغلال الأرض والمياه وإدارة الموارد الطبيعية، وصولا إلى تنظيم العلاقات بين القبائل والجيران، بما يضمن استدامة الموارد ويحد من النزاعات المحتملة ويعزز العدالة الاجتماعية.

لقد ساهمت الأعراف والعادات في ترسيخ قيم التضامن والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، من خلال تنظيم التبادلات الاقتصادية والاجتماعية وضمان توزيع عادل للمنافع، سواء أكانت مادية أو رمزية، مما يعزز الوحدة الثقافية ويقوي الروابط الاجتماعية بين القبائل المختلفة. وتوضح هذه الممارسات أن المجتمع الصحراوي لم يكن مجرد تجمعات بشرية تتعايش مع البيئة، بل هو مجتمع يمتلك آليات دقيقة ومرنة لإدارة الموارد وحماية جماعته من الانقسامات، وهو ما مكنه من التكيف مع قسوة البيئة وشح الموارد الطبيعية، والحفاظ على استقراره الاجتماعي والاقتصادي والثقافي على مر الزمن.

علاوة على ذلك، تظهر التجربة أن الأعراف والعادات الصحراوية لم تكن جامدة، بل كانت مرنة وقابلة للتكيف مع المستجدات البيئية والاقتصادية، بحيث استوعبت تغيرات المناخ، والتقلبات في توفر الموارد المائية، والتحولات في النظم الاقتصادية المحلية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على قيم التضامن والاحترام المتبادل والعدالة الاجتماعية. ومن هذا المنظور، يمكن القول أن النظام التقليدي

[1] – فعراس الزهرة م. س، ص: 99

للقبائل الصحراوية يشكل نموذجا متكاملا لإدارة الموارد الطبيعية والثقافية، وحفظ الهوية الجماعية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، بما يسمح لهذه المجتمعات بالنجاح في مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية على حد سواء، ويجعل تجربة هذه القبائل مرجعًا غنيا لفهم آليات الصمود والتكيف في البيئات الصحراوية القاسية، ودراسة نماذج التنمية المستدامة التي تستند إلى المعرفة التقليدية والخبرة المتراكمة عبر الأجيال.

لائحة المراجع والمصادر:

- بونت بيير الساقية الحمراء، مهد ثقافة الغرب الصحراوي، ترجمة وتقديم حسن حافظي علوي ومحمد الناصري منشورات la croisée des cheminsالرباط 2014
- فعراس الزهرة مسألة تدبير الماء بمنطقة بوجدور، قبيلة الأنصار أولاد تيدرارين نموذجا الطبعة 1، منشورات مجموعة البحث حول ساحل الصحراء، طوب بريس 2015.
- ماجدة كريمي اقتصاديات الصحراء المغربية، الحدود بين الذاكرة العنيدة والرهانات التنموية وطنيا وقاريا، مركز الدراسات والأبحاث الصحراء المغربية التنمية الجهوية والامتداد الإفريقي، السنة الرابعة العدد 4 يوليوز 2017.
- محمد سالم بن لحبيب بن عبد الحي جوامع المهمات في أمور الرقيبات، تحقيق وتقديم مصطفى ناعمي، تحت إشراف المعهد الجامعي للبحث العلمي الرباط 1992.

✓ **الأطاريح والرسائل**

- مولود بنطالب: تاريخ استعمال واستغلال الماء بواحات وادنون واحات؛ تغمرت أسرير؛ تغجيجت القصابي أنموذجا، بحث لنيل شهادة الماستر في التاريخ، وحدة تاريخ الجنوب المغربي السلطة والمجتمع والدين، السنة الجامعية 2015/2016.

✓ **المراجع باللغات الأجنبية**

- Sophie Garatini: "Les régueibat (1610-1934) tome 2. Territoire et société", Editions l'harmattan paris 1989.

✓ **المقابلات والروايات الشفوية**

- مقابلة شفوية مع السيدة الزهرة لغزال من مواليد منطقة لبطانة بإقليم أسا الزاك سنة 1941، تاريخ الزيارة: 2025/07/24 على الساعة 5 مساءا.
- رواية شفوية للسيد الحبيب ولد أحمد بابا ولد القائد محمد الخرشي وهو من مواليد منطقة البطانة سنة 1954 تمت بتاريخ 22 أبريل 2025 على الساعة 5 مساءا.
- مقابلة شفوية مع السيد لحبيب لبصير ولد المحجوب من مواليد سنة 1929 بالكعدة بتاريخ 2025/05/25 على الساعة 11 صباحا.
- مقابلة مع السيد يحيا الشرقاوي بن محمد العبيد من مواليد بادية لحمادة سنة 1944 بتاريخ 2025/06/10 على الساعة 6 مساءا.
- مقابلة شفوية مع السيد لبكم الغالي من مواليد بادية لحمادة سنة 1944، تاريخ الزيارة 2025/04/26 على الساعة 7 مساءا.
- مقابلة شفوية مع السيد أعراس محمد ولد على ولد بونعمة من مواليد لحمادة سنة 1925 بتاريخ 2025/15/15 على الساعة 11 صباحا.

مفهوم القيم الأسرية وسبل تحصين تطوره التاريخي من الاستلاب الثقافي

د. أسامة اليحياوي، حاصل على الدكتوراه في التاريخ
كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة المغرب
أستاذ مادة التاريخ والجغرافيا بمديرية جرادة
أستاذ مكلف عرضي بالمدرسة العليا للتربية والتكوين
المملكة المغربية

الملخص:

تجد المجتمعات الإسلامية نفسها أمام حرب قيم قل نظيرها، ما يستدعي استحضار سبل تعزيز حصون الهوية الإسلامية من زيغ قد يصيبها، أو تشويه متعمد لأركانها، أو خلط يمتطي أسسها، ولذلك جاءت ورقتنا هذه للحديث عن السبل التي نراها ذات فاعلية، لمجاراة القيم الأسرية لمستجدات الراهنية ومتطلباتها مع تمتين الحصون القيمية الهوياتية، بشكل يمنع المساس بالأصول الثابتة للأسرة المسلمة المتعففة، المترفعة عن سفاسف الحداثة وترهات العولمة.

الكلمات المفتاحية: الهوية الإسلامية، القيم الأسرية، الأسرة المسلمة، العولمة، الحداثة، حصون القيم، تعزيز الهوية.

Abstract :

Islamic communities today are confronted with an unprecedented values-based confrontation, necessitating deliberate efforts to fortify the foundations of Islamic identity against potential deviations, intentional distortions, or conceptual conflations that may undermine its core principles. This paper seeks to explore effective strategies for harmonizing traditional family values with the demands and realities of contemporary life, while concurrently reinforcing identity-based ethical structures. The aim is to safeguard the essential and immutable tenets of the modest Muslim family—one that remains resilient against the trivialities of modernity and the disorienting influences of globalization.

مقـدمة:

إن المجتمعات جبلت على تنظيم وتأطيره أفرادها عبر منظومة من القواعد التي تيسر التعايش داخلها، ويعتبر الشذ عنها والخروج عن خطوطها العريضة تمردا على المجتمع بأسره، وتتخذ هذه القواعد والنظم أشكالا متعددة منها الأعراف والقوانين والضوابط الاجتماعية والقيم، فتكون بذلك محددات أساسية لشكل المجتمع وطرق العيش فيه فلا يمكن تصور مجتمع بدون نظم وطرق عيش، لأن مدنية الإنسان وانجذابه نحو العيش بشكل جماعي تفرض عليه تأسيس طرق عيش تليق بالجميع وتحفظ كرامة الجميع ـ وإن كان حفظ الكرامة أمرا نسبيا في المجتمعات المتخلفة والبدائية ـ فشرط التعايش ضروري لوجود مجتمع لأن الفرد كشخص مستقل عن المجموعة سينتج نظاما خاصا به يليق ويتماهى مع حاجياته ورغباته وميولاته، وبمجرد انخراطه في الجماعة تحد بشكل كبير هذه الميولات والضوابط لأن دافعها الأساسي هو توافقات الجماعة.

تعد القيم من بين هذه الضوابط التي تنظم المجتمع وتؤطره وتتميز بكونها شفهية لا مكتوبة، ويتلقاها الأفراد من منابع كثيرة أبرزها الدين والمجتمع والأسرة، وتمتاز القيم بقوتها وثقلها نظرا لسموها وعكسها لروح المجتمع الذي ولدت فيه لذلك يكون من الصعب على الأفراد الانقلاب عليها، فالقيم هي خليط بين الأعراف والدين والعادات والتقاليد ورواسب التراث حيث كانت خليطا متجانسا في قالب سمي قيما، إلا أن ميزة هذه تتجلى في تباينها من مجتمع إلى آخر خاصة عندما نتحدث عن مجتمعات طبعها الاختلاف، فهذا الاختلاف سنة كونية وضعها الله تعالى في عباده.

وتختلف القيم باختلاف منابعها المجتمعية ومجالات تداولها، فنجد القيم الاجتماعية والسياسية والدينية والأسرية وغيرها. وبما أن الأسرة هي الركن الأساس في تكوين أي مجتمع فهي تلعب دورا بارزا في ترسيخ القيم وتمسك الأفراد بها، بل إن القيم الأسرية هي منطلق بقية القيم بحكم أن لأسرة هي نواة التربية الأولى والتنميط إن صح التعبير، فكيف لا والأبوان مسؤولان عن تغيير فطرة المولود بعد الولادة، فما القول عن قيم متداولة في أوساط المجتمع؟ فالفرد ينال من أسرته ثوابت يسير عليها في غالب الوقت طول حياته لأنه نالها من أصوله والحيد عنها يعني حيادا وخروجا عن الأصول، وفي بعض المجتمعات سخطا وخروج عن بر الوالدين والإحسان لهما، لذلك فالقيم الأسرية تكتسي تلك القوة المعنوية التي تجعل منها نواميس ثابته لا تقبل الزيغ والانحراف.

ومع تقدم الزمن وتطور المجتمع وتعاقب الأجيال، قد تتعرض هذه القيم الأسرية للتحديث هذا التحديث الذي قد يشوبه ما يشوب من انحراف وبعد عن جوهر القيم، وتطرف عن الجوهر الذي أسست عليه هذه القيم الأسرية، لكن الأخطر هو أن يمس الانحراف القيم بفعل فاعل خطط وأسس لمقومات هدم القيم الأسرية ليسهل عليه اختراقها بقيم لا علاقة لها بأوساطها الأصيلة، وهنا يفتح باب التساؤل عن جدوى التحصينات التي تتمتع بها القيم الأسرية من كل خرق يسهل اقتحام ثغورها.

إن الأسرة المسلمة تكتسب تلك القيم من منابع دين حنيف وأعراف تتماهى معه ولا تبتعد عن مقاصده، وهذه القيم تتطابق مع فطرة الإنسان السوي بحكم أنها تنهى عن كل ما من شأنه إلحاق الأذى بالفرد أو الجماعة، وتعزز المعاملات والصفات التي تمتن العلاقات البينية في المجتمع المسلم، بشكل يحفظ تماسك المجتمع وتحصينه من براثن الانحراف. هذا الانحراف الذي يراد بقصد للمجتمع المسلم عن طريق وسائل لينة الملامس خشنة مسمومة الأثر على أفراده ولعل أبرز مستهدف وأول حصن هو القيم الأسرية التي يحوم الاستيلاب حولها محاولا إيقاعها في مطبات الزلل والتغريب.

أهمية البحث:

إن موضوع القيم الأسرية يكتسي أهمية كبرى في الوقت الراهن، وذلك لعدة اعتبارات أبرزها ما نشهده من تراجع على المستوى القيمي داخل المجتمعات المسلمة، وبالتالي فمفهوم القيم الأسرية يعرف تحولات جوهرية مع توالي الأيام وتنامي المؤثرات الخارجية خاصة الغربية، ولعل أبرز ما يجعل المجتمعات المسلمة قابلة للاستيلاب والانسلاخ عن القيم، هو ذلك الإحساس بالنقص أمام تيارات الحداثة والتقدم، فيصبح كل شيء غربي مصدر إلهام لأبناء الأمة دون النظر في صوابيته ومطابقته للقيم الخاصة بمجتمعاتنا.

لقد اخترنا في ورقتنا البحثية هذه الحديث عن تعرض مفهوم القيم الأسرية للاستيلاب لكون الموضوع بالغ الأهمية أمام تفشي الظاهرة وانزلاق الأسر نحو دلس التغريب والتحديث المزعوم ويمكن إجمال أهمية هذه الورقة فيما يلي:

- يحاول البحث التعريج عن مفهوم القيم و القيم الأسرية وقابلية هذا المفهوم للتغير مع توالي الزمن أو بفعل العوامل الخارجية الطارئة.

- يضع البحث رؤى وتصورات باحثين وعلماء في ميدان القيم الأسرية، ويبسط أهم الأفكار الرائجة حول تحول القيم وتغيرها.

- يبرز البحث كذلك الأساليب والوسائل المعتمدة لتحقيق الاختراق القيمي للمجتمعات المسلمة، حيث أن عملية الاختراق تلك لم تكن اعتباطية أو نتاج الصدفة بل كانت بتدبير مدبر وتخطيط مخطط.

- يتطرق البحث كذلك لأنواع الاستيلاب الذي تتعرض له الأسرة المسلمة، والذي يأخذ صفات كثيرة تمكنه من التوغل فيها وتسهل عملية اختراقها.

إشكالية البحث:

إن القيم الأسرية في مجتمعنا المسلم تجد تحديات كثيرة في الزمن الراهن، ويتطلب ذلك وجود وعي تام بهذه المخاطر التي تحيط بها، كونها تمس أسس المجتمع المسلم وتحيد به عن جوهر الوجود الإسلامي، ومن هذا المنطلق كان البحث محاولة للوصول للسبل التي تعزز الهوية الإسلامية وتقي قيمنا الأسرية من الضرر الذي يحيط ويتربص بها. لذلك يحاول البحث الإجابة عن إشكالية جوهرية تتمثل فيما يلي:

ماهي أبرز السبل والوسائل التي يعتمدها الاستيلاب القيمي للمس بجوهر مفهوم القيم الأسرية؟

ويمكن تذييل هذه الإشكالية بجملة من الأسئلة التي يحاول البحث الإجابة عليها من قبيل:

ما هي أبرز العوامل المؤثرة على القيم؟

ما الغاية من استهداف القيم الأسرية ؟

ما هي دوافع تحقيق الاستيلاب داخل المجتمعات الإسلامية؟

ماهي وسائل الحصانة القيمية التي يمكن التسلح بها لمواجهة الاستيلاب القيمي؟

ما هي أبرز أنواع الاستيلاب المؤثرة على الأسر والمجتمعات المسلمة؟

ماهي نتائج الاستيلاب الثقافي والقيمي ووقعه على المجتمعات المسلمة؟

ماهي أبرز المخططات التي تحاك من طرف أعداء الأمة للإيقاع بها من خلال منفذ القيم؟

خطة البحث:

تضمن البحث عدة عناصر تهدف لبسط إجابات عن الإشكالية الجوهرية الخاصة بالقيم الأسرية وعلاقتها بالاستيلاب الثقافي، حيث تضمن هذه الورقة البحثية عنصرا أولا يضمن تعريفات جمة لمفهوم القيم حيث حاولنا خلالها التطرق للمفهوم من زوايا متنوعة، دون الوصول لاجترار ما سبق توطئة لما هو قادم، ثم انتقلنا للعنصر الثاني المعنون بمفهوم تغير القيم وكان القصد من وراء هذا العنصر الوصول لمعاني التغير الذي يمس القيم في شموليتها، والغاية من ذلك التفريق بين التغير المعهود المعروف وبين ما يمس القيم من انسلاخ تام بفعل متعمد وعن قصد. أما العنصر الثالث فعنوناه بالقيم الأسرية ووقائع الاختراق وكان الهدف من وراء ذلك الوقوف على الخطوط العريضة التي تستهدف الأسرة وقيمها، وذلك ببسط أهم ما يتم استهدافه في المجتمعات المسلمة حيث ركزنا في هذا العنصر على الأساليب المعتمدة لتحقيق الاختراق. وقد تناولنا في العنصر الرابع المعنون بأنواع الاستلاب الذي تتعرض له القيم الأسرية نوعين بارزين من هذا الاستلاب أما الأول فهو الاستيلاب الذي يمس العقيدة وقد أفضنا في الحديث عن أهم دعائمه ثم النوع الثاني من الاستلاب وهو الاستلاب الثقافي الذي يشمل جوانب كثيرة، وقد عرجنا فيه عن أهم الأسس التي يتمحور حولها هذا النوع من الاستلاب.

وقد كان العنصر الخامس معنونا بأهم النظريات المؤيدة للاستيلاب وقد أوردنا نظريتين بارزتين في هذا العنصر وهما النظرية الانقسامية ونظرية المغروس الثقافي ونظرية ترتيب الأجندة. أما آخر عنصر فكان حول سبل تحصين القيم الأسرية من الاستيلاب وذلك عبر رصد جملة من الخطوات الهادفة لتحقيق تلك الغاية.

1. مفهوم القيم

يتخذ مفهوم القيم منحنيات متنوعة حسب خصائص الزوايا المنظور بها إليه ويمكن القول أن القيم هي "مجموعة من الأفكار المشتركة التي تدور حول ماهو مرغوب فيه والتي يرتبط بها أعضاء الجماعة وجدانيا، وكنتيجة للتنشئة الاجتماعية التي تسهم في تنظيم السلوك وتعديله وتوجيهه وتقييمها إلى جانب وجداني، فكري وجانب توجيهي أو تنظيمي"[1] نستشف إذن أن القيم هي إنتاج جماعي وفق رؤية توافقية هادفة وهو " تصور واضح أو مضمر يميز الفرد أو الجماعة ويحدد ماهو مرغوب فيه بحيث يسمح لنا بالاختيار بين الأساليب المتغيرة للسلوك والوسائل والأهداف الخاصة بالفعل"[2]

فالقيم هي ذلك الإنتاج الذي يميز الفرد زجماعته المتبنية لها عن البقية، لأنها إنتاج وابتكار خاص بهم في معزل عن بقية الأفراد والجماعات.

ويرى حليم بركات القيم بأنها " المعتقدات حول الأمور والغايات وأشكال السلوك المفضلة لدى الناس، توجه مشاعرهم وتفكيرهم ومواقفهم، وتصرفاتهم واختياراتهم، وتنظم علاقاتهم بالواقع والمؤسسات والآخرين، والمكان والزمان وتسوغ مواقفهم وتحدد هويتهم ومعنى وجودهم، أي تتصل بمعنى السلوك المفضل ومعنى الوجود وغاياته"[3]

وتعرف كذلك بأنها" مجموعة من القيم التي تعكس علاقة الفرد بأسرته، نظرته واتجاهاته نحو القضايا الأسرية: طاعة الوالدين التضامن الأسري، نظراته واتجاهاته نحو المرأة. [4]

يتجلى إذن من التعاريف الواردة أن القيم تتخذ معاني معيارية يعتمدها الفرد والجماعة اتجاه موضوعات مختلفة وفق ما تمليه المواقف والاتجاهات المتبناة من فئة أو أخرى.

2 . مفهوم تغير القيم

يرتبط هذا المفهوم بجملة من التغيرات التي تمس الإنتاج البشري على المستوى القيمي، فيكون لهذا التغيير أشكال شتى تشمل هذه القيم وقد يؤدي بها إلى تطور كلي أو جزئي.

يقصد بتغير القيم جملة من التغييرات التي تمس العناصر المادية التي تنتجها الإنسان وغير المادية من قيم وأعراف وتقاليد سواء كانت هذه التغيرات عبارة عن إضافة أو حذف او تعديل في هذه السمات الثقافية[5]

ويعرف مفهوم تغير القيم كذلك لكافة التحولات السريعة في القيم الثقافية للمجتمع، ويحدث التغير القيمي عادة عندما يتعرض المجتمع لتغيرات اجتماعية أو اقتصادية أو تكنولوجية، أو أحداث معينة تفرض على أفراد المجتمع اكتساب قيم جديدة والتخلي عن

---

[1] جمال مختار حمزة، رؤية نفسية لبعض الملامح الجديدة للجريمة الاقتصادية، مجلة علم النفس، العدد 50، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1999.

[2] نخبة من أساتذة علم الاجتماع، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية لطلاب قسم علم الاجتماع،
دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،ص19.

[3] زايدأحمد وعلام اعتماد، التغير الاجتماعي، المكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2006ص 23.

[4] عطا حسين عقل محمود،القيم السلوكية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، .2001 ص 97.

[5] زايدأحمد وعلام اعتماد، التغير الاجتماعي، المكتبة الانجلو المصرية، القاهرة،2006ص 220

قيم قديمة، أو عندما يعاد توزيع القيم، حيث كانت القيمة في المنزلة الاولى ولكنها تتحول إلى منزلة أقل مما كانت عليه وذلك خضوعا للظرف والموقف[1].

ويتجلى تغير القيم في تباين البيئة حسب البيئة الأسرية التي تتبناها فقيم الأسر الفلاحية الريفية تختلف بشكل كلي عن الأسرة العمالية الحضرية، وقيم الأسرة النووية تختلف عن الأسرة الممتدة، إما بشكل كلي أو جزئي وهذا التباين لا يلغي بشكل كلي التشابه بين هذه الأسر في إطار المحيط الاجتماعي[2].

من خلال ماسبق نستنتج أن القيم تعرف تباينا وذلك راجع لزوايا تعريفها المتنوعة، لكن الثابت أن هذه القيم تواجه التغير عبر توالي الزمن وذلك راجع لتأثير التطورات التي يعرفها المجتمع من الخارج، في ظل مايصطلح عليه بالحداثة أو العولمة.

وقد تشهد القيم هذا التغيير نتيجة جملة من العوامل الخارجية الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية، ونجد من عوامل التحول القيمي الانتقال من الأسرة الممتدة متعددة الأجيال إلى الأسرة النووية، فضلا عن توسع دائرة العزوبية وارتفاع حالات الزواج المختلط من جنسيات مختلفة، كنتيجة للانفتاح على العولمة، ثم تنامي ظاهرة العزوبية الجغرافية بفعل تباعد مقرات عمل الأزواج، فضلا عن تنامي العلاقات الجنسية خارج مؤسسات الزواج، وتطور مكانة المرأة.

كما تتعرض الأسرة وقيمها لتغيرات بنائية ووظيفية تفرضها المعطيات الاجتماعية والاقتصادية، وقد تصل إلى تغيير كذلك على مستوى العلاقات داخل الأسرة، ويتجلى التغير في تقلص حجم الأسر وغياب التكتل الأسري وتراجعه، ثم النأي عن زواج الأقارب وطرق تنظيم الأسرة[3].

يمكن القول إذن أن القيم هي تلك المنظومة التي تحكم حياة الإنسان وتوجه سلوكياته، وهي ليست مهمة في حياته فقط بل لحياة المجتمع، وتعد من أهم الدوافع التي تحرك سلوك الإنسان فهي التي تحقق رغباته، وتشبع احتياجاتهم البيولوجية والاجتماعية والنفسية وتسهم في تشكيل سلوكه وترتبط عنده بمعنى الحياة، فالإنسان قلما يقبل على مهنة لا تتفق مع القيم التي تكونت لديه إلا مرغما، كما أن تكيفه في الدراسة والعمل لا يتحقق إلا إذا كان ثمة وفاق إلى حد كبير بين قيمه والقيم التي يتطلبها العمل ويعمل على تحقيقها.

فالقيم السائدة عند أي فرد أو جماعة من الجماعات تمثل نوعا من المحددات والضغوط الاجتماعية التي تؤثر في سلوك أفراد هذه الجماعة تأثيرا مباشرا[4].

---

[1] محمد الغالي، بلقاسم، 2007،دور المؤسسة التربوية والتعليمية في عملية غرس القيم، مجلة شؤون اجتماعية، تصدر عن جمعية الاجتماعيين بالشارقة، الامارات العربية المتحدة، العدد 95،ص139

[2] الرفاعي محمد خليل، دور الإعلام في العصر الرقمي في تشكيل قيم الأسرة العربية: دراسة تحليلية ، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27العددالأول والثاني، سوريا .2011،ص 717

[3] بكار عاصم محمد عبد القادر ، التغير في الأسرة الأردنية خلال العقدين الأخيرين: دراسة ميدانية في محافظة مادبا، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية،2010ص47 .

[4] الرشيد حمد فالح، بعض العوامل المرتبطة بالقيم التربوية لدى طلبة كلية التربية بجامعة الكويت، دراسة ميدانية، مجلد 4،عدد 56 مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، 2000ص18.

وبالتالي قد ينظر للقيم أحيانا أنها نوع من أنواع الضغوط التي قد يتعرض لها الفرد والجماعة، وبما أنها تشكل ضغطا فالفرد سيسعى أحيانا للتنصل منها والخروج عنها، ما يعرضها حتما للتغير تحت وقع الإصرار ما دام ينظر لها الأفراد من زاوية النشاز والإرغام.

إن القيم الأسرية تكتسي أهمية بالغة داخل المجتمع، فغيابها طبعا سيؤدي لا محالة إلى اختلال في التوازن القيمي والهوياتي وتتلخص أهمية القيم في التضارب على المستوى القيمي الذي تسرب لداخل المجتمعات فبدأت بذلك تضطرب المعايير الخاصة بالقيم الاجتماعية والأخلاقية، كما يعد العصر الحالي عصر تطور تكنولوجي وغزو غربي وتبعية للخارج، فضلا عن غياب القدوة الحسنة داخل مجتمعاتنا، ناهيك عن انشغال الناس بالبحث عن رغد العيش وهموم الرزق، ومع تزايد الأعباء أصبح من الصعب الاهتمام برعاية الأطفال وتقديم القيم لهم، كما تراجع دور المدرسة في تلقين المعارف والقيم بشكل يغرس هذه القيم لمواجهة كل المشاكل[1].

هذا التغيير الذي قد يمس القيم إذن سينعكس سلبا على الأسر ومن ثم ستنتقل عدى التأثير للمجتمع فالأمة، ولذلك سنجد على طول الوقت محاولات لتحقيق الاختراق واستهداف هذه القيم، فما هي أبرز الوسائل والآليات لتحقيق ذلك؟

3 . القيم الأسرية ووقائع الاختراق

إن التطور الذي تشهده في عالمنا الحالي ييسر بشكل كبير عملية الاختراق لمفهوم القيام الأسرية، الأمر الذي يجعلنا ننحرف عن المضامين الثابتة خاصة في مجتمعاتنا المسلمة، ويخلق هذا الاختراق خلطا في القيم لدى الأفراد فتصير الثوابت قابلة للتململ والتزحزح، وتصير الأصول فروعا، ويقع الفرد بذلك في اللبس وهذا الأمر يعد بداية الانحراف عن الهوية، فيصير الإنسان أمام حقيقة التغريب بحيث يجد نفسه غربي العادات والتقاليد، فالتغريب هنا هو " إعادة صياغة الأفكار والثقافة والحياة الحضارية والمؤسسات على أسس غربية، إذ تصبح مدارس التفكير والفلسفة الغربية هي النماذج وهي الدليل لفكر الشعوب المستضعفة، أو على الأقل بالنسبة لفكر قادتها وأهل الرأي فيها، وبحيث تحل قيم الحضارات الأوروبية الغربية مكان القيم الحضارية الإسلامية، فتتغير الأخلاق والعادات وتتغير أساليب الحياة في المأكل والملبس والمسكن، والتربية على أساس الأخلاق والعادات والأنماط الحياتية الغربية"[2]

وقد شمل هذا الاختراق أساليب جمة ولعل أبرزها هو استهداف جوهر المجتمع الإسلامي المتمثل في العقيدة الإسلامية، " فهي بكل أركانها وخصائصها الأساس المتين لأي بنيان اجتماعي (والأسرة أهم بنيان اجتماعي) وأي بنيان على غير عقيدة فهو بنيان على الرمال يوشك أن ينهار، وأسوأ منه أن يراد بناء مجتمع ينتمي إلى الإسلام على غير عقيدة الإسلام وإن كتب عليه زورا اسم الإسلام، إنه غش في المواد الأساسية للبناء، لا يلبث أن يسقط البناء كله على من فيه"[3]

ومن خلال ذلك يظهر جليا أن الأساس السليم لتكوين الأسرة المسلمة هو العقيدة الإسلامية وأركانها، فغياب بناء عقدي صلب يقي الأسرة المسلمة من الزيغ والتيه، ولعل أبرز ما يستهدف من أهل الاستيلاب هي عقيدة المسلم، ليسهل بذلك تحقيق الاختراق. فاستهداف العقيدة كان غاية مثلى لكل أداء الأمة، وفي سياق ذلك يمكن الإشارة لما جاء على لسان ملك فرنسا[4] حينما قال:" إذا أردتم أن تهزموا المسلمين فلا تقاتلوهم بالسلاح وحده فقد هزمتم أمامهم في معركة السلاح، ولكن حاربوهم في عقيدتهم

---

[1] فؤاد علي والعمري عطية، القيم وطرق تعلمها وتعليمها، مؤتمر كلية التربية والفنون بعنوان"القيم والتربية في عالم متغير" جامعة اليرموك، إربد الأردن، 1999ص33.

[2] محمد مورو، حضاراتنا وحضاراتهم تشريح جثة الاستعمار ، كتاب المختار ، القاهرة،ص44

[3] يوسف القرضاوي،ملامح المجتمع المسلم الذي ننشده، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط الأولى ، 1414هـ، ص27

[4] لويس التاسع، أو القديس لويس، 1270 /1226

فهي مكمن القوة فيهم"[1] يتضح إذا أن الجبهة المتقدمة لتحصين الأسرة المسلمة هو العقيدة الإسلامية ففيها تصام الثوابت وتحمى الهوية وتحصن المبادئ الإسلامية.

إن الوسيلة الأبرز والمنفذ المهم والمفتاح لإضعاف العقيدة هي تبخيس العلماء والحط من قيمتهم، والانتقاص من أعمالهم والعمل على شيطنتهم في أعين العامة، وقد جاء في تخطيط بني صهيون من خلال برتوكول حكمائهم "وقد عنينا عناية عظيمة بالحط من كرامة رجال الدين من الأميين، "(غير اليهود) في أعين الناس وبذلك نجحنا في الإضرار برسالتهم التي كان يمكن أن تكون عقبة كؤودا في طريقنا، وإن نفوذ رجال الدين على الناس ليتضاءل"[2]

وعلى هذا المنوال نجد استهداف العلماء بطريقة غير مباشرة، والنيل منهم عبر تكريم من يكيل القذف والسب في حقهم، بل ومن يتطاول على الدين الإسلامي بفسح المجال لهم في الأوساط والمنابر الإعلامية.

تستهدف العقيدة كذلك عن طريق الترويج لبعض الأفكار الإلحادية في الأوساط التعليمية والمجتمعية، وهذا ما جاء في البرتوكول الصهيوني كذلك:" لقد خدعنا الجيل الناشئ من الأمميين وجعلناه فاسدا متعفنا بما علمناه من مبادئ ونظريات معروف لدينا زيفها التام، ولكننا نحن أنفسنا الملقنون لها[3].

فترويج الأفكار الغربية الإلحادية هو بكل تأكيد سم مدسوس في الدسم بذرائع التنوير والاستفادة العلمية والانفتاح على الأفكار الأخرى، لكن الأصل هو استهداف ضعيفي التكوين المعرفي ومهزوزي العقيدة.

كما اتبع أعداء الأمة أساليب أخرى لإضعاف العقيدة وذلك من خلال استهداف الأم المسلمة، وإغرائها بسراب التحرر وإبراز الذات، " بما أن الأثر الذي تحدثه الأم في أطفالها ذكورا وإناثا حتى السن العاشرة من عمرهم بالغ الأهمية، وبما أن النساء هن العنصر المحافظ في الدفاع عن العقيدة فإننا نعتقد أن الهيئات التبشيرية يجب أن تؤكد جانب العمل بين النساء المسلمات على أنه وسيلة مهمة في التعجيل بتنصير البلاد الإسلامية"[4].

ويبدو هنا أن المرأة حصن آخر مستهدف لشق عصا العقيدة، وإدخال الأمة في أنفاق التيه واللا إستقرار، لذلك حاولوا ويحاولون بكل الطرق الوصول لنقط ضعف المرأة لتصير سهلة المنال.

" فالمرأة بحكم تكوينها النفسي الذي فطرها الله عليه، تحب المحلية من ذهب وفضة ولؤلؤ وجواهر متنوعة، وتحب تبعا لذلك أن يراها غيرها على تلك الهيئة، فاستغل الأعداء هذه النقطة وزينوا للمرأة خروجها من بيتها ليراها الناس وهي في أبهى زينتها، وعمد الأعداء إلى إيجاد دور التفصيل والخياطة والملابس والعطور والمجوهرات، من أجل إشباع نهم المرأة المتزايد، ومن أجل امتصاص ثروتها الاي حصلت عليها من خلال عملها أيا كان شكله"[5]

ويعني هذا الحديث أن إشغال المرأة بميولاتها كأنثى والمبالغة في جرها نحو وحل الموضة والملابس وما يتبعها من شغف لا متناهي، قد يحيد بها حتما عن دورها الأساس في صيانة الجيل والحفاظ عليه. كما نرصد من الأساليب المقيتة لاستهداف العقيدة إشاعة

---

[1] محمد قطب، واقعنا المعاصر، مؤسسة المدينة ، جدة ، ط الثالثة ، 1410هـ، ص196

[2] أوسكار ليفي، بروتوكولات حكماء صهيون، ط5، دار الحياة، ص203،204

[3] البروتوكولات، مرجع سابق، ص167

[4] مصطفى خالدي وعمر فروخ،التبشير والاستعمار في البلاد العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ، ط الثانية 1986م، ص203

[5] جمعان بن عايض الزهراني، الماسونية والمرأة، من سلسلة دعوة الحق، العدد 149، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة،1415 هـ، ص8

الفاحشة بين المسلمين، قال تعالى :"**إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة والله يعلم وأنتم لا تعلمون**"[1]

ويتضح جليا أن عملية نشر الفاحشة أمر وارد منذ الأزل، فأعداء الأمة والمتربصون يكيدون للأسرة المسلمة عبر نفث خصال الفاحشة وتقنين التفحش والتطبيع معه، حتى يصير أمرا معتادا وعاديا في الأوساط المجتمعية، وهذا ما يمكن رصده من خلال لمحة لوسائل الإعلام، " إذ أن نظرة عابرة إلى ماتزخر به الصحافة والسينما والتلفزيون والأغاني، والمسرحيات من طغيان موجة الإباحية الداعرة التي يتفنن اليهود بشكل خاص في نفث قذارتها كافية لتظهر إلى أي مدى تستغل وسائل الإعلام المعادية أسلوب إشاعة الفاحشة لا ضد الإسلام وحده، وإنما ضد كل القيم الدينية الأخرى، وضد كل مقومات الأخلاق الإنسانية." [2]

نستشف إذن أن وسائل الإعلام من الوسائل التي هذا الاختراق الثقافي عبر سهيل الفاحشة والوصول لها والهدف كذلك" ترويج نظرية متطرفة في الحرية الشخصية ترمي إلى إعطاء الفرد الحرية التامة والإباحية المطلقة إزاء المجتمع، فأصبحوا ينادون بأنه يجب أن يكون للفرد الحق المطلق في عمل ما يشاء والحرية الكاملة في ترك ما يشاء، وليس للمجتمع أن ينتزع منه الحرية الشخصية، وأما الحكومة فواجبها أن تحافظ على هذه الحرية التي يتمتع بها الفرد في تصرفاته، وأما المؤسسات الاجتماعية فينبغي ألا تكون غايتها سوى إعانة الفرد على تحقيق مقاصده[3].

ويعني ذلك فتح مجال الحرية المطلقة أمام الأفراد بحيث لا يحاصرها عرف أو شرع ولا يؤطرها قانون أو قيم ليصبح دور المجتمع والسلطة فقط العمل على تحقيق الحرية التامة للفرد وتحصينها، وهذا ما يعني يقينا الدخول بالمجتمع لمتاهات الفوضى والانحلال الخلاقين.

4 . أنواع الاستيلاب الذي تتعرض له القيم الأسرية

أ– الاستيلاب العقدي

نقصد هنا بالاستيلاب العقدي ذلك الانسلاخ الذي تتعرض له الأسرة المسلمة على مستوى أهم ما تملكه وهو العقيدة، وقد أشرنا سابقا لخطورة هذا الاستهداف، حيث جبلت الأجيال المتلاحقة على تهميش الحضارة الإسلامية في أذهانها وزالت مظاهر ونماذج التأسي والاقتداء، انطلاقا من السلف الصالح وما لحق بهم من صالحين كما تم إهمال الشؤون الخاصة بالثقافة الإسلامية في وسائل الإعلام، والأخطر والأدهى هو غياب هذه الثقافة على المستوى التعليمي فلا نجد العلوم الدينية إلا في نزر قليل من الحصص،" فأين هذه العلوم في كلية الطب والهندسة والصيدلة والعلوم الزراعية؟ أين هذه العلوم في مناهج الكليات النظرية، في كلية الحقوق وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وفي كلية الأداب (اقسام التاريخ والجغرافيا وعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم الفلسفة، وأقسام اللغات الحية) أين هذه العلوم في مناهج كلية التربية، وهذا يعني أن طلاب هذه الكليات محرومون من تعلم علوم هي من فروض العين في حقهم، وأنهم سوف يتخرجون ولا يعرف الواحد منهم كيف يتلوا كتاب الله، ولا يعرف الأحكام التي تصح عقيدته وعبادته لله ومعاملاته[4].

---

[1] سورة النور الاية 19

[2] ا عبد الله قاسم الوشلي، لإعلام الإسلامي في مواجهة الإعلام المعاصر،،دار البشير الطبعة الثانية، طنطا، مصر، 1993، ص57

[3] ا ابو الأعلى المادودي، الحجاب، دار العدالة، القاهرة، ص57

[4] جمال عبد الهادي وآخرون، تطوير أم تضليل في مناهج التربية الإسلامية، دار الوفاء، المنصورة، 1992،ص46

ومن بين مظاهر الاستيلاب العقدي استهداف اللغة العربية عبر تفعيل اللغة العامية واللسان الدارج، حتى صار الحديث باللغة العربية أمرا غريبا

" وبذلك أصبح القرآن لدى الأكثرية مهجورا، وأصبحت السنة نسيا منسيا، لأنها جاءت بلغة غير اللغة التي يتحدث بها غالبية الناس[1].

ومن مظاهر الاستيلاب كذلك الانبهار بالثقافة الغربية حيث صارت المثال الجلي للنهضة والسمو، ولعل من رسخ هذه المظاهر هو دعوة مجموعة من المثقفين بالأمة للتأسي بالحضارة الغربية، فضربوا لها أمثلة عظمى في الرقي المعرفي والاقتصادي والسياسي والعسكري والثقافي والاجتماعي،ومن أمثال مثقفي أمتنا على هذا المنهج رفاعة الطهطاوي وقاسم أمين وطه حسين وغيرهم، وقد تجلى هذا الانبهار بالثقافة الأوروبية الغربية بإرسال البعثات الطلابية للخارج من أجل نقل النهضة والتقدم لأمة مريضة ضعيفة متقهقرة، فكانت النظرة لهذه البعثات كونها قاطرة النجاة للمجتمع، ولازالت الإرهاصات مستمرة لزماننا الحالي، حيث نرى الاتجاه الذي " ينادي الثقافي والحضاري على الغرب في شتى الدروب بلا تحفظ، بحجة التحديث أو العصرية أو التقدم أو التجديد، وكلما ظهر هذا الاتجاه يبرز معه السؤال التالي: ماذا نأخذ من حضارة الغرب، وماذا ندع؟"[2]

إن الإجابة على هذا السؤال تعني أولا القدرة على التمييز بين السقيم العليل وبين الصحيح، فلا يمكن الإقبال على الحداثة دونما تعريضها لغربال الهوية القيمية عندنا، وإلا فسنكون مستهلكين دون تمحيص أو تنقيح، وفي اعتقادنا أن هذا ضرب من ضروب السذاجة والغباء.

ب ـ الاستيلاب الثقافي للأسرة المسلمة

حضور الاستيلاب في الاسرة المسلمة ليس موقف شخصي يجسد نظرية المؤامرة تقوده النزعة الشخصانية ذات الحمولة العاطفية الإسلامية، بقدر ما هو حقيقة مرة في الواقع الاجتماعي تنكشف عورتها يوما بعد اخر وسنة بعد سنة في يومنا الحاضر، فقد أخضعت الثقافة لمجتمعاتنا لمنطق التفكيك عن طريق الاختراق وذلك بالاستناد على نظرية عقلية تتخذ مسارا لمنحى عقلي وعقدي يؤمن بدافع التضاد الديني (الإسلام ضد المسيحية) كمنطلق وأرضية لتوطيد الاستيلاب في الوسط الثقافي المسلم خاصة في بلدان شمال افريقيا التي شهدت وجسدت منطق التنافس في حوض البحر الأبيض المتوسط، تنافس صليبي ومسيحي ومنذ ضعف الدول الإسلامية ووقوعها في يد الوافد الصليبي ابتدأت مسألة الاستلاب مستهدفة أسس المجتمع المسلم وهو الأسرة، فاستطاعت تفكيك العشيرة والقبيلة وهي بنية نظامية كانت سائدة في مجتمعاتنا تضبط الأسر وتحافظ عليها من أي اختراق ثقافي، فلتدمير هذا الكيان العرقي والإثني كان لا بد للمفكرين الغربين أن يطلقوا عليها أسماء دالة على التفكيك، فأطلق مفهوم البنيات الاجتماعية الانقسامية على القبيلة حيث تم اعتبارها من قبل دوركاييم "أشكالا منقسمة من المجتمع"[3]، وبالتالي يمكن اعتبار هذه البداية الحقيقية لظهور المنظومة الفكرية الهادفة لتجسيد الاستيلاب الثقافي للأسر المسلمة خاصة في حوض البحر الابيض المتوسط. فمع إدراك الغرب أن السبيل الوحيد لتخطي تهديد الامبراطوريات والدول الإسلامية القوية والتي لها هيمنة، كان لابد من سبيل للاختراق تعددت أبعاده ليظهر الاستيلاب الثقافي كنموذج مخططاتي مهم لإنهاء الخطر الاسلامي على الغرب.

---

[1] عبد الرحمن حسن حبنكة، أجنحة المكر الثلاثة، دار القلم ، دمشق ، ط السابعة 1414هـ، ص340 ومابعدها

[2] مصطفى حلمي، صيحة مسلم قادم من الغرب، دار الدعوة، الإسكندرية،1985،ص605

[3] رث والاس، النظريات المعاصرة في علم الاجتماع، تمدد افاق النظرية الكلاسيكية، ترجمة محمد عبدالكريم الحوراني، قسم علم الاجتماع جامعة اليرموك – اليرموك الأردن، طبعة 1، 2011، ص 62.

لقد أدرك الغرب من مدة أن قوة المسلمين تنبني من أسسها الأسرية ولبنتها الاجتماعية القوية حيث أن القوة التي تميز الدول العظيمة هي عصبة مكونة من تشكيلات من الأسر المكونة لهيكل العصبة فقد كتب ابن خلدون عن أهمية العصبة التي تنبني عليها الدول وهو الذي زامن فترة دولة ارتكز بناؤها على قوة العصبية وهي العصبة الزناتية، لقد قدم ابن خلدون طرحه معتمدا على صلابة العصبة التي عاينها خلال عصره مع الدولة المرينية وقبله مع الموحدين والمرابطين والادارسة التي عملت فيها المرأة الدور الرئيس في استمرار الامارة، حتى بعد تصفية إدريس الأكبر من قبل العباسيين، لذلك كانت النظريات محكمة لتطوير سبل الاستيلاب الثقافي للأسر المسلمة.

5_ النظريات الداعمة للاستيلاب الثقافي

اعتمد المستعمر منذ دخوله للمجال على نظريات فكرية كثيرة من اجل الاستيلاب الثقافي وكي تطمئن قريرة عينه بتحقيق الانجاز كاملا، كان لا بد من استهداف المرأة التي هي عماد الأسرة ثم الانتقال لاستهداف المجتمع المسلم. لقد كانت صورة المجال المغاربي بالخصوص غريبة عن الآخر الوافد، فقد كتبت مجموعة من التأليفات تجسد ذلك التخوف من أرض الإسلام، فقد كتب الرحالة اوجيست موليراس "المغرب المجهول"، وكتب شارل دوفوكو "رحلة في امبراطورية المغرب" متسائلا في بداية كتابه عن ما يمكن ان يعترضه لقد كان المغرب بالذات يشكل هاجس الغربي الهادف للتحكم فيه. ومما يشكل التخوف هو قوة اللحمة الاجتماعية بمذهبها الفطري والديني فقد اجريت كل المحاولات بعد ذلك لهدم صرح الاسرة المتين فتم استخدام مجموعة من النظريات الهادفة لسلخ هوية الاسرة المسلمة وجعلها تابعة لإملاءات الغرب، ومن بين أهم النظريات التي استعملها الغرب خلال سطوته على البلاد الإسلامية من أجل تيسير الاستيلاب الثقافي، نذكر ثلاث نظريات أساسية استعملها الغرب خلال الفترات الاستعمارية للبلاد المغاربية كنموذج للقياس ومنها:

✓ **النظرية الانقسامية** : حيث كانت فلسفة إميل دوركاييم منطلقا أساسيا لبدء عمليات تجسيد التقسيم على مجتمع متماسك قوامه الإسلام، فقد حاولت هذه النظرية زرع الشرع بإدخال متغيرات دينية بناء على تشجيع العناصر الإثنية من أجل فك تلك اللحمة المتميزة للأسرة المسلمة، فقد أنشئت القوات المستعمرة ما يسمى بالظهير البربري ككتاب بديل للمصحف، لكن هذه الخطة باءت بالفشل مع رفض العنصر البربري تغيير الدين الحنيف، ولا زالت تكتيكات النظرية قائمة خاصة في المشرق الاسلامي وغربه متجسدة في تشجيع الهويات المحلية بضرورة التقسيم عن لحمة الدولة الاسلامية، وبالتالي ظهرت طيلة القرن الحالي التيارات الفكرية الهادمة للبناء الذهني للأسر المنتمية لهذه الهويات المحلية، وتم ترسيخ فهم الإقصاء والمعاناة والتهميش، وقد نسجت هذه المصطلحات في طابع هوياتي يخدم أجندة التقسيم الغربي.

✓ **نظرية المغروس الثقافي**: انطلاقا من النظرية الانقسامية تم الارتكاز كذلك على نظرية المغروس الثقافي لتشجيع الهويات المحلية على ضرورة هدم البناء الأسري السابق الذي يتشكل من مجموعة من الجزيئات وكلها تؤسس المجتمع الإسلامي، لقد كان رواد هذه النظرية مدركين منذ البداية أن هذه نظرية الغرس هذه ستوظف إمبريالية بوازع ديني كنسي، لكن لم يدرك خطورتها المثقفون المحايدون إلا بعد ترتيبها واسقاطها في ميدان الخطط الامبريالية.

✓ **نظرية ترتيب الاجندة**: تكتسي هذه النظرية قوة أكبر من سابقاتها، حيث تم التنظير لها من قبل الباحث في علم الاجتماع ولتر ليبمان، إذ تنطلق من أولويات أساسية وهي تمثلات وانتظارات المجتمع المستهدف إلى أولويات ثانوية وهي رغبات الجهات المسيطرة، حيث يتم استغلال الأولويات المرتبطة بالجمهور وتحوير منحى أهدافها لخدمة الغاية التي يريدها المشرف على الاستيلاب. وعموما يمكن تلخيص الاستيلاب الثقافي للأسر ونظرياته الداعمة في الشكل التالي:

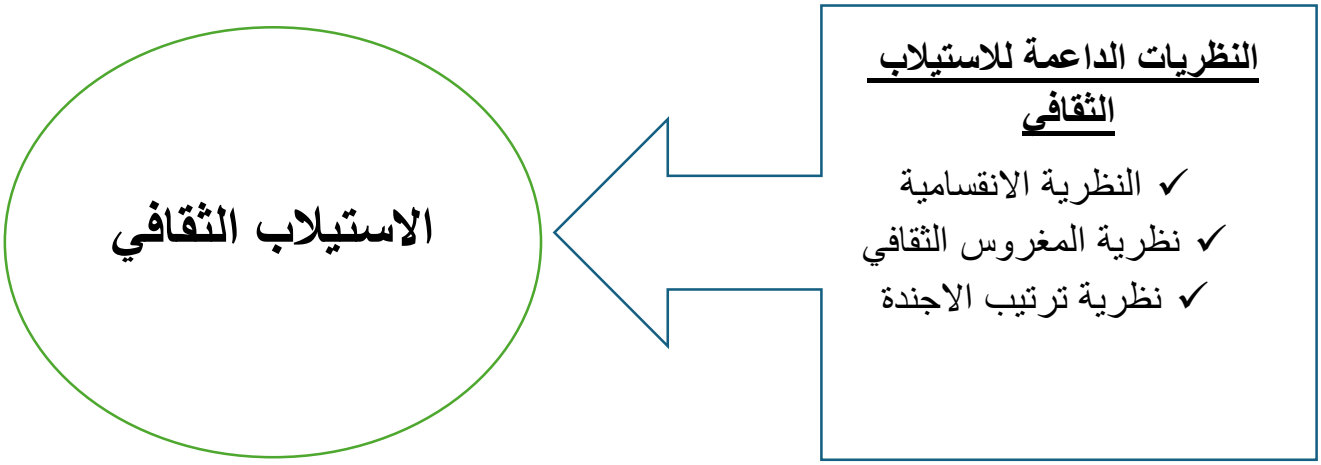

6. سبل تحصين القيم الأسرية من الاستيلاب

إن القيم الأسرية في حاجة إلى تحصين متين لها من كل ما يعتريها من محاولات حرفها عن جادة المنهج السليم، ولتحقيق ذلك نرى أن تتكاثف الجهود المبذولة من أهل الحمية والغيرة على القيم الإسلامية الأصيلة، وإن كان ذلك سيحتاج إلى وقت وجهد كبيرين لأن مؤثرات الاستيلاب ووسائله قد تمكنت من التوغل بشكل عميق داخل مجتمعاتنا، إذ ستعد أصوات الإصلاح والتصويب نشازا وغير مرغوب فيها نظرا لاختلاط الحابل بالنابل، وتداخل المفاهيم والخلط بين التقدم والانسلاخ، ويمكن أن نجمل سبل التحصين القيمي وفق توصيات نوردها في ورقتنا هذه وهي كالتالي:

أولا: ضرورة استعادة المجد المعرفي والعلمي في شتى المجالات بالنسبة للأمة الإسلامية، لأن ذلك يمكنها من مقارعة الغرب ومواكبة التطورات العلمية بشكل يرفع التنافسية بين الأمم، ويعيد للأمة حركيتها وفاعليتها لتنتقل من موقع الاستهلاك والمشاهدة إلى مواقع الإنتاج والإخراج.

ثانيا: إعادة النظر في المناهج العلمية والدراسية داخل فصولنا المدرسية مع تعزيز مادة التربية الإسلامية والأخلاقية بشكل يعيد ترسيخ القيم الأسرية الإسلامية ويحصنها من الزحف الغربي الحداثي.

ثالثا: قطع الطريق أمام كل دعاة الانحراف والميوعة والتفاهة داخل المجتمع بصد الباب أمامهم وأمام شهرتهم، بوضع بدائل عنهم يصلون للمستمعين والمتابعين بطرق شبابية مثيرة وهادفة ترتجي الرجوع بالفئة الشبابية العظمى للقيم العاكسة لروح المجتمع.

رابعا: تمتين العلاقات الأسرية بالتركيز على الوظائف داخل الأسرة ومهام كل فرد داخلها، وتجديد التأكيد على بر الوالدين والإحسان لهما وضرورة تعزيز الروابط بين الأفراد والأسرة الممتدة كصيرورة لقيم صلة الرحم والتقارب بين الأنساب.

خامسا: إعادة بناء القدوات ونماذج التأسي داخل المجتمع وذلك بتعزيز المكانية السامية لرجال التعليم والعلماء وأهل النبوغ العلمي والمعرفي والفقهاء والشيوخ ورجال الدعوة إلى الله، فضلا عن تهميش من يحاربهم ومن يساهم في شيطنتهم ومبارزتهم بالكذب والبهتان.

سادسا: تمحيص كل ما يدخل لمجتمعاتنا من الخارج من ثقافة تضم أصناف غنائية وأنواع ألبسة ومسابقات ورياضات والحرص على أن تكون متماهية مع قيمنا أو تطويعها وتكييفها وفق الخصائص الثقافية والهوياتية التي تطبع مجتمعاتنا المسلمة.

سابعا: فتح الباب أمام الشباب للإبداع والخروج عن التنميط من أجل إنتاج حضارة قوامها شباب مفكر ينتج ويبدع ولا يقلد ويتبع، وذلك وفق استراتيجية التقاطع مع القيم الأسرية وبعيدا عن المؤثرات الغربية وذلك عبر تعزيز الثقة لدى الشباب المسلم بأن له مقومات صنع البدائل الثقافية وفق ما تمليه الخطوط العريضة للقيم.

خاتمة.

إن المهتم بشؤون المجتمعات المسلمة سيجد لا محالة أن الخطر قد بات على أعتاب هذه الأمة، بحكم أن الاستيلاب الثقافي قد حقق مبتغياته التي رسمت له، وهاهو يتوغل بسلاسة ليخاق حصونها الواحد تلو الآخر دونما مقاومة تذكر، اللهم بعض الجيوب التي تربو بنفسها أن تسير مع موجات الموضة والحداثة وتيارات الإمعية، وقد وجدت هذه الفئة نفسها في أحوال عديدة أمام انتقادات لاذعة باعتبار أصحابها أعداء النهضة والتقدم، ودعاة الرجعية والتخلف والتطرف، فقلما أصبحنا نجد أسرة تعتني الاعتناء التام بالمبادئ الإسلامية القويمة التي تسير مع الفرد طول حياته، فهاهم الآباء وأولياء الأمور يهتمون بتكوين أبنائهم الأكاديمي والمدرسي، إعدادا لهم لسوق الشغل ومجاراة لمتطلبات سوقه وما يقتضيه من تأهيل، فلا هم لهم ولا جهد سوى الحرص على التفوق العلمي الميكانيكي الذي جبلت عليه أجيال أبناء المسلمين بشكل متواتر، فسواء كان هذا التكوين فرنكفونيا أو أنجلوساكسوني فهو مجرد من أساسيات المجتمع الإسلامي، لقد نجح هؤلاء الآباء في تخريج دفعات المهندسين والأطباء والطيارين والممرضين وغيرهم، لكن السؤال الذي يفرض نفسه بأي جوهر تم التخرج؟ وبأي خلفية كان؟ ويكأن الهدف الأسمى هو الوصول بالأبناء لبر النجاة المادي البحث، ولا غاية أسمى لدى الآباء والأولياء غير ذلك.

لقد تحقق القصد المادي هنا فأين الهدف المعنوي؟ لقد اضمحل هذا الهدف لأن العولمة كانت تقضي بجر الأسر نحو الحداثة المزعومة، نحو الاهتمام بالمظهر واللباس ونوع الأكل والانفتاح على العقلية الأجنبية بمجاراتها ثقافيا وعلى باقي الأصعدة، لقد تطور الفهم وترسخ بكون الأجنبي رمزا لليقظة والشموخ، فتلاشت نماذجنا الخالدة في أمتها كمثال للتأسي والاقتداء، ومسحت من ذاكرة الناشئة رواسب وإنجازات الثقافة الإسلامية ووقعها عل تاريخ وسيط مظلم عند الغرب. لقد حدث ذلك بفعل فاعل ولغاية في نفس يعقوب، حتى صرنا نعجب لمهندس يتلو القرآن أو لطبيب واعظ أو لطيار يحفظ كتاب الله ويتقن التفسير.

يمكننا القول أن ثغرنا قد اقتحم من طرف أعداء الأمة لكن خيريتها تأبى إلا أن تعود من جديد لجادة الصواب، فالحمل ثقيل والطريق طويلة لتحقيق الأمل المنشود، ولعل من سيعيد الأمة لمنهجها القويم، هو إعادة النظر في القيم الأسرية ومفهومها الثابت الذي يتغير بنية التجديد لا بهدف التيه والانحراف.

لائحة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم
- أجنحة المكر الثلاثة، عبد الرحمن حسن حبنكة، دار القلم ، دمشق ، ط السابعة 1414هـ.
- الإعلام الإسلامي في مواجهة الإعلام المعاصر، عبد الله قاسم الوشلي، دار البشير الطبعة الثانية، طنطا، مصر، 1993.
- بروتوكولات حكماء صهيون، أوسكار ليفي، ط5، دار الحياة.
- بعض العوامل المرتبطة بالقيم التربوية لدى طلبة كلية التربية بجامعة الكويت، الرشيد حمد فالح، دراسة ميدانية، مجلد 4،عدد 56 مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، 2000.
- التبشير والاستعمار في البلاد العربية، مصطفى خالدي وعمر فروخ، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ، ط الثانية 1986م.
- تطوير أم تضليل في مناهج التربية الإسلامية، جمال عبد الهادي وآخرون، دار الوفاء، المنصورة، 1992.
- التغير الاجتماعي، زايد أحمد وعلام اعتماد، المكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2006.
- التغير في الأسرة الأردنية خلال العقدين الأخيرين: بكار عاصم محمد عبد القادر ، دراسة ميدانية في محافظة مادبا، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية،2010 .
- الحجاب، ابو الأعلى المادودي، دار العدالة، القاهرة.
- حضاراتنا وحضاراتهم تشريح جثة الاستعمار، محمد مورو، كتاب المختار ، القاهرة.
- دور الإعلام في العصر الرقمي في تشكيل قيم الأسرة العربية: دراسة تحليلية ، الرفاعي محمد خليل، مجلة جامعة دمشق، المجلد، 27العددالأول والثاني، سوريا .2011.
- دور المؤسسة التربوية والتعليمية في عملية غرس القيم، محمد الغالي، بلقاسم، مجلة شؤون اجتماعية، تصدر عن جمعية الاجتماعيين بالشارقة، الامارات العربية المتحدة، العدد139، 2007.
- رؤية نفسية لبعض الملامح الجديدة للجريمة الاقتصادية، جمال مختار حمزة، مجلة علم النفس، العدد 50، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1999.
- صيحة مسلم قادم من الغرب، مصطفى حلمي، دار الدعوة، الإسكندرية،1985.
- القيم السلوكية، عطا حسين عقل محمود، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، .2001 .
- القيم وطرق تعلمها وتعليمها، فؤاذ علي والعمري عطية، مؤتمر كلية التربية والفنون بعنوان"القيم والتربية في عالم متغير" جامعة اليرموك، إربد الأردن، 1999.
- الماسونية والمرأة، جمعان بن عايض الزهراني، من سلسلة دعوة الحق، العدد 149، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة،1415 هـ.
- المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية لطلاب قسم علم الاجتماع، نخبة من أساتذة علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية..
- ملامح المجتمع المسلم الذي ننشده، يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط الأولى ، 1414هـ.
- النظريات المعاصرة في علم الاجتماع، رث والاس، تمدد افاق النظرية الكلاسيكية، ترجمة محمد عبدالكريم الحوراني، قسم علم الاجتماع جامعة اليرموك – اليرموك الأردن، طبعة 1، 2011.
- واقعنا المعاصر، محمد قطب، مؤسسة المدينة، جدة، ط الثالثة ، 1410هـ.

العدالة المجالية والتنمية الترابية في المغرب:
التحديات والآفاق نحو سنة 2030

سعد الدين إشقدي، باحث في القانون العام
المملكة المغربية

الملخص:

يتناول المقال موضوع العدالة المجالية والتنمية الترابية في المغرب: التحديات والآفاق نحو سنة 2030، مفهومين ذو راهنية، حيث يبرز أهميتهما كركيزتين أساسيتين لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة. يناقش المقال السياق التاريخي للفوارق المجالية في المغرب منذ الحقبة الاستعمارية، مرورًا بفترة الدولة المركزية، والإصلاحات الهيكلية، وصولًا إلى دستور 2011 والمبادرات الملكية وبرامج التعاقد بين الدولة والجهات. كما يستعرض التحديات الحالية التي تواجه تنفيذ العدالة المجالية والتنمية الترابية، مثل بطء نقل الصلاحيات، ضعف التنسيق بين الجهات، التفاوت في توزيع الموارد، والحاجة إلى تعزيز القدرات المحلية. أخيرًا، يقدم المقال آفاقًا واستراتيجيات مستقبلية لتحقيق التنمية المتوازنة قبل عام 2030، من خلال تعزيز الحكامة، الرقمنة، التمويل المبتكر، وتشجيع الاستثمار المحلي.

الكلمات المفاتيح: العدالة المجالية، التنمية الترابية، الجهوية المتقدمة، الفوارق المجالية، الرقمنة في التدبير.

Abstract:

This article addresses **Spatial Justice and Territorial Development in Morocco**: **Challenges and Prospects towards 2030**, highlighting their role as fundamental pillars for achieving inclusive and sustainable development. The article discusses the historical context of spatial disparities in Morocco, from the colonial period, through the centralized state era, structural reforms, to the 2011 Constitution, royal initiatives, and contract programs between the state and regions. It also examines the current challenges hindering the implementation of spatial justice and territorial development, such as slow decentralization, weak coordination among regions, unequal resource distribution, and the need to enhance local capacities. Finally, the article proposes future strategies to achieve balanced development by 2030, including strengthening governance, digitization, innovative financing, and promoting local investment.

مقدمة:

تشكل العدالة المجالية اليوم أحد أبرز مؤشرات التنمية المستدامة، باعتبارها أولوية ومطلبا واجب الاستحضار في صياغة وتنفيذ مختلف السياسات العمومية، وذلك ليس فقط استجابة للالتزامات الملقاة على عاتق الدول والحكومات بموجب خطة التنمية المستدامة[1]، ولكن باعتبار التنمية حقا من حقوق الانسان المكفولة من أجل مواجهة تحديات العصر[2].

وقد حظي مفهوم العدالة الاجتماعية والمجالية في السنوات الأخيرة بقدر كبير من الأهمية باعتباره مطلبا شعبيا ودوليا وقد عرف الفيلسوف الأمريكي جون رولز John Rawls، الذي صاغ نظرية العدالة التوزيعية كفلسفة أخلاقية ونظرية سياسية في كتابه "نظرية سياسية"، العدالة الاجتماعية على أنها تمتع كل فرد من مجتمع ما الحصول على الفرص المتاحة للفئات المميزة، ويرى في هذا الصدد أن الوثيقة الدستورية يجب أن تتأسس على قيمتين متلازمتين تداول السلطة وتداول الثروة[3].

ويعتبر مفهوم التنمية الترابية آخر إنتاج في الأدبيات المرتبطة بتاريخ تحولات استعمالات مفهوم التنمية ككل، وهو مفهوم ينهض، على غرار مفهوم التنمية المحلية، على أساس تجاوز أو تقويم السلبيات المرتبطة بمخططات التنمية الوطنية أو القطاعية، العمودية والأحادية الرؤية والاستراتيجية، ليشير إلى أن مضمون التنمية الترابية ينبع من مبادئ أساسية تتضمن الاهتمام بجميع المجالات الترابية للدولة الواحدة واعتبارها أجزاء مترابطة، إذا نما الجزء منها انتعش الكل[4].

إن مفهومي العدالة المجالية والتنمية الترابية، بالنظر إلى حمولتهما السياسية في حقل قضايا التنمية، يرتبطان ارتباطا وثيقا بحقوق الإنسان والمواثيق الدولية كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وسيتم في هذا الموضوع تسليط الضوء على دور مختلف المتدخلين في تفعيل هذين المفهومين، بما ينسجم مع مقتضيات دستور 2011، والخطب الملكية التي تؤطر خريطة التنمية، بإضافة إلى المنظومة القانونية المرتبطة بها.

حيث يشكل مفهوما العدالة الاجتماعية والمجالية والتنمية الترابية مرتكزات أساسية في النقاش التنموي المعاصر، إذ يرتبطان بتكافؤ الفرص وتوزيع السلطة والثروة بشكل منصف، وبمقاربة ترابية شمولية تتجاوز قصور المخططات العمودية التقليدية. ويستمدان قوتهما من مرجعية حقوق الإنسان والمواثيق الدولية، كما يجسدهما الدستور المغربي لسنة 2011 والخطب الملكية، بما يجعل تفعيلهُمَا مسؤولية مشتركة بين مختلف الفاعلين لضمان تنمية عادلة ومتوازنة.

إن العدالة المجالية والتنمية الترابية هي من المواضيع الهامة وذات راهينة، والتي أهتم بها الباحثين سواء في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالمغرب بطبيعة الحال، مر من مراحل متعددة بدأت من مرحلة الاستعمارية في الفترة بين سنوات 1912-1956[5] وعرفت نشآة تفاوتات مجالية واضحة بين الساحل الأطلسي والمناطق الداخلية. هذه المعضلة استمرت لكن بشكل نوعي

---

[1] – تم اعتماد المفهوم من الجمعية العامة في شتنبر 2015، تحت شعار "تحويل عالمنا": خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بإجماع 193دولة.

[2] – قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، عدد 128/41 المؤرخ في 7 دجنبر 1986، اعلان عن التنمية.

[3] – محمد العمراوي، العدالة الاجتماعية، مقاربة المفهوم والابعاد، مقال بجريدة العرب الاقتصادية الدولية، 28 يونيو 2015.

[4] – عبد الواحد بلقصري، التنمية الترابية ودورها في بناء الجهوية بالمغرب، مقال بجريدة آخر خبر، 6 يناير2025 .

[5] – فترة الحماية الفرنسية والإسبانية (1912 – 1956)

- السياق :تقسيم المغرب إلى مناطق نفوذ (فرنسية، إسبانية، ومنطقة دولية بطنجة)، التركيز على البنية التحتية لخدمة الاقتصاد الاستعماري.
- الأثر :نشوء تفاوتات مجالية واضحة بين الساحل الأطلسي والمناطق الداخلية.

بعد مرحلة الاستقلال وبناء الدولة المركزية سنة 1956، مع التركيز الاستثمارات على المحور الساحلي، وبرامج فلاحية موجهة مع استمرار في الفوارق التنموية بين الجهات[1].

بعدها عرف المغرب أزمات الاقتصادية والاجتماعية سواء مرتبطة بسياق الدولي السياسي أو الاقتصادي وارتفاع التضخم ما جعل المغرب يدخل في مرحلة الاصلاحات الهيكلية وتراجع الاستثمار العمومي في مرحلة الثمانينات- وبداية التسعينات[2]، في سياق أزمة المديونية وتطبيق الفوارق المجالية مع تقليص النفقات الاجتماعية وأدى ذلك إلى تعميق الفوارق المجالية.

مع توالي السنوات في أواخر التسعينات إلى غاية سنة 2004 برزت الرؤية الملكية الجديدة من خلال بداية ما يسمى بالعهد الجديد مع التركيز على المجال القروي وتحقيق التنمية الاجتماعية عبر تعميم الكهربة قروية، وتنفيذ برامج لمحاربة الفقر والأمية[3]، وتعد هذه الفترة بداية انطلاقة الوعي بوجود فوارق مجالية تستدعي المعالجة.

وعلى إثر ذلك وفي سنة 2005، تم إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في سياق مقاربة جديدة ملكية للرفع من التنمية الاجتماعية، واستهداف الفئات الهشة، لتحقيق تحسن في البنية الأساسية بالعالم القروي، مع تراجع نسبي للفقر[4].

لكن رغم ذلك نتيجة لعدة عوامل مع تطور الذي عرفه العالم في سنوات بعد الازمة الاقتصادية 2008، والتصعيد الاجتماعي التي عرفته الدول العربية عموما، حيث أصبح النظام السياسي المغربي يفكر أنه حان وقت لتبني دستور جديد ومتطور، والذي أتى سنة في سنة 2011 بترسانة دستورية وقانونية غير مسبوقة سواء على مستوى هيئات الحكامة الجيدة وأيضا تبني عدة حقوق وحريات

لتوسع أكثر في الموضوع راجع:

- Julien, Charles-André. *Le Maroc face aux impérialismes 1415-1956*. Paris: La Découverte, 2012.

مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية(CERSS) ، التنمية المجالية بالمغرب: قراءة تاريخية، 2018.

[1] – مرحلة الاستقلال وبناء الدولة المركزية (1956 – أواخر السبعينات)

لتوسع أكثر في الموضوع راجع:

المندوبية السامية للتخطيط، 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025، تقرير 2006.

- Zaki, Lamia. *Le gouvernement urbain au Maroc*. Paris: Karthala, 2005.

[2] – البنك الدولي، المغرب: من الإصلاح الهيكلي إلى النمو المستدام،1995 ص25.

[3]– لتوسع أكثر راجع :

– تقرير الخمسينية 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025سنة، المندوبية السامية للتخطيط، 2006.

- Najem, Tom. Morocco: Development and Transition in North Africa. London: Routledge, 2011.

[4]– لتوسع أكثر راجع :

– تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تحليل وتوصيات، 2013.

– وزارة الداخلية، *المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: عشر سنوات من الإنجاز*، 2015.

- UNDP, *Human Development Report Morocco*, various years.

وكيفية ممارستها أو في تدبير الشأن الجهوي والترابي، حيث أقر دستور 2011 مبدأ العدالة المجالية في الفصول منها (31 ، 136...)[1]، وكذا قوانين التنظيمية للجماعات الترابية[2]، والنموذج التنموي الجديد سنة (2021)[3].

رغم كل هذه الاصلاحات العميقة من نقل الاختصاصات إلى الجهات وإرساء برامج تعاقدية، فإن التنفيذ ما يزال بطيئا نظرا إلى عدة عوامل سنحاول ذكرها باعتبارها تحديات مطروحة على أرض الواقع وهي التي تعيق تحقيق عدالة المجالية. وقد أشار الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش إلى ذلك بقول: غير أنه مع الأسف، ما تزال هناك بعض المناطق، خصوصا في العالم القروي، تعاني من مظاهر الفقر والهشاشة، بسبب النقص في البنيات التحتية والمرافق الأساسية[4]، الأمر الذي يجعل الأجهزة المنتخبة والمعينة في صلب المسؤولية في البحث على عن سبل تحقيق العدالة المجالية وضمان انخراط كل المدن والجهات في مسار التنمية.

ويُطرح موضوع "العدالة المجالية والتنمية الترابية في المغرب: التحديات والآفاق نحو سنة 2030" كإطار إشكالي مركزي يتمحور حول السؤال التالي: ما مدى تأثير التحديات المرتبطة بتحقيق العدالة المجالية والتنمية الترابية على مسار التنمية الوطنية، وإلى أي حد يمكن أن تشكل هذه التحديات دافعًا لإعادة التفكير في آفاق جديدة للإصلاح؟

هكذا سنحاول الإجابة عن تلك التساؤلات المطروحة من خلال محورين: نخصص المحور الأول **للواقع الحالي للعدالة المجالية والتنمية الترابية**، فيما نخصص المحور الثاني **مداخل تحقيق العدالة المجالية والتنمية الترابية في أفق سنة 2030**.

المحور الأول: الواقع الحالي للعدالة المجالية والتنمية الترابية

المحور الثاني: مداخل تحقيق العدالة المجالية والتنمية الترابية في أفق سنة 2030

[1]– ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص دستور المملكة المغربية، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر الصادرة بتاريخ 28 شعبان (30يوليو 2011) ص3600 .

[2] – ظهير شريف رقم 1.15.83 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات الجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليو 2015) ص6585 .

[3] – اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، النموذج التنموي الجديد، تقرير 2021.

[4] – نص الخطاب الملكي السامي بتاريخ : الثلاثاء 29 يوليوز 2505، خطابا إلى الشعب، بمناسبة عيد العرش الذي يصادف الذكرى السادسة والعشرين لتربع الملك على العرش.

المحور الاول : الواقع الحالي للعدالة المجالية والتنمية الترابية

نتيجة لتدبير الجهوية على مستوى الجهات والهيئات الإدارية الأخرى، ظهرت تحديات ملموسة على أرض الواقع، وقد نبهت إليها عدة مؤسسات دستورية من خلال مراقبة أشكال التدبير. وتم التوصل إلى بعض هذه التحديات التي تعد من مخالفات تدبير غير ناجع في حين أخرى نتجت عن صعوبات في تفعيل القوانين أو عن عدم الاستقرار السياسي في المناطق الانتخابية.

وبناء عليه، سنحاول الحديث عن أهم التحديات التي أثرت على تحقيق العدالة المجالية والتنمية الترابية بين الجهات والمدن في المملكة المغربية.

1. **الفوارق البنيوية بين الجهات:**

بدأ الأمر بتركز الاستثمارات في محور الدار البيضاء—الرباط—طنجة، مقابل ضعف في العالم القروي والمناطق الجبلية والصحراوية. مع تفاوت في مؤشرات التنمية (الصحة، التعليم، البنية التحتية).

ما أدى إلى ظهور الفوارق البنيوية بين الجهات هي الاختلافات العميقة في البنيات الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية بين مختلف مناطق المغرب، والتي ترجع إلى عوامل تاريخية، جغرافية، وسياسات تنموية غير متوازنة.

على الرغم من الجهود المبذولة بعد الاستقلال لتقليص هذه الفوارق، إلا أن التحديات ما زالت قائمة .تشير التقارير إلى أن بعض المناطق، مثل درعة—تافيلالت، بني ملال—خنيفرة، والجهة الشرقية، لا تزال تعاني من معدلات فقر مرتفعة، بطالة مرتفعة، وصعوبة في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والماء الصالح للشرب .هذه الفوارق تُفاقمها قلة التنسيق بين الفاعلين المحليين، وتعدد البرامج الحكومية، وغياب آليات فعالة لتتبع المشاريع وضمان تكاملها[1].

تُظهر الفوارق المستمرة بين الجهات المغربية بعد الاستقلال أن التنمية غير متوازنة، مما يستدعي **تعزيز التنسيق بين الفاعلين المحليين، وتطوير آليات متابعة فعّالة، وضمان تكامل البرامج الحكومية** لتحقيق العدالة المجالية والتنمية الشاملة في جميع مناطق المملكة.

نفس المشكل عرفته فرنسا سابقا وقد أدى إلى هجرة داخلية واسعة نحو المدن الكبرى، وهو ما عمق الفوارق الاجتماعية والمجالية في تلك الفترة[2]. لكن سرعان مع أصدرت إصلاحات أهمها لذلك في تبني تخطيط الوطني الموجه[3]. وأخرها اللامركزية السياسية

---

[1] - Pour approfondir ce point, voir :
- Bakour, C., & Abahamid, M. Y. (2019). "Regional disparities in development in Morocco: Statistical analysis and policy implications." MPRA Paper No. 97105.
- King Mohammed VI's speech on July 29, 2025, addressing regional inequalities and the need for balanced development.
- OECD (2024). "National Urban Policy Review of Morocco."

[2] - Béhar, D., & Estèbe, P. *La France des territoires: défis et promesses*. Paris: Presses de Sciences Po, 2019 P 57.

[3] - **التخطيط الوطني الموجه (1946–1980)**.

والإدارية[1] وكذلك الدعم الدولي صندوق الاتحاد الاوروبي للتنمية الاقليمية (FEDER)[2]. وهو نفسه المشكل الذي ترتب عن ذلك بتوسع العمراني الكبير للمدن المتواجدة محور الدار البيضاء–الرباط–طنجة ظهور أزمة السكن اللجوء إلى سكن العشوائي بضواحي المدن.

2. ضعف التنسيق بين الفاعلين:

يعتبر ضعف التنسيق بين الفاعلين أحد أهم العوائق التي تعيق تحقيق العدالة المجالية والتنمية الترابية، حيث يؤدي تضارب البرامج بين الوزارات والجماعات الترابية وغياب آليات فعّالة لتتبع المشاريع إلى تشتت الجهود وضعف تكامل المبادرات التنموية على المستوى المحلي والجهوي.

- **تضارب أو تعدد البرامج بين الوزارات والجماعات الترابية.**

ولتحديد مثال وقعي على ذلك نجد برامج محو الأمية تقوم بها عدة أجهزة دون وجود الاتقائية والتنسيق بيها، وانخرطت مجموعة من القطاعات الحكومية في تنفيذ برامج محاربة الأمية، شملت على وجه الخصوص وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، والقطاعات الوزارية المكلفة بالشباب والرياضة، والصناعة التقليدية، والفلاحة والصيد البحري، ومؤسسة التعاون الوطني، والمندوبية العامة لإدارة

- **إنشاء "المفوضية العامة للتخطيط (Commissariat général au Plan)** "عام 1946، التي وضعت خططًا خمسية لتوزيع الاستثمارات العمومية بين الجهات.
- تركيز على **تطوير البنية التحتية الوطنية** (طرق سريعة، سكك حديدية، شبكات كهرباء وماء) لتربط المناطق الأقل نموًا بالمراكز الاقتصادية الكبرى.

- Pour approfondir ce point, voir :
- Commissariat Général au Plan, *Plans et rapports*, Paris, 1946-1980.
- Kuisel, R. *Capitalism and the State in Modern France*. Cambridge University Press, 1981.

[1] – **اللامركزية السياسية والإدارية (قوانين 1982 – 1983)**

- إصدار **قوانين Defferre** التي منحت الجهات (Régions) صلاحيات واسعة في التخطيط والتنمية الاقتصادية.
- تمكين الجماعات الترابية من موارد مالية مستقلة.

-Pour approfondir ce point, voir :
- Loi n° 82-213 du 2 mars 1982 relative aux droits et libertés des communes, départements et régions.
-Cole, A. *Decentralization in France: Central Steering, Capacity Building and Identity Construction*. French Politics, 2006.

[2] – برامج أوروبية مشتركة (بعد 1986).

- الاستفادة من **صناديق الاتحاد الأوروبي للتنمية الإقليمية (FEDER)** لتحديث البنيات التحتية ودعم المشاريع في المناطق الأقل نموًا (خاصة في كورسيكا، الجنوب، وأجزاء من الشمال الشرقي).

- Pour approfondir ce point, voir :
-European Commission, European Regional Development Fund in France, 1986–2020.

السجون وإعادة الإدماج[1]، بإضافة الجماعات الترابية تموّل جمعيات محلية لنفس الغرض مما أدى غياب التنسيق أدى إلى تكرار الاستهداف لنفس الفئة في بعض المناطق، وإهمال مناطق أخرى.

مثال أخر مشاريع الماء الصالح للشرب حيث أن المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ينفذ مشاريع الربط بالماء. وزارة الداخلية (عبر المديرية العامة للجماعات الترابية) تموّل مشاريع مماثلة عبر برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. والجماعات الترابية تقوم بمشاريع صغرى مستقلة. ما جعل الفاعلين في حالة تداخل الصلاحيات أدى أحيانًا إلى تنفيذ مشروعين في نفس الدوار، بينما تبقى دواوير أخرى بدون تغطية[2].

- **غياب آليات فعالة لتتبع المشاريع وضمان تكاملها.**

تم إحداث البرنامج الوطني للطرق القروية (PNRR2) هدفه فك العزلة عن المناطق النائية عبر شق مسالك وبناء طرق. لكن أبانت تقرير المراقبة كشفت أن غياب آليات موحدة للتتبع جعل بعض الطرق تُبنى دون ربطها بشبكات رئيسية، أي غياب أية إستراتيجية واضحة المعالم للصيانة وتتبع ومعاينة الطرق (غير المصنفة)[3].

كما يمكننا ذكر برامج دعم الشباب المقاول حيث أن برامج ''انطلاقة'' و''المبادرة الوطنية للتنمية البشرية'' و''المقاول الذاتي'' كلها تستهدف تمويل مشاريع شبابية. عرفت مشكل غياب قاعدة بيانات وطنية موحدة أدى إلى استفادة بعض الأشخاص من أكثر من برنامج، وغياب تتبع بعد التمويل. حيث نتج عن ذلك أن مؤسسة الوسيط المملكة توصلت بـ 500 تظلم متعلق ببرنامج ''فرصة'' الذي أطلقته الحكومة، بتاريخ 11 مارس ،2022 لمواكبة وتمويل 10.000حامل مشروع[4]،

لقد شكّلت كلّ هذه البرامج التي اعتمدتها الدولة فرصة واعدة للانطلاق في مسار التنمية المجالية، وتقليص الفوارق بين جهات المملكة. غير أنّ تفعيلَ هذه البرامج أفرز تحديات أدّت إلى عدم تحقيق الأهداف المنشودة، وحصد المردودية المتوقَّعة، بما يحول دون تحقيق عدالة مجالية حقيقية.

3. الإكراهات المالية:

إن الإكراهات المالية تُعد من أبرز العوائق التي تواجه الجماعات الترابية والجهات، حيث يعتمد معظمها على التحويلات المالية من الدولة المركزية، مع محدودية الموارد الذاتية وضعف آليات التدبير المالي، مما يحد من قدرتها على تنفيذ المشاريع التنموية وتحقيق الاستقلالية المالية.

- **اعتماد أغلب الجهات والجماعات على التحويلات المالية من الدولة المركزية.**

إن الجهات (المجالس الجهوية): رغم دخول القانون التنظيمي للجهات 111.14 حيّز التنفيذ سنة 2015، فإن مداخيل معظم الجهات ما زالت تعتمد بشكل أساسي على التحويلات من وزارة الداخلية (صندوق التجهيز الجماعي وصندوق التضامن

[1] – تقرير المجلس الاعلى للحسابات لسنة 2024، الجريدة الرسمية عدد 7360 مكرر، الصفحة 9415.

[2] – المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، *التقرير السنوي 2020*، محور العدالة المجالية ص56.

[3] – تقرير مجلس النواب حول مساهمة البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية (PNRR2) السنة 2017، ص90.

[4] – لتوسع أكثر راجع التقرير السنوي للمؤسسة وسيط المملكة، لسنة 2024.

بين الجهات).على سبيل المثال، نجد جهة درعة–تافيلالت، تمثل التحويلات أكثر من 85% من ميزانية الجهة، بسبب ضعف الموارد الذاتية المحلية[1].

نفس الشيء بالنسبة لبعض الجماعات الحضرية والقروية حيث أن هناك جماعات صغيرة ومتوسطة تعتمد بنسبة تفوق 90% على التحويلات المالية (حصة من الضريبة على القيمة المضافة TVA) التي تحولها الدولة. حتى بعض الجماعات الحضرية الكبيرة مثل القنيطرة ومكناس لا تحقق اكتفاءً ذاتيًا، حيث تشكل التحويلات من الدولة حوالي نصف ميزانيتها[2].

ما يجعل هذه الإكراهات المالية تحد من تحقيق العدالة المجالية والتنمية الترابية لهذه المناطق، مع تولي السنوات التدبير العمومي وتولي الأحزاب السياسة التي تدبر شؤونها وأن كل حزب عند نجاحه في تدبير شأن الترابي يتخذ برنامج جديد في التنمية.

- **ضعف المداخيل الذاتية وتدبير الموارد المالية.**

من أهم المداخيل هي الجبايات المحلية حيث تعاني جل الجماعات من ضعف في الجبايات المحلية أي ضعف في تحصيل الرسوم المحلية (مثل الرسم المهني والرسم العقاري) ما يجعل الجماعات عاجزة عن تمويل مشاريعها دون دعم الدولة. وفي المناطق القروية، تعاني من ضعف الكثافة السكانية والأنشطة الاقتصادية يؤدي إلى غياب موارد ذاتية تقريبً[3].

كما أن صندوق التجهيز الجماعي(FEC) العديد من الجماعات تلجأ إلى قروض منه باعتباره الممول أساسي من الدولة المركزية لتمويل مشاريع البنية التحتية، مما يزيد من ارتباطها المالي بالمركز[4]. ولا يجعل لها استقلالية في تمويل واتخاذ قرارات الإدارية التنموية الترابية.

4. **ضعف القدرات التدبيرية المحلية:**

تُعدّ ضعف القدرات التدبيرية المحلية عاملاً رئيسياً يعيق تنفيذ الجهوية المتقدمة، إذ يؤدي نقص الموارد البشرية المؤهلة إلى بطء نقل الاختصاصات وضعف فعالية التخطيط والتنفيذ على مستوى الجهات والجماعات الترابية.

- **بطء تفعيل الجهوية المتقدمة بسبب محدودية الموارد البشرية المؤهلة.**

يُعَدُّ نقص الموارد البشرية المؤهلة من أبرز العوائق التي تُبطئ وتيرة تفعيل الجهوية المتقدمة في المغرب، إذ تعاني العديد من الجماعات الترابية من ضعف في الكفاءات القادرة على تدبير الملفات التنموية المعقدة. فعلى سبيل المثال، أشار المجلس الاعلى للحسابات في تقريره لسنة 2024 إلى أن نسبة تنفيذ خريطة طريق اللاتمركز الإداري لم تتجاوز 36%، وأن نقل الاختصاصات الاستثمارية إلى الإدارات اللامركزة لم يتعدَّ 38%، وهو ما أرجعه جزئيًا إلى نقص الأطر المؤهلة[5]، ما بيّن تقرير سابق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

[1] – لتوسع أكثر راجع التقرير المجلس الاعلى للحسابات التقرير السنوي، لسنة 2015.
[2] – المجلس الأعلى للحسابات، تقرير حول مالية الجماعات الترابية، 2020. ص 89
[3] – تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول الجبايات المحلية (2015)، الصفحتين 153 و166.
[4] – لتوسع أكثر راجع التقرير صندوق التجهيز الجماعي، التقرير السنوي، 2021.
[5] – تقرير المجلس الاعلى للحسابات لسنة 2024، الجريدة الرسمية عدد 7360 مكرر، الصفحة 9378.

والبيئي أن محدودية الكفاءات التشغيلية على المستوى المحلي تقلّص من فعالية الجهات في الاضطلاع بمهامها الجديدة[1]، وفي دراسة أكاديمية حول الجهوية المتقدمة، أكّد الباحثان هودريت وهارنيش أن غياب التوافق بين الصلاحيات الممنوحة للجهات ومواردها البشرية والمالية أدى إلى بطء ملموس في تنزيل الإصلاح[2]. كل هذه التحديات حالت إلى التأخر في تحقيق الجاذبية الترابية لبعض المناطق بإضافة إلى تحديات في البنية التحتية والخدمات الاساسية.

5. إكراهات البنية التحتية والخدمات الأساسية

إن إكراهات البنية التحتية والخدمات الأساسية تمثل تحديًا كبيرًا أمام التنمية المتوازنة، حيث يعاني بعض المناطق من نقص شبكات الماء والكهرباء والتطهير والنقل، إضافةً إلى تفاوت ملحوظ في جودة الخدمات التعليمية والصحية بين الجهات.

- **نقص شبكات الماء والكهرباء والتطهير والنقل في بعض المناطق.**

كما أن نقص البنية التحتية الأساسية من ماء وكهرباء وتطهير ونقل في بعض المناطق من العوائق الكبرى أمام تحقيق التنمية المجالية المتوازنة. ففي تقريره حول النموذج التنموي الجديد، أبرزت اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي أن عدداً من الأقاليم، خصوصاً القروية والجبلية، ما زالت تعرف هشاشة في ولوج الساكنة إلى خدمات الماء الصالح للشرب وشبكات الكهرباء والتطهير السائل، إضافة إلى ضعف ربطها بشبكات النقل والمواصلات[3]. وأكد تقرير للبنك الدولي حول التنمية الحضرية في المغرب أن غياب هذه الخدمات الأساسية في بعض المناطق يُضعف جاذبيتها الاستثمارية ويُفاقم الفوارق الاجتماعية والمجالية[4]. كما أشار تقرير المندوبية السامية للتخطيط إلى أن الأسر القاطنة بالمجال القروي تواجه نسب حرمان مرتفعة من خدمات التطهير والنقل العمومي، وهو ما يؤثر سلباً على جودة الحياة[5].

- **تفاوت في جودة الخدمات التعليمية والصحية.**

يشكّل التفاوت في جودة الخدمات التعليمية والصحية بين الجهات أحد أبرز التحديات التي تواجه تحقيق العدالة المجالية. فقد أظهر تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي أن التلاميذ في الوسط القروي يسجّلون معدلات تحصيل أدنى بكثير مقارنة بنظرائهم في المدن، وذلك بسبب نقص التجهيزات المدرسية وضعف البنية التحتية والخدمات الداعمة[6]. وفي المجال الصحي، أكّد تقرير وزارة الصحة والحماية الاجتماعية لسنة 2022 وجود تفاوتات كبيرة في توزيع الأطر الطبية والتجهيزات بين الجهات،

---

[1] – لتوسع أكتر راجع تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، *من أجل تنمية متجانسة ودامجة للمجالات الترابية، مداخل التغيير الأساسية*، 2023.

[2] –Houdret, A., & Harnisch, A., *Advanced Regionalization in Morocco: Between Political Will and Structural Constraints*, Al Molahid Journal, 2017 P 15-17.

[3] – لتوسع أكتر راجع اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، *النموذج التنموي الجديد*، 2021.

[4] – تقرير البنك الدولي، *Urban Development in Morocco: Challenges and Opportunities*، واشنطن، 2020، ص. 32.

[5] – المندوبية السامية للتخطيط، التقرير الوطني حول التنمية البشرية، 2022، ص. 58.

[6] – تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، لسنة 2023، ص97.

حيث تتركز نسبة مرتفعة من الأطباء والمستشفيات المتخصصة في المدن الكبرى[1]. كما بيّن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن هذه الفوارق تؤدي إلى تقييد فرص التنمية البشرية وتكريس الفجوة بين المجالين الحضري والقروي[2]. ناهيك عن تحديات أخرى مرتبطة بالتغيرات المناخية و المخاطر البيئية.

6. التغيرات المناخية والمخاطر البيئية:

إن التغيرات المناخية والمخاطر البيئية تشكل تهديدًا مباشرًا للتنمية المستدامة، حيث تواجه بعض الجهات ظروف جفاف متكررة وإجهادًا مائيًا يحد من قدرة المشاريع التنموية والزراعية على الاستمرار بفعالية بإضافة إلى تآكل التربة، التصحر، وتدهور النظم البيئية المحلية.

- **الجفاف والإجهاد المائي.**

يمثل الجفاف والإجهاد المائي تحدياً بنيوياً أمام التنمية المستدامة في المغرب، خاصة في ظل التغيرات المناخية وتزايد الطلب على الموارد المائية. فقد أشار تقرير وزارة التجهيز والماء لسنة 2023 إلى أن نسبة ملء السدود على الصعيد الوطني لم تتجاوز 32% في بعض الفترات الحرجة، وهو ما أثر على تزويد السكان بالماء الصالح للشرب وري الأراضي الفلاحية[3].

كما أكّد تقرير البنك الدولي حول الأمن المائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن المغرب يُصنف ضمن البلدان التي تعاني من ندرة مائية مزمنة، مع حصة للفرد تقل عن 620 متراً مكعباً سنوياً[4]. وفي دراسة للمندوبية السامية للتخطيط حول آثار التغيرات المناخية، تم التأكيد على أن موجات الجفاف المتكررة خلال العقدين الأخيرين أدت إلى خسائر اقتصادية معتبرة في القطاع الفلاحي، وتفاقم الضغط على الموارد المائية[5].

- **تآكل التربة، التصحر، وتدهور النظم البيئية المحلية.**

تُعدّ ظواهر تآكل التربة والتصـــحر وتدهور النظم البيئية المحلية من أبرز التحديات البيئية التي تواجه المغرب، لما لها من آثار مباشـرة على الإنتاجية الفلاحية والتوازن الإيكولوجي. فقد أبرز تقرير وزارة الفلاحة والصـيد البحري والتنمية القروية لسـنة 2022 أن ما يقارب 93% من المساحة الإجمالية للمغرب معرضة بدرجات متفاوتة لظاهرة التصحر، خاصة في المناطق الجنوبية والشرقية[6]، وأكدت دراسـة للمعهد الوطني للبحث الزراعي أن تآكل التربة يتسبب سنوياً في فقدان ملايين الأطنان من التربة الخصبة، مما يؤثر

---

[1] – وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، *التقرير الصحي السنوي*، 2022، ص. 18.

[2] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقرير التنمية البشرية في المغرب*، 2021، ص. 62.

[3] – وزارة التجهيز والماء، *التقرير السنوي حول الموارد المائية*، 2023، ص.6.

[4] – البنك الدولي، *Beyond Scarcity: Water Security in the Middle East and North Africa*، واشنطن، 2018، ص. 38.

[5] – تقرير المندوبية السامية للتخطيط الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2021، صادر سنة 2020، ص. 9.

[6] – وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية، *التقرير الوطني حول مكافحة التصحر*، 2022، ص. 8.

على مردودية المحاصيل الزراعية[1]. كما أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن الضغوط البشرية المفرطة، كالرعي الجائر وقطع الغابات، تساهم بشكل كبير في تدهور النظم البيئية المحلية وفقدان التنوع البيولوجي[2].

وختما لما سبق، يواجه تنزيل العدالة المجالية والتنمية الترابية في المغرب جملة من التحديات البنيوية والهيكلية التي تعيق تحقيق الأهداف المعلنة ضمن ورش الجهوية المتقدمة والنموذج التنموي الجديد. من أبرز هذه التحديات بطء تفعيل الجهوية المتقدمة نتيجة محدودية الموارد البشرية المؤهلة، مما يضعف القدرات التدبيرية للجماعات الترابية. كما تشكل الفوارق في البنية التحتية الأساسية من ماء وكهرباء وتطهير ونقل عائقاً أمام جاذبية بعض الأقاليم للاستثمار وتحسين ظروف العيش. ويؤثر التفاوت في جودة الخدمات التعليمية والصحية على تكافؤ الفرص بين المواطنين ويكرس الفجوة بين المجالين الحضري والقروي.

إلى جانب ذلك، تفرض التحديات البيئية ضغوطاً إضافية، مثل الجفاف والإجهاد المائي الذي يهدد الأمن المائي والغذائي، وتآكل التربة والتصحر وتدهور النظم البيئية الذي ينعكس سلباً على الإنتاجية الزراعية والتوازن البيئي. إن تجاوز هذه التحديات يستلزم إصلاحات مؤسسية متكاملة، واستثمارات نوعية في البنية التحتية والخدمات، وتعزيز القدرات البشرية المحلية، مع مراعاة البعد البيئي في التخطيط الترابي.

ومن هنا تنبثق الحاجة إلى المحور الثاني، الذي يركز على مداخل تحقيق العدالة المجالية والتنمية الترابية بالمغرب في أفق سنة 2030، وذلك من خلال تقليص من آثار التحديات التي تحول دون تطوير المغرب نحول دول متقدمة في التنمية.

المحور الثاني : مداخل تحقيق العدالة المجالية والتنمية الترابية في أفق سنة 2030

من المعلوم أن العدالة المجالية والتنمية الترابية من الركائز الأساسية لتحقيق تنمية متوازنة وشاملة بالمغرب في أفق 2030، خاصة لمواجهة التفاوتات بين الجهات الحضرية والقروية. ويستند تحقيق هذه العدالة إلى مجموعة من المداخل العملية، أبرزها: تسريع تفعيل الجهوية المتقدمة، اعتماد مقاربة التنمية المندمجة، تعزيز القدرات المحلية، إحداث صناديق جهوية للتضامن، اعتماد الرقمنة في التدبير، وتفعيل مبدأ التعاقد بين الدولة والجهات والقطاع الخاص. إن تبني هذه المداخل بشكل متكامل يضمن تحسين الخدمات وتعزيز التنمية المحلية وتقليص الفوارق المجالية.

1. تسريع تفعيل الجهوية المتقدمة:

يشكل تسريع تفعيل الجهوية المتقدمة أحد المداخل الأساسية لتحقيق التنمية الترابية بالمغرب، من خلال نقل الصلاحيات من الدولة المركزية إلى الجهات وتمكينها من موارد مالية وضريبية مستقلة. ويهدف هذا الإجراء إلى تعزيز قدرة الجهات على التخطيط واتخاذ القرارات التنموية بشكل فعّال، بما يتماشى مع احتياجات الساكنة المحلية، وتحقيق مزيد من الاستقلالية في تدبير المشاريع والخدمات العامة.

[1] – المعهد الوطني للبحث الزراعي، *دراسة حول تآكل التربة في المغرب*، الرباط، 2020، ص. 15.

[2] – برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *حالة البيئة في المغرب*، نيروبي، 2019، ص. 41.

- **نقل الصلاحيات من الدولة المركزية إلى الجهات**

رغم اعتماد المغرب دستور 2011 الذي نصّ على الجهوية المتقدمة باعتبارها خيارًا استراتيجيًا لإعادة توزيع الصلاحيات بين المركز والجهات، فإن عملية تنزيل هذا المبدأ على أرض الواقع ما زالت تعرف بطئًا ملحوظًا. فالوزارات المركزية ما تزال تحتفظ بالقرار في أغلب الملفات الاستراتيجية، بينما يظل دور الجهات في العديد من الحالات استشاريًا أو تنفيذيًا محدود الصلاحيات. كما أن ضعف التنسيق بين المصالح اللامركزة والمجالس الجهوية يؤدي إلى تعثر تنفيذ البرامج التنموية الجهوية، ويؤثر على نجاعة التدبير الترابي. مثال ذلك التأخر المسجل في إخراج بعض المخططات الجهوية للتنمية إلى حيز التنفيذ بسبب عدم استكمال عملية تحويل الاختصاصات التنفيذية والمالية بشكل كامل إلى الجهات.[1]

إن النقل الحقيقي للاختصاصات مع الموارد البشرية المؤهلة هو ضرورة في تفعيل الجهوية المتقدمة وبالتالي تحقيق التنمية الترابية. مع توفير الموارد المالية وخلق سياسة الجبائية على مستوى الترابي تتمشى مع كل منطقة.

- **تمكين الجهات من موارد مالية وضريبية مستقلة**

تعتمد معظم الجهات المغربية بشكل كبير على التحويلات المالية القادمة من ميزانية الدولة، سواء من خلال صندوق التأهيل الاجتماعي أو صندوق التضامن بين الجهات، بينما تبقى قدرتها على تعبئة مواردها الذاتية محدودة. في بعض الجهات، لا تتجاوز الموارد الذاتية نسبة 10% من مجموع الميزانية، وهو ما يضع قيودًا كبيرة على قدرتها في تمويل المشاريع الكبرى دون الرجوع إلى الدولة المركزية. ويُعزى ذلك إلى غياب سلطة ضريبية جهوية مستقلة، وضعف آليات التحصيل الجبائي المحلي، إضافة إلى هيمنة المركز على الموارد المالية الاستراتيجية.[2] هذه النقاط التي ذكرنها ترتبط بالإصلاحات قمنا بتقرحها.

- **الإصلاحات المقترحة وتسريع تفعيل الجهوية المتقدمة**

من أجل تجاوز العراقيل المرتبطة ببطء نقل الصلاحيات وضعف الموارد الذاتية للجهات، يوصي عدد من الفاعلين والباحثين في مجال الحكامة الترابية باعتماد إصلاحات هيكلية تهم ثلاثة محاور أساسية. أولًا، وضع جدول زمني ملزم قانونيًا لعملية نقل الصلاحيات من الوزارات إلى الجهات، مع آليات للمساءلة والتتبع. ثانيًا، إرساء نظام مالي جهوي أكثر استقلالية، يتضمن تمكين الجهات من فرض وتحصيل ضرائب ورسوم محلية وجهوية، بما يتناسب مع خصوصياتها الاقتصادية. ثالثًا، تعزيز قدرات الموارد البشرية بالإدارات الجهوية من خلال برامج تكوين وتأهيل تستجيب لمتطلبات التخطيط الاستراتيجي والتنمية المندمجة. كما يمكن الاستفادة من التجارب المقارنة، مثل النموذج الإسباني الذي نجح في منح الأقاليم سلطات واسعة في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية، أو التجربة الألمانية التي تقوم على نظام مالي فدرالي متوازن يضمن التضامن بين الولايات مع الحفاظ على استقلالية القرار المحلي.[3]

---

[1].-Lamia Zaki. Decentralization in Morocco: Promising Legal Reforms with Uncertain Impact . The website was accessed on: 08/16/2025 at 10:45
https://www.arab-reform.net

[2] – المجلس الأعلى للحسابات، التقرير السنوي برسم سنة 2021، ص. 47.

[3] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية: الحوكمة المحلية والتنمية المندمجة، 2020، ص. 58.

2. اعتماد مقاربة التنمية المندمجة

إن اعتماد مقاربة التنمية المندمجة يعتبر مدخلًا أساسيًا لتفعيل الجهوية المتقدمة، إذ يقتضي الأمر إعداد برامج تنموية تراعي الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لكل جهة، بما يسمح باستثمار مؤهلاتها المحلية. وفي الآن نفسه، لا يمكن فصل التنمية الترابية عن بعد الاستدامة، مما يفرض إدماج البعد البيئي والمائي في التخطيط الترابي لمواجهة تحديات المناخ وندرة الموارد.

- **برامج تنموية تراعي الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لكل جهة**

تُعد التنمية المندمجة ركيزة أساسية لتحقيق العدالة المجالية وتكافؤ الفرص بين مختلف جهات المملكة. ويقتضي هذا النهج صياغة برامج تنموية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لكل جهة، مثل نوعية النسيج الاقتصادي، ومؤشرات سوق الشغل، والبنية السكانية، ومؤهلات الموارد الطبيعية والبشرية.

فعلى سبيل المثال، يختلف التوجه الاستثماري بين جهة طنجة–تطوان–الحسيمة، ذات الطابع الصناعي والانفتاح على المبادلات الدولية، وجهة درعة–تافيلالت التي تركز على الفلاحة الواحية والسياحة البيئية. إن تجاهل هذه الخصوصيات قد يؤدي إلى هدر الموارد وفشل المشاريع التنموية في تحقيق أهدافها.[1]

- **إدماج البعد البيئي والمائي في التخطيط الترابي**

يشكل البعد البيئي والمائي عنصرًا محوريًا في مقاربة التنمية المندمجة، خاصة في ظل التحديات المناخية وندرة الموارد المائية التي يعرفها المغرب. إذ يتطلب التخطيط الترابي المستدام إدماج اعتبارات حماية البيئة، وتدبير الموارد المائية، والوقاية من الكوارث الطبيعية، في كل مرحلة من مراحل إعداد وتنفيذ المشاريع.

وتبرز أهمية ذلك في الجهات الجافة وشبه الجافة مثل جهة الشرق أو جهة كلميم–واد نون، حيث تشكل ندرة المياه عاملاً محددًا لاختيارات الاستثمار الزراعي والصناعي. كما أن المشاريع الكبرى، كالسدود ومحطات تحلية مياه البحر، ينبغي أن تندمج في رؤية جهوية متكاملة تحافظ على التوازن البيئي وتحقق الأمن المائي على المدى الطويل.[2]

- **الإصلاحات المقترحة لتفعيل التنمية المندمجة**

لتعزيز فعالية التنمية المندمجة وضمان استدامتها، يقترح عدد من الخبراء والهيئات الدولية جملة من الإصلاحات التي ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية. أولًا، اعتماد التخطيط الجهوي القائم على المعطيات الدقيقة والتحليل المجالي، بما يسمح بربط الاستثمار بخصوصيات كل جهة واحتياجاتها الفعلية. ثانيًا، وضع إطار قانوني وتنظيمي يلزم بدمج البعد البيئي والمائي في جميع مراحل إعداد المشاريع، مع اعتماد أدوات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي قبل التنفيذ. ثالثًا، تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لضمان شمولية البرامج وتحقيق التكامل بين الجهود. ويمكن للمغرب الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، مثل النموذج

[1] – المندوبية السامية للتخطيط، *التقرير الجهوي حول المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية*، 2021، ص. 34.

[2] – لتوسع أكثر راجع توصيات المنتدى العالمي التاسع للماء . دكار 2022 " تأثير التغيرات المناخية على الموارد المائية بالمغرب وسبل التأقلم" تم الاطلاع على الموقع الالكتروني بتاريخ 13/07/2025 على الساعة 13: 12
https://www.equipement.gov.ma/AR/Actualites/Pages/Actualites.aspx?IdNews=3662

الكندي في إدماج المجتمعات المحلية في التخطيط البيئي، أو التجربة الهولندية في التدبير المندمج للمياه، والتي أثبتت فعاليتها في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية.[1]

3. تعزيز القدرات المحلية

يعتمد نجاح الجهوية المتقدمة وتحقيق العدالة المجالية على تعزيز القدرات المحلية عبر تكوين الموارد البشرية وتطوير أدوات الحكامة والتخطيط الاستراتيجي، بما يرفع من كفاءة تدبير المشاريع التنموية بالجهات والجماعات.

- **تكوين وتأهيل الموارد البشرية في الجماعات والجهات**

يشكل تطوير الموارد البشرية في الجماعات الترابية والجهات أحد المرتكزات الأساسية لإنجاح ورش اللامركزية والجهوية المتقدمة. فضعف القدرات التقنية والإدارية لدى جزء من الموظفين ينعكس سلبًا على جودة التخطيط والتنفيذ وتتبع المشاريع.

ومن ثَمّ، فإن الاستثمار في التكوين المستمر والتأهيل المهني، خصوصًا في مجالات التدبير المالي، الصفقات العمومية، وتكنولوجيا المعلومات، يُعتبر ضرورة ملحّة. كما يمكن اعتماد شراكات مع الجامعات ومراكز البحث لتوفير برامج تدريبية موجهة تراعي احتياجات كل جهة وجماعة على حدة.[2]

- **تطوير أدوات الحكامة والتخطيط الاستراتيجي**

تعتمد فعالية العمل الترابي على وجود آليات حكامة قوية وأدوات تخطيط استراتيجي دقيقة وشفافة. ويشمل ذلك اعتماد أنظمة معلوماتية متكاملة لتدبير الموارد المالية والبشرية، ووضع مؤشرات لقياس الأداء وربطها بالمحاسبة والمساءلة. كما أن تعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين الترابيين، من خلال منصات رقمية وأطر تشاورية منتظمة، يساعد على تحقيق الانسجام بين البرامج القطاعية والمخططات الجهوية.

وتبرز أهمية هذه الأدوات بشكل خاص في المشاريع الكبرى التي تتطلب تنسيقًا متعدد المستويات بين الدولة والجهات والجماعات.[3] هكذا فإن تكوين وتأهيل الموارد البشرية في الجماعات والجهات و تطوير أدوات الحكامة والتخطيط الاستراتيجي يمر عبر الإصلاحات.

- **الإصلاحات المقترحة لتعزيز القدرات المحلية**

من أجل تعزيز القدرات المحلية على نحو مستدام، يُوصى بثلاثة مسارات إصلاحية متكاملة. أولًا، إرساء نظام وطني للتكوين المستمر الإلزامي لموظفي الجماعات والجهات، ممول جزئيًا من ميزانيات هذه الهيئات. ثانيًا، تعميم استعمال المنصات الرقمية والأنظمة المعلوماتية في التسيير، مع ضمان تكوين الفاعلين على استعمالها بكفاءة. ثالثًا، إدماج آليات التخطيط التشاركي التي تضمن انخراط

[1] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقرير التنمية البشرية: البيئة والتنمية المستدامة*، 2020، ص. 62.

[2] – لتوسع اكثر الموضوع راجع تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول الجهوية المتقدمة، الصادر في أكتوبر 2023.

[3] – المجلس الأعلى للحسابات، *التقرير السنوي برسم سنة 2022*، ص. 53.

المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة السياسات الترابية. وتؤكد التجارب المقارنة، مثل التجربة الفنلندية في الإدارة المحلية، أن الاستثمار في رأس المال البشري وتطوير أنظمة الحكامة الحديثة يعدان أساسًا لنجاح أي إصلاح ترابي.[1]

4. إحداث صناديق جهوية للتضامن

تعد إحداث صناديق جهوية للتضامن أداة مركزية لتعزيز العدالة المجالية، إذ تهدف إلى تمويل المشاريع التي تقلص الفوارق بين الجهات وضمان توزيع الموارد العمومية بشكل متوازن وعادل بما يحقق تنمية متكاملة ومستدامة على المستوى الجهوي.

– تمويل مشاريع تقليص الفوارق المجالية

تعتبر الفوارق المجالية بين الجهات إحدى أبرز التحديات التي تواجه التنمية الترابية في المغرب، حيث تتجلى في تفاوتات واضحة على مستوى البنية التحتية، وجودة الخدمات العمومية، وفرص الاستثمار. ويأتي إحداث صناديق جهوية للتضامن كآلية مالية لدعم الجهات الأقل حظًا وتمكينها من تمويل مشاريع مهيكلة في مجالات الصحة، التعليم، الطرق، والماء الصالح للشرب. هذه الصناديق يمكن أن تشكل امتدادًا لصندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات، ولكن مع تعزيز الطابع الجهوي في التسيير لضمان فعالية أكبر في الاستهداف.[2] ولا يمكن تمويل هذه المشاريع دون ضمان العدالة في توزيع الموارد العمومية.

– ضمان العدالة في توزيع الموارد العمومية

لا يقتصر دور الصناديق الجهوية للتضامن على تمويل المشاريع، بل يمتد إلى تحقيق العدالة في توزيع الموارد العمومية بين الجهات. إذ يمكن لهذه الصناديق أن تعتمد على معايير موضوعية لتخصيص الموارد، مثل مؤشر التنمية البشرية، نسبة الفقر، أو الهشاشة المجالية. كما أن شفافية التسيير وإشراك المجتمع المدني في تتبع عمل هذه الصناديق من شأنه أن يعزز الثقة بين المواطنين والمؤسسات، ويضمن أن الأموال المخصصة تصل فعلًا إلى الفئات والمناطق الأكثر حاجة.[3] لتفعيل ذلك يقترح الحديث عن الإصلاحات المقترحة لتفعيل الصناديق الجهوية للتضامن.

- الإصلاحات المقترحة لتفعيل الصناديق الجهوية للتضامن

لتفعيل هذه الآلية بشكل ناجع، يقترح الخبراء ثلاثة توجهات رئيسية. أولًا، وضع إطار قانوني وتنظيمي خاص بالصناديق الجهوية للتضامن يحدد أهدافها ومصادر تمويلها ومعايير صرف أموالها. ثانيًا، توفير موارد مالية قارة من خلال نسب محددة من الضرائب الوطنية أو رسوم خاصة، لضمان استدامة التمويل. ثالثًا، إحداث آليات تقييم ومراقبة مستقلة لضمان الشفافية والمساءلة. ويمكن الاستفادة من التجربة الفرنسية في "صناديق التضامن بين الجماعات المحلية" التي أثبتت فعاليتها في تقليص الفوارق وتحفيز الاستثمار في المناطق الهشة.[4]

---

[1] – البنك الدولي، *تقرير عن إصلاح الإدارة المحلية وتعزيز القدرات*، 2020، ص. 41 .

[2] – وزارة الداخلية، *تقرير حول صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات*، 2021، ص. 15.

[3] – المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، رأي حول العدالة المجالية، 2020، ص. 22.

[4] – منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) ، تقرير حول آليات التضامن المالي بين الجهات، 2019، ص. 37.

5. اعتماد الرقمنة في التدبير

يعزز اعتماد الرقمنة في التدبير فعالية الحكامة الترابية من خلال تتبع المشاريع عبر منصات رقمية مفتوحة للعموم، مما يسهم في قياس الأثر وضمان الشفافية. ويعتبر هذا التوجه أساسًا لتفعيل الإصلاحات وتحقيق إدارة أكثر نجاعة للموارد والمشاريع التنموية.

- **تتبع المشاريع عبر منصات رقمية مفتوحة للعموم**

تشكل الرقمنة إحدى الركائز الأساسية لتطوير حكامة الشأن العام على المستويين الجهوي والمحلي، لما توفره من إمكانيات لتبسيط المساطر، وتحسين الكفاءة، وضمان الشفافية. ويعد إنشاء منصات رقمية خاصة بتتبع المشاريع أداة فعّالة لتمكين المواطنين والفاعلين المحليين من الاطلاع على سير المشاريع الممولة من المال العام، ومراحل تنفيذها، ونسب تقدمها، والمبالغ المصروفة. إن اعتماد هذه المنصات بشكل مفتوح للعموم يسهم في تعزيز مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، والحد من مظاهر الهدر أو سوء التدبير.[1] هكذا، تلعب الرقمنة دورًا مهمًا في تعزيز الحكامة الترابية وتحقيق التدبير الناجع للمجال الترابي، من خلال قياس الأثر وضمان الشفافية.

- **قياس الأثر وضمان الشفافية**

لا تقتصر أهمية الرقمنة على تتبع سير المشاريع، بل تمتد لتشمل تقييم أثرها الفعلي على التنمية المحلية والجهوية. إذ تسمح أدوات التحليل الرقمي بجمع البيانات بشكل دوري وتحويلها إلى مؤشرات كمية ونوعية لقياس مدى تحقيق الأهداف المعلنة. كما أن نشر هذه البيانات على منصات مفتوحة يعزز الثقة بين المواطنين والمؤسسات، ويدعم ثقافة الشفافية والمساءلة. ويمكن لهذه الممارسات أن تساهم في خلق تنافس إيجابي بين الجهات من حيث جودة الإنجاز وفعالية المشاريع.[2] وتبقى الإصلاحات المقترحة مهمة ويمكن تناولها في هذا الصدد.

- **الإصلاحات المقترحة لتفعيل الرقمنة في التدبير**

لضمان نجاح إدماج الرقمنة في العمل الترابي، يُوصى بثلاثة إجراءات رئيسية. أولًا، وضع إطار وطني موحد للمنصات الرقمية يضمن انسجام المعايير بين مختلف الجهات والجماعات. ثانيًا، تأهيل الموارد البشرية على استعمال الأنظمة الرقمية وإدارة البيانات. ثالثًا، ضمان أمن المعلومات وحماية المعطيات الشخصية للمستفيدين والمستخدمين. ويمكن الاستفادة من التجربة الإستونية الرائدة في الإدارة الرقمية، التي مكنت من توفير خدمات عمومية شاملة عبر الإنترنت بكفاءة عالية وشفافية كاملة.[3]

6. تشجيع الاستثمار المحلي

يُعد تشجيع الاستثمار المحلي أحد ركائز التنمية الجهوية، من خلال تبسيط المساطر الإدارية للمستثمرين في المناطق الأقل تنمية وتحفيز القطاع الخاص على إحداث مشاريع وفرص شغل محلية، بما يسهم في تقليص الفوارق المجالية وتعزيز التنمية المستدامة.

- **تبسيط المساطر للمستثمرين في المناطق الأقل تنمية.**

[1] – وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، تقرير حول الإدارة الرقمية بالمغرب، 2022، ص. 18.
[2] – البنك الدولي، الحوكمة الرقمية والتنمية المستدامة، 2021، ص. 44.
[3] – منظمة الأمم المتحدة، تقرير الحكومة الإلكترونية، 2022، ص. 76.

تعتبر المناطق الهشة والأقل نموًا في المغرب بحاجة إلى سياسات استثمارية تمييزية تستهدف تحفيز رؤوس الأموال على التوجه نحوها. ويُعد تبسيط المساطر الإدارية للمستثمرين أحد أهم هذه السياسات، من خلال تقليص آجال دراسة الملفات، واعتماد الشباك الوحيد للاستثمار، وإلغاء التعقيدات الإجرائية غير المبررة. كما أن توفير المواكبة التقنية والقانونية للمستثمرين في هذه المناطق يسهم في خلق بيئة جاذبة لرؤوس الأموال، ويساعد على كسر الحلقة المفرغة من التهميش وضعف النشاط الاقتصادي.[1] مع تحقيق المتابعة الدقيقة للمشاريع ذات الجاذبية، والتي وفرت فرص شغل كبيرة وحظيت بإشادة وطنية من قبل الجهات المعنية. بما يضمن تحفيز القطاع الخاص على خلق مشاريع وفرص شغل محلية.

- **تحفيز القطاع الخاص على خلق مشاريع وفرص شغل محلية.**

إلى جانب تبسيط المساطر، يبقى من الضروري وضع حوافز مالية وضريبية للقطاع الخاص مقابل الاستثمار في المناطق ذات الأولوية. وتشمل هذه الحوافز تخفيضات ضريبية، منح استثمار، وتسهيلات في الولوج إلى العقار الموجه للاستثمار. كما أن توجيه القطاع الخاص نحو قطاعات مستدامة كالفلاحة العصرية، السياحة البيئية، والصناعات التحويلية، يمكن أن يسهم في خلق فرص شغل قارة وتحسين مستوى عيش الساكنة المحلية.[2] لا بد من أن تحفز هذه الإصلاحات المستثمرين على اتخاذ خطوات إيجابية للاستثمار، مع توفير الدولة لضمانات قوية ومتابعة دقيقة لهذه المشاريع.

7 . تفعيل مبدأ التعاقد بين الدولة والجهات والقطاع الخاص

إن تفعيل مبدأ التعاقد بين الدولة والجهات والقطاع الخاص يعد آلية فعّالة لضمان وضوح الأهداف والتمويل والآجال، مع اعتماد آليات تقييم دقيقة لنجاعة تنفيذ البرامج التنموية وتحقيق النتائج المرجوة.

- **برامج تعاقدية تحدد الأهداف، التمويل، والآجال**

يعد مبدأ التعاقد أداة فعّالة لضمان التزام جميع الأطراف المعنية بالتنمية الترابية، حيث يتم من خلاله تحديد الأهداف الاستراتيجية، الموارد المالية المخصصة، والآجال الزمنية للتنفيذ، بشكل واضح ومتفق عليه مسبقًا. وتتيح هذه الآلية الحد من التشتت في المبادرات التنموية وضمان تكاملها، خصوصًا في المشاريع الكبرى متعددة الفاعلين.[3] بالتالي فإن التزام كل الاطراف بالتنمية الترابية سيحقق الأهداف المرجوة والتي ستخضع مستقبلا إلى آليات تقييم واضحة.

- **آليات تقييم واضحة**

تكتسب البرامج التعاقدية فعاليتها الحقيقية عند اقترانها بآليات تقييم موضوعية وشفافة، تقوم على مؤشرات أداء محددة مسبقًا، وتقارير دورية لتتبع التقدم المحرز. كما أن نشر نتائج التقييم أمام العموم يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة، ويتيح تصحيح مسار

[1] – الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، *دليل الاستثمار في المغرب*، 2022، ص. 12.

[2] – وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي، 2021، ص. 88.

[3] – لتوسع أكثر راجع تقرير الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بعنوان "العقود بين مستويات الحكومة: أداة للجهوية المتقدمة في المغرب"، الذي نُشر في مايو 2023.

المشاريع عند الضرورة. ويمكن الاستفادة في هذا المجال من التجربة الفرنسية في "العقود الخماسية للتنمية الجهوية" التي تضع إطارًا واضحًا للتعاون بين الدولة والأقاليم والقطاع الخاص.[1]

ونستنتج في ختام المحور، أن مداخل تحقيق العدالة المجالية والتنمية الترابية في المغرب في أفق سنة 2030، تتطلب تكاملاً بين الإصلاحات القانونية، تعزيز القدرات المحلية، تبني الرقمنة في التدبير، وتطوير آليات تمويل مبتكرة، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار المحلي واستدامة الشراكات بين الدولة والجهات والقطاع الخاص. إن اعتماد هذه المداخل بشكل فعّال سيُسهم في تقليص الفوارق المجالية، ضمان تكافؤ الفرص في الاستثمار، وتعزيز التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، بما يتوافق مع التزامات المغرب الدستورية والدولية في أفق سنة 2030.

خاتمة:

في الختام هذا الموضوع، يتضح أن موضوع "العدالة المجالية والتنمية الترابية في المغرب: التحديات والآفاق نحو سنة 2030" يشكل ركيزتين أساسيتين لضمان تنمية شاملة ومستدامة في البلاد، غير أن مسار تحقيقهما لا يزال يواجه عدة تحديات هيكلية وتنظيمية، سواء على مستوى توزيع الموارد أو كفاءة التدبير الجهوي والمحلي. ورغم الإصلاحات الدستورية والقانونية، وبرامج التعاقد بين الدولة والجهات، يبقى التنفيذ على أرض الواقع بطيئًا، مما يستدعي تعزيز القدرات المحلية، وتطوير آليات الرقمنة، وإرساء آليات تمويل مبتكرة، وتشجيع الاستثمار المحلي لضمان مشاركة جميع الأطراف في تحقيق أهداف التنمية.

إن مواجهة هذه التحديات ليست مجرد خيار تقني أو إداري، بل هي مسؤولية وطنية جماعية تتطلب تضافر جهود الدولة والجهات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بهدف تحقيق تنمية عادلة ومتوازنة تتوافق مع الالتزامات الدستورية والدولية للمغرب في مجال حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، بما يضمن استفادة كل فرد ومجتمع من فرص التنمية، وتقليص الفوارق بين الجهات بشكل ملموس قبل حلول عام 2030.

[1] – منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، آليات التعاقد بين الدولة والمستويات الترابية، 2018، ص. 55.

لائحة المراجع المعتمدة:

✓ **الكتب والمراجع العلمية:**

- Béhar, D., & Estèbe, P. (2019). *La France des territoires: défis et promesses.* Paris: Presses de Sciences Po.
- Julien, C.-A. (2012). *Le Maroc face aux impérialismes 1415-1956.* Paris: La Découverte.
- Kuisel, R. (1981). *Capitalism and the State in Modern France.* Cambridge: Cambridge University Press.
- Lamia, Z. (2005). *Le gouvernement urbain au Maroc.* Paris: Karthala.
- Najem, T. (2011). *Morocco: Development and Transition in North Africa.* London: Routledge.

✓ **المقالات والدوريات:**

- Cole, A. (2006). Decentralization in France: Central Steering, Capacity Building and Identity Construction. *French Politics.*
- Houdret, A., & Harnisch, A. (2017). Advanced Regionalization in Morocco: Between Political Will and Structural Constraints. *Al Molahid Journal*, 15–17.

✓ **التقارير الرسمية المغربية:**

- *المندوبية السامية للتخطيط. (2006). 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025.*
- *المندوبية السامية للتخطيط. (2021). التقرير الجهوي حول المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.*
- *المندوبية السامية للتخطيط. (2022). التقرير الوطني حول التنمية البشرية.*
- *وزارة الداخلية. (2021). تقرير حول صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات.*
- *وزارة التجهيز والماء. (2023). التقرير السنوي حول الموارد المائية.*
- *وزارة الصحة والحماية الاجتماعية. (2022). التقرير الصحي السنوي.*
- *وزارة الاقتصاد والمالية. (2021). التقرير الاقتصادي والمالي.*
- *وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة. (2022). تقرير حول الإدارة الرقمية بالمغرب.*
- *المجلس الأعلى للحسابات. (2015). تقرير حول الجبايات المحلية.*

- المجلس الأعلى للحسابات. (2020). تقرير حول مالية الجماعات الترابية.
- المجلس الأعلى للحسابات. (2021). التقرير السنوي.
- المجلس الأعلى للحسابات. (2022). التقرير السنوي.
- المجلس الأعلى للحسابات. (2024). التقرير السنوي.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2013). المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: تحليل وتوصيات.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2020). رأي حول العدالة المجالية.

✓ **المصادر الدولية والتقارير الأممية:**

- *United Nations. (2015, September). Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development. New York: UN.*
- *United Nations Development Programme (UNDP). (2020). Human Development Report: Governance and Integrated Development.*
- *United Nations Development Programme (UNDP). (2021). Human Development Report Morocco.*
- *United Nations Environment Programme (UNEP). (2019). State of the Environment in Morocco. Nairobi: UNEP.*
- *OECD. (2019). Mechanisms for Financial Solidarity among Regions.*
- *OECD. (2023, May). Contracts between levels of government: A tool for advanced regionalization in Morocco.*
- *World Bank. (1995). Morocco: From Structural Adjustment to Sustainable Growth. Washington, DC.*
- *World Bank. (2020). Urban Development in Morocco: Challenges and Opportunities.*
- *World Bank. (2021). Digital Governance and Sustainable Development.*
- *UN Water. (2022). Ninth World Water Forum Recommendations: Climate Change Impacts on Water Resources in Morocco.*

✓ **الظهائر والقوانين:**

- *ظهير شريف رقم 1.11.91، بتنفيذ نص دستور المملكة المغربية، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، 30 يوليو 2011.*
- *ظهير شريف رقم 1.15.83، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، الجريدة الرسمية عدد 6380، 23 يوليو 2015.*
- *Loi n° 82-213 du 2 mars 1982 relative aux droits et libertés des communes, départements et régions.*

✓ **المواقع الإلكترونية:**

- *Lamia Zaki. Decentralization in Morocco: Promising Legal Reforms with Uncertain Impact. Arab Reform Initiative. Accessed August 16, 2025.*
- *https://www.arab-reform.net*
- *وزارة التجهيز والماء .تأثير التغيرات المناخية على الموارد المائية بالمغرب وسبل التأقلم. Accessed July 13, 2025. https://www.equipement.gov.ma/AR/Actualites/Pages/Actualites.aspx?IdNews=3662*

سادساً:

الأدب والنقد

الاتجاه الشكلاني في تحليل الخطاب السردي

فلاديمير بروب نموذجا

د. منير محقق
كاتب وناقد وباحث أكاديمي مغربي
المملكة المغربية

الملخص:

يهدف هذا **البحث** إلى مقاربة **الاتجاه الشكلاني** في **تحليل الخطاب الأدبي**، بالتركيز على نموذج **فلاديمير بروب** الذي يُعد من أبرز منظّري السرد في القرن العشرين. ينطلق العمل من فرضية مركزية مفادها أن **الخطاب السردي**، مهما تنوعت تجلياته الثقافية والجمالية، يخضع **لبنى ثابتة** يمكن رصدها وتحليلها وفق منهج وصفي علمي. في هذا الإطار، يُبرز البحث إسهام **بروب** من خلال كتابه المرجعي **"مورفولوجيا الحكاية" (1928)**، حيث اقترح تصنيفًا **وظيفيًا للحكاية العجيبية** يقوم على **31 وظيفة** سردية و**سبعة أدوار** أساسية للشخصيات، بما يتيح تجاوز المقاربة الانطباعية إلى بناء علم للسرد قائم على قواعد دقيقة.

كما يتناول البحث الصلة بين **الشكلانية الروسية** وميلها إلى تفكيك النصوص إلى وحدات بنيوية قابلة للتحليل، وبين تطور الدراسات السردية لاحقًا، خاصة مع **غريماس** و**تودوروف** و**جيرار جنيت** الذين وجدوا في عمل **بروب** مرجعًا تأسيسيًا. ويبيّن أن القيمة المعرفية **لمشروع بروب** لا تكمن فقط في تقديم أداة منهجية لتحليل **الخطاب الحكائي**، بل أيضًا في فتح آفاق للتفكير في علاقة البنية السردية **بالثقافة والتمثلات الذهنية الجمعية**.

وبذلك، يخلص البحث إلى أن **الاتجاه الشكلاني**، ممثلاً في **نموذج بروب**، قد أسّس لمسار جديد في **النقد الأدبي** يقوم على مقاربة **علمية** للخطاب السردي، مما جعله مرجعًا لا غنى عنه في دراسات الأدب الشعبي والحديث على السواء.

الكلمات المفتاحية: الاتجاه الشكلاني . تحليل الخطاب . فلاديمير بروب . مورفولوجيا الحكاية . الوظائف السردية . السيميائيات الثقافية

المسار النظري لتحليل الخطاب السردي

مقدمة

توجت الدراسة الأدبية في **القرن العشرين** بنقلة نوعية أخرجت النقد من دائرة الانطباعات وأحكام القيمة، فأصبح النقد تعبيرا عن موقف كلي متكامل مبني على دعائم خاصة، في النظر للفن عموما والأدب خصوصا. فمن النقاد من استند للتاريخ في دراسته للأدب، وهناك من اعتمد على علم النفس كما فعل فرويد، ومنهم من اعتبر أن الأدب ما هو إلا انعكاس واضح للمجتمع. في مقابل ذلك نجد **الشكلانية الروسية** أو **الشكلانيون الروس** أو **المورفولوجيين**، الذين انبثقوا في العقد الثاني من القرن العشرين، بواسطة جماعتين، حلقة موسكو اللغوية وجمعية دراسة اللغة الشعرية. وقد كانوا بمثابة ردة فعل عنيفة، على المناهج النقدية التي كانت مسيطرة على النقد لمدة من الزمن، خاصة المناهج النفسية، والاجتماعية، والتاريخية، لكونهم **الشكلانيون الروس** رفضوا اعتبار النص الأدبي انعكاسا للواقع، أو مرآة لصاحبه، أو تعبيرا عن مبدعه. بل رأوا أن النص **تنظيم خاص للغة**، له أدواته وإجراءاته وقوانينه. ونظروا **للمضمون** بوصفه انفعالات وأفكار وواقع بوجه عام. حيث سنسعى وسنحاول العمل على إبراز مفاهيمهم التي نادوا بها والاشتغال عليها لمعرفة مدى إمكانية تطبيقها على **النصوص السردية** قصد الإجابة على مجموعة من الأسئلة من قبيل: كيف نظر **الشكلانيون** الروس للنص **الحكائي**؟ وما هي المفاهيم التي جاءوا بها لدعم أطروحاتهم؟ وإلى أي حد يمكن تطبيق هذه المفاهيم على نصوص **الحكاية الشعبية المغربية** من خلال المتن الحكائي المتضمن في كتاب "أجمل حكايات الفلكلور المغربي، لمؤلفه يسري شاكر"؟

الشكلانيون الروس

كانت منطلقات هذا الاتجاه مرتبطة بالبحث في الأسس التي يمكن الاعتماد عليها في دراسة الأدب دراسة علمية، فناقشوا قضية **الشكل** والمحتوى والفرق بين اللغة الشعرية واللغة اليومية. ثم انتقلوا بعد ذلك إلى دراسة النصوص دراسة تطبيقية واستمر عملهم خلال الفترة الممتدة من **1914** إلى **1930**. وقد أطلق اسم **الشكلانيين** على هذا الاتجاه من قبل خصومه، لأنهم ركزوا على **الشكل** و**البناء**، وأهملوا جانب **الدلالة**، خصوصا وأن الاتجاه الذي ساد قبل ذلك ارتبط بدراسة المضامين، وقد كان المنهج الاجتماعي والواقعي مثلا بارزا على ذلك. في مقابل هذه التسمية أطلق **الشكلانيون** على أنفسهم مصطلح: المورفولوجيين؛ وهو مصطلح مستمد من علم النباتات والذي يعني دراسة الأجزاء المكونة للنبتة، أي **القيام بدراسة بنيتها**، كما أن المصطلح **يعني دراسة الأشكال**.

ويعرف **تشوفسكي** هذا الاتجاه بقوله: "إن **الشكلانية** هي الرجوع إلى المهارة في الصنعة، ومعنى ذلك أن جوهر عمل **الشكلانيين** هو التركيز على العمل الأدبي مع الإلحاح على استقلالية الدراسة الأدبية.

وقد كانت قيمة ما قدمه **الشكلانيون** الروس في مجال **السرد** جلية في المفاهيم والإجراءات فقد ميز "**توماشوفسكي**" في الخطاب السردي بين مستويين: **المتن الحكائي والمبنى الحكائي**، بحيث لهما خصوبة إجرائية قوية.

– **المتن الحكائي** fable: **مجموع الأحداث المرتبطة فيما بينها، التي يطلعنا عليها العمل. وقد تعرض تلك الأحداث بطريقة عملية، تبعا لترتيبها الطبيعي، أي نظامها الكرونولوجي والسببي. بغض النظر عن طبيعة ورودها في العمل** [1]. **فالمتن الحكائي** إذا يرتبط بالوقائع والأحداث اليومية كما يفترض وقوعها.

– أما **المبنى الحكائي** sujet : فيعني التجلي الكتابي أو الشفهي المروي لعناصر المتن الحكائي، مما يجعله منتجا لغويا صرفا.

وهكذا نستنتج أن هناك إذن اختلاف بين المستويين:

فالنص السردي مكون من مجموعة من العناصر الموضوعاتية، وهذه العناصر تأخذ طابع الخطية في المتن الحكائي، لكنها تتخلى عن هذا المبدأ في **المبنى الحكائي**. لأن حكيها سيعرض دون اعتبار سببي أو زمني خطي، ومعنى ذلك أن **المبنى الحكائي** يؤسس لعالم متخيل وأن **زمن الحكاية**(الواقع) لا يمكن أن يماثل **زمن الخطاب** وأن وجود شخصيتين فقط يقود بالضرورة إلى تكسير المتن الحكائي.

وهكذا يكون **توماشفسكي** قد أقام تمييزا رائدا بين **المتن الحكائي والمبنى الحكائي**، حيث أصبح على سيره تتبع اشتغال الزمن ضمن المحكي، وعلى هذا الأساس يمكن للمتن الحكائي " **أن يعرض بطريقة عملية، حسب النظام الطبيعي، بمعنى النظام الوقتي والسببي للأحداث، وباستقلال عن الطريقة التي نظمت بها تلك الأحداث، في مقابل المبنى الحكائي الذي يتألف من نفس الأحداث، بيد أنه يراعي نظام ظهورها في العمل**"[2].

خلاصة أولية:

أ . بظهور **الشكلانيين** الروس تكون **السرديات الحديثة** قد أعلنت ميلادها.

ب . كان للشكلانيين الروس الفضل في تقديم **مفاهيم إجرائية** أساسية ستصبح إرثا يتداوله محللوا **الخطاب السردي** مثلما هو الحال مع مفهومي **المتن الحكائي** و**المبنى الحكائي**.

ج . قدم **الشكلانيون** الروس الأساس النظري لما يمكن تسميته "**بالسرديات المغلقة**"، وهي سرديات حصرت اهتمامها في المبنى الحكائي.

وهكذا فقد درس **فلاديمير بروب الحكايات الشعبية** الروسية فاختار متنا حكائيا من مائة حكاية وأصدر كتابه "مورفولوجية الخرافة والحكاية العجيبة"[3] سنة 1928م. وكان هدفه من هذه الدراسة، هو بلورة مشروع، يهتم بالبحث عن بنية مفترضة للخرافة [4] بشكل خاص، وللمحكي بصفة عامة، بغية تحديد الثوابت والمتغيرات في هذه **الحكايات** من أجل نمذجة نمطية قادرة على التعميم.

---

[1] –Voir B. Tomachevsky، Thématique، in Théorie de la littérature textes des formalistes russes، tr , T. Todorov, Paris, éd. Seuil, 1996, p.p.276.268

[2] . توماشفسكي، نظرية الأغراض، ضمن نصوص الشكلانيين الروس، ص.180.

[3] - فلاديمير بروب، مورفولوجيا الخرافة، ترجمة إبراهيم الخطيب، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، ط1، 1986م، ص27–30.

[4] - منصوري مصطفى، سرديات جيرار جينيت، في النقد العربي الحديث، رؤية، ص.97.

وينطلق **بروب** في سبيل دراسة القواعد **الشكلية** للخرافة الروسية، من مجموعة من الأهداف تعد في الأصل قوام ما سماه **الدراسة المورفولوجية** [1]، ووسيلته تجاوز المقاربات الخارجية، أي التخلي عن المقاربات التي كانت تدرس **السرد** اعتمادا على علوم أخرى مثل: التاريخ، وعلم النفس وعلم الاجتماع، والتركيز على المعطيات الداخلية أي على **بنية الحكاية**.

التعريف بكتاب "مورفولوجيا الحكاية الشعبية لفلاديمير بروب

ارتأينا أن نعرف بكتاب "**مورفولوجيا الحكاية الشعبية لفلاديمير بروب**، من الناحية العلمية، ثم إبراز أهميته في مجال **الدراسات الأدبية**، خاصة أن معظم الدارسين يعتبرونه نقلة جديدة في مجال تحليل النصوص الأدبية عامة، و**النص الحكائي** خاصة. وهو كتاب معروف على الصعيد العالمي، حيث نال إعجاب الجميع فيما يخص **الدراسات الفلكلورية**، مما دفع إلى ترجمته لمختلف اللغات العالمية .

ففي الوقت الذي هيمنت فيه المناهج القديمة على تحليل النصوص الأدبية، وذلك بدراستها للنص الأدبي من الخارج، محاولة إبراز العلاقة التي تربط العمل الأدبي بذات المبدع من جهة، ثم البيئة التي أنتج فيها من جهة أخرى؛ ويدخل في هذا الإطار مجموع العوامل والمؤثرات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وفي وقت كانت فيه الدراسات التي تهتم **بالحكاية** باعتمادها على ما هو متغير في **البنية الحكائية**، أي إلى: حكايات عجائب، حكايات عادات وتقاليد، حكايات حيوانات. وأمام هذه الوضعية التي كانت تعيشها النصوص الأدبية عامة، والنصوص الحكائية خاصة، ظهر تيار جديد ثار على المناهج القديمة، وقدم منهجا جديدا في التحليل، إنها المدرسة الشكلانية التي انطلقت من الإيمان بكفاءة المنتج الأدبي في حد ذاته، واعتبرته أساس التحليل، دون اللجوء إلى الظروف الخارجية التي أدت إلى إنتاجه، ثم رفضت الاستعانة بالعلوم المجاورة من علم نفس، وعلم اجتماع، وغيرها في التحليل، بل إنها اعتبرتها مجرد عوائق تقف أمام المحلل للنص الأدبي، وفي هذا الإطار نجد **ياكبسون** يحدد المنهج الشكلي في قوله: "إن هدف علم الأدب ليس هو الأدب في عمومه، وإنما في أدبيته: أي تلك العناصر المحددة التي تجعل منه عملا أدبيا". وبالإضافة إلى ذلك فقد اعتبرت المنتج سوى عنصرا من الدلالة المتكاملة في الترتيب الفني، ورفضت أن تكون هناك علاقة بين الأدب والمجتمع، خصوصا في مجال الحكاية .

وقد كان **فلاديمير بروب** رائدا من رواد هذه الحركة الجديدة، خصوصا في مجال **الحكاية الشعبية**، حيث رفض التصنيفات التي كانت تصنف إليها **الحكاية الشعبية**، ففكر في منهج جديد يعطي لعمله هذا صبغة علمية. وهكذا نجده يستعير المنهج الخاص بعلم النبات، فدرس **الحكاية** انطلاقا من **الوحدات البنيوية** التي تتعلق منها. وهو بهذا يقوم بنفس العمل الذي قام به **دي سوسير** وغيره من اللسانيين في مجال اللسانيات، عندما حددوا مستويات الجملة الصوتية والتركيبة والدلالية. غير أن **بروب** عمل على مجال أوسع وهو النص، وفي هذا الإطار نجد **بارت** الذي يحدد العلاقة بين الجملة والنص، وذلك في قوله: "إن القصة تشارك الجملة من حيث هي مجموعة من الجمل، وهي تظهر عند القراءة كإرسالية لها وحداتها ولها قواعدها. إذن فقد نظر **بروب** إلى النص الأدبي على أساس أنه مجموعة من الجمل؛ حيث تجدر الإشارة إلى أن بروب انطلق من مسلمتين اثنتين:

[1] - يقصد بالدراسة المورفولوجية وصف الخرافات وفقا لمكوناتها الجزئية وعلاقة تلك الأجزاء بعضها ببعض ثم علاقتها بمجموع الخرافة. وواضح أن المصطلح مستعار من علم النبات حيث تتم من خلاله دراسة الأجزاء المكونة للنبات.

أولا: الاعتماد في منهجه على نموذج حكائي روسي موروث، حيث جمع ما يناهز المائة حكاية مستقيا منها ما دعاه بالمثال الوظائفي الذي يعني به عمل الفاعل معرفا من حيث معناه في سير الحكاية [1].

ثانيا: الاشتغال على دراسة الحكاية الخرافية، مركزا على الشكل دون المحتوى، مفرقا بين أفعال الشخوص من جهة والشخوص التي تقوم بهذا الفعل من جهة أخرى.

وبذلك يرى ستروس أن **بروب** عزل **الحكايات** الخرافية عن دراسة الأساطير وأعطاها أولوية كبرى، بالرغم من وجود علاقة وطيدة بينهما، وفي ضوء ذلك يقول فلاديمير بروب: "**إننا سنعمل على مقارنة الأبنية الحكائية لهذه الخرافات فيما بينها ولأجل ذلك في البدء الأجزاء المكونة لها، متتبعين مناهج متميزة وبعد ذلك سنقوم بمقارنة الخرافات وفق أجزائها المكونة، وتتكون نتيجة هذا العمل مورفولوجيا، أي وصفا للخرافات حسب أجزائها المكونة، وللعلاقات فيما بينها وبين المجموع**[2]"، وهذا كله لإبراز التشابه والاختلاف عبر حقب زمنية، بغية التحقيق و البحث عن التطورات التي مر بها النص الأدبي.

ويعتبر **فلاديمير بروب** الوحيد الذي عمق دراسة **الشكل الحكائي** بحيث عمل على استخراج **البنية الحكائية**، فبالنسبة إلى ما يسميه **فلاديمير بروب** الحكاية العجيبة، تبدو "**بنيتها مركبة معقدة التركيب وذات بنية علائقية متشابكة يتم الكشف عن اليات الرابط التي تربط فيما بينها، عن طريق التفكيك واستنباط تلك العلاقات والوظائف التي تؤديها في سياق قصصي معين**"[3].

وقد كان هدفه الأساسي هو كشف خصائص "**الحكاية العجيبة**" كنوع حكائي للوصول في نهاية المطاف إلى تفسير تاريخي لتماثلها. فبحث عن العناصر **الثابتة**، وهي العناصر الموجودة دائما، حتى ولو انتقل الباحث من موضوع إلى آخر، كما أبرز أن تناسب وتجانس هذه العناصر الثابتة في التأليف الحكائي هو الذي يميز **بنية حكايات العجائب**.

وعندما حاول تحليل **الحكاية** إلى مجموعة من **الوحدات البنيوية**، لاحظ وجود نوعين من الوحدات: وحدات ثابتة وأخرى متغيرة. ثم حاول إقامة تمييز بينهما، وهو يطابق التمييز الذي أقامه **بارت** بين وحدات القصة، حين وجد وحدات توزيعية وهي ما أطلق عليها الوظائف الأساسية وأخرى تكميلية أي الوظائف الثانوية.

وقد قدم لنا **فلاديمير بروب** في كتابه نموذجين بنيويين: الأول مفصل والثاني موجز؛ أما الأول فخلاله قدم لنا الوظائف الواحد والثلاثين، التي تشتمل عليها الحكاية، باعتبار أن هذه الأخيرة لها أصولها التي تقوم عليها وقوانينها التي تسير فيها[4] وهي كالتالي:

1. الابتعاد؛
2. الحظر (المنع)؛
3. مخالفة الحظر؛

---

[1] . فلاديمير بروب، مورفولوجيا الخرافة، ص. ص8-9

[2] . فلاديمير بروب، مورفولوجيا الخرافة، ترجمة إبراهيم الخطيب، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، ط1، 1986م، ص27-30.

[3] - فلاديمير بروب، مورفولوجيا الخرافة، ترجمة إبراهيم الخطيب، الشركة المغربية للناشرين المتحدين ،ط1، 1986م، المقدمة، ص.9.

[4] - بنية الحكاية في البخلاء للجاحظ (دراسة في ضوء منهجي بروب وغريماس)، عدي عدنان محمد ، دار الكتب الحديثة ودار نيبور، الأردن، العراق،، ط1. 2011. ص9.

4 . التحري أو البحث؛

5 . الإخبار؛

6 . المكيدة؛

7 . التواطؤ؛

8 . الفعل السيء (الضرر) أو النقص؛

9 . التوسط؛

10 . بداية العمل المضاد؛

11 . الرحيل؛

12 . وظيفة الواهب الأولى؛

13 . رد فعل البطل؛

14 . تسليم الشيء السحري؛

15 . تنقل البطل عبر المكان؛

16 . الصراع ضد المعتدي؛

17 . علامة البطل؛

18 . الفوز على المعتدي؛

19 . إصلاح الفعل السيء أو النقص؛

20 . عودة البطل؛

21 . المطاردة؛

22 . النجدة؛

23 . الوصول غير المنتظر؛

24 . ادعاءات البطل الزائف الكاذبة؛

25 . المهمة الصعبة؛

26 . التعرف على البطل؛

27 . كشف البطل الزائف؛

28 . تحول الشكل؛

29 . القصاص؛

30 . الزواج (المكافأة).

إن مجموع هذه **الوظائف**، يشكل الركيزة الأساسية **لنموذجه البنيوي التفصيلي**. إلا أنه قدم أيضا نموذجا يطبعه الإيجاز، وذلك عندما لاحظ أن هناك علاقة منطقية تتحكم في توالي **الوظائف**، فكل وظيفة تستدعي وظيفة أخرى، وهكذا توصل إلى أن الوظائف تتجمع في **ثنائيات** كالحظر ومخالفة الحظر، الصراع والفوز... الخ.

وأن هناك وظائف أخرى تلتقي في مجموعات أكبر. لذلك نجده في نموذجه الموجز يقدم سبع مجالات. حيث كل مجال يشمل عددا من الوظائف، وهذه المجالات السبع هي كالتالي:

1 – مجال عمل المعتدي أو الشرير، ويشتمل على الوظائف التالية:

– الفعل السيئ (الضرر)؛

– الصراع الناشئ ضد البطل؛

– المطاردة.

2 – مجال عمل الواهب، ويشمل الاعداد لتسليم الشيء السحري وحصول البطل عليه.

3 – مجال عمل المساعد، ويتضمن الوظائف التالية:

– تنقل البطل مكانيا؛

– إصلاح الضرر؛

– النجدة خلال المطاردة؛

– تحولات البطل.

4 – مجال متعلق بعمل الأميرة أو الشخصية التي يجري البحث عنها، وأبوها. ويضم الوظائف التالية :

– تكرار المهام الصعبة؛

– وضع العلامات المميز؛

– اكتشاف البطل الزائف.

التعرف على البطل الحقيقي.

– معاقبة المعتدي؛

– الزواج.

5 – مجال عمل الحاكم أو الآمر، الذي يقوم بإرسال البطل في اللحظة الحرجة الانتقالية.

6 – مجال عمل البطل ويتضمن الوظائف التالية:

– الرحيل للبحث؛

– رد الفعل أمام متطلبات الواهب.

– الزواج.

7– مجال عمل البطل الزائف، ويشمل الوظائف التالية :

– الرحيل للبحث؛

– رد الفعل أمام متطلبات الواهب؛

– وظيفته الأساسية هي: مقاصده الخادعة.

نستخلص من هذا النموذج الموجز ثلاثة احتمالات:

أ – قيام شخصية واحدة بمجال عمل واحد؛

ب – قيام شخصية واحدة بمجالات عمل متعددة؛

ج – قيام عدة شخصيات بالاشتراك في مجال عمل واحد.

وبعد تسليط هذه الأضواء على كتاب "**مورفولوجيا الحكاية الشعبية**" مبينة الإطار العام، الذي يسير وفقه هذا النموذج، ثم القيمة العلمية المتمثلة في المنهج الذي تبناه بروب في تحاليله، متجاوزا بذلك أعمال سابقيه، وحتى معاصريه. نكون قد أعطينا صورة مقتضبة عن **المنهج الشكلاني** وعن الكتاب ككل.

خلاصة

لعلّ من أهم النتائج التي توصل إليها **فلاديمير بروب** ما يلي:

أ –توصل **فلاديمير بروب** إلى ما مفاده أن **الحكايات** تتضمن عناصر ثابتة، وأخرى متحولة.

ب –العناصر الثابتة في كل الحكايات هي: الأعمال و**الوظائف** المنجزة من قبل الشخصيات، والعناصر المتحولة هي :أسماء الشخصيات وأوصافهم. (بطل–أمير–شرير...)؛

ج –الوظائف في الحكايات محدودة والشخصيات غير محدودة.

ح–تتابع **الوظائف** في جميع الخرافات واحد، وأن غياب بعضها لا يغير من نظام التتابع.

خ–كل **الحكايات** تنتمي فيما يتصل نسبيتها إلى النمط نفسه. [1]

[1] – فلاديمير بروب، مورفولوجيا الخرافة، ص.33.

د-كل **الخرافات** تصدر عن بنية واحدة، وإن تباينت أشكال تحققها.

لذلك سيتم التركيز على **الوظائف**، ووفق هذا التصور تصبح الوظيفة fonctionحسب **بروب** "**فعل الشخصية قد حدد من وجهة نظر دلالته في سيرورة الحبكة**"[1] مادامت الشخصيات، لا يهتم بها، إلا من خلال أفعالها التي تنحصر في الوظائف التي حددها سلفا، وكما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا فقد حصرها **بروب** في واحد وثلاثين وظيفة تنجز من طرف سبع شخصيات [2] والتي سيعمل **غريماس** فيما بعد على تطويرها وهي المعتدي (الشرير)، والمانع (الواهب)، والمساعد، والأميرة، والمرسل، والبطل، والبطل الزائف [3].

هذه الشخصيات تنجز وظائف بل إن تسميتها تسمية **وظيفية** باستثناء الأميرة. هناك إذن وظائف تنجزها شخصيات وما ينجز يسمى "**دوائر الأعمال**" فهناك: دائرة أعمال المعتدي ودائرة أعمال

المساعد... وبناء على ما سبق يعرف "**بروب**" **الحكاية** بأنها: "**متتالية من الأعمال والوظائف**"؛ وتكمن أهمية دراسة **بروب** أنها عملت على نمذجة وصورنة خصائص نظرية **للحكاية**، حيث تظهر لنا أهمية

منهجه، من خلال إدخاله النسقية في عملية الوصف، والاعتماد على مفهوم إجرائي هو مفهوم الوظيفة، باعتبارها فعل لشخصية ما، حيث قام بفصل الفعل بعد تجريده من الشخص الذي يقوم به [4].

وقد اعتبر **الشكلانيون** الروس الصنعة في العمل **السردي** أهم من **المضمون** نفسه وقدموا مفاهيم مفسرة أهمها:

أ- مفهوم **المتن الحكائي** الذي يعني الوقائع والأحداث كما يفترض أنها جرت في الواقع.

ب- **المبنى الحكائي**: يقصد به نظام ظهور الأحداث في الحكي ذاته.

استنتاج

يقود هذا الفهم إلى الحديث عن **الزمن السردي**، فالحكاية كما وقعت في الأصل ذات بنية زمنية معينة. وهذه البنية لا يمكنها أن تتكرر بالصيغة ذاتها في **المبنى الحكائي** الذي يعيد تشكيلها وفق منطق خاص.

ج -**مفهوم الوظيفة**: يقصد به البنية المجردة والنظرية التي تحتوي مجموع الحكايات وتخضع لقانون واحد وقد حصرت في واحد وثلاثين وظيفة حيث تنجزها سبع شخصيات .

د-مفهوم الأعمال: يقصد به ما تنجزه الشخصيات من أعمال ومواقف مثل وظيفة الاعتداء والهبة والمساعدة والبطولة والبطولة الزائفة.

خاتمة

---

[2] – نفس المرجع، ص.35.

[3] – منصوري مصطفى، سرديات جيرار جينيت في النقد العربي الحديث، رؤية، ص.100.

[4] – فلاديمير بروب، مورفولوجيا الخرافة، ص.ص.40.41.

[5] – فلاديمير بروب ومورفولوجيا الحكاية العجيبة، حميد لحمداني، العدد 2885، الأربعاء 30-07-2014.

يعتبر **فلاديمير بروب** من الأوائل الذين وضعوا اللبنات الأولى **للتحليل الحكائي** وذلك من خلال كتابه" **مورفولوجيا الحكاية الشعبية**" الذي كان بمثابة نقلة جديدة في تحليل **البنيات الحكائية**، فهو أول من طبق منهجا علميا في التحليل يرتكز على إبراز **المميزات والخصائص البنيوية** للنص الحكائي. وقد ترك بأعماله هذه، بصمات كان لها تأثير عميق، في من تلاه من الدارسين، فكان بمثابة نقطة البدء الذي أعطت الانطلاقة لكل الباحثين والمهتمين بهذا الحقل المعرفي، حيث سيعملون على تطوير وتنقيح وإدخال لبعض التعديلات عل نظرية بروب.

والحقيقة أن كتاب **بروب** هذا قد فتح المجال أمام العديد من الباحثين البنيويين، والتصنيفيين، في ميدان التحليل الحكائي خاصة، والفن السردي عموما. فأصبح يستعمل كنموذج **للتحليل البنيوي** للنصوص الفولكلورية. كما كان له تأثير واضح على أعمال الدلالة اللسانية.

إن الأبحاث **البنيوية** والتصنيفية في مجال **الفلكلور**، لم تظهر في فرنسا والولايات المتحدة إلا في الخمسينيات، لكنها بدأت متأثرة بالتطور، الذي طرأ على اللسانيات **البنيوية** و**السيميولوجية**. ففي **سنة 1955** صدر كتاب "**التحليل البنيوي للخرافة**" **لكلورد لفي ستراوس**، وبالإضافة إلى أنه حاول تطبيق المبادئ **البنيوية** على **الفلكلور**، فأنه أكثر من ذلك اعتبر الخرافة ظاهرة لغوية تتعدى مستوى الفونيم والمورفيم، والوحدات الدلالية .وقد حدد الوظائف التي يمكن استخراجها من الخرافة. فتوصل إلى أن هناك طابع علائقي بين الوحدات الخرافية، أي أن كل وظيفة تسند إلى شخصية محددة، وهنا بالخصوص تظهر مدى المقاربة الكبيرة بين **بروب** و**ليفي ستراوس**، لكن هناك اختلافات كثيرة بينهما. لعل أكثرها يرجع إلى اختلاف منطلقيهما، فالأول اهتم **بحكاية العجائب**، بينما اهتم الثاني **بالخرافة**.

لقد اهتم ليفي **ستراوس** بالجانب السردي، لكنه في الحقيقة كان يولي كل اهتمامه لمجموعة العلاقات ودلالتها المنطقية والرمزية . أما **بروب** فقد درس **السرد** قبل كل شيء، فحلل التطور التاريخي والتركيبي، وذلك حتى يسلط الأضواء على دلالة كل مركب داخل موضوع معين، ولهذا اعتبر نموذجه خطيا؛ ولقد تضمن مقال ليفي ستراوس حول كتاب "**مورفولوجيا الحكاية الشعبية**" مجموعة من الأحكام العامة، علاوة على سلسلة من الملاحظات والانتقادات.

إن **بروب** يعتبر تحليله التركيبي، كمدخل لتاريخ الحكاية ولدراسة البنية المنطقية المتميزة. مما يساعد على دراسة **الحكاية** باعتبارها خرافة؛ وهذا ما يشير إليه ليفي ستراوس إذ أن تحليل البنية التركيبية ليس فقط مرحلة ضرورية من أجل دراسة البنية العامة للحكاية. بل إنها تخدم بصفة مباشرة الهدف الذي اقترحه بروب، وهو المتعلق بتحديد مميزات الحكاية، ثم وصف وتفسير تشابهها البنيوي. ومن بين الذين تأثروا أيضا بأعمال بروب، وصاروا على نهجه، نجد العالم الفرنسي **كريماس** الذي استفاد من **بروب** حتى فيما يخص بعض الدراسات المتعلقة بجانب الدلالة اللسانية.

ومن بين الذين انتقدوا **بروب**، **والشكلانيين** عامة نجد **باختين** الذي يأخذ على **الشكلانيين** ماديتهم وهو لا ينتقدهم إلا من حيث ابتعادهم عن الرومانسية الخالصة، التي يبدو أنه يحاول تجديدها، ويؤسس عليها تنظيرا فلسفيا جديدا للنقد.

لقد دعا **باختين** إلى إعادة الوحدة، بين الذات والموضوع، خلال العمل الأدبي، ولقد ارتكزت أعماله، حول العلاقة بين الكاتب والنص. وخصوصا في مجال الرواية، حيث سيقترح **الحوارية** كخاصية، على اعتبار أن للرواية عدة مستويات، ترتكز كل لغة فيها على إشارة بقية اللغات حواريا إلى درجة أن يغيب المؤلف وسطها لكي يبقى في كل رواية مهما تعددت مستوياتها مركزا لغويا يتمثل

في **الخطاب الأيديولوجي**، ولغات الرواية ما هي إلا صور عن الحياة بأكملها [1]. كما يرى **باختين** أيضا أن الرومانسية تستند على عناصر محايثة، وليست متعالية إذ أنها لا تهتم كثيرا بالعناصر التجاوزية النصية، كالاستعارة والايقاعات التفعيلية، أو السياقات المعرفية، كما قال بأن العملية الابداعية يجب أن تشمل عدة عناصر: النص واللغة والظروف الاجتماعية أو التاريخية.

أما **ماكنون** فيرى بأن **البنيوية** بتأكيدها على سبر المثالية في دراستها لنصوص معينة، كمسألة مركزية في دراستها للنصوص، أي دراسة النصوص في ذاتها، ولذاتها، يغض النظر على كل الاعتبارات الخارجية للنص ذاته، كما تقصي كل الاعتبارات اللالغوية.

كما أكد على نجاح **الشكلانيين** الروس، في استخراج منطق للترابط الجملي، خاصة في مجال **الحكاية الشعبية**، انطلاقا من هذا المبدأ، بالإضافة إلى إحداث قطيعة مع المقاربات الانطباعية والفيلولوجية للنصوص الأدبية. غير أنهم لم يفكروا في علاقة هذه النصوص بشروطها السوسيوتاريخية، والإيديولوجية، والسوسيوثقافية.

الحقيقة أن هذه الانتقادات لا تنقص من قيمة **فلاديمير بروب** العلمية، حيث كان له السبق في التحليل الحكائي وإخراجه من القوقعة، التي كان يعيش فيها في مطلع هذا القرن، حيث أنه اهتم بالأنساق البنيوية للحكاية الشعبية واستخلاص الوحدات الدلالية، والعناية **بالمبنى الحكائي** من خلال التركيز على **الوظائف**، و**أفعال الشخصيات**، وعدم الاهتمام **بمضامين الحكاية** ومتغيراتها السردية، وهذا يعني أن **بروب** كان قريبا من **التحليل البنيوي السردي والسيميائي** على الرغم من اهتمامه بالمبنى الحكائي وأشكاله السردية[2] وهنا تبرز الإضافة التي أدرجها **بروب** على المنهج الشكلاني الذي اهتم أساسا بالجانب الخارجي للنصوص مهملين البنية الداخلية له والتي تتجه للمتلقي بالأساس والتي تتمركز على الحكاية والأفعال والحوار ومختلف العناصر الأساسية لأي عمل أدبي أو فني.

استنتاج: ستحضر هذه المفاهيم في الدراسات اللاحقة التي ستعمل على تطويرها أو انتقادها وهو ما نجده لدى الاتجاه البنيوي الذي يمكن وصفه بالاتجاه الإجرائي.

---

[1] فيصل الأحمر، معجم السيميائيات، ط1، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم، ناشرون، 2010

[2]–نظرية البنائية في النقد الأدبي. صلاح، فضل، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط3، 1987، ص 91

لائحة المراجع والمصادر

✓ **المراجع والمصادر باللغة العربية**

- القرآن الكريم.
- إبراهيم الخطيب، ترجمة مؤلف "مورفولوجية الخرافة" لفلاديمير بروب، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الرباط، المغرب، الطبعة الأولى سنة 1986م.
- الجلالي الكدية، أنطولوجيا الحكاية الشعبية المغربية، الطبعة الأولى " أنفوبرانت" ، فاس، 2014.
- أحمد زياد محبك، الحكاية الشعبية، دراسة ونصوص، مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، الطبعة الأولى 2018، فاس، المملكة المغربية.
- مصطفى يعلى، امتداد الحكاية الشعبية، موسوعة شراع الشعبية، طنجة، سبتمبر-دجنبر 1999.
- محمد حجو، الإنسان وانسجام الكون، سيميائيات الحكي الشعبي، الطبعة الأولى، الرباط 2012.
- محمد فخر الدين، الحكاية الشعبية المغربية، بنيات السرد والمتخيل، دار نشر المعرفة، الطبعة الأولى، الرباط 2014.
- محمد فخر الدين، موسوعة الحكاية الشعبية المغربية، دار نشر معهد الشارقة، الطبعة الثانية، 2018.
- مصطفى الشاذلي، ظاهرة الحيز في الخرافة الشعبية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ع.1984/10، ص.169-177.
- إدريس كرم، اختيار الزوجة كما تقدمه الحكاية الشعبية المغربية، مجلة التراث الشعبي، ع.6، س.9، وزارة الإعلام، بغداد، 1978، ص.113-129.
- حسن السائح، القصة والملحمة في الأدب الشعبي، مجلة التعاون الوطني، ع1966/35.
- صلاح الدين الخالدي، الحكاية المرحة في الأدب الشعبي المغربي، مجلة المعرفة، ع149، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، تموز 1974، ص.86.
- عبد الكبير الخطيبي، صوت الحكاية، في كتاب " الاسم العربي الجريح" ، ط.1 ، دار العودة ، بيروت ، 1980 ، ص.153-183.
- عباس الجراري، حكايات من الفلكلور المغربي، مجلة المناهل، ع.5، س.3، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، الرباط، مارس 1976، ص.370-376.
- عبد الله بن شقرون، ما قيمة القصة الشعبية المغربية، هل الخرافة من الأدب؟ مجلة الإذاعة الوطنية، ع.14، س.1959/2.
- عائشة بلعربي، صورة الطفل في الحكاية الشعبية، أعمال ندوة التربية والتغيير الاجتماعي المنعقدة بالمدرسة العليا للأساتذة، جامعة محمد الخامس من 28 ماي إلى 2 يونيو 1979، منشورات جامعة محمد الخامس، الرباط ص.86

- محمد الفاسي، الخرافات في الأدب الشعبي، ضمن بحث "نظرة عن الأدب الشعبي بالمغرب، مجلة البينات، ع.4، س.1، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الإسلامية، الرباط، غشت 1962، ص8-9
- مصطفى يعلي، القصص الشعبي بالمغرب، دراسة مورفولوجية، رسالة لنيل دكتوراه الدولة في الأدب العربي الحديث من كلية اداب الرباط، السنة الجامعية، 1992-1993
- مصطفى يعلى، ظاهرة المحلية في الفن القصصي بالمغرب من أوائل الأربعينيات إلى نهاية الستينيات، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا بكلية الآداب بفاس، السنة الجامعية 1983-1984، تحت إشراف الدكتور إبراهيم السولامي.
- الزمخشري، **أساس البلاغة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب.ط.3. ج 1910.
- شحاذة خوري، 2012، أوراق ثقافية، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق.
- واقع الرميحي، **واقع الثقافة ومستقبلها في أقطار الخليج العربي**، الثقافة والمثقف في الوطن العربي.
- الخطة الشاملة للثقافة العربية، المجلد الأول، الكويت، 1986م.
- مجموعة من الكتاب، يوليوز/أكتوبر 1997، نظرية الثقافة، ترجمة علي سيد الصاوي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، رقم 223، عن.E.B. Tylor: Primitive Culture
- عبد الرحمن الزنيدي، **المثقف العربي بين العصرانية والإسلام**، ط 3، دار كنوز، اشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية،2009.
- علي كريت، **موسوعة التراث الشعبي**، دار الحكمة (الجزائر)، الجزء الأول 2007.
- براترانتروادك، **علم النفس الثقافي**، دار الفارابي، ط1 .
- جيروم برونير، **الثقافة وصيغ الفكر، الفكر الإنساني في آثاره**، 2000.
- براتر انتروادك، **علم النفس الثقافي**، دار الفارابي، ط1، 2009.
- د. محمد الجوهري، 2008، **ثقافات الحضارات اختلاف النشأة والمفهوم**، ط 1، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.
- الطاهر لبيب، **سوسيولوجيا الثقافة**، ط3، دار ابن رشد، عمان، 1986م.
- دنيس كوش، مارس**2007مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، ط 1.
- ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر.ج.3. د.ت بيروت.
- محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**.
- محمود فهمي الكردي، **تأثير أنماط العمران على تشكيل بعض عناصر الثقافة الشعبية**.
- سعيدي محمد، **الأدب الشعبي بين النظرية والتطبيق**.
- أحمد زياد محبك، **من التراث الشعبي**، الطبعة الأولى 1426هـ/2005م، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- مالكة العاصمي، أنواع الأدب الشعبي بالمغرب، مجلة المناهل، عدد 30، س.11، وزارة الشؤون الثقافية، الرباط، يوليو 1984، ص.360-366.

- عبد القادر زمامة، **الأمثال المغربية، دراسات ونصوص**، إعداد وتقديم السعيد بنفرحي، 2010، الطبعة الأولى، المطبعة، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط.
- عبد السلام هارون، **التراث العربي**، دار المعارف. سلسلة كتابه. 30 القاهرة (ج.ت).
- نخبة من الأساتذة، **معجم العلوم الاجتماعية**، القاهرة 1975.
- بدير حلمي، **شعر الأدب الشعبي في الأدب الحديث**، القاهرة، ط1،1986.
- رفعت سلام، بحثا عن **التراث العربي دار القلم**، القاهرة، ط1/1989.
- حمود العودي، **التراث الشعبي وعلاقته بالتنمية**، بيروت 1986.
- فاروق خورشيد، **الجذور الشعبية للمسرح العربي**، القاهرة 1991م.
- د. أحمد مرسي، **مقدمة الفلكلور**، ص.5، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة 1976.
- مجموعة كتاب، 2008، **مقدمة في دراسة التراث الشعبي**، القاهرة.
- محمد الجوهري، **علم الفولكلور**، القاهرة 1977.
- د. أحمد مرسي، **مقدمة الفلكلور**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة 1976.
- عباس الجراري، **في الإبداع الشعبي**، مطبعة المعارف الجديدة/ الرباط، ط1/1988.
- إدريس كرم، "**الأدب الشعبي المغربي" الأدوار والعلاقات في ظل العصرنة**، منشورات اتحاد كتاب المغرب، ط1.
- عبد الحميد يونس، **التراث الشعبي**، سلسلة كتابك، دار المعارف، 1979.
- حسين عبد الحميد أحمد رشلان، **الفولكلور والفنون الشعبية**، مكتبة مدبولي، سنة 1989بتصرف
- محمد الفاسي، "**دراسات مغربية من وحي البيئة**"، ط.1990.
- جمال بنسليمان، "**موسوعية البحث العلمي عند أعالم المغرب في ق20، عباس الجراري نموذجا**"، نشر النادي الجراري (29)مطبعة الأمنية / الرباط.
- أحمد عيدون، **رقصة الاحيدوس، مذكرات التراث المغربي**، تحت إشراف العربي الصقلي، 1980، ج. 2.
- الطيب الصديقي، **في مذكرات من التراث المغربي**، ج2، إشراف العربي الصقلي، 1986.
- ابن سيدة: **المحكم والمحيط العظم في اللغة**، ت.د. عائشة عبد الرحمان بنت الشاطئ، ط 2، ج3.
- **المنجد الأبجدي**، دار المشرق، بيروت، ط 5، (د.ت).
- نبيلة إبراهيم: **أشكال التعبير في الأدب الشعبي**، دار مكتبة غريب للطباعة، القاهرة، ط 1، 1991م.
- عمر أحمد مختار، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، المجلد الأول، عالم الكتاب.
- عبد الحميد يونس، **الحكاية الشعبية**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ط.1968،1م.
- عبد الرحمن الساريسي، **الحكاية الشعبية في المجتمع الفلسطيني**، المؤسسة العالمية للدراسات والنشر، ط 1، 1986م.
- عبد الحميد بورايو، **الأدب الشعبي الجزائري**، دار القصبة للنشر، الجزائر، (د.ط) 2007م.

- صفوة كمال، **الحكاية الشعبية الكويتية**، ط 1، 1986.
- محمود تيمور، **فن قصص دراسات في القصة والمسرح**، المطبعة اللغوية.
- فراس السواح، **مغامرة العقل الأولى**.
- فراس السواح، **الأسطورة**.
- مصطفى الجوزو، **الأساطير العربية وخرافاته**.
- يوسف الحلاوي، **الأسطورة في الشعر العربي**.
- أحمد إسماعيل النعيمي، **الأسطورة في الشعر العربي قبل الإسلام**.
- رابح العوفي، **أنواع النثر الشعبي**، منشورات جامعية، باجي المختار، عنابة.
- **حكايات شارل برُّو**، جمع وتأليف الكاتب والشاعر الفرنسي شارل برُّو، ترجمة الدكتور محمود المقداد، الهيئة العامة السورية للكتاب.
- مصطفى يعلى، ظاهرة المحلية في الفن القصصي بالمغرب من أوائل الأربعينيات إلى نهاية الستينيات، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا بكلية الآداب بفاس، السنة الجامعية 1983-1984، تحت إشراف الدكتور إبراهيم السولامي.
- الأستاذ الدكتور عبد الرحمان عبد الهاشمي، **أدب الأطفال، فلسفته.أنواعه. تدريسه**.
- لينكيتا إيليسيف، كتاب: رحلة ليلة وليلة بين الشرق والغرب.
- محمود مفلح البكر، **مدخل البحث الميداني في التراث الشعبي**، منشورات وزارة الثقافة، دمشق (د. ط)، 2009 م، ص20.
- فردريش فون ديرلاين، **الحكاية الخرافية، نشأتها، مناهج دراستها، فنيتها**، ترجمة: د.نبيلة إبراهيم، دار غريب للطباعة، القاهرة، (دط)، (دت).
- نظمي لوقا، **أليس في بلاد العجائب**، مجلة تراث الإنسانية، مج2.
- شريفي عبد الواحد، **موسوعة ثقافة الأطفال من إليس إلى بوتر**.
- مربية أمريكية، من مؤلفتها: **كيف نسرد الحكايات على أطفالنا**.
- بسمة الخطيب، **موقع العربي الجديد**.
- د. سناء غيلان، **القصص الشعبي في أصيلة**، دراسة ثقافية نقدية، مؤسسة منتدى أصيلة.
- أحمد زغب، **الأدب الشعبي الدرس والتطبيق**، مطبعة سخري، الوادي، ط.2، (2012).
- مصطفى يعلى، **القصص الشعبي دراسة مورفولوجيا**، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، ط. 1، (1999).
- سعيدي محمد، **الأدب الشعبي بين النظرية والتطبيق**.
- ثريا التيجاني، **دراسة اجتماعية لغوية للقصة الشعبية في منطقة الجنوب الجزائري** (وادي سوف أنموذج).

- بيير بورديو، **الرمز والسلطة**، ترجمة بن عبد العالي، دار توبقال للنشر، الطبعة الثانية 1990.
- جون سكوت، **علم الاجتماع، المفاهيم الأساسية**، طبعة الأولى بيروت 2009.
- جيل فيريول، **معجم مصطلحات علم الاجتماع**، طبعة الأولى، 2011.
- جوردن مارشال، **موسوعة علم الاجتماع**، مراجعة وتقديم محمد الجوهري. طبعة الأولى 2000.
- مجلة **مواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**.
- حليمة كريم 2007 ص .120، المرجع: **التمثلات وعلاقتها بالعملية التعليمية**، مجلة علوم التربية، دورية مغربية نصف سنوية، أكتوبر 2007، العدد 35.
- رولان بارت، **مبادئ في علم الأدلة**، ترجمة محمد البكري، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، اللاذقية، الطبعة الثانية، 1987.
- مجمع اللغة العربية، **معجم علم النفس والتربية**، الجزء الأول، الهيأة العامة لشئون المطابع الأميرية،1984.
- ريجيس دوبري، **مفهوم الصورة عند ريجيس دوبري**.
- شاكر عبد الحميد، **عصر الصورة**.
- فرانسوا مورو: **البلاغة مدخل لدراسة الصور البيانية**، ترجمة: محمد الولي وعائشة جرير، إفريقيا الشرق–الدار البيضاء، 2003م.
- شرف الدين مجدولين: **الصورة والنوع والمتخيل الثقافي قراءة في نموذجين نقديين**، مجلة نزوى، العدد.36، أكتوبر2003.
- صلاح عبد الفتاح الخالدي، نظرية التصوير الفني عند السيد قطب، الفنون المطبعية، الجزائر،
- 1988.
- عمر عتيق، ثقافة الصورة دراسات أسلوبية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2010.
- شاكر عبد الحميد، **عصر الصورة**.
- علي بن محمد الشريف الجرجاني، **كتاب التعريفات**، مكتبة لبنان، طبعة جديدة، بيروت، 1985.
- إيناسيورامونه، ترجمة نبيل الدبس، **الصورة وطغيان الاتصال**، دمشق، 2009.
- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، الطبعة الثالثة، 1992 م.
- كامل حسن البصير، **بناء الصورة الفنية في البيان العربي**.
- عبير عليوة إبراهيم، **الصورة الفنية في شعر حسان بن ثابت**، رسالة ماجستير مخطوطة بكلية الآداب، جامعة الزقازيق،1990م.
- الولي محمد، **الصورة الشعرية في الخطاب البلاغي والنقدي**، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1،
- 1990.
- عبد القادر القط، **الاتجاه الوجداني في الشعر العربي المعاصر**، دار النهضة العربية، ط2، 1981.
- ابن كثير، **تفسير القرآن الكريم**، (4/ 106) .

- القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج 15، ص. 328.
- الجاحظ، عمرو بن بحر، **كتاب الحيوان**، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ج3.
- د. كامل البصير، **بناء الصورة الفنية في البيان العربي**.
- د. إحسان عباس، **تاريخ النقد الأدبي عند العرب**.
- الراغب أحمد، **وظيفة الصورة في القران الكريم**، ص 21, عن: قدامة بن جعفر، نقد الشعر.
- الدكتور محمد إبراهيم عبد العزيز شادي، الصورة بين القدماء والمعاصرين.
- العسكري ابو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، كتاب الصناعتين، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، 1952م.
- الدكتور محمد محمد أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري.
- الراغب احمد، **وظيفة الصورة في القران الكريم**، ص.30، عن ابن الاثير، المثل السائر.
- حازم القرطاجني، **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**، تحقيق محمد الحبيب الخوجة – بيروت – دار الغرب الاسلامية، ط. 2، 1981.
- محمد بوزاوي، معجم مصطلحات الأدب، الدار الوطنية للكتاب، الجزائر، د ط، 2009.
- أحمد جمعة أحمد نايل، التحليل الأدبي أسسه وتطبيقاته التربوية، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1، ص.206.
- جابر عصفور، **الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي**، دار الثقافة للطباعة والنشر، مصر، ط3، 1992.
- مصطفى ناصف، **الصورة الأدبية**، مكتبة مصر، القاهرة، ط. 1، 1998م.
- عز الدين إسماعيل، **التفسير النفسي للأدب**، مكتبة غريب، القاهرة، ط4، د.ت.
- أبو أديب كمال، **جدلية الخفاء والتجلي**، دار العلم للملايين، بيروت، طبعة 3، ص. 20.
- اليافي نعيم، **الصورة في القصيدة العربية المعاصرة**، القاهرة، ص. 2.
- ماجدة حمود، **مقاربات تطبيقية في الأدب المقارن**، تحاد كتاب العرب، سوريا، ط. 1، 2011م.
- **أهمية الصورة في العملية التعليمية التعلمية** – الحوار المتمدن العدد 2826 – المحور: الفلسفة، علم النفس، وعلم الاجتماع.
- أحمد فرشوخ، **الطفولة والخطاب**.
- الدكتور أحمد أوزي، **الطفل والمجتمع**.
- مصطفى الورياغلي، **الصورة الروائية**.
- كيليطو، **الأدب والغرابة**.
- بروب، مورفولوجيا الخرافة.
- **جمال بندحمان، سيمياء الحكي المركب – البرهان والعرفان**، الصفحة 11، الطبعة الأولى I، السنة 2014، القاهرة، رؤية للنشر والتوزيع.

- عبد السلام بنعبد العالي، **سوسيولوجية الحياة اليومية**.
- د. محمد مفتاح تحليل الخطاب الشعري إستراتيجية التناص، دار السنوبر ط1 1985.
- جوزيف كورتيس، **مدخل إلى السيميائية السردية والخطابية**، ترجمة: د. جمال حضري، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف.
- هامون، **سيميولوجية الشخصية**.
- -أدوار سعيد، **الاستشراق والاستشراق المعكوس**.
- فيكتور هيجو، **البؤساء**.
- د. مرشد أحمد، مرجع، البنية والدلالة في روايات إبراهيم نصر الله: دراسة، طبعة أولى، 2018.
- الناشر بمقاربات للنشر والصناعات الثقافية.
- أحمد مرشد، **جدل الإنسان والمكان في رواية عبد الرحمان منيف**، دار النشر، الاسكندرية.
- لوكاش جورج، دراسات في الواقعية، ترجمة د فايق يلوز، وزارة الثقافة، دمشق.
- يسري شاكر، أجمل حكايات الفلكلور المغربي، ص.4.
- أروى بريجية، أهمية الحوار، الموقع الإلكتروني: موضوع mawdoo3.com.
- عماد بن صوله، **الأصول والبدايات في السرديات الشفوية**، الموقع الإلكتروني: الثقافة الشعبية polkulturebh.
- كورتيس، **مدخل إلى السيميائية السردية والخطابية**، ص 208، ترجمة د. جمال حضري، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، الجزائر، السنة 2007.
- غريماس، تقديم لكتاب جوزيف كورتيس **مدخل إلى السيميائية السردية والخطابية**.
- جون لوك، **مقالتان في الحكم المدني**، ترجمة ماجد فخري، بيروت، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، 1959.
- جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي.
- توماس هوبز، اللفياثان –الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة–، ترجمة دينا حبيب حرب وبشرى صعب، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، كلمة، الفارابي، 2011.

✓ **المراجع والمصادر بغير العربية**

- Hofstede, Geert et Gert Jan Hofstede, Cultures et organisations: software of the mind, McGraw Hill, Inc, New York, 2005.
- Spradley James, Culture and Cognation, Chandle Publishing Company, USA, 1973.

- Elisséeff (N) : Thèmes et motifs des Mille et une Nuits, I.F.D Beyrouth, 1949.
- P. Bowles.whithout stopping: an autobiography/ New york. The Ecco Press ; 1972. Trad. Française. Mémoire d'un nomade. Paris. Quai Voltaire 1989.
- DRISS Ben Hamed Charhadi : A Life full of holes. New york. Grove 1964, trad.
- Française CelineZins (une vie pleine de trous). Paris. Ed. Galimard. 1965.
- Robert Briatte : Paul Bowles, Collection Biographique, Paris. Ed. Plon ; 1989.
- Larbi Layachi : Yesterday and Today (الأمس واليوم).
- Black Sparrow Press, Santa Barbara. CA. 1985 : The Jealous Lover.
- Tambouctou Books. CA. 1985.
- Le petit robert.
- Flament. C. 447 : 1989.
- P. Mannoni, 1989.
- G. Thines, et, A. Lempreur, 1975.
- Thines et Lempreur, 1975.
- E.durkeheim : " forme élémentaire de la vie religieuse" puf. Paris 1968.
- Baudrillard, Jean. Simulacra and Simulations. The Precession of Simulacra.
- La sociologie de A à Z. Frédéric lebaron. paris.2009.p 103.
- Jodolet, D. 1984.
- Langenfeld 2005.
- N. Sillamy ,1980.
- Moscovici, " **son image et son publique**" édition puf, 1961.
- Yves Alpe, 2005.

- Ferdinand de Saussure, Cours de linguistique générale dans Bougnoux, D.
- Sciences de l'information,
- Larousse, Paris, 1993, p. 12.
- Gremas, sémiotique structurale.6
- G. Courtes, Introduction à la sémiotique narrative et discursive.
- Analyse sémiotique du texte, p.15, Groupe d entre vernes.
- Le roman à thèse ou L'autorité fictive puf 1983.

الاتجاه البنيوي في تحليل السرد:
من القواعد التحويلية عند تودوروف
إلى المفارقات السردية والزمنية عند جيرار جنيت

د. منير محقق
كاتب وناقد و باحث أكاديمي مغربي
المملكة المغربية

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل الاتجاه البنيوي في دراسة السرد من خلال الوقوف عند تصورين أساسيين هما تصور تزفيتان تودوروف وجيرار جينيت. وينطلق البحث من الأساس اللساني والسيميائي الذي أسسه دوسوسير وهيلمسليف، ومن الإرث الشكلاني الروسي، ليبين كيف ساهمت هذه الخلفيات النظرية في بلورة أدوات دقيقة لفهم البنية السردية.

يبرز البحث أن تودوروف قد حدد العلاقة بين الحكاية والخطاب، وميز بين أزمنة ثلاثة هي زمن الحكاية وزمن الخطاب وزمن القراءة، مقترحًا قواعد لتحليل البنية الزمنية للسرد عبر مفاهيم التسلسل والتضمين والتناوب. وفي المقابل، طور جيرار جينيت هذه التصورات من خلال ما سماه بـ"المفارقات السردية"، حيث درس التوترات بين زمن القصة وزمن الخطاب، وأدخل أدوات تحليلية جديدة مثل الاسترجاع، الاستباق، والتكرار، إضافة إلى مفهومي التبئير الداخلي والخارجي.

وتخلص الدراسة إلى أن تصور تودوروف وجينيت معًا قد رسما ملامح نظرية بنيوية للسرد تقوم على اعتبار النص بنية لغوية ودلالية معقدة، يتداخل فيها زمن الحكاية مع زمن الخطاب عبر عمليات إعادة تنظيم وتحيين. كما أن الجمع بين التصورين يتيح إمكانية بناء مقاربة شمولية لدراسة السرد تكشف البنية العميقة للنص وتبرز آليات تنظيمه وتوجيهه لرؤية القارئ.

الكلمات المفتاحية : مفهوم البنية – السرد – الزمن – الحبكة – الخطاب – الحكاية – التناوب– الاسترجاع

على سبيل التقديم

تقوم الدراسات **السردية الحديثة** على البحث في **البنى الداخلية** للنصوص بعيدًا عن مقاربات المؤلف والتاريخ والسياق الاجتماعي. وقد شكل **الاتجاه البنيوي** أحد أهم التحولات في **النقد الأدبي المعاصر**، حيث انطلق من المقولة اللسانية الشهيرة "**لا وجود للمعنى إلا بالاختلاف وفي الاختلاف**"، وهو ما يجعل النصوص كيانات لغوية ودلالية مغلقة على ذاتها، تستدعي تحليلاً لمستوياتها الداخلية

لقد استفاد **الاتجاه البنيوي** من التراث **اللساني والسيميائي** ومن الإرث **الشكلاني الروسي**، فتبنى مفاهيم مثل **الحكاية والخطاب، المبنى الحكائي والمتن الحكائي، الدال والمدلول، العلاقات والمستويات**

كما أسهمت أعمال **رولان بارت وتزفيتان تودوروف وجيرار جينيت** في تأسيس منهجية صارمة لتحليل النصوص السردية، من خلال ضبط العلاقة بين الأحداث وزمنها، ورصد أشكال التوتر بين القصة والخطاب، ودراسة وظيفة **الراوي** وموقعه في تنظيم الحكي.

وانطلاقًا من هذه الأرضية **النظرية**، يسعى هذا البحث إلى الوقوف عند **تصورين** مركزيين في **النقد البنيوي للسرد**: تصور **تودوروف** الذي ركز على دراسة **الأزمنة السردية** وقواعد تنظيمها، وتصور **جيرار جينيت** الذي طور هذه الرؤية ووسعها عبر أدوات تحليلية أكثر شمولًا ودقة

الاتجاه البنيوي في دراسة السرد: إجرائية المفاهيم

ليس للمعنى من وجود إلا بالاختلاف وفي الاختلاف. هذه القولة مبدأ أقره كل من "**ف. دوسوسير**" و "**ل. هيالمسليف**" وكانت أساس تنامي الدراسات البنيوية. إن إدراك معنى الأقوال والنصوص، يفترض وجود نظام مبنين من العلاقات، وهذا بدوره يؤدي بنا إلى تسليم أن عناصر النص لا دلالة لها إلا عبر شبكة العلاقات القائمة بينها. ولذا فإننا لا نعتبر مفيدا من العناصر إلا ما كان منها داخلا في نظام **الاختلاف** تقييما وبناء. وهو ما نسميه **شكل المضمون**، أي **تحليلا بنيويا** لأنه لا يهدف إلى وصف المعنى نفسه، وإنما **شكله** و**بنائه**.

فليس المقصود إذن الوصول إلى "**المعنى**" الحقيقي الذي يكشف عنه **النص**، ولا إلى معنى له جديد غير مسبوق إليه، بحيث ينعدم كل **معنى** آخر خارجه. كذلك ليس المقصود الرجوع بالنص إلى تاريخه وإلى أسباب تكوينه. ذلك أن مؤلفه وزمن كتابته وما يليه من الحاجات أشياء لا تهم **السيميائي** بشكل مباشر. بل إن العملية تتم كما لو أن الأسئلة المطروحة يأخذ بعضها مكان بعض، ويعدل بعضها البعض الآخر:

فليس المراد البحث "عما قاله هذا النص"؟

وليس المراد معرفة "من قال هذا النص" ؟

ولكن أن يعرف "كيف قال هذا النص ما قاله"؟[1]

[1]. التحليل السيميوتيقي للنصوص، جماعة أنتروفيرن، تعريب. د. محمد السرغيني، ص.25

و**الاتجاه البنيوي** هو اتجاه تحليلي استفاد من الدراسات **اللسانية** ومن **الإرث الشكلاني الروسي**؛ فقد استثمر مفاهيم مثل: **الشكل والمحتوى والدال والمدلول والعلاقات والمستويات**، كما استثمر المفاهيم **الشكلانية** مثل: **المتن الحكائي والمبنى الحكائي والوظائف** وغيرها، كما أنه عمم مفهوم **السرد** يقول **رولان بارت**: "**يمكن أن يؤدي الحكي بواسطة اللغة المستعملة شفهية كانت أم كتابة وبواسطة الصورة تابثة أم متحركة، وبالحركة وبواسطة المزج المنظم لكل هذه المواد**". ورغم أن هذا **التصور** ينسب إلى **بارت السيميائي** فإنه يعبر عن جزء أساسي في **التصور البنيوي**. ذلك أن **البنيوية الفرنسية** التي تعرفت على **الإرث الشكلاني** بفضل ترجمة نصوصهم (**الشكلانيين**) خلال الستينيات من القرن الماضي استطاعت أن تستوعب مفاهيمهم وأن تطورها وهو ما ندرسه من خلال نموذجين هما: **تودوروف وجرار جينيت**.

تصور تودوروف: كان له الفضل في نقل نصوص **الشكلانيين** بحكم خلفيته الثقافية لكنه أضاف اجتهادات مهمة. فقد استثمر تصورات **توماشوفسكي** في دراسته **للزمن السردي**. وهي الدراسة التي تعتبر أن **المتن الحكائي** مجموعة الأحداث المتصلة فيما بينها والتي يقع إخبارنا بها من خلال النص، أي أنه يشكل موضوعات خطية وسببية، أما **المبنى الحكائي** فهو الطريقة والنظام الذي تقدم به هذه الأحداث في العمل مع ما يتبعها من معلومات وإشارات بعينها " [1]. وهو بذلك يتعارض مع المتن، إذ إنه يتكون من الأحداث نفسها، لكن يراعي طبيعة نظامها في العمل " [2].

يخلص **توماشفسكي** بعد تحديده للعلاقة بين **المتن الحكائي** و**المبنى الحكائي**، إلى تمييز زمنهما، فالأول "يفترض أن الأحداث المعروضة وقعت فيه، أما **زمن الحكي**، فهو الوقت الضروري لقراءة عمل (مدة عرض)"[3].

ولقد ميز **تودوروف** بين مستويين هما **مستوى الحكاية** و**مستوى الخطاب**:

وفي هذا الصدد يقول **تودوروف**: "**السرد حكاية من حيث إنه يذكر بحقيقة ما لأحداث يفترض أنها وقعت فعلا ولشخصيات تتماثل مع شخصيات الحياة الحقيقية. لكن هذا العمل هو خطاب كذلك حيث يوجد راو يحكي الحكاية يقابله قارئ يتلقاها**"

هناك إذن حسب **تودوروف** ثلاثة أزمنة وهي: **زمن الحكاية وزمن الخطاب وزمن القراءة.**

فما العلاقة بين هذه الأزمنة الثلاثة؟

يرتبط الزمن بالأحداث، والعلاقة بين هذه الأزمنة الثلاثة هي علاقة تقوم على **التعارض** والمفارقات؛ لأن **زمن الخطاب** زمن انزياحي وتحويري ولأن زمن الخطاب لا يمكن أبدا أن يكون موازيا تماما لزمن الحكاية وعليه فإن زمن الحكاية المتعدد الأبعاد يخضع لنظام مغاير عندما ينقل إلى الخطاب وقد حدد **تودوروف** هذه القواعد من خلال: تقديمه مجموعة قواعد لدراسة التنظيم الزمني **للخطاب السردي**، وهذه القواعد تهدف إلى ضبط العلاقة بين **زمن الحكاية** و**زمن الخطاب**، حيث سيقترح **تودوروف** ثلاثة

---

[1]. إبراهيم الخطيب، نظرية المنهج الشكلي، نصوص الشكلانيين الروس، الشركة المغربية للناشرين،1982،ص.80.

[2]- Voir B. Tomachevsky، Thématique، in Théorie de la littérature textes des formalistes russes، tr , T. Todorov, Paris, éd. Seuil, 1996, p.p.276.268

[3]. ينظر توماشفسكي ، نظرية الأغراض ، ضمن نصوص الشكلانيين الروس، ص. 186 – 187.

مصطلحات[1]، وهي **التسلسل** enchainement و **التضمين** enchaissement و **التناوب** alternance حيث تختلف هذه القواعد في:

1 . **التسلسل** والذي يقصد به تنظيم الخطاب وفق طريقة تعتمد التجاور بين حكايات مختلفة، فقد تقدم حكايات متعددة. لكنها تلتقي في هدف معين قد يكون الرحلة أو المرض أو غيرها من المواضيع، فمصطلح **التسلسل** إذا هو إلحاق قصة بقصة، يتم تقديم الثانية بعد الانتهاء من الأولى.

2 . **التضمين** والمقصود به الإدماج الذي يتم بين حكايات مختلفة، لكن ما يوجه هذه الحكايات هو" **الحكاية الإطار**" مثل ذلك: حكايات "كليلة ودمنة" حيث إن الحكايات تتناسل وقد يكون هذا التناسل مختلفا، ولكن **الحكاية الإطار** هي التي تضمن وحدة بنية الحكاية. وهو بذلك يعني إدخال قصة في قصة، كما هو الحال في حكايات **ألف ليلة وليلة**، حيث تتضمن القصة الواحدة مجموعة من القصص.

3 . **التناوب** ويقصد به تقديم حكايتين أو أكثر في الوقت نفسه، حيث يتم إيقاف الأولى لتقدم الثانية ثم العودة إلى الأولى وبعدها العودة إلى الثانية وهكذا. وبذلك يتم تحريك أحداث قصة، ثم إيقافها لاستئناف قصة أخرى [2]، وهكذا دواليك.

هكذا، إذا فإذا كان **الشكلانيون** قد قدموا آليات إجرائية لدراسة **الخطاب السردي**، فإن **تودوروف** عمل على منحها **قدرة إجرائية** أكبر من خلال التفصيل في مكوناتها. لكن **الاتجاه البنيوي** سيعرف تطورا مهما في مجال **السرديات**.

تصور جيرار جينيت

انتهينا إلى اعتبار **الخطاب** تحيينا(تجديدا) سرديا للحكاية بوسائل تنظيمية حددها **تودوروف** في التعارض والتسلسل والتناوب، لكن **جيرار جينيت** سيقدم مفاهيم أخرى واقتراحات لدراسة **النظام الزمني** في العمل السردي حيث سيطلق مصطلحا جامعا هو **المفارقات السردية والزمنية** [3] anachronies narrativesومصطلح **المفارقات** يعني أوجه الاختلاف بين النمطين" **الحكاية والخطاب**"، حيث يقصد بها **جينيت** قياس مختلف أشكال التنافر، بين ترتيب القصة وترتيب الخطاب (المحكي) الذي يسلم بوجود درجة الصفر يتوافق فيه زمن القصة، مع زمن الخطاب [4].

فإذا كانت **المفارقات الزمنية** طابع الخطاب (المحكي) على تلون تحققاته السردية، فإن أسلوب التعامل معها يختلف من روائي لآخر. تبعا لما يرتضيه كل واحد. ولعل ذلك ما جعل المسافة التي تفصل بين مقام الحاضر للقصة، وبين ما يستدعيه الخطاب، من

---

[1] . منصوري مصطفى، سرديات جيرار جينيت في النقد العربي الحديث ، رؤية، ص.156.

[2] - Tzevetan Todorov, Les catégories du récit littératures, p.146.

[3] . أصل مصطلح المفارقات بلاغي، ويتخذ ثلاث دلالات أ-خطأ وضع شيء، ذات، موضوع، حدث.. في زمن لا وجود له بعد. ب-خطأ وضع شيء، ذات، موضوع، حدث .. في زمن لم يعد موجودا، أو أن استعماله صار ملغى، ج-وسيلة مثلى لقول شيء وقصد شيء آخر. أما في التأثيل الإغريقي فتعني، العودة إلى الوراء. ينظر:

Henri Morier, dictionnaire de poétique et de rhétorique, Paris, Presses Universitaire de France, 5 édition,
p.102

[4] - Discours du récit, p.79.

استرجاعات واستباقات، تتفاوت في الطول والقصر، ويسمي **جينيت** المسافة الزمنية التي تشغلها المفارقة حين تتوقف القصة لتفتح لها مجال التجسيد بالمدى Portée ويسمي حجم تلك **المفارقة** التي قد تطول لتشغل المساحة نفسها التي تشغلها القصة **بالسعة** amplitude [1] أما عن التقنيات المعتمدة في سبيل إحداث **المفارقة الزمنية**، فيخص **جينيت** بالتفصيل تقنيتي **الاسترجاع** و**الاستباق**. ولا ينظر إليهما إلا في تأثيرهما في **الترتيب الزمني**، دون الاهتمام بتوجيههما لسرعة السرد وتواتره. وهو ما نختزله في:

أولا: نظام الخطاب السردي (النظام)

يقصد به الطريقة التي تنظم بها البنيات السردية، فموقع هذا الخطاب قد تنظم بواحدة من الصيغتين الآتيتين:

أ–الاسترجاع analepses [2]: يقصد به ذكر حدث سابق عند **نقطة التمركز السردي**، فإذا افترضنا أن التمركز يتم في نقطة معينة. فإن الحكي يتوقف في هذه النقطة لينتقل إلى استحضار واسترجاع حدث سابق شارح أو مفسر...حيث يمكن لتلوينات الزمن أن تعمل على توليد الحكايات، فإذا كان للخطاب (المحكي) المركزي زمنه الخاص، فإن الزمن المسترجع داخل الخطاب الواحد يمكن أن ينتج محكيا اخر، قد يتقاطع معه من حيث **الوظيفة**، ولكنه يتباين معه زمنيا. بل إن **المفارقة الزمنية** الواحدة، يمكن أن تنتج خطابات (محكيات) لا حدود لها، فضمن المفارقة يمكن أن تحدث مفارقات. وتلك طريقة لتناسل الخطابات لا تقل أهمية عن تناسلها من خلال ما يسمى **الحكاية الإطار**[3]. ومن ثم يصح نعت **الخطاب** بأنه فن قائم على **الاسترجاع** أصلا، إذ السرد لاحق على القصة غالبا، فبمجرد إعلان الكتابة يكون السرد قد شرع في فعل الاسترجاع.

ب–الاستباق[4] **prolepses**: يقصد به ذكر مسبق لحدث لاحق عند نقطة التمركز السردي، أي أن السارد يوقف نقطة **التمركز السردي** ليحكي عن حدث قادم، قبل أن يعود إلى نقطة التمركز.

---

[1] – Discours du récit, p.89.

[2] . يقود البحث عن ظاهرة توليد المصطلحات عند جيرار جينيت إلى اعتبار analepses مرتكزة على السابقة préfixe ana الدالة إما على ما قبل ، وإما ما هو أعلى، ويحمل المصطلح بعض تلك الدلالة ، ومهما يكن فمعظم المصطلحات المتصدرة ب ana توحي بمعنى التكرار،anagramme التجنيس (استحداث كلمة من خلال الاخلال بترتيب كلمة أخرى). Anaphore التصدير (تكرار كلمة أو تركيب في بداية أبيات شعرية أو جملة أو فقرة). ينظر:

Michèle Aquien et Georges Molinié, dictionnaire de rhétorique et de poétique, p.p.454.455

[3] . يقصد بالحكاية الإطار contre-cadre الحكاية التي تنسل عنها باقي الحكايات كما هو حال ألف ليلة وليلة، حيث تعد حكاية شهريار مع أخيه شاه زمانه حين أدرك أن لا حيلة مع خداع النساء الحكاية الإطار ، منها بدأت الليالي فتكلفت شهرزاد بمواجهة شعار "احك (ي) و إلا قتلتك" ، لكن شهرزاد ظلت ، حكاية بعد حكاية ، مستمرة في الحياة، وبما أن الملك صار قليل الحضور، فإنه لم يعد يفكر إلا في الاستماع للمغامرة، دون الانشغال برهانه" جمال الدين بن الشيخ، ألف ليلة وليلة أو القول الأسير، تر، محمد برادة، عثماني الميلود، يوسف الانطاكي، مصر، المجلس الأعلى للثقافة، 1998، ص.15.

[4] . تعود جذور هذا المصطلح إلى البلاغة و النحو ، فهو يعني في الحقلين، محسنا نحويا يوظف مع النعت (صفة مدح او هجاء) للدلالة على حالة سابقة أو لاحقة، وقد تمنح prolepses لذلك النعت قيمة ماض انقضى. أما عن جهة تأثيلية étymologies الكلمة، فترتبط بفعل الأخذ مسبقا. ينظر:

Henri Morier, dictionnaire de poétique et de rhétorique, Paris, Presses Universitaire de France, 5 édition, p.p.954.955

والمصطلح ذاته قد يشكل جزء ا خطابيا يقدم رأي الاخر/المنافس/المحاور أو أي مصدر اخر مختلف عمن يتكلم. وعادة ما بدأ ذلك الجزء

ويرى جنيت أن الاستباقات أقل ورودا، مقارنة بالاسترجاعات في التقاليد السردية الغربية الحديثة. بل إن ذلك يشمل التقاليد السردية على تعدد لغاتها، ولا يستحضر بكثافة إلا في بعض الروايات العجائبية، وفي بعض الخطابات الكلاسيكية التي تعرض أحداثها مجملة، مما يوحي بنوع من الاستشراف، تحمله التفاصيل المتوقعة [1].

ثانيا: الاطـراد

حيث سيعتبر **جيرار جنيت** أن زمن الخطاب الكتابي أو الورقي يخضع لنوع آخر من التنظيم يسميه اطرادا أو تكرارا، وقد فرع أنواعه وفحصها في أربعة هي:

أ- ما **وقع مرة واحدة (في الحكاية) ويحكى مرة واحدة:** أي إن زمن الحكاية يكاد يطابق زمن الخطاب وهو نوع من السرد البسيط.

ب- **حكاية ما وقع أكثر من مرة واحدة** وتتحكم في هذا النوع آلية تسمى الإضمار ومعناه أن الملفوظات السردية تجعل جزء من **الحكاية** مضمرا وغير مروي.

ج-**ما وقع مرة يحكى مرات عديدة:** لكن بوجهات نظر مختلفة، وقد جرب هذه الآلية محمد برادة في روايته لعبة النسيان حيث قدمت من زوايا نظر مختلفة (أي تغير الراوي.)

د-**ما وقع أكثر من مرة يحكى مرة واحدة،** بمعنى أن ملفوظا سرديا واحدا (جملة) يتضمن أحداثا عديدة. ويستعمل هذا الإجراء آلية الاعتزال أو الاجمال، بمعنى أن السارد يجمل ما حدث عدة مرات مرة واحدة. (نحو: بعد مرور أيام: هذه الأيام وقعت فيها أحداث اختزلها في حدث واحد)

ثالثا: المدة [2] أو الإيقاع الزمني La durée

ويقصد به الاختلاف المؤكد بين **الزمن الحكائي وزمن الخطاب**. فالأول يقاس **بالمدة** المحددة في السنوات والأشهر والأيام والساعات، أما الثاني فيقاس بالأسطر والصفحات وبالتالي فإنه يرتبط **بالزمن التخييلي** المماثل لزمن الكتابة.

فمن خلال المدة تتجسد الصعوبات الكبرى في قياس زمن الخطاب وزمن القصة. بل إن المشاق التي تواجه استكشاف الزمن في المتخيل السردي، مرتبطة أساسا بصعوبة تحديد **المدة**[3]. ذلك أنها قائمة على حساب زمن القراءة ومقارنتها بزمن الأحداث. إذا كانت القراءة فعلا فرديا، تتظافر عوامل كثيرة في رسم مسارها وحدودها، فإن قياس زمنها نسبي تتجاذبه الميولات والرغبات والسرعة

ب تقولون إن ... ندعم طبعا...

[1]. منصوري مصطفى، سرديات جيرار جينيت في النقد العربي الحديث، رؤية، ص. 178.

[2]. يقترح **جينيت** تسمية **المدة** في الخطاب الجديد للحكاية **بالسرعة vitesse** مادام القصد هنا هو قياس مدة القصة و طول النص و مقارنة طول النص بطول القراءة. ينظر ، Gérard Genette, Nouveau discours du récit, p.23

[3]– منصوري مصطفى، سرديات جيرار جينيت في النقد العربي الحديث، رؤية، ص.184

والبطء. فليس كل القراء في مستوى واحد، فمنهم من يكتفي بساعة واحدة لقراءة مائة صفحة، ومنه من يحتاج لثلاث ساعات أو أكثر.

-إذا كان البنيويون قد حددوا المفارقات السردية اعتمادا على مفهومين "زمن الحكاية وزمن الخطاب " فإن ثنائيات أخرى ستطرح أمامها من قبيل العلاقة بين الوصف والسرد أو العلاقة بين السارد والكاتب

والسرد. فكيف تم التنظير لهذا الجانب؟

أ-**الوصف والسرد**: يرتبط السرد بالحدث. لكن الحدث يحتاج بدوره إلى مقومات وجود أخرى. مثل: المحيط الزماني والمكاني أو الكائنات التي تنجزه. وهذا ما يعني أن هناك حاجة للغة وصفية تختلف عن اللغة السردية.

ينصب السرد على ما هو حركي داخل الزمن، في حين يكون الوصف ميتا، أو لنقول إنه توقف في مجرى الزمن ومساره، وبذلك يساهم في تمديد فضاء السرد وتمطيطه .

يربط بعض البنيويين الوصف بالسرد. لكنهم يرجحون كفة الثاني، **فجيرار جينيت** يرى أن **الوصف** عبد يحتاجه **السرد**، بل إن القارئ يميل أكثر إلى السرد من الوصف، وإجمالا يمكن القول إن الوصف مكون يخترق البناء السردي بوسائل مختلفة. فهو وصف بسيط قد يقع داخل جملة سردية "ولجنا بيتا جميلا" كما يكون هذا الوصف مركبا أو متشعبا يقاس بالفقرات والصفحات. ولذلك فإن دراسته تجعله أكثر ارتباطا بالتأمل "تأمل الأشخاص والهيئات والفضاءات...

ب-**علاقة السارد بالسرد وبالكاتب**: طرح البنيويون عدة أسئلة منهجية من قبيل: من يقدم الحكاية؟ من يسردها؟ ما علاقة الكاتب بالسارد؟ أيعد الكاتب هو نفسه السارد؟

وقد واجه البنيويون هذا الإشكال باعتباره إشكالا منهجيا، فالأخذ بمبدأ الكاتب السارد يقود بالضرورة إلى استحضار معطيات غير المحايثة للخطاب، أي إن التحليل سيضطر إلى استحضار معطيات لا توجد في الخطاب ذاته مثل: المجتمع والبنية والواقع، وبما أن البنيوية خطاب يهتم بالمنتج وبهمل المنتج. وعليه فقد بحثت البنيوية عن مخرج نظري فكيف تم ذلك؟

ستأخذ البنيوية بمفهوم الكائنات الورقية، ومعنى ذلك: أن اللغة الحكائية اقتضت ابتكار شخصيات من ضمنها "السارد"، فمثلما يبتكر مؤلف السرد الشخصيات فإنه يبتكر السارد كذلك. ولعل ما يؤكد هذا الأمر هو أن هذا السارد يجهر بآراء ومواقف وأحكام ويتبنى تصورات قد لا تكون هي نفسها آراء الكاتب، مما يعني أنه "السارد" ذات غيرية.

وإذا كان البنيويون قد تبنوا مفاهيم الشكلانيين الروس الأساسية مثل المتن الحكائي والمبنى الحكائي فإنهم تبنوا مفاهيم إجرائية أخرى ذات صلة بالسارد وأدواره خاصة التمييز الذي قدمه توماشوفسكي بين السرد الموضوعي والسرد الذاتي. حيث عني بالأول معرفة السارد بكل شيء بما في ذلك الأفكار الباطنية للشخصية. أما الثاني فيعني أن السارد يجعلنا نتتبع مسار الحكي من خلال مقدمه.

هذا التصور العام للشكلانيين سيتم استثماره من طرف البنيويين اعتمادا على صياغة مفاهيمية مغايرة نمثل لها بثلاثة مفاهيم هي: **مفهوم الرؤية ومفهوم وجهة النظر ومفهوم التبئير**. فما الفرق بينها؟ الفرق بين هذه المفاهيم يرجع إلى واضعيها فقد اعتمد

جيرار جينيت مفهوم التبئير واعتمد **تودوروف** مفهوم الرؤية السردية ومفهوم وجهة النظر والمقصود بذلك تحديد الأسس الإجرائية التي تسمح بدراسة وضع السارد في علاقته بالشخصيات. وهكذا تم تحديد ثلاثة مستويات هي:

المستوى الأول وهو مستوى يكون فيه السارد أعلى معرفة من الشخصيات، وهي تقنية حكائية تسود في معظم الحكايات التقليدية حيث السارد يتحكم في المسار العام للحكي، إذ يلج أعماق الشخصيات ويعرف ماضيها وأسرارها ومستقبلها لذلك. سميت هذه الرؤية "الرؤية من خلف" وهو اصطلاح استعاره تودوروف من جان بويون. في حين استعمل جيرار جينيت مفهوم "التبئير الصفر".

المستوى الثاني وفيه يكون السارد إحدى شخصيات الحكاية، أي أنه يكون مشاركا في الأحداث، وقد أطلق **جيرار جينيت** مصطلح **التبئير الداخلي** على هذا النوع الذي لا يتحكم من خلاله السارد في اللعبة الحكائية، بل إن معرفته تكون مساوية لمعرفة الشخصيات. فالمعطيات النفسية والأسرار والمستقبل والتاريخ الشخصي كلها عناصر تقدمها الشخصية عوض السارد. ومعنى ذلك أن السارد يلعب دور الشاهد وليس دور المتحكم.

المستوى الثالث وفيه يكون السارد أقل معرفة من الشخصية وسميت هذه الرؤية **ب**الرؤية من خارج وأسماها **جيرار جينيت** **"التبئير الخارجي"** حيث إن الشخصية تتحكم في العمل الحكائي وبالتالي فإن معرفتها بالمعطيات تفوق معرفة السارد، ورغم أن هذا النوع من الرؤى نادر إلا أنه يصلح لدراسة الخطاب المسرحي حيث تقدم الحكاية بلسان أصحابها .

وهكذا واعتمادا على ما سبق تكون وظيفة السارد ممثلة في:

- سرد الحكاية؛
- تنظيم الخطاب؛
- توجيه الرؤية وتوزيع الأصوات.

ملاحظات واستنتاجات

إن **الاتجاه البنيوي** ا متعدد المدارس والباحثين وقد ركزنا على "تودوروف" و"جيرار جينيت"؛ لكن آخرين قدموا اجتهادات ضمن هذا التصور مثلما هو الحال مع "**رولان بارت**" الذي يرى أن السرد أنواع متعددة فهو موجود في اللغة والأسطورة والملحمة والتاريخ وفي اللوحة والسينما. كما أنه يتمظهر في أشكال لانهائية ولا يمكن ضبطها أو حصرها. وهو كوني أي موجود عند جميع الشعوب ومنغرس في الحياة. وقد استفاد **رولان بارت** من الإشكالات المنهجية التي اعتمدتها الدراسات اللسانية في بدايتها .كما أنه استفاد من دراسات الشكلانيين الروس واختزل التصورات السابقة إلى نوعين :

النوع الأول: يرى أن **السرد** عملية استرجاعية لأحداث لا تحلل إلا بالرجوع لمقدمها وعبقريته.

النوع الثاني: يعتبر أن **السرد** عنصر بنائي داخل نظام محدد، وبما أنه بناء فإن دراسته لا يمكن أن تتم إلا من خلال تناول المعطيات المحايثة المتمثلة في اللغة.

يميز **بارت** خمس مستويات لوصف النص السردي وفق الأنموذج البنيوي ، ثلاثة مستعارة من ثلاث محاولات لقراءة الخطاب (المحكي) السردي. يسمي الأول **الوظائف**[1] **fonctions**بالمعنى الذي اقترحه **فلاديمير بروب V. Propp** والثاني يسميه **العوامل actants** [2]بالصورة التي قدمها **جريماس A.J.Greimas** فيما أطلق على المستوى الثالث اسم **السرد . Narration** [3] وفي السرد يعلن بارت حاجته للسانيات ، إذ هي وحدها القادرة على التمييز بين الضمير الشخصي **"أنا ،أنت"** واللاشخصي **"هو"** في مختلف أحوالها[4].

وبناء على ذلك فقد اعتبر **بارت** أن **الاختيارات اللسانية** مفيدة في درس **السرد** لكنه قدم تمييزا بين لسانيات الجملة ولسانيات الخطاب. فإن كانت الأولى تقف عند الجملة باعتبارها الوحدة العليا

لدارسها .فإن السرد يتميز بكونه متوالي جمل وهذا يعني أن هناك حاجة إلى لسانيات للخطاب، غير أنه وجد مخرجا نظريا فاعتبر أن السرد جملة كبرى، بل إن كل جملة تحمل داخلها مشروعا سرديا صغيرا. إذ تتضمن حدثا وزمنا وشخصيات أو وصفا.

هكذا يكون هذا التحليل قد أفاد الدراسات السردية بتبنيه التصورات النظرية اللسانية البنيوية، ويتجلى ذلك في استعارته لمفاهيم مثل: المستويات والعلاقات وانتقاده للربط بين السارد والشخصيات باعتبارها كائنات واقعية، **فبارت** يرى أننا أمام كائنات ورقية بل إنه يسمي ذلك الرأي الذي يربط الشخصيات والسارد بالواقع بأنه "أسطورة أدبية" وفي مقابل ذلك سيعتبر أن دراسة السرد لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال دراسة العلامات الماثلة في الخطاب والتي تعتمد على اللغة.

على سبيل الختم

خلص هذا البحث إلى أن الاتجاه البنيوي في دراسة السرد قد وفر للباحثين أدوات دقيقة لفهم النصوص بوصفها بنيات معقدة من العلاقات الزمنية والدلالية. فقد قدم تودوروف تصورًا يميز بين أزمنة السرد الثلاثة ويقترح قواعد لضبط علاقتها، بينما أضاف

---

(1) – ارتبط مصطلح الوظيفة باللسانيات، ويقصد بها الدور الذي يؤديه عنصر لساني (فونيم، مورفيم، كلمة، تركيب) ضمن البنية النحوية للملفوظ، ففي ملفوظ، زيد يقرأ كتابا ، فلكلمة كتاب وظيفة المفعول. أما في **الجلوسيماتيكية Glossématiques** فدلالات المصطلح قريبة من المعنى الموظف في الرياضيات ويقصد به كل علاقة بين مصطلحين، يكون الأول ثابتا و الثاني متغيرا، أو كلاهما ثابت أو كلاهما متغير، فيما يرتبط في النحو التوليدي بالعلاقات التي تقام بين العناصر داخل البنية الواحدة. ينظر Jean Dubois et all , Linguistique et sciences du langage ,Paris ,éd,Larousse 2007,p.p.204.205 ثم انتقل المصطلح إلى البنيوية ومنه إلى السيميائيات بعد أن عده بروب في مورفولجيا الخرافة الشعبية عنصرا ثابتا في الخطاب (المحكي)، لا يتعدى عدده إحدى وثلاثين وظيفة، وقد أعيد صياغة المصطلح وأقحمت معه مفاهيم جديدة، إلى أن أصبح في إحدى تلك التعديلات يعني الملفوظات السردية. ينظر:

A.J Greimes et J. Courtes , Sémiotique dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Paris ,éd, Hachette, 1979.9.152

(2) – يشير **العامل actant** إلى القائم بالفعل، وهو مستعار من **تنيير Tesnière** الذي يربطه بكل الأشخاص و الأشياء المشاركة في حدث بأي صورة كانت ومن ثم **فالعامل وحدة تركيبية بخاصية شكلية. ويستعاض به في السيميائيات عن الشخصيات ، إذ لا يرتبط بها فحسب بل قد يكون حيوانا أو شيئا أو مفهوما ، فيما الإبقاء على الشخصية يثير التباسا واضحا لارتباطه بالممثل. ينظر ، Ibid,p.3**

(3) – Voir , Roland Barthes , Analyse structurale du récit, p.10

(4) – Ibid, p. 12.

جيرار جينيت مفاهيم تحليلية أكثر عمقًا مثل المفارقات السردية، الاسترجاع، الاستباق، التكرار، والتبئير، مما أتاح فهماً أشمل للتنظيم الداخلي للنصوص

وتبين من خلال المقارنة أن الجمع بين تصور تودوروف وجينيت يتيح إمكانات واسعة لدراسة السرد، حيث يساعد على الكشف عن البنية العميقة للنصوص، ورصد آليات تحويل الحكاية إلى خطاب سردي موجّه. وهكذا يظل الاتجاه البنيوي أحد الركائز الأساسية في النقد السردي المعاصر، ليس فقط لأنه أسس لنظرية رصينة، بل لأنه قدم كذلك أدوات إجرائية لا تزال قادرة على استيعاب النصوص الأدبية وتفكيك أنساقها الداخلية

لائحة المراجع والمصادر

✓ **المراجع والمصادر باللغة العربية**

- القرآن الكريم.
- د. محمد مفتاح تحليل الخطاب الشعري إستراتيجية التناص، دار السنوبر ط1 1985.
- جوزيف كورتيس، **مدخل إلى السيميائية السردية والخطابية**، ترجمة: د. جمال حضري، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف.
- كورتيس، **مدخل إلى السيميائية السردية والخطابية**، ص 208، ترجمة د. جمال حضري، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، الجزائر، السنة 2007.
- غريماس، تقديم لكتاب جوزيف كورتيس **مدخل إلى السيميائية السردية والخطابية**
- كيليطو، **الأدب والغرابة**.
- بروب، مورفولوجيا الخرافة.
- **جمال بندحمان، سيمياء الحكي المركب – البرهان والعرفان**، الصفحة 11، الطبعة الأولى I، السنة 2014، القاهرة، رؤية للنشر والتوزيع.
- هامون، **سيميولوجية الشخصية**.
- لوكاش جورج، دراسات في الواقعية، ترجمة د فايق يلوز، وزارة الثقافة، دمشق.
- إبراهيم الخطيب، ترجمة مؤلف "مورفولوجية الخرافة" لفلاديمير بروب، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الرباط، المغرب، الطبعة الأولى سنة 1986م.
- الجلالي الكدية، أنطولوجيا الحكاية الشعبية المغربية، الطبعة الأولى " أنفوبرانت" ، فاس، 2014.
- أحمد زياد محبك، الحكاية الشعبية، دراسة ونصوص، مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، الطبعة الأولى 2018، فاس، المملكة المغربية.
- مصطفى يعلى، امتداد الحكاية الشعبية، موسوعة شراع الشعبية، طنجة، سبتمبر-دجنبر 1999.
- محمد حجو، الإنسان وانسجام الكون، سيميائيات الحكي الشعبي، الطبعة الأولى، الرباط 2012.
- محمد فخر الدين، الحكاية الشعبية المغربية، بنيات السرد والمتخيل، دار نشر المعرفة، الطبعة الأولى، الرباط 2014.
- محمد فخر الدين، موسوعة الحكاية الشعبية المغربية، دار نشر معهد الشارقة، الطبعة الثانية، 2018.
- مصطفى الشاذلي، ظاهرة الحيز في الخرافة الشعبية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ع.1984/10، ص.169-177.

- إدريس كرم، اختيار الزوجة كما تقدمه الحكاية الشعبية المغربية، مجلة التراث الشعبي، ع.6، س.9، وزارة الإعلام، بغداد، 1978، ص.113-129.
- -حسن السائح، القصة والملحمة في الأدب الشعبي، مجلة التعاون الوطني، ع1966/35.
- صلاح الدين الخالدي، الحكاية المرحة في الأدب الشعبي المغربي، مجلة المعرفة، ع149، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، تموز 1974، ص.86.
- عبد الكبير الخطيبي، صوت الحكاية، في كتاب " الاسم العربي الجريح" ، ط.1 ، دار العودة ، بيروت ، 1980 ، ص.153-183.
- عباس الجراري، حكايات من الفلكلور المغربي، مجلة المناهل، ع.5، س.3، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، الرباط، مارس 1976، ص.370-376.
- عائشة بلعربي، صورة الطفل في الحكاية الشعبية، أعمال ندوة التربية والتغيير الاجتماعي المنعقدة بالمدرسة العليا للأساتذة، جامعة محمد الخامس من 28 ماي إلى 2 يونيو 1979، منشورات جامعة محمد الخامس، الرباط ص.86
- مصطفى يعلي، القصص الشعبي بالمغرب، دراسة مورفولوجية، رسالة لنيل دكتوراه الدولة في الأدب العربي الحديث من كلية اداب الرباط، السنة الجامعية، 1992-1993
- مصطفى يعلى، ظاهرة المحلية في الفن القصصي بالمغرب من أوائل الأربعينيات إلى نهاية الستينيات، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا بكلية الآداب بفاس، السنة الجامعية 1983-1984، تحت إشراف الدكتور إبراهيم السولامي.
- الزمخشري، **أساس البلاغة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب.ط.3. ج 1910.
- شحاذة خوري، 2012، أوراق ثقافية، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق.
- واقع الرميحي، **واقع الثقافة ومستقبلها في أقطار الخليج العربي**، الثقافة والمثقف في الوطن العربي.
- ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر.ج.3. د.ت بيروت.
- أحمد زياد محبك، **من التراث الشعبي**، الطبعة الأولى 1426هـ/2005م، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- مالكة العاصمي، أنواع الأدب الشعبي بالمغرب، مجلة المناهل، عدد 30، س.11، وزارة الشؤون الثقافية، الرباط، يوليو 1984، ص.360-366.
- عبد القادر زمامة، **الأمثال المغربية، دراسات ونصوص**، إعداد وتقديم السعيد بنفرحي، 2010، الطبعة الأولى، المطبعة، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط.
- عبد السلام هارون، **التراث العربي**، دار المعارف. سلسلة كتابه. 30 القاهرة (ج.ت).
- نخبة من الأساتذة، **معجم العلوم الاجتماعية**، القاهرة 1975.
- -بدير حلمي، **شعر الأدب الشعبي في الأدب الحديث**، القاهرة، ط1،1986.
- رفعت سلام، بحثا عن **التراث العربي دار القلم**، القاهرة، ط1/1989.

- حمود العودي، **التراث الشعبي وعلاقته بالتنمية**، بيروت 1986.
- فاروق خورشيد، **الجذور الشعبية للمسرح العربي**، القاهرة 1991م.
- د. أحمد مرسي، **مقدمة الفلكلور**، ص.5، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة 1976.
- مجموعة كتاب، 2008، **مقدمة في دراسة التراث الشعبي**، القاهرة.
- محمد الجوهري، **علم الفولكلور**، القاهرة 1977.
- د. أحمد مرسي، **مقدمة الفلكلور**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة 1976.
- عباس الجراري، **في الإبداع الشعبي**، مطبعة المعارف الجديدة/ الرباط، ط1/1988.
- إدريس كرم، "**الأدب الشعبي المغربي" الأدوار والعلاقات في ظل العصرنة**، منشورات اتحاد كتاب
- نبيلة إبراهيم: **أشكال التعبير في الأدب الشعبي**، دار مكتبة غريب للطباعة، القاهرة، ط 1، 1991م.
- عمر أحمد مختار، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، المجلد الأول، عالم الكتاب.
- عبد الحميد يونس، **الحكاية الشعبية**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ط.1،1968م.
- عبد الرحمن الساريسي، **الحكاية الشعبية في المجتمع الفلسطيني**، المؤسسة العالمية للدراسات والنشر، ط 1، 1986م.
- عبد الحميد بورايو، **الأدب الشعبي الجزائري**، دار القصبة للنشر، الجزائر، (د.ط) 2007م.
- صفوة كمال، **الحكاية الشعبية الكويتية**، ط 1، 1986.
- مصطفى يعلى، ظاهرة المحلية في الفن القصصي بالمغرب من أوائل الأربعينيات إلى نهاية الستينيات، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا بكلية الآداب بفاس، السنة الجامعية 1983-1984، تحت إشراف الدكتور إبراهيم السولامي.
- الأستاذ الدكتور عبد الرحمان عبد الهاشمي، **أدب الأطفال، فلسفته.أنواعه. تدريسه.**
- لينكيتا إيليسيف، كتاب: رحلة ليلة وليلة بين الشرق والغرب.
- محمود مفلح البكر، **مدخل البحث الميداني في التراث الشعبي**، منشورات وزارة الثقافة، دمشق
- (د. ط)، 2009 م، ص20.
- فردريش فون ديرلاين، **الحكاية الخرافية، نشأتها، مناهج دراستها، فنيتها**، ترجمة: د.نبيلة إبراهيم، دار غريب للطباعة، القاهرة، (دط)، (دت).
- مصطفى يعلى، **القصص الشعبي دراسة مورفولوجيا**، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، ط. 1، (1999).
- بيير بورديو، **الرمز والسلطة**، ترجمة بن عبد العالي، دار توبقال للنشر، الطبعة الثانية 1990.
- الجاحظ، عمرو بن بحر، **كتاب الحيوان**، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ج3.
- د. إحسان عباس، **تاريخ النقد الأدبي عند العرب**.
- ماجدة حمود، **مقاربات تطبيقية في الأدب المقارن**، تحاد كتاب العرب، سوريا، ط. 1، 2011م.

- أحمد فرشوخ، **الطفولة والخطاب**.

✓ **المراجع والمصادر بغير العربية**

- Ferdinand de Saussure, Cours de linguistique générale dans Bougnoux, D.
- Todorov, T. (1969). Grammaire du récit. Paris: Seuil.
- Genette, G. (1980). Narrative Discourse: An Essay in Method. Ithaca: Cornell University Press.
- Saussure, F. de. (1916). Cours de linguistique générale. Paris: Payot.
- Hjelmslev, L. (1961). Prolegomena to a Theory of Language. Madison: University of Wisconsin Press.
- Barthes, R. (1966). Elements of Semiology. London: Jonathan Cape.
- Propp, V. (1928). Morphology of the Folktale. Austin: University of Texas Press.
- Jakobson, R. (1960). Linguistics and Poetics. In T.A. Sebeok (Ed.), Style in Language (pp. 350–377). Cambridge, MA: MIT Press.
- Chomsky, N. (1965). Aspects of the Theory of Syntax. Cambridge, MA: MIT Press.
- Cortines, J. (1982). Structures of Narrative Meaning. Paris: PUF.
- Levi-Strauss, C. (1958). Structural Anthropology. New York: Basic Books.
- Larousse, Paris, 1993, p. 12.
- Gremas, sémiotique structurale.6
- G. Courtes, Introduction à la sémiotique narrative et discursive.
- Analyse sémiotique du texte, p.15, Groupe d entre vernes.

سابعاً:

اللسانيات والفلسفة والدراسات الثقافية

أنواع المعاجم العربية التراثية والحديثة
انطلاقا من مؤلف "المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق" للدكتور علي القاسمي

د. بن الطاهر آمال

جامعة القاضي عياض

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش

المملكة المغربية

الملخص:

تروم هذه المقالة استقصاء مختلف أنماط المدونات المعجمية العربية، قديمها وحديثها وفق التصور النظري والتطبيقي الذي قدمه الدكتور علي القاسمي في كتابه "المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق". فقد حرصنا في هذه الورقة البحثية على تبين تطور الصناعة المعجمية في العالم العربي؛ من المعاجم التراثية ذات الترتيب الصوتي أو الأبجدي، إلى المعاجم الحديثة التي تتبع مناهج علمية دقيقة استجابة لحاجات المتلقي الحديث والمعاصر.

الكلمات المفتاحية: أنواع، المعاجم التراثية، المعاجم الحديثة، الصناعة المعجمية، علي القاسمي.

مقدمة:

يعد المعجم من أهم المراجع التي يستعين بها كل فرد؛ سواء أكان من دارسي اللغة أم من المشتغلين والمهتمين بدراسات مختلفة. فكثيرا ما نصادف العديد من المصطلحات والكلمات التي نجهل مدلولها ومن ثمة نضطر للجوء إلى المعجم لإزالة ما غمض واستعجم علينا. ولهذا أبدع اللغويون على مر العصور في تأليف المعاجم وفي تصنيف مفردات اللغة وترتيب مداخلها. وقد دعتهم إلى ذلك الحاجة إلى استقصاء الذخيرة اللغوية العربية لجمعها بين دفتي مؤلفاتهم المعجمية. بالإضافة إلى رغبتهم في مواكبة تغيرات مختلف أنماط الحياة. وما يرتبط بها من معارف وعلوم، وما ينشأ عن كل ذلك أو يستحدث من مفردات وصيغ وأساليب.

وقد أسهمت مختلف هذه العوامل في ظهور أنماط متعددة من المعاجم يشير المؤلف إلى بعضها وفق مستويات متعددة. صحيح أنه لم يفرد مقالا خاصا للحديث عن هذه الأصناف المعجمية، إلا أنه عني كثيرا بالحديث عن بعضها في مواطن مختلفة من مؤلفه. فعلى مستوى العموم والخصوص من حيث المادة اللغوية؛ ميز بين المعاجم العامة والمعاجم المتخصصة، وعلى مستوى وحدة اللغة وتعددها أشار إلى المعاجم الأحادية في مقابل المعاجم الثنائية أو متعددة اللغات. وفي صنف المعاجم الثنائية اللغة ذاتها ميز كذلك بين ما هو عام وما هو خاص.. أما من حيث الغرض المتوخى من المعجم فقد فرق بين المعاجم التي وضعت أساسا لفهم اللغة، والمعاجم التي أفرِدت ضرورة للتعبير باللغة المشروحة. فضلا عن إشارته إلى أنماط أخرى من المعاجم؛ كالمعاجم الموسوعية ومعجم الاستشهادات الذي خصَّص له المؤلف مقالين من كتابه. حيث قام بدراسة مستفيضة لهذا النمط من المعاجم بداية بالتساؤل؛ حول إمكانية إدراج هذا النمط من المدونات اللغوية ضمن المعاجم؟ مرورا بالإشارة إلى طبيعة الاستشهادات ومصدرها وخصائصها وكذا الجمهور المستهدف منها، من دون إغفال الحديث عن أنماط الترتيبات التي اعتمدها هذا المعجم في تصنيف مواده مع تحديد نقاط الاختلاف والائتلاف بين الاستشهادات من جهة، وبين كثير من الجوانب اللغوية من جهة أخرى كالاقتباس والتمثيل والفهارس وغيرها.

وهكذا، فإننا نلاحظ أن المؤلف حاول استقصاء أبرز أنواع المعاجم في الدراسة المعجمية ليجعل القارئ على بينة من مجهودات المعجميين من جهة، ومن تنوع مصنفاتهم من جهة أخر. وسيكون هذا القارئ على بينة أكثر لو أن المؤلف مثل لكل صنف معجمي بأنموذج أو أنموذجين من المعاجم كدلائل حية على هذا الصنف أو ذاك.

ولهذا فإننا سنحرص في جردنا لمختلف الأنواع المعجمية التي رصدها المؤلف على التمثيل لكل منها ببعض النماذج. مع الإشارة إلى بعض الأصناف المعجمية الأخرى التي لم ترد في الكتاب. مثل؛ معاجم الألفاظ ومعاجم المعاني ومعاجم الأبنية والمعاجم التاريخية والمعاجم غير التاريخية. ومع ذلك فإننا لا نؤاخذ المؤلف على إغفاله لهذه الأنماط المعجمية الأخرى، فربما طبيعة دراسته هي التي لم تستدع ذكرها أو الإشارة إليها، أو أنه ركز فقط على ضرورة جرد أهم هذه الأنواع وأبرزها من دون العمل على استقصائها جميعا.

وعموما؛ فمختلف المعاجم التي أشرنا إليها آنفا؛ تتوزع وفق المستويات الآتية:

I. المعاجم من حيث العموم والخصوص:

ليست كل مفردات اللغة على مستوى واحد من الاستعمال والذيوع. فبعضها يستعمله المتكلم العادي في أحاديثه، والبعض الآخر لا يستعمله إلا المتخصصون في مجالات معينة علمية أو أدبية أو ثقافية، ومن ثم كان هناك نوعان من المعاجم هما:

1. **المعاجم المتخصصة:** وهي معاجم توجه اهتمامها إلى فئة خاصة من الأفراد. حيث تقتصر على تسجيل المفردات التي تفي بحاجاتهم الخاصة كما هي الحال في المعاجم الطبية والهندسية والفيزيائية والفلسفية والجغرافية والنقدية وتراجم الأعلام والبلدان والكتب والعلوم وكأمثلة على هذا الصنف من المعاجم نذكر كما تشير إلى ذلك بعض الدراسات[1]:

- "المعجم القانوني" لسليمان حارث الفاروقي.
- "معجم الدبلوماسية والشؤون والمؤتمرات الدولية " لحسن عبد الله.
- "معجم المصطلحات المالية والمصرفية "للأسيوطي.
- "المعجم العسكري الموحد "الصادر عن جامعة الدولة العربية.

2. **المعاجم العامة:** وهي معاجم تحيط بكل ما أثر أو ورث من مفردات اللغة أو بمعظمها أو بمجموعة كبيرة منها. وتكون الكلمات مادتها الرئيسية إذ تفسرها وتشرح غامضها، وتذكر مرادفاتها أو دلالاتها واشتقاقاتها وصيغها، في حدودها العامة المشتركة، وفي نطاقها الزمني الذي جمعت فيه. وقد تبين كيفيات استعمال هذه الكلمات وتدل على طريقة نطقها، وكما قد تشير عرضا إلى بعض استعمالاتها الخاصة على سبيل التوسع لا الحصر والاستقصاء. وقد وزع أحد الدارسين هذه المعاجم إلى ثلاثة أقسام هي:[2]

أ. **أما القسم الأول فيضم المعاجم اللغوية القديمة ومنها:**

- "تاج اللغة وصحاح العربية" للجوهري (332 هـ . 393 هـ).
- "لسان العرب "لابن منظور (630 هـ . 711 هـ)."القاموس المحيط "للفيروز آبادي (729 هـ . 817 هـ).

ب. **والقسم الثاني يضم المعاجم اللغوية العامة الحديثة ومنها:**

- "القاموس الجديد" (الألفبائي) بتوصية من ندوة التربية الأولى لبلدان المغرب العربي.
- "المعجم العربي الأساسي."
- "الهادي إلى لغة لعرب" لحسن سعيد الكرمي.
- "معجم اللغة العربية".
- "الكافي": صدر عن شركة المطبوعات بيروت عام 1994م في مجلد واحد مكون من 1116ص.

ج. **وفي الأخير القسم الثالث** ويضم معاجم الطلاب اللغوية العامة وهي تزيد عن عشرين معجما نذكر منها:

- "المصباح المنير" للفيومي (650هـ . 770 هـ): صدر عن دار الكتب العلمية في جزأين بمجلد واحد من 678 ص.
- "مختار الصحاح" للرازي (ت 660 هـ).
- "قطر المحيط" للبستاني (1234 هـ . 1300) وهو اختصار لمعجم "محيط المحيط".
- "الوافي" أو "فاكهة البستان" اختصر فيه صاحبه عبد الله البستاني (1271 هـ . 1348 هـ) معجمه الآخر المطول "البستان" وأخرجه في مجلد واحد عام 1930م.

[1]. محمد حسن يوسف: تطور المعجم العربي ضمن كتاب الترجمة ومعاني الكلمة، شركة معاهد التدريب والتعليم الأهلي، 1997، ط1، ص17.

[2]. ينظر محمد أحمد المعتوق: المعاجم اللغوية العربية، 1 المعاجم العامة وظائفها . مستوياتها . أثرها في تنمية لغة الناشئة دراسة وصفية تحليلية نقدية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ط، 2008، ص 35 و ص195.

- "معجم الطلاب" لجبران مسعود علي (1930 م . 2020 م). وهو معجم يتألف من مجلد واحد فقط. يعد نسخة مختصرة ومبسطة من معجم "المصباح المنير". يختلف عدد صفحاته حسب الطبعة وحجم الخط. وعموما يتراوح عدد صفحاته بين 500 و600 صفحة.

II. المعاجم من حيث وحدة اللغة وتعددها:

هناك في الدراسات المعجمية ما يسمى بمعاجم أحادية اللغة، ومعاجم ثنائية اللغة أو متعددة اللغات.

1.المعاجم الأحادية اللغة: وتتمثل هذه الفئة في المعاجم التي تتناول مفردات لغة واحدة، وتقوم بشرحها وبيان مدلولاتها بلغة الألفاظ ذاتها (لغة الشرح هي لغة المفردة نفسها)، وتقسم إحدى الدراسات هذه الفئة بدورها إلى[1].

أ. **معاجم المفردات:** وهو المعجم الذي يورد مفردات اللغة وفقا لترتيب "مدخلي" معين ثم يقوم بشرح كل مفردة وتفسيرها؛ تبعا للطريقة التي وضعها بها مؤلف المصنف المعجمي. ومن أمثلة هذا النوع:

- "القاموس المحيط" للفيروز آبادي (729 هـ . 817 هـ). تم تأليفه في القرن الخامس الهجري. يضم حوالي 80.000 كلمة. ورد في **ثلاثة** مجلدات في الطبعة الحديثة.
- "تاج العروس من جواهر القاموس" للزبيدي (1145 هـ . 1205 هـ). تم الشروع في تأليفه في القرن الثاني عشر الهجري (الموافق للقرن الثامن عشر ميلادي). واستغرق العمل عليه سنوات طويلة. حيث بدأ تأليفه سنة 1174 هـ (1760 م) واكتمل في سنة 1184 هـ (1770 م). يتكون من 18 مجلدا في الطبعة الحديثة. ويضم أكثر من 100.000 كلمة.
- "تاج اللغة وصحاح العربية" للجواهري (332 هـ . 393 هـ) . تم تأليفه في القرن الرابع الهجري (الموافق للقرن التاسع ميلادي). يتكون من مجلدين. ويضم حوالي 80.000 كلمة.
- "المنجد" للويس معلوف (1853 م . 1947 م). يتكون من مجلد واحد فقط. ويضم حوالي 50.000 كلمة. صدرت نسخته الأولى سنة 1908 عن المجمع العلمي اللبناني.
- معجم ".OXFORD" الإنجليزي لجون سيميسون، وإيدموند وينر، وجيمس موراي. اهتمت جمعية الفيلولوجيا في لندن بتأسيسه. حيث يبلغ عدد مجلداته عشرين مجلدا. ويضم أزيد من 600.000 كلمة وعبارة. تم الشروع في إنشائه سنة 1884 م ولم يكتمل إلا في سنة 1928.

ب. **معاجم النطق:** وتهتم هذه المعاجم ببيان طريقة نطق المفردات وخاصة أسماء الأعلام ومن أمثلتها "إصلاح النطق" لابن السكيت (130هـ . 240 هـ). الذي يتناول علاج أخطاء النطق، والتمييز بين الألفاظ المتشابهة في النطق، والألفاظ متفقة الوزن إلا أنها مختلفة المعاني، وكذلك الألفاظ التي تختلف في الوزن وتتفق في المعاني.

ج. **معاجم النصوص:** تقتصر هذه المعاجم على المفردات الواردة في كتاب معين أو في أعمال مؤلف معين. وهي بمثابة كشافات شاملة لهذه النصوص، وتكتسب هذه المعاجم أهمية خاصة مع تطور دراسة البلاغة والأسلوب واستعمال الحاسب الآلي في تحليل النصوص وإحصاء الظواهر اللغوية ومن أمثلتها "المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم" لمحمد فؤاد عبد الباقي (1910 م . 1983 م).

---

[1] . ينظر محمد حسن يوسف: المعاجم اللغوية والمعاجم المتخصصة ضمن كتاب الترجمة ومعاني الكلمة، شركة معاهد التدريب والتعليم الأهلي، 1997، ط1، ص 15.

د. **المعاجم المعيارية:** وهي المعاجم التي تشتمل على مجموعة من المفردات لتناسب مستوى نمو أو دراسي معين، ومن أمثلة هذه المعاجم ما أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة من ثلاثة معاجم بمستويات مختلفة هي:"المعجم الكبير" (1985م) والمعجم الوسيط" (1960 م)، و"المعجم الوجيز" (1972).

هـ. **معاجم المختصرات والأسماء الاستهلالية:** ظهرت هذه المعاجم نتيجة ظهور الكثير من الكتابات في مجالات مختلفة تستعين مجموعة من الرموز والمختصرات والأسماء الاستهلالية مثل كتابة (ج م ع) لتدل على جمهورية مصر العربية، وكتابة "USA" لتدل على الولايات المتحدة الأمريكية، ونجد هذه المعاجم في اللغات الأجنبية كثيرة مثل: " Abbreviations dictionary/by : Ralph De-Solla"

2. المعاجم الثنائية اللغة:

تهتم المعاجم في العصر الحديث بالاشتغال بأكثر من لغة ، فتورد ألفاظ لغة ما وترتبها حسب المنهج المأخوذ به في هذه اللغة وتجعلها مداخل مادتها المعجمية. ثم تذكر ما يقابلها من كلمة في لغة أخرى أو أكثر، وذلك كأن تذكر الكلمة العربية متبوعة بما يقابلها في الإنجليزية أو الفرنسية أو كلتيهما، وتسمى هذه بالمعاجم الثنائية اللغة أو ثلاثيتها، ونجد في المكتبة العربية الآن نماذج كثيرة من كلا هذين النوعين.

أ. **ومن أمثلة المعاجم الثنائية اللغة نذكر الأمثلة الآتية:**

المعاجم الانجليزية/العربية ومنها:

- قاموس" المورد" لمنير البعليكي. (صدرت نسخته الأولى سنة1967 عن دار العلم للملايين في لبنان).
- قاموس "المغني" لحسن سعيد الكرمي ("المغني الأكبر" (1997)، و"المغني الفريد" (2000)، و"المغني الوجيز" (2002) عن مكتبة ناشرون في لبنان).
- قاموس" أكسفورد" (1857 . 1884 . 1928 .1933 . 1989) الصادر عن جامعة أكسفورد البريطانية.

المعاجم الفرنسية/العربية ومنها:

- قاموس لاروس لبيير لاروس (القاموس الكبير العالمي للقرن التاسع عشر صدر بين سنتي 1863 و1876 عن دار نشر لاروس. أما القواميس الحديثة من لاروس فقد صدرت لأول مرة سنة 1905).
- قاموس "المنهل" لجبور عبد النور وسهيل إدريس. (صدرت نسخته الأولى سنة 1970 عن دار الحكمة، وفي سنة 1972 صدر "المنهل القريب" عن دار الآداب. وفي سنة 2014 صدر المنهل الوسيط).

3. ومن أمثلة المعاجم الثلاثية اللغة نذكر:

- قاموس المورد إنجليزي –عربي – فرنسي لروحي البعلبكي ومنير البعلبكي ورمزي البعلبكي. صدر سنة 1967 عن دار العلم للملايين في لبنان.

ولابد أن نشير إلى أن المؤلف يقسم **المعاجم الثنائية اللغة** إلى نوعين هما:

أ. **من حيث الغرض:**

فمن المعاجم الثنائية اللغة ما وضع لفهم اللغة ومنها ما سعى إلى مساعدة القارئ على التعبير باللغة المشروحة، ويسجل أن الفرق بين هذين النمطين من المعاجم يكمن على مستوى الشكل والمضمون معا. فمن حيث الشكل ينطلق المعجم المعد لفهم اللغة من المداخل باللغة الأجنبية (لغة المتن أو اللغة الهدف) ثم تعطى مقابلاتها باللغة الوطنية (لغة الشرح أو اللغة الوسيلة) فإذا

كان القارئ العربي يسعى إلى اقتناء معجم بعينه لفهم اللغة الفرنسية مثلا فلا بد أن يختار معجما فرنسيا–عربيا، أما إذا كان يروم التعبير بها، ويلجأ إلى المعجم لتزويده ببعض المفردات الفرنسية التي لا يعرفها؛ فلا بد أن يستعين بمعجم عربي– فرنسي. أما من حيث المحتوى، فيضم المعجم المخصص للفهم، عددا أكبر من المداخل مقارنة بنظيره المخصص للتعبير إذ يشتمل هذا الأخير، كما يذهب القاسمي، "على مداخل ذات طبيعة إنتاجية عامة، ومتبوعة بمعلومات صرفية ونحوية مفصلة، تساعد القارئ على استخدام المفردات التي يبحث عنها بصورة سليمة"[1]. هذا وإن كانت بعض المعاجم المعاصرة تسعى إلى الجمع بين الغرضين؛ أي غرض فهم اللغة وغرض التعبير بها كقاموس **"كنز الطالب" للدكتور بسام بركة**. (صدر سنة2001 عن دار العلم للملايين في لبنان. وهو معجم مزدوج: عربي – فرنسي / فرنسي – عربي) إلا أن هذا المسعى، حسب قول الدكتور القاسمي، قد "كان سبب وقوع الكثير من المعاجم من أمثال هذا المعجم في العديد من الأخطاء والثغرات"[2].

ب. من حيث النوع:

يقسم المؤلف المعاجم الثنائية اللغة بالاستناد إلى هذا المستوى إلى الأنواع الآتية[3]:

- **المعاجم الثنائية اللغة العامة:** وهي شبيهة بالمعاجم اللغوية العامة من حيث الهدف، وإن كانت تختلف عنها من حيث تعدد اللغة. إذ يسعى كل منهما إلى التوجه إلى كافة فئات القراء (المبتدئ منهم والمتقدم والمتخصص) مع عنايتها برصد جل ما من شأنه أن يمكّن القارئ من شرح المفردة التي يروم البحث عنها، كإشارته إلى جذر هذه المفردة أو توظيفه لبعض الشواهد التوضيحية لتقريب معنى المفردة من أذهان القارئ.
- **المعاجم الثنائية اللغة المتخصصة: ويقسمها المؤلف إلى ثلاثة أصناف:**

- **المعجم المنشور ورقيا:** وهو معجم يتوافر على عدد محدود من المعلومات. إذ يقتصر على تقديم تعريف للمصطلح المراد شرحه مع تحديد الجانب العلمي الذي ينتمي إليه والإشارة إلى رسم توضيحي لهذا المصطلح وطريقة تلفظه باللغة الأجنبية. ويضيف المؤلف أن جودة هذا النمط من المعاجم تقاس بمدى دقته في تقديم هذا الصنف من المعلومات من جهة، ودقته في الترجمة من جهة أخرى، وحسن اختيار المرادف المناسب للمادة المراد شرحها. فضلا عن حسن إخراجه وحسن طباعته وقلة الأخطاء المطبعية فيه.
- **معجم بنك المعلومات:** أو معجم بنك المصطلحات وهو معجم يختص بتوجه علمي واحد أو أكثر، وكذا بعدد معين من اللغات. ويعد هذا الصنف من المعاجم حديث العهد مقارنة بالمعاجم الأخرى. حيث ارتبط ظهوره بالأساس بمجال البحث اللساني، والدراسة الحديثة للنصوص اللغوية وتحليلها والترجمة الآلية وتعليم اللغات الوطنية والأجنبية. وتقوم قاعدة المعلومات الخاصة؛ بتخزين المصطلحات ومعالجتها واسترجاعها. وتسمى المعلومات من هذا النوع –حسب ما ذهب إليه المؤلف– **ببنك المعلومات**. وتختلف هذه الأبناك باختلاف الدول والجهات التي تنتمي إليه. ويذكر المؤلف بعضا من بنوك المعلومات منها مثلا: **بنك المصطلحات** التابع للمجموعة الأوروبية ومقره لوكسمبورغ؛ مختص بمصطلحات العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد. ويضم اللغات الألمانية والإنجليزية والفرنسية والدانماركية والإيطالية والهولندية. وأيضا هناك بنك **المصطلحات المغربي** في معهد الدراسات والأبحاث للتعريب في الرباط غير متخصص. بحيث تخزن فيه الكلمات والمفردات سواء أكانت عامة أم مصطلحات علمية وتقنية، خاصة باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية.

---

[1]. علي القاسمي: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص 231.

[2]. نفسه، ص 232.

[3]. نفسه، ص 195. 198.

- **معجم الترجمة الآلية:** يذهب المؤلف إلى أن هذا الصنف من المعاجم يعد أيضا حديث العهد؛ إذ ارتبط ظهوره أساسا بنشاط جهود أتباع المدرسة التوليدية التي نادت بطابع "الإنتاجية" أو "الإبداعية" في اللغات الإنسانية ككل. فمن خلال القاعدة اللغوية الواحدة يمكن توليد ما لا نهاية من الجمل السليمة نحويا ودلاليا. ولكي تُطور هذه المدرسة مجال دراستها انطلاقا من "توليدية" الجمل؛ أخذت تهتم بجوانب تتجاوز مجال العلوم الإنسانية إلى مجال العلوم التطبيقية؛ خاصة الترجمة الآلية التي تعتمد ضرورة على جهاز الحاسوب، الذي كان آنذاك طور الاختراع لتيسر ترجمة النصوص وسرعة إيجاد المقابلات اللغوية للمفردة المراد شرحها. مما اقتضى ظهور معجم جديد يختلف عن المعجم المعد للاستعمال البشري أو المعجم المخصص لبنوك المصطلحات، إذ عليه كما – يشير الكاتب– أن يشتمل على مجموعة من العناصر نجملها في ما يأتي:

➢ عليه ألا يقتصر فقط على مصطلحات العلم المطلوب، وإنما كذلك على المفردات العامة للغتين.

➢ عليه ألا يحرص فقط على مساعدة مستعمله على فهم اللغة المشروحة، وإنما عليه أيضا أن يعينه على إمكانية التعبير بهذه اللغة.

➢ عليه أن يتحرى الدقة في التحديد الصرفي والصوتي والإعرابي والدلالي والأسلوبي للكلمة المشروحة خاصة على مستوى انتقائه للمقابل أو المرادف المناسب لهذه المفردة.

➢ عليه ألا يكتفي فقط بالتمثيل لمعنى المفردة المشروحة بشواهد توضيحية، وإنما عليه التوسل أيضا بقاعدة ضابطة لمعنى هذه المفردة.

III. من حيث طبيعة المادة المعجمية:

1. **المعاجم الموسوعية:** يدعو المؤلف في البداية إلى التفريق بين المعجم والموسوعة من جهة وبين الموسوعة والمعجم الموسوعي من جهة أخرى:

المعجم–الموسوعة:

يلتقي المعجم lexique مع الموسوعة L'encyclopédie أو "دائرة المعارف" كما يُطلق عليها أيضا وفق المفهوم الحديث؛ في الضخامة وسعة المحتوى والوظيفة المرجعية وفي كيفية ترتيب المداخل أو المواد فيها على نحو معين. يغلب فيه التسلسل الهجائي أو الأبجدي للغة، ولكنه يختلف عنها بطابعه القومي، باهتمامه بالجوانب اللغوية للمواد التي يشتمل عليها أكثر من سواها وبحجم الشرح الذي يورده لها أو سعته.

وهكذا، فإن المعجم كما يذهب أحد الدارسين "يركز اهتمامه على ألفاظ اللغة القومية وصيغها وتراكيبها، يفسرها ويحصي معانيها ويتبع تصاريفها ويبين استعمالاتها وطرق نطقها أو يبين مقابلاتها في لغة أو لغات أخرى إذا كان ثنائيا أو متعدد اللغات من دون إسهاب أو تفصيل في ذلك"[1]. بينما تهتم الموسوعة بالمعارف الإنسانية والمفردات الحضارية عامة. وتعنى كذلك بذكر ما يرتبط بالألفاظ أو المداخل المدرجة فيها من علوم أو فنون أو مشاهد ومعالم وأحداث وأشياء وأشخاص ومعلومات متعلقة بفنون المعرفة عامة. تصفها أو تشرحها وتعالج الحقائق المرتبطة بها بنوع من التفصيل والشمول. بحيث تتحول هذه المداخل –كما يذهب إلى ذلك الدكتور المعتوق– "إلى موضوعات مختلفة ومتنوعة، أو إلى ما يشبه المقالات التي تطول أو تقصر بحسب حجم الموسوعة ومجالها وبمقدار ما يرتبط بالمادة المشروحة من معارف أو حقائق"[2].

[1]. محمد أحمد المعتوق: المعاجم اللغوية العربية، مرجع مذكور، ص 20.

[2]. محمد أحمد المعتوق: المعاجم اللغوية العربية، مرجع مذكور، ص 20.

الموسوعة – المعجم الموسوعي:

يذهب المؤلف إلى أنه على الرغم من أن كلا من المعجم الموسوعي والموسوعة قد يتبعان الترتيب نفسه (الألفبائي). فإنهما يختلفان من حيث معالجة المادة. يذهب الدكتور القاسمي في دراسة معجمية أخرى له قائلاً: "فالمعلومات تتجمع في الموسوعة تحت موضوعات عامة، في حين نجدها موزعة تحت عدد كبير من المداخل المتصلة بها في المعجم الموسوعي"[1].

2. المعاجم المختصرة:

لقد عمل المؤلف على بيان طبيعة هذا الصنف المعجمي من خلال الدور الكبير الذي قام به أبو بكر الرازي في "مختار الصحاح". حيث سعى فيه إلى اختصار معجم "الصحاح" للجوهري؛ فأخرجه في 590 صفحة من الحجم الصغير بعدما كانت صفحاته تزيد على 2560 صفحة من الحجم الكبير. وينبغي أن نشير هنا إلى أن اختصار المعاجم لا يعني- حسب قول المؤلف – "مجرد حذف ما زاد من كلمات المداخل ومعانيها الأولى من معلومات نحوية، ومعان ثانوية ومجازية، وتعبيرات اصطلاحية وسياقية، وشواهد وغيرها [....] وإنما هذه العملية [أي الاختصار] مقيدة بالهدف والجمهور المستهدفين"[2]

ونفهم من هذا القول أن الاختصار لا يعني التجاوز والحذف واستبعاد العديد من العناصر، وإنما قد يحدث أن يضيف المختصِر مجموعة من المكونات التي لم يشتمل عليها الكتاب الأصلي. كما نفهم أيضا أن عملية الاختصار ليست عملية اعتباطية، وإنما هي محاولة يسعى القائم بها إلى تحقيق هدف معين والتوجه إلى جمهور محدد. ويشير القاسمي إلى أن الرازي لم يغفل أن يشير في مقدمة كتابه إلى الهدف من اختصاره لمعجم "الصحاح". إذ يذكر [الرازي] أنه أعد "مختار الصحاح" ليكون معجما أساسيا ميسرا/ متاحا "لكل عالم فقيه أو حافظ أو محدث أو أديب"[3]. أي إن الرازي قد حرص على أن يجعل مؤلفه في متناول فئة عريضة من القراء، لا تنحصر فقط في دائرة المتخصصين منهم في علوم اللغة، وإنما تتجاوزها إلى عامة المثقفين.

وهذا لا يعني أن الرازي قد اقتصر في مواد كتابه على ما اشتمل عليه معجم "الصحاح" فقط، وإنما قد أفاد من مصنفات معجمية أخرى، يذهب قائلا: "وضممت إليه [أي إلى الصحاح] فوائد كثيرة من تهذيب الأزهري وغيره من أصول اللغة الموثوق بها، ومما فتح الله به علي. فكل موضع مكتوب فيه (قلت) فإنهن من الفوائد التي زدتها على الأصل"[4].

وهكذا فإننا نتساءل عن الطريقة التي سلكها الرازي في اختصار معجم "الصحاح"، وكذا عن طبيعة المعلومات أو المواد التي قام باختصارها؟

يذهب المؤلف إلى أن الرازي قد حرص في "مختار الصحاح" على استقصاء أهم المعلومات التي اشتمل عليها معجم "الصحاح" وأكثرها إفادة. وعموما فإنه يلخص وسائل الاختصار التي اعتمدها الرازي في العناصر الآتية[5]:

- **اختصار المعلومات النحوية:**

تحرص المعاجم عامة على تقديم العديد من المعلومات النحوية والصرفية التي من شأنها إعانة القارئ على نطق بعض المفردات وتبين مشتقات الأفعال وتصريفها. ويتم ذلك عن طريق شكل هذه المفردات أو تلك المشتقات، لاسيما وأن هذه العناصر سماعية ليست قياسية. ولهذا فإن لم يقدم المعجم هذه الوسائل التي من شأنها إرشاد القارئ إلى قراءة صحيحة للعناصر التي يضمها، فقد

---

[1]. علي القاسمي: علم اللغة وصناعة المعجم، مكتبة ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص 43 و 46.

[2]. نفسه، ص 273.

[3]. محمد بن أبي بكر الرازي: مختار الصحاح، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1951. (المقدمة).

[4]. نفسه.

[5]. للتوسع ينظر علي القاسمي: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مذكور، من ص272 إلى ص280.

يقع في التصحيف والتحريف. وعلى أي فإن الرازي كان على وعي بهذا الأمر فعمل . تفاديا لذلك . على اتباع طريقة حديثة يعتبرها المؤلف طريقة رائدة في التأليف المعجمي؛ بحيث تعتمد حاليا في المعاجم الإنجليزية المعاصرة مثل معجم كمبرج ومعجم أكسفورد.

ويلخص المؤلف هذه الطريقة في أن الرازي قد أحصى في مقدمته أنواع الأفعال الثلاثية الستة (فعَل يفعُل، فعَل يفعِل، فعَل يفعَل، فعِل يفعَل، فعُل يفعُل، فعِل يفعِل)، مع ذكر أوزان كل باب منها، وهي أوزان .كما يذهب القاسمي .: "يحفظها التلاميذ في المراحل التعليمية الأولى". وقد ساق لذلك مثالا بما ورد في الباب الأول من "مختار الصحاح": فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، وبعد ذلك – في الأبواب الموالية– يذكر مختلف الأوزان الصرفية الشائعة والقواعد الصرفية التي تضبط بعض هذه الموازين. أما في متن المعجم، فيشير إلى الموازين التي سبق أن رصدها في المقدمة. وبذلك لا يحتاج مثلا إلى ذكر الفعل المضارع أو تهجي المصدر وكل ما يحتاجه، كما يقول الكاتب، هو النص على الباب الذي ينتمي إليه الفعل الماضي. ويقدم لذلك مثالا بالفعل "ح ل ل" (حلَّ) العقدة، فتحها (فانحلَّت)، وبابه "ردَّ"، يقال: "يا عاقدا اذكر حلاًّ". وبذلك يدرك القارئ أن تصريف الفعل الماضي (حلَّ) مماثل لتصريف الفعل (ردَّ) المنصوص عليه في مقدمة المعجم وهو: حلَّ يحُل حلاًّ.

وهكذا كان الرازي كلما عرض لقاعدة من القواعد النحوية أو الصرفية في موضع معين من "مختار الصحاح"؛ لا يعيد تكرارها في الموضع الذي يليه. إذ سبق أن أشار إليها وفسرها بتقديمه أمثلة تمكن القارئ من فهمها واستيعابها.

- **حذف الألفاظ العويصة والغريبة:**

لقد قام الرازي في "مختار الصحاح" بحذف جل الألفاظ المستعصية على الفهم والحفظ والغريبة على أذهان القراء. وأبقى فقط على المتداول منها والشائع، يذهب في مقدمة معجمه قائلا: "واجتنبت فيه عويص اللغة وغريبها طلبا للاختصار وتسهيلا للحفظ"[1].

ويشير المؤلف إلى أنه إذا كانت المادة برمتها غريبة، فإن الرازي يحذف هذه المادة جميعا. أما إذا كان أحد مشتقات هذه المادة غريبا، فإنه يبقي على المادة ويحذف المدخل الغريب فقط. ومن الأمثلة التي قدمها الكاتب على مداخل "الصحاح" الصعبة الغريبة وهي التي أهملها "مختار الصحاح" مدخل (طابقاء) ويقال: جمل طَبَقاء للذي لا يضرب والطبقاء من الرجال، العييُّ، قال جميل بن معمر:

طبقاءُ لم يشد خصومًا ولم يَقُدْ ركابا إلى أكوارها حين تعكفُ

ويروى عياياء وهما بمعنى. ولهذا، فإنه لما كانت هذه المفردة "طباقاء" صعبة عويصة وغريبة على القارئ فإن الرازي قام بحذفها واستبعدها من معجمه "مختار الصحاح".

- **حذف المعاني العويصة والغريبة:**

إذا كان للمدخل الواحد معنيان أو أكثر، فإن الرازي يبقي فقط على اليسير المتداول منهما في حين يحذف الصعب العويص. ومن الأمثلة التي قدمها المؤلف على ذلك مدخل "الرَّخَمَة" في مادة (ر خ م) الذي ورد في "الصحاح" بمعنيين؛ أما المعنى الأول فهو: "الرَّخَمة: طائر أبقع يشبه النسر في الخلقة يقال له: الأُنوق والجمع رَخَمٌ وهو للجنس"، والمعنى الثاني هو "الرَّخَمَة أيضا قريب من الرَّخْمة، يقال: وقعت عليه رَخَمَتُهُ أي محبّته ولينه".

[1] . الرازي، مختار الصحاح، مرجع مذكور، (المقدمة).

وبعدما استقرى الرازي هذين المعنيين أهمل المعنى الثاني (أي الرخمة، بمعنى الرحمة) في حين أبقى على المعنى الأول مختصرا – كما يشير القاسمي –:"الرخمة: طائر أبقع يشبه النسر في الخلقة، وبمعناه (رَخَم) وهو للجنس".

- **حذف المعلومات الموسوعية:**

يشير المؤلف إلى أن الرازي يعد من أوائل المعجميين الذين تنبهوا إلى الفرق بين الموسوعة من جهة وبين المعجم من جهة أخرى. ومن ثمة رأى أن المعجم ليس بالمكان المناسب لإدراج هذا النمط من المعلومات. وبذلك عمل على حذف مختلف المعلومات الموسوعية التي تضمنها "الصحاح".

- **اختصار الشواهد:**

لطالما عني المعجميون العرب القدامى بإيراد الشواهد في معاجمهم. فكانوا يجمعون بين الشواهد القرآنية والشواهد الشعرية وغيرها مما قالته العرب من أمثال وحكم وسير. ولعل أبرز هؤلاء المعجميين "الجوهري" الذي كان كلما عرض لشرح مادة من مواد معجمه "الصحاح" إلا وتوسل بمجموعة من الشواهد؛ تأكيدا على صحة ما أورده في معجمه. إلا أن الرازي في "مختار الصحاح" لم يحفل بجل ما وظفه الجوهري من شواهد، وإنما عمد إلى اختصارها متبنيا في ذلك عدة مبادئ يجملها المؤلف في العناصر الآتية:

- ✓ الاقتصار فقط على الشاهد القصير المفيد.
- ✓ انتقاء الشاهد واحد فقط على الجزء المناسب منه.
- ✓ حذف الشاهد الذي لا ترجى منه فائدة.

- **حذف المصادر والمراجع:**

يذهب القاسمي إلى أن الجوهري كان حريصا على الإشارة إلى المصادر والمراجع التي استقى منها مواد معجمه. فكان يورد عبارات مثل: "قال أبو عبيدة" و"أنشدنا أبو عمرو" و"ابن الأعرابي" وغيرها من العبارات الأخرى. ولما عمل الرازي على اختصار معجم "الصحاح"، فإنه أسقط مثل هذه العبارات؛ لأنه رأى أن ما يحتاجه قارئ معجمه "مختار الصحاح" هو التوصل إلى معنى المفردة والمعلومات المتعلقة بها وليس اسم اللغوي أو العالم الذي أخذت عنه تلك المعلومات. ويشير المؤلف هنا إلى مقولة الإمام علي بن أبي طالب: "لا تنظر إلى من قال بل انظر إلى ما قال".

والخلاصة، يبقى "مختار الصحاح" أنموذجا رائدا ضمن المعاجم المختصرة، إذ حرص فيه صاحبه على اتباع منهجية محكمة تقوم بالأساس على الاختصار والتبسيط. حيث اختصر عناصر وحذف أخرى في مقابل إبقائه على الأهم والمفيد منها. خدمة للقارئ الذي يسعى إلى العثور على ضالته في المعجم بأيسر السبل وأكثرها وضوحا.

3. **معجم الاستشهادات:**

نلاحظ بداية أن المؤلف قد خص هذا النمط من المعاجم باهتمام كبير، إذ أفرد له فصلين كاملين في كتابه. ففي الفصل الأول المعنون بـ **"هل يعد معجم الاستشهادات معجما؟"** أثار الكاتب مجموعة من الإشكالات؛ بداية بالتساؤل حول إمكانية إدراج هذا الصنف من المؤلفات اللغوية ضمن المعاجم، مرورا بتعريف "الاستشهاد"، وتحديد طبيعته ورصد الفرق بين الشواهد في المعجم اللغوي والشواهد في معاجم الاستشهادات. ليخلص في الفصل الثاني الموسوم بـ **"معجم الاستشهادات وتقنيات تأليفه"** إلى رصد نقاط الائتلاف والاختلاف بين الاستشهاد من جهة، والتمثيل والاقتباس من جهة أخرى. مع بيان مختلف المعايير التي يعتمدها معجم الاستشهادات في تصنيف مواده. وهكذا، فإننا سنعمل على تبين مختلف هذه الأسئلة التي أثارها المؤلف في دارسته لهذا النمط من المؤلفات اللغوية.

فبخصوص سؤال المؤلف عن إمكانية اعتبار المصنفات التي أُفردت للاستشهادات معاجم أيضا؟ أشار إلى أن هناك العديد من التعريفات التي وضعت لـ "المعجم" غطت المعاجم العامة والمتخصصة والأحادية والثنائية اللغة. وبالعودة إلى ما ذهب إليه الكاتب نجده يرى خلاف ذلك. حيث يقترح إعادة النظر في هذه التعريفات؛ بحيث يشير إلى أن كلمة "معجم" قد خضعت لنوع من التوسع الدلالي، ومن ثمة لم تعد مقتصرة على مفردات ومعلومات محدودة، وإنما قد تشتمل أيضا على موضوعات أو مواد متنوعة تنتمي إلى ميادين لغوية مختلفة. فتضم مثلا؛ "معجم النكات"، و"معجم الأشرطة السينمائية"، و"معجم الرموز" و"معجم الشتائم"، ومن ثمة " معجم الاستشهادات".

وهكذا، فإن المؤلف يرى ضرورة إدراج هذا النمط من المصنفات اللغوية ضمن "المعاجم" إيمانا منه بأن "المعجم" مدونة لغوية لا تنحصر في صنف معين من المعلومات أو المواد، وإنما تحاول استقصاء معلومات متنوعة من مواضيع مختلفة. وبهذا فإنه يعرف معجم الاستشهادات بأنه "كتاب مرجعي يضم شواهد نثرية وشعرية مرتبة ترتيبا بطريقة ملائمة، حسب الموضوعات أو أسماء المؤلفين"[1].

ويشير إلى أن الهدف من إيراد الشواهد ضمن المعاجم ليس واحدا، فإذا وضعت أساسا في المعاجم اللغوية لتوضيح معاني الألفاظ واستعمالاتها، فإنها في معاجم الاستشهادات توضع ضرورة لتزويد القراء بأقوال مشهورة ليضمنوها ما سيكتبونه أو يقولونه.

وينبغي أن نشير هنا إلى أنه ليس كل ما يضمن داخل المعاجم لتقريب فهم مداخله المعجمية هو استشهاد بالأساس؛ فقد يكون مثلا أو قولا مقتبسا. ولذلك فإننا نجد المؤلف يميز بين مختلف هذه العناصر اللغوية، وإن كان بعض الأدباء المعاصرين – كما يذهب إلى ذلك الدكتور كمال بشير– يستعملونها بمعنى واحد. وعلى أي فإذا كان التمثيل كما يعرفه المؤلف هو "الإتيان أو الاستشهاد بقول سائل من مثل أو شعر أو نثر على كلام المتكلم أو خاطرة خطرت بذهنه"[2]. والاقتباس كما يعرفه البلاغيون هو "أن يضمن المتكلم منثوره أو منظومه شيئا من القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف، على وجه لا يشعر بأنه منهما"[3]. فإن الاستشهاد كما جاء في لسان العرب هو: "إتيان المتكلم أو الكاتب بشاهد يعزز رأيه ويدعمه"[4]، ويشرح القاسمي هذا القول بأن الاستشهاد قد يكون من القرآن والأحاديث النبوية والأبيات الشعرية والخطاب والمقالات والأمثال والأقوال المأثورة وما إلى ذلك من شعر أو نثر، وبذلك يكون الاستشهاد أعم من الاقتباس والتمثيل: يذهب المؤلف قائلا: "فالاستشهاد قد يأخذ شكل التمثيل أو الاقتباس في معنييهما"[5].

ولهذا اهتمت طائفة من العلماء بتوظيف الشواهد ضمن مصنفاتهم، إذ لا يقتصر استعمالها على المعجميين فقط. وإنما يتجاوزهم إلى الفقهاء والبلاغيين أيضا. ومن ثمة يختلف الهدف من اعتماد الشواهد من فئة إلى أخرى. وفي هذا السياق يذهب المؤلف إلى أنه إذا كان المعجميون يستخدمون الشواهد للتأكيد على صحة ورود اللفظة موضوع البحث في كلام العرب وأنها ليست من ابتكار المعجمين، وكذا التأكيد على صحة معنى هذه اللفظة الذي أدرجوه ضمن المعجم. فإن البلاغيين قد وظفوا الشواهد بالأساس لإعطاء الأمثلة على الموضوعات التي كانوا يجمعونها تحت البلاغة كالمعاني والبيان والبديع، أما الفقهاء كما يشير

[1]. علي القاسمي: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مذكور، ص 154.
[2]. نفسه، ص 153.
[3]. أحمد الهاشمي: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ت، د.ط، ص 414. 416.
[4]. ابن منظور: لسان العرب، مادة (شهد).
[5]. علي القاسمي: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مذكور، ص 155.

القاسمي– فقد سعوا من خلال استعمالهم الكثير من الشواهد إلى تقريب معاني ألفاظ القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف إلى القراء.

فضلا عن أن هناك بعض الشواهد التي تستعمل لأغراض مختلفة. ومن الأمثلة التي يسوقها المؤلف على هذا بيتا شعريا للعباس بن الأحنف:

بَنُونا بنو أبنائنا، وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

فهذا البيت –كما يشير المؤلف– يستشهد به النحاة على جواز تقديم الخبر. ويستشهد به البلاغيون في باب التشبيه. ويستشهد به الفقهاء في أمور الوصية وتوزيع الميراث.

وهكذا، فإننا نلاحظ أن توظيف الشاهد يكون تبعا للموضوع أو الفكرة اللذين يراد الاستشهاد عليهما. مما يؤكد أن استخدام الشاهد ليس عملية اعتباطية، وإنما يخضع لبعض الشروط يجملها المؤلف في عنصرين هما:

- الاقتصاد في الاستعمال.
- الدقة في "التوقيت" أي إن لكل مقام مقال.

ويضيف القاسمي أن اختيار الشاهد يكون محكوما بعدة مبادئ يجملها في النقاط الآتية:

- مكانة الشاهد وشيوعه.
- مكانة قائله: فإذا اجتمعت– مثلا– شواهد من القرآن الكريم وشواهد من الحديث النبوي وشواهد من الشعر وأخرى من النثر، فالأسبقية تكون لكلام الله تعالى ثم تليه أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأخيرا كلام العرب شعرا ثم نثرا.
- قدم الشاهد.
- أفضلية الشاهد الشعري على نظيره النثري: لأن الشعر أسهل حفظا من النثر مما يسهل على القارئ أو الباحث الاستشهاد به.

وهكذا، تتضح لنا ضرورة استناد الشواهد إلى الشرطين اللذين سلف ذكرهما، وكذا إلى المبادئ الآنفة الذكر. ليكون توظيفها توظيفا حسنا، وحتى يحقق المستشهد غرضه من اعتماده إياها.

ويضيف المؤلف إلى كل ما سبق، أن الاستشهاد لا يكون بطريقة واحدة وإنما يتم عبر صور مختلفة يحصرها المؤلف في العناصر الآتية[1]:

- **التنصيص**: وهو أن يأتي المتكلم بالنص الكامل للعمل الأدبي شعرا ونثرا، فيستشهد به.
- **التضمين**: وهو أن يقوم المتكلم بتضمين آية أو حديث أو سطر من النثر أو بيت من الشعر في كلامه.
- **التلميح والاكتفاء**: ويقصد الكاتب بـ **"التلميح"**؛ الإشارة إلى مثل سائر أو آية أو حديث أو بيت شعر مشهور أو قصة معلومة. تكون هذه الإشارة بكلمة أو كلمتين على خلاف التضمين الذي يتطلب الإتيان ببيت شعري بأكمله أو بشطر منه. ويميز القاسمي هنا بين التضمين من جهة والتلميح من جهة أخرى. فيرى أنه إذا كان الأول في معناه البلاغي يقتصر على الشعر، فإن الثاني يستخدم في الشعر والنثر معا.

[1]. ينظر علي القاسمي: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مذكور، من ص 167 إلى ص 171.

أما **الاكتفاء** فيُقصد به: "أن يحذف بعض الكلام ويستغنى بدلالة الموجود عليه"[1]. ويخلص المؤلف هنا مستشهدا بقول أبي الفرج الأصفهاني "بأن كل تلميح هو بمثابة اكتفاء وليس كل اكتفاء بتلميح. ومن ناحية أخرى وإن كل تلميح واكتفاء نوع من الحذف والإيجاز"[2].

– **العقد**: ويعرفه أحمد الهامشي بأنه "نظم النثر ويشترط فيه أن يأخذ الشاعر مجمل ألفاظ المنثور أو معظمها مع إجراء التحويلات والتعديلات الطفيفة اللازمة لإدخالها في أحد الأوزان الشعرية"[3].

– **الحل**: يذهب المؤلف إلى أن الحل عكس العقد إذ يقوم على نثر الشعر.

وعلى العموم، فإن مختلف هذه الطرق التي تؤدى بها الشواهد؛ قد طرحت إشكالا كبيرا حول تحقيق الشاهد ونسبته إلى قائله الفعلي. إذ يشير المؤلف إلى أن كثيرا من المصنفات اللغوية التي تتوسل بالشواهد لا تحفل بتمحيص الشاهد ومعرفة قائله؛ فهي إما أن تغفل نسبته إلى قائله أو تنسبه إلى غير قائله، ولعل أبرز الظواهر اللغوية التي أسهمت في تكريس ذلك؛ التضمين والسرقات الشعرية ومختلف الأصناف التي تتوزعها من انتحال واحتدام وإغارة وغصب وسلخ وإلمام ومرافدة[4]. من دون إغفال أخطاء الرواة، وزيادات النساخ. ونتيجة لذلك؛ أصبحت مجموعة من المصنفات اللغوية لا يعتد بها في جمع الشواهد لعدم حرصها على توثيق الشواهد ونسبتها إلى قائليها الفعليين.

ولا بد أن نشير هنا إلى أن هناك العديد من المصنفات التي تعنى كثيرا باستعمال الشواهد، إلا أنها لا تعد من قبيل معاجم الاستشهادات. فهناك مثلا الفهرست وكتب المختارات الشعرية. وإذا كانت جل هذه المصنفات تشترك في اهتمامها بإيراد الشواهد، فإنها تختلف في طبيعة ما تستشهد به. فإذا كان كل من المعجم والفهرست يتناولان آيات قرآنية ويرتبانها ترتيبا موضوعيا أو ألفبائيا فإن فهرس القرآن الكريم يرتب جميع آيات القرآن الكريم. في حين إن كتاب الاستشهادات يضم فقط الآيات التي يكثر الاستشهاد بها، وإذا كانت كتب المختصرات الشعرية تضم المختصرات الشعرية المختارة بأكملها أو معظمها، فإن معجم الاستشهادات، كما يشير المؤلف، يضم فقط ما يستشهد به ولا يتعدى بيتا أو بيتين في ذلك.

وهكذا فإن الحديث عن معاجم الاستشهادات يقودنا حتما إلى التساؤل أولا؛ عن المصادر التي تستقي منها هذه المعاجم شواهدها، وثانيا عن المنهجية التي تتبعها في تصنيف هذه الشواهد؟

مصادر معاجم الاستشهادات: ويقسم المؤلف هذه المصادر إلى قسمين:

– **المصادر الأولية**: وتتمثل هذه المصادر في عنصرين اثنين: فهناك مصادر معاجم الاستشهادات القديمة وهي القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب شعرا ونثرا. وهناك مصادر معاجم الاستشهادات المعاصرة يلخصها المؤلف في المؤلفات الأدبية والخطب والمقالات الصحفية والمقابلات الإذاعية.

– **المصادر الثانوية**: يحصرها الدكتور القاسمي في معاجم الاستشهادات الأخرى؛ سواء أكانت عامة أم متخصصة، وكذا الكتب المدرسية المقررة في مواضيع الأدب والمحفوظات.

---

[1]. محمد النواجي الشافعي شمس الدين: الشفاء في بديع الاكتفاء، تح الدكتور محمد حسن أبو ناجي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1403 هـ، د.ط، ص 26.

[2]. نفسه، ص 31.

[3]. أحمد الهاشمي: جواهر البلاغي في العاني والبيان والبديع، مرجع مذكور، ص 418.

[4]. للتوسع ينظر علي القاسمي: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مذكور، من ص 171 إلى ص 179.

ترتيب مواد معجم الاستشهادات:

بعد استقراء المؤلف لمختلف معاجم الاستشهادات القديمة منها، والحديثة وكذا لمنهجيات الترتيب التي اتبعتها في تصنيف شواهدها توصل إلى أن تلك المنهجيات تتوزع إلى ثلاث:

– **الترتيب الالفبائي**: يذهب المؤلف إلى أن هذا النمط من الترتيبات يقوم أساسا على ترتيب الشواهد الواحد تلو الآخر طبقا للحرف الأول الذي يبدأ به الشاهد فالحرف الذي يليه وهكذا دواليك. ويشير إلى أنه من بين المعاجم التي اتبعت هذا الترتيب معجم **"الدر الفريد وبيت القصيد" لابن فارس (329 هـ . 395 هـ)**. حيث ضمن مصنفه جميع الأبيات الشعرية المشهورة طبقا للحرف الأول الذي يبدأ به البيت. ووضع أمام كل بيت اسم قائله إن عرف. بالإضافة إلى كتب الأمثال على سبيل التمثيل لا الحصر؛ "مجمع الأمثال" للميداني (550 هـ . 6635 هـ) و"كتاب الأمثال" للأصمعي (123 هـ . 216 هـ) و"المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر" لابن الأثير (555 هـ . 637 هـ) التي نظمت فيها الأمثال أيضا بحسب الحرف الأول ثم الذي يليه وبعد كل مثل يشرح المؤلف معناه ويسرد قصته.

– **الترتيب بحسب أعلام المؤلفين**: وهو ترتيب يتبع طريقتين اثنتين؛ أولاهما: أن يرتب أسماء المؤلفين ألفبائيا. ومن بين المعاجم التي اعتمدت هذا الترتيب–كما يشير المؤلف– معجم أوكسفورد للاستشهادات ومعجم لاروس للاستشهادات الفرنسي. أو يرتب أسماء المؤلفين زمانيا، أي الأقدم فالأحدث، ويعد معجم "روبير الاستشهادات الفرنسي" من بين المعاجم التي اتبعت هذا النمط التصنيفي.

ويسجل المؤلف بخصوص هذا النوع من الترتيب أن المعجمي بعد أن يفرغ من ترتيب أسماء المؤلفين، يثير سؤالا أساسيا هو: كيف يرتب الاستشهادات تحت كل مؤلف؟ ويقترح المؤلف كإجابة عن هذا التساؤل أن يتبع المعجمي أحد السبيلين الآتيين:

- ✓ إما أن يرتب الاستشهادات ألفبائيا أي طبقا للحرف الأول منها.
- ✓ أو يرتب هذه الاستشهادات بحسب عناوين المؤلفات التي استقيت منها.

– **الترتيب الموضوعي**: وهو ترتيب يقوم على تصنيف الشواهد تبعا للموضوعات التي تعبر عنها، وإن هذه الموضوعات كما – يشير الكاتب– ترتب بدورها ألفبائيا. إلا أن الإشكال الذي قد يواجهه المعجمي بخصوص هذا الترتيب هو–كما يرى المؤلف– كيفية ترتيب الشواهد تحت الموضوع الواحد؟ ويشير المؤلف هنا إلى مجموعة من الاختيارات التي تكون أمام مصنف المعجم لتجاوز هذا الإشكال الذي يطرح أمام الكثير من مؤلفي معاجم الاستشهادات، ويجمل مختلف هذه الاختيارات في العناصر الآتية:

- ✓ ترتيب الشواهد المنضوية تحت موضوع واحد ألفبائيا.
- ✓ ترتيب هذه الشواهد تحت عناوين موضوعية فرعية، ويمثل المؤلف لهذا بشواهد الإخلاص التي ترتب في مجموعات تتناول تعريف الإخلاص وفوائده ونتائجه الخ.
- ✓ ترتيب الشواهد زمانيا أي الأقدم فالأحدث.
- ✓ ترتيب الشواهد ألفبائيا طبقا لأسماء قائليها.

ويخلص القاسمي بخصوص مختلف أنماط الترتيبات التي اتبعتها معاجم الاستشهادات إلى أن هناك الكثير من قراء هذا الصنف من المعاجم يوثرون **"الترتيب الموضوعي"** وفقا للترتيب الألفبائي، إلا أن المعجمي أثناء تبنيه هذا الترتيب يواجه عدة صعوبات يجملها المؤلف في النقاط الآتية:

– تعلق بعض الشواهد بأكثر من موضوع واحد، ومن الأمثلة التي قدمها المؤلف على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "صدقة السر تطفئ غضب الرب، وصلة الرحم تزيد في العمر، وفعل المعروف يقي مضار السوء". يذهب القاسمي إلى أن هذا الشاهد يتعلق بموضوعات ثلاثة هي: الصدقة وصلة الرحم والمعروف. ويقترح لتجاوز هذا الإشكال أن يتوافر المعجم على فهارس تدرج فيها جميع الموضوعات. وتحيل هذه الفهارس انطلاقا من كل موضوع إلى جميع الشواهد المتعلقة بذلك الموضوع سواء أكانت تحت ذلك الموضوع أم تحت غيره من الموضوعات. ومن ثمة؛ يضطر المعجمي حينئذ إلى وضع الحديث النبوي السابق الذكر تحت إحدى هذه الموضوعات.

– عدم اشتمال بعض الشواهد على لفظ الموضوع الذي يندرج تحته. ويمثل الكاتب لهذا بقوله تعالى: "ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا" (الإسراء/29). يشير المؤلف إلى أنه لا يمكن أن تدرج هذه الآية تحت أي لفظ من ألفاظها في معجم الاستشهادات. إذ ليس المقصود هنا "اليد" أو "العنق" وإنما المراد هو "البخل" و"التبذير" أو الاعتدال.

– يحدث أن يكون لبعض الألفاظ أكثر من مدلول. ويضرب المؤلف لذلك مثالا بكلمة (الجهل) ومشتقاتها (كالجاهل) والتي لها معنيان؛ الأول ضد الحلم، والثاني ضد العلم. وينبه الكاتب مصنّف الاستشهادات إلى أن يميز بين شواهد المعنى الأول، وشواهد المعنى الثاني وأن يدرجهما منفصلين تحت موضوعين مختلفين الأول (ضد الحلم)، والثاني (ضد العلم).

وعلى العموم، لقد ظلت معاجم الاستشهادات حاضرة في الدراسة اللغوية منذ بدايات التأليف المعجمي حتى عصرنا الحاضر. وتتجلى أهميتها بالأساس في تزويد القارئ بكثير من الشواهد المستقاة من مصادر مختلفة. مما يغني ثقافته اللغوية من جهة ويكسبه قدرة على توظيف الشواهد تبعا للموضوعات التي يريد الاستشهاد عليها.

وبعد كل هذه الأصناف المعجمية التي أشار إليها المؤلف عرضا في كتابه – ما عدا المعاجم المختصرة ومعاجم الاستشهادات التي أفرد لها مقالات خاصة ضمن كتابه– فإننا نرى أنه يمكننا أن نضيف أصنافا أخرى لم ترد بين دفتي الكتاب، قد يكون الدكتور القاسمي لم يذكرها؛ نظرا لعدم أهميتها في دراسته أو لأن الحاضر المعجمي قد بات مستغنيا عنها، أو أنه أغفلها من دون قصد منه. وعلى أي فإننا لا نرى ضيرا في عرضها وتبين بعض خصائصها، ما دمنا في ورقتنا البحثية هذه نحاول قدر الإمكان استقصاء مختلف أنماط المعاجم الواردة في الكتاب وغير الواردة فيه. ولهذا، فإننا سنضيف أنماطا معجمية أخرى مختلفة تبعا لاختلاف المستويات التي تستند إليها وهي:

IV. المعاجم من حيث الهدف:

ويُقصد بها تصنيف المعاجم بحسب وفائها بحاجة الدارسين، أهو باحث عن معنى اللفظ المعين أم هو راغب في معرفة اللفظ المناسب لمعنى يدركه، ومن هذه الزاوية تقع المعاجم العربية في ثلاثة أنواع هي[1]:

1. **معاجم الألفاظ:** وهدفها بيان معاني الألفاظ؛ فاللفظ هنا معلوم لكن المعنى مجهول. وهذه هي الحال في أغلب المعاجم العربية} كالصحاح للجوهري، والقاموس المحيط للفيروز آبادي، ولسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي، والمصباح المنير للفيومي ....الخ.

2. **معاجم المعاني:** وهدفها بيان الألفاظ المناسبة للمعاني؛ فالمعنى هنا معلوم لكن اللفظ الدقيق الدال عليه مجهول، ومنها كتاب "البئر" لابن الأعرابي (150 هـ. 231 هـ)، وكتاب "الوحوش" للأصمعي (123 هـ. 211 هـ). وغيرهما مما يعرف بالكتيبات أو الرسائل اللغوية ومن أهم معاجم المعاني "المخصص" لابن سيده (398 هـ. 458 هـ).

[1]. ينظر محمد حسن يوسف: الترجمة ومعاني الكلمة. مرجع مذكور. ص 22. 23.

أ. **معاجم الأبنية:** وهي معاجم تهدف إلى حصر الألفاظ العربية موزعة على أبنيتها (الأوزان الصرفية) فالأبنية هنا هي أساس العمل، ثم تأتي المفردات تابعة لهذا البناء أو ذاك، فبناء الثلاثي المجرد مثلا ينظم كل الأفعال المجردة، وكذلك الأسماء، وهكذا في الرباعي والخماسي، ومن أشهر تلك المعاجم "ديوان الأدب" للفارابي.

V. **المعاجم من حيث الزمن:**

من المعلوم أن معاني المفردات اللغوية تتطور من زمن إلى آخر، ومن النادر جدا أن تحافظ هذه المفردات على معانيها الأصلية ويبرز لنا من هذه الناحية نوعان من المعاجم:

1. **المعاجم التاريخية:** وهي المعاجم التي تعنى بدراسة التطور التاريخي لمعاني كل كلمة مع محاولة ذكر تواريخ هذه المعاني حسب ظهورها واستعمالاتها. وغالبا ما توضح هذه المعاجم كيفية استعمال الكلمة خلال المراحل الزمنية المختلفة التي مرت بها. ويذهب بعض الدارسين إلى أن الخزانة العربية تخلو من هذا النوع، وإن كانت هناك محاولات كما يقول- في هذا الصنف؛ يقوم بها الآن مجمع اللغة العربية بالقاهرة في معجمه الموسوم بالمعجم الكبير[1].

2. **المعاجم غير التاريخية:** وهي التي لا تهتم بتطور معاني المفردات زمنيا. حيث تقتصر على ذكر معاني الكلمة من دون التمييز بين المعنى الأصلي والمعنى المتطور. وعلى هذا النحو تسير كل المعاجم العربية المعاصرة. أما تطور الألفاظ والمفردات كما يشير أحد الدارسين "فهو نادر ولم يتنبه إليه واضعو المعاجم العربية قديمها وحديثها على السواء"[2].

خاتمة:

وخلاصة، فإن كل ما سبق يدفعنا إلى القول بأن تاريخ البشرية قد عرف أنماطا مختلفة من المعاجم. منذ بدايات التأليف المعجمي إلى عصرنا الراهن. وستظل —في رأينا —هذه الجهود مستمرة ومتطورة مادامت حاجيات الإنسان المعرفية والثقافية في تطور متزايد واستمرار مطرد. وقد لاحظنا أن المعجميين المتأخرين لم يؤلفوا فقط في الأنواع المعجمية التي أبدع فيها الأوائل. وإنما حرصوا على ابتكار أنماط جديدة؛ حيث ظهر ما يسمى بالمعاجم الثنائية اللغة، ومعاجم بنك المعلومات وغيرها من المصنفات اللغوية الأخرى التي وسعت من نطاق التأليف المعجمي وفسحت المجال أمام ابتكار أنواع معجمية أخرى خدمة للغة من جهة؛ بحيث لم تظل حبيسة نمط معين من المعاجم مما يزيد في حيويتها وتوسع نطاقها الدلالي. ومسايرة لروح العصر من جهة أخرى؛ إذ إن تنامي ظروف الحياة الثقافية والعلمية وتسارعها لمواكبة مختلف التغيرات الخارجية تحتم على المرء أن يجتهد ويبدع الجديد.

المصادر والمراجع المعتمدة:

المصادر:

- القاسمي، علي: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2003.

المراجع:

✓ **المعاجم:**

- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين: لسان العرب، نشر أدب الحوزة، قم. إيران، ط3، 1999.

✓ **الكتب:**

- الحمزاوي، محمد رشاد: المعجم العربي: إشكالات ومقاربات، بيت الحكمة، تونس، تونس، ط1، 1991.
- الرازي، محمد بن أبي بكر: مختار الصحاح، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1951.
- الشافعي، شمس الدين: الشفاء في بديع الاكتفاء، تحقيق الدكتور محمد حسن أبو ناجي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، د.ط، 1403 هـ.
- أبو الفرج، محمد أحمد: المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ط1، 1966.
- القاسمي، علي:
- علم اللغة وصناعة المعجم، مكتبة ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2004.
- مقدمة في علم المصطلح، الموسوعة، بغداد، ومكتبة النهضة، القاهرة، مصر، ط2، 1985.
- المعتوق، محمد أحمد: المعاجم اللغوية العربية، 1 المعاجم العامة وظائفها. مستوياتها. أثرها في تنمية لغة الناشئة دراسة وصفية تحليلية نقدية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ط، 2008.
- الهاشمي، أحمد: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.
- يوسف، محمد حسن:
- تطور المعجم العربي ضمن كتاب الترجمة ومعاني الكلمة، شركة معاهد التدريب والتعليم الأهلي، ط1، 1997.
- المعاجم اللغوية والمعاجم المتخصصة ضمن كتاب الترجمة ومعاني الكلمة، شركة معاهد التدريب والتعليم الأهلي، ط1، 1997.

باروخ سبينوزا (Baruch Spinoza): نحو تأسيس أنطولوجي للدولة

جواد اكريعة، باحث بسلك الدكتوراه

مختبر الإنسان والمجتمعات والقيم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة

jaouadgriaa@gmail.com

د. محمد بلقاسم مزيان، أستاذ التعليم العالي

شعبة الفلسفة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة

mohamed15150@hotmail.com

المملكة المغربية

الملخص:

تتناول هذه المقالة الفكر السياسي لسبينوزا، والذي يمثل نقطة تحول جوهرية في تاريخ الحداثة السياسية. لقد أسس للتمييز بين الحكم، والمجتمع، والفرد، وجعل من **الحقوق الفردية** –خاصةً الحق في التفكير الحر– أساسًا لمشروعية السلطة السياسية. ففي فلسفته التي ترى الطبيعة مظهرًا للجوهر والحتمية كقانون أساسي، لا يتلاشى **الحق الطبيعي** بقيام الدولة، بل يُعاد تنظيمه. فالدولة ليست تجاوزًا للحالة الطبيعية، بل هي **تنظيم متوازن** لمطالب الوجود الإنساني الضرورية، مما يفرض عليها ضمان حقوق أساسية كالحياة والملكية وحرية الاعتقاد، ويؤكد على أولوية **الفردانية** أمام شمولية النظام السياسي.

كلمات مفتاحية: الحق الطبيعي، الدولة، الفرد، الحرية، الديموقراطية، الكوناتوس.

في المنهج

مبدئيا نسلم دون كثير جدل، بأن اقتحام البناء الأبستمولوجي لفلسفة سبينوزا يقتضي الانطلاق من فرضيتين أوليتين:

الفرضية الأولى: إذا كان من الممكن داخل الأنثروبولوجيا السياسية مع طوماس هوبز(Thomas Hobbes) أو جان جاك روسو (Jean Jacques Rosseau) أو غيرهما، مقاربة الإشكال السياسي في استقلاليته و انفصاله عن إشكالات أخرى، فإننا مع سبينوزا نكون أمام نسق يحكمه منطق صارم، وتخضع فيه القضايا الفيزيائية والأخلاقية والسياسية لنفس القوانين[1]. إننا أمام فيلسوف اختار "أسلوبا طريفا في الكتابة يجري وفق طريقة هندسية (تعريفات، وبديهيات وقضايا وبراهين...) تجعل قراءته جافة بوجه خاص"[2].

طرح ليو شتراوس (Leo Strauss) فرضية أن يكون سبينوزا قد اختار هذا الأسلوب لعرض أفكاره كي يجعله أكثر غموضا رغبة منه في الإفلات من الملاحقة. ولكن هذا الاحتمال ضعيف. إذ نلفي سبينوزا نفسه يشرح الأسباب الكامنة وراء هذا الاختيار. يقول في رسالة منه إلى هنري ألدنبرغ (Henry Oldenburg) سنة 1661 : "كي أجعل برهنتي واضحة وموجزة، لم أجد بدا من عرضها عليكم في الصورة التي يستخدمها الهندسيون"[3].

الفرضية الثانية: يبدو أن فلسفة سبينوزا كانت تتوخى بشكل مباشر اقتحام الإشكال السياسي القائم آنذاك و الذي يفرض نفسه بإلحاح على الفكر الفلسفي الحديث: كيف يمكن التأسيس لدولة الحرية أو الدولة الديموقراطية بشكل عام؟

في الطبيعة البشرية

ينطلق سبينوزا بدوره من الطبيعة البشرية كما هي والتي تثبت أن البشر يخضعون لانفعالاتهم المتقلبة وليس لتوجيهات العقل. "فنظرية مثل هذه إما أن تعتبر الطبيعة البشرية مركبا من النواقص التي تجعل منه شرا مطلقا، أو أنها تقيم تصورا يوتوبيا عن عصر ذهبي للحياة البشرية ولى وانقضى، بموجبه يتم تقييم الطبيعة البشرية تقييما أخلاقيا"[4].

ما يلاحظه سبينوزا هو أن التصوران معا لا يحللان الطبيعة البشرية كما توجد فعلا أي بالنظر إليها كجزء من الطبيعة الكونية. فالتصور الثيولوجي حول فساد الطبيعة البشرية ينتهي به الأمر إلى اعتبار السياسة مكرا ودهاء يسعى إلى "الإيقاع بالبشر في حباله عوض أن يكون تدبيرا حكيما للحياة البشرية وفق مقتضيات العقل"[5]. إنها كشف عن فساد الطبيعة البشرية ومقاومة له بكل ما من شأنه أن يولد داخل هذه الطبيعة مشاعر الخوف والرهبة من السلطة السياسية. أما التصور الثاني، فيعتبر وجود البشر انهيارا لكل القيم الفاضلة التي يمثلها العصر الذهبي لحياة بشرية متجذرة في القدم.

---

[1] فهو يبحث عن أسس الفلسفة السياسية في الإيتيقا، وعن مبادئها في رسالة في اللاهوت والسياسة، وعن مقولاتها في الرسالة السياسية.

[2] Frédéric Lenoir, *Le Miracle Spinoza : une philosophie pout éclairer notre vie* (Fayard, 2017) ,p.61.

[3] Ibid., p.61.

[4] Baruch Spinoza, *Traité politique*, traduit par E. Saisset (édition H. Diaz,1842), p. 5.

[5] Ibid., p .5.

لكن ما يريده سبينوزا هو أن يجعل البحث في الإنسان والدولة جزءا من البحث في الطبيعة ذاتها. بعيدة عن كل مقاربة ثيولوجية أو نظرية أخلاقية.[1] لذلك فهو لا يقدم وصفا سيكولوجيا للطبيعة البشرية، ولا يجعل من الأنثروبولوجيا مدخلا للنظرية السياسية كما فعل هوبز، بل سيجعل من نسق الإتيقا، الإطار الفلسفي للتفكير في الإنسان باعتباره جزءا من الطبيعة.

من قوة الطبيعة إلى قوة الرغبة

إن حق الطبيعة إنما هو قوة الطبيعة نفسها، وقوة الطبيعة هذه، إنما هي قوة الله الذي له حق سيادي على جميع الأشياء[2]. والحق الكلي الذي لكل الموجودات يعبر عن القدرة اللامتناهية لله؛ وبالتالي، فكل موجود له بالطبيعة الحق نفسه الذي يماثل القدرة التي له على الوجود والفعل. يترتب على هذا التحديد الأنطولوجي أن لكل فرد أو كائن حق سيادي في أن يوجد ويتصرف كما تحتم عليه طبيعته أن يفعل." فالأسماك، على سبيل المثال، مدفوعة بطبيعتها إلى العوم. وأن يأكل الكبير منها الصغير. وعليه، كان تحكم الأسماك في العوم داخل المياه وابتلاع كبيرها لصغيرها راجعا لحق طبيعي سام"[3].

لا يقف سبينوزا عند تفسير الوجود بالقوة، بل يؤول هذه القوة كجهد وكرغبة، وسعى إلى اعتبارهما جزءا من الماهية الأنطولوجية للشيء. "فكل شيء يعمل جاهدا لكي يستمر في وجوده، وذلك تبعا لقوة وجوده الخاصة".[4] والقاعدة الأنطولوجية ذاتها تنطبق على الإنسان إذ " يستحيل ألا يكون الإنسان جزءا من الطبيعة وأن يتجنب الخضوع لتغيرات أخرى غير تلك التي يمكن فهمها بواسطة طبيعته وحدها، والتي يكون هو علتها التي توافقها".[5]

---

[1] موقف سبينوزا هذا يقصي ثلاثة تصورات سادت في تاريخ الفلسفة. أولا، يقصي التصور الديني القائل بأن المجتمع يتأسس بفضل إرادة إلهية ترعى الجميع. إن نظرية الحق الإلهي هي نظرية تعافتت مع هوبس سلفا، ويعيد سبينوزا هنا التركيز على رفضها، غير أن موقفه يقوم على أساس فلسفته التي تنفي التعالي الوجودي. فليس هناك سوى الله أو الطبيعة، ولا وجود لشيء خارجهما، وبالتالي فكل من تصور قوة فوق الطبيعة لتأسيس المجتمع فإنه يتحدث عن أوهام واستيهامات. وفي مقابل ذلك يعتبر سبينوزا أن المجتمع يتأسس بقوى داخلية محايثة. التصور الثاني الذي يقصيه سبينوزا هو التصور الأرسطي الذي يقول بأن الإنسان مدني بطبيعته، بمعنى أن هناك غائية هي التي تقود الإنسان نحو المجتمع. لكن بالنسبة لاسبينوزا المجتمع عبارة عن كل، لكن هذا الكل ليس غاية بل هو نتيجة اجتماع البشر. التصور الثالث الذي يقصيه موقف سبينوزا هنا هو القائل بأن المجتمع يتأسس بفضل تعاقد إرادي حر. لقد رفض هذا التصور، وأساس هذا الرفض أن نابع من كون المجتمع يتأسس بعلة حتمية تحدد المقاصد والأفعال، وهي سعي الكائن إلى الاستمرار في الوجود سواء تناثر هذا الكائن في الأفراد أو تركز في الدولة. للمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة:
فكتور دلبوس: **الإشكال الأخلاقي في فلسفة سبينوزا وفي تاريخ الفلسفة السبينوزية**، ترجمة وتقديم وتعليق: أحمد العلمي (المغرب: أفريقيا الشرق، الطبعة الأولى، 2018)، ص ص. 30.31.

[2] سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، ترجمة حسن حنفي (دار التنوير، للطباعة والنشر والتوزيع،2008)، ص .368.

[3] المرجع نفسه، ص. 367.

[4] « Chaque chose, autant qu'il est en elle, s'efforce de persévérer dans son être ». B. Spinoza, *Ethique*, Introduction, traduction et commentaires de Robert Misrahi (paris : éditions de l'éclat,2005),p.163.

[5] « Il est impossible que l'homme ne soit pas une partie de la nature et ne puisse subir d'autres changements que ceux qui peuvent se comprendre par sa seule nature et dont il est la cause adéquate ». Ibid., p.229.

على هذا الأساس، كان "الحق الطبيعي لدى كل إنسان يتحدد بالرغبة والقوة لا بالعقل السليم".[1] وبالفعل، "لو كان تكوين الطبيعة البشرية يحمل البشر على الحياة فقط تبعا لما يقتضيه العقل ولا يدفع جهودهم نحو اتجاه آخر، لكان الحق الطبيعي من هذه الزاوية الخاصة بالنوع البشري، يتحدد فقط بقوة العقل وحده. لذلك ينبغي تحديد القوة أو الحق الطبيعي لدى البشر لا بواسطة العقل، بل برغبة ما تحدد سلوكهم وتتطابق وجهدهم لحفظ بقائهم".[2]

بموجب هذا المبدأ، يكون لكل كائن أو موجود طبيعي حق مطلق في البقاء على وضعه، وحق مطلق على كل ما يقع تحت قدرته، وينتقم لنفسه، ويجاهد على ما يحب، وتدمير ما يكره. إنه ببساطة يسلك وفق ما تمليه عليه طبيعته، وطبيعته ليست شيئا آخر غير حريته[3]. لا يعتبر سبينوزا هذه الحرية كما سيفعل إيمانويل كانط (Emmanuel Kant) بمثابة استقلال ذاتي مطلق عن قوانين الطبيعة، بل هي أحد مظاهر حق الطبيعة لدى البشر. فحرية الإنسان تمتد منطقيا وفعليا بامتداد قدرته ورغبته: فحيث تتوقف قدرات الكائن تتوقف حقوقه.

كيف يحقق الإنسان حريته في ظل قوانين الدولة؟

يمكن القول، إن الإنسان حر في حالة كونه يمتلك القدرة على الوجود وممارسة أفعاله بمقتضى قوانين طبيعته البشرية المتميزة بالعقل. "وبموجب هذا العقل، يختار الأفضل بدل الأسوأ"[4]. غير أن هذا العقل الذي يجعلنا نبحث عما هو نافع لنا، يفيدنا بضرورة اجتماعنا مع البشر أمثالنا لا مع الحيوانات والأشياء التي هي مختلفة بطبيعتها عن طبيعتنا البشرية. وإن الحق الذي لديها تجاهنا هو ذاته الحق الذي لدينا تجاهها.

لكن ما الأمر الذي يجعل الإنسان ينتقل من الحالة الطبيعية إلى الحالة الاجتماعية؟ ما الدافع نحو تأسيس المجتمع؟ إن أساس هذا الانتقال هو الانفعال. لأن الناس لو استطاعوا تأسيس نظام يحكم رغباتهم بما يحفظها ويحفظ رغبات الآخرين، فإن المجتمع لن يكون ضروريا. لكن واقع الأمر يقول بأن الناس لا يستطيعون تنظيم رغباتهم بشكل معقول، بل إنهم محكومون بالانفعال[5] الذي يدفعهم إلى عدم التزام حدودهم واحترام حدود الآخرين. وهنا لا يفوت فيكتور دلبوس (Victor Delbos) الإشارة إلى موقف سبينوزا الثابت من حالات الانفعال التي تنتاب الإنسان. إنها حالات طبيعية من زلازل وعواصف وغيرها، ومثل أشكال الهندسة من مثلث ودائرة وغيرها. لذلك لا جدوى من ازدراء حالات الانفعال التي تنتاب الإنسان أو السخرية منها. بل ينبغي فهمها وإدراكها والبناء عليها من أجل فهم واضح ومتميز للظواهر السياسية.

إن حفاظ الأفراد على حقوقهم الطبيعية، وتوحدهم في نظام واحد (المجتمع أو الدولة) لم يكن أبدا نتيجة مباشرة لإعمال سابق للعقل، بل تولد عن تجربة مؤداها أن " الناس لكي يعيشوا حياة سعيدة وفي أمان، كان عليهم أن يتفقوا فيما بينهم وأن يشتركوا في امتلاك الحق على كل الأشياء التي تلقاها كل واحد منهم من الطبيعة، وأن يتخلوا عن اتباع العنف وشهواتهم الفردية وأن تتحكم

---

[1] سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، مرجع سابق، ص .380.

[2] Spinoza, *Traité politique*, op.cit., p .8.

[3] Ibid., p.9.

[4] Ibid., p.8.

[5] لا يمكن لمجرد قرار عقلي أن يتغلب على عاطفة ما، إن ذلك لا يتسنى إلا لعاطفة أخرى أقوى منها. وفي الواقع فإن الإنسان، مع أنه كائن رغبة، وبالتالي مع أنه أناني، فإنه لا يكف عن يكون صاحب عقل، وإن اقتران الرغبة والعقل هو ما يسمح للإنسان ببناء نظام اجتماعي وسياسي.

فيهم إرادة وقوة الجميع".[1] لكن كيف قيض لهذه الإرادة الخاصة أن تتحول إلى إرادة جماعية توحد بين البشر كما لو كانت تحركهم روح واحدة؟[2]

ارتبط الأمر في الأصل بوعد حاسم أخذه الأفراد على عاتقهم، يقضي بـ" إخضاع كل شيء لتوجيهات العقل (الذي لا يستطيع أحد معارضته صراحة حتى لا يبدو فاقدا للحس السليم)، وعلى كبح الشهوة من حيث كونها تسبب أضرارا بالآخر، وعلى معاملة الناس بمثل ما يحبونه أن يعاملوا به، وأخيرا على المحافظة على حق الآخرين كما لو كانوا يحافظون على حقهم الخاص".[3]

منذ هذه اللحظة سيصبح الوعد[4](promesse) الذي قطعه الأفراد على أنفسهم متجسدا في الجانب الخلقي للعمل الجماعي، الذي يتم إعلانه في القسم (le serment)، أما العقد فسيجسده القانون.[5] ومنذ هذه اللحظة سيلتزم الأفراد بأن ينضبطوا لقوانين التنظيم الجماعي التي وحدها ستصبح المخولة بضمان حقوق الأفراد، وبعبارة أدق " إن الدولة قد ابتلعت مجموع الحقوق الطبيعية؛ وإذا احتفظ المواطنون في حياتهم ببعض الحقوق الخاصة، فهي حقوق مدنية منحتها الدولة لهم. وعندما نسلم للمجتمع الوسائل والقوة قصد حمايتنا، فإننا عندئذ نتوقف بالكامل على قدرته، وليس لنا سوى قوته للاحتماء".[6]

هذا هو السبب الذي يجعل قيام الدولة أمرا ضروريا، دولة تجد في القوانين سندها، وهي الوحيدة التي تملك الحق في تأويلها وتطبيقها، ولا يحق لأي مواطن تطويع القوانين حسب هواه. "وإذا منحت فردا الحق في العيش كما يحلو له، فإنها تتنازل عن جزء من حقها، وإذا منحت هذا الحق لفردين أو لعدد أكبر من الناس، فإنها ستدخل الانقسام في ذاتها، وأخيرا، إذا سلمت هذا الحق إلى كل الأفراد، فإنها بهذا الفعل ستحطم ذاتها، وسيعود الناس إلى حالتهم الطبيعية".[7]

إن الدولة لا تقضي على أسباب العصيان، ولا تحدد أسباب الطاعة[8] والاحترام إلا عند وعيها بغايتها الحقيقية، التي هي الحرية. إذ ينبغي "حكم الناس بشكل يجعلهم لا يشعرون بأن أحدا يقودهم، وإنما يجعلهم يشعرون أنهم أحرار في العيش كما يشاؤون وفق

---

[1] سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، مرجع سابق، ص.380.

[2] تتكرر هذه العبارة تحت قلم سبينوزا، ولا سيما في كتاب السياسة، حيث نقرأ للذكر لا الحصر: " عندما يعيش الناس في ظل تشريعات عامة، وتأتي أعمالهم كما لو كانت صادرة عن روح واحدة".

"ولما كان الجمهور لا يمكنه أن يسلك كما لو كان بروح واحدة على نحو ما تطلبه الدولة إن لم تكن لديه شرائع موافقة لأحكام العقل". Spinoza, *traité politique,* op.cit., pp.11.12.

[3] سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، مرجع سابق، ص. 385.

[4] المرجع نفسه، ص.370.

[5] المرجع نفسه، ص .370.

[6] المرجع نفسه، ص.385.

[7] Spinoza, *Traité politique*, op.cit., p. 14.

[8] تتحدد الطاعة في نسق سبينوزا بوصفها حالة وسطى بين العبودية والحرية؛ بل هي أقرب إلى الحرية منها إلى العبودية؛ لأن القانون بما هو مبدأ يحكم المصالح وينظم السلوك الخارجي، يضعنا في سبيل الانعتاق والتحرر. للمزيد من التفاصيل يُنظر:

Sylvain Zac, *la morale de Spinoza* (paris : PUF,1972),p.78.

إرادتهم الخاصة، وأن لا يكون لهم من قاعدة في السلوك سوى المحبة والحرية."[1] لهذا السبب، تعتبر الحياة داخل الدولة بمثابة اكتمال لحق الطبيعة لدى الإنسان، أو لنقل اكتمال للحرية طالما أن حرية كل كائن، تتطابق وامتداد قوته الطبيعية.

الديموقراطية كأنسب الأنظمة لتحقيق الحرية والأمن

يبرز سبينوزا بالتفصيل الكيفية التي من خلالها يمكن للأنظمة المتنوعة للحكم، أي نظام الحكم الملكي والأرستقراطي والديموقراطي، أن تنتظم كي تحقق بأمان غايتها الذاتية.[2] لا وجود لأي سبب من أجله ينبغي إقصاء نظام من أنظمة الحكم هاته؛ "وكل نظام من هذه الأنظمة بإمكانه أن يدوم إلى الأبد، شريطة أن ينحو إلى تأسيس ذاته حسب قوانين العقل اليقينية عوض أن ينحل هو ذاته تحت سيطرة النزوة والعنف؛ وأي نظام من هذه الأنظمة بإمكانه، في بعض الحالات، أن يستجيب أفضل من الأنظمة الأخرى لعادات وتقاليد شعب ما"[3].

يثبت سبينوزا بشكل بيّن تفضيله للنظام الديموقراطي. يقول: " أعتقد أنني، من خلال ذلك، بينت بوضوح أسس الحكم الديموقراطي؛ وقد فضلت دراسة هذا النظام، لأنه يبدو أكثر الأنظمة قربا إلى الطبيعة والحرية التي تمنحها الطبيعة لكل إنسان. وهكذا لا أحد يفوض حقه الطبيعي إلى فرد آخر بحيث لا يمكنه أن يعبر عن رأيه في المستقبل؛ إنه يفوض حقه إلى غالبية الجسم الاجتماعي الذي يكون جزءا منه. وبهذه الوسيلة يظل الجميع كما كانوا في الحالة الطبيعية، أي أنهم يظلون متساويين."[4]

ليست الديمقراطية هي النظام الأكثر فضيلة بالمعنى الأخلاقي للكلمة، "وإنما هي النظام الأكثر فعالية، والأقدر على ضمان التماسك Cohésion بين المواطنين"[5]. إنها إذن النظام الأكثر فضيلة من زاوية سياسية[6] لكونها تتوافق مع الغاية الحقيقية للشأن السياسي: فهي تضمن بشكل دائم الأمن والسلم بين البشر. بل إن سبينوزا يعترف بوضوح وجود جوانب لا أخلاقية فيها مثل بعض

---

[1] Spinoza, *Traité politique*, op.cit. p.66.

[2] تحرر سبينوزا من التصورات المغالية في حساسيتها الرومانسية والتي نادت بالثورة على الأنظمة الملكية بالنظر إلى طبيعتها الاستبدادية، مع التنبيه على مغبة التهور الذي قد يقع فيه الجمهور إذ يطيح بالطاغية ولا يقضي على أسباب طغيانه. لذلك، فاستمرار النظام الملكي ضرورة تاريخية وضمانة للاستقرار شرط تعديل بنيته تدريجيا بالاشتغال على مستويين:

- مستوى المؤسسات: بالعمل على عقلنتها وتقوية صلاحيتها والفصل بين السلطات وعلمنة القضاء العام بإرجاع الدين إلى المعابد وإبعاده عن السياسة.
- مستوى المجتمع: بتنوير الناس وتربيتهم على قيم المواطنة وترسيخ أواصر الوطنية وتغليبها على أواصر العقيدة.

[3] فيكتور دلبوس، **الإشكال الأخلاقي في فلسفة سبينوزا**، مرجع سابق، ص.210 .

[4] سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، مرجع سابق، ص. 375. (بتصرف)

[5] F. Lenoir, *Le Miracle Spinoza*, op.cit., p.54.

[6] لم يتناول **سبينوزا** الديمقراطية كنظام سياسيّ مُكتملٍ بشكلٍ مُباشر، لكن يمكن استنتاج تصوّره من خلال تحليله للمزايا والعيوب في الأنظمة الأخرى، تحديداً النظام الملكي والنظام الأرستقراطي. يمكن تلمّس فكرته عن الديمقراطية كحلٍ يجمع بين أفضل ما في هذه الأنظمة ويتجاوز أسوأ ما فيها. ففي كتاب رسالة في اللاهوت والسياسة لم ترد كلمة "الديموقراطية" إلا مرة واحدة في الفصل العشرين حين كان بصدد مناقشة أسس حرية التفكير والتعبير، أما في كتاب رسالة في السلطة السياسية فقد وردت كلمة الديموقراطية في الفصل السادس لما قارنها بالنظام الملكي، ونشير إلى أن معنى الديموقراطية مبثوث في الفصل الثاني الذي انصرف إلى تحديد دلالة مفهومي الحق الطبيعي والحق المدني.

أشكال اللهو والسكر والفسق... يكون من الأفضل إباحتها بدلا من فرض الحجر عليها لأن في تحجيرها تهديدا للمصلحة المشتركة: "إن إرادة التحكم في الحياة الإنسانية برمتها اعتمادا على قوانين، يزيد من استفحال أشكال الانحراف بدلا من إصلاحها."[1]

ليس للدولة الحق في الدفاع عن نفسها إلا عندما يتم الطعن فيها؛ وهي تعرض نفسها للخطر الأكبر عندما تجرأ على توسيع سلطتها لبسطها على المعتقدات الشخصية والقناعات الفلسفية، أو عندما تعمل على تلقين النفوس عادات العبودية. وإذا نجحت في هذا العمل الوحشي، فإنها ستشجع النفاق، وسوء النية، والخمول الفكري؛ وإذا فشلت في ذلك، فإنها ستشهد على عجزها المضاعف. وبالتالي، "ما لا نستطيع التخلص منه، يجب علينا إباحته رغم الضرر الذي ينتج عنه في أحيان كثيرة"[2].

عندما نكون مضطرين للخضوع لقوة الدولة من دون الاعتراف بمنفعتها السامية، فإننا نرزح تحت نير العبودية؛ لكن عندما نعلم أن احترام الإرادة السامية أو القانون السامي هو بالنسبة للدولة سبب الاستقرار وبالنسبة للفرد سبب الأمن، فإننا لا نقدم، تحت إلحاح السلطة الخارجية، على الإخلال بمتانة الميثاق الاجتماعي: إننا أثناء الطاعة بل وحتى بفضل الطاعة نكون أحرارا[3]. ولا شيء أكثر نجاعة لجعل الدولة ترجع إلى مبادئ العقل والإنصاف إلا إرادة الرعايا التي تكون دائما سلمية وتختار الخضوع؛ "ومثلما أن الدولة الاستبدادية بإمكانها أن تخلق نفوسا ترزح تحت نير العبودية، فإن النفوس الحرة بإمكانها أن تصنع الدولة القائمة على الحرية"[4]. لكن هل تهدد الحرية الدولة أو تحد من سلطانها؟

الدولة، عند سبينوزا، مدعوة إلى التسليم للناس بالحرية في التفكير والحكم. "فكل إنسان يتمتع باستقلال تام في ما يتعلق بالفكر والمعتقد، ولا يجب، حتى و إن كان ذلك عن حسن نية، أن يقع انتهاك هذا الحق الفردي"[5]. لأن ذلك، من صميم أسباب وجودها، و"الدولة الأفضل هي التي تعترف للفرد بالحرية نفسها التي يتركها له الإيمان"[6].

ما من مبرر للاعتقاد، أن تمتع الناس بالحرية يضمر أي مقدار من التهديد، أو حتى الضرر للدولة، بل العكس هو الصحيح؛ حيث كيان الدولة يغتني بتلك الحرية المعترف بها للمواطنين. "لا أحد يمكنه التنازل عن حريته في إصدار الأحكام والتفكير. وكل فرد يظل سيد فكره بحكم حقه الطبيعي والأسمى".[7] و إذا كان الحقّ في التفكير الحرّ لا يُفَوَّضُ، فما المانع من سحب هذا الحكم على الحقوق الطبيعية الأخرى ؟ و إذا كان الحقّ عند سبينوزا مرادفا لمفهوم القدرة، فهل يمكن تفويض القدرات للغير؟ و إذا ثبت أنّه من غير الممكن و لا من الجائز تفويض القدرات للغير، فما الذي يجب تفويضه؟

---

[1] سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، مرجع سابق، ص. 439.

[2] F. Lenoir, *Le Miracle Spinoza*, op.cit., p.54.

[3] " أما السلوك الذي يتحقق تلبية لأمر، أي بالطاعة، فمع أنه يقضي على الحرية على نحو ما، فإنه لا يجعل من يقوم به عبدا في الحال، بل إن الذي يجعله كذلك هو الدافع الموجه للفعل: فإذا كانت غاية الفعل تحقيق مصلحة الآمر بالفعل، لا مصلحة الفاعل، يكون الفاعل عبدا لا يحقق مصلحته الخاصة. أما الدولة أو نظام الحكم الذي لا تؤخذ فيه مصلحة الآمر بوصفها قانونا أسمى، بل تراعي مصلحة الشعب كله. فمن الواجب ألا يعد من يطيع الحكم عبدا لا يحقق مصلحته الخاصة، بل مواطنا." يُنظر: سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، مرجع سابق، ص.374.

[4] فكتور دلبوس، **الإشكال الأخلاقي في فلسفة سبينوزا**، مرجع سابق، ص. 218.

[5] F. Lenoir, *Le Miracle Spinoza*, op.cit., p. 54.

[6] سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، مرجع سابق، ص. 439.

[7] المرجع نفسه، ص.311.

لا يتنازل الفرد إلا على عملية تقدير حقه بنفسه وعن حقه في حمايته؛ إنه يفوض للدولة عملية ضبط حدود هذا الحق وضمان إمكان ممارسته. لكن هذا التفويض لا يشمل الحق الخاص للفرد، الذي يظل بعيد عن أي استيلاب. هناك مبدآن أساسيان في الفلسفة السياسية لسبينوزا، المبدأ الأول يقول بأن الفرد يسعى للحفاظ على حقه الطبيعي بكل الوسائل، والمبدأ الثاني ينص على أن الدولة تسعى لفرض هيمنتها على الجميع بكل ما تراه صالحا لذلك. لكن كيف يتحقق التوافق بين هذين المبدأين؟ كيف سيعمل سبينوزا على صد التعارض بين حق الفرد وحق الدولة؟ بعبارة أدق، كيف نقيم مصالحة فلسفية بين مقتضيات نظرية حق الطبيعة وبين مقتضيات فكرة الدولة بوصفها سلطة للإكراه السياسي ؟

جدلية الحرية والسلطة

إن فلسفة سبينوزا، حسب قراءة دلبوس، "لا تستعمل أي قوة خارقة للتوفيق بين هذين المبدأين، بل إنها ظلت وفية لمفهوم المحايثة التي اعتمدتها في مجالات أخرى. إن التوافق يتم بشكل تدريجي. وهو فوق ذلك تعارض ناتج عن كون الفرد والدولة يخضعان للانفعال أكثر من خضوعهما للعقل[1]. والواقع أن هذا التعارض هو الذي يدفع كل طرف إلى احترام الآخر وإلى عدم تجاوز حدوده خوفا من ردود فعل ضارة. لذلك فالتجربة هي التي تجعل كل طرف يدرك أن حقه يتحقق بضمان حق الآخر. "فالمجتمع يدرك أنه لا يمكنه أن يحافظ على قوامه إلا عندما يظل بمنأى عن كل استبداد وتسلط؛ مثلما أن الفرد يدرك أنه لن ينعم بالسلم والحرية إلا عندما يحترم سلطة الدولة"[2].

مثلما لا قيام لحرية مدنية إلا بدولة تحميها وتحيطها بضمانات القانون، كذلك لا استقامة لعمل الدولة إلا متى صينت تلك الحرية وكانت من كيانها، ومن كيان المجتمع، في مقام الأس الأساس. المعادلة السبينوزية في هذا الشأن واضحة: "الدولة تضمن الحرية للناس، وهذه تضمن للدولة أسباب سلامتها ومِنعتها"[3]. وكلما تأسست الدولة على العقل وتغيت الحرية كلما انتزعت الإنسان من انفعالاته السلبية وصار مواطنا.

تمتد الحرية السياسية بامتداد القوانين العمومية وتتوقف عند حدودها. لذلك، كان الالتزام بالقوانين العمومية والخضوع لأحكامها أحد أفعال الحرية أيضا ولا يمكن لهذه الأفعال أن تنتهك حق الدولة لأنه مقدس. قد يبدو هذا التعريف متناقضا؛ إذ يؤلف بين مقولتين متعارضتين وهما " الحرية" و "الإكراه"، ومرد ذلك إلى الفهم الشائع والمغلوط للحرية من جهة اعتبارها انتفاء للقوانين وغياب للإكراهات. والحال أن الطبيعة تشهد على حتمية صارمة وشاملة لا ينفلت منها أي كائن. وعليه، فالحرية الحقيقية هي الوعي بالحتميات. والأمر ذاته ينسحب على الحرية السياسية؛ إذ هي الخضوع التام إلى سلطة الدولة. كتب سبينوزا موضحا: " قد يدعي مدع أننا بهذا المبدأ نحيل الرعايا إلى عبيد، إذ أن العبد، كما يظن الناس، هو من ينفذ أمر إنسان آخر، والحر من يفعل ما يشاء."[4]

بناء على الاستدلال الآنف ذكره، يبدو بالفعل أن من يندفع بدافع إشباع شهواته الخاصة إلى درجة أنه لا يرى ولا يفعل سوى ما تتطلبه مصلحته الخاصة، يكون خاضعا لأسوأ عبودية". وعلى العكس من ذلك، "ينبغي أن نعتبر الفرد الذي يختار بإرادته قيادة

---

[1] فكتور دلبوس، **الإشكال الأخلاقي في فلسفة سبينوزا**، مرجع سابق، ص. 33.

[2] المرجع نفسه، ص. 33 .

[3] عبد الإله بلقزيز، **في الدولة: الأصول الفلسفية** (بيروت: منتدى المعارف، الطبعة الأولى،2020)، ص.165.

[4] سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، مرجع سابق، ص.374.

حياته تبعا للعقل حرا. أما السلوك الناتج عن أمر ما، بفعل الطاعة، فهو لا يلحق مباشرة بالفرد صفة العبودية رغم كون تلك الطاعة تبعد الحرية بمعنى ما". [1] فالعبودية الفعلية "هي عبودية الانفعالات والمشاعر"[2] .

يستخلص سبينوزا، أن المجتمع السياسي الأكثر حرية من غيره هو ذاك الذي تستند قوانينه إلى العقل السليم. وهذا ما لا يمكنه أن يتحقق إلا داخل نظام تسوده الديموقراطية، لأن السلطة السياسية فيه ليست حكرا على شخص الملك أو الحاكم بل هي كونية ولا شخصية." فلا أحد من الأشخاص ينقل حقه الطبيعي لشخص آخر، بل ينقله إلى المجتمع ككل الذي يكون أحد أعضائه"[3].

إذا كان البشر يحتكمون في حياتهم إلى أفضل ما فيهم – أي إلى العقل– فإنهم لن يرتكبوا أي خطأ في حق الغير. ولكن بما أنهم يخضعون باستمرار لسيطرة انفعالاتهم (العواطف، الحسد، الغيرة، الحاجة إلى الهيمنة...) فإنهم يتصارعون فيما بينهم غير أنهم يدركون [نتيجة لذلك] ضرورة التفاهم، ليس فقط لتجنب إلحاق الضرر ببعضهم البعض، ولكن أيضا لكي يتعاونوا وسط عالم تحيط به المخاطر من كل نوع. "إن البحث عن الأمن وعن أفضل حالة وجود ممكنة، تقود النوع الإنساني إلى أن يقرروا العيش في مجتمع، وإلى أن يشرعوا قواعد للحياة الاجتماعية لا يتسنى في غيابها، بسبب انفعالاتهم، لأي حياة مشتركة أن تدوم"[4].

سبق لاسبينوزا أن قدم في الإتيقا وصفا للانتقال من الحالة الطبيعية إلى المجتمع السياسي بفضل التعاقد تحت قانون مشترك. لا شك أن الأمر لا يقوم على ضرورة مطلقة وإنما على ضرورة تفرضها مقتضيات معينة تتعلق بالمنفعة الخاصة بالبشر وتكون ممكنة بفضل الطبيعة الإنسانية[5]: إن الإنسان متقلب بالتأكيد، إنه قليل الوفاء في الحالة الطبيعية، لكن سلطة المجتمع المدني والخوف من القصاص يجعلانه يتصرف بنية حسنة ويفي بوعوده.[6]

وعلى افتراض العكس– أي لو كان الانتقال الضروري إلى الحالة المدنية لم يتحقق– لكان الناس يعيشون في أوضاع بائسة للغاية ولما طوروا عقولهم. "ونرى أيضا أن الناس، بدلا من التعاون، سيعيشون في حالة من البؤس التام ولن يستطيعوا أبدا –كما بينا في الفصل الخامس– أن ينموا عقولهم. ولذا نرى بوضوح أنهم حتى يعيشوا أفضل عيش ممكن كان لزاما عليهم أن يتفقوا ويتفاهموا".[7]

إن دوافع العقد الاجتماعي دوافع أنانية بالأساس: إنها تترتب كلها عن رغبة الإنسان في تحقيق مصلحته الشخصية، بالمعنى الذي يقصده سبينوزا، أي الرغبة في حفظ الذات "بما هي رغبة تتأصل في الكوناتوس".[8] حتى الإنسان، إذ يخضع لأهوائه، لا يجوز

---

[1] المرجع نفسه، ص. 374.

[2] F. Lenoir, *Le Miracle Spinoza*, op.cit. p.59.

[3] سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، مرجع سابق، ص.375. (بتصرف)

[4] F. Lenoir, *Le Miracle Spinoza*, op.cit. p.53.

[5] B. Spinoza, Ethique, op.cit., p.253. p.280.

[6] فاطمة حداد الشامخ، **الفلسفة النسقية ونسق الفلسفة السياسية عند سبينوزا**، ترجمة جلال الدين سعيد، مراجعة صالح مصباح، (مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الطبعة الثانية، 2017) ، ص.174.

[7] سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، مرجع سابق، ص. 370.

[8] B. Spinoza, *Ethique*, op.cit., p.239.

اعتباره حيوانا لا اجتماعيا. بل على العكس، لما كان كل الناس، في حالة الطبيعة، لا يستطيعون البقاء ولا تحقيق استقلاليتهم، فإنهم يضطرون إلى التعاضد وتأسيس مجتمع[1].

تتجلى واقعية سبينوزا السياسية في أطروحته المتصلة بحرية الأفراد وعلاقتها بسلطة الدولة وسيادتها؛ حيث لا ينكر أن سيادة الدولة يمكن أن يطعن فيها بالأقوال كما يطعن فيها بالأفعال. غير أنه يُعمل المبدأ الإتيقي الجوهري القاضي باختيار أهون الشرين لتحصيل أعظم الخيرات[2]؛ بمعنى أن شيوع الحرية بين الأفراد قد يشكل خطرا على سيادة الدولة، بيد أن الخطر الأشد هو مصادرة هذه الحرية وقمعها.

لا تعني الحرية الانفصال عن قوانين الطبيعة، بل هي **الخضوع الواعي لها** .إنها تكمن في فهم طبيعة الإنسان والانفعالات التي تحركه، والعمل على تحويل الانفعالات السلبية (كالحزن والخوف) إلى انفعالات إيجابية (كالفرح والغبطة) عبر العقل.

إن الحرية في هذا المنظور ليست إرادة مطلقة كما يراها ديكارت، ولا واجباً أخلاقياً كما عند كانط. بل هي نتيجة **جهد طبيعي** داخل الإنسان نفسه، حيث تتحول الانفعالات غير المنظمة إلى رغبات واعية، تزيد من قدرة الإنسان على الحفاظ على وجوده. بذلك، فإن **الفعل الحر** هو الذي يتوافق مع جوهر الإنسان الحقيقي، ويُصبح الإنسان حراً عندما يطيع طبيعته ويتصالح معها، ليتحرر من عبودية الجهل والانفعال.

خاتمة

لم يرَ سبينوزا في الدولة مجرد تنازل عن الحقوق الطبيعية، بل تنظيما لها وتجسيدا لأسمى أشكالها. فبينما يرى البعض في القوانين قيدا على الحرية، يثبت سبينوزا أن **الحرية الحقيقية** لا تكمن في غياب القيود، بل في **الوعي بالحتميات** والانتقال من عبودية الانفعالات إلى طاعة قوانين العقل.

إن تمييزه بين الفرد والمجتمع والدولة، وتأكيده على أولوية الحقوق الفردية –خاصةً **الحق في التفكير الحر** –يجعله رائدًا في الفكر الليبرالي .فالديمقراطية، في نظره، ليست مجرد نظام حكم، بل هي البيئة المثلى التي يتم فيها تحقيق هذه المبادئ، لأنها تضمن الأمن والسلم دون التضحية بالحرية الفردية. وهكذا، يقدم سبينوزا رؤية متكاملة للسياسة، تقوم على **تحليل مفصل للطبيعة البشرية**، حيث يصبح قيام الدولة ضرورة حتمية لتحقيق الأمن والحرية معا، مما يثبت أن **حقوق الأفراد ليست في مواجهة الدولة، بل هي في كنفها** تكتمل وتترسخ.

[1] Spinoza, *Traité politique*, op.cit. p.11.

[2] "إننا نختار، إذ نحتكم بالعقل، من بين خيرين أعظمهما، ومن بين شرين أهونهما". يُنظر:
Spinoza, *Ethique*, op.cit., p.275.

لائحة المصادر والمراجع

- Baruch Spinoza, *Ethique*, Introduction, traduction et commentaires de Robert Misrahi (paris : éditions de l'éclat,2005),p.163.
- Baruch Spinoza, *Traité politique*, traduit par E. Saisset (édition H. Diaz,1842).
- Frédéric Lenoir, *Le Miracle Spinoza : une philosophie pout éclairer notre vie* (Fayard,2017).
- Sylvain Zac, *la morale de Spinoza* (paris : PUF,1972).
- سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، ترجمة حسن حنفي (دار التنوير، للطباعة والنشر والتوزيع،2008).
- عبد الإله بلقزيز، **في الدولة: الأصول الفلسفية** (بيروت: منتدى المعارف، الطبعة الأولى،2020).
- فاطمة حداد الشامخ، **الفلسفة النسقية ونسق الفلسفة السياسية عند سبينوزا**، ترجمة جلال الدين سعيد، مراجعة صالح مصباح، (مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الطبعة الثانية، 2017).
- فكتور دلبوس، **الإشكال الأخلاقي في فلسفة سبينوزا وفي تاريخ الفلسفة السبينوزية**، ترجمة وتقديم وتعليق: أحمد العلمي (المغرب: أفريقيا الشرق، الطبعة الأولى، 2018).